

حاشيتا بن هشطل الكبي

ع

الفيتا بن مالت

تأليف الإمام

أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن مشام الأنصاري

توفي سنة : ٧٦١ هـ رحمه الله

يُطَبِّعُ لَأَوَّلِهِ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

حمزة مصطفى أبو تومر

كَلَامُ السَّامِ

حَاشِيَةُ ابْنِ رُفْشَةَ الْكَبِيرِ

عَلَيْهِ

الْفَيْتَنَاءُ

مُحْفَظَاتُ جَمِيعِ حَقُوقِ

الطبعة الثانية

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

عنوان الكتاب	خاتمة ابن هشام الكبرى على التبعة ابن مالك
سنة الإصدار	١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م
تأليف	الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري
حققه وعلق عليه	حمزة مصطفى أبو توهة
الطبعة	الثانية
عدد الصفحات	٩٦٠ صفحة
قياس الكتاب	٢٥ × ١٧,٥

دار السمان

للنشر والتوزيع

تركيا - اسطنبول - الفاتح - شارع فرحات آغا

+905050839104

+905367772338

www.daralsamman.com

info@daralsamman.com

حاشية ابن هشام الكبير

عَلَيْهِ

الفيزان قال

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

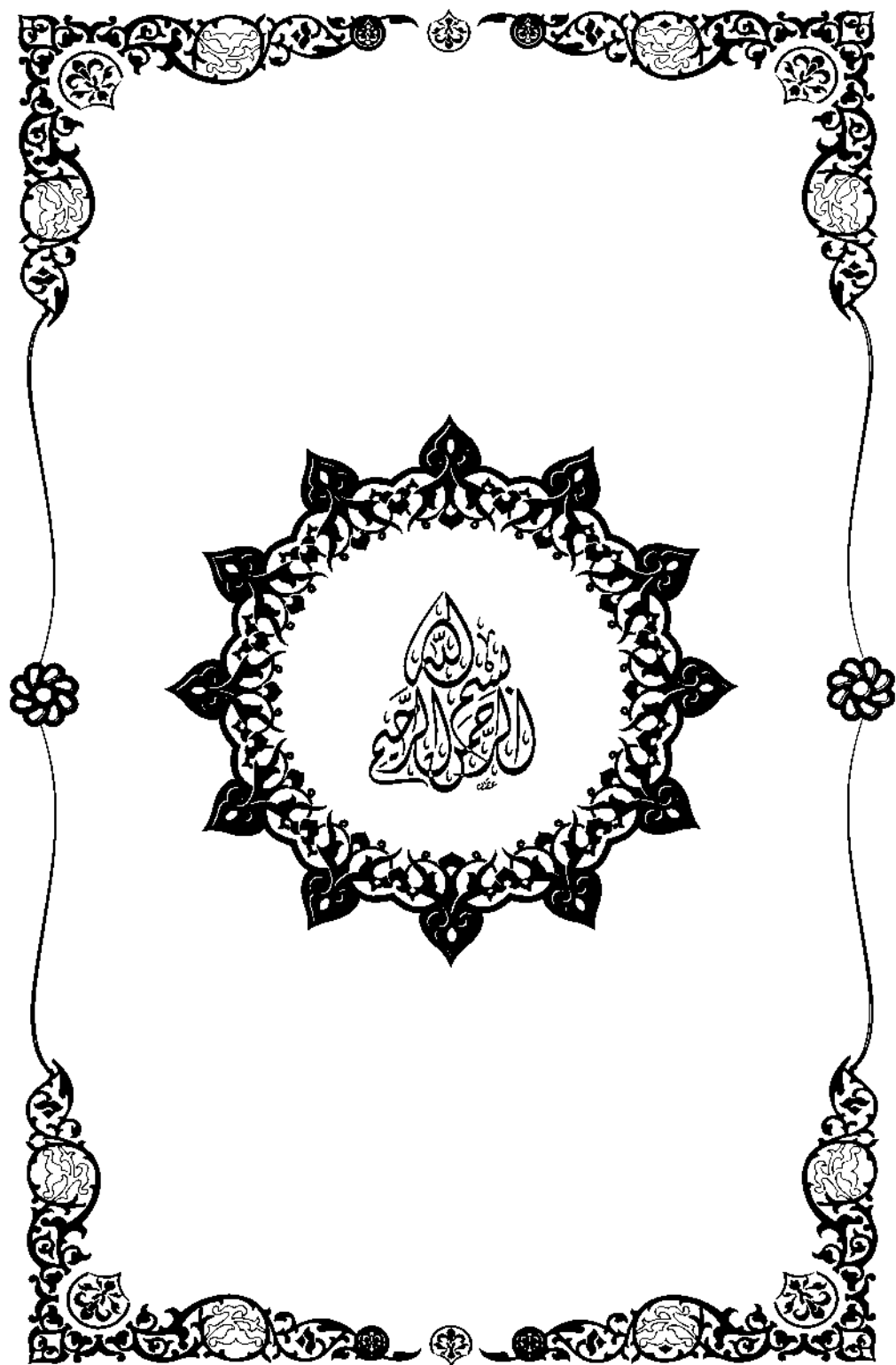
توفي سنة : ٧٦١ هـ رحمه الله

يُطَبِّعُ لَأَوَّلِهِ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

حمزة مصطفى أبو توبة

بِإِذْنِ اللَّهِ



قالوا عن ابن هشام

الصفدي (ت: ٧٦٤):

«واشتهر في حياته في الشام ومصر، واشتغل به أهل العصر».

تاج الدين السبكي (ت: ٧٧١):

«نحوي هذا الوقت أبقاء الله تعالى».

ابن خلدون (ت: ٨٠٨):

«وقفنا منه على علم جم يشهدُ بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته منحة أهل المواصل الذين اقتفوا أثر ابن جني، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك شيء عجيب دال على قوة ملكته وإطلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء».



مقدمة الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علّم آدمَ الأسماءَ كلّها، وميّزنا بمعجزة اللغة لفظها ورسومها، ثمّ اختصّ أمتنا بالبيان، وكان أن بعثَ نبينا من أفصح القبائل، واختصّه بأفصح لسان، فكانت معجزته القرآنُ المعجزة الوحيدة الناطقة على مرّ العصور، المحفوظة في الصدور وبين السطور، ثمّ كانت من أمتة فتنةً جاهدت في سبيل حفظ هذه المعجزة، وبيان أصولها وفروعها، ألا وهم فرسان العربية وحملّة رايّتها، واستمروا دائبين إلى اليوم لكن دعونا نقف عند القرن السادس الهجري.

إذ بين شرق العالم الإسلامي ومغربه التحم عقلان حصدا جُماع التراث اللغويّ العربيّ؛ حيث ضمّ ما حصده علماء الأندلس التي هاجر نحاتها إلى الشرق، ثمّ عادوا إلى بلادهم يحملون بضاعته ويتصرّفون فيها حسب أذواقهم وما تُملّي عليهم أفكارهم وعقليّاتهم التي فطروا عليها وتأثروا بمحيطهم فيها، فقد اتّصلوا بمدرسة الكوفة فنبغوا فيها، ثمّ اتّصلوا بمدرسة البصرة، فحملوا رايّتها طيلة القرون الستة أو ما يزيد عليها.

وما كان القرن السادس حتّى كان الأندلس وحده يحمل راية النحو ويصبح في لمحة البصر أستاذًا للنحو في العالم الإسلامي على الإطلاق، وحيّا الله مدينة جيان وأقليمها العريق الذي أمدّ هذا العالم الإسلاميّ بعد بنحو ابن مالك.



وضمَّ من جهة المشرق ما جاء به ابنُ هشامٍ الَّذي وُلِدَ في القاهرة، وأخذ النحوَ عن أئمتِّها، ذاك العلم الذي قال فيه ابنُ خلدون: «وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصرَ عالمٌ بالعربيَّة يُقال له: ابنُ هشامٍ أنحى من سيبويه» وقوله: «إنَّه على علمٍ جمٍّ يُشْهَد بعظمته في صناعة النحو».

أما عن العلاقة العلمية التي جمعت كلا العلمين فقد كان ابن هشام يشيد بإمامة ابن مالك في علمه ينافع عنه حتى شيخه أبا حسان فأقبل على كتبه واختص منها ألفيته^(١).

العالم الذي يبرز عند الحديث عن جهود النحاة القدامى ومنهجهم في تأصيل قواعد النحو العربي فيمثل أمام ناظرنا شخصية ابن هشام الأنصاري بفكره الثاقب ونظراته الدقيقة في قضايا النحو ومسائله، ومن ثم تتساءل ونحن نعرض لموقف ابن هشام من أصول النحو كيف كان تعامله وموقفه من الأصول التي اعتمدها النحاة من تععيد قواعد اللغة، وهل كان معهم على نسقٍ واحدٍ في آرائهم، يكتفي بترديد أقوالهم، أم ترك بصماته واضحةً بفكرٍ ورويةٍ من خلال آرائه ومؤلفاته التي نيفت على الخمسين، ثم إلى أي مدى اتسقت هذه الجهود مع المنهج العلمي الدقيق؟

يكمن الجواب فيما يلي: كان من أوائل الكتب التي جمعت ما نظمه ابنُ مالكٍ صاحبُ النظرة الجمعيَّة بما شرحه ابنُ هشامٍ صاحبُ النظرة النقديَّة كتابُ «أوضح المسالك على ألفية ابن مالك»، كتابٌ بسط ما اختصرته تلك الأرجوزة التي تلقفتها

(١) النحو الأندلسي وابن هشام المصري بقلم: محمد تاويت رقم العدد: ٣١ تاريخ الإصدار: ١

الطلبة بالحفظ، والكتاب الذي يسر عليهم فهم مستعجمها.
بعدها آن أو أن ذاك العقل النقدي وتلك الموهبة الفذة بالظهور؛ فكان من
ابن هشام أن وضع حاشيتين: كبرى وصغرى على هذه الألفية ضمت كنوزاً من
كتب التراث التي عدت عليها الدهور، وكاد أن يندرس اسمها بين السطور، شارحاً
مرة ومستشهداً أخرى ومنتقداً ثالثة.

من هنا صدر كتاب «الحاشية الكبرى» لابن هشام المصري رحمه الله برعاية
«دار السمان»، التي كانت وما زالت دأبة في خدمة طلبة العلوم الإسلامية وإمدادهم
بالمصادر التي غُيِّبَت عن سوق الكتب العلمية في هذا العصر.

وفي الختام جزى الله مُحَقِّقَ الكتاب الأستاذ «حمزة مصطفى أبو توه» خيرَ
جزاءٍ على خدمته المُتَقَبِّلَةِ بإذنه تعالى، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربَّ العالمين.

وكتبه

أحمد زكي الشاذلي

١٠ / ذو القعدة / ١٤٤١ هـ

١ / ٧ / ٢٠٢٠ م



مقدمة التحقيق

مَنْ اللهُ على هذه الأمة بعلماء فحول، حفظوا لها الدين بحفظهم وعنايتهم بعلوم العربية، ومن أجل هؤلاء العلماء الإمام ابن مالك، وإذا ذكر ابن مالك فإنه يُذكر معه كتابه «الخلاصة» في النحو، الموسومة بـ: «الألفية»، وقد كتب الله لهذه الألفية من البركة ما فاق الوصف، فقد اعتنى بها القوم شرحًا وتقريرًا وتحشية وتنكيًا، ومن أجل مَنْ اعتنى بها الإمام العالم العلامة جمال الدين بن هشام، وكتابته عليها المسمى بـ: «أوضح المسالك» أعرف من أن يُعرّف، ولكن كتابه «أوضح المسالك» كان نشرًا للألفية، أي إنه لا يعتني بلفظ الألفية، بل إنه أقرب إلى أن يكون متنا في النحو سار على نهج الألفية في المادة، إلا أن المترجمين قالوا في ترجمة ابن هشام: إن له عدة حواشي على ألفية ابن مالك، وقد مَنْ اللهُ عليّ بالوقوف على حاشية له على الألفية وتحقيقها على ما يسرُّ ابن هشام ويُقنع أهل العربية.

وتكمن أهمية هذه الحاشية فيما يأتي:

١. أن الذي كتبها ابن هشام، وهو عالم ذو مكانة عظيمة في علوم العربية.
٢. أنها تعرض مباشر للفظ ألفية ابن مالك، وهذا لم يسبق أن ابن هشام تعرض له فيما وصلنا من كتبه المطبوعة، وذلك كان على صور مختلفة، كأن يُعرب البيت أو بعض مفرداته، أو يُعدّل نظم الألفية ويقترح تعبيرًا آخر، أو أن ينقل نص أحد الأئمة في الكلام على هذه المسألة، أو أن يشرح البيت كاملاً.

٣. أن ابن هشام في هذه الحاشية صبَّ جهده في التعليق على آيات الألفية، من تميم حدٍّ، أو ذكر شرط، أو تفصيل إجمال، أو تقييد مطلق، وإيراد اعتراض ودفعه.

٤. أن الكتاب يعجُّ بالنقول عن كتب مفقودة، ككتاب «الرد على المقرب» لابن الحاج، و«المؤصل» لابن مالك، و«التقريط» لأبي بكر الزبيدي، و«الحقائق» لابن كيسان، و«الأوسط» للأخفش، و«الفرخ» للجرمي، و«ذكرى حبيب» للمعري، وغيرها كثير.

٥. ظهور شخصية ابن هشام النحوية المجتهدة المحققة، وذلك من خلال موقفه من شيخه أبي حيان حيث أكثر من النقل منه والرد عليه، وكان ذلك جلياً من خلال كثرة النقل من كتب أبي حيان مباشرة، كـ: «البحر المحيط» و«التذيل والتكميل» و«ارتشاف الضرب» و«شرح الألفية» و«غاية الإحسان».

٦. وكذلك موقفه من ابن مالك حيث كان منصفاً معه إذا أحسن، وراداً عليه إذا رأى رأيه ضعيفاً، مقارناً كلامه في «الألفية» بباقي مصنفاته كـ: «التسهيل» و«شرحها» و«الكافية» و«شرحها» و«العمدة» و«شرحها» و«المؤصل» و«سبك المنظوم» و«الفصل» وغير ذلك من كتب ابن مالك.

٧. كذلك موقف ابن هشام من كثير من النحاة، حيث كان في بعض المواضع عنيفاً، لذلك سترى في هذه الحاشية كيف ينسب بعض الأغلاط إلى آراء الفارسي أو ابن الخباز أو أبي حيان.

٨. توظيف هذه الحاشية لغير النحو من العلوم، كالبيان والمعاني والتفسير والحديث وأصول الفقه، حتى إنك تراه ينقل عن أئمة خارج النحو، كابن دقيق العيد والشاطبي وابن عطية والقرطبي وغيرهم كثير.

٩. اعتناء ابن هشام في هذا الكتاب بأصول النحو وتبيين كثير من قواعده،
 وبرز ذلك جلياً في الإكثار من النقل عن ابن جني والتعليق على كلامه.
 ١٠. أن تجد في هذه الحاشية مدرسة عظيمة يُحييها الفحول من أئمة النحو
 من خلال النقل المباشر منهم، كالخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي
 وابن جني والصفار والنحاس وابن يعيش وثلعب والكسائي والسيرافي والفراء، وكثير
 من هؤلاء الأئمة.

وكان العمل في هذا التحقيق بذل غاية الجهد في الوصول إلى إخراج هذه
 الحاشية كما أرادها ابن هشام، وكان ذلك بمزيد جهد في تتبع نقول ابن هشام،
 وتوثيقها من الكتب التي ينقل منها مباشرة، والأئمة الذين ينقل منهم نصاً، والبحث
 عن المصادر غير المصرح بها التي استفاد منها ابن هشام، والتنبيه على كل هذا في
 الهامش، وتبعت في الكتاب مَنْ تأثر من بعد ابن هشام بهذه الحاشية المباركة، وكان
 على رأسهم الشيخ خالد الأزهرى في «التصريح» والسيوطي في «النكت» والعلمي في
 حاشيته على «الألفية» وعلى «التصريح».

والله بعصم من الزلل، ويُوفق إلى كل خير، هو حسبنا وكفى.

محققه

حمزة مصطفى أبو توهمة

فلسطين - غزة



شكر وإهداء

الشكر والتقدير أتوجّه بهما إلى الدكتور أحمد بسيوني، يَسِّر لي تكاليف شراء المخطوط من دار الكتب المصرية، ولم يبخل عليّ بالمساعدة أيّا كان نوعها، ومن قبلها أمدني بالنسخ المخطوطة التي اعتمدتها في تحقيق كتاب «الكوكب المنير»، فאלله يجزيه عني خير الجزاء.

وأشكر زوجي الغالية (أمّ حَيَّان) التي تحمّلت معي عناء مقابلة المخطوط حرفاً حرفاً، فالله يُبقيها لي سنّداً وعوناً.

والشكر موصول إلى كلّ مَنْ ساعدني في حلّ أي إشكال من إشكالات هذا الكتاب، الصديق سامي الأزهرى، والدكتور فيصل المنصور، والدكتور منيب ربيع، والصديق محمد صالح، والصديق عماد غزير، والصديق معروف أبو سليمان الذي ساعدني في مقابلة جزء من المخطوط.

وأهدي هذا الجهد إلى والدي الغالي، الذي ما رأي جالساً مع الكتاب إلا بارك لي جهدي، ولم يبخل بدعمي نفسياً ومعنوياً ومادياً، وإلى أمي الغالية، التي لولا دعواتها ما كنت شيئاً.

أخي مصعب، لستَ وحدك في غربتك، قلبي معك وروحي، كنتَ وما زلتَ سنّداً أتكلّم عليه، لا حرمنا الله من أياديك المتفضّلة.

إلى ابنتيّ، الجوهريتين المكنونتين، رزان وعواطف، لولاكنّ لخرج الكتاب قبل هذه الفترة، حفظكنّ الله ورعاكنّ، وجعلكنّ ذخراً للإسلام والعربية.

وأهدي هذا الجهد إلى كلّ عاشقٍ ومحبٍّ لهذه اللغة العظيمة.

ترجمة الإمام ابن مالك^(١)

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة الأوحّد، جمال الدّين، أبو عبد الله الطّائفي، الجيّاني، الشّافعي، النّحوي.

اشتهر بـ: (ابن مالك) نسبةً إلى جدّه الأعلى، وتكنّى بأبي عبد الله، وهو نازّ على علّم وأشهر من أن تُظنّب في ترجمته.

اختلّف في سنة ولادته، فقد ذهب الهواري وابن قاضي شعبة إلى أنّه وُلد في سنة ٥٩٨هـ، وذهب ابن شاکر وابن كثير والقيروزيّ وبادي والسيوطي إلى أنّه ولد سنة ٦٠٠هـ، وذهب الصفدي إلى أنّه ولد عام ٦٠١هـ، والراجح أنّه ولد عام ٥٩٨هـ؛ لما قاله معاصره كمال الدين بن العديم أن ابن مالك أخبره بذلك.

وُلد ابن مالك في مدينة جيان في الأندلس، وتلقّى العلم فيها، ثم رحل إلى بلاد المشرق، ثم مصر، واستقر أخيراً في دمشق، وفيها مات منتصف سنة ٦٧٢هـ.

وتتلمذ على ابن مالك خلق كثير، منهم:

١. محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بـ: (ابن الفويرة) تـ: ٦٧٢.

٢. محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي الجماعيلي الحنبلي، أبو عبد الله،

(١) انظر: الرافي بالوفيات (٢٨٥/٣) وطبقات الشافعية الكبرى (٦٧/٨) وبغية الوعاة (١٣٠/١) ونفع الطيب (٢٢٨/٢) وألفية ابن مالك (١١).

شمس الدين ت: ٦٩٩هـ.

٣. محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلبكي الحنبلي، أبو عبد الله،

شمس الدين ت: ٦٩٩هـ.

٤. محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله،

شمس الدين ت: ٧٠٠هـ.

٥. محمد بن غالب بن يونس بن شعبة الأنصاري، أبو عبد الله، شمس الدين

ت: ٧٠٢هـ.

٦. أبو بكر بن يعقوب بن سالم الديري الرحي الشافعي، شهاب الدين ت:

٧٠٣هـ.

٧. محمد بن الفضل بن سلطان بن عماد بن تمام الجعبري الحلبي، المعروف

ب: (ابن الخطيب) ت: ٧١٣هـ.

٨. إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي،

مجد الدين ت: ٧٢١هـ.

٩. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العبادي، أبو عبد الله،

المعروف ب: (ابن الخباز) ت: ٧٥٦هـ.

لابن مالك ثلاثة من الأولاد، أشهرهم ابنه بدر الدين أبو عبد الله، وهو أكبر

أولاده، توفي سنة ٦٨٦هـ وابنه تقي الدين الملقب ب: (الأسد)، وهو الذي ألف ابن

مالك له المقدمة الأسدية ت: ٦٩٩هـ وابنه شمس الدين ت: عام ٧١٩هـ.

من تصانيف ابن مالك «المؤصل في نظم المفصل»، وقد حلّ هذا النظم

فسمّاه: «سبك المنظوم وفك المختوم»، ومَن قال إنَّ اسمَه: «فك المنظوم وسبك المختوم» فقد خالف النقل والعقل، ومن كتب ابن مالك كتاب «الكافية الشافية» ثلاثة آلاف بيت، و«شرحها»، و«الخلاصة» وهي مختصر «الكافية الشافية»، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام» وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم، و«لامية الأفعال» و«شرحها»، و«فعل وأفعِل»، و«المقدمة الأسدية» وضعها باسم ولده الأسد، و«عدّة اللافظ وعمدة المحافظ»، و«النظم الأوجز فيما يهمز»، و«الاعتضاد في الظاء والضاد» مجلد، و«إعراب مشكل البخاري»، و«تحفة المودود في المقصور والممدود»، وغير ذلك كذ: «شرح التسهيل»^(١).

* مكانته:

قال الذهبي: (وكان إماماً في القراءات وعللها؛ صنّف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار «الشاطبية»، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطّلاع على وحشيّتها، وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرًا لا يُجارى وحرًا لا يُبارى، وأما أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحجّرون فيه ويتعجّبون من أين يأتي بها؟! وكان نظم الشعر سهلاً عليه، رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الذّين المتين، وصدق اللّاهجة، وكثرة التّوافل، وحُسن السّمت، ورقّة القلب، وكمال العقل، والوقار والتّؤدّة)^(٢).

وقال ابن كثير: (وتقدم وساد في فني النحو والقراءات وحصل منهما شيئاً

(١) انظر: نفع الطبيب (٢/٢٢٥).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام (١٥/٢٤٩).

كبيراً، وأرى على كثير ممن تقدمه في هذا الشأن مع الدين والصدق وحسن السمعة وكثرة النوافل وكمال العقل والوقار والتودد^(١).



(١) انظر: طبقات الشافعيين (٩٠٨).

ترجمة ابن هشام^(١)

هو جمال الدين: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، الأنصاري المصري، وُلد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمئة بالقاهرة. لزم الشيخ شهاب الدين ابن المرحّل (ت: ٧٤٤هـ) وتلا على ابن السراج (ت: ٧٤٦هـ) وسمع من أبي حيان (ت: ٧٤٥هـ) وحضر دروس تاج الدين التبريزي (ت: ٧٤٦هـ) وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني (ت: ٧٣١هـ) وروى الشاطبية عن القاضي ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ).

دَرَسَ النحو والفقه والتفسير، وتخرج على يديه جماعة، منهم ابن الملاح الطرابلسي (ت: ٧٦٥هـ) وعلي ابن أبي بكر البالسي (ت: ٧٦٧هـ) والنوري (ت: ٧٨٦هـ) وابن الفرات (ت: ٧٩٤هـ) وابنه محب الدين ابن هشام (ت: ٧٩٩هـ) وابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، وجلال الدين بن أحمد التَّبَّاني (ت: ٧٩٣هـ) ومحمد بدر الدين بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) وعبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ).

(١) انظر ترجمته في الجوهر المنضد، ص: (٧٧، ٧٨)، والدرر الكامنة (٢/ ٤١٥ - ٤١٧)، ومقدمة ابن خلدون، ص: (٥١٦)، والمقصد الأرشد (٢/ ٦٦، ٦٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٥٣٦)، وأعيان العصر، ص: (٥، ٦)، وشذرات الذهب (٦/ ١٩١، ١٩٢)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٣٣٦)، والوفيات لابن قنفذ، ص: (٣٦١)، والوفيات لابن رافع السَّلَامِي (٢/ ٢٣٤)، والسحب الوابلة (٢/ ٦٦٢ - ٦٦٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٨، ٦٩)، والبدر الطالع (١/ ٢٧٦، ٢٧٧).

ولابن هشام معرفة تامة باللغة، والقراءات، والحديث، والمعاني، والبيان،
والعروض.

قال تاج الدين السبكي^(١) (ت: ٧٧١) عن ابن هشام: «نحويُّ هذا الوقت،
أبقاه الله تعالى».

ولابن هشام طريقة بديعة في سرد أبواب النحو، وضم النظر إلى نظيره،
وتسهيل علم النحو وتمهيده، وكان موصوفاً بكثرة الديانة والعبادة، مع التواضع
والبر والشفقة ودماثة الأخلاق ورقة القلب.

مات - رحمه الله تعالى - في القاهرة في شهر ذي القعدة، سنة إحدى وستين
وسبعمائة.

ورثاه جماعة من العلماء الأدباء بقصائد تدل على بالغ تأثر أهل عصره بفقده،
رحمه الله.



المخطوط - تحقيق العنوان وتوثيق النسبة لابن هشام

نص كثير ممن ترجم للإمام ابن هشام على أن له عددًا من المصنفات على ألفية ابن مالك، أشهرها كتاب «أوضح المسالك»، وهو كتاب لم يتعرض فيه ابن هشام إلى نظم الألفية، بل إنك تستطيع أن تقول: إنه كتاب في النحو نُثر فيه «الألفية» وسار معها، وتستطيع أن تقول: إنه متن ثري في النحو؛ لذلك شرحه كثير من العلماء كالشيخ خالد الأزهرى، وقال المترجمون: إن لابن هشام عددًا من الحواشي والتعليقات على «الخلاصة»، قال الإمام الصفدي: (وصنف كتبًا في العربية، منها: «تعليقه على مشكل ألفية ابن مالك»)، وقال الإمام ابن حجر: (وله تعليق على «ألفية ابن مالك»)، وقال الإمام السيوطي: (وله عدة حواشٍ على «الألفية»)، وكذا قال ابن العماد.

ونقل من هذه الحواشي كثير من العلماء، منهم الإمام العليمي، حيث نقل من حاشيتين مختلفتين على «الألفية» بخط ابن هشام، وكذلك نقل السيوطي في «النكت»، والأزهرى في «التصريح»، والبغدادى في «خزانة الأدب» من حواشٍ أخرى بخط ابن هشام.

وقد وقفنا من هذه الحواشي على حاشيتين، الأولى منقولة من خط ابن هشام، والثانية أصغر منها بخط ابن هشام اعتمدها العيونى في تحقيقه للألفية، والعزم على تحقيق المخطوطة الأولى وإتباعها بالثانية مباشرة إن شاء الله.

أما المخطوطة الأولى التي نعمل على تحقيقها فقد نقل منها العليمي واعتمدها في حواشيه على «الألفية»، وهي إحدى حاشيتين من حواشي ابن هشام، وأما الثانية فلم أقع على أحد نقل منها، وكذلك اعتمد السيوطي في «النكت» على حاشية أخرى بخط ابن هشام لم نصل إليها حتى الآن، وبهذا أستطيع أن أدعي غير جازم أن هذه الحواشي هي التي سمّاها من ترجم لابن هشام بـ: «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة»، فهي كما قال ابن حجر أربع مجلدات، فلعل كل مجلد يشمل على حاشية مستقلة، والله أعلم.

فيجمل بنا بعد هذا أن نسمي هذه المخطوط بـ: «حاشية ابن هشام على ألفية ابن مالك»، ونميزها بأنها «الحاشية الكبرى»؛ فتكون الحاشية الأولى لابن هشام التي نعمل على إخراجها، والله ييسر فيما بعد أن نلحق بها الحاشية الثانية، ونميزها بـ: «الحاشية الصغرى»؛ إذ إنها أصغر من تلك، وأقل تعليقاً، والله الميسر.

أما توثيق نسبة هذه المخطوطة لابن هشام:

فلا أدل على ذلك من أن ابن هشام يستخدم في هذه المخطوطة الرمز (ع)، وهو اختصار لاسمه: (عبد الله)، حيث إنه في كثير من مواضع المخطوطة إذا أراد أن يعلق على كلام أن يبدأه بالرمز (ع)، تمييزاً له من غيره، وابن هشام نص في المخطوطة التي بخطه مُجِماً منهجاً في الرموز فقال: (كل ما أوله: «ش» فهو من كلام الشَّلوِّينِ في «حَوَاشِيهِ عَلَى الْمُفَصَّلِ»، إلا إن يَبْتَنَّهُ، وما فيه: «ح» فلا يَحْيَانُ، أو: «ح» فهو لكاتبه ابْنِ هِشَامٍ، أو: «س» فهو لِسَيِّوَيْهِ، أو: «ص» فهو للْبَصْرِيِّينَ، أو: «ك» فهو للْكُوفِيِّينَ).

وهذا صريح في أنَّ هذا المخطوط لابن هشام، وأنا إن شاء الله واضعٌ في هذه الدراسة جدولاً بالرموز كلها التي استعملها ابن هشام في هذه المخطوط.

ومما يدل على أن هذه المخطوطة لابن هشام أنه جاء على غلافها: (فوائد على الألفية منقولة من خط الإمام العالم العلامة جمال الدين ابن هشام تغمده الله برحمته)، وجاء أيضاً بخط علي بن عماد الدين الشافعي: (هذه حواشٍ نُقِلَتْ من خط خاتمة النحاة جمال الدين ابن هشام رحمه الله تعالى، كتبه علي بن عماد الدين الشافعي، لطف الله به)، وجاء بخطه فيه مقيّداً على غلاف المخطوط أنه تملّكه سنة ٩٤٠.

وعلي بن عماد الدين هذا قال فيه ابن العماد^(١): (علاء الدين علي بن إسماعيل بن موسى بن علي بن حسن بن محمد الدمشقي الشافعي، الشهير بـ: (ابن عماد الدين)، وبـ: (ابن الوَسِّ)، الإمام العلامة.

ولازم في الفقه الشيخ تقي الدين القاري وغيره، وأخذ الحديث عن جماعات، منهم الشهاب الحمصي ثم الدمشقي، والبرهان البقاعي، وأخذ العربية عن الشمس ابن طولون، والكمال ابن شقير، والأصول عن المولى أمير جان التبريزي حين قدم دمشق، والكلام والحكمة عن منلا حبيب الله الأصفهاني، والعربية أيضاً والتفسير عن الشيخ مغوش المغربي، وأخذ عن خلّاتق، وحجّ، وقرأ على قاضي مكّة ابن أبي كثير، وولي نيابة القضاء بمحكمة الميدان، ثم نيابة الباب مدّة طويلة، وأقامه بعض قضاة القضاة مقامه، وسافر إلى الرّوم فعجب علماء الرّوم من فطنته وفضيلته،

(١) انظر: شذرات الذهب (١٠/ ٥٣٠).

مع قصر قامته وصغر جثته، وسموه (كجك علاء الدين)، وكانوا يضربون المثل به، وأعطى ثمَّ تدريس دار الحديث الأشرفية بثلاثين عثمانياً.

ثم أعرض عن نيابة القضاء وأقبل على التدريس، وغلبت عليه المعقولات، وعمل حواشي على «شرح الألفية» لابن المصنّف، وكان يقرئ، ويدرس، ويفتي. وكان يحفظ القرآن العظيم ويكثر تلاوته، وانتفع به كثيرون، منهم الشيخ إسماعيل النابلسي، والشيخ عماد الدين، والشمس بن المنقار، والمنلا أسد، وغيرهم.

وتوفي بدمشق بعد ظهر يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الآخر، وحضر جنازته قتالي زاده).

ويكفيك في توثيق هذا المخطوط ونسبته لابن هشام شهادة هذا الإمام العلامة علي بن عماد الدين المعتمي بعلوم العربية.

ومما يدل على نسبة هذه المخطوط لابن هشام أن العليمي نقل نصوصاً كثيرة منها ثم نسبها إلى ابن هشام في الحواشي، منها:

١ - في المخطوطة: «(أمس) إذا استعمل ظرفاً فهو مكسورٌ عند جميع العرب، ثم قال الجمهور: بناءً، وقال الخليل: يجوز أن يكون قولك: لقيته أمس، بتقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين، وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس معرباً ولا مبنياً، بل محكيٌّ، وأنه سمي بفعل الأمر من المساء».

ونقلها العليمي^(١) وعزاه لابن هشام في الحواشي.

٢ - في المخطوطة: «لا يستقيم كلامه لوجهين: أحدهما: أن (الفم) هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه، فهو فرض محال. والآخر: أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة (الفم) نفسها، والمعرّب الإعراب المذكور لفظة أخرى، وهو المعتقّب عليها الأحوال الثلاثة...».

ونقلها العلمي^(١) وعزاه لابن هشام في الحواشي.

٣ - في المخطوطة: «قد تحذف تخفيفاً، وذلك على ضربين: واجب، لنون التوكيد، نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ مَّآئِنتِ اللَّهِ﴾...».

ونقلها العلمي^(٢) وعزاه لابن هشام في الحواشي^(٣).

أما تسمية المخطوط:

فقد سماها أحد ملاك المخطوطة بـ: «فوائد»، وسماها علي بن عماد الدين بـ: «حواش»، ولعل التعبير بالحواشي أقرب إلى استخدام العلماء الذين نقلوا منها، كالعلمي الذي ينقل منها ويقول: قال ابن هشام في الحواشي، لكنني آثرت تسمية هذه المخطوطة بـ: «حاشية»؛ لثلاثي القارئ أن هذه كل حواشي ابن هشام،

(١) حاشية العلمي على التصريح (٢٠٢/١).

(٢) حاشية العلمي على التصريح (٢٨٨/١).

(٣) والمواضع كثيرة جداً، منها: المخطوطة الثانية (٩، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٤) مع ما يقابلها من

حاشية العلمي على التصريح (١/٣٢٠، ٣٢١، ٤٩٢، ٤٩٣)، وحاشية العلمي على الألفية

(١/٨٦، ٨٩، ٩٠).

وإنما هي حاشية واحدة من حواشيه، وكل حاشية من هذه الحواشي الأربعة التي وضعها ابن هشام مختلفة عن الأخرى.



منهج ابن هشام في هذه الحاشية

من الطرق التي اعتمدها ابن هشام في عرض تعليقه على «الألفية» أنه يكتب تعليقه محاذيًا للبيت الذي يريد أن يعلق عليه، إما أمامه أو فوقه أو تحته، وأحيانًا كان يكتب أول كلمة في الحاشية ثم يمدّها بخط طويل إلى مكان آخر فارغ من الورق ويكمل التعليق هناك، ومنها أنه يكتب في مكان بعيد من البيت تعليقه، لكنه يذكر في أول التحشية الموضع من «الألفية» الذي يريد أن يعلق عليه، وقد يكتب الحاشية في ورقة ملحقة بين المخطوط، فقد فعل هذا في باب التعجب.

وأحيانًا نرى ابن هشام يكتب الحاشية بعيدًا عن البيت ولا يشير ولو بكلمة إلى الشيء الذي يريد أن يعلق عليه، وأحيانًا يكتب الحاشية مجردة عن الإشارة إلى الموضع الذي يعلق عليه من «الألفية» ويكتب التحشية بعد ورقات في نفس الباب، وأحيانًا يكتب التحشية من غير إشارة إلى موضع «الألفية» الذي يعلق عليه ويكتب التحشية في باب آخر لا علاقة له بالتحشية التي يعلق بها، وقد بذلت جهدي في ردّ كل هذه الحواشي إلى مواضعها من «الألفية».

وأحيانًا نجد ابن هشام يكتب جزءًا من الحاشية ثم يضيّق عليه مكان الكتابة فيمد خطًا ويكمل الكتابة في موضع فارغ، وأحيانًا يُحيل إلى موضع آخر من الحاشية، فيكتب شيئًا ويقول: ستراه مستقصي في مكان كذا عند الحديث عن كذا.

* شمول الحواشي لأبيات الألفية:

أما عن تعليقات ابن هشام على أبيات الألفية فإننا لا نجد أن ابن هشام استوفى جميع أبيات الألفية، فأول ما يواجهنا أن ابن هشام لم يعلق على أبيات مقدمة «الألفية»، وترك التعليق على أبواب كاملة، ولعلي أرجع هذا إلى أن الناسخ يظهر منه أنه لم يلتزم نقل جميع حواشي ابن هشام، ظهر هذا لي من خلال تتبع نهاية كل تحشية؛ ففي بعض المواضع يترك الناسخ الحاشية من غير تنمّة، وأحياناً نجد ابن هشام يُحيل على موضع سابق من «الألفية» علّق عليه، وإذا رجعنا إلى ذلك الموضع فإننا لا نرى ذكرًا لما أحال عليه، وهذا يؤكد أن الناسخ لم ينقل جميع كلام ابن هشام.

وإذا ألقينا نظرة إلى المخطوط فإننا نجد أن ابن هشام علق على الأبيات من ١٨٩-٨ والأبيات من ٣٥٦-٦٧١ والأبيات ٧٩٢ إلى آخر الألفية، فعدد أبيات الألفية التي في المخطوط المعلق عليها ٧٠٩ بيت.

* رموز الكتاب:

ظاهر الإشارة بالرمز في هذه المخطوط منتشرة جداً، فهو لا يقنع بذكر اسم الكتاب أو العالم كاملاً، بل في كثير من المواضع يذكر حرفاً أو حرفين يرمز بهما إلى الكتاب أو العالم الذي ينقل عنه، وأكثر رموز يُقابلنا في هذه المخطوطة الرمز: (ع)، وهو كما قلنا سابقاً يرمز به إلى نفسه، أي: ابن هشام؛ إذ إن اسمه: (عبد الله)، وهذا الرمز يستخدمه ابن هشام على عدة طرق، فأحياناً يذكره لابتداء مسألة أو تعليق جديد، وأحياناً يأتي بنقل من أحد الأئمة، ثم هو يعترض في أثناء هذا النقل

بتعليق له، ثم هو أحياناً يذكر أن تعليقه انتهى، ثم يكمل النص المنقول، وأحياناً يختم تعليقه برسم دائرة وسطها نقطة، ثم يكمل النص المنقول، وأحياناً لا ينص على نهاية تعليقه فيختلط تعليقه بالنص المنقول.

أما بقية رموز الكتاب فهي كالتالي:

ابنه: ابن الناظم.

س: سيويه.

ش ف: كتاب «ارتشاف الضرب» لأبي حيان.

شرف: كتاب «ارتشاف الضرب» لأبي حيان.

ع: ابن هشام صاحب الحاشية.

ص: البصريون.

ك: الكوفيون.

ك: «تفسير الكشاف».

ح: أبو حيان.

أح: أبو حيان.

س ص: كتاب «سر صناعة الإعراب» لابن جني.

ع ث ج: عثمان بن جني.

ز: الزمخشري.

صف: جامع العلوم الباقولي.

فا: أبو علي الفارسي.

زج: الزجاج.

خ: الأخفش.

عثمان: ابن جني.

الشيخ: ابن مالك.

ن: «النهاية» لابن الأثير.

ب: بدر الدين ابن الناطم.

شع: كتاب «شرح العمدة» لابن مالك.

شغ: كتاب «شرح الغاية» لأبي حيان.

ج ص: ابن جني في كتاب «الخصائص».

شرح ك: كتاب «شرح الكافية الشافية» لابن مالك.

ط: لم أعرف ما يقصد به.

سفا: السفاقي.

غ: البغداديان.

ق ر ط ب ي: الإمام القرطبي.

* طريقة ابن هشام في إبراز الحواشي ومادتها:

نلاحظ في أسلوب ابن هشام في عرض مادته أنه يكثر من أسلوب المجادلة والمناقشة، فكثيراً ما يعتمد أسلوب: «فلان قيل: كذا، قلنا: كذا»، أو: «فلان قلت:

كذا، قلتُ: كذا»، ومنها أنه يفترض سؤالاً يُسأل، فيضع قبل التحشية كلمة: (سؤال) ثم يجيب، ومنه أنه يضع قبل الحاشية ألفاظاً تدل على أهمية ما سيقوله، مثل قوله: «اعلم أن...»، أو يختمها بقوله: «فافهمه»، أو: «فتأمل».

ومنها أن يعتد بنفسه في بعض المواضع؛ إذ إنه يرى أنه كتب شيئاً حسناً، أو نبه على شيء لم يسبق إليه، كأن يقول: وهذا حسن بديع، وعندي أجود منه، ولم أر من ذكره، وقوله في موضع: «هكذا أظن في هذا المثل الأخير أنهم قالوا فيه ذلك، وعلى تقدير أن لا يكونوا قد قالوه؛ فما لي لا أقول به بعدما تبين لي أنه الحق؟! كم ترك الأول للأخر».

ومما يلحظ في هذه الحاشية قسوة ابن هشام في بعض المواضع على أئمة كبار، فقال عن رأي لابن الخباز: «خلافًا لِمَنْ غَلِطَ»، وقال عن رأي لابن عصفور: «وهو عندي غَلَطٌ منه»، وقال: «وَعَلِطَ ابْنُ النَّازِمِ»، وقال عن كلام لابن جني: «وهذا فيما أجزم به خطأ صريح»، وقال عن رأي للأخفش وابن جني: «وما قالاه خطأ نقلًا وعقلًا، والعربية تأباه»، وقال عن كلام لابن عصفور: «هذا أفسد ما يُسمَعُ». ومن إنصاف ابن هشام أنه يقف في بعض المواضع لا يقطع فيها بقول فيقول: «ولينظر في كذا»، وهذا كثير في كلامه.

ومما يلاحظ من طريقة ابن هشام أنه أحياناً يتصرّف في لفظ «الألفية»، فإذا أراد أن يعلّق على لفظةٍ منها أتى بها لا بنصّها، بل بتصرف، فعلّق على قول ابن مالك: «انصب بذى الأعمال»: «قوله: ذو الأعمال...»، وقال في قول ابن مالك: «في مد وتأنيث»: «قوله: «وتاء تأنيث...».

أيضاً نرى ابن هشام يولي عناية فائقة بابن مالك، فهو يربط كلامه هنا بباقي مؤلفات ابن مالك، وينقل منها بكثرة، ومن الكتب التي نقل منها ابن هشام في هذه الحاشية: «التسهيل» و«شرحه»، «الكافية» و«شرحها»، «العمدة» و«شرحها»، «سبك المنظوم»، «الفصل»، «الموصل».

أيضاً نرى لابن هشام في هذه الحاشية عناية كبيرة بكلام ابن الناظم؛ لأنه أول شرح يصلنا على «الألفية»، فهو كثيراً ينقل عنه، وكثيراً يناقشه، وكثيراً يخطئه ويغلطه، أيضاً نرى ابن هشام يواكب التأليفات في عصره، فهو في نص فريد يذكر شرح ابن عقيل على الألفية، قال: «حكي لي عن نكت ابن عقيل»: أنه بمعنى اطرد، وعن «شرح الكافية»: أنه غير مطرد، وهذا هو الحق.

* مصادر ابن هشام في هذه الحاشية:

لا عجب أن تكون هذه الحاشية منجماً وكنزاً ملئاً بالكثير من الآراء والمذاهب، فعالم مثل ابن هشام حقيق أن يكون تحت يده كنوز من التراث التي منها ما هو مفقود اليوم، فابن هشام في هذه الحاشية اعتمد على كثير من العلماء والكتب التي نذكر منها ومنهم:

الخليل، وسيبويه، وأبو عمرو بن العلاء، والأخفش، والمبرد، والفراء، وهشام، والكسائي، والمازني، وثعلب، وأبو زيد، ويونس، وابن كيسان، والزجاج، وابن السراج، وأبو بكر بن الأنباري، والسيرافي، والفارسي، وابن جنبي، وابن برهان، وابن بابشاذ، والجرجاني، والزعفراني، والحريري، والبطليوسي، والزمخشري، وابن الشجري، والجزولي، وابن خروف، وابن أبي الربيع، وابن يعيش، وابن

عمرون، وابن ملكون، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام الخضراوي، وأبو حيان، وابن المرحل.

واعتمد على كثير من اللغويين والمحدثين والمفسرين والأصوليين والبيانين، مثل: الأصمعي، وأبو عبيدة، والجوهري، والبخاري، والخطابي، والواحدي، والقرطبي، وابن دقيق العيد.

وفي كثير من المواضيع يذكر ابن هشام الكتاب الذي ينقل منه، مثل: كتب ابن مالك جميعها، «الكفاية»، «الكشاف»، «الحليات»، «شرح المفصل»، «حواشي الشلوين»، «البسيط»، «شرح الكافية» للركن، «نوادر أبي زيد»، «الإغفال» للفارسي، «الخصائص»، «العين»، «المفصل»، «إصلاح الخلل» للبطلوسي، «الأصول» لابن السراج، «الإيضاح الشعري» للفارسي، «مفتاح الإعراب» للأمين المحلي، «اللمع» لابن جني، «المقرب»، «المقتضب»، وغيرها الكثير.

وبعض الكتب التي نقل منها ابن هشام هي الآن في عداد المفقود، منها: «الأوسط» للأخفش، «الفرخ» للجرمي، «الحقائق» لابن كيسان، «المقصود والممدود» لابن السراج، «الأفعال» لابن طريف، «ذكرى حبيب» للمعري، «الإعراب عن مراتب قراءة الآداب» لابن سيده، «البلغة في معرفة أساليب اللغة» لأبي البركات الأنباري، «حلى العلى» لعبد الدائم القيرواني، «الترشيد» لأبي علي بن أبي الأحوص، «الفصل والمؤصل» لابن مالك، «الرد على المقرب» لابن الحاج.

وهنا لا بد من الإشارة إلى شيء، وهو أن ابن هشام ينقل من كتاب لأبي بكر الزبيدي اسمه «التريظ»، واسم الكتاب في المخطوط مهمل غير معجم، لكنني

وجدته عند ابن خير باسم «التقريط»، ولم أستبعد أن يكون اسمه «التفريط»، فرجعت إلى ابن الساعي في كتابه «الدر الثمين في أسماء المصنفين» فوجدته قال في ترجمة الزبيدي: إن له «كتاب «التفريط في إصلاح خلل كتاب العين»».

أما النقطة الثانية فلعلي أجزم أن هذا الكتاب هو نفسه الكتاب المطبوع باسم «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين»؛ وذلك أني وجدت السيوطي في «المزهر» نقل نصاً عن الزبيدي ونسبه إلى كتاب «استدراك الغلط»، ووجدت النص نفسه نقله ابن هشام في هذه الحاشية ناسباً إياه إلى كتاب «التقريط».

* عناية ابن هشام في هذه الحاشية بالألفية:

من عناية ابن هشام بمتن «الألفية» في هذه الحاشية أنه كان حريصاً في النص على ضبط بعض ألفاظ «الألفية»، من ذلك قوله في قول ابن مالك: «وفعل أمر ومضي بنياً»، قال ابن هشام: «وهذا الموضع يُقرأ بالخفض، وذلك على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الخفض؛ لكون المضاف المحذوف معطوفاً على مثله، نحو:

أَكَلْ أَمْرِي تَحَسَّيْنِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا؟
وينبغي أن يُقرأ: «ومضي» بالرفع، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، على ما هو الأكثر في كلامهم، وعلى هذا فالإخبار صحيح».

ومنها أنه يقارن بين نسخ «الألفية»، قال ابن مالك: «وكلمة بها كلام قد يوم»، قال ابن هشام: في نسخة: «بها الكلام قد يوم»، وقال ابن مالك: «مسند للاسم تمييز حصل»، قال ابن هشام: في نسخة: «مَيِّزٌ قد حَصَلَ».



ومنها أنه يفسر بعض الألفاظ لغويًا، قال ابن مالك: «الحذف موهلاً»، قال ابن هشام: «قوله: (مُوهلاً) اسم للمفعول، من آهَلْتَهُ لكذا، إذا جعلته أهلاً له»، وقال ابن مالك: «إن كان عن مضميه بمعزل»، قال ابن هشام: «قوله: (بِمَعْزِلِ) الباء ظرفية، والمَعْزِلُ: مَفْعِلٌ، مِنْ (عَزَلَهُ عَنْهُ) إذا نَحَّاهُ وأبعده، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَتَاكِدْ نُوحٍ أَبْنَاهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ﴾ أي: في مكانٍ عَزَلَ منه نفسه عن أبيه وعن مركب المؤمنين، وقيل: في معزِلٍ عن دين أبيه».

ومنها أن ابن هشام كان في كثير من المواضع يُعرب أبيات الألفية، إما البيت كاملاً، وإما جزء منه، من ذلك:

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنَّوْنِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ «صَةِ» وَ«جِهَلٍ»
قال في قوله: (هو اسم): «جملة اسمية مخبرٌ بها عن (والأمر)، وهي دالة على جواب الشرط، لا جوابه، خلافاً لمن غلط، وهو ابن الخبَّاز، حيث قال في قول ابن معط:

الْلَفْظُ إِنْ يُفْذَهُوَ الْكَلَامُ

إن الفاء محذوفة للضرورة».

ومنها:

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ [لِاسْمٍ فَاعِلٍ] يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ
«إن نصبت (كُلًّا) ورفعت (اسمُ مفعولٍ) فهو وجه الكلام؛ لأنك أقمْتَ المفعول الأول مقامَ الفاعل، وتركْتَ الثاني، ونظيره: «دِرْهَمًا أُعْطِيَ رَيْدٌ»، ليس فيه

غيرُ تقديمِ المفعولِ الثاني على عاملِهِ، وهو كثيرٌ حسنٌ.

وإن عكستَ رفعتَ (كُلًّا)، ونصبتَ (اسمَ مفعولٍ) فـ: (كُلُّ) مبتدأ، والنائبُ عن فاعلٍ (يُعْطَى) ضميرٌ راجعٌ إليها، و(اسمَ مفعولٍ) مفعولٌ ثانٍ، وفيه إقامةُ المفعولِ الثاني، وتركُ المفعولِ الأوَّلِ، ولكنه لا تقدّمَ فيه ولا تأخيرَ، وبعضهم يزعمُ أنّه لا يُقامُ الثاني ويتركُ الأوَّلُ حتى يقدّرَ قلبُ المعنى، والحقُّ أنّه لا يُحتاجُ إلى ذلك، وأنَّ كلامَ سيبويه مؤوَّلٌ.

إذا رفعتَ (كُلُّ) بالابتداءِ و(اسمُ مفعولٍ) بالفعلِ فهو من بابِ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾.

..... كُلُّهُ لَمْ أَضْغَ

وهو محلُّ اتفاقٍ عندَ الناظمِ.

وإن رفعتَ (كُلًّا)، ونصبتَ (اسمَ مفعولٍ) فجائزٌ أيضًا؛ لأنَّ لـ: (يُعْطَى) مفعولين، أحدهما مرفوعٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، والثاني منصوبٌ، فإن أقمتَ الأوَّلَ وهو (اسمُ مفعولٍ) فالمفعولُ الثاني محذوفٌ، والأصلُ: «يُعْطَاهُ اسمُ المفعولِ»، وإن أقمتَ الثاني قدّرتَه ضميرًا مرفوعًا مستترًا في (يُعْطَى) عائدًا على (كُلُّ)، والتقديرُ: «والشيءُ الذي تقررَ في البابِ السابقِ لاسمِ الفاعلِ يُعطى ذلك الشيءُ لاسمِ المفعولِ بلا تفاضلٍ بينهما»، وهذا الوجهُ أحسنُّ؛ لسلامته من الحذفِ، والأوَّلُ أحسنُّ لإقامةِ المفعولِ الأوَّلِ دونَ الثاني.

وإن نصبتَ (كُلًّا) فهو المفعولُ الثاني، و(اسمُ مفعولٍ) واجبُ الرفعِ، وهو المفعولُ الأوَّلُ.

فأنت ترى هنا كيف تفنن ابن هشام في إيراد ما يحتمله البيت، ودفع ما رآه ضعيفاً.

ومن ذلك أنه كثيراً يستحسن لفظ «الألفية»، من ذلك: «فقولُ الشيخ: «بَقَا النَّفْي» عبارةٌ حسنةٌ؛ لأنه احترازٌ عن المسائل الثلاثة»، ومنها: «ما أَحْسَنَ قَوْلَهُ: «بمعنى: أَفْعَلْ ك: آمِينَ»؛ فإنها مصادفةٌ حسنةٌ للحديث أنه ﷺ سئل عن معنى «آمِينَ» فقال: (افْعَلْ)».

ومنها أنه يعترض على لفظ «الألفية»، ويستدرك عليها، وأحياناً يقترح صياغةً أخرى يراها هو أفضل، وهذا أتركه لك أيها القارئ تطالع، وتظفر منه بالدرر والفوائد التي لن تجدها في غير هذا الكتاب.



وصف النسخة المخطوطة

النسخة المخطوطة محفوظة في المكتبة التيمورية في دار الكتب المصرية برقم ١٨٧ نحو تيمور، وهي نسخة بتيمة حسب بحثي الشديد، وقد سافرت إلى القاهرة وحصلت على نسخة ملونة جيدة منها.

تقع هذه النسخة في (١١٢) ورقة، بما يقابل (٢٢٤ صفحة)، فيها عدد من الأوراق لم تقع في محلها فأعدت ترتيبها حسب ما يقتضي، بعض هذه الأوراق فيها أبيات من الألفية لم يعلق عليها.

والمخطوط كامل ليس فيها سقط، غير أنها ناقصة الأبيات؛ إذ هي تشمل على الأبيات من ٨-١٨٩ والأبيات من ٣٥٦-٦٧١ والأبيات ٧٩٢ إلى آخر الألفية، فعدد أبيات الألفية التي في المخطوط المعلق عليها ٧٠٩ بيت.

والمخطوطة خطها نسخي واضح في أغلبها، في الورقة منها يكتب الناسخ تقريباً ثلاثة أبيات أو أربعة ويكتب التعليقات عليها إما حسب البيت أو متناثرة في الورقة، وفي كثير من الأوراق كان الناسخ يكتفي برأس بيت الألفية ولا يكمله.

جاء على غلاف المخطوطة: «فيه من أوله إلى أواخر إن وأخواتها، ومن باب التمييز إلى أواخر ما لا ينصرف، ومن جمع التكسير إلى آخر الكتاب، وبخط الشيخ جمال الدين الطيماني والد صاحب هذه النسخة من باب «أعلم وأرى» إلى أثناء باب الحال، ومن عوامل الجزم إلى أثناء باب العدد».

وهذا يدل على أن النسخة كتبت في القرن التاسع؛ إذ إن جمال الدين الطيماني
توفي سنة ٨١٥هـ.

وأبيات الألفية قد كتبها الناسخ بالحمرة، والحواشي كتبها بالأسود.





منهج التحقيق

١. كتابة المخطوط حسب القواعد الإملائية الحديثة، مع وضع علامات الترقيم وفق ما يناسبه ذلك.

٢. ضبط النص ضبطاً عاماً، مع توضيح ما يحتمل أكثر من ضبط.

٣. عملت على تصحيح ما جازمت أنه تحريف أو تصحيف، مع توثيق ذلك من المصادر.

٤. إثبات ما جازمت أنه سقط من كلمات المخطوط، مع وضعه بين معقوفين، وتوثيق ذلك من المصادر.

٥. اعتماد حاشية العلمي على أنها نسخة ثانية من المخطوط، حيث إن العلمي أكثر النقل جداً من هذه الحاشية، فقابلت نصوص المخطوط على ما وجدته منها عند العلمي.

٦. أهملت أغلب التصحيقات والتحريفات التي وقع فيها الناسخ، إلا بعض المواضع أثبتها حتى يرى القارئ التحريفات والتصحيقات التي وقع فيها الناسخ، والذي جعلني أهمل هذا أن الناسخ كثير التصحيقات والتحريفات حتى في آيات القرآن وآيات «الألفية»، فما ظنك بغيرها؟!

٧. إثبات أبواب الألفية، وتتميم أبياتها التي ذكر طرفها في المخطوط، وعملت

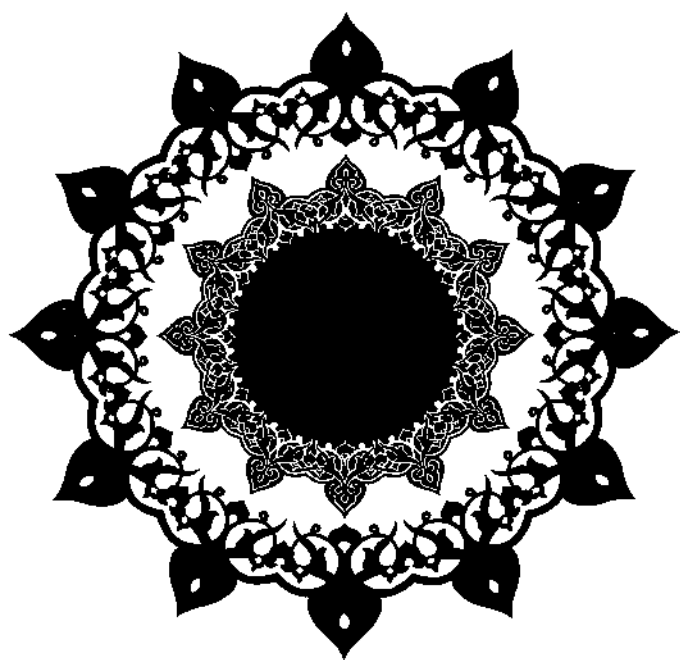
على إثبات الموضوع الذي يعلق عليه ابن هشام من «الألفية» بوضعه أول التحشية بين معقوفين.

٨. ردّ كل حاشية إلى مكانها؛ إذ إن الناسخ لم يلتزم ذلك.
٩. عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وبيان رقمها.
١٠. توثيق القراءات القرآنية التي أوردها ابن هشام.
١١. عزو الأحاديث النبوية الشريفة من الكتب الصحاح، وإن لم أجد فإنني أذكر من أورده.
١٢. توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المصنفة في ذلك.
١٣. تخريج الأبيات الشعرية، وضبطها حرفاً حرفاً، وبيان بحرها الشعري، وتوضيح محل الشاهد إن غمض، وتوثيق ذلك من المصادر.
١٤. توضيح ما يعسر فهمه من كلام ابن هشام، وحل ما أظن أنه من مواضع الإشكال.
١٥. توثيق الأقوال التي نقلها ابن هشام من كتب العلماء تصريحاً.
١٦. تبين المواضع التي نقل فيها ابن هشام من غيره واستفادها منه من غير أن يُصرّح، وتوثيق ذلك.
١٧. تبين معاني الرموز التي استخدمها ابن هشام في حاشيته.
١٨. ضبطت كلمة (ادّغم، وادّغام) وما اشتق منها على مذهب البصريين، لا على مذهب الكوفيين (أدغم)، والذي قوّى عندي هذا أنها في المخطوط هذا وفي غيره مما بخط ابن هشام كان بهمزة وصل.

١٩. ترجمة من لا بد من ترجمته ممن لم يشتهر، أما الأعلام المشهورون فلا حاجة لمن وصل لمستوى هذا الكتاب إلى أن يسأل عن ترجمتهم؛ إذ هم معلومون عنده بالضرورة.



صور من المخطوط



شَرَاهُ بِسَمْعٍ عَلَى الْأَعْيُنِ مَشْهُدًا بِطَرِيقِ الْأَعْيُنِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَيْسَرُ بَارَكَا اللَّهُ بِهِمَا



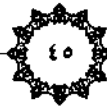
أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ جَنَّاتٍ عَلَى الْبَرِّ الْعَوَالِدَانِ
صَلَوَاتُهُمْ عَلَيْهِمْ رَحْمَةً وَسَلَامًا كَيْسَرُ
كُلُّ مَنْ تَلَقَّاهُمْ كَوْنَهُمْ لَيْسَ شَرٌّ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا



دَعْوَةُ مَنْ يَخْشَى اللَّهَ
مَنْ يَخْشَى اللَّهَ
مَنْ يَخْشَى اللَّهَ
مَنْ يَخْشَى اللَّهَ
مَنْ يَخْشَى اللَّهَ
مَنْ يَخْشَى اللَّهَ
مَنْ يَخْشَى اللَّهَ
مَنْ يَخْشَى اللَّهَ
مَنْ يَخْشَى اللَّهَ
مَنْ يَخْشَى اللَّهَ

١٨٧
مَوْصُوفٍ





الكلام على ما يليه

والكلام على ما يليه
في الكلام على ما يليه
في الكلام على ما يليه

بسم الله الرحمن الرحيم وسو خشي ونم الركيل

فكانت اللفظة مفيدة الى اخره . قوله مفيدة صفة لا خبر بعد خبر لان الاول لا يستعمل بالخبر
وكذا القول في نحو الانسان حيوان ناطق وفي كل من لفظ مفيد خبر اما الثاني فلا يشق
واما الاول فلا نسأل بالمشق والضمير الاول تابع الى الفعل الثاني فالفعل وتظهر الخبر الاول
هذا خلق الله قوله كما ستم على تفسيره بانه صفة مصدر مخدوف فهو محمول لمفيد اي فاعله فاعلة
كثالة استقم فحذف المصدر وصفته والمضاف وعلى قوله خبر مبتدأ محذوف اي وذلك كما ستم
وفي مفيد من التخرىف نقل حركة العين الى الف وفي استقم اذ انتم حذف العين لسكونها وتكون
الكلام لا يبره قوله ليس هذا الا خبرا على صدق قوله لئولا نطابق وكلامنا حسن اي ما اخبر
فيما هم من المبتدأ وانما هو على انحصار اي الكلام في اصطلاحنا مخصص في اللفظ المفيد وكذا كل
محدود لا يكون الا على هذا وروى ما هو با كسر الفوق قوله مفيد طلب او خبرا هو الكلام
وقوله مفيد لا محول له البتة لان معناه ذواته فهو كقولهم خرج في عرايقها وعلى وعلى هذا
فليس قوله في الكافية طلبا محول له وحده في الكافية نسو ما ادخل من التقسيم في ان التشاخر
منه ولكل مفيد فلا يكون القول المفيد كلاما الا حاله كونه طلبا او خبرا فهو ان كان احسن
من هذا الحد استقام جنس قسبه الا ان هذا صحيح وذلك فاسد لاقتضائه ان القول المفيد
اشق ليس كلاما قوله ثم حرف من قال انما اراد باسمه وفعل وحرفه يجمع فمردود لان ذلك خاص
بالنفي كجاءني رجل واداه العزم نحو كل رجل والتمييز نحو مشروني رجلا والتقدير نحو اقل رجل
وسم سفس من هذا وذلك لا يراجع الى النفي قبل وفي خبرها نحو في حناؤهم فقلت فسر في
في حناؤهم علم قلنا مسرع وفردية فيقبل ويضاخرون ايضا قلنا لا لا شكل على س قال
ابن جعفر وشروط المفرد معنى الجمع ان يكون في الإيجاب وان يكون نكرة فتعني في حناؤهم علم
مردودان فان قلنا التهمة فتعني ان الكلام مركبة لا تذكرا فتولد والموافق مركبة فمردودان
وتعني بتعني انهم بسيط قلنا هو مولف من جردون احدها المفرد ورا الثاني ان الفاعل المفرد
الذي هو في قوة المفرد به قوله وان لم يكن ان تنهم جاهلا بحسب جهلا اذ منكم اهلهم في قوله

يكون

٢٢٥

والله الغفور الرحيم

مر في السبع قال المولى ان علم هذه التلاوة من الله عز وجل
الصحيح من يوم الاول ما في عشرة حروف سنة فاعلم من كل حروف
وسنة من مائة الحروف ما في هذه وصلى عليه ودفن الطاهر
الاسوي ودفن في جبل فاسيون في ترميز العاصم عمر الدين

وصحبه المتجملين

مسألة اذا كنت في حال شعول من شعول طلت
طوت نوى لم يدرك الوادى الا في كوتوف السعد
معا رطوبتي لم يدرك الضيف كشش لم يدرك الوادى الا في
يا صبر طشتي في اصغر من ربيع يا كات ملكتها اريد
لم يدرك نوى صبرتي حركتها الا في الاولي بالفتح لم يدرك
الا في الاولي بالفتح لم يدرك نوى حركتها الا في الاولي بالفتح
الا في الاولي حركتها الا في الاولي حركتها الا في الاولي حركتها
فاطنت الى الاولي التي لا يدركها الا في الاولي حركتها
ما قبلها صبر طوي لم يدركها الا في الاولي حركتها
كا انما احسن الى حركتها الا في الاولي حركتها
ولوا صبر طوي لم يدركها الا في الاولي حركتها
هوى وان عدت تلك طالت بالعباس من اخر الملائكة
في ادب طوي لم يدركها الا في الاولي حركتها
ادغم صبر طوي لم يدركها الا في الاولي حركتها
طوي لم يدركها الا في الاولي حركتها
في الاولي حركتها لم يدركها الا في الاولي حركتها
والى هذه التي لم يدركها الا في الاولي حركتها
بالتفسير طوي لم يدركها الا في الاولي حركتها

حاشية ابن هشام الكبير

عَلَيْهِ

الْفَيْضُ بْنُ قَالِكٍ

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

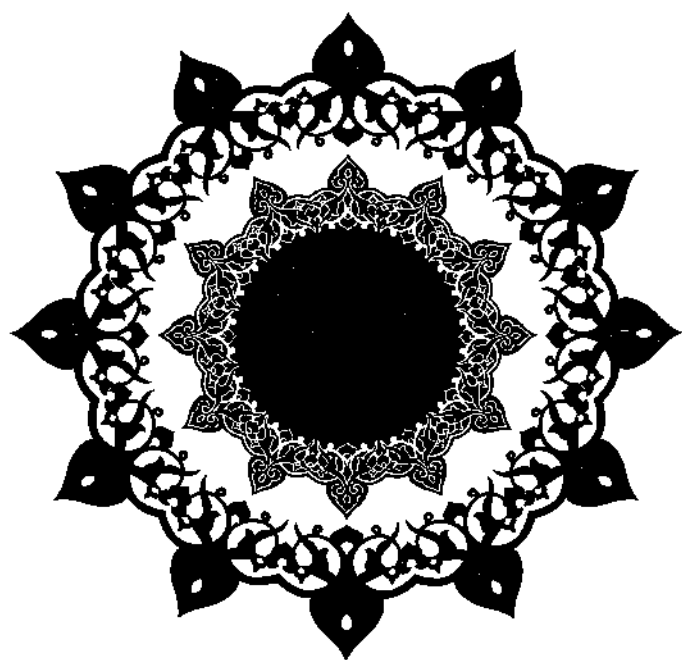
توفي سنة : ٧٦١ هـ رحمه الله

يُطَبِّعُ الْأَوَّلَةَ

حَقَّقَهُ وَوَعَلَى عَلَيْهِ

حمزة مصطفى أبو توبة

بِإِذْنِ





وهو حَسْبِي ونَعْمَ الوَكِيلُ.

الكلامُ وما يتألفُ منه

(آل) في (الكَلَامِ) لبيانِ الحقيقة، نحو: «الرجُلُ خيرٌ مِنَ المرأة».

وقوله: (مِنْهُ) (مِنْ) هنا بمنزلةِها في: «خرجتُ مِنَ البصرة».

* * *

كَلَامُنا لَفْظٌ مُفِيدٌ

إلى آخره، قوله: (مُفِيدٌ) صفةٌ لا خبرٌ بعدَ خبرٍ؛ لأنَّ الأوَّلَ لا يَسْتَقِلُّ بالخبرية، وكذا القولُ في نحو: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ».

وفي كُلِّ من (لَفْظٌ) و(مُفِيدٌ) ضميرٌ، أمَّا الثاني فلائِه مشتقٌّ، وأمَّا الأوَّلُ فلائِه مؤوَّلٌ بالمشتقِّ، والضميرُ الأوَّلُ نائبٌ عَنِ الفاعلِ، والثاني فاعلٌ، ونظيرُ الخبرِ الأوَّلِ: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾^(١).

وفي (مُفِيدٌ) من التصريفِ نقلٌ حركةِ العينِ إلى الفاءِ، وفي (اسْتَقِم) كذلك، ثم حذَفَ العينُ؛ لسكونِها وسكونِ اللامِ للأمر.

قوله: [كَلَامًا لَفْظٌ مُفِيدٌ]: ليس هذا الإخبارُ على حَدِّ قولِكَ: «أَبُونَا مَنْطَلِقٌ»، و«كَلَامًا حَسَنٌ»، أعني مِمَّا الْخَبَرُ فِيهِ أَعْمٌ مِنَ الْمَبْتَدَأِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْحَصْرِ، أَي: «الْكَلَامُ فِي اصطلاحنا مَنْحَصِرٌ فِي اللَّفْظِ الْمُفِيدِ»، وكذا كُلُّ حَدٍّ وَمَحْدُودٍ، لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى هَذَا، وَرَبَّمَا صَرَّحُوا بِالْحَصْرِ، كَقَوْلِهِ^(١):

قَوْلٌ مُفِيدٌ طَلَبًا أَوْ خَبَرًا هُوَ الْكَلَامُ

وقوله: (مُفِيدٌ) لَا مَعْمُولَ لَهُ الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: (ذُو إِفَادَةٍ)؛ فَهُوَ كَقَوْلِهِ^(٢):

..... يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيْبِهَا نَضْلِي

وعلى هذا فليس قوله في «الكَافِيَةِ»^(٣): (طَلَبًا) مَعْمُولًا^(٤) لَهُ، وَحْدَهُ فِي «الكَافِيَةِ» فَسَدَ بِمَا أَدْخَلَهُ مِنَ التَّقْسِيمِ؛ فَإِنَّ الْإِنْشَاءَ خَرَجَ مِنْهُ، وَالْحَالُ مُقَيَّدَةٌ؛ فَلَا يَكُونُ الْقَوْلُ الْمُفِيدُ كَلَامًا، إِلَّا حَالَةً كَوْنَهُ طَلَبًا أَوْ خَبَرًا؛ فَهُوَ إِنْ كَانَ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْحَدِّ بِاسْتِعْمَالِ

(١) بتمامه:

قَوْلٌ مُفِيدٌ طَلَبًا أَوْ خَبَرًا هُوَ الْكَلَامُ كَذَا: (اسْتَمْعَ، وَاسْتَرَى)

من نظم ابن مالك في الكافية الشافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/١٥٧).

(٢) بتمامه:

فَلِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الصَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيْبِهَا نَضْلِي

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل، ذو ضروعها: اللين، العراقيب: جمع عرقوب، وعرقوب

الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها، والتصل: السيف. انظر: ديوان ذي الرمة (١٥٦)

والحجة (٤٩/٥) والمفصل (٧٩).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/١٥٧).

(٤) في المخطوط: (معمول).



جنس قريب، إلا أن هذا صحيح، وذاك فاسد؛ لاقتضائه أن القول المفيد إنشاء ليس بكلام.

قوله: (كَاسْتَقِمَّ) على تفسير ابنه^(١): نعتٌ مصدرٍ محذوف، فهو معمولٌ لـ: (مُفيد)، أي: «فائدة تامة كفاية (استقيم)»، فحذف المصدر وصفته والمضاف، وعلى قولنا: خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: «وذلك كـ: (استقيم)».

قوله: (ثُمَّ حَرْفٌ) مَنْ قَالَ إِنَّهُ أَرَادَ بـ: (اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ) الجمع^(٢) فمردود؛ لأن ذلك خاصٌ بالنفي، كـ: «ما جاءني رجلٌ»، وأداة العموم، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ»، والتمييز، نحو: «عَشْرُونَ رَجُلًا»، والتقليل، نحو: «أَقَلُّ رَجُلٍ»، ومن ثمَّ تستثني من هذا؛ وذلك لأنه راجعٌ إلى النفي.

قيل: وفي غيرها، نحو: ﴿فِي جَنَّتٍ وَنَهْرٍ﴾^(٣)، ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾^(٤)، وقال^(٥):

فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ

(١) قال ابن الناظم: «مفيد كـ: (استقيم)، كأنه قال: «الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها، كالفائدة في (استقيم)، فاكتمى عن تميم الحد بالتمثيل». انظر: شرح ابن الناظم (٥).

(٢) فمن الشراح من قال إن المقصود: أسماء وأفعال وحروف.

(٣) القمر: ٥٤.

(٤) التكوير: ١٤.

(٥) بتمامه:

لَا تُكَبِّرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا
والبيت للمسيب بن زيد مائة الغنوي، وقد نسيه ابن جني إلى طفيل، وهو من الرجز، القتل:
أي قتلنا لكم، شجينا: غصصنا بسبيكم لمن سبيتم منا. انظر: الكتاب (٢٠٩/١) ومجاز
القرآن (٧٩/١) ومعاني القرآن للأخفش (٤٩/١) والمقتضب (١٧٢/٢).

قلنا: مسموعٌ وضرورة.

قيل: وهذا ضرورةٌ أيضًا.

قلنا: فالإشكالُ على س^(١).

قال ابنُ عصفور^(٢): وشرطُ المفردِ بمعنى الجمعِ أن [لا] ^(٣) يكونَ في الإيجابِ،
وأن يكونَ نكرةً، فقولُه:

..... في خَلْقِكُمْ عَظْمٌ

ضرورتان.

فإن قلت: الترجمةُ تقتضي أنَّ الكلامَ مركَّبٌ؛ لأنَّه ذَكَرَ أَنَّهُ مؤلَّفٌ، والمؤلَّفُ
مركَّبٌ وزِيَادَةٌ^(٤)، وتمثِيلُهُ يقتضي أَنَّهُ بسيطٌ.

قلت: هو مؤلَّفٌ مِنْ جِزْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا المَلْفُوظُ بِهِ، والثَّانِي الفَاعِلُ المَقْدَرُ،
الَّذِي هُوَ فِي قُوَّةِ المَلْفُوظِ بِهِ.
قوله^(٥):

وَإِنَّ عَنَاءَ أَنْ تُفْهَمَ جَاهِلًا وَيَخْسَبَ جَهْلًا أَنَّهُ مِنْكَ أَعْلَمُ

(١) قال سيويه: «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى». انظر: الكتاب (١٢/١).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٨٨/١).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح الجمل.

(٤) وهو أن يكون بين الأجزاء مناسبة.

(٥) البيت لصالح بن عبد القدوس، وهو من الطويل. انظر: البيان والبيان (٢٠٦/١) و(٢٥٨/٣)
وأما القالي (٩٤/٢) والتمثيل والمحاضرة (٧٨) والتذيل والتكميل (٦٠/٥).



وقوله^(١):

يَكُونُ مِرَاجُهَا عَسَلًا وَسَمْنًا

ضرورة، خلافاً لمن أجازَه في بابِ (إِنَّ)، قاله شرف^(٢).

ع: المجيزُ ابنُ مالك^(٣)، وأجازَه في (كَانَ) أيضاً^(٤).

(الكَلِم) جمعُ كثرة، زمخشري^(٥): أي: ولو بُرئت كلُّ شجرة شجرة من أشجار الأرض أقالماً، حتى لم تبقَ شجرة إلا وقد بُرئت أقالماً، وكان البحرُ الأعظمُ بمثابة

(١) بتمامه:

كَأَنَّ سُلاَفَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجُهَا عَسَلًا وَسَمْنًا

والبيت بهذه الرواية غريب من وجهين: الأول أنه لم يرد هكذا في أيٍّ من المصادر، أعني: «عَسَلًا وَسَمْنًا»، وأيضاً فإن روايته هكذا تُذهب وجه الاستشهاد، والصواب كما يتطابق مع وجه إيراد ابن هشام:

كَأَنَّ سُلاَفَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

والبيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو من الوافر، السلافة: الخمر، بيت رأس: قرية من قرى حوران من نواحي دمشق. انظر: ديوان حسان (٧١) والكتاب (٤٩/١) ومعاني القرآن للفراء (٢١٥/٣) والمقتضب (٩٢/٤) والمحتسب (٢٧٩/١).

(٢) يقصد به كتاب الارتشاف لأبي حيان. انظر: ارتشاف الضرب (١١٧٨/٣) و(٢٤٥٢/٥).

(٣) انظر: التسهيل (٤٦).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣٥٦/١).

(٥) هنا كلمة لم تظهر لي قراءتها، وأقرب قراءة لها: «ويجري»، ويظهر أن هذا تحريف لـ (زمخشري)، والكلام جواب من الزمخشري عن معجم (كلمات) بدل (كلم) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَنَدَّ وَالْبَحْرُ يَمْدُءُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾.



الدَّوَاةُ، وَالْأَبْحُرُ السَّبْعَةُ كَمَلَيْهِ مَدَادًا، وَهِيَ تَصُبُّ فِيهِ مَدَادًا أَبَدًا صَبًّا لَا يَنْقُطِعُ، وَكُتِبَتْ
بِتِلْكَ الْأَقْلَامِ كُلُّهَا كَلِمَاتُ اللَّهِ، لِنَفْذِ الْبَحْرِ وَالْمَدَادِ وَالْأَقْلَامِ، وَلَمْ تَنْفُذْ كَلِمَاتِهِ، فَكَيْفَ
كَلِمُهُ قَدْ عُرِفَ؟!

ثم قيل: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ﴾ دون ﴿شَجَرَةٍ﴾، و﴿كَلِمَتٌ﴾ دون ﴿كَلِمَةٍ﴾، و﴿مَعْدَةٌ﴾
دون ﴿وَالْأَبْحُرُ مَدَادٌ﴾^(١).

ورُفِعَ ﴿الْبَحْرُ﴾ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ (أَنَّ)؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ (تَبَّتْ)، أَوْ مُبْتَدَأٌ، وَالْوَاوُ
لِلْحَالِ وَقُرِئَ^(٢): ﴿وَبَحْرٌ﴾، ﴿وَالْبَحْرُ﴾ عَطْفٌ عَلَى اسْمِ (أَنَّ)^(٣).

* * *

وَاجِدُهُ كَلِمَةً وَالْقَوْلُ عَمَّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ
فِي نَسَخَةٍ:

..... بِهَا الْكَلَامُ قَدْ يُؤَمُّ

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: لم قيل: «مِنْ شَجَرَةٍ» على التوحيد دون اسم الجنس الذي هو شجر؟ قلت: أريد تفصيل الشجر وتقصيصها شجرة شجرة، حتى لا يبقى من جنس الشجر ولا واحدة إلا قد برئت أفلامًا، فإن قلت: (الكلمات) جمع قلة، والموضع موضع التكثر لا التقليل؛ فهذا قيل: «كلم الله»؟ قلت: معناه أن كلماته لا تنفي بكتبتها البحار، فكيف بكلمته؟». انظر: الكشاف (٥٠١/٣).

(٢) الأولى قراءة أبي عمرو ويعقوب واليزيدي وابن أبي إسحق وعيسى، والثانية قراءة عبد الله ابن مسعود وطلحة بن مصرف وأبي بن كعب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢٠٤/٧).

(٣) هذه الحاشية معظمها مأخوذة من الكشاف وحاشية الطيبي عليه. انظر: الكشاف (٥٠١/٣) ومفاتيح الغيب (١٢٨/٢٥) وفنوح الغيب (٣١٢/١٢).

قوله: (كلمة) اسم الجنس يستوي مذكَّره ومؤنَّته، تقول: (بقرة) للمذكر والمؤنث، وأجاز الكوفيون^(١) أن تكون ألفاظُ الجموع من هذا للمفردِ المذكر، فيقولون: (بقر) للمذكر، وحكوا: «رأيتُ عقرباً على عقربة، وحمّاماً على حمامة»^(٢).
قال ابن عصفور^(٣): إلا في (حيّة)؛ فإنه يُقال فيها: لأنهم لم يقولوا في الجمع؛ لثلاثا يلتبسُ بضدِّ الميت، فلما لم يجمعه لم يكن للمذكر ما ينطلق عليه.
ولا أدري ما هذا^(٤).

* * *

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٌ لِلْأَنَسِمِ تَمَيِّزٌ حَصَلَ
في نسخة:

..... مَيِّزٌ قَدْ حَصَلَ
إنّما كان الإسنادُ أعمَّ من الإخبار؛ لأنَّ الإخبارَ هو الإعلامُ بالخبر، والخبرُ ما كان فيه القطعُ بأحدِ الجائزين، وإيجابٌ أو سلب، ويقبلُ التصديقَ والتكذيبَ، والإسنادُ: إلصاقُ الشيءِ بغيره، من قولك: «أسندتُ ظهري إلى الحائط»^(٥)، أي:

(١) انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (٥٨/١) و(٣١٠/٢).

(٢) انظر: المخصص (٧٣/٥) وارتشاف الضرب (٦٣٧/٢) والمصباح المنير (١٥٢/١) والطرّاز الأول (١٠٦/٧).

(٣) انظر: شرح الجمل (٣٧٠/٢).

(٤) أظنه كلام ابن هشام، أما ابن عصفور فقال في ختام كلامه: «فلما لم يجمعه لم يكن للمذكر ما يقع عليه هذا».

(٥) انظر: شرح السيرافي (١٧٤/١).

الصقته به، واعتمدت به عليه، فالإسناد إذا أعم من الإخبار؛ لأن صفة الإسناد موجودة في كل خبر، وليست صفة الخبر موجودة في كل إسناد؛ فلهذا كان كل خبر إسناداً، وليس كل إسناد خبراً.

للاسم علامة سادسة تفهم مما سيأتي، وهو أن يدل على الأمر ولا يقبل نون التوكيد. وللفعل أربع. وللحرف مجموع أمرين: عدم قبول علامات الاسم والفعل، وأن لا يقوم دليل على نفي الحرفية.

ثم المضارع واحدة: دخول (لم). وعلامة الماضي اثنان: تاء (فعلت)، وتاء (أتت). وعلامة الأمر نون التوكيد مشروطة بالدلالة على الأمر.

يدل على صحة قول ص^(١) في اشتقاق الاسم أمور:

أحدها: أن حذف اللام أكثر من حذف الفاء.

الثاني: أنه أقيس منه.

الثالث: أنهم لم يعرضوا الهمزة في شيء من المحذوف الفاء.

الرابع: أن قياس العوض أن يكون في غير محل الحذف.

الخامس: التفسير.

السادس: التصغير.

السابع: اشتقاق الفعل.

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤٠/١) والمنصف لابن جني (٦٠) والمرئجل (٦) وأسرار

العربية (٣٦) والإنصاف (٨/١) وشرح المفصل لابن يعيش (٨٣/١).



يَبَا (فَعَلَتْ، وَأَتَتْ) وَيَا (افْعَلِي) وَتُونِ (أَقْبِلْنَ) فِعْلٌ يَنْجَلِي
يعني بناءً (أَتَتْ) تاء التانيث الساكنة المنسوبة معناها إلى الفاعل، كذا عبّر
عنها الأمين المحلي^(١)، ولا بد من ذلك تحرُّراً عن نحو: (رُبِّتْ، وَنُمْتُ).
تاء التانيث الساكنة خاصة بالفعل، والمتحركة خاصة بالاسم؛ ومن ثمَّ
قالوا: لو سميت بـ: (صَرَبَتْ) خالياً من الضمير صرفته وتثنيته ووقفت عليه بالهاء؛
لأنها صارت بها من الاسم.

* * *

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ: (هَلْ، وَفِي، وَلَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَ: (يَسْمُ)
[هَلْ] حرفٌ مشتركٌ بين الاستفهام والتحقيق.
مثال دخول (في) على الأسماء وعملها فيها: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُتَوَقِّينَ﴾^(٢) وَفِي
أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿١١﴾ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿١٢﴾.
ومثال [لم] دخولها على الأفعال وعملها فيها: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾^(٣)
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ، كُفُّوا أَعْدَاءَكُمْ ﴿٣﴾.
(لَمْ) حرفٌ جزمٍ لنفي المضارع وقلبه ماضياً، وقد يُستعمل استعمالاً (مَا)
في الضرورة، كقوله^(٤):

(١) انظر: مفتاح الإعراب للأمين المحلي (٢٦).

(٢) الذاريات: ٢٠ - ٢٢.

(٣) الإخلاص: ٣ - ٤.

(٤) لم يذكر قائل لهذا البيت، وهو من المقارب، أنشده ابن عصفور في الضرائر وقال: «حكم =

وَأَمْسُوا بِهَالِيلَ لَوْ أَقْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ

قوله: (فعل مضارع) إلى آخره، يتضمن ذكر علامات أقسام الأفعال الثلاثة^(١) قبل الإعلام بالأقسام، وليس بالحسن؛ إذ الترتيب الجيد طبعا وصناعة أن تعلم الأقسام بألقابها وكمياتها، ثم تذكر علاماتها، وعلى هذا أئمة العلم، يقسمون الفعل ثلاثة أقسام، ثم يذكرون علامات الأقسام المميزة لكل واحد منها عن صاحبه، وكذا فعل في «التسهيل»^(٢)، ومثل ما فعل في «نظم الألفية» فعل في «نظم الكافية»^(٣).

= ل: (لم) بدلا من حكمها بحكم (ما) لما كانت نافية مثلها، فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعد (ما)، وذهب ابن مالك إلى أن هذا لغة لا ضرورة، وأنشد هذا البيت أبو حيان في الارتشاف، لكن المحقق ضبط (تطلع) بكسر العين، فذهب به وجه الاستشهاد الذي أتى به أبو حيان لأجله حيث قال إنه فيه: «استعمال (لم) استعمال (ما) النافية». انظر: ضرائر ابن عصفور (٣١٠) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٥٥) وتعليق الفرائد (١/ ١٠٨) وخزانة الأدب (٣/ ٩).

(١) في المخطوط: (الثلاث).

(٢) انظر: التسهيل (٤).

(٣) قال في الكافية الشافية:

لِلْفِعْلِ تَا الْفَاعِلِ أَوْ يَاهُ عَلَّمَ وَ(قَدْ) وَتَا التَّائِيثِ سَائِيًا وَ(لَمْ)
مُضَارِعًا سِمِ الَّذِي يَضْحَبُ لَمْ وَمَاضِيًا مَا يَقْبَلُ التَّائِيثُ: (اضْطَرَمَّ)
وَمَيَّزَنَ بِالْيَاءِ إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ بِنُونٍ رَفَعَ فَعَلَ أَمْرٍ نَحْوُ (جَلَّ)
والبيت الثالث هكذا ورد في الأصل، وجاء في الهامش هذا البيت منقولاً من نسخة المصنف هكذا:

سِمِ الَّذِي يَضْحَبُ (لَمْ مُضَارِعًا) وَمَاضِيًا مَا يَقْبَلُ التَّائِيثُ: (دَعَا) =



بدأ بالمضارع لوجهين:

أحدهما: شَرَفَهُ بالإعراب ومشابهة الاسم.

الثاني: أنه أصل الأفعال؛ لأنَّ جميع الأفعالِ أوَّل ما تكونُ حالاً، ثم نصيرُ ماضيةً بعدَ وجودها، وكانت قبلَ وجودها مستقبلةً؛ فهو سابقٌ تقديراً ووجوداً.

وكما أنَّ الكلامَ ثلاثة: طلبٌ وخبرٌ وإنشاءٌ، فالكلمةُ ثلاثة: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، والفعلُ ثلاثة: ماضي^(١) ومضارعٌ وأمرٌ.

وقيلَ الكلامُ اثنان: طلبٌ وخبرٌ، والفعلُ اثنان: ماضيٌ ومضارعٌ، والكلمةُ أربعة، زيدَ: (وخالفة)^(٢)، وهو ما نسميه اسمَ فعلٍ.

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالثَّامِسِ وَاسْمُ بِالثَّنُونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فُهِمَ

= وعبرة باقي النسخ:

مُضَارِعًا يسمِ اللَّي (كَمْ) أَتَبَعًا

انظر: شرح الكافية الشافية (١/١٦٦).

(١) في المخطوط: (ماضي).

(٢) من قال بهذا أبو جعفر أحمد بن صابر من أعيان القرن الثامن، وأوَّل من نقل هذا القول

عنه أبو حيان، قال في التذييل والتكميل: «وأجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة:

اسم وفعل وحرف، وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر

ابن صابر، أنه كان يذهب إلى أن ثَمَّ رابعاً، وهو الذي نسميه نحن (اسم فعل)، وكان يسميه

(خالفة)؛ إذ ليس هو عنده واحداً من الثلاثة، حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل

الاستغراب والاستندار لهذه المقالة. انظر: التذييل والتكميل (١/٢٢ - ٢٣) وشرح الألفية

للمرادي (١/٢٧١) وشرح الأزهري (٤).

[مِرْ] مَارَ يَمِيرُ، وَمَيَّرَ يُمَيِّرُ، وَقُرِئَ بهما^(١)، ويسمى الفعل (أجوف)، و(ذو الثلاثة)^(٢).

[أَمُرٌ] مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ على شريطة التفسير، مثل: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾^(٣).

وَالْأَمْرُ إِن لَّمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ (صَه) وَحَيْهَلْ
[هُوَ اسْمٌ]: جملة اسمية مخبر بها عن: (وَالْأَمْرُ)، وهي دالة على جواب

(١) القراءتان: ﴿حَتَّى يَمِيرَ الْحَيِّثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ و﴿حَتَّى يُمَيِّرَ الْحَيِّثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، آل عمران: ١٧٩، وأيضاً القراءتان: ﴿يَمِيرُ اللَّهُ الْحَيِّثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ و﴿يُمَيِّرُ اللَّهُ الْحَيِّثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، الأنفال: ٣٧، قال أبو علي في القراءتين الأوليين: «يقرأ بضم الياء والتشديد، ويفتحها والتخفيف. فالحجة لمن خفف أنه أخذه من ماز يميز. والحجة لمن شدد أنه أخذه من: مَيَّرَ يَمَيِّرُ. ومعناه: التفرقة بين الشئين»، وقال في القراءتين الأخريين: «يقرأ بفتح الياء والتخفيف، وبضمها والتشديد. والمعنى بين ذلك قريب. وقد ذكرت علة ذلك. ومعناه: التفرقة والتخليص»، قال السمين الحلبي: «وقرأ حمزة والكسائي هنا وفي الأنفال: (يميز) بالتشديد، والباقون بالتخفيف». انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٤٩) والحجة (١١٨ و١٧١) والكشاف (١/٤٤٥) والدر المصون (٣/٥٠٨) والمقاصد الشافية (١/٦٠).

(٢) قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: «الْأَجُوفُ: هو ما كان عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، ك: (قَالَ، وَبَاعَ)، يقال له (أجوف)؛ لخلو جوفه من الحَرْفِ الصحيح، أو لوقوع حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي جَوْفِهِ، ويقال: ذو الثلاثة أيضاً؛ لصَيَّرَ وَرَثَتَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَافٍ فِي الْمُتَكَلِّمِ، ك: (قُلْتُ)». انظر: المفتاح (٤١) والشافية (١/٩) وشرح الشافية للرضي (١/٣٤) وجمع الهوامع (٣/٣٠٨).

(٣) الانشقاق: ٣.



الشرط، لا جوابه^(١)، خلافاً لِمَنْ غَلِطَ، وهو ابنُ الخَبَّاز^(٢)؛ حيث قال في قول ابن^(٣) معط^(٤):

الْلَفْظُ إِن يُفْذَهُوَ الْكَلَامُ
«إِنَّ الْفَاءَ مَحذُوفَةٌ لِلضَّرُورَةِ»^(٥).



(١) في العليمي: «لا جزاؤه». انظر: العليمي (١٤/١).

(٢) عبارة ابن الخَبَّاز: «وفي البيت ضرورة، وهو أنه جزم بـ: (إِنَّ) الشرطية فعلاً واحداً ولم يأت بجواب صريح»، وقال ابن جمعة الموصلي المعروف بابن القَراس: «أراد فهو، فحذف الفاء من جواب الشرط ضرورة». انظر: شرح ألفية ابن معط لابن الخَبَّاز (٦٨/١) وشرح ابن القواس على ألفية ابن معط (١٩٢/١).

(٣) في المخطوط: (لم).

(٤) انظر: ألفية ابن معط (٢).

(٥) وكان رأي ابن هشام من قديم في المعني أن هذا جائز، وحمل عليه قول ابن معط هذا. انظر: المعني (٨٤٩) وحاشية الصبان (٦٨/١) و(٢٠٨/١) وحاشية الخضري (٦٠/١). ومن قوله: «هو اسم جملة اسمية...» إلى: «محذوفة للضرورة» نقلها العليمي في حاشيته من غير عزو لابن هشام. انظر: حاشية العليمي (١٤/١).

المُعَرَّبُ وَالْمُبْنِيُّ

وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمُبْنِي لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي
[مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمُبْنِي]: قد يُبْتَن (من)، ويحذفون أحد القسمين، كقول ابن
قيس الرُّقِيَّات^(١):

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الشَّمْسَا
وقد يُحذفان، كقوله تعالى^(٢): ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾، أي: مِنْهُمْ
وَمِنْهُمْ.

[لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ]:

سؤال: هل ضُمَّنت الأفعال معاني الحروف؟

قال أبو الفتح^(٣): نعم، في أفعال السلبِ ضُمَّنت معنى حرفِ النفي، كما ضُمَّنت
(مَنْ) و(كَمْ) الاستفهام.

(١) البيت من الطويل، والغريب أن ابن مالك أنشده في شرح التسهيل وشرح الكافية وشرح
العمدة بـ: (البدرا)، والمقطوعة أصلها في الديوان سينية، وتبعه على ذلك ابنه والمرادي
وبعضهم. انظر: ديوان ابن قيس الرقييات (٣٤) والأغاني (٣٤٨/٨) والوساطة (٤٤٨)
وشرح التسهيل (٨١/٣) وشرح الكافية الشافية (١٠٣٧/٢).

(٢) الشورى: ٧.

(٣) منقول لا بلفظه. انظر: الخصائص (٨٤/٣).

ثم قال: فإن قيل فهَلَّا بُنِيَتْ أَسْمَاءُ السَّلْبِ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ؟
 وأجاب: بَأَنَّ أَكْثَرَ السَّلْبِ فِي الْفِعْلِ، وَلَمْ يُوْثِرْ فِيهِ شَيْئًا، فَلَمْ يُوْثِرْ فِيْمَا قَلَّ فِيهِ؛
 لِأَنَّ الْمَاضِي وَالْأَمْرَ مَبْنِيَانِ، وَالْمُضَارِعَ قَدْ رَفَعَ عَنْ ضَعْفِ الْبِنَاءِ إِلَى شَرْفِ الْإِعْرَابِ؛
 فَلَمْ يَرْجِعُوا بِهِ [إِلَيْهِ بَعْدَ الْإِنْصِرَافِ عَنْهُ] ^(١)، وَأَمَّا بِنَاؤُهُ مَعَ النُّونِ فَلِأَنَّهَا مَنَعَتْهُ مَعْنَى
 الْحَالِ الَّذِي هُوَ بِهِ أَوْلَى؛ فَاقْتَضَتْ بِنَاءَهُ، وَأَمَّا السِّينُ وَ(سُوفَ) فَإِنَّهُمَا لَمْ يَبْنِيَا مَعَ
 الْفِعْلِ بِنَاءَ النُّونِ مَعَهُ ^(٢).

كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَّا) وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
 بدأ في «الْعُمْدَةِ» ^(٣) بِالشَّبهِ الْمَعْنَوِيِّ، وَيَرْجِّحُهُ أَنَّهُ مَعْتَبَرٌ بِاتِّفَاقٍ، بِخِلَافِ
 الْوَضْعِيِّ ^(٤)، وَيَرْجِّحُ هَذَا أَنَّهُ أَوْضَحُ، وَقَالَ فِي «الْعُمْدَةِ» ^(٥): «أَوْ فِي الْإِفْتِقَارِ إِلَى
 جَمَلَةٍ»، فَلَمْ يَشْتَرِطِ التَّأْصِيلَ، وَهَذَا عَكْسٌ، فَيُؤْخَذُ بِمَجْمُوعِ الشَّرْطَيْنِ مِنَ الْكِتَابَيْنِ،

(١) نقلها العلمي من غير نسبة لابن هشام. انظر: الخصائص (٨٥/٣) والعلمي (١٦/١).

(٢) من قوله: «لشبه من الحروف: سؤال...» إلى آخر الحاشية نقلها أيضًا العلمي. انظر: حاشية العلمي (١٥/١) وما بعدها.

(٣) انظر: شرح عمدة الحافظ (١٠٩/١).

(٤) حتى قال أبو حيان في التذييل: «لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل، والذي قال بشبه الحرف فسره بالافتقار»، نقله عنه البدر الزركشي في تأصيل البنى، وهو ليس موجودًا في الأجزاء التي عندي من التذييل، وأحال محقق تأصيل البنى على التذييل المحقق في الأزهر، وسأجل عليه هنا فقط في هذا الموضوع. انظر: التذييل والتكميل (٥٣٩/١ - ٥٤٠) وتأصيل البنى (٣٤).

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ (١٠٩/١).

ولا بدَّ أن يُضافَ إليهما اشتراطُ انتفاءِ المُعارض؛ فَمِنْ ثَمَّ أعرب: (أَيُّ، واللذان،
واللتان).

وَكِتَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِـلَا نَأْثُرٍ وَكَافِقَارٍ أَصْلًا
(بِلا تَأْثُرٍ) أي: به، بدليل أنه لا يُقال: «انزَلَ نَزَالٍ»، كما أنه لا يقال: «اسْتَفْهِمَ
هَلْ».

[وَكَاْفِقَارٍ أَصْلًا]: لِيُذَكَّرَ هُنَا^(١):

أَنَاكَ: (الَّذِي) أَحْتَاجُ مَا تَحْتَاجُهُ فَاعْنَمْ دُعَائِي وَالتَّاءُ الْوَافِي
يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: (أَصْلًا) ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ:

أحدها: أن يَحْتَرَزَ به عما يَعْرِضُ من الافتقارِ عند التركيب، كأسماء الزمان
المبهمة إذا أُضِيفَتْ إلى الجُمْل، وكافتقارِ الفاعلِ والمفعولِ إلى ما يَتَقَوَّمُ به معناهما،
أعني الفاعليةَ والمفعوليةَ، وكذلك غيرهما.

وثانيهما: أن يَحْتَرَزَ به عما يُعَارِضُ من الافتقارِ بما يَحْمِي عن البناء، كافتقارِ

(١) وقبلة:

انظُرْ إِلَيَّ يَعْينُ مولى لَمْ يَزَلْ يُؤَلِّي الندى وتلاف قبل تلافِي
والبيتان لابن عنين، وهما من الكامل، والبيتان كتبهما إلى الملك المعظم وهو مريض،
فعاد ومعه ألف دينار، وقال: أنا العائد وهذه الصلة. انظر: ديوان ابن عنين (٩٢) ثمرات
الأوراق (٣٩/١) والشفاء في بديع الاكتفاء (٧٨) وشرح درة الغواص (٥٨٠) والكليات
(١٥٧).



(أي)؛ فَإِنَّهُ مُعَارَضٌ بِلُزُومِ إِضَافَتِهَا، وَأَنَّهَا بِمَعْنَى (كُلُّ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ، وَبِمَعْنَى (بَعْضُ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ [يَكُونَ] ^(١) ذَكَرَهُ تَأْكِيدًا لِمَا قَرَّرَهُ مِنَ الْأَصُولِ، رَافِعًا لِمَا عَسَاهُ يُتَجَوَّزُ بِهِ، أَيْ: أَصْلَ مَا ذَكَرْتُهُ تَأْصِيلًا، وَقُرَّرَ تَقْرِيرًا.

وَيَرْجِّحُ الْجَوَابَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ صِلَاحِيَّتُهُمَا جَوَابًا لِمَا لَعَلَّهُ يُعْتَرَضُ، وَيَرْجِّحُ الثَّالِثُ كَوْنَهُ أَوْفَقَ لِمَا فِي كِتَابِ النَّاظِمِ ^(٢).

* * *

وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَ: (أَرْضٍ وَسَمَا) [مُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ]: الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى (مِنْ) ^(٣).

[شَبِّهِ الْحَرْفِ]: أَيْ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَهُوَ الشَّبُّ التَّامُّ الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِالْمُذْنِي مِنْ الْحُرُوفِ.

وَتَعْرِيفُ الْمُعَرَّبِ بِالسَّالِمِ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ أَوَّلَى مِنْ تَعْرِيفِهِمْ إِيَّاهُ بِالَّذِي يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ تَعْرِيفٌ لِلشَّيْءِ بِمَا الْغَرَضُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ مَعْرِفَتُهُ ^(٤).

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي.

(٢) نقلها مع زيادة العليمي في حاشيته على التصريح (١/ ١٧٠).

(٣) نقلها العليمي في حاشية الألفية (١/ ١٩) من غير نسبة لابن هشام.

(٤) قال ابن الحاجب: «وهذا أَوَّلَى مِنْ حُدِّ الْمُعَرَّبِ بِأَنَّهُ: الَّذِي يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَامِلِ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ حُدُّ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ التَّبَاسُّطِ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْغَرَضُ مِنْ =

قد يُعْتَرَضُ على هذا التعريف بـ: (أَيُّ)؛ فإنها معربة وقد أشبهت الحرف،
فالتعريف حيثئذ ليس بجامع^(١).

[وَسَمًا]: قال ثعلب^(٢): مَنْ قَالَ: (سِمٌ) أَخَذَهُ مِنْ (سَمَيْتُ)، وَمَنْ قَالَ: (سُمٌ)
أَخَذَهُ مِنْ (سَمَوْتُ)^(٣).

نازع ابن الضائع^(٤) أبا القاسم^(٥) في قوله: «لا تسأل عن اسمٍ لم أعرب، ولا عن
فعلٍ لم يُبَيَّن»، فقال: «بلى، إذا خالف الاسمُ نظائرَه في البناءِ سُئِلَ عنه، فقليل: لِمَ
أعرب؟ كـ: (أَيُّ) الموصولة، وإذا ثبت للفعل الإعرابُ ثُمَّ بُيِّنَ سُئِلَ: لِمَ بُيِّنَ؟ وذلك
المضارعُ إذا باشرته نونُ التوكيدِ ونونُ الإناثِ».

* * *

وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضَيٌّ بَيِّنٌ وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرَبَا

= تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره، فلا يليق أن يُحدَّ بالشيء الذي الغرض من
معرفة معرفته، وما هو إلا كَمَنْ يحدُّ الفاعل بأنه: المرفوع بالفعل. انظر: شرح ابن
الحاجب على كافيته (١/ ٢٣٥)، وقد نقل العلمي هذه الحاشية في حاشيته على الألفية
(١٩/ ١) من غير نسبة لابن هشام.

(١) قال العلمي بعد ذكر هذه الحاشية: «ويجاب بأن المراد ما سلم من شبه الحرف المتقدم،
وهو الذي لم يعارضه معارض بأن لا يشبه أصلاً أو أشبهه ولكن عارضه معارض». انظر:
حاشية العلمي (١/ ٢٠).

(٢) انظر: الصحاح (٦/ ٢٣٨٢).

(٣) انظر: معاني القرآن للنحاس (١/ ٥٢) والدر المصون (١/ ٢٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ٢٦٤).

(٥) يقصد به الزجاجي. انظر: الجمل (٢٦٠).



سكنوا باء^(١) (صَرَبْتُ)؛ لئلا يتوالى أربع متحركات كاللازمة، ولم يكن الساكن الأول؛ إذ لا يتبدأ بساكن، ولا الثاني؛ لاعتنائهم بحركة العين، ولا التاء؛ لأنها اسم على حرف واحد، فإسكانه إجحاف، ولئلا يلزم الإلباس بتاء التانيث الساكنة. وضموا مع واو الجماعة إن كان صحيح الآخر أو معتلاً بالياء، نحو: (قالوا)، ورضوا، وقد اجتمعا في: ﴿عَمُوا وَصَمُوا﴾^(٢)، إلّا في المعتلّ بالالف، نحو: (رَمَوْا)، وسَعَوْا).

إنما أعرب المضارع لمشابهته في^(٣) الاسم في تلك الأمور المعروفة، وإنما كان بناء الماضي على حركة؛ لشبهه بالمضارع في وقوعه صلة وصفة وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاء بغير فاء، وأما بناء الأمر على السكون فعلى الأصل، ولأنه شبيه بالمضارع المجزوم بلام الأمر، حتى ادّعي أنه في الأصل كذلك^(٤).

[وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بَيْنَا]:

كيف أخبر بالفعل المتحتمل لضمير الشبهة عن مفرد وهو (فعل)؟ لا يقال: لإضافته إلى (أمرٍ ومُضيٍّ)؛ لأنك لو قلت: «غلام زيد وعمرو قاما»، لم يصح باعتبار (زيد، وعمرو).

والجواب: أنه على حذف مضاف، أي: «وَفِعْلُ مُضِيٍّ»، والإخبار في الحقيقة

(١) في المخطوط: (تاء)، وهو تحريف.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) كذا هي في المخطوط.

(٤) وهو مذهب الكوفيين، وانتصر له ابن هشام في المغني حتى قال: «وبقولهم أقول». انظر: معاني القرآن للفراء (١/٤٦٩) ومغني اللبيب (٣٠٠).

عن المذكور والمحذوف معاً.

وهذا الموضع يُقرأ بالخفض، وذلك على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الخفض؛ لكون المضاف المحذوف معطوفاً على مثله، نحو^(١):
أَكْلَ امْرِئٍ تَحْسِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْسِلِ نَارًا
وينبغي أن يُقرأ: (وَمُضِيٌّ) بالرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه على ما هو الأكثر في كلامهم، وعلى هذا فالإخبار صحيح^(٢).

قوله: (بُيِّنَا) أصله (بَتَوْهُمَا)، فحذف الفاعل للعلم به، وأبدل الضمير المنصوب ضميراً مرفوعاً نائباً عن الفاعل، بدليل (وَأَعْرَبُوا)^(٣).

قوله: (بُيِّنَا) ليُنظر^(٤): هل يجوز كون الألف إشباعاً، كما قال: (إِنْ عَرِبَا)؟ وأراد بالفعل هذا الجنس المتسبب إلى هذين الأمرين؟ كما تقول: «كلام زيد وعمرو حسن»، و«كلام الزيديين حسن»^(٥).

مِنْ نُونٍ تَوَكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنْسَائٍ كَ: (يَرْغَنَ مَنْ فُتِنَ)

(١) البيت لأبي ذؤاد في كتاب سيبويه، وكذا الأصمعيات، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدي بن زيد، وجاء في حواشي النسخة (ر) من الكامل: «الصحيح أنه لأبي داود الإيادي»، والبيت من المتقارب. انظر: الكتاب (٦٦/١) والأصمعيات (١٩١) وديوان عدي بن زيد (١٩٩).

(٢) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١٩/١ - ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٣) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١٩/١ - ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٤) في العليمي: «وانظر...». انظر: حاشية العليمي (٢٠/١).

(٥) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١٩/١ - ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.



قوله: (مَنْ نُونٌ تَوْكِيدٌ) ينبغي أن يقول: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)، كقوله^(١):

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ (٢)

وقولك: «لَا تَكْفُرَا»، بإبدالِ النونِ أَلْفًا في الوقف.

[مَنْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ]: لأنَّ ما باشرَ نونَ التوكيدِ مبنيٌّ؛ لترْكِبِ معها تركيبَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ومن ثَمَّ إذا فَصَّلَ بينهما فاصِلٌ أُعْرِبَ، نحو: «هل تفعلان؟»، وأصله: «هل تفعلاين؟»، فحذفت الأولى؛ لاجتماعِ الأمثال^(٣).

قوله: (مُبَاشِرٌ) ينبغي أن يقول: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)؛ ليخرجَ عنه نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٤)، ﴿فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ لَحْدًا﴾^(٥)، وقد ترتَّبَ من الأمرين سؤال.

(١) بتمامه:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذُّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وهو للأضبط بن قُريع السعدي، وهو من المنسرح، والبيت له روايات أخرى لا شاهد فيها،
مثل: «لا تحقرنَّ الفقير» و«ولا تُعَادِ الْفَقِيرَ». انظر: الشعر والشعراء (١/ ٣٧١) والزاهر
(٢٩٣/ ٢) والعسكريات (٩٩) وأمالى ابن الشجري (٢/ ١٦٦) وشرح المفصل (٥/ ١٧٢).

(٢) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ١٩ - ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٣) قال ابن مالك: «وإذا ثبت أن (تفعلان) وأخويه بواقٍ على الإعراب فليعلم أن أصل (تفعلان): (تفعلاين)، فاستثقل توالي الأمثال فحذفت نون الرفع، وكانت أولى بالحذف؛ لأنها جزء كلمة، والمؤكد كلمة قائمة مقام تكرير الفعل، وحذف جزء أسهل من حذف ما ليس جزءاً، ولأن المؤكدة تدل أبداً على معنى، ونون الرفع لا تدل في الغالب على معنى، وبقاء ما يدل أبداً أولى من بقاء ما يدل في بعض الأحوال». انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٦).

(٤) القصص: ٨٧.

(٥) مريم: ٢٦.

[كَبِيرُ عَنْ:] ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْبِصَتْ أَنْفُسُهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ﴾^(١)،

فالأول مرفوع، والثاني منصوب، وكلاهما مبني.

الحاصل: أنَّ المضارع المؤكَّد إنَّ كَانَ مسندًا إلى ضمير المخاطب أو المفرد الغائب أو الغائبة، مبني، نحو: «لَتَذْهَبَنَّ يَا زَيْدُ»، و«لَتَذْهَبَنَّ زَيْدٌ»، و«لَتَذْهَبَنَّ هُنْدٌ».

والحاصل^(٢) من هذا أن يُقال: المفرد مخاطبًا أو غائبًا أو غائبة.

ع: يدخل تحت العبارة المخاطبة، وإلا فلا تدخل الغائبة.

وَالْخَصُّ منه: إنَّ كَانَ من الأمثلة الخمسة فمعرب، وإلا فمبني^(٣).

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَا وَالْأَضْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وقد تلخَّص إلى هنا أنَّ المعرب نوعان:

الاسم بشرط خلوه من مشابهة الحرف.

والمضارع بشرط سلامته من نوني التوكيد والإناث.

وأنَّ المبني خمسة، ثلاثة مبنية دائمًا، وهي أفعال الأمر، والأفعال الماضية، وجميع الحروف، وواحد في حالة، وهو الاسم إذا أشبه الحرف، وواحد في حالتين، وهو المضارع المتصل بنون الإناث ونون التوكيد.

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) في المخطوط: (والحاصر)، وهو تحريف.

(٣) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ٢٠)، ولم ينسبها لابن هشام.

وتلخص من هذا المجموع أن الكلمات لا تخرج عن أن تكون إمّا معربة أو مبنية.

[وَأَصْلُ فِي الْمُبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا]: ومن ثمّ وجبت نون الوقاية في (من، وعن، وقد، وقط)؛ لتحفظ عليهنّ سكونهنّ، فأما الحذف فشاؤ فيهنّ على ما سيذكر في موضعه.

قال صاحب «الكفاية»^(١): «أصل البناء السكون، إلا إذا كان المبنّي مبتدأ به، أو التقى ساكنان، أو عرّض البناء».

* * *

وَمِنْهُ ذُو فَسَحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ كَذ: (أَيْنَ، أَمْسَ، حَيْثُ) وَالسَّائِرُ (كَمْ) (أَمْسِ)^(٢) إذا استعمل ظرفاً فهو مكسورٌ عند جميع العرب، ثم قال الجمهور: بناءً، وقال الخليل^(٣): يجوز أن يكون قولك: «لقيته أَمْسٍ» بتقدير: «لقيته بالأمس»، فحذف الحرفين.

وزعم قومٌ منهم الكسائي^(٤) أنه ليس معرباً ولا مبنياً، بل محكيٌّ، وأنه سُمّي

(١) هو الإمام ابن الخباز، له متن في النحو سماه (الكفاية)، وقد شرح هذا المتن في كتاب حافل سماه (النهاية في شرح الكفاية)، وابن هشام نقل كلام ابن الخباز بتلخيص شديد جداً، وإلا فكلام ابن الخباز هناك حافل جداً. انظر: النهاية في شرح الكفاية (١/١٢٣).

(٢) الحاشية هذه حتى آخرها مستفادة من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (٨/١٦) وارتشاف الضرب (٣/١٤٢٧).

(٣) انظر: الكتاب (٢/١٦٢) وشرح السيرافي (٢/٤٨٧) و(٣/١٤٢٧) وشرح الألفية للمرادي (٣/١٢١٩).

(٤) انظر: نتائج الفكر (١١٣) والتذييل والتكميل (٨/١٦) وجمع الهوامع (٢/١٨٨).

بفعل الأمر من (المساء)، كما قال^(١):

بَشَسَ مَقَامَ الشَّيْخِ أَمْرَسَ^(٢) أَمْرَسَ

فموضع (أَمْرَسَ) مبتدأ، أي: المَقَامُ الذي يُقال فيه: «أَمْرَسَ»، أي: مقام الاستقاء بالدُّلْوِ.

وإن استعملَ غَيْرَ ظَرْفٍ فَالحِجَازِيُونَ^(٣) يَبْنُوهُ عَلَى الْكُسْرِ مطلقاً، كما كان في الظرفية، قال^(٤):

الْيَوْمَ أَغْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَصَائِهِ أَمْسِ
وَتَمِيمٌ^(٥) يُوَافِقُونَهُمْ فِي النِّصَبِ وَالْجَرِّ، وَيُخَالِفُونَهُمْ فِي الرِّفْعِ؛ فَيُحَرِّبُونَ، قَالَ^(٦):

(١) بتمامه:

بَشَسَ مَقَامَ الشَّيْخِ أَمْرَسَ أَمْرَسَ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَفْعَنَسِي
وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة، وأَمْرَسَ: الحبل. انظر: الجيم (٢٤٨/٣) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب (٤٦) وسر صناعة الإعراب (٦٧/٢).

(٢) في المخطوط: (أمر هين)، وهو تحريف.

(٣) في المخطوط: (والحجزيون)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٢٨٣/٣).

(٤) ثالث بيتين لأسقف نجران، وهي من الكامل. انظر: البيان والتبيين (٢٢٤/٣) والعقد الفريد (١٣٧/٣) وشرح التسهيل (٢٢٣/٢) والدر الفريد (٢٢٢/٤).

(٥) انظر: الكتاب (٢٨٣/٣).

(٦) لم يعرف له قائل، وهو من الخفيف، وهكذا رواية ابن هشام، ولا نجزم لعل الناسخ وقع في خطأ، ورواية ابن مالك ومن بعده: (الرجاء) بدل (الرجال)، و(بأس) بدل (يأس). انظر: شرح التسهيل (٢٢٣/٢) والتذيل والتكميل (١٨/٨) والمقاصد النحوية (١٨٤٨/٤).



اعْتَصِمَ بِالرَّجَالِ إِنْ عَنَّ يَأْسُ وَتَنَاسَ^(١) الَّذِي تَقْصَمَنَّ أَمْسُ
ومنه من يُعَرِّبُهُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ فِي أَحْوَالِهِ كُلِّهَا، قَالَ^(٢):
لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أُمِّسَا

ح^(٣): فِي (أَمْسٍ) خَمْسُ لُغَاتٍ: بِنَاؤُهُ عَلَى الْكُسْرِ مُطْلَقًا دُونَ تَنْوِينٍ، وَبِنَاؤُهُ
عَلَيْهِ بِالتَّنْوِينِ، وَإِعْرَابُهُ مُنْصَرَفًا مُطْلَقًا، وَإِعْرَابُهُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ مُطْلَقًا، وَإِعْرَابُهُ غَيْرَ
مُنْصَرَفٍ رَفْعًا، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْكُسْرِ نَصْبًا^(٤) وَجَرًّا^(٥).

﴿تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ﴾^(٦): قَدْ يُذَكَّرُ (الْأَمْسُ) وَلَا يُرَادُ^(٧) بِهِ الْيَوْمُ الَّذِي قَبْلَ
يَوْمِكَ، وَلَكِنَّ الْوَقْتَ الْمُسْتَقَرَّبَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ^(٨). «كَشَاف»^(٩).
قَوْلُهُمْ فِي (حَيْثُ): «إِنَّهُ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ؛ لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تُوهِمُ إِعْرَابًا؛ حَسَنٌ
ظَاهِرٌ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ (وَتَنَاسَى).

(٢) الرِّجْزُ مِنْ مَجْمُوعَةٍ تَنْسَبُ لِلْعِجَاجِ. انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣/ ٢٨٥) وَالْأَزْمَنَةُ وَتَلْبِيَةُ الْجَاهِلِيَّةِ
(٣٢) وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ (٢٥٧) وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ (٨٩).

(٣) يَعْنِي أَبَا حَيَّانٍ. انْظُرْ: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٨/ ٢٠).

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ: (رَفْعًا)، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ.

(٥) نَقَلَ الْعِلْمِيُّ أَغْلِبَهَا. انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْعِلْمِيِّ (١/ ٢٣).

(٦) الْقِصَصُ: ٨٢.

(٧) فِي الْمَخْطُوطِ (يَذَكَّرُ)، وَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ مِنَ النَّاسِخِ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْكَشَافِ.

(٨) نَقَلَهَا الْعِلْمِيُّ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ لِأَبْنِ هِشَامٍ. انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْعِلْمِيِّ (١/ ٢٣).

(٩) انْظُرْ: الْكَشَافُ (٣/ ٤٣٤).

وقال السيرافي^(١) في هذا الباب شيئاً مستبعداً، قال: «إِنْ قِيلَ: لِمَ فُتِحَتْ (أَيْنَ) وَكُسِرَتْ (جَيْرٌ)؟».

وأجاب بوجهين:

أحدهما: أَنَّ ذَلِكَ الْأَصْلُ فِي حَرَكَةِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

والثاني: أَنَّ (جَيْرٍ) يُحْلَفُ بِهَا، قَالُوا: «جَيْرٌ لَأَفْعَلَنَّ»، فأوقعوها موقعَ الاسمِ المحْلُوفِ بِهِ، وهو مفتوحٌ، قَالُوا: «اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ»، وقالوا: «يَمِينُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ»، فبنوه على حَرَكَةٍ لَا تَكُونُ لَهُ لَوْ أُعْرِبَ.

وَالرُّفْعَ وَالنَّضْبَ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا لَاسِمٍ وَفَعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

ع: قد يُقال: إِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ تَقْتَضِي أَنَّهُ امْتِنَعَ دُخُولُ الْجَرِّ عَلَى الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ امْتِنَعَ دُخُولُ الْجَزْمِ عَلَى الْاسْمِ، فَكَيْفَ صَارَ امْتِنَاعُ دُخُولِ الْجَزْمِ عَلَى الْأَسْمَاءِ أَصْلًا لِمَنْعِ دُخُولِ الْجَرِّ عَلَى الْأَفْعَالِ؟ وما وجهُ رَدِّ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ امْتِنَاعُ الْجَزْمِ فِي الْأَسْمَاءِ عِلَّةً مَنَعِ دُخُولِ الْجَرِّ فِي الْأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَمْتَنِعٌ فِي بَابِهِ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي تَمْنَعُهُ، وَالْمَعْنَى الَّذِي يُحْيِلُهُ.



على أن نظيرَ هذه العبارة وقع لسيبويه - رحمه الله - فإنه قال^(١): «وليس في الأفعالِ المضارعةِ جرٌّ، كما أنه ليس في الأسماءِ جرٌّ». واختلَفَ الناسُ، فمنهم مَنْ حمَلَ كلامَه على ما ذكرتُ، ومنهم مَنْ حمَلَه على غير ذلك.

* * *

فَأَزْفَعِ بِضَمٍّ وَأَنْصِبِنِ فَتَحًا وَجُرِّ كَسْرًا كَ: (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يُسْرَ) الإعرابُ: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبُه العاملُ في آخرِ الكلمة. وأنواعُه أربعة، وأنواعُه في الاسمِ ثلاثة، وفي الفعلِ كذلك. وإنما كانت في الاسمِ ثلاثة؛ لأنَّ المعاني التي جيءَ به لأجلِها في الاسمِ: معنَى هو عمدةٌ لا يُستغنى^(٢) عنه كالفاعلية، فجعلوها له الرفع، ومعنَى هو فضلةٌ يتمُّ الكلامُ بدونه كالمفعولية، وله النصب، ومعنَى بينهما، وهو المضافُ إليه، نحو: (غلامٌ زيد)، وله الجرُّ.

ع: انظر قولَه: (كالفضلة).

وأما^(٣) المضارعُ فمحمولٌ؛ فكان له ثلاثةٌ كما للاسم؛ فأعرَبَ رفعًا ونصبًا؛ لعدمِ المانع، لا جرًّا؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بالإضافة، والإضافةُ إخبارٌ في المعنى؛

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٤).

(٢) في المخطوط: (فاستغنى)، ويظهر أن هذا تحريف من الناسخ؛ إذ المعنى يخالف ما نُقلَ لأجله، وما أثبتنا في شرح ابن الناظم، فإن هذه التحشية مستفادة منه.

(٣) يستكمل النقل عن ابن الناظم.

فَعَوَّضَ الْجَزْمَ^(١).

(كَافِيَةٌ)^(٢): الْجَزْمُ مَخْصُوصٌ بِالْفِعْلِ؛ لَامْتِنَاعِ دُخُولِ عَوَامِلِهِ عَلَى الْاسْمِ،
وَكَذَا قَالَ فِي الْجَرِّ.

وَأَجْزَمُ بِشَسْكَينَ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ يُنُوبُ نَحْوُ (جَا أَخُو بَنِي نَمِرَ)

وَأَزْفَعَ بِوَاوٍ وَأَنْصَبَنَّ بِالْأَلِفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ
هَذِهِ الْأَسْمَاءُ فِي الْوِزْنِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

(فَعْلٌ) بِاتِّفَاقٍ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: (أَبٌ، حَمٌ، هَنٌ)^(٣).

(فُعْلٌ) بِاتِّفَاقٍ، وَهِيَ (قَمٌ)، أَصْلُهُ: (قُوَّةٌ)^(٤).

مُخْتَلَفٌ فِيهِ:

(أَخٌ)، فَقَالَ الْفَرَاءُ: (فُعْلٌ)، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: (أَخُو)، وَقَالَ^(٥):

(١) انظر: شرح ابن النازم (١٦ - ١٧).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٧٨/١).

(٣) هذا باتفاق البصريين لا جميع النحاة؛ فقد ذهب الكسائي والفرء إلى أن وزن (أَب)؛
(فَعْلٌ)، وكذا ذهب الفرء في وزن (حَم) انظر: المباحث الكاملية (٨٠/١).

(٤) هذا مذهب الفرء، ووزنه عند الخليل وسيبويه (فُعْلٌ)، ولا أدري لعل الناسخ أخطأ في
ضبط وزن (فُعْلٌ)؛ إذ كان الصواب عند ابن هشام أن يضبط الوزن بفتح الفاء. انظر: الكتاب
(٣٦٥/٣) وسر صناعة الإعراب (٤١٤).

(٥) لا يُعرف قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٤٥/١) والتذيل والتكميل (١٥٨/١).

مَا الْمَرْءُ أَخَوَكَ
.....

وغيره^(١): (فَعَلَّ).

و(ذُو)^(٢) فقال س^(٣): (فَعَلَّ) (ذَوِي)، بدليل: ﴿ذَوَا أَفْئَانٍ﴾^(٤)، وقال

الخليل^(٥) والزجاج^(٦): (فَعَلَّ)؛ لأنَّ الحركة زيادةٌ، فلا يُقدَّم عليها إلا بِنَبْتٍ.

وأجيبَ عن حجةٍ من بأنَّ الاسمَ إذا حذفتْ لامُه ثم ثُنِّي^(٧) لا تُرَدُّ عينُه إلى

سكونها، قال^(٨):

يَدَيَانِ يَبْصَاوَانِ عِنْدَ مُحَرِّقٍ

وَيَدٌ عِنْدَهُمْ: (فَعَلَّ).

* * *

(١) يعني: قال غير الفراء، وهذا مذهب البصريين لا خلاف بينهم فيه. انظر: الكتاب (٣/٣٦٣)

والخصائص (١/٣٣٨) وأما ابن السجري (٢/٢٣٤).

(٢) يعني: (ذو) مختلف فيه.

(٣) انظر: الكتاب (٣/٢٦٢ - ٢٦٣ و ٢٦٦).

(٤) الرحمن: ٤٨.

(٥) انظر: الكتاب (٣/٢٦٣) والنهاية لابن الخباز (١/٣٢١).

(٦) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٩٣).

(٧) في المخطوط: (بني) وهو تصحيف.

(٨) لم يُنسب إلى قائل، قال البغدادي: «وَمَعَ كَثْرَةُ تَدَاوُلِهِ فِي كُتُبِ اللَّغَةِ وَالتَّحْوِيلِ لَمْ يُنْسَبْ أَحَدٌ

إِلَيْهِ قَائِلُهُ»، وهو من الكامل، وفي المخطوط (يدان) وهو تحريف يُذهب بوجه الاستشهاد.

انظر: والحجة (٣/١٤٣) والمنصف (١/٦٤) وأما ابن السجري (٢/٢٣١).

مِنْ ذَاكَ (دُو) إِنْ صُحِبَّ أَبَانَا وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

لا يستقيم كلامه؛ لوجهين:

أحدهما: أَنَّ (الفَم) هذه اللفظة يعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ لأنَّ الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه؛ فهو فرض محال.

والآخر: أَنَّ المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة (الفَم) نفسها، والمعرَّب الإعراب المذكور لفظة أخرى، وهو الْمُعْتَقِبُ عليها الأحوال الثلاثة، أعني: (فُوكَ، وَفَاكَ، وَفِيكَ)؛ فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم، والثابت له الحكم غير المحكوم عليه، وأمَّا أخواته الخمسة فَإِنَّ هذا الإعراب ثابت لها أعنيها.

وقد اتفق للناظم مثل [هذا] ^(١) الاستعمال أو قريب منه في قوله ^(٢):

إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى، وَعَلِمَا)

البيت؛ لأنَّ المحكوم عليه بالتعدِّي إلى ثلاثة هو: (رَأَى، وَعَلِمَ)، والمتعدي إلى ثلاثة إنما هو: (أَرَى، وَأَعْلَمَ)، و(أَرَى، وَأَعْلَمَ) ليسا بـ: (رَأَى، وَعَلِمَ)، وليس قوله:

..... إِذَا صَارَا (أَرَى، وَأَعْلَمَ)

بنافع له، كما لا ينفعه قوله:

..... حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من العلمي.

(٢) انظر: البيت (٢٢٠).

لَأَنَّ (رَأَى، وَعَلِمَ) لَا وَجُودَ لَهَا مَعَ (أَرَى، وَأَعْلَمَ)، كَمَا أَنَّهُ لَا وَجُودَ لِلْفِعْلِ مَعَ
مِفَارِقَةِ الْمِيمِ.

* * *

(أَبْ، أَحْ، حَمْ) كَذَلِكَ وَ(هَنْ) وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

* * *

وَفِي (أَبْ) وَتَالِيَتِهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِ هُنَّ أَشْهَرُ
الْقِيَاسِ الْأَوَّلِ^(١) هُوَ الْقَصْرُ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ عَلَى (فَعَلٍ) فِي الْأَصْلِ، وَقَوْلِي:
(الْأَوَّلُ) أَعْنِي بِهِ قَبْلَ الْحَذْفِ، وَالنَّقْصُ هُوَ الْقِيَاسُ الثَّانِي، أَعْنِي بَعْدَ الْحَذْفِ؛ لَوْجِهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ حَقَّ الْأِسْمِ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْقِيَاسَ الظَّاهِرَ كَانَ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَجُوزَ: «جَاءَ أَبُو زَيْدٍ»، كِمَسْأَلَةٍ
(أَذَلِ)، وَلَكِنَّهُمْ نَزَّلُوا الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَنْزِلَةَ كِمَالِ الْأِسْمِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ تَاءٍ (عَرْقُوقَةٍ)،
وَهَذَا مِمَّا قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى شِدَّةِ امْتِزَاجِ الْمُتَضَايِفَيْنِ.
وَقَدْ يُقَالُ: لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لِمَا ذَكَرْتُ، بَلْ لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا يَدْخُلُ هُنَا، فَلَمَّا أَمِنُوهُ
صَحَّحُوا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُمْ لَوْ نَزَّلُوا الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَنْزِلَةَ الْمُنْفَصِلِ لَمْ يُجِزُوا ذَلِكَ، وَإِنْ
كَانَ التَّنْوِينُ لَا يَدْخُلُ.

ذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ فِي «شَرْحِ الْمَفْصَلِ»^(٢) أَنَّ الْقَصْرَ وَالنَّقْصَ لُغَةُ الْحَارِثِ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (الْقِيَاسُ وَهُوَ الْقَصْرُ الْأَوَّلُ)، وَلَعَلَّهُ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) انْظُرْ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ (١/١٥٦).

[مِنْ تَقْصِيهِنَّ]: فيه تقديمُ مفعولِ أفعَلِ التفضيلِ، وقد منعه الفارسيُّ في أولِ الحلييات^(١).

ثُمَّ كَيْفَ حَكَمَ عَلَى قَصْرِهَا بِأَنَّهُ أَشْهَرُ وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لِلْقَصْرِ تَعْرِيفُ وَلَا ذِكْرُ؟! وَهَلْ يَخْسُنُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» لِمَنْ لَمْ يَعْرِفْ زَيْدًا.

وَشَرَطُ ذَا الْإِغْرَابِ أَنْ يُصَفَّنَ لَا لِلْيَاكَ: (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اغْتِيَلَا) فِي حَوَاشِي الشَّلُوبِينَ^(٢): «قَوْلُهُ^(٣): «لَا أَبَ لَكَ»: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ: «لَا أَبَا لِي» بِإِثْبَاتِ الْأَلِفِ مَعَ بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْبَاءِ حُكْمُهَا غَيْرَ مُضَافَةٍ».

بِالْأَلِفِ ازْفَعِ الْمُثْنَى وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا الْمُثْنَى: اسْمٌ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ مُوَافِقٍ لَهُ فِي لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، أَوْ فِي لَفْظِهِ وَالْمَعْنَى الْمَوْجِبِ لِلتَّسْمِيَةِ، فَخَرَجَ الْفَعْلُ وَالْحَرْفُ وَالْجَمْعُ، وَنَحْوُ: «زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وَ«جَوْنٌ وَجَوْنٌ» لِلْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ، وَ«عَيْنٌ [وَأَعَيْنٌ] لِلْبَاصِرَةِ وَالْجَارِيَةِ، وَدَخَلَ (مُبْدَأَانِ) لِلنَّقْطَةِ وَالْأَسَاسِ، وَدَخَلَ (الْأَحْمَرَانِ) لِلْحَمِّ وَالْخَمْرِ، وَ(الْأَصْفَرَانِ) لِلذَّهَبِ وَالزَّعْفَرَانِ، وَ(الْأَبْيَضَانِ) لِلشَّحْمِ وَالشَّيْبِ.

(١) انظر: الحلييات (١٧٧).

(٢) انظر: حواشي الشلوبين على المفصل (٢٨٤).

(٣) يعني الزمخشري. انظر: المفصل (٩٧).

[كِلًا]: أَلِفٌ (كِلًا) أَصْلٌ؛ إِذْ لَا يَنْقُصُ الْأِسْمُ عَنْ ثَلَاثَةِ.

* * *

(كِلْتَا) كَذَلِكَ (اِثْنَانِ، وَاثْنَانِ) ك: (اِثْنَيْنِ، وَابْتَيْنِ) يَجْرِيَانِ
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(١): إِنَّمَا أَبْدَلُوا لَامَ (كِلتَا)؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ قَبْلَ أَلِفِ التَّائِيثِ، وَلَا بَدْءَ
مِنْ اخْتِلَافِ لَفْظِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ فِيمَا عَدَا الْعَلَامَةَ إِذَا كَانَتْ أَلِفًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ
قَالُوا: (أَحَدٌ، وَإِخْدَى)، وَأَمَّا اللَّذَانِ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِي غَيْرِ الْعَلَامَةِ فَهُمَا
الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ الَّذِي عِلَامَةُ تَأْنِيهِهِ التَّاءُ.

* * *

وَيَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا وَنَضْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ
قَدْ يُورَدُ نَحْوُ (لَيْلِكَ)؛ فَإِنَّهُ مَثْنَى مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ، وَلَا يُقَالُ: خَلَفَتِ الْيَاءُ الْأَلِفُ؛
لَأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مَرْفُوعًا.

وَالْجَوَابُ: خَلَقَهُمَا فِي التَّقْدِيرِ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا مَثْنَى، فَأَيْنَ مَفْرُودُهُ؟

قُلْتُ: أَنْشُدُوا^(٢):

(١) انظر: شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي (١٣١).

(٢) بتمامه:

دَعَوْنِي فَيَا لَبِّي إِذَا هَدَرْتُ لَهُمْ شَقَاشِقُ أَفْوَامٍ فَأَشَكَّتْهَا هَذِرِي
وهو لابن مقبل، والبيت من الطويل، الشقاشق: جمع شقشقة، وهي شيء كالرثة يخرجه
البعير من فيه إذا هاج، وهدرت شقشقة البعير: قرقرت وصوتت. انظر: ديوان ابن مقبل =

دَعَوْنِي قِيَا لَبِّي إِذَا هَدَرْتُ لَهُمْ

البيت، وبما مر^(١) (شَقَاشِقُ).

نعم، ينبغي أن يعدَّ شبيهاً للمثنى؛ لأنَّه لا يدلُّ على اثنين، بل على الكثير.

قوله: (وَتَخْلُفُ): يُشْكِلُ عليه^(٢):

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقًا لَمْ شُورُمْ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَثُورُمْ
فرَّقَ المفعول.

والجواب: أنَّ العربَ قد ترفعُ الفاعلَ والمفعولَ معاً لفهمِ المعنى، نصَّ عليه صاحبُ البسيط^(٣) نقلاً عن بعضهم، وأنَّه أنشدَ عليه هذا البيت.

ع: وعندي أجودُ منه، وهو أنَّ الأولَ جاءَ على قصرِ المثنى، فتبعه المعطوفُ على ظاهرِ اللفظِ، فهو عطفٌ على التوهم.

وَأَرْفَعُ بِسَوَاوٍ وَيَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَنْعٍ (عَامِرٍ، وَمُذْنِبِ)
الرُّكْنُ^(٤): هو ما سلِمَ فيه بناءُ الواحدِ مع عدمِ المانع، أمَّا مع المانع فغيرُ

= (٩٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٩١/٣) وشرح شواهد المغني (٩٠٩/٢).

(١) كذا في المخطوط، ولعله يقصد (تمامه).

(٢) لا يُعرف له قاتل، والبيت من الخفيف، المعقق: طائر يشبه الغراب، مشوم: مشووم. انظر:

التذيل والتكميل (٢٨٢/٦) ومغني البيب (٩١٨) وتمهيد القواعد (١٦٤٦/٤) وجمع الهوامع (٧/٢).

(٣) انظر: التذيل والتكميل (٢٨٢/٦).

(٤) انظر: شرح الركن الكبير على الكافية ورقة (١٢/ب).



واجِب، نحو: (القَاضِيْنَ) في جَمْع (القَاضِي).

فَأَمَّا: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِيْنَ﴾^(١)، فَالْحَقُّ أَنَّهُ خَبَرُ (كَانَ)، وَإِلَّا لَقِيلَ: (خَاسِيَتُهُ)، وَلَمْ يَقْرَأْ بِهَذَا أَحَدٌ.

[وَمُذْنِبٍ]: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهُمُّ﴾^(٢): قَالَ مُجَاهِدٌ وَعِكْرَمَةُ^(٣): دَوَابُّ الْأَرْضِ تَلْعَنُهُمْ، وَتَقُولُ: تُمْنَعُ الْقَطَرُ بِخَطَايَاهُمْ.

وَشَيْءٌ ذَيْنِ وَبِهِ (عَشْرُونَ) وَيَبْأُئُهُ الْحِجَقُ وَالْأَهْلُونَ

(أُولُو، وَعَالِمُونَ، عَلِيُّونَا) وَ(أَرْضُونَ) شَذُّ وَالسُّنُونَا
[عَلِيُّونَا]: جَمْعٌ سُمِّيَ بِهِ.

وَفِي (شَرْحِ كَافِيَتِهِ)^(٤): الْجَمْعُ الْمُسَمَّى بِهِ أَرْبَعٌ: كَذ: (زَيْدِينَ)، كَذ: (غَسِيلِينَ)، كَذ: (عَرَبُونَ)، هَكَذَا^(٥) لَكِنْ بِالزَّامِ الْوَاوِ وَفَتْحِ النُّونِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(٦)، وَأَنْشَدَ عَلَيْهَا^(٧):

(١) البقرة: ٦٥، والأعراف: ١٦٦.

(٢) البقرة: ١٥٩.

(٣) انظر: تفسير سفيان الثوري (٥٣) وتفسير الطبري (٢٥٤/٣) ومفاتيح الغيب (١٤١/٤).

(٤) يقصد به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (١٩٦/١).

(٥) الوجه الرابع.

(٦) انظر: شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه (٩٢/٢).

(٧) بتمامه:

وَلَهُمَا بِالْمِطْرُونَ إِذَا أَكَلَ الثَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا =

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ
.....

البيت، وذكر أن العرب تقول: (الْيَاسْمُونَ) في الأحوال كلها، وَ(يَاسْمُونَ الْبَرَّ)،
فلا يحذفون النون، وأمّا الثالثة فشهدها^(١):

طَالَ لَيْلِي
.....
البيت.

وَبَابُهُ وَمَثَل (حِينَ) قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ
[وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ]: عندي أنَّ معناه: وهو عند قوم من النحويين مطرِدٌ في
جميع الباب، أعني باب ما جُمع بالواو والنون، سواء كان من باب (السنين) أم لا،
وعليه أحد ما خرج قوله^(٢):

= والبيت من مجموعة مختلف في نسبتها، تنسب إلى أبي دهل الجمحي كما في المستقصى،
والأخطل كما في اللسان، ويزيد بن معاوية كما في المقاصد النحوية، قال البدر العيني إن
الشعر من الرمل، الماطرُونَ: بستان بظاهر دمشق، أكل النمل، يقصد به فصل الشتاء.
انظر: شرح السيرا في (٩٣/٢) والمستقصى (٥١/١) واللسان (٤٠٩/١٣) والمقاصد
النحوية (٢٠١/١).

(١) بتمامه:

طَالَ لَيْلِي وَبِتْ كَالْمَحْزُونِ وَاعْتَرَنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ
والبيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وهو من الخفيف، يتشبه فيه برملة بنت معاوية.
انظر: ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (٥٩) وشرح السيرا في (٩٣/٣) والخصائص
(٢١٩/٣).

(٢) هو لمعرو بن الأيهم، وهو من الخفيف، العرندس: الشديد، القباب: جمع قبة، وهي =



رُبَّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ صَارِيَيْنَ الْقَبَابِ

وَنُورٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَانْتَحَ وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ

وَنُورٌ مَا تُشِي وَالْمُلْحَقِي بِهِ يَعْكُسِي ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبَهْ

من العرب^(١) مَنْ يَفْتَحُ نُونَ التَّشْبِيهِ فِي الْجَرْ وَالنَّصْبِ؛ لِثِقَلِ الْكُسْرَةِ بَعْدَ الْبَاءِ،
تَشْبِيهَا بِ: (أَيْنَ، وَكَيْفَ)، وَيُجْرِي الْبَاءُ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُلَازِمَةٍ مَجْرَى الْبَاءِ الْمُلَازِمَةِ،
فَيَقُولُ: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ»، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، وَأَنْشَدُوا عَلَى قَوْلِهِ^(٢):

عَلَى أَخَوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ

وَفَتَحَهَا بَعْضُهُمْ فِي الرَّفْعِ، قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي (نَوَادِرِ) أَبِي زَيْدٍ^(٣):

= الخيمة. انظر: البديع (٩٦/٢) والتذيل والتكميل (٢٨١/١) وأوضح المسالك (٨٠/١)
وتخليص الشواهد (٧٥).

(١) من هنا حتى إنشاده البيت: «أعرف منها الجيد والعينانا» من كلام أبي الفتح بن جني.
انظر: سر صناعة الإعراب (١٥١/٢).

(٢) بتمامه:

عَلَى أَخَوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغْيِبُ

وهو لحمد بن ثور، وهو من الطويل، يصف في البيت قطاة، ويقصد بالأخوذيين جناحيها،
يصفهما بالخفة. انظر: ديوان حميد بن ثور (٥٥) ومعاني القرآن للفراء (٤٢٣/٢) وشرح
الآيات للفارسي (١٢٤) وشرح المفصل (١٩٠/٣) والمقاصد الشافية (٢٠٣/١).

(٣) بتمامه: =

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا

ع: أنشده هذا: «الأنف»، وأنشده الصَّفَّارُ^(١) في بابِ الظروفِ المفصولِ بهِ
بينَ أبوابٍ ما لا ينصرفُ: (الوجه)^(٢)، وأنشده بعضهم: (الجيد)^(٣)، فهذا لَعَمْرِي
اضطرابٌ ما في البيتِ، وقال الصَّفَّارُ وابنُ عصفورٍ^(٤): «إنه مصنوعٌ».
قال الرُّكنُ في (شرح الحاشية الكبير)^(٥) ما نصّه: «وقد يُجعلُ الإعرابُ على
النونِ في هذه العقودِ إلى (التسعين)، وأكثرُهُ في الشعرِ، كقوله^(٦)»:

= أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا
وهو لرجل من بني ضبة كما في نوادر أبي زيد، ولروية في ملحق ديوانه، وهو من الرجز.
انظر: ديوان رؤية (١٨٧) ونوادر أبي زيد (١٦٨) وإعراب القرآن للنحاس (١١٠/٤) وشرح
السيرافي (١٤٣/١).

- (١) انظر: شرح الصفار على كتاب سيبويه، السُّفر الأول، الورقة (٢٣٥/ب).
- (٢) نقل الدماميني عن ابن جني قوله في سر الصناعة أنه قرأ على أبي علي من نوادر أبي زيد
برواية: «أعرف منها الوجه...». انظر: تعليق الفرائد (١٩٦/١).
- (٣) وردت بهذه الرواية في الجمل المنسوب للخليل، وهو في الحقيقة لابن شقير (١٥٧)، وفي
كتاب ليس في كلام العرب (٣٣٥)، وفي سر صناعة الإعراب (٣٤٠/٢)، وفي شرح المفصل
(١٤١/٣).
- (٤) انظر: المقرب (٤٤٢).
- (٥) انظر: شرح الركن الكبير على الكافية ورقة (١/١٢).
- (٦) بتمامه:

وَمَادَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ
وهو لسحيم بن وثيل الرياحي، وهو من الوافر. انظر: الأصمعيات (١٩) والمقتضب
(٣٣٢/٣) وشرح السيرافي (٩٢/٢) وسر صناعة الإعراب (٢٧١/٢).

..... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

ويلزمُ الياءَ حينئذٍ عندَ أكثرِ النحاةِ، وقد أجازَ بعضهم بالواوِ في الأحوالِ
الثلاثِ^(١)، انتهى بنصّه.

وقالَ أيضًا ما معناه^(٢):

«وقد تلخّص أن المثنى وجمع المذكر السالم خَرَجَا عن القياسِ مِنْ وجهين:
أحدهما: إعرابُهُما بالحروفِ، وإنَّما الأصلُ الحركاتُ.

الثاني: كَوْنُ الحروفِ غيرَ مناسبةٍ للحركاتِ المَنُوبِ عنها، وذلك في غيرِ حالةِ
رفعِ الجمعِ وجَرِّه وجَرِّ المثنى.

وعِلَّةُ الأولِ أمران:

أحدهما: أَنَّهما فرعانِ على المفرداتِ، وفي المفرداتِ ما أعربَ بالحروفِ،
وذلك الأسماءُ الستة^(٣)، فاستُتَبِحَ أن يفضَلَ الفرعُ الأصلُ.

والثاني: أَنَّها متكَثِّرة^(٤) في المعنى، وفي آخرها حروفٌ تصلحُ لأن تكونَ إعرابًا؛
فجعلَ إعرابُها بتلك الحروفِ.

وعِلَّةُ الثاني:

أنَّ الحروفَ المناسبةَ للحركاتِ ثلاثةٌ، فلمْ جُعِلَتْ لهما التَّبَسُّطُ؛ فجعلوا
الألفَ علامةَ رفعٍ؛ لأنَّها ضميرُ رفعٍ، وكذا الواوُ، وناسبوا بكلَّ منهما بابَه، وجروهما

(١) انظر: شرح الركن على الكافية الورقة (١٠/ب).

(٢) في المخطوط تحرفت إلى: (ال).

(٣) في المخطوط: (مبكرة)، وهو تصحيف.



بالياء، وحملوا النصب على الجر^(١)؛ لتأخيهما، وفرَّقوا بين الياءين بفتح ما قبل ياء المثنى، وكسر ما قبل ياء الجمع، ولم يعكسوا؛ لأنَّ ياء المثنى في موضع الألف، وهي تستوجب الفتح قبلها، وزادوا في الفرق بتخالف حركتي النون وصلًا.

* * *

وَمَا بِنَا وَإِلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا

* * *

كَذَا (أُولَآئِ) وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَ: (أَذْرَعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبْلَ
 قَالَ فِي سِرِّ ص^(٢): «مَنْ قَالَ [فِي]»^(٣) (مُسْلِمَاتٍ) عَلَمًا: «هَذِهِ مُسْلِمَاتٌ»،
 فَمَنْعَ صَرْفَهُ تَشْبِيهَا بِ: (حَمْزَةٍ)، فَإِنَّهُ إِذَا نَكَّرَهُ فَقِيَاسُهُ أَنْ يَنْوَنَ كَمَا يَنْوَنَ (حَمْزَةً)^(٤)،
 وَيَكُونُ تَنْوِينُهُ تَنْوِينٌ صَرَفٍ، كَمَا أَنَّ تَنْوِينَ (حَمْزَةً) كَذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا كُنُونٌ
 (مُسْلِمِينَ)^(٥).

ثُمَّ قَالَ: «وَعَلِمَ أَنَّ قِيَاسَ مَنْ قَالَ فِي التَّسْمِيَةِ بِ: (مُسْلِمِينَ): «هَذَا (٦) مُسْلِمِينَ»،
 بِالتَّزَامِ الْيَاءِ وَأَعْرَبَ النُّونَ بِالْحَرَكَاتِ مَنْوَنَةً أَنْ يَقُولَ فِي (مُسْلِمَاتٍ) مَسْمًى بِهِ أَمْرًا

(١) في المخطوط: (الجر على النصب)، وهو سهو.

(٢) يقصد كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٥٩).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتيم من سر الصناعة.

(٤) في مثل قولك: «رُبَّ حَمْزَةٍ لَقِيتَ».

(٥) في سر الصناعة: «كنون (مسلمون)». انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٥٩).

(٦) في المخطوط: (هؤلاء)، والتصويب من سر الصناعة.



أَوْ رَجُلٌ^(١): (هذا^(٢) مُسْلِمَاتَيْنِ)، بكسر التاء والتزام ذلك مع التنوين، وإيقاع الحركات بعد التنوين، إِلَّا أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ مَرْفُوضٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الذَّهَابِ عَنِ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ عَلَمُ التَّائِيثِ حَشْوًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَمِنْ هُنَا قَالَ أَصْحَابُنَا^(٣): إِنَّ أَلِفَ (دُنْيَاوِيٍّ) لَيْسَتْ أَلِفَ (دُنْيَا)، وَأَنَّهُ أَثَرُ مَدَّةِ الْكَلِمَةِ فِي الْإِضَافَةِ فَرَادَ أَلِفًا، ثُمَّ أَبْدَلَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً فِي التَّقْدِيرِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ إِلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ قَالَ (دُنْيَاوِيٍّ)، كَمَا تَقُولُ (حَمْرَاوِيٍّ).

فَوَجِبَ عَلَى مَنْ قَالَ: (مُسْلِمَيْنِ) أَنْ يَقُولَ: (مُسْلِمَاتٍ)، فَيُوافِقَ مَنْ قَالَ: (مُسْلِمُونَ).^(٤)

ع: سؤال: ما تقول في تنوين (هَيْهَاتِ)؟

الجواب: قال ع ث ج^(٥) في س ص^(٥):

«مَنْ قَالَ (هَيْهَاتَ) فَهُوَ مُفْرَدٌ كـ: (عَلَقَاةٌ)، وَحُكْمُهُ أَنْ يَقِفَ بِالْهَاءِ كَمَا فِي (عَلَقَاةٍ)، وَهُوَ مَعْرُفَةٌ، وَمَنْ قَالَ (هَيْهَاتَ) فَكَأَنَّهُ قَالَ (الْبُعْدَ)، فَهُوَ مَعْرُفَةٌ، وَمَنْ أَرَادَ الْجَمْعَ قَالَ: (هَيْهَاتِ) بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ فِي هَذَا النُّوعِ بِإِزَاءِ الْفَتْحَةِ فِي الْمَفْرَدِ، وَلَمْ يَنْوُنْ إِنْ أَرَادَ الْمَعْرُفَةَ، وَنَوَّنَ إِنْ أَرَادَ النُّكْرَةَ، وَالتَّنْوِينُ عِنْدَهُ تَنْوِينُ تَنْكِيرٍ، كَتْنَوِينِ الْمَفْرَدِ، وَهُوَ (هَيْهَاتَ)، وَكَتْنَوِينِ (صَهٍّ، وَمَهٍّ)، وَمَنْ زَعَمَ فِي (هَيْهَاتِ) أَنَّهَا

(١) في المخطوط: (رجلاً).

(٢) في المخطوط: (هؤلاء)، والتصويب من سر الصناعة.

(٣) انظر: الكتاب (٣/٣٥٣)، والمقتضب (٣/١٤٧).

(٤) يقصد به (عثمان بن جني).

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/١٦٠).

ظرف سواء كُسِرَتْ أَوْ فُتِحَتْ، وَأَنَّهَا مَعْرَبَةٌ، فَإِذَا^(١) نَوَّهَ كَانَ التَّنْوِينُ عِنْدَهُ لِلْمُقَابَلَةِ لَا لِلتَّكْبِيرِ^(٢).

ع: لَأَنَّهُ لَا يَلْحَقُ إِلَّا الْمَعْرَبَاتُ.

وَكَاثَهُ^(٣) إِذَا قِيلَ: «هِيَ هَاتِ زَيْدًا» فَكَأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَهُمْ: «زَيْدٌ فِي الْبُعْدِ»، عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، أَوْ (زَيْدًا) فَاعِلٌ عَلَى رَأْيِ أَبِي الْحَسَنِ وَالْكُوفِيِّينَ. انْتَهَى.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(٤): «أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ فِي (الْمَسَائِلِ الْمُصْلَحَةِ)^(٥) مِنْ كِتَابِ أَبِي إِسْحَقَ^(٦)».

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدَفٍ

وَأَجْعَلَ لِتَخْوٍ (يَفْعَلَانِ) النَّوْنِ رَفْعًا وَ (تَذْعِينِ) وَتَسْأَلُونَا

إِنَّمَا اخْتَصَّتْ الْأَمْثَلُ الْخَمْسَةُ بِالْمَبْدُوءِ بِالتَّاءِ وَالْمَبْدُوءِ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (وَإِذَا).

(٢) لِلتَّوَسُّعِ فِي هَذِهِ الْمَأَلَةِ انْظُرْ: الْكِتَابُ (٢/٢٩١) وَالْمَقْتَضِبُ (٣/١٨٢) وَالْمَحْتَسِبُ

(٢/٩١) وَإِضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِضَاحِ (١/١٩٢) وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٣/٧٥) وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ

(٨/٨٦).

(٣) يَسْتَكْمِلُ النُّقْلَ عَنْ ابْنِ جَنِيٍّ.

(٤) انْظُرْ: سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ (٢/١٦١).

(٥) يُسَمَّى بِالْإِغْفَالِ. انْظُرْ: الْإِغْفَالُ (٢/٤٧٧).

(٦) يَقْصِدُ بِهِ أَبَا إِسْحَقَ الزَّجَاجَ، وَيَقْصِدُ بِكِتَابِ أَبِي إِسْحَقَ كِتَابَ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ.

أربعٌ صَبَغَ بحسبِ حروفه، فالمبدوءُ بالنونِ والمبدوءُ بالهمزة الضميرُ فيهما مستترٌ وجوبًا، وهذان^(١) ليسا كذلك.

[رفعًا]: قد تُحذفُ تخفيفًا، وذلك على ضربين:

واجبٌ: لنون^(٢) التوكيد، نحو: ﴿وَلَا يُصَدِّقُكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٣)، ﴿ذِئَابُ مَرْيَمَ﴾^(٤)، ﴿إِنَّمَا يُلْقِنَا﴾^(٥).

وجائزٌ، وهو ضربان:

كثيرٌ، وذلك لنون^(٦) الوقاية، نحو: ﴿أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ﴾^(٧) بالتخفيف^(٨).
وقليلٌ، وهو فيما عدا ذلك، نحو: ﴿لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا﴾^(٩).

* * *

وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ ك: (لَمْ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً)

(١) في المخطوط: (هذا).

(٢) في المخطوط: (كتون)، وهو تصحيف.

(٣) القصص: ٨٧.

(٤) مريم: ٢٦.

(٥) الإسراء: ٢٣.

(٦) في المخطوط: (كتون)، وهو تصحيف.

(٧) الزمر: ٦٤.

(٨) وهي قراءة ابن عامر وابن ذكوان. انظر: الإتحاف (٣٧٧) والكاظمي (١٦٤) والنشر (٣٦٣/٢).

(٩) أخرجه مسلم في باب الإيمان (٩٤) وأبو داود في باب الأدب (١٣١) والترمذي في باب الاستئذان والقيامة (٥٦) وابن ماجه في المقدمة (٩) وباب الأدب (١١) وأحمد بن حنبل (١/١٦٥، ١٦٧)، (٢/٣٩١، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٩٥، ٥١٢).

النصب بـ: (أَنْ) مقدرة في قوله: (لِتَرْوِي) عند ص^(١)، لا باللام، خلافاً لـ ك^(٢)، ولا بكونها قائمة مقام (أَنْ)، خلافاً لثعلب^(٣).

واللام على قولنا متعلقة بخبر (كَانَ) محذوفاً وجوباً، فتقدّر في ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾^(٤): (مُرِيدًا لِيُطْلِعَكُمْ)، وعلى قول الكوفيين زائدة، ولا حذف، وهذا الخبر.

وينبغي على القولين جواز تقديم معمول المنصوب على اللام^(٥).
وزعم الناطم^(٦) أَنَّ النصب بـ: (أَنْ) مضمرة، وأن اللام مع ما بعدها الخبر.
ح^(٧): ولم يقل به بصري ولا كوفي، وهو مُلَقَّق من المذهبيين.

(١) انظر: الكتاب (٧/٣).

(٢) انظر: شرح السيرافي (١٩٧/٣).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٢/٢) وشرح السيرافي (١٩٥/٣) وشرح المفصل (٢٣١/٤).

(٤) آل عمران: ١٧٩.

(٥) فأجازه الكوفيين مستدلين بقوله:

لَقَدْ عَذَلْتَنِي أَمْ عَنِرُوا وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

وقال البصريون: لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه، وزعموا أن قول الشاعر (مقاتلها) مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور، وأصل الكلام: ولم أكن أسمع مقاتلها، ثم يبين هذا الفعل المحذوف الذي أضمره بقوله «لأسمع». انظر: شرح السيرافي (١٩٧/٣) والإنصاف (٤٨٥/٢) وشرح المفصل (٢٤٣/٤).

(٦) انظر: التسهيل (٢٣٠) وشرح الكافية الشافية (١٥٣٩/٣).

(٧) يقصد به أبا حيان، وعبارته: «ويزكّب من قول ابن مالك مذهب لم يقل به أحد، وذلك أنه =

ع: وقد يكونُ كقولك في الظرف والمجرور: إِنَّهُ خَيْرٌ، تَجَوُّزًا لا حقيقةً.
والأقوال الثلاثة في لام (كَيِّ)، غَيْرَ أَنَّ إضمارَ (أَنَّ) بعدها جائزٌ لا واجبٌ،
قَالَ اللهُ تعالى: ﴿يُرِيدُونَ يَظْهَرُونَ﴾^(١)، وَ﴿أَنْ يَطْمِنُوا﴾^(٢)، وَ﴿وَأَمْرًا لِلْإِسْلَامِ﴾^(٣)، وَ﴿أَمْرًا﴾^(٤)
أَنْ أَكُونَ^(٥)، وَ﴿لِأَنَّ أَكُونَ﴾^(٥).

* * *

وَسَمُّ مُعْتَلٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَذ: (المُضْطَفَّى) وَ(المُرْتَقِي مَكَارِمًا)
ع: تسمية المعتلِّ معتلاً إمَّا لا اعتلاله بمعنى ضعفه، أو لا اعتلاله بمعنى تغييره
وعدم قراره غالباً على حالة، وبالمعنى الأول لا تكونُ الهمزة معتلة، بل هي على
العكس من المعتلِّ بذلك المعنى، وعلى المعنى الثاني يصحُّ، فينبغي أن يكونَ هذا
أصل الخلاف.

والذي لحظهُ الشعراءُ المولدونَ المعنى الأول، حيث يقولُ قائلُهم^(٦):

= زَعَمَ أَنَّ (أَنَّ) لازمةٌ للإضمارِ، وَأَنَّ النصبَ بها، وزَعَمَ أَنَّ الفعلَ بعدَ اللامِ هو الخبرُ: (كانَ)،
وليسَ هذا بقولِ بصريٍّ ولا كوفيٍّ. انظر: ارتشاف الضرب (٤/١٦٥٨).

(١) الصف: ٨.

(٢) التوبة: ٣٢.

(٣) الأنعام: ٧١، وفي المخطوط بحذف الواو التي في أول الآية.

(٤) الأنعام: ١٤، وفي غيرها من المواضع في القرآن. في المخطوط: «وَأَمْرًا لَأَكُونَ»، ولعل
سبق قلم.

(٥) الزمر: ١٢.

(٦) البيت لابن ممتاي، وهو من السريع. انظر: إنباء الرواة (١/٢٦٨) وبغية الطلب (٤/١٥٦٢) =

عَلَامَةُ التَّائِيثِ فِي لَفْظِهِ وَأَخْرَفُ الْعِلَّةِ فِي طَرَفِهِ

فَالْأَوَّلُ الْإِغْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ وَفَوَ الَّذِي قَدْ قَصُرَا
[قُدْرًا جَمِيعُهُ]: لَأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَحْرُكُ، وَمَنْ تَجِيئُهَا الْحَرَكَةُ تَهَيَّأَتْ لِقَبُولِهَا
بِانْقِلَابِهَا هَمْزَةً، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١)، ﴿إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾^(٢).

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَضْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يُنَوِي كَذَا أَيْضًا يُجَزَّ
لَا بَدَّ أَنْ يَذْكَرَ فِي شُرُوطِ الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ وَالْأَلْفُ أَصْلِيَّتَيْنِ،
وَالْأَفْلا يُسَمَّيَانِ كَذَلِكَ، وَتَقْدِيرُ الْحَرَكَاتِ فِي مِثْلِ: (رَشَا)، إِنَّمَا هُوَ اضْطِرَارِيٌّ، كَمَا
فِي: (عَلَامِي)، لَا لِكَوْنِهِ مَقْصُورًا، وَنَضُّوا عَلَى أَنَّ مِنَ الْضَرُورَةِ^(٣):

وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهِادٍ شَرُّهُمْ أَبَدًا

= ووفيات الأعيان (٢١١/١) والوافي بالوفيات (١٧/٩).

(١) الفاتحة: ٧. وهي قراءة أيوب السخيتاني. انظر: البحر المحيط (٢٩/١) ومختصر ابن خالويه (١) والكشاف (٥٧/١).

(٢) الرحمن: ٣٩. وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. انظر: البحر المحيط (١٩٧/٣) ومختصر ابن خالويه (٧١) والمحتسب (٤٦/١).

(٣) بتمامه:

إِنَّ السَّبَاعَ لَتَهَذَا عَنْ قَرَائِيسِهَا وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهِادٍ شَرُّهُمْ أَبَدًا
وهو لإبراهيم بن هرمة، وهو من البسيط. انظر: ديوان إبراهيم بن هرمة (٩٧) والخصائص (٣/١٥٤) والممتع (٢٥٢) وارتشاف الضرب (٥/٢٤٣٩).

والأصل: (بِهَادِي).

[ظَهَرَ]: في قراءة أبي عمرو^(١): ﴿تَارِيَكُمْ﴾^(٢) بالإسكان، وفي قراءة حمزة^(٣): ﴿وَمَكَرُ السَّيِّئِ﴾^(٤) بالإسكان أيضًا، على تقدير الإبدال، لا سيَّما وأبو عمرو - رَحِمَهُ اللهُ - قراءته الإبدال، وأما حمزة - رَحِمَهُ اللهُ - فيكون وصل بنية الوقف، وهذا حسنٌ بديعٌ، وهو الذي يُقال فيه في غير القرآن: إِنَّهُ عَلَى التَّوَهُّمِ، ويُقال فيه في القرآن: على التقدير والمعنى.

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُنْفَتِلًا عُرِفَ

وفي نسخة: «وَكُلُّ فِعْلٍ»، وما أحسنها!

ومثله في دخول الفاء في الخبر^(٥).

قد تقدّم أنّ الاعتلال بالواو لا يكون في الماضي، وإنّما يكون ذلك في المضارع، وهو المقصود بالذكر هنا، وإن كان قوله: «وَأَيُّ فِعْلٍ» أعمّ، ألا ترى أنّ بعده: «فَالأَلِفُ أُنُو فِيهِ» إلى آخره، ولا يليق شيء من ذلك بالماضي.

(١) انظر: البحر المحيط (٢٠٦/١) ومختصر ابن خالويه (٥) والمحرر (٢٩٧/١).

(٢) البقرة: ٥٤.

(٣) انظر: البحر المحيط (٣٩١/٧) والمحجة لابن خالويه (٢٩٧) والإتحاف (٣٩٢).

(٤) فاطر: ٤٣.

(٥) يظهر أنّ للكلام تكملة لم يكتبها الناسخ رحمه الله.

فَالْأَلِفَ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَضَبَ مَا كَدَ: (يَدْعُوا، يَزْمِي)
[كَيَدْعُوا]: وندرت قراءة بعضهم^(١): ﴿أَوْيَمُّوْا الَّذِي يَدْرُوهُ﴾^(٢) بالإسكان.

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ وَاخْذِفَ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا



(١) هي قراءة الحسن البصري، فتسقط الواو في الوصل مع الساكن بعدها، وإذا وقف أثبتها،
وفعل ذلك استئصالاً للفتحة على حرف العلة. انظر: المحتسب (١/١٢٥) والبحر المحيط
(٢/٢٢٦) والكشاف (١/٢٨٥).

(٢) البقرة: ٢٣٧.

النِّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

في «التَّسْهِيلِ»^(١) في بابِ (المعرفة والنِّكْرَةُ): «الاسْمُ معرفةٌ ونِكْرَةٌ، فالمعرفة: مُضْمَرٌ، وَعَلَمٌ، ومُشَارٌ بِهِ، ومُنَادَى، ومَوْصُولٌ، ومُضَافٌ، وذُو أداة. وأَعْرِفُهَا ضَمِيرُ المتكلمِ، ثُمَّ ضَمِيرُ المخاطَبِ، ثُمَّ الْعَلَمُ، ثُمَّ ضَمِيرُ الغائبِ السَّالِمِ عن إِبْهَامٍ، ثُمَّ الْمُشَارُ بِهِ، والمُنَادَى، ثُمَّ المَوْصُولُ، وذُو الأداة، والمُضَافُ إِلَيْهِ». انتهى.

قلتُ: قَدَّمَ المعرفةَ على النِّكْرَةِ في الترجمةِ والتقسيمِ؛ لضرورةِ كلامِهِ على أقسامِ المعرفةِ أولاً، وخِوَالَةِ النِّكْرَةِ عليها ثانياً. وقوله: (مُضَافٌ) قَدَّمَهُ على (ذُو الأداة) في الذِّكْرِ، ولا وَجْهَ لذلك، وإنَّما الواجبُ أنْ يُذَكَّرَ بعدَ الجميعِ، خِلالَ المُنَادَى.

وقوله: «إِنَّ الْعَلَمَ مُقَدَّمٌ على ضَمِيرِ الغيبةِ» لم أرَهُ لغيرِهِ^(٢)، ثُمَّ إِنَّهُ يقتَضِي لكونِهِ قِيَدَهُ بـ: (السَّالِمِ عن إِبْهَامٍ) أَنَّ المُقْتَرَنَ بِهِ إِبْهَامٌ لا فَوْقَ الْعِلْمِ ولا دُونَهُ، فما محلُّه؟

(١) انظر: التسهيل (٢١).

(٢) سبقه إلى ذلك أبو حيان، قال أبو حيان: «وقوله: ثُمَّ الْعِلْمُ، ثُمَّ ضَمِيرُ الغائبِ السَّالِمِ عن إِبْهَامٍ» لا أعلمُ أحداً ذهبَ إلى هذا التفصيلِ في المضمَر، فجعلَ الْعِلْمَ أعرفَ من ضَمِيرِ الغائبِ، إلا هذا الرجل، والذين ذكروا أنْ أعرفَ المعارفِ هو المضمَرُ قالوه على الإطلاق، ثم يليه اسمٌ. انظر: التذيل والتكميل (١١٤ / ٢).

هذا إهمال فيه إخلال.

والمشتهر أن أقسام المعارف خمسة، مضمّر، فعلم وإشارة، فذو أداة ومضاف.
وذو الأداة تحته ثلاثة: (الغلام)، (الذي)، (يا رجل)؛ لأن أصله: (يا أيها الرجل).

وأما (الذي) فعلى قول الفارسي^(١) إن تعريفه بـ: (أل) لا بالصلة، ورُدَّ بـ: (من، وما) ونحوهما، وأجيب بأنهما بمعنى ما فيه (أل).
وأوردت (أي)؛ فإنه لا يمكن فيها تقدير (أل)، وأجيب بأن تعريفها بالإضافة،
قاله ابن عصفور^(٢).

وهو عندي غلط منه؛ لأن مرادهم بكون (من، وما) على معنى (أل) أنها^(٣)
في معنى (الذي، والتي)، لا أن فيهما (أل) مُقدرة، فما اعترض به في (أي) فاسد؛
لأنها على معنى (الذي)، ولو كانت مضافة.
ثم ما أجاب به عن (أي) لا يستقيم؛ لوجهين:

(١) عكس ابن هشام المذهب هنا، فهذا الذي ذكره هو مذهب الأخفش، وهو أن تعريف الموصول بـ: (أل)، أما مذهب الفارسي فهو أن تعريف الموصول بالصلة. قال أبو علي في الشيرازيات بعد كلام في الموصول: «... وهكذا ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن (الذي) إنما يتعرف بالصلة، وليس يتخصص بلام المعرفة؛ ألا ترى أن أخوات (الذي) معارف ولا ألف ولا م فيهن، وإنما اختصاص بصلاتهن، ولو اختص (الذي) بلام المعرفة للزم أن يكون في الاسم تعريفان. وهذا خلف». انظر: الشيرازيات (٤٩١) والحجة (١٥٢/١) والعصديات (١٦٨).

(٢) وفيه أيضاً نسبة الأقوال كما صححناها. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٣٥/٢).

(٣) في المخطوط: (بأنهما).



أحدهما: على ما يراه هو في أن (آيا) تجوز إضافتها إلى النكرة^(١)، فعنده يلزم أن يكون حيثئذ نكرة؛ لأنها عنده إنما تعرّفت بالإضافة، والإضافة هنا [غير]^(٢) معرّفة، ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى (أل)؛ لأن (أل) والإضافة لا يجتمعان.

والثاني: أنه إنما قدر أولاً عن أبي علي أنه يرى أن الموصول من قبيل ما عرّف به: (أل)، فكيف يجيب عنه في (أي) بجوابٍ مُخالفٍ لما نقله عنه في المسألة؟

ولكنه لما انحصر أجاب عنه بما لا يقول به، وإلا فكان ينبغي أن يقول: مذهب أبي علي أن المصولات معرّفة به: (أل) إلا (آيا)؛ فإنها معرّفة بالإضافة، فيذكر هذا في صدر المسألة عند نقل مذهبه، وإلا فإطلاقه أولاً فاسد.

وزعم الأخفش^(٣) أن المعرّف الصلّة، واختاره الشيخ^(٤)، وردّ بأن الصلّة كالجزء من الموصول، وجزء الشيء لا يُعرّفه.

فإن قيل: يشترك الإلزام في نحو (الغلام)؛ لأن (أل) كالجزء. قلت: لا؛ لأنها تُفارقُه، بخلاف الصلّة، فهي بالجزء أشبه؛ لأنها لا تُفارقُ بحال.

وأما المضاف ففيه ثلاثة مذاهب مشهورة، أعني في مرتبته في التعريف، وردّ

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ١٢٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والسياق يطلبها.

(٣) الصواب ما مر، وهو أن ابن هشام عكّس نسبة المذاهب في تعريف الموصول، وهذا الذي ذكره هنا هو مذهب الفارسي. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١٧٠) والتذييل والتكميل (١١١/٢).

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (١١٧/١) وشرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٣).

مذهبُ أبي العباس^(١) بقوله تعالى: ﴿وَوَعَدْتُكَ جَانِبَ آلِ يُوسُفَ﴾^(٢).

انتهى ما يتعلق بكلام «التَّشْهِيل».

نَكْرَةً قَابِلٌ (آل) مُؤْتَرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

وَعَبْسُهُ مَعْرِفَةٌ كَ: (هُم، وَذِي، وَهْنَدَ، وَابْنِي، وَالْفُلَامَ، وَالَّذِي)

[ذِي] الإشارة: وهو ما دلَّ على حاضر، أو مُتَرَلَّ منزلة الحاضر، وليس متكلمًا ولا مخاطبًا.

وقولنا: «أَوْ مُتَرَلَّ منزلة الحاضر»؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ: «هَذَا بَابٌ عَلِمَ مَا الْكَلِمُ»^(٣).

قَالَ السِّيرَافِيُّ^(٤): «إِلَامٌ أَشَارَ ب: (هَذَا) وَهِيَ لَا يُشَارُ بِهَا إِلَّا لِحَاضِرٍ؟

(١) يعني به المبرد، فقد ذهب إلى أن كل مضاف إلى واحد من هذه المعارف الأربعة فإنه دون ما أضيف إليه في التعريف؛ حملًا على المضاف إلى المضمَر، فكما أن المضاف إلى المضمَر دون المضاف إليه في التعريف، فكذلك المضاف إلى العلمِ دونَه في التعريف، والمضاف إلى اسم الإشارة دونَه في التعريف، والمضاف إلى ذي الأداة دونَه في التعريف. انظر: المقتضب (٢٨٢/٤) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٧٢/٢).

(٢) طه: ٨٠. في المخطوط: «وواعدكم»، وهو خطأ.

(٣) هذه العبارة صدر بها سبويه كتابه، وقد تكلم عليها كثير من السادة النحاة، حتى إن الإمام أصبغ المعروف بابن مناصف شرح عبارة سبويه هذه في عشرين كراسًا، وبسط فيها القول في مئة وثلاثين وجهًا.

(٤) انظر: شرح السيرافي (٩/١).

الجواب: إلى ما في نفسه من العلم، وذلك حاضر، كقولك: قد نفعنا علمك هذا الذي تبنته، وكلامك هذا الذي تتكلم به.

إلى متوقع^(١) قد عرف، وانتظر وقوعه في أقرب الأوقات إليه، فجعله كالكائن الحاضر؛ تقريباً لأمره، كقولك: «هذا الشتاء مقبل»، و«هذا الخليفة قادم»، وقوله سبحانه: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُتَكِبُونَ﴾^(٢).

أو وضع كلمة الإشارة غير مُشارٍ^(٣) بها؛ ليُشير بها عند الحاجة والفراغ من المُشارِ إليه، كقولك: «هذا ما شهد عليه الشهود المُسمَّون في هذا الكتاب»، وإنما وُضع ليُشهدوا، وما شهدوا بعد.

مثل: (الذي) بلا صليته، ومذهبه أن الموصول يتعرَّفُ بصليته^(٤)، فما هذا إلا كمن مثل: (رجل) ونحوه مجرّداً عن (أل) التي هي أداة التعريف.

ع: ويؤيد هذا الإشكال أنه قال في الكافية^(٥):

وَمُضَمَّرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ ثُمَّ إِشَارَةٌ وَمَوْصُولٌ مُتَمِّمٌ
وقال^(٦): «أشرتُ بتعيينه: (مُتَمِّمٌ) إلى أنه لا يُحكَّمُ على الموصولِ بالتعريفِ

(١) في المخطوط (موقع)، والتصويب من شرح السيرافي.

(٢) الرحمن: ٤٣.

(٣) في شرح السيرافي (مشير).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٢٣).

(٥) في المخطوط (ومضمرًا)، والتصويب من الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٢٢).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٢٣).

ما لم يتم بصلته.

فَمَا لِذِي عَيَّْةٍ أَوْ حُضُورٍ ك: (أَنْتَ، وَهُوَ) سَمٌّ بِالضَّمِيرِ
مِنْ (الْحَقَائِقِ) ^(١) لَابِنِ كَيْسَانَ: وَكَثِيرٌ مِنَ النِّحَاةِ يُسَمِّيهِ كَنَايَةً ^(٢)، وَلَيْسَ بِذَلِكَ؛
لَأَنَّ الْكَنَايَةَ تَنْطَلِقُ عَلَى ظَاهِرٍ أَقِيمَ مَقَامَ ظَاهِرٍ، نَحْوُ: ﴿كَانَا ^(٣) يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ ^(٤)،
﴿أَوْ لَمَسْمُ الْإِنْسَاءِ﴾ ^(٥).

لِيَنْظُرَ ^(٦) فِي: ﴿هِيَ زَوْدَتِي﴾ ^(٧)؛ فَإِنَّ (هِيَ) لَيْسَ غَيْرَ مُضْمِرٍ بِاتِّفَاقٍ، وَلَيْسَ
هُوَ لِلْغَائِبِ، بَلْ لِمَنْ بِالْحَضَرَةِ، وَكَذَا: ﴿يَا ^(٨) أَبَتِ اسْتَفْجِرْتُ﴾ ^(٩)، فَهَذَا فِي الْمَتَّصِلِ،
وَذَاكَ فِي الْمَنْفَصِلِ، وَقَوْلُكَ تُخَاطَبُ شَخْصًا فِي شَأْنِ شَخْصٍ آخَرَ حَاضِرٍ مَعَكَ: قُلْتَ
لَهُ: أَتَى اللَّهُ، وَأَمَرْتُهُ بِفَعْلٍ الْخَيْرِ.

(١) لم يصل إلينا حتى الآن.

(٢) المشهور أنه مصطلح كوفي، ووقعت على استعماله عند كثير من متقدمي البصريين. انظر:
المقتضب (٣/ ١٢٣) والأصول لابن السراج (١/ ٧١) وشرح السيرافي (١/ ٣٦٨) والتعليقة
للفارسي (٢/ ٨٦) وارتشاف الضرب (٢/ ٩١١) وشرح المرادي (١/ ٣٥٩).

(٣) في المخطوط: (كما في)، وهو خطأ.

(٤) المائة: ٧٥.

(٥) النساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

(٦) نقل هذه الحاشية العليمي (١/ ٤٢) بالمعنى، وفيه اختلاف يسير.

(٧) يوسف: ٢٦.

(٨) في المخطوط: (يا يا)، وهو خطأ.

(٩) القصص: ٢٦.

وقد يُقال إنَّه نَزَّلَ فيهنَّ^(١) منزلةَ الغائبِ، وكذا يُفعلُ في عكسِه، يُلْغَكُ خبرٌ
عن شخصٍ غائبٍ فتقولُ: «يا فلانُ، أَتَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا؟»، تنزيلاً له منزلةَ الحاضرِ.
فإن قيل: فكانَ حقُّه أن يقولَ: «مَا لِيذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ أَوْ مُنْزَلٍ مُنْزَلَةَ أَحَدِهِمَا».
قلتُ: إِنَّمَا يُحَدُّ^(٢) الشَّيْءُ بِاعتبارِ وضعِه، وهذه يَصْدُقُ عليها أَنَّها لَغَيْبَةٌ أَوْ
حُضُورٌ بِاعتبارِ أصلِها، وَإِنْ اسْتَعْمِلْتَ الآنَ على خِلافِه.

* * *

وَدُوْا اتَّصَالَ مِنْهُ مَا لَا يُتَنَادَا وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيارًا أَبَدًا

* * *

كَالْبَاءِ وَالْكَافِ مِنَ (ابْنِي أَكْرَمَكَ) وَالْبَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (سَلِيهِ مَا تَمْلِكُ)
ع: التَّمثِيلُ بَهَاءٍ (سَلِيهِ)^(٣) مَقْصُودٌ لِلْغَيْبَةِ لَا لِلنَّصَبِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَافٍ
(أَكْرَمَكَ)، وَالْبَاءُ مِنْ (سَلِي) مَقْصُودٌ لِلرَّفْعِ لَا لِلخَطَابِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَافٍ
(أَكْرَمَكَ) أَيْضًا.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ حَرَصَ عَلَى التَّمثِيلِ بِالْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ^(٤)،
وَبِالْمَتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ وَالْغَائِبِ.

* * *

(١) في المخطوط: (فهي)، والتصويب من العلمي.

(٢) في المخطوط: (نجد)، والتصويب من العلمي.

(٣) في المخطوط: (سَلِيهِ)، وهو تحريف.

(٤) في المخطوط: (المجْزوم)، وهو سبق.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَيِّنَاتُ يَجِبُ وَلَقَطُ مَا جُرَّ كَلَفُظٍ مَا نُصِبَ

لِلرَّفْعِ وَالنَّضْبِ وَجَرُّ (نَا) صَلَحَ كَد: (اَعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَعَ)

هذا من اللف والنشر على غير الترتيب، كقوله^(١):

كَيْفَ أَشْلُو وَأَنْتَ جَفَفَ وَعُضُنْ وَعَزَّالَ لَحْظًا وَقَدًّا وَرَدَفَا

وَأَلِفٌ وَالسَّوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ كَد: (قَامَا^(٢))، وَاعْلَمَا)

وَمِنْ صَوِيرِ الرَّفْعِ مَا يَنْتَرِ كَد: (افْعَلْ، أَوْافِقْ، تَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ)

وَدُوْ اَزْنَفَاعٍ وَأَنْفَصَالٍ (أَنَا، هُوَ، وَأَنْتَ) وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

(١) البيت نسب أبو هلال العسكري لنفسه في الصناعتين، ونسبه ابن الأثير إلى الفرزدق، ونسبه صاحب المصباح وصاحب الإيضاح لابن حيوس، وهو قطعاً ليس لابن حيوس؛ لأن أبو هلال نسب لنفسه قبل أن يولد ابن حيوس، وتدفع نسبة البيت للفرزدق بأن أبا هلال نسب لنفسه، وهو أيضاً ليس في ديوان الفرزدق، وليس من هيئة شعر الفرزدق، والبيت من الخفيف، والحقف: المعوج من الرمل، وهو كناية عن الامتلاء والاستدارة، والقدر: القامة، والردف: المعجزة. انظر: الصناعتين (٣٤٦) والجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمشور (٢٢٣) وتحقيق الفوائد الغياثية (٧٩٩/٢) والمصباح (٢٤٦) والإيضاح (٣٣٣).

(٢) في المخطوط سقطت (ما).

فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(١):

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا تَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتِفُ

فعلى إنابة ضمير عن ضمير، وكذا: «مَا أَنَا كَأَنْتَ».

وعلى قول الفراء ^(٢) يكون:

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا

على الموضع، كقوله ^(٣):

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتَ يَا لَوْيسُ

وأما: «رَأَيْتُكَ أَنْتَ»، و«مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ»، فعلى الإنابة أيضًا، وهو مُطَرِّدٌ فِي

بَابِ التَّأْكِيدِ دُونَ مَا قَدَّمْنَا، وسيأتي تعليقه في بابه.

فإن قلت: إذا قلت: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ»، فليس لهذا موضع إعراب البتة،

لا رَفْعٌ وَلَا غَيْرُهُ عِنْدَ ص ^(٤):

(١) أنشده الفراء، ولم يُنسب، وهو من البسيط. انظر: معاني القرآن للفراء (٣١١/١) وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٦٠) والتذييل والتكميل (٢٠٧/٥).

(٢) معاني القرآن (٣١١/١).

(٣) من تمامه:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتَ يَا لَوْيسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

وهو لجران العود، وهو من الرجز. انظر: ديوان جران العود (٥٢) ومعاني القرآن للفراء

(٣١١/١) وشرح التسهيل (٥٢/٢) وأوضح المسالك (٣٥٠/١).

(٤) انظر: الكتاب (٣٩٠/٢).

وَمَالَهُ مَحَلٌ إِغْرَابٍ لَدَى أَيْمَةِ الْبَصَرَةِ حَيْثُ وَجَدَا^(١)

قلت: ولا هو ضميرٌ على المذهب الصحيح، وكلامنا في الضمائر.

فإن قلت: يلزم فساد طرد قوله فيما تقدّم:

فَمَا لِدِي غَيْبٌ.....

البيت.

قلت: لا؛ لأنه للغيبة، لا لذي الغيبة، والفرق بينهما ظاهرٌ جلّي، وإنما هذه

كالهاء في (إيَّاه).

وَدُوْ أَنْصَابٍ فِي أَنْفَصَالٍ جُمَلًا (إِيَّاي) وَالتَّفْرِيعُ لِنَسْ مُشْكِلًا

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَحْيِي الْمُنْفَصِلَ إِذَا نَأَى أَنْ يَحْيِيَ الْمُتَّصِلَ

وذلك لأنهم إنما عدّلوا عن الظاهر للضمير^(٢)؛ لرغبتهم في الإيجاز وإزالة^(٣)

الإلباس وترك التكرار.

أمّا الأول فإنك إذا قلت: «العيثُ رَأَى شَمَمَتَهُ»، كان أوجز من إعادته، وفيه

الأمر والثالث، وهو السّلامة من التكرير، وأمّا الثاني فإنك إذا قلت: «زيدٌ ضربتُ

(١) بيت من بعض نسخ الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٣٩).

(٢) في المخطوط: (الضمير).

(٣) في المخطوط: (وإزالة).

زيداً»، لم تأمن من أن يُظنَّ أنَّ الثاني غير الأول، وأنَّ عائذ الأول متوقَّع، فإذا جاء الضمير زال ذلك، ولا شك أنَّ المتصلَّ أخصر. من «الخصائص»^(١).

وقال^(٢): «فإن قلت: فإننا نرى إقامتهم المنفصل مقامه أكثر من العكس.

قيل: لَمَّا كانوا إذا قدروا على المتصل لم يفارقوه غلب المنفصل، فعوضوه أن جاؤوا به في مواضع موضع المتصل، كما قلبوا الياء واوا في: (الشَّروى، والفَتوى)؛ لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة.

ليس من المفصول اضطراباً^(٣):

وَتَرَمِيْتِي بِالطَّرْفِ أَيَّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَقَلِيلَتِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي
بل الأصل: «لَكِنَّ أَنَا»، فنقل وأدغم، أو حذف وأدغم، ثم حذف الألف للوصل، وقيل: «لكنه»، فحذف ضمير الشأن، وقيل: «لَكِنِّي»، فحذف الاسم والنون، كقوله^(٤):

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٥).

(٢) يعني ابن جني. انظر: الخصائص (٢/ ١٩٧).

(٣) البيت لأبي ثروان، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤٤) والأضداد لابن الأنباري (١٨٩) والمفصل (٤٢٧) وأمثالي ابن الشجري (٣/ ٢٠٧) وشواهد التوضيح والتصحيح (١٤٢).

(٤) بتمامه:

فَلَوْ كُنْتُ صَيًّا عَرَفْتَ قَرَاتِي وَلَكِنَّ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَسَافِرِ
وهو للفرزدق، وهو من الطويل، والمشافر: جمع مشفر، وهو شفة البعير. انظر: ديوان الفرزدق (٤٨١) والكتاب (٢/ ١٣٦) وإسفار الفصيح (١/ ١٧٩) وشرح المفصل (٤/ ٥٦٣).

..... وَلَكِنْ زَنْجِي
 * * *

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ فِي (كُتْبُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى
 قَوْلُهُ:

..... هَاءَ (سَلْنِيهِ) ^(١) وَمَا أَشْبَهَهُ

يعني في كونه ثاني ضميرين أولهما أخص، وليس مرفوعاً.
 وقولنا: «وَلَيْسَ مَرْفُوعاً» أعم من أن يكون منصوباً أو مخفوضاً ^(٢)، وهذا
 مراده، فلا ينبغي أن يُحمَلَ كلامه على إرادة خصوصية المبال بالنسبة إلى كون
 الضمير الأول منصوباً.

فإن قلت: قوله: (فِي كُتْبُهُ) لا يختص ذلك بـ: (كَانَ)، بل أخواتها كذلك.
 قلت: إذا ذُكِرَتْ أَتَهَاتُ الْأَبْوَابِ أَغْنَى ذِكْرَهَا عَنْ ذِكْرِ أَخَوَاتِهَا، ونظيره: ﴿وَمَا
 فَرَعُونَ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْحَاطِئَةِ﴾ ^(٣).
 قَوْلُهُ:

..... فِي (كُتْبُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

يُوهِمُ أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ: هَلْ هُوَ مِنْ بَابِ (سَلْنِيهِ) فِي كونه يُوصَلُ
 وَيُفْصَلُ أَمْ لَا؟

(١) (سَلْنِيهِ) ساقطة من المخطوط.

(٢) في المخطوط: (مخفوضاً).

(٣) الحاققة: ٩.



فَيَكُونُ مِمَّا فِيهِ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ، وَهِيَ كَوْنُهُ وَاجِبُ الْوَصْلِ؛ لِإِمْكَانِ وَصْلِهِ.

وَيُجَابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّ هَذَا الْوَهْمَ قَدْ ارْتَفَعَ بِقَوْلِهِ:

.....وَأَتَصَّالًا أَلَا أُنْتَار.....

الْبَيْتَ، فَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْاِخْتِيَارِ، لَا فِي أَصْلِ الْجَوَازِ.

وَيُعْتَرَضُ بِأَنَّ قَوْلَهُ: (أُنْتَارُ) يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُرِيدَ بِهِ الرَّجْحَانُ.

وَالثَّانِي: الْجَوَازِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَكَمَا نَقُولُ: «اِخْتَلَفُوا فِي كَذَا، فَاخْتَارَ فَلَانٌ كَذَا، وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ غَيْرِهِ كَذَا»، وَلَا تُرِيدُ بِذَلِكَ رُجْحَانًا، بَلْ أَنَّ الرَّأْيَ الْجَيِّدَ عِنْدَ فَلَانٍ أَنْ يَكُونَ الْحَكْمُ كَذَا، وَالرَّأْيَ الْجَيِّدَ عِنْدَ غَيْرِهِ كَذَا.

وَيُجَابُ عَنْ هَذَا: بِأَنَّهُ شَفَعَ (كُنْتَهُ) بِ: (خِلْتَنِيهِ)، وَ(خِلْتَنِيهِ) مِنْ بَابِ (سَلْنِيهِ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ يَجُوزُ فِيهِ الْوَصْلُ وَالْفَصْلُ.

فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ هُنَا:

.....وَأَتَصَّالًا أَلَا أُنْتَار.....

الْبَيْتَ، مَرَادًا بِهِ أَنَّهُمْ اِخْتَلَفُوا فِي أَصْلِ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ، فَيَكُونُ مُخَرَّجًا لَهُ بِالْكَلِيَّةِ مِنْ بَابِ (سَلْنِيهِ)، وَيَكُونُ تَخْصِيصًا لِذَلِكَ الْعُمُومِ، أَوْ تَقْيِيدًا لِذَلِكَ الْإِطْلَاقِ، وَالْأَصْلُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَأَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ أَنَّهُمْ اِخْتَلَفُوا فِي الْمُخْتَارِ، لَا فِي أَصْلِ الْجَوَازِ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ السَّابِقُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ شَيْءٍ، وَهَذَا أَوَّلَى قِطْعًا.

ووجه ثانٍ وهو أنَّ المتبادِرَ مِنْ ذِكْرِ الاختيارِ الرَّجْحَانُ، فكانَ الحملُ عليه عندَ التردُّدِ أَوَّلَى، وإذا ثَبَّتَ الحُكْمُ في (خِلَّتِيهِ) بالدليلِ الأوَّلِ، ثَبَّتَ في (كُتَّتُهُ)، لأنَّ قرينَهُ، ونسبَتُهُ إليهما معاً، فلا يجوزُ أن يكونَ مُختلفاً.

وأما إذا اعتمدنا على الجوابِ الثاني، فهو شامِلٌ لهُما معاً، ولا يُحتاج أن يُقال: دَلَّ الدليلُ في أحدهما، وَوَجَبَ حَمْلُهُ على الآخرِ.

* * *

كَذَاكَ (خِلَّتِيهِ) وَاتَّصَالاً أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالاً

* * *

وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

* * *

وَفِي اتِّحَادِ الرُّبْعَةِ الزَّمْ فَضْلاً وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ اتَّزَمَ نُونٌ وَقَابِيَةٌ وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ

ع: خَتَمَ بهذا الفصلِ بابَ الضميرِ، وذكرَه في «الكافية»^(١) في أوَّلِهِ، وما فعلَهُ في هذه «الخلاصة» أَوَّلَى.

قوله: (يا النَّفْسِ) فائدةٌ هذا القيدُ للاحترازِ عن ياءِ المخاطبةِ؛ فَإِنَّكَ تقولُ: «تَضَرِّينَ»، بكسرِ الفعلِ لَهَا، ولا يَحْتَاجُ لنونِ الوقايةِ.

خَرَجَ بِقَوْلِهِ: (مَعَ الْفِعْلِ) نَحْوُ: «مَرَّ بِي زَيْدٌ»؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ، بَلْ لَا يَجُوزُ مَعَهُ النُّونُ؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّفْسِ لَيْسَتْ مُصَاحِبَةً لِلْفِعْلِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُصَاحِبَةٌ لِلْحَرْفِ.
وَدَخَلَ تَحْتَ إِطْلَاقِهِ الْفِعْلُ الْمَاضِي، وَالْأَمْرُ، وَالْمَضَارِعُ الْمُتَصَرِّفُ وَالْجَامِدُ،
قَالَ^(١):

..... لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقال^(٢):

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي

اعلم أَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَكْسُورًا؛ لِمَكَانِ الْمُنَاسِبَةِ، وَلِأَنَّهَا لَا تَسْلَمُ إِلَّا مَعَهُ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ يَقْتَضِي قَلْبَهَا وَآوًا، وَالْفَتْحُ يَقْتَضِي قَلْبَهَا أَلْفًا إِذَا فُتِحَتْ.
فَبِإِنْ قِيلَ: فَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: «يَا غُلَامًا».
فَالْجَوَابُ: أَنَّ النَّدَاءَ بَابُ تَغْيِيرٍ وَتَخْفِيفٍ؛ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، وَجَاءَ فِيهِ ذَلِكَ قَلِيلًا.

(١) بتمامه:

وَلِي نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعْنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
وهو لعمران بن حطان، وهو من الوافر. انظر: ديوان شعر الخوارج (١٧٦) والكتاب (٣٧٥/٢) والمقتضب (٧٢/٣) وشرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي (٤٩٤) والخصائص (٢٧/٣).

(٢) بتمامه:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَيْبِي مَوْلَعٌ
لا يُعرف قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣٠٧/٢) والتذيل والتكميل (٣١٥/٨) وأوضح المسالك (١١٧/١) والمقاصد النحوية (١/٣٣١).

إذا تَقَرَّرَ هذا فنقول: لَمَّا كانت هذه الكسرة واجبةً لأجل...^(١).

[نُونٌ وَقَايَةُ] تَقِي الفعل، وجاءت وقاية الفاعل من كسرة ياء النسب في قول بعضهم: «كُنْتُي»، في النسب إلى: (كُنْتُ).

وهذا عندي^(٢) أولى من قول ابن الضائع^(٣) وغيره أنه كُره مَصِيرُ الالتباس بضمير المؤنث لو كُسر؛ لأننا نقول: ضرورة معرفة السامع للمتكلم تنفي ذلك. ثم ما ذكرته مناسبٌ لاستدلال ابن جني^(٤) بقولهم: «كُنْتُي»، على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فنقول: كما نسبوا إليهما معاً، كذلك ألحقوا النون للفاعل ومُرَادُهُم الفعل، لكنه صار كالجزء منه.

وَلَيْتَنِي (فَتَا) وَلَيْتَنِي (نَدَا) وَمَعَ (لَعَلَّ) اِغْكِسْ وَكُنْ مُعْبَرًا
من الغريب المتعلق بهذا الموضع أن صاحب «العين»^(٥) قال في باب [ر، ع، ن]^(٦): «أَرَعْنِي سَمْعَكَ، أَي: اجْعَلْهُ إِلَيَّ».

قال الزبيدي راداً عليه: «إنما هذا أمر المعتل، وليست النون بأصل، وإنما

(١) في الكلام سقط، وهذا موضع يدل على أن الناسخ لم ينقل جميع الحاشية التي بخط ابن هشام.

(٢) في المخطوط (عند).

(٣) انظر: شرح ابن الضائع على الجمل (٢١٦/٣).

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (٢٣٤/١).

(٥) وهو في العين بصيغة: «أَرَعْنَا سَمْعَكَ، أَي: اجْعَلْ إلينا سَمْعَكَ». انظر: العين (١١٩/٢).

(٦) ساقط من المخطوط، والتميم من العين.

النونُ هي الداخلةُ على اسمِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَكْنِيِّ، مثل: ضَرَبَنِي.

* * *

فِي الْبَاقِيَّاتِ وَاضْطِرَّارًا خَفَّفَا (مَنْي، وَعَنْي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
أَنشَدَ الْجَوْهَرِيُّ^(١):

وَإِنِّي عَلَى لَبْلَى لَزَارٍ وَإِنِّي عَلَى ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا
[لَزَارٍ] أي: محل الخلوة، بدليل قوله: «فِيمَا بَيْنَنَا».
[مُسْتَدِيمُهَا] أي: طالبُ دوامِها، أي: دوامَ مودَّتِها لي.

* * *

وَفِي (لَدُنِّي): (لَدُنِّي) قَلَّ وَفِي (قَدْنِي، وَقَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي
ذَكَرَ لِي بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَعْرِيَّ^(٢) ذَكَرَ فِي (ذَكَرَى حَبِيب) - وَهُوَ شَرْحُ دِيوَانِ أَبِي

(١) الصحاح (١٩٢٣/٥)، والبيت للمجنون. انظر: ديوان المجنون (١٧٥) وأوضح المسالك (١٢٣/١) والمقاصد النحوية (٣٣٨/١).

(٢) وذلك عند قول أبي تمام:
قَدْكَ أَتَيْتُ أَرَيْتَ فِي الْغُلُوءِ كَمْ تَعْلِيلُونَ وَأَنْتُمْ سُجْرَانِي
قال التبريزي: «قال المعري: «قَدْكَ: في معنى حبسك، وهي كلمة تستعمل مع المضمرات كثيراً، ولا يعرف استعمالها مع الظاهر، وإذا جاءت مع المضمر فلإنما يخاطب بها المواجه، ويعني بها المتكلم نفسه، فيقال: «قَدْكَ يا رجل»، و«قَدْنِي»...، وعند النحويين أن النون دخلت هاهنا لتبقى الدال على سكنها، وربما قالوا: «قَدِي»، والفراء يجيز ذلك في غير الضرورة، وسيبويه يجعله من الضرورات...، فإي «قَدْنِي» عنده مثل ياء «قَدِي»، وحذفت النون لإقامة الوزن». انظر: شرح ديوان أبي تمام للتبريزي (٢٢/١).

تمام - أن س^(١) لا يُجيزُ حذفَ النونِ^(٢) من (قَدَنِي) إلا في الضرورة، وأنَّ الفراء^(٣) يُجيزُ الوجهين معاً في الشرِّ، وأنه قال في^(٤):

قَدَنِي مِنْ نَضَرِ الْخُبَيْثِينَ

البيت المشهور، يجوزُ أن لا يكونَ على حذفِ النونِ، بل يكونَ (قَد) تأكيداً ل: (قَد)، والياءُ للقافية.

السيرافي^(٥): «(قَطْ) اسمُ موضعٍ واقعٍ في أولِ أحواله موقعَ الفعلِ المبنيِّ على السكونِ، وهو ك: (لَيْكُفْ)^(٦)، فبني عليه، تقولُ: «قَطَكَ دِرْهَمَانِ»، كما تقولُ: «لَيْكُفَكَ^(٧) دِرْهَمَانِ»، فإذا أضفته إلى نفسك ألحقتَ النونَ ليحفظَ عليه السكونُ، كما في: (مَنِي، وَعَنِي).

وربَّما حذفوا النونَ في الشعرِ، فأضافوا وكسروا الحرفَ الساكنَ، كما حكى عن بعضِ العربِ أنَّه يقولُ: (مَنِي، وَعَنِي، وَقَدِي).
فإن قلت: فَلِمَ لَمْ يَتَّبِعِ (حَسْبُ)؟ لعلَّ تناقضَ.

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٧١).

(٢) في المخطوط: (الياء)، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٨٧).

(٤) في المخطوط: (الخبين)، وهو تحريف، والرجز لحميد الأرقط. انظر: الكتاب (٢/ ٣٧١) وأما ابن الشجري (١/ ٢٠).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٧٣).

(٦) في المخطوط: (ككيف)، والتصويب من شرح السيرافي.

(٧) في المخطوط: (ليكيفيك).

قلتُ: إنها في أصلِ الوضعِ بمعنى: (كَافِيكَ)؛ لثُبُوتِ تصاريفِها، يُقال: «أَحْسَبُهُ الشَّيْءُ»، إذا كَفَاهُ، وَ﴿عَطَّاءٌ حِسَابًا﴾^(١)، أَي: كَافِيًا، فَلأَجْلِ تَصَرُّفِهِ لَمْ يُبَيَّنْ.



الْعَلَمُ

اسْمُ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَمُهُ كَ: (جَعْفَرِي، وَخَزِينَا)

أبو الفتح^(١): «قُلْتُ لِأَبِي الدُّقَيْشِ: مَا الدُّقُشُ؟

قَالَ: لَا أَدْرِي.

قُلْتُ: فَمَا الدُّقَيْشُ؟

قَالَ: لَا أَدْرِي.

قُلْتُ: فَاصْنَيْتَ بِمَا لَا تَدْرِي؟

قَالَ: إِنَّمَا الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى عَلَامَاتٌ».

وَقَرْنٍ، وَعَدْنٍ، وَلَا حِقٍّ، وَشَذَقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَأَشِقٍّ

(١) نسب هذا القول إلى أكثر من واحد، فقد نسب الخليل إلى نفسه في العين على فرض صحة نسبة العين إليه، وقد شكك في ذلك ابن دريد، وقال إن هذه المقولة من وضع الليث، والأزهري في التهذيب نسب إلى الليث، والأزهري نفسه يرى أن العين كله من أوله إلى آخره من وضع الليث، ففي كل موضع ينقل الأزهري من العين يقول: قال الليث، ونسبه ابن دريد إلى يونس. انظر: العين (٣٤/٥) وجمهرة اللغة (٦٥١/٢) والمبهم لابن جني (١٨٠) وتهذيب اللغة (٢٤٦/٨) ومقاييس اللغة (٢٨٩/٢) والأشباه والنظائر (١٣٩/٣).

وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَةُ وَلَقَبَا وَأَخْرَجَ دَا إِنْ سَوَاهُ صَحَبَا

خالف ذلك الشاطبي إِذْ قَالَ^(١):

وَقَالُوا عَيْسَى

فأما الاسم مع الكنية فيجوزُ فيهما التقديم والتأخير، كقوله^(٢):

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ

وقوله^(٣):

(١) بتمامه:

وَقَالُوا عَيْسَى ثُمَّ عُنْمَانُ وَزُشُهُمْ بِصُخْبِهِ الْمَجْدَ الرَّيْعَ تَأْتِلًا

وهو بيت من الشاطبية. انظر: الشاطبية (٣) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المتبهي (٩).

(٢) بتمامه:

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبَا بَرٍّ وَأَنْعَنْ لَهْ يَسِينُ

نسبه العيني إلى أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتبعه في ذلك الشيخ خالد الأزهرى، ونسبه البغدادي إلى سعيد بن قيس الهمداني، والبيت من الوافر. انظر: الضرائر لابن عصفور (٢١٩) وشرح التسهيل (٨٥ / ١) وأوضح المسالك (٧٧ / ١) والمقاصد النحوية (٢٠٥ / ١) والتصريح (٧٥ / ١) وخزانة الأدب (٧٥ / ٨).

(٣) بتمامه:

أَفْتَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَتَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

وهو لأعرابي، عيّنه ابن حجر فقال إنه عبد الله بن كيسة النهدي، ونسبه الزمخشري إلى عمر بن كيسة النهدي، ووهب ابن يعيش فنسبه إلى رؤية، وهذا لا يكون؛ لأن رؤية غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات سنة ١٤٥ هـ والكلام من الرجز. =

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

وقوله - وهو حسان رضي الله عنه -^(١):

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ مَوْتٍ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لَسَعِدِ أَبِي عُمَرَ^(٢)

وَأِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدَفَ

[فَأَضِفْ]: لتجري على منهاج أسمائهم؛ إذ أصلها أن تكون مفردة أو مضافة،
فالمفردة ك: (زَيْد، وعَمْرُو)، والمضافة ك: (عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ).

وليس لهم اسمان يُستعمل كل منهما مفردًا؛ فلذلك أضفت في المفردين؛
ليكون ك: (عَبْدُ اللَّهِ)، فقلت: «هَذَا زَيْدٌ [بطءة]^(٣)»، وأتبع في غيرهما، نحو: «هَذَا
عَبْدُ اللَّهِ [بطءة]»، فيكون اللقب بدلًا أو عطف بيان، كما تقول «هَذَا أَبُو بَكْرٍ زَيْدٌ».

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ ك: (فَضْلٍ، وَأَسَدٌ) وَذُو أَرْبَعٍ ك: (سُعَادَ، وَأَدَدُ)

= انظر: الزاهر (١٤٢/١) وشرح المفصل (٢٧٢/٢) والإصابة (٩٦/٥) وربع الأبرار
للمخشي (٢٨٩/١) والمقاصد النحوية (٣٥٥/١).

(١) ليس في ديوانه، وهو من الطويل. انظر: الكامل للمبرد (٨٦/٤) وأوضح المسالك (١٣٦/١)
والمقاصد النحوية (٣٥٦/١) وشرح الأشموني (١١١/١).

(٢) الرسم كذا في المخطوط، وقد أجاز هذا الوجه المبرد، والمشهور (عمرو) بالواو. انظر:
عمدة الكتاب (١٦٤).

(٣) زيادة يقتضيها السياق. انظر: شرح السيرافي (٦١/٤) والمفصل (٢٦) وشرح ابن الناظم
(٤٨).

[مَنْقُولٌ]: إِنَّمَا مِنْ صِفَةٍ كَذ: (حَارِثٌ، وَغَالِبٌ)، أَوْ فَعْلٍ ماضٍ كَذ: (شَمَّرَ) لِفَرَسٍ، وَ(بَذَرَ) لِمَاءٍ، أَوْ جَمْلَةٍ كَذ: (تَأَبَّطَ سُرًّا).

لم يذكر ابنُ النَّاظِمِ ^(١) إِلَّا سِتَّةً ^(٢): مَصْدَرٌ، وَاسْمٌ عَيْنٍ، وَصِفَةٌ، وَفَعْلٌ ماضٍ، وَفَعْلٌ مضارعٌ، وَجَمْلَةٌ، فَالْمَنْقُولُ إِذْنُ سِتَّةِ أَقْسَامٍ، وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ» ^(٣) غَيْرَ السِّتَّةِ.

* * *

وَجُمْلَةٌ وَمَا يَنْزِجُ رُكْبًا ذَا إِنْ يَغْيِرَ (وَنَه) تَمَّ أُغْرِبَا
قال س ^(٤): «وَأَمَّا (عَمْرَوْنَهُ) فزعم - يعني الخليل - أَنَّهُ أعجميٌّ، فحطُّوه درجةً
عن (إِسْمَاعِيلَ)؛ لِأَنَّهُ اجتمعَ فِيهِ أُمْرَانِ».

يعني: العُجْمَةُ، وَالزِّيَادَةُ الَّتِي هِيَ التَّرْكِيْبُ، مَرَادُهُ بِذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
(مَعْدِي كَرَب) وَبَابِهِ.

قال الصَّفَّارُ ^(٥): «وَهَذَا يَقْتَضِي نَظِيرَ قَوْلِ الْمَبْرِدِ ^(٦) فِي (حَذَامٍ): إِنَّهُ يُنْبِي لَمَّا
انْضَافَ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ عِلَّةٌ أُخْرَى».

(١) انظر: شرح ابن النَّاظِمِ (٤٩).

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ: (شَبَه)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٣) بل إن ابن مالك عدّها خمسة، والعجيب أَنَّهُ أَسْقَطَ الْمَنْقُولَ مِنْ مَصْدَرٍ. انظر: شرح الكافية الشافية (٢٤٧/١).

(٤) انظر: الْكِتَابُ (٣٠١/٣).

(٥) ليس هذا النص فيما وصلنا من شرح الصفار على كتاب سيبويه.

(٦) انظر: الْمُقْتَضِبُ (٣٧٤/٣).

وقوله: (أمران): يُريدُ خلافَ التعريف، وهذا مُشْكِلٌ.

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ دُو الْإِضَافَةِ كَ: (عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَةٍ)

[وَشَاعَ]: ودليل ذلك أَنَّ منه الكُنَى، وهي في غاية الانتشار.

العلم: مفرد، ومركَّب، ثمَّ المركَّب ثلاثة: إسنادي، ومزجي، وإضافي، وكلُّ منهما نوعان، فالمزجي: مختومٌ بـ: (وَيْهِ)، وغيرُ مختومٍ بها، والإسنادي: مُصرَّحٌ بجزئيه، ومقدَّرُ أحدهما، والإضافي: كنية، وغيرُها.

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمٌ كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌ

يُمنَعُ الصرفُ مع التَّائِيثِ فِي (أَسْمَاءَ)، وَالزِّيَادَةِ فِي (حِمَارِ قَبَّانَ)، وَوزنِ الفعلِ فِي (ابنِ آوَى)، فهذه ك: (حَسَّانَ، وَأَحْمَدَ، وَطَلْحَةَ).

وقوله: (وَهُوَ عَمٌ) الْعُمُومُ صَرِيحٌ:

عُمُومُ الشَّمُولِ، نَحْوُ: ﴿أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(١).

وعُمُومٌ بَدَلٍ، نَحْوُ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً».

والعلمُ الجِنْسِيُّ يُسْتَعْمَلُ لِهَمَا، يَقَالُ: «أَسْمَاءُ أَجْرَأُ مِنْ تُعَالَةَ»، هَذَا بِمَنْزِلَةِ: «الْأَسَدُ أَجْرَأُ مِنَ الثَّلَبِ».

وتَقُولُ: «هَذَا أَسْمَاءُ مُقْبِلًا»، هَذَا بِمَنْزِلَةِ: «هَذَا الْأَسَدُ مُقْبِلًا»، هَذَا عَامٌ،

بمعنى أنه يُقال في كلِّ أسد.

وقد يُمنع هذا ويقال: يلزَم منه أن تكونَ الضمائرُ عامَّةً كذ: (أنا، وأنت، وهو) بالاعتبار الذي لحظته، ويشهدُ لهذا أنهم يقولون في نحو: «هَذَا الرَّجُلُ»، إنه خاصٌّ، وإنَّ (أَل) لتعريفِ الحضورِ، وليست جنسيةً، بل عهديَّة، بخلافِ نحو: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ».

وقال ابنُه^(١): «وُضِعَ هذا العلمُ للجنسِ مُشارًا به إليه إشارةً المعرَّف بـ: (أَل)؛ ولذلك يصلحُ للشمولِ في نحو: «أَسَامَةُ أَجْرًا مِنْ تُعَالَةٍ»، وللواحدِ المعهودِ، كنحو: «هَذَا أَسَامَةُ مُقْبِلًا».

مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عَزِيْطٍ) لِلْعَقْرِ وَهَكَذَا (تُعَالَةٌ) لِلتُّغْلَابِ
هذا البيتُ والذي بعده اشتملَا على مُثُلِ ضَرْبِي عِلْمِ الْجِنْسِ، أعني الاسمَ، كذ: (تُعَالَةٌ، وَبَرَّةٌ، وَفَجَارٍ)، والكنية، كذ: (أُمُّ عَزِيْطٍ).

وفهم من اقتصاره على التمثيلِ بالكنية والاسمِ أن الجنسَ لم يُوضع له لقبٌ، وكذا قال غيره من النحويين، أعني: قَسَمَ عِلْمَ الْجِنْسِ إِلَى كُنْيَةٍ وَاسْمٍ، ومنهم الزمخشريُّ في (مفصله)، قال^(٢): «وقد صنعوا في ذلك صنيعهم في الأناسي، فوضعوا للجنسِ اسمًا وكنيةً، فقالوا للأسدِ (أَسَامَةُ، وَأَبُو الْحَارِثِ)».

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥٠).

(٢) انظر: المفصل (٢٧).

وَمِنْهُ (بِرَّةٌ) لِلْمَبْرَةِ كَذَا (فَجَارٍ) عَلَّمَ لِلْفَجْرَةِ

وفي «خصائص» الموصلي: باب التفسير على المعنى دون اللفظ^(١)، وأورد من ذلك قول س^(٢) في قوله^(٣):

إِنَّا اقْتَسَمْنَا

البيت: (فَجَارٍ) مَعْدُولٌ عن (الفَجْرَةِ)^(٤).

قال^(٥): «وإنما غرضه أنها معدولة عن (فَجْرَةِ) علماً معرفة، على هذا يدل هذا الموضع من «الكتاب»، ويقويه ورود (بِرَّة) معه في البيت، وهي كما ترى علماً، لكنه فسر على المعنى دون اللفظ، وسوغ له ذلك أنه لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثل ذلك بما تعرف^(٦) باللام؛ لأنه لفظ معتاد، وترك لفظ (فَجْرَةِ)؛ لأنه لا يعتاد ذلك علماً، وإنما يعتاد نكرة وجنساً، نحو: «فَجَرْتُ فَجْرَةَ»، كقولك:

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٦٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٧٤).

(٣) بتمامه:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَيَيْنَا يَتَنَسَا فَعَمَلْتُ بِرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

والبيت للنايفة، وهو من الكامل. انظر: ديوان النابغة (٥٥) والكامل (٢/ ٥٤) وأما ابن الشجري (٢/ ٣٥٧).

(٤) إلى هنا كلام سيويه، وفي المخطوط: (فَجْرَةِ)، والتصويب من الكتاب والخصائص.

(٥) يعني ابن جني في الخصائص. انظر: الخصائص (٣/ ٢٦٤).

(٦) في المخطوط: «لأنما يعرف»، وكذا في إحدى نسخ الخصائص، أما باقي النسخ فهي كما أثبتنا، وهي أتم معنى وأوضح.

«تَجَزَّتْ تَجْرَةٌ»، ولو عُدِلَتْ (بِرَّةً) هذه على هذا الحدِّ لوجب أن يُقال: (بَرَارٍ)».

في ^(١) «المُفَصَّل» ^(٢): «سَمَوْا التَّسْبِيحَ بِ: (سُبْحَانَ)».

ابن ^(٣) عَمْرُون: «ف: (سُبْحَانَ) عَلَّمَ عَلَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ (التَّسْبِيحُ)، لا مصدر؛ لأنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَعْمَلَ مِنْ ذَلِكَ: «سَبَّحَ»، ومصدره (التَّسْبِيحُ)، لا (سُبْحَانَ)، ومعنى (سُبْحَانَ): البراءة».

وقد أنكر بعضهم ^(٤) كونَ (سُبْحَانَ) اسماً للتسبيح، قال ^(٥): «لأنَّ معنى (سَبَّحَ): «قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ»، فمدلولُ (سَبَّحَ) لفظٌ، ومدلولُ (سُبْحَانَ) تنزيهٌ لا لفظٌ، ثمَّ قال ^(٦): «وأجيب بأنَّه لو لم يرد بمعنى التنزيه لكان كذلك، فأما إذا وردَ فلا إشكال» ^(٧)، محمد ^(٨): قوله: «مدلولُ (سَبَّحَ) لفظٌ» ليس بشيء، لأنَّ (سَبَّحَ) فعلٌ، ومدلولُ الْفِعْلِ الحدثُ والزَّمانُ، وهما غير لفظ قطعاً».

ع: هذا القائل الذي روى عنه ابنُ عَمْرُون هو أَبُو عَمْرٍو بنُ الْحَاجِبِ رحمه الله،

(١) هذه التحشية حتى آخرها كتبها الناسخ في أواخر الكتاب، والأليق وضعها هنا.

(٢) انظر: المفصل (٢٧).

(٣) في المخطوط: (بن).

(٤) هو ابن الحاجب، وسينه عليه ابن هشام بعد قليل.

(٥) النقل بنصه من شرح المفصل لابن الحاجب. انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٥٦).

(٦) يعني ابن الحاجب.

(٧) انتهى النقل هنا عن ابن الحاجب.

(٨) هو اسم ابن عمرو، وهو هنا يعلق على كلام ابن الحاجب.

وابن عمرو مؤلف بالرد عليه.

ومعنى قول ابن الحاجب: «وأجيب بأنه لو لم يرد بمعنى التنزيه» لا جائز أن يُريد به لفظ (سُبْحَانَ) جاءت بمعنى التنزيه؛ لأنَّ ذلك هو الذي قدَّمه في تفسير (سُبْحَانَ) أنَّه بمعنى التنزيه، فليس هذا مُغَايِرًا لِمَا تقدَّم له، فتعيَّن أن يكون مراده أنَّ (سَبَّحَ) جاء بمعنى التنزيه، فإنَّ أراد أنَّه جاء مرادفًا فباطل؛ لأنَّ التنزيه اسم دالٌّ على الحدثِ دونَ الزمانِ، و(سَبَّحَ) فعلٌ دالٌّ على الحدثِ والزَّمانِ، فاستحالَ ترادُفُهُما، وإنَّ أراد أنَّه جاء دالًّا على التنزيه، لا أنَّه مرادفٌ له، وهو الذي يَجِبُ أن يُحمَلَ كلامه عليه، وبه يرتفعُ الإشكالُ الذي ذكره؛ لأنَّ (سَبَّحْتُ) إذا كانَ بمعنى (نَزَّهْتُ)، فالتسبيحُ بمعنى التنزيه، و(سُبْحَانَ) اسمٌ للتنزيه، فصحيحٌ.



أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ

بِـ: (ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ بِـ: (ذِي، وَذِي، نِي، تَا) عَلَى الْأَنثَى اقْتَصِرَ [أَشِيرُ]: المعروفُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَفِي الِاسْتِعْمَالِ تَعَدِّي (أَشَارَ) بِـ: (إِلَى)، وَكَأَنَّهُ اسْتِعَارَ اللَّامَ فِي مَكَانِ (إِلَى)، مِثْلُ: ﴿يَا أَيُّهَا رَبَّنَا اتَّخِذْ آلَ آدَمَ نُصْرًا مِمَّنْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَخَلْفَهُمْ أَلَّا يَحْضَرَ بِئْسَ جَاوِزًا عَنِ الصُّلَى﴾ (١)، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ (أَوْحَى) اسْتُعْمِلَ بِمَعْنَى (أَشَارَ)، فَهُمَا أَخَوَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا﴾ (٢)، قَالَ مُجَاهِدٌ (٣): أَيُّ أَشَارَ، قَالَ ز (٤): وَيُؤَيِّدُهُ: ﴿إِلَّا رَمَزًا﴾.

* * *

و(ذَا، تَا) لِلْمُتَنَبِّئِ الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ، تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِغِ (ذَا، تَا) لِمَتْنَى الذَّكْرِ.

يُسْأَلُ هُنَا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذَنِّكَ بُرْهَانِنِ﴾ (٥)، قَالَ الثَّعْلَبِيُّ (٦): ﴿أَتْلُكَ بِذَلِكَ﴾: أَذْخَلَهَا، ﴿فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءُ مِنْ غَيْرِ سُوَرٍ﴾، فَخَرَجَتْ بَيْضَاءَ كَأَنَّهَا الْمَصْبَاحُ،

(١) الزلزلة: ٥.

(٢) مريم: ١١.

(٣) انظر: تفسير مجاهد (٤٥٤).

(٤) أي الزمخشري، وكلامه هذا في الكشاف (٧/٣).

(٥) القصص: ٣٢.

(٦) انظر: تفسير الثعلبي (٧/٢٤٨).

﴿وَأَضْمُكُمْ﴾ يدك، ﴿مِنْ الزَّهْبِ﴾ أي: الخوفِ والفرقِ.

أي: إذا هالَكَ أمرُ يدك وما ترى مِنْ شُعاعِها، فأَدْخِلْها في جَبِيكَ تَعُدُّ إلى حَالِتيها الأولى، وقيل: أَمِرَ أَنْ يَضُمَّ يَدَهُ إلى صَدْرِهِ فَيُذْهِبُ اللهُ تَعَالَى ما نَالَهُ مِنَ الْخَوْفِ عِنْدَ مُعَايِنَةِ الْحَيَّةِ، وقيل: مَعْنَاهُ سَكُنْ جَأَشَكَ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْخَائِفِ أَنْ يَضْطَرِبَ قَلْبُهُ وَيَرْتَعِدُ^(١).

[ثَانِي]: السِّيرَافِيُّ^(٢): إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ تَشْيِيَةً ل: (تَا، وِي، وَتَة)، وَإِنَّهُمْ لَمْ يَشُؤُوا (ذِي، وَذَة)؛ لِثَلَا يَلْتَبَسَ الْمُؤَثَّنَانِ بِالْمَذْكُورَيْنِ. وَقَالَ الشَّلَوِيُّ^(٣): «لَمْ يُنَّ إِلَّا (تَا)»^(٣).

فَإِنْ أَرَادَ نَفْيَ تَشْيِيَةِ (ذِي، وَذَة) فَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْسِّيرَافِيِّ، وَإِنْ أَرَادَ ظَاهَرَ لَفْظِهِ فَحُجَّتُهُ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْمُؤَثَّنُ كَالْمَذْكُورِ، وَ(تَا) نَظِيرُ (ذَا)، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ التَّشْيِيَةُ لَهُ، وَأَيْضًا فَلَا يُدْعَى أَنَّهُ تَشْيِيَةٌ (تِي)، وَأَنَّ الْكَسْرَةَ قُلِبَتْ فَتَحَةً بِغَيْرِ دَلِيلٍ، وَهَذَا لَا يُزِيلُ احْتِمَالَ مَا قَالَ السِّيرَافِيُّ.

وَبِ: (أَوَّلَى) أَشْرَ لِيَجْمَعَ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوَّلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا

(١) إلى هنا انتهى كلام الثعلبي.

(٢) انظر: شرح السيرافي (٦٠ / ١).

(٣) انظر: شرح الشلوبيين على الجزولية (٦٦١ / ١).

بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قَدِّمْتَ (هَـ) مُفْتَتِحَةً
 [بِالْكَافِ حَرْفًا]: مِنْ «الْخَصَائِصِ»^(١): «وَلْيَكُنْهَا حَرْفًا، لَمْ يُخَاطَبِ الْمَلُوكُ
 وَالْعِظَمَاءُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُخَاطَبُوا بِأَسْمَائِهِمْ اسْتِعْظَامًا لَهُمْ.
 فَإِنْ اعْتَرَضَ ب: (أَنْتَ)، فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنَّمَا قُبِحَ أَنْ يُخَاطَبُوا بِهَا وَالتَّاءُ حَرْفُ
 خُطَابٍ؛ لِمَخَالَطَتِهَا لِاسْمِ الْمُخَاطَبِ، وَهُوَ (أَنْ)». [وَاللَّامُ إِنْ قَدِّمْتَ]: يَجُوزُ نَصْبُ (اللَّامِ) مَفْعُولًا ل: (قَدِّمْتَ) عَلَى ارْتِكَابِ
 أَمْرَيْنِ:

تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ فَعَلَ الشَّرْطِ عَلَى أَدَاتِهِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْكَسَائِصِ^(٢).
 وَالْآخَرُ حَذْفُ الْفَاءِ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ، وَهُوَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ
 بِالضَّرُورَةِ.

و(هَـ) تَنْبِيْهُ لِلْمُخَاطَبِ لِيَنْظُرَ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى مَا بِحَضْرَتِهِ، لَا إِلَى مَا غَابَ عَنْ
 بَصَرِهِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْتَمِعَا.
 ع: وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ^(٣).

وَب: (هَـنَا، أَوْ هَاهُنَا) أَشِيرُ إِلَى ذَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٠).

(٢) انظر: مجالس ثعلب (٤١٩) والتذيل والتكميل (٦/ ٢٩٩).

(٣) يقصد به ابن هشام الخضراوي. وهذا الكلام نسبته أبو حيان في منهج السالك (٢٤) وفي
 التذيل والتكميل (٣/ ١٩٨) إلى السهيلي.

[وَبِهِ الْكَافَ صِلَا]: نحو: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لَكُمْ لَئِيَّ﴾^(١)، أو بدونها^(٢)، نحو^(٣):

وَإِذَا الْأُمُورُ نَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهُنَاكَ يَغْتَرِفُونَ أَيْسَرَ الْمَفْزَعِ

فِي الْبُعْدِ أَوْ بِ: (ثُمَّ) فُة أَوْ هُنَا) أَوْ بِ: (هُنَالِكَ) انطِقَن أَوْ هُنَا)

[ثُمَّ]: ﴿وَأَرْفَعْنَا نَمَ الْآخَرِينَ﴾^(٤)، ﴿فَأَيُّنَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجَّهُ اللَّهُ﴾^(٥)، ومِنْهُ: ﴿وَإِذَا

رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾^(٦)، أي: النعيم، أي: «وَإِذَا حَصَلَتْ لَكَ رُؤْيَةُ النَّعِيمِ»، فالحذف اختصار،

وعلى الأول اختصار.

وقول بعضهم^(٧): إِنْ (ثُمَّ) - مفعول الرؤية - خطأ؛ لأنها لا تتصرف.



(١) الكهف: ٤٤.

(٢) يعني بدون اللام.

(٣) البيت للأفوه الأودي، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأفوه (١٩) وشرح التسهيل (٢٥١/١) وتخليص الشواهد (١٢٨) والمقاصد النحوية (٣٨٤/١).

(٤) الشعراء: ٦٤.

(٥) البقرة: ١١٥.

(٦) الإنسان: ٢٠.

(٧) هو قول الأخفش، وأحد قولي الفراء. انظر: إعراب القرآن للنحاس (١٠٣/٥) ومعاني القرآن للفراء (٢١٨/٣).

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ (الذي) (التي) وَالْبَاءُ إِذَا مَا تَبَيَّنَ لَا تُبَيِّنُ
[مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ]: خَرَجَ الْحُرُوفُ، وَهُوَ سَبْعَةٌ، أَرْبَعَةٌ بِاتِّفَاقٍ: (أَنَّ، وَأَنَّ، وَمَا،
وَكَيْ)، وَثَلَاثَةٌ بِاخْتِلَافٍ: (لَوْ)، وَ(الَّذِي)، وَ(أَلْ) فِي نَحْوِ: (الضَّارِبِ، وَالْمَضْرُوبِ).
[الَّذِي]: ع: أَظُنُّ قَوْلَهُ^(١):

.....إِلَّا لِلَّذِي

كقوله^(٢):

تَعَرَّضَ الْمُهْرَةَ فِي الطَّوْلِ

هَذَا قَالَهُ شَيْخُنَا^(٣)، وَقَدْ رَأَيْتُهُ لَا بِنِ يَعِيشَ^(٤) أَظُنُّ.

وَلَيْسَ الْمَالُ قَاغَلْمُهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَرْضَاكَ [إِلَّا] لِلَّذِي

(١) سِيَّاقِي بِنْتَامَهُ بَعْدَ أُسْطَر.

(٢) مَعَ مَا قَبْلَهُ:

تَعَرَّضْتُ لِـي بِمَكَانٍ جَلٍّ تَعَرَّضَ الْمُهْرَةَ فِي الطَّوْلِ

نَسَبَ هَذَا الرَّجُلَ إِلَى مَنْظَرِ بْنِ مَرْثَدٍ. انْظُرْ: مَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْأَخْفَشِ (٢٠٩/١) وَإِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ
(١٢٩) وَالْحِجَّةَ (٣٦٢/٢) وَشَرْحَ شَوَاهِدِ الشَّافِعِيِّ (٢٤٨).

(٣) يَقْصِدُ شَيْخَهُ ابْنَ الْمَرْحَلِ، وَسَيَنْقَلُ عَنْهُ فِي أَوَاخِرِ الْكِتَابِ.

(٤) انْظُرْ: شَرْحَ الْمَفْصَلِ (٢٣٢/٥).

يَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَمْتَنِّهُ لَاَقْرَبَ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِي^(١)

هذا شاهد التشديد والكسر، وإنما ذكرت البيت الثاني لتعلم أن القوافي مجرورة.

ومن شاهد التشديد والضم^(٢):

أَغْضِي مَا اسْطَعْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِي يَأْلَفُ الْجِلْسَمَ إِنْ جَفَاهُ بَذِي

ومن الحذف وبقاء الكسر^(٣):

لَا تَعْذِلِ اللَّذِلَ لَا يَنْفَكُ مُكْتَسِبًا حَمْدًا وَإِنْ كَانَ لَا يُبْقِي وَلَا يَدْرُ

ومن الحذف والإسكان^(٤):

فَلَمْ أَرِ بَيْتًا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً مِنْ اللَّذَلَةِ مِنْ آلِ عَزَّةٍ عَامِرُ

وقال أبو عمرو بن العلاء^(٥): «سَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقْرَأُ: ﴿سِرَاطَ لَذِينَ﴾^(٦)

بتخفيف اللام».

(١) لم ينسب البيتان إلى قائل معين، وهما من الوافر. انظر: شرح السيرافي (٤٢/٢) وأما ابن الشجري (٥٤/٣) والإنصاف (٥٥٥/٢) وشرح التسهيل (١٩٠/١).

(٢) لم يعرف قائل له، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١٩٠/١) والتذيل والتكميل (٢٢/٣).

(٣) لم يعرف قائل له، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١٨٩/١) والتذيل والتكميل (٢٤/٣).

(٤) لم يعرف قائل له، وهو من الطويل. انظر: الإبانة (١٨١/٢) والإنصاف (٥٥٢/٢) وشرح التسهيل (١٨٩/١).

(٥) انظر: مختصر شواذ القرآن (١) وشرح التسهيل (١٩٠/١).

(٦) الفاتحة: ٧.



وَمِنَ التَّخْفِيفِ بِالْحَذْفِ وَبِقَاءِ الْكسْرِ فِي (التي)^(١):

قُلْ^(٢) لَلَّتْ تَلَوْمُكَ إِنَّ نَفْسِي^(٣) أَرَامَا لَا تُعَوِّدُ بِالتَّوْمِ
وَقَوْلُهُ^(٤):

شُعِفَتْ بِكَ اللَّاتِ تَيْمَنُكَ فَمِثْلُ مَا بِكَ مَا بَهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِيهِ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تَشُدُّ فَلَا مَلَامَةَ

عبارة ابنه^(٥): «شَدَّ بَعْضُهُمُ النُّونَ تَعْوِضًا عَنِ الْحَذْفِ الْمَذْكُورِ، نَحْوُ:
(اللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ)، وَمِنْهُمْ مَنْ شَدَّ فِي (دَانٍ، وَتَانٍ)، يَجْعَلُ ذَلِكَ تَعْوِضًا عَنِ الْأَلِفِ
مِنْ (ذَا، وَتَا)».

ففي قوله: (بَعْضُهُمُ)، و(مِنْهُمْ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّشْدِيدَ لَيْسَ لُغَةً لَجَمِيعِهِمْ.

وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ، وَتَيْنِ) شُدَّ أَيْضًا وَتَعْوِضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا

(١) أَنشده الفراء كما قال ابن الشجري، وهو من الوافر. انظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ٥٩)

وشرح التسهيل (١/ ١٩٠) والمقاصد الشافية (١/ ٤٠٠).

(٢) في المخطوط (فقلت)، وبهذه القراءة ينكسر الوزن.

(٣) في المخطوط: (قومي)، ولا أدري كيف جاء هذا التحريف، وفي المصادر: (نفسى).

(٤) لا يعرف قائل له، وهو من الكامل. انظر: شرح التسهيل (١/ ١٩٠) والتذيل والتكميل

(٣/ ٢٥) والدر المصون (١/ ٢٠٥) وجمع الهوامع (١/ ٣٢١).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥).

ع^(١) في التصغير تقول في (ذَا): (ذَيَّا)، وفي (تَا): (تَيَّا)، وإذا شئتُهما حذفْتَ الألفَ، فقلت: (ذَيَّانَ، وَتَيَّانَ)، فينبغي أن لا يجوزَ التشديدُ؛ لأنَّ الشَّيْءَ لم تُرَلْ أحدَ الأصلين، إنَّما أزالَت ألفًا زائدةً.

وقالوا أيضًا: تقول في (الذي، والتي): (اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا)، فإن جمعتَ فمذهبُ س^(٢) أنك تقول: (اللَّذَيُّونَ)، ومذهبُ الأخفش^(٣): (اللَّذَيُّونَ)، كما تقول في (المُصْطَفَى): (المُصْطَفَوْنَ)، وفي الشَّيْءِ: (اللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ) بحذفِ ألفِ التصغيرِ، وعلى هذا فلا يجوزُ التشديدُ.

جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُولَى)، (الَّذِينَ) مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظَقًا [الَّذِينَ مُطْلَقًا]: قد يُقال: إِنَّ القِيَاسَ كَانَ يَقْتَضِي أن يكونَ لغةَ الجميعِ؛ لأنَّ الجَمْعَ لَمَّا كَانَ مُخْتَصًّا بِالأَسْمَاءِ كَانَ مُبْعَدًا لِمِشَابَهَةِ الحُرُوفِ، واعتَصَدَ بِأنَّه دَاعٍ إلى ما هو أَصْلُ الأَسْمَاءِ، وهو الإعرابُ، ودليلُ ذلك: أَنَّ الشَّيْءَ اتَّفَقُوا على إعرابِها لَمَّا ذَكَرْنَا.

وَيُجَابُ بِالْفَرْقِ بِأنَّ هذا الجَمْعَ لَيْسَ مَسْلُوكًا به سَبِيلُ الجُمُوعِ المَعهُودَةِ في الأَسْمَاءِ، بدليلِ أَنَّ (الَّذِي) عامٌّ في العاقلِ وغيره، و(الَّذِينَ) خاصٌّ بالعقلاء، فَلَمَّا كَانَ مُخَالَفًا لِلأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ جُمُوعٌ، لم يَكُنْ شَبِيهَا بها، فلم تَحْدُ مُشَابَهَةُ الحَرْفِ ما يُعَارِضُهَا، وَأَمَّا الَّذِينَ أَعْرَبُوا رَاعُوا^(٤) الصَّيْغَةَ، وَأَنَّ قَوْلَكَ: (الَّذِي، وَالَّذِينَ) مُشَبَّهَةٌ

(١) هذه الحاشية مستفادة من ابن عصفور. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٧/١).

(٢) انظر: الكتاب (٤٨٨/٣).

(٣) انظر: المقتضب (٢٩٠/٢) وشرح السيرافي (٢٢٨/٤) واللباب للمكبري (١٧٥/٢).

(٤) الوجه: (فراعوا).

بقولك: (الشَّجِي، والشَّجِين).

[الألئ الذِين]: التحقِيقُ أنَّها أسماءُ جمعٍ، أمَّا الأولُ فواضحٌ؛ لأنَّه ليسَ مِن لفظِ (الَّذِي)، [وأمَّا الثاني]^(١) فلو جهين:

أحدهما: أنَّ دلالةَ الجمعِ دلالةُ تَكَرُّارِ الواحدِ بالعطفِ، وهذا ليسَ كذلك؛ لأنَّ (الَّذِي وَالَّذِي) يَحْتَمِلُ الْمُفْلَاءَ، وَغَيْرَ الْمُفْلَاءِ، وَالنَّوْعَيْنِ، بِخِلَافِ (الَّذِينَ).
والثاني: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى وَيُجَمَعُ إِلَّا مَا تَتَعَرَّفُ نَكِرَتُهُ.

بِ: (الَلَّاتِ، وَالَلَاءِ) (الَّتِي)^(٢) قَدْ جُمِعَا وَ(الَلَاءِ) كَ: (الَّذِينَ) نَزَرَا وَقَعَا

و(مَنْ، وَمَا، وَالْ) تُسَاوِي مَا ذَكَرُ وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَبِيِّ شُهُرٍ
مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى كَوْنِ (أَلْ) مَوْصُولَةٍ تَعاقُبُهَا هِيَ وَالْمَوْصُولُ الصَّرِيحُ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤)، فَإِنَّهَا حِكَايَةٌ
لِمَا قَالَه^(٥) - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَكَ: (الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ) وَمَوْضِعَ (الَلَّاتِ) أُنْسَى (ذَوَاتُ)

(١) زيادة يتطلبها السياق.

(٢) في المخطوط: (الَّذِي)، وهو تحريف.

(٣) الشعراء: ١١٤.

(٤) هود: ٢٩.

(٥) يعني سيدنا نوح.

وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
الْكُوفِيُّونَ^(١) يُطْلِقُونَ (ذَا) مِنَ الْقَيْدَيْنِ، بَلْ يُعْمَمُونَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي جَمِيعِ أَسْمَاءِ
الْإِشَارَةِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَلَّاكَ يَسْمِينَا﴾^(٢).

[وَمِثْلُ مَا]: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَجَارَ تَقْدِيمُهُ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَى الْمُخْبَرِ بِهِ وَالْمُخْبِرِ
عَنْهُ؛ وَلِأَنَّ الْخَبَرَ نَكْرَةً، وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ مَعْرُفَةٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ (مِثْلًا) لَا تَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ.
[مَا اسْتِفْهَامٍ]: نَكَّرَ (مَا) وَأَضَافَهَا، وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ مَنَعَ فِي قَوْلِهِ:

اسْمٌ بِمَعْنَى (مَنْ) مُبِينٌ
أَنْ يُخَفِّصَ (مُبِينٌ) عَلَى الصِّفَةِ ل: (مَنْ)، مُدَّعِيًا أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ الَّتِي يُرَادُّ
بِهَا الْأَلْفَاظُ [لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَارِفَ]^(٣).

* * *

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهَا صِلَةٌ عَلَى صَمِيرٍ لَا تَقِي مُشْتَمِلَةً
قَوْلُهُ: (وَكُلُّهَا) أَيُّ كُلِّ الْمَوْصُولَاتِ، نَصَّهَا وَمُشْتَرِكَهَا.

و(بَعْدَهُ)^(٤): ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ قَوْلِهِ: (صِلَةٌ)، لَا ظَرْفٌ^(٥) ل: (يَلْزَمُ)؛
لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ بَعْدَ نَفْسِهَا، وَالظَرْفُ مُحَلٌّ لِعَامِلِهِ وَفَاعِلٌ عَامِلُهُ، فَإِنْ جَعَلْتَ (يَلْزَمُ)

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١٧٧/٢) والتذيل والتكميل (٤٩/٣).

(٢) طه: ١٧.

(٣) انظر: حاشية العليمي (٦٠/١).

(٤) في المخطوط: (بعده)، وهو تحريف.

(٥) في المخطوط: (للظرف)، والتصويب من العليمي.

خَالِيًا مِنَ الضَّمِيرِ وَقَدَّرْتَهُ^(١) رَافِعًا ل: (صِلَةٌ)، وَأَجَزْتَ بِلِ رَجَحْتَ كَوْنَهُ بِالتَّاءِ، جَازَ فِي (بَعْدَهُ) الْوَجْهَانِ.

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِّلَ بِهِ كَ: «مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ»

[وَجُمْلَةٌ] لَيْسَ عَطْفًا عَلَى (صِلَةٍ)؛ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: انْحِلَالُ ارْتِبَاطِ قَوْلِهِ: (الَّذِي وُصِّلَ) الْبَيْتَ حَيْثُئِذٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ هِيَ الْجُمْلَةُ أَوْ شِبْهُهَا، بِلِ الْوَاوِ لِلِاسْتِنَافِ، وَالْكَلَامُ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ وَمُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَأَصْلُهُ: «وَالصِّلَةُ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا»^(٢)، فَقَالَ: «وَالَّذِي وُصِّلَ بِهِ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا».

قَوْلُهُ: (الَّذِي وُصِّلَ بِهِ) يَحْتَمِلُ مَرْفُوعٌ (وُصِّلَ) أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا فِيهِ عَائِدًا عَلَى الْمَوْصُولِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ كَوْنَهُ الظَّرْفَ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (الَّذِي وُصِّلَ بِهِ) غَيْرَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، بِدَلِيلِ مَا سَيَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ: (وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ).

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ (أَلِ) وَكَوْنُهَا بِمُنْعَرِبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

[قَلَّ]: وَقِيلَ: ضَرُورَةٌ، عَلَى أَنَّهَا (أَلِ) الْمَوْصُولَةُ، وَقِيلَ: عَلَى أَنَّهَا بَقِيَّةُ (الَّذِي)،

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (وَقَدَّرْتَ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْعِلْمِيِّ.

(٢) قَالَ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ هَذِهِ الْحَاشِيَةَ: «كَذَا بَخْطِ ابْنِ هِشَامٍ». انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْعِلْمِيِّ

وقيل: (أل) الموصولة، وإنما بقية (الذي)^(١).

وقال ابنُ عصفور^(٢) في^(٣):

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ

وقال: «وهو الأظهر».

ع: نعم، يجوز: «الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدَّبَابِ»، وجاء: «إِنَّ الْمَصْدَرَيْنِ وَالْمَصْدَرَيْنِ وَأَقْرَبُ»^(٤)، وإن كان المعطوف على الصلة صلةً، فقد عطف المضارع تارةً، والماضي أخرى، فهذا من باب اغتفارهم في الثواني ما لا يُغْتَمَرُ في الأوائل، مثل: «يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ»، وينبغي أن يجوزَ على نظير هذا على العكس: «الضَّارِبُ الرَّجُلُ وَزَيْدُ»^(٥).

(أَيُّ) كَذ: (مَا) وَأَغْرَيْتَ مَا لَمْ تُصَفِّ وَصَدْرُ وَضَلِيلًا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

شَرَطَ لِبَنَائِهَا شَرْطَيْنِ:

أحدهما: الإضافة.

(١) كذا في المخطوط، ويفهم من ابن عصفور أن الجملة هكذا: «وإنما بقية الذين».

(٢) انظر: ضرائر الشهر لابن عصفور (٢٨٩).

(٣) لم ينسبه من أنشده، وهو من الوافر. انظر: اللامات للزجاجي (٥٤) والإنصاف (٢/٤٢٥) وشرح التسهيل (١/٢٠٢).

(٤) الحديد: ١٨.

(٥) أجازة سيويه، ومنعه المبرد كما قال ابن السراج، ولكن ما في المقتضب يوحى أنه يوافق سيويه. انظر: الكتاب (٨٧/٣) والمقتضب (٤/١٦٢ - ١٦٤) والأصول (٢/٣٠٨).

والثاني: حذف صدرِ الصلة.

فلو لم تُضَفْ أُعْرِبَتْ، ونقلَ سيويهِ^(١) عن الخليل والإمامِ يونسَ أنَّهما في غيرِ المضافِ يَضْمَانِ كَمَا تُضَمُّ في المضافِ، وخالفَهُما في ذلك، فقالَ ما نصُّه: «وَمِنْ قَوْلِهِمَا: «أَضْرِبْ أَيَّ أَفْضَلٍ»، وَأَمَّا غَيْرُهُمَا فَيَقُولُ: «أَضْرِبْ أَيَّا أَفْضَلٍ»، وَيُسَلِّمُ ذَلِكَ فِي (أَيُّهُمْ)، وَلَوْ قَالَتِ الْعَرَبُ: «أَضْرِبْ أَيَّ أَفْضَلٍ»، لَقَلَّتْهُ، وَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ فِيهِ مِنْ مَتَابِعَتِهِمْ»^(٢). انتهى.

وهما خليقان بإجازة ما أجازَه مِنْ ذَلِكَ وشبهه؛ لأنَّ الضمةَ عندهما ضمةُ إعرابٍ، لا ضمةُ بناءٍ؛ لأنَّ (أَيَّا) عندَ يونسَ استفهاميةٌ مُعَلَّقةٌ، وعندَ الخليلِ استفهاميةٌ عامِلُها وما بعدها مِنْ الجملةِ قولٌ تُقَدَّرُ هي مُحْكِيَةٌ به، ولو سُمِعَ ما ذكرناه لصَحَّ قَوْلُهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ بِشَهَادَةِ س، رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ.

والذي حملَهُما على ذلك أن قالَا ذلك أَنَّهُمَا لَمْ يَرِيا لِلْبِنَاءِ وَجْهًا.

ووجهُ ظاهرٍ، وهو أَنَّهُ الْقِيَاسُ، أَي: كسائرِ الموصولاتِ، فَلَمَّا دَخَلَهَا حَذْفُ الْعَائِدِ ضَعُفَتْ فُرُودَتْ إِلَى أَصْلِهَا، كَمَا أَنَّ (مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ إِذَا تَقَدَّمَ خَبَرُهَا، أَوْ اقْتَرَنْتَ بِهِ: (إِلَّا)، رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الْإِهْمَالِ، كَذَا شَبَّهَهُ س^(٣).

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ^(٤) فَيُوجِبُونَ النَّصْبَ فِي نَحْوِ: «لَاضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ»، وَأَيُّهُمْ

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٤٠١).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٤٠٢).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٥٩).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٣٩٩) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٧) والإنصاف (٢/ ٥٨٣) وشرح

المفصل (٢/ ٣٨٢).

هُوَ أَفْضَلُ، وَأَيُّهَا أَفْضَلُ».

وخرَّجُوا الآية^(١) على ثلاثة أوجه:

أحدها للكسائي والفراء^(٢) أن «نَزَعَ» اكتفى بالطَّرف، كما تقول: «أَكَلْتُ مِنْ كُلِّ الطَّعَامِ»، ثم ابتدئ: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ».

الثاني: أن الشيعة الأعوان، والتقدير: «مِنْ كُلِّ قَوْمٍ تَعَاوَنُوا لِيَنْظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، والنظرُ من دلائل الاستفهام، وهو مُقَدَّرٌ معه، وأنت لو قلت: «لَأَنْظُرَنَّ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، كان النظرُ مَعْلَقًا.

ولم أر في نسخة السيرافي الوجه الثالث^(٣)، وقال^(٤) بعد أن^(٥) ذكر عنهم الأوجه الثلاثة:

«وَتَلَخَّصَ أَنَّهُمْ لَا يُجِيزُونَ: «لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قَائِمٌ» عَلَى وَجْهِ مَا، وَأَنَّهُ لَا حُجَّةَ

(١) بقصد الآية: «ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَشَدَّهُ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا» مريم: ٦٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٧/١).

(٣) وهو كما قال، وهذه الأوجه بسطها الرماني في شرح الكتاب وفي منازل الحروف، قال في شرح الكتاب: «فأما الرفعُ على قراءة غيرهم؛ فلا يحتاجُ إلى إضمار: هُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ؛ لِأَنَّ الْخَلِيلَ يَجْعَلُهَا فِي مَخْرَجِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى جِهَةِ الْحِكَايَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ بِالْقَوْلِ: أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا، وَعَلَى ذَلِكَ يَجِيزُ: اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ. وَأَمَّا يُونُسُ فَيَجْعَلُهُ عَلَى تَعْلِيلِ الْفِعْلِ كَتَعْلِيلِهِ إِذَا قُلْتُ: أَشْهَدُ لَزَيْدٍ خَيْرٌ مِنْكَ.

وَأَمَّا سَيُّوْبَةُ فَيَجْعَلُ الضَّمَّةَ ضَمَّةَ بِنَاءٍ، وَهُوَ عَلَى مَعْنَى: الَّذِي، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ حَذْفِ: هُوَ». انظر: شرح الكتاب للرماني (٧٠٩) ومنازل الحروف (٤٤).

(٤) انظر: شرح السيرافي (١٦٦/٣).

(٥) في المخطوط (بعد أنهم).

في الآية عليهم على زعيمهم، وأن الخليل ويونس يُجيزانها على التأويلين المذكورين،
وأنَّ س يُجيزُها على الموصولية والبناء، فهذه ثلاثة أقوال.

وَيَعْضُّهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذَفِ (أَيَا) غَيْرُ (أَيُّ) يَفْتَقِي

إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضَلَّ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذَفُ نَزَرٌ وَأَبَوُا أَنْ يُخْتَزَلَ

ع: فإن قلت: بِمَ^(١) يحصل الطُّولُ؟

قلت: بما زاد على جزئي الإسناد، كالجار والمجرور في: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ

إِلَهُ﴾^(٢)، وكالجار والمجرور والمفعول في: ﴿مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا﴾^(٣).

ع: وقوله: (إِنْ يُسْتَطَلَّ) أي يَكُنْ طَوِيلًا، لا أن يُنسب إلى الطويل؛ لأنه قد

يكون طَوِيلًا في نفسه ولا يُنسب للطول للاستلذاذ^(٤) أو نحوه، ولأنَّ الحُكْمَ معلقٌ

بنفس الطُّول لا بشيء آخر زائد على الطُّول.

قال أبو جعفر النحاس^(٥) في شرح قوله^(٦):

(١) في المخطوط (بما).

(٢) الزخرف: ٨٤.

(٣) سمعه الخليل عن العرب. انظر: الكتاب (١٠٨/٢).

(٤) في المخطوط: (الاستلذاذ)، وهو تصحيف.

(٥) انظر: شرح القصائد التسع للنحاس (١/١١٠).

(٦) بتمامه:

أَلَا رَبِّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا يَمِينًا يَوْمٍ بِدَارَةِ مُجْلُجِلٍ =

..... وَلَا سِيَّامًا يَوْمَ

«مَنْ رَفَعَ جَعَلَ (مَا) بِمَعْنَى (الَّذِي) وَأَضْمَرَ مُبْتَدَأً؛ فَالْمَعْنَى: «لَا سِيَّامًا الَّذِي هُوَ يَوْمٌ».

وهذا قبيح جداً؛ لأنه حذف اسماً منفصلاً من الصلة، وليس بمنزلة قولك: «الَّذِي أَكَلْتُ خُبْزًا»؛ لأنَّ الهاء متصلة؛ فَحَسَنَ^(١) حذفها، ألا ترى أنَّك لو قلت: «الَّذِي مَرَزْتُ زَيْدًا، تريدُ: «الَّذِي مَرَزْتُ بِهِ زَيْدًا»، لم يعجز؟

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْضُلِ مُكْمَلٍ وَالْحَذْفُ عَنْهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
ينبغي أن يذكر من شروط الحذف: «أَلَّا يُؤَكَّدَ».

قال صف^(٢): «رَدُّ فَا^(٣) عَلَى رَج^(٤) فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾^(٥)، و^(٦):

= وهو من معلقة امرئ القيس. انظر: شرح المعلقات للزوزني (٣٩).

(١) في المخطوط: (فجر)، والتصويب من شرح القصائد التسع.

(٢) أظن أن هذا اختصار لـ: (الأصفهاني)، وهو يقصد به الإمام جامع العلوم الباقولي، وهو من أعنى الناس بأبي علي الفارسي، والكلام هذا قاله الباقولي في كتابه: (جواهر القرآن ونتائج الصنعة)، وكان الأستاذ الأبياري حققه ونسبه خطأ للزجاج باسم إعراب القرآن المنسوب للزجاج، وقد بين الدكتور أحمد راتب النفاخ هذا الخطأ، وحقق الكتاب تلميذه الدكتور الدالي. انظر: جواهر القرآن ونتائج الصنعة (١/ ٢٠٤).

(٣) يعني به الفارسي. انظر: الإغفال للفارسي (٢/ ٤٠٨).

(٤) يعني به الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ٣٦١).

(٥) طه: ٦٣. وهي قراءة أبي جعفر وابن عامر ونافع وحزمة والكسائي. انظر: البحر المحيط (٦/ ٢٥٥) والمحرد (١٠/ ٤٧) ومشكل إعراب القرآن (٢/ ٦٩).

= (٦) بتمامه:



أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُورٌ.....

إنَّه على حذف المبتدأ.

قَالَ فِي (الإِغْفَالِ)^(١): «لأنَّ القصدَ باللام التأكيد، والحذفُ يناقضه».

وهذا دأبُ الفارسي، والذي نهجَ له هذا الطريقُ خ^(٢)، زعمَ أنه يجوزُ [في]^(٣):
«الَّذِي رَأَيْتُهُ زَيْدٌ»: «رَأَيْتُ» بالحذف، وأنَّ الحذفَ لا يجوزُ في «[الَّذِي]»^(٤) رَأَيْتُهُ
نفسه زَيْدٌ؛ لأنَّه من حيثُ أَكْذَتْ أُرْذَتَ الطولَ، ومن حيثُ حذفتْ أُرْذَتَ الاختصارَ،
فبنيَ فا^(٥) على هذا ما لا يُحصى، وكذا صنعَ ابنُ جني^(٦).

= أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُورٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ يَعْظُمُ الرُّقْبَةُ
نسب هذا إلى رؤية ولعنترة بن عروس، وهو من الرجز، والحُلَيْسِ: تصغير جُلَس، وهو
كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وأصل هذه كنية الأتبان، شهيرة: المعجوز الكبيرة الطاعنة
في السن، وأراد من رضاها يعظم الرقبة بدل اللحم أنها خرفت، فهي لا تميز بين الحسن
والقبيح، وذلك لأن لحم الرقبة مردول مستقنر عندهم. انظر: مجاز القرآن (١/٢٢٣)
والأصول في النحو (١/٢٧٤) والتعليقة للفارسي (٤/١٠).

(١) انظر: الإغفال (٢/٤٠٨).

(٢) أظن أنه يعني به الأخفش، قال ابن جني: «ومثُلُ امتناعهم من نقضي الغرضي امتناع أبي
الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو: «الذي ضربتُ زيدٌ»؛ ألا ترى أنه
منع أن تقول: «الذي ضربتُ نفسه زيدٌ» على أن (نفسه) توكيدٌ للهاء المحذوفة من الصلة».
انظر: الخصائص (١/١٢٨).

(٣) ساقطة من المخطوط.

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) انظر: الإغفال (٢/٤٠٩).

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٥٨).

وينبغي النظر في هذا؛ فإن خبرَ (إِنَّ) يُحذفُ، نحو^(١): «إِنَّ مَاءً»، و«إِنَّ وَلَدًا»، و«إِنَّ إِيلاً»، و«إِنَّ شَاءً»، وذلك في الفصح.

وقولُ خ في الصلّة صحيح؛ لأنَّ المقتضي للحذف هو الطول، ولأَنَّهُ لَمْ يَحذفْ في خبرِ المبتدأ لولا الطول؟! ولأَنَّهُ فِيهِ مَا فِي الْخَبَرِ مِنَ التَّهْيِئَةِ، فَإِذَا كُنْتَ قَدْ فَرَرْتَ مِنَ الطَّوْلِ فَكَيْفَ تَوَكَّدُ؟!

ولا تنافي بين حذف الشيء للدليل وتأكيدِه؛ لأنَّ مَا حُذِفَ لِلدَّلِيلِ بِمَنْزِلَةِ الثَّابِتِ، فَقَوْلُ زَجٍ فِي غَايَةِ مِنَ الْحَسَنِ.

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ يَفْعَلُ أَوْ وَصَفَ كَ «مَنْ تَرَجُّوا يَهَبْ»
(في متعلّقة بـ: (مُنْجَلِي)، أي: يَتَضَحُّ فِيهِ، أَمَّا كَثِيرُ فَدَلِيلُهُ النُّقْلُ، وَأَمَّا وَاضِحٌ فَدَلِيلُهُ أَنَّهُ فَضْلَةٌ.

ومفهومُه أَنَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْمَبْتَدَأِ قَلِيلٌ غَيْرٌ وَاضِحٌ؛ لَكُونِهِ مَطْلُوبًا مِنْ وَجْهَيْنِ: كَوْنُهُ عَائِدًا، وَكَوْنُهُ أَحَدَ جِزَيِ الْجُمْلَةِ.

وَيَجُوزُ كَوْنُ (كَثِيرٍ مُنْجَلِي فِي عَائِدٍ) مِنَ الْمَتَّازِعَيْنِ إِنْ جَعَلْتَهُمَا خَبَرَيْنِ^(٢)، وَإِنْ جَعَلْتَ (مُنْجَلِي) صِفَةً لـ: (كَثِيرٍ) امْتِنَعَ التَّنَازُعُ، وَتَعَيَّنَ التَّعْلِيلُ بـ: (مُنْجَلِي)؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَا يُوصَفُ قَبْلَ الْعَمَلِ^(٣).

(١) انظر: الكتاب (٢/ ١٤١).

(٢) في المخطوط: (خبران).

(٣) قال العليمي: «كذا بخط ابن هشام». انظر: حاشية العليمي (١/ ٦٥).

[يَفْعِلُ أَوْ وَضَفَ]: احترازٌ مِنَ المنصوبِ بالحرفِ، كذا في «شرح الكافية»^(١).
 وحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: «وَضَفِ غَيْرُ صِلَةٍ لِه: (أَلْ)، كذا: جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا»، فَإِنْ سُمِعَ
 لَمْ يَنْقَسْ.

ع: التحريرُ أَنَّهُ مَعَ (أَلْ) إمَّا ضَرْورَةٌ، نَحْوُ^(٢):

مَا الْمُسْتَجِزُ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ

أَوْ مَمْتَنَعٌ، نَحْوُ: «جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا»؛ لِأَنَّهُ مُلَيَّسٌ؛ إِذْ لَا يُدْرَى هَلِ الْمَرَادُ
 (الضَّارِبُ، أَوِ الضَّارِبُهَا، أَوِ الضَّارِبُيُهَا، أَوِ الضَّارِبُيُهَا، أَوِ الضَّارِبُيُهَا)، وَإِمَّا قَلِيلٌ،
 نَحْوُ^(٣):

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَأَحْمَدْنَاهُ بِهِ

وَتَلَخَّصَ أَنَّهُ لَا كَثِيرٌ وَلَا (مُنْجَلِي) مطلقًا، بَلْ إمَّا مُتَمَنَعٌ مطلقًا، وَإِمَّا مَمْتَنَعٌ

(١) لم يقله في شرح الكافية، ولعل هذا في نسخة لابن هشام ليست في نسخ التحقيق. انظر: شرح
 الكافية (٢٨٩/١) وما بعدها.

(٢) بتمامه:

مَا الْمُسْتَجِزُ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ
 ولم ينسب إلى قائل، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢٠٧/١) والتذييل والتكميل
 (٨٤/٣) وأوضح المسالك (١٧٤/١) وتخليص الشواهد (١٦١).

(٣) بتمامه:

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَأَحْمَدْنَاهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ
 ولم ينسب إلى قائل، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢٠٥/١) والتذييل والتكميل
 (٧٣/٣) وشرح المرادي (٤٥٣/١) وأوضح المسالك (١٧٣/١).

في النثر جائر في الشعر، وإما جائر في النثر بقلّة.

وعَلِطَ ابْنُ النَّاطِمِ^(١) هُنَا فَمَثَلٌ لِمَسْأَلَةِ الْوَصْفِ بِقَوْلِهِ^(٢):

فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيُ
.....

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْضِفُ خُفْضًا كَ: «أَنْتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

يُوهِمُ (كَذَاكَ) [أَنَّ] ^(٣) الحذف (كثيرٌ مُنْجَلٍ)^(٤)، وَلَا أَدْرِي هَلْ أَرَادَهُ أَوْ لَا؟

وكَذَا فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ.

قَوْلُهُ: (مَا يَوْضِفُ) إِنْ قُلْتَ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «يُعَذَّبُ مَنْ يَشَاءُ تَعْذِيبَهُ،

وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ رَحْمَتَهُ»، وَالْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرَ.

قُلْتُ: يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: ثُمَّ قَدَّرْتَ حَذَفَ الْمُضَافِ، ثُمَّ الْمَمْتَنِعُ أَنْ يُحَذَفَ

الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَحْدَهُ.

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٦٧).

(٢) بتمامه:

فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيُ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَشَأَ مَا

وَلَمْ يَعْرِفْ قَائِلَهُ، وَهُوَ مِنْ مَخْلَعِ الْبَسِيطِ. انظر: شرح ابن الناطم (٦٧) وشرح المرادي

(٤٥٥/١) وتحرير الخصاصة (١٥٩/١) وتخليص الشواهد (١٦١) والمقاصد النحوية

(٤٣٥/١).

(٣) ساقطة من المخطوط، وتمت بها من العلمي.

(٤) في المخطوط: (منجلي)، والتصويب من العلمي.

(٥) انظر: الكشف (٤٤٩/٣).

[كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمُفْصُولُ جَرَّ كَذَا: «مَرَّ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بَرٌّ»^(١) قوله: (الَّذِي جُرَّ) قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) فِي: «لَمَّا بَقِضَ مَا أَمَرَهُ»^(٣): «التقدير: «ما أمره به». ولم يزد على ذلك.

وفيه نظر؛ فإنه إن قُدِّرَ إسقاطُ الخافضِ فقط لَزِمَ: «مَا أَمَرَهُ»^(٤)، فَيُحْدِثُ الضميرُ انْتِصَالَيْنِ، أَوْ: «مَا أَمَرَهُ إِيَّاهُ»، فَيُحْدِثُ المنفصلُ.

زمخشري^(٥) فِي «مَا كَانَتْ لَهُمُ الْخَيْرَةُ»^(٦): «(مَا) نافية»، قال: «وقيل: موصولة، فعلى هذا يكونُ العائدُ محذوفًا، أي: «وَيَخْتَارُ الَّذِي كَانَ لَهُمْ فِيهِ الْخَيْرَةُ»، كَمَا حُذِفَ فِي: «لَئِنْ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ»^(٧).

قالوا: إنَّ مِنَ الضَّرورةِ قَوْلُهُ^(٨):

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٍ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَذِرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ
لأنَّه نظيرُ: «مَرَزْتُ بِالَّذِي فَرَحْتُ».

(١) سقط هذا البيت من المخطوط، ولكن ابن هشام كتب وعلق حاشية له.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (٢/١٢٧٢).

(٣) عبس: ٢٣.

(٤) في المخطوط (أمروه)، والتصويب من العلمي.

(٥) الكشف (٣/٤٢٧).

(٦) القصص: ٦٨.

(٧) الشورى: ٤٣.

(٨) البيت لقيس بن جررة. انظر: النوادر (٢٦٦) والحليات (١٤٨) وارتشاف الضرب

(١٠٢١/٢).

كذا قال ش ف^(١)، وهو خطأ، إنما أصله: (قَابِضُهُ)، والباء زائدة، والعائدُ حُذِفَ منصوبًا على رأي الأخفش^(٢)، ومخفوضًا^(٣) على رأي غيره، فهو ضرورةٌ من هذا الوجه لا غير.



(١) يعني كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان انظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٤٢٥).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٩٢) وما بعدها.

(٣) في المخطوط: (ومخفوظًا).

المُعَرَّفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ

(أَل) حَزَفُ تَعْرِيفٍ أَوْ السَّلَامُ فَقَطْ ف: (نَمَطٌ) عَرَفْتَ قُلَ فِيهِ: (النَّمَطُ)

مثل في «شرح الكافية»^(١) للمعهود بالحضور بقولك لشاتم رجلٍ حاضرٍ:
«لَا تَشْتِمِ الرَّجُلَ».

وهذا حقٌّ، وفيه ردٌّ على مَنْ يحضُرُ (أَل) الحضورية في تلك المسائل الأربع^(٢).
ثم قول أولئك في: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ»: إِنَّ (أَل) للحضور ممنوعٌ، بل هذه
لغائب لا لحاضرٍ.

وقال أيضًا - أعني النَّاطِمُ^(٣) -: «إِنَّ (أَل) في: «اشْتَرِ اللَّحْمَ» يُسَمِّيها المتكلمون
لتعريفِ الماهية، وإنَّ ذلك ملتحقٌ بالعهد؛ لأنَّك إنما تقوله لِمَنْ يعتادُ قضاء
حوادثك، فقد صارَ ما تَبَعُهُ له مقصودًا بالعلم، فهو في حُكْمِ المذكورِ أو المُشاهدِ،
وإنَّ (أَل) تقعُ لعمومِ الجنس، نحو: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، وإنَّ من علاماتِ هذا
صِحَّةَ حلولِ (كُلِّ) مَحَلِّهِ.

قلتُ: أمَّا (أَل) في: «اشْتَرِ اللَّحْمَ»، فليست للماهية، بل لتعريفِ مَفْهُودِ عَهْدٍ

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٢٢).

(٢) يعني: بعد اسم الإشارة، و(إذا) الفجاءة، وفي مثل (الآن)، وفي النداء. انظر: التذييل والتكميل
(٣/٢٣٤).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٢٢).

ذهنيًا، وأما (أل) في: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، فلتعريف الماهية والجنس المطلق، فلا يصح حلول (كُل) محلها؛ لأن (كُلًا) إنما تأتي هنا لاستغراق الأفراد.

وقوله: «وَعَلَامَتُهَا حُلُولُ (كُل)»، هذا من علامات (أل) الاستغرافية.

ومن علاماتها^(١) أيضًا صحة الاستثناء، وصحة الوصف بالجمع، والعلامة الأولى تتخلف في التي للجنس المطلق، ولا تتخلف الأخرى.

وَقَدْ تَزَادَ لَا زِمَا ك: (اللات، والآن، والذين، ثم اللاتي)

ع: الأحسن أن يُقرأ: (وَقَدْ تَزَادَ) بالياء آخر الحروف؛ لِنَاسِبِ قَوْلِهِ: (لَا زِمَا).

ولو قال: (تَزَادَ) بالتاء من فوق يقول: (لَا زِمَةً)، والقول بأن التقدير: (زَيْدًا لَا زِمًا) تكلف.

وَلَا ضَطْرَارَ ك: (بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) كَذَا وَ: (طِيبَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ)

[وَلَا ضَطْرَارَ]: متعلقٌ بمحذوفٍ معطوفٍ على (لَا زِمًا)، أي: (وَمُنْفَكًا)^(٢)

لَا ضَطْرَارَ، ودل على ذلك أنه قسيمه، والأحسن أن يكون التقدير: وغير لازم لاضطرار.

(١) في المخطوط (علات).

(٢) غير واضحة في المخطوط، وهذه أقرب قراءة لها، وفي الخضرى: «وزيدًا لاضطرار». انظر:

حاشية الخضرى (١/٢٠١).

أَجَازَ ابْنُ عَمْرٍوْنَ فِي قَوْلِهِ^(١):

..... عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أَنْ يَكُونَ (أَلْ) لِلتَّعْرِيفِ، عَلَى اعْتِقَادِ التَّنْكِيرِ فِي (بَنَاتِ أَوْبَرٍ)، كَمَا يُعْتَقَدُ فِي سَائِرِ الْأَعْلَامِ التَّنْكِيرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَلْ) مِثْلَهَا فِي (الْفُضْلِ، وَالْعَبَّاسِ)؛ لِأَنَّ (أَوْبَرٍ) صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ.

ع: عِنْدِي فِي الْأَوَّلِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَلَّمَ الْجِنْسَ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَضَّوعٌ لِلْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ؛ فَلَا تَجِدُ مَعَهُ مِثْلَهُ، فَيَصِحُّ فِيهِ نَيْةُ التَّنْكِيرِ.

ع: ثُمَّ ظَهَرَ لِي رَدُّ هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ قَطَعًا قَالُوا^(٢): «لَقِيْتُهُ فَيْنَةً، وَالْفَيْنَةَ»، فَلَوْلَا تَنْكِيرُهُ لَمْ تَدْخُلْ (أَلْ)، وَقَالُوا^(٣): «اعْتَقَبَ عَلَيْهِ تَعْرِيفَانِ».

* * *

وَبَنَصُّ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَاقَدْ كَانَ عَنْهُ نَقِيلًا

(١) بنماه:

وَلَقَدْ جَيِّتُكَ أَكْمُوا وَعَمَّا قِيلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

لم ينسب إلى قائل معين، وهو من الكامل، الأكمؤ: جمع الكماء، وهي نوع من الفطر يعرف أيضاً بـ: (شحم الأرض) أو (جدري الأرض)، يؤكل مشوياً أو مطبوخاً، العساقل: جمع العقول، وهو نوع من الكماء، بنات الأوبر: نوع من الكماء صغار، فيها شعر صغير، بلون التراب، رديئة الطعم، تشبه اللفت. انظر: المقتضب (٤/ ٤٨) والانتصار لسيبويه (١٣٢) وإعراب القرآن للنحاس (١٠٩/ ٥) وشرح السيرافي (٣٤٧/ ٢).

(٢) حكاه أبو زيد. انظر: نواذر أبي زيد (٤٠٣).

(٣) قاله ابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٤٠/ ٢).

ع: هذا النوع بعد استيفاء شرطيه - وهما: أن يُنْقَلِ الْعَلَمُ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، ويكونَ حالةَ النَقْلِ مُجَرَّدًا مِنْ (أَل) - سَمَاعِيٌّ عِنْدِي لَا قِيَاسِيٌّ، وَإِنْ أَوْهَمَ أَوْ اقْتَضَى كَلَامُ النَّاطِمِ ^(١) وابنه ^(٢) خلافه، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْحَقُّ الَّذِي لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ.

وهنا تنبيه: قال ابنُ مُلْكُون ^(٣) في (جَمِيلِ) اسمَ رجلٍ: «إِمَّا مَنْقُولٌ مِنَ الْجَمِيلِ، وَهُوَ اسْمٌ، أَوْ مِنَ الصِّفَةِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ دُخُولُ (أَل)، وَقَلَّمَا يُنْقَلُ الْاسْمُ مِنَ الصِّفَةِ إِلَّا وَيَدْخُلُهُ (أَل)».

قَالَ الشَّلُوبِي ^(٤): «لَيْسَ هَذَا لَازِمًا، بَلْ فِيهِ مَذْهَبَانِ وَغَرَضَانِ، وَقَدْ يَجِيءُ الْغَرَضَانِ فِي الْاسْمِ الْوَاحِدِ، وَقَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى أَحَدِهِمَا، أَلَا تَرَى أَنَّ مِثْلَ: (خَالِدٍ، وَحَاتِمٍ، وَنَائِلَةٍ)، وَكَثِيرًا مِنْ هَذَا النَّوعِ لَا يَنْحَصِرُ، لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ (أَل)، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ وَلَا بُدَّ؟».

ع: وَهَذَا سَهْوٌ وَقَعَ لَهُمَا؛ لِأَنَّ (الْجَمِيلَ) لِلشَّخْمِ صِفَةٌ لَا اسْمٌ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ ^(٥): «جَمَلْتُ الشَّخْمَ»، فَارَى أَنَّهُ ^(٦) إِنَّمَا قِيلَ: (جَمِيلٌ) مِنْ ذَلِكَ، بِمَعْنَى (مَجْمُولٌ)، وَقَدْ نَصَّ أَنَّهُ يُقَالُ: «جَمَلْتُ».

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ١٨٠).

(٢) انظر: شرح ابن الناطم: (٧٢).

(٣) انظر: إيضاح المنهج لابن ملكون (١/ ٤٨٠).

(٤) انظر: حواشي الشلوبين على المفصل (٦) والحلل لابن السيد (٤٧).

(٥) انظر: إصلاح المنطق (١٦٥).

(٦) في المخطوط (أنه) ثانية.

يَحْتَمِلُ كَوْنُ الْأَلِفِ فِي (دَخَلَا) لِلتَّنْيَةِ، فَيَكُونُ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى مَعْنَى (أَل) فِي قَوْلِهِ:

(أَل) حَرْفُ تَعْرِيفٍ

ومثله: ﴿وَأَجْعَلْنَا... أُمَّةً مُسْلِمَةً لَّكَ﴾^(١)، وبعده: ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ﴾^(٢)، حملاً على معنى (الأمة) لا على لفظها.

ويحتمل أن يكون الألف إشباعاً، فيكون جاء على تذكير الأداة بمعنى (اللفظ)، وهذا عندي أحسن؛ لأنه يناسب حينئذ قوله: (نُقَلَّا).

* * *

كَ: (الْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالتَّعْمَانِ) فَاذْكُرْ ذَا وَحَدِّثْهُ سَيَّانٍ فِي «الخصائص»^(٣): قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: «قَامَ زَيْدٌ» بِمَنْزِلَةِ: «خَرَجْتُ فَإِذَا^(٤) الْأَسَدُ»، وَمَعْنَاهُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ» تَعْرِيفُهُ تَعْرِيفُ الْجَنَسِ، كَقَوْلِكَ: «الْأَسَدُ سُرٌّ مِنَ الذَّنَبِ»، وَأَنْتَ لَا تُرِيدُ أَنَّكَ خَرَجْتَ وَجَمِيعُ الْأَسَدِ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُمُ الْوَهْمُ بِالْبَابِ، هَذَا مُحَالٌ، وَاعْتِقَادُهُ اخْتِلَالٌ، وَإِنَّمَا أُرِدْتُ وَاحِدًا مِنْ هَذَا الْجَنَسِ، فَوَضَعْتَ الْجَمَاعَةَ عَلَى الْوَاحِدِ مَجَازًا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِتْسَاعِ وَالتَّوَكِيدِ وَالتَّشْبِيهِ.

(١) البقرة: ١٢٨. وكتبت في المخطوط بغير فاصل، هكذا: «وَأَجْعَلْنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ»، والآية بتمامها: ﴿رَبَّنَا وَأَجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ...﴾.

(٢) البقرة: ١٢٩.

(٣) انظر: الخصائص (٢/٤٥١).

(٤) في المخطوط (من)، والتصويب من الخصائص.

أَمَّا الْإِتْسَاعُ: فَإِنَّكَ وَضَعْتَ اللَّفْظَ الْمُعْتَادَ لِلْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ.
وَأَمَّا التَّوَكِيدُ: فَلِأَنَّكَ عَظَّمْتَ قَدْرَ ذَلِكَ الْوَاحِدِ بِأَنْ جِئْتَ بِلَفْظِهِ عَلَى اللَّفْظِ
الْمُعْتَادِ لِلْجَمَاعَةِ.

وَأَمَّا التَّشْبِيهُ: فَلِأَنَّكَ سَبَّهْتَ الْوَاحِدَ بِالْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ^(١) كُلَّ وَاحِدٍ مِثْلُهُ فِي كَوْنِهِ
أَسَدًا^(٢).

وَمِثْلُهُ: «فَعَدَّ جَعْفَرٌ»، وَ«انْطَلَقَ مُحَمَّدٌ»، وَ«جَاءَ اللَّيْلُ»، وَ«انْصَرَمَ النَّهَارُ».
انتهى.

وَكَانَ أَبُو الْفَتْحِ قَدَّمَ قَبْلَ ذَلِكَ^(٣) أَنَّ أَكْثَرَ الْعَرَبِيَّةِ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ، وَذَلِكَ عَامَّةُ
الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ يُفَادُ مِنْهُ مَعْنَى الْجِنْسِيَّةِ؟ فَقَوْلُكَ: «قَامَ
زَيْدٌ» مَعْنَاهُ: «كَانَ مِنْهُ الْقِيَامُ»، أَيْ هَذَا الْجِنْسُ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
مِنْهُ جَمِيعُ ذَلِكَ، وَكَيْفَ يَكُونُ وَالْجِنْسُ يَشْمَلُ الْأَزْمَنَةَ الثَّلَاثَةَ؟! وَذَلِكَ لَا يَجْتَمِعُ
لِأَحَدٍ فِي وَقْتٍ، وَلَا فِي مِثَّةِ أَلْفِ سَنَةٍ مُضَاعَفَةٍ، فَعَلِمَ أَنَّ: «قَامَ زَيْدٌ» مَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ،
وَأَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الْكُلِّ مَوْضِعِ الْبَعْضِ اتِّسَاعًا، وَمُبَالَغَةً، وَتَشْبِيهًا لِلْقَلِيلِ بِالْكَثِيرِ.

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْعَلَاةِ مُضَافًا أَوْ مَضْحُوبًا (أَلْ) كَذ: (الْعَقَبَةُ)

(١) فِي الْمَخْطُوطِ (لِأَنَّكَ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْخَصَائِصِ.

(٢) وَكَذَا فِي الْخَصَائِصِ، وَفِي الْمَخْطُوطِ (أَسَد).

(٣) انْظُرْ: الْخَصَائِصِ (٢/٤٤٩).



وَحَذَفَ (أَل) ذِي إِنْ تُنَادٍ^(١) أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ



(١) في المخطوط: (تنادي).

الابتداء

الترجمة: الابتداء.

أقول: الابتداء: تجريد الاسم أو المؤول به من العوامل اللفظية غير المزيديّة، مُخْبِرًا عَنْهُ، أو وَصْفًا رَافِعًا لِمُكْتَفًى بِهِ.

والمُبْتَدَأُ: هو الْمُجَرَّدُ الْمَذْكُورُ، وقد أشار إليه في التمثيل.

قال ابنه ^(١): «(وَعَبَّرَ الْمَزِيدَةُ): مدخل ^(٢) لنحو: «يَحْسِبُكَ زَيْدٌ»، «وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ» ^(٣).

وفي «شرح الكافية» ^(٤) مثل بقوله: «يَحْسِبُ الذِّكْيَ فَائِدَةً»، و«يَحْسِبُكَ حَدِيثٌ». ثُمَّ قَالَ: «هَذَا إِذَا كَانَ الْمُتَأَخَّرُ نَكِيرَةً، فَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً فَلَا أَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَ(يَحْسِبُكَ) خَبَرًا مُقَدِّمًا، فَإِنَّ (حَسَبًا) مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تُعَرَّفُهَا الْإِضَافَةُ».

مُبْتَدَأً (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ) خَبَرٌ. إِنَّ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ» لَا بُدَّ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ، وَهُمَا: الْأِسْمُ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ، وَهُوَ: التَّجَرُّدُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الْمَزِيدَةِ، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ، وَهُمَا: كَوْنُهُ إِمَّا

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٧٤).

(٢) في المخطوط: (مخرج)، والتصويب من شرح ابن الناطم.

(٣) آل عمران: ٦٢ وص: ٦٥.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٣٧).

مُخْبِرًا عَنْهُ، أَوْ وَضْفًا رَافِعًا لِمَكْتَفَى بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَلَأَ قَيْلٌ فِي^(١):

أَقْطَاطِطٌ.....

و^(٢):

.....مَا وَافٍ.....

و(أَسَارٍ)، وَنَحْوِهِنَّ بِأَنَّهَا أَخْبَارٌ مُقَدَّمَةٌ.

قُلْتُ: لَعْدِمِ التَّطَايِي.

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَاللَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي: «أَسَارِ ذَانِ؟»

المبتدأ ثلاثة أنواع:

اسمٌ ليسَ في تأويلِ الفعلِ، كذا: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

(١) بتمامه:

أَقْطَاطِطٌ قَوْمٌ سَلَمُوا أَمْ نَوَوُوا ظَعْمًا إِنْ يَطْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا

لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢٦٩/١) وشرح ابن الناطم (٧٥) واللمحة (٢٩٩/١).

(٢) بتمامه:

خَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَتَمَّا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنَ أَقْطَاطِطِ

لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢٦٩/١) وشواهد التوضيح والتصحيح (٦٦).

واسمٌ في تأويلِ الفعلِ الماضي، نحو: «أَقْلُ رَجُلٍ يَقُولُ^(١) ذَلِكَ».

واسمٌ في تأويلِ المضارع، نحو: «أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ؟».

قيل: أو في تأويلِ الأمر، نحو: «حَسْبُكَ دِرْهَمَانِ».

ولا يُغني عن الخبرِ وصفٌ مجرورٌ بإضافة، خلافاً للكسائي وحِشام^(٢)؛ أجازا:

«كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ»، مستدلين بقراءة أبي جعفر^(٣): «وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ»^(٤).

قلنا: عطفت على فاعلٍ (أَقْرَبَ)، أو مبتدأ حذفت خبره.

ع: لِيُنْظَرَ: هل يُقال: خبرٌ مخفوضٌ على الجوارِ؟^(٥)

وَقِسْ وَكَانَتْ فِيهِمُ النَّفْسُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: «فَانِزْ أَوْلُو الرِّشْدِ»

(١) في المخطوط: (يقوله)، وهو تحريف.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (١٠٨٥/٣).

(٣) انظر: المحتسب (٢٩٧/٢) والبحر المحيط (١٧٤/٨).

(٤) القمر: ٣.

(٥) قال ابن هشام في المغني: «وقول بعضهم: «الخبرُ مُسْتَقَرٌّ»، وخُفِضَ على الجوارِ، حَمَلٌ على ما لم يثبت في الخبر»، ويقصد بقوله: «بعضهم» الإمام الرازي، وقال أبو حيان من قبله: «وخرجه صاحب اللوامح على أنه خبر لـ «كل»، فهو مرفوع في الأصل، لكنه جُرَّ للمجاورة، وهذا ليس بجيد؛ لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنه لم يُعهد في خبر المبتدأ، إنما عُهد في الصفة، على اختلاف النحاة في وجوده». انظر: البحر المحيط (٣٤/١٠) ومغني اللبيب (٧١٣) ومعجم القراءات القرآنية (٢١٤/٩).

[فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدُ]: كقوله^(١):

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ

إِذْ لَوْ عَكَسَ كَانَ إِخْبَارًا عَنِ الْجَمْعِ بِالْمَفْرَدِ.

قوله: [فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدُ] ينبغي أن يقال في ضابطه: أن لا يعتمد على نفي ولا استفهام، ولا يتقدم عليه ما يقربه من الأسماء، ويُعده من الأفعال؛ ليخرج: «إِنَّ فَائِزًا الرِّيْدَانِ»؛ فإنَّ الناطم^(٢) لا يُجيزه، وإنَّ أجازة الأخفش^(٣) والفراء^(٤).

[فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدُ]: ينبغي أن يُقيد بما ذكر أمامه؛ ليخرج نحو: «مَا مِنْ فَائِزٍ أَبَوَاهُ فِي الدَّارِ»، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِندَ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾^(٥)، فـ: (خَالِقٍ): مُبْتَدَأٌ، وَ(عِندَ): صِفَةٌ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَ(يَرْزُقُكُمْ): الْخَبَرُ، وَلَيْسَ (غَيْرُ) فَاعِلًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَا يَلِيقُ بِالْفِعْلِ، وَلِأَنَّ (يَرْزُقُكُمْ) حِينَئِذٍ يَبْقَى لَا مَوْضِعَ لَهُ.

* * *

وَالنَّاسُ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ
نَحْوُ: «أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ؟»؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَطَابُقِ الْخَبَرِ وَالْمُخْبِرِ عَنْهُمَا.

(١) بتمامه:

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكْ مُلْغِيًا مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

لم يعرف قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/٢٧٣) وأوضح المسالك (١/١٩١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١١/٢) وشرح الكافية الشافية (١/٤٧٩).

(٣) انظر: الحجة (١/٢٠٠).

(٤) انظر: الأصول لابن السراج (١/٢٣٢) و(١/٢٥٦).

(٥) فاطر: ٣.

فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

أَقُولُ لَهُ كَالسَّرِّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ هَلْ أَنْتَ بِنَا فِي الْحَجِّ مُرْتَحِلَانِ

فَأَجْرِي (بِنَا) مَجْرَى (وَنَحْنُ) لِلضَّرُورَةِ.

وعبارة شرف^(٢) أَنَّهُ أَجْرَى غَيْرَ الْمَبْتَدَأِ مُجْرَى الْمَبْتَدَأِ، فَأَخْبَرَ عَنْهُمَا.

وَأَنْشَدَ أَيْضًا^(٣):

لَعَلِّي إِنْ مَالَتْ بِي الرِّيحُ مَيْلَةً عَلَى ابْنِ أَبِي ذُبَّانَ أَنْ يَنْتَدِمَا

وَرَفَعُوا مَبْتَدَأً بِالْإِنْتِدَا كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمَبْتَدَا

ابْنُ السَّيِّدِ فِي «إِصْلَاحِ الْخَلَلِ»^(٤): «أَحْسَنُ مَا قِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى الرَّافِعَ لَهُ عِنَايَةُ الْمَتَكَلِّمِ وَاهْتِمَامُهُ بِهِ»^(٥)، وَأَنَّهُ^(٦) جَاءَ بِهِ لِيُسْنِدَ إِلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، فَهُوَ بِمَثَابَةِ مَلِكٍ نَوَّةٍ

(١) لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: البديع لابن الأثير (٧٩/١) والضرائر لابن عصفور (٢٨٢) وشرح الجزولية للأبدي (٦١٠) والتذيل والتكميل (٣٢٢/٣).

(٢) يقصد به كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان. انظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٤٥٠).

(٣) لم يعين قائله، وهو من الطويل. وأبو ذبان: كنية عبد الملك بن مروان، كني بذلك لبخر كان به من أثر فساد كان في قمه، ويعنى الشاعر بابه هشام بن عبد الملك، وفي المخطوط (مثلة) بدل (ميلة)، و(ان) بدل (وابن)، وهذه تحريفات. انظر: معاني القرآن للقراء (١/١٥٠) والبصريات (١/٧٣٢) وارتشاف الضرب (٥/٢٤٥٠).

(٤) انظر: إصلاح الخلل (١١٣).

(٥) في إصلاح الخلل: «عناية المتكلم وإقباله».

(٦) في المخطوط: (وأن)، والتصويب من إصلاح الخلل.



بإنسانٍ وعُنِيَ بأمره؛ لِيُسَيِّدَ إليه أمورَه، ويَقْلُدَه إِيَّاهَا، والفاعلُ بمثابة رَجُلٍ رَفَعَتْهُ أفعاله التي فَعَلَ.

ع: حقيقته أنَّ الرفعَ أشرفُ أنواعِ الإعرابِ، فيستحقُّه الأشرفُ لشرفه، وسَرَفُ المبتدأ والفاعلِ بما ذَكَرَ، وحينئذٍ فأقولُ: ارتفعَ الخبرُ؛ لأنَّه عَنِ الذي ثَبَتَ شرفه.

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْقَائِدُ كَ: «اللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ»
في (بابِ إسقاطِ الدليلِ)^(١): «قَالَ الْبَغْدَادِيُّونَ^(٢): رافعُ المبتدأ ما عادَ عليه مِنْ ضميرِ الخبرِ، ويُسقطه: «رَيْدٌ هَلْ قَامَ؟»، ومعلومٌ أنَّ ما بعدَ الاستفهامِ لا يعملُ فيما قبلَه.

وقال: «لا تكونُ الصفةُ غيرَ مفيدةٍ؛ فلذلك صُرفَ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْعَلٍ»^(٣)، ويردُّه قولُهم [لمن قال]^(٤): «رَأَيْتُ زَيْدًا»: «أَلَمْ يَنْيَ يَا فَتَى؟» (الْمَنْيَ) صفةٌ غيرُ مفيدة»^(٥).

(١) انظر: الخصائص (١/ ٢٠٠).

(٢) عبارته في الخصائص: «وإسقاطُ هذا أن يقالَ له: قد جاءت الصفةُ غيرَ مفيدة، وذلك كقولك في جواب من قال: «رَأَيْتُ زَيْدًا»: أَلَمْ يَنْيَ يَا فَتَى؟»، فذا: (الْمَنْيَ) صفةٌ غيرُ مفيدة.

(٣) أي تُكْنَى به عن صفة زنتها (أَفْعَل)، كذا: (أَحَقَّق). يرى سيبويه منع صرف هذا، ويخالف أبو عثمان المازني. والوزن صُبَّط في المخطوط بضم العين، وهو تصحيف. انظر: الكتاب (٢٠٣/ ٣) والمقتضب (٣/ ٣٨٤).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٥) عبارته في الخصائص: «وإسقاطُ هذا أن يقالَ له: قد جاءت الصفةُ غيرَ مفيدة، وذلك =

إنما ينسبُ بعضُ النحاةِ الفائدةَ للخبرِ من حيثُ جاءَ آخرًا، وتمَّ به الكلامُ، ولم يُشَوَّفْ لِمَا بعدُ كَمَا يُشَوَّفُ^(١) لِمَا بعدُ المبتدأ.

فإن قلت: المبتدأ لا بُدَّ له أن يكونَ معروفًا عندَ السامعِ، والخبرُ مجهولٌ ضرورةً، فإذا ذكرتِ المبتدأ فكأنَّكَ لم تذكرِ شيئًا زائدًا على ما عنده، فإذا ذكرتِ الخبرَ فقد ذكرتِ ما هو مجهولٌ عنده، وذلكَ موضعُ الفائدةِ ضرورةً.

قلتُ: هذا على ظهوره لا يُوجِبُ أن يُقالَ: إنَّ الخبرَ هو الجزءُ المستفادُ وحده دونَ المبتدأ، فنظيرُ علمِكَ بالمبتدأ علمُكَ بالخبرِ، أعني مدلولُهما؛ فإنَّ مدلوليهما^(٢) معلومانِ للسامعِ قبلَ الإخبارِ، ولأَنَّهُ لم يَصَحَّ إفهامُ؛ فكلُّ منهما معلومٌ من جهةٍ، وإنَّما المجهولُ النسبةُ والإضافةُ، وهو الحكمُ بأنَّ هذا هو صاحبُ هذا، وهذا المجهولُ لا يستقلُّ بواحدٍ منهما على انفراجه، وفي هذا مجال.

وينقطعُ النزاعُ بأنَّ تمثُلَ بـ: «زَيْدٌ أَخوكَ»، فهذانِ معرفتانِ، إن قُدِّرَتْ أنَّ السامعَ كان يعلمُ المبتدأ قُدِّرَتْ أنَّه كان يعلمُ الخبرَ، وإنَّما جهَلُ أنَّ ما^(٣) يعلمُهُ من مدلولِ (زَيْدٍ) هو ما يعلمُهُ من مدلولِ (أَخوكَ).

ونصَّ أبو بكرٍ في «الأصول»^(٤) على أنَّه إذا كانَ الخبرُ معرفةً أنَّ الفائدةَ في

= كقولك في جواب من قال: «رَأَيْتُ زَيْدًا»: أَلَمْ تَرَ يَا فُتَى؟، فـ: (الْمَتَى) صفةٌ وغير مفيدة.

(١) في المخطوط: (يشوف)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (مدلولاهما).

(٣) رسمت في المخطوط متصلة: (إنما).

(٤) انظر: الأصول لابن السراج (١/٦٦).

مجموعهما، وقد كَانَ قَدْماً^(١) أَنَّ الخبرَ هو الذي يستفيدُه السامعُ في قولك: «عَبَدُ اللَّهِ جَالِسٌ».

فإذا قلنا: إِنَّ كلامَه هو ما قالَ المصنّفُ، فقد نقضَه ما قالَه في المعرفتين، ولستُ محتاجاً إلى الاستفرادِ بكلامِ النحاة؛ لأنَّ ما قلتهُ يعقلُه كُلُّ ذي عقلٍ سليمٍ مِن كُلِّ ضعفٍ وكُلِّ آفةٍ.

* * *

وَمُفْرَدًا بَأَنِّي وَبَأَنِّي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ
[حَاوِيَةً مَعْنَى]: مَلْفُوظًا بِهِ أَوْ مُقَدَّرًا، نَحْوُ: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾^(٢) الآية، «السَّمْنُ
مَتَوَانٌ»، المِثَالُ.

ويجوزُ في المنصوبِ إِنْ كَانَ مَفْعُولًا، والمبتدأُ (كُلُّ)، نَحْوُ: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ
الْمُتَّقِينَ﴾^(٣).

.....كُلُّهُ لَمْ أَضِنَّ^(٤)

(١) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٦٢).

(٢) الشورى: ٤٣.

(٣) النساء: ٩٥، وهي قراءة الحسن وابن عباس، والمحدد: ١٠ وهي قراءة ابن عامر وعبد الوارث وابن عباس. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ١٣٥) و(٩/ ٣٣٠).

(٤) بتمامه:

قَدْ أَضَبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَضِنَّ

لأبي النجم العجلي، وهو من الرجز. انظر: ديوان أبي النجم العجلي (١٣٢) ومجاز القرآن (٢/ ٨٤) والكتاب (١/ ٨٥).

أو شبه بها في العموم والافتقار لِمُتَمِّم، نحو: «امرؤ يدعو إلى الخير أجيب»، وكذا المُشْبِه في الافتقار دُونَ عُموم، نحو^(١):

فَقُوبٌ لَيْسَتْ وَتُوبٌ أُجِرَ

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا^(٢)

البيت.

ع: فهذه ثلاثة أقسام، فإن خلا من ذلك فأجاز ص^(٣) رفع ذلك في الاختيار، ويشهد لهم: ﴿أَفَحُكُّمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْعُونَ^(٤)﴾.

أجاز فإ^(٥) في: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ^(٦)﴾ الآية:

(١) بتمامه:

فَلَمَّا دَرَوْتُ تَسَلَّيْتُهَا فَقُوبٌ لَيْسَتْ وَتُوبٌ أُجِرَ

والبيت لامرئ القيس، ورواية الديوان بنصب التوب، وهو من المتقارب. انظر: ديوان امرئ القيس (١٥٩) والكتاب (٨٦/١) وشرح الكافية الشافية (٣٤٦/١) ومغني اللبيب (٨٢٩).

(٢) بتمامه:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نَسَاءً وَيَوْمٌ نُسَرَّ

والبيت للنمر بن تولب، وهو من المتقارب. انظر: ديوان النمر بن تولب (٥٧) والكتاب (٨٦/١) وأمالى ابن الحاجب (٧٤٩/٢) وتخليص الشواهد (١٩٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣١٢/١) والبحر المحيط (٣٤٨/٢).

(٤) المائدة: ٥٠، وهي قراءة السلمي وابن وثاب وأبو رجاء والأعرج ويحيى بن يعمر وإبراهيم النخعي. انظر: معجم القراءات (٢٨٧/٢).

(٥) يعني به الفارسي. انظر: الحجة للفارسي (٤٧/١ - ٤٨).

(٦) البقرة: ١٨٥.

مبتدأ محذوف الخبر، أي: «فِيمَا كُتِبَ عَلَيْكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ»، أي: صَوْمُهُ، كقول س^(١) [في]^(٢): ﴿وَالسَّارِقُ﴾^(٣) الآية، ودلَّ عليه أنَّ قبله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾^(٤).

الخبر: ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾، ف: ﴿الَّذِي أُنْزِلَ﴾ صفةٌ، ودخلت الفاء كما في: ﴿إِنَّ أَلَمْتَ الَّذِي تَفْرُوكَ مِنْهُ﴾ الآية؛ لأنَّ المعرفة هنا ليست مُعَيَّنَةً، بل شائعةٌ في جميع هذا القبيل، كالموت الذي لا يُرادُ به موتٌ بعينه.

الخبر: ﴿الَّذِي﴾.

وكان الوجه الثاني أشبه؛ لأنَّه حُضَّ على الأمر بصيام الشهر، فأما إعادة ذكر الشهر فمثل: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٥).

ع: عندي أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ صلة الموصول ماضية.

ع: ليس مثل قوله^(٦):

(١) انظر: الكتاب (١/١٤٢) وما بعدها.

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) المائدة: ٣٨.

(٤) البقرة: ١٨٣.

(٥) الحاقة: ١ - ٢، إلى هنا انتهى ملخصاً من كلام أبي علي في الحجة. انظر: الحجة: (١/٤٧) -

(٤٨ - ٤٩).

(٦) بتمامه:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا
والبيت لابن ميادة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن ميادة (١٣٤) والكتاب (١/٣٨٦).

... فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

قوله^(١):

أَلَا يَأْتِيْلَ وَيَحْكُ خَيْرِيْنَا فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودُ

لأنَّ المعنى: «فَلَيْسَ عِنْدَكَ، أَوْ لَكَ جُودٌ»، فليُنظر في هذا الرابط.

وَأِنْ تَكُنْ إِسَاءَةً مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كَ: «نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى»

[نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي]: ومثله ما جاء في الدعاء المأثور^(٢): «أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ

- وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ - لَا مَانِعَ... إلى آخره، ف: (أَحَقُّ) مبتدأ، و(لَا مَانِعَ) خبره، وما بينهما

اعتراض.

وَالْمُقَرَّدُ الْجَامِدُ قَارِعٌ وَإِنْ يُنْشَقَّ فَهُوَ ذُو ضَوِيرٍ مُنْشَكِنٌ

قوله: (وَإِنْ يُنْشَقَّ) وكذا أَنْ يُؤَوَّلَ بِالْمَشَقِّ، كقول^(٣) الطائي الكبير، وقد أحسنَ

ما شاء^(٤):

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان، وهو من الوافر. انظر: ديوان عبد الرحمن بن حسان (٢١)

والكتاب (٣٨٦/١).

(٢) انظر: مسند أحمد (٣٤٣/١٨) وصحيح مسلم (٣٤٧/١).

(٣) من هنا حتى آخر التحشية منقولة من الخصائص. انظر: الخصائص (٢٧٤/٣)

(٤) البيت لأبي تمام، وبه يعنون الطائي الكبير، وهو من الطويل، وفي بعض المراجع: «تحسين».

انظر: ديوان أبي تمام (١٢٠) والخصائص (٢٧٤/٣) وإيضاح شواهد الإيضاح (٣٦٢/١) =



فَلَا تَحْسَبَا هَذَا لَهَا الْعَذْرُ وَخَدَهَا سَجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غَائِيَةِ هَذَا

أي: «كُلُّ غَائِيَةِ غَايَةِ»، وقال العربي^(١):

إِنَّ الذَّنَابَ قَدْ اخْضَرَّتْ بَرَائِنُهَا وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ يَكْفُرُ إِذَا شَبِعُوا

أي: «كُلُّهُمْ مُتَعَادُونَ»؛ لَأَنَّ بَكْرًا هَكَذَا فَعَلَهُمْ.

وقال^(٢):

مَا أُمُّكَ اجْتَنَحَتِ الْمَنَائِيَا كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ

أي: (حَزِينٌ) أَوْ (كَثِيبٌ).

وَمِنْ هُنَا قَالُوا^(٣): «نَظَرْتُ إِلَى رَجُلٍ خَزَّ قَمِيصُهُ»، أي: (نَاعِمٌ)، وَ«مَرَزْتُ

بِقَاعٍ عَزَفَ كُلَّهُ»، أي: (خَشِنَ وَجَافَ)، فَرَفَعَ (الْخَزَّ) الْقَمِيصَ، وَ(الْعَزْفُ) الضَّمِيرُ،

بَدَلِيلِ التَّأَكُّدِ.

وقال^(٤):

= والمقاصد الشافية (١/٦٤٣).

(١) لَرَجُلٍ مِنْ تَمِيمٍ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: الملاحن لابن دريد (٩٢٣) والخصائص

(٣/٢٧٢).

(٢) الْبَيْتُ لِدَيْكِ الْجَنِّ، وَهُوَ مِنْ مَخْلَعِ الْبَسِيطِ. انظر: ديوان ديك الجن (١٤١) والخصائص

(٣/٢٧٥) وديوان المعاني (٢/١٨١) والمحكم (١٠/٥٧٥).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٢٤) والإيضاح (٣٨).

(٤) من تمامه:

أَنَا أَبُو بَرَزَةَ إِذْ جَدَّ الْوَهْلُ خُلِفْتُ غَيْرَ رُمْلٍ وَلَا وَكَلٍ

لِلْأَعْرَجِ الْمَعْنِي، وَهُوَ مِنَ الرِّجْزِ أَوْ مَجْزُوته. انظر: الخصائص (٣/٢٧٥) وإيضاح شواهد =

..... أَنَا أَبُو بَرَزَةَ إِذْ جَدَّ الْوَهْلُ
 أي: «أَنَا النَّافِعُ وَالْمُجْدِي».
 و^(١):

..... أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضُ الْأَخْيَانِ
 وفي «الخصائص»^(٢): «تباحثنا في:

..... أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ
 البيت، وتلخص لنا فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون التقدير: «أَنَا مِثْلَهُ»، فعَمِلَ في الظرف معنى التشبيه، أي:
 «أَنَا أَشْبَهُ أَبَا الْمِنْهَالِ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ».

والثاني: أن يكون أَبُو الْمِنْهَالِ قد اشتهر بالغناء والنجدة، فصَارَ ذِكْرُهُ بمثابة
 أن يُدَكَّرَ: «أَنَا الْمُغْنِي أَوْ النَّجْدُ».

وَأَبْرَزْنَاهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا

= الإيضاح (١/ ٣٦١) والتذكرة الحمدونية (٢/ ٤٠٤) والمجموع المغني (١/ ٣٧).
 (١) بتمامه:

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضُ الْأَخْيَانِ لَيْسَ عَلَيَّ نَسَبِي يُسْؤَلَانِ
 قال الأزهري: لبعض بني أسد، وهو من الرجز. انظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٤٧) وشرح
 الأبيات المشككة الإعراب للفارسي (٢٥٠) والتمام لابن جني (١٦٣).
 (٢) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٣).



ع: إبراز الضمير في نحو: «زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا»^(١) هو بمنزلة دخول الفصل في نحو: «كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ»^(٢)، وإن لم يُمكن توهم الوصفية هنا، حملوا ما لا إلباس فيه على ما فيه إلباس، كما حملوا المضمَر على الظاهر.

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ، أَوْ اسْتَقَرَّ) قَوْلُهُمْ فِي الْخَبَرِ الْآتِي ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا: «شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ تَامًا» جُوزَ فِيهِ أَوْجُهُ: أحدها: أن يكون احترازًا من نحو: «زَيْدٌ فِيكَ رَاغِبًا». والثاني: أن يكون احترازًا عَنِ الظُّرُوفِ الْمُقْطُوعَةِ عَنِ الْإِضَافَةِ، كَ: (قَبْلُ، وَبَعْدُ).

والثالث: أن يكون احترازًا عَنِ ظُرُوفِ الزَّمَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجُثَّةِ. وينبغي أن يُحْمَلَ عَلَى الثَّلَاثَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ صَاحِبَ «الْمُقَرَّبِ»^(٣) ذَكَرَ هَذَا الشَّرْطَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ لَا يُخْبَرُ^(٤) بِالزَّمَانِ عَنِ الْجُثَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَدَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الْمَشْتَهَرَةَ؟

فَرَعَ يُنَاسِبُ هَذَا الْمَقَامَ: السِّيرَافِي^(٥): «اعْلَمْ أَنَّ (قَبْلًا، وَبَعْدًا) يَكُونَانِ خَبَرَيْنِ

(١) في المخطوط (ضاربه)، وهو سهو من الناسخ رحمه الله.

(٢) المائدة: ١١٧.

(٣) انظر: المقرب (١٢٣ - ١٢٤).

(٤) في المخطوط: (يحترز)، والتصويب من المقرب.

(٥) انظر: شرح السيرافي (٥٤/٤).

لِلجَنَّةِ وَغَيْرِهَا إِذَا كَانَا مُضَافَيْنِ، فَإِنْ حُذِفَ مَا أَضِيفَا إِلَيْهِ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ، كَذَا قَالَ س^(١)، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ مُخَالَفًا، وَلَمْ أَرِ مَنْ عَلَّلَ ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِنَا.

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: «إِنَّ الْفَائِدَةَ فِي التَّوْقِيتِ بِمَا أَضِفْتَ إِلَيْهِ، فَإِذَا حُذِفَ زَالَتِ الْفَائِدَةُ»، فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ لَا فَائِدَةَ لَهُمَا فِي غَيْرِ الْخَبَرِ.
وَأَمَّا الْعَلَّةُ: أَنَّ الْكَلَامَ حَيْثُ فِيهِ إِجْحَافٌ كَبِيرٌ بِالظَرْفِ بِحَذْفِ عَامِلِهِ وَمَعْمُولِهِ وَمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ.

ع: زَالَ الْإِشْكَالُ: «فَلَا كِشْرَى بَعْدَهُ»^(٢).

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُتْيَةٍ وَإِنْ يُقْدَفَ أَخْبَرًا
قَالَ الْأَخْطَلُ^(٣):

كَأَنْتَ مَزَالٌ أَلْفَ عَهْدَتُهُمْ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا
فِي «الْإِيضَاحِ الشَّعْرِيِّ»^(٤): «لَا تَكُونُ (إِذْ) خَبَرًا عَنْ (نَحْنُ)، كَمَا لَا يَجُوزُ:

(١) انظر: الكتاب (٢٨٦/٣).

(٢) جزء من كلام رسول الله ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِشْرَى فَلَا كِشْرَى بَعْدَهُ»، وفيه وقوع الظرف خبراً عن الجنة، وهما (بعد، وكسرى). انظر: صحيح البخاري (٨٥/٤) ومسند الشافعي (٢٠٨) ومسند أحمد (٣٥/٧).

(٣) أول من نسب للأخطل أبو علي، وأنشده أيضاً في المغني، وهو من الطويل. انظر: شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي (٢٨٤) وأمالى ابن الشجري (٣٠٨/١) ومغني اللبيب (١١٧) وتمهيد القواعد (١٩٣٢/٤).

(٤) انظر: الإيضاح الشعري (٢٨٤).



«زَيْدٌ أَمْسٍ»، بل (إِذِ) الْأَوَّلُ ظَرْفٌ لـ: «عَهْدَتْهُمْ»، أي: «عَهْدَتْهُمْ إِخْوَانًا دُونَ النَّاسِ»، و(دُونَ) ظَرْفٌ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بـ: «عَهْدَتْهُمْ» أَيْضًا، وَخَبَرُ (تَحْنُ) مُحذُوفٌ، أي: «عَهْدَتْهُمْ إِخْوَانًا إِذْ تَحْنُ مُتَاكِفُونَ إِذْ ذَاكَ»، أي: «إِذْ ذَاكَ كَائِنٌ».

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «دُونَ»^(١) النَّاسِ مُتَعَلِّقًا بِالْخَبَرِ الْمُضْمَرِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ: «إِخْوَانًا دُونَ النَّاسِ»، فَإِذَا قَدَّمَ الصِّفَةَ صَارَ نَصَبًا عَلَى الْحَالِ.

* * *

وَلَا يَجُوزُ الْإِنْبَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُقَدْ كَ: «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٍ» [مَا لَمْ يُقَدْ]: هَذَا هُوَ الْمَرْجِعُ، وَمَا ذُكِرَ بَعْدُ تَمَثِيلٌ لَصَوْرِ حَصَلَتْ فِيهَا الْإِفَادَةُ. وَقَدْ تَعَقَّبَ ابْنُ الْحَاجِّ قَوْلَ «الْمَقْرَبِ»^(٢): «وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِلَّا بِشُرُوطٍ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً...»، إِلَى آخِرِهِ، فَقَالَ: «السَّبَبُ الَّذِي مَنَعَ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكِرَةِ عِنْدَ النُّحَاةِ كُلِّهِمْ إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ الْفَائِدَةِ فِي الْإِخْبَارِ بِهَا، وَالْمَسْوُوعُ فِيمَا حَصَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ إِنَّمَا هُوَ الْفَائِدَةُ، فَالِاسْتِغْنَاءُ بَعْدَ هَذِهِ الشُّرُوطِ - يَعْنِي بِدُونِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْمَعْنَى الْمَسْوُوعِ - بُعْدٌ عَنْ فَهْمِ الْغَرَضِ الْمُرَادِ.

وَيَبِينُ لَكَ ذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ قَدْ تَوَجَّدَتْ وَلَا تَسْوَعُ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكِرَةِ، قَالَ س (٣) فِي تَحْوِي: «كَانَ رَجُلٌ فِي قَوْمٍ عَاقِلًا»: «لَا يَحْسُنُ؛ لِأَنَّهُ»^(٤) لَا يُسْتَكْرَرُ أَنْ يَكُونَ فِي الدُّنْيَا

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من الإيضاح الشعري

(٢) انظر: المقرب (١٢٣).

(٣) انظر: الكتاب (٥٤ / ١).

(٤) في المخطوط (أنه)، والتصويب من الكتاب.

عَاقِلٌ»، ونَصَّ على مثلِ هذا أَبُو الْعَبَّاسِ فِي «الْمَقْتَضِبِ» فِي بَابِي الْإِبْتِدَاءِ^(١) وَ(كَانَ)^(٢)،
وَأَبُو الْحَسَنِ فِي «الْأَوْسَطِ» فِي بَابِ (كَانَ).

قوله: (كَ: «عِنْدَ زَيْدٍ نَعْرَهُ») قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ: «وَكَذَا تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْخَبَرِ فِي
نَحْوِ: «فِي»^(٣) دَرَاهِمِكَ أَلْفٌ بَيْضٌ»، عَلَى أَنَّ (بَيْضٌ) الْخَبَرُ، فَنَصَّ س^(٤) عَلَى
الْجَوَازِ فِي (إِنَّ)، نَحْوُ: «إِنَّ فِي دَرَاهِمِكَ أَلْفًا بَيْضٌ».

ع: مِثَالُ الْمَسْأَلَةِ: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمٌ»، وَعِنْدِي فِي الْمَسْأَلَةِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ (قَائِمٌ)
يُوهِمُ الصِّفَةَ؛ فَفِيهِ الْمَانِعُ الَّذِي فِي قَوْلِكَ: «رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، وَالْمِثَالُ الَّذِي مِثْلُ بِهِ
فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا يَظْهَرُ مَعْنَى لِقَوْلِ الْقَائِلِ: «أَلْفٌ بَيْضٌ»، وَإِنَّمَا الظَّاهِرُ أَنَّ (بَيْضٌ) صِفَةٌ،
وَأَنَّ (فِي دَرَاهِمِكَ) الْخَبَرُ، ثُمَّ لَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ: «إِنَّ (بَيْضٌ) عَامِلٌ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ».
ابْنُ الْحَاجِّ: نَصَّ الزَّجَّاجُ^(٥) وَالْفَرَّاءُ^(٦) فِي: «سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا»^(٧) عَلَى قُنْجٍ: «رَجُلٌ
قَامَ»، وَحُسْنٍ: «قَامَ رَجُلٌ»، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عِنْدِي التَّبَاسُّ الْخَبَرِ بِالصِّفَةِ فِي الْأَوَّلِ
دُونَ الثَّانِي.

(١) انظر: المقتضب (٤/١٢٧).

(٢) انظر: المقتضب (٤/٨٨).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتسيم من الكتاب.

(٤) انظر: الكتاب (٢/١٤٣).

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/٢٧).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٢٤٣).

(٧) النور: ١.

و«هَلْ قَتَى فَبِكُمْ؟»، «فَمَا خِلْ لَنَا» وَ«رَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا»
 [وَرَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ]: لَا يَدَّ مِنْ تَقْيِيدِ الصِّفَةِ بِالْفَائِدَةِ؛ لِيَخْرُجَ: «كَانَ رَجُلٌ فِي
 قَوْمٍ عَاقِلًا»، وَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ مِثْلُ: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ»، وَهُوَ الْمَعْبُورُ عَنْهُ بِ:
 (خَلَفَ الْمُؤْصُوفِ) ^(١)؛ فَإِنَّ الْمَبْتَدَأَ حَقِيقَةُ الْمُقَدَّرُ، وَمِثْلُ: «أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا»،
 وَهُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ فِي «الْمَقْرَبِ» ^(٢) بِكَوْنِهِ كَمَعْرِفَةٍ، وَلَا يَقْبَلُ (أَلْ)، وَقَدْ يُقَالُ:
 اخْتِصَاصُهُ بِ: (مِنْ) وَمَخْفُوضُهَا ^(٣)، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي:

... رَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ

وَيُعْلَمُ حِينَئِذٍ أَنَّ صَوْرَةَ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ لَا تَخْتَصُّ بِالمَصْدَرِ، وَالحَاصِلُ أَنَّهَا
 لَيْسَتْ قِسْمًا بِرَأْسِهِ، وَأَنَّ عَدَمَ قَبُولِ (أَلْ) لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّسْوِيعِ.
 وَمِنْ الْبَابِ: «السَّمْنُ مَتَوَانٌ يَذْرُهُمْ»؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ مَقْدَرَةٌ.
 وَمِنْهُ عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِّ: «النَّاسُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ» ^(٤) وَرَجُلٌ أَهْتَمْتُ، أَيْ:
 «رَجُلٌ مِنْهُمْ وَرَجُلٌ مِنْهُمْ».
 وَرَدَّ عَلَى ابْنِ عُصْفُورٍ ^(٥) جَعَلَهُ الْمَسْوَعُ التَّفْصِيلَ ^(٦)، وَقَالَ: «يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ

(١) بهذا سماء ابن عصفور، وينفس المثال مثل. انظر: المقرب (١٢٣).

(٢) انظر: المقرب (١٢٣).

(٣) في المخطوط: (ومخفوطها)، وهو تصحيف.

(٤) تحرفت في المخطوط إلى: (الزمه).

(٥) انظر: المقرب (١٢٣).

(٦) وجعل المسوغ التفصيل مذهب ابن هشام في المعني. انظر: مغني اللبيب (٦١٤).

المسوخ غيرَه»، قال: «وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾»^(١).

و«رَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ» وَ«عَمَلٌ بِرٌّ بَرٌّ» وَلَبِقْسٌ مَا لَمْ يُقَلِّ
﴿مَلَّ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾^(٢)، وَاخْتَلَفَ^(٣) فِي «صَدٌّ»، فَقِيلَ: عَطَفَ عَلَى الْخَبَرِ،
وَهُوَ «كَبِيرٌ»، وَكَذَا «وَكُفْرٌ»، وَيُرَدُّ أَنَّ الْقِتَالَ فِيهِ لَيْسَ كُفْرًا.

وَقِيلَ: مُبْتَدَأٌ، فَيَكُونُ «فِيهِ» كَالشَّاهِدِ الْأَوَّلِ، وَكَذَا «وَكُفْرٌ بِهِ»، وَخَبَرُهُمَا
مَحذُوفٌ، أَي: كَبِيرَانِ، وَرَدَّ بَأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ إِخْرَاجَ أَهْلِهِ أَكْبَرُ مِنَ الْكُفْرِ.

وَقِيلَ: مُبْتَدَأٌ، وَ«كُفْرٌ» وَ«إِخْرَاجٌ» مَعْطُوفَانِ، وَ«أَكْبَرُ» خَبَرُ الْجَمْعِ.
وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الظَّرْفِ فِي الْآيَةِ أَنْ يَكُونَ صَفَةً، فَيَكُونُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾^(٤).

قَوْلُهُ: (وَعَمَلٌ بِرٌّ بَرٌّ) مِثَالُ ثَانٍ لِتَسْوِيعِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ عَامِلٌ فِي
الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي «شَرْحِهِ لِلتَّسْهِيلِ»^(٥).

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرًا

(١) الشورى: ٧.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) مستفاد من الحجة لأبي علي. انظر: المحجة (١٢٧/٣).

(٤) البقرة: ٢٢١.

(٥) انظر: شرح التسهيل (٢٢١/٣).



مراده بالتجوير عدم المنع، لا الإباحة المستوية الطرفين.

ولمَّا قَسَمَ في «المقرب»^(١) الخبر إلى واجب التقديم وواجب التأخير ومستوى فيه الأمران، قال ابن الحَاجِّ: «هذا القسم لا وجود له عندي»، قال: «وإنما الأقسام واجب التقديم وواجب التأخير ومختار التأخير، وهو أوسع الأقسام، نحو: «زَيْدٌ قائمٌ».

ع: والذي في كلام ابن عصفور: «وَقَسَمْتُ أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ، وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ»، ولم يقل: إن الوجهين مستويان.

* * *

فَأَمْتَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ
قوله: (فَأَمْتَعَهُ) مُسَبَّبٌ عن مفهوم قوله فيما تقدَّم:

وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرًا

فإن مفهومه: «وَمَنْعُوهُ حَيْثُ يَضُرُّ»، ثم فرغ على هذا المفهوم.

قوله: (عُرْفًا) البيت، لم يشترط في «المقرب»^(٢): (عَادِمِي بَيَانِ)، وتعقبه ابن الحَاجِّ، وقال: «ذلك مشروطٌ عند مَنْ يَسْلُمُ أَنَّ ذلك موجبٌ للمنع، وإلا فنصَّ الرَّجَاجُ^(٣) في: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾^(٤) على جواز الوجهين»، وقال: «إنَّه

(١) انظر: المقرب (١٢٨).

(٢) انظر: المقرب (١٢٨).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٣٨٦).

(٤) الأنبياء: ١٥.

لَا خِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي ذَلِكَ.

وفي «اللمع» ابن جني^(١): «إِذَا [كَانَا]^(٢) مَعْرِفَتَيْنِ كُنْتَ بِالْخِيَارِ، أَيُّهُمَا شِئْتَ جَعَلْتَ الْمَبْتَدَأَ، وَجَعَلْتَ الْآخَرَ الْخَبَرَ».

وقال ابن برهان^(٣): «يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ: (الْآخِرَ) بِكَسْرِ الْخَاءِ، وَحَكَى عَنِ ابْنِ كَيْسَانَ جَوَازُ تَأْخِيرِهِ هُنَا، وَقَالَ: «مَتَى كَانَتْ الْفَائِدَةُ فِي شَيْءٍ فَهُوَ الْخَبَرُ، مُقَدِّمًا كَانَ أَوْ مُؤَخَّرًا».

[عُرْفًا وَنُكْرًا]: تَمْيِيزَانِ مُحَوَّلَانِ عَنِ الْفَاعِلِ.

يردُّ عليه نحو: «قَاتِمٌ غَلَامٌ امْرَأَةٌ»، وهذا معنى قول ابن الحاجب^(٤): «مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَتَيْنِ»، أي: فِي التَّخْصِصِ وَالْقَرَبِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، نحو: «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي».

قال الرُّكْنُ^(٥): «إِنَّ أَعْرَفَ الْمَعْرِفَتَيْنِ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، وَإِنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ لَمْ يَعْتَبِرْهُ».

قلت: وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ اعْتَبَرُوهُ فِي بَابِ (كَانَ)، أَعْنِي جَعَلَ الْأَعْرَفِ الْأِسْمَ، وَمَا دُونَهُ الْخَبَرَ، وَلَمْ يَعْتَبِرْهُ أَكْثَرُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ.

(١) انظر: اللمع (٢٦).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتسميم من اللمع.

(٣) لم أجد كلامه في مطبوعة شرحه. انظر: شرح اللمع لابن برهان (١/٣٤).

(٤) انظر: الكافية (١٦).

(٥) انظر: الشرح الكبير للركن على الكافية ورقة (١/٣٩).

البيت، وهذا من كلام الجزولي^(١)، ولقائل أن يقول: يُحمل الثاني على ظاهره تكثيراً للمبالغة.

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرًا
مسألة «زَيْدٌ قَامَ» ضابطة أربع أمور:

أن يكون الخبر فعلاً رافعاً للضمير مفرد راجع للمبتدأ، فخرج نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، و«أَخَوَاكَ قَامُوا»^(٢)، و«إِخْوَتُكَ قَامُوا»، و«غُلَامٌ هِنْدٍ ضَرَبَتْهُ»؛ فإن تقديم «ضَرَبَتْهُ» لا يضر؛ إذ لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْغُلَامَ لَمْ «ضَرَبَتْ».

فإن قلت: فما تصنع بـ: «غُلَامٌ زَيْدٌ ضَرَبَهُ»، إذا قدرت الفاعل الغلام؟

أوليس الإلباس موجوداً لو قدّمت، وقد صدق عليه ضابطك؟

قلت: هنا يجب إبراز الضمير لجريان الفعل على غير من هو له، فتقول: «غُلَامٌ زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ هُوَ»، فإذا قلت: «ضَرَبَتْهُ هُوَ غُلَامٌ زَيْدٌ»^(٣)، فلا لبس.

فإن قلت: بلى، اللبس موجود؛ لاحتمال التأكيد.

قلت: لو اعتبروا ذلك لم يُفدّهم الإبراز في قولهم: «غُلَامٌ زَيْدٌ»^(٤) ضاربه هو شيئاً؛ لاحتمال التأكيد، فهذا لازم في الفعل والوصف، قدّمت أم أخرت.

(١) انظر: المقدمة الجزولية (٩٧).

(٢) لعل الصواب: (قاما).

(٣) في المخطوط: (هند)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/ ٨٩ - ٩٠).

(٤) في المخطوط: (هند)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/ ٨٩ - ٩٠).



فإن قلت: فلم [لا] ^(١) أبرزت أيضًا في: «غُلامٌ هِنْدٌ صَرَبَتْهُ»، فقلت: «هي»؟

قلت: لعدم الإلباس.

فإن قلت: فلم أبرزتم في: «غُلامٌ هِنْدٌ صَارِبَتْهُ هي»، وقد زال الإلباس؟

قلت: فرقًا بين الفعل والوصف؛ لأنَّ الاتصال بالفعل أكد، فلم يفصلوا معموله عنه إلاَّ لِمُوجب.

[مُنْحصِرًا]: سواء كان المحصور بـ: (إِنَّمَا) أو بـ: (إِلَّا)، وسواء كان حضر أفراد أو قلب.

وينبغي أن يرَدَ المحصور بـ: (إِلَّا) على قوله:

وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرًا

فإنَّه إنما يمتنع في هذا الحمل على المحصور بـ: (إِنَّمَا)، لأنَّه لا ^(٢) يضُرُّ، فإنَّه لو قيل: «مَا إِلَّا قَاتِمٌ زَيْدٌ» لم يتغيَّر المعنى.

* * *

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَا أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ كـ: «مَنْ لِي مُنْجِدًا»

قوله: (لِذِي لَامٍ ابْتِدَا) فليُسأل عن اللام في: «لَزَيْدٌ قَامَ»، وقال ^(٣):

لَعَمْرِي لَسِنْ أَنْزَقْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ لَيْسَ النَّدَامَى كُنْتُمْ آلَ أَنْبَجَرَا

(١) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها، وهي عند العلمي.

(٢) في المخطوط: (لا أنه).

(٣) البيت للأبيد الرياحي، وهو من الطويل. انظر: مجاز القرآن (١٦٩/٢) ومعاني القرآن

للزجاج (٣٠٤/٤).

اللام في «لَعَمْرِي» لام الابتداء، ولام «لَيْن» موطن، ولام «لَيْسَ» لام جواب القسم.

وَنَحْوُ «عِنْدِي ذَهَبٌ» وَ«لِي وَطَرٌ» مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنٌ يُخْبِرُ

لهذه المسألة أربع صور:

أحدها: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير، والخبر مضافاً إلى ما يعود عليه ذلك الضمير، كقوله^(١):

..... مِلَّةٌ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا

الثانية: أن يكون بدل المضاف إليه مجروراً بالحرف، نحو: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدِ الْمُحْسِنِ إِلَيْهَا»^(٢).

الثالثة: أن تركب صورة من النوعين، نحو: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدِ بَعْلُهَا».

(١) بتمامه:

أَمَّا بَكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلَّةٌ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا

والبيت لنصيب بن رباح، وهو من الطويل. انظر: ديوان نصيب (٦٨) وسمط اللالي

(٤٠١/١) وشرح ابن الناطم (٨٤) وارتشاف الضرب (١١٠٧/٣).

(٢) قال ناظر الجيش: «ومثال الالتباس بغير إضافة قولك: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدِ الْمُرْسَلِ إِلَيْهَا».

انظر: تمهيد القواعد (٩٤٦/٢).

والرابعة: أن يكون مفسر الضمير منصوباً، نحو: «مُخْرِزٌ زَيْدًا أَجَلُهُ».

واختُلِفَ في هذه وفيما إذا كان المفسر مجروراً بالحرف: هل يجوز تأخير الخبر وتقديم المفسر، فنقول: «عن هند المحسن إليها معرض»، و«زَيْدًا»^(١) أَجَلُهُ مُخْرِزٌ؟

فأجاز ذلك البصريون وهشام مطلقاً^(٢)، ومنعه الكوفيون إلا هشاماً والكسائي مطلقاً، وفصل الكسائي، فأجازه إن كان العامل وصفاً، نحو (مُخْرِزٍ)، ومنعه إن كان فعلاً، نحو (أَخْرَزَ).

فيقال في ضابط المسألة: إذا اتصل بالمبتدأ ضمير عائد على ما اتصل بالخبر، فتارة يكون الاتصال من جهة الإضافة، وتارة يكونان من جهة المعمول، وتارة يختلفان، وتحت ذلك صورتان.

* * *

كَذَا إِذَا تَتَوَجَّبُ التَّضْيِيرُ ك: «أَيَّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا؟»
و«كَيْفَ أَنْتَ؟»، و«أَيَّانَ اغْتِكَافُكَ؟»، و«مَتَى سَفَرُكَ؟»، و«كَمْ ذَرَاهِمُكَ؟».

* * *

وَحَبَرَ الْمُحْضُورِ قَدْ أَمَّا ك: «مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ»

* * *

(١) في المخطوط (زيد)، والتصويب من العليي.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج (٢/ ٢٤٠).

وَحَذَفُ مَا يُغْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: «زَيْدٌ بَعْدَ: مَنْ عِنْدَكُمْ؟»

وَفِي جَوَابِ: «كَيْفَ زَيْدٌ؟» قُلْ: «دَيْفٌ» فَ: (زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

مِنْ «مِفْتَاحِ الْإِعْرَابِ» لِلأَمِينِ^(١): إِذَا كَانَتْ (كَيْفَ) فَضْلَةً، فَإِنْ كَانَتْ سُؤْلاً عَنْ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، أَوْ عَنْ هَيْئَةِ الْفِعْلِ فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ، نَحْوُ «كَيْفَ رَأَيْتَ الْهَلَالَ؟»، وَجَوَابُهُ إِذَا كَانَ عَنْ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ: «جَالِسًا» أَوْ «قَائِمًا»، وَإِذَا كَانَ عَنْ هَيْئَةِ الْمَفْعُولِ: «ظَاهِرًا» أَوْ «خَفِيًّا»، وَإِذَا كَانَ عَنْ هَيْئَةِ الْفِعْلِ: «رُؤْيَةً صَالِحَةً أَوْ ضَعِيفَةً».

وَكَقَوْلِكَ: «مِسْكٌ» عِنْدَ شَمِّ طَيِّبٍ، وَ«قِرَاءَةٌ» عِنْدَ سَمَاعِ صَوْتٍ، وَ«إِنْسَانٌ» عِنْدَ رُؤْيَا شَيْخٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ مَعْرِفَةً جَائِزٌ كَوْنُهُ خَبَرًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الْمِسْكُ» وَ«الْقِرَاءَةُ» وَنَحْوُ ذَلِكَ، كَذَا فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ»^(٢).
قَالَ^(٣):

إِذَا ذُقْتُ فَأَهَا قُلْتُ طَعْمُ مُدَامَةٍ

(١) انظر: مفتاح الإعراب للأمين المحلي (٥١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/٢٨٦).

(٣) بتمامه:

إِذَا ذُقْتُ فَأَهَا قُلْتُ طَعْمُ مُدَامَةٍ مُعْتَقَةٍ مِمَّا تَجِيءُ بِوِ التَّجُرِّ

وَالْبَيْتَ لَامَرَى الْقَيْسِ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ، وَالتَّجُرُّ: جَمْعُ تَاجِرٍ أَوْ تِجَارٍ، وَتِجَارٌ جَمْعُ تَاجِرٍ.

انظر: ديوان امرئ القيس (١١٠) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٦٤) ولسان العرب

وَمِنْ حَذْفِ الْخَبَرِ ^(١) قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ ^(٢):

وَيَتَّانِ يَنْتُ اللَّهُ نَحْنُ وَلَا تُهْ وَيَنْتُ بِأَعْلَى إِبِلَاءٍ مُشَرَّفُ
أَي: «لَنَا يَتَّانِ»، فَحَذَفَ الْخَبَرَ، وَ(يَنْتُ اللَّهُ) مَبْدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرُهُ، وَ(يَنْتُ
بِأَعْلَى إِبِلَاءٍ مُشَرَّفُ) مَبْدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ صِفَةٌ، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ،
وَالْجُمْلَةُ فِي هَذِهِ كَالْمَفْرُودِ فِي [أَنْ] ^(٣) الْمَعْنَى: «وَيَنْتُ صِفَتُهُ كَذَا نَحْنُ وَلَا تُهْ أَيْضًا»،
وَلَا يُجْعَلُ (يَنْتُ اللَّهُ) بِتَقْدِيرٍ: «أَحَدُهُمَا يَنْتُ اللَّهُ»؛ لِأَنَّهُ يَفْخَرُ بِوَلَايَتِهِمُ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ
وَالْبَيْتَ الثَّانِي، فَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ «نَحْنُ وَلَا تُهْ» خَبَرًا لِقَوْلِهِ: «يَنْتُ ^(٤) اللَّهُ» لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ
تُضْمِرَ فَتَجْعَلَهُ خَبَرًا لِلْمَبْدَأِ الْآخَرِ، الَّذِي [هُوَ] ^(٥): «وَيَنْتُ بِأَعْلَى إِبِلَاءٍ»، أَلَا تَرَى
أَنَّكَ تُضْمِرُ الْخَبَرَ وَلَا تُضْمِرُ غَيْرَهُ

* * *

وَيَعْدَ (لَوْلَا) غَالِيًا حَذْفَ الْخَبَرِ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ
بِخَطِّ عُثْمَانَ ^(٦): لَا يَجُوزُ حَذْفُ جَوَابِ (لَوْلَا)؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ عَوَضًا مِنَ الْخَبَرِ،
بِخِلَافِ جَوَابِ (لَوْ).

(١) هذه التحشية برمتها منقولة من كلام أبي علي الفارسي. انظر: الإيضاح الشعري (٣٠٧).

(٢) البيت كما نقل للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٥٩٩) وجمهرة أشعار العرب (٣٠٧) وشرح النقاظ (٧٢٦/٢).

(٣) تسميم من الإيضاح الشعري.

(٤) في المخطوط أقحم وأوا قبل (بيت).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتسميم من الإيضاح الشعري.

(٦) يقصد به ابن جني. انظر: التمام لابن جني (١٤٨).

ع: لَيْسَ كَمَا زَعَمَ، بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾^(١).

* * *

وَيَعْدَ وَإِوَيْتَ مَفْهُومَ (مَغ) كَوْنِ: «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ»
قِيلَ: لَا حَذْفَ الْبَتَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِمَنْزِلَتِهِ لَوْ ذَكَرْتَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ خُرُوفٍ^(٢)،
وَقِيلَ: حُذِفَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ (مَقْرُونَانِ)، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ^(٣)، وَقِيلَ: بِتَقْدِيرِ
خَبَرَيْنِ، وَجَعَلَ الْكَلَامَ جَمْلَتَيْنِ، أَيْ: «كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ، وَضِيعَتُهُ مَعَهُ»، وَهُوَ
قَوْلُ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ^(٤)، قَالُوا: فَالْوَاوُ إِنَّمَا عَطَفَتْ عِنْدَهُ جُمْلَةً.
قَالَ ابْنُهُ^(٥): «فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ لِلْمَصَاحِبَةِ لَمْ يَجُزِ^(٦) الْحَذْفُ»، وَهَذَا فَاسِدٌ؛
بَلْ جَازَ الْحَذْفُ وَالْإِتْبَاطُ، نَصَّ عَلَيْهِ النَّاطِمُ فِي «شرح التسهيل»^(٧).
[وَيَعْدَ وَإِوَيْ...]: نَحْوُ: «الرُّجَالُ وَأَعْصَادُهَا، وَالنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا»، وَجَوَزَ

(١) النور: ١٠.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/٣٩٤).

(٣) انظر: الكتاب (١/٢٩٩ و ٢٩٣) وشرح السيراقي (٢/١٩٨) وشرح المفصل (١/٢٤٦).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن أبي الربيع (١/٥٥٤).

(٥) انظر: شرح ابن الناطم (٨٨).

(٦) في شرح ابن الناطم: «لَمْ يَجِبِ الْحَذْفُ»، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ، وَمَنْ قَبْلَ فِي شَرْحِ
التسهيل لوالده، وَلَعَلَّ النسخة التي وقع عليها ابن هشام من شرح ابن الناطم فيها تصحيف،
وَعَلَى ذَلِكَ بَنَى ابْنُ هِشَامٍ فَسَادَ قَوْلِ ابْنِ النَّاطِمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) انظر: شرح التسهيل (١/٢٧٧).



الفارسي في «الحليّات»^(١) في: «إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا» أن يكون الخبر محذوفًا، وأن تكون الواو بمنزلة (مع)؛ سَدَّتْ مَسَدَ الْخَيْرِ، كما سَدَّ الْمَرْفُوعُ في: «أَقَاتِمُ الرَّيْدَانِ؟»، وجَوَّزَ^(٢) الوجهين في: «إِنَّ الْمُصْذِقِينَ وَالْمُصْذِقَتِ»^(٣)، وهذا يكون من الحذف الجائز لا الواجب؛ إذ لم تَقُمْ قرينة تشهد بإرادة المعية نصًا.

* * *

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمِرًا
عَطْفٌ عَلَى: (بَعْدَ لَوْلَا)، كما أَنَّ قَوْلَهُ: (وَبَعْدَ وَاوٍ) كذلك.
ع: لا بدَّ أن يُشترطَ في تلك الحال أن لا يكون مقدّرًا كونها معمولّة للمبتدأ؛
ولهذا صُرِّحَ بالخبرِ في قولِ ذي الرُّمَّةِ غِيلَانٌ^(٤):

..... مَذْرُجِي مُتْرُوحًا عَلَى بَابِهَا

قَدْ: (مَذْرُجِي) مبتدأ ومضاف إليه، والمَذْرُجُ هنا مصدر لا ظرف؛ لِعَمَلِهِ في (مُتْرُوحًا)، وهو حال من الباء التي هي فاعل في المعنى، و(عَلَى) خبر.
وقد يُقال: استغنى الناظم بقوله: (وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ)؛ لأنَّ الحال متى

(١) انظر: الحليّات (١٤٩).

(٢) انظر: الحليّات (١٥٠).

(٣) الحديد: ١٨.

(٤) بتمامه:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَذْرُجِي مُتْرُوحًا عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا
وهو من الطويل، ومذرجي: مروري. انظر: ديوان ذي الرمة (١٣١١) والكامل (٤٢/٢)
وأما الزجاجي (٨٩/١) والمحتسب (٢٦٦/٢).

قُدِّرَتْ معمولَةٌ للمبتدأ لم يكن لك أن تفصلَ بينهما بالخبر؛ إذ لا يُخْبَرُ عن المصدرِ قبلَ تمامِهِ بمعمولِهِ.

قالَ ابنُه^(١): «فإن صحَّ كونُ الحالِ خبراً فالإضمارُ على سبيلِ الجوازِ، نحو: «زَيْدٌ قَائِمًا»، «وَنَحْنُ عُصْبَةٌ»^(٢)، وهذا حسنٌ، ويلزمُه مثلُ ذلك في مسألة الواو.

ك: «صَرِييَ الْعَبْدِ مُسِيئًا» و«أَنْتُمْ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مُنْوَطًا بِالْحِكْمِ» في «إصلاحِ الخللِ»^(٣): «تارةً يكونُ الحالُ مِنَ الفاعِلِ، نحو: «أَكْثَرُ رُكُوبِي الْفَرَسَ دَارِعًا»، وتارةً يكونُ مِنَ المفعولِ، نحو: «أَكْثَرُ شَرِيي السَّيْرِ مَلْتَوَاتًا»، و«أَكْثَرُ أَكْلِي اللَّحْمَ مَشُونًا»، وقولُ لبيد^(٤):

عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعِ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَنِيرٌ وَنَدَامٌ
وَأَمَّا الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ فَقَوْلُكَ: «أَكْثَرُ صَرِيي زَيْدًا قَائِمًا»، تقديرُهُ: [إِذَا كَانَ، أَوْ: «إِذَا كَانَ»، أَوْ «إِذْ كُنْتُ»، أَوْ «إِذَا كُنْتُ»].

ع: وكونُهُ حالًا مِنَ الثاني أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ، فَاعْتَبَرَهُ أَظْهَرُ.

(١) انظر: شرح ابن النظم (٨٩).

(٢) يوسف: ٨ و ١٤، وهي قراءة الإمام علي رضي الله عنه. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٨٤/٤).

(٣) إصلاح الخلل (١٠٦).

(٤) البيت من الكامل. انظر: ديوان لبيد (١٦٠) والكتاب (١٩٠/١) وشرح المفصل (٧٧/٤).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتسميم من إصلاح الخلل.

وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَذِبًا: «هُم سَرَاءُ شُعْرًا»

ومثله: «وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُغُرَ بُكْمٍ»^(١).

وغلط ابن الناطم^(٢) فجعل الآية مما تعدد مع عدم تعدد من هو له، والتحقيق

أن يقال: إنه تعدد لا لتعدد من هو له، ولا يقال: مع عدم تعدد من هو له.



(١) الأنعام: ٣٩.

(٢) انظر: شرح ابن الناطم (٩١).

(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَ: «كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ»

النواسخُ على ثلاثة أقسامٍ:

قسمٌ يرفعُ المبتدأَ وينصبُ الخبرَ، وهو (كَانَ) وأخواتُها، و(مَا) الحجازيةُ وأخواتُها، وأفعالُ المقاربةِ.

وقسمٌ ينصبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، وهو (إِنَّ) وأخواتُها، و(لَا) النافيةُ للجنسِ.

وقسمٌ ينصبُهما معاً، وهو (ظَنَنْتُ) وأخواتُها، و(أَعْلَمَ) وأخواتُها.

وقد ذَكَرَ هذه النواسخُ في سبعةِ أبوابٍ.

[تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ]: فإن قلتَ: هذا تحصيلُ الحاصلِ؛ لأنَّه كَانَ مرفوعاً.

قلتُ: لا؛ لأنَّ هذا رُفِعَ بعاملٍ لفظيٍّ، وذلك بعاملٍ معنويٍّ، فنزَلَ المغايرةُ في

الوصفِ منزلةَ المغايرةِ في الذاتِ.

* * *

كَ: (كَانَ) (ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا، أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا)

وجدتُ بخطَّ ابنِ الجواليقي أَبُو زَكْرِيَّا عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ سَعِيدِ النَّحْوِيِّ عَنْ

أَبِي الْقَاسِمِ الْقُضْبَانِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الصَّبْدِ لَا نَجِيَّ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، قَالَ

لِي: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ: عِنْدَ الرَّعْفَرَانِيِّ، فَقَالَ: فِيمَ كُنْتُمَا؟ فَقُلْتُ: سَأَلَنِي عَنْ وَزْنِ

(لَيْسَ)، فَقُلْتُ لَهُ: (فَعَلَ) أَوْ (فَعُلَ)، فَقَالَ: أَخْطَأْتُ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ بِخَطْئِكَ،

فقلتُ: فما وزنه؟ قال: (فَعِلَ)، ولم أسأله عَن عِلَّةِ ذَلِكَ، وماتَ وفي قلبي مِن ذلك حَزَازَةٌ، فرأيتُهُ في النَّوْمِ، فسأَلْتُهُ عَن ذَلِكَ، فقالَ لي: لا يَكُونُ (فَعَلٌ)؛ لَأَنَّ (فَعَلَ) لا يُخَفَّفُ، ولا (فَعُلَ)؛ لَأَنَّ ذَوَاتِ الْبَاءِ لا تَأْتِي عَلَى (فَعُلَ)، فتَعَيَّنَ أَن تَكُونَ (فَعِلَ) ثُمَّ خُفِّفَ بِحَذْفِ الْكَسْرِ، كما تقولُ في (عَلِمَ): (عَلِمَ).

ع: قلتُ: ولا نَتَفَاءِ (فَعُلَ) وَجَهٌ ثَانٍ، وهو أَنَّ أَفْعَالَ هَذَا الْبَابِ مُشَبَّهَةٌ بِالْمَتَعَدِي، و(فَعُلَ) لا يَكُونُ إِلَّا قَاصِرًا؛ ولهذا لم تَجِ ثَلَاثِيَّاتُ الْبَابِ إِلَّا عَلَى (فَعَلَ) أَوْ (فَعِلَ).

* * *

(نَفْسِي، وَانْفَكَ) وَمَهْذِي الْأَرْبَعَةَ لِشِبْهِ نَفْسِي أَوْ لِنَفْسِي مُتَّبَعَةً
[لِشِبْهِ نَفْسِي]: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، ر^(٢): بِمَعْنَى الْعَدَمِ، ن^(٣): تُسْتَعْمَلُ فِي نَفْسِي
أَصْلُ الشَّيْءِ^(٤)، وفي الْحَدِيثِ^(٥): «كَانَ يُقَالُ لِلْغَوَّاءِ، أَيِ: «لَا يَلْغُو»، وَقَوْلُ الْحَمَاسِيِّ^(٦):

(١) البقرة: ٨٨.

(٢) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (١/١٦٤ - ٥١٨).

(٣) يقصد به كتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير. انظر: النهاية (٤/١٠٤).

(٤) أول من نبه على هذا في الآية الإمام الفراء، ونقل معناه عن الكسائي، وقد ذكر هذا المعنى سيبويه من قبلهم، ومن بعده نقل القرم هذا، منهم ابن الزمخشري وابن الأثير. انظر: الكتاب (٢/٣١٤) معاني القرآن للفراء (١/٥٩) والكشاف (١/١٦٤) والنهاية لابن الأثير (٤/١٠٤).

(٥) أخرجه النسائي (١٤١٤).

(٦) بتمامه:

قَلِيلُ الشَّكِّي لِلْمُهَيِّمِ يُصَيِّئُهُ كَثِيرُ الْهَوَى سَتَى النَّوَى وَالْمَسَالِكِ
والبيت لتأبط شرًّا، وهو من الطويل، يمدح ابن عمه شمس بن مالك. انظر: ديوان تأبط =

قَلِيلُ النَّشْكِيِّ
.....

الماضي يُنْفَى بثلاثة: (مَا، وَلَا، وَإِنْ)، والمضارعُ بكلِّ نافيةٍ حتى (لَيْسَ)،
نحو^(١):

وَلَسْتُ وَإِنْ أَقْصَيْتُ
.....

البيت، قال^(٢): «فَلِذَلِكَ أَطْلَقْتُ النَّفْيَ وَلَمْ أَقَيِّدْهُ بِنَافٍ»، قال: «وَشِبْهُ النَّفْيِ^(٣)
يَتَنَاوَلُ ثَلَاثَةً: النَّهْيَ نحو^(٤):

صَاحٍ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ
.....
البيت، وَ(غَيْرَ)، نحو^(٥):

= شَرًّا (٤٤) والحماسة (٧٥/١) وأمالى القالي (١٣٨/٢).

(١) بتمامه:

وَلَسْتُ وَإِنْ أَقْصَيْتُ أَنْفَكَ ذَا هَوَى بِإِذَا الْعَاذِلُ الْقَائِي يُمَهِّدُ لِي عُذْرًا

أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح الكافية الشافية (٣٨٢/١).

(٢) يعني ابن مالك في شرح الكافية الشافية. انظر: شرح الكافية الشافية (٣٨٣/١)

(٣) في المخطوط (النهي) والتصويب من شرح الكافية الشافية.

(٤) بتمامه:

صَاحٍ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ ذَا كَرِ الْمَوْ تِ قَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣٣٤/١) وشرح الكافية الشافية

(٣٨٣/١).

(٥) بتمامه:

إِنْ أَمَرًا غَيْرَ مُنْفَكٍّ مُعِينٍ حَجًّا عَلَى هَوَى فَاتِحٍ لِلْمَعْجِدِ أَبْوَابًا

لم ينسبه ابن مالك، وهو من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية (٣٨٣/١).



إِنْ أَمْسَرَ.....

والتقليل المراد به النفي، نحو^(١):

قَلَّمَا يَنْرَحُ اللَّيْبُ.....

البيت.

وقال ابنه^(٢): «النفي نحو^(٣):

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَاعَاتِكَ.....

البيت، و^(٤):

لَيْسَ يَنْفَكُ.....

البيت.

(١) بتمامه:

قَلَّمَا يَنْرَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيَا أَوْ مُجِيَا

لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية (٣٨٤/١) والعدة في إعراب العمدة (٢٣٨/٣) وتمهيد القواعد (١٠٧١/٣) والتصريح (٢٣٦/١).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٩٣).

(٣) بتمامه:

أَلَا يَا اسْلَمَى يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَاعَاتِكَ الْفَطْرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٥٥٩) ومجاز القرآن (٩٤/٢).

(٤) بتمامه:

لَيْسَ يَنْفَكُ دَاغَتِي وَاعْتِرَازِ كُلُّ ذِي عَفَّةٍ مُقْبِلٌ قُتُوعِ

لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣٣٤/١) وشرح ابن الناظم (٩٣) وتخليص الشواهد (٢٣٠) والمقاصد النحوية (٦٣٢/٢).

ثُمَّ قَالَ مَا نَصَّهُ ^(١): «وَأَمَّا شَبَهُهُ فَهُوَ النَّهْيُ، كَقَوْلِهِ ^(٢):

صَاح
الْبَيْتُ».

وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ: (مَا) كَ: «أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِييًا دِرْهَمًا»

قَالَ ابْنُهُ ^(٣): «الْمَعْنَى: «أَعْطِ دِرْهَمًا مَا دُمْتَ مُصِييًا».

ع: ويجوزُ في (دِرْهَمًا) غَيْرَ مَا قَدَّرَ.

قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ ^(٤): «فَإِنْ قُلْتُ: أَطْلَقَ فِي قَوْلِهِ:

وَمِثْلُ (كَانَ) (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ: (مَا) ^(٥).....

وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ، فَيُقَالُ ^(٦): «الْمَصْدَرَةُ الظَّرْفِيَّةُ»، قُلْتُ: أَحَالَ عَلَى الْمَثَالِ؛

فَإِنَّهُ إِنَّمَا مِثْلُ لِلتَّقْيِيدِ».

فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(٧):

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٩٤).

(٢) سبق تخريجه قبل أسطر.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٩٤).

(٤) انظر: شرح ابن قاسم - وهو المرادي - (١/٤٩٣).

(٥) التميم من المرادي.

(٦) في شرح المرادي: «فيقول».

(٧) أشده ابن مالك ولم ينسبه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/٢٦٠) والتذييل

والتكميل (٣/٢٣٨) وتخليص الشواهد (١٦٨) والمساعد (١/١٩٨).

دُمْتَ الْحَمِيدَ فَمَا تَنْفَكُ مُتَّصِرًا عَلَى الْعِدَا فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
فُمْشِكِلٌ، لَأَنَّهُ إِنْ قُدِّرَ حَالًا فَالْحَالُ نَكْرَةٌ، أَوْ خَبْرًا فَإِنَّمَا يَرْفَعُ (دَامَ) الْاسْمَ
وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ بَعْدَ (مَا) الظرفية، والجوابُ بِالْأَوَّلِ، وَ(أَلْ) زائدةٌ، مِثْلُهَا فِي:
﴿لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾^(١).

* * *

وَعَبَّرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلًا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلًا
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾^(٢).

فِي «الْخَصَائِصِ»^(٣): «(خَاسِئِينَ): خَبْرٌ (كَانَ)^(٤) لَا صِفَةً، وَلَا لَكَانَ الْأَخْلَقُ:
(خَاسِئَةً)، وَلَأنَّ الْقِرَدَةَ لَا يَكُونُ إِلَّا خَاسِئًا لِذُلِّهِ وَصِغَارِهِ؛ فَوَضَعَهُ بِذَلِكَ لَا يُقِيدُ،
بِخِلَافِ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: «كُونُوا قِرَدَةً كُونُوا خَاسِئِينَ».

[وَعَبَّرُ مَاضٍ]: ﴿وَلَا يَزَالُونَ تُخْلِفِينَ﴾^(٥)، ﴿لَنْ نَرْجِعَ عَلَيْكَ كَيْفِينَ﴾^(٦)، ﴿لَنْ
تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٧).

* * *

(١) المتنافقون: ٨، وهذه قراءة قوم كما قال الكسائي والقراء. انظر: معاني القرآن للقراء (١٦٠/٣)

وإعراب القرآن للنحاس (٢٨٧/٤) ومعجم القراءات القرآنية (٤٧٦/٩).

(٢) البقرة: ٦٥ والأعراف: ١٦٦.

(٣) انظر: الخصائص (١٦٠/٢ - ١٦١).

(٤) يقصد أنه خبر ثان.

(٥) هود: ١١٨.

(٦) طه: ٩١.

(٧) الصافات: ٢٩.

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسَّطَ الْحَبَرُ أَجَزَ وَكُلُّ سَبْقَةٍ (دَامَ) حَظَرَ
قال^(١):

مَا دَامَ حَافِظٌ سَرِيٍّ مَنْ وَفَّقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِبًا أَبَدًا
وإذا جازَ ذلكَ في (لَيْسَ) مع مُلازمتِها للجُمُودِ، فَ: (دَامَ) أَحَقُّ وَأَوْلَى.
ومنع ابنُ دُرُستويه^(٢) التَّوَسُّطَ في (لَيْسَ)، تشبيها لها بـ: (مَا)، وهو مَحْجُوجٌ
بقوله^(٣):

أَلَيْسَ عَجِيًّا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ
وقوله^(٤):

أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تُلِمَّ مُلَمَّةٌ وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْخُطُوبِ مَعُولٌ
وقوله^(٥):

-
- (١) قال ابن هشام في تخليص الشواهد: إن ابن مالك أنشد هذا البيت ردًا على ابن معط، قلت - حمزة -: ولا أدري أين أنشده ابن مالك، والبيت أنشده أبو حيان في التذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (١٧١/٤) وتخليص الشواهد (٢٤٠) والتصريح (٢٤٣/١).
- (٢) انظر: البحر المحيط (١٣١/٢) والتذييل والتكميل (١٧٠/٤) وأوضح المسالك (٢٣٧/١).
- (٣) البيت لمحمود الوراق في البيان والتبيين والكمال، ولمحمد بن حازم الباهلي في ديوانه وفي الموازنة، والبيت من المتقارب. انظر: البيان والتبيين (١٣٤/٣) والكمال (١٢٩/٢) وديوان ابن حازم (١٠٧) والموازنة (٢١٣/٢) والتذييل والتكميل (١٧١/٤).
- (٤) البيت لعروة ابن الورد، وهو من الطويل. انظر: ديوان عروة (١٣١) والحماسة (٥٩٥/١) والبحر المحيط (١٣١/٢) والدر المصون (٢٤٥/٢) وتخليص الشواهد (٢٣٧).
- (٥) بتمامه:

فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجْهُهُوْلُ

وقراءة بعض السبعة: ﴿لَيْسَ إِلَهَ أَنْ تُولُوا﴾^(١)، وفي البيت الأول دخول الباء على اسم (لَيْسَ) إذا حل محل الخبر، ك: (أَنْ) والفعل، وقُرئ شاذاً: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُولُوا﴾^(٢) بنصب (البر)، وزيادة الباء. بخط عثمان^(٣).

وَلَيْسَ غَرِيْبًا مَنْ تَنَاءَتْ دِيَارُهُ وَلَكِنَّ مَنْ تَنَاءَيْنَ عَنْهُ غَرِيْبُ
فأ^(٤): ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ﴾^(٥) يدل على تأنيث الضمير على

= سَلِيَّ إِنَّ جِهْلِيَّ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجْهُهُوْلُ
والبيت للسموئل، وهو من الطويل. انظر: ديوان السموئل (٩٠) وشرح التسهيل (٢٤٩/١).
(١) البقرة: ١٧٧، وهي قراءة حمزة وحفص وعاصم المطوعي. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢٣٩/١).

(٢) البقرة: ١٧٧، وهي قراءة أبي وابن مسعود، وفي المخطوط أول الآية واو، وهو خطأ. انظر: المحتسب (١١٧/١).

(٣) يعني به ابن جني، والبيت في ديوان امرئ القيس، وقال ابن داود الأصفهاني: إنه لبعض أهل عصره. انظر: ديوان امرئ القيس ت المصطفى (٨٣) والزهرة (٥٤) والإبانة (٥٧٥/٣).

(٤) يقصد به الفارسي، والفارسي لم يتحدث عن هذه الآية، بل تحدث عن قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَمْلِكُمْ عَلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الشعراء: ١٩٧، وهي قراءة ابن عامر، وإنما قاس الإمام جامع العلوم الباقولي الآية التي ذكرها ابن هشام على الآية التي ذكرها الفارسي. انظر: الحجة (١٤٥/٤) وجواهر القرآن للباقولي (٢٨٠/١).

(٥) غافر: ٥٠.

شريطة التفسير.

ك^(١): «لأنَّ اسمَ «تَكُ» ضميرُ القصة^(٢)، من حيثُ إنَّ (رُسُلَكُمْ) فاعِلٌ، ولا يكونُ اسمَها؛ لأنَّ المبتدأ الذي خبره فعلٌ لا يتقدَّم.

في «المقرب»^(٣): «أنَّه يلزمُ تقدُّمُ الخبرِ على الاسمِ في نحو: «كَانَهُ زَيْدٌ»؛ لئلاَّ يلزمَ فصله»، وليس بشيء؛ لأنَّ الفصلَ هنا جائزٌ باتِّفاقٍ، بخلاف: «ضَرَبَهُ زَيْدٌ».

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ (لَيْسَ) اضْطُّفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي
وهو قولُ الكوفيين^(٤) والمبرد^(٥) وابنِ السَّراج^(٦)، وأجازَ ذلك س^(٧)
والفارسي^(٨) والسيرافي^(٩) وابنُ برهان^(١٠).

(١) يقصده كتاب (الكشاف). انظر: الكشاف (٣/ ٣٣٥).

(٢) في المخطوط: (الصفة)، والتصويب من الكشاف..

(٣) انظر: المقرب (١٤٧).

(٤) انظر: الحليات (٢٨٠) والإنصاف المسألة (١٨) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٢٩٧).

(٥) ليس للمبرد نص في المنع لا في المقتضب ولا في الكامل، وإنما نُسب إليه هذا القول، ولعله نقل عنه سماعاً. انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٧٨).

(٦) انظر: الأصول (١/ ١٠٢).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ١٠٢).

(٨) انظر: الحليات (٢٨٠).

(٩) انظر: شرح السيرافي على الكتاب (١/ ٣٠٠).

(١٠) انظر: شرح اللمع لابن برهان (٥٢) وما بعدها.

حُجَّتُهُمْ: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾^(١)، وحكاية س^(٢): «أَزِيدَا لَسْتَ مِثْلَهُ؟». وللاولين: أَنَا لَمْ نَرِ جَامِدًا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ، بدليل: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!»، و«عَسَى زَيْدًا أَنْ يَقُومَ»؛ لَأَنَّ الْجَامِدَ كَالْحَرْفِ، وهو لا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ. كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّمَ هُنَا عَلَى تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْخَبَرِ: جَوَازًا وَامْتِنَاعًا، وَلَا يَعْتَرِضُ بِالْكَلَامِ عَلَى التَّمَامِ وَالتَّقْصَانِ.

* * *

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالتَّقْصُصُ فِي (فَتَيْ، لَيْسَ، زَالَ) دَائِمًا قُفِي قَوْلُهُ: (وَالْتَقْصُصُ) إِلَى آخِرِهِ، قَالَ صَاحِبُ «الْبَدِيعِ»^(٣) - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ): (زَالَ، وَفَتَيْ)، وَذَكَرَ أَنَّ (كَانَ) تُسْتَعْمَلُ تَامَّةً -: «قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ»^(٤): أَمَّا (فَتَيْ، وَزَالَ) فَيُعْطَرُ فِيهِمَا أَنْ تَوْجِدَا تَامَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا يُصَوِّرُ فِي (زَالَ) أَنْ تَسْتَعْنِي عَنْ الْخَبَرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ^(٥):

شَبَابٌ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ وَشَيْبٌ كَأَنْ لَمْ يَزَلْ

(١) هود: ٨.

(٢) انظر: الكتاب (١/١٠٢).

(٣) هو أبو عبيد الله محمد بن مسعود الغزني المتوفى سنة ٤٢١ هـ، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه، وكان يُظَنُّ أَنَّ كِتَابَ الْبَدِيعِ مَفْقُودٌ، وَعِنْدِي مِنْهُ جُزْءٌ مَخْطُوطٌ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ. انظر: ارتشاف الضرب (٣/١١٥٣).

(٤) انظر: المقتصد لعبد القاهر (١/٤٠٢).

(٥) البيت لعلي بن جبلة، وهو من مجزوء المتقارب. انظر: ديوان علي بن جبلة (٩٠) والشعر والشعراء (٢/٨٥٥) والوساطة (٢٤٤).

وذلك أَنَّ (لَمْ يَزَلْ) وَقَعَ هنا في مقابلة (لَمْ يَكُنْ)، فكما أَنَّ (لَمْ يَكُنْ) تامةٌ؛ إذ المعنى: «كَأَنَّ لَمْ يُوجَدْ»، ولا خبرَ له، كذلك (لَمْ يَزَلْ) بمنزلة قولك: «قَدْ وَجِدَ أَبَدًا»، أو «كَانَ وَجِدَ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى مِنَ الْعُمُرِ».

ع: وكذا: «كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا وَلَمْ تَكُنْ، وَبِالْآخِرَةِ وَلَمْ تَزَلْ»^(١).

ابنُ الحَاجِّ: التَّمَامُ والنَّقْصَانُ في هذه الأفعالِ ليسا بمعنيين متغايرين مِنْ كُلِّ وجهٍ، بَيَانُهُ: أَنَّ (كَانَ) ناقصةٌ تُفِيدُ وجودَ الثاني للأولِ فيما دَلَّتْ عليه مِنَ الزَّمانِ، وتامةٌ تُفِيدُ وجودَ الأولِ نَفْسِهِ، وأخواتُها مثلُها في هذا، بحسبِ معانيها الموضوعيةِ لها؛ فهي في النقصانِ تُفِيدُ نسبةَ الثاني للأولِ، وفي التمامِ تُفِيدُ الأولِ نَفْسَهُ.

وتبيَّن بهذا أَنَّ (لَيْسَ) لا يُمكنُ أَنْ تكونَ تامةً؛ لأنها حرفٌ لا معنى لها في نفسها؛ فلا يصحُّ أَنْ يُضَافَ لها شيءٌ، ولا يُمكنُ أَنْ يستَقِلَّ كلامٌ منها ومن اسمٍ مفردٍ، وأما سائرُ أخواتِها فذلك فيه مُمكنٌ، لا يَمْنَعُ منه مانعٌ معنويٌّ، وإنما يَمْنَعُ منه استعمالٌ إنْ كانَ، واستثنى ابنُ عَصْفُورٍ^(٢) مع (لَيْسَ): (مَا زَالَ، وَمَا قَتِيَ، وَجَاءَ، وَقَعَدَ).

* * *

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفَا أَتَى أَوْ حَرَفَ جَرَّ
ثمَّ هو في الجارِّ والمجرورِ ليسَ بالأحسنِ مُطلقاً، ولهذا سألَ الزمخشريُّ^(٣)

(١) من كلام الحسن بن أبي الحسن ومطرف بن عبد الله إلى عمر بن عبد العزيز. انظر: حلية الأولياء (٣٠٥/٥) والزهد الكبير للبيهقي (٢١٦) والزهد لأحمد بن حنبل (١/٤١٩).

(٢) انظر: المقرب (١٣٩).

(٣) انظر: الكشف (٤/٨١٨).

في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ﴾^(١) كُفُوا أَحَدٌ^(٢)، فقال ما نصّه: «فإن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يؤخّر الظرف الذي هو لَفْوٌ^(٣) غير مُسْتَقَرٍّ^(٤)، ولا يُقَدِّمُ، وقد نصّ س على ذلك في «كتابه»^(٥)، فما باله مُقَدِّمًا في أفصح كلام وأعرابه؟ قلت: هذا الكلام إنما سيقّ لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مَصْبُوهٌ ومَرَكْزُهُ هذا الظرف، فكان لذلك أهمّ شيءٍ وأعناؤه وأحقّه بالتقديم وأخراؤه».

وَمُضْمَرِ الشَّأْنِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ اسْتَنْغ

(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) الإخلاص: ٤.

(٣) تحرفت حتى كتبها الناسخ: «آخر»، والصواب ما أثبتناه، ويعضد التصويب ما في الكشف.

(٤) كنت قد كتبت في أيام الصبا بحثًا عن هذه القضية، ونحري هذا المصطلح وتطوره بين متقدمي النحاة ومتأخريهم، ملخصه أنه كان سيويه والمتقدمون يطلقون على الجار والمجرور أو الظرف إذا لم يكونا خبرين «ظرفًا لَفْوًا» وإذا كانا خبرين يسمونهما «ظرفًا مُسْتَقَرًّا» بفتح القاف، أي أنه متعلق بمحذوف واقع خبرًا تقديره «مُسْتَقَرٌّ» أو «اسْتَقَرَّ» وانتقل الضمير من الفعل المحذوف إلى الجار أو الظرف واستقرّ فيه، هذا كله في عرف متقدمي النحاة، لكن الأمر اختلف عند المتأخرين، فقد تطور المصطلح وأصبحوا يستخدمون هذين المصطلحين - اللَّفْوُ وَالْمُسْتَقَرُّ - بمعنى مختلف، فالظرف أو الجار إن كان العامل فيه والمتعلّق فيه مذكورًا سَمَاءَ المتأخرون «لَفْوًا»، وإذا كان متعلّقًا بمحذوف واجب الحذف كواقع نعمًا أو خبرًا أو صلة أو حالًا فإنهم يسمونه مُسْتَقَرًّا لأنه متعلق باستقرار محذوف، ولعل الرضي أول من شرع للمتأخرين هذا التجديد.

(٥) انظر: الكتاب (١/٥٦).

كما يؤوّل على ذلك مثل: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وقوله^(١):

..... كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ

ونحو^(٢):

..... إِنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ

ونحو: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»^(٣)، ونحو^(٤):

..... إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا

(١) بتمامه:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُغْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

والبيت للعجير السلولي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٧١/١) وشرح المقدمة المحسبة

لابن بابشاذ (٣٥٤/٢) وأسرار العربية (١١٤) وتخليص الشواهد (٢٤٦).

(٢) بتمامه:

كَذَاكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إِنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ

والبيت لبعض الفزاريين، وهو من البسيط، وقد جاء في بعض المصادر بالنصب هو والبيت

الذي سبقه. انظر: الحماسة (٥٧٤/١) وشرح الكافية الشافية (٥٥٨/٢) والتذيل والتكميل

(٨٥/٦).

(٣) انظر: صحيح مسلم (١٦٧٠/٣).

(٤) بتمامه:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْسَقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظِيَاءَ

والبيت يُنسب للأخطل، وليس في ديوانه، كذا قال البغدادي، والبيت من الخفيف. انظر:

المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (٩٢/١) وشرح الكتاب للسيرافي (٢٧٣/٣) ومغني

الليب (٥٦) وخزانة الأدب (٤٥٧/١).

وَحُكْمُ الْخَبَرِ فِي ذَلِكَ وَجُوبُ التَّأْخِيرِ، وَكَذَا حَيْثُ كَانَ الْاسْمُ ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ.

وقد استدرك ابنُ الحَاجِّ على ابنِ عُصْفُور^(١)؛ لكونه لم يذكره فيما يجب تأخيرُه من الأخبارِ، بل ذَكَرَ خَبَرَ (دَامَ، وَقَعَدَ)، و(جَاءَ) فِي الْمَثَلِ^(٢)، فَقَالَ: نَقَصَهُ أَخْبَارُ جَمِيعِ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ إِذَا كَانَتْ أَسْمَاؤُهَا ضَمِيرَ شَأْنٍ؛ فَإِنَّ وَضْعَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ عَائِداً عَلَى مَا بَعْدَهُ؛ لِمَا قُصِدَ بِهِ مِنَ الْإِبْهَامِ وَالتَّحْرِيكِ لِمَا يُغْنَى بِهِ.

* * *

وَقَدْ تَرَاوَدَّ (كَانَ) فِي حَشْوِكَ: «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٍ مِّنْ تَقَدَّمَ»^(٣) كما أُجْرِيَتْ (كَانَ) مُجْرَى الْأَدْوَاتِ فِي الدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، كَذَلِكَ أُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا فِي اسْتِعْمَالِهَا زَائِدَةً، وَإِنَّمَا ذَلِكَ سَبِيلُ الْأَدْوَاتِ، وَهِيَ حِينَئِذٍ دَالَّةٌ عَلَى الزَّمَانِ فَقَطْ دُونَ الْحَدِثِ، بِخِلَافِ [غَيْرِ]^(٤) الزَّائِدَةِ؛ فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْحَدِثِ وَالزَّمَانِ مَعًا، وَأَمَّا النَّاqِصَةُ فَاخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَقَوْلُهُ: (كَانَ) فِيهِ أَمْرَانِ^(٥):

أحدهما: تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِهَذَا الْفِعْلِ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِي ذَلِكَ غَيْرُ: (أَمْسَى، وَأَصْبَحَ) فِي قَوْلِهِمْ: «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا!»، وَ«مَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا!»، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ،

(١) انظر: المقرب (١٣٩).

(٢) وهو قولهم: «ما جاءت حاجتك». انظر: الكتاب (١/ ٥٠).

(٣) ساقطة من المخطوط، لا يستقيم الكلام بدونها.

(٤) لم يأتي المخطوط إلا أمر واحد، فلعل هذا إهمال من الناسخ.

خلافًا للكوفيين^(١).

[مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَ!] وكذلك: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا!»، وهي عند السيرافي^(٢) تامة، وفاعلها مضمر، وهو مصدرها، وعند آخرين ناقصة، وهي مُحْتَمَلَةٌ لضمير (مَا)، وفعل التعجب خبرها.

فإن قلت: «مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدًا!»، بتأخير (كَانَ) عن (أَحْسَنَ)، واجتلاب (مَا) المصدرية، صَحَّ أيضًا، وكانت (كَانَ) تامة، و(زَيْدٌ) فاعلها، وأجاز المبرد^(٣) النصب مع بُعدِه في المعنى، فتقول: «مَا أَحْسَنَ الَّذِي كَانَ هُوَ زَيْدًا!»، كأنه كان اسمه زَيْدًا، ثُمَّ انتقل عنه، فأوقع (مَا) على صفة الرجل.

ع: وقد زيدت بين المضاف والمضاف إليه^(٤):

تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مَنْ أَرَمَى الْبَشْرُ

(١) انظر: الأصول (١٠٦/١) وشرح الكتاب للسيرافي (٣٥٩/١) وشرح الكافية الشافية (٤١٤/١).

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٩/١).

(٣) انظر: المقتضب (١٨٥/٤)، والمبرد هو الذي نص في المقتضب على بُعدِه.

(٤) بنماه:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ
وَعَيْرُ كِبْدَاءَ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ
تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مَنْ أَرَمَى الْبَشْرُ

وهو رجز لم يعين قائله، وفي بعض الروايات: «جادت» بدل: «ترمي». انظر: المقتضب

(١٣٩/٢) والأصول (١٧٨/٢) وأمالى ابن الشجري (٤٠٦/٢).

أي: «بِكَفِّي مَنْ هُوَ أَرْمَى^(١) الْبَسَرِ»، كذا رواه أَبُو الفتح في «خصائصه»^(٢)، وقال في تقديره كذا، وقال: «(كَانَ) زائدة، وإنه يُروى بكسر الميم، أي: «بِكَفِّي رَجُلٍ كَانَ».

ع: إن قَدَّرَ (مَنْ) نكرة موصوفة لم يحتج إلى تقدير (هُوَ)، والبيت نظير^(٣):
عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةُ.....

ابن الحاج: صرَّح ابنُ عصفور^(٤) بأنَّ معنى الزائدة كمعنى الناقصة، ولم يصرَّح بحكم الزائدة؛ هل لها اسمٌ وخبرٌ كالناقصة؟ أو فاعلٌ كالتامة؟ أو لا معمولٌ لها؟

وظاهرُ كلامِ س^(٥) أَنَّهَا تامةٌ، وإنَّما تُعتبرُ زيادتها بوقوعها بينَ ما لا يَسْتَغْنِي أحدهما عن الآخر، فالزيادة فيها نظيرُ الإلغاء في (ظَنَّ)، إِلَّا أَنَّ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا لَا تُسَمَّى زائدةً، وسببه عندي أَنَّ (كَانَ) الزائدة لَا نَحْتَاجُ لِأَكْثَرِ مِنْ فاعِلٍ غائبٍ يَسْتَتِرُ

(١) في المخطوط (أرمى) ثانية، ولعلها زائدة، وهي غير موجودة في الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٣٦٩/٢).

(٣) بتمامه:

سَرَاةٌ يَيْسِي أَبِي بِكَرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةُ الْوَرَابِ
نسبه ابن جني للقتال الكلابي، والعكبري للفرزدق، وقال العيني: إن الفراء أنشده، والبيت من الوافر. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٦/١) والحجة (٤٣٧/٢) وعلل النحو (٢٤٩) والفسر (١٩١/١) وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (٩/٤) وتخليص الشواهد (٢٥٢) والمقاصد النحوية (٦٠٣/٢).

(٤) انظر: المقرب (١٤٠).

(٥) انظر: الكتاب (٧٣/١).

فيها، وهو ضميرٌ عائِدٌ على مضمون الجملة، فتجيء صورتها صورة ما لا حُكْمَ لها ولا عمل، بخلاف (ظَنَنْتُ)؛ فإنه لا بدَّ لـ: (ظَنَنْتُ) من فاعلٍ مُصَرَّحٍ به، وإنَّما تُلغى عن المفعولين.

وينبغي أن يُنظرَ في قولك: «أَنَا كَانَ قَائِمٌ»، وَأَنْتَ كَانَ قَائِمٌ؛ هل سُمِعَ أو لا؟ فلا تتمحُّصُ زيادتها إلَّا على ذلك.

والأقوى عندي أنَّ ذلك كلامُ العرب؛ لأنَّهم يقولون: «مَا كَانَ أَحْسَنَنِي!»، و«مَا كَانَ أَحْسَنَكَ!»، والحُكم في ذلك كُلُّ واحدٍ. وأكثرُ ما زيدت (كَانَ) في التعجب.

وغايرُ ابنِ عصفورٍ^(١) بينَ معنى (حَضَرَ) و(وُجِدَ)، ولا طائلَ بينهما؛ فمعنى «حَضَرَ الشَّيْءُ»: «وُجِدَ»، فإن قِيَدَت (حَضَرَ) بالمفعول، فقلت: «حَضَرْنَا»، أو «حَضَرَ فلانٌ» قِيَدَت (وجدت) بالمجرور، فقلت: «وُجِدَ بِحَضَرَتِنَا، أو في موضع كذا».

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقَوْنَ الْخَبَرَ وَيَعْدَ (إِنْ، وَلَوْ) كَثِيرًا ذَا اسْتَهْزَ
كما اسْتَعْمَلْتُ (كَانَ) مُسْتَعْنَى عَنْهَا حَيْثُ تَكُونُ زَائِدَةً، كَذَلِكَ اسْتَعْمَلْتُ
محذوفة حيث الحاجة إليها، ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ اسْمُهَا مُحذُوفًا مَعَهَا، وَتَارَةً يُحْذَفُ مَعَهَا
الخبر، وَتَارَةً تُحْذَفُ وَحْدَهَا، وَالْغَالِبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَمَرْفُوعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ.
ع: وعكس هذا؛ يحذفون الخبر، ويبقونها والاسم، وذلك حيث تدخل لام



الجاحود، نحو: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(١)، أي: «مَا كَانَ مُرِيدًا لِيَذَلِكَ»، هذا قول ص^(٢)، وقال ك^(٣): الخبر «يَذَرُ»، واللام زائدة.

واستبعد؛ لأنه يقتضي الإخبار عن الذات بالمصدر، وليس بشيء؛ لأنهم لا يضمرون (أَنْ)، فأين المصدر؟

* * *

وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِضُ (مَا) [عَنْهَا] اِزْتِكِبَ كَيْفَ: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ: (كَانَ) مُنْجَزِمٌ تُخَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التَزِمَ [وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ: (كَانَ): إِنَّمَا اخْتَصَّ بِذَلِكَ عَنْ نِظَائِرِهِ، فَلَمْ يُقَلَّ فِي: «لَمْ يَصْنُ»، «لَمْ يَهْنُ»، «لَمْ يَخُنْ»: «لَمْ يَهْ»، «لَمْ يَخُ»، «لَمْ يَصْ»؛ لَأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْهُنَّ اسْتِعْمَالًا، وَالكَثْرَةُ مَدْعَاةٌ إِلَى التَّخْفِيفِ.

[وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ: (كَانَ): وَهِيَ (كَانَ) الَّتِي لَهَا مُضَارِعٌ، وَهِيَ الناقصة والتامة، وَقُرِئَ بِالْوَجْهِينِ: ﴿وَإِنْ كُنَّ حَسَنَةً﴾^(٤).

(١) آل عمران: ١٧٩.

(٢) انظر: المفتض (٧/٢) والجنى الداني (١٠٥).

(٣) انظر: التبيان للعكبري (٣١٤/١) واللباب له أيضًا (١٧٢/١) و(٤٦/٢) وشرح المفصل (٢٤٣/٤).

(٤) النساء: ٤٠، بالنصب قراءة أبي عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي ويعقوب، وبالرفع قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر وابن محيصن والشنوذلي والحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (٧٣/٢).

وقوله: (تُحَذَفُ) تشبيها لها بحرف اللين؛ لأنَّ غُثَّهَا كَالْمَدِّ، وَمِنْ ثَمَّ إِذَا تَحَرَّكَتِ لِلْسَّاكِنِينَ لَمْ تُحَذَفْ؛ لَزَوَالِ الشَّيْءِ، وَصِيرُ وَرَثَتِهَا كَالْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ. وَمَنْعُ الْحَذْفِ فِي مِثْلِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١) مِنْ بَابِ قَوْلِهِ^(٢):
رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ

وَالَّذِينَ حَذَفُوا رَأَوْا أَنَّ الْحَذْفَ قَبْلَ مَجِيءِ السَّاكِنِ، فَهُوَ قَبْلَ التَّحَرُّكِ.
[تُحَذَفُ نُونٌ]: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُفْ﴾ فِي النَّحْلِ^(٣) بِالْحَذْفِ، وَفِي النَّمْلِ^(٤) بِالْإِثْبَاتِ، فَحُجَّةٌ مَا فِي النَّمْلِ أَنَّهُ الْأَصْلُ، وَأَنَّهُ مُنَاسِبٌ لِمَا:
(تَحْزَنْ)، وَحُجَّةٌ مَا فِي النَّحْلِ مُوَافَقَةٌ مَا فِي أَوَّلِ الْعُشْرِ: ﴿وَلَرَّيْكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٥).
[تُحَذَفُ نُونٌ]: إِلَّا إِنْ كَانَ الْخَبَرُ ضَمِيرًا مُتَصِلًا، نَحْوُ^(٦):

(١) البينة: ١.

(٢) بتمامه:

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَصِيرٌ آخِرُهُ أَوَّلًا
وَالْيَتِ لِمَحْمُودِ الْوَرَّاقِ، وَهُوَ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَأَخْطَأَ النَّاسُخَ فَكُتِبَ بَعْدَ يُفْضِي: «إِلَى آخِرِهِ»،
وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ اقْتَصَرَ عَلَى: «رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي»، وَظَنَّ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ يَقْصِدُ بِهِ: «إِلَى
آخِرِهِ» إِلَى آخِرِ تَكْمِلَةِ الْبَيْتِ. انْظُرْ: عِيُونَ الْأَخْبَارِ (٦٢/٣) وَالْعَقْدُ الْغَرِيدُ (١١٦/٢) وَالرَّوَايَةُ
فِي هَذَيْنِ الْكُتَابَيْنِ: «رَأَى الْأَمْرَ»، وَخَصَائِصُ (٢١٠/١) وَكَثِيرًا تَمَثَّلَهُ ابْنُ جَنِّي فِي كِتَابِهِ.

(٣) النحل: ١٢٧.

(٤) النمل: ٧٠.

(٥) النحل: ١٢٠.

(٦) بتمامه:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَغْوَمَا عَدْنَهُ أُمُّهُ بِلَيْتَانِهِمَا =

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ

لأنَّ الضمير يُرَدُّ الشيءَ لأصله، وبين ثم منعوا أن تخفَّفَ (إِنَّ، وَأَنْ، وَكَانَ) إذا كانت أسماؤهنَّ ضمائر متصلة لذلك، فأما قوله^(١):

فَلَسَوْا أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ

فضرورة، وقالوا: مَنْ قَالَ: (لَدُ) قَالَ: (لَدُنْهُ)، وبين الباب أَنَّ مَنْ قَالَ: «صَرَيْنَاكُمْ» قَالَ: «أَعْطَيْنَاكُمْوه»، وَأَنْتَ تَقُولُ: أَلْ فَلَانِ وَأَهْلُهُ، عَلَى الْأَحْسَنِ [لَا]^(٢) الواجب، وقال الفراء^(٣) من قال^(٤):

..... شَرِقتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ

لم يقل: «شَرِقتْ صَدْرُهَا»، وهذا ظريفٌ، ولعله مبيِّنٌ على هذا.

= والبيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي الأسود (١٦٢) والكتاب (٤٦/١) والمقتضب (٩٨/٣) وتخليص الشواهد (٩٢).

(١) بتمامه:

فَلَسَوْا أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ
ولم يعين هذا البيت قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٩٠/٢) والزاهر (٢١٥/١) وشرح الكتاب للسيرافي (٤٦٩/٢) ومعني اللبيب (٤٧).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١٨٧/١) و(٣٧/٢) و(٣٢٨/٢).

(٤) بتمامه:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَاهُ كَمَا شَرِقتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنْ الدِّمِ
والبيت للأعشى، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٧٣) والكتاب (٥٢/١).

قوله: (وَهُوَ حَذْفُ مَا التَزِمَ) فَمِنْ الْإِثْبَاتِ: ﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ يَتَنَكَّمُ وَيَتَنَكَّمُ
مَوَدَّةٌ﴾^(١)، ﴿وَعَلَمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾^(٢)، ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾^(٣).



(١) النساء: ٧٣، وفي المخطوط: «وبينهم».

(٢) النساء: ١١٣.

(٣) النساء: ١٣٥.

﴿ فَصْلٌ فِي (مَا، وَلَا، وَلَاتَ، وَإِنْ) ﴾

الْمُشَبَّهَاتِ بِ: (لَيْسَ)

إِعْمَالِ (لَيْسَ) أَغْمِلْتُ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ
ذَكَرُوا مِنْ أَوْجِهِ الشَّبْهِ نَفْيِ الْحَالِ، وَذَلِكَ إِذَا تَجَرَّدَ الْكَلَامُ مِنْ قَرِينَةٍ خِلَافِهِ،
لَا مَطْلَقًا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ^(١):

وَلَسْتُ بِمُسْتَقْبَحٍ أَحَدًا لَا تَلُمُّهُ عَلَى شَعْبٍ أَيْ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ
وقوله^(٢):

وَلَسْتُ لِمَا لَمْ يَقْضِهِ اللَّهُ وَاجِدًا وَلَا عَادِمًا مَا اللَّهُ حَمٌّ وَقَدَرًا
وقوله^(٣):

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ.....

(١) البيت للناطقة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (٧٨) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢٩١/١) وأمالى ابن الشجري (٤٠٨/١).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣٨١/١) والتذيل والتكميل (٣٠٦/٤) وتمهيد القواعد (١٢٣٧/٣).

(٣) بتمامه:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا
والبيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر: ديوان زهير (٢٨٧) والكتاب (١٦٥/١).

وقوله^(١):

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ

الْبَيِّنَ.

قَالَ السَّلَوِيُّ فِي حَوَاشِيهِ^(٢): «قَوْلُهُ^(٣): بِ: (إِلَّا): يَجْرِي مَجْرَى (إِلَّا): (بَلْ، وَلَكِنْ)».

ع: فَقَوْلُ الشَّيْخِ: (بَقَا النَّفْيِ) عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ؛ لِأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثَةِ^(٤).
[مَعَ بَقَا النَّفْيِ]: تَقُولُ فِي: «مَا أَنْتَ قَائِمًا»: «مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ»، فَأَمَّا قَوْلُ
الْجَمِيعِ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا» فَلَيْسَ أَصْلُهُ فِي الْإِيجَابِ: «أَنْتَ سَيِّرٌ»، وَإِنَّمَا أَصْلُهُ: «أَنْتَ
تَسِيرُ سَيِّرًا»، ثُمَّ: «أَنْتَ سَيِّرًا»، ثُمَّ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا»، فَالْتَّاصُبُ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ لَا (مَا)،
وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ لَا الْمَنْصُوبُ.
فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٥):

(١) بتمامهما:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ يَكْفُ الْإِلَهُ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَيْتِكَ مِنْهَبُهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا
وَالْبَيْتُ لِلْأَعْوَرِ الشَّنِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْمُتَقَارِبِ. انظر: الكتاب (٦٤ / ١) والمقتضب (١٩٦ / ٤).

(٢) انظر: حواشي المفصل للسلاويين (٢٩٥).

(٣) يعني به الزمخشري. انظر: المفصل (١١٢).

(٤) كذا في المخطوط بتأنيث العدد.

(٥) بتمامه:

وَمَا الدُّهْرُ إِلَّا مَنَجُّنُونَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا =

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونَا.....

البيت، فنَصَبَ على المصدر^(١)، قال: (مُعَذَّبٌ) مصدرٌ، و(الْمَنْجُنُونُ) نائبٌ عن مضاف، وهو مصدرٌ.

على أن يونس^(٢) أجازَ النصبَ مطلقاً استدلالاً بظاهره، ووافقَه الفراء^(٣) في الوصف، نحو: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا»^(٤)، وبقية ك^(٥): في الخبرِ الْمُنَزَّلِ الاسمُ منزلة، نحو «مَا زَيْدٌ إِلَّا زُهَيْرًا»، وفي نحو: «مَا زَيْدٌ إِلَّا لِخَيْتِهِ»، أي: «مَا فِيهِ غَيْرُهَا».

وقال ص^(٦) في الجميع بالرفع، إلّا في المصادر، وفي ما دلَّ دليلٌ على تقدير الفعل، نحو: «مَا أَنْتَ إِلَّا عِمَامَتُكَ تَحْسِينًا، وَرِدَاءُكَ تَزِينًا»^(٧)، والنصبُ فيها خارجٌ

= والبيت لبعض بني سعد، وهو من الطويل، والمنجنون: الدولاب الذي يُسقى عليه، وفي بعض الروايات: «أرى الدهر...». انظر: المحتسب (٣٢٨/١) واللباب للعكبري (١٧٦/١) وتوجيه اللمع (١٤٦) وأوضح المسالك (٢٦٨/١) وشرح شواهد المغني (٢١٩/١).

(١) في المخطوط: «فَنَصَبَ وَلَا مَصْدَرٌ»، ولا معنى لهذا الكلام، والصواب ما أثبتناه، وهو مستفاد من الهمع. انظر: همع الهوامع (٤٤٨/١).

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرا في (٢/٢٣٥) وشرح المرادي (١/٥٠٧) والجنى الداني (٥٥) وهمع الهوامع (٤٤٨/١).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/١١١) وشرح الكتاب للسيرا في (٢/٢٣٥).

(٤) في المخطوط: (قائم)، وبهذا لا وجه لإيراد المثل، والتصويب من الهمع. انظر: همع الهوامع (٤٤٨/١).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (٤/٢٧٠) همع الهوامع (٤٤٨/١).

(٦) انظر: الكتاب (٢/٣١٦).

(٧) هذه التحشية مستفادة من الارتشاف والتذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (٤/٢٧٠) =

عَنْ حُكْمٍ (مَا)، وَعَنْ النَّحَّاسِ^(١) أَنَّهُ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى النَّصْبِ^(٢) فِي (مَا) بَعْدَ (إِلَّا) وَهُوَ مُرَدُّدٌ.

وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفُ كَ: «مَا» بِ«أَنْتَ مَغْنِيًا» أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

وَرَفَعَ مَغْطُوفٍ بِ: (لَكِنْ) أَوْ بِ: (بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِ: (مَا) الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

وَيَعْدَ (مَا، وَلَيْسَ) جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيٍ (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ

وَوَرَدَ جَرُّهَا اسْمَ (لَيْسَ) إِذَا تَأَخَّرَ، وَكَانَ (أَنْ) وَالْفِعْلَ، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: «وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُؤْلُوا»^(٣)، وَقَوْلِهِ^(٤):

أَلَيْسَ عَظِيمًا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ

= وإرتشاف الضرب (١١٩٩/٣).

(١) انظر: التذييل والتكميل (٢٧٠/٤) والبحر المحيط (٤٧٢/١).

(٢) المنقول عن النحاس أنه نقل الإجماع على الرفع.

(٣) البقرة: ١٧٧، وقد سبق أن قال ابن هشام إنها من الشواذ وهي قراءة أبي وابن مسعود.

انظر: المحتسب (١١٧/١).

(٤) البيت لمحمود الوراق، وهو من المتقارب، وروايته في كتب القوم: «أليس عجيبة». انظر:

البيان والتبيين (١٣٤/٣) والكامل (١٢٩/٢) والعقد الفريد (٣٦١/٢) وأماله الفاني

(١٠٩/١) والتذييل والتكميل (١٧١/٤).

قَالَ النَّاطِمُ^(١): كَقَوْلِهِ^(٢):

وَكُنْ.....

الْبَيْتَ، وَكَقَوْلِهِ^(٣):

وَلَقَدْ غَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَاتِمٍ
وَكَذَلِكَ^(٤) لَا خَيْرَ وَلَا شَرَّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمٍ
وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ^(٥): «لَمْ يُسْمَعْ فِي خَيْرٍ (لَا)؛ فَلَا يُقَاسُ عَلَى خَيْرٍ (مَا)؛ لِأَنَّ
الزِّيَادَةَ مَجَازٌ».

(١) انظر: شرح التسهيل (١/٣٧٦).

(٢) بتمامه:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُشَفَاعَةَ بِمَنْ قَبِلَ عَنْ مَوَادِّ بْنِ قَارِبٍ
وَالْبَيْتَ لِسَوَادِ بْنِ قَارِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «سَوَاكَ بِمَعْنَى».
انظر: جمهرة أشعار العرب (٥٥) والزهرة (٢٤٠) والجليس الصالح الكافي (٢٢٦) وشرح
التسهيل (١/٣٧٦) و(٣/٢٥٨).

(٣) من مجموعة أبيات تنسب للمرقش وخزرج بن لوزان والمرقم الذهلي السدوسي، وقيل:
إن المرقم لقب خزرج بن لوزان، ونسبه ابن عصفور إلى امرئ القيس، والأبيات من معجزة
الكمال. انظر: الوحشيات (١٦٦) والحيوان (٣/٢٠٧) وربيع الأبرار (٤/١٩٤) والضرائر
لابن عصفور (٦٤).

(٤) في المخطوط (وكذلك) وبه ينكسر البيت.

(٥) يقصده الإمام ابن هشام الخضرأوي، وهذا الكلام منقول من التذييل والتكميل (٤/٣٠٩)
والإرتشاف (٣/١٢١٥).

وقال ح^(١): «لا حُجَّةَ فِي الْبَيْتَيْنِ؛ لَجَوَازِ كَوْنِ (لَا) مَهْمَلَةً، وَإِنْ لَمْ تُكْرَرْ، فَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ قَلِيلًا».

ع: وَإِنَّمَا عَدُمُ التَّكَرُّارِ فِي الْأَوَّلِ فَقَطْ.

فِي التَّكْرَارِ أُعْمِلْتُ ك: (لَيْسَ): (لَا) وَقَدْ تَلِي (لَا تَ، وَإِنْ) ذَا الْعَمَلِ
قَوْلُهُ: (وَإِنْ) قَالَ فِي «الْمَقْرَبِ»^(٢): «وَقَدْ أَجْرُوا (إِنْ) النَّافِيَةَ فِي الشَّعْرِ مَجْرَى
(مَا) فِي نَصْبِ الْخَبَرِ؛ لِشَبْهِهَا بِهَا، قَالَ^(٣):
إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِّيًّا عَلَى أَحَدٍ

الْبَيْتَ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصِيَةٍ. انْتَهَى
وقال ابنُ خَرُوفٍ فِي «شَرْحِ الْجُمْلِ»^(٤): «إِذَا كَانَتْ (إِنْ) نَفْيًا عَمِلَتْ عَمَلُ
(مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يَعْمَلُ فِيهِ (مَا)».
[فِي التَّكْرَارِ أُعْمِلْتُ ك: (لَيْسَ): (لَا)]: ظَاهِرُ قَوْلِهِ أَنَّ عَمَلَ (لَا) كَثِيرٌ، وَ(إِنْ)

(١) يقصده أبا حيان، وكلامه في التذييل والتكميل (٤/ ٣٠٨).

(٢) انظر: المقرب (١٦٣).

(٣) بتمامه:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِّيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَشْغَفِ الْمَجَانِينِ
ولا يعلم قائل هذا البيت، وهو من المنسرح، وفي روايه: «إلا على حزبه الملاعين». انظر:
الأزهية (٤٦) وأمالى ابن الشجري (٣/ ١٤٣) وشرح التسهيل (١/ ١٥٠) وأوضح المسالك
(١/ ٢٨٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٥٩٠).

قَلِيلٌ، وكذا في «التسهيل»^(١)، وردّه ح^(٢) بأنَّ (إِنْ) أَعْمَلَتْ فِي النِّشْرِ، وَأَمَّا إِعْمَالُ (لَا) فَقَلِيلٌ، حَتَّى زَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ^(٣) أَنَّ الرِّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَأَنَّكَ تَقُولُ: «لَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ» بِرَفْعِ (أَفْضَلُ) لَا غَيْرُ.

فِي «شرح التسهيل»^(٤) قَالَ: «وَرَفَعُهَا مَعْرِفَةً نَادِرَةً»، كَقَوْلِهِ^(٥):

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا السَّارُّ دَارًا وَلَا الْجِرَانُ جِيرَانًا
وَقَالَ^(٦):

..... لَا أَنَا بَاغِيَا

وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ الْمُتَنَبِّي قَوْلَهُ^(٧):

(١) انظر: التسهيل (٥٧).

(٢) انظر كلام أبي حيان هذا في التذيل والتكميل (٢٨١ / ٤).

(٣) يقصد به الأخفش. انظر معاني القرآن للأخفش (٤٨٨ / ٢).

(٤) كلامه هذا في التسهيل. انظر: التسهيل (٥٧)، وشرح التسهيل (٣٧٧ / ١).

(٥) ليس هذا البيت في مطبوع شرح التسهيل، وما بعده من أبيات موجود في شرح التسهيل، وهذا البيت لا يعرف صاحبه، وهو من البسيط. انظر: الجمل المنسوب للخليل - والظن أنه لأبي بكر بن شقير - (٧٦) والتذيل والتكميل (٢٨٧ / ٤) وشرح شذور الذهب (٢٥٦).

(٦) بتمامه:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا يَسَوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا

والبيت للناطقة الجعدي رضي الله عنه، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابتة الجعدي (١٧١) أمالي ابن الشجري (٤٣٣ / ١) وشرح التسهيل (٣٢٥ / ١) وتخليص الشواهد (٢٩٤).

(٧) بتمامه:

إِذَا الْجُودُ نَسَمٌ يُرَزَقُ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا =

فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

وَمَا لِي: (لَات) فِي سَوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قُلٌّ

[وَالْعَكْسُ قُلٌّ]: كقراءة بعضهم: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾^(١)، وفيها شدوذان:

أحدهما: حذف المنصوب وبقاء المرفوع، وهو خلاف المشهور.

والثاني: أنه مُحَوَّجٌ إلى كثرة التقدير؛ وذلك لما قدّمنا في إعراب قراءة الجماعة من أنه لا بُدَّ من تقدير الحين المحذوف معرفة؛ لأنَّ المراد نفي كون الحين الحاضر حين مناصي، لا نفي جنس حين مناصي.

وإذا كان كذلك فقال الناظم^(٢): «لَيْسَ حِينَ مُنَاصٍ مَوْجُودًا لَهُمْ عِنْدَ تَنَادِيهِمْ»؛ إذ كان لهم قبل ذلك حين مناصي؛ فلا يصح نفي جنسه مطلقاً. انتهى كلامه.

قلت: وظاهره أنه جعل (مَوْجُودًا) الخبر، وهذا لا يصح؛ لأنَّ (لَات) لا تعمل إلا في الحين، والصواب أنَّ تقديره [ه]: «لَيْسَ حِينَ مُنَاصٍ حِينَ مَوْجُودًا» إلى آخره، فيكون (مَوْجُودًا) صفة للخبر، لا خبراً^(٣).

= وهو من الطويل، ورواية ابن مالك في شرح التسهيل: «فلا المجد». انظر: ديوان المتنبّي (٢٨٣/٤) وأمالى ابن الشجري (٤٣١/١) وشرح التسهيل (٣٧٧/١).

(١) ص: ٣، وهي قراءة الضحاك وأبي المتوكل والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمر وأبي السمال. انظر: معجم القراءات القرآنية (٧٦/٨).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤٤٢/١).

(٣) استفاد من هذه التحشية الصبان حيث قال عند قول الأشموني: «أي: كأننا لهم»: «ظاهره»=

شرطُ معمولي (لَآتِ) ثلاثة:

أحدها: كونُهما (الحينَ، أو الساعةَ، أو الآنَ)، بكثرةٍ في الأولِ، وقلةٍ في الأخيرين،
 كذا في «شرح الكافية»^(١)، وهو الواقعُ، فنحوُ^(٢):
لَآتِ هُنَا حُنَّتِ

مهملةٌ.

والثاني: أن لا يجتمعا، بل يُحذفُ أحدهما.

الثالث: أن يكونَ المذكورُ منهما نكرةً لا معرفةً.



= جعلُ (كَائِنًا) خبرَ (لَآتِ)، وهو لا يصحُّ؛ لأنَّ من شروط عملها كونُ معموليها اسمي زمانٍ،
 فيجبُ أن يقدَّرَ: «وَلَآتِ حِينَ مَنَاصِي حِينًا كَائِنًا لَهُمْ»، فيكونُ (كَائِنًا) صفةً للخبرِ، لا خبراً.
 انظر: حاشية الصبان (١/٣٧٨).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٤٤٢).

(٢) بتمامه:

حُنَّتِ نَوَارُ وَلَآتِ هُنَا حُنَّتِ وَبِذَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجْنَّتِ
 والبيت لشبيب بن جميل التغلبي، أو لحجل بن نضلة، وهو من الكامل. انظر: المسائل
 البصريات (٢/٧٥٦) والمفصل (١٢٨) وشرح التسهيل (١/٣٧٨).

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَ: (كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى) لَكِنْ نَدَّرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُ
 ش ع^(١): «(كَانَ)^(٢)، وَكَادَ، وَكَرَبَ) للمقاربة اليقينية، و(عَسَى، وَحَرَى،
 وَاخْلَوْلَقَ) للمقاربة الظنية»، تقول: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يُفْلَحَ»، و«اخْلَوْلَقَ زَيْدٌ أَنْ يَنْجَحَ»،
 أي: «رُجِي مِنْهُمَا ذَلِكَ»، والباقي للشروع.
 ع: مِنْ هُنَا يَنْحَلُّ قَوْلُ ب^(٣): «لِلْمُقَارَبَةِ فِي الْإِمْكَانِ».

وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزَرُ وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا
 أي كون المضارع الواقع خبراً.
 واختار هو^(٤) وابنه^(٥) أنها إنما تكون نواسخ إذا كانت بدون (أَنْ)، وأنها في
 غير ذلك فِعْلٌ وفاعِلٌ ومفعولٌ منسوخٌ أو مقيّدٌ، ونقله عن س^(٦).

(١) انظر: شرح عمدة الحفاظ (٢/ ٨١٠).

(٢) كذا في المخطوط، ولا وجود لها في شرح العمدة.

(٣) يقصد به الإمام بدر الدين، وهو ابن الناظم. انظر: شرح ابن الناظم (١١٠).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٤)، وشرح عمدة الحفاظ (٢/ ٨٢١).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (١١٢).

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ١٥٧ و ١٦٠).

وَجَوَزَ ابْنُهُ^(١) كَوْنَهَا حَيْثُ نَاسِخَةٌ، وَصَحَّ الْإِخْبَارُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ.
وَقَالَ ابْنُ خُرُوف^(٢): «لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا؛ إِذْ لَا يُقَالُ: «عَسَى زَيْدٌ الْقِيَامَ»،
وَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ خَبَرًا عَنِ الذَّاتِ إِلَّا فِي مَوَاضِعِ الْمَشَاهِدَةِ وَالْعِلْمِ وَالِدَوَامِ عَلَى
الْفِعْلِ، فَحَيْثُ تَأْتِي الْمُبَالَغَةُ، نَحْوُ: «إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا»، وَ«صَرَبًا صَرَبًا» أَيْ أَنَّهُ
يَجُوزُ رَفْعُهُ، قَالَ^(٣):

فَلِئَنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ

وَتَقُولُ: «زَيْدٌ صَوْمٌ وَفِطْرٌ». انْتَهَى مُلَخَّصًا مِنْ «شَرْحِ الْجُمَلِ» لَهُ^(٤).

وَالِى مَا ذَكَرَ مِنْ هَذَا الشَّرْطِ يُشِيرُ كَلَامُ ابْنِ عُصْفُورٍ فِي «مَقَرَّبِهِ»^(٥).

* * *

وَكَذَ: (عَسَى): (خَرَى) وَلَكِنْ جُعِلَا خَيْرُهَا خَتْمًا بِ: (أَنْ) مُتَّصِلًا

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١١٢).

(٢) ما بعد قوله: «خبراً عن الذات» ليس موجوداً في مطبوعة شرح الجمل لابن خروف بنصها،
وهذا الكلام منقول بالمعنى من موضع لاحق. انظر: شرح الجمل لابن خروف (٨٣٦/٢).

(٣) بتمامه:

تَرْجَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ فَلِئَنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ

والبيت للخنساء، وهو من البسيط. انظر: ديوان الخنساء (٥٠) والكتاب (٣٣٧/١) ومعاني
القرآن للأخفش (١٠٣/١) والمقتضب (٢٣٠/٣).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٨٤٢/٢).

(٥) انظر: المقرب (١٥٢) وما بعدها.

وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ): (أَنْ) مِنْلَ (حَرَى) وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزَرَا
هذا وقوله:

وَمِنْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا

مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ فِي «شرح الكافية»^(١): «وَالْأَمْرَانِ فِي (أَوْشَكَ، وَكَرَبَ) عَلَى
السَّوَاءِ، أَوْ مُقَارِبَانِ لَهُ».

والحق ما ذَكَرْهُنَا، وَكَيْفَ بِنَسَاوِيَانِ أَوْ يَتَقَارِبَانِ فِي (كَرَبَ) وَمِ (٢) لَمْ يَسْمَعْ
لِحَاقِ (أَنْ)؟

وَمِنْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرَكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

كَ: «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْذُو»، وَ(طَفِقَ) كَذَا (جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْتُ)
[جَعَلْتُ]:

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْكَاشِحِينَ تَبَعُوا^(٣) هَوَانَا وَأَبْدُوا دُونَنَا نَظَرًا شَرًّا
جَعَلْتُ وَمَا بِي مِنْ صُدُودٍ وَلَا قَلَى أَزُورُكُمْ يَوْمًا وَأَهْجُرُكُمْ عَشْرًا
أُنشِدَ الْقَالِي^(٤) الْبَيْتَ الثَّانِي:

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٤٥٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/١٥٩).

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ: (تَبَعْنَا)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) الْبَيْتُ الْأَوَّلُ قَالَ عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِي: «وَأَسْفَطَ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ هَذَا الشَّعْرِ الْبَيْتَ الَّذِي بِهِ =

صَدَدْتُ وَمَا يَسِي.....

البيت، وردّه أبو عبيد عبد الله بن عبيد العزيز البكري في الكتاب المسمّى بـ: «التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه»^(١)، وأنشد البيتين وأبياتاً أخر أنشدها أبو علي.

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعَالِ: (أَوْشَكَ) وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ وَزَادُوا (مُوشَكَ) شرح^(٢): «نَدَرَ اسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلٍ (أَوْشَكَ)، وَأَنْدَرُ مِنْهُ اسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلٍ (كَادَ)».

قال عبد الدائم القيرواني^(٣) في كتابه «حُلَى الْعُلَى»: إِنَّ (عَسَى) قَدْ اسْتُعْمِلَ

= يقوم معنى البيت الآخر لأنه جواب له ولا فائدة له إلا بذكره، قلت - حمزة -: لعل البيت سقط من نسخة أبي عبيد للأمال، وهو ثابت في النسخة التي بين يدي ابن هشام، هذا وفي مطبوع الأمالي رواية: «وأعجزهم». انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٧٢) وأمالي الفالي (٢١٨/١) وسقط اللآلي لأبي عبيد البكري (٥٠٧/١) وتوجيه اللمع (١٨٩) وخزانة الأدب (٣٥٣/٩).

(١) انظر: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (٦٨).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٨٢٣/٢ - ٨٢٤).

(٣) قال القفطي: «عبد الدائم بن مرزوق بن جبير اللغوي الأندلسي المنزل، القيرواني الأصل، يكنى أبا القاسم. نزل المرية، وكان قد روى كثيراً من كتب الأدب واللغة. وكان قد رحل إلى المشرق، ودخل العراق، وأخذ عن علمائها في سنة ست وعشرين وأربعمئة، ولقي أبا العلاء المعري، وأخذ عنه شيئاً من الأدب، وروى عنه شيئاً من شعره سقط الزند في سنة ثلاث وعشرين وأربعمئة. وكان حياً في سنة سبع وستين وأربعمئة؛ فإنه كتب شيئاً بخطه =

منه صفة، وقد قال المعري^(١):

عَسَاكَ تَعْلِزُ إِنْ قَصَرْتُ فِي مَذْحِي فَإِنْ مِثْلِي بِهِجَرَ إِنْ الْقَرِيفِ عَيْسِي
وما قاله غلط؛ لأنَّ (عَيْسِي) في البيت بمعنى: (خَلِيقٌ، وَحَقِيقٌ)، وكلامنا في
(عَيْسِي) التي معناها الإطماع والإشفاق.

وحكى اللحياني^(٢) في «نواذره» عن الكسائي: «سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُ: «أَعْسِي
بِأَنْ تَفْعَلَ!»، أي: «أَخْلُقُ!»، وبِالْعَيْسِي أَنْ يَفْعَلَ»، قال: «وَلَا يُفْعَلُ هَذَا بِ: (عَيْسِي)
التي معناها العَرُضُ والإشفاق»^(٣). من «بُغْيَةِ الْأَمَالِ»^(٤).

من مُثُل (عَيْسِي) للإشفاق قول بعض الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ -
لِلنَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ لَتُشَبِّهُ الدَّجَالَ»: «عَيْسِي أَنْ يَضُرَّنِي شَبَّهُهُ يَا رَسُولَ
اللَّهِ»^(٥).

فهذا إشفاق قطعاً لا طمع.

= في هذا التاريخ. انظر: إنباء الرواة (١٥٨/٢).

(١) وهو من البسيط. انظر: سقط الزند (١٢٤).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٥٦/٣) والمحكم (٢٢٠/٢).

(٣) في بغية الآمال (الطمع والإشفاق).

(٤) للإمام اللبلي، وذكره أيضاً اللبلي في تحفة المجد الصريح. انظر: بغية الآمال (٣٠)،
وتحفة المجد الصريح (٤١).

(٥) انظر: سيرة ابن هشام (٧٦/١) وتفسير الطبري (١١٨/١١) والروض الأنف (٢٠٨/١)
ولسان العرب (٢٣/٦).



بَعْدَ (عَسَى، اِخْلُقْ، أَوْشَكَ) قَدْ يَرِدُ غَسَى بِـ: (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ قَدْ كَمَا سَدَّ (أَنْ، وَأَنْ) مَسَدَّ مَفْعُولِي (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَكَمَا سَدَّ (أَنْ) مَسَدَّ الْجُمْلَةِ بَعْدَ (لَوْ)، وَكَمَا سَدَّتْ (أَنْ) وَالْفِعْلُ مَسَدَّ جَزَائِي (لَعَلَّ) فِي قَوْلِهِ^(١):

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ
وَلَيْسَ بِضَرُورَةٍ؛ لَنُمَكِّنُهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ: «عَلَيَّ أَنْ»، بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ، وَأَعْمَالِ
(عَلَّ) فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنْ لَغْتَهُ النُّقْلُ. سَلَّمْنَا؛ إِلَّا أَنْ لَغْتَهُ إِنْ كَانَتْ فَتَحَ يَاءُ
الْمُتَكَلِّمِ فَلَا يَصِحُّ النُّقْلُ لِمُحَرِّكٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَغْتَهُ الْإِسْكَانَ فَحَرْفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ لَا يَصِحُّ
النُّقْلُ إِلَيْهِ.

وَزَعَمَ ابْنُ خُرُوفٍ^(٢) أَنَّ الْاسْمَ مَحْذُوفٌ، وَالَّذِي قَدَّمْتُهُ أَوَّلَى.

وَكَمَا سَدَّ (أَنْ) مَسَدَّ مَعْمُولِي (أَلَيْتَ) كَقَوْلِهِ^(٣):

فَيَا لَيْتَ أَنْ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا فَيَعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوَى وَغَرَامِ

* * *

وَجَرَّدَنَ (عَسَى) أَوْ أَرْقَعَ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(١) في المخطوط: «أتندما»، وهو تحريف، والبيت لنافع بن سعد الطائي، وهو من الطويل.

انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨١٧) وسمط اللآلي (١/٧٤٥).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خُرُوف (٢/٨٣٥) وتنقيح الأبواب (٢٥٠).

(٣) لم يعين قائله ابن مالك، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/٣٩) والتذييل والتكميل

ح^(١): نقل ابن إياز البغدادي^(٢) عن الرمانى^(٣) أنه لا يجوز أن تُضميرَ في (عسى) ضمير غيبة.

ع: فعلى هذا لا يُجيز في: «زئد عسى أن يقوم» إلا التمام، ولا يُجيز: «الزندان عسيًا»، ولا: «الزئدون عسوا»، ولا: «الهندات عسين». انتهى
وزعم الحوفي^(٤) في: «وعسى أن تَكْرَهُوا شَيْئًا»^(٥) أن: «تَكْرَهُوا» في موضع نصب.

ح^(٦): «ولا يمكن إلا بتكلف». انتهى
سفا^(٧): «يمكن أن يُقدَّر في (عسى) ضمير، بناءً على أنه من التنازع، أي: «عسى الشيء أن تَكْرَهُوه»^(٨).
وبقي وجه آخر، وهو أن (عسى) ناقصة، وسدّت (أن) وصلتها مسدّد الاسم

(١) يقصده أبو حيان. انظر: البحر المحيط (٣٦٢/٢).

(٢) انظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز (٣١٥).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للرمانى (٨٠٠ و ٨٠٥ و ١٠٣٧).

(٤) الغريب أن الحوفي في البرهان يقول بعكس هذا، قال في آية: «عسى أن ينفعنا»: «و(أن) في موضع رفع ب: (عسى)، و(أن) يلزمها لتدل على الاستقبال». انظر: البرهان للحوفي (٨٤/٤ ب).

(٥) البقرة: ٢١٦.

(٦) المقصود به أبو حيان، انظر: البحر المحيط (٣٨٠/٢).

(٧) يقصده الإمام السفاقي. انظر: المجيد للسفاقي (٩٨/١).

(٨) وقد ذكره ابن هشام في المغني أيضًا. انظر: مغني اللبيب (٢٠٤).

والخبر، كما سَدَّتْ مسدَّ المفعولين في (ظَنَّ)، ذكره ابنُ عصفورٍ في «شرح المقرَّب»^(١).

* * *

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَانْتَقَا الْفَتْحَ زُكِنَ [وَالْفَتْحُ]: على الأصل.

(وَالْكَسْرَ) قَالَ ابْنُهُ^(٢) إِتْبَاعًا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا^(٣).

قلتُ: أي إِتْبَاعًا^(٤) لِلْيَاءِ^(٥) السَّاكِنَةِ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ هَذَا الْحُكْمُ بِالْمُسْنَدِ لِلتَّاءِ وَالنُّونِ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ نَحْوُ (عَسَيَا).



(١) انظر: المقرَّب (١٥٤).

(٢) انظر: شرح ابن الناطم (١١٥).

(٣) في المخطوط: (شيء).

(٤) في المخطوط (اتبأ).

(٥) في المخطوط: (التاء)، والتصريب من العلمي (١٢٦/١).

(إِنَّ) وَأَخْوَاتُهَا

لِ: (إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِي: (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ
عِنْدِي أَنْ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ لِلْحَصْرِ، أَي: مَا لَهَا إِلَّا عَكْسُ [مَا لِي: (كَانَ)]^(١)، خِلَافًا
لِابْنِ سَلَامٍ^(٢) فِي أَنَّهَا تَنْصِبُ الْجَزَائِنَ فِي لَفْظٍ، نَحْوُ^(٣):

..... إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّيَّةً^(٤)

الْبَيْتَ، وَلِلْفَرَاءِ^(٥) فِي تَخْصِيصِهِ بِ: (لَيْتَ)، نَحْوُ^(٦):

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العلمي (١٢٧/١).

(٢) انظر: طبقات فحول الشعراء (٧٨/١).

(٣) بتمامه:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ حُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

والبيت لعمر بن أبي ربيعة أو لأبي زيد الطائي، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل
(٩/٢) وتخليص الشواهد (٣٠٦) وشرح أبيات المغني للبغدادي (١٨٣/١).

(٤) بتمامه:

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّيَّةً جَرُورًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا

والرجز لم يعين قائله. انظر: العين (٦٤/٦) نوادر أبي زيد (٤٧٤) ومقاييس اللغة (٤٤١/١).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٤١٠/١).

(٦) الرجز للعجاج. انظر: ملحون ديوان العجاج (٣٠٦/٢) والكتاب (١٤٢/٢) ومغني اللبيب

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصُّبَا رَوَّاجِعَا

ولنا: أَنَّ الْخَيْرَ مَحْذُوفٌ، نَحْوُ^(١):

وَلَكِنْ زَنْجِيًّا.....

أَي: «لَا يَعْرِفُ قَرَابَتِي»^(٢)، وَ(خَبَّةٌ) عَلَى الذَّمِّ، وَ(تَأْكُلُ) الْخَبْرُ.

وَأَبُو نُخَيْلَةَ لِحَنَّهُ ^(٣) الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ فِي ^(٤):

.....كَأَنَّ أَذْنَیْهِ

فِيُسْتَنَى مِنْ كَلَامِهِ الْجَرْيُ: (لَعَلَّ) الْمَذْكُورُ فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَرْ، عَلَى أَنَّ

(۱) شماره:

فَلَوْ كُنْتَ ضَاحِيًا عَرَفْتَ قَرَائِي

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل، وفي بعض الروايات: «ولكن زنجي عظيم». انظر: ديوان

الفرزدق (٤٨١) والكتاب (١٣٦) ومجالس ثعلب (٢٥) وجمهرة اللغة (١٣١٢/٣).

(٢) في المخطوط (فذاك) والتصويب من العليمى.

(٣) في المخطوط (لجزم)، والتصويب من شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٢٥) والعلمي

(١/١٢٧)، وكذا قال ابن هشام في المغني (٢٥٥).

(٤) شمامه:

كَأَنّ أُنْزِلَ بِهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمْنَا مُحَرَّرَا

قيل: لأبي نخيلة، وقيل: لمحمد بن ذؤيب، وهو من الرجز. انظر: الكامل (١٠٤/٣)

ورفع الخبر، ومن ثمَّ جعل^(١):

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ

على إضمار اللام، مثل: «خَيْر»^(٢)، والقصة، مثل^(٣):

إِنَّ مَنْ لَمْ يَنْتِ بِنْتِ بَنِي حَسَا نَ

والموصوف، أي: «جَوَابُ قَرِيب»، بخلاف: «لَعَلَّ الله».

والمفارسي^(٤) يؤوّل الأوّل على التخفيف وفتح اللام، مثل^(٥):

(١) بتمامه:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ دَاعِيَا لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

والبيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو من الطويل. انظر: نوادر أبي زيد (٢١٨) واللامات للزجاجي (١٣٦).

(٢) يشير إلى قول رؤبة حينما سئل: «كيف أصبحت؟»، فقال: «خير، عافاك الله». انظر: الكامل

(٧٠ / ٢) وشرح الكتاب للسيرافي (٤٤٤ / ٢) والخصائص (٢٨٦ / ١).

(٣) بتمامه:

إِنَّ مَنْ لَمْ يَنْتِ بِنْتِ بَنِي حَسَا نَ أَلْنَهُ وَأَغْصِهْ فِي الْخُطُوبِ

والبيت للأعشى، وهو من الخفيف. انظر: ديوان الأعشى (٣٨٥) والكتاب (٧٣ / ٣) والإيضاح العضدي (١٢٢).

(٤) انظر: الحجة (١٧٦ / ٢) والبصريات (٥٥٢ / ١) وإيضاح الشعر (٧٥).

(٥) بتمامه:

وَتَأْمُرُنِي رَيْبَةً كُلَّ يَوْمٍ لِأَشْرِيهَا وَأَقْتِنِي الدَّجَاجَا

والبيت للنمر بن تولب، وهو من الوافر، ورواية أبي علي تختلف:

نَوَاعِدُنِي رَيْبَةً كُلَّ يَوْمٍ لَأَهْلِكَهَا وَأَقْتِنِي الدَّجَاجَا =

لَأَشْرِيَهَا.....

ع: المناطقَةُ يقولون: «أَنَّهُ مَا هُوَ؟»، وقد رأيتُ ما يتمسَّكُ به مَنْ يُجيز ذلك، وهو: «إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»^(١)؛ لأنه (فَعَلٌ) للتعجب، وهذا إِنَّمَا ينتهضُ دليلاً على القولِ بَأَنَّهُ ليسَ بخبرٍ.

ك: «إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَاءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ»
فإن قلت: بقي عليه مما يرفعُ الخبرَ وينصبُ الاسمَ: (عَسَى) في قوله^(٢):
.....أَوْ عَسَاكَ

و(إِلَّا) في المنقطع، و(لَا) النافية للجنس.

قلت: المختارُ عنده^(٣) في (عساكَ) مذهبُ الأخفش^(٤)، وفي (إِلَّا) مذهبُ البصريين^(٥)، وأما (لَا) فقد أفردها بالتبويب؛ لِمَا تختصُّ به من الأحكام.

= انظر: الحجة (٤٣٤/٢) والبصريات (٥٥٤/١).

(١) التوبة: ٩ والمجادلة: ١٥ والمنافقون: ٢.

(٢) بتمامه:

تَقُولُ بِشَيْءٍ قَدْ أَتَىٰ إِنَّاكَ بِمَا أَبْأَعَلَكَ أَوْ عَسَاكَ

والرجز لرؤية. انظر: ديوان رؤية (١٨١) والكتاب (٣٧٥/٢) والمقتضب (٧١/٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣٩٧/١).

(٤) ذكره الأخفش في تعليقاته على كتاب سيبويه. انظر: الكتاب (٣٧٥/٢) حاشية (٦).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٢٦٤/٢).

وَرَأَى ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَذ: «لَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَنِيِّ»
إذا كَانَ الْخَبْرُ ظَرْفًا فَقَدْ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ، وَقَدْ يَجُوزُ فِيهِ
الْأَمْرَانِ:

فَالأَوَّلُ: نَحْوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا»، وَ«إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا أَبَاهُ»^(١).

وَالثَّانِي: نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ».

وَالثَّلَاثُ: نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ». مِنْ «حَوَاشِي الشَّلَوِيِّينَ»^(٢).

[ذَا التَّرْتِيبِ]: الْمُرَادُ خُصُوصِيَّةُ التَّرْتِيبِ الْمُمَثِّلِ بِهِ، لَا مُطْلَقُ تَقْدِيمِ الْأَسْمِ
وَتَأْخِيرِ الْخَبْرِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا جَالِسًا»، فَأَمَّا^(٣):
..... فَإِنَّ يَجِبُهَا

الْبَيْتَ، فَمَتَعَلَّقٌ بِهِ: (أَعْنِي) مَقْدَرَةً، وَالْجُمْلَةُ اعْتِرَاضِيَّةٌ، مِثْلُ^(٤):

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَالصُّوَابُ كَمَا نَقَلَ الْعَلِيمِيُّ: «إِنَّ فِي دَارِ زَيْدِ أَبِيهِ»، أَوْ كَمَا قَالَ الشَّلَوِيُّينَ:
«إِنَّ قَدَامَ زَيْدِ أَبِيهِ».

(٢) انْظُرْ: حَوَاشِي الشَّلَوِيِّينَ عَلَى الْمَفْصَلِ (١/٧٩).

(٣) بِتَمَامِهِ:

فَلَا تَلْخِصِي فِيهَا فَإِنَّ يَجِبُهَا أُنْكَالَ مُصَابِ الْقَلْبِ جَمَّ بَلَايِلُهُ
هَذَا الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَمْ يَنْسِبُوهَا إِلَى قَاتِلِ مَعِينٍ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ.
انْظُرْ: الْكِتَابَ (٢/١٣٣) وَالْحِجَّةَ (٣/٤١١) وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ (٢/١٢).

(٤) بِتَمَامِهِ:

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ - أَتَا فِيهَا حَمَامَاتٌ مُسَوَّلُ
وَالْبَيْتُ لِأَبِي الْغُولِ الطَّهَوِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْوَافِرِ. انْظُرْ: الْتَوَادِدَ لِأَبِي زَيْدٍ (٤٣٢) وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ
(٢/١٣).

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ -

وَالْأَفْتَقْدُمُ الْمَعْمُولُ مُؤَدِّنٌ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْعَامِلِ، وَالْعَامِلُ هُنَا لَا يَتَقَدَّمُ.
وَيُلْزَمُ مِنْ مُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْعَامِلِ.

وَمَمْنَرُ (إِنْ) افْتَحَ لِسَدً مَضْدَرٍ مَسْدَهَا وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْثَرُ
أَي: «وَمَسْدٌ مَعْمُولٌ لَهَا»، قَالَ ابْنُ النَّازِمِ^(١): «تَقُولُ: «بَلَّغْنِي أَنْ زَيْدًا فَاصِلٌ»،
فَتَفْتَحُ؛ لِأَنَّهُ يَسْدُ مَسْدَهُ: «بَلَّغْنِي الْفَضْلُ».
وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَهُ: «الْفَضْلُ»!.

قَوْلُهُ: (وَفِي سَوَى ذَلِكَ) يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَسْدِ الْمَصْدَرُ مَسْدَهَا، وَذَلِكَ أَنْ لَا يَسْدَ
مَسْدَهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ.

وَتَلَخَّصَ أَنَّ الْمَوْضِعَ إِنْ صَلَحَ لِلْمَصْدَرِ فَالْفَتْحُ، أَوْ لِلْجُمْلَةِ فَالْكَسْرُ، وَقَدْ
يَصْلُحُ الْمَوْضِعُ لهُمَا، فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ.

فَأَكْثَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَخَبَرُ (إِنْ) لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٍ
لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِبْتِدَاءِ افْتِتَاحِ النَّطْقِ، بَلْ إِبْتِدَاءُ الْكَلَامِ، سَوَاءً افْتِخَ بِهَا النَّطْقُ،
نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٢)، أَوْ وَقَعَتْ فِي قُوَّةِ ذَلِكَ، نَحْوُ: ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلَىٰ بِآلِ اللَّهِ﴾^(٣)،

(١) انظر: شرح ابن النازم (١١٧).

(٢) يوسف: ٢ والدخان: ٣ والقدر: ١.

(٣) يونس: ٦٢.

أو مبنية على ما قبلها، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ»، وقال^(١):

مِنَّا الْأَنَاءُ وَتَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسَبُنَا إِنَّا بَطَاءٌ وَفِي إِبْطَانِنَا سَرْعٌ
فَإِنْ قُلْتَ: فعلى كذا: «فِي اعْتِقَادِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ».

قلت: هذا ابتداء مفرد، لا كلام، بخلاف: «زَيْدٌ إِنَّهُ قَاضِلٌ».

فإن قلت: فهذا مفهوم من قوله: (وَهَمَزَ (إِنْ) افْتَحَ) الْبَيْتَ.

قلت: والمواطن كلها كذلك، وإنما هذا تفصيل لها.

وذكر ابنه^(٢) هذه الأقسام الثلاثة تحت قوله: (فِي الْإِبْتِدَاءِ)، ولما تكلم على ما يجوز فيه الوجهان ذَكَرَ (حَتَّى)، و(لَا جَرَمَ)، و(أَمَّا)، وفسره بأنها إن كانت (حَتَّى) ابتدائية كُسِرَتْ، نحو: «حَتَّى إِنْهُمْ لَا يَرْجُوْنَهُ»، أو عاطفة أو جارة فُتِحَتْ، نحو: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ قَاضِلٌ»، وإن كانت (أَمَّا) بمعنى (أَلَا) كُسِرَتْ، أو (حَقًّا) فُتِحَتْ، وإن كانت (لَا جَرَمَ) بمعنى (حَقًّا) - وبذلك فسرها المفسرون^(٣) - فُتِحَتْ، أو بمنزلة اليمين، كقولك: «لَا جَرَمَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ»، و«لَا جَرَمَ لَا تَيْتَنُكَ» كُسِرَتْ. فيقال: كان ينبغي أن تذكر (حَتَّى) الابتدائية مع (أَلَا) الاستفاحية في وجوب الكسر، كما ذكرتها بعد المبتدأ؛ فإنَّ الكلام قد ابتدئ بعدها، وكذا بعد (لَا جَرَمَ)

(١) البيت لوضاح ابن إسماعيل، وهو من البسيط. انظر: الحماسة (١/ ٣٢٤) وشرح التسهيل (٢٠/ ٢).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (١١٧) وما بعدها.

(٣) قاله الفراء. انظر: تفسير مقاتل (٢/ ٢٧٨) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٨) وتفسير الطبري (٢٨٨/ ١٥) وتفسير الماتريدي (١١٥/ ٦).

إذا كانت بمنزلة اليمين، (ألا) إذا كانت بمعنى (حقاً)، وأن لا تذكر ذلك فيما يجوز فيه الوجهان؛ لأن الذي يُفتح بعده غير الذي يُكسر، بخلاف المواطن التي ذكر المؤلف فيها جواز الوجهين.

ثم ينبغي أن يذكر مواطن الكسر كلها تحت قوله: (في الإيتدا)؛ إذ حمل على ابتداء الجملة، والتحقيق أن لا يذكر مسألة الخبر، وأن يذكر بدلها مسألة الابتداء، أو يتركها ويذكر افتتاح النطق والواقع بعد حروف الاستفتاح.

ولقد أجاد الناظم حيث لم يذكر هذه المواطن الثلاثة فيما يجوز فيه الوجهان كما ذكر ابنه، على أن ابنه إنما اقتفى في ذلك إثره في «التسهيل»^(١) وغيره^(٢).

* * *

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ كـ: «رُزْتُهِ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ»
يعني: «أَوْ كَانَتْ حِكَايَةً لِقَوْلٍ فِي حَالٍ مُصَاحِبَتِهَا الْقَوْلَ»، وَأَرَى^(٣) أَنَّ الْأَصْلَ:
«أَوْ حُكِيَتْ بِهَا بِالْقَوْلِ»، فَحُذِفَ الْجَارُ الْأَوَّلُ، فَارْتَفَعَ الضميرُ، وَاتَّصَلَ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ
(إِنْ) يُحْكِي^(٤) بِهَا [قَوْلٌ]^(٥) مَسْمُوعٌ، لَا أَنَّهَا هِيَ مُحْكِيَةٌ بِكَلَامٍ آخَرَ.
وَحَاوَلَ ابْنُهُ^(٦) تَأْوِيلَ كَلَامِهِ، فَقَالَ: «إِذَا حُكِيَتْ بِهَا قَوْلٌ - يَعْنِي: مَسْمُوعٌ - فَقَدْ

(١) انظر: التسهيل (٦٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٨١).

(٣) في المخطوط (ورأى)، والتصويب من العلمي.

(٤) في المخطوط: (يحا)، والتصويب من العلمي.

(٥) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العلمي.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (١١٨).

حُكِيَتْ هِيَ نَفْسُهَا مَعَ مَصَاحِبَةِ الْقَوْلِ».

كَذَا قَالَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، أَمَّا أَنَّهَا إِذَا حُكِيَ بِهَا قَوْلٌ مَسْمُوعٌ كَانَتْ مَصَاحِبَةً لِلْقَوْلِ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهَا إِنْ لَمْ تَصَاحِبْهُ كَانَتْ إِخْبَارًا مِنْ عِنْدِ الْمُتَكَلِّمِ عَنْ نَفْسِهِ، لَا إِخْبَارًا عَنْ مَنْ قَالَ، فَنَحْنُ إِنَّمَا نَدَّعِي أَنَّ الْكَلَامَ حِكَايَةٌ مَعَ مَصَاحِبَةِ الْقَوْلِ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَقَدْ حُكِيَتْ هِيَ نَفْسُهَا»، فَاسْتِقَامَتُهُ عَلَى أَنْ يُرِيدَ بِالْحِكَايَةِ الْإِخْبَارَ، كَمَا نَقُولُ: «حَكَى لَنَا حِكَايَةً عَنْ نَفْسِهِ»، أَيْ: «أَخْبَرَ بِخَبَرٍ عَنْ نَفْسِهِ»، عَلَى أَنَّ هَذَا يَرْجِعُ أَيْضًا إِلَى مَعْنَى الْمُمَاثَلَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ أَخْبَرَنَا عَنْ شَيْءٍ مُمَّاثِلٍ لِمَا اتَّفَقَ لَهُ، لَكِنْ كَأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى تُؤَيِّسِي مِنْ هَذَا الْكَلَامِ، فَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ: «فَقَدْ حُكِيَتْ هِيَ نَفْسُهَا مَعَ مَصَاحِبَةِ الْقَوْلِ»، أَيْ: «أَخْبَرَ بِهَا فِي حَالَةِ مَصَاحِبَةِ الْقَوْلِ».

وَعِبَارَةُ ابْنِهِ^(١) عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ قَالَ: «الرَّابِعُ: أَنْ تُحَكَّى بِقَوْلٍ مُجَرَّدٍ مِنْ مَعْنَى الظَّنِّ، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾»^(٢)، وَقَوْلُهُ: (أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ) مَعْنَاهُ: حُكِيَتْ وَمَعَهَا الْقَوْلُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا حُكِيَ بِهَا الْقَوْلُ فَقَدْ حُكِيَتْ هِيَ نَفْسُهَا مَعَ مَصَاحِبَةِ الْقَوْلِ، وَاحْتَرَزَ بِ: «الْمُجَرَّدِ مِنْ مَعْنَى الظَّنِّ» مِنْ: «أَتَقُولُ أَنَّكَ فَاضِلٌ؟».

قُلْتُ: عَلَيْهِ نَقْدَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْبُرَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةٍ كَاشِفَةٍ عَنْ مَعْنَاهَا؛ لِتَكُونَ عِبَارَتُهُ تَفْسِيرًا لِعِبَارَةِ النَّازِمِ، وَإِضَاحًا^(٣) لِمَا فِيهَا مِنَ الْخَفَاءِ، أَمَّا أَنَّهُ

(١) انظر: شرح ابن النازم (١١٨).

(٢) مريم: ٣٠.

(٣) في المخطوط: (وإيضاً)، وهو تحريف للفظ.

أتى بمثل العبارة الخفية، ثم شرح عبارة أبيه المساوية لعبارته هو في الخفاء؛ ليلزم من ذلك شرح عبارته هو، فلا يحسن.

وقد يُجاب بأن ما يذكره من التراجم عن المسائل المذكورة إنما يذكره على أنه فك للمنظوم، ثم يشرح ذلك، ولم يذكره ليكون شرحاً، فيقال: فكان ينبغي أن يقول: «وَمَعْنَى هَذَا»، ولا يقول: «وَمَعْنَى قَوْلِهِ».

وقد يُجاب: بأن الأهم تفسير ما في النظم؛ لأن الكتاب موضوع له، ولعله لو فسّر معنى الباء في كلامه لتوهم أن ذلك خاصّ لعبارته، أما إذا فسّر كلام الناظم، وتوهم اختصاص ذلك التفسير بعبارة الناظم دون عبارته هو فقد سهل؛ لأن غرضنا الأهم تفسير كلام الناظم.

والاعتراض بعد هذا كله قوي عليه.

والاعتراض الثاني عليه: أن قوله: «الْمُجَرَّدُ مِنْ مَعْنَى الظَّنِّ» لا فائدة له؛ لأن القول إذا كان بمعنى الظن فلا حكاية، وهو قد شرط الحكاية.

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ حُلِقَا بِاللَّامِ كَ: «اعْلَمْ إِنَّهُ لَدُونُ قَيِّ»

بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مما يجوز فيه الفتح والكسر: الموطن المحتمل للتعليل، نحو: «أَنَا أَحِبُّ
فُلَانًا أَنَّهُ مُتِّي»، فإن فتح فتقدير اللام، وإن كسرت فكأنك قدرته جواباً لسؤال،
أو تقول: قدرته استئنافاً مقررّاً للفعل السابق، وكان هذا الثاني أجود، وكان الكسر في

كلامهم أكثر: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ﴾^(١)، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ﴾^(٢)، ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ...﴾^(٣)، وقرأ أبو نوفل ابن أبي عقرب: «آته»^(٤).
ولينظر أيضًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾^(٥)
فإنه يُقرأ بالوجهين في السبعة^(٦).

* * *

مَعَ تَلَوْنَا الْبَحْرَ وَذَا يَطَّيَّرُ فِي نَحْوِ: «خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْني أَخْمَدُهُ»

* * *

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَضَحُّبُ الْخَبَرِ لَامُ ابْتِدَاءِ نَحْوِ: «إِنْني لَوَرَزَ»
وعن المبرد^(٧) إجازته بعد ذات الفتح، ونقل الناظم^(٨) الإجماع مردود، وقرئ
شاذًا: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾^(٩)، وقال^(١٠):

(١) الحج: ١.

(٢) التوبة: ١٠٣.

(٣) البقرة: ٣٧، وفي المخطوط: «عليهم».

(٤) انظر: البحر المحيط (٣١٩/١) ومعجم القراءات القرآنية (٨٥/١).

(٥) الطور: ٢٨.

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة بالكسر، وقرأ أبو جعفر ونافع والكسائي بالفتح. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٦٢/٩).

(٧) انظر: المقتضب (٣٤٣/٢ - ٣٤٤).

(٨) انظر: شرح التسهيل (٢٩/٢).

(٩) الفرقان: ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٣٥/٦).

(١٠) أنشد هذا الرجز قطرب. انظر: القوافي للأخفش (١١) وشرح الكتاب للسيراfi (٨٢/٥) =



أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ الْعَلِيِّ
أَنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرِ الْمَطِي

وقال^(١):

عَلَى أَنَّهُ فِيهَا لَعِيرُ مُنَافِسٍ

قَالَ النَّحَّاسُ^(٢): وَأَجَارَهُ الْفَرَاءُ^(٣) بَعْدَ (لَكِنَّ)، وَأَنْشَدَ^(٤):

وَلَكِنَِّّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

وَيَأْنِ^(٥) أَصْلُهَا: «وَلَكِنْ إِنْ»، فَخُفِّتْ نُونُ (لَكِنَّ)، وَتَرَكْتُ هَمْزُهُ (إِنْ)،

وَسَقَطَتْ نُونُ (لَكِنَّ) حَيْثُ اسْتَقْبَلَتْ سَاكِنًا، كَمَا قَالَ^(٦):

..... وَلَاكِ اسْقِيْنِي

= والخصائص (٣١٦/١).

(١) بتمامه:

فَنَافِسُ أَبَا الْمَغْرَاءِ فِيهَا ابْنُ دَارِعٍ عَلَى أَنَّهُ فِيهَا لَعِيرُ مُنَافِسٍ

والبيت من الطويل. انظر: سفر السعادة (٦٧١/٢) وضرائر الشعر لابن عصفور (٥٧).

(٢) انظر: معاني القرآن للنحاس (١٤٩/٢).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٦٥/١).

(٤) مضى ذكر الكلام عليه قبل أسطر قليلة.

(٥) يظهر أن هنا سقطًا، والتقدير: «وأجيب بأن...».

(٦) بتمامه:

فَلَنْسَتْ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْقِيْعُهُ وَلَاكِ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

والبيت للنجاشي الحارثي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢٧/١) والمعاني الكبير

(٢٠٧/١).

قَالَ ح^(١) فِي بَابِ (إِنْ).

وَقَالَ فِي بَابِ ظَنْ^(٢) - كَلَاهُمَا فِي «شرح التسهيل» - حَكَى أَبُو الْعَبَّاسِ^(٣)
عَنِ الْمَازَنِ إِجَازَةً فَتَحَ (أَنَّ) مَعَ اللَّامِ، وَأَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَرَأَ: ﴿لَا
أَنَّهُمْ﴾^(٤).

وَأَجَازَ الْفَرَاءُ^(٥) ذَلِكَ أَيْضًا إِذَا طَالَ الْكَلَامُ، وَأَنشَدَ^(٦):

وَأَنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلُ
وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿أَنَّ رَبَّهُمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾^(٧).

[وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ]: وَلَا يَجُوزُ فِي ذَاتِ الْفَتْحِ إِلَّا نَادِرًا، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ:
﴿لَا أَنَّهُمْ لَبِأَكْلُوتُ﴾^(٨)، و﴿أَنَّ رَبَّهُمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾^(٩)، وَلَا فِي (لَكِنَّ) إِلَّا نَادِرًا،
كَقَوْلِهِ^(١٠):

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: التذيل والتكميل (١١٧/٥).

(٢) انظر: التذيل والتكميل (٨٥/٦)، كقوله: «في باب ظن» تكرر مرتين في المخطوط.

(٣) انظر: الأصول (٢٧٤/١).

(٤) الفرقان: ٢٠. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٣٥/٦).

(٥) انظر: الصاحبي (١٤٧).

(٦) البيت لطرفة، وهو من الطويل. انظر: ديوان طرفة (٦٧) والعين (٢٦٨/٣).

(٧) العاديات: ١١، وهي قراءة أبي السمال والحجاج والضحاك بن مزاحم وابن أخي ذي الرمة.

انظر: معجم القراءات القرآنية (٥٤٦/١٠).

(٨) الفرقان: ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبيرة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٣٥/٦).

(٩) العاديات: ١١، وهي قراءة أبي السمال والحجاج والضحاك بن مزاحم وابن أخي ذي الرمة.

انظر: معجم القراءات القرآنية (٥٤٦/١٠).

(١٠) بتمامه:



وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

وَلَا فِي الْبَوَاقِي اتِّفَاقًا.

قوله: (تَضَحَّبَ الْحَبْرُ) (أَل) فِيهِ لِلْعَمِيدِ، أَي: (خَبِرَهَا)، لَا كُلَّ حَبْرٍ، فَأَمَّا

قوله^(١):

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمْ حَارَبْ شَقِيٍّ وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدُ

فنادر، نعم، هو أحسن من قوله^(٢):

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

ومثل: «فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ» قوله^(٣):

إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ وَخِلَافُ طَرْفٍ لَيْمَسٌ أَخْفَرُ

وذكر الناظم^(٤) وابنه^(٥) أَنَّ هَذَا أَحْسَنُ مَوْطِنٍ زِيدَتْ فِيهِ اللَّامُ، وقوله: «فَإِنَّكَ

مَنْ حَارَبْتَهُ» البيت، عِنْدِي أَحْسَنُ.

= يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاضِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

وفي رواية: «الكميد»، والبيت بلا نسبة، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٥).

(١) البيت لأبي عزة عمرو بن عبد الله الجمحي، وهو من الطويل. انظر: السيرة لابن هشام

(١/ ٦٦٠) وشرح التسهيل (٢/ ٢٨) وتخليص الشواهد (٣٥٨).

(٢) سبق تخريج البيت.

(٣) أنشده الكسائي، وهو من الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٤٥) والزاهر (٢/ ٢٣١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣١).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (١٢٤).

وَلَا يَلْسِي ذِي السَّلَامَ مَا قَدْ نُفِيََا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَدَ: (رَضِيَا)

فَأَمَّا الْجَامِدُ فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ شَبِيهُ بِالْأَسْمِ، أَلَا تَرَى [أَنَّهُ] ^(١) يَلِي (أَنْ) بِلا فَاصلٍ إِذَا خُفِّقَتْ؟ نَحْوُ: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ ^(٢)﴾، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ ^(٣)﴾، وَلَمْ يَقْدَحْ فِي اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهَا بِسَبَبٍ، كَمَا لَمْ يَقْدَحْ فِي امْتِنَاعِ تَصَرُّفٍ (عِنْدَ) انْجِرَازِهَا بِ: (مِنْ)، لِذَلِكَ تَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَعَسَى [أَنْ] ^(٤) يَقُومَ»، وَ«إِنَّ زَيْدًا لَيَنْعَمَ الرَّجُلُ».

كَذَا مِثْلُهَا، وَيَنْبَغِي أَنْ تُنَمَّعَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْإِنْشَاءَ عِنْدِي لَا ^(٥) يَقَعُ خَبَرًا، لَا أَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «إِنَّ عَبْدِي بِعَيْنِكَ»، فَاصْطَدَّ الْإِنْشَاءَ.

وَفُهِمَ مِنْ هَذَا الشَّرْطِ أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي الظَّرْفِ، نَحْوُ: ﴿وَأَنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ^(٦)﴾، وَالْمَفْرُودِ، نَحْوُ: ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لَذُوْ مَغْفِرَةٍ ^(٧)﴾، وَالْمُضَارِعِ، نَحْوُ: ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ^(٨)﴾، وَالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، نَحْوُ ^(٩).

إِنَّ الْكَرِيمَ لَمَنْ يَرْجُوهُ ذُوْ جِدَّةٍ وَلَوْ تَعَذَّرَ إِيسَارُ وَتَنَوَّيْلُ

(١) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/١٤٣).

(٢) الأعراف: ١٨٥.

(٣) النجم: ٣٩.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/١٤٣).

(٥) في المخطوط (لأن) أو (له أن) والتصويب من العلمي.

(٦) القلم: ٤.

(٧) الرعد: ٦.

(٨) النحل: ١٢٤.

(٩) لم يعين قائله ابن مالك، وهو البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢/٢٧) وشواهد التوضيح والتصحيح (٢٠٩) وشرح ابن الناظم (١٢٢) وتخليص الشواهد (٣٥٥).



لأنَّه خَصَّصَ ما ذَكَرَ بالمنع، فَبَقِيَ ما عَدَّاهُ على الجَوَازِ.

* * *

وَقَدْ تَلِيَهُمَا مَعَ (قَدْ) [ك: «إِنْ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَعْوِذًا»]

* * *

وَتَضَحَّبُ الْوَاسِطُ [مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَالْفَضْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ]

* * *

وَوَضُلُ (مَا) [بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالِهَا وَقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ]

* * *

وَجَائِزُ رَفْعُكَ [مَنْطُوقًا عَلَى مَعْمُولِ (إِنْ) قَبْلَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا]

ذكر ابنُ عُصْفُورٍ^(١) في: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا»^(٢) أن كَوْنَ خَبَرِ (إِنْ) محذوفًا - أي: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ أَجْرُهُمْ»، و(الصَّابِتُونَ) مُبْتَدَأٌ، والجملة الشرطية خَبَرٌ - أَرْجَحُ مِنْ أَنْ تَكُونَ الشرطية خَبَرَ (إِنْ)، وخَبَرُ (الصَّابِتُونَ) محذوفٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَقْدِيمُ الْمَعْطُوفِ عَلَى بَعْضِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، قَالَ: وَإِنَّمَا جَاوَزَ ذَلِكَ كَمَا جَاوَزَ^(٣):

(١) انظر: شرح الجمل (٢٨٢/٣).

(٢) المائدة: ٦٩.

(٣) بتمامه:

جَمَعْتُ وَفُخِّنَا غِيَّةً وَنَمِيمَةً خِصَالًا نَلَأْنَا لَسْتُ عَنْهَا بِمُزَعَّوِي

والبيت لبزید بن الحكم، وهو من الطویل. انظر: عیون الأخبار (١٥/٢) وإعراب القرآن للنحاس (٢٠٠/٥).

جَمَعْتَ وَفُحْشَا غِيَّةٍ وَتَوْبِيْمَةٍ

وغيره يعكس الترجيح؛ لأن في الحذف من الأول دلالة الثاني ضعفاً.
واعترض على من جعله من باب العطف على الموضع مثل قولهم: «إِنَّكَ
وَزَيْدٌ ذَاهِبَان» بأنه: كيف يُقال: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ آمَنَ مِنْهُمْ»؟
وأجاب: بأن التقدير: «مَنْ دَاوَمَ مِنْهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ».
وقال غيره^(١): «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا بِالسَّيِّئِ، وَهُمْ الْمُنَافِقُونَ.
وَالْجَاهَانِ فِي: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا﴾»^(٢).
وفي هذه وجه ثالث: أن المراد: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ آمِنُوا بِمُحَمَّدٍ، أَي: «يَا مَنْ
آمَنَ بِمُوسَى وَبِعِيسَى آمِنُوا بِهَذَا النَّبِيِّ»، ولا يمكن هذا التأويل هنا؛ لقوله سبحانه:
﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالنَّصَارَى﴾.
وهذا الذي اعترض به واردٌ على جعل الشرطية خبراً لـ: (إِنَّ)، «وَالصَّابِقُونَ»
مبتدأ، والجوابان بعينهما.
ومما يرجح أن الحذف من الثاني قوله^(٣):

(١) يعني به الزجاج، وعليه سار الزمخشري. انظر: معاني القرآن للزجاج (١٩٤/٢) والكشاف (٦٦١/١).

(٢) النساء: ١٣٦.

(٣) بتمامه:

فَمَنْ يَكْ أَنْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَلِيَّ وَقَارٍ بِهَا لَقَرِيْبُ
والبيت لضاحي بن الحارث البرجمي، وهو من الطويل. انظر: نواهد أبي زيد (١٨٢) والكتاب (٧٥/١).



فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وعلط ابنُ عصفور^(١) فقال: إِنَّهُ حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَقَدَّرَ: «فَإِنِّي لَغَرِيبٌ، وَقَيَّارٌ لَغَرِيبٌ».

وَمِمَّا يُرْجَحُ أَنَّ الْحَذْفَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ^(٢):

..... فَإِنِّي وَأَنْتُمَا دَنَيْتَانِ
ومثل هذا^(٣):

..... فَإِنِّي وَجَزُوءٌ لَا تَرُودُ
فإنَّ الروايةَ فيما رَعمَ ابنُ عصفور^(٤) بالتاء لا بالنون.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٢٨٤).

(٢) بتمامه:

خَلِيلِي مَلَّ طِيبٌ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبَوْحَا بِالْهَوَى دَنَيْتَانِ
أنشده ابن مالك ولم يعزه، وقال العيني إنه من إنشاد ثعلب، والبيت من الطويل. انظر:
شرح التسهيل (٢/ ٥٠) وأوضح المسالك (١/ ٣٤٩) وتخليص الشواهد (٣٤٩) ومغني
اللبيب (٦١٧) والمقاصد النحوية (٢/ ٧٥٠).

(٣) بتمامه:

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجَزُوءٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُقَارُ
والبيت لشداد بن معاوية العبسي، وهو أبو عنتره الفارس المشهور، والبيت من الوافر.
انظر: أمثال العرب للمفضل الضبي (٩٧) وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد (١٣) والكتاب
(٣٠٢/١).

(٤) انظر: شرح الجمل (٣/ ٢٨٤).

قال: وخرَجَ الفارسي^(١) هذا كله على أنَّ الخبرَ لهُمَا، وأنه نَزَلَ نفسه مع جُرُوءة فرسه منزلة المتلازمين، وكذا^(٢):

..... شَرْخَ الشَّابِّ
.....

مُلازِمٌ للشَّعْرِ الأسودِ، فجعله من باب^(٣):

وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنُفَلٍ

البيت.

قال^(٤): وزعمَ الكوفيون أنَّ هذه المواطنَ ونحوهما إنما جازَتْ على أنَّ الواوَ بمعنى (مع)، وأجازوا قياساً: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمٌ»، على معنى: «مَعَ عَمْرٍو»، فإنَّكَ حيثُذِ ليسَ معكَ ما تُخبرُ عنه إلا واحداً، واستدلُّوا بقوله^(٥):

(١) انظر: إيضاح الشعر للفارسي (٣١٦).

(٢) بتمامه:

إِنَّ شَرْخَ الشَّابِّ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ مَالَمَ يُعَاصِرْ كَانَ جُنُوءًا

والبيت لحسان بن ثابت، وهو من الخفيف. انظر: ديوان حسان (٢٨٢) ومجاز القرآن

(٢٥٨/١).

(٣) بتمامه:

وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنُفَلٍ أَوْ شَبَّلاً كَحِلَّتْ بِهِ فَانْهَأَتْ

والبيت لشلمي بن ربيعة السدي، وهو من الكامل. انظر: نوادر أبي زيد (٣٧٥) والأصمعيات

(١٦٢).

(٤) يعني ابن عصفور. انظر: شرح الجمل له (٢٨٥/٣).

(٥) بتمامه:

فَإِنَّكَ وَالْكِتَابَ إِلَى عَلِيٍّ كَذَابِيغَةٍ وَقَدْ حَلِمَ الْأَدِيمُ =

فَإِنَّكَ وَالْكِتَابَ

البيت، ولو أخبرَ عنهما لقال: «كَذَابَةٌ وَذُبْعُهَا»، فإنه يشبه الكاتب بالذابغة،
والكتاب بالديغ.

قلنا: التقديرُ كذلك، ولكنه حذف المعطوف، مثل: «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ». ففي توجيه الخبر المفرد في هذه الأبيات ونحوها ثلاثة مذاهب، وفي اقتباسه وعدم ذلك مذهبان.

وردَّ عليهم ابنُ عُصفور^(١) في اعتذارهم عمَّا الواو فيه بمعنى (مع) بأنَّها للتشريك، كالواو العاطفة، والخبر يكون عنهما، بدليل: «كَانَ»^(٢) زَيْدٌ وَعَمْرٌا كَالْأَخَوَيْنِ، فنصبوا (عَمْرًا)، وقالوا: «كَالْأَخَوَيْنِ» بالثنية.

وَأَلْحَقْتُ بِـ: (إِنْ): (لَكِنَّ، وَأَنْ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ) مُقْتَضَى كلام ابنِ عُصفور^(٣) أَنَّ ما عدا (إِنْ، وَلَكِنَّ) لَا يُعْطَفُ على محلِّ اسمه قبلَ مُضَيِّ الخبر باتفاق، وَأَنَّ الكسائيَّ والفراء^(٤) أَجَازَا ذلك في هذين فقط، قال: «لَا تُهْمَا لِمَ يُغَيَّرُ الْجُمْلَةُ عَنْ مَعْنَاهَا، وَلَا عَنْ لَفْظِهَا إِلَى الْإِفْرَادِ، وَاشْتَرَطَ الْفَرَاءُ خَفَاءَ الْإِعْرَابِ».

= والبيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط يحض فيها معاوية على قتال الإمام علي رضي الله عنه، وهو من الوافر. انظر: نوادر أبي زيد (٥٥٧) وإصلاح المنطق (١٤٩) والزاهر (٩٢/١).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٨٥/٣).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح الجمل لابن عصفور.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٨٩/٣).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٣١١/١).

وليس كما زعم، بل الفراء^(١) يُجيزُ في سائرِ عواملِ البابِ.



(١) انظر السابق.

التَّمْيِيزُ

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) «مُبِينٌ نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ»
 التَّمْيِيزُ: كُلُّ اسْمٍ نَكْرَةٌ بِمَعْنَى (مِنْ)؛ لِيَبَيِّنَ مَا قَبْلَهُ مِنْ اسْمٍ مَبْهُمٍ الْحَقِيقَةِ، أَوْ
 لِجَمَالٍ فِي نِسْبَةِ الْعَامِلِ إِلَى فَاعِلِهِ أَوْ مَفْعُولِهِ.

ف: (نَكْرَةٌ) مُخْرَجٌ ل: (وَجْهَهُ، وَالْوَجْهَةُ) فِي: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ، أَوِ الْوَجْهَةُ»،
 وَنَحْوِ ذَلِكَ.

و(بِمَعْنَى «مِنْ») مُخْرَجٌ نَحْو: «رَأَيْتُ رَجُلًا»، وَ«أَعْطَيْتُ دِينَارًا»، وَ«اعْتَكَفْتُ
 لَيْلَةً»، وَ«صَرَبْتُ تَأْدِيًّا».

وَقَوْلُهُ^(١): «لِيَبَيِّنَ مَا قَبْلَهُ» مُخْرَجٌ لِنَحْوِ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، وَ^(٢):
 «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا.....»

وَقَوْلُنَا: «مَا قَبْلَهُ» فِيهِ أَنَّ عَامِلَ التَّمْيِيزِ مُقَدَّمٌ.

وَقَوْلُنَا: «مُبْهَمٌ الْحَقِيقَةُ» ك: (الْعَشْرُونَ) فِي قَوْلِكَ: «عِشْرُونَ دِرْهَمًا».

(١) يَقْصِدُ بِهِ ابْنُ النَّازِمِ؛ فَإِنَّ تَعْرِيفَ التَّمْيِيزِ مَأْخُوذٌ مِنْهُ. انْظُرْ: شَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (٢٥٠).

(٢) بِتَمَامِهِ:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
 وَالْبَيْتُ أَشْدُّهُ الْكِسَائِي، وَهُوَ مِنَ الْبَسِيطِ. انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣٧/١) وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ
 (٢٣٣/١).

وقولنا: «إلى فاعله» ك: (نَفَسًا) في: «طَبَّتْ نَفْسًا».

وقولنا: «أو مفعوله» ك: (عُيُونًا) في: ﴿وَقَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(١).

وقد اشتمل قول الناظم:

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكْرَةً

على معنى الحد الذي ذكرنا، إلا أنه لم يقسم المبين باعتبار المبين، ولا يلزمه ذلك، وقد بينا قسمته، وهذا الحد من كلام ابنه^(٢).

ثم أعلم أن المبين على ما فهم من الحد إما مفرد أو نسبة، والمفرد إما مقدار أو غيره، والنسبة إما لفاعل، أو مفعول، فهذه أربعة أقسام.

والبداءة بمفسر المفرد:

فالمفرد المقدار أربعة: مكيل، وموزون، وممسوخ، ومعدود، وقد أهمل الناظم ذكره إلى باب المعقود له.

وشبه المقدار خمسة: شبه المكيل، نحو: «رَأْفُودٌ حَلَالٌ»، و«وَطَبٌ لَبَنَاءٌ»^(٣)، و«نَحْيٌ سَمْنَاءٌ»، و«سِقَاءٌ مَاءٌ»، وشبه الموزون نحو: «وَشَقَالٌ ذَرٌّ خَيْرٌ»^(٤)، و«وَشَقَالٌ ذَرٌّ شَرٌّ»^(٥)، وتمييز أصل لفرعه، وإن شئت قلت: جنس لنوعه،

(١) القمر: ١٢.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٢٥٠).

(٣) هذا المثال موجود في شرح الشذور.

(٤) الزلزلة: ٧.

(٥) الزلزلة: ٨.

والعبارة الأولى أسدُّ، نحو: «تَوْبُ خَزَا»، و«خَاتَمُ حَدِيدَا»، و«بَابُ سَاجَا»، وإنَّما كانت العبارة الثانية غير مستحسنة؛ لأنَّ الجُبَّةَ^(١) ليست نوعاً للخَزْ، ولا الخَاتَمَ للحديد، فافهمه، أو تفسيراً للمماثلة والمغايرة، نحو: «إِنَّ كُنَّا مِثْلَهَا إِبِلًا، وَغَيْرَهَا شَاءً».

ك: (شَبْرُ أَرْضَا، وَفَقِيرُ بُرَا وَمَنْوَيْنِ عَسَلَا وَتَمْرَا) [عرفت تقسيم المميِّز باعتبار المميِّز إلى الأقسام الأربعة في الحاشية أعلاه، واعلم الآن أنَّ مميِّز المفرد أقسامٌ:

مُمَيِّزٌ لمقدارٍ باتفاق، وهو مميِّز المساحة، نحو: «مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا»، و«مَا لَزِيدُ مَوْضِعُ شَبْرٍ أَرْضَا»، والكيل، نحو: «صَاعُ تَمْرَا»، «فَقِيرُ بُرَا»، «مَكْرُوكٌ دَقِيقَا»، ووزن، «رِطْلٌ سَمْنَا»، و«مَنْوَانِ عَسَلَا».

ومميِّزٌ لِمَا اختلف فيه: هل هو مقدار؟ وهو العدد.

ومميِّزٌ لنسبه المقدار في الإبهام والتقدير، وهو: «مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا»، و«مِثْقَالُ ذَرَّةٍ شَرًّا»؛ فهما مُشبهانِ العدد، ونحو: «ذَنُوبٌ مَاءٌ»؛ فإنه يُشبه الكيل. وينبغي أن لا يجوز: «كَأْسٌ خَمْرًا»، ولا: «كَأْسٌ مَاءٌ»؛ لأنَّ في «الكشَّاف»^(٢) في سورة الأنعام أنَّ الكأس: الزجاجَةُ مملوءةٌ مِنَ الخمرِ؛ فالثاني غيرُ مُطابق، والأوَّلُ لا إبهام فيه.

(١) هو مثلُ التَّوْبِ لا بالجبة، ولا اعتراض عليه؛ فكلاهما لباس.

(٢) انظر: الكشف (٧٣/٢).

ومميّز لشبه المقدار في الإيهام دون التقدير، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، و«بَابٌ سَاجًا»، و«غَيْرُهَا إِيْلًا»، و«أَمْنَالُهَا شَاءً».

فهذه ثلاثة، صارت خمسة مضافة للمقادير، وهي ثلاثة أو أربعة، فذلك تسعة أو ثمانية.

ومميّز النسبة أقسام:

واقِعٌ بعد فعل الفاعل منقولاً عنه: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا».

وبعد فعلٍ والمفعول منقولاً عن المفعول، نحو: ﴿وَقَفَرْنَا الْأَرْضَ عِيُونًا﴾^(١).

وبعد اسمٍ فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَتْنًا﴾^(٢)، و«سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةً»^(٣).

وبعد ما فيه معنى الفعل دون حروفه، نحو: «لِلَّهِ دَرَّةُ إِنْسَانًا»، أي: «عَظُمٌ»^(٤)، و«وَيْحَهُ رَجُلًا»، أي: «ضَعْفٌ»، و«حَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا»، أي: «اِكْتَفَى بِهِ»، أي: «يَكْفِيكَ». فهذه أربعة.

وَبَعْدَ ذِي [وَتَخَوَّهَا اجْرُزُهُ إِذَا أَصَفَتْهَا ك: (مُدَّ حِنْطَةً غَدًا)]

وقوله: (وَبَعْدَ ذِي) أي: الكيل والوزن والمساحة.

(١) القمر: ١٢.

(٢) مريم: ٧٤.

(٣) مثل يضرب لمن يخبر بكيونة الشيء قبل وقته. انظر: مجمع الأمثال (١/ ٣٣٦).

(٤) في المخطوط: (عظيم)، وهو تحريف.

قوله: (وَتَخَوِيهَا) يدخل فيه الوزن، وأسماء الأوعية، وغير ذلك ممَّا شرحناه بأعليه، ويخرج ما بعد الدال على المغايرة والمماثلة من قوله بعد:

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا

وكذلك يخرج أيضًا نحو: «جُمَامُ الْمَكُوكِ دَقِيقًا»، وأمَّا مسألة العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين فخارج بما نذكره في باب العدد.

فالحاصل أن هذا الكلام محتاج إلى تخصيص؛ فمنه ما ذكر هنا، ومنه ما ذكر في باب الأعداد.

* * *

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا [أُضِيفَ وَجَبَا] إِنْ كَانَ مِثْلَ: «قِيلَ الْأَرْضُ ذَهَبًا»^(١)

قوله: (أُضِيفَ) قلت قديمًا: ينبغي أن قوله (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) [محمول]^(٢) على ما هو أعم من الإضافة في اللفظ والتقدير؛ ليدخل نحو: «مَلَأُ مَاءً»، ثم رأيت أنه ينتقض بمفهوم الشرط في قوله: (إِنْ كَانَ).

قوله (وَجَبَا) قيل: يرده أنه سيذكر أنه يجوز خفضه به: (من).

قلت: إنما أراد بوجوب النَّصْبِ أن الإضافة لا تجوز.

قوله: (إِنْ كَانَ) احتراز من نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا».

واقْتَضَى كلامه أن المميّز المضاف على قسمين: ما يجوز إضافته إلى المميّز

(١) آل عمران: ٩١.

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من المليمي (١/ ٣٣١).

بعدَ حذفِ المضافِ إليه، وما لا يجوزُ، وكذلك الحُكمُ فيما تمَّ بالتنوينِ، وما تمَّ بالنونِ، فالأولُ نحوُ: «شَبْرُ أَرْضٍ»، و«قَفِيزُ بَرْ»، والثاني نحوُ: «مَنَوَا عَسَلٍ»، و«حَسَنِي وَجْهِ»، و«عَشْرِي رَجُلٍ»^(١)، و«ممتلئ ماءً».

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى [انْصَبَنَ بِ: (أَفْعَلًا) مُفَضَّلًا ك: «أَنْتَ أَغْلَى مَنْزِلًا»]

قوله: (وَالْفَاعِلُ) البيت، شرع في تمييز النسبة، وهو واقعٌ بعد فعلٍ باعتبارِ فاعله، ك: (طَابَ، وَنَصَبَ، وَاشْتَعَلَ، وَتَفَقَّأَ)، أو باعتبارِ مفعولٍ، ك: «فَجَزَنَّا»^(٢)، و«غَرَسْتُ»، أو بعد اسمٍ فعلٍ، نحوُ: «سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةٍ»، ونحوُ: «حَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا»، أي: «اكَتَفَ بِهِ»، أو مصدرًا^(٣)، ك: «وَنَحْنُ رَجُلًا»، أي: «صَعَفَ رَجُلًا»، أو وصفٍ قاصرٍ، ك: «هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا»، و«هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا»^(٤)، و«هُوَ كَرِيمٌ أَبًا»، أو جملةٍ اسميةٍ مؤولةٍ بالفعلية، نحوُ: «لِلَّهِ دُرَّةٌ قَارِسَا»، أي: «عَظُمَ قَارِسَا»، فهذه الجملةُ بمنزلةِ اسمِ الفعلِ والمصدرِ في التأوُّلِ بالفعلِ.

فهذه الستةُ مظاهرُ، كما أنَّ تلكَ المواضعَ التسعةُ السابقةُ هي مظانُّ تفسيرِ المفردِ.

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى: [سواءُ أَكَانَ فاعلاً حقيقةً كما مثلُ، أو مجازاً، نحوُ: «أَوْ

(١) في المخطوط: (رجلاً)، وهو تحريف.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) كذا في المخطوط بالجر، ولعل الصواب بالجر.

(٤) مريم: ٧٤.

أَشَدَّ ذِكْرًا^(١)، قال أبو الفتح^(٢): «التقدير: «أَوْ ذُكِّرَا أَشَدَّ ذِكْرًا»، وأنه على حَدِّ قولهم: «جَدَّ جَدُّه».

* * *

وَبَعْدَ كُلِّ مَا [اِقْتَضَى تَعَجُّبًا مِيزَ كَ: «أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»]

* * *

وَأَجْزُرُ بِـ (مِنْ) [إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَ: «طَبَّ نَفْسًا تُفَدِّ»]

* * *

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ [قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبْقًا]



(١) البقرة: ٢٠٠.

(٢) انظر: التمام لابن جني (٩٢).

حُرُوفُ الْجَرِّ

قدَّم الكلام بالجرِّ بالحرفِ على الجرِّ بالإضافة؛ لأنَّ الجرَّ بالحرفِ هو الظاهرُ، إذ عامله ظاهرٌ، ولأنَّ الحرفَ تُقدَّرُ به الإضافةُ، لا العكسُ، ودليلُ التقديرِ إحقاقهم اللامَ، ولأنَّ عملَ الاسمِ دونَ عملِ الحرفِ في القياسِ، ولأنَّ المضافَ كثيرًا ما يُحمَلُ في أحكامه على الجارِّ.

ألا ترى أنَّ أبا الفتح ذكرَ في بابِ (تَدْرِيجُ اللَّغَةِ)^(١) أَنَّهُ إِنَّمَا جَارَ: «عَلَامَ مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرِبَ» حملًا على: «بِمَنْ تَمُرُّزُ أَمُرُّزُ»؛ وذلك لأنَّ الأصلَ أنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبله، ولَمَّا كانوا لم يجدوا لحرفِ الجرِّ سبيلًا أن يُعلِّقوه استجازوا فيه ذلك، فلمَّا ساء لهم إعماله فيه تدرَّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسمَ، والمانعُ في حرفِ الجرِّ أَنَّهُمْ لم يجدوا سبيلًا إلى تعليقِ الجارِ، فأما قولُهم^(٢): «أَتَذَكَّرُ إِذْ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ»، فخاصٌّ بالضرورة، وإِنَّمَا يجوزُ على تقديرِ مبتدأٍ، فلمَّا باشرَ المضافُ غيرَ المضافِ إليه في اللفظِ أشبهَ الفصلَ بينَ المتضايفين؛ فلهذا أُجيزَ في الضرورةِ، وإِنَّمَا امتنعتْ إضافتهُ إلى الشرطِ؛ لأنَّ له الصدرَ، فلو أضفتهُ إليه لعلَّقتهُ بما قبله، وتلك حالانِ مُتدافعتانِ.

ع: وهذا فيما أُجزمُ به خطأ صريحٌ؛ لأنَّ (إِذْ) إِنَّمَا تُضافُ إلى الجملةِ لا المفردِ،

(١) انظر: الخصائص (١/٣٥٣).

(٢) انظر: الكتاب (٣/٧٥).



وذلك لا يُخرجُ اسمَ الشرطِ عنِ الصّدريةِ، كما لا يُخرجُه عنها قولُك: «كَانَ زَيْدٌ مَنْ يَأْتِيهِ بُكْرِمُهُ»، ولأنَّ قولك: «إِنَّ زَيْدًا مَنْ يَأْتِيهِ بُكْرِمُهُ»^(١).

ثمَّ أقْبَحُ مِنْ ذَلِكَ قولُه: إِنَّا فَصَلْنَا بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ حِينَ قَدَرْنَا الْمَبْتَدَأَ، ثُمَّ يَقُولُ فِي الْأَوَّلِ: كما أَنَّ الْجَارَ لَا يُعَلَّقُ؛ الْمُضَافُ لَا يُعَلَّقُ، فَمَا بَالُهُ جَعَلَهُ مَحْمُولًا عَلَى الْجَارِ؟

وَوَجْهٌ مَا ذَكَرَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا مَا يُلَاقِي الْمُضَافَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ.

ونظيرُ هذا تعليلُ بعضهم - أَظُنُّهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) - الْبَنَاءُ فِي: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾^(٣) بَأَنَّ (لَا) حَرْفٌ، وَالْحُرُوفُ مَبْنِيَّةٌ، مَعَ عَلَمِنَا بَأَنَّ أَحَدًا^(٤) لَا يَتَخَيَّلُ الْإِضَافَةَ لِلْحَرْفِ^(٥).

هَآكَ حُرُوفُ الْجَزْرِ [وَهِيَ: (مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى)]

(١) لعل هنا شيئاً لم ينقله الناسخ.

(٢) صَدَقَ ظَنُّ ابْنِ هِشَامٍ. انظر: الكشاف (٧١٧/٤).

(٣) الانفطار: ١٩.

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ: (أَحَدٌ).

(٥) نقل هذه التحشية البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني، ونسبها لابن هشام في الحواشي،

وفي المخطوط: «أحد لا يتحمل»، والتصويب من البغدادي. انظر: خزانة الأدب (٤٠٦/٣)

وشرح أبيات المغني (٣٩٥/٣).

(مُذٌ، مُنْذٌ، [رُبُّ، اللَّامُ، كَنِي، وَاوٌ، وَتَا وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى])

واخصص [بِ (مُذٌ، وَمُنْذٌ) وَقَتًا وَبِ (رُبُّ) مُنْكَرًا وَالتَّاءُ لـ: (الله، وَرَبُّ)] قوله: (وَبِ (رُبُّ) مُنْكَرًا) ولا يكون عاملها إلا مؤخرًا، واختلف في وجوب مضيه.

وعامل (مُذٌ، وَمُنْذٌ) لا يكون إلا ماضيًا، لا يجوز: «أَرَأَيْتَ مُنْذٌ كَذَا، وَمُنْذٌ كَذَا»، لا نَعْلَمُ في ذلك خلافًا.

وله شرط آخر وهو أن يكون إمَّا مَنفِيًّا، نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، أو فِعْلًا مُتَطَاوِلًا، نحو: «سِزْتُ مُذْ يَوْمِ الْخَمِيسِ»، ولا يجوز: «قَتَلْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ». وعامل الواوِ والتاءِ لا يكون إلا مَحْذُوفًا.

قوله: (وَالْوَاوُ أَي: وَآوِ الْقَسَمِ، لا هذه وَآوِ (رُبُّ)).^(١)

قوله: (وَقَتًا) شرطه التصرفُ، وأن يكون مَحْدُودًا أو مَعْرَفًا، وأن يكون مِمَّا يُشَارُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ حَالًا، وقيل: شرطه أن يكون مُشَارًا إِلَيْهِ حَقِيقَةً.

ويجوز: «مَا رَأَيْتُهُ مُذِ اللَّيْلَةِ، وَمُذِ الْيَوْمِ»، ومنعوا: «مُذِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»، قال الأخفش^(٢): «لأنَّ اللَّيْلَ عِنْدَهُمْ عِبَارَةٌ عَنِ الظَّلامِ، وَالنَّهَارَ عِبَارَةٌ عَنِ الضِّيَاءِ، وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ شَيْئًا [فَشَيْئًا]»^(٣).

(١) حق هذه الحاشية أن تكون في البيت السابق، والبيت ساقط من كتابة المخطوط.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩/٢).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتسميم من ابن عصفور.

فإن قيل: «أفلم يُجز س^(١)»: «سرتُ اللَّيْلُ»، تريدُ لَيْلَ لَيْلَتِكَ، و«النَّهَارُ»، تريدُ نَهَارَ نهارِكَ؟ فأجيزوا: «مُدَّ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ».

قلنا: ذاك لا يتصرَّفُ، و(مُدَّ، ومُنَدَّ) يُوجِبَانِ التَّصَرُّفَ؛ لأنَّهما يرفعانِ أو يجرانِ، ولم يُدْخِلُوهُمَا على المساءِ والصباحِ إلا قليلاً؛ لأنَّهما في الأصلِ في موضعِ المصدرِ، وهو الإساءُ والإصباحُ، قال^(٢):

أَفَنَسَى رَبَّاحَا وَيَنَسِي رَبَّاحَ

تَخَالَفُ الإِسَاءُ وَالْإِصْبَاحُ

ثمَّ استُعْمِلَا في الزمانِ، فهذا نَقْلٌ على نَقْلِ؛ أَقِيمَا مَقَامَ الْمَصْدَرِ، ثُمَّ مَقَامَ الزمانِ؛ فَلِذَلِكَ جُمِعُوا بِهِمْ لَا يَجْرُونَهُمَا بَعْدَهُمَا، وَلَا يَرْفَعُونَهُمَا.

وَيُجَابُ بِأَنَّهُمَا عَلَى حَذْفٍ، أَي: «مُدَّ زَمَنٌ».

وَيُورَدُ أَيْضًا: «مُدَّ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَيُجَابُ بِذَلِكَ.

قال ابنُ عُصْفُورٍ^(٣): «وَأَسْمَاءُ الزَّمانِ تُعَلَّقُ عَمَّا تَخْفِضُهُ بِاتِّفَاقٍ، وَلَا يَعْلَقُ خَافِضٌ سِوَاهُمَا».

(١) انظر: الكتاب (١/٢١٨).

(٢) لم يعين قائله، وهو من الرجز، وتختلف رواياته في: «رباحًا» بدل: «رباحًا»، و: «تعاقب» و«تعاقب» بدل: «تخالف»، ويروى بفتح الهمزة: «الأساء والأصباح» على أنهما جمع. انظر: تهذيب اللغة (٤/١٥٤) والأفعال (٣/٣٩٦) والكشاف (٢/٤٨) وشمس العلوم (٦/٣٦٦٦) والبحر المحيط (٤/٥٩٣).

(٣) شرح الجمل (٢/٦٠).

قال^(١): «وتقدير الزمان في: «مُذَّ أَنْ اللَّهَ خَلَقَهُ» قول الفارسي^(٢)، وقيل: لا حذف، وجعل (أَنْ) مصدرًا يراؤه الزمان بمنزلة: «خُفُوقَ النَّجْمِ» و«مُقَدَّمُ الْحَاجِّ»، والقول الأول أحبُّ إليَّ؛ لأنَّهم لا يقولون: «مُذِ الصَّبَاحِ» إلا قليلًا؛ فالأحرى أن لا يجزوا بها الذي يتقدَّرُ بالمصدر، ثم يكون ذلك المصدر زمانًا.

[وَإِخْصَصَ بِمُذٍّ وَمُذَّنًا]: لا يدخلان إلا على الزمان، أو ما يُسأل به عن الزمان، بشرط أن يكون مما يُستعمل ظرفًا، يقال: «مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، فتقول: «مُذَّ كَمْ؟»، ويقال^(٣): «مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، فتقول: «مُذَّ مَتَى؟»، و«مُذَّ أَيَّ وَقْتٍ؟»، ولا يجوز: «مُذَّ مَا؟»؛ لأنَّ (مَا) لا تكون ظرفًا، وأجاز بعضهم: «مُذَّ مَا؟»؛ لأنها قد تشبَّه بالظرف؛ ألا تراها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر، وذلك المصدر يكون ظرفًا نحو^(٤): «شُبْحَانَ مَا سَخَرَكُنَّ لَنَا»، و«شُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ». من «شرح الجمل» لابن عصفور^(٥).

وقوله: [وَإِخْصَصَ بِمُذٍّ] سيأتي أنها تكون رافعة، وهي حيثيذ أيضًا خاصة بالزمان، فالحاصل: أنها لا تعمل إلا في الزمان، سواء رَفَعَتْ أو خَفَضَتْ. لا يجوز: «مُذَّ سَخَرَ»، تريد به سَخَرًا بعينه؛ لأنه لا يتصرف؛ فلا يُجَرُّ ولا يُرْفَعُ.

(١) يعني ابن عصفور.

(٢) قدره الفارسي بـ: «مذ زمن خلق الله إياي». انظر: الإيضاح (١٣٢) والتعليق (٢/٢٣٣).

(٣) في المخطوط: «وتقول ويقال»، ويظهر أن: «وتقول» زائدة.

(٤) كلاهما من كلام العرب. انظر: المقتضب (٢/٢٩٦) والأصول (٢/١٣٥) وشرح الكتاب

للسيرافي (٢/٤٣٩).

(٥) شرح الجمل (٣/٦٥-٦٦).

لا يجوز: «مُدَّ زَمَنٍ»؛ لآتئهما إنما يدخلان على الوقت الذي يُجاب به: (مَتَى، وَكَم).

فتلخص لمجروها ثلاثة شروط: الزَّمان، والتعيين، والتصرف، وكذا مرفوعهما، وشرط رابع، وذلك أنه إن كان الزمان حالاً فلا بد أن يكون يشار إليه، كـ: (لَيْلَتِنَا، وَيَوْمِنَا، وَعَامِنَا، وَالْيَوْمِ، وَالسَّاعَةِ).

وقال بعضهم: لا بد في الحال من الإشارة إليه، موجودة، نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمِنَا هَذَا»، نقله ابن عصفور^(١)، وهو غريب.

قال^(٢): ولو قلت: «مَا لَقِيتُهُ مُدَّ يَوْمِنَا أَوَّلَهُ» لأنجر الأول بدلاً من اليوم كما ذكرنا، خلافاً لبعضهم، أمّا في الماضي فأجازوا: «مَا لَقِيتُهُ مُدَّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوَّلَهُ» بالمخفض بدلاً؛ إذ لا مانع.

فإن قلت: فهل يجوز في هذا الذي تُبدله أن يُنصب؟

قلت: أمّا في مسألة الحال فلا؛ لأنه إذا قيل: «مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمِنَا» كان فاقداً له في جميع اليوم، فلا فائدة أن تقول بعد ذلك إنك لم تره في [أول]^(٣) اليوم، هذا عي. وأمّا في الماضي فقال ابن عصفور^(٤): «يجوز إن كنت لم تره في صدره وآخره، ورأيت في وسطه».

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٦٣/٢).

(٢) في المخطوط: «قالوا»، ويظهر أنه تحريف؛ لأن الكلام عن ابن عصفور.

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من ابن عصفور.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٦٢/٢).

ع: ولا أدري هذا، وما الذي أفاد ذلك؟ وعلى هذا فيختلف معناه مع الخفض؛
لأنك إذا قلت: «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوَّلَهُ» بالخفضِ فمعناه: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَوَّلِ
يَوْمِ الْجُمُعَةِ».

ذكروا أنه إذا أُضيفَ إلى زمنٍ مضافٍ لفعلٍ لم يكن إلا ماضيًا، نحو: «مُذْ
رَمَنْ كَانَ عِنْدِي»، أو مضارعًا على حكاية الحال، أي: «مُذْ رَمَنْ يَقُومُ»، أي: «كَانَ
يَقُومُ»، وعلى هذا لا يصحُّ إعماله في ظرفٍ مستقبلٍ، نحو: «مُذْ رَمَنْ يَقُومُ غَدًا».

ومنعوا إذا أدخلتهما على الفعل أن يكون إلا ماضيًا، فلا يجوز: «مُذْ يَقُومُ»؛
لأنَّما يجتمع مجازان: حذف المضاف، وهو الزمان، وإرادة الحال بالمضارع.

قوله: (وقتا) إن قلت: سينصُّ على دخولهما على الأفعال.

قلت: الجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّهما حيثنَّذا ليسا حرفي جرٍّ باتفاق، والكلامُ فيهما إذا كانا جازئين.
والثاني: أنَّهما حيثنَّذا داخلان على زمانٍ محذوفٍ، وهذا عندي أولى في
الجواب؛ لأنَّهما يختصَّان بالزمان إذا رفعاً، وليسا حيثنَّذا حرفي جرٍّ، فلا ينبغي أن
يُحملَ كلامه على ما تقولُ به الفائدة.

لكن هنا شيء: وهو أنه يراهما^(١) مع الفعلين مضافين للجملة، فكيف يُحملُ

كلامه؟

(١) في المخطوط: (يراهما)، والتصويب من العلمي (٣٣٧/١).

وَمَا رَوَوْا مِنْ [نَحْوِ: «رُبُّهُ فَتَى» نَزَرَ كَذَا: «كَهَا» وَتَخَوُّهُ أَتَى]

بَعْضٌ وَبَيْنَ [وَابْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ بَ: (مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ]

وَزَيْدٌ فِي نَفْسِي [وَشِبْهِهِ فَجَرُّ نَكِيرَةٍ كَ: «مَا لِيَإِغٍ مِنْ مَفَرٍّ»]

جَعَلَ الْأَخْفَشُ^(١) مِنْ زِيَادَةٍ (مِنْ): «فَكُلُّوا إِنَّمَا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ»^(٢)، «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ آبَائِهِمْ»^(٣)، وَأَجَارَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٤) فِي قَوْلِهِ^(٥):

وَبَعْدَ عَدِيدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ عَدِيدٍ

زِيَادَتُهَا، فَيَكُونُ (إِذَا) بَدَلًا مِنْ (عَدِيدٍ)، أَيْ: «يَا لَهْفَ نَفْسِي عَدِيدًا»، وَأَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَائِدَةٍ، وَعَامِلٌ (إِذَا) اللَّهْفُ، وَوَجْهٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ أَنْ يَعْمَلَ فِي (إِذَا) مَعْنَى الْكَلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «يَا لَهْفَ نَفْسِي» لَفْظُهُ لَفْظُ النَّدَاءِ، وَمَعْنَاهُ التَّوَجُّعُ، فَإِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى هَذَا فَالتَّقْدِيرُ: «أَتَأَسَّفُ وَأَتَوَجَّعُ وَقَدْ رَوَّاحَ أَصْحَابِي وَتَخَلَّفِي عَنْهُمْ».

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٧٦).

(٢) المائدة: ٤.

(٣) النور: ٣٠.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/٢٨).

(٥) بتمامه:

وَبَعْدَ عَدِيدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ عَدِيدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحٍ

والبيت لأبي الطمَّاح القنبي، وهو من الطويل. انظر: الفروق اللغوية (١١١) وشرح ديوان

الحماسة (٨٨٧) وتخليص الشواهد (٤٦٤) ومغني اللبيب (١٢٨).

[وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ]: وقد تزايد في معمول فعلٍ نسبته لمعمولاته على سبيل الإيجاب في اللفظ، إذا كان المعنى على أن النسبة على سبيل النفي، نحو: «مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا»^(١) الآية؛ لأن المعنى بشهادة التأمل: «يَوَدُّونَ أَنْ لَا يَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ»؛ فإنَّ العرب قد تدخل النفي على شيءٍ ومرادها نفي غيره، إذا صحَّ استلزامه له بوجه، ومن هذا: «مَا عَلِمْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ»؛ لأنَّ معناه: «مَا يَقُولُ ذَلِكَ أَحَدٌ فِي عِلْمِي»، ولهذا تأوَّلوا^(٢):

..... وَمَا إِخَالٌ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ
على معنى: «إِخَالٌ أَنْ لَا تَنْوِيلَنَا»، وقد أشار إلى هذا أبو العباس ثعلب في «أماله»^(٣).

وقال أبو عبيدة معمر^(٤): المعنى: «أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ خَيْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ»، يعني أنَّها^(٥) زائدة، وقال أبو ذؤيب^(٦):

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الْحُبِّ لَمَّا اسْتَيْتَيْتِهِ وَمَا إِنْ جَزَاكَ الضُّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

(١) البقرة: ١٠٥.

(٢) بتمامه:

أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تَسْأَلُو مَوَدَّتَهَا وَمَا إِخَالٌ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ

والبيت لكعب بن زهير - رضي الله عنه - من برده المشهورة، وهي من البسيط. انظر: ديوان زهير (٩) وشرح البردة لابن هشام (١٥٢).

(٣) انظر: مجالس ثعلب ٤٢.

(٤) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٤٩/١).

(٥) في المخطوط (أن).

(٦) من الطويل. انظر: ديوان الهذليين (٣٥/١) ومجاز القرآن (٤٩).



أَرَادَ: «أَحَدٌ».

وقال الأخفش عُلِّيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ بَعْدَ أَنْ حَكَى كَلَامَ أَبِي عُبَيْدَةَ هَذَا: «(مِنْ) هُنَا لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ، وَهِيَ عِنْدِي كَذَا فِي كُلِّ مَكَانٍ، ثُمَّ تَنْقَسِمُ؛ فَتَصْلُحُ لِلتَّبْعِيضِ وَغَيْرِهِ، كَذَا: «دَعَبْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ»، جَعَلْتُ الْبَصَرَةَ ابْتِدَاءً غَايَتِكَ».

[وَزَيْدٌ]: زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَى^(١):

قَوْمٌ سَنَانُ آبُوهُمْ حِينَ تَنْسِبُهُمْ طَائِبُوا وَطَابَ مِنَ الْأَوْلَادِ مَا وَلَدُوا
لَوْ كَانَ يَقَعْدُ فَوْقَ الشَّمْسِ مِنْ أَحَدٍ يَوْمًا بِمَجْدِهِمْ أَوْ فَضْلِهِمْ قَعَدُوا
إِنْسٌ إِذَا أُمِنُوا جَنًّا إِذَا فَرَعُوا غُرُّ بِهَالِيلٍ فِي أَعْنَاقِهِمْ صَبَدُ
مُحَسَّدُونَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ نَعَمٍ لَا يَنْزِعُ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا لَهُ حَسَدُوا
وقومٌ يروونَ هذا الشعرَ لجريِّ، وقومٌ لبعضِ العُذْرَيْنِ.

لِلْإِنْتِهَاءِ (حَتَّى، وَلَا تَمْ، وَإِلَى) وَ(مِنْ) وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ فَاطِرٍ: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي
لِأَجَلٍ﴾^(٢)، وَفِي سُورَةِ لُقْمَانَ: ﴿إِلَى أَجَلٍ﴾^(٣).

(١) مِنَ الْبَيْطِ. انْظُرْ: دِيوَانُ زُهَيْرٍ (٢٨٢) وَجُمْهُرَةُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ (٦٩).

(٢) فَاطِرٌ: ١٣.

(٣) لُقْمَانُ: ٢٩.

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ [وَشِبْهُهُ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَبْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفْصِي] قوله: (وَتَعْلِيلٍ) في نسخ البخاري^(١): «لِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الْفَخْلِ، ثُمَّ لَعَلَّه يُعَانِقُهَا؟».

الشَّلَوَيْنِ الصَّغِيرِ^(٢): «لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولُوا: «لِزَيْدٍ أُعْطِيَتْ دِرْهَمًا». انتهى. وقد جاء ذلك، قال^(٣):

أَحْجَاجٌ لَا تُعْطِي الْعَصَا مُنَاهُمْ وَلَا اللَّهُ يُعْطِي لِلْعَصَا مُنَاهَا
ع: يعني: فإذا جازَ ذلكَ مع قوة العاملِ فمع ضعفه أحقُّ وأولى.

وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةَ [اِسْتَيْنَ بِهَا وَ(فِي)، وَقَدْ يُسَيِّئَانِ السَّيِّئَا] [وَزَيْدًا]: «سَمْعُوتٌ لِلْكَذِبِ سَمْعُوتٌ لِقَوْمٍ آخِرِينَ»^(٤).

ذكر في باب التعجب^(٥) أَنَّ الفعلَ إن كان متعدِّياً^(٦) لاثنين في الأصل، نحو:

(١) انظر: صحيح البخاري (٦٠٤٢/٤).

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الله، من النباه الفضلاء، شرح أبيات سيويه شرحاً مفيداً، توفي سنة ٦٦٠ هـ وهو غير الإمام أبي علي الشلوين انظر: بغية الوعاة (١٨٧/١).

(٣) البيت لليلي بنت عبد الله بن الرحالة بن كعب بن معاوية، تخاطب فيه الحجاج، والبيت من الطويل. انظر: المحاسن والأضداد (١٧٤) وأمالى القالي (٨٦/١) ومغني اللبيب (٢٨٨).

(٤) المائدة: ٤١.

(٥) انظر: التسهيل (١٣١).

(٦) في المخطوط (متعد).

«مَا أُعْطِيَ»، و«مَا أَظُنُّ»، فص وك على نصبٍ ما كَانَ فاعِلًا^(١)، قَالَ ص: يُذَكَّرُ أَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ بِاللَّامِ وَيُتْرَكُ الْآخَرُ، فَإِنْ سُمِعَ قَدَّرَ لَهُ عَامِلٌ، وَقَالَ ك: فِي (كَسَا) يُعَدَّى لِلثَّانِي بِاللَّامِ، وَلِلثَّانِي^(٢) بِنَفْسِهِ، وَفِي (ظَنَّ) إِنْ أَلْبَسَ عُدِّيَ إِلَيْهِمَا بِنَفْسِهِ^(٣)، نَحْوُ: «مَا أَظُنُّ زَيْدًا لِأَخِيكَ لِأَيِّكَ»، وَإِنْ لَمْ يُلْبَسْ فَلأَوَّلِ بِاللَّامِ، وَلِلثَّانِي بِلا واسطة^(٤).

ع: فَعَلَى قَوْلِكَ لَا نَمْتَنِعُ التَّقْوِيَةَ بِاللَّامَيْنِ فِي: «زَيْدًا فَإِنَّمَا ظَنَنْتُ».
قوله: (يَبَا، وَفِي) بَقِي: (وَمِنْ، وَاللَّامُ): «مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ»^(٥)، «وَأَتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِرْزَاهَمَ»^(٦)، وَقِيلَ: هَذِهِ تَبْعِيضِيَّةٌ، وَقِيلَ: زَائِدَةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ^(٧).
قوله: (وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا) وَيُشَارِكُهُمَا فِي ذَلِكَ أَيْضًا (مِنْ)، نَحْوُ^(٨):
يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَائِتِهِ

(١) في المخطوط شيء من الخبر لا أدري هل هو كلمة!

(٢) في المخطوط: (الثالث)، وهو تحريف. انظر: التذيل والتكميل (١٠/٢٢٥).

(٣) كذا في المخطوط، وهو سبق قلم أو سهو، والصواب: باللام.

(٤) انظر مزيد تفصيل للمسألة في المقرب (١١١) والتذيل والتكميل (١٠/٢٢٢).

(٥) فاطر: ٤٠ والأحقاف: ٤.

(٦) البقرة: ١٢٥.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٧٦).

(٨) بتمامه:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَائِتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَشَرِّعُ

والبيت للغززدق، وينسب بعض أبيات هذه القصيدة إلى الحزين الليثي، وهو من البسيط.

انظر: البيان والتبيين (١/٢٩٥) والشعر والشعراء (١/٦٥) والكمال (٢/٤٥).

واللام، نحو: ﴿لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾^(١)، وهي أصل في ذلك.

بِالْبَا اسْتَعِينَ [وَعَدَ عَوْضَ الصِّيِّ وَمِثْلَ (مَعَ، وَمِنْ، وَعَنِ) بِهَا انْطِقِي] لم يذكر الاستعانة في «التسهيل»^(٢)، وضابطها: صحة إسناد الفعل إلى ما بعدها على جهة المجاز.

(عَدَّ) ضابطها: أن يصح أن نخلقها الهمزة، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَنُورِهِمْ﴾^(٣).

(عَلَى) لِلْإِسْتِعْلَا [وَمَعْنَى (فِي، وَعَنِ) بِ: (عَنِ) تَجَاوَزًا عَنِ مَنْ قَدْ قَطَنَ] [عَلَى لِلْإِسْتِعْلَا]: يُوَافِقُهَا ذَلِكَ (فِي)، نحو^(٤):

بَطْلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرْحَةٍ

﴿وَأَصْلَيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ التَّخْلِ﴾^(٥). من «شرح الكافية»^(٦).

(١) النساء: ١٠٥.

(٢) انظر: التسهيل (١٤٥).

(٣) البقرة: ١٧.

(٤) بتمامه:

بَطْلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرْحَةٍ يُخَذَى نَعَالُ السَّبَبِ لَيْسَ يَتَوَامُّ
والبيت بجر: (بطل)؛ لأنه نعت لـ: (حامي الحقيقة) في بيت قبله، ويجوز الرفع بقدير: هو
بطل، والبيت لعنرة في معلقته، وهو من الكامل. انظر: ديوان عنبرة (٢١٢) والكمال
(٧٩/١) وشرح المعلقات السبع (٣٥٢) ومغني اللبيب (٢٢٤).

(٥) طه: ٧١.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٨٠٥/٢).



قوله: (وَعَنْ) ع: يمكنُ أن يُجعلَ منه^(١):

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَخْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

أَوْ يُضْمَنُ (يَخْكِي) معنى (يَنُمُّ)، فلا دليل.

[عَلَى] لِلْإِسْتِعْلَا [وَمَعْنَى (فِي، وَعَنْ) ع: وتأتي للاستدراك، مثل^(٢):

فَوَاللَّهِ لَا أُنْسَى قَتِيلًا.....

ثُمَّ قَالَ^(٣):

عَلَى أَنَّهُمَا تَغْفُو الْكُلُومُ.....

وكقول^(٤)، وهو النابغة الجعدي^(٥):

(١) البيت لأحيحة بن الجلاح أو عدي بن زيد، وهو من المنسرح. انظر: ملحقات ديوان عدي بن زيد (١٩٤) والكتاب (٣١٢/٢) ومغني اللبيب (١٩١).

(٢) بتمامه:

فَوَاللَّهِ لَا أُنْسَى قَتِيلًا زُرْتُهُ بِجَانِبِ قَوْسَى مَا بَقِيَ عَلَى الْأَرْضِ
والبيت من قطعة أبيات، انظر باقي الكلام عليه في الحاشية التالية؛ فالبيت التالي من تنمته.

(٣) بتمامه:

عَلَى أَنَّهُمَا تَغْفُو الْكُلُومُ وَإِنَّمَا تُوكَّلُ بِالْأَذَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَنْضِي
والشعر لأبي خراش الهذلي، وهو من البيط. انظر: ديوان الهذليين (١٥٨/٢) والمقصود والممدود لابن ولاد (١٠٢) وأمالى القالي (٢٧١/١).

(٤) هذه الحاشية مستفادة من كلام ابن جني. انظر: التنبيه على شرح مشكل الحماسة لابن جني (٢٦٣).

(٥) من الطويل. انظر: الشعر والشعراء (٢٨٤/١) وأمالى القالي (٢/٢) وتخليص الشواهد (٣٠٠).

فَتَى تَمَّ فِيهِ مَا يَسُرُّ صَدِيقَهُ عَلَى أَنْ فِيهِ مَا يَسُوءُ الْأَعَادِيَا
لَمَّا كَانَ النَّاسُ فِيهِمُ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ خَشِي أَنْهُ إِنْ سَكَتَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى
ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَتَكَيَّ أَعْدَاءَهُ؛ فَتَعَمَّ وَصَفَهُ بِأَنْ قَالَ: «عَلَى أَنْ فِيهِ» الْبَيْتُ:
فَتَى كَمَلْتُ أَخْلَاقَهُ.....

الْبَيْتُ^(١).

و(عَلَى أَنْ) الْحَالُ.

التبريزي^(٢): «هُوَ حَالٌ، وَإِنْ كَانَ جَمْعًا بَيْنَ صِفَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «فِيهِ
مَا تَمَّ؛ يَسُرُّ صَدِيقَهُ، مَرْكَبًا عَلَى مَا يَسُوءُ الْأَعَادِي».

ع: يَشِيرُ لِمَعْنَى الْاسْتِعْلَاءِ فِيهَا.

«و(بَاقِيًا): مَفْعُولٌ، أَوْ مُصَدِّرٌ أَوْ قَعَهُ مَوْقِعَ الْإِبْقَاءِ»^(٣).

وَقَدْ تَجَيَّ مَوْضِعَ [بَعْدِ، وَعَلَى] كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا
[مَوْضِعَ بَعْدِ]: وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤):

(١) بِتَمَامِهِ:

فَتَى كَمَلْتُ أَخْلَاقَهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُنْقِي مِنَ الْقَالِ بَاقِيَا
وَالْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِي مِنْ تَعْمَةِ الْبَيْتِ السَّابِقِ.

(٢) انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٤٠٠).

(٣) مِنْ تَعْمَةِ كَلَامِ التَّبْرِيزِيِّ.

(٤) بِتَمَامِهِ:

أَوِ السَّوَاوُ عَنْ ضَمٍّ

أي: بَعْدَهُ، بدليل قوله:

..... بَعْدَ كَسْرَةٍ

شَبَّهَ بِكَافٍ [وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَرَائِذَا لِتَوْكِيدٍ وَرَدًا]

بزيادتها قَالَ الْأَخْفَشُ^(١)، ﴿أَوَّكَالَّذِي مَرَّ﴾^(٢)، وجعل (الذي) عطفًا على:

﴿الَّذِي حَاجَّ﴾^(٣)، وأجاز أبو علي^(٤) كونه عطفًا على المعنى، أي: «أَرَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ أَوَّكَالَّذِي مَرَّ؟»^(٥)، فلا زيادة.

قوله: (وَقَدْ يُعْنَى)^(٦) قَالَ فِي «شرح الكافية»^(٧): «كُونُ الْكَافِ الْجَارَةِ حَرْفٌ

تَشْبِيهِهُ هُوَ الْمَشْهُورُ، ودلائلها على التعليل كثيرة». انتهى بنصه.

= إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوِ السَّوَاوُ عَنْ ضَمٍّ لِقِي الِهْمَزِ طَوْلًا

قال أبو شامة: فوقوله: (عَنْ ضَمٍّ) أي: بعد ضم؛ لأن (عن) للمجاوزة. انظر: إبراز المعاني (١١٣).

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/١٩٧).

(٢) البقرة: ٢٩٥.

(٣) البقرة: ٢٩٤.

(٤) انظر: الحليات (١٥٢) والبقعادات (٤٠٠).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٣٢٩).

(٦) في الألفية: «قد يعنى»، من غير واو، ورحم الله ابن هشام فقد تصرف في نص الألفية.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/٨١١).

فقد يُقال: إنه مخالفٌ لقوله: (قَدْ يُعْنَى)، مع أنَّ هذا البيتُ برُمته في «الكافية»^(١) نفسها.

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا [وَكَذَا] (عَنْ، وَعَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَحَلًا
فاعلاً نحو^(٢):

كَالطَّغْنِ.....

ونحو^(٣):

[وَأَمَّا هَذَا] إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا وَلَا أَعَانِكَ فِي غَزْمٍ [كَغَرَامٍ]
واسمًا لـ: (كَانَ)^(٤):

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامَةٍ فَضَلًا لِعَيْرِكَ مَا أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي
ومبتدأ كقوله^(٥):

(١) انظر: السابق.

(٢) بتمامه:

أَتَتْهُنَّ وَلَكِنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّغْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرُّنْتُ وَالْفُتْلُ

والبيت للأعشى، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأعشى (١١٣) والمقتضب (٤/ ١٤١).

(٣) البيت لعمرو بن براق، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٧١) وشرح أبيات المغني (٨/ ٣٠).

(٤) البيت لجميل بنية، وهو من الكامل. انظر: ديوان جميل (١٠٧) والمذكر والمؤنث للأنباري (١/ ٢٩١).

(٥) بتمامه:

..... كَالْفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا

ومجرورة كقولهِ^(١):

[يضحكن] عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَنَهِّمِ

وقولهِ^(٢):

تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَدْرِ لَا بَلْ فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

ولمَّا قَيَّدَ اسْمِيَّةَ (عَنْ، وَعَلَى) بِوَجُودِ (مِنْ) عَلِمَ أَنَّ اسْمِيَّةَ الْكَافِ لَا تَتَقَيَّدُ.

فرع^(٣):

«مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو وَلَا شَيْبَاهُ بِهِ»: إِنْ نَصَبْتَ (شَيْبَاهُ) فَإِنَّمَا عَطَفْتَ عَلَى الْكَافِ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ، أَوْ عَلَى مَحَلِّ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ إِنْ جَعَلْتَهَا حَرْفًا، فَإِنْ خَفَضَ الْمَعْطُوفُ فَقَدْ نَفَى أَنْ يَكُونَ كَشَيْبِهِ عَمْرٍو، فَأُثْبِتَ لَهُ شَيْبَاهُ، وَأَنَّ زَيْدًا لَا يَشْبُهُهُ، وَلَا يَشْبَهُ مَنْ يَشْبُهُهُ، كَذَا قَالَ س^(٤) وَالْأَخْفَشُ^(٥).

= أَبَدًا كَالْفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا جَيْنَ يَطْوِي السَّامِعَ الصَّرَّارُ

والبيت لا يعرف قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية (١١٣/٢) والجنى الداني (٨٣).

(١) الرجز للمعجاج. انظر: ديوان المعجاج (٣٢٨/٢) وإصلاح المنطق (١٨٥) وأعجب المعجب (٢٠).

(٢) لم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١٧٠/٣) والجنى الداني (٨٢).

(٣) هذه التحشية مستفادة من ابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٣٠٤/١).

(٤) انظر: الكتاب (٦٩/١).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٤٨/١).

وأجازَ الفارسيُّ^(١) أن لا يكونَ أثبتَ له شبيهاً، وذلك على زيادةِ الكافِ.
وقالَ الأخفشُ: إذا نصبتَ لم تُثبتَ شبيهاً، وهذا الذي قاله نصٌّ عليه س.
ع: ليُنظرَ في فائدةِ النصبِ؛ فإنَّ قولَكَ: «مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو» ينفي المشابهةَ، فكيفَ
جاءَ: «وَلَا شَبِيهَا»، وهو بتقدير: «وَلَا هُوَ شَبِيهَا»؟
[وَأَسْتَغْمِلُ اسْمًا]:

أَتَتَّهُوْنَ وَلَنْ [يَنْهَى]^(٢) ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ
فالكافُ فاعِلٌ، لا يُقالُ: التقديرُ: «شَيْءٌ كَالطَّعْنِ»، كما قيلَ في: «وَدَانِيَّةٌ»^(٣)
إنَّ التقديرَ: «وَجَنَّةٌ دَانِيَّةٌ»؛ لأنَّ حذفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ عنه قبيحٌ، والوجهُ
في: (دَانِيَّةٌ) عطفُهُ على (مُتَكَبِّينَ)، وأمَّا^(٤):
كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالٍ
فضرورةٌ، وقالَ^(٥):

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَائُوفَيْنِ

(١) انظر: التعليقة لأبي علي الفارسي (١/١٠٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والبيت مر قبل قليل.

(٣) الإنسان: ١٤.

(٤) بتمامه:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالٍ يَسِي أَفْشِي يُعَفِّعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ بِشْنُ

والبيت للناطقة، وهو من الوافر. انظر: ديوان النابتة (١٢٦) والكتاب (٢/٣٤٥).

(٥) هذا لخطام المجاشعي، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب (٤/٢٧٩) والمقاصد النحوية (٤/٢١٢٩).



الكافُ الثانيةُ اسمٌ؛ لدُخُولِ الجارِّ، فأَمَّا^(١):

وَلَا لِلْمَآبِيهِمْ.....

فَالثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ، لَا اسْمٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبِتْ اسْمِيَّتُهَا، وجاءَ^(٢):

وَزَعْنَتْ بِكَ الْهَرَاةُ أَغْوَجِي إِذَا وَنَسِ الرِّيحُ جَرَى وَثَابَا

وقال^(٣):

أَيِّتْ عَلَى مَيِّ.....

البيتَ، وقال^(٤):

(١) بتمامه:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلْمَآبِيهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ
والبيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو من الوافر. انظر: المحتسب (٢/ ٢٥٦) والصاحبي
(٣١).

(٢) البيت لابن غادية السلمي، أو لربيعة بن مقروم الضبي، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن
للفراء (٣/ ٨٥) والاقتضاب (٣/ ٣٣٤) ولسان العرب (١١/ ٣٧٢).

(٣) بتمامه:

أَيِّتْ عَلَى مَيِّ كَيِّيًا وَبَعْلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَنْبَطِحُ
والبيت لذي الرمة، وهو الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٢١٠) والخصائص (٢/ ٣٧١)
وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٣٢).

(٤) بتمامه:

عَلَى كَالْخَيْفِ السَّخِي يَذْعُو بِهِ الصَّدَى لَهُ قُلُوبٌ عُفَى الْحِيَاضِ أَجْرُونَ
والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٨٣) وحروف المعاني
والصفات (٧٨) ومر صناعة الإعراب (١/ ٢٩٧).

..... عَلَى الْخَنيفِ السَّخِي يَدْعُو بِهِ الصَّدَى

و(مُذٌ، وَمُنْذٌ) [اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ ك: «حِثُّ مُذٌ دَعَا»]

قوله: (أَوْلِيَا الْفِعْلِ) لا يكون الفعل إلا ماضيًا، لا يجوز: «مُذٌ يَقُومُ»، لأنَّ عاملها لا يكون إلا ماضيًا، فلا يجتمع الماضي والمستقبل.

فإن قلت: جَوَزُهُ عَلَى مَعْنَى حِكَايَةِ الْحَالِ.

فإنهم منعوا ذلك؛ لثَلَا يجتمع مجازان: هذا^(١)، وتقدير الزمان، فإن^(٢) المعنى:

«مُذٌ زَمَنٌ يَقُومُ»، وإن كانوا إذا صرَّحوا بالزمان أجازوا المضارع على حكاية الحال.

هذا كلام ابن عصفور^(٣)، وقياس مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مِضَافَةٌ لِلْجُمْلَةِ، وَإِنَّهُ لَا زَمَانَ

مَقْدَّرٌ = أَنْ يُجِيزَ ذَلِكَ، كَذَا ظَهَرَ لِي، وَلَا أَعْلَمُ فِيهَا نَصًّا، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ لَهَا مَا يُعَارِضُ، وَهُوَ أَنَّهُ حِينَئِذٍ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ وَتَأْوِيلِ الْمَاضِي.

قوله: (حَيْثُ رَفَعَا) قَالَ الْكَسَائِيُّ^(٤): فاعِلٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ.

رَدُّ بَقُولِهِمْ: «مُذٌ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ»، وَالْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ فَاعِلًا^(٥)، قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٦)،

(١) يشير به: (هذا) إلى حكاية الحال.

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦١).

(٤) انظر: عمدة الكتاب (٢٦٤) وتمهيد القواعد (٤/ ١٩٦٥) والنجم الثاقب (١/ ٤٩٣).

(٥) في المخطوط: (فاعل).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٠).

وهذا أفسد ما يُسمَعُ؛ إذ لا جُمْلَةٌ هُنا.

وقال الزجاجي^(١): (مُذٌّ) خبرٌ، وما بعدها مبتدأ، أي: «بَنِي وَيَبْنِي لِقَائِهِ يَوْمَانِ».

الفارسي^(٢) وأبو بكر^(٣): (مُذٌّ) مبتدأ، والتقدير: «أَمُدَّ ذَلِكَ يَوْمَانِ».

ويردُّ قول الزجاجي: «مُذٌّ يَوْمُ الْجُمُعَةِ»؛ إذ لا يصحُّ تقديره؛ لأنَّ بينكما أكثر

من يومِ الجُمُعَةِ، بخلاف أن يقدَّرَ: «أَوَّلُ ذَلِكَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ».

ع: فيقدَّرُ في الحال: الأمدُّ، وفي الماضي: الأوَّلُ، ولم يتعرَّضِ الناظم لمعنى

الرَّفْعِ.

قوله: (أَوَّلِيَا الْفِعْلِ) لم يذكر إيلاءها الجملة الاسمية، وكذا في «الكتاب»^(٤)؛

فإنَّه قال: «وَمِمَّا يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ قَوْلُكَ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ كَانَ عِنْدِي»، و«مُنْذُ جَاءَنِي».

فصرَّح بإضافة (مُذٌّ) إلى (كَانَ)، و(مُنْذُ) إلى (جَاءَنِي)، ولم يذكر إضافتهما

للإسمية، والحقُّ جواز ذلك لكن بقلَّةٍ، قال^(٥):

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَى صَغِيئَةٍ وَمُضْطَلِّعَ الْأَضْغَانِ مُذَّ أَنَا يَافِعُ

* * *

وَإِنْ يَجُزَّ [فِي مُضِيِّ فَكَّ: (مِنْ)] هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنِ]

(١) انظر: الجمل للزجاجي (١٤٠).

(٢) انظر: الإيضاح (٢٦١) والتعليقة (٢٣/١).

(٣) يقصد به ابن السراج. انظر: الأصول (١٣٧/٢) والموجز (٥٩).

(٤) انظر: الكتاب (١١٧/٣).

(٥) البيت للكميت بن معروف، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٤٥/٢) والمخصص (٥٦/٥).

الزمان إن كان حالاً جرّاه دائماً، ففي قوله: (وإن يجزّأ) إشكال.

والجواب: أن ذلك لتقسيم المجزور، لا للشك، ولا للتقسيم في الحال.

وإن دخلت (مُذ) على الماضي فتميم وبعض الحجازيين يرفعون، وجمهورهم يجزّون، وإن دخلت (مُذ) - ولا يتكلّم بها إلا الحجاز - فكما تقدّم في (مُذ)؛ جمهورهم يجزّ، وبعضهم يرفع.

والحال أن تميماً لا تجزّ الماضي، بل الحال، فأما الماضي فيرفعونه به: (مُذ)، ولا يستعملون (مُذ) أصلاً.

قوله: (فَكَ: مِنْ) المراد التي لا ابتداء الغاية، وقال ابن عصفور^(١): إنها للغاية، كما في: «أَخَذْتُهُ مِنَ الثَّابُوتِ»^(٢)؛ ألا ترى أن ابتداء الأخذ وانتهاءه الثابوت؟ قال: وكذا في المعدود، نحو: «مُذ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، هي أيضاً للغاية.

وتلخص أن الزمان بعدها^(٣) ثلاثة: ماضي، كـ: (يَوْمِ الْجُمُعَةِ)، وحاضر، ومعدود.

وإذا وقع بعدهما عددٌ قليل: لا يعتدُّ إلاً بالكامل، فلا بد أن تكون جميع الثلاثة لم تره فيها، وقيل: يعتدُّ بالناقص الأول، فإذا رأيته ظهر يوم الجمعة ثم لم تره إلى ظهر الإثنين قلت: «مُذ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، وقيل: يُعكس^(٤)، فالمثال واحد، وقيل:

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥٥).

(٢) لا أدري ما مصدر هذه الجملة على كثرة تنقيي.

(٣) أي: بعد مذ ومنذ.

(٤) أي: يعتد بالناقص الثاني لا الأول.

يَعْتَدُ بِالنَّاقِصِينَ^(١)، فَنَقُولُ: «مُذْ أَرَبَعَةَ أَيَّامٍ»، وَالْأَقْيَسُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ تَسْمِيَةُ النَّاقِصِ يَوْمًا مَجَازً، وَلَا يُعْتَدُ بِنَاقِصٍ إِلَّا مَعَ يَوْمٍ كَامِلٍ؛ فَلَا يَجُوزُ إِنْ رَأَيْتَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ لَمْ تَرَهُ إِلَى ظَهْرِ السَّبْتِ أَنْ تَقُولَ: «مُذْ يَوْمَيْنِ»؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ مَجَازٌ، فَلَمْ تَخْتَلِطِ الْحَقِيقَةُ بِالْمَجَازِ.

شَرْطُ الْمَاضِي أَنْ لَا يُعْطَفَ عَلَيْهِ مَاضٍ، لَا تَقُولُ: «مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ الْخَمِيسِ»، وَلَا الْعَكْسُ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمَاضِي لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ كَمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ، وَعَلَى كَلَامِهِ انْبَنَى فَسَادُ هَذَا الْفَرْعِ؛ لِأَنَّ: «مُذْ يَوْمِ الْخَمِيسِ» يَقْتَضِي أَنَّكَ لَمْ تَرَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا ذُكِرَ اقْتَضَى أَنَّكَ رَأَيْتَهُ فِي أَوَّلِهِ، فَتَنَاقَضَ، وَفِي الْآخِرِ أَيْضًا تَنَاقُضٌ، وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ مَا جُعِلَ مَبْدَأً فَإِنَّ الرُّؤْيَا حَصَلَتْ فِي أَوَّلِهِ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ النَّفْيُ.

وَإِذَا نَصَبْتَ الثَّانِيَّ بِتَقْدِيرٍ: «مَا رَأَيْتُ»، فَإِنْ كُنْتَ قَدْ بَدَأْتَ بِالْمَتَأَخِّرِ جَازًا؛ لِأَنَّكَ أَخْبَرْتَ بِابْتِدَاءِ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَا مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ، ثُمَّ قُلْتَ: «وَيَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ»، أَيْ: «وَمَا رَأَيْتُهُ أَيْضًا يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ»، وَإِنْ عَكَسْتَ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ عِيٌّ.

وَأَمَّا الْحَالَانِ فَيَتَعَاطَفَانِ، نَحْوُ: «مُذْ يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا، وَغَامِنَا وَشَهْرِنَا»، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَيَكُونُ مِنْ ذِكْرِ خَاصٍّ بَعْدَ عَامٍّ.

وَلَا يُعْطَفُ مَاضٍ عَلَى حَالٍ، وَلَا عَكْسُهُ؛ لِاخْتِلَافِ مَعْنَى (مُذْ، وَمُنْذُ) بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا، فَإِنْ جَعَلْتَ الثَّانِيَّ مَنصُوبًا بِتَقْدِيرِ فَعَلٍ جَازًا، فَإِنْ كَانَ الْمُتَقَدِّمُ حَالًا فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، أَوْ الْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، وَأَمَّا مَنْعُ ابْنِ عَصْفُورٍ^(٢) عَطْفَ

(١) يراد بالناقصين الأول والثاني.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٨/٢).

الحال على الماضي لأنه عني فمردود.

وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ) زَيْدَ (مَا) فَلَمْ يُعْنِ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

وَزَيْدَ بَعْدَ (رُبِّ) [وَالْكَافِ فَكَفَّ] وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ
هِيَ الْخَمْرُ [لَا شَكَّ] تُكْنَى الطَّلَاءُ كَمَا الذُّبُّ يُكْنَى أبا جَعْدَةَ^(١)

وَحُذِفَتْ (رُبِّ) [فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ)] وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ الْوَاوِ) كَقَوْلِ مَسْكِينِ الدَّارِمِيِّ^(٢):

وَإِخْوَانِ صِدْقٍ لَسْتُ مُطْلَعٌ بَعْضُهُمْ عَلَى سِرِّ بَعْضٍ غَيْرَ أَنِّي جَمَاعُهَا
لِكُلِّ امْرِئٍ شَعْبٌ مِنَ الْقَلْبِ فَارِغٌ وَمَوْضِعٌ تَجْوَى لَا يُرَامُ اِطْلَاعُهَا
يَظْلُمُونَ شَتَّى فِي الْبِلَادِ وَسِرُّهُمْ إِلَى صَخْرَةٍ أَغْيَا الرِّجَالُ انْصِدَاعُهَا
[وَإِخْوَانِ]: خ^(٣): (فَتَيَان).

[صِدْقٍ] أَي: يصدقون في الود.

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو من المتقارب. انظر: ديوان عبيد (٦٢) والأمثال لابن سلام (٨٨).

(٢) والبيت من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٥٢) الحماسة (٥٥٧/١).

(٣) يعني: وفي نسخ، وهذه الرواية في الكامل (٢٢٩/٢) وأمالى القالي (١٧٦/٢).



[إِلَى صَخْرَةٍ]: أَي: مضمومٌ إليها، فحذف المتعلق.

* * *

وَقَدْ يُجَرِّبُونَ [الرَّبِّ] لَدَى حَذَفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا



الإضافة

نُونَا تَلِي الإِعْرَابَ [أَوْ تَنُونَا] مِمَّا تُضَيَّفُ اخْدِفْ كَ: (طُورِ سِينَا)

نحو: ﴿إِنَّا رَأَوْهُ يُنَادِي﴾^(١)، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا السَّاعَةِ﴾^(٢)، ﴿إِنَّا مُنْجُونَكَ وَأَهْلَكَ﴾^(٣).

قوله: (نُونَا) يُحذفُ للإضافة أربعة أمور:

اثنان بلزوم وتقييد:

الأول: [أل]^(٤) بشرط كون الإضافة محضة أو غير محضة، والأول غير مثنى

ولا جمع على حده، والثاني مجرد من (أل).

الثاني: النون إن وليت الإعراب، و^(٥):

..... ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

(١) القصص: ٧.

(٢) القمر: ٢٧.

(٣) العنكبوت: ٣٣.

(٤) يقتضيهما السياق.

(٥) بتمامه:

رُبَّ حَيٍّ عَزَّادٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَرَى الْوَنَّ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

والبيت لمعرو بن الأيهم التغلبي، وهو من الخفيف. انظر: البديع (٩٦/٢) وتوجيه اللمع

و^(١):

..... مُخْتَضِرُ رُوْنُهُ

مؤول.

وواحدٌ بلزوم وإطلاق، وهو التنوين، نحو: «غَلَامُكَ»، و«سَيِّوْنُهُ الْبَصْرَةُ»،
و«عَرَفَاتُ مَكَّةَ»، و«جَوَارِيكَ».

وواحدٌ بجوازٍ وتقيد، وهو تاءُ التانيث، إن لم يقع لَبَسٌ بحذفها، نحو:
«عُدَّةٌ»^(٢)، «عَلَيْهِمْ»^(٣)، «وَأَقَامَ الصَّلَاةَ»^(٤)، ولا يجوزُ في نحو: «شَجَرَةُ زَيْدٍ»،
و«نَمْرَةٌ عَمْرٍو»^(٥)؛ للإلباس، كما لا يجوزُ في (الشجرِ) أن يؤنَّثَ إذا صُغِرَ؛ لثلاثِ يُلْبَسُ،
ولا في (خَمْسٍ) أن يؤنَّثَ.

قوله: (تَلِي الإِعْرَابَ) وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي (ذَلِكَ): إِنَّ الْكَافَ حَرْفُ خُطَابٍ، بدليلِ
قولهم: (ذَلِكَ)، فلو كانت مضافاً إليه لَحُذِفَتِ النونُ.

(١) بتمامه:

وَلَمْ يَرْفَعُوا وَالنَّاسُ مُخْتَضِرُونَ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَقِينَ رَوَاهُ

والبيت لم ينسب، وهو من الطويل، ويرتفع: يتكى على يده، والمعنون: طلاب المعروف،
ورواهقه: دانية منه. انظر: الكتاب (١/١٨٨) والكامل (١/٢٨٦) والحيات (٣٢١).

(٢) التوبة، وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية. انظر: معجم القراءات
القرآنية (٣/٣٩٥).

(٣) الروم: ٣.

(٤) النور: ٣٧.

(٥) قال ابن المنير في حاشيته على الكشف: «واشترطهم للحذف عدم اللبس، فيمتنع في شَجَرَةِ
زَيْدٍ للَبَسِ بـ: (شَجَرِ زَيْدٍ)». انظر: الكشف بحواشي ابن المنير (١/٣٢٣).

فإن قلت: فما تقول في ملازم الإضافة؟

قلت: حُذِفَ منه نونٌ وتنوينٌ قارنا وضعه قبل الإضافة.

ومِن ثَمَّ قَالَ س^(١): وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ سُمِّيَ بـ: (أَلِي) وَ(دَوِي)، فَقَالَ: أَقُولُ: «هَذَا دَوُونٌ»، وَ«أَلُونٌ»؛ لِأَنَّ النُّونَ إِنَّمَا سَقَطَتْ فِي (أُولِي) وَ(دَوِي) لِلإِضَافَةِ، فَمِذَا أَفْرَدْتَهَا عَادَتِ النُّونُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ سُمِّيَ (ضَارِبُو) مِنْ (ضَارِبُو زَيْدٍ)، قَالَ الْكُمَيْتُ^(٢):

فَلَا أَغْنِي بِذَلِكَ أَشْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَ

* * *

وَالثَّانِي أَجْرُزُ [وَأَنُو (مِنْ، أَوْ فِي) إِذَا لَمْ يَضْلِحِ الْأَذَاكَ وَاللَّامُ حُذَا]

[وَالثَّانِي أَجْرُزُ]: قِيلَ: بِجَارٍ مُقَدَّرٍ، وَيُرَدُّ أَنَّ الْجَارَ لَا يَحْذَفُ وَيَبْقَى عَمَلُهُ

إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ نَادِرٍ كَلَامٍ، وَقِيلَ: بِالْمُضَافِ؛ لِنِيَّاتِهِ عَنِ الْجَارِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَوْلُهُ: (وَأَنُو مِنْ) تَخْتَصُّ هَذِهِ الإِضَافَةُ بِجَوَازِ إِتْبَاعِ مَخْفُوضِهَا^(٣) لِلْمُضَافِ،

وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، وَالْإِتْبَاعُ أَقْلُ الْأَوَجِهِ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَكُونُ

فِي مَعْنَى الْمَشْتَقِّ إِلَّا قَلِيلًا، وَالْحَالُ يَكْثُرُ فِيهَا ذَلِكَ.

وَتَخْتَصُّ الإِضَافَةُ الَّتِي بِمَعْنَى (فِي) بِجَوَازِ انْتِصَابِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَخْرَوْا الْكَلَامَ عَلَى بَيَانِ الْحَرْفِ الَّذِي يَقْدَرُ لِلإِضَافَةِ

(١) انظر: الكتاب (٢٨٢/٣).

(٢) انظر: ديوان الكميته (١٠٩/٢) والمسائل والأجوبة لابن قتيبة (٢٩١).

(٣) في المخطوط: (مخفوضها)، وهو تصحيف.

عن الكلام على أحكامها، وهو أولي؛ لأن الأهم يستحق التقديم، ولا شك أن معرفة كون الإضافة محضة أو غير محضة، وكون المضاف يقترن بـ: (أل) أو لا، وكونه يكتسب من المضاف إليه التذكير والتانيث، وكونه لا يكون مساوياً للمضاف معنى = أهم.

(من) بشرطين:

أحدهما: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه.

والثاني: أن يكون صالحاً للإخبار عنه به.

وذلك كـ: «خَاتَمُ فَضَّةٍ»، و«تَوْبُ خَزٍّ»، و«بَابُ سَاجٍ»، و«خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ».

وخرج بالأول نحو: «يَوْمُ الْخَمِيسِ»، وبالثاني نحو: «يَدُ زَيْدٍ».

قوله: (أو في) وذلك بشرط كون الثاني زماناً للأول، كـ: «مَكْرُ أَلَيْلٍ»^(١)،

«فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»^(٢)، «تَرْبُصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ»^(٣)، أو مكاناً له، نحو: «يَنْصَحِييَ الرِّجْحِي»^(٤).

قوله: (وَاللَّامُ خُذًا لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ) وهي إما للملك، نحو: «دَارُ زَيْدٍ»، أو

الاختصاص الحقيقي، نحو: «مِيزَةُ الْخَطِيبِ»، و«سَرُجُ الدَّائِيَّةِ»، أو المجازي، نحو^(٥):

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) البقرة: ١٩٦ والمائدة: ٨٩.

(٣) البقرة: ٢٢٦.

(٤) يوسف: ٣٩ و٤١.

(٥) بتمامه:

إِذَا كَوَّكِبُ الْخُرَقَاءِ لَاحَ بِسُخْرَةٍ شَهِيلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ =

إِذَا كَوَّسَ الْخَرْقَاءَ لَاحَ بِسُخْرَةٍ

لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(١)

ومثل ابنه^(٢) لمجيء الإضافة بمعنى اللام بقوله: «لِحَامُ الْفَرَسِ»، و«بَقْضُ الْقَوْمِ»، و«رَأْسُ الشَّاةِ»، و«يَوْمُ الْخَيْسِ»، ومثل أيضًا بـ: «مَكْرُ الْإِيلِ»، وخالف أباه محتجًا بأمر:

أحدها: أنه يلزمه كثرة الاشتراك في معناها، وأنه خلاف الأصل.

الثاني: أن حمل ما احتج به على مجيئها بمعنى (في) على معنى لام الاختصاص المجازية ممكن؛ فوجب المصير إليه من وجهين:

أحدهما: أن المصير إلى المعجاز خير من المصير إلى الاشتراك.

والثاني: أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة باتفاق، والإضافة بمعنى (في) مختلف فيها؛ والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

والثالث^(٣): أن الإضافة في نحو: «مَكْرُ الْإِيلِ» إمّا بمعنى اللام، على جعل

= والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: جمهرة اللغة (١١٠٨/٢) والمحجب (٢٢٨/٢).
(١) بتمامه:

إِذَا قُلْتُ قَدْ نِيَّ قَالَ بِاللهِ جَلْفَةً لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا
والبيت لابن عتاب الطائي، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للأخفش (٣٦١/١) ومجالس ثعلب (٥٣٨/١) وتخليص الشواهد (١٠٧).

(٢) انظر: شرح ابن الناطم (٢٧٢).

(٣) هذا الثالث مما احتج به ابن الناطم على أبيه في منع الإضافة على معنى (في).

الظرف مفعولاً على السَّعة، وإمّا بمعنى (في) على بقاء الظرفية، ولكنَّ الأوَّل حملٌ على المتفق عليه، كما في: «صَيْدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ»، و«وُلِدَ لَهُ سِتُونَ عَامًا»، والثاني حملٌ على المختلف فيه.

قوله: (وَأَنُومِ مِنْ أَوْفِي) قَالَ الزمخشري^(١) في قوله سبحانه: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾^(٢): أَضِيفَ الشَّقَاقُ إِلَى الظَرْفِ عَلَى طَرِيقِ الْإِتْسَاعِ، مِثْلُ: ﴿بَلْ مَكْرُ الْإِيلِ﴾، وَأَصْلُهُ: «مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ»، أَوْ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ الْبَيْنُ مُشَاقًّا، وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ مَآكِرِينَ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: «نَهَارُكَ صَائِمٌ». انتهى.

وفي «شرح ابن الناظم»^(٣): «الإضافة في نحو: ﴿مَكْرُ الْإِيلِ﴾ إمّا على جعلِ الظرف مفعولاً به على سعة الكلام، وإمّا بمعنى (في) على بقاء الظرفية، ثمَّ قال: «والأوَّلُ متفقٌ عليه، والثاني مختلفٌ فيه، والأخذُ بالمتفقِ عليه أَوْلَى مِنَ الْأَخْذِ بِالْمُخْتَلَفِ فِيهِ».

* * *

لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ [وَإِخْصَاصُ أَوَّلَا] أَوْ أَعْطَاهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا]

زَادَ كَ^(٤): بِمَعْنَى (عِنْدَ)، نَحْوُ: «شَاةٌ رَقُودُ الْحَلْبِ».

فلنا: يُمكنُ جَعْلُ (رَقُودٍ) صِفَةً مُشَبَّهَةً كَ: «حَسَنُ الْوَجْهِ»، وَوُصِفَ الْحَلْبُ

(١) انظر: الكشف (١/٥٠٨).

(٢) النساء: ٣٥.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٤).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٧٤/٢) وارتشاف الضرب (٤/١٨٠٠).

بأنه رُقُودٌ لَمَّا كَانَ الرُّقَاذُ عِنْدَهُ، فُجِعَلَ (رُقُودٌ) مبالغةً، مثل: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾، حيث جُعِلَ الليل والنهار مأكزين؛ لكثرة وقوع المَكْرِ فيهما.

وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَضَفًا فَعَنْ تَكْيِيدِهِ لَا يُغَزَلُ [

الشرطُ أمران: كون المضافِ صفةً، والمضافِ إليه معمولٌ لتلك الصفة.

فإن وُجِدَا فهي غيرُ محضةٍ، وإن فُقِدَا فمحضةٌ، خلافاً للفراسي^(١)، نحو: ﴿دَارُ الْآخِرَةِ﴾^(٢)، وهي إضافةُ الموصوفِ للصفة، وكذا إن فُقِدَا أحدهما، خلافاً لابنِ الطَّراوَةِ^(٣) وابنِ بَرَهَانَ^(٤) في: «ضَرْبُ رَيْدٍ»، وللجرميِّ والمازنيِّ والمبرد^(٥) في نحو^(٦):

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ

وللفراسيِّ والكوفيين^(٧) في: «أَفْضَلُ الْقَوْمِ».

(١) انظر: الإيضاح (٢٧١).

(٢) يوسف: ١٠٩ والنحل: ٣٠.

(٣) انظر: الإيضاح لابن الطراوة (٩٣).

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان (١٩٨).

(٥) انظر: المقتضب (٣٤٨/٢) والتذيل والتكميل (٢٤٦/٧).

(٦) بتمامه:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَنْمِ اللَّيْسِمِ تَكْرُمًا

والبيت لحاتم الطائي، وهو من الطويل. انظر: ديوان حاتم (٢٢٤) والكتاب (٣٦٨/١).

(٧) انظر: الإيضاح (٢٦٩).

ثم الإضافة المحضة ضربان: ما يُعرَّف، وما لا يُعرَّف، والأوَّل الغالب، والثاني محصورٌ فيما حلَّ محلًّا لا تكون فيه معرفة، نحو: «كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتَيْهَا»، و«رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»، و«لَا أَبَاكَ»، و«فَعَلَ ذَلِكَ جُهْدُهُ»، و«سَفِهَ نَفْسَهُ»، أو كان المضاف مُبْهَمًا إبهامًا شديدًا، ك: (مِثْلٍ، وَغَيْرِ).

وعلى هذه الأنواع أشار مُجَمِّلًا بقوله: (وَإِخْصُصْ أَوَّلًا) بالتنكير، أي: نوعًا من المضاف، قد نبّه ابنه^(١) على شيء من هذا.

وكثيرٌ يَظُنُّهم أَنَّ الإضافة المحضة أبدًا تُعرَّف وتخصَّص، وكلامُ الشيخ في «التسهيل»^(٢) مِثْلُ الذي شرحْتُ في انقسامِ المحضةِ للقسمين.

قوله: (وَإِنْ يَشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) لا حاجة إليه، بل هو مُفْسِدٌ؛ لآثِهِ لا يدخل فيه إلا اسمُ الفاعلِ خاصَّةً؛ لآثِهِ الذي يشبه المضارع. وقولنا^(٣): (إِلَى مَعْمُولِهَا) يخرجُ عنه نحو: «ضَارِبُ الْقَاضِي، وَكَاتِبُهُ»، وقوله^(٤):

أَلْفَيْتَ كَاتِبَهُمْ
البيت، أي: «الذي يَكْسِبُ لهم».

(١) انظر: شرح ابن النازم (٢٧٤).

(٢) انظر: التسهيل (١٥٥).

(٣) يُفهم من هذا أن ابن هشام قد تكلم على هذا، لكن يظهر أن الناسخ لم ينقله.

(٤) بتمامه:

أَلْفَيْتَ كَاتِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْبِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عُمَرُ

والبيت للحطية، وهو من البيط. انظر: ديوان الحطية (١٦٤).

وجعل ابن عصفور^(١) غير المحضة نحو: (غَيْرُكَ، وشَبْهَكَ)، وألفاظ كثيرة من هذا الباب، فاختلف هو والناظم في الإضافة المحضة: هل هي وقف على التعريف والتخصيص، أو تنقسم؟

ولمَّا ذكر ابن عصفور هذه الألفاظ قال: «لا خلاف أن إضافة هذه الألفاظ غير محضة».

ابن عصفور^(٢): استدلوا على أن إضافة (أَفْعَل) غير محضة بقولهم: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ الْقَوْمِ».

أجيب بأن (أَفْضَلَ) بدل.

ورُدَّ بأنَّ البدل في المشتقَّ ضعيفٌ قليل؛ لأنَّه في نية استئناف عاملٍ، فهو في التقدير نال لذلك العامل، والصفة لا تلي العوامل إلا بشروط، وليس هذا ممَّا فيه تلك الشروط، وكون العرب تقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ الْقَوْمِ» كثيرًا = دليل على أنه نعمت، وليس يبدل؛ إذ لو كان بدلًا لَمَّا كان كثيرًا؛ فثبت أن إضافتها محضة، وهو مذهب س^(٣).

ع: فقولنا^(٤): (صِفَةُ): يخرج عنه: «دَارُ الْآخِرَةِ»، ونحو: «ضَرْبُ الْأَمِيرِ»، ونحو: «ادَّخَارُهُ».

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٧٢/٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٧١/٢).

(٣) انظر: الكتاب (٢٠٢/١).

(٤) يُفهم من هذا أن ابن هشام قد تكلم على هذا، لكن يظهر أن الناسخ لم ينقله.

وقولنا (إِلَى مَعْمُولِهَا) يخرجُ عنه: «مُصَارَعٌ»^(١) مِصْرٌ، و﴿مَنْ لَكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٢)،
و«أَفْضَلُ الْقَوْمِ».

قوله: (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُغْزَلُ) ومن أدلة ذلك قولُ النابغة^(٣):
اِحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شَرِيعٍ وَإِذَا وَارِدِ الثَّمَدِ
فوصفَ (حَمَامًا) بِ: (شَرِيعٍ) وب: (وَإِذَا وَارِدِ الثَّمَدِ) على حدِّ سواء.

* * *

ك: (رُبَّ رَاجِيْنَا، عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ، قَلِيلِ الْحِيلِ)

* * *

وَذِي الْإِضَافَةِ [اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَخْصُصَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ]
قوله: (ذِي) مبتدأ، و(الْإِضَافَةُ) صفةٌ عندَ الجمهورِ، وعطفُ بيانٍ عندَ ابنِ
جني وابنِ السَّيِّدِ^(٤) والنَّاظِمِ^(٥)، و(اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ) جملةٌ مخبرٌ بها، و(تِلْكَ) مبتدأ،
و(مَخْصُصَةٌ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: «اسْمُهَا مَخْصُصَةٌ»؛ إذ ليس المرادُ الإخبارُ عنها
بأنَّها متمخَّصةٌ وذاتٌ معنًى، بل أنَّ ذلك اسمُها في الاصطلاح.

* * *

(١) في المخطوط (مضارع) والتصويب من العلمي.

(٢) الفاتحة: ٤.

(٣) البيت من البسيط، انظر: ديوان النابغة (٢٣) والكتاب (١/ ١٦٨).

(٤) انظر: رسالة الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان، ضمن رسائل ابن السَّيِّد في اللغة
ص (٢٠٨).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٢١).

وَوَضِلُّ (آل) بِذَا [المُضَافِ مُتَعَفِّرٌ] إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي كَذ: (الْجَعْدُ الشُّعْرُ) [فَإِنْ قُلْتُ: فَكَيْفَ قَالُوا: (الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ)؟، وَقَالَ^(١):

..... مِنْ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِي

قُلْتُ: (آل) زَائِدَةٌ فِيهِمَا، وَرَأَى النَّاظِمُ^(٢) أَنَّ التَّقْدِيرَ: «كَالْأَقْحَوَانِ الْمُسْتَقِي مِنْ الرَّشَاشِ»، مِثْلُ: «وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّهْدِ بَيْتٍ»^(٣)، وَمَا رَأَى أَبُو عَلِيٍّ^(٤) أَوَّلَى عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ النَّازِمُ حَذْفُ الْمَوْصُولِ وَصَلَتِهِ وَبِقَاءُ مَعْمُولِ الصَّلَةِ، وَلَا يُلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْدَرَّ: «وَكَاثُوا زَاهِدِينَ فِيهِ».

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ [الثَّانِي] كَذ: (زَنْدُ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي) [ع: يَنْبَغِي لِمَنْ أَجَازَ: «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِي» أَنْ يُجِيزَ: «الْفَاضِلُ

(١) بتمامه:

عَذَبَ الْمَذَاقِ مَفْلَجًا أَطْرَافَهُ كَالْأَقْحَوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِي

هذه الرواية الصحيحة، وقد لفق من استشهد به بين بيتين كما نبه عليه العيني، والبيت للقطامي، وهو من الكامل. انظر: ديوان القطامي (١١٠) وشرح التسهيل (١/ ٢٦٠) والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٣٦).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦١).

(٣) يوسف: ٢٠.

(٤) انظر: الشيرازيات (١/ ٢٣٥). ولم أعثر على كلام أبي علي في كنهه. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٠) وكل من نسب هذا إلى أبي علي إنما أخذه من ابن مالك.

نَعَمْ غَلَامَةٌ، وقد أجازَه بعضهم مستدلاً بقوله^(١):

فَنَعَمْ أَخُو الْهَيْجَا وَنَعَمْ شِهَايَهَا

ع: في «الكتاب»^(٢) ما نصّه: «وَمَنْ قَالَ: «هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ» لَمْ يَقُلْ: «عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ الرَّجُلِ»؛ لَأَنَّ «الضَّارِبُ الرَّجُلِ» مُشَبَّهٌ بـ: (الْحَسَنِ)؛ لِأَنَّهُ وَصِفٌ لِلْأَسْمِ، كَمَا أَنَّ (الْحَسَنَ) وَصِفٌ لَهُ، وَلَيْسَ هَذَا حَدُّ الْكَلَامِ مَعَ ذَلِكَ، وَقَدْ يَنْبَغِي فِي قِيَاسٍ مَنْ قَالَ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) أَنْ يَقُولَ: (الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ)، كَمَا تَقُولُ (الْحَسَنُ الْأَخَ)، وَ(الْحَسَنُ وَجْهُ الْأَخِ)، وَكَانَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَرَاهُ. انتهى.

وفيه فائدتان:

إحداهما: لأي شيء لم تجتمع (أل) والإضافة في مسألة المصدر؟

الثانية: أنه لم نظفر بمثل (الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ) مسموعاً.

زاد في «التسهيل»^(٣) فقال: إِنَّهُ يُضَافُ مَا فِيهِ (أَل) إِلَى [مُضَافٍ إِلَى]^(٤) ضَمِيرِ الْمَعْرِفِ بِهِمَا، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غَلَامَةً»، وَلَا يُغْنِي كَوْنُ الْمَفْعُولِ بِهِ

(١) بتمامه:

فَنَعَمْ أَخُو الْهَيْجَا وَنَعَمْ شِهَايَهَا إِذَا الْبَيْضُ تَحْتَ الْمَشْرِفَاتِ صَلَّتْ

والبيت للمكيت، وهو من الطويل. انظر: أنساب الأشراف (٤/٤٠٤) وارتشاف الضرب

(٢٠٤٨/٤).

(٢) انظر: الكتاب (١/١٩٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/٨٢).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتيميم من شرح التسهيل.

معرفاً بغير ذلك، خلافاً للفراء^(١)، ك: (الضَّارِبُ زَيْدٌ) ولا كونه ضميراً، ك: (الضَّارِبُكَ)، خلافاً للزماني^(٢) والمبرد^(٣) في أحد قوليه.

ويتبين من كلامه أن الفراء لا يجيز نحو: (الضَّارِبُ غَلَامٌ).

ع: وعلى جواز المسألة الأولى جاء^(٤):

الْوَاهِبُ الْيَمَّةُ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا

لا على أنه يُنْتَقَرُ في الثواني ما لا يُنْتَقَرُ في الأوائل.

* * *

وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ [كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُنْتَهَى أَوْ جَمْعًا سَيْلَةً أَتْبَعَ]

(كُونُهَا) مُبْتَدَأٌ، و(فِي الْوَصْفِ) متعلق به، و(إِنْ) بالكسر شرطٌ حُذِفَ جوابه؛ لدلالة الجملة السابقة، مثل: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ».

ولا يكون (أَنْ) بالفتح مُبْتَدَأٌ، و(كَافٍ) خبرٌ، والجملة خبرٌ (كُونُهَا) خلافاً لابنه^(٥)؛ لعدم رابطٍ بين الجملة والمخبر عنه، ولا (أَنْ) بالفتح، وهي فاعلٌ

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٦).

(٢) قاله الزماني في شرحه للأصول لابن السراج. انظر: شرح الكتاب للزماني (١/ ٣٦٣) والأصول (١٤/ ٢) وشرح المفصل (٢/ ١٣٥).

(٣) انظر: المقتضب (٤/ ١٥٢).

(٤) بتمامه:

الْوَاهِبُ الْيَمَّةُ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا عُرُودًا تَرْجِي خَلْقَهَا أَطْفَالَهَا

والبيت للأعشى، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٧٩) والكتاب (١/ ١٨٣).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٦).

ب: (كاف)؛ لأنَّ الضميرَ في (وَقَعَ) إنما يعودُ على الوصفِ؛ لأنَّه هو الذي يكونُ
مثنًى وجمعاً، فليسَ الخبرُ المشتقُّ متحتملاً هو ولا مرفوعه لضميرِ راجعٍ إلى
المبتدأ.

اختلفَ في الضميرِ المتَّصلِ بالوصفِ، فقال الأخفشُ^(١): نصبٌ، وقال
الرمانيُّ^(٢): موضعه جرٌّ.

حُجَّةُ الأخفشِ: ﴿إِنَّا مُنَجِّوكَ وَأَهْلَكَ﴾^(٣)، ألا ترى أنَّ الكافَ لو لم تكن
منصوبةً لم يجزِ نصبُ (أَهْلَكَ).

حُجَّةُ الرمانيِّ حذفُ النونِ والتنوينِ.

قالَ س^(٤): «الضميرُ كالظاهرِ، فأما: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ فيتقديرُ: «وَنُنَجِّي أَهْلَكَ».

* * *

وَرَبَّمَا أَكْثَبَ [إِنِ أَوْ لَا تَأْنِيًا إِنْ كَانَ لِيَحْذِفِ مُوَهَّلًا]
إِذَا بَغَضَ السَّيِّئِينَ تَعَرَّفَتْنَا^(٥)

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٩٠).

(٢) قاله الرماني في شرحه للأصول لابن السراج. انظر: شرح الكتاب للرماني (١/ ٣٦٣) والأصول
(٢/ ١٤) وشرح المفصل (٢/ ١٣٥).

(٣) العنكبوت: ٣٣.

(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٨٧).

(٥) بتمامه:

إِذَا بَغَضَ السَّيِّئِينَ تَعَرَّفَتْنَا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَيْسَى الْيَتِيمِ
والبيت لجبرير، وهو من الوافر. انظر: ديوان جبرير (٢١٩) والكتاب (١/ ٥٢).

..... تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيحِ^(١)

..... تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ^(٢)

سَتَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَهُ^(٣)

وشرط الفراء^(٤) أن لا يكون المضاف إليه ضميراً، وخالفه ابن جني^(٥)، وجعل من ذلك: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتَانُهَا﴾^(٦).

في «التسهيل»^(٧): «ويؤنث المضاف»، ثم قال: «وقد يراد مثل ذلك في التذكير»، فدل على قلته.

(١) بتمامه:

مَشِينٌ كَمَا اغْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ
والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٧٥٤) والكتاب (١/ ٥٢).

(٢) بتمامه:

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ
والبيت لجري، وهو من الكامل. انظر: ديوان جري (٢٧٠) والكتاب (١/ ٥٢).

(٣) بتمامه:

أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعَدْ كُلَّ ابْنِ حُرَّةٍ سَتَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فَيَجِيبُ
والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٨٧) والمذكر
والمؤنث للأنباري (٢/ ١٨٦) وأما ابن الشجري (١/ ١٩٥).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٨٠) والمذكر والمؤنث (١٠٣).

(٥) انظر: المحتسب (١/ ٢٣٦).

(٦) الأنعام: ١٥٨.

(٧) انظر: التسهيل (١٥٦).

قال^(١):

بَهْجَةُ الْحُسْنِ [فَاتِنٌ]^(٢) فَاعْضُضِ الطَّرْ فَ لَتَكْفِي صَيْدَ الظَّبَّاءِ الْأَسْوَدَا
وقال^(٣):

رُؤْيَا الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمَ رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي
وقال^(٤):

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ
وقال^(٥):

إِسَاءَةٌ مَنْ يَنْغِي
.....

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢٣٨/٣) وتمهيد القواعد (٣١٩٦/٧).

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢٣٨/٣) وشرح الكافية الشافية (٩٢١/٢) والمقاصد النحوية (١٢٩٥/٣).

(٤) بتمامه:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْنِ هَوَى وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا
أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢٣٨/٣) وأوضح المسالك (٨٨/٣).

(٥) بتمامه:

إِسَاءَةٌ مَنْ يَنْغِي عَلَى النَّاسِ مَوْجِعٌ بِحَوْبَائِهِ الْهَلَكَاءِ مِنْ حَيْثُ لَا يَذَرِي
أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢٣٨/٣) وتمهيد القواعد (٣١٩٦/٧).

البيت.

قوله: (مَوْهَلًا) اسمٌ للمفعولِ مِنْ: «أَهْلَتْهُ لِكَذَا» إذا جعلته أهلاً له.
وإنما الشرط أن يكون أهلاً لذلك، لا أن يكون قد جُعِلَ أهلاً له؛ فإنَّ كونَ
الشيء أهلاً للمحذوف ليس بجعلٍ الجاعلِ.

وَلَا يُضَافُ [اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ]
قوله: (اتَّخَذَ مَعْنَى) لا يُريدُ بذلك ما هو الظاهرُ منه، وهو الترادفُ، وإنما
يريدُ أن يتساوى صدقاً على الذاتِ الواحدة، فَمِنْ ثَمَّ لَا تُضَافُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ،
ولا مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ، وإن لم يترادفاً، ونظيره قولهم في الخبرِ المفرد: إِنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ
يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَبْتَدَأِ، أَوْ مُتَزَلًّا مِنْزَلَتَهُ، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ»، «وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ»^(١).
وقوله: (اتَّخَذَ مَعْنَى) احترازٌ مِنْ أَنْ يَتَّجِدَا لَفْظًا دُونَ مَعْنَى، كقولك: «مَرَزْتُ
يَعْبُدَ عَيْدَ، وَسَيِّدَ سَيِّدَ».

استشكل مَنْ قَالَ: «الاسمُ هو المسمَّى» إضافته إليه في: «بِسْمِ اللَّهِ»، فأجاب
أبو البقاء^(٢) بثلاثة أجوبة:

أحدها: أَنَّ الْاسْمَ هُنَا بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ، وَالتَّسْمِيَةُ غَيْرُ الْاسْمِ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ
هِيَ اللَّفْظُ بِالْاسْمِ، وَالْاسْمُ هُوَ اللَّزَامُ لِلْمَسْمَى، فَتَغَايَرَا.

الثاني: أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: «بِاسْمِ مُسَمَّى اللَّهِ».

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (٤/١).

الثالث: أن لفظة (اسم) زائدة، كقوله^(١):

..... ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

وإليه ذهب أبو عبيدة^(٢) والأخفش^(٣) وقطرب^(٤).

* * *

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ [يُضَافُ أَبَدًا وَيَبْعُضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا]

أي: وبعضها لا يُضاف أبدًا، وتحت هذا المفهوم قسمان: ما لا يُضاف أصلًا، وما يُضاف وقتًا ودون وقت، والقسمان موجودان، فالأقسام ثلاثة. ثم قسم الذي يُضاف أبدًا إلى قسمين: ما قد يُقطع في اللفظ، وما لا يُقطع، وهو الغالب.

وقوله: (مُفْرَدًا) حال، وقوله: (لَفْظًا) أي: في اللفظ، فحذف الخافض، وهذا النوع إذا حذف منه الخافض ينكر، ومثله: «الْأُصُولُ لُغَةٌ»، و«الْفِقْهُ لُغَةٌ»، و«الْكَلِمَةُ اضْطِلَاحًا».

والأحسن عندي في قوله: (لَفْظًا) أن يكون تمييزًا محوّلًا عن الفاعل، أي:

(١) بتمامه:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَشِكْ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اغْتَدَرَ
والبیت للید، وهو من الطویل. انظر: دیوان لید (٧٤) ومعانی القرآن للفراء (١/٤٤٨).

(٢) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/١٦).

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢).

(٤) انظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب (٧٧٢).

قد يأت لفظه مفردًا، أي: لفظه لا معناه، فلا إشكال في تنكيره.

مثال ما يُضَافُ أبدًا لفظًا ومعنى: عِنْدَ، وَلَدَى، وَكَلَا، وَكَلْنَا، وَسَبَّحَانَ، وَبَلَّهَ الْمُعْرَبُ، وَقَعْدَكَ، وَلَعْمُرَكَ، وَحُمَادَى، وَقُصَارَى، وَوَحْدَ، وَذُو، وَذَاتُ بمعنى صاحبٍ وصاحبةٍ، وألُو، وأولاتُ.

ومثال ما يُضَافُ أبدًا لفظًا وقد يُقَطَّعُ معنى: قَبْلُ، وَبَعْدَ، وَأَلْ بمعنى أَهْلٍ، وَكُلُّ غيرِ النعتية.

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ [حَتْمًا امْتَنَعَ] إِسْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

ك: (وَحْدَ، لَبِّي، [وَدَوَّالِي، سَعْدِي] وَشَدَّ إِسْلَاءَ (بَدِي) ل: (لَبِّي)]

مثل بأربعة ألفاظ:

مفرد، وقدمته؛ لأنه الأصل، وهو: (وَحْدَ).

ومختلف في إفراده، وهو: (لَبِّيكَ).

ومتفق على تشنيته، وهو الباقي، وختمَ بها؛ لأنها أولى بالتأخير.

وأما (وَحْدَ) فقال يونس^(١): ظرفٌ، و«جَاءَ وَحْدَهُ» معناه: «عَلَى انْفِرَادِهِ»،

والأصل: «عَلَى وَحْدِهِ»، ثم حُذِفَ الجارُّ.

قلنا: لا زمان ولا مكان؛ فلا ينبغي أن يُجعل ظرفًا بقياس، ثم إنك تقول: «جَاءَ

(١) انظر: الكتاب (١/٣٧٧).

الْقَوْمُ وَخَذَهُمْ»، فَتَوَخَّذَهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ عِنْدَهُ.

وقال ^(١) غيره: مصدرٌ، ثم اختلف، فقليل ^(٢): ك: (الْأَبْوَةُ، وَالْخُؤُولَةُ)، وقيل ^(٣): مثل: «أَثْبَتَ تَبَاتًا»، وقيل: مصدرٌ جارٍ على المصدر؛ لِأَنَّهُ حُكِيَ ^(٤): «وَحَدَّ يَحْدُ وَخَذًا»، فهذا فعله، وهو متعدٌ، ومعنى (وَخَذَهُ): «مَرَّ بِهِ مُتَفَرِّدًا» ^(٥)، وهذا لم يحكه ابنُ عصفورٍ ^(٦)، ولكنه قال في هذه الحكاية: إنها إنما تعرفُ مِنْ كِتَابِ «الْعَيْن» ^(٧).
وتلخصت لنا ثلاثة أقوالٍ على القولِ بالمصدرية، مشتملةٌ على القولِ بجميع ما يُمكنُ أن يُقالَ في المصدرِ.

ورَدَّ ^(٨) على قولٍ مُدْعِي المصدرية بأنَّ المصادرَ [التي] ^(٩) لا تُستعملُ لها أفعالٌ

(١) تُسَبِّ هذا القول للبرصين، ونسب للزجاج. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٥٥/٥) والغرة المخفية (٢٧٣/١).

(٢) هذا القول بلا نسبة. انظر: ارتشاف الضرب (١٥٦٧/٣).

(٣) هذا ظاهر قول المبرد حيث قال: «أما قولك: «مررت بزيد وحده»، فتأويله: «أوحدته بمروري إيحادًا»، كقولك: «أفردته بمروري إفرادًا»، وقولك: (وحده) في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب». انظر: المقتضب (٢٣٩/٣).

(٤) حكاها الأصمعي. انظر: الزاهر (٢٣٢/١).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٤/٢).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٥٩/٢).

(٧) كلام ابن عصفور كاملاً: «إنَّ الذي حكى في (وحده، وقضه) مما انفرد به كتاب العين، وكثيراً ما يوجد فيه أمور متكررات؛ لِأَنَّهُ لا واضح له». انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٠/٢).

(٨) الذي ردَّ ابنُ عصفور. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٠/٢).

(٩) زيادة يقتضيها السياق.

لا تتصرف، ك: (سُبْحَانَ)، وهذه لها أفعال، اللهم إلا على مَنْ يجعلها ك: (الأُبُوَّة).
وقيل في المسألة قول ثالث، وهو قسيم قول يونس، وقول مُدعي المصدرية،
وهو قول س^(١)، وهو أنه اسمٌ موضوعٌ موضع المصدر الموضوع موضع الحال،
ومعنى: «مَرَزْتُ بِهِ وَخَدَهُ» عند الخليل^(٢): «أَفَرَدْتُهُ إِفْرَادًا»، وعند المبرد^(٣): «مَرَزْتُ بِهِ
مُفَرَّدًا»، وهو أولى؛ لا طَرَاهِدَ في نحو: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ»؛ لأنك لم تُفَرِّدْهُ، بل هو
سبحانه انفراد بنفسه، وقوله^(٤):

وَالذُّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخَدَهُ
أي: مُفَرَّدًا^(٥).

وأما بقية الألفاظ فمشاة لفظاً، مجموعة معنى، وكذا أخواها: (هَذَاذِيكَ،
وَحَنَاتِيكَ)، المراد بالجميع التكرير، وأنه يعود مرة بعد أخرى، و(لَبَّيْكَ) من: «أَلَبَّ
بِالْمَكَانِ»، أي: أقام به، و(سَعْدَيْكَ) من المساعدة المتابعة، و(دَوَاتِيكَ) من المداولة،

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٧٣ - ٣٧٥).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٨٧).

(٣) انظر: المقتضب (٣/ ٢٣٩).

(٤) بتمامه:

وَالذُّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ
البيت للربيع بن ضبع الفزاري، وهو من البسيط. انظر: النوارد لأبي زيد (٤٤٦).

(٥) انظر مزيد كلام في هذه المسألة في رسالة الإمام تقي الدين السبكي: «الرفدة في معنى وحده»،
وقد نقلها الإمام السيوطي في كتابه الحافل: «الأشباه والنظائر». انظر: الأشباه والنظائر
(١٦٠/٤).

فمعنى: «فَعَلْنَا ذَلِكَ ذَوَالَيْكَ»: «مُتَدَاوِلِينَ»، أي: «مُتَعَاقِبِينَ»، وهو في موضع الحال.

قَالَ الْأَعْلَمُ^(١): فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ الْإِضَافَةُ لِلْكَافِ مَانِعَةٌ مِنَ الْحَالِيَةِ؟

قلنا: إنما هي حرفُ خطابٍ^(٢).

و(هَذَا ذَيْكَ) من: «هَذَا يَهْدُ»^(٣) إِذَا أَسْرَعَ، ومنه الْهَدُّ فِي الْقِرَاءَةِ وَفِي الضَّرْبِ^(٤)، وَإِنَّمَا تُثْنِي لِلتَّكْثِيرِ، (حَوَالَيْكَ) بمعنى: «حَوْلَكَ»، وَثْنِي؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ الْإِحَاطَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

قوله: (وَشَدَّ إِيْلَاءُ) كَالْيَبِّ الْمَشْهُورِ، ومعناه: دَعَوْتُهُ [لِنَائِبَةٍ]^(٥) أَصَابَنِي، وَأَجَابَنِي بِالْمِرَادِ، وَخَصَّ الْيَدَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا الدَّافِعَتَانِ إِلَيْهِ مَا سَأَلَهُ.

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٦): وَرُدُّ قَوْلِ الْأَعْلَمِ بِأَنَّ كَوْنَ الْكَافِ خَطَابًا لَا يَنْقَاسُ، وَأَنَّ

(١) انظر: تحصيل عين الذهب للأعلم (٢٢٠).

(٢) وقد رَدَّ ابن هشام قولَ الأعلم بثلاث علل: الأولى: إضافته إلى ضمير الغيبة والاسم الظاهر في قولهم: (حَنَاتِي) و(لبي زيد)، فتعين أن تكون الكاف في (لبيك) وأخواته اسمًا لقيام الاسم مقامها؛ لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله، الثانية: أنهم يحذفون النون لأجل الكاف، ولم يحذفوها في (ذاتك)، وفي ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه، الثالثة: أن الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف، و(لبيك) وأخواته لا تشبه الحرف؛ فلذلك لا تلحقها الكاف الحرفية. انظر: أوضح المسالك (١٠١/٣).

(٣) في المخطوط: «هذه»، وهو تحريف، والتصويب من ابن يعيش وابن النحاس. انظر: شرح المفصل (١٩٤/١) والتعليق لابن النحاس (٢٠٦).

(٤) مأخوذ من كلام ابن يعيش. انظر: شرح المفصل (١٩٤/١).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتميم من الأعلم.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤١٥/٢).

نونَ الشبهة لا تُحذفُ لغيرِ إضافة.

قال: لشبه الإضافة.

قلنا: لم يثبت.

قال: إن لم يكن على ما ذكرتُ فسد^(١)؛ لأنَّ المصدرَ المضافَ إلى غيرِ فاعلِ الفعلِ الناصبِ له يكونُ تشبيهاً، كـ: «صَرَبْتُ صَرَبَكَ»، يكونُ المعنى: «تَدَاوَلْنَا مِثْلَ مُدَاوَلَتِكَ»، و«أَجَبْتُكَ إِجَابَتَكَ لغيرِكَ»، و«أَلَزَمْتُ طَاعَتَكَ لِرُؤُومِكَ طَاعَةَ غَيْرِكَ»، الأولُ تفسيرٌ لـ: (سَعَدَيْكَ)، والثاني لـ: (لَيْتِكَ)، وكذا القولُ في الثاني، وليسَ المعنى على شيءٍ من ذلك.

قلنا: لا يمتنعُ أن يكون: إِجَابَتَكَ لغيرِكَ إذا أُجِبته، وكذا في الباقي، كما قالوا: «دَقَّقْتُ دَقَّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبَّ الْقُلْفَلِ»^(٢).

* * *

وَالزُّمُّوْا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ (حَيْثُ، وَإِذْ) وَإِنْ يَتَوَّنُ يُخْتَمَلُ
قوله: (وَإِذْ) فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٣):

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيْسَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفَنَّا
وقولهم: «مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ» فَإِنَّمَا الإِضَافَةُ إِلَى جُمْلَةٍ حُذِفَ أَحَدُ جُزْئَيْهَا،

(١) في المخطوط: (فشد)، وهو تصحيف.

(٢) انظر: الكتاب (٣٥٧/١).

(٣) نسبة الزجاج لرجل من بني نمير، وهو من البسيط. انظر: النوادر لأبي زيد (٤٩٤) واشتقاق

أسماء الله للزجاج (٢٢٦) واللمع لابن جني (١٩٩).



أي: «إِذْ ذَاكَ كَذَلِكَ»، وحذف الخبر في ذلك كحذفه في قوله^(١):

أَيَّامُ جُمُلٍ عَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا هَجْرًا لَخُوطٍ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ
أي: «جُمُلٌ أَكْرَمُ بِهَا خَلِيلًا».

ومن ذلك في (إِذْ) قولُ الأخطل^(٢):

كَأَنَّا مَنَازِلَ أَلْفٍ عَهْدْتُهُمْ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا
خبرُ (نَحْنُ، وَذَاكَ) محذوفان، والمعنى: «عَهْدْتُهُمْ إِخْوَانًا إِذْ نَحْنُ مُتَأَلِّفُونَ»،
أو «مُتَأَخُونَ»، والدليل على الأولِ ذِكْرُ الألفِ، وعلى الثاني ذِكْرُ الإخْوَانِ، وأراد:
«إِذْ ذَاكَ كَائِنٌ»، وليست (إِذْ) خبراً عن (نَحْنُ)؛ لَأَنَّهُ جُمَةٌ، بل (إِذْ) الأولى ظرفٌ بـ:
(عَهْدْتُهُمْ)، وأمَّا الثانيةُ ففعلُها الخبرُ المقدَّرُ بـ: (مُتَأَلِّفُونَ) أو (مُتَأَخُونَ)، وعاملُ
(دُونَ) إمَّا (عَهْدْتُهُمْ)، أو الخبرُ المحذوفُ، أو بمحذوفٍ على أَنَّهُ في الأصلِ صفةٌ
لـ: (إِخْوَانًا)، ثُمَّ صارَ حالاً؛ لَأَنَّ المكانَ يكونُ خبراً وحالاً للأعيانِ.

فإن قيل: إللامٌ توجَّهَت الإشارةُ بـ: (ذَاكَ)؟

فالجوابُ: إلى التجاورِ الذي دلَّ عليه ذِكْرُ المنازلِ^(٣).

* * *

(١) مما نسب من أبيات الكتاب للأخطل، وليس في ديوانه، وهو من البسيط. انظر: الكتاب
(٢٣٨/٢) والانتصار لسيبويه (١٥٤) وسر صناعة الإعراب (٢٦٧/٢).

(٢) البيت نسب للأخطل كما قال، وليس في ديوانه، وهو من البسيط. انظر: إيضاح الشعر
لأبي علي (٢٨٤) ومغني اللبيب (١١٧).

(٣) نقل ابن هشام معظم هذه الحاشية في مغني اللبيب، وهي منقولة بنصها من ابن الشجري، =

إِفْرَادُ (إِذْ) [وَمَا كَ: (إِذْ) مَعْنَى كَ: (إِذْ) أَصِفَ جَوَارًا نَحْوُ: «حِينَ جَاءُ بُذْ»]

مثال إضافة (إِذْ) إلى الجملة الاسمية: ﴿إِذْ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(١)، والتي صدرها ماضي: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾^(٢)، ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمُّهُ مَنَّهُمْ﴾^(٣)، والتي فعلها مضارع: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي﴾^(٤)، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ﴾^(٥).

ع: يقولون: يُصَافُ إلى الجمل أسماء الزمان، و(دُو)، و(آيَة)، وبقي عليهم ثلاثة أخرى: (حَيْثُ)، و(قَوْلُ)، و(قَائِلُ)، قال^(٦):

قَوْلُ يَا لِلْكُھُولِ يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُھُولَ وَالشُّبَّانَا
قَالَ^(٧):

وَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلَلْتُ وَمَلَّنِي عُوَادِي
(إِذْ) على أقسام:

= وابن الشجري نقلها من الإمام أبي علي الفارسي. انظر: إيضاح الشعر لأبي علي (٢٨٤) وأمثالي ابن الشجري (٣٠٩/١) ومغني اللبيب (١١٧).

(١) غافر: ٧١.

(٢) الحج: ٢٦.

(٣) الأعراف: ١٦٤.

(٤) الأحزاب: ٣٧.

(٥) الأنفال: ٧.

(٦) أنشد ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف، وإنشاد ابن مالك: «قول يا للرجال»، وفي المخطوط زيادة الواو أول البيت، وبها ينكسر البيت. انظر: شرح التسهيل (٩٧/٢).

(٧) البيت لبشار بن برد، وهو من الكامل. انظر: ديوان بشار (٢٧٠) وشرح التسهيل (٩٨/٢).



أحدها: أن تكون ظرفاً لما مضى، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾^(١)،
﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾^(٢).

الثاني: أن تكون ظرفاً لما يستقبل، وذلك على جهة المجاز، نحو: ﴿إِذْ قَالَ
اللَّهُ يَحْيَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾^(٣)؛ لأنَّ (إِذْ) بدلٌ من: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ﴾^(٤)، وهو مستقبل المعنى،
﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾^(٥)، ﴿إِذْ الْأَغْلُلُ﴾^(٦)، ﴿يَوْمَ يُنَادِي تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٧)؛ للمعنى،
ولتقدم: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾^(٨)، وقال^(٩):

مَتَى يَنَالُ الْفَتَى الْيَقْظَانُ حَاجَتَهُ إِذِ الْمَقَامُ بِأَرْضِ اللَّهِ وَالْغَزَلِ
الثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَإِذْ أَعْرَضْتُمُوهُمْ﴾^(١٠)، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا
يَوْمَ﴾^(١١)، ﴿وَكُنْ يَنْفَعُكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(١٢)، وقوله^(١٣):

(١) الأنفال: ٢٦.

(٢) الأعراف: ٨٦.

(٣) المائدة: ١١٠.

(٤) المائدة: ١٠٩.

(٥) غافر: ٧٠-٧١.

(٦) الزلزلة: ٤.

(٧) الزلزلة: ١.

(٨) البيت لأبي سعيد المخزومي، وهو من البسيط. انظر: أمالي القالي (١/٢٥٩).

(٩) الكهف: ١٦.

(١٠) الأحقاف: ١١.

(١١) الزخرف: ٣٩.

(١٢) بتمامه:

فَأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ.....

البيت، وقوله^(١):

أَلَا رَجُلٌ أَخْلَسُوهُ رَحْلِي وَنَاقَتِي يُبْلَغُ عَنِّي الشَّعْرُ إِذْ مَاتَ قَائِلُهُ

والرابع: أن تكون للمفاجأة، كقوله^(٢):

يَنْتَمَا نَحْنُ بِالْأَزَالِ مَعَا إِذْ أَنَى زَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ

استَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا^(٣).....

البيت،

يَنْتَمَا النَّاسُ عَلَى عَلَيَّاهَا^(٤)

= فَأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ يَنْشُرُ

والبيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢٢٣) والكتاب (٦٠/١).

(١) البيت لعلمقة بن عبدة، وهو الطويل. انظر: ديوان علمقة (١٣١) والاشتقاق لابن دريد (٥٣٦).

(٢) البيت لجميل بثينة، وهو من الخفيف، وفي المخطوط: «فينا»، وبها ينكسر البيت. انظر: ديوان جميل (١٨٨) والشيرازيات (٤٩٦).

(٣) بتمامه:

استَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَازْصَيَّ بِسْ فَيَنْتَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

البيت لحريث بن جبلة العذري، أو لعبد المسيح بن بقلعة الغساني، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٥٢٨/٣) وشرح أبيات المغني (١٦٨/٢).

(٤) بتمامه:

يَنْتَمَا النَّاسُ عَلَى عَلَيَّاهَا إِذْ هَرَوَا فِي هَرَوٍ فِيهَا فَهَارُوا =

البيت.

و(إذا) على أقسام:

أحدها: أن تكون ظرفاً لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزمانِ، نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتِفِقُونَ﴾^(١) الآية.

الثاني: أن تكون لِمَا مَضَى مِنَ الزمانِ، نحو: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَقْبَلَ﴾^(٢)،
﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾^(٣) الآية، وقول الشاعر^(٤):

مَا دَأَى بُؤْسَ مَعِيشَةٍ وَنَعِيمَهَا فِي مَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَغْشَقِ
وقوله^(٥):

وَلَدَمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَيْبًا سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ
الثالث: أن تكون للمفاجأة، نحو: ﴿فَإِذَا الْأَسَدُ﴾، وقوله^(٦):

= والبيت للأفوه الأودي، وهو من الرمل. انظر: ديوان الأفوه (١١) والتذييل والتكميل (٣٠١/٧).

(١) المنافقون: ١.

(٢) التوبة: ٩٢.

(٣) الجمعة: ١١.

(٤) البيت للكميت، وهو من الكامل. انظر: شعر الكميت (٢١٨/١) ومعاني القرآن للفرأء (٢٤٤/١).

(٥) البيت للبرج بن مهران الطائي، وهو من الوافر. انظر: الحماسة (٣٤/١) وشرح أبيات المغني (٢٣٤/٢).

(٦) بتمامه:

فَيَنَّا تُؤْسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُورَةٌ تَنْصَفُ =

فَيَنْتَ نَسُوسُ النَّاسِ

البيت، وقوله^(١):

وَيَنْتَ الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ

البيت، وقوله^(٢):

يَنْتَ الْمَرْءُ فِي قُنُونِ الْأَمَانِي إِذَا رَأَيْتُ الْمُنُونِ مُوَافِي

وَإِنْ أَوْ غَرِبَ [مَا كَذَبَ] قَدْ أُجْرِبَا وَاخْتَرَبْنَا مَتَلَوْ فَعَلِي بَيْنَا

﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾^(٣) في هذا الموضع نصبان، متواتر: وهو نصب (يَوْمٌ)،

وتخريجُه على قول الكوفي^(٤)، وشاذ: (صِدْقُهُمْ)، قُرى^(٥): (صِدْقَهُمْ)، وخَرَجَه

= والبيت لحرقه بن النعمان، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (١/٦١٨).

(١) بتمامه:

وَيَنْتَ الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُقْتَبِطَا إِذْ صَارَ فِي الرَّمْسِ تَغْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ

البيت لحريث بن جبلة العذري، أو لعبد المسيح بن ببيعة الغساني، وهو من البسيط. انظر:

مجالس نعلب (١/٢٢٠) وأمالى القالي (٢/١٨١) وشرح ديوان المتنبي للمكبري (١/١١٥)

وشرح شواهد المغني (١/٢٤٤).

(٢) أنشد ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢/٢١٥).

(٣) المائدة: ١١٩، وهي قراءة نافع وابن محيصن. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/٣٧٩).

(٤) وهو أن بني لإضافته إلى الجملة الفعلية، كما قال الفراء: أضيف إلى غير اسم. واختاره

ابن مالك. انظر: معاني القرآن للفراء (١/٣٢٦).

(٥) لم يعين قارئه. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/٣٨١).



فا^(١) على ثلاثة: إمّا مصدرٌ ل: (الصَّادِقِينَ)، وإمّا مفعولٌ له، أو على إسقاط اللام^(٢).

ط^(٣): والفاعل فيهن ضميره تعالى، أو ضمير العمل.

قوله: (وَاخْتَرَبْنَا الْبَيْتَ، وَمِنْ ثَمَّ أُجِيزَ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٤)):

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطْيًى

أن تكونَ في موضعٍ خفضٍ، عطفاً على قوله^(٥):

وَلَا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

وأن يكونَ مفعولاً، بتقدير: (اذْكُرْ)، وهو أرجح؛ لأنه لم يروَ أحدٌ بخفض

(١) كلام أبي علي الفارسي هذا في كتابه التذكرة كما ذكر الرضي، والتذكرة كتاب مفقود، وقد حفظ لنا الزمن تهذيب هذه التذكرة لابن جني، ولكن ابن جني في التهذيب لم يذكر كلام أبي علي هذا، بل اكتفى بذكر الكلام في (يوم). انظر: تهذيب التذكرة (٣٧٧) إعراب القراءات الشواذ (٤٦٧/١) وشرح الكافية للرضي (٥١٢/١).

(٢) لعل الصواب أن يقول: «أو على إسقاط الباء». انظر: أمالي ابن السجري (٧٠/١) والفريد للمتجرب (٥٣٧/٢).

(٣) هكذا قرأتها، ولعلها حرف كاف فيشير به إلى العكبري. انظر: إعراب العكبري (٤٧٧/١).

(٤) بتمامه:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطْيًى فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلَيْهَا الْمُتَحَمِّلِ

وهو من معلقته على بحر الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (١١).

(٥) بتمامه:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

انظر الحاشية السابقة.

(يَوْمَ) ^(١)، كما روي ^(٢):

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ

بالخفض وبالفتح، ويحتمل أنه رُفِعَ عطفًا على (يَوْمَ)، أو نُصِبَ عطفًا على (يَوْمًا).

(لِلْعَذَارَى) متعلق بـ: (عَقَر)، وأصله بكسر الراء، وُفُتِحَ تخفيفًا، وإنما لم يجز ذلك في (القاضي)؛ لأنَّ الجمع أثقل من المفرد، هذا الذي عندي، ونقل النحاس ^(٣) أنه ^(٤) اعتلَّ بأنَّ في الكلام (فَاعَلَّ) بالفتح، كـ: (طَائِعَ)، و(خَاتِمَ)؛ فخافوا الإلباس، ولا كذلك (العذارى)؛ لانتفاء (فَعَالَلَّ)، فلا إلباس.

* * *

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّغَرَّبٍ [أَوْ مُبْتَدَأٍ] أَغْرَبَ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُقْنَدَا
أقول: ينبغي أن يكون أصل خلاف الفريقين في عِلَّةِ محلِّ الوفاق، وهو المضاف للفعل الماضي، هل بُنِيَ حملًا على (إِذْ، وَإِذَا)؛ ليشبه بهما في الظرفية

(١) يقصد (يوم) التي في: «يوم عقرت»، أما: «ولا سيما يوم» فقد قال أبو علي: إنها رويت (يوم) هنا بالأوجه الثلاثة. انظر: التذيل والتكميل (٨/ ٣٦٧).

(٢) بنماه:

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْعَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
واليت للنابغة الذبياني، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (١٦٣) والكتاب (٢/ ٣٣٠).

(٣) نسب النحاس هذا القول للخليل. انظر: شرح المعلقات التسع لأبي جعفر النحاس (١١٢).

(٤) يعني به الخليل.

الزمانية والمضي والاستقبال والإيهام، أو بُني لإضافته إلى المبني؟ كما بُني (بَيِّنَ) في قوله^(١):

فَأَذْبَرْنَ كَالْجَزَعِ الْمُفْصَلِ بَيِّنُهُ بِجِيْدٍ مُعَمٍّ فِي الْعَشِيرَةِ مُخَوِّلٍ
قَالَ الْفَرَاءُ^(٢): «(بَيِّنَ) مفعولٌ ما لم يسم فاعله، وأقرَّ على نصبه؛ ليدلَّ على أصله».

وقال الناظم^(٣) في قوله^(٤):

وَلَمْ يَنْرُكْ النَّبْلُ الْمُخَالَفُ بَيْنَهَا أَخَا لَاحٍ يُرْجَى وَمَأْثُورُهُ الْهِنْدِ
«(بَيْنَهَا) في موضع رفع بإسناد (الْمُخَالَفُ) إليه، إلَّا أَنَّهُ بُنِيَ؛ لإضافته إلى مبني مع إيهامه». انتهى.

فعلى الأولِ يُبنى المضاف إلى الجملة، بخلاف الثاني.

* * *

وَالزَّمُوا [إِذَا] إِضَافَةً [إِلَى] جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ كَ: «هُنَّ إِذَا اغْتَلَى»
قوله: (وَالزَّمُوا إِذَا) قد يُقال: هذا ما لم تكن ظرف مكان؛ فإنها لا تُضاف البتة، لا إلى اسمية ولا فعلية، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ»، وإنما الذي ذكره إذا كانت زمانًا.

(١) البيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٢).

(٢) انظر: شرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري (٩٤).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٣١).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٣١).

والجواب: أَنَّ النَّاظِمَ ^(١) يَرَى أَنَّ الْأَوَّلَى [كُونَهَا] ^(٢) حَرْفًا.

وقد يُقَالُ: (إِذَا) الزَّمَانِيَّةُ ضَرْبَانِ: جَازِمَةٌ، وَغَيْرُ جَازِمَةٍ؛ فَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا مَا لَمْ تَكُنْ جَازِمَةً، نَحْوُ ^(٣):

تَرَفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ يَبْرَأُهُمْ تَقْدِ
فقد يُمنَعُ هذا، وحكى ابنُ الحَاجِبِ ^(٤) الخِلافَ في (مَتَى، وَإِذَا) في إِضَافَتِهَا،
مع أَنَّ (مَتَى) جَازِمَةٌ، وظاهرُ كلامِهِ أَنَّ المِخَالَفَ فِيهِمَا واحِدٌ.

فإن قلت: فَلِمَ لَمْ تَجْزَمْ (إِذَا) في الغالبِ؟

قلت: لِأَنَّ وَضْعَهَا مِخَالِفٌ لَوْضِعِ الشُّرُوطِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا تَحَقَّقَ كَوْنُهُ، نَحْوُ:
﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ^(٥)، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ ^(٦)، وَلَا يُقَالُ: «إِنْ قَامَتِ الْقِيَامَةُ عَذَّبَ اللَّهُ
الْكَافِرِينَ»، بَلْ (إِذَا)، كَمَا لَا يُقَالُ فِي أَحْسَنِ الْكَلَامِ: «إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ»،
وَأَمَّا وَضْعُ أَدَوَاتِ الشُّرُوطِ عَلَى احْتِمَالِ الْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ؛ فَلِهَذَا لَمْ تَجْزَمْ ^(٧) غَالِبًا،
قَالَ ذُو الرِّمَّةِ ^(٨):

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢١٤).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢١٦) والكتاب (٣/ ٦٢).

(٤) انظر: أمالي ابن الحَاجِبِ (١/ ١٣٢) والإيضاح في شرح المفصل (٥٠٣).

(٥) الانشقاق: ١.

(٦) الانشقاق: ٣.

(٧) في المخطوط: «تجز»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٨) البيت من البسيط. انظر: ديوان ذي الرمة (٤٨) وجمهرة أشعار العرب (٧٥٣).



تُضْفِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَزْزِهَا تَثْبِ
فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ»؟
قُلْتُ: معناه أَنَّ نَالِيهَا مُسْتَلَزَمٌ لِنَالِيهِ، كما أَنَّ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ كَذَلِكَ.

لِمَفْهُومِ اثْنَيْنِ [مُعَرَّفٍ بِـلَا تَفَرِّقٍ أَضِيفَ (كِلْتَا، وَكِـلَا)]

وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ [مُعَرَّفٍ (أَيًّا) وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفَ]
(أَيُّ) اسْمٌ مَوْضُوعٌ لَتَعْمِيمٍ بَعْضِ الْأَجْنَاسِ، أَوْ بَعْضِ مَا هُوَ مُتَشَخَّصٌ بِأَحَدِي
طُرُقِ التَّعْرِيفِ.

فَإِنْ أُريدَ بِهَا الْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَضِيفَتْ لِلنَّكَرَةِ، مُفْرَدَةً كَانَتْ أَوْ مُشَاةً أَوْ مَجْمُوعَةً،
وَكَانَتْ بِمُتَزَلَّةٍ (كُلُّ) فِي وَجُوبِ مُطَابَقَةٍ مَا بَعْدَهَا إِذَا أَضِيفَتْ لِلنَّكَرَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ تُنَافِ
الْمُفْرَدَ مَعَ أَنَّهَا لِلْعُمُومِ؛ لِصَلَاحِيَةِ النَّكَرَةِ لِلْعُمُومِ.

وَإِنْ أُريدَ بِهَا الْمَعْنَى الثَّانِي أَضِيفَتْ إِمَّا لِمُتَنَّى أَوْ مَجْمُوعٍ مُطْلَقًا، أَوْ لِمُفْرَدٍ
مُكَرَّرٍ مَعَهُ (أَيُّ)، نَحْوُ: «أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو؟»، وَلَا تُضَافُ لِلْمُفْرَدِ الْمَعْرُوفِ فِي غَيْرِ
ذَلِكَ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، كَقَوْلِكَ: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟»، تَرِيدُ: «أَيُّ أَجْزَائِهِ؟»، فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ
إِنَّمَا أَضِيفَتْ لِمَجْمُوعٍ، وَهُوَ الْأَجْزَاءُ؛ وَلِهَذَا يُجَابُ بِالْأَجْزَاءِ، فَيَقَالُ: «عَيْنُهُ»، أَوْ
«أَنْفُهُ»، وَلَا يَقَالُ: «زَيْدٌ الطَّوِيلُ»، وَلَا: «زَيْدٌ الْقَصِيرُ».

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا) أَي: (أَيًّا) مُضَافَةٌ لِمَعْرُوفٍ آخَرَ، وَهَذَا يُبَوِّهُمُ جَوَازَ هَذَا

التركيب مطلقاً، وإنما يجوز في الشعر، نصّ على ذلك ابنه^(١)، وهو حق.

وفي «شرح المفصل» لابن الحاجب^(٢): «نظر الزمخشري^(٣): «أَيُّ وَأَيْكَ؟» يقولهم: «أخزى الله الكاذب مِنِّي وَمِنْكَ»، و«هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ»^(٤)، وإنما كُرِّرت (أَيُّ) لِيُمكنَ العطفُ على الضميرِ المحفوضِ.

فعلى هذا لا يجوز: «أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو؟»، ولا يكون: «أَيُّ وَأَيْكَ؟» ضرورة.

قوله: (فَأَضِفْ) فاصلٌ بينِ التَّابعِ الذي هو (تَنَوٍّ) وبينِ المتَّبوعِ الذي هو (كَرَّرْتَهَا)، ولعلّه استجازَ هذا؛ لكونِ الفاصلِ جواباً للمتَّبوعِ، فهو غيرُ أجنبيٍّ.

أَوْ تَنَوٍّ الْأَجْزَاءِ [وَأَخْصَصَنَ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً (أَيًّا) وَبِالْعَكْسِ الضَّفْهَ] (تَنَوٍّ) عطفٌ على (كَرَّرْتَهَا)، و(كَرَّرْتَهَا) شرطٌ، والمعطوفُ على الشرطِ شرطٌ، لكن لا جوابٌ لـ: (تَنَوٍّ) في اللفظِ، ولا يُحذفُ جوابُ الشرطِ إلّا إذا كانَ ماضياً أو مجزوماً بـ: (لَمْ)، اللهمَّ إلّا في الشعرِ، وهذا شعرٌ، فهو كقولِه^(٥):

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٢٨٣).

(٢) لم يقع هذا الكلام نصّاً عند ابن الحاجب، ولعل النقل من شرح ابن يعيش. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٥١/٢) والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٣٨٧).

(٣) المفصل (١٠٨).

(٤) الكهف: ٧٨.

(٥) بتمامه:

قَلَمَ أَزْعَمَ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يُمُتْ فَطَغَنَةً لَا عُسْ وَلَا يَمْعَمَرِ =

فَلَمْ أَرْوِهِ

البيت، وقوله^(١):

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقتْ

البيت، وقوله^(٢):

إِنْ تَسْتَغِيثُوا

البيت.

وحسنَ هذا أمران:

أحدهما: أَنَّ التابعَ يُغْتَفَرُ فيه ما لا يُغْتَفَرُ في المتبوع.

وَأَنَّ المتعاطفين لا بدَّ من اتحادِ زمانيهما، فكأنَّه ماضٍ مثله.

ولا يصحُّ جعلُ (فَأَضِفْ) جواباً لـ: (تَنْوِي)؛ لأنَّ جوابَ الشرط لا يتقدَّم عليه.

قوله: (تَنْوِي) فيه سؤالان:

أحدهما: كيف عطفَ المضارعَ على الماضي؟

= والبيت لزهير بن مسعود، وهو من الطويل. انظر: النوادر لأبي زيد (٢٨٣) والخصائص (٣٩٠/٢).

(١) بتمامه:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقتْ عَلَيْكُمْ يُونُكُمْ لَعَلَّكُمْ رَبِّي أَنَّ يَنْتَهِ وَيَايَحُ

والبيت للكثير، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للقراء (٦٦/١) وشرح التسهيل (٢٠٨/٣).

(٢) بتمامه:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا يَبْأَنَّ تَدْعُرُوا تَجِدُوا مِمَّا مَعَاوِلَ عَزَّزَ أَنْهَا كَرَمُ

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية (١٦١٤/٣).

والجواب: أنَّ الماضي في معنى المضارع، ألا ترى أنَّه شرطٌ، والشرطُ مستقبلٌ؟
فالمعنى: «إِنْ تُكْرَرْهَا».

الثاني: (تَنْوِي) عَطَفَ عَلَى الشَّرْطِ، والمعطوفُ عَلَى الشَّرْطِ شرطٌ^(١)، فيلزمُ
تقديمُ الجوابِ عَلَى الشَّرْطِ.

والجواب: أنَّه قد جاءَ في التنزيلِ العظيم: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا
وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾^(٢)، ف: (أَجَلٌ) عَطَفَ عَلَى (كَلِمَةٍ)، و(كَلِمَةٍ) من جملةِ الشرطِ، فإذا
جَازَ للمفردِ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى المفردِ بعد مضيَّ الجوابِ فَأَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ أَحَقُّ
وَأَوْلَى؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ.

قوله: (وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ) لَا أَحَدٌ مَانَعًا مِنْ أَنْ يَقَالَ: «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ أَيَّ
الرَّجُلِ»، و«بِالْعَلَامِ أَيَّ الْعَلَامِ»، كما جَازَ فِي نَظِيرِهِ: «أَطْعَمْنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ»، و^(٣):
هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ

فأضيفت إلى المعرفة وإلى النكرة.

(١) جاءت كلمة (شرط) في المخطوط بعد قوله: (فيلزم تقديم الجواب على الشرط)، ويظهر
أن الأولى وضعها هنا.

(٢) طه: ١٢٩.

(٣) بتمامه:

وَإِنَّ الَّذِي حَاسَتْ بِقُلُوبِهِمْ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وَاليْتِ لِلْأَشْهَبِ بْنِ رَمِيلَةَ، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٨٦/١) ومعاني القرآن للاخفش
(٩١/١).

وَأِنْ تَكُنْ شَرْطًا [أَوْ اسْتِغْنَاءًا] فَمُطْلَقًا تَمُّمٌ بِهَا الْكَلَامُ]

ع: قوله: (تَمُّمٌ بِهَا الْكَلَامُ) كان صوابه: «تَمَّمَهَا بِمَا شِئْتَ مِنَ الْكَلَامِ»، بمعنى: من نكرة ومعرفية، فانقلبت عليه العبارة، فقال: (تَمَّمٌ بِهَا الْكَلَامُ).

وقد يُجابُ عن هذا بأن يُدعى أنَّ الضميرَ في (بِهَا) راجعٌ إلى الإضافة، لا إلى (أَيٍّ)، وذلك لأنَّ (أَيًّا) مكْمَلَةٌ بالفتح، لا مكْمَلَةٌ بالكسر، وأنَّ (الكلام) إمَّا مُطْلَقٌ على (أَيٍّ) إطلاقًا لغويًّا، فإنَّ الكلمة تُسمَّى كلامًا في اللغة، وإمَّا على الكلام التركيبي، ووجهه أنَّ (أَيًّا) إذا كانت محتاجةً للمضاف إليه كان تكميلها تكميلًا للكلام التركيبي.

* * *

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً [لَدُنْ] فَجَزَّ وَنَصَبُ (عُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدْرًا]

الألفاظ بالنسبة إلى الدلالة على ابتداء الغاية ثلاثة أقسام:

ما يدلُّ على ابتداء الغاية في الزمان، وهو: (مُدَّ)، و(مُنْدُ).

وما يدلُّ على ابتداء الغاية في المكان، وهو: (مِنْ).

وما يدلُّ على ابتداء الغاية مطلقًا في الزمان والمكان، وهو: (لَدُنْ).

[وَنَصَبُ عُدْوَةٍ]: ع: مَنْ شَبَّهَ بِ: (ضَارِبُ زَيْدًا) قَالَ: مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ،

وَمَنْ شَبَّهَ بِ: (رَطَلُ زَيْتًا) قَالَ: مُشَبَّهٌ بِالتَّمْيِيزِ.

وابنُ النَّاظِمِ^(١) جَزَمَ بِأَنَّهُ تَمْيِيزٌ لَا مُشَبَّهٌ بِالتَّمْيِيزِ، وَقَالَ: يَلْزَمُ (لَدُنْ) الْإِضَافَةَ

إِلَى مَا يَفْسُرُهَا إِلَّا (عُدْوَةٍ)، فَلَهَا مَعَهَا حَالَتَانِ: الْإِضَافَةُ، وَالْإِفْرَادُ وَنَصَبُ (عُدْوَةٍ)

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٢٨٤).

على التمييز.

وَمَعَ: (مَعَ) فِيهَا [قَلِيلٌ وَثِقِلَ] فَتَنَحَّ وَكُنْزٌ لِيُكُونِ يَتَّصِلُ]

في هذا الكلام نظر؛ لأن المحكوم عليه هو (مَعَ) بفتح^(١)، والحكم هو تسكين العين، وتسكين العين المفتوحة مع كونها مفتوحة ممتنع، فمثل هذا لا يحسن استعماله، وإنما يحسن أن يكون مفهوم المحكوم عليه موجوداً مع الحكم ومع عدمه، كالحكم على الاسم بأنه يُرْفَعُ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ؛ فإن مفهوم الاسم موجود مع الإعراب وعدمه.

وَاضْمُمْ بِنَاءً [غَيْرًا] إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ نَائِزًا مَا عُدِمَا]

(قَبْلُ) كَ: [غَيْرُ] (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونَ) وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَ(عَلُ)]

ع: قوله: (قَبْلُ كَغَيْرُ) الياء، كلام ابن الحاجب^(٢) يقتضي أن الحكم في الأصل لـ: (قَبْلُ) و(بَعْدُ) ونحوهما من الظروف، وأنهم حملوا عليهنَّ (غَيْرًا) و(حَسْبًا)، وكلام الناظم قد يوهم العكس؛ فإنه صدر الحكم لـ: (غَيْرُ)، ثم بين أن هذه الألفاظ تجري مجراها، والصواب الأول؛ لأن الظرف أحقُّ بالبناء، وأمكن فيه من

(١) يعني بفتح العين، كما عند العليمي (١/٤٠١).

(٢) انظر: كفاية ابن الحاجب (٣٦).

(غَيْرُ)؛ لَأَنَّهَا مَضْمَنَةٌ مَعْنَى الْحَرْفِ.

قَالَ السِّيرَافِيُّ^(١): الظَّرْفُ الْمُقْطُوعُ عَنِ الْإِضَافَةِ إِنَّمَا يُبَيَّنُّ إِذَا أُرِيدَ بِهِ التَّعْرِيفُ، وَكَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُرَادًا وَمَنْوِيًّا، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُفْتَقِرًا إِلَى مَا بِهِ يَتَعَرَّفُ، فَيُشَبَّهُ الْحَرْفَ؛ لِأَفْتَقَارِهِ إِلَى غَيْرِهِ، أَمَّا إِذَا مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَلَمْ يُرَ دَبِّهِ الْمَعْرِفَةُ، فَهُوَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ فَيَعْرَبُ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَمْثَرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٢) عَلَى قِرَاءَةِ الضَّمِّ فِي تَقْدِيرِ التَّعْرِيفِ، أَيْ: مِنْ قَبْلِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَبَعْدَهَا، وَقِرَاءَةُ الْخَفْضِ^(٣) عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْكِيرِ، أَيْ: مُتَقَدِّمًا وَمُتَأَخِّرًا، فَعَلَى هَذَا (قَبْلُ) وَ(بَعْدُ) الْمَبْنِيَانِ وَنَحْوُهُمَا مَعَارِفٌ بِالْإِضَافَةِ الْمَقْدَّرَةِ، فَإِذَا لُفِظَ بِالْمُضَافِ الْمَقْدَّرِ كَانَتْ مَعْرِفَةً، فَهِيَ إِذَا مَتَمَكَّنَتْ إِذَا لُفِظَ بِالْمُضَافِ، وَإِذَا قُدِّرَتْ غَيْرَ مَتَمَكَّنَةٍ فَهِيَ نَفْسُهَا مَتَمَكَّنَةٌ فِي مَوْضِعٍ، وَغَيْرُ مَتَمَكَّنَةٍ فِي مَوْضِعٍ، كَمَا رَزَعَمَ س^(٤).

وَأَمَّا (عَلٍ) فَإِنَّهَا أَيْضًا إِذَا بُنِيَتْ مَعْرِفَةٌ كَذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا يُلْفِظُ لَهَا بِمُضَافٍ إِلَيْهِ.

السِّيرَافِيُّ^(٥): (قَبْلُ) وَ(بَعْدُ) أَصْلُهُمَا أَنْ يَكُونَا مُضَافَيْنِ، فَإِذَا حُذِفَ مَا أُضِيفَا

(١) انظر: شرح السيرافي (١/٦٨).

(٢) الروم: ٤.

(٣) وهي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٤٠/٧).

(٤) انظر: الكتاب (٣/٢٨٩٣).

(٥) انظر: شرح كتاب سيويه (١/٦٧).

إليه، واكتفي بمعرفة المخاطب صاراً بمنزلة بعض الاسم؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فلماً بقي المضاف دون المضاف إليه، وتضمن معنى الإضافة وجب أن يُنْبئ؛ لأن بعض الاسم مبني، فإذا نُكِّرا الحَقُّهُمَا الإعراب، كقولك: «جِثَّتْكَ قَبْلًا يَا هَذَا»، و«مِنْ قَبْلٍ»، و«مِنْ بَعْدٍ»؛ لأنَّهُمَا لَمَّا نُكِّرا لم يتضمَّنَا معنَاهُما مضافين، فلم يصيرا كبعض الاسم، قال^(١):

..... وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

فإن قيل: وما وجه كونهما منكورين في حال، ومعروفين في حال إذا كانا مفردين؟

قيل: أمَّا كونُهُمَا معروفين فأن يكون المضاف المحذوف منهما معرفة، فيتعرفان به، فإذا حذفته لمعرفة المخاطب فقد فهم بهما مفردين ما كان يفهم بهما مضافين، فهما على حذفهما في التعريف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِللَّهِ الْأَمْثَرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ﴾^(٢)، أراد: من قبل الأشياء ومن بعدها، فحذف الأشياء، وفهم المعنى.

(١) بتامه:

فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ
واليت يزيد بن الصعق، أو لعبد الله بن يعرب، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للرفاء (٢/ ٣٢٠) وأوضح المسالك (٣/ ١٣٣) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٤٨) والتصريح (١/ ٧١٩).

(٢) الروم: ٤.



وإذا كانا منكورين فكأنهما أضيفا إلى منكور، [و] حُذِفَ^(١) المضاف إليه،
فبقيا على التنكير، وإنما [لم]^(٢) يبين منكورين؛ لأنهما لم يتضمنا معنى الإضافة،
فإذا كان كذلك لم يكونا كـبعض الاسم، وصارا بمنزلة قولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَغُلَامٍ».
والعلة التي ذكرناها في (قَبْلُ) و(بَعْدُ) هي العلة في (أَوَّلُ) وفي (وَرَاءُ) و(قُدَّامُ)،
قال^(٣):

..... وَلَمْ يَكُنْ لِقِاسَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ
انتهى.

ثم قال^(٤): «والنحويون يسمون (قَبْلُ) و(بَعْدُ) إذا ضُمَّا بعد حذف المضاف
إليه: (غَايَةً)؛ وذلك لأنه لما كان حدُّ الكلام أن يُنطَقَ بهما مضافين، فحُذِفَ المضاف
إليه واقتصر بهما، وقد كان تمام الكلام وغايته هو الشيء الذي بعدهما، صُيِّرَا غَايَةً
الكلام في النطق، وتمَّ الكلام بلفظهما دون المضاف إليه في النطق، فصَارَا^(٥) غَايَةً
ينتهي عندها المتكلم».

(١) الواو ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح السيرافي. انظر: شرح السيرافي (٦٨/١).

(٢) (لم) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح السيرافي. انظر: شرح السيرافي (٦٨/١).

(٣) بتمامه:

إِذَا أُنْأَسَ أَوْ مِنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقِاسَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ
والبيت لعمي بن مالك، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للقرءاء (٢/ ٢٢٠) والكامل
(٥٤/١).

(٤) انظر: شرح السيرافي (٦٩/١).

(٥) في المخطوط: «فصار»، والتصويب من السيرافي. انظر: شرح السيرافي (٦٩/١).

دِرْهَمٌ»، وقوله^(١):

وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَيْعٍ وَرِيٍّ

والثاني نحو: «حَسْبُكَ زَيْدٌ»، ومنه: «فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ»^(٢)، وتحمل الوجه

الآخر، والثالث: «فَاتَ حَسْبَكَ اللَّهُ»^(٣).

وإن كانت محمولة على غيرها، فإن كان ذلك الغير نكرة فهي صفة، نحو:

«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ»^(٤)، ولا تُشْنَى ولا تُجْمَع؛ وذلك لأنه مصدر في

الأصل، وإن كان معرفة فهي حال، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ يَافَتَى»، قال الجوهري^(٥):

«تُرِيدُ: (حَسْبِي)، أو (حَسْبُكَ)، فأضمرت هذا؛ فلذلك لم تنون؛ لأنك أردت

الإضافة، كما تقول: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرٌ»، تريد: «لَيْسَ غَيْرُهُ عِنْدِي». انتهى.

فعلى هذا تقول: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ حَسْبِكَ»، أي: (كَافِيكَ)، ولا يمتنع: «مَرَزْتُ

بَزَيْدٍ حَسْبًا»، أي: (كَافِيًا).

(١) بتمامه:

فَتَمَلَّأْتُ يَتَنَّا أَقْطَا وَسَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَيْعٍ وَرِيٍّ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الوافر. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٧) وقواعد الشعر

لثعلب (٧٨).

(٢) البقرة: ٢٠٦.

(٣) الأنفال: ٦٢.

(٤) في المخطوط ضبطت «حسبك» بالفتح، وهذا يخالف ما أورده ابن هشام، فالترجيح أنه من

خطأ الناسخ.

(٥) انظر: الصحاح (١/١١١).

ويصح حينئذ قوله: (وَأَعْرَبُوا نَصَبًا) البيت، غير أن النصب هنا ليس على
الطرفية كما في (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، بل على الحالية.

ويبقى عليه إذا صحَّ هذا التأويل اعتراضان:

أحدهما: أنه يوهَّم ظاهرُ كلامه أن النصب فيهنَّ على وجهٍ واحدٍ، وإنَّما هو
مختلف، كما بينَّا.

والثاني: أن النصب بعد المعرفة خاصَّة، لا مُطلقاً؛ لأنَّه بعد النكرة لا يكون
حالاً، بل نعتاً، فلا يستقيم نصبه مطلقاً.

وهنا تنبيهان:

أحدهما: أن بناء (أَوَّلُ) على حركة مُبطلٌ لتعليل بناء (قَبْلُ) و(بَعْدُ) على
الحركة لخشية التقاء الساكنين، على أنَّه باطلٌ من وجهٍ آخر، وهو أن كلَّ مبنيٍّ أصله
الإعرابُ فليس حقُّه السكون، بل الحركة.

الثاني: أن بناء (حَسْبُ) على الضمِّ دليلٌ على بطلان قول من علَّل بناء (قَبْلُ)
و(بَعْدُ) على الحركة بأنَّهم أرادوا تكميل الحركات لهما، لثبوت الفتحة والكسرة
لهما حالة الإعراب، أو بأنَّهم تخيَّروا لهما حركة لا تُوهِم إعراباً؛ لأنَّهما حالة
الإعراب لا يكونان مضمومين.

وبيانُ المراد: أن (حَسْبًا) تكون مضمومةً في حالة الإعراب، وإنَّما الظاهرُ
- والله أعلم - أنَّهم أرادوا أن يخصُّوا هذه الأسماء بأقوى الحركات حين طرأ البناء
عليها بعد أن لم يكن، ومثُل ذلك (أَيُّ) الموصولة، فإنَّها حالة الإعراب صالحةٌ
للحركات الثلاث، ومثُل ذلك المنادى؛ فإنَّ بناءه عارضٌ أيضاً، وأما (خَمْسَةٌ عَشَرَ)

فراعوا فيه الخِفةَ للطول، وأما: «لَا رَجُلَ» فك: (خَمْسَةَ عَشَرَ) أيضًا.

قوله: (وَدُونَ) تقول: «قَبَضْتُ عَشْرَةَ فَمَا دُونَهَا»، فإن حذفْتَ قلت: «فَمَا دُونَ». [وَعَلَّ]: هذا الذي قاله يوهيم أَنَّ (عَلَّ) تُضَافُ وتَقْطَعُ، وليس كذلك، قال ابنُ الضائع^(١): «(عَلَّ) لَا يُلْقَظُ لها بمضافٍ إليه، فيكون مشعر به في الإضافة، فتكون المعربةُ هي المبنيةُ بعينها بالنسبةِ إلى^(٢) التعريفِ، كما في (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، وإنَّما تُعَرَّبُ (عَلَّ) إذا أريد بها النكرةُ فقط، فقول: «مِنْ عَلٍ»، فالمبنيةُ معرفةٌ، والمعربةُ نكرةٌ، وليست المعرفةُ هي النكرة».

* * *

وَأَعْرَبُوا نَضْبًا [إِذَا مَا نَكَّرَا] (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا
بخط عثمان^(٣): «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ»^(٤)، نكَّرَ، والمراد: «مِنْ قَبْلِ الغَلْبَةِ وَمِنْ بَعْدِهَا»، وذلك معرفةٌ، وهذا عندي مِنْ وَضْعِ الْعُمُومِ فِي مَوْضِعِ الْخُصُوصِ، ومثله أن تقولَ لِمَنْ تَخَافُ أَذَاهُ: «أَنَا مَنْ أَذَانِي أَذِيَّتُهُ»، فتُخْرِجُهُ شَرْطًا عَامًّا، وإن كَانَ غَرَضُكَ فِيهِ الْحَالُ مُقَابَلَةً صَاحِبِكَ خَاصَّةً، لَا أَنْ تُعْرِفَهُ رَأْيَكَ فِي كُلِّ مَنْ يُؤْذِيكَ، وإِخْرَاجُ ذَلِكَ عَلَى الْعُمُومِ أَكْثَرُ بِجَعْلِ الْخَبَرِ مَعْتَادًا فِي كُلِّ مَنْ يُؤْذِيكَ،

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/٢٦٩).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) يقصده ابن جني. انظر: الخصائص (٢/٣٦٥ - ٣٦٧) والمحتسب (١/٣٣٨).

(٤) الروم: ٤، وهي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر: معجم القراءات القرآنية

(٧/١٤٠).

ولهذا قال^(١):

تَبَيَّنِي كَمَا كَانَتْ أَوَائِلُنَا تَبَيَّنِي وَتَفَعَّلْ [مِثْلَ] ^(٢) مَا فَعَلُوا
قوله: (وَمَا [مِنْ] ^(٣) بَعْدِهِ) يخرج عنه (غَيْر)؛ فَإِنَّهَا ذُكِرَتْ قَبْلَ (قَبْلِ)، وهم
قد حَكَّوْا فِيهَا إِعْرَابَهَا بِالنَّصْبِ.

قوله: (نَصْبًا) قد يُقَالُ: «وَحَفْضًا» ^(٤) ب: (مِنْ) ^(٥).

والجواب: أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِقَوْلِهِ: (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) [إِلَّا] ^(٥) مَطْلَقَ الإِعْرَابِ، لَا النَّصْبَ
الْمَخْصُوصَ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي مَقَابِلَةِ الْبِنَاءِ.

وقد اعتدِرَ بِمِثْلِ هَذَا عَنِ الْجَزُولِيِّ ^(٦) وَابْنِ مُعِطٍ ^(٧)، فَإِنَّهُمَا صَرَّحَا بِوُجُوبِ
نَصْبِ اسْمِ (لَا) إِذَا كَانَ مِضَافًا أَوْ شَبِيهًا بِالْمِضَافِ، وَاعْتَرَضَ ^(٨) عَلَيْهِمَا بِأَنَّهُ يَجُوزُ

(١) اختلف في نسبه، منهم من نسبه للمتوكل بن عبد الله الليثي، ومنهم من نسبه لعبد الله بن معاوية، والبيت من الكامل. انظر: ديوان المتوكل (٢٧٦) وديوان عبد الله بن معاوية (٦٣) والخصائص (٤١ / ١).

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) ساقطة من المخطوط.

(٤) في المخطوط: (وَحَفْظًا)، وهو تصحيف.

(٥) ساقطة من المخطوط، ولا يتم الكلام إلا بها، والتמים من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٤٠٧ / ١).

(٦) انظر: المقدمة الجزولية (٢١٨).

(٧) انظر: الفصول الخمسون لابن معط (٢٠٢).

(٨) الذي اعترض على الجزولي الإمام الشلوين. انظر: شرح الجزولية للشلوين (٩٩٩ / ٢).



رفعه على إعمالها عمل (ليس)، فأجيب^(١) بأن مرادهما بقوليهما: «وَجِبَ النَّصْبُ»: وجب الإعراب؛ لأنه في مقابلة بناء المفرد.

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ [يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ]
ع: ينبغي أن يستثنى من ذلك ألا يكون المكان مشروطاً فيه الإفراد لحكم
والإضافة لحكم، ومن ثم قالوا: «أَيَا^(٢) الْخَلِيفَةُ هَيِّئَةً بِالضَّمِّ، وَأَصْلُهُ: «يَا شَبَةَ
الْخَلِيفَةِ هَيِّئَةً»؛ لأنَّ هذا الموضع إنما يُنصَّبُ به المضاف لا المفرد، فلو أقمت
(الْخَلِيفَةَ) مقامَ الأوَّلِ ونصبته لم يصحَّ؛ لأنَّ الأوَّلَ لو كان وحده كان مضمومتاً،
فكذلك الثاني.

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي [أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ]

لَكِنْ بِشَرْطِ [أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَّا يَلَا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ]

(١) الذي أجاب عن هذا الإمام ابن إياز في شرحه لفصول ابن معط. انظر: المحصول في شرح
الفصول (٤٧٧).

(٢) كذا في المخطوط، وفي المغني والتوضيح والعلمي والتصريح: (يا الخليفة هيبة). انظر:
المغني (٨٤٥) وأوضح المسالك (٢٤ / ٤) والتصريح (٢٢٥ / ٢) وحاشية العلمي
(٤٠٨ / ١).

وَيُحَذَفُ الثَّانِي [فَيَقَى الْأَوَّلَ] كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ [

بِشَرْطِ عَطْفٍ [وَرِصَافَةٍ إِلَى] مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصَفَتْ الْأَوَّلَ]

اشتراط العطف هنا؛ ليكون المحذوف كالمذكور، نظير اشتراط العطف لجواز حذف الموصول وبقاء صليته، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(١).

[بِشَرْطِ عَطْفٍ]: نحو^(٢):

إِلَّا عَلَاءٌ.....

البيت، ونحو: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَهُ»^(٣) المثال.

قوله: [بِشَرْطِ] إنما هذا شرط في المقيس، وقد شمع بدونه، كقراءة ابن محيصن: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، حكى الكسائي: «أَفَوْقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ؟»، [على تقدير: «أَفَوْقَ»]^(٥) هَذَا تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ مِنْهُ؟.

(١) العنكبوت: ٤٦، والآية في المخطوط: «وَأَمَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ».

(٢) بتمامه:

إِلَّا عَلَاءٌ أَوْ يُبْذَلُ هَمَّةٌ سَابِغٌ تَهْدِي الْجُزَارَةَ

والبيت للأعشى، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٢٠٩) والكتاب (١/١٧٩).

(٣) هذا من قول العرب، قاله أبو ثروان العكلي، وهو بتمامه: «قَطَعَ اللَّهُ الْغَدَاةَ يَدَ وَرَجُلَ مَنْ قَالَهُ». انظر: معاني القرآن للقراء (٢/٣٢٢) وإعراب القرآن للنحاس (٣/١٧٩).

(٤) البقرة: ٣٨. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/٨٧).

(٥) زيادة يقتضيها السياق. انظر: الخصائص (٢/٣٦٧) وشرح التسهيل (٣/٢٤٨) وشرح =



ع: يجوزُ كونُ هذا للازدواج؛ لأنَّ (أَسْفَلَ) لا يَنْوُنُ، ولا يكونُ قد قدَرَ شيءٌ،
فهو من باب:

..... وَكُنْتُ قَبْلًا

ولم يَنْوُنِ الثاني؛ لأنَّه لا يتصرفُ، ولا الأولُ؛ لأجلِ الازدواجِ، ويكونُ في إتباعِ
الأولِ للثاني نظيرُ: «مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ»^(١).
وقوله^(٢):

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَاثِمَ وَقَا

وقوله^(٣):

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ

وزعمُ الأَخْفَشُ أَنَّ مِنْ هَذَا: «لَا غَيْرَ»، فزعم أنَّ الضمةَ لإعرابٍ، وليس ما ذهبَ
إليه ببعيدٍ، إذا كان ما قبله مرفوعاً. ملخصٌ من «شرح الكافية»^(٤)، وفي تمثيله

= الكافية الشافية (٩٧٧/٢). وشرح ابن الناظم (٢٨٨).

(١) من تمامه: «ارجعن مأزورات غير مأجورات»، وهو من حديث طويل للنبي ﷺ أخرجه ابن ماجه. انظر: سنن ابن ماجه (٥٠٢/١).

(٢) هذا الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (٨٢) والمقتضب (١/٢٤٠).

(٣) بتمامه:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ
واليت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: الزاهر (٢/٣٥٠) وضرائر الشعر لابن عصفور
(١٢٧).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٩٧٦/٢).

ب: (لاَ غَيْرَ) نَظَرٌ.

فَصَلَ مُضَافٍ [شَبَهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبِّ]
يجوزُ الفصلُ بينَ المتضامينِ في الكلامِ في ثلاثِ مسائلٍ خلافاً لكثيرٍ من
النحويين:

أحدها: الفصلُ بمفعولِ المصدرِ.

الثانية: الوصفُ المتعدِّي لاثنين، مضافاً إلى أولهما، منفصلٌ ثانيهما، نحو:
﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ﴾^(١)، ونحو^(٢):

وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلُهُ الْمُخْتِاجِ

الثالث: الفصلُ بالقسم، نحو: «صَوْتُ - وَاللَّهِ - رَبِّهَا»^(٣)، ونحو: «عَلَامٌ - وَاللَّهِ -
زَيْدٌ»، و«إِذَا جَاءَ اشْتَرَيْتُهُ بِوَالِدِ [أَلْفٍ]»^(٤) دِرْهَمٍ، فهذا أحرى.

المتنبّي^(٥):

(١) إبراهيم: ٤٧، وهي قراءة جماعة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٥١٨).

(٢) بتمامه:

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُؤْمِنُكَ بِالْعَيْنِ وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلُهُ الْمُخْتِاجِ

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الكامل. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨٨).

(٣) حكاه عن العرب أبو عبيدة، وهو بتمامه: «إن الشاة تعرف ربها حين تسمع صوت والله ربها».

انظر: الإنصاف (٢/ ٣٥٢) وشرح التسهيل (٣/ ١٩٤).

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) من الطويل. انظر: ديوان المتنبّي (٢١٢).



حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ ثَنَائِي حَدِيقَةً سَقَاَهَا الْحِجَابُ سَقَى الرِّيَاضَ السَّحَابِ

قوله: (مُضَافٌ) أي: من المضاف إليه، فحذف للعلم به.

قوله: (شَيْءٌ فِعْلٌ) يدخل تحت المصدر والوصف، نحو: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(١)، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾^(٢)، إلا أنه في الثاني دونه في الأول؛ ففي كلامه بعض إجمال وإيهام.

قوله: (مَفْعُولٌ أَوْ ظَرْفٌ) مثالهما في المصدر: ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾، و﴿تَرَكَ يَوْمَما نَفْسِكَ﴾^(٣)، والجار والمجرور كالظرف، ومثالهما بعد الوصف: ﴿وَعْدَهُ﴾، ﴿هَلْ أَنتُمْ تَارِكُو لي صَاحِبِي﴾^(٤)، ومثل الجار والمجرور^(٥) الظرف.

قوله: (مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا) مُخْرَجٌ لِلْفَاعِلِ؛ فَإِنَّهُ: مَا رَفَعَ، لا: مَا نَصَبَ، فالفصل به ضرورة؛ لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُنَوَّى بِهِ [التأخير]^(٦)؛ لَأَنَّهُ مَوْضِعُهُ، فاستحكم الفصل به.

ونظيره أَنَّ الْفَاعِلَ الْمَحْصُورَ لَا يُحِيزُ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ^(٧) تَقْدِيمَهُ، وَإِنْ أَجَازَ تَقْدِيمَ

(١) الأنعام: ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر وأهل الشام. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٥٥٤).

(٢) إبراهيم: ٤٧، وهي قراءة جماعة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٥١٨).

(٣) من كلام من يوثق بعربيته، وهو بتمامه: «تَرَكَ يَوْمَما نَفْسِكَ وَهَوَّاهَا سَقَى لَهَا فِي رَدَّاهَا». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٣).

(٤) حديث أخرجه البخاري عن أبي الدرداء. انظر: صحيح البخاري (٥/ ٦٧).

(٥) في المخطوط: (من) زائدة.

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتيم من العليمي (١/ ٤١٥).

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٣٤).

المفعول المحصور؛ وذلك [لأنه]^(١) لا يُنَوَّى به حيثُذ التأخير.

قوله: (أَجِزْ) أي في الشر، خلافاً لأكثر النحاة في أنه خاص بالشعر.

فَضْلٌ يَمِينٍ [وَاضْطِرَّازًا وَجِدًا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بَنَفْسٍ أَوْ نِدَا]

قوله: (فَضْلٌ يَمِينٍ) مطلقاً، سواء أكان المضاف شبه الفعل أم لا.

قوله: (بِأَجْنَبِيٍّ) وهو معمول غير المضاف، وهو إمّا ظرف، كقوله^(٢):

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ.....

أو مجرور، كقوله^(٣):

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ.....

أو فاعل، وقد اجتمع الفاعل والمجرور في قوله^(٤):

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٣٤).

(٢) بتمامه:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

والبيت لأبي حية النميري، وهو من الواقف. انظر: الكتاب (١/ ١٧٩) والمقتضب (٤/ ٣٧٧).

(٣) بتمامه:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا تَبَوَّءَ قَدَاحَهُمَا

والبيت لعمره الخثعمية، أو لدرني بنت عبيدة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١٨٠)

والنوادير لأبي زيد (٣٦٥) والمفصل (١٣١).

(٤) البيت للأعشى، وهو من المنسرح، قال ابن مالك: «أنجب والداه به أيام إذ نجلاه، ففصل

بين (أيام) و(إذ) بفاعل (أنجب)، ولا عمل لـ (أيام) فيه». انظر: ديوان الأعشى (١٥٧) =



أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَّاهُ فَزِنَعَمَ مَا نَجَّاهُ
أو مفعول، نحو^(١):

تَسْقِي امْتِيَا حَا تَدَى الْمِسْوَاكِ رِيقَتَهَا كَمَا تَضْمَنَ مَاءُ الْمُزْنَةِ الرَّصْفُ
وبقي عليه الفصل بغير الأجني إذا كان فاعلاً، فإنه أيضاً خاص بالشعر،
كقوله^(٢):

مَا إِنْ عَرَفْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ
وَلَا جَهَنَّا فَهَرَوْجِدْ صَبِّ

وفي هذا البيت طباق، وقوله^(٣):

تَرَى أَشْهُمًا لِلْمَوْتِ تُضْمِي وَلَا تُنْمِي وَلَا تَشْنِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤِنَا الْعَزْمِ
قوله: (أَوْ نَدَا) أَنْشَدَ^(٤) عليه^(٥):

= ومجالس ثعلب (٧٧/١) وشرح التسهيل (٢٧٤/٣).

(١) البيت لجرير، وهو من الطويل. انظر: ديوان جرير (٣٨٦) وشرح التسهيل (٢٧٤/٣).

(٢) أنشد ابن مالك هذا الرجز ولم يعزه. انظر: شرح التسهيل (٢٧٤/٣).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وقال العيني إن ثعلباً أنشده، وهو من الطويل. انظر: شرح

التسهيل (٢٧٤/٣) والمقاصد النحوية (١٣٨٨/٣).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢٧٥/٣) وشرح الكافية الشافية (٩٩٣/٢).

(٥) بتمامه:

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٍ جَمَّازٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ

أنشد ابن جني هذا الرجز ولم ينسبه. انظر: الخصائص (٤٠٦/٢) وأوضح المسالك
(١٦٣/٣).

كَأَنَّ بِرُزْدُونَ.....

البيت، ويحتمل أن يكون على لغة^(١):

إِنَّ أَبَاهُ.....

وأنشد^(٢) أيضًا^(٣):

إِذَا مَا أَبَا حَفْصٍ أَنَاكَ رَأَيْتَهَا عَلَى شُعْرَاءِ النَّاسِ يَغْلُو قَصِيدُهَا

وإنما يستقيم إذا ثبت أن (إذا) مضافة بشرطها، وكثير منهم يمنعها.

قوله: (أَوْنِدَا) حقه أن يقيد بالمحذوف منه حرف النداء؛ فإنه هكذا سُمِعَ

فيما أعلم.



(١) بتمامه:

إِنَّ أَبَاهُ وَأَبَا أَبَاهُ قَدْ بَلَغَ فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وهذا الرجز لأبي النجم العجلي أو لرؤية. انظر: ديوان أبي النجم (٢٢٧) وملحقات ديوان رؤية (١٦٨) وسر صناعة الإعراب (٣٤١ / ٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢٧٥ / ٣).

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل، و«أناك» كذا في المخطوط، وفي غيره: «أنتك»، ولعلها الأصوب، بدليل: «رأيتها»، و«قصيدها». انظر: ديوان الفرزدق (١٩٩ / ١).

[المضاف إلى ياء المتكلم]

آخِرَ مَا أَضِيفَ [لِلْيَا الْمُخِسرَ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًا ك: (زَام، وَقَذَى)]
 صحيحًا كَانَ ك: (عُلَام)، أو معتلًا جَارِيًا مجرى الصحيح، نحو: (ظَنِي)،
 و(صَيِي)، و(عَزَوِي)، و(عَدُو)، مفردًا كَانَ ذلك كما مثلنا، أو جمع تكسير ك:
 (عِلْمَانِي)، أو تصحيح المؤنث ك: (مُسْلِمَاتِي).

* * *

أَوْ يَكْ ك: (اِبْنَيْنِ، وَزَيْنَيْنِ) فَذِي جَمِيعُهَا يَاءٌ بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِزِي [

* * *

وَتُدْغَمُ الْيَاءُ فِيهِ [وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضَمٌّ فَأَكْسِرُهُ يَهْنَ]

* * *

وَأَلْفًا سَلَّمَ [وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٍ]

قال النَّحَّاسُ^(١): «وعلة لغة هذيل عند س^(٢) والخليل - رحمهما الله تعالى -
 أنَّ سَبِيلَ يَاءِ الإِصْافَةِ أَنْ يُكْسَرَ مَا قَبْلَهَا، فَلَمَّا لَمْ يَجْزْ أَنْ تَتَحَرَّكَ الْأَلْفُ أَبْدَلَتْ يَاءَ
 وَادَّغَمَتْ».

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٨/١).

(٢) انظر: الكتاب (٤١٤/٣).

ع: قلت: فهذا من نياية الحرف عن الحركة في غير أبواب الإعراب، ومثله: «لَا رَجُلَيْنِ»، و«لَا قَاتِمَيْنِ»، فافهم ذلك، فإنه مثله أو قريباً منه.

وبين هذه اللغة ولغة تميم وعُكَل^(١) في قراءتهم: «وَلَا الضَّالِّينَ»^(٢) مناسبة، وهي العدول عن الألف إلى حرف يُحَصِّلُ لهم الغرض، إلا أن هؤلاء عدلوا إلى حرف يقارب الألف في مخرجها؛ ليتمكنوا من كسرها، وهذيل عدلوا إلى حرف يشبهها في أبواب الإعراب؛ ليكون نائباً عنها، وخَلَفًا منها.

وبين الياء المُبَدَّلَة عن أَلِفِ المقصور ونون الوقاية مناسبة ما، وهي أنها جاءت خَلَفًا من غيرها؛ لتقوم بما كان متعذرًا في ذلك الغير، وكون ذلك الذي تعذر الكسرة.



(١) انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت (٤٩٩).

(٢) الفاتحة: ٧، وهي قراءة أيوب السخيتاني. انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت (٤٩٩) وإعراب القراءات السبع لابن خالويه (٥٢ / ١) ومعجم القراءات القرآنية (٢٤ / ١).

إِعْمَالُ الْمَصْنَدِ

يَفْعَلُهُ الْمَصْنَدُ [الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَل)]

ماضيًا كان أو حالًا أو استقباليًا، فالأول نحو^(١):

أَمِنْ بَعْدِ رَمِيِ الْعَانِيَاتِ فَوَادُهُ بِأَسْهُمِ الْحَاظِ يُلَامُ عَلَى الْوَجْدِ

وقال^(٢):

عَلِمْتُ بِسَطِّكَ بِالْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ فَلَا أَرَى فِيكَ إِلَّا بَاسِطًا أَمَلًا

والثاني نحو: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٣)، وقوله^(٤):

وَدِدْتُ - عَلَى حُبِّي الْحَيَاةَ - لَوْ أَنَّهَا يُزَادُ لَهَا فِي عُمْرِهَا مِنْ حَيَاتِنَا

والثالث كقوله^(٥):

قَرُمُ يَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلًا جَبَالًا مِنْ نَهَامَةِ رَاسِيَاتِ

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو الطويل. انظر: شرح التسهيل (١١٠/٣).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١١٠/٣).

(٣) الروم: ٢٨.

(٤) البيت لجميل، وهو من الطويل، وفي المخطوط (حب)، وبهذا يفوت وجه الاستشهاد.

انظر: ديوان جميل (٧٥) وأمالي الغالي (١/٢٢٤).

(٥) البيت للغزذق، وهو من الوافر. انظر: ديوان الغزذق (١/١٢٨).

وقوله^(١):

لَوْ عَلِمْنَا إِخْلَافَكُمْ عِدَّةَ السَّلِّ — مَعَدِثُكُمْ عَلَى النَّجَاةِ مُعِينَا
[بفعله المصدر] فإذا قلت: «يَتَامُ زَيْدٌ» فـ: (زَيْدٌ) فاعلٌ، وإذا قلت: «زُكَاةٌ
زَيْدٌ» فـ: (زَيْدٌ) نائبٌ عن الفاعل؛ لأنَّ فعله (زُكِمَ)، وتقول: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»،
و«إِعْطَا زَيْدٌ عَمْرًا الْمَالَ»، و«إِعْلَامُ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا فَاضِلًا».
[بفعله المصدر] لا ضميره خلافاً لـ ك^(٢)، قالوا^(٣):

وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ
واختلفَ أيضًا في المجموع، وقد جاء^(٤):
وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْحَزْمَ وَالْفَتَعَ
(الْفَتَعُ): الفضل الكثير والعطاء، وقبله:
فَذَ حَمَلُوهُ فِي السَّنِّ مَا حَمَلْتُ سَادَاتُهُمْ فَأَطَاقَ الْجَمَلَ وَاضْطَلَعَا
وَالشَّعْرُ لَأَعشى قيس، وقال^(٥):

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٠).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٨) وشرح التسهيل (٣/ ١٠٦).

(٣) بتمامه:

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ
والبيت من معلقة زهير، وهي من الطويل. انظر: ديوان زهير (٢٦).

(٤) البيت لأعشى قيس كما سيذكر، وهو من البسيط. انظر: ديوان أعشى قيس (١٥٩).

(٥) البيت لابن الزبير الأسدي، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٧).

كَأَنَّكَ لَمْ تُتَبَأْ وَلَمْ تَكْ شَاهِدًا بَلَايِي وَكَرَاتِي الصَّنِيعَ يَبْطُرَا

ولا يعملُ المحدودُ، فأما قوله^(١):

يُحَايِي بِهَا الْجُلْدَ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرِيَّةٍ كَفَّيْهِ الْمَلَا تَقْسَ رَاكِبٍ

وقال كثير^(٢):

وَأَجْمِعْ هِجْرَانًا لِأَسْمَاءٍ إِنْ دَنَتْ بِهَا الدَّارُ لَا مِنْ زَهْدَةٍ فِي وَصَالِهَا

فشاذان، وليس مثلهما^(٣):

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَزَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

قال الناظم^(٤): «ولا يعملُ المنعوتُ قبل تمامه».

ح^(٥): «وصوابه: «الْمُتَّبِعُ»^(٦)؛ أعمُّ من أن يتبعَ بالنعْتِ أو غيره.

ولو أُخِّرَ التَّابِعُ صَحَّ، قال^(٧):

إِنْ وَجَدِي بِسِكَ الشَّدِيدِ أَرَانِي عَاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فِيكَ عَذُولًا

(١) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٨٤٦).

(٢) من الطويل. انظر: ديوان كثير (٣٠٢).

(٣) البيت مجهول قائله، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١٨٩) و«إيضاح شواهد الإيضاح» (١٧٠/ ١).

(٤) انظر: التسهيل (١٤٢).

(٥) يقصد به أبا حيان. انظر: التذيل والتكميل (١١/ ٦١).

(٦) في التذيل والتكميل: «وفي قول المصنف: «ولا منعوت» قصور، وكان ينبغي أن يقول: «ولا متبوع بتابع»؛ ليشمل النعت والعطف والتوكيد والبدل».

(٧) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٩).

وقال^(١):

فَلَوْ كَانَ حُبِّي

البيت، فأما قول الحطيفة^(٢):

أَجْمَعْتُ يَا نَسَا

البيت، فليقدر له عامل، أي: يَمُتُّ مِنْ نَوَالِكُمْ، وقال^(٣):

فَلَيْتِي رَعِيمٌ إِنْ رَجَعْتُ مُمْلَكًا بِسِيرٍ تُرَى مِنْهُ الْفُرَانِيُّ أَزُورَا

عَلَى لَا حِبِّ

وَمِنْ ثُمَّ رَدَّ عَلَى مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ^(٤):

أَزْوَاجُ مُوَدَّعٍ أَمْ يُكْـوَرُ أَنْتَ

(١) بتمامه:

فَلَوْ كَانَ حُبِّي أَمْ ذِي الْمُوَدَّعِ كُلُّهُ لِأَهْلِكَ مَا لَا لَمْ تَسْعُهُ الْمَسَارِحُ

والبيت لابن مقبل، وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن مقبل (٥٠) والشيرازيات (٢٣٩).

(٢) بتمامه:

أَجْمَعْتُ يَا نَسَا مِثْنًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَكِنْ يُرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ

والبيت كما قال للحطيفة، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيفة (١٠٧) والكامل (٢/ ٧٢٠).

(٣) الشعر لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٦٦).

(٤) بتمامه:

أَزْوَاجُ مُوَدَّعٍ أَمْ يُكْـوَرُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَلِكَ تَصِيرُ

والبيت لعدي بن زيد، وهو من الخفيف. انظر: ديوان عدي بن زيد (٨٤) والكتاب

(١/ ١٤٠).

أَنْ (أَنْتَ) فاعِلُ المَصْدَرِ^(١).

ع: مِنْ إِعْمَالِ الْمَجْرُودِ: ﴿بِزَيْنَةِ الْكَوَاكِبِ﴾^(٢) في قراءة أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ^(٣)،
﴿أَوْ لَطَمَةً... يَتِيمًا﴾^(٤) في قراءة عَاصِمٍ وَنَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ^(٥)، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ
الْعَرَبِ^(٦): «عَجِيتُ مِنْ قِرَاءَةِ فِي الْحَمَامِ الْقُرْآنِ»، بِالرَّفْعِ^(٧)، أَيْ: «مِنْ [أَنْ]^(٨)
قُرِئَ»، وَهَذَا غَرِيبٌ، أَعْنَى الرَّفْعِ بِالْمَصْدَرِ الْمَنْوُونِ، وَالْمُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا النَّصْبُ بِهِ،
وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي وَقُوعَ الرَّفْعِ وَحْدَهُ، أَوْ^(٩) مَعَ النَّصْبِ، وَإِذَا اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا
فَالرَّفْعُ أَحَقُّ، وَالْأَكْثَرُ الْوَاقِعُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ. مِنْ «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(١٠).

ع: مِنْ مُشْكِِلِ الْبَابِ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي^(١١):

(١) الذي ردّ أبو علي الفارسي، وقد رد على أبي سعيد السيرافي. انظر: شرح السيرافي على الكتاب
(١/ ٤٩٥) وشرح ابن السيرافي على أبيات الكتاب (١/ ٢٧٤) وشرح الأبيات المشككة
الإعراب لأبي علي الفارسي (٣٢٥).

(٢) الصافات: ٦.

(٣) انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٨).

(٤) البلد: ١٤.

(٥) انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/ ٤٤٢).

(٦) انظر: مجالس ثعلب (٤٥).

(٧) في المخطوط: (وبالرفع)، ولعل الناسخ ظن أن ضمة (القرآن) واوًا، ومن غير واو في شرح
العمدة.

(٨) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح العمدة.

(٩) في المخطوط: (وبالنصب)، والتصويب من شرح العمدة والعلمي (١/ ٤٢٢).

(١٠) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٩٥).

(١١) من الكامل. انظر: ديوان المتنبّي (١١٥).

فَقِيَتْ تُسَيِّدُ مُسَيِّدًا فِي نَبِّهَا إِسَادَهَا فِي الْمَهْمَةِ الْإِنْضَاءِ
 (الإِسَادُ): إِغْدَاذُ السَّيْرِ، وَقِيلَ: يَخْصُ اللَّيْلَ، وَ(النَّبِيُّ): الشَّحْمُ، أَي: تَسِيرُ
 هَذِهِ النَّاقَةُ وَتَسْرُعُ فِي سَيْرِهَا فِي حَالَةِ إِسْرَاعِ الْإِنْضَاءِ فِي نَبِّهَا، كَقَوْلِكَ: «تَبَيَّتُ»^(١)
 هِنْدٌ تُصَلِّي مُصَلِّيًا عَمَرُو فِي دَارِهَا صَلَاتَهَا فِي الْمَسْجِدِ، فَ: (مُسَيِّدًا): حَالٌ مِنْ
 النَّاقَةِ، وَهُوَ فِعْلٌ لِلْإِنْضَاءِ؛ لِمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (نَبِّهَا)، ك: «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ
 وَاقِفًا عِنْدَهَا عَمَرُو»^(٢).

* * *

إِنْ كَانَ فِعْلٌ [مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ وَلَا نَسِمَ مُضَدِّرٍ عَمَلٍ]
 ع: كَانَ إِعْمَالُ الْمُنَوَّنِ مَعَ الْفَصْلِ بِظَرْفٍ أَحْسَنَ مِنْهُ مَعَ الْوَصْلِ، نَحْوُ: «أَوْ
 يَطْعَمُ»، وَنَحْوُ^(٣).

يَضْرِبُ بِالشَّيْءِ يُوْفٍ

لشدة طلب المتصل للإضافة.

قوله: (إِنْ كَانَ فِعْلٌ) الْبَيْتُ، قَالَ فِي «الْعُمْدَةِ»^(٤) مَا مَلَخَّصَهُ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِثْمًا

(١) التميم من ابن جني. انظر: الفسر (٨٧/١).

(٢) هذه الحاشية برمتها مستفادة من ابن جني. انظر: الفسر لابن جني (٨١/١).

(٣) بتمامه:

يَضْرِبُ بِالشَّيْءِ يُوْفٍ رُوْسَ قَوْمٍ أَرَزْنَا قَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ
 البيت للمرار بن منقذ، وهو من الوافر. انظر: الكتاب (١١٦/١) والمحتسب (٢١٩/١)
 و(١٣٩٦/٣).

(٤) انظر: شرح العمدة (٦٩٢/٢).

يَعْمَلُ إِنْ قُرْنَ بِالْكَافِ أَوْ مَعْنَاهَا، أَوْ حَسَنَ مَوْضِعَهُ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ، أَوْ (مَا) أَخْتَهَا.
وَقَالَ فِي «الشَّرْحِ»^(١) فِي مِثَالِ الْكَافِ: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾^(٢)،
وَمِثَالِ مَعْنَاهَا: ﴿فَتَشْرَبُونَ شَرْبَ الْخَبِيرِ﴾^(٣).

قَالَ^(٤): «وَلَا يُغْنِي ذِكْرُ (مَا) وَ(أَنْ) عَنْ^(٥) ذِكْرِ الْإِقْتِرَانِ بِالْكَافِ أَوْ مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّ
تَقْدِيرَ (أَنْ) أَوْ (مَا) فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُلْفِظُ فِيهِ بِالْكَافِ أَوْ يُتَوَى فِيهِ مَعْنَاهَا لَا يَحْسُنُ».
قُلْتُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْغَيْرِ، وَلَا لَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَفِي «الْكَافِيَةِ» قَالَ^(٦):
كَفَعْلِهِ الْمُضَدَّرَ أَغْوَلَ حَيْثُمَا يَصِحُّ حَرْفُ مَضَدَّرِي تَمَمًا
مُنَوَّنًا أَغْمَلُهُ أَوْ مُضَيَّفًا كَذَا إِذَا نَالَ بِ: (أَلْ) تَغْرِيفًا
كَذَا إِذَا سَبَقَ لِتَشْبِيهِ نُوي كَ: «اضْرِبْهُ ضَرْبَ الْحَاكِمِ اللَّصِّ الْغَوِيِّ»
وَلَيْسَ مَا ادَّعَاهُ مِنْ انْتِفَاءِ حُسْنِ تَقْدِيرِ (أَنْ) أَوْ (مَا) فِيمَا ذَكَرَهُ صَحِيحًا؛ أَمَّا مَعَ
التَّصْرِيحِ بِالْكَافِ فَبَاطِلٌ قَطْعًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقْدَرُ: «كَمَا تَذْكُرُونَ آبَاءَكُمْ»؟
وَأَمَّا فِي مِثْلِ: ﴿شَرِبَ الْخَبِيرِ﴾ فَيَصِحُّ إِذَا صَرَحْتَ بِالْكَافِ، فَتَقْدَرُ^(٧): «كَمَا
تَشْرَبُ الْهَيْمَ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْكَافَ مُخْتَصَرَةً مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ:

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٦٩٧).

(٢) البقرة: ٢٠٠.

(٣) الواقعة: ٥٥.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/٦٩٨).

(٥) مكررة في المخطوط.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/١٠١١).

(٧) في المخطوط (فتقدير)، والتصويب من العلمي.

«شُرِّبًا كَشُرِّبِ الْهَيْمِ»، ولخفاء صحة التقدير مع التشبيه المقدر قال في «الكافية» ما قال، ولم يذكر التشبيه الصريح.

[إِنْ كَانَ فِعْلٌ ...]: فُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ إِنْ حُلَّ مُحَلًّا فَعَلٍ فقط، وهو قول س^(١)، ووافقه أكثر المتأخرين، وقال الأخفش والفراء^(٢): ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، وقيل^(٣): في الأمر والدعاء والاستفهام والتوبيخ والخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد، وهو اختيار الناظم^(٤) في غير هذا، قال^(٥):

فَنَزَلَا.....

البيت، وقال^(٦):

مَجْرًا الْمُطَهَّرَ الْإِخْصَاءَ إِذَا لَمْ يَكُ فِي النَّائِبَاتِ جَدُّ مُعَيَّنٍ
وقال^(٧):

(١) انظر: الكتاب (١/١١٥ - ١١٦)، (١/١٨٩ - ١٩٤).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/١٢٧).

(٣) انظر: التذيل والتكميل (١١/١٠٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/١٢٥).

(٥) بتمامه:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلَّ أُمُورِهِمْ فَتَنَزَّلَا رُزِقُوا الْمَالَ نَدَلِ الثَّعَالِبِ

والبيت لأعشى همدان أو لجريز أو للأحوص، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/١١٦) وديوان الأحوص (٢٦٧) والكامل (١/٢٣٩).

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/١٢٥).

(٧) بتمامه:

بِأَقَابِلِ الثَّوْبِ غُفْرًا مَا لَيْمَ قَدْ أَشْلَفَتْهَا أَنَا مِنْهَا مُنْفِقٌ وَجِلٌّ =

يَا قَابِلَ التَّوْبِ

البيت، وقال^(١):

إِعَانَةَ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ عَلَى الَّذِي أَمَرْتَ فَمِيقَاتُ الْجَزَاءِ قَرِيبُ

وقال^(٢):

أَعْلَاقُ.....

البيت، وقال^(٣):

أُبْنِيَا وَظَلَمْنَا مَنْ عَلِمْتُمْ مُسَالِمًا وَذُلًّا وَخَوْفًا مَنْ يُجَاهِرُكُمْ خَرَبًا

وقال^(٤):

أَبْسَطًا بِإِضْرَارِ بَيْعِنَا وَمَقُولَا وَمُدَّعِيًا مَجْدًا تَلِيدًا وَسُودَدَا

ومثال التَّوْبِخِ بغير استفهام^(٥):

= أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١٢٦/٣) وشرح الكافية الشافية (١٠٢٥/٢).

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١٢٦/٣).

(٢) بتمامه:

أَعْلَاقُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَقْنَانُ رَأْسِكَ كَأَنَّكَ الْفُخْلِسِ

والبيت للمرار بن سعيد الفقعسي، وهو من الكامل. انظر: الكتاب (١١٦/١) وإصلاح المنطق (٤١).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١٢٦/٣).

(٤) أورده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١٢٦/٣).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١٢٦/٣).

وَقَافًا بَيْنِي الْأَهْوَاءَ وَالْغَيَّ وَالْوَتَى وَغَيْرُكَ مَغْنِيَّ بِكُلِّ جَمِيلٍ

ومثال الخبري المقصود به الإنشاء^(١):

حَمْدُ اللَّهِ ذَا الْجَلَالِ وَشُكْرُا وَبِدَارًا لِأَمْرِهِ وَانْقِيَادًا

والوعد^(٢):

قَالَتْ نَعَمْ وَيُلُوغًا بُغْيَةً وَمُنَى فَالَصَّادِقُ الْحُبُّ مَبْدُولٌ لَهُ الْأَمَلُ

وقد جاء خبراً صريحاً عارياً من كل ما ذكرنا نحو^(٣):

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي

أي: وقف وقوفاً، ولا ينقاس هذا؛ لقلته.

قوله: (وَلَا نَسْمُ مَضْدَرٍ عَمَلٍ) كقوله^(٤):

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءَ لَمْ يَحْذَ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُبْسَرًا

وقوله^(٥):

(١) والبيت كلأخوته، أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل

(١٢٦/٣).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١٢٧/٣).

(٣) بتمامه:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْمَلِ

والبيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١٢٣/٣).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل، وهو من الوافر. انظر: شرح التسهيل (١٢٣/٣).

بِعَشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمُ الْوَقَاءَ

وقوله^(١):

أَلَا هَلْ إِلَى مَيِّ سَبِيلٌ

البيتين، وقوله^(٢):

قَالُوا كَلَامُكَ هَذَا

البيت، وقوله^(٣):

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ

البيت، وقول حسان^(٤):

لِأَنَّ نَوَابِ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جَنَانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخْلَدُ

(١) بنماهما:

أَلَا هَلْ إِلَى مَيِّ سَبِيلٌ وَسَاعَةً نُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدُّغْرِ خَالِيَا

فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا يَبْهَا فَلِإِنْ كَلَامِيهَا شِفَاءٌ لِمَا يَبْهَا

والبيتان ينسبان إلى ذي الرمة، وهما من الطويل. انظر: ملحقات ديوان ذي الرمة (٦٧٦)

والحماسة البصرية (٢/٢٠٣) والتذيل والتكميل (١١/١٠٣).

(٢) بنماه:

قَالُوا كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُضْغِيَّةٌ بَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا

أنشده ابن مالك: (دعدًا) ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/١٢٣).

(٣) بنماه:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْيَمَّةَ الرُّثَاءَا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: ديوان القطامي (٣٧) والمحكم (٢/٣١٠).

(٤) من الطويل. انظر: ديوان حسان (١/٣٠٦).

وفي الحديث^(١): «مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»، وهذا النوع لا يُعْمَلُهُ ص، بل ك و غ^(٢)، أمّا الميمى نحو^(٣):

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي
و^(٤):

أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا
البيتين، وقوله^(٥):

مُسْتَعَانَ الْعَبْدِ إِلَهَ يُرِيهِ كُلُّ مُسْتَضَعٍ مِنَ الْأَمْرِ هَيْئًا
فِيُعْمَلُهُ الْجَمِيعُ.

(١) انظر: الموطأ (١/٤٤).

(٢) يقصد بهم البغداديين. انظر: التذيل والتكميل (١١/١٠٣).

(٣) بتمامه:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي فَلَا عِيَا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا
والبيت لجريز، وهو من الوافر، وفي المخطوط: (تعلمي)، وهو تحريف. انظر: ديوان جريز (٦٥١) والكتاب (١/٢٣٣).

(٤) بتمامه:

أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَفَدَى السَّلَامَ نَجِيَّةً ظَلَمُ
والبيت للمحاث بن خالد المخزومي، وهو من الكامل، ولا أدري ما يقصد ابن هشام بالبيت الثاني، والشعر بأكلمه عند العيني في المقاصد فانظره. انظر: الأصول (١/١٣٩) ومراتب النحويين (٩٢) والمقاصد النحوية (٣/١٣٩٩).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/١٢٥).

«شرح العمدة»^(١): «(الْعُسْلُ، وَالْقُبْلَةُ، وَالْعَوْنُ)^(٢) أسماءٌ مصادرٌ؛ لأنَّها جاريةٌ على غيرِ ثلاثيٍّ، وهي بزنةٍ مصادرٍ ثلاثيةٍ، ك: (الشُّكْرُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالصَّوْنُ)، وأفعالٌ تلك: (اغتَسَلَ، وَقَبَّلَ، وَأَعَانَ)، ومصادرُها: (الْاغتِسَالُ، وَالتَّقْبِيلُ، وَالْإِعَانَةُ)، فوضعُ هذه سابقٌ على وضعِ تلك؛ فلهذا نقولُ: المصدرُ دالٌّ على الحدثِ بالأصالةِ». ع: واسمُ المصدرِ دالٌّ عليه بالفرعية؛ لأنَّه إذا استعملَ فكالنائبِ عن تلك.

* * *

وَبَعْدَ جَرِّهِ [الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْضَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ]
مثالُ الإضافةِ للمرفوعِ: «فَأَسْتَبِيحُوا بِتَيْبَعِكُمْ»^(٣)، «وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ
إِبْرَاهِيمَ»^(٤)، «وَمَا دَعَا الْكَافِرِينَ»^(٥)، «وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ....، إِنَّ أَخْذَهُ أَلَمٌ»^(٦)،
وللمفعولِ: «مِنْ دَعَاؤِ الْخَيْرِ»^(٧)، «سُؤَالِ نَجِيَّتِكَ»^(٨).
قوله: (كَمَلٌ يَنْضَبُ) «كَذِكْرُكُمْ أَبَاءَكُمْ»^(٩)، «وَلَوْ لَا دَفَعُ^(١٠) اللَّهُ

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٦٨٩).

(٢) في المخطوط (العورة)، وهو تحريف.

(٣) التوبة: ١١١.

(٤) التوبة: ١١٤.

(٥) الرعد: ١٤، غافر: ٥٠.

(٦) هود: ١٠٢.

(٧) فصلت: ٤٩.

(٨) ص: ٢٤.

(٩) البقرة: ٢٠٠.

(١٠) في المخطوط (دفاع).

النَّاسَ ﴿١﴾، «وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ...» وَأَكَلَهُمْ أَمْوَالُ النَّاسِ ﴿٢﴾، «عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِنْعَادَ وَأَكَلَهُمُ
الْشَّحْتُ» ﴿٣﴾، ومثال الإضافة للمنصوب والتكميل بالرفع ﴿٤﴾:

قَرْعُ الْقَوَافِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنَ* ﴿٥﴾

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ* ﴿٦﴾

فَلِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ* ﴿٧﴾

(١) البقرة: ٢٥١، الحج: ٤٠.

(٢) النساء: ١٦١.

(٣) المائدة: ٦٣.

(٤) بتمامه:

أَفَنَّى نِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرْعُ الْقَوَافِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ
والبيت للأقيشر الأسدي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأقيشر (٦٠) والمقتضب (١/ ٢١).

(٥) بتمامه:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنٌ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَا
أنشد ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٨).

(٦) بتمامه:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ لِعَيْتِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ
والبيت للحطية، وهو من الطويل. انظر: ديوان الحطية (٨١) شرح ابن الأنباري على
المفضليات (٧٢٨).

(٧) بتمامه:

البيت، والحديث^(١)، وقراءة شاذة عن ابن عامر^(٢).

وقد يُضاف للظرف، نحو: ﴿رَبُّنَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾^(٣)، ﴿بَلْ مَكْرٌ أَتَيْلٌ وَالتَّهَارِ﴾^(٤)،
ويجوز أن يكمل عمله بالرفع والنصب، كقوله^(٥):

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لِسُلَيْمٍ

البيت.

* * *

وَجُرَّ مَا يَبْعُ [مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَعَسَنَ]
«أَمَرَ يَقْتُلِ الْإِبْتَرِ وَذُو الطُّفَيْتَيْنِ»^(٦)، «وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ»^(٧)،

= فَإِنْ يَكُنِ الْكُفَّاحُ أَحَلَّ شَيْءٌ فَإِنْ يَكَاخَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

والبيت للأحوص، وهو من الوافر. انظر: ديوان الأحوص (١٨٣) والعقد الفريد (٨٧/٧).

(١) يقصد به: «وَحُجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». انظر: مصنف عبد الرزاق (٣/١٢٥).

(٢) يقصد بها: «ذَكَرَ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا»، مريم: ٢. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٣٣/٥).

(٣) البقرة: ٢٢٦.

(٤) بآ: ٣٣.

(٥) بتمامه:

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لِسُلَيْمٍ مُشْمَعِلٍ طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَاةَ الْكَيْلِ

وهذا للشماخ، وهو رجز. انظر: ديوان الشماخ (٣٨٩) والكتاب (١/١٧٧).

(٦) جزء من حديث بهذه الرواية في إعراب الحديث، وروي عن البخاري ومسلم بغير هذه الرواية.

انظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للمعكيري (١٩٩) وشرح التسهيل (٣/١٢١).

(٧) البقرة: ١٦، وهي قراءة الحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/٢٢٢).

وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ^(١)

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ أَنِّي قُتِلْتُ^(٢)
البيتين، و^(٣):

مَا جَعَلَ امْرَأًا لِقَوْمٍ سَيِّدًا
إِلَّا اغْتَبَاذُ الْخُلُقِ الْمُمَجَّدَا

هَوَيْتَ نَسَاءً مُسْتَطَابًا مُؤَبَّدًا فَلَمْ تَخُلْ مِنْ تَمْهِيدٍ مَجْدٍ وَشُؤْدَدًا^(٤)
﴿وَقِيلَهِ، يَكْرَبُ﴾^(٥): قُرئ بالثلاثة، فالنَّصْبُ^(٦) عطف على: «تَسْمَعُ يَرَهُمْ

(١) بنماه:

يَا، لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ
لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: المفصل (٧٢) وأمالى ابن الحاجب (٤٤٨/١).

(٢) بنماهما:

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ أَنِّي قُتِلْتُ وَأَنْتَ الْحَازِمُ الْبَطْلُ
السَّالِكُ الثَّغَرَةَ الْفُظْطَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ
والشعر للمتخيل الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٨١).

(٣) أنشد ابن مالك هذا الرجز ولم يعين قائله، وفي المخطوط: «اعتباد والمجد»، وهو تحريف.
انظر: شرح التسهيل (١٢٠/٣).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١٢٠/٣).
(٥) الزخرف: ٨٨.

(٦) وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو والكسائي والمفضل عن عاصم وأبو بكر
والحسن وخلف ويعقوب وأبو جعفر. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤١١/٨).

وَيَجُوزُهُمْ^(١)، قَالَه الْأَخْفَشُ^(٢)، أَوْ عَلَى مَحَلٍّ: ﴿السَّاعَةُ﴾^(٣)، قَالَه الزَّجَّاجُ^(٤)، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ حُرُوفِ الْقِسْمِ، وَإِعْمَالِ الْفِعْلِ دُونَهُ، قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥).
وَالْجَزْءُ^(٦) عَلَى لَفْظٍ: (السَّاعَةُ)، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧): عَلَى إِعْمَالِ حُرُوفِ الْقِسْمِ.
وَالرَّفْعُ^(٨) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرٍ: «وَعَلَّمَ قِيلَهُ»، وَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٩): عَلَى قَوْلِهِمْ: «أَيُّمُنُ اللَّهُ»، وَ«لَعَنُوكَ»، أَيْ: «وَقِيلَهُ يَا رَبِّ فَسَمِي إِنْ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ».

(١) الزخرف: ٨٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٤٢١).

(٣) الزخرف: ٨٥.

(٤) قال الزجاج: «والذي اختاره أنا أن يكون (قيلَهُ) نصباً على معنى: «وعنده علم الساعة، ويعلم قِيلَهُ»، فيكون المعنى إنه يعلم الغيب، ويعلم قِيلَهُ؛ لأن معنى: «عنده علم الساعة»: يعلم الساعة ويعلم قِيلَهُ، ومعنى الساعة في كل القرآن الوقت الذي تقوم فيه القيامة». انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٤٢١).

(٥) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

(٦) وهي قراءة عاصم وحمزة والأعمش وبعض أصحاب عبد الله والسلمي وابن وثاب وهي رواية أبي علي الضريير البصري عن أصحابه عن يعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٤١٠).

(٧) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

(٨) وهي قراءة أبي هريرة وأبي قلابة والحسن وقتادة وأبي رزين ومسلم بن جندب وهارون الفارسي عن الأعرج وسعيد بن جبير. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٤١٢).

(٩) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

وقال^(١) في الأوجه التي ذكروها: «ليست قوية في المعنى، مع وقوع الفصل بين المتعاطفين بما لا يحسنُ اعتراضًا، ومع تنافر النظم». وفي «شرح الكافية»^(٢): (الفُضْل): اللّابسةُ ثوبِ الخلوة، وهو نعتٌ لـ: (الهلوك).

وفي «الصحيح»^(٣) أيضًا كذلك.

وفي خطِّ الافتخار العجمي^(٤) أن في «الصحيح» أن (الفُضْل): ثوبٌ تُخالِفُ المرأةُ بين طرفيه، فتشدُّهما على عاتقها، وساعداها مكشوفان. وهو كذبٌ على «الصحيح»^(٥)، ولو صحَّ لم يكن^(٦) في البيت شاهدًا.



(١) انظر: الكشف (٢٦٨/٤).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٢٣/٢).

(٣) انظر: الصحيح (١٧٩١/٥).

(٤) هو المفتي الرئيس افتخار الدين أبو طالب عبد الرحمن بن الصدر أبي طالب عبد الرحمن ابن الحسن بن العجمي الحلبي الشافعي، ت: ٦٥٨ هـ انظر: العبر (٢٤٧/٥) والسير (٢٣٣٤٨).

(٥) جاء في هامش الصحيح: «زيادة في المخطوطة: «امرأة متفضلة: عليها ثوب فضل، وهو أن يخالف بين طرفيه على عاتقها وتنوش به». انظر: الصحيح (١٧٩٢/٥).

(٦) (لم يكن) مكررة في المخطوط.

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

كَفَيْغَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرِزِلٍ
قَوْلُهُ:

كَفَيْغَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرِزِلٍ
ليس هذا الشرط لإعماله مطلقاً، بل لإعماله في المنصوب خاصةً، قاله^(١)
الصفار^(٢)، فأما المرفوع فطلبه له شديد؛ فلم يتوقف على شرط؛ ولهذا أجمعنا على
أنه يعمل في المضمير، وكل ما عمل في المضمير عمل في المظهر، لا ينخرم هذا إلا
في (لَوْلَايَ) على مذهب من^(٣)، وأما (أَفْعَلُ مِنْ) فإنه يرفع الظاهر في مسألة الكحل^(٤).
والى ما قرّرناه ذهب صاحبنا^(٥) أبو الحسن بن عصفور^(٦)، ورام الأستاذ^(٧)

(١) لعل الصواب: (قال)؛ لأن كل الكلام الآتي من كلام الصفار.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول (٢٠١/ب).

(٣) انظر: الكتاب (٣٧٣/٢).

(٤) سميت بهذا؛ لأن مثال المسألة: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد». انظر:

الكتاب (٣٢/٢) والمقتضب (٢٤٨/٣) وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٣٩٩/٢).

(٥) هذا من كلام الصفار.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٥٠/١).

(٧) لعله يقصد أبا علي الشلوبين.

أَنْ يَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنْ مَسَّ (١) اسْتَشْهَدَ عَلَى إِعْمَالِهِ فِي الْحَالِ بِقَوْلِهِ (٢):

مَسَّ أَتَيْتُمْ

الْبَيْتَ، فَرَفَعَ بِهِ: (نَاعِبٍ) قَوْلَهُ: (عُرَابُهَا)، وَلَهُ أَنْ يُجِيبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أُنْشِدَهُ عَلَى إِعْمَالٍ (مُضْلِحِينَ).

[إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيهِ بِمَعْرُوفٍ]: خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ وَهَشَامٍ وَابْنِ مَضَاءٍ (٣)، قِيلَ: وَالْعَرَّاقِينَ (٤)، وَاسْتَدْلُوا بِهِ: ﴿بَسِطْ ذِرَاعِيهِ﴾ (٥)،

وَمَجْرٍ كَفُلَّانٍ الْأَنْعِيمِ بَالِغٍ دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانٍ (٦) وَقَوْلِهِ (٧):

فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَانِعُ بَطْنٍ نَخْلَةٍ وَأَخْرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدٍ كَبْكَبٍ

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٦٥ - ٣٠٦).

(٢) بتمامه:

مَسَّ أَتَيْتُمْ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ غَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ عُرَابِهَا
والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (١٢٣) والكتاب (١/ ١٦٥).

(٣) انظر: شرح السيرافي (٣/ ٢٠٤) وشرح المقدمة المحببة (٢/ ٣٩١) والمقتصد (١/ ٥١٢)
وشرح المفصل (٤/ ١٠٠) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٥٠)، والبحر المحيط (٣/ ٣٦٩) - (٧/ ١٥٤).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣٢٤).

(٥) الكهف: ١٨.

(٦) البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩٣).

(٧) البيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٤٣).

فَلِلَّهِ عَيْنًا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ أَشْتَتْ وَأَنْأَى مِنْ فِرَاقِ الْمُحَصَّبِ

لأن الآية إخبارٌ عما مضى، وواو (رُبَّ) تُخَلِّصُ للمضي.

قلنا: لَمَّا لم نجدَه يعملُ وهو ماضٍ إلا في موضعٍ يسوعُ فيه وقوعُ المضارعِ، نحو: «كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا»، دلَّ على قولنا، وأنهم أرادوا حكاية الحالِ، وكذا: «جَاءَ زَيْدٌ وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ»، أي: «يَضْرِبُ»، و«يَضَعُ»، وكذلك جاءَ حالًا منصوبًا وإن كانَ ماضيًا، ولم يُسمعَ قطُّ: «هَذَا ضَارِبٌ عَمْرًا أَمْسٍ»، وأنه قال^(١):

لَيْنَ كُنْتَ قَدْ بُلُغْتَ عَنِّي خِيَانَةً لَمِيلُكَ الْوَاشِي أَعَشُ وَأَكْذَبُ
فلولا أن إضافته أفادته التعريف ما وُصِفَ بالمعرفة.

عُورِضَ بقوله^(٢):

يَا رَبِّ هَاجِي مِنْقَرٍ يَتَغَيَّرُ بِهِ لِيَكْرُمَ لَمَّا أَعُوزَتْهُ الْمَكَارِمُ
فدخلت عليه (رُبَّ)، ودليلُ مضيهِ: (لَمَّا)، وسمعَ قائلٌ بعدَ انقضاءِ رمضانَ يقولُ: «يَا رَبِّ صَائِمُهُ لَنْ يَصُومَهُ»^(٣).

قلنا: يجوزُ تقديرُ الأولِ على الحالِ، وأن يقدَّرَ في الثاني: «يَا رَبِّ مُقَدِّرُ صَوْمِهِ»، مثلُ^(٤): «صَائِدًا بِهِ غَدًا».

(الْمَجْرُ): الجيشُ الكثيرُ العظيمُ، (الْعُلَّانُ): بالغينِ المعجمةِ المضمومةِ

(١) البيت للنابغة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (٧٢).

(٢) أنشده الفراء ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١٥/٢).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١٥/٢).

(٤) من أمثله سيبويه، بتمامه: «مررت برجل معه صقر صائدًا به غدا». انظر: الكتاب (٥٢/٢).

الأودية الكثيرة الشجر^(١)، شبه بها^(٢) الجيش في كثافته وكثرتة، «جَزَعْتُ الوَادِيَّ»: قطعتُه عرضاً، و(الأنعم): موضعٌ.

وقوله: «بَالِغٌ دِيَارِ الْعَدُوِّ» أي: يصيرُ في نحرِ العدوِّ ويدنو منه كلُّ الدُّنُوِّ لقوّته. والزُّهَاءُ: الكثير، يقال: هُم زُهَاءُ أَلْفٍ، أي: مَحْزَرُهُمْ وَمِقْدَارُهُمْ، وإنما يُسْتَعْمَلُ في العددِ الكثير، كأنه لكثرتِه لا تُعْرَفُ حَقِيقَتُهُ، وإنما يُحْزَرُ وَيَقْدَرُ. والأركان: جوانبه المحيطة به.

وبعده:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى [تَكِلَ] مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ وَمِنْهَا:

كَتَسِ الطُّبَاءُ الْأَعْفَرَ انْضَرَجَتْ لَهُ عُقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ نَهْلَانٍ [شَمَارِيخِ نَهْلَانٍ]: أعالي، [نَهْلَانٍ]: جبل، [انْضَرَجَتْ لَهُ]: انْقَضَتْ لكسره فذعرته.

أولها:

قَفَا نَبْلِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعُزْفَانٍ وَرَسَمَ عَقَّتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَرْسَانِ أَنْتَ حَجَجْتُ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ كَخَطِّ زُبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانٍ مِنْهَا:

(١) في المخطوط: (الشجرة)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (و)، وهو تحريف.

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزَنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ يَخْزَانِ
[إن كان عن مضيه بمعزل]: فَأَمَّا: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ ذُرِّيَّتِهِ﴾^(١)، فعلى حكاية
الحال الماضية، كما حُكِيت الحال الآتية في: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٢). مِنْ
«الْحُجَّةِ»^(٣).

قوله: (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ) البيت، اسْتَدِلَّ لِمَنْ أَعْمَلَ الْمَاضِي بِأَمْرِ:

أحدها: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ ذُرِّيَّتِهِ﴾^(٤).

الثاني: «يَا رَبِّ صَائِعِهِ»^(٥).

الثالث^(٦):

يَا رَبِّ هَاجِي مَقَرٍ

الرابع^(٧):

وَمَجْرٍ كَفُلَّانٍ

(١) الكهف: ١٨.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) انظر: الحجة (٣/٢٩٤) - (٤/٤٤٥).

(٤) الكهف: ١٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/١٥).

(٦) أنشد الفراء ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/١٥).

(٧) بتمامه:

وَمَجْرٍ كَفُلَّانٍ الْأَنْعِيمِ بَالِغٍ دِيَارِ الْعَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَزْكَانِ

البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩٣).

الخامس^(١):

فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَانِعٌ

البيتين.

السادس^(٢):

لَمُئِلُكَ الْوَائِشِي

السابع^(٣):

إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ تَبْلِكَ زَائِشٌ تَبْلِي

مَا لَمْ أَجِدْكَ عَلَى هُدَى أَثَرٍ يَفْقُو مِقْصَصَكَ قَائِفٌ قَبْلِي

قال الصَّفَّارُ^(٤): «إخراج هذا الشعر من يد الكسائي عسير؛ لأنه قد أعمل

الوصف في (مَا) المصدرية الموصولة بـ: (لَمْ يَفْعَلْ)، وهو للماضي.

(١) بنهماهما:

فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَانِعٌ تَخْلَعُ وَآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ تَجْدُ كَبَكِ

فَلِلَّو عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقِي أَثَرٌ وَأَلَايَ مِنْ فِرَاقِ الْمُحْصَبِ

البيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٤٣).

(٢) بنهماه:

لَمِنْ كُنْتَ قَدْ بُلَغْتَ عَنِّي حَيَاةٌ لَمُئِلُكَ الْوَائِشِي أَغْشُ وَأَكْذَبُ

البيت للنابعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابعة (٧٢).

(٣) الشعر لامرئ القيس، وهو من الكامل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٣٩) والكتاب

(١٦٤/١).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول (٢٠٢/ب).

وقال^(١) لي طالبٌ مألقي: «كونُ الوصفِ حالاً أبلغُ؛ لأنَّه أرادَ أن يُعَلِّمَها^(٢) بما يكونُ منه، وما كانَ منه فقد علَّمته.

فقلت: معنى إخباره بما مضى أنَّ أخلاقي على هذا الذي علَّمته.
فقال هذا المعنى دونَ ذلك.

قلت: اقتضاه أنَّهم لا يعملون المستقبلَ في الماضي، وإنَّما الجوابُ أن تقدَّر (ما) شرطيةً، وما قبلها دليلُ الجوابِ.

ع: أصلُ الإشكالِ فاسدٌ؛ لأنَّ (ما) المصدريةٌ تقلِّبُ الماضي مستقبلًا، تقول: «آتيك^(٣) ما وصلَّتي، وما لمْ تهْجُرني»، و«أضحَبك ما دامَ زَيْدٌ صديقَكَ، وما لمْ تُفَارِقِ العَدْلَ».

[إن كان عن مضيه بمعزل]: اقتضى كلامه أنَّ الذي بمعنى المضى لا يعملُ شيئًا.

وأقول: العملُ إمَّا في المفعولِ، ففيه مذهبُ الكسائيِّ^(٤) ومَنْ وافقه، والبصريين^(٥)، وإمَّا في فاعلٍ ظاهرٍ؛ فقال قومٌ: لا يعملُ فيه، وهو اختيارُ أبي الفتح^(٦)

(١) من كلام الصفار.

(٢) في المخطوط (يعلمها)، والتصويب من العلمي، وجاء عند الصفار: (يخبرها). انظر: حاشية العلمي (١/ ٤٣٠).

(٣) أغلبها مطبوس، والتميم من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/ ٤٣١).

(٤) انظر: الموفي في النحو الكوفي (٧٩ - ٨٠).

(٥) انظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي (١/ ١٤٢).

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٨٧).

والأستاذ أبي علي^(١) والمتأخرين من المغاربة^(٢)، وقيل: يرفعه، واختاره ابنُ عصفور^(٣)، وإما في فاعلٍ مضمَرٍ، فنقل ابنُ عصفور الإجماع على أنه يرفعه، وليس كذلك، بل منعه ابنُ خروف^(٤) وابنُ طاهر^(٥) شيخه.

قوله: (بِمَعْرُزٍ) الباء ظرفية، والمَعْرُزُ: مَفْعِلٌ، مِنْ (عَزَلَهُ عَنْهُ): إذا نَحَاهُ، وأبعده، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْرِزٍ﴾^(٦)، أي: في مكانٍ عَزَلَ منه نفسه عن أبيه وعن مركبِ المؤمنين، وقيل^(٨): في معرِزٍ عن دين أبيه.

وقوله: (عَنْ مُضِيٍّ) لا يكونُ خبراً؛ لنقصانه، ولا متعلقاً بـ: (مَعْرِزٍ)؛ لأنه اسمُ مكانٍ لا مصدرٍ، وإنما المصدرُ (مَعْرَزٌ) بفتح الزاي كـ: (الْمَضْرَبِ)، ولا معنى له هنا، وإنما هو حالٌ، وهو في الأصل صفةٌ لـ: (مَعْرِزٍ).

وقوله: (فِي الْعَمَلِ) متعلقٌ بما في قوله: (كَفَعْلِهِ) مِنْ معنى التشبيه.

(١) انظر: التوطئة في النحو لأبي علي الشلوين (٢٦١) وشرح أبي علي الشلوين على الجزولية (٨٧٧/٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن أبي الربيع (١٠٥٦/٢).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٦٤/١).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٥٣٢ - ٥٥١).

(٥) هذا المذهب نقله الشلوين عن ابن طاهر. انظر: تذكرة النحاة (٢٦٥).

(٦) هود: ٤٢.

(٧) نقل من الكشاف. انظر: الكشاف (٣٩٦/٢).

(٨) قاله الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٥٤/٣).

وَوَلِيَّ اسْتَفْهَمَا أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيَا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَنَدًا
وقوله: (وَوَلِيَّ) إمَّا عطفٌ على (كَانَ)، وإمَّا حالٌ بتقدير: «وَقَدْ وَلِيَّ»، مثلُ:
﴿الَّذِينَ قَالُوا لِأَخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾^(١).

قوله: (اسْتَفْهَمَا) إلى آخره، لا يُمَثَّلُ بنحو^(٢):

[أ] فَاطِنٌ قَوْمٌ سَلَمَى

ولا بنحو^(٣):

..... مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا

ولا بنحو: ﴿قَائِلُهُ مَا زِمٌ قَلْبُهُ﴾^(٤)، ولا بنحو: ﴿وَمُزِمٌ يَلْعَبُونَ﴾^(٥) لَاهِيَةً
قُلُوبُهُمْ^(٦)، ولا بنحو: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾^(٧)، لأنَّ العملَ المراد في البابِ العملَ

(١) آل عمران: ١٦٨.

(٢) بتمامه:

أَفَاطِنٌ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ تَوَوَّا ظَعَنًا إِنْ يَظَعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطَنًا
لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢٦٩/١) وشرح ابن الناطم (٧٥)
واللمحة (٢٩٩/١).

(٣) بتمامه:

خَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنِّ أَقَاطِعُ
لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢٦٩/١) وشواهد التوضيح
والتصحیح (٦٦).

(٤) البقرة: ٢٨٣.

(٥) الأنبياء: ٢-٣.

(٦) مكررة في المخطوط.

في ^(١) المنصوب، بل يُمَثَّلُ بنحو ^(٢):

أَنَاوِرْجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ

مَارَاجِ الْخَلَّانُ ذِمَّةً نَاكِثٍ ^(٣)

﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرَةٍ﴾ ^(٤).

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِيَا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِيَا ^(٥)

(١) القمر: ٧، وهي قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجدري ويعقوب وخلف واليزيدي والحسن والأعمش وأبي عمرو وحزمة والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية (١١ / ٢٩١).

(٢) بتمامه:

أَنَاوِرْجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ مِنْ الْعِرَاقِ فِي حُبِّكَ اغْتَاصَ ذُلًّا

أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من المتقارب. انظر: شرح التسهيل (٣ / ٧٣).

(٣) بتمامه:

مَارَاجِ الْخَلَّانُ ذِمَّةً نَاكِثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدِ الْخَلِيلَ خَلِيلًا

أنشده ابن مالك ولم ينسب لقائل، وهو من الكامل. انظر: شرح التسهيل (٣ / ٧٣).

(٤) الطلاق: ٣، الإضافة قراءة حفص وجيلة عن المفضل عن عاصم وأبان عن جماعة عن

أبي عمرو ويعقوب وطلحة من مصرف وزيد بن عليو الأعمش، وأما القراءة التي أوردتها

ابن هشام بالتثنية ونصب ما بعده فهي قراءة باقي السبعة وأبي جعفر وخلف. انظر: معجم

القراءات القرآنية (٩ / ٥٠٢).

(٥) البيت لسعد بن ناشب، وهو من الطويل. انظر: الشعر والشعراء (٢ / ٦٨٥) والزهرة

(٢٠١).

وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ [مَحذُوفٍ عُرِفَ] فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وَصِفَ
وكذلك في الاستفهام نحو^(١):

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمَ الْعَذَرِ قَوْمِي لِي أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَاذِلُونَا
وفي الخبر، كأن يُقَالَ: «كَيْفَ زَيْدٌ؟»، فيُقال: «أَكِلَ الْخُبْزَ»، أو «ضَارِبَ عَمْرًا»،
أو «فَاعِلُ الْخَيْرِ».

وزعم السهيلي^(٢) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: «هَذَا غُلَامٌ ضَارِبٌ زَيْدًا»، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
قَوْلِهِ^(٣):

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ

البيت، بأن قال: إِنَّ المنعوتَ المحذوفَ بعدَ (كَمْ) هو في المعنى نفسُ (كَمْ)،
ولا كذلك في المثالِ المذكورِ ونحوه، ألا ترى أَنَّ التقديرَ وإن كان: «هَذَا غُلَامٌ رَجُلٌ»،
كما أَنَّ التقديرَ: «وَكَمْ رَجُلٍ»، إلا أَنَّ الغُلامَ غيرَ الرجلِ في المعنى؟ فلم يَنْبِئْ منابَه،
و(كَمْ) نفسُ الرَّجُلِ.

قال: ويجوزُ على هذا القياسِ: «كُلُّ مُكْرِمٍ زَيْدًا فَأَكْرَمُهُ»؛ لأنَّ (كُلًّا) بمنزلةِ
(كَمْ) في النيابةِ عنِ المنعوتِ إذ ليسَ غيره. انتهى.

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٧٤).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣٢١).

(٣) بتمامه:

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ تَحَوَّرَ الْجَنَسَ الْبَيْضُ كَالْذُمَى
والبيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٤٥٩) والحلل (١٩).

ويرد عليه نحو قوله^(١):

إِنْ تَبْلُغُوهُ نَكُونُوا مِثْلَ مُتَجِيعٍ عَيْنًا يُمَسِّحُ ثَرَاهُ الْمَاءَ وَالزَّهْرَا

وَأِنْ يَكُنْ صِلَةً (أَلْ) [فِي الْمَضْيِ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى]

مثال إعماله ماضياً^(٢):

وَاللَّهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِأَطِلَا

حَتَّى أُبِيرَ مَالِكَا وَكَاهِلَا

الْقَاتِلِينَ الْمَلِكِ الْحُلَا حَلَا

خَيْرَ مَعْدٍ حَسَبًا وَنَائِلَا

(فَعَّالٌ، أَوْ مَفْعَالٌ، [أَوْ فَعِيلٌ] فِي كُفْرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بِدِيلٍ

وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَرْدُودًا قَوْلُ قَوْمٍ فِي: (عَلَامَةٍ) وَ(نَسَابَةٍ) إِنَّ النَّاءَ لِلْمَبَالِغَةِ؛ لِأَنَّ

المبالغة مستفادة مِنَ الْوَزْنِ، بَلِ الصَّوَابُ أَنْ تَكُونَ لِتَأْكِيدِ الْمَبَالِغَةِ^(٣).

قَوْلُهُ: (فِي كُفْرَةٍ) فَلَا يُقَالُ^(٤): «زَيْدٌ قَتَلَ عَمْرًا»، وَيُقَالُ: «قَتَلَ النَّاسَ»، فَأَمَّا

قَوْلُهُ^(٥):

(١) البيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٤٢٣).

(٢) لامرئ القيس، وهو رجز. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٤).

(٣) نَبَّ عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ تَلْمِيزَ ابْنِ هِشَامٍ. انظر: الكوكب الدرر للإسنوي (٣٥١).

(٤) مأخوذ من التذليل والتكميل (٣١٨/١٠).

(٥) البيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل. انظر: ديوان حميد (٢٥) والكامل (٩٢/٣).

مَحَلَّةُ طَوْرِ لَمْ يَكُنْ عَنْ تَمِيمَةٍ وَلَا ضَرْبِ صَوَاعٍ بِكَفِّهِ دِرْهَمًا
 ف: (دِرْهَمًا) نكرة في سياق النفي فتعم، فالمراد: درهما [فما] ^(١) فوقه، كما
 تقول: «مَا رَأَيْتُ نَافِعَ ضَرْمَةٍ».

فإن قيل: ما فائدة قوله: (عَنْ فَاعِلٍ)؟

قلتُ أمور:

أحدها: التنبيه على سبب الإعمال.

والثاني: الاعتذار عن إعمالها مع أنها غير جارية على الفعل.

والثالث: الإعلام بأنها إنما تحوّل عن اسم فاعل الثلاثي.

فإن قلت: هذا منقوض بقوله ^(٢):

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَتَشِيْبُهُ هَلَالًا.....

وقوله ^(٣): سَأَارُ وَدَرَاكُ وَمِغْطَارُ وَمِهْدَاءُ وَمِغْوَانُ وَنَذِيرُ، وقال ^(٤):

(١) ساقطة من المخطوط، والتتيم من التذيل والتكميل.

(٢) بتمامه:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَتَشِيْبُهُ هَلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشِيْبُ الشَّمْسَا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو من الطويل. انظر: ديوان عبيد الله (٣٤) وشرح
 التسهيل (٨١ / ٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٨٢ / ٣).

(٤) بتمامه:

أَمِنْ زَيْحَاةِ الدَّاعِي السَّيِّعِ يُؤْزُقْنِي وَأَصْحَابِي هُجْرُوعُ

واليت لمعرو بن معدي كرب، وهو من الوافر. انظر: شعر عمرو (١٤٠) والأصمعيات (١٧٢).

أَمِنْ رَيْحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ

قلنا: شاذة مسموعة، والأوّل الظاهر أنّه على إسقاط الخافض، أي: (بِهَلَالٍ)؛
لأنّك تقول^(١): «شَبِيهٌ بِهِ»، قالوا: «مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو، وَلَا شَيْءٌ بِهِ».

والرابع: الإعلام بأنّ كلامه ليس في نحو: خَيْرٌ وَبَصِيرٌ، بالنسبة إلى (فَعِيلٍ)،
ولا في: فَرِحَ وَأَشْرَ ونحوهما، بالنسبة إلى (فَعِلٍ)، وضابطهما: ما وُضِعَ مِنْ أَوَّلِ
الأمر على (فَعِيلٍ) أو (فَعِلٍ)، ولم يكن محوّلًا مِنْ شَيْءٍ، وإنّما هذا مِنْ بابِ الصفةِ
المشبهة.

* * *

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ [وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ (فَعِلٍ)]

[فيستحق ما له من عمل]: وفاقًا لسيبويه^(٢)، وخالفه كـ^(٣)؛ لأنّها زادت على
معاني أفعالها فخالفتها؛ فاستحقّت أن لا تحمل عليها.

ومنع المازني^(٤) والزّيادي^(٥) والمبرد^(٦) وأكثر ص^(٧) إعمال (فَعِيلٍ) و (فَعِلٍ)،

(١) انظر: الكتاب (٦٩/١).

(٢) انظر: الكتاب (١١٠/١).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٦١/١).

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢١٥/٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٦٢/١).

(٥) انظر: الانتصار (٦٨ - ٧٢).

(٦) انظر: المقتضب (١١٤ - ١١٧).

(٧) انظر: الأصول (١٢٤/١).

ومنع الجرمي^(١) إعمال (فَعِيلٍ) دون (فَعِلٍ)، وتقدّمه أبو عمرو^(٢)، واختلّفا في (فَعِلٍ)، فقال أبو عمرو^(٣): إعمال (فَعِلٍ) ضعيف، وخالفه الجرمي أبو عمرو.

وزعم ابن طاهر^(٤) وتلميذه ابن خروف^(٥) أنّها كلّها تعمل، ولو بمعنى الماضي، مجردة من (أَلْ)؛ لقوّتها بالمبالغة، ولأنّ السماع وردّ بذلك، كقوله^(٦):

بَكَيْتُ أَخَا لَأَوَاءَ يُخَمِّدُ يَوْمُهُ

البيت، ألا ترى أنّه يرثيه؟

وأجيب: بأنّه على حكاية الحال، مثل: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَسِيطَ ذِرَاعَيْهِ﴾^(٧).

قوله: (فَيَسْتَحِقُّ) أي: كلّها، خلافاً لمن ذكرنا.

قوله: (مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ) أي: بشروطه، خلافاً لهذين الرجلين^(٨).

* * *

(١) انظر: الأصول (١/١٢٤) وشرح الكتاب للسيراقي (٣/٢١٦) والتبصرة (٢٢٧).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٦٢) والبسيط في شرح جمل الزجاجي (١٠٥٨).

(٣) انظر: الانتصار (٦٨).

(٤) انظر: التذيل والتكميل (١٠/٣١٨).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٥٥١).

(٦) بتمامه:

بَكَيْتُ أَخَا لَأَوَاءَ يُخَمِّدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ صَرُوبٌ

نسبه ابن يعيش لأبي طالب، ونسبه صاحب الحماسة البصرية لكعب بن سعد بن عقبة الغنوي، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي طالب (٤٦) والكتاب (١/١١١).

(٧) الكهف: ١٨.

(٨) ابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وَمَا يَسُوَّى الْمُفْرَدَ [مِنْهُ جُمْلٌ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَوِلَ]
ع: وهو في الشبهة وجمعي التصحيح أقيس؛ لسلامة نظم الواحد؛ فالمجاراة
حاصلة بالفعل لا بالقوة.

المتنبى^(١):

بِأَيِّ الشُّمُوسِ الْجَانِحَاتِ عَوَارِبَا اللَّائِسَاتِ مِنَ الْخَرِيرِ جَلَابِيبَا
الْمُنْهَبَاتِ عُيُونَنَا وَقُلُوبَنَا وَجَنَاتُهُنَّ النَّاهِبَاتِ النَّاهِبَا^(٢)
يقول: اللواتي أنهبن قلوبنا وعقولنا وجناتهن، فلما نظرنا إليهن نهبن قلوبنا
وعقولنا^(٣).

المتنبى^(٤):

هَذَا الَّذِي أَبْصَرْتُ مِنْهُ حَاضِرًا مِثْلَ الَّذِي أَبْصَرْتُ مِنْهُ غَائِبًا
يجوز نصب (مثل) بـ: (أَبْصَرْتُ)، و(الذي) خبر، والإشارة للممدوح، ورفع
خبراً عن الإشارة واقعة على الفعل، و(الذي) صفة، والعائد ضمير محذوف معمول
لـ: (أَبْصَرْتُ).

الْقَاتِلِينَ الْمَلِكِ الْحَلَّاحِلَا

(١) انظر: ديوان المتنبى (٩٩/١).

(٢) في المخطوط: (الناهيا)، وهذا تصحيف.

(٣) وهذا أحد إعرابات وأوجه البيت، وقد ذكره المعري، وذكر الوجه الثاني وهو نصب على أنه مفعول ثان. انظر: معجم أحمد (٩٣).

(٤) انظر: ديوان المتنبى (١٠٢/١).



خَيْرَ مَعْدٍ حَسَبًا وَكَيْلًا^(١)

* * *

وَأَنْصَبَ بِذِي الإِعْمَالِ [تَلَوْا وَآخِضِ] وَهُوَ لِنَصَبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي [قوله: (أَنْصَبَ وَآخِضِ) ع: إلا المضمَر المتصل إذا كَانَ الْعَامِلُ مَعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَجْرَدًا فَالْخَفْضُ لَا غَيْرُ، نَحْوُ: (مُكْرِمُكَ)، وَإِنْ كَانَ بِ: (أَلْ) فَالنَّصَبُ لَا غَيْرُ، نَحْوُ: (الْمُكْرِمُكَ)].

قوله: (ذُو الإِعْمَالِ)^(٢) فَأَمَّا غَيْرُ ذِي الإِعْمَالِ فَيُخْفِضُ مَا يَلِيهِ لَا غَيْرُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ أَمْرُهُ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَا يُضَافُ مَرَّتَيْنِ، وَلَا يَنْصَبُ؛ إِذْ لَيْسَ أَهْلِيَّةُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الْكَسَائِنِيِّ وَهَشَامٍ وَابْنِ مِضَاءٍ، وَاخْتَلَفَ غَيْرُهُمْ: فَقَالَ السِّيرَافِيُّ^(٣) وَمَنْ تَبِعَهُ: يَجُوزُ أَنْ تَنْصَبَ لِلشَّبهِ بِالْفِعْلِ فِي الطَّلَبِ الْمَعْنَوِيِّ وَامْتِنَاعِ الإِضَافَةِ.

وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا مُتَقَيِّضٌ بِقَوْلِكَ: «هَذَا ضَارِبُ الْيَوْمِ زَيْدًا أُمْسِي»؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَجِيزُونَهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِمَحْذُوفٍ.

وَرَدَّ بَأَنَّهُ غَيْرُ مَا شِئَ فِي: «هَذَا ظَانُّ زَيْدٍ مُنْطَلِقًا»^(٤)؛ لِأَنَّا إِنْ لَمْ نَقْدِرْ الْمَفْعُولَ

(١) لامرئ القيس، وهو رجز. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٤).

(٢) هذا تصرف من ابن هشام - رحمه الله - في عبارة الناطم، وإلا فعبارة ابن مالك: «بذي الأعمال».

(٣) انظر: شرح السيرافي (٤٣٦/١).

(٤) انظر: شرح المفصل (١٠١/٤) والتذييل والتكميل (٣٣٤/١٠).

الأول فلا يجوز الحذف اقتصاراً، أو إن قدرناه فما ناصبه؟ وأجيب بأوجوه:

أحدها: أنه إنما يمنع حذف الاقتصار إذا لم يكن المفعولان مذكورين، ويدلُّ على ذلك: «ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ»، وقولك: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟»، و«زَيْدًا ظَنَنْتُهُ قَائِمًا؟» فلا تقدُّرُ ثانياً ل: (ظَنَّ) المحذوف.

والثاني: أَنَّ (ظَنَّ) هذا مِن: (ظَنَّ بِهِ)؛ فلا يحتاجُ إلى مفعولين، وأصله: «ظَنَّ بِزَيْدٍ».

الثالث: أَنَّ (ظَنَّ) ذاتُ المضِيِّ لا مفعولَ لها، بل هي كالْفعلِ القاصِرِ.

الرابع: أَنَّا نمنعُ صوغَ اسمِ الفاعلِ حينئذٍ لِمَا فِيهِ مِنَ المحذُورِ.

ورُدَّ بأنَّه مخالفٌ لِمَا عُوِّدَ فِي الصفاتِ المشتقاتِ مِنَ المصادرِ أَنَّهَا لَا يَتَعَدَّرُ صوغُهَا لِمَنْ قَامَتْ بِهِ بِحَالٍ.

والخامس: أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ بِ: (أَلْ)؛ لِيَصِحَّ إِعْمَالُهُ.

ويردُّه عِنْدِي أَنَّ مَعْنَى المَعْرِفِ غَيْرُ مَعْنَى المُنْكَرِ؛ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَامَ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

قوله: (مَا سِوَاهُ) شَمَلَ الثَّانِي فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَعْطَى)، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثَ فِي بَابِ (أَعْلَمَ وَأَرَى).

وَاجْزُرْ أَوْ انْصِبْ [تَابِعِ الَّذِي انْحَقَضَ كَ: «مُبْتَغِي مَالٍ وَجَاهَا مَنْ نَهَضَ»]

ع: الجُرْ بِالْإِضَافَةِ، وَالنَّصْبُ إِذَا عَلَى مِرَاعَاةِ الْمَوْضِعِ، أَوْ بِإِضْمَارِ اسْمِ فَاعِلٍ، أَوْ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، وَيتَعَيَّنُ الْآخِرُ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ غَيْرَ صَالِحٍ لِلْعَمَلِ.

قوله: (تَابِعِ الَّذِي انْخَفَضَ) أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْخَافِضُ صَالِحًا لِلْعَمَلِ أَوْ لَا.
قوله: (تَابِعِ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّصْبَ عَلَى الْمَوْضِعِ، لَا بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ، وَلَا بِتَقْدِيرِ
اسْمٍ فَاعِلٍ، وَإِلَّا لَمْ يَسْمَعْ تَابِعًا، وَالْمَحْقُقُونَ^(١) عَلَى التَّقْدِيرِ، وَكَذَا يَقُولُونَ فِي بَابِ
الْمَصْدَرِ، وَفِي بَابِ (إِنَّ) إِذَا قُلْتَ: «إِنَّ زَيْدًا قَانِمٌ وَعَمْرُو»؛ فـ: (عَمْرُو) مَبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ
مَحْذُوفٌ، أَيْ: «وَعَمْرُو كَذَلِكَ»، أَوْ يَعْطِفُونَهُ عَلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ إِنْ وَجَدَ.

فصل: وَأَمَّا بَابُ (لَيْسَ) وَ(مَا) إِذَا جُرَّ الْخَبَرُ بِالْبَاءِ، وَاسْمُ (لَا) الَّتِي لِنَفْيِ
الْجِنْسِ فِي مِرَاعَاةِ مَحَلِّ الْخَبَرِ فِي (لَيْسَ) وَ(مَا) وَمَحَلِّ الْاسْمِ فِي (لَا) فَجَائِزٌ إِجْمَاعًا؛
لَأَنَّ الطَّالِبَ مَوْجُودٌ فِيهِمَا، وَهُوَ (لَيْسَ) وَ(مَا) وَالْإِبْتِدَاءُ؛ لِأَنَّ (لَا) مَعَ اسْمِهَا فِي
مَوْضِعِ الْمَبْتَدَأِ.

قوله: (تَابِعِ) أَطْلَقَهُ، وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٢): إِنَّهُ يَجُوزُ النِّصْبُ فِي
الْمَعْطُوفِ، نَحْوُ^(٣):

هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ وَيَسَارٍ أَوْ عَبْدُ رَبِّ
وَفِي النَّعْتِ قَالَ: وَلَمْ أَجِدْ لَهُ شَاهِدًا، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ بِالْقِيَاسِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي

(١) انظر: أخبار الزجاجة (٣) وشرح الرضي (٤/٣٥٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٤٧/٢).

(٣) بتمامه:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ وَيَسَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدُ رَبِّ أَخَا عَزْزٍ بِنِ مَخْرَاقِ

اختلف في نية البيت حتى قيل إنه مصنوع، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (١/١٧١)

ومعاني القرآن للأخفش (١/٨٩) والمقتضب (٤/١٥١).

تابع معمول المصدر، نحو^(١):

طَلَبُ الْمُعْتَبِرِ حَقُّ الْمَظْلُومِ

ونحو^(٢):

مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ

واقضى كلامه أنه لا يجوز في بقية التوابع.

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ [لِاسْمٍ فَاعِلٍ] يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَقَاضٍ

إن نصبت (كُلًّا) ورفعت^(٣) (اسْمُ مَفْعُولٍ) فهو وجه الكلام؛ لأنك أقمت المفعول الأول مقام الفاعل، وتركت الثاني، ونظيره: «دِرْهَمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ»، ليس فيه غير تقديم المفعول الثاني على عامله، وهو كثير حسن.

وإن عكست رفعت (كُلًّا)، ونصبت (اسْمُ مَفْعُولٍ) فـ: (كُلُّ) مبتدأ، والنائب

(١) بتمامه:

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهُ طَلَبُ الْمُعْتَبِرِ حَقُّ الْمَظْلُومِ
والبيت للبيد، وهو من الكامل. انظر: ديوان لبيد (١٢٨) ومعاني القرآن للفراء (٦٦/٢).

(٢) من تمامه:

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدُّهْرِ مِنْ عَجَبٍ أَنِّي قُلْتُ وَأَنْتَ الْحَارِثُ الْبَطْلُ
السَّائِلُ النَّفْرَةَ الْيَقْظَانَ سَائِلُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ
والشعر للمتنخل الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٨١).

(٣) في المخطوط: (أو رفعت)، والتصويب من العلمي (٤٣٩/١).

عن فاعل (يُعْطَى) ضمير راجع إليها، و(اسْمُ مَفْعُولٍ) مفعول ثانٍ، وفيه إقامة المفعول الثاني، وترك المفعول الأول، ولكنه لا تقدم فيه ولا تأخير، وبعضهم يزعم أنه لا يُقام الثاني ويترك الأول حتى يقدر قلب المعنى، والحق أنه لا يُحتاج إلى ذلك، وأن كلام سيويه^(١) مؤول.

إذا رَفَعْتَ (كُلُّ) بالابتداء و(اسْمُ مَفْعُولٍ) بالفعل فهو من باب: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾^(٢).

..... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ^(٣)

وهو محل اتفاق عند الناظم^(٤).

وإن رَفَعْتَ (كُلُّ)، ونصبت (اسْمُ مَفْعُولٍ) فجاءت أيضاً؛ لأنَّ لـ: (يُعْطَى) مفعولين^(٥)، أحدهما مرفوع قائم مقام الفاعل، والثاني منصوب، فإن أقمّت الأول وهو (اسْمُ مَفْعُولٍ) فالمفعول الثاني محذوف، والأصل: ﴿يُعْطَاهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ﴾، وإن أقمّت الثاني قدرته ضميراً مرفوعاً مستتراً في (يُعْطَى) عائداً على (كُلُّ)، والتقدير: والشيء الذي تقرر في الباب السابق لاسم الفاعل يُعطى ذلك الشيء لاسم المفعول

(١) انظر: الكتاب (٤٧/١) و(١٨١).

(٢) النساء: ٩٥، وهي قراءة الحسن وابن عباس. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٣٥/٢).

(٣) من تمامه:

قَدْ أَضْبَحْتُ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

من مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي. انظر: ديوان أبي النجم (١٣٢) والكتاب (٨٥/١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣١٢/١).

(٥) في المخطوط: «مفعولان».

بلا تفاضل بينهما»، وهذا الوجه أحسن؛ لسلامته من الحذف، والأول أحسن لإقامة المفعول الأول دون الثاني.

وإن نصبت (كلاً) فهو المفعول الثاني، و(اسم مفعول) واجب الرفع، وهو المفعول الأول.

فَهُوَ كَفَعْلٍ [صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَذ: «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي»]

وَقَدْ يُضَافُ [ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَذ: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَع»]

تمثيله بـ: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَع» ظاهر، ومثل ابنه^(١) بقوله: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَيْدُهُ»، وقدره بأن الإسناد حوّل عن العبد إلى ضمير الموصوف.

وعندي أنه ينبغي التوقف في هذا، فإن ذلك يؤول إلى الإخبار عن زيد بأنه مضروب، وذلك خلاف الواقع، أمّا من حُمِدَتْ مقاصده فلا يمتنع أن يقال فيه مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ، وكذا من حَسُنَ وجهه لا يمتنع أن يقال فيه أنه حسن، ووجه رفع (المقاصد) أنه وجه الكلام وحقيقته، ووجه نصبه قصد المبالغة بتعميم المدح، ووجه الخفض بعد ذلك تخفيف اللفظ.

والذي دلّ على أن الإضافة فرع النصب لا فرع الرفع أمران:

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٣٠٨)، وقد هنك محقق الكتاب ضبط أمثله ابن الناطم هناك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



أحدهما: أنه لا تجوزُ إضافةُ شيءٍ إلى نفسه.

والثاني: تذكيرُ الوصفِ، ولو كانَ (المقاصد) في موضعِ رفعٍ والفعلُ خالياً من الضميرِ لبقِيَ الوصفُ على تأنيده.



[أبنية المصادر]

(فَعْلٌ) قِيَاسٌ [مَصْدَرُ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَ: «وَدَّرَدَا»]

[فَعْلٌ]: هذا الوزن، (المُعْدَى): أي: الفعل المعدى.

(مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) مِنْ جِنْسِ ذِي الثَّلَاثَةِ، أَي: الَّذِي هُوَ مِنْ ذِي الثَّلَاثَةِ، فذ: (مِنْ)

لبيان الجنس.

(قِيَاسٌ) وَلَا يَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ، يَدُلُّكَ: (صَدَقْتُهُ الْحَدِيثَ)، وَ(كَذَبَهُ الْخَبَرَ)،

و(عَلِمَ الْمَسْأَلَةَ)، وَ(حَبِيبْتُ زَيْدًا فَأَصِلًا).

ش ع^(١): (فَعْلٌ) قِيَاسٌ مَصْدَرٍ (فَعْلٌ) الْمُتَعَدَّى، صَحِيحًا كَانَ أَوْ مَعْتَلًا، ك:

«وَصَلَّهَ وَصَلًّا»، وَ«وَعَاهُ وَعِيًا»^(٢)، وَ«عَطَاهُ عَطْوًا».

ع: كَأَنَّهُ مِثْلُ الصَّحِيحِ ب: (وَصَلَّهَ)، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ هُوَ مَعْتَلٌ مِثَالٌ لِلصَّحِيحِ،

وَالْكَلَامُ فِي التَّصْرِيفِ، وَالتَّصْرِيفِيُّ سَمِيَ ذَلِكَ مَعْتَلًا، بِخِلَافِ النَّحْوِيِّ. انْتَهَى.

و(فَعِلٌ)^(٣) الْمُتَعَدَّى مَصَادِرُهُ مَعْلُومَةٌ مُخْتَلِفَةٌ مَحْفُوظَةٌ، ك: «حَمَدَ حَمْدًا»،

و«عَلِمَ عِلْمًا»، وَ«عَمِلَ عَمَلًا»، وَ«شَرِبَ شُرْبًا»، وَ«رَجِمَ رَجْمَةً»، وَ«نَسِيَ نَسْيَانًا»،

و«قَبِلَ قَبُولًا»، وَ«سَمِعَ سَمُوعًا»، وَ«وَلِيَ وَلَايَةً».

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٧١٤).

(٢) في شرح العمدة (ورعيته رعيًا).

(٣) يستكمل ابن هشام القفل من شرح العمدة ولكن من مكان آخر. انظر: شرح العمدة (٢/٧١٨).



ع: هذا من بابِ الحَرْفِ، وقياسُها (الفعالة)، ولو كان متعديًا ك: «نَجَرَ»، و«خَاطَ»، وسيأتي ذلك من كلامه بعد. انتهى.

و«سَمِعَ سَمَاعًا»^(١)، و«لَقِيَ لِقَاءً، وَلُقِيَانًا»^(٢)، و«أَمِنَهُ أَمَانَةً»، و«وَمَقَهُ مِقَةً»، و«رَضِيَهُ رَضًى»، و«أَلْفَهُ أَلْفَةً»، و«كَرِهْتُ الشَّيْءَ كَرَاهَةً»، و«خِفْتُ خِيفَةً»، و«خَشِيتُهُ خَشِيَةً».

وكرر^(٣) في (فَعِلَ) مضعًا ك: «مَسِسْتُ مَسًا»، و«سَمِئْتُ سَمًّا»، و«مَصِصْتُ مَصًّا»، و«عَضِصْتُ عَضًّا»، و«سَفِفْتُ سَفًّا».

وكرر (فَعَلَّ) أيضًا فيما أفهم أخذًا بالفهم، ك: «زَرَدَ زَرْدًا»، و«سَرِطَ سَرْطًا»، و«لَقِمَ لَقْمًا»، و«نَهَمَ نَهْمًا»، و«بَلَعَ بَلْعًا»، و«لَحَسَ لَحْسًا»، و«قَضِمَ قَضْمًا»، و«خَضِمَ خَضْمًا».

واطرَّدَ (فَعَالَةً) في مصدر (فَعَلَ) المعبر عن فاعله ب: (فَعِيلٍ)، ك: «أَثَلُ الْمَالِ والشرفُ أَثَالَةٌ» إذا كثر، و«أُزِبَ الرجلُ أَرَابَةً» إذا عقل، و«حُسِبَ حَسَابَةً» إذا كان حسيبًا، و«ضَلَعَ ضَلَاعَةً» إذا قوي وصلب، و«خُصِفَ خَصَافَةً» إذا رزن عقله، و«حُصِنَ حَصَانَةً»، و«بَطَانَةً»، أي: عظم بطنه، و«بَدَانَةً»، و«بَاسَةً»، أي: سُجَاعَةٌ، و«ضَالَةً»، و«مَهَانَةً»، و«مَقَانَةً»، و«صَلَابَةً»، و«كَفَافَةً»، و«صَلَانَةً»^(٤).

(١) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة.

(٢) في شرح العمدة: «لَقِيَ لُقًى وَلُقِيَانًا».

(٣) أي: كثر أن يجيء مصدره على (فَعَلَ). انظر: شرح العمدة (٧١٨/٢).

(٤) انتهى النقل. انظر: شرح العمدة (٧١٩/٢ - ٧٢٠).

ع: قوله: (فَعَلَّ) البيت، إنما يكثر في (فَعَلَ) المتعدي إذا كان مضعفاً، ك: (شِمِئْتُ)، أو مُفهِمًا عملاً، إمَّا باللسان ك: (لَحِئْتُ الشيء)، و(حَوِذْتُ)، أو بالفم ك: (لَقِئْتُ) و(بَلِغْتُ) و(قَضِئْتُ) و(خَضِئْتُ)، والخَضَمُ: الأكل بجميع الفم، والقَضَمُ: الأكل بأطراف الأسنان.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ^(١): قَدِمَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى ابْنِ عَمٍّ لَهُ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ بِلَادُ مَقْضَمٍ، وَلَيْسَتْ بِلَادَ مَخْضَمٍ».

وقد يجتمع كونه باللسان، وكونه مضاعفاً، ك: (مَصِضْتُ)، و(مَشِشْتُ)، و(عَضِضْتُ)، وقد تتخلف الأمور الثلاثة ويأتي (فَعَلَّ) ك: (فَهَيْئْتُ).

قَالَ الْكَسَائِيُّ^(٢) فِي «الْمَعَانِي» بَعْدَ أَنْ حَكَى فِي مَضَارِعِ (صَدَّ) بِمَعْنَى (أَعْرَضَ) لِعَتَيْنِ: الضَّمَّ وَالْكَسْرَ: «مَنْ قَالَ: «صَدَدْتُه» قَالَ: (صَدًّا)، وَمَنْ قَالَ: «صَدَدْتُ عَنْهُ» قَالَ: (صُدُودًا)».

ع: فهذا مقررٌ لقوله:

(فَعَلَّ) قِيَاسُ مُضَدِّ الْمُعَدِّي مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ

وقوله:

و(فَعَلَّ) اللَّزِمُ يَنْفُلُ (فَعَدًا) لَهُ (فُعُولٌ) بِأَطْرَافِ

واعلم أن الجمع بين قوله: (فَعَلَّ قِيَاسُ) البيت، وقوله: (وَفَعَلَ اللَّزِمُ)

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٥٥).

(٢) وقد سبقه الخليل إلى تقرير هذا. انظر: العين (٨٠/٧).

البيت، وبين ما حكى الثقات^(١) عن أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء أنه قال: «إذا جاءك (فَعَلْ) مما لم يسمعه مصدره فاجعله (فَعَلًا) للحجاز، و(فُعُولًا) لنجد» يحتاج إلى نظير جيد.

* * *

و(فَعِلْ) السَّلازِمُ [بابه (فَعَلْ) كَذ: (فَرَح) وك: (جَوَى) وك: (شَلَل)]

بدأ ب: (فَعِلْ) لطول الكلام على (فَعَلْ) اللازم.

قوله: (بابه فَعَلْ) كالْفَرَحِ والمَرَحِ والأَشْرِ والْبَطْرِ.

في «شرح العمدة»^(٢): «ويشارك (فَعَلًا): (فُعَلَةً)، أو تُغْنِي عنه فيما الوصف منه للمذكر (أَفْعَلْ)، وللمؤنث (فَعَلَاءً).

١: نحو: «كَهَبَ البعيرُ كَهَبًا، وكُهِبَةً» إذا اغبرَّ، و«سَفَعَ سَفْعًا، وسُفْعَةً» إذا اسودَّ، و«جَذَمَ الرَّجُلُ جَذَمًا، وجُذْمَةً» إذا انقطعت يده.

٢: «كَمَدَ اللونُ كُمْدَةً» إذا كَدِرَ، و«كَمَتَتِ الدَّابَّةُ كُمْتَةً» إذا صارَ لونُها بينَ الشُّقْرِ والدُّهْمَةِ، و«سَمِرَ سُمْرَةً»، و«أَدِمَ أَدْمَةً» معروفان، و«أَدِمَ البعيرُ أَدْمَةً» إذا ابيضَّ.

ويتشارك أيضًا في (فَعِلْ): (فَعَلْ) و(فَعَالَةً)، كذ: «نَدِمَ نَدَمًا، ونَدَامَةً»، و«سَيِّمَ

(١) نقله الفارابي. انظر: ديوان الأدب للفارابي (١٣٩/٢) وشمس العلوم (٩٧/١) والشافعية (٢٦).

(٢) شرح العمدة (٧١٦/٢).

(٣) بعد الواو من (وكمد) علامة (٢) ويظهر أنها إشارة إلى النوع الثاني، والتوضيح أن ابن مالك قال في شرح العمدة: «إغناء فعلة عن فعل نحو كمد...».

مَأْمًا، وَسَامَةً، وَ«سَلِمَ سَلَمًا، وَسَلَامَةً»، وَ«سَلِسَ سَلَسًا، وَسَلَاسَةً»، وَ«زَمِنَ زَمَنًا، وَزَمَانَةً»^(١)، وَ«ذَرَبَ ذَرْبًا، وَذَرَابَةً» إِذَا احْتَدَّ لِسَانُهُ.

وَقَدْ يُغْنِي (فَعَالَةً) عَنْ (فَعَلَ) فِي الْمَعَانِي اللَّازِمَةِ^(٢)، كَ: «زَهَدَ زَهَادَةً» إِذَا زَحِمَ، وَ«زَهَشَ زَهَاشَةً»^(٣)، وَ«شَرِقَ شَرَاقَةً» إِذَا حُسِنَتْ حِمْرَتُهُ، وَ«شَرَسَ شَرَاسَةً» إِذَا سَاءَ خُلُقُهُ، وَ«شَقِيَ شَقَاوَةً»، وَ«سَعِدَ سَعَادَةً»^(٤).

* * *

و(فَعَلَ) اللَّازِمُ [مِنْهُلٌ (فَعَدًا)] لَهُ (فُعُولٌ) بِاطْرَادٍ كَ: (عَدًا)]

قَوْلُهُ: (وَفَعِلَ اللَّازِمُ) خَرَجَ الْمُتَعَدِي؛ فَإِنَّ لَهُ (فَعَلًا) كَمَا تَقَدَّمَ.

وَلِهَذَا مَنْ قَالَ: «وَقَفْتُ الدَّابَّةَ» فَإِنَّهُ يَقُولُ (وَقَفًا)، وَمَنْ قَالَ: «وَقَفْتُ الدَّابَّةَ»

فَإِنَّهُ يَقُولُ (وُقُوفًا)، وَمِنْ ثَمَّ غَلَطَ^(٥) مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ^(٦):

وُقُوفًا بِهَا صَخْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ

(١) فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ ثَلَاثَتَهَا بِالنَّاءِ.

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ (الْلَازِمُ) وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ الْعَمْدَةِ.

(٣) يَظْهَرُ أَنَّهُمَا فِي الْمَخْطُوطِ بِالذَّالِ وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ الْعَمْدَةِ.

(٤) انْتَهَى النُّقْلُ مِنْ شَرْحِ الْعَمْدَةِ. انْظُرْ: شَرْحُ الْعَمْدَةِ (٢/٧١٧-٧١٨).

(٥) هُوَ أَبُو بَكْرِ الْأَنْبَارِيُّ. انْظُرْ: شَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّيِّعِ الطُّوَالِ الْجَاهِلِيَّاتِ لِأَبِي بَكْرِ الْأَنْبَارِيِّ (٢٤).

(٦) بِتَمَامِهِ:

وُقُوفًا بِهَا صَخْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَنَجْمٌ لِي

وَالْبَيْتُ مِنْ مَعْلَقَةِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ، وَهِيَ مِنَ الطُّوِيلِ. انْظُرْ: دِيوَانُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (٩).

إِنَّ (وُقُوفًا) مصدرٌ عاملٌ في (مَطِيَّهِمْ).

ولهذا أيضًا أَخَذَ [على] ^(١) أبي نواس في قوله ^(٢):

وَإِذَا تَزَعَّتْ عَنِ الْغَوَايَةِ فَلْيَكُنْ اللَّهُ ذَاكَ النَّزْعُ لَا لِلنَّاسِ
وإنما هو: «تَزَعَّ تَزُوعًا» قياسًا وسماعا، قال ^(٣):

لَا أَسْتَطِيعُ تَزُوعًا عَنْ مَحَبَّتِهَا أَوْ يَصْنَعُ الْوَجْدُ بِي بَعْضَ الَّذِي صَنَعَا
قوله: (فُعُولٌ بِاطْرَادٍ) ع: مراده بالاطراد هنا وفي كثير من باب جمع التكسير:
كثرة النظائر، لا أن لنا أن نقوله وإن لم يُسمع.

فمن مجيئه: (الْفَنُوتُ)، و(الرُّكُوعُ)، و(السُّجُودُ)، و(الْجُلُوسُ)، و(الْقُعُودُ)،
و(الْخُشُوعُ)، و(الْعُكُوفُ)، و(الصُّعُودُ)، و(النُّزُولُ)، و(الخُرُوجُ)، و(النُّزُوعُ) عن
الشيء، و(الْعُدُولُ عنه).

ومن مجيئه مرجوحًا أنهم قالوه في مصدر: (كَسَدَ)، و(فَسَدَ)، و(ذَهَبَ)،
والأكثر من (الْكَسَادِ)، و(الْفَسَادِ)، و(الذَّهَابِ)، والذي حكى (الْفُعُولَ) فيهنَّ
الواحد ^(٤) في تفسيره: «لِيُقْسَدَ فِيهَا وَتُهْلِكَ الْحَرَتُ وَاللَّسَلُ» ^(٥).

(١) ساقطة من المخطوط، والتتيم من العليمي.

(٢) البيت من الكامل. انظر: ديوان أبي نواس (٥١١).

(٣) البيت للأحوص، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأحوص (١٠٦).

(٤) ومن قبله قاله أبو مسحل وابن السكيت وابن دريد. انظر: التفسير البسيط للواحد (٧٩/٤)،

وانظر أيضًا: نوادر أبي مسحل (٢٤) وإصلاح المنطق (٨٧) وجمهرة اللغة (٦٤٦/٢).

(٥) البقرة: ٢٠٥.

وَمِنْ امْتِنَاعِهِ الْبِتَّةُ: «رَشَدُ رُشْدًا»، وَ«حَكَمَ حُكْمًا»، وَ«رَقَدَ رُقَادًا»، وَ«صَمَتَ صَمْتًا»، وَ«صَمَانًا».

قَوْلُهُ: (بِاطْرَافٍ) يَرُدُّ نَحْوُ: (عَزَا)، وَ(دَعَا)، وَ(سَعَى).
وَفِي «الْعُمْدَةِ» وَ«شَرْحِهَا»^(١): «بَشَرَطَ صِحَّةَ عَيْنِهِ».
ع: فَخَرَجَ نَحْوُ: (مَاتَ)، وَ(عَاشَ)، وَ(صَامَ)، وَ(نَامَ).
وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: «أَوِ اللَّامَ».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فَعَالًا) [أَوْ (فَعَلَانًا) فَادِرٍ أَوْ (فُعَالًا)]

ش ع^(٢): ك: «حَرَنَ الْفَرَسُ حِرَانًا»، وَ«جَمَحَ جِمَاحًا»، وَ«قَمَصَ قِمَاصًا».
وَأِنْ أَفْهَمَ الْفِعْلُ وَلَايَةً أَوْ حِرْفَةً ك: «أَمَرَ إِمَارَةً»، وَ«عَرَفَ عَلَى الْقَوْمِ عِرَافَةً»،
وَ«نَقَبَ عَلَيْهِمْ نِقَابَةً»، وَ«وَزَرَ وَزَارَةً».
ع: وَ«خَلَفَ خِلَافَةً». انْتَهَى.

و^(٣): «كَتَبَ كِتَابَةً»، وَ«تَجَرَ تِجَارَةً»، وَ«جَرَى الْمَاءُ جَرِيَانًا»، وَ«غَشِبَ النَّفْسُ غَشِيَانًا».

أَوْ صَوْتًا فَعَلَى (فُعَالٍ) أَوْ (فَعِيلٍ)، ك: «بَغَمَتِ الظُّبْيَةُ بَغَامًا»، وَ«صَرَخَ الدِّيكُ صُرَاخًا»، وَ«رَغَا الْبَعِيرُ رَغَاءً»، وَ«خَارَ الثَّوْرُ خَوَارًا»، وَ«نَهَقَ الْجِمَارُ نُهَاقًا»، وَنَهَيْقًا،

(١) انظر: شرح العمدة (٧١٣/٢) و(٧١٦/٢).

(٢) انظر: شرح العمدة (٧١٤/٢).

(٣) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة.

و«نَحَّ الْكَلْبُ نُبَاخًا، وَنَبِيحًا».

أو سِرًا ف: (فَعِيلٌ)، ك: «وَزَفَ وَزِيْفًا»، و«وَجَفَ وَجِيْفًا»، و«ذَمَلْ ذَمِيْلًا»، و«وَشَجَ وَشِيَجًا»^(١)، و«وَهَسَ وَهِيْسًا».

استثنى أربعة^(٢) مصادر، اثنان خاصان، وهما: (فَعَالٌ) للإِبَاءِ، و(فَعْلَانٌ) للتحريك، واثنان مشتركان، وهما: (فَعَالٌ) للأصوات والأدواء، و(فَعِيلٌ) للأصوات والسير.

ع: لِيُنْظَرَ فِي: «نَشَرَتِ الْمَرْأَةُ نُشُورًا».

فَأَوَّلُ لِذِي [اِفْتِسَاعٍ ك: (أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي اِفْتَضَى تَقَلُّبًا]

لِلدَّ (فَعَالٌ) [أَوَّلُ لَصَوْتٍ وَشَمَلٌ سِرًا وَصَوْتًا (الفَعِيلُ) ك: (صَهْلٌ)]
من (الفَعِيلُ) للصوت: (الزَّفِيرُ)، و(الشَّهيقُ)، قال ابنُ عباس^(٣) في: «لَمْ
فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ»^(٤): الزفيرُ في الحلق، والشهيقُ في الصدر.

تنبيه: قد يأتي (فَعِيلٌ) و(فَعَالٌ) ل: (الفَعْلُ)، ك: «نَعَبَ الْغُرَابُ نَعِيْبًا، وَنُعَابًا»، و«نَعَقَ الرَّاعِي نَعِيْقًا، وَنُعَاقًا»، و«أَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيْرًا، وَأُزَارًا».

(١) كذا في بعض مخطوطات شرح العمدة، وأثبت المحقق في متن شرح العمدة: «وسج وسيجًا».

(٢) في المخطوط: (أربع).

(٣) انظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (١٩١) وتفسير ابن أبي حاتم (٢٠٨٥/٦).

(٤) هود: ١٠٦.

وقد ينفرد (فُعَالَ)، ك: «بَغَمَ الطَّيْبُ بُغَامًا»، و«صَبَحَ الثَّغْلُبُ صُبَاحًا».

وقد ينفرد (فَعِيلٌ)، ك: «صَهَلَ الْفَرَسُ صَهِيلًا»، و«صَحَدَ الصُّرْدُ صَحِيدًا».

قوله: (وَشَمَلُ) الفتح في الميم هنا أفصح؛ لمناسبة (كَصَهَلَ)، ومثله: «وَلَا أَنْقَمَ وَلَوْ لَدَغْنِي الْأَرْقَمُ»^(١)، ومثلهما: «إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ»^(٢).

قوله: (كَصَهَلَ) ذكر ابن الضائع^(٣) في قوله^(٤):

وَيَضْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلًا يُبَيِّنُ لِلْمُغْرِبِ

أَنَّهُ يُرَوَّى: (يَضْهَلُ) بفتح الهاء وكسرهما، و(الطَّوِيُّ): البئر المطوية بالحجارة، شبه جوف الفرس بها لسعته، ومفعول (يُبَيِّنُ) محذوف.

وزعم أبو القاسم^(٥) أن (المُغْرِبَ) الذي له خيلٍ عرابٌ، قال: أي: سمع صوته من له خيلٍ عرابٌ عرف أنه عتيقٌ.

ورد عليه ابن السَّيِّد^(٦) بأن: من له خيلٍ عرابٌ قد لا يعرف علاماتِها، فومن أين يكون الصهيلُ مبيِّنًا له أنه عتيقٌ؟ لأنَّ المعنى: يُبَيِّنُ ذلك الصهيلُ للمُغْرِبِ أنَّ صاحب

(١) من كلام الحريري في المقامة الدمياطية. انظر: مقامات الحريري (٤١).

(٢) البروج: ١٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٢٦٥/٣).

(٤) البيت للناطقة الجمعدية، وهو من المتقارب. انظر: ديوان الناطقة الجمعدية (٢٣) والجيم (٢٤٧/٢).

(٥) انظر: الجمل لأبي القاسم الزجاجي (٢٦١-٢٦٢).

(٦) انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد (٣٠٠).



ذلك الصهيل عتيق^(١)، قال^(٢): «بل المراد بالمعرب العارف بالخيل العراب، لا من له الخيل العراب».

قوله: (وَسَمَلْ) مستثنى من حيث المعنى، وقد يكون الشيء مستثنى من حيث المعنى وإن لم يدخل عليه أداة استثناء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَرْجِ الْأَعْرَابَ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣)، بعد قوله سبحانه: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا﴾^{(٤)(٥)}.

* * *

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ [لـ: (فَمَلَا كـ: «سَهْلُ الْأَمْرِ» وَزَيْدٌ جَرُلًا)]

قال ابنه في شرح قصيدة أبيه في (الأبنية)^(٦) في قوله:

وَقَسَّ فَعَالَةً أَوْ فُعُولَةً لِفَعْلٍ كَالشَّجَاعَةِ وَالْجَارِي عَلَى (سَهْلًا)

(فَعَالَةً) مقيس في مصدر (فَعَلَّ) الذي الوصف منه على (فَعِيل)، نحو:

(١) يظهر أنه حدث للناسخ هنا انتقال نظر؛ فقد خلط الكلام، والكلام في المخطوط: «فمن أين يكون الصهيل مبيئاً له أنه عتيق؛ لأن المعنى يبين ذلك الصهيل للمعرب أن صاحب ذلك الصهيل مبيئاً له أنه عتيق».

(٢) يقصد به ابن السيد.

(٣) التوبة: ٩٩.

(٤) التوبة: ٩٧.

(٥) تكررت جملة «بعد قوله سبحانه: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا﴾» مرتين في هذه الجملة في المخطوط.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم على لامية الأفعال (٣٠).

«شَجِعَ شَجَاعَةً»، فهو: «شَجِيعٌ»، و«مَلَحَ مَلَاَحَةً»، فهو «مَلِيحٌ»، و«نَظَفَ نَظَافَةً»، فهو «نَظِيفٌ».

و(فُعُولَةٌ) مقيسٌ في مصدرٍ (فَعَلَّ) الذي الوصفُ منه على (فَعَلٍ)، نحو: «سَهَّلَ سُهُولَةً»، فهو «سَهْلٌ»، و«صَعَبَ صُعُوبَةً»، فهو «صَعْبٌ»، و«حَزَنَ الْحَزْنَ حُزُونَةً»، فهو «حَزَنٌ». انتهى.

وهذا التفصيل لا إشعار لنظم الألفية بشيء منه.

«سَرَوْ سَرَاوَةً»، و«السَّرَاوَةُ المروءةُ والشرفُ».

وفي «شرح العمدة»^(١): «وَكَثُرَ (فُعُولَةٌ) في مصدرٍ (فَعَلَّ) المعبرٍ عن فاعله بـ: (فَعَلٍ)، كـ: (سُهُولَةٍ)، و(صُعُوبَةٍ)، و(رُطُوبَةٍ)، و(عُدُوبَةٍ)، و(جُعُودَةٍ)، و(فُعُولَةٍ)^(٢) في المعبرِ عن فاعله بـ: (فَعِيلٍ)، كـ: (النَّظَافَةِ)، و(المَلَاَحَةِ)، و(القَبَاحَةِ)، و(الفَصَاحَةِ)، و(الرَّزَانَةِ).

وقد يُستغنى بـ: (فَعَالَةٍ) عن (فُعُولَةٍ) في المعبرِ عن فاعله بـ: (فَعَلٍ)، كـ: (النَّزَارَةِ)، و(النَّدَابَةِ)، و(الضَّنَاكَةِ).

وقد تشترك (فَعَالَةٌ) و(فُعُولَةٌ) في المعبرِ عن فاعله بـ: (فَعَلٍ)، كـ: «جَهْمُ الوجه»، و(وُجِفَ)، و(رُخِصَ)، و(فُسِّلَ)، و(قُدِّمَ)، و(قُعِمَ).

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٢٠).

(٢) كذا في المخطوط، ولا أدري ما محلها هنا، ولعلها تصحيف لـ: (فعالة)، ومن هنا حتى قوله: «الرزانة» غير موجود في شرح العمدة، فلعله من زيادة ابن هشام من غير أن يشير، أو لعله من نسخة عند ابن هشام من شرح العمدة غير موجودة في المطبوع، والله أعلم.

وقد يُغْنِي عن (فَعَالَةٍ): (فُعِلَ)، و(فَعَلَ) في المعْبَرِ عن فاعله بـ: (فَعِيلٍ)، كـ:
(الْقُرْبِ)، و(الْبُعْدِ)، و(البُطْءِ)، و(القُبْحِ)، و(السُّخْقِ)، و(النُّبْلِ)، و(الغِلَظِ)،
و(الكِبَرِ)، و(الصُّغَرِ)، و(الْقَصَرِ).

وقد يُغْنِي عن (فَعَالَةٍ) غَيْرُ (فُعِلَ)، و(فَعَلَ)، كـ: «جَمُلَ جَمَالًا»، و«شَرَفَ
شَرَفًا».

* * *

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا [لِمَا مَضَى] فَبَابُهُ النُّقْلُ كـ: (سُخِطَ) و(رَضَا) [مِمَّا أَتَى مُخَالَفًا مَا مَضَى: «فَرَكَّتِ الْمَرْأَةُ رُوجَهَا فَرَكًا»، والقياسُ (فَرَكًا)،
و«فَرَكْتُهُ»^(١) فُرُوكًا، والقياسُ (فَرَكًا)].

* * *

وَعَبَّرُذِي ثَلَاثَةً [مَقْبِسٌ مَضْرُوءٌ كـ: «قُدَّسَ التَّقْدِيسُ»
(فَعَلَ) له مصادرُ:

أحدها: (التَّغْيِيلُ)، كـ: (التَّغْلِيمُ)، و(التَّكْلِيمُ).
والثاني: (التَّغْيِلَةُ)، كـ: (التَّبْصِيرَةُ)، و(التَّكْرِمَةُ)، و(التَّجْرِبَةُ).
والثالثُ: (الْفِعَالُ)، نحوُ: ﴿وَكَذَبُوا بِآيَاتِنَا كَذَابًا﴾^(٢).
والرابعُ: (الْفِعَالُ)، قالَ^(٣):

(١) في العليمي: (وفريكة).

(٢) النبأ: ٢٨.

(٣) البيت للأعشى، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٢٣٨) والكامل (١٥٦/٢).

فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ وَالْمَسْرُءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

والخامس: (المُفْعَلُ)، نحو: ﴿وَمَرَقْنَاهُمْ كُلَّ مَرْقٍ﴾^(١).

وَزَكَّاهُ تَزْكِيَةً [وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمُّلاً]

وَأَسْتَعِيدَ اسْتِعَادَةً [أَقَمَّ إِقَامَةً] وَعَالِيَا ذَا التَّلَازِمِ

هذا داخل تحت قوله:

وَمَا يَلِي الْأَخْرَمُ مُدًّا وَافْتَحَا

البيت، وكان ينبغي أن يؤخر الكلام على مصدر (اسْتَفْعَلَ) معتل العين على الكلام على مصدر (اسْتَفْعَلَ) الصحيح العين؛ لأنه السابق ذهناً وصناعة، ثم يصير إلى نحو (اسْتِعَادَةً) [ذهناً]^(٢) وصناعة، وكذا فعل في «التسهيل»^(٣) و«الفَيْصَل»^(٤) و«سبك المنظوم»^(٥)، وكذلك فعل في مصدر (أَفْعَلَ)، قدّم الكلام على الصحيح العين، ثم ثنى بالكلام على المعتلها، وكذا فعل في مصدر (فَعَّلَ)، قدّم [الكلام]^(٦)

(١) سبأ: ١٩.

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٥١).

(٣) انظر: التسهيل (٣١١).

(٤) كتاب لابن مالك لم يصل إلينا حتى الآن، وقد نقل منه السيوطي في المزهري.

(٥) انظر: سبك المنظوم (٢٠٢).

(٦) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٥١).



على الصحيح اللام، ثم^(١) نثى بالكلام على المعتلها.

* * *

وَمَا يَلِي الْآخِرَ [مُدَّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ نِلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَحَا]

* * *

بِهَمْزٍ وَضَلِ [كَ: (اضْطَمَى) وَضَمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَشْأَلِ: «قَدْ تَلَمَّنَا»]

* * *

فَمَلَّالٌ^(٢) أَوْ فَعْلَلَةٌ [لِ: (فَمَلَّلَا) وَاجْعَلْ مَقْبَسًا نَائِيًا لَا أَوَّلًا]

* * *

لِ: (فَاعَلَّ): (الْفِعَالُ، وَالْمُفَاعَلَةُ) وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

* * *

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ [كَ: (جَلَسَ) وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَ: (جَلَسَ)]

«هُوَ الطَّهَّورُ مَاؤُهُ، وَالْحِلُّ مَبْنِيَّةٌ»، أبو سليمان الخطابي^(٣): «عوامُ الرواةِ يكسرون الميمَ، وإنَّما هي مفتوحةٌ، والمرادُ حيوانُ البحرِ إذا ماتَ فيه، وسمعتُ أبا عمر^(٤) يقولُ: سمعتُ المبردَ يقولُ: (الْمَيْتَةُ): الموتُ، وذلك لا يُقالُ فيه: حلالٌ

(١) في المخطوط: (على)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/٤٥١).

(٢) في المخطوط: (فعال).

(٣) التحشية كلها من كلام الخطابي. انظر: غريب الحديث للخطابي (٣/٢١٩).

(٤) يقصد به غلام ثعلب.

ولا حرام، وعليه الحديث: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ قَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، فهذا بالكسر، يريدُ الحال التي ماتَ عليها، يقال: مَاتَ مِيتَةً حَسَنَةً، ومَاتَ مِيتَةً سَيِّئَةً، كما قالوا: فلانٌ حَسَنُ القَعْدَةِ والجَلِيسَةِ والرُّكْبَةِ والمِشْيَةِ والسَّيْرِ والنِّيمَةِ، يُرادُ بها الحال والهيئة.

ومثله: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْيُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْيُوا الذَّبْحَةَ».

وقوله - عليه السلام - لعائشة: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»، هو بكسر الحاء على إرادة الاسم أو الحال، أي: ليست نجاسة المحيض وأذاه في يدك، فأما (الحَيْضَةُ) بالفتح فالمرَّة الواحدة.

فِي غَيْرِ ذِي [الثَّلَاثِ بِالثَّاءِ الْمَرَّةَ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةُ كَ: (الْخِمْرَةَ)]



أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

الصفة: ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه، ثمَّ هي أربعة أقسام:

اسمُ فاعِلٍ: وهو ما دلَّ على حُدُوثٍ وحدثٍ وفاعلِهِ.

واسمُ مفعولٍ: وهو ما دلَّ على حُدُوثٍ وحدثٍ ومفعولِهِ.

وصفةٌ مُشَبَّهَةٌ: وهو ما دلَّ على ثبوتٍ، ولم يقتضِ المشاركةَ والزيادةَ.

واسمُ تفضيلٍ: وهو ما دلَّ على ثبوتٍ، واقتضى المشاركةَ والزيادةَ.

قوله: (أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ) قَالَ شُع^(١): المرادُ باسمِ الفاعِلِ هنا: ما دلَّ على المحدثِ عنه بالفعلِ الذي لم يَنْسُ للمفعولِ، والأصلُ فيه إذا كان فعلُهُ ثلاثيًّا أن يكونَ على زِنَةِ (فَاعِلٍ)؛ ولذلك أُجِيزَ صوغُهُ على (فَاعِلٍ) مطلقًا إذا قُصِدَ به الاستقبالُ، قَالَ الْفَرَّاءُ^(٢): «العَرَبُ تَقُولُ لِمَنْ لَمْ يَمُتْ: «مَاتَتْ عَنْ قَلِيلٍ»، وَلَا يَقُولُونَ لِمَنْ قَدْ مَاتَ: «هَذَا مَاتَ»، إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْاسْتِقْبَالِ».

* * *

ك: (فَاعِلٍ) صُغِ [اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ك: (عَدَا)]

* * *

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٧٠٣).

(٢) انظر: معاني القرآن للفرّاء (٢/٢٣٢).

وَهُوَ قَلِيلٌ [فِي] (فَعُلْتُ، وَفَعِلَ) غَيْرَ مُعْدَى بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلَ) [

المجوهري^(١): «نَجَسَ الشَّيْءُ» بالكسر يَنْجَسُ نَجَسًا، فهو نَجَسٌ وَنَجَسٌ أَيْضًا، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾^(٢)، قَالَ الْفَرَّاءُ^(٣): «إِذَا قَالُوهُ مَعَ الرَّجْسِ اتَّبَعُوهُ إِيَّاهُ، فَقَالُوا: «رَجَسَ نَجَسٌ».

ع: إِنَّمَا كَتَبْتُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٤) حِينَ ذَكَرَ مَا قُلَّ مِنَ الْأَوْصَافِ مِنْ (فَعِلَ فَعَلًا).

ع: وَإِنِّي لِأَخْشَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ: «فَهُوَ نَجَسٌ» مِنْ بَابِ الْوَصْفِ بِالْمَصْدَرِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، وَلَمَّا رَأَى الْجَوْهَرِيُّ ذَلِكَ تَوَهَّمَهُ وَصَفًا حَقِيقِيًّا؛ فَعَدَّهُ قَسِيمًا لِلْمَصْدَرِ.

قَالَ بَدْرُ الدِّينِ فِي «شَرْحِ قَصِيدَةِ النَّازِمِ فِي الْأَبْنِيَّةِ»^(٥): «بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ (فَعِلَ) الْإِلَازِمِ: (فَعِلَ) وَ(أَفْعَلَ) وَ(فَعْلَانُ):

فَ: (فَعِلَ) لِلدَّوَاءِ وَالْأَعْرَاضِ: «خَبِطَ فَهُوَ خَبِطٌ»^(٦)، وَوَجِعَ فَهُوَ وَجِيعٌ، وَفَرِحَ فَهُوَ فَرِيحٌ، وَأَشْرَعَ فَهُوَ أَشْرَعٌ.

(١) انظر: الصحاح (٣/ ٩٨١).

(٢) التوبة: ٢٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفرَّاء (١/ ٤٣٠).

(٤) انظر: التسهيل (١٣٦).

(٥) انظر: شرح لامية الأنفال لابن النازم (٢٢).

(٦) لعله بالحاء.

وقد يوافقه (فَعَلٌ)، نحو: «نَدَسَ فهو نَدَسٌ [ونَدُسٌ]^(١)»، و«يَقْطُ فهو يَقْطُ»، وقد نَخَفَفُ عَيْنُهُ فيجيء على «فَعَلٍ»، نحو: «شَيَّرَ المكانُ شَأْرًا»: خشن؛ لكثرة حجارته.

و(أَفْعَلٌ) للألوانِ والخلقِ، نحو: «خَضِرَ الزَّرْعُ فهو أَخْضَرُ»، و«عَوَرَ فهو أَعْوَرُ».

و(فَعْلَانُ) للامتلاءِ وحرارةِ الباطنِ، نحو: «شَبِعَ فهو شَبَعَانُ»، و«رَوِيَ فهو رَيَّانُ»، و«عَطِشَ فهو عَطْشَانُ»، و«ظَمِيَ فهو ظَمَّانُ».

وقد يُحْمَلُ (فَعِلٌ) اللازمُ على غيره، فيجيء اسمُ الفاعلِ منه على (فَاعِلٍ) و(فَعِيلٍ)، قالوا: «سَخِطَ فهو سَاخِطٌ»، و«رَضِيَ فهو رَاضٍ»، حملاً على: «شَكَرَ فهو شَاكِرٌ»، و«فَنِيَ فهو فَانٍ»، حملاً على: «ذَهَبَ فهو ذَاهِبٌ»، وقالوا: «بَخِلَ فهو بَخِيلٌ»، حملاً على: «لَوَّمَ فهو لَيْئِمٌ»، و«مَرَضَ فهو مَرِيضٌ»، و«سَقِمَ فهو سَقِيمٌ»، حملاً على: «ضَعُفَ فهو ضَعِيفٌ».

وقد حملوا (فَعَلٌ)^(٢) على غيره، فجاؤوا باسمِ الفاعلِ منه على (فَعِيلٍ)^(٣) و(فَعِيلٍ) في المعتلِّ العينِ، قالوا: «خَفَّ فهو خَفِيفٌ»، حملوه على: «ثَقُلَ فهو ثَقِيلٌ»، و«سَحَّ فهو سَحِيجٌ»، حملوه على: «لَوَّمَ [فهو لَيْئِمٌ]^(٤)»، وقالوا: «طَابَ فهو طَيِّبٌ»،

(١) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها.

(٢) في المخطوط: (أَفْعَلٌ)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) يعني: في المضعف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح ابن الناظم. انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم

فجاءوا بالاسم على (فَعِيلٍ) نيابةً عن (فَعِيلٍ)، حملاً على: «حَبِثَ فهو حَبِيثٌ»، و«لَانَ يَلِينُ، فهو لَيِّنٌ»، حملاً على: «صَلَبَ فهو صَلِيبٌ».

ومما حملوا^(١) منه (فَعَلَ) على غيره قولهم^(٢): «شَاخَ فهو شَيْخٌ».

قوله: (بَلْ قِيَاسُهُ) البيت، يُسْتغْنَى عن مجيء اسم فاعلٍ (فَعَلَ) القاصر على (فَاعِلٍ) بمجيئه على (فَعَلَ) في الأعراض، كـ: «فَرِحَ»، و«خَجِلَ»، وعلى (أَفْعَلَ) في الخَلْقِ والألوان، كـ: (أَشْنَبَ)، و(أَسْوَدَ)، وعلى (فَعْلَانٌ) في الامتلاء وضده، كـ: (شَبَعَانٌ)، و(عَرْنَانٌ)، وعلى (فَعِيلٍ) في قوة أو ضعف، كـ: (قَوِيٌّ)، و(عَمِيٌّ)^(٣)، و(سَمِينٌ)، و(مَرِيضٍ). من «شرح العمدة»^(٤).

و(أَفْعَلٌ، فَعْلَانٌ) [نَحْوُ (أَشْرٍ) وَنَحْوُ (صَدَيَانٌ) وَنَحْوُ (الْأَجْهَرِ)]

و(فَعْلٌ) أَوَّلَى [و(فَعِيلٌ) بِ: (فَعْلٌ) كـ: (الضَّمْحُ، وَالْجَبِيلُ) وَالْفَعْلُ (جَمْلٌ)]

يأتي الوصف من (فَعْلٌ) على ثمانية: فَاعِلٌ: كـ: (عَاقِرٌ)، و(فَارِهٌ)، و(حَامِضٌ).

ع: في ذهني أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ^(٥) عَدَّ مِنْ ذَلِكَ: «خَشِرَ اللَّيْنُ، فهو خَائِرٌ»، بمعنى:

(١) في المخطوط (حملوه) والتصويب من شرح ابن الناطم على اللامية.

(٢) في المخطوط (قالوا) والتصويب من شرح ابن الناطم على اللامية.

(٣) في المخطوط: وأغنى، والتصويب من شرح العمدة.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/٧٠٦-٧٠٧).

(٥) منهم الفيومي. انظر: المصباح المنير (١/١٦٤).

«تَحَنَّنَ»، وهذا مردود؛ لأنَّ ابنَ طَرِيفٍ^(١) حكى في «أفعاليه»^(٢): «خَشَرَ مَثَلْتُ الشَّاءَ»، فعلى هذا يكونُ (خَائِرٌ) مَبْنًى على (خَشَرَ) بالفتح على القياس.

وَأَفْعَلٌ: ك: (أَخْطَبُ)، و(أَكْذَرُ)، وفَعَّالٌ: ك: (جَبَّانٍ)، وفَعَّالٌ: ك: (شُجَاعٍ)، وفَعَّلٌ: ك: (ضَحَّخِمَ)، و(شَهَّمِ)، وفَعِيلٌ: ك: (ظَرِيفٍ)، وفَعَّلٌ: ك: (بَطَّلِ)، و(حَسَنِ)، وفَعِيلٌ: ك: (جَيِّدٍ)، و(سَيِّدٍ).

* * *

وَأَفْعَلٌ فِيهِ [فَلِيلٌ وَفَعْلٌ] وَيَسْوَى ال: (فَاعِلٍ) قَدْ يَغْنَى (فَعْلٌ) [قوله: (وَيَسْوَى الْفَاعِلِ)^(٣) البيت، قَالَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٤): وَإِنْ جَاءَ فَاعِلُ (فَعْلٌ) عَلَى غَيْرِ (فَاعِلٍ) فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِهِ؛ لشيءٍ معنويٍّ، ك: «جَلَّ فَهُوَ جَلِيلٌ»، و«طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ»، و«شَابَ فَهُوَ أَشْيَبُ»، حُمِلَتْ عَلَى: «عَظُمَ»، و«جَادَ»، و«شَجِطَ».

* * *

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ [اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ ك: (المُواصِلِ)]
وَرَبَّمَا جَاءَ شَيْءٌ عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ) أَوْ (فَعُولٍ):

(١) هو أبو مروان عبد الملك بن طريف القرطبي، أخذ عن ابن القوطية، وتوفي في حدود ٤٠٠ هـ.

انظر: إنباء الرواة (٢/ ٢٠٨) وبغية الوعاة (٣١٧).

(٢) يقصد به كتاب الأفعال لابن طريف، وهو كتاب هذب فيه ابن طريف كتاب الأفعال لشبখে ابن القوطية.

(٣) في المخطوط (ويستوي الفاعل).

(٤) انظر: شرح عمدة الحفاظ (٢/ ٧٠٦).

فَالأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «أَوْرَسَ الرَّمْتُ، فَهُوَ وَارِسٌ»، و«أَيْفَعَ الْغَلَامُ، فَهُوَ يَافِعٌ»،
و«أَبْقَلَ الْمَكَانُ، فَهُوَ بَاقِلٌ»، وجاء: «مُبْقِلٌ»، قال^(١):

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادِ مُبْقِلُ

أَكُلُ مِنْ حَوَذَانِهِ وَأَنْسِلُ

و«أَوْرَقَ وَارِقٌ»، قال^(٢):

كَأَنَّ ظَيِّبَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وقد عكسوا ذلك إذ قالوا: «حَبَّهْ، فَهُوَ مُحِبٌّ»، ولم يقولوا: (حَابٌّ)، «عَمَّ
الرَّجُلُ بِمَعْرُوفِهِ، فَهُوَ مُعَمٌّ»، و«لَمْ مَتَاعَ الْقَوْمِ، فَهُوَ مُلِمٌّ»، و«سَمِعَ فِي هَذَيْنِ أَيْضًا:
(مِفْعَلٌ)، ولم يقولوا: (عَامٌّ)، ولا: (لَامٌ).

والثاني: فِي قَوْلِهِمْ: «أَعَقَّتْ، فَهِيَ عَقُوقٌ»، إذا حملت، و«أَخْصَرَتِ النَّاقَةُ،
فَهِيَ خَصُورٌ»، إذا ضَاقَ مَجْرَى لَبْنِهَا، وقالوا فِي الْفِعْلِ «فَعَلَّتْ»، و«أَفْعَلَّتْ»، فيكونُ
(عَقُوقٌ) و(خَصُورٌ) مِنْ بَابِ مَا اسْتَعْنِي فِيهِ بِمَا لِلثَّلَاثِي عَمَّا لغيره، لا مِنْ بَابِ إِقَامَةٍ
وَزْنٍ مَقَامٍ وَزْنٍ مَهْجُورٍ.

(١) الرجز لأبي دؤاد. انظر: التمام لابن جني (١٨٦) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/١١٢).

(٢) بتمامه:

وَيَوْمَ مَا تَوَافَيْنَا يَوْجَهُ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَيِّبَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

والبيت لباغث بن صريم الشكري، أو علباء بن أرقم الشكري، أو لغيرهما، وهو من الطويل.

انظر: الكتاب (٢/٢٣٤) والأصمعيات (١٥٧) والأصول (١/٢٤٥).

مَعَ كَسْرِ مَنْتَلَوْ [الْأَخِيرِ مُطْلَقًا] وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
 قَوْلُهُ: (مَعَ كَسْرِ) وَرَبَّمَا ضَمُّوا إِتْبَاعًا لِمَا بَعْدُ مِنْ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ، قَالُوا: «هُوَ
 مُنَحْدَرٌ مِنَ الْجَبَلِ»، أَوْ لِمَا قَبْلُ مِنْ مِيمِ الْفَاعِلِ، قَالُوا: «أَنْتَنَ فَهُوَ مُنْتَنٌ»، وَرَبَّمَا
 فَتَحُوا شَدُودًا، قَالُوا: «أَسْهَبَ»^(١)، إِذَا أَكْثَرَ فِي الْكَلَامِ، وَإِذَا ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنْ لَذِغِ الْحَيَةِ،
 فَهُوَ (مُسْهَبٌ)، وَ«الْفَجَجَ»، إِذَا افْتَقَرَ، فَهُوَ (مُلْفَجٌ)، وَ«أَخْصَنَ»، فَهُوَ مُخْصَنٌ.
 قَوْلُهُ: (وَضَمِّ مِيمٍ) وَرَبَّمَا كَسَرُوا إِتْبَاعًا، قَالُوا: (مِثْنٌ).

* * *

وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ [مَا كَانَ أَنْكَسَرَ] صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كَمَثَلِ (الْمُنْتَظَرِ)
 وَيَتَحَدَّثَانِ لَفْظًا فِي نَحْوِ: (مُخْتَارٌ)، وَ(مُبْتَرٌّ)، تَقُولُ: «اللَّهُ مُخْتَارٌ مُحَمَّدًا ﷺ»،
 وَ«زَيْدٌ مُبْتَرٌّ ثَوْبٌ عَمْرٍو»، وَ«مُحَمَّدٌ مُخْتَارٌ اللَّهُ تَعَالَى»، وَ«ثَوْبٌ زَيْدٌ مُبْتَرٌّ».
 قَوْلُهُ: (وَإِنْ فَتَحَتْ) الْبَيْتَ، وَذَلِكَ لِيَوَازِنَ فِعْلَ الْمَفْعُولِ؛ فَإِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ فَتْحِ
 مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَضَارِعِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي بَابِ النِّيَابَةِ، فَذ: (مُكْرَمٌ) يَشِبُّهُ (يُكْرَمُ)،
 وَ(يُسْتَخْرَجُ) يَشِبُّهُ (مُسْتَخْرَجٌ).

* * *

وَفِي اسْمٍ مَفْعُولٍ [الثَّلَاثِيَّ أَطْرَدَ] زَنَةُ (مَفْعُولٍ) كَأَتٍ مِنْ (قَصَدَ)
 قَوْلُهُ: (الثَّلَاثِيَّ) وَمِنْ نَمَّ كَانَ لِحْنًا أَنْ يُقَالَ: (مَعْلُوقٌ)، وَ(مَطْبُوقٌ)،
 وَ(مَعْتُوقٌ)، وَ(مَلْصُوقٌ)، وَ(سَطَّرَ مَلْحُوقٌ)، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو الْأَسْوَدِ^(٢) فِيمَا

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (سَهَبَ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) انْظُرْ: دِيوَانُ أَبِي الْأَسْوَدِ (١٥٩).

روى ابن بُرِّي وغيره^(١):

وَلَا أَقُولُ لِأَبِ الدَّارِ: مَغْلُوقٌ وَلَا أَقُولُ لِحُلِّ الحَلِيِّ^(٢): مَطْبُوقٌ
وَلَا أَقُولُ لِمَوْلَى الْحَيِّ: مَغْتُوقٌ وَلَا أَقُولُ لِدَفِّ الْبَابِ: مَلْصُوقٌ
وَلَا أَقُولُ لِسَطْرِ مُلَحَقٍ أَبَدًا بَيْنَ السُّطُورِ وَلَوْ عُذِّبْتُ: مَلْحُوقٌ
ع: وكان الذي وهَّم مَنْ قَالَ: (مَغْلُوقٌ) قولهم: (غَلَقَ الْبَابَ)، يقال: «أَمَرْتُهُ
بِغَلَقِ الْبَابِ»، وإنَّما هذا مصدرٌ جارٍ على غير المصدر^(٣)، وإنَّما القياسُ (إِغْلَاقُ
الْبَابِ)، وَقَالَ الحَرِيرِيُّ^(٤):

وَأَبْدَى التَّلَافِي قَبْلَ إِغْلَاقِ بَابِهِ

فهذا هو الأصل.

جاء (أَفْعَلْتُهُ) فهو (مَفْعُولٌ)^(٥) في: «أَخْبَيْتُهُ»، و«أَحْزَنَتُهُ»، و«أَجَنَّهُ اللهُ»،
و«أَزَكَّمَتُهُ»، و«أَكْزَرَتُهُ»، و«أَقْرَرَتُهُ»، و«أَرَضَتُهُ»، و«أَمْلَأَتُهُ»، و«أَضَادَتُهُ»، و«أَحَمَّتُهُ»: مِنْ
الْحُمَى، و«أَهَمَّتُهُ»: مِنْ الهمِّ، و«أَزَعَقَتُهُ»، أي: أذعره، و«أَرْقَه»، أي: مَلَكَه، و«أَزَعَدَتُهُ»،
قَالَ^(٦):

(١) انظر: [إصلاح المنطق (١٤٢)] والبارع (٣٩٤) والصحاح (١٥٣٨/٤).

(٢) عند العليمي: (لحلي الحللي).

(٣) في العليمي: «على غير قياس المصدر». انظر: حاشية العليمي (١/٤٦٢).

(٤) انظر: مقامات الحريري (٢٠٣).

(٥) منقول من ابن جني. انظر: الخصائص (٢/٢١٨).

(٦) البيت للشماخ، وهو من البسيط. انظر: ديوان الشماخ (١١٩).

مَعِيَ رُدْنِيَّيْ أَفْرَامِ أَدُوْدُ بِهِ عَنْ عِزِّهِمْ وَفَرِيصِي غَيْرُ مَزْعُوْدٍ
ولم يقولوا في الفعل إلا: «أَزَعَدُهُ»، و«أَزَقُّ الله زَيْدًا».
لَحْنٌ بَعْضُهُمْ^(١) قَوْلُهُمْ: (الْمَحْسُوسَاتُ)، وفي «الْكُشَافِ»^(٢): وقرئ:
﴿نَحِسْ﴾^(٣)، من: «حَسَهُ»، إذا شعَر به، ومنه الحَوَاسُ والمحسوساتُ.

* * *

وَنَابَ تَقْلًا [عَنْهُ دُو (فَعِيل)] نَحْوُ (فَتَاةٌ أَوْ فَتْسَى كَجِيلٍ)
قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٤): إِنَّهُ كَثِيرٌ، وَمَعَ كَثْرَتِهِ لَا يَنْقَاسُ.
فُسِّلْتُ عَنْ هَذَا، فَأُجِبْتُ بِأَنَّ الْقِيَاسَ يَسْتَدْعِي شَيْئِينَ: كَثْرَةُ الْمَقْيَاسِ عَلَيْهِ،
وَكَوْنُهُ جَارِيًا^(٥) عَلَى الْقِيَاسِ، وَهَذَا وَجَدَ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي، فَإِنَّهُ جَارٍ فِي التَّذْكِيرِ
وَالثَّانِيَةِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، فَلَوْ جُعِلَ هَذَا النُّوعُ قِيَاسًا مِنْ حَيْثُ الصَّوْعُ عَلَى (فَعِيلٍ)
لَكَانَ إِمَّا أَنْ يُوْنَّتَ عَلَى الْقِيَاسِ، فَيُخَالَفُ الْمَقْيَاسَ عَلَيْهِ، أَوْ لَا يُوْنَّتَ، فَيُجْعَلُ بَابٌ
مَطْرُودٌ غَيْرَ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ.



(١) منهم الجواليقي. انظر: التكملة فيما تلحن فيه العامة (٨٥٣).

(٢) الكشاف (٤٨/٣).

(٣) مريم: ٩٨، انظر: معجم القراءات القرآنية (٤٠٢/٥).

(٤) انظر: التسهيل (١٣٨).

(٥) في المخطوط (جار).

الصفة المشبهة باسم الفاعل

كتبْتُ على حد الصفة المشبهة كلامًا شافيًا في رأس الورقة بعد هذه فتأمله^(١).
اعلم^(٢) أنَّ منهم^(٣) من ضبط الصفة المشبهة بأنَّها: الصفة الدالة على معنى ثابت مباينة^(٤) لوزن المضارع.
ورَدَّ المؤلَّفُ^(٥) الوصفَ الأوَّلَ^(٦) بأنَّها تُبنى من نحو: «عَرَّضَ» و«طَرَأَ»،
والثاني^(٧) بأنَّهم يعدُّون منها نحو: «مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ» و«مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ»، ونحو ذلك من
أسماء الفاعلين المؤدية من المعاني ما يؤدِّيهِ (فَعِيلٌ) وغيره ممَّا لا يُوازِنُ المضارعَ.
وعَدَلَ إلى ضَبْطِهَا بأنَّها: الصفة الصالحة للإضافة إلى الفاعل في المعنى
بإستحسانٍ.

-
- (١) يريد بذلك حاشية كتبها في الصفحة التي ستأتي، وأنا أنقلها لك هنا، وهي الآن ستأتيك بعد هذه التحشية.
 - (٢) هذا هو الموضع الذي أشار إليه من قبل وقال عنه: إنه تحدث فيه عن الصفة المشبهة بكلام شاف.
 - (٣) يُفهم بعض هذا من كلام الزمخشري. انظر: المفصل (٢٩٣).
 - (٤) في المخطوط: (مباينة)، وهو تحريف.
 - (٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/١٠٥٥).
 - (٦) وهو الدلالة على معنى ثابت.
 - (٧) وهو مباينة المضارع.

قال^(١): فخرج بذلك اسم^(٢) الفاعل المتعدي مطلقاً.

يعني^(٣): فإنه إما أن تمتنع إضافته للفاعل، كـ: «زَيْدٌ صَارِبٌ أَبُوهُ»، أو تكون غير مستحسنة، نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ أَبُوهُ».

قال^(٤): وخرج اسم الفاعل القاصر الذي ليس فيه معنى (فَعِيلٍ) وشبهه من أبنية الغرائز، كـ: (مَاشٍ) و(جَالِسٍ).

ودخل^(٥) شيثان: ما ليس باسم فاعل؛ لكونه غير موازنٍ للمضارع، نحو: (حَسَنٍ) و(جَمِيلٍ)، وما هو اسم فاعل وفيه معنى (فَعِيلٍ) وشبهه، فإنه يصلح أيضاً للإضافة للفاعل.

ويلتحق^(٦) بالصفات المشبهة كـ: (مُبْسِطُ الْوَجْهِ) و(مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ)؛ فإنهما بمعنى (طَلِيقٍ) و(فَصِيحٍ).

قال: وهذا ضابط جامع مانع.

قلت^(٧): وقد اعترض من جهات:

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٥٦/٢).

(٢) في المخطوط (الاسم) والتصويب من العلمي.

(٣) هذا من كلام ابن هشام.

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٥٦/٢).

(٥) هذا من كلام ابن هشام.

(٦) هذا والسطر الذي بعده من كلام ابن مالك.

(٧) يعني به ابن هشام نفسه.

أحدها: أنه غيرُ صادقٍ على بعضِ المحدود؛ وذلك لأنَّ منه نحو^(١): (تَهَرَّأْتُ الدَّمَاءَ) و(غَرَبْتُ الْإِهَابَ)، ونحو: (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ)، وليس في الأوَّل ولا الثاني وصفٌ، ولا في الثالثِ فاعلٌ.

الثاني: أنه غيرُ صادقٍ على شيءٍ من^(٢) المحدود؛ لأنَّ الصحيح في نحو: (حَسَنُ الْوَجْهِ) أنَّها إضافةٌ من نصبٍ، لا من رفعٍ.

الثالث: أنه مؤدٌّ إلى الدَّوْرِ؛ لأنَّ العِلْمَ باستحسانِ الإضافةِ موقوفٌ على العِلْمِ بأنَّها صفةٌ مشبهةٌ، فإذا وَقَفَ العِلْمُ بأنَّها صفةٌ مشبهةٌ على العِلْمِ باستحسانِ الإضافةِ جاء الدَّوْرُ.

والجوابُ عن الأوَّل: أنَّ التشبيهَ في الفعلِ ممنوعٌ، وأنَّ الجامدَ مؤوَّلٌ بالوصفِ، فهو وصفٌ بالقوَّةِ، وأنَّ المرادَ بالفاعلِ: المرفوعُ بإسنادِ الوصفِ إليه، وربَّما سَمَّوا النَّائبَ عن الفاعلِ فاعلاً بالمجازِ، وهو مشهورٌ في كلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٣) والأقدمين.

وعن الثاني: أنه مندفعٌ بقوله: (فَاعِلٌ مَعْنَى)، ولولا أنَّ الإضافةَ عنده من نصبٍ لم يحتج إلى أن يقول: (معنى)، فإنَّه يكونُ مضافاً للفاعلِ لفظاً أيضاً.

وعن الثالث: بمنع توقُّفِ استحسانِ الإضافةِ على العِلْمِ بأنَّها صفةٌ مشبهةٌ.

(١) من حديث أم سلمة، أن امرأة كانت تهارق الدماء على عهد رسول الله. انظر: سنن أبي داود (٢٧٤).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) انظر: الكشف (١/٢٢٤).

وحدّها ابنه^(١) بأنّها: الصفة المصوغة لغير تفضيلٍ من فعلٍ لازمٍ لنسبة الحدّثِ إلى موصوفها دونَ الحدوثِ.

قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لاقتضائه أنْ نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ» صفةٌ مشبهةٌ، والنحاة لا يسمونها مشبهةً إلّا إذا خَفَضَتْ أو نَصَبَتْ.

ثم قلتُ: وهذا واردٌ على حدِّ الناظم أيضاً.

صفةٌ اسْتُخْرِجَ جَرُّ [فَاعِلٍ] مَعْنَى بَهَا: الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ [قد فهم من قوله (اسْتُخْرِجَ) أمران:]

أحدهما: إن امتنع أو قُبِحَ فليست مشبهةً، فالأوّلُ نحو: «ضَارِبُ الأبِ»؛ للإلباسِ، والثاني نحو: «قَائِمُ الأبِ».

هذا مقتضى كلام ابنه^(٢)، وأمّا كلام الشيخ^(٣) نفسه فإنّ للأوّلِ مثالين، أحدهما: ما ذكر، وعلته الإلباسُ، وقولك: «قَائِمُ الأبِ»؛ لأنّه لا يؤدّي معنى (فَعِيلٍ)، بخلافِ نحو: «مُبْسِطُ اللِّسَانِ»، وقول ابنه أوفق للقياسِ وكلام الشيخ في النظم.

الثاني: أنّها تسمّى مُشَبَّهَةً ولو لم تجرّ، وذلك من^(٤) أن تنصب أو ترفع.

وفي ذلك في الرّفْعِ نظرٌ، والصوابُ خلافُه؛ لأنّ رَفَعَ الفاعلِ مستندُه الاشتقاقُ في المصدرِ.

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣١٧).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣١٨).

(٣) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٥٥/٢).

(٤) كذا في المخطوط، ولعلها زائدة.

وقوله أَوَّلًا: (جَرَّ فَاعِلٍ) صوابه: «جَرَّ مَرْفُوعٍ».

[المشبهة اسم الفاعل]: في «التسهيل»^(١): «وإن قُصِدَ ثبوت معنى اسم الفاعل عُمُومًا معاملَةً الصفة المشبهة، ولو كَانَ مِنْ متعَدٍّ إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ وَفَاقًا لِلْفَارِسِيِّ»^(٢)، والأصحُّ أَنْ يُجْعَلَ اسمُ مفعولٍ المتعدي إلى واحدٍ مِنْ هذا البابِ مطلقًا، وقد يُفَعَّلُ ذلك بجامدٍ لتأويله بالمشتقِّ». انتهى بنصه.

ع: فهذه ثلاث مسائل، أولاها: عكس المسألة التي كتبت عليها في وسط هذه الصفحة^(٣)، ومثالها قولُ ابنِ رَوَاحَةَ^(٤):

تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعٌ
وقولُ طَائِفٍ^(٥):

وَمَنْ يَكُ مُنَحَلَّ الْعَزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدٌ
ومن مجيئه في المصوغِ مِنْ متعَدٍّ قوله^(٦):

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمَا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرِمَا

(١) انظر: التسهيل (١٤١).

(٢) ذكر أبو علي هذا في التذكرة، وهو من كتبه المفقودة. انظر: شرح التسهيل (١٠٤/٣).

(٣) يقصد أن اسم الفاعل من الثلاثي إذا أريد به التجدد والحدوث فإنه يجوز صوغه على وزن (فاعل)، وسيتكلم عن هذا فيما يأتي.

(٤) البيت من البسيط، ولا يوجد في ديوان ابن أبي رَوَاحَةَ. انظر: شرح التسهيل (٩١/٣).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (١٠٤/٣).

(٦) أورده ابن مالك في التسهيل ولم ينسبه إلى أحد. انظر: شرح التسهيل (١٠٤/٣).

[المشبهة اسم الفاعل]: قَالَ بَدْرُ الدِّينِ^(١) فِي «شَرْحِ قَصِيدَةِ أَبِيهِ فِي الْأَبْنِيَةِ»: إِذَا قُصِدَ بِاسْمِ فَاعِلِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِي مَطْلَقًا الْحَدُوثُ وَالتَّجَدُّدُ جَارَ بِنَاوِهِ عَلَى (فَاعِلٍ)، فَيُقَالُ: «زَيْدٌ شَاجِعٌ أَمْسٍ، وَجَابِنٌ الْيَوْمِ، وَجَاذِلٌ غَدًا»، قَالَ^(٢):

وَلَا يَسْرُورُ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ

وَقَالَ^(٣):

بِمَنْزِلَةِ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنُ بِهَا وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا
وَقَالَ آخَرُ^(٤):

حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْمَجْدَ خَيْرَ تَجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا
انْتَهَى كَلَامُهُ.

ع: وَمِنْ ذَلِكَ^(٥):

أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفَرِ وَالْمَوْتُ مَنَهْلٌ بِهِ كُلُّ يَوْمٍ وَارِدٌ ثُمَّ وَارِدٌ

(١) انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناطم (٢٣).

(٢) بتمامه:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جَارِعُ وَلَا يَسْرُورُ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ
البيت لأشجع بن عمرو السلمي، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (١/٤١٤) وأما القالي (١١٨/٢).

(٣) البيت كما سيذكر بعد للسهمري، وهو من الطويل. انظر: التمام لابن جني (١٨١).

(٤) البيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٢٤٦).

(٥) البيتان للحكم بن صخر، وهما من الطويل. وفي المخطوط: «بعد وارد»، وهو تصحيف، و(حيث) ساقطة من المخطوط. انظر: شرح التسهيل (١٠٣/٣).

إِلَى [حَيْثُ] يُنْقِي اللَّهُ مَنْ كَانَ شَاقِيًا وَيُسْعِدُ مَنْ فِي عِلْمِهِ هُوَ سَاعِدٌ
وقوله (١):

فَقُلْتُ لَهُمْ شَاةٌ رَغِيبٌ وَجَامِلٌ فَكُلُّكُمْ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ شَابِعٌ
وقوله (٢):

لَقَدْ أَلَفَ الْحَدَّادُ بَيْنَ عِصَابَةٍ تَسَاءَلُ فِي الْأَشْجَانِ مَاذَا دُنُوْبُهَا
الْحَدَّادُ: السَّجَّانُ، وَالْأَشْجَانُ: جَمْعُ سَجْنٍ، ك: (جَمَلٍ، وَأَحْمَالٍ)، وَبَعْدَهُ:
بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَّامِينُ بِهَا وَكَرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا
هَذَا الْبَيْتُ لِلْسَّمْهَرِيِّ (٣) الْعُكْلِيِّ أَحَدِ اللُّصُوصِ، أَحَدٌ وَحِيسَ فَقَالَ:
إِذَا حَرَسَيْ فَعَقَعَ الْبَابَ أُرْعِدَتْ فَرَائِصُ أَقْوَامٍ وَطَارَتْ قُلُوبُهَا
بِمَنْزِلَةٍ
الْبَيْتُ.

فَإِنْ بِكَ عُكْلٌ سَرَّهَا مَا أَصَابَنِي فَقَدْ كُنْتُ مُضْجُوبًا عَلَى مَا يُرِيهَا
وقرئ: ﴿إِنَّكَ مَائِتٌ وَإِنَّهُمْ مَائِتُونَ﴾ (٤)، وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ فَمَعْنَاهَا: إِنَّكَ

(١) البيت لقيس بن العيزارة، وهو من الطويل. انظر: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٩٠).

(٢) هذا البيت مع ما بعده، وما بينهما اعتراض لشرح بعض المفردات، وقد سبق تخريج البيت الثاني منهما، وهو محل الشاهد.

(٣) في المخطوط (السمهر).

(٤) الزمر: ٣٠، وهي قراءة عبد الله بن الزبير وعبد الله بن أبي إسحق وعيسى الثقفي وابن محيصن ومحمد بن السميعف اليماني وأبو الحسن موسى بن سيار الأسواري وابن أبي غوث =

وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم في عداد الموتى، وقوله^(١):

وَلَا يَمْلِكُ الْإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِأَخِيهِ مِنْ حَدِيثٍ وَقَادِمٍ
ع: كذا قال بعض الناس^(٢).

وقال الناطم في «شرح العمدة»^(٣): الأصل في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على صيغة (فَاعِلٍ)؛ ولذلك أُجِيزَ صوغه على (فَاعِلٍ) مطلقاً إذا قُصِدَ به الاستقبال، قال الفراء^(٤): العرب تقول لِمَنْ لم يمْتَ: «مَاتَتْ عَنْ قَلِيلٍ»، ولا يقولون لِمَنْ قد مات: «هَذَا مَاتَ»، إنما يُقَالُ في الاستقبال، وكذلك يُقَالُ: «فُلَانٌ سَيَدُ قَوْمِهِ»، فإذا أخبرت بأنه سيسودهم قلت: «هُوَ سَائِدٌ قَوْمَهُ عَنْ قَلِيلٍ»، وكذلك الشَّريفُ، والطَّمَعُ، إذا قُصِدَ بها الاستقبال صيغت على (فَاعِلٍ).

قلت^(٥): وقد يعبر عن معنى (فَعِيلٍ) وغيره بـ: (فَاعِلٍ) مع إرادة غير الاستقبال، كقوله:

وَلَا يَمْلِكُ الْإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِأَخِيهِ مِنْ حَدِيثٍ وَقَادِمٍ
وقوله:

يَمْنَزِلُهُ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَائِمٌ

= وابن أبي عبله وابن أبي عقرب. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٥٧/٨).

(١) أنشده ابن مالك في شرح العمدة ولم يعين قائله. انظر: شرح العمدة (٧٠٤/٢).

(٢) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (٤٩/١١).

(٣) انظر: شرح العمدة (٧٠٣/٢).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٣٢/٢).

(٥) القائل ابن مالك.

البيت، وقوله:

فَكُلُّكُمْ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ شَائِعٌ

وقوله^(١):

وَذِي شَفَقٍ مَا يَأْتِلِينِي نَصِيحَةً عَصَيْتُ وَقَلْبِي لِلَّذِي قَالَ فَاهِمٌ
انتهى.

وَصَوْعُهَا مِنْ لَازِمٍ [لِلْحَاضِرِ ك: (طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ]

قوله: (من لازم) يرد عليه نحو: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ».

قوله: (لِلْحَاضِرِ) أي: لماضٍ دائم موجود في الحال.

وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ [الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدًّا]

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ [فِيهِ مُجْتَنِبٌ وَكَوْنُ سَبَقٍ دَا سَبِيَّةٍ وَجَبْ]

قوله: (دَا سَبِيَّةٍ) فيه نظر؛ فإن معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً، والضمير

يذكره النحاة في مقابلة السببي، قال الصيغري^(٢): «الصفة المشبهة تعمل في شيئين:

ضمير الموصوف، وما كان من سببي».

(١) أنشده ابن مالك في شرح العمدة ولم يعين قائله. انظر: شرح العمدة (٧٠٦/٢).

(٢) انظر: تبصرة المبتدي للصيغري (١٢٨).

ويحتمل أن يُقال: احترز بالسببي عن الأجنبي فقط، فيدخل الضمير؛ لأنه ليس بأجنبي، وقد أشار إلى هذا من قال: يعمل في السبي دون الأجنبي.

ع: مثال عملها في الضمير غير المرفوع قوله^(١):

حَسَنَ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السُّدِّ هِمَّ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْ مَكْفَهَرُ
ويكون معمولاً لها على وجه ثانٍ، وهو السبي الموصول، كقوله^(٢):

أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقُ خُصُورِهَا وَثِيرَاتُ مَا أَلْتَقَتْ عَلَيْهِ الْمَلَا حِفُ
وثالث، وهو الموصول المشبه له، نحو^(٣):

إِنْ رُمْتَ أَمْنًا وَعِزَّةً وَغَنًى فَاقْصِدْ يَرِيدَ الْعَزِيزِ مَنْ قَصَدَهُ
وقوله^(٤):

عُدْ بِأَمْرِي بَطْلٍ مَنْ كَانَ مُعْتَصِمًا بِهِ وَلَوْ أَنَّهُ مِنْ أَضْعَفِ الْبَشَرِ
ورابع، وهو المضاف إلى أحدها^(٥):

أَزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالُ أَعَدَّةٍ لِمَنْ أَمَّةٌ مُنْكَفِيَةٌ أَزْمَةُ الدَّهْرِ
وقوله^(٦):

(١) أشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩١).

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٤٦٤).

(٣) أشده ابن مالك ولم ينسب لقائل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩٤).

(٤) ذكره ابن مالك ولم يعين له قائلًا. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩٤).

(٥) أورده ابن مالك ولم ينسب إلى أحد. انظر: شرح التسهيل (٩١).

(٦) سيذكر ابن هشام المعجز بعد، والبيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢٢١).

وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَّا نَتَّاتُ بِهِ الْأَرْزُ

وصدره:

فَعَجَّهَا قِيلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً

فَارْفَعُ بِهَا وَانْصِبْ [وَجَرَّ مَعَ (أَلْ) وَدُونَ (أَلْ) مَضْحُوبَ (أَلْ) وَمَا اتَّصَلَ]

[وَدُونَ أَلْ]: في «الكافية»^(١): «وَدُونَهَا» بدل قوله: (وَدُونَ أَلْ)، وهو أحسن.

مثال: «حَسَنُ وَجْهِهِ» قوله في الحديث: «أَعَوَّرَ عَيْنَهُ الْيُمْنَى»^(٢)، و«صَفْرُ

وَسَاحِجَهَا، وَمِلْءُ رِدَائِهَا»^(٣)، أو «مِلْءُ كِسَائِهَا»، و«شُنْ أَصَابِعِهِ»، ومنه: «شُنْ الْكَفَّيْنِ

وَالْقَدَمَيْنِ طَوِيلَ أَصَابِعِهِمَا»^(٤)، وبيّن الشماخ^(٥):

أَمِنْ دُمْتَيْنِ.....

وقول الأعشى^(٦):

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء. انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٤١).

(٣) جزء من حديث أم زرع. انظر: صحيح البخاري (٦/ ١٤٦).

(٤) هذا من وصف النبي. انظر: أمالي القالي (٢/ ٦٩) وشرح التسهيل (٣/ ٩٥).

(٥) بتمامهما:

أَمِنْ دُمْتَيْنِ عَرَّجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَفْلِ الرُّحَامَى قَدْ عَفَا ظَلَلَاهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رُبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعْيَالِي جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا

وكما قال فهما للشماخ، وهما من الطويل. انظر: ديوان الشماخ (٣٠٧) والكتاب (١/ ١٩٩).

(٦) من المتقارب. انظر: ديوان الأعشى (١١٩).

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِيهَا إِلَيْنَا بِأَذْمَسَاءٍ مُقْتَادِهَا
وقول أبي حية^(١):

عَلَى أَنْزِي مَطْرُوفُ عَيْنَيْهِ كُلَّمَا تَصَدَّى مِنَ الْبَيْضِ الْحَسَانِ قَبِيلُ
وقوله^(٢):

تَمَنَّى لِقَائِي الْجَوْنُ مَغْرُورَ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَأْنِي اِزْتَسَاعَ ثُمَّتَ عَرْدًا
ومثال: «حَسَنٌ وَجْهَهُ» قوله^(٣):

أَنْعَتُهُهَا إِنْزِي مِنْ نُعَاتِيهَا
مُدَارَةَ الْأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِيهَا
غُلِبَ الذِّفَارَى وَعَفَرَنِيَاتِيهَا^(٤)
لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرْغِ بِصِفَاتِيهَا
لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِيهَا^(٥)

(١) ليس في شعر أبي حية النميري، وقد أنشده الزمخشري. انظر: أعجب العجب (٢٥) والتذييل والتكميل (٢٣/١١).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (١٠٥/٣).

(٣) الرجز لعمر بن لجأ التميمي. انظر: شعر عمر بن لجأ (١٥٣ - ١٥٥).

(٤) في المخطوط (غفره نياتها).

(٥) من تمامه:

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرْغِ بِصِفَاتِيهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِيهَا
ولعله من تمة الرجز السابق، ويظهر من صنيع أبي حيان أنه مغاير، وقد أنشد البيت هذا ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (١٠٥/٣) والتذييل والتكميل (٢٤/١١).

الْعَقْرَى: الغليظ.

ومثال: «حَسَنُ وَجْهِ» قوله^(١):

بِشَوْبٍ وَدِينَارٍ وَشَاةٍ وَدِزْهِمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَأْسُ
وقوله^(٢):

بِئْهَمَةٍ مُنِيتَ شُهُمٍ
البيت.

بِهَامُضًا فَإِذَا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجْرُزُ بِهَا مَعَ (أَل) سُمًا مِنْ (أَل) خَلًا
مسألة: قال صاحب «الجمَل»^(٣): «الوجه الحادي عشر: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ
وَجْهِهِ»، أجازَه س^(٤) وحده، وخالفه جميعُ الناسِ مِنَ البصريين والكوفيين^(٥)؛ لأنَّ
فيه إضافة الشيء إلى نفسه، والأمر كما قالوا».

(١) لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٥١/١) وشرح الأبيات المشككة
الإعراب (٣١٤).

(٢) بتمامه:

بِئْهَمَةٍ مُنِيتَ شُهُمٍ قَلْبُ مُنَجِّدٍ لَا ذِي كَهَامٍ يَبُو
الرجز لم يعين صاحبه. انظر: شرح التسهيل (٩٦/٣).

(٣) انظر: الجمَل (١١١).

(٤) انظر: الكتاب (١٩٩/١).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٤٧/٢) والمقتضب (٢٢٢/٤).

قال ابنُ السَّيِّدِ^(١): «هذا كلامٌ قد جَمَعَ الكَذِبَ والخطأ؛ لأنَّ سيويوه لم يُجزر المسألة، بل قال^(٢) ما نصُّه^(٣): «قد جاءَ في الشعرِ: «حَسَنَةٌ وَجْهَهَا»، شَبَّهوه بـ: (حَسَنَةِ الْوَجْهِ)، وهو رديءٌ»، وأنشدَ للشَّمَاخِ:
أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ

البيتين، فذكرَ أَنَّهُ إنما جاءَ في الشعرِ، وأَنَّهُ رديءٌ، فكيف يُقالُ: إِنَّهُ أجازَه؟
وقوله: «إِنَّ الجميعَ خالفوه» كَذِبٌ أيضًا، بل أَكثَرُ أَصحابِه يوافقُه^(٤).
وحكى الكوفيون^(٥): «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ وأنشدوا^(٦)»:

..... وَإِدْقَةَ ضَرَّائِهَا

وإذا كانَ هذا الوجهُ مستعملًا لم يلزم مِن قولنا: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ» إضافةُ الشيءِ إلى نفسه؛ لأنَّ الوجهَ إذا جازَ نصبُه مع إضافته إلى ضميرِ الرجلِ صارَ بمنزلة: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ غَلَامَةً»، فيكونُ في (حَسَنٍ) ضميرٌ يرجعُ إلى (رَجُلٍ)، كما في (ضَارِبٍ)، فيقالُ حينئذٍ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ غَلَامَةٍ»، ويكونُ في (ضَارِبٍ) ضميرٌ في حالِ الخفضِ، كما كانَ في حالِ النصبِ، على قياسِ: «ضَارِبٍ

(١) انظر: إصلاح الخلل لابن السَّيِّد (١٨٧).

(٢) بل قال) مكرونة مرتين في المخطوط.

(٣) انظر: الكتاب (١/١٩٩).

(٤) انظر: الأصول (٣/٤٧٥) وشرح الكتاب للسَّيِّد (١/٢٥٠).

(٥) انظر: انظر: شرح الكتاب للسَّيِّد (٢/٥١) وشرح المفصل (٢/١٢٩).

(٦) سبق تخريجه كاملاً ونسبه لعمر بن لُجاء، مع اختلاف في الروايتين: (ضرائها) و(سرائها).

عَلَامِهِ» و«ضَارِبِ عَلَامَةٍ»، فلا تقبُح المسألة على هذا التأويل من جهة إضافة الشيء إلى نفسه، وإنما تقبُح وتستحيل من جهة اجتماع الشيء ونقيضه؛ لأنَّ إضافة الوجه إلى ضمير الرجل يُوجب أن يكون: (الحَسَنُ) الوجه، غير منقول عنه إلى الرجل، والإضمار في (حَسَنٍ) يُوجب أن يكون منقولاً إلى الرجل، فيصير (الحَسَنُ) منقولاً غير منقول في حال واحدة، وكذلك الضمير المثنى في: (جَوْنَتَا) يُوجب أن تكون (الجَوْنَةُ) منقولة عن (المُضْطَلَّى) إلى (الجَارَتَيْنِ)، وإضافة (المُضْطَلَّى) إلى ضمير (الجَارَتَيْنِ) يُوجب أن تكون (الجَوْنَةُ) غير منقولة، وهذا تناقض.

ولهذا قال س إنَّه رديءٌ، ولم يستحلَّ عنده من جهة إضافة الشيء إلى نفسه كما استحالَّ عند غيره؛ ولهذا مثله ب: «حَسَنَةٍ وَجْهًا»، لا ب: «حَسَنٍ وَجْهٍ»؛ لبيِّن بتأنيث الصفة أنَّ فيها ضميراً يرجع إلى الموصوف، وأمَّا الذين زعموا أنَّ قُبْحَهَا من تلك الجهة - يعني: حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه - فإنهم اعتقدوا أنَّ الوجه لا يُنصبُّ إذا كان مضافاً إلى ضمير الموصوف، بل يُرفع، ف: (الحَسَنُ) على هذا: الوجه^(١)، فإذا أضيف الوصف إلى مرفوعه لزم ذلك قطعاً، والذي رفع هذا الإشكال رواية الكوفيين النصب.

وكان المبرد^(٢) ومن وافقه يقولون في شعر الشَّامَخِ: إِنَّ الضَّمِيرَ المثنى للأعالي،

(١) في إصلاح الخلل: «فالحسن للوجه». انظر: إصلاح الخلل (١٨٩).

(٢) لا يوجد نص للمبرد في كتبه، وإنما نقل كلامه الزمخشري وابن عصفور. انظر: أعجب

العجب للزمخشري (٢٥) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٥٧٤).

لا للجارتين؛ لأنَّ الأعالي إنَّما جُمع اتِّساعاً، وإنما هو في الحقيقة: الأعلَيان؛ لأنَّ الجَوْنَتَيْنِ لا يكونُ لها أعالي، وإنما هو بمنزلة: «عَظِيمُ الْمَنَاقِبِ».

قال ابنُ دُرستويه: وهذا التَّخْرِيجُ أردأُ مِنَ الوجهِ الَّذِي أنكره على سيبويه؛ لأنَّه جعلَ ضميرَ اثنتين عائدًا على جماعةٍ، ولأنَّه أَضافَ الجَوْنَتَيْنِ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الجارَتَيْنِ، وإنَّما الجَوْنَتانِ صفةٌ للجارَتَيْنِ؛ فكانَ يجبُ أن يُرجَعَ الضميرُ للجارتينِ، فلا بدَّ له من أن يزعمَ أنَّه حمَلَه على المعنى؛ لأنَّ الأعالي في المعنى من سببِ الجارتينِ، إذا كانت (أَل) فيهما عوضًا عن^(١) ضميرِ الجارتينِ.

وَمِنْ إِضَافَةٍ [لِتَالِيَةٍ] وَمَا لَسَمَ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا



(١) في [إصلاح الخلل]: (من).

التَّعَجُّبُ

بِ: (أَفْعَل) انْطِقْ [بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبًا أَوْ جِيْ بِ: (أَفْعَل) بَعْدَ مَجْرُورٍ بِ: (بَا)]
 مَا أَقْرَبَ الْأَشْيَاءِ حِينَ يَسُوفُهَا قَدَرٌ وَأَبْعَدَهَا إِذَا لَمْ تُقْدَرْ^(١)
 مَا أَكْثَرَ الْعِلْمَ وَمَا أَوْسَعَهُ مَنْ ذَا الَّذِي يَقْدِرُ أَنْ يَجْمَعَهُ^(٢)
 مِنْ تَرَائِبِ التَّعَجُّبِ غَيْرِ الْمُبَوَّبِ لَهَا: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ
 آمِنًا فَأَخْبِتْكُمْ﴾^(٣) الْآيَةُ، «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٤)، وَقَوْلُ جَرِيرٍ^(٥):
 غِيْضَنَ مِنْ عَبْرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي مَاذَا لَقِيتَ مِنَ النَّوَى وَلَقِينَا
 وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٦):

وَكَيْفُ يُسِغُ الْمَرْءُ رَاذًا وَجَارُهُ خَفِيفُ الْمَعَى بَادِي الْخَصَاصَةِ وَالْجَهْدِ

(١) البيت لعبد الله بن يزيد الهلالي، وهو من الكامل. انظر: عيون الأخبار (١٣٨/٢) وحماسة البحري (٣٢٥).

(٢) البيت لابن أغنس، وهو من السريع. انظر: جامع بيان العلم (٤٣٧/١).

(٣) البقرة: ٢٨.

(٤) انظر: صحيح البخاري (٦٥/١).

(٥) من الكامل. انظر: ديوان جرير (٣٨٦).

(٦) البيت لقيس بن عاصم المنقري، وهو من الطويل. انظر: البيان والتبيين (٢٠٥/٣) وعيون الأخبار (٢٨٦/٣).

وقول الأعشى^(١):

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَتَرْوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا
ع^(٢):

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُذْنِي عَلَى شَحْطِ

قَالَ التبريزي^(٣): لفظه تعجب، ومعناه الدعاء والطلب.

ع: استدلوا على اسمية (أَفْعَل) بأنه يَصْغُرُ، والتصغير مختص بالأسماء؛
لأنه وصف في المعنى بالصغر، ولا يوصف إلا الأسماء؛ لأن الصفة إخبار عن
الموصوف، ولا يخبر إلا عن الأسماء.

والجواب من وجهين:

أحدهما: أنه شاذ، ففي «الصحاح»^(٤) تخصيصه بـ: (أَحْسَن) و(أَمْلَح) فقط.

والثاني: أنه إنما جازَ لشبهه بالأسماء عمومًا وخصوصًا:

أما عمومًا فمِنْ وجهين، أحدهما: أنه لا يتصرف، والثاني: أنه لا مصدر له.

وأما خصوصًا فإنه شبيه بـ: (أَفْعَل) التفضيل من وجهين: إشعاره بالمزية،

(١) هو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٣٥).

(٢) بتمامه:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُذْنِي عَلَى شَحْطِ مَنْ دَارُهُ الْحَزَنُ مِمَّنْ دَارُهُ سُورُ
والبيت لحندج بن حندج، وهو من البسيط. انظر: الحماسة (٢/ ٤٢٠) وأما لي الفالي
(٩٩/١).

(٣) انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ٣٩٢).

(٤) انظر: الصحاح (١/ ٤٠٧).

وَأَنَّهُ لَا يُبْنَى إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ، وَوَجْهٌ ثَالِثٌ: أَنَّهُ عَلَى وَزْنِهِ، وَوَجْهٌ رَابِعٌ: أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ.

ع: أَنشَدَ ابْنُ عَصْفُور^(١) فِي أَوَائِلِ «شرح الجمل»^(٢):

يَا مَا أُمْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَاءَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ
وَرَأَيْتُ مَنْ يَنْشُدُهُ^(٣):

يَا مَا أَحْيَيْنَا
وَيُنْشُدُهُ:

..... هَوْلِيَاءَ يُكْنَى

وكلاهما خطأ، أمَّا الأولُ فَمِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ فَقَطْ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِذَلِكَ، وَلِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ إِذَا كَانَ جَمْعًا مَمْدُودًا مُلْحَقًا كَافَ الْخَطَابِ لَا يَلْحَقُهَا (هَا) مِنْ أَوَّلِهِ فِيمَا أَحْفَظُ.

* * *

وَتَلَوْ (أَفْعَلَ)^(٤) [انْصَبَّتْ كَ: مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدَقَ بِهِمَا!]

* * *

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١١٣).

(٢) البيت ينسب للمجنون وللعرجي ولكامل الثقفي ولذي الرمة وللحسين بن عبد الله، وهو من البسيط. انظر: ديوان المجنون (١٦٨) وأمالى ابن الشجري (٢/ ٣٨٣).

(٣) انظر: نضرة الإغريض (٤٩).

(٤) كتب الناسخ في هامش البيت: «(ما) نكرة تامة عند سيبويه، فهي في موضع رفع، وإنما سوغ =

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ [تَمَجَّجَتْ اسْتَيْجَ] إِنْ كَانَ بَعْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِغُ
في «الإيضاح الشعري»^(١)، وقد أورد قول الله عز وجل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٢)،
وأنشد قول أوس^(٣):

تَرَدَّدَ فِيهَا صَوْنُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَخْصِنَ وَأَزِينَ لِمَرِيٍّ إِنْ تَسَرَّيَلَا
لا يجوزُ في: «أَخْصِنَ بَرِيدٌ» حذفُ الجارِّ والمجرورِ؛ من حيث لم يَجْزِ حذفُ
الفاعلِ.

فأما الجوابُ عَنِ الْآيَةِ وَالْبَيْتِ: فَإِنَّ نَاسًا^(٤) مِنْ أَهْلِ النَّظْرِ أَجَازُوا حَذْفَ
الفاعلِ، وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ^(٥) إِلَى ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، وَمَنْ لَمْ يُجْزِ حَذْفَ الْفَاعِلِ
- وَهُوَ قَوْلُ س^(٦) - جَعَلَ فِي: «أَبْصِرْ» ضَمِيرًا، كَمَا كَانَ فِي قَوْلِ أَوْسٍ.

= الابتداء بها قصد الإيهام، ذكر في التسهيل من المسوغات، وقال الشارح: «لأنها في تقدير
التخصيص، والمعنى: شيء عظيم أحسن زيدًا، أي: جعله حسنًا، فهو كقولهم: «شيءٌ جاء
بك»، و«شَرُّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ». انتهى.
قال ابن أم قاسم: «وفيه نظر».

قول الشارح: الباء زائدة في: «أَفْعَلُ بَرِيدٌ»، الباء زائدة مثلها في: «كَفَنَ يَأْتِي سَهْبًا»،
الشبهة في الزائد فقط، لا في جواز الحذف كما بينه في التوضيح.

(١) انظر: الإيضاح الشعري (٤٣٧).

(٢) مريم: ٣٨.

(٣) من الطويل. انظر: ديوان أوس (٨٤).

(٤) وهو الكسائي. انظر: الجمل (١١٣) والحليبات (٢٣٧).

(٥) هذا من نقل أبي علي عنه.

(٦) انظر: الكتاب (٧٩/١).

وإنما لم يُجمع كما تقول: «القوم كفوا» إذا لم تُلحق الجار فتقول: «القوم كفى بهم»؛ لأنه يقال: يجوز أن يكون أضمر على لفظ المفرد دون الجميع؛ لأن هذا الفعل بمنزلة (نعم) و(بئس)، فكما لم يُلحقوا علامة الجمع هذين الفعلين كذلك لم يُلحق هذا، وجعل الفاعل على لفظ المفرد وإن كان في المعنى جميعاً. وأيضاً فإنه يجوز أن يكون أجري مجرى (أفعل) الذي في قولهم: «ما أحسن زيداً»، فكما لم يُجمع الضمير في (أحسن) كذلك لم يُجمع في (أحسن) و(أسمع)، من حيث اتفقا في المعنى.

وأيضاً فإن هذا الفعل قد جرى مجرى الاسم في تصحيحهم له، ألا تراهم قالوا: «أقول به!»، و^(١):

... أطيب برّاح الشام صرّفاً

فكما لم يُظهروا علامة الفاعل^(٢) في اسم الفاعل، كذلك لم يُظهروا في هذا الفعل.

وإن شئت قلت: إن هذا المحذوف في حكم الثابت؛ لتقدم ما يدل عليه، كما قال^(٣):

(١) بتمامه:

فأطيب برّاح الشام صرّفاً وهذبه
مُعْتَقَةً صَهْبَاءَ وَهِيَ شَبَابُهَا
والبيت لأبي ذؤيب، وهو من الطويل. انظر: ديوان الهذليين (١/ ٨٠).

(٢) عند الفارسي: (الضمير)، وعند العليمي: (الفعل).

(٣) بتمامه:

أَكْمَلُ انْفِرَاجٍ تَحْسِبُ انْفِرَاجاً
وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَاراً =

وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

ولم يكن هذا في الحكم عطفًا على عاملين لِمَا ثَبَتَ مِنَ التَّقْدِيرِ.

ع: تَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْإِضْمَارَ هُنَا قَوْلُ س، وَقُوَّةُ كَلَامِهِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ نَصًّا، وَلَمْ يُوَخِّذْ مِنْهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ مِنْ قَاعِدَتِهِ، وَاقْتَضَى كَلَامُهُ الْجَوَابَ عَمَّا يُورَدُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ.

يَقَالُ: «وَوَضَّحَ الْأَمْرُ» بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، ثُمَّ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ «وَوَضَّحَا»، وَأَوْضَحَ، ثَلَاثًا وَرَبَاعِيًّا: ظَهَرَ، وَ«الْوَجْهُ»^(١): حَسَنَ، قَالَ خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ الْأَقْطَعُ^(٢):

كَفَى الْهَجَرَ أَنَا لَمْ يَضَحْ لَكَ أَمْرُنَا وَلَمْ يَأْتِنَا عَمَّا لَدَيْكَ يَقِينُ

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ [قَدْ مَا لَزَمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حِيَمَا]

وَصَفَّهُمَا مِنْ ذِي [ثَلَاثِ صُرْفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا]

وَعَبَّرَ ذِي وَصْفٍ [بُضَاهِي (أَنْشَهَلَا) وَعَبَّرَ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعَلَا)]

= البيت لأبي دؤاد في كتاب سيبويه وكذا الأصمعيات، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدي ابن زيد، وجاء في حواشي النسخة (ر) من الكامل: «الصحیح أنه لأبي داود الإيادي»، والبيت من المقارِب. انظر: الكتاب (٦٦/١) والأصمعيات (١٩١) وديوان عدي بن زيد (١٩٩).

(١) يعني: (وضح الوجه) معناه: حسن.

(٢) من الطويل. انظر: زهر الآداب (٨٥٣/٣).

[وغير ذي وصف...]: هذه العبارة أخصر وأسهل من قولهم: (أفعال الألوان والعيوب)، وأسلم عن الاعتراض؛ لأنَّ تلك لا بدَّ أن تقيَّد العيوب فيها بـ: (الظاهرة)، وإلاَّ دخل نحو: (جَهْل) و(خَرَف) و(نَهَم)، وأشمل؛ لأنَّه يدخل فيها: (هَيْف).

ع: ينبغي أن يفهم من قوله (سَالِك سَبِيل فَعِل)، وكونه لم يقل: «وغير فعل المفعول» أنَّه إن كان ملازماً للبناء للمفعول تُعجَّب منه، نحو: «وَقَصَّ»، و«سُقِطَ فِي يَدِهِ»، و«زُهِمَ زَيْدٌ»، و«عُنِيَ بِحَاجَتِكَ»؛ لأنَّ السَّالِكَ طريق (فَعِل) على معنى السالك جادة (فَعِل)، وجادة (فَعِل) أنَّه لا يكون لازماً، بل جائزاً، وذلك أنَّه إذا جاء الفاعل رجَعَ البناء له، أعني أنَّك متمكن من الرجوع بصيغته إلى صيغة فعل الفاعل.

وفائدة أخرى في قوله (سَالِك) البيت، وكونه لم يقل: (وَفَعِل)؛ لأنَّ ذلك يقصِّر المنع على هذه الصيغة، فيخرج عنه نحو: «قِيلَ»، و«بِيعَ»، باعتبار ظاهر أمرهما، ويخرج عنه أيضاً نحو: «اسْتُخْرِجَ الْمَالُ». فإن قيل: فإنَّ هذا^(١) لا يحتاج لإخراجه هنا؛ لأنَّه قد علِم أنَّه لا يُتَعَجَّب منه من حيث هو غير ثلاثي.

قلت: قد يتوهم أنَّ صيغة فعل المفعول إنما تقتضي المنع في الثلاثي، فبيِّن أنَّها مانعة في الثلاثي وفي غيره، حتى لو فرض أنَّ غير الثلاثي يجوز التعجب منه لم يجز التعجب منه إذا بُني للمفعول، ويُستفاد حينئذ في نحو: «اسْتُخْرِجَ» مانعاً^(٢).

(١) الإشارة إلى (استخرج).

(٢) الصواب عند العليمي: (أن في نحو: استخرج مانعين).

لا مانعًا واحدًا.

وَيُعْلَمُ حِينَئِذٍ أَنَّ مَنْ قَالَ فِي (أَفْعَلْ): إِنَّهُ يَجُوزُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ؛ لَكُونِهِ عَلَى صِيغَةِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ = أَنَّهُ لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

الصِّمَيْرِيُّ^(١): «وَلَا يُنْقَلُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ إِلَّا مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «مَا أَبْغَضَهُ إِلَيَّ!» و«مَا أَمَقَّتَهُ عِنْدِي!»، وَأَنْتَ تَرِيدُ: [أَنَّهُ]^(٢) مَقِيَّتٌ، وَأَنَّهُ مُبْغَضٌ، فَإِنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ: «بُغْضَ»، و«مَقَّتَ»، وَهُمَا فِعْلٌ فَاعِلٍ».

لَحْنُ ابْنِ سِيدِهِ^(٣) فِي كِتَابِ «الْإِعْرَابِ عَنْ مَرَاتِبِ قِرَاءَةِ الْأَدَابِ» أبا الطَّيِّبِ فِي قَوْلِهِ^(٤):

إِنْعِذْ بَعِذَتْ بَيَاضًا لَا يَبَاصُ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ
لَأَنَّ الْأَلْوَانَ كَالْخَلْقِ، فَكَمَا لَا يُقَالُ: «مَا أَيْدَاهُ!»، وَلَا «مَا أَرْجَلُهُ!»، كَذَلِكَ هَذَا، وَلَأَنَّ أَفْعَالَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ فِي الْأَصْلِ عَلَى (أَفْعَلْ) و(أَفْعَالٌ)، وَمَا يَجَاوِزُ الثَّلَاثَةَ لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ.

قَالَ^(٥): فَأَمَّا اسْتِشْهَادُ بَعْضِهِمْ بِقَوْلِهِ^(٦):

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْقَضْمَاضِ

(١) انظر: تذكرة المبتدي للصيمري (١٥٥).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتسيم من الصيمري.

(٣) انظر: درة الغواص (٣٧).

(٤) من البسيط. انظر: ديوان المتنبي (٢٩).

(٥) يعني ابن سيدة.

(٦) الرجز لرؤبة. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧٦).

أَبْيَضُ مِنْ أَخْتِ بَنِي إِسَاضٍ

فَقُفِّلَ مَجْهُولٌ، غَيْرُ مُوسُومٍ وَلَا مَعْلُومٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ طَرْفَةِ^(١):

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالُ طَبَّاحٍ

فإنَّه لا يعني بـ: (أَبْيَضُ) هنا صِغَةَ الْمُفَاضَلَةِ، وَإِنَّمَا عَنِيَ بِهِ: الْأَبْيَضُ، فَكَأَنَّهُ

قَالَ: فَأَنْتَ وَاضِحُهُمْ أَوْ نَقِيُّهُمْ سِرْبَالُ طَبَّاحٍ.

ثُمَّ قَالَ^(٢): وَقَدْ يُتَأَوَّلُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي عَلَى أَنَّ (مِنْ) لِلتَّبْعِيضِ، أَيْ: لَأَنْتَ أَسْوَدُ

فِي عَيْنِي، وَلَأَنْتَ ظَلَمَةٌ مِنَ الظُّلَمِ، فَيَكُونُ كَبَيْتِ طَرْفَةٍ.

ع: جَعَلَ (مِنْ الظُّلَمِ) خَبْرًا ثَانِيًا.

ع: بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْطِ: وَغَيْرِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بـ: (مَا أَفْعَلَهُ!)، وَذَلِكَ نَحْوُ:

(أَجَابَ)، وَ(قَالَ) مِنَ الْقَائِلَةِ، وَ(قَعَدَ)، وَ(جَلَسَ)، وَ(سَكَّرَ)، وَ(نَامَ)^(٣).

(١) البيت من البسيط. انظر: ديوان طرفة (١٨).

(٢) يعني ابن سيده.

(٣) جاء في طرف هذه الورقة فائدة كتبها الناسخ: «فائدة: من الشروط أن يكون مثبتًا، فلا يصاغان من فعلٍ مقصود نفيه لزومًا كـ «لم يعج»، أو جوازًا كـ «لم يعج»، كذا قال في شرح التسهيل، يعني أن (عاج يعج) بمعنى (انتفع) لم يُستعمل إلا منفياً، و(عاج يعوج) بمعنى مالك استعمل مثبتاً ومنفياً، ودعوى الاختصاص في الأول جرى عليه الشارح وابن هشام في التوضيح، وفيه نظر، فإنه قد وجد مثبتاً فيما أنشده أبو علي القالي في نوادره، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

ولم أرَ شيئاً بعدَ ليلَى أَلَدُّهُ وَلَا مَنَظَرًا أَرَوَى بِوَفْءٍ أَعْيَجُ =

فائدة: علّة المنع إذا كان معبراً عن فاعله بـ: (أَفْعَلْ فَعَلَاءً) أَنْ حَقَّ مَا يُصَاغَانِ منه أن يكون ثلاثياً محضاً، وأصل الفعل في هذا النوع أن يكونَ على (أَفْعَلْ)، كذا علّله الجمهور^(١)، قال في «شرح التسهيل»^(٢): «وعندي تعليل آخر أسهل منه، وهو أن يُقال: لَمَّا كان بناء الوصف من هذا النوع على (أَفْعَلْ) لم يبن منه أَفْعَلْ تفضيل؛ لثلاثا يلتبس أحدهما^(٣) بالآخر، فلَمَّا امتنع صوغُ أَفْعَلِ التفضيل [امتنع صوغُ فعل التعجب]^(٤) لتساويهما وزناً ومعنى، وجريانهما مجرى واحداً^(٥) في أمور كثيرة»، قال: «وهذا الاعتبار بين، ورُجحانه متعين».

ويشذُّ من هذا النوع قولهم: «مَا أَحْمَقَهُ!»، و«مَا أَرْعَنَهُ!»، و«مَا أَهْوَجَهُ!»، و«مَا أَتَوَكَّهُ!»، بمعنى: «أَحْمَقَهُ»، و«مَا أَلَدَّهُ!»، مِنْ: «لَدَّ» إذا كان عسير الخصومة، وبناء الوصف من كل هذه على (أَفْعَلْ) في التذكير، و(فَعَلَاءً) في التأنيث. وكلامه في «الكافية»^(٦) و«التسهيل»^(٧) يقتصر ظاهره أن صوغهما [مِنْ] (أَفْعَلْ

= أفاده ابن قاسم.

انظر: شرح المرادي (٢/ ٨٩٥) وأمالى القالي (٢/ ١٦٨) وشرح ابن الناطم (٣٣٠) وأوضح المسالك (٣/ ٢٣٧) وشرح التسهيل (٣/ ٤٤).

(١) انظر: التذيل والتكميل (١٠/ ٢٣٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٥).

(٣) في المخطوط (أحدهما).

(٤) ساقط من المخطوط، والتميم من شرح التسهيل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٥).

(٥) في المخطوط (واحد).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٨٧).

(٧) انظر: التسهيل (١٣١).

فَعَلَاءَ) إِذَا أَفْهَمَ جَهْلًا أَوْ عُسْرًا مَقِيسٌ.

فائدة: قَالَ الشَّارِحُ^(١): «لَا يُصَاغُ مِمَّا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؛ لِأَنَّ بِنَاءَهَا مِنْهُ يُفَوِّتُ الدَّلَالََةَ عَلَى الْمَعْنَى الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ، أَمَا فِيمَا أَصُولُهُ أَرْبَعَةٌ نَحْوُ: (دَخَرَجَ) وَ(سَرَهَفَ)؛ فَلِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى حَذْفِ بَعْضِ الْأَصُولِ، وَلَا خَفَاءَ فِي إِخْلَالِهِ بِالدَّلَالَةِ». يَعْنِي بِحَذْفِ حَرْفٍ لَجَعْلِهِ عَلَى (أَفْعَلَ).

و(أَشَدَّ، أَوْ أَشَدَّ) أَوْ شِبْهَهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عُدِيمًا]

وَمُضَدُّ اللَّامِ [يَعْدُ يَنْتَصِبُ وَيَعْدُ (أَفْعَلَ) جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ]

مَا فِعْلُهُ مَزِيدٌ فِيهِ، وَمَا اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى (أَفْعَلَ) يُؤْتَى لِهَمَا بِالمصدرِ الصريحِ. وَأَمَّا مَا لَا مَصْدَرَ لَهُ، وَهُوَ مُتَصَرِّفٌ تَصَرُّفًا نَاقِصًا، ك: «يَذَرُ»، وَ«يَدْعُ»، وَالْمُنْفِي، وَالْمُبْنِي لِلْمَفْعُولِ إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ»، وَتَرِيدُ أَنَّهُ مُضْرُوبٌ، حَيْثُ لَا قَرِينَتَهُ، وَالنَّاقِصُ إِنْ قُلْنَا لَا مَصْدَرَ لَهُ = فَيُؤْتَى بِالمصدرِ المؤوَّلِ.

وَأَمَّا مَا لَا يَتَفَاوَتُ أَصْلًا، وَمَا لَا يَتَصَرَّفُ أَصْلًا فَلَا يَتَعَجَّبُ مِنْهَا أَصْلًا.

وَبِالنُّسْبِ اخْتُلِمَ [لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُتِرَ]

[لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ]: كَقَوْلِهِمْ: «مَا أَذْرَعَهَا»، أَيْ: أَخَفَّهَا فِي الْغَزْلِ! مِنْ قَوْلِهِمْ:

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٣٢٩).

امرأة ذراع، ولا فعل له، و«أَقْمِنَ بِهِ!»، اشتقوه من: هُوَ قَمِينٌ بِكَذَا، و«مَا أَعْساهُ!»، و«أَعْسِ بِهِ!»، أي: مَا أَحَقَّهُ! و(عَسَى) جامد.

قيل^(١): و«مَا أَغْنَاهُ!»، و«مَا أَفْقَرُهُ!»، و«مَا أَشْهَاهُ!»، و«مَا أَحْيَاهُ»، من: «اشْتَهَى»، و«اشْتَحَيَا»، قال الشيخ^(٢): «والحقُّ أَنَّهُنَّ من: «عُنِيَ»، و«فَقَّرَ»، و«شَهِىَ»، و«مَقَّتَ».

وقيل: وما أمقته، بناءً على أَنَّهُ من: «مُقَّتَ»، وَأَنَّهُ لم يبن للفاعل، وليس كذلك، بل قالوا: مُقَّتَ.

وقالوا: ما أَخْصَرَهُ! من: اخْتُصِرَ.

* * *

وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ [لَنْ يُقَدِّمًا مَعْمُولُهُ وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَا]

* * *

وَقَضَلُهُ بِظَرْفٍ [أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ] الصحيح الجواز، وليس لـس فيه نص.

قال الشَّلَوِيُّ^(٣): «حكى الصِّمَرِيُّ^(٤) أَنَّ مذهبَ س^(٥) منعُ الفصلِ بالظرف،

(١) قاله الأخفش في الأوسط نقلًا عن العرب. انظر: التذييل والتكميل (١٠/٢٣٨).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/٤٦).

(٣) انظر: شرح الجزولية للشلوبيين (٢/٨٩٢).

(٤) انظر: بصرة المبتدي للصيمري (١٥٧).

(٥) سيبويه لم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم. انظر: الكتاب (١/٧٣).

والصواب الجواز، وهو المشهور المنصور.

وقال السيرافي^(١) في قول س^(٢): «ولا تُزِيلُ شَيْئًا عَنْ مَوْضِعِهِ»: «إنما أراد أنك تقدم (ما)، وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل».

قال الناظم^(٣): «ويؤيد الجواز^(٤)»:

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبُهَا

البيت، وقول عمرو بن معدي كرب^(٥): «مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا! وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَنَاتِ عَطَاءَهَا!».

اللَّزَنَةُ بِسُكُونِ الزَّايِ: شِدَّةٌ وَقَحْطٌ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٦): «اللَّزَنَةُ: السَّهَّةُ، وَجَمْعُهَا: لَزَنَاتٌ».



(١) انظر: شرح السيرافي (١/٣٥٧).

(٢) انظر: الكتاب (١/٧٣).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/٧٤٨) وشرح الكافية الشافية (٢/١٠٩٦).

(٤) بتمامه:

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبُهَا وَأَخِيرُ إِذَا خَالَتُ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

والبيت لأوس بن حجر، وهو من الطويل، ورواية الديوان والمصادر: «بدار الحزم ما دام حزمها». انظر: ديوان أوس (٨٣) والأفعال لابن الحداد (١/٤٠٢) شرح التسهيل (٣/٤١).

(٥) انظر: الأغاني (١٥/١٤٦) وأمالى القالي (٢/١١٤).

(٦) لم يذكره الجوهري، بل ذكره ابن دريد، لكن لعل ابن هشام نقل عن نسخة عنده من الصحاح.

انظر: الصحاح (١/٢١٩) وجمهرة اللغة (١/٣٣٤).

(نِعْمَ وَبِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

فِعْلَانِ غَيْرُ [مُتَصَرِّفَيْنِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ]
[فِعْلَانِ]: خِلَافًا لِلْفَرَاءِ^(١)، كَذَا فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢)، وَقَالَ فِي «شَرْحِهِ»^(٣): «وَأَكْثَرُ
الْكُوفِيِّينَ»^(٤).

[فِعْلَانِ] بِدَلِيلِ اتِّصَالِ تَاءِ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ بِهِمَا فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، وَضُمَاثِرِ
الرَّفْعِ الْبَارِزَةِ فِي لُغَةِ حَكَاهَا الْكُسَائِيُّ^(٥).
[غَيْرِ مُتَصَرِّفَيْنِ]: فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٦): «إِنَّمَا أُلْزِمَا لَفْظَ الْمَضِيِّ؛ لِأَنَّهُمَا لِإِنْشَاءِ
الْمَدْحِ وَالذَّمِّ».

ع: يَعْنِي: وَكُلُّ فِعْلٍ خَبَرِيٌّ يُقَالُ إِلَى الْإِنْشَاءِ التَّرْمِيمُ فِيهِ الْمَضِيُّ.
«فَبِهَا وَنِعْمَتْ»^(٧)، قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٨): «هُوَ بِكسْرِ النُّونِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَالتَّاءِ،

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٦٨/١) و(١٤١/٢).

(٢) انظر: التسهيل (١٢٦).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٥/٣).

(٤) كنعلب وأصحابه. انظر: مجالس ثعلب (٢٧٣/١) وأمالى ابن السجري (٤٠٤/٢).

(٥) انظر: مجالس ثعلب (٢٧٣/١) وأمالى ابن السجري (٤٠٤/٢).

(٦) انظر: شرح العمدة (٧٨٠/٢).

(٧) انظر: سنن أبي داود (٩٧/١).

(٨) انظر: غريب الحديث للخطابي (٢٢٣/٣).

أي: نِعِمَّتِ الْحَلَّةُ، والعوامُّ يروونه بفتح النون وكسر العين، وليس بالوجه، ورواه بعضهم: «وَنِعِمَّتْ»، أي: نعمك الله.

مُقَارِنِي (أَل) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا ك: «نِعْمَ عُقْبَى الْكَرْمَا» [

مُقَارِنِي أَل]: «فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ»^(١)، «وَيَقَسَّ أَلِيْمَاهُ»^(٢).

ع: قوله: (أَل) أي^(٣): الجنسية، بدليل قوله في باب الفاعل:

لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

[مقارن أَل]: الجنسية، مثلها في: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ»^(٤) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا»^(٥)،

وقوله^(٥):

بِهِمْ هَدَى اللَّهُ جَمِيعَ الْإِنْسَانِ

مِنَ الضَّلَالِ وَهُمْ كَالْعُمَيَّانِ

وقوله^(٦):

(١) المحج: ٧٨.

(٢) آل عمران: ١٢ - ١٩٧ والرعد: ١٨.

(٣) هذه المواضع من الحاشية كلها مستفاد من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٨٤).

(٤) العصر: ٢.

(٥) الرجز غير معين القائل. انظر: اتفاق المباني وافتراق المعاني للدقيقي (١١٣) والتذييل والتكميل (١٠/ ٨٥).

(٦) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي. انظر: النوادر لأبي زيد (٢٤٨) ومجالس نعلب (٥٣٣) - (٥٣٦).



إِنْ تَبَخَّلِي بِأَهْنَدُ أَوْ تَعْتَلِي

أَوْ تُضَيِّحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي

وقيل: إنها عهديّة.

حجة الأولين لزوم (أل) في فاعليها، أو فيما أضيف إليه، فلو لا الجنسية كان فاعلها كل اسم، وقولهم^(١): «نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ»، كما يقولون^(٢): «قَامَ النِّسْوَةُ»، وقال الله تعالى: «وَقَالَ نِسْوَةٌ»^(٣).

قيل: فأجيزوا في قولك: «نِعْمَ الرَّجُلُ» أن يُقال: «نِعْمَتِ الرَّجُلُ» كما يقال: «قَامَتِ الرَّجَالُ»، و«نِعْمَتِ الرَّجَالُ».

قلنا: مقتضى القياس أن لا يجوز: «نِعْمَ الْمَرْأَةُ»؛ رغبةً لجانب اللفظ، ولكنهم راعوا جانب المعنى المعتضد بالأصالة، وهي التذكير، فأما هذا فمخالِفٌ لذلك؛ لأنّه لم يعتضد بالأصل، أعني في: «نِعْمَتِ الرَّجُلُ»، بل هو خلافُ اللفظ والأصل جميعاً. وحجة الآخرين أنّه يثنى ويُجمع، فلو كانت للمجنس استغرقت جميع أفرادِه، ولو كانت للعهد الذهني كانت لمعقول الماهية، وذلك شيء مفرد لا يقبل تثنية ولا جمعا.

رُدَّ بعدم صحة الملازمة، بدليل قوله^(٤):

(١) انظر: اللمع (١٤١).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٥٢/١٣).

(٣) يوسف: ٣٠.

(٤) البيت لنصر بن سيار، وهو من الوافر. انظر: البيان والتبيين (١٥٨/١).

فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُذَكَّى وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوَّلُهَا الْكَلَامُ

ألا ترى أنه لا عهد في قوله: (العُودَيْنِ)، وقد شأه؟

واختلف كل من الفريقين، فقل: جنسية حقيقية، وقل: جنسية مجازاً، هذا خلاف الأولين، وقال الآخرون: الممهود ذهني لا خارجي، وقل: شخصي.

أجاز الناظم^(١) في (أل) في هذا الباب وجهين:

قال: «استعملوا (أل) الجنسية مجازاً في الدلالة على الكمال مدحاً وذمماً، نحو: «نعم الرجل زيد»، و«بئس الرجل عمرو»، كأنه قال: «نعم الجامع لخصال المذح زيد»، و«بئس الجامع لخصال الذم عمرو».

أو يكون العموم قد قصده هنا على سبيل المبالغة المجازية، كما فعل من قال^(٢): «أطعمنا شاة كل شاة»، و«مررت برجل كل رجل»، أي: جامع لكل خصلة يمدح بها الرجال. هذا نصه في «شرح الكافية»^(٣).

فإن قلت: الوجه الأول هو الوجه الثاني قطعاً، وفي بعض النسخ^(٤): (وَيَكُونُ الْعُمُومُ) بالواو، لا بـ: (أو)، وهو مؤيد لما ذكرته، وأن الهمزة غلط من بعض النسخ، والذي قوى الرؤية أنه أعاد قوله: (الْمَجَازِيَّة) بعد قوله أولاً: (مَجَازاً)؛ فأوهم أن هذا المجاز غير ذلك المجاز، وإلا لم يذكره.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٢٣).

(٢) انظر: الكتاب (١١٦/٢).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٢٤).

(٤) لم يشر محقق شرح الكافية الشافية إلى هذا، أو لم تقع هذه النسخة أو الرواية بين يديه.

قلت: إنما هما وجهان، فالأول حاصله أنه استعمل (الرَّجُلُ) في مكان قوله: (الْجَامِعُ لِخِصَالِ الرِّجَالِ الْمَمْدُوحَةِ)، والثاني حاصله أنه جعل (الرَّجُلُ) نفس الجنس كله.

(مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا) ﴿وَلِنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(١)، ﴿فَيَسِّرْ مَشْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(٢).

وقد يكون ذلك بتوسط مضاف بينهما، كقوله^(٣):

فَإِنْ تَكُ فَقَعَسُ بَانُوا وَيَنَّا فَنِعْمَ ذَوُو مُجَامَلَةِ الْخَلِيلِ
وقوله^(٤):

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ

البيت.

فاعل (نِعْمَ) و(يَسِّرْ) أحد عشر شيئاً، وهي أربعة أنواع:

نوع أجمعوا على اطراذه، وهو (٤): أن يكون بـ: (أَلْ)، أو مضافاً لما فيه (أَلْ)، أو لمضافٍ لما فيه (أَلْ)، أو مضمراً مستتراً.

ونوع أجمعوا على شذوذه، وهو (٤): أن يكون نكرة مفردة، وأن يكون نكرة مضافة، وأن يكون علماً، أو مضافاً لعلم، وأن يكون ضميراً بارزاً.

(١) النحل: ٣٠.

(٢) الزمر: ٧٢ وغافر: ٧٦.

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الوافر. انظر: شرح التسهيل (٩/٣).

(٤) بتمامه:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

والبيت لأبي طالب، وهو من الطويل. انظر: السيرة النبوية (١/٢٧٩).

ونوعٌ اختلفوا: هل هو فاعلٌ أو لا؟ وهو (٢): (مَنْ) و(مَا).

ونوعٌ اختلفوا في جوازِ التكلمِ به، وهو أن يكونَ الذي مرادًا به الجنسُ.

الأمينُ الْمُحَلِّيُّ في «مفتاحِ الإعرابِ»^(١): «يكونُ فاعلُ (نِعَمَ، وَبِشَسَ) معرَّفًا

ب: (أَلِ) الجنسيةِ، أو مضافًا إلى المعرِّفِ بهما، أو إلى ضميرِهِ معطوفًا، كقولِكَ: «نِعَمَ غُلامُ الرَّجُلِ وَخَادِمُهُ بِشَرٌ».

مسألة: أجازَ بعضهم: «الرَّجُلُ نِعَمَ غُلامُهُ»، و«الْفاضِلُ نِعَمَ كَلَامُهُ»، وقد جاءَ في ذلك قولُهُ^(٢):

فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعَمَ شَبَابُهَا

ع: وينبغي أن يلتزمَ ذلك مَنْ أجازَ: «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلامُهُ».

ش ع^(٣): «حكى الكسائي»^(٤) عَمَّنْ يوثقُ بعربيَّتِهِ أَنَّهُ يرفعُ ب: (نِعَمَ، وَبِشَسَ) مضمراً عائداً على ما تقدَّم مطابقاً، وأجازَ الفراء^(٥) أن يكونَ مِنْ هَذَا: «يَتَسَلَّلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا»^(٦).

(١) انظر: مفتاح الإعراب (٦٧).

(٢) بتمامه:

فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعَمَ شَبَابُهَا إِذَا الْبَيْضُ تَحْتَ الْمَشْرِفَاتِ صَلَّتِ

والبيت للكميت، وهو من الطويل. انظر: أنساب الأشراف (٨/ ٤٠٤).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٨).

(٤) انظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٧٣) وأمالى ابن السجري (٢/ ٤٠٤).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤١).

(٦) الكهف: ٥٠.

ع: يعني: يكونُ فاعِلُ (يُعْنَمُ) عائدًا على ما تقدّم، لا عائدًا على البدل. انتهى.

اتفق^(١) الأخفش^(٢) والفراء^(٣) على جواز كونِ فاعليهما نكرةً مختصةً، كقوله^(٤):

يُعْنَمُ قَرِينَا يَفْنِي هَالِكُ

وأجاز الأخفش^(٥) وحده كونه نكرةً غير مختصة، كقوله^(٦):

نَيَافُ الْقُرْطِ غَرَاءُ النَّايَا وَرَيْدُ اللَّسَاءِ وَنَعْمَ نَيْمُ

وأجاز المبرد^(٧) كونه موصولاً جنسياً، ويؤيده قوله^(٨):

وَنَعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

ولا يكونُ الفاعلُ مضمراً و(مَنْ) تمييزاً؛ لأنها لا تقبلُ (أَل)، ولأنها لم تقع

(١) يستكمل من هنا النقل عن ابن مالك من شرح العمدة.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦١).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧ - ٢٦٧).

(٤) بتمامه:

يُعْنَمُ قَرِينَا يَفْنِي هَالِكُ أُمُّ حُبَيْشٍ وَأَبُو مَالِكِ

والبيت لم يعين قائله، وهو من السريع. انظر: أمالي القالي (٢/ ١٨٣) وثمار القلوب (٢٤٩).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦١).

(٦) البيت لتأبط شراً، وهو من الوافر. انظر: ديوان تأبط شراً (٢٠٢).

(٧) انظر: المقطضب (٢/ ١٤٣)، (٤/ ١٧٥).

(٨) بتمامه:

فَنَعْمَ مَرْكَأً مَنْ صَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنَعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

والبيت لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: جمهرة اللغة (٢/ ١٠٩٨) وإيضاح الشعر

قطُّ نكرة تامَّة^(١).

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا [يَفْسُرُهُ مُبَيَّرُكَ: «نَعَمْ قَوْمًا مَغْسُرُهُ»]
[مضمرًا]: يجب أن يقول: «مُسْتَرًّا»؛ لئلا يتوهم [أنه]^(٢) يبرز كسائر الضمائر،
قال^(٣):

لِنَعْمَ مَوْئِلًا الْمَوَلَى إِذَا حُذِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِخْلِ
وقال^(٤):

نَعْمَ امْرَأَتَيْنِ حَاتِمٍ وَكَغَبٍ
كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

«نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ»^(٥)، قول ص^(٦) فيه ما في النظم، وقال الكسائي والفراء^(٧):
الفاعل (زَيْدٌ)، و(رَجُلًا) حال عند الكسائي تمييز عند الفراء.
لنا قولهم: «نَعَمْ رَجُلًا أَنْتَ»، و«يَنْسَ رَجُلًا هُوَ» فلو كانا فاعلين اتصلا،

(١) انتهى النقل هنا من شرح العمدة، ولم يشر ابن هشام إلى انتهائه من النقل. انظر: شرح العمدة (٢/٧٩١).

(٢) ساقطة من المخطوط، التميم من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/٤٨٩).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/٩).

(٤) أورده ابن مالك ولم ينسبه لقائل معين، وهو رجز. انظر: شرح العمدة (٢/٧٨٢).

(٥) هذه التحشية مستفادة من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠/١٠٦).

(٦) انظر: الكتاب (٢/١٧٧، ١٧٨) والمقتضب (٢/١٤١) والأصول (١/١١٤).

(٧) انظر: التذييل والتكميل (١٠/١٠٦) وارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٨).

وقولهم: «إِنْخَوْتُكَ نِعْمَ رَجَالًا»، والفاعل لا يتقدم، و«نِعْمَ رَجُلًا كَانَ زَيْدًا»، والفاعل لا تعمل فيه النواسخ.

ابن الطرواة^(١): الفاعل محذوف لا مضمّر، بدليل عدم بروزه، وسوّغ الحذف أنّه موضع إبهام، كما قال^(٢):

فَسُوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

حَذَفَ؛ لإبهام المحلّ، وصار التفسير بدلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ^(٣).

* * *

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ [وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهَرَ]
[وجمع تمييز وفاعل]:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ كَوْبَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ يَابِئَاءِ^(٤)
في «شرح العمدة»^(٥): أجازَه المبرِّد^(٦)، ومنعه س^(٧) معتمدًا على أنّه لا إبهام؛

(١) انظر: التذييل والتكميل (١٠/١٠٧).

(٢) بتمامه:

فَإِنَّ الْمَيِّتَةَ مَنْ يَخْشَاهَا فَسُوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

والبيت للنمر بن تولب، وهو من المتقارب. انظر: أدب الكاتب (٢١٤).

(٣) انتهى هنا النقل عن التذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (١٠/١٠٨).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (١٦٩).

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/٧٨٦).

(٦) انظر: المقتضب (٢/١٥٠).

(٧) انظر: الكتاب (١/٣٠١)، (٢/١٧٦).

فلا حاجة للتفسير، ويلزمه منع التمييز في نحو: «لَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عَشْرُونَ دِرْهَمًا»، ويردّه: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١)، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾^(٢) الآية.

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِّيَّةِ دِينًا^(٣)

ثم قد ورد ذلك في هذا البيت، كقوله^(٤):

فَخُلَا.....

«كافية»^(٥):

وَابْنُ يَزِيدَ الْجَمْعَ قَدْ أَجَارَا وَسَيَّوِيهِ مَنَعَ الْجَوَارَا
وَابْنُ يَزِيدَ قَوْلُهُ الصَّحِيحُ وَفِي مَقَالِهِمْ لَهُ تَوْضِيحُ

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) التوبة: ٣٦.

(٣) هذا البيت ليس في مطبوع شرح العمدة، والبيت بتمامه:
وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِّيَّةِ دِينًا
والبيت لأبي طالب، وهو من الكامل. انظر: ديوان أبي طالب: (٨٧).

(٤) بتمامه:

وَالْتَغْلِيثُونَ بِنَسِّ الْفَحْلِ فَحْلُهُمْ فَخُلَا وَأُمُّهُمْ رَلَاءُ مِنْطِقُ
والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (١٩٢).

(٥) هذه الرواية من نسخة من كافية ابن مالك مع ابن هشام، وفي مطبوع الكافية النظم يختلف، قال ابن مالك في مطبوع الكافية:

وَمَعَ ظُهُورِ الْفَاعِلِ التَّمْيِيزَ دَعُ فِي رَأْيِ عَمِيرو وَهُوَ فِي ذَا لَمْ يَطْعُ
انظر: شرح الكافية الشافية (١١٠٤ / ٢).



وَمَا) مُمَيِّزٌ [وَقِيلَ: فَأَعْلُ فِي نَحْوِ: «نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»]

[وما مُمَيِّزٌ]: عَزِيَّ إِلَى الْأَخْفَشِ^(١)، وَتَبَعَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٢) وَابْنُ الْحَاجِبِ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ فَأَعْلُ) عَزِيَّ لِسِ^(٤) وَالْكَسَائِيُّ^(٥).

وَفِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٦) أَنَّهُ مَذْهَبُ سِ وَابْنِ خُرُوفِ^(٧) وَالسِّيْرَافِيِّ^(٨)، وَأَنَّهُ الْحَقُّ، بِدَلِيلِ أَنَّ (مَا) لَا تَقْبَلُ (أَلَّ)، وَمَا عَهَدْنَا تَمْيِيزَ (نِعْمَ، وَيُسْ) إِلَّا قَابِلًا لَهَا، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُمَيِّزْ بِ: (مِثْلِ، وَغَيْرِ، وَأَفْعَلٍ مِنْ)، وَقَوْلُهُمْ: «دَقَّقْتُه دَقًّا نِعِمًّا»، وَ«عَسَلْتُه عَسَلًا نِعِمًّا»، وَالنُّكْرَةُ التَّالِيَةُ (نِعْمَ) لَا يُقْتَصَرُ عَلَيْهَا إِلَّا فِي نَادِرٍ بِشَرِطِ الْعَطْفِ، كَالْحَدِيثِ^(٩): «فَبِهَا وَنِعْمَتٌ، وَمَنْ اغْتَسَلَ»، الْحَدِيثُ، وَقَوْلُهُ^(١٠):

تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ

بِئْسَ امْرَأً وَإِنِّي بِئْسَ الْمَرَّةَ

وَأَنَّ التَّمْيِيزَ إِنَّمَا يُجَاءُ بِهِ لِتَعْيِينِ الْجِنْسِ، وَ(مَا) الْمَذْكُورَةُ لَا تُعَيَّنُ جِنْسًا.

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٣٩).

(٢) انظر: المفصل (٣٦٢).

(٣) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٤٧٧) والكافية: (٥٠).

(٤) انظر: الكتاب (١/٧٣).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/٥٧).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/٧٨٣).

(٧) انظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف (٢٤٤).

(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/٣٨٦).

(٩) انظر: سنن النسائي (٣/٩٤).

(١٠) الرجز لبعض العرب. انظر: الاشتقاق: (١٥) والبصريات (١/٢٨٢).

قال الصَّمِيرِيُّ في «التَّبصرة»^(١): «وإذا دخلت (مَا) على (نِعَمَ، وَبَشَ) بطلَ عملُهما، وجاز أن يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخولِ (مَا)، تقول: «نِعَمَ مَا أَنْتَ»، و«بَشَ مَا صَنَعْتَ»، قال الله سبحانه: «بَشَمَا أَشْتَرَوْا بِوَدِّ أَنْفُسِهِمْ»^(٢)، ولم يَجْزُ قبل أن تدخلَ (مَا) أن تقول: «نِعَمَ أَنْتَ»، ولا «بَشَ صَنَعْتَ»^(٣).

في «التَّسهيل»^(٤): «(مَا) معرفةٌ تامةٌ، وفاقاً لسيبويه^(٥) والكسائي^(٦)، لا معرفةٌ ناقصةٌ، خلافاً للفراء^(٧)، ولا نكرةٌ مميزةٌ، خلافاً للزمخشري^(٨)، وللفارسي قولان^(٩)، كقولِي الفراءِ والزمخشريّ».

وفي «شرح»^(١٠): جعلَ السيرافي^(١١) مثلَ (نِعَمَ مَا) في تمامِ (مَا) وتعريفها:

(١) انظر: التبصرة (١٦٣).

(٢) البقرة: ٩٠.

(٣) في المخطوط: «بش ما صنعت»، وبها لا يستقيم التمثيل، وهي محذوفة عند الصيمري والعلمي.

(٤) في التسهيل: «(مَا) معرفةٌ تامةٌ، وفاقاً لسيبويه والكسائي، لا موصولةٌ، خلافاً للفراءِ والفارسي، وليست بنكرةٌ مميزةٌ، خلافاً للزمخشريّ وللفارسي في أحدِ قوليه». انظر: التسهيل (١٢٦).

(٥) انظر: الكتاب (٧٣/١).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١).

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١).

(٨) انظر: الكشف (٣١٦/١).

(٩) انظر: الإيضاح العضدي (٩٠) والحجة (٣٩٦/٢) والحليات (١٨٤) وشرح الأبيات (٣٨١).

(١٠) انظر: شرح التسهيل (١٢/٣).

(١١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٨٦/٣).

«إِنِّي مِمَّا أَنْفَعَلْ»، أي: «مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ».

ويؤيدُه أَنَّ المجرورَ المخبرَ به عن مبتدأ لا يكون بالاستقراء إلا معرفة، أو نكرة مختصة بالصفة، ولا صفة هنا.

ع: ولا صلة؛ لأنها مفردة.

فتعين التعريف والتمام.

ثم اختلفَ س والكسائي، فقالَ الكسائي^(١): المخصوصُ (مَا) أخرى مقدرة، والمحققون من أصحابِ س يقدرون: «نِعْمَ الشَّيْءُ شَيْءٌ صَنَعْتُ»، فيقدرون موصوفاً لا موصولاً.

ويقوي تعريفَ (مَا) هذه كثرة الاقتصارِ عليها، ك: «غَسَلْتُه غَسْلًا نِعْمًا»، ولا يقتصرُ على النكرة بعدَ (نِعْمَ) إلا نادراً، كقوله:

بِئْسَ امْرَأً وَلِئَنِّي بِئْسَ الْمَرَّةُ

في «شرح الكافية»^(٢) أن قولَ الزمخشري ذهبَ إليه كثيرٌ من المتأخرين، وأنَّ القولَ بأنَّ (مَا) فاعلةٌ، وأنها معرفة تامَّة ظاهرُ قولِ س^(٣)، وصرَّحَ به ابنُ خَرُوف^(٤)، وسبقه إلى ذلك السيرافي^(٥)، وجعلَ منه: «إِنِّي مِمَّا أَنْفَعَلْ»، أي: «مِنَ الْأَمْرِ أَنْ

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١١١/٢).

(٣) انظر: الكتاب (٧٣/١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١٢/٣).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٨٦/٣).

أَفْعَلْ، ذ: (أَنْ أَفْعَلَ) مبتدأ، و(مِنْ الْأَمْرِ) خبر، والجملة خبر (إني)، ومثل قول السيرافي قَالَ س، ونَصُّه^(١).

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ [بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ لَيْسَ يَنْدُو أَبَدًا]
قوله: (الْمَخْصُوصُ) يفهم منه شرطان:

أحدهما: أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَعْمَ مِنَ الْفَاعِلِ، فَلَا يَجُوزُ: «نِعْمَ الصَّيَّامُ جُنَّةٌ»، ولا: «نِعْمَ الْإِنْسَانُ حَيَّوَانٌ»، ولا: «نِعْمَ الرَّجُلُ إِنْسَانٌ».

والثاني: أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَسَاوِيًا لَهُ، فَلَا يَجُوزُ: «نِعْمَ الْبَعِيرُ الْجَمَلُ» عِنْدَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْبَعِيرَ خَاصٌّ بِالْمَذَكَّرِ^(٢)، ولا: «نِعْمَ الْغَيْرُ الْحِمَارُ»، ولا: «نِعْمَ الدُّسْرُ الْمَسَامِيرُ»، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْبَعِيرَ يَنْطَلِقُ عَلَى الْجَمَلِ وَالنَّاقَةِ فَذَلِكَ جَائِزٌ.

وَأِنْ يُقَدِّمَ [مُسَمِّرٌ بِهِ كَفَى كَدَ: «الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُفْتَنَى وَالْمُقْتَنَى»]
[كفى]: ع: وَمِنْ هُنَا رُدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَيْرٌ^(٣)؛ لِأَنَّهُ

(١) يظهر أن في الكلام تنمة، وهي في شرح الكافية الشافية كاملة، قال ابن مالك هناك: «وكلام السيرافي موافق لكلام سيبويه؛ فإنه رحمه الله قال: «ونظير جعلهم «ما» وحدها اسمًا قول العرب: «إني مما أن أصنع»، أي: «من الأمر أن أصنع»، فجعل «ما» وحدها اسمًا، ومثل ذلك: «غسلته غسلًا نعمًا»، أي: «نعم الغسل»، فقدّر (ما) بـ: (الأمر)، وبـ: (الغسل)، ولم يقدّر بها بـ: (أمر)، ولا بـ: (غسل)، فعلم أنها عنده معرفة».

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٢/٢٢٩).

(٣) في التذييل والتكميل (١٠/١٣٤) أنه رد على من قال: إنه خير لمبتدأ محذوف.

يقتضي حذف الجملة بأسرها، وذلك إجحافٌ.

وَمِنْ ثَمَّ رُدُّ عَلَى الْمَبْرَدِ^(١) فِي قَوْلِهِ فِي نَحْوِ: ﴿بَلَيْتَ قَوِي﴾^(٢): إِنَّ الْمُنَادَى مَحذُوفٌ؛ لِاِقْتِضَائِهِ حَذْفَ جَمِيعِ الْجُمْلَةِ مَعَ غَيْرِ حَرْفِ الْجَوَابِ وَالشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ^(٣):

..... فَأَلْبَسْتُ: وَإِنْ

مِنَ الْحَذْفِ^(٤):

لَوْلَا جَرِيرٌ هَلَكَتْ بَجِيلَةٍ

نِعْمَ الْفَتَىٰ وَيُسُّتِ الْقَبِيلَةُ

أَي: نِعْمَ الْفَتَىٰ هُوَ، وَيُسُّتِ الْقَبِيلَةُ هِيَ.

فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٥): مَا مَلَّخَصُهُ: قَدْ يُحَذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عَلِمَ، فَيُقَدَّرُ مَكَانَهُ مَبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، نَحْوُ: ﴿فَنِعْمَ الْمُنْهَدُونَ﴾^(٦).

(١) انظر: الخصائص (١٩٨/٢) وجواهر العلم (٦٥٠/٢).

(٢) يس: ٢٦.

(٣) بتمامه:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَىٰ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُّغْدِمًا قَالَتْ: وَإِنْ

وَالرَّجَزُ لِرَوْيَةٍ. انظر: ملحقات ديوان ربيعة (١٨٦).

(٤) الرجز لعوف القوافي، وهو عوف بن معاوية بن عقبة بن حصن بن حذيفة الفزاري. انظر: عيون الأخبار (٣٩١/١) والعقد الفريد (٣٣٧/٣) والأغانى (٢٠٠/١٩).

(٥) انظر: شرح العمدة (٧٩٤/٢).

(٦) الذاريات: ٤٨.

..... فَسَنِعْمَ مُعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ^(١)

وقد تكون له صفة، فتقوم مقامه، نحو: «نِعْمَ الصَّدِيقُ حَلِيمٌ كَرِيمٌ»، و«يُنْسِ الصَّدِيقُ عَذُولَ خَدُولٍ»، ويكثر ذلك إذا كان الوصفُ فعلاً، والفاعلُ (ما)، نحو: «يُسْكِمَا يَأْمُرُكُمُ»^(٢) الآية، ويقالُ إذا كانَ غيرَ (ما)، كقوله:

لَيْسَ الْمَرْءُ قَدْ مُلِيََ اَزْيَاعَا

البيت، وقد يحذف الموصوفُ وصفته، ويبقى ما يتعلقُ بصفته، كقوله^(٣):

يُنْسِ مَقَامَ الشَّيْخِ

البيت.

ع: قد يحذف وتبقى صفته غيرُ اللائقة بمقامه، كقوله^(٤):

إِلَى خَالِدٍ حَتَّى أَنَاخَتْ بِخَالِدٍ فَنِعْمَ الْفَتَى يُرْجَى وَنِعْمَ الْمُؤَمَّلُ

(١) بتمامه:

إِنِّي دَعَوْتُكَ يَا يَزِيدُ ————— دَفَنِيْعَمُ مُعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ

والبيت للطرماح، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الطرماح (٢١٩).

(٢) البقرة: ٩٣.

(٣) بتمامه:

يُنْسِ مَقَامَ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ إِذَا عَلَى قَعْوٍ وَإِنَّا أَفْعُنِيسِ

وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة، والمَرَس: الحبل. انظر: الجيم (٢٤٨/٣) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب (٤٦) وسر صناعة الإعراب (٦٧/٢).

(٤) البيت للأخطل، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأخطل (٢٧).

وقوله^(١):

لِشْسِ الْمَرْءِ قَدْ مُلِيَٰ اِزْيَاعًا وَيَأْبَىٰ أَنْ يُرَاعِيَ مَا يُرَاعَىٰ
أي: فتى يُرجى، ومَرءٌ قد مُلِيَ.

واعلم أن المشعر بهذا هو الفاعل مع قوة معنى الكلام، فلا يساعد على دخوله قوله: (وَأِنْ يُقَدِّمَ).

قال الصِّمَرِيُّ^(٢): «يجوزُ: «زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ»، ولا يجوزُ: «زَيْدٌ قَامَ الرَّجُلِ»؛ لأنَّ (نِعَمَ) لَمَّا كانت تعملُ في الجنسِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ عَائِدٌ إِلَى الْمَبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: «زَيْدٌ مَمْدُوحٌ فِي الرِّجَالِ»، وليس كذلك: «زَيْدٌ قَامَ^(٣) الرَّجُلِ»؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ لَفْظِهِ».

* * *

وَأَجْعَلْ كَ: (بِشْسَ): (سَاءَ) [وَأَجْعَلْ (فُعَلًا)] مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَ: (نِعَمَ) مُسْجَلًا
[وَأَجْعَلْ كِبَشْسَ سَاءَ]: قَالَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٤): «وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿بِشْسَ الشَّرَابِ وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا﴾»^(٥).

ع: الظاهر أنَّ (سَاءَ) هنا ليست من هذا، بدليل أنَّ (الْمُرْتَقَقَ) مذكَّرٌ، والفعلُ

(١) أنشدته ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (١٩/٣).

(٢) انظر: تبصرة المبتدي للصيمري (١٦١).

(٣) في المخطوط (قال)، والتصويب من الصيمري.

(٤) انظر: شرح العمدة (٧٩٨/٢).

(٥) الكهف: ٢٩.

مؤنث، وإنما الضمير عائذ على ما تقدم.

قوله: (سَاءَ) ع: كَانَ يُغْنِي عَنْهُ: (وَاجْعَلْ فَعْلًا) البيت؛ لَأَنَّ «سَاءَ»: «فَعْلٌ».

ذكر في «شرح العمدة»^(١) أَنَّ «فَعْلٌ» يَخَالِفُ «نِعَمَ» و«بَشَسَ» بِأَمُورٍ:

أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى التَعْجِبِ.

الثاني: أَنَّهُ يَجُوزُ جُرْ فَاعِلِهِ بِالْبَاءِ الزائِدة، وهذا الوجه ناشئ عَنِ الْأَوَّلِ.

الثالث: أَنَّهُ يَجُوزُ مَجِيئُهُ بِغَيْرِ (أَل).

الرابع: أَنَّهُ يَجُوزُ عَوْدُهُ إِذَا كَانَ مُضْمَرًا عَلَى مَا قَبْلَهُ.

والخامس^(٢): مَجِيئُهُ مُطَابَقًا لِمُفْسِرِهِ.

ع: هذا معنى كلام شرحه وإيضاحه وتقسيمه^(٣).

وفي نص «العمدة»^(٤): «وَيُلْحَقُ بِهِ: (بَشَسَ): (سَاءَ)، وبها وب: (نِعَمَ): (فَعْلٌ)

بوضع أو تحويل عَنِ (فَعْلٍ) و(فَعِلَ)، ويكثر انجرارُ فاعِلِهِ بِالْبَاءِ، وتجرُّدُهُ مِنْ

(أَل)، وإضمارُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَبْلَهُ».

[وَاجْعَلْ فَعْلًا]: ع: يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنَى مِنْ هَذَا مَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ يَاءً، وَهَذَا وَإِنْ

كَانَ قَدْ حُكِيَ فِيهِ خِلَافٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُرْتَكَبَ تَجْوِيزُهُ؛ لِعَدَمِ^(٥) الْإِعْتِدَادِ بِمَا جَاءَ مِنْ

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٧٩٨-٧٩٩).

(٢) في المخطوط: «الرابع»، وهو سهو.

(٣) وهذا من دقة ابن هشام، فالبنود الخمسة الأخيرة لم تؤخذ نصًّا من ابن مالك، بل أخذها فهمًا.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/٧٩٥).

(٥) مكررة في المخطوط.

(فَعَلَّ) بَضَمَ الْعَيْنِ مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ، نَحْوُ: «هَيَّوْ»، وكذلك ينبغي أن يُسْتثنى من ذلك المضاعف، أعني ما عينه ولاؤه من وادٍ^(١) واحد؛ لقلّة ما جاء من ذلك، نَحْوُ: «كَيْتُ»^(٢).

قوله فيما تقدّم^(٣): (وَاجْعَلْ فَعْلًا) البيت، إذا وجدنا (فَعِلَ) أو (فَعَلَّ) قد حُوّلا إلى (فَعَلَّ) علمنا - ولا بُدَّ - إرادة معنَى المبالغة فيهما، وأنهما أُجْريَا مَجْرَى (نِعْمَ، وَيْشَسْ)؛ فأوجبنا لفاعليهما ما وجب لفاعليهما.

وإذا وجدنا (فَعَلَّ) الوضعي وفاعله غير فاعليهما، ك: «شَرَفَ زَيْدٌ»، و«كَرُمَ عَمْرُو»، علمنا^(٤) عدم إرادة إدخالهما في باب (نِعْمَ، وَيْشَسْ).

وإن وجدنا فاعليهما كفاعليهما احتمل أن يكون ذلك بطريق الاتفاق أو القصد؛ فيحتمل الدخول في باب (نِعْمَ) وعدم الدخول فيه، ومن ثَمَّ احتمل نَحْوُ: «كَبَّرَ مَقْتًا»^(٥) أن يكون تعجبًا، وأن لا يكون، وكذلك: «صَعَفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ»^(٦) جوزوا فيه الوجهين، وإذا كانَ المَقَامُ مَقَامَ اسْتِغْرَابٍ واستعظامٍ تَرَجَّحَ الحَمْلُ عَلَى التَّعَجُّبِ، فافهمه.

* * *

(١) في المخطوط (واحد) والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/٤٩٧).

(٢) في العلمي: «لب». انظر: حاشية العلمي (١/٤٩٧).

(٣) قال هذا لأنه كتب هذه التحشية في باب أفعل التفضيل، وأنا نقلتها هنا.

(٤) في المخطوط: «وعلمنا»، ويظهر أن هذه الواو سهو من الناسخ.

(٥) الصف: ٣.

(٦) الحج: ٧٣.

وَمِنْهُ (نَعَمْ): (حَبَّذَا) [الْفَاعِلُ (ذَا)] وَإِنْ تُسْرِدُ ذِمًّا فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا»]

جعفر بن أبي طالب ذو الجناحين رضي الله عنه^(١):

بَا حَبَّذَا الْجَنَّةُ وَافْتَرَابُهَا طَيِّبَةٌ وَبَارِدًا شَرَابُهَا

وَالرُّومُ رُومٌ قَدْ دَنَّا عَذَابُهَا عَلَيَّ إِذْ لَا قِتْنَهَا ضَرَابُهَا

قوله: (الْفَاعِلُ ذَا) قول سيبويه والخليل^(٢)، فإن سيبويه - رحمه الله - قال:

«وزعم الخليل أن (حَبَّذَا) بمنزلة: «حَبَّ الشَّيْءِ»، ولم يخالفه في ذلك، وغلط ابن

الحاج من نسب إلى سيبويه غير هذا المذهب.

قال: «فيدل على بقاء (ذَا) على معناها مجيء التمييز بعدها؛ ليفسر إيهامها،

ولولا ذلك لم يجرى تمييز، ووجب النصب على الحال، وامتنع دخول (من)».

ع: يقال: «حَبِيتُ زَيْدًا» بالفتح، بمعنى: «أَحْبَبْتُهُ»، وفيه شذوذ من ثلاثة

أوجه:

أحدها: الاستعمال؛ فإن الأكثر في الاستعمال: «أَحْبَبْتُ».

الثاني: في مُضَارَعِهِ، وهو: «يَحِبُّ» بالكسر، مع أن «فَعَلَ» المضاعف المتعدي

إنما قياسه: «يَفْعُلُ» بالضم.

الثالث: استغنواؤهم عن اسم فاعله، وهو: (حَابٌّ) باسم الفاعل المزيد فيه،

وهو: (مُحِبٌّ)، وعكسوا في اسم المفعول، فاستغنوا به: (مَحْبُوبٌ) و(حَبِيبٌ) عن

(١) انظر: السيرة النبوية (٢/ ٣٧٨).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٨٠).

(مُحِبٍّ)، على أَنَّهُم رُبَّمَا قالوه، كقولهِ^(١):

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

وأذكرُ في هذا الموضع مسألة: «رَسَا» و«أَرَسَى»، قال ابنُ دريدٍ في كتابِ «الجمهرة»^(٢) في بابِ ما لم يعرفه الأصمعيُّ وعرفه أبو زيد وأبو عبيدة: أن «أَرَسَى» مقولٌ بمعنى: «رَسَا»، إلا أن العربَ لم تقل: (مُرَسٍ)، بل اجتزأت به: (راسٍ). ونقلَ هذا أبو عليُّ البغداديُّ^(٣) في كتابهِ (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ)^(٤)، إلا أَنَّهُ أخطأ؛ إذ استدَلَّ على «أَرَسَى» بقولهِ: «وَالْجِبَالُ أَرَسَهَا»^(٥)، وإنَّما هذه همزةُ النقلِ، مثلُها في: «جَلَسَ، وأَجْلَسْتُهُ»، و«قَامَ، وأَقَمْتُهُ»^(٦).

ابنُ الحاجِّ: قيلَ: (حَبَدًا) اسمٌ منقولٌ عن جملةٍ، وبه قالَ أبو العباسِ في «المُقْتَضَبِ»^(٧)، وقالَ: إِنَّهُ مبتدأٌ.

(١) بتمامه:

وَلَقَدْ تَرَلَّتْ فَلَا تَظُنُّنِّي غَيْرَهُ
مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

والبيت لعنترة من معلقته، وهي من الكامل. انظر: ديوان عنترة (١٧٢) وجمهرة أشعار العرب (٣٥١).

(٢) انظر: الجمهرة (٣/١٢٥٧).

(٣) يعني به أبا عليٍّ القالي.

(٤) لم أقع على الكتاب.

(٥) النازعات: ٣٢.

(٦) في المخطوط: «أقام، وأقمته»، وهو تحريف.

(٧) انظر: المقتضب (٢/١٤١ - ١٤٥).

وقال الأخفش في «الأوسط»^(١): أصل (حَبَّدَا) أن يُرْفَعَ (ذَا) بـ: (حَبَّ)، ثم رُكِّبَا، [وارتفع] ^(٢) (زَيْدٌ) بـ: (حَبَّدَا)، كما يرتفع بـ: (ضَرَبَ).

وقال الجرمي في (الفرخ)^(٣): (حَبَّ) فعلٌ رَفَعَ (ذَا)، ثم جُعِلَا بمنزلة فعلٍ، فَرَفَعَ (زَيْدَا).

وقال السيرافي في «الإقناع»^(٤): (حَبَّدَا) مبتدأ، و(زَيْدٌ) خبرٌ، كما قال المبرد، وبه قال صاحب «اللمع»^(٥).

وقال ابنُ كَيْسَانَ^(٦): (حَبَّ) فعلٌ، و(ذَا) فاعلٌ، و(زَيْدٌ) كمخصوصٍ (نِعْمَ). وكذا قال الفارسي في الجزء الأول والثاني من «التذكرة»^(٧).

قال ابنُ كَيْسَانَ: وأشرت بـ: (ذَا) إلى أمرٍ قد جرى، فصوّرتَه كالحاضر، وأردت: «حَبَّدَا الأمرُ أمرُ زيدٍ»، فحذفت المضاف.

وعن بعض البصريين أن (حَبَّدَا) خبرٌ مقدّمٌ، نقله الفارسي ولم ير ضه. وقال الفارسي في «شرح الأبيات»^(٨): مَنْ زَعَمَ أَنَّ (حَبَّ ذَا) كلمةٌ واحدةٌ ينبغي

(١) انظر: الأصول (١/ ١٢٠).

(٢) أغلبها مطموس في المخطوط.

(٣) انظر: البصريات (٢/ ٨٤٥) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٢).

(٤) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٣/ ١٢) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٥٩).

(٥) انظر: اللمع لابن جني (١٤٢).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١٠).

(٧) انظر: البغداديات (٢٠١ - ٢٠٤).

(٨) انظر: شرح الأبيات للفارسي (٩٧).

له أن يُغَلَّبَ حُكْمُ الاسم؛ لآثَةِ الأقوى، فيعرب (زَيْدًا) خبراً للمبتدأ لا فاعلاً.
وأجاز الصِّمَرِيُّ^(١) في رفع (زَيْدٌ) بعد (حَبَّذاً) ثلاثة أوجه، أن يكون مبتدأ
وخبره (حَبَّذاً)، والعكس، وأن يكون خبراً والمبتدأ محذوف، كما كان في: «نِعْمَ
الرَّجُلُ زَيْدٌ».

ومذهبُ دُرَيْدٍ^(٢) أن (ذَا) زائدة لا اسمُ إشارة، بدليل حذفها في قول [ابن]
رواحه^(٣):

فَحَبَّذَا رِيًّا وَحَبَّ دِيًّا

قلنا: استعمل (حَبَّ) على الأصل، مثلها في قوله^(٤):

وَحُسْبٌ بِهَا مَقْتُولَةٌ.....

لا أنَّها محذوفةٌ من (حَبَّذاً).

واستدلَّ ابنُ عصفورٍ^(٥) على اسميَّتها بدخولِ (يَا)، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ (يَا)

(١) انظر: تذكرة المبتدي للصيمري (١٦٤).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٠)، وهو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن
سالم الأندلسي القرطبي، قال السلفي: معروف بالنحو والأدب وكان أعمى، شرح كتاب
الكسائي، وله شعر كثير، توفي عام ٣٢٥ هـ. انظر: بغية الرعاة (٢/ ٤٤).

(٣) رجز. انظر: ديوان عبد الله بن رواحة (١٤٢).

(٤) بتمامه:

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ يَمْرَاجَهَا وَحُسْبٌ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ

والبيت للأخطل، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأخطل (١٤٣).

(٥) انظر: المقرب (١٠٦) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١٠).

تكونُ تنبيهاً، فتقعُ بعدها الحروفُ والأفعالُ، وهذا مشهورٌ من أمرِها، وأما قولُ المبردِ في «الكامل»^(١): إِنَّ (يَا) قد حُذِفَ بعدها المنادى في: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٢)، فخالفه في ذلك النحويون: أبو عليٌّ في «الآياتِ المُشكلة»^(٣)، وابنُ جني في «الخصائص»^(٤)، وهو مذهبُ س^(٥) أيضاً.

وقد كلَّمته^(٦) في ذلك إشفاقاً عليه، فإذا هو يرى في^(٧):

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ

أنه بمنزلة: «يَا محبوب»، و(جَبَلُ الرِّيَّانِ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ.

شع^(٨): «المبرد»^(٩) وابنُ السَّراج^(١٠): «حَبَّذَا» رُكْبًا، وجُعلا اسمًا.

(١) لم أعر عليه.

(٢) النمل: ٢٥، وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس عن يعقوب وابن عباس والزهري والسلمي وطلحة وحמיד الأعرج والحسن والشنوذلي والمطوعي وقتادة وأبي العالية والأعمش وابن أبي عبله. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/ ٥٠٤).

(٣) انظر: شرح الآيات المُشكلة للفارسي (٦٦).

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٨).

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٤).

(٦) المتكلم ابنُ الحاج، يقصدُ ابنَ عصفور.

(٧) بتمامه:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

والبيت لحجير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جبر (١٦٥).

(٨) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠١).

(٩) انظر: المقتضب (٢/ ١٤٥).

(١٠) انظر: الأصول (١/ ١٣٥).

والحقُّ أنَّ «حَبَّ» فعلٌ باقٍ على فعليّته، مقصودٌ به المحبة والمدح، وجعلَ فاعله (ذَا)؛ ليدلَّ على الحضورِ القلبيِّ، ولم يُغيَّرْ؛ لجريانهما مجرى المثلِّ. ويردُّ كونُهُما اسمًا أنَّهما لم يتغيَّرا بعدَ التركيبِ معنًى ولا لفظًا، فبقيا على ما كانا عليه، كما بقيت حرفيةُ (لَا) واسميةُ اسميها في نحو: «لَا رَجُلٌ»، ولأنَّ المبتدأ يدخله النواسخُ، ولأنَّه كان يلزمُ تكرارُ (لَا)، فتقولُ: «لَا حَبْدًا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو». وقد يحذفُ المخصوصُ إن عُلِمَ، وحذفه مع بقاء تمييزِ أجود.

فالأوَّلُ كقولهِ^(١):

أَجَبْتُ عَصَامًا إِذْ دَعَانِي قَائِلًا أَلَا حَبْدًا مُسْتَنْصَرًا وَنَصِيرًا

والثاني كقولهِ^(٢):

قُلْتُ إِذْ أَدْنَيْتُ سَعَادُ يَوْضِلٍ [حَبْدًا] يَا سَعَادُ لَوْ تَصْدُقِينَا

فتقديرُ الأوَّلِ: «حَبْدًا أَنْتَ وَأَنَا»، وتقديرُ الثاني: «حَبْدًا يَا سَعَادُ إِذَا أَنْكَ بِالْوَضِلِ».

وتنفردُ «حَبْدًا» عن «نِعْمَ» و«بِئْسَ» ع بأمور:

١. عدمُ تطابقِ الفاعلِ والمخصوصِ.
٢. عدمُ جوازِ تقديمِ المخصوصِ.
٣. عدمُ جوازِ دخولِ النواسخِ.
٤. جوازُ دخولِ (يَا).

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٣).

(٢) أنشده ابن مالك ولم ينسبه لشاعر، وهو من الخفيف. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٤).

٥. جوازُ دخولِ (لَا).

٦. كثرةُ وقوعِ تمييزٍ أو حالٍ قبلِ المخصوصِ وبعده، فالتمييزُ كقوله^(١):

أَلَا حَبَّذَا قَوْمًا سُلِّمَ فِلَانُهُمْ وَقَوُوا إِذْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالنَّصْرِ
وقوله^(٢):

حَبَّذَا الصَّبْرُ شِمِيَّةٌ لِأَمْرِئٍ رَا مَ مُبَارَاةَ مُوَلِّعٍ بِالْمَعَالِي
والحالُ كقوله^(٣):

يَا حَبَّذَا مَرْجُوءَا الْبَرِّ السَّخِي
مَنْ يَرْجُوهُ فَعَيْشُهُ الْعَيْشُ الرَّحِي

وقوله^(٤):

يَا حَبَّذَا الْمَالُ مَبْدُوءًا بِلَا سَرْفٍ فِي أَوْجِهِ الْبِرُّ إِسْرَارًا وَإِعْلَانًا
قَالَ^(٥): «وَيُسْتَعْمَلُ «حَبَّ» مع غيرِ «ذَا»، فيتجددُ لها أمورٌ:
جوازُ جرِّ فاعليها بالبَاءِ.

وقلةُ الاستغناءِ عَن تمييزٍ، لا سِيَّما عندَ جرِّ الفاعلِ.
ولزومُ الاكتفاءِ بالفاعلِ عَنِ المخصوصِ.

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢٨/٣).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢٨/٣).

(٣) أورده ابن مالك ولم ينسبه لشاعر، وهو من الرجز. انظر: شرح العمدة (٨٠٦/٢).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح العمدة (٨٠٦/٢).

(٥) يعني به ابن مالك، فهو الآن يستكمل النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٨٠٧/٢).

وجوازُ ضمِّ فائِها».

ابنُ عصفور^(١): «المنصوبُ بعدَ (حَبَدًا) تمييزُ أجامدًا كان أو مشتقًا؛ لصحة دخول (من)».

ابنُ الحاجِّ: الصوابُ أنَّه إذا لم تدخل (من) يحتملُ الحالَ والتمييزُ؛ فهما معنيانِ مقصودانِ، ويدلُّ^(٢) على جوازِ الحالِ أنَّه يصحُّ أن يُقالَ: «حَبَدًا زَيْدٌ فِي حَالٍ كَوْنِهِ»، فهذا تصريحٌ بالحالِ، ولا مانعَ يمنعُ منه، وإن كنتُ لا أحفظه.

وإذا كانَ حالًا فإن كانَ صاحبُها المخصوصَ لم تكن الحالُ (رَجُلًا) ونحوه من أسماءِ الأنواعِ؛ لأنَّه لا فائدةٌ في الحالِ، وليسَ موضعَ تأكيدٍ، وصَلَحَ أن يكونَ ما فيه فائدةً، جامدًا كان أو مشتقًا، والأحسنُ في هذا عندي أن يكونَ بعدَ المخصوصِ.

وإن كانَ صاحبُها (ذَا) صَلَحَ على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ فيه فائدةً من حيثُ إنَّكَ بَيَّنْتَ هذا المبهَمَ، أهو رجلٌ أو راكبٌ؟

والفرقُ بينَ الحالِ فيهما أنه إن كانَ فاعلٌ (ذَا) صاحبُها فهي مساويةٌ لِمَا تُعطيه (ذَا) مِنَ العمومِ؛ لأنَّه ليسَ مدلولُ (ذَا) مدلولٌ مخصوص.

ويجوزُ عندي على هذا أن يكونَ المنصوبُ في: «نَعَمْ رَجُلًا» حالًا، وقد جَوَزَ ذلكَ دُرَيْدُودٌ في (كتابه)^(٣).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٦١١).

(٢) في المخطوط (ويد).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٨).

وينبغي عندي أن يكون الحال إلى جانب (ذا) متصلة به، والمخصوص بعد؛
لوجهين:

أحدهما: أن تأخيرَه يُلبسُ بأنه حال من المخصوص، وهما معنيان.
والآخر: ما فيه من الفصل.

وإذا كان تمييزاً؛ فإن كان المميز (ذا) فلا حسن أن يتصل به؛ لثلاث يكون فصلاً
بين التفسير والمفسر بأجنبي، فأما^(١):

فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
فقليل فيما يقتضيه القياس عندي.

ابن خروف^(٢): تقديم التمييز على [المخصوص]^(٣) أحسن، وسوى بين
التقديم والتأخير في الحال.

وقال الجرمي^(٤): إذا كان المنصوب تمييزاً قُبِحَ تقديمه قبل (زَيْد)، فإن كان
حالاً فإن شئتَ قَدِمْتَ، وإن شئتَ أَخَّرْتَ، وهذا منه بناءً على أن (زَيْد) فاعل، وهو
مذهبه، أعني الجرمي، وقال: التمييز إنما يكون بعد الفاعل، وهذا يقتضي أنه لا يُقال:

(١) بتمامه:

تَزَوَّدَ مِنْ لَزَادِ أَبِيكَ فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

والبيت لجري، وهو من الكامل. انظر: ديوان جرير (١١٨) والمقتضب (٢/١٥٠).

(٢) هذا منقول من الارتشاف. انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/٦٠١) وارتشاف الضرب
(٤/٢٠٦٢).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتعميم من شرح الجمل والارتشاف، والإحالة على الحاشية السابقة.

(٤) انظر: البصريات (٢/٨٤٥).

«امتلاء ماء الكوز»^(١).

وقال الفارسي في «التذكرة»^(٢): «تقديم التمييز إلى جانب (ذَا) هو الأحسن»، بناءً على ما يذهب إليه من أن (ذَا) فاعل، فهو مثل: «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ».

ثم قال: «وعلى ما يذهب إليه النحويون من أن (حَبَّذَا) بمنزلة اسم مبتدأ فيه معنى فعل فيكون الفصل بين (حَبَّذَا) والمخصوص بالتمييز كالفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول؛ فلا قُبْح في: «حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ» على مذهب.

وقول أبي عمر^(٣): «إنه قبيح» مُشْكِلٌ.

وقد حُكِيَ أن الكوفيين لا يُجيزون: «حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ»، ولا وجه لقولهم عندي.

قلت: نقل ابن الحاج عن «التذكرة الفارسية»^(٤).

* * *

(١) من عند نقله عن ابن خروف إلى هنا كله منقول بنصه من أبي حيان. انظر: الارتشاف (٢٠٦٢/٤).

(٢) كتاب التذكرة لم يقع عليه أحد مخطوطاً حتى الآن، وقد طبع تهذيب التذكرة لابن جني، ولكن هذا النص الذي نقله ابن هشام موجود بقصه ونصه في كتاب أبي علي الفارسي: (البصريات). انظر: البصريات (٨٤٥/٢).

(٣) يعني به الجرمي.

(٤) أقول: هذا الكلام بنصه مأخوذ من البصريات، ولا أدري هل هذا وهم في نسبه كلام أبي علي للتذكرة أم هل الكلام قاله أيضاً أبو علي في التذكرة، وما يحسم هذا الوقوف على كتاب التذكرة لأبي علي، وليس يبعد أن يفتح الله على أحد عباده ويجد هذا الكتاب العظيم المبارك جليل النفع.

وَأَوَّلِ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيَّا كَانَ لَا تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا
 قوله: (فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا) قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ: كَمَا أَنَّ^(١): «أَطْرِي فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ»^(٢)
 إِذَا قُلْنَا لَهُ مَذْكَرٌ لَا يُعْتَقَدُ فِي مُفْرَدَاتِهِ أَنَّهَا تَغَيَّرَتْ، بَلْ هِيَ كَمَا كَانَتْ، وَالْمَعْنَى إِذَا
 خَاطَبْتَ بِهِ الْمَذْكَرَ: «أَنْتَ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ قِيلَ فِيهِ هَذَا».

ع: هَذَا الْمَثَلُ يَضْرِبُ لِلْقَوِيِّ عَلَى الْأَمْرِ، وَأَصْلُهُ: أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ لَهُ أَمْتَانِ
 رَاعِيَتَانِ، إِحْدَاهُمَا نَاعِلَةٌ، وَالْأُخْرَى حَافِيَةٌ، فَقَالَ لِلنَّاعِلَةِ: «أَطْرِي فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ»، أَيْ:
 «خُذِي طَرَرَ الْوَادِي»، فَإِنَّكَ ذَاتُ نَعْلَيْنِ، وَدَعِيَ وَسَطَ الْوَادِي لِصَاحِبَتِكَ، فَإِنَّهَا حَافِيَةٌ.
 اعْلَمْ أَنَّ [ابْنَ]^(٣) الْحَاجِّ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ (حَبْدًا) بِمَنْزِلَةِ: «أَطْرِي إِنَّكَ نَاعِلَةٌ» قَالَ:
 كَتَبْتُ هَذَا، ثُمَّ ظَهَرَ لِي فَرْقٌ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ (حَبْدًا) لَيْسَ كَلَامًا مُحْكَمًا كَالْأَمْثَالِ؛
 لِأَنَّهُ يَخْصُصُ فِيهِ كُلُّ مُتَكَلِّمٍ مَمْدُوحَهُ بِالذِّكْرِ، فَالْصَوَابُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ (ذَا) تَنَزَّلَتْ
 مَنْزِلَةَ الشَّيْءِ، وَأُرِيدَ بِهَا لِإِبْهَامِهَا مَا يَرَادُ بِهِ، فَكَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (مَا) فِي: «نِعَمَ مَا»، فَهِيَ
 إِذَنْ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثَنًا، مثنًى أَوْ مَجْمُوعًا، وَلَا يَفْسُدُ اعْتِقَادُ
 الْمَخْصُوصِ بِدَلَالَةِ بِلْزُومٍ^(٤)، وَلَا يَتَّهَى لَهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: صَارَتْ طَرِيقَةُ الْمَدْحِ مُلْتَزِمَةً بِهَذَا
 الْكَلَامِ كَالْمَثَلِ؛ وَلِهَذَا لَا يُقَالُ: «زَيْدٌ حَبْدًا»، وَلَا بَدَلُ لِمَنْ يَقُولُ: إِنَّ (حَبْدًا) مُبْتَدَأٌ،
 وَ(زَيْدٌ) خَبَرٌ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِيزُ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (أَنْكَ)، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ.

(٢) مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ. انْظُرْ: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ (١/ ٤٣٠) وَالْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ (١/ ٢٢١).

(٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ: (بِلْزَمَ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

ع: قد يكونُ الجوابُ أنَّ (حَبَّدَا) في تأويلِ المعرفة، وأنَّ (زَيْدَا) هو الخبرُ، وهو معرفةٌ، إلا أنَّ هذا الجوابَ لا يمشي في نحو^(١):

وَحَبَّدَا نَفَحَاتٍ مِّنْ يَّمَانِيَةٍ

وَأَمَّا مَنْ قَالَ بَأَنَّ (حَبَّدَا) فعلٌ فلا إشكالَ في وجوبِ تأخيرِ الفاعلِ عن فعلِهِ.

وَمَا سَوَى (ذَا) [ارْفَعْ بِهِ: (حَبَّ) أَوْ فَجَّرْ بِالْبَا وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثْرًا] قوله: (انْضِمَامُ الْحَا كَثْرًا) وكذا^(٢) كُلُّ فعلٍ على «فَعَلَّ» إذا ضُمِّنَ معنى التعجُّبِ يجوزُ فيه هذا النقلُ، قال^(٣):

حُسْنٌ فِعْلًا لِقَاءِ ذِي الثَّرْوَةِ الْمُتَمِّ لِقَى بِالْبِشْرِ وَالْعَطَاءِ الْجَزِيلِ

فلو خلا من معنى التعجُّبِ جازَ إسكانُ عينِهِ، ولم يَجْزِ ضَمُّ فائِهِ، كقولِهِ^(٤):

يَا فَضْلُ يَا خَيْرُ مَنْ تُرَجَى نَوَافِلُهُ قَدْ عَظُمَ لِي مِنْكَ فِي مَعْرِفِكَ الْأَمَلُ

وحكى الكسائي^(٥): «مَرَزْتُ بِأَيَّاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَيْتَانَا، وَجَدْنِ أَيْتَانَا».

(١) بتمامه:

وَحَبَّدَا نَفَحَاتٍ مِّنْ يَّمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ جَبَلِ الرَّيَّانِ أَيْتَانَا

والبيت لجريز، وهو من البسيط. انظر: ديوان جريز (١٦٥).

(٢) ينقل من كلام ابن مالك في شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٨٠٧/٢).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢٨/٣).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل معين، وهو من البسيط. انظر: شرح العمدة (٨٠٨/٢).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٦٨/١) ومجالس ثعلب (٢٧٣) والمسائل البصريات (٤٢٢/١).

وفي نص «العمدة»^(١): «وشركتها في النقل وجرّ الفاعل كل فعل على «فعل» مضمّن تعجباً».



(١) انظر: شرح العمدة (٢/٨٠٠).

اسْمُ التَّفْضِيلِ

صُغِ مِنْ [مَصْرُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجِبِ (أَفْعَلٌ) لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أَيْ]

قوله: (صُغِ) البيت، أي: صُغِ (أَفْعَلٌ) للتفضيل من كل شيء صِغَ للتعجب، أي: صِغَ منه (أَفْعَلٌ) و (أَفْعَلٌ) للتعجب، فيقال: هو أَضْرَبُ، وَأَعْلَمُ، وَأَحْسَنُ، كما يُقال: مَا أَضْرَبُهُ! وَأَضْرِبْ بِهِ! وَمَا أَحْسَنُهُ! وَأَحْسِنْ بِهِ! وَمَا أَعْلَمُهُ! وَأَعْلِمْ بِهِ! والقائم مقام فاعِلٍ: (مَصْرُوعٍ) قوله: (مِنْهُ).

قوله: (أَفْعَلٌ): وشَدَّ: (خَيْرٌ) و (سَرٌّ) باطرادٍ، و (حَبٌّ) بُدُورٍ في قوله^(١):

وَرَزَادَنِي كَلَفًا فِي الْحُبِّ أَنْ مَنَعْتَ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

قوله: (وَأَبَ اللَّذْ^(٢) أَيْ) في نسخة: (وَأَبَ مَا أَيْ)، وهو أَحْسَنُ.

قال ابنه^(٣): «فَلَا يُنَى مِنْ وَصْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ، كـ: (غَيْرٍ، وَسَوَى)، وَلَا مِنْ فِعْلٍ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ نَحْوٍ: «اسْتَخْرَجَ»، وَلَا مَعْبَرٍ عَنْ فَاعِلِهِ بـ: (أَفْعَلٌ)، كـ: «عَوَرَ»، وَلَا مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، كـ: «ضَرَبَ»، وَلَا غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ، كـ: «عَسَى، وَنِعَمَ، وَبَشَى»، وَلَا غَيْرِ مُتَفَاوِتٍ الْمَعْنَى، كـ: «مَاتَ، وَفَنِيَ».

(١) البيت للأحوص، وهو من البسيط. انظر: الحيوان (١/١٦٨) وعبون الأخبار (٥/٢).

(٢) في المخطوط: (الذي)، وهو تحريف.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤١).

قلت: بقي عليه: ولا ناقص، نحو: «كَانَ، وَظَلَّ».

وقال ابنه^(١) حينَ عَدَّ ما شذَّوا فيه: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «أَزْهَى مِنْ دِيكَ»، و«أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحَّيْنِ»، و«أَعْنَى بِحَاجَتِكَ» فلا يعدُّ شاذًّا، وإن كانت من فعلٍ المفعول؛ لأنه لا لبس فيها؛ إذ لم يُستعمل لها فِعْلٌ فاعِلٌ». ع: هذا خطأ في: «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحَّيْنِ»، وإنما الدالُّ القرينة، على أنَّهم أيضًا قالوا^(٢):

عَانَ بِأَوَّلَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

وهذا دليلٌ على: «عَنِيتُ» بمعنى: «اعْتَنَيْتُ».

وقال ابنه^(٣) أيضًا: «إِنْ سَمِعَ بَنَاؤُهُ مِنْ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ عُدَّ شاذًّا، وَحُفِظَ وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ، كَمَا فِي التَّعَجُّبِ تَقُولُ: «هُوَ أَقْمَنُ بِهِ»، أَيْ: أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ، كَمَا قُلْتُ: «أَقْمِنُ بِهِ!»، وَتَقُولُ مِنْ «اخْتَصَرَ الشَّيْءُ»: «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا»، كَمَا يُقَالُ: «مَا أَخْصَرَهُ!».

ع: اقْتَضَى كَلَامُهُ أَنَّكَ تَقُولُ بِالْقِيَاسِ: «هُوَ أَقْمَنُ بِكَذَا»، حَمَلًا عَلَى قَوْلِهِمْ: «مَا أَقْمَنَهُ!»، وَ«هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا»، كَمَا تَقُولُ: «مَا أَخْصَرَهُ!»، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي شَذَّ فِي بَابٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ فِي بَابٍ آخَرَ.

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٣٤٢).

(٢) أنشد هذا الرجز ابن الأعرابي، وقد أدخلت به مطبوعة النوادر، ورواية ابن الأعرابي: «عَانَ بِأَخْرَاهَا»، وهذه الرواية التي أوردها ابن هشام رواية الأنباري أبي بكر. انظر: شرح الأنباري على المفضليات (٤٦٢) والصاحبي (٢٠٣).

(٣) انظر: شرح ابن الناطم (٣٤١).

فإن قيل: البابان باب واحد.

قلنا: فليُجز في بابي التصغير والتكسير في كل منهما نظير ما جاز في الآخر من الشذوذ؛ لأن هذين البابين في النحو نظير ذينك البابين في التصريف في التأخي. ثم قوله: «احتضر الشيء» إنما هو: «احتضر زيد» أو نحوه مما يعقل، ولا أعلم وجهًا لذكر الشيء هنا؛ لأن (الاختصار): مُشارفة الموت، والدخول في النزاع، وإنما نعرفه يُقال فيمن يعقل^(١).

قوله: (وَأَبَ) البيت، ومن ثم لُحِنَ المتنبي في قوله^(٢):

إِنْعِدْ بَعْدَتْ يَبَاضًا لَا بَهَاءَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

قوله: (وَأَبَ اللَّذْأَبِي) قالوا: وما شذَّ ثم شذَّ هنا، كقول الرازي^(٣):

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي الْيَبَاضِ
مِثْلُ الْغَزَالِ زَيْنَ بِالْخِصَاضِ
قَبَاءُ ذَاتُ كَفَلٍ رَضَاضِ
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ
جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي

(١) هذا غريب جدًا من العلامة ابن هشام رحمه الله؛ فإن بدر الدين لم يُجرِ ذكر الشيء من مثال الاختصار، إنما المضروب به المثل الاختصار، وهذا والله أعلم ربما نشأ عن تصحيف من نسخة شرح ابن الناظم التي مع ابن هشام.

(٢) من البسيط، انظر: ديوان المتنبي (٢٩).

(٣) الرجز لرؤية. انظر: ملحقات ديوان رؤية (١٧٦) والأصول (١٠٤/١).

تَقَطَّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَانِ

سَأَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١) فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصَّلَاةُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾^(٢)

سؤالين:

الأول: أَنَّ الْكَافِرِينَ لَا ثَوَابَ لَهُمْ، وَهَذَا الْكَلَامُ يَقْتَضِي أَنَّ لَهُمْ ثَوَابًا.

وَأَجَابَ: بِأَنَّهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: ثَوَابُهُم النَّارُ، عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ^(٣):

..... فَأُعْتَبُوا بِالصَّالِمِ

وقوله^(٤):

تَجِيَّةٌ يَنْبَغُ لَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وقوله^(٥):

شَجَعَاءَ جَرَّتْهَا الذَّمِيلُ تَلَوُّكُهُ أَصْلًا إِذَا رَاحَ الْمَطِيُّ غَرَائِ

(١) انظر: الكشف (٣٨/٣).

(٢) الكهف: ٤٦.

(٣) بتمامه:

غَضِبَتْ تَمِيمٌ أَنْ تُقْتَلَ عَامِرٌ بِرَمِّ النَّارِ فَأُعْتَبُوا بِالصَّالِمِ

والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو من الكامل. انظر: جمهرة أشعار العرب (٣٩٩) وتهذيب اللغة (١٦٥/٢).

(٤) بتمامه:

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِحَيْلٍ تَجِيَّةٌ يَنْبَغُ لَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

والبيت لعمر بن معدى كرب، وهو من الوافر. انظر: ديوان عمرو (١٤٩) والكتاب (٣٢٣/٢) - (٥٠/٣).

(٥) البيت لأبي تمام، وهو من الكامل. انظر: ديوان أبي تمام (٢٢١) والموازنة (٢٧٧/٢).

ع: الشَّجَعُ فِي الْإِبِلِ: سُرْعَةُ نَقْلِ الْقَوَائِمِ، وَالْغِرَاثُ: الْجِياعُ. انتهى.

قَالَ^(١): «ثُمَّ بُنِيَ عَلَيْهِ: ﴿حَيَّرْتُوَابَا﴾، وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّهْكُمِ.

السُّوَالُ الثَّانِي أَنْ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا وَجْهُ التَّفْضِيلِ؟ كَأَنَّ لِمَفَاخِرِهِمْ شِرْكَاءَ؟

قُلْتُ: هَذَا مِنْ وَجِيزِ كَلَامِهِمْ، يَقُولُونَ: «الصَّيْفُ أَحَرُّ مِنَ الشِّتَاءِ»، أَيْ: أَبْلَغُ

فِي حَرِّهِ مِنَ الشِّتَاءِ فِي بَرْدِهِ».

يُشْكِلُ عَلَى اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ قَابِلًا لِلكَثْرَةِ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ

أَذْوَمُهَا»^(٢)، وَ«أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَذْوَمُهُ»^(٣)؛ لِأَنَّ الدَّوَامَ لَا يَقْبَلُ مَعْنَاهُ الْكَثْرَةُ.

فِي الْحَدِيثِ أَيْضًا فِي «الْبَخَارِيِّ»^(٤): «خَوْضِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ

اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ»، وَالَّذِي حَسَنَهُ الْازْدَوَاجُ بَيْنَ (أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ)

و(أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ)، بِخِلَافِ مَا لَوْ قِيلَ: «أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ»؛ لِعَدَمِ الْمَوَازِنَةِ

لَفْظًا بَيْنَ (أَشَدُّ) وَ(أَطْيَبُ)، وَلِزِيَادَةِ التَّمْيِيزِ لَوْ قِيلَ: (أَشَدُّ) أَوْ نَحْوَهُ، وَأَمَّا مَا وَجَّهَهُ

النَّاظِمُ^(٥) فَلَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ.

(١) أي الزمخشري.

(٢) انظر: صحيح مسلم (١/٥٤١).

(٣) انظر: صحيح مسلم (١/٥٤١).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٨/١١٩).

(٥) قال الناظم في التسهيل: «وإنما كان هذان شاذين؛ لأنهما من باب أفعل فعلاء»، وقال في

شرح الكافية: «وجائز أن يكون (أبيض) مبنياً من قولهم: «بَاضَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ بَيَوضًا» إذا

فاقه في البياض، فالمعنى على هذا: أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من

غلبة بعضها بعضاً، و(أبيض) بهذا الاعتبار أبلغ من (أشد بياضاً)، ويجوز أن تكون (من)=

في «الفصيح»^(١): «اللَّصُوصِيَّةُ، وَالْخَصُوصِيَّةُ، وَحُرُّ بَيْنِ الْحَرُورِيَّةِ، الْفَتْحُ فِي الثَّلَاثَةِ أَفْصَحُ، وَقَدْ يُضْمَنُ».

في «الفصيح»^(٢): «أَشَدُّ سَوَادًا مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ، وَحَنَكِ الْغُرَابِ، وَاللَّامُ أَكْثَرُ».

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْبَصْرِيُّ^(٣): «أُنْكَرَ النَّوْنُ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ دُرَيْدٍ^(٤) وَغَيْرُهُمَا، وَالْوَجْهُ: حَلَكٌ، وَمَنْ قَالَ: حَنَكُ الْغُرَابِ: مِثْقَارُهُ فَمَرْدُودٌ مُنْكَرٌ، وَمَنْ قَالَ: حَنَكٌ: حَلَكٌ، وَأَبْدَلَتِ اللَّامُ نَوْنًا فَقَدْ أَصَابَ».

* * *

وَمَا بِهِ إِلَى [تَعَجُّبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ] قَوْلُهُ: (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ) الْبَيْتَ، هَذِهِ الْحَوَالَةُ غَيْرُ وَافِيَةٍ بِشَرْحِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَاعْلَمْ: أَنَّ الْعِبَارَةَ الْمَتَوَصَّلَ بِهَا هُنَا تَخَالِفُ الْعِبَارَةَ الْمَتَوَصَّلَ بِهَا تَمَّ فِي ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَنْصُوبَ هُنَا تَمِيزٌ، وَالْمَنْصُوبُ تَمَّ مَفْعُولٌ؛ فَالْأَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ:

= المذكورة بعد (أبيض) متعلقة بمحذوف دل عليه (أبيض) المذكور، والتقدير: «ماؤه أبيض أصفى أو أخلص من اللبن». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥٢) وشرح الكافية الشافية (١١٢٦/ ٢).

(١) انظر: الفصيح (٢٨٣).

(٢) انظر: الفصيح (٣١٧).

(٣) انظر: التنبيهات على أغاليط الرواة (١٨٥) وتاج العروس (١٢٨/ ٢٧).

(٤) انظر: جمهرة اللغة (١/ ٥٦٣).

إِنَّ المصدرَ الذي يوتى به هُنا يكونُ تمييزًا وهناك^(١) يكونُ فاعلاً أو مفعولاً.

الثاني: أَنَّ [المنصوب]^(٢) هنا نكرة، وهناك يكونُ معرفة، وهذا ناشئٌ عن الوجه الأول؛ لأنَّ الفاعلَ والمفعولَ في ذلك الباب لا بدَّ من اختصاصيه، والتمييزُ في هذا الباب وغيره لا بدَّ من كونه نكرةً.

الثالث: أَنَّك هناك تستعملُ العبارةَ النافية في بابي المنفي والمبني للمفعول، ولا كذلك هناك، والسببُ في هذا أَنَّك إنما تتوصلُ إليهما تَمَّ بالمصدرِ المؤول، وهنا لا سبيلَ إليه؛ لأنَّه معرفة، وهو هناك ماضٍ، كما ذكرنا.

و[أَفْعَل] التَّفْضِيلِ [صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِ: (مِنْ) إِنْ جُرْدًا]
[وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ] تَقْدِيرًا ﴿يَا أَيُّهَا هُوَ خَيْرٌ﴾^(٣)، ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ﴾^(٤) الآية،
إِلَى ﴿تَرْتَابُوا﴾، ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾^(٥)، ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾^(٦)،
﴿وَالْبَلِيغِينَ الصَّالِحِينَ خَيْرٌ﴾^(٧)، إِلَى ﴿أَمَلًا﴾، ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ﴾^(٨)، ﴿فَسَيَعْلَمُونَ﴾

(١) هذه نهاية ورقة، وما بعدها بداية ورقة جديدة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) البقرة: ٢٨٢.

(٥) آل عمران: ٣٦.

(٦) آل عمران: ١١٨.

(٧) الكهف: ٤٦.

(٨) مريم: ٧٣.

مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا ﴿١﴾ الْآيَةُ.

وأكثر ذلك في الخبر، سواء خبر المبتدأ، كما مثلنا، أو خبر الناسخ، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(١)، ﴿يَتَجَدَّدُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾^(٢) وقال الشاعر^(٣):

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا

البيت.

ويقل في غير^(٥) الخبر، نحو: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(٦)، وقال^(٧):

دَنُوتٍ وَقَدْ خَلْنَاكَ

البيت، وقوله^(٨):

(١) مريم: ٧٥.

(٢) النحل: ٩٥.

(٣) المزمّل: ٢٠.

(٤) بتمامه:

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَضْرًا

والبيت لزفر بن الحارث الكلابي، وهو من الطويل. انظر: الزهرة (٢٠٥) وأمالى الزجاجي (١٠).

(٥) في المخطوط (خير)، والتصويب من العلمي.

(٦) طه: ٧.

(٧) بتمامه:

دَنُوتٍ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَذْرِ أَجْمَلًا فَظَلَّ فُسَّادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا

أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٥٧/٣).

(٨) أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه. انظر: شرح التسهيل (٥٧/٣).

عَمَلًا زَاكِيًا تَوَخَّ لِكُنِّي تَجْ — زَي جَزَاءِ اَزْكَى وَتُلْفَى حَمِيدًا
وقال^(١):

تَرْوِّجِي أَجْدَرُ
البيت^(٢).

فلو قيل: «زَيْدٌ أَفْضَلُ»، ولم يؤتَ بـ: (مِنْ) لفظًا، ولا هي مقدرة؛ لم يجز.
ولهذا أيضًا قالوا: لو سُمِّيَتْ بـ: (أَفْضَلَ مِنْهُ)، ثُمَّ نَكَّرَتْ، فهل ينصرفُ أو لا؟
قولانِ مبنيانِ على اعتبارِ الصفةِ الأصليةِ وعدمِها، فلو سُمِّيَ بـ: (أَفْضَلُ) بغيرِ (مِنْ)
ثُمَّ نَكَّرَ انصرفَ قولًا واحدًا^(٣)، وعملوا ذلك بأن قالوا: لأنَّه لا يشبهُ الحالَ التي كانَ
عليها صفةً.

ع: وفيه نظر؛ لأنَّه قد يكونُ بمعنى (فاعل).

قوله: (إِنْ جُرِّدَ) يعني مِنْ (أَلْ) والإضافة، وشذَّ^(٤):

نَحْنُ نَغْرِسُ الْوَدِيِّ^(٥) أَعْلَمُنَا — مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّلَفِ

(١) من تمامه:

تَرْوِّجِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي — غَلْدًا بِجَنْبِي بَارِدٍ ظَلِيلِ

والرجز لأحيحة بن الجلاح. انظر: ديوان أحيحة (٨١) والإيضاح (١٨٤).

(٢) من أول هذه التحشية استفادها ابن هشام من شرح التسهيل والتذيل والتكميل.

(٣) في المخطوط (واحد).

(٤) البيت لقيس بن الخطيم، وهو من المنسرح. انظر: ملحقات ديوان قيس (٢٣٦) وغريب

الحديث (٢٢٨/٥).

(٥) في المخطوط: (الوادي).

وقوله^(١):

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

فجمعت الإضافة في الأول، و(أل) في الثاني.

ثم قال ابنه^(٢) في بيت الأعشى: «إِنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مِنْ وَجْهِهِ وَأَوَّلُهُ أَنْ (مِنْ) فِيهِ لَيْسَتْ لابتداء الغاية، بل لبيان الجنس، كما هي في: «أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ الشُّجَاعُ»، أي: مِنْ بَيْنِهِمْ».

ع: فالتقدير: «وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْ بَيْنِهِمْ حَصَى»، وهذا يتكلم به الناس، يقال: فلان هو الأفضل من إخوته، وهو الأعلَم من أهل بيته، أي: هو الموصوف بالأفضلية والأعلمية من بينهم، ويلزم من هذا تفضيله عليهم، ولكنهم ما ذكروا لهذا.

وتسمية (مِنْ) هنا لبيان الجنس يُعَكِّرُ على تفسيرهم (مِنْ) التي لبيان الجنس، فإِنَّكَ فِي: «أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ» لا يصح أن تقول: التقدير: «أَنْتَ الَّذِي هُوَ الْفَارِسُ»، ولا: «أَنْتَ الَّذِي هُمُ هُمْ»، فكيف يقال: إِنَّ (مِنْهُمْ) بيان لـ: (أَنْتَ)؟ ثم إِنَّ (أَنْتَ) في غاية الوضوح، لا يحتاج إلى شيء يفسره، كما احتاج إليه (الرَّجْسُ)^(٣).

(١) بتمامه:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْبِرِ

والبيت للأعشى، وهو من السريع. انظر: ديوان الأعشى (١٩٣) والنوادر (١٩٦).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤٣)، وهذه التحشية معطوفة على قوله: «قال ابنه: فلا يبنى من وصف».

(٣) يقصد قوله تعالى: «فَأَجْتَبَيْنَاهُ آلَ إِسْمٰعِيلَ مِنْ آلِ الْاَوَّلِينَ».

وإنَّما فَسَّرَ (الرَّجَسَ) - وهو مفردٌ - ب: (الأَوْثَانِ)؛ لأنَّ (الرَّجَسَ) اسمُ جنسٍ، فهو للواحدِ وغيره صالحٌ، والذي في عبارة أبيه في «شرح الكافية»^(١): أَنَّهَا لِلتَّيْبِينَ، ولم يَذْكُرِ الجنسَ كما ذكر ابنه، فَلْيَنْظُرْ.

ثمَّ قال: الثالثُ: أَنَّ الألفَ واللامَ زائدتانِ، فلم يَمْنَعَا مِن (مِنْ)^(٢)، كما لم يَمْنَعَا مِن الإضافةِ في قوله^(٣):

..... مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقْيِ

ع: فقد يُقالُ: فقولُ الناظمِ: (إِنْ جُرِّدَا) مدخولٌ؛ لأنَّه يَحْتَاجُ أن يقيَّدهُ بالمجرَّدِ مِنَ الإضافةِ و(أَل) التي للتعريفِ^(٤)، وعبارة ابنه^(٥) في «الشرح» جيدةٌ؛ فَإِنَّه قال: «وإذا كَانَ معرَّفًا ب: (أَل) لَزِمَتهُ مطابقةُ ما هو له في التذكيرِ والإفرادِ وفروعهما»، هذا معنى كلامِهِ ملخَّصًا، فَشَرَطَ كَوْنَ (أَل) للتعريفِ، ولم يعلِّقِ الحُكْمَ ب: (أَل) مطلقًا.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١١٣٥/٢).

(٢) في المخطوط: (أَل)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) بتمامه:

عَذَبَ الْمَذَاقِ مَفْلَجًا أَطْرَافَهُ كَالْأَفْحَوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقْيِ

هذه الرواية الصحيحة، وقد لَفَقَ من استشهد به بين يَتَيْنِ كما نبه عليه العيني، والبيت للقطامي، وهو الكامل. انظر: ديوان القطامي (١١٠) وشرح التسهيل (١/ ٢٦٠) والمقاصد النحوية (١٥٣٦/٤).

(٤) هذه نهاية ورقة، وما بعدها بداية ورقة جديدة.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤٤).

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ [يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا] أَلْزِمَ تَسْذِكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

قوله: (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ) البيت، ومن ثمَّ قالوا [في] ^(١) (أُخِرَ): إنَّه معدولٌ،
ولحنوا الحسنَ بنَ هاني في قوله ^(٢):

كَأَنَّ صُغْرَى

البيت، أجاب ابنُ أبي الحديد ^(٣): بأنَّا وجدنا (أَفْعَلَ) يأتي على (فُعْلَى)،
كقوله ^(٤):

فِي سَعْيٍ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتْ

وقوله ^(٥):

لَا تَبْخَلَنَّ بِدُنْيَا وَهِيَ مُقْبِلَةٌ

(١) السياق يقتضيها.

(٢) بتمامه:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِمِهَا حَضَبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

والبيت كما قال لأبي نواس الحسن بن هاني، وهو من البسيط. انظر: ديوان أبي نواس
(٧٢) وثمار القلوب (١٦٦).

(٣) انظر: الفلك الدائر لابن أبي الحديد (٤/ ٤٣).

(٤) الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (١/ ٤١٠) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٣٥).

(٥) بتمامه:

لَا تَبْخَلَنَّ بِدُنْيَا وَهِيَ مُقْبِلَةٌ فَلَيْسَ يَنْقُصُهَا التَّبْذِيرُ وَالشَّرَفُ

والبيت للإمام علي رضي الله عنه، وهو من البسيط. انظر: الديوان (٢٨٤) والشعر والشعراء
(٧٠٥ / ٢).

وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرُمَةٍ^(١)

وقيل: (من) زائدة على قول الأخفش^(٢).

وكأن هذا القائل توهم أن (من) إذا كانت زائدة كان الجرُّ بالإضافة، وهذا فاسدٌ.

[وإن لمنكورا]: ولا بدَّ من مطابقة تلك النكرة لما (أفعل) التفضيل له، ما لم يكن مشتقاً؛ فيجوزُ إفراؤه مع جمعية ما قبل المضاف، نحو: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِرَبِّهِ﴾^(٣)، وقد تضمَّن الوجهين قوله^(٤):

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلَامَ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعٍ
قَالَ قُرْطُبِي^(٥): «الضميرُ في (به) قيل: له عليه السلام، وقيل: للقرآن، وهو: ﴿بِمَا أُنزِلْتُ﴾، وقيل: للتوراة، وهو: ﴿لَمَّا مَعَكُمْ﴾، والتقدير: «أَوَّلَ فريق كافر».

(١) بتمامه:

وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرُمَةٍ يَوْمَ سَرَاةِ كِرَامِ النَّاسِ فَأَذِيعَا
والبيت للمرقش الأكبر أو لبشامة بن حزن النهشل أو غيره، وهو من البسيط. انظر: ديوان العرفشين (٨٠) والمفضليات (٤٣١).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٧٦)، وهنا انتهى النقل عن ابن أبي الحديد، وما بعده تعليق لابن هشام.

(٣) البقرة: ٤١.

(٤) لأحد الجاهليين لم يعين، وهو من الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/٣٣) والنوادر (٤٣٤).

(٥) يقصد به الإمام القرطبي. انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٣٣٣).

وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(١) وَالْفَرَاءُ^(٢): مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى الْفَعْلِ، أَي: «أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ»، وَحَكَى س^(٣): «هُوَ أَظْرَفُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: «هُوَ أَظْرَفُ فَتَى وَأَجْمَلُهُ».

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ كَفَرَ بِهِ قَوْمٌ مِنْ قَرِيشٍ قَبْلَ هَؤُلَاءِ.

قِيلَ: الْمَعْنَى: «أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ».

ع: قَدْ يَرْجَحُ هَذَا أَنَّ الضَّمِيرَ: «لَمَّا مَعَكُمْ».

زَعَمَ الْمَبْرَدُ^(٤) أَنَّ النُّكْرَةَ الْمُضَافَ إِلَيْهَا (أَفْعُلُ) يَجُوزُ إِفْرَادُهَا مَطْلَقًا، وَخَالَفَهُ النُّحَوِيُّونَ، هَذَا إِنْ كَانَتْ جَامِدَةً، فَإِنْ كَانَتْ مُشْتَقَّةً فَالْجُمْهُورُ أَيْضًا يُوجِبُونَ الْمِطَابَقَةَ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ تَرْكَهَا، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قَوْلِهِ:

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلَّامٌ طَاعِمٌ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَتَشْرُجِياعٌ

وَمِنْهُ عِنْدَهُمْ: «وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بَدَأَ».

أَجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ: «أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ»، وَ«أَلَّامٌ فَرِيقٌ طَاعِمٌ»، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَ مَوْصُوفِهَا، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: «أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ»، وَقِيلَ: أَي: لَا يَكُنْ كُلُّ مِنْكُمْ أَوَّلَ كَافِرٍ، كَقَوْلِكَ: «كَسَانَا حُلَّةً».

تَنْبِيْهُ: لَا مَفْهُومَ لِهَذِهِ الصِّفَةِ، أَي: لَا يُرَادُّ: «بَلْ كُونُوا آخِرَ كَافِرٍ».

وَلَمَّا اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لَهَا مَفْهُومًا قَالَ: زَائِدَةٌ، أَعْنِي (أَوَّلَ).

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/١٢٣).

(٢) انظر: معاني القرآن للفرء (١/٣٢).

(٣) انظر: الكتاب (١/٨٠).

(٤) انظر: المقتضب (٣/٣١١-٣٣٩).

وَقَالَ آخَرُ: حُذِفَ المَعْطُوفُ، أَي: «وَلَا آخِرَ كَافِرٍ»، وَنَصَّ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ، لِلإِبْتِدَاءِ بِهِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ:

مِنْ أَنْاسٍ لَيْسَ فِيهِمْ أَخْلَاقُهُمْ عَاجِلُ الْفُحْشِ وَلَا سُوءُ الْجَزَعِ
وَلَا يَرِيدُ أَنْ فِيهِمْ فُحْشًا آجِلًا، بَلْ لَا فَحْشَ عِنْدَهُم الْبَتَّةَ.

قَوْلُهُ: (أَوْ جُرْدًا) ذَكَرَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(١): أَنَّهُ إِذَا أُوْلَ بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ وَجَرَّدَ فَالْغَالِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، وَقَدْ يَطَابِقُ، فَمِثَالُ عَدَمِ الْمِطَابَقَةِ: ﴿أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^(٢)، ﴿تَنْحَنُّ أَعْلَامُهَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾^(٣)، ﴿تَنْحَنُّ أَعْلَامُهَا يَمَّا يَقُولُونَ﴾^(٤)، وَمِثَالُ الْمِطَابَقَةِ^(٥):

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ
فَ: (الْأَيْمُ) جَمْعُ: (الْأَيْمِ)، بِمَعْنَى: لَيْثِي.

ع: وَعَلَى هَذَا يَمْشِي قَوْلُ [أَبِي] نُؤَاسٍ:

كَأَنَّ صُفْرِي

الْبَيْتُ.

(١) انظر: التسهيل (١٣٤).

(٢) الفرقان: ٢٤.

(٣) الإسراء: ٤٧.

(٤) طه: ١٠٤ وق: ٤٥.

(٥) جاء في المعاني الكبير نسبتها للمفردق، والحقيقة أن هذه النسبة في متن الكتاب من زيادة الناشرين، والبيت من الطويل. انظر: المعاني الكبير (١/ ٥٦١) والزاهر (٢/ ٢٣٢).

(٦) ساقطة من المخطوط.

وفي «شرح العمدة» له^(١): وقد يؤنث العاري، كقول حنيف^(٢): «الرّمكاءُ
بُهَيّا، والحمراءُ صَبْرِي، والخَوّارةُ عُزْرِي، والصفراءُ^(٣) سُرْعِي»، وقد يُجمع، كقول
الوليد بن عتبة^(٤):

لَعَمْرِي لَسِنٌ أَضَحَّتْ عَلَيَّ عَمَائَةٌ لَقَسْدُ رُزْيَ الْأَبْصَارِ قَوْمٌ أَكَارِمُ
أبو البركات بن الأنباري في كتاب «البلغة في معرفة أساليب اللغة»^(٥): «قد
يذكرون الشيء بأحد وصفيه دون الآخر، ولا يكون له دليل خطاب، بل يكون الحكم
عند ذكره وعدم ذكره سواء، كقوله تعالى: «وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ»، والكفر لا يجوز
في حال من الأحوال، وكقول الشاعر^(٦):

مِنْ أُنَاسٍ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الْفُحْشِ وَلَا سُوءُ الْجَزَعِ
ولو كان له مفهوم خطاب يذكر الوصف لجاز أن يستجيز آجل الفحش؛ لذكره
عاجل الفحش.

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٧٦٢).

(٢) هو حنيف الحناتم، رجل من بني تميم اللات بن ثعلبة، كان من أعلم الناس بالإبل. انظر:
مجمع الأمثال (١/٢٧٣).

(٣) في شرح العمدة: «والصهباء».

(٤) في المخطوط: (عمامة)، و(الأنصار)، وهذا تحريف ظاهر، ويظهر هذا إلى أن الشاعر قال
هذا الشعر وقد فقد بصره. انظر: حماسة البحري (٤٢١).

(٥) يظهر أن ابن الأنباري نقله بنصه من ابن فارس. انظر: الصاحبي (١٤٧).

(٦) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو من الرمل. انظر: ديوان سويد (٢٧) والمفضليات
(١٩٤).

وكان أبو عبيدة^(١) وجماعة من الفقهاء يذهبون إلى أن لذكر الوصف دليل خطاب، وأن الحكم مع ذكره يُخالف الحكم مع عدم ذكره. انتهى.

وَتَلَوْ (آل) طِنُق [وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضِيفُ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ] ما أُضِيفَ للمعرفة ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون مطلقاً له التفضيل، فلا تنوَّى بعده (من) البتة؛ لأنك لم تُرد أنه فَضِّلَ شيئاً بعينه، بل أن له زيادة فضل في ذلك الشيء، وذلك كقولك: «يُوسُفُ أَحْسَنُ»، تريد: «حُسْنُهُ ذُو زِيَادَةٍ»، وعلى هذا نصِّحُ إضافته إلى إخوته.

الثاني: أن يُؤوَّلَ بما لا تفضيل فيه البتة، فيكون معناه كمعنى اسم الفاعل، نحو: «هُوَ أَكْمَرُ بِكَ إِذْ أَنْشَأَكَ»^(٢)، «وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيَّ»^(٣)، «هَنْ أَظْهَرُ لَكُمْ»^(٤)، «لَا يَصْلَهُ إِلَّا الْأَشْفَى»^(٥)، «أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا»^(٦).

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ^(٧)

(١) في الصحاحي (أبو عبيد)، ولعله الصواب؛ لأنه هو المقصود عند ذكر الفقهاء.

(٢) النجم: ٣٢.

(٣) الروم: ٢٧.

(٤) هود: ٧٨.

(٥) الليل: ١٥.

(٦) الفرقان: ٢٤.

(٧) بتمامه:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيْتَا تَعْدُو الْمَيَّةُ أَوَّلُ =

..... إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَغْجَلُ^(١)

..... دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٢)

فُبَخِشْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ تَقَرًّا

أَلَا مَقُومٍ أَضْفَرًا وَأَكْبَرًا^(٣)

وقول الشافعي رحمه الله^(٤):

فَتِلْكَ سَبِيلُ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحِدٍ

= والبيت لمعن بن أوس، وهو من الطويل. انظر: العين (١٨٢/٦) ومعاني القرآن للفراء (٣٢٠/٢).

(١) بتمامه:

وَإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَغْجَلُ

والبيت للشنفرى من لاميته المشهورة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الشنفرى (٥٩) وحامسة الخالدين (٥٣/١).

(٢) بتمامه:

إِنَّ الَّذِي سَمَّكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَّيَدُ دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

والبيت للفرزدق، وهو من الكامل. انظر: ديوان الفرزدق (٧١٤) وشرح النفاذ لأبي عبيدة (٣٥٤/١).

(٣) لم يعين قائله، وهو رجز. انظر: المقتضب (٢٤٧/٣).

(٤) بتمامه:

تَمْنَى رَجَالٌ أَنْ أُمُوتَ وَإِنْ أُمْتُ فَتِلْكَ سَبِيلُ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحِدٍ

والبيت ينسب للشافعي ولمالك بن النخعي ولطرفة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الشافعي (٥٧) ومجاز القرآن (٣٠١/٢) والاختيارين (١٦١/١).

قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلٍ^(١)

وهذا النوعُ إنّما ذهب إلى ثبوته المتأخرون، والباقون يؤولون.

والثالث: أن يكون للتفضيل على من أضيف إليه.

فالأولان يطابقان، كاسم الفاعل، والثالث مختلف فيه، فابن السراج^(٢)

يوجب أن لا يطابق، عكس القسمين الأولين، والجمهور يجيزون الوجهين.

وهذا كله يفهم من كلامه هنا؛ لأنه قال عن: (ذو وجهين): (عن ذي معرفة)،

فأشعر قوله: (ذي معرفة) بالخلاف، ثم قال: (وإن لم تنو) أي: معنى (من)، وذلك

إما لأنك أردت تفضيلاً مطلقاً، أو لم ترد البتة.

هَذَا إِذَا تَوَنَّتْ [مَعْنَى (مِنْ)] وَإِنْ لَمْ تَنْوِفْهُوَ طَبَقَ مَا بِهِ قُرْنُ

﴿أَحْرَصَ النَّاسِ﴾^(٣) أي: أحرص من سائر الناس غيرهم، كما أن (أحسن

الرجال) بمنزلة: (أحسن رجل).

فا^(٤): ولولا ذلك لم يعطف عليه: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾^(٥).

(١) بتمامه:

إِنِّي لَأَمْتَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلٍ

والبيت للأحوص، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأحوص (٢٠٩) والكتاب (٣٨٠/١).

(٢) في المخطوط: (بن الرابع)، وهو تحريف. انظر: الأصول (٦/٢).

(٣) البقرة: ٩٦.

(٤) لم أقع على كلام أبي علي، وقد نقله جامع العلوم في جواهر القرآن (٦٢٢/٢).

(٥) البقرة: ٩٦.

ع: إنما كتبت هذا ليعلم أن إضافة (أفعل) على معنى (من) حيث يراؤ به
التفضيل، ألم تر أنها صُرِّح بها في المعطوف؟ و﴿يُودُّ﴾ في موضع الحال، أي:
(وَادَّيْن).

قوله: (هَذَا إِذَا تَوَيْتَ) ابتداء النصف الثاني من الكتاب.

وَأِنْ تَكُنْ يَتْلُو (مِنْ) [مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا]

كَمَثَلِ: (مَنْ [أَنْتَ خَيْرٌ؟] وَلَكِنِّي إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزَرًا وَرَدًا]

قوله: (وَلَكِنِّي إِخْبَارِ) البيت، قد استعمله هو في قوله:

وَقَضَرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ

وفي «كتاب» سيويه^(١) في باب (الإضافة) - أعني باب النَّسَبِ - ما نصّه: «وقال بعضهم: (خَرْفِي)، إذا أضافَ إلى (الخَرْفِ)، وحذَفَ الياءَ، و(الخَرْفِي) في كلامهم من (الخَرْفِي) أكثرُ، إمَّا أضافَه إلى (الخَرْفِ)، وإمَّا بَنَى (الخَرْفِ) على (فَعْلٍ)». انتهى.

وقال عمران بن حطان^(٢):

(١) كذا في نسخة ابن خروف (٦٧/أ).

(٢) بتمامه:

يُحِبُّ الْفَتَى طُورَ الْحَيَاةِ وَطُورَهَا إِلَيْهِ إِذَا طَالَتْ مِنَ الْمَوْتِ أَبْعَضُ

والبيت من الطويل. انظر: الدر الفريد (١١/٣٢٠).

... الفَتَى طُولَ الْحَيَاةِ وَطُولُهَا إِلَيْهِ إِذَا طَالَتْ مِنَ الْمَوْتِ أَبْعَضُ
وفي (الغُرَّة)^(١): «وإذا استقبِحوا تقديمَ الجارِّ والمجرورِ عليه فالأُولَى أن
يَسْتَقْبِحوا تقديمَ الظَّرفِ»^(٢)، ألا ترى إلى امتناعهم من قولهم: «زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ»،
وقال المازني^(٣): هو قبيحٌ جدًّا، وقد وجدتُ أنا^(٤) منه في الشَّعرِ أبياتًا، أنشدَ
الفرزدقُ^(٥):

لَأُخِثُ بَنَى دُهْلٍ عَدَاةَ لَقِيَتْهَا فُكِنَتْهُ فِينَا مِنْكَ فِي الْخَيْرِ [أَرْغَبُ]
وقال الآخر^(٦):

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا
والبيت، وهذا لقلته يجعلونه شاذًّا، ولو أجازَه مجيزٌ في حروفِ الجرِّ، ومنعه

من الظرفِ، كانَ مناسبًا لقولِ الكوفيِّ هشامٍ: «فِيكَ لَأَرْغَبَنَّ»^(٧)، وامتناعهم من قولهم:
«خَلَفَكَ لَأَقُومَنَّ». انتهى.

(١) انظر: الغرَّة (١/٤١٤).

(٢) في مطبوعة الغرَّة: «فالأولى أن يستقبِحوا تقديم الحال».

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٣/١٥٨٨).

(٤) المتكلم: ابن الدهان صاحب الغرَّة.

(٥) انظر: ديوان الفرزدق (١/٣٢) وشرح النقااض (٣/٧٦٥).

(٦) بتمامه:

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّخْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ

والبيت هذا قبل البيت السابق، وهو من مجموعة أبيات للفرزدق، ورواية الديوان: «هو
أطيب».

(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٧٥).

وفي «الحَلِيَّات»^(١) في قولهم: «هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا»: «لا يخلو العاملُ في (بُسْرًا) من أن يكونَ (هَذَا) أو (أَطِيبُ) أو مضمرًا، وهو (إِذَا كَانَ) أو (إِذَا كَانَ):

لا جائز أن يكونَ (أَطِيبُ) وقد تقدّم عليه؛ لأنَّ (أَفْعَلَ) هذا لا يقوى قوة الفعلِ فيعملُ فيما قبله، ألا ترى أنَّكَ لا تُجيزُ: «أَنْتَ مِمَّنْ أَفْضَلُ؟»، ولا: «مِمَّنْ أَفْضَلُ أَنْتَ؟»، فتقدّم الجارُّ عليه؛ لضعفه أن يعملَ فيما تقدّمه؟ وإذا لم يعملَ فيما كان متعلقًا بحرفِ جرٍّ إذا تقدّم - مع أنَّ ما يكونُ متعلقًا بحرفِ الجرِّ قد يعملُ فيه ما لا يعملُ في غيره، نحو: «هَذَا مَارَ بَرِيدٍ أُمْسٍ»، و«هَذَا مُعْطٍ لِرَيْدٍ»^(٢) أُمْسٍ دَرَهَمًا - فإنَّ لا يعملُ فيما يتعلّقُ لا بحرفِ الجرِّ ممَّا يشابهُ المفعولَ به أَوَّلَى، فأما قولُ الفرزدق:

..... أَوْ مَا رَوَدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ

فللضرورة.

وإذا كانَ كذلك لم يعملَ (أَطِيبُ) في (بُسْرٍ) المتقدم عليه، فإذا لم يجز أن يكونَ (أَفْعَلَ) كانَ إمَّا (هَذَا)، وإمَّا المضمّر، فإذا عملتِ المضمّر لزم أن يكونَ العاملُ في ذلك المضمّر قولك (هَذَا)، فإذا لم يكنْ بُدٌّ من إعمالِ (هَذَا) في الظرفِ أعملتِ (هَذَا) في نفسِ الحالِ، واستغنيتَ عن الإضمارِ.

ع: ابنُ دريد^(٣):

(١) انظر: الحليّات (١٧٦).

(٢) في المخطوط (معطي زيد)، وكذا في النسخة الأصل من الحليّات، والتصويب من شرح المفصل؛ فإن ابن عيش قد نقل هذا الموضوع هناك. انظر: شرح المفصل (١٣/٢).

(٣) انظر: شرح الأردبيلي على المقصورة (٢٦٢).

فَاسْتَنْزَلَ الزَّيْبَاءَ فَسَرًّا وَهِيَ مِنْ عُقَابٍ لُوحٍ الْجَوِّ أَعْلَى مُتَمَيٍّ
[مِنْ عُقَابٍ]: مُتَعَلِّقٌ بـ: (أَعْلَى)، [مُتَمَيٍّ]: تَمَيِّزٌ، لَا مِضَافَ إِلَيْهِ؛ لِفَسَادِ
الْمَعْنَى.

المتنبى^(١):

يَا عَاذِلَ الْعَاشِقِينَ دَغَ فِتْنَةً أَصْلَهَا اللَّهُ كَيْفَ تَرْشِدُهَا
لَيْسَ يُحِجُّكَ الْمَلَامُ فِي هَمِّ أَقْرَبُهَا مِنْكَ عَنْكَ أَبْعَدُهَا
يُسَّ اللَّيَالِي سَهْرَتْ مِنْ طَرَبِي شَوْقًا إِلَى مَنْ يَبِيتُ يَرْقُدُهَا
أَحْيَيْتُهَا وَالْدُمُوعُ تَنْجِدُنِي سُؤُونُهَا وَالظَّلَامُ يُنْجِدُهَا

الواحدى^(٢): «أَحَاكَ^(٣) فِيهِ الشَّيْءُ»: أَثَرٌ، وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا: «حَاكَ».

ع: ابْنُ الْقَطَّاعِ^(٤): «مَا يُحِجُّ فِيهِ الْمَلَامُ»، وَ«مَا يُحِجُّكَ»: إِذَا لَمْ يُوَثِّرْ.

[أَحْيَيْتُهَا]^(٥): تَرَكَ النَّوْمَ فِيهَا، «فَلَانٌ يُحْيِي اللَّيْلَ»: يَسْهَرُهُ، «وَيُؤْمِتُ اللَّيْلَ»:

يَنَامُهُ.

[سُؤُونُهَا]: قِبَاطُ الرِّأْسِ، وَهِيَ مَجَارِي الدَّمْعِ، يَقُولُ: كَانَ لِلدَّمْعِ [مِنْ

(١) وَأَغْلَبَ تَحْشِيَةُ هَذِهِ الْآيَاتِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْوَاحِدِيِّ. انْظُرْ: دِيْوَانَ الْمُتَنْبِيِّ (٣) وَشَرْحَ الْوَاحِدِيِّ (٥).

(٢) انْظُرْ: شَرْحَ الْوَاحِدِيِّ عَلَى دِيْوَانَ الْمُتَنْبِيِّ (٥).

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ: «حَاكَ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْوَاحِدِيِّ.

(٤) انْظُرْ: كِتَابَ الْأَفْعَالِ (١/٢٦٣).

(٥) يَسْتَكْمِلُ النُّقْلَ عَنِ الْوَاحِدِيِّ.

الشؤون [إمداد، وللإيالي من الظلام إنجاد^(١)، والمعنى: أن تلك الليالي طالت، وطال البكاء فيه.

قال أبو البقاء^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ (٣) الآية: «(بَعْضُهُمْ) بَدَلٌ، أو مبتدأ، و(في كتاب) متعلق بـ: (أُولَى)، أو حال عامله معنى (أُولَى)، ولا يكون حالاً من (أُولَى الْأَرْحَامِ)؛ للفصل بينهما بالخبر، ولأنه لا عامل إذا، و(من المؤمنين) إمّا متصل بـ: (أُولُوا الْأَرْحَامِ)؛ فهو منصوب على التبيين، أي: أعني، أي: أولو الأرحام من المؤمنين أُولَى من الأجانب، وإمّا متعلق بـ: (أُولَى)».

ع: الحطية^(٤):

سِيرِي أَمَامَ فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ حَصَى وَالْأَكْرَمِينَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا
قَوْمٍ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا
ع: حذف المضاف إليه (أمام)، وفصل بين (...) (٥) تمييز وعامله بالظرف^(٦).

* * *

[وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرًا وَمَتَّى عَاقَبَ فَعَلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا]

(١) أغلب هذه التحشية تحرفت في المخطوط، فكانت: «كان الدموع إمداد، وللإيالي من الظلام إمداد»، والتصويب من شرح الواحدي.

(٢) انظر: الثيان للعكبري (١٠٥٢/٢).

(٣) الأحزاب: ٦.

(٤) من البسيط. انظر: ديوان الحطية (١٢٨) والعقد الفريد (١٧٧/٦).

(٥) غير واضحة في المخطوط، تشبه رسم: (المتصاد).

(٦) انظر: التذيل والتكميل (٣٣/١١).

ك: «لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِي أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ»^(١)
 ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾^(٢)،
 أنشدوا هنا^(٣):

إِذَا اشْتَبَكَتْ دُمُوعٌ فِي خُدُودٍ تَبَيَّنَ مَنْ بَكَى مِمَّنْ تَبَاكَى
 ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾^(٤)، أنشدوا هنا:
 وَكُتُبُكَ حَوْلِي لَا تُفَارِقُ مَضْجَعِي وَفِيهَا شِفَاءٌ لِلَّذِي أَنَا كَائِمٌ
 وَلَسْتُ وَإِنْ أَخْبَيْتُ مَنْ يَسْكُنُ الْفَضَا بِأَوَّلِ رَاحٍ حَاجَةً لَا يَنَالُهَا^(٥)



(١) هذه التحشية حتى الآخر مستفادة من تفسير القشيري. انظر: تفسير القشيري (١/٤٨٩).

(٢) الأنعام: ٩٣.

(٣) البيت للمتنبي، وهو من الوافر. انظر: ديوان المتنبي (٥٨٦).

(٤) كتب الناسخ جملة (فاتبعوه) بجانب قوله: «وأنشدوا هنا» التي في أول التحشية.

(٥) الأنعام: ٩٢.

(٦) انظر: تفسير القشيري (١/١٦٤).

[النَّعْتُ]

يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ [الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ] نَعْتُ وَتَأْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَيَدُلُّ

* * *

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ [مَا سَبَقَ] بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتُلِقَ

[متم]: بدر الدين^(١): «أي: مكملٌ لمتبوعه، ورافعٌ عنه الشُّرْكَهَ واحتمالها، بيانٌ صفةٍ من الصفات التي له، أو للمتعلِّق به؛ ولذلك لا يكونُ إِلَّا مُشْتَقًّا، أو مؤوَلًا بمشتقٍّ؛ لأنَّ الجوامدَ لا دلالةَ لها بوضعها على معنى منسوبٍ إلى غيرها».

[فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ]: فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُنْعَ الضَّمِيرُ؛ لِأَنَّهُ بَيَّنَّ بِنَفْسِهِ؛ فَلَا يَحْتَاجُ لِمَتْمٍ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُضْمِرُ بَعْدَ أَنْ يُعْرَفَ.

بل أبلغ من هذا أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ^(٢) امْتَنَعَ مِنْ وَصْفِ الْمَنَادَى الْمَبْنِيِّ؛ لِحُلُولِهِ مُحَلَّ الضَّمِيرِ، وَمُشَابِهَتِهِ لَهُ.

وَأَنَّ بَعْضَهُمْ^(٣) امْتَنَعَ مِنْ نَعْتِ الْمَرْخَمِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْخَمْ إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ مَنْ تَعْنِي، وَالْوَصْفُ لِلْيَانِ، فَتَجَمَّعَ بَيْنَ مَا أَصْلُهُ لِلْيَانِ، وَمَا يَقْتَضِي أَنْ لَا إِهَامَ، وَلَا حَاجَةَ

(١) يعني به ابن الناظم. انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٠).

(٢) انظر: الأصول (١/٣٧١).

(٣) منهم الفراء والسيرافي، واستقبحه وابن السراج، وهذا الذي ذكره ابن هشام كلام ابن السراج.

انظر: الأصول (١/٣٧٤) وجمع الهوامع (٣/٢٣٥).

للبيان، وهذا تناقض، قال: فإذا قيل: «يَا جَعْفَرُ بْنُ عَمْرِو» فهو على نداء ثانٍ.
وهذا خلُف؛ لأنَّ المرحُومَ إنما اعتمدَ على أنَّ المخاطَبَ عَلِمَ أنَّ الاسمَ
(حارثٌ) أو (مالكٌ)^(١) أو نحوهُ، لا أنَّ مسماه من هو.

(أو وسم) نحو: ﴿الْقَرِيبَةُ الْفَظَالِرُ أَهْلُهَا﴾^(٢)، ﴿فَأَخْرَجَاهُ نَمْرَتٌ مُخْلِفاً لَوَائِبُهَا﴾^(٣).
قوله: (أو وسم) البيت، إن قيل: كيف صحَّ أن تصفَ الشيءَ بصفةٍ غيره؟
فإنَّ س^(٤) احتجَّ لهذا: «بأنَّكَ تَضَعُ هذه الصفاتِ في موضعِ الاسمِ»^(٥) الأوَّل،
فتقولُ: «مررتُ بالكريمِ أبوه»، و«رأيتُ موسعاً عليه الدنيا»، و«أتاني الحسنَةُ أخلاقُه»،
فالذي أتيتُ وأتاكَ غيرُ صاحبِ الصفةِ، وقد وقعَ موقعَ اسمِهِ، وعملَ فيه ما كان
عاملاً فيه، فكما جرى مجرى اسمِهِ فكذلك جرى مجرى صِفَتِهِ.

قال أبو سعيد^(٦): وليست هذه الصفاتُ الأسماءُ المتقدمةُ في التحقيقِ^(٧)؛ لأنَّنا
إذا قلنا: «لعنَ اللهُ قائماً»^(٨) أبوه «كان الأبُّ غيرَ داخلٍ في اللَّعنِ، فجعلَ (قائماً)^(٩)

(١) في المخطوط: (حارثاً ومالكاً)، وهو تصحيف.

(٢) النساء: ٧٥.

(٣) فاطر: ٢٧.

(٤) انظر: الكتاب (٢/٢٢).

(٥) في المخطوط: (اسم)، والتصويب من كتاب سيويه.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٣٥٣).

(٧) عند السيرافي: (التحصيل).

(٨) في المخطوط: (كافراً)، وهو تصحيف، والتصويب من شرح السيرافي.

(٩) في المخطوط: (قائم)، والتصويب من السيرافي.

هو الموصوف الذي قام مقامه.

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ [وَالْتَّكْثِيرِ مَا لِمَا تَلَاكَ: «أَمْرُزْ يَقُومُ كَرَمًا»]

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ [وَالْتَّكْثِيرِ أَوْ سَوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا]

اعلم: أنَّ الاسمَ باعتبارِ الإعرابِ على ثلاثة أنواع: مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، وباعتبارِ الأفرادِ والتعددِ على ثلاثة أيضًا: مفردٌ، ومثنى، ومجموعٌ، وباعتبارِ التذكيرِ والتأنيثِ على قسمين، وباعتبارِ التذكيرِ والتعريفِ كذلك.

وهذه عشرة، لا بدَّ أن يكونَ الاسمُ على أربعةٍ منها:

واحدٌ من أوجهِ الإعرابِ.

وواحدٌ من الأوجهِ الثلاثةِ الأخرِ.

وواحدٌ من التذكيرِ والتأنيثِ.

وواحدٌ من التعريفِ والتتكيرِ.

وزعمَ أكثرُ النحويينَ أنَّ النعتَ يتبعُ منوعتهُ في الأربعةِ الحاصلةِ مِنَ العَشْرَةِ،

وهذا معلومٌ الانتقاضِ؛ لأنَّكَ تقولُ: «برجلٍ قائمةٍ أمه»، و«بامرأةٍ قائمِ أبوها»،

و«برجلينِ قائمِ أبواهما»، و«برجالٍ قائمِ آباؤهم».

والصوابُ: أنَّ النعتَ يجبُ أن يتبعَ متبوعه في اثنينِ من خمسةٍ:

واحدٌ من أوجهِ الإعرابِ.

وواحدٌ مِنَ التعريفِ والتَّنكِيرِ.

وإلى الأوَّلِ أشارَ بقوله: (يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ) البيتَ، وإلى الثاني أشارَ بقوله: (وَلْيُعْطَ).

وَمِنَ النِّعَتِ المحضِ: «مررتُ برجلٍ كريمٍ أباً»، و«كريمٍ الأبِ»؛ لأنَّ في الوصفِ ضميراً عائداً إلى الموصوفِ مبالغةً وتجوُّزاً، ولولا هذا تعيَّنَ الرفعُ في (الأبِ)، وامتنعَ نصبُه تمييزاً؛ لتقدُّمِ الفاعلِ حينئذٍ، وخفضُه؛ لأنَّ الشَّيءَ لا يُضافُ إلى نفسه.

وأما في الأمورِ الباقيةِ فهو فيها كالفعلِ الذي يحلُّ محله.

فيجبُ أن يُعلِّمَ هنا حكمُ الفعلِ فنقولُ:

الفعلُ يذكُرُ إن كانَ فاعلهُ مذكراً، ويؤنَّثُ إن كانَ مؤنثاً، ويطابقُ ما قبلَه في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ إن لم يذكُرْ بعده اسمٌ ظاهرٌ، ولا يطابقُه إن كانَ بعده اسمٌ ظاهرٌ إلا في الإفرادِ، إلا في لُغِيَّةٍ فيوافقُ في التثنيةِ والجمعِ أيضاً. إذا عرَفْتَ هذا فنقولُ:

قد عَلِمَ مِن قولِه: (يُوسِّمُهُ أَوْ وَسِّمُ) البيتَ^(١)، أنَّ النِّعْتَ ضربانٍ: خالصٌ، وسببيٌّ.

والخالصُ: يطابقُ النِّعْتُ فيه المنعوتَ، نحو: «برجلٍ قائمٍ»، و«بامرأةٍ قائمةٍ»، و«برجلينِ قائمينِ»، و«بامرأتينِ قائمتينِ»، و«برجالٍ قائمينِ»، و«بنساءٍ قائماتٍ»؛ لأنَّ الفعلَ لو حلَّ هنا طابقَ ما قبلَه، فامتحنَ ذلك في الأمثلةِ.

(١) البيت) مكررة في المخطوط.

والسبي: يطابق ما بعده في التذكير والتأنيث دون ما قبله، ولا يطابقه في التأنيث إلا في تلك اللغية، وأما حكمه في الجمع فإنه يأتي معه على ثلاثة أوجه: مفردًا، وهو القياس، نحو: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(١)؛ فإنَّ حكم الحال حكم النعت فيما ذكرنا، وقال^(٢):

وَرَجَالٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ مِنْ إِدْرِ بْنِ زَرَارٍ بْنِ مَعْدُ
فهذا في النعت، وقال^(٣):

وَكُنَّا وَرِثَانَهُ عَلَى عَهْدِ نَبِيعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ
ومصححًا، وهو على تلك اللغية.

والتكسير، وهو أفصحها، كقراءة قوم: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾^(٤)، وقوله^(٥):
بَكَرْتُ عَلَيْهِ سُخْرَةً فَوَجَدْتُهُ قَعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَازِلُهُ
وإن كان له مانع من جمع التصحيح فوجهان، أرجحهما التكسير، ودونه

(١) القمر: ٧، وهي قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجدري ويعقوب وخلف واليزيدي والحسن والأعمش وأبو عمرو وحزمة والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢١٩/٩).

(٢) البيت لأبي ذؤاد الإيادي، وهو من الرمل. انظر: شعر أبي ذؤاد (٣٠٥) ومعاني القرآن للفراء (١٠٥/٣).

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٧٦٥) والكتاب (٤٤/٢).

(٤) القمر: ٧، وهي قراءة قتادة وأبي جعفر وشيبة والأعرج وابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو رجاء العطاردي والحسن وقاتدة وابن محيص. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢١٨/٩).

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر: ديوان زهير (١٤٠) والزاهر (٣٢٥/١).

الإفراد، مثل: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾، و﴿خُشَعًا﴾، وقوله: «حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ»، وقوله: «طَوِيلًا سَوَارِيهِ».

وإن كان ممَّا لا يَكْسُرُ تَعَيَّنَ التصحيح والإفراد، نحو: «برجالٍ مضروبٍ آبائهم»، أو «مضروبين»، وإن كان ممنوعًا منهما أصلًا تَعَيَّنَ الإفراد، نحو: «ما رأيتُ رجالًا أَحَسَنَ في عَيْنِهِم الكحلُّ منه في عينِ زيدٍ».

هذه ثلاثة أقسامٍ في الجمع، وبها تبيَّنَ نقصُ كلامِ الناظم، فإنه يخرجُ عنه مسائلتان.

تنبيه: تلخَّصَ أنَّ الصفةَ إمَّا محضةٌ لفظًا وتقديرًا، نحو: «مررتُ برجلٍ فاضلٍ»، أو سببيةٌ لفظًا وتقديرًا، نحو: «برجلٍ فاضلٍ أبوه»، ومحضةٌ في المعنى سببيةٌ في اللفظ، نحو: «برجلٍ قائمٍ الأب» و«قائمٍ أبا».

وربما أجزتِ العربُ على هذا النوع الأخير حُكْمَ النوع الثاني، بشرطِ كونِ الاسمِ السببيِّ بـ: (أَل)، كقوله^(١):

يَا لَيْلَةَ خُرْسِ الدَّجَاجِ

البيت، وقوله^(٢):

(١) بتمامه:

يَا لَيْلَةَ خُرْسِ الدَّجَاجِ سَهْرُهَا يَنْغَدَاذَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي
أنشده الكسائي ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: الزاهر (٢/ ٣٨٦) والبصريات (٥٦٣/١).

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل، وفي المخطوط: (الظلام)، وهو تحريف. انظر: ديوان حميد (٢٦) ومنتهى الطلب (٣٦٩/٧).

فَعَاثَتْ بِهِ غُرَّ النَّيَا مُفَلَّجَا وَرَسِيمًا جَلَا عَنْهُ الطَّلَالُ مُوشِمًا

وقوله^(١):

تَأْوِي إِلَيَّ قُنَّةَ خَلْقَاءَ رَاسِيَةِ حُجْنِ الْمَخَالِبِ لَا يَغْتَالُهَا الشُّبْعُ

وأجاز ابن مالك^(٢) على قياس ذلك: «مررت برجل حسنة العين»، كما يقال:

«حسنة عينه».

فائدة جليلة تتعلق باتحاد المتواصفين وتخالفيهما:

قال الزمخشري^(٣) في «حم» السجدة: «كانوا لَتَعْتَبَهُمْ يقولون: هَلَّا أُنْزِلَ الْقُرْآنُ

بلسانٍ أعجمي؟ فقليل ما معناه: لو أنزلناه كما يقترحون لم يتركوا الاعتراض، وقالوا:

لولا بَيِّنَاتُ آيَاتِهِ بلسانٍ نفقُوه، وقالوا: أقرآنٌ عجميٌّ ورسولٌ عربيٌّ؟ أو: ومرسلٌ

إليه عربيٌّ؟».

ثم استشكل الزمخشري هذا الوجه؛ لأنَّ العرب أمةٌ فكيف يكون (العربي)

وصفاً لهم؟

وأجاب بما نصُّه:

«قلت: هو على حدِّ قولك لو رأيت كتاباً عجمياً كُتِبَ لقومٍ عربٍ: أكتابٌ

عجميٌّ ومكتوبٌ إليه عربيٌّ؟ وذلك لأنَّ مَبْنَى الإنكارِ على تنافرِ الكتابِ والمكتوبِ

إليه، لا على أنَّ المكتوبَ إليه واحدٌ أو جماعةٌ، فوجب أن يجردَّ لما سبق له مِن

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو البسيط. انظر: ديوان زهير (١٧٤) وتهذيب اللغة (٢٦٩/١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١٠١/٣ - ١٠٢).

(٣) انظر: الكشف (٢٠٢/٤).

الغرض، ولا يوصل به ما يخيّل غرضاً آخر، ألا ترى أنك إذا رأيت لباساً طويلاً على امرأة قصيرة قلت: «اللباس طویل واللابس قصير؟»، ولو قلت: «واللابسة قصيرة» جئت بما هو لكنت؛ [لأنّ الكلام]^(١) لم يقع في ذكورة اللابس وأنوثته، إنّما وقع في غرض وراءهما.

إن قلت: كيف قال^(٢):

فِيهَا اثْنَانِ وَأَزْبُتُونَ حَلْوَةً سُودًا.....

فوصف المفردة بالجمع؟

ففي «الحُجَّة»^(٣): أنّ الجرمي حكي عن أبي عبيدة^(٤) أنّ الحلوب لا يكون إلا جمعاً، وأنّ الحلوبة يكون واحداً ويكون جمعاً؛ فيجوز أن يكون الشاعر جعل الحلوبة جمعاً.

ع: أجازَ الزَّجَّاجُ^(٥) في: «ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ»^(٦) كونَ (سِنِينَ) مخفوضاً

(١) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الكشاف.

(٢) بتمامه:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَزْبُتُونَ حَلْوَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

والبيت لعنترة من معلقته، وهو من الكامل. انظر: ديوان عنترة (١٩٣) وجمهرة أشعار العرب (٣٥٢).

(٣) انظر: الحجة (١٣٨/٥).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأباري (٥٤/٢).

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢٧٨/٣).

(٦) الكهف: ٢٥.

صفة ل: (ثلاثية) (١).

في كتاب «العين» (٢): «رجل ملأمان» معرفة لا ينصرف.

وفي كتاب «التقريظ» (٣): «هذا محال» ذكر أنه معرفة، ووصف به النكرة.

وَأَنْعَتِ بِمُشْتَقٍّ [ك: (صَغَبٍ، وَذَرَبٍ) وَشَبَّهَ ك: (ذَا، وَذِي) وَالْمُتَسَبِّبِ]

[بمشتق]: «وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَحْسَنُ فِي: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَضَّةٌ حَلِيَّةٌ سَيْفُهُ»، وَ«بَسْرَجٍ خَزْ صُفَّتُهُ»، وَ«بَصْحِيفَةٍ طِينٌ خَاتَمُهَا» = الرِّفْعُ، قَالَ س (٤): «وَهُوَ قَوْلُ الْعَامَّةِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصِفَةٍ، أَعْنِي الْأِسْمَ الَّذِي رَفَعْتَهُ؛ لِأَنَّهُ جَامِدٌ، قَالَ: «لَأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ»، وَ«هَذَا خَاتَمٌ طِينٌ» كَانَ قَبِيحًا، إِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تُضَيَّفَ».

قَالَ: «وَيَدُلُّكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ ك: (حَسَنٍ، وَطَرِيفٍ) أَنْكَ (٥) تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِحَسَنِ أَبِيهِ»، وَلَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِخَزْ صُفَّتُهُ»، وَلَا: «بَطِينٍ خَاتَمُهُ»، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: «بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ (٦): «إِذَا أُرِدَتْ بِالْخَزِّ وَأَخَوَاتِهِ حَقَائِقُهَا فَلَا يَجُوزُ غَيْرُ الرِّفْعِ،

(١) هذا توسع في العبارة من ابن هشام؛ فإنه لا يكون نعتاً لثلاثية إذا قصد جزءها الأول؛ لأن جزءها الأول منصوب، والصواب - وهو في عبارة الزجاج - أن الجر نعت لثلاثة وحدها.

(٢) لم أقع عليه في كتاب العين.

(٣) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٢٢).

(٤) انظر: الكتاب (٢٣/٢).

(٥) في المخطوط (وَأَنَّكَ) والتصويب من كتاب سيبويه.

(٦) انظر: شرح السيرافي (٣٥٣/٢).

وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى أجزى فيها ما حكيت عن العرب.
ثم منهم من يقدّر في الجميع (مثلاً)، ومنهم من يؤوّل: «بقاع ثابت كله»، أو
«مُشيك كله»؛ لأنّ العرفج شوك، و«بقوم منعوتين أو منسوبين أجمعون»، وتقديرُ
(مثل) قول المبرد^(١)، وتقديرُ اسم الجوهر بالوصف قول غيره، فيقولون في: «مررتُ
بدارٍ ساجٍ بابها»: إنه جعل (الساج) في تقدير: (وثيق) أو (صلب)، ويتأوّلون في الخزّ
اللين، وفي كلّ شيء [منه ما يليق بمعناه]^(٢).

قوله: (وذِي) ولا يضاف لمضمر؛ لأنّ وضعها ليتوصّل بها إلى الوصف بأسماء
الأجناس.

قوله: (والمُتَّسِب) هو أطبعها في الباب، ومن ثمّ يؤنّث ويذكّر، ويشيّ ويجمعُ
تصحيحاً، ويوصّف به الحقيقي والسببي.

* * *

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ [مُنْكَرًا] فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا
[وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ]: على سبيل النياية عن المفرد؛ ولذلك رجّح أبو الفتح^(٣)
قراءة من قرأ: «ثَابِتٌ أَضْلُهُا»^(٤) على قراءة الجماعة: «أَضْلُهُا ثَابِتٌ».

(١) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد (١٢١).

(٢) هذه العبارة مطموسة في المخطوط، والتميم من السيرافي.

(٣) لم يرجح أبو الفتح قراءة أنس، بل قال: «إن قراءة الجماعة أقوى معنى...، إلا أن لقراءة
أنس هذه وجهًا حسنًا»، ثم ذكر العلة التي ذكرها ابن هشام. انظر: المحنّب (١/٣٦٢).

(٤) إبراهيم: ٢٤، وهي قراءة أنس بن مالك، وبجر (ثابت) نعتاً لـ: (شجرة). انظر: معجم
القراءات القرآنية (٤/٤٨١).

ولمرجح أن يرجح قراءة الجماعة بأن (ثابتاً) في هذه القراءة جرى على (الشجرة)، وليس لها، ولا كذلك في قراءة الجماعة^(١).

أعرب^(٢) الزمخشري^(٣): ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾^(٤) صِفَةً، وَأَقِيمَ (الْخَلْقَ) مَقَامَ الضَّمِيرِ.

عبدُ القاهر^(٥): الجملُ نكراتٌ، فيوصفُ بها الأسماءُ النكراتُ، وهي أربعُ:

جملةٌ اسميةٌ.

جملةٌ فعليةٌ.

جملةٌ ظرفيةٌ.

جملةٌ شرطيةٌ.

فأ^(٦): ﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾^(٧) عطفٌ على ﴿وَالِدٌ﴾، وقوى ذلك إعادةُ ﴿لَا﴾، و﴿هُوَ جَانٍ﴾ صفةٌ لـ ﴿مَوْلُودٌ﴾، أو ﴿هُوَ﴾ تأكيدٌ للضميرِ في ﴿مَوْلُودٌ﴾، و﴿جَانٍ﴾ صفةٌ مفردةٌ، أو ﴿هُوَ﴾ تأكيدٌ للضميرِ، و﴿جَانٍ﴾ خبرٌ لـ ﴿هُوَ﴾ مضمره، والجملةُ

(١) هذا مأخوذ من معنى كلام ابن جني في مقدمة حديثه عن الآية.

(٢) في المخطوط: [إعراب]، ولعله تحريف.

(٣) انظر: الكشف (٥٧٦/٤).

(٤) الملك: ٣.

(٥) انظر: المقتصد (٩١١/٢).

(٦) لم أقع على كلام أبي علي، وقد نقله جامع العلوم الباقولي. انظر: جواهر القرآن (٥٤٥/٢).

(٧) لقمان: ٣٣.

(٨) تكررت في المخطوط.

صفةً، وحُذِفَ الضميرُ مِنَ الصفةِ كما حُذِفَ مِنَ الصلةِ.

ع: هذا تارة قال ابنُ عصفور^(١): إنه لا يجوزُ، وتارة قال^(٢): يجوزُ بضعفٍ وشدوذاً، كقوله^(٣):

..... وَرَبِّ قَتْلِ عَارٍ

فكيف يجوزُ تخريجُ التنزيلِ العظيمِ عليه مع عدمِ الاحتياجِ إليه؟ انتهى.

وليس^(٤) «مَوْلُودٌ» مبتدأ، و«جَارٍ» خبرٌ، و«هُوَ» فصلٌ؛ لأنَّه لا يتبدأ بالكرة، ولأنَّ الفصلَ لا يقعُ بينَ النكرتين.

ع: النكرةُ يتبدأ بها بعدَ النفي.

أنشد ابنُ الشجري^(٥):

مِنَ الْيَوْمِ زُورَاهَا خَلِيلِي إِنَّهَا سَيَأْتِي عَلَيْهَا حِقْبَةٌ لَا تَزُورُهَا
أي: فيها، فهذا مثلُ قوله تعالى: ﴿يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٦)، أي:

(١) انظر: ضرائر الشعر (١٧٣).

(٢) انظر: المقرب (٢٩٥).

(٣) بتمامه:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبِّ قَتْلِ عَارٍ

والبيت لثابت بن قنطة، وهو من الكامل. انظر: البيان والبيان (٢٤٣/١) والشعر والشعراء

(٦١٦/٢).

(٤) تكملة لكلام الفارسي.

(٥) لكثير. انظر: أمالي ابن الشجري (٦/١).

(٦) البقرة: ٤٨ و١٢٣، وفي المخطوط: (يوم)، وهو تحريف.



لا تجزي فيه، كما قال تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾، وفيها حذف (فيه) أربع مرات إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾^(١).

قال ابن الشجري: «قال الكسائي^(٢): لا يكون المحذوف إلا الهاء؛ وذلك أنهم حذفوا الجارَّ أولاً، ثم الهاء ثانياً، فيكونُ جُعِلَ الظرفُ أولاً مفعولاً على السَّعة^(٣)، مثلُ^(٤)».

وَيَوْمًا شَهِدَنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا

ومثله: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾^(٥)، أي: يبشِّرُ به الله، ثم: يبشِّرُه الله، ثم: يبشِّرُ الله.

* * *

وَأَمْنَعُ هُنَا إِبْقَاعَ [ذَاتِ الطَّلَبِ] وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصِيبُ

(١) النصف الثاني من هذه الفقرة منقول بالمعنى من ابن الشجري، قال في تقديره ابن الشجري: «فالتقدير: ولا تقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه»، والرابع الذي يقصده ابن هشام أول تقدير: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئاً. انظر: أمالي ابن الشجري (٦/١).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/١٢٨).

(٣) نقل هذا ابن هشام أيضاً في المعني وردّه. انظر: المعني (٦٥٤).

(٤) بتمامه:

وَيَوْمًا شَهِدَنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلًا يَسُوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ تَوَافُلُهُ

وهو لرجل من بني عامر، وهو من الكامل. انظر: الكتاب (١/١٧٨).

(٥) الشوري: ٢٣.

مفهومُ الظرفِ^(١) أنَّ الجملةَ الطلبيةَ تقعُ خبراً للمبتدأِ مِن غيرِ احتياجٍ إلى تأويلٍ.

مِن إضمارِ القولِ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾^(٢)، أي: قالوا: «ما نعبدهم إلا ليقربونا»، وذكر ابنُ الأنباريُّ أبو البركاتِ^(٣) في كتابِ «اللُّغَةِ في معرفةِ أساليبِ اللُّغَةِ» أنَّ ابني مسعودٍ وعباسٍ - رضي الله عنهم - قرآ^(٤)، وجعلَ منه قراءةً بعضهم: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾^(٥)، أي: قل: بل عَجِبْتُ، ومثله: ﴿قُلْ إِنِّي أُرْسِلْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ﴾^(٦)، أي: وقيلَ لي: لا تكونَنَّ، ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْدِرٍ﴾^(٧)، إلى: ﴿شُكْرًا﴾، أي: وقيلَ له: اعملُوا، فالخطابُ له في اللفظِ، وله ولأهلِ بيته في المعنى.

قد يُحذفُ بعضُ القولِ، ويبقى البعضُ، في «التَّذَكُّرَةِ»^(٨) في: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ

(١) يقصد بالظرف قول ابن مالك: «هنا».

(٢) الزمر: ٣.

(٣) ذكر هذا من قِبَلِ الإمامِ أبو جعفر النحاس. انظر: إعراب القرآن للنحاس (١٦/٦).

(٤) يعني بإثبات: «قالوا». انظر: الكشف (١١١/٤).

(٥) الصافات: ١٢، وهي كما قال قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، وهي أيضًا قراءة الإمام علي وحزمة والكسائي وابن سعدان وابن مقسم وأبي بكر وطلحة وابن أبي ليلى والنخعي وابن وثاب والسلمي وخلف وطلحة وسفيان والأعمش وأبي عبيد وأبي وائل وشقيق بن سلمة وسعيد بن جبير، وهي اختيار أبي عبيدة، وقال القراء إن الضم أحب إليه. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٣/٨).

(٦) الأنعام: ١٤.

(٧) مِائِدَة: ١٣.

(٨) نقل هذا الإمام جامع العلوم الباقولي. انظر: جواهر القرآن ونتائج الصناعة (٣٩/١).

الْمَلِكِ ﴿١﴾ الْآيَةُ، حُذِفَ: «أَعِزَّنَا، وَلَا تُذِلَّنَا».

وَنَعْتُوْا بِمَضْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ]

﴿يَدْمِرُ كَذِبٌ﴾^(٢)، أي: (ذي كذب)، أو وُصِفَ بالمصدرِ مبالغةً، كأنه نفسُ الكذبِ وعينه، كما تقولُ للكذابِ: «هو الكذبُ بعينه، والزورُ بذاته»، ونحوه^(٣):

فَهُنَّ بِهْ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهْ بُخْلٌ

قاله كله في «الكشاف»^(٤)، وفيه تصريحٌ بما يقولُ ابنُ عصفور^(٥) من أنه إذا كانَ على المبالغةِ لم يَحْتَجْ لتقدير.

وفي «شرح التسهيل»^(٦) للنظام: أَنَّ الوصفَ بالمصدرِ يقاربُ الاطرادَ، وَأَنَّ مِمَّا وُصِفَ بِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ: عَذْلٌ، وَرِضًا، وَزُورٌ، وَصَوْمٌ، وَفِطْرٌ، وَقَالَ فِي الْوَصْفِ بِالْعَدَدِ أَيْضًا: إِنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْاِطْرَادِ.

وَرَبَّمَا وَصَفُوا بِأَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ، كَقَوْلِهِمْ: «فَرَسٌ قَيْدُ الْأَوَابِدِ»، فَوَصَفُوا

(١) آل عمران: ٢٦.

(٢) يوسف: ١٨.

(٣) بتمامه:

فَفِيهِنَّ فَضْلٌ قَدْ عَرَفْنَا مَكَانَهُ فَهُنَّ بِهْ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهْ بُخْلٌ

أنشده الزمخشري ولم يعين قائله. انظر: الكشاف (١/٢١٥) وأساس البلاغة (١/١٥٤).

(٤) انظر: الكشاف (١/٢١٥).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/١٩٨).

(٦) انظر: شرح التسهيل (٣/٣١٥).

بالجوهر؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ: (تَقْيِيدُ الْأَوَائِدِ)، فَحُذِفَ زَائِدُهُ، فَيَكُونُ وَصْفًا بِالمَصْدَرِ وَقَالَ^(١):

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُفْسَدِي لَأُبْتُ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ
وَقَالَ^(٢):

مِثْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقِ

أَي: دَقِيقَةُ الْمِرْفَقِ.

* * *

وَنَعْتٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ [إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاظِفًا قَرَفُهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ]

ع: هذا موضوعُ فصلٍ (الثنية والجمع)، لا من موضوعِ (النعت)؛ لأنَّ تَفْرِيقَ الاسْمَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا، وَجَمْعَهُمَا إِذَا ائْتَلَفَا، لَا يَخْتَصُّ بِالنَعْتِ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ. بل أقول: إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا تَعْرِضُ لِلنَعْتِ بِخُصُوصٍ وَلَا عُمُومٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ تَعْرِضُ لِلْإِسْمِ قَبْلَ التَّرْكِيبِ، وَقَبْلَ التَّرْكِيبِ لَا يُوصَفُ الْإِسْمُ بِكَوْنِهِ نَعْتًا، إِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ التَّرْكِيبِ.

يَكُونُ الْمَنْعُوتُ^(٣) مَتَّحِدًا فَلَا إِشْكَالَ، وَمَتَّعِدًا، وَهُوَ عَلَى ضَرِيحَيْنِ: مَتَّعِدٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَمَتَّعِدٌ مَعْنَى لَا لَفْظًا، وَإِنَّمَا مَا كَانَ فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ النُّعُوتُ مُؤْتَلِفَةً أَوْ مُخْتَلِفَةً:

(١) البيت مختلف في نسبته، نسب لعفيرة بنت طرامة، ولمنذر بن حسان، ولعميرة بنت حسان.

انظر: الوحشيات (٨) والأغاني (١٥٢/٩) والمقاصد النحوية (١٤٠/٣).

(٢) من الرجز، لم يعين قائله. انظر: الحجة (٢٠٠/٤) والخصائص (٢٢٣/٢).

(٣) في المخطوط: (النعوت)، وهو تحريف.

فإن اختلفت وجب التثنية والجمع، نحو: «برجلين صالحين»، و«برجالٍ صلحاء»، وكذا: «بزيد وعمر^(١) الصالحين»، و«بالزيدين الصالحين». وإن اختلفت وجب أمران: التفريق، وكونه بالعطف، وأمر ثالث: وهو كونه بالواو، نحو^(٢):

عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبِإِلِ
قوله: (غَيْرِ وَاحِدٍ) يشمل الاثنين فصاعدًا، ويشمل ما كان لفظًا واحدًا أو لفظين فأكثر، بالعطف، نحو: «جاء الزيدانِ الفاضلُ والجاهلُ»^(٣)، و«جاء زيدٌ وعمروُ الفاضلُ والجاهلُ»، وكذا في أكثر [من]^(٤) الاثنين، فما كان يُغنيه هنا أن يقول: ونعتُ المشئ والمجموع.

قوله: (إِذَا اِخْتَلَفَ) أي: اختلافًا يمنع من التثنية والجمع، وهو الاختلاف في اللفظ باتفاق، وفي المعنى على رأيي.

قوله: (فَعَاطِفًا) إشارة إلى أنه لا يصح: «جاء الزيدانِ الفاضلُ والجاهلُ»،

(١) كذا في المخطوط، وقد أجاز رسمه (عمرو) هكذا المبرد. انظر: الخط لابن السراج (١٢٥).

(٢) بتمامه:

بَكَيْتُ وَمَا بَكَارَ جُلِّ حَلِيمٍ عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبِإِلِ
والبيت لرجل من باهلة، أو لابن ميادة. وهو من الوافر. انظر: ديوان ابن ميادة (٢١٤) والكتاب (٤٣١/١).

(٣) في المخطوط هنا كلمة (إن) زائدة. وفي المخطوط تشبيه رسم كلمة: (الجاهلان)، وإن كان كذلك فهو تحريف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيه.



ويجب أن يعيد العطف بالواو، كما في: «بَنُوكَ شاعراً وكاتباً وفقياً»؛ وذلك لأنَّ الإخبارَ بمفردٍ عن متعدِّدٍ باعتبارِ مفرداته كان لا ينبغي أن لا يجوزَ؛ لعدمِ التطابقِ لفظاً، ولكنَّ وَاوَ الجمعِ تُنَزَّلُ المتعاطفين منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ، ألا ترى أنَّ التثنيةَ والجمعَ يُتَوَيَّنَانِ عَنِ العطفِ بالواوِ فقط؟ فتأملْه.

فإن قلتَ: قوله: (نُعْتُ) مفردٌ، والضميرُ في (اختلفَ) مفردٌ، وأنت تقولُ: «القومُ اختلفوا»، أو تقولُ: «زَيْدٌ اختلفَ»؟

قلتُ: هذا وإن كان مفرداً إلا أنَّه واقعٌ على الاثنين فصاعداً.

وَنُعْتُ مَعْمُولِي [وَجِيدِي مَعْنَى وَعَمَلِي أَتْبَعُ بِغَيْرِ انْسِيْنَا]

ع: إذا كان النعتُ كلمةً واحدةً، والمنعوتُ أكثرَ من كلمةٍ، وعاملُه كذلك، فلا يخلو هذا العاملُ المتعدِّدُ من أن يختلفَ معنى وعملًا، أو معنى لا عملًا، أو العكس، فيجبُ القطعُ، أو يتَّحدُ فيهما، فيجوزُ القطعُ والاتباعُ.

قوله: (نُعْتُ) مفعولٌ مقدَّمٌ، عاملُه: (أَتْبَعُ)، و: (أَتْبَعُ) أمرٌ للإباحةِ لا للإيجابِ، و: (وَجِيدِي) صفةٌ لمحدوفٍ، أي: عاملين وحدي، وفيه نقصٌ؛ لأنه لا يختصُّ بالاثنتين، وضعفٌ في الاستعمالِ، بل فسادٌ؛ لأنَّ (وجيداً) لم يثبت بمعنى (متَّحِدٍ)، بل بمعنى (فريدٍ).

وفُهِمَ أنَّ ما فقدَ الاتحادَ من الطرفين أو من أحدهما فلا يُباحُ فيه الإتيانُ؛ فالمفهومُ: أوسعُ في المنطوق، وأعمُّ فائدةً.

[وَوَعَنْتَ مَعْمُولِي]: ع: نظيرُ هذه أَنَّهُ قَالَ ^(١) في مثل: «قَامَ قَامَ زَيْدٌ»، و^(٢):

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ

إن شئتَ قَدَّرْتَ العملَ لهما؛ لأنَّهما باستوائهما لفظاً ومعنى ككلمةٍ واحدةٍ، وإن شئتَ قَدَّرْتَ العملَ للأولِ، وقَدَّرْتَ الثانيَ لمجردِ التوكيدِ، منزلاً منزلةَ الحروفِ الزائدة.

ذكرَ الوجهينِ الناظمُ في «شرح التسهيل»^(٣).

وإنْ نُعَوْتُ كُتِرَتْ [وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعَتْ]

إذا كَانَ لِلْاسْمِ نَعَوْتُ فَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

أحدها: أنْ لَا يُفْهَمُ إِلَّا بِمَجْمُوعِهَا، وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي بَدَأَ بِهَا النَّاطِمُ، وَمِثَالُهَا أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا ثَلَاثَةٌ^(٤) زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ لَا فُقِيَّةً، وَشَاعِرٌ فُقِيَّةٌ لَا كَاتِبٌ، وَشَاعِرٌ كَاتِبٌ فُقِيَّةٌ، فَإِذَا أَخْبَرْنَا عَنِ الثَّالِثِ، وَأَرَدْنَا أَنْ نَمَيِّزَهُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ الْآخَرَيْنِ ذَكَرْنَا الصِّفَاتِ الثَّلَاثَ تَابِعَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى لَا يَتَّضِحُ إِلَّا بِمَجْمُوعِ الْمَنْعُوتِ

(١) يعني ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٥).

(٢) بتمامه:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْتَغِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِبِ أَحْسِبِ

لَا يَعْلَمُ قَاتِلَ هَذَا الْبَيْتِ، وَهُوَ مِنَ الطُّوَيْلِ. انظر: الخصائص (٣/ ١٠٥) وأمالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٣٧٢/ ١).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٥).

(٤) في المخطوط (ثلاث).

ونعوتُه تنزَّلتَ كُلُّها منزلةً كلمةً واحدةً، فاستحقَّتْ إعرابًا واحدًا، وأن لا يخالفَ بينها.

الحالة الثانية: أن يكونَ مفهومًا بدونها، وذلك إذا لم يكن معنًا إلا زيدًا واحدًا، فهذا يَتَخَيَّرُ فيه المتكلمُ، فإن شاء أَتَبَعَ الجميعَ، وإن شاء قَطَعَ الجميعَ، وإن شاء أَتَبَعَ بعضًا وقَطَعَ بعضًا، إلا أنَّه إذا جَمَعَ بينَ القَطْعِ والإِتْباعِ وجبَ تقديمُ الإِتْباعِ، وتأخيرُ القَطْعِ.

الحالة الثالثة: أن يكونَ المنعوتُ ^(١) تَوَقَّفُ معرفته على بعضِ تلكِ النُّعُوتِ دونَ بعضٍ، كما إذا كانَ معنًا زيدانِ: أحدهما شاعرٌ كاتبٌ، والآخرُ كذلك وفقيهٌ، وأردنا الثانيَ، فيجبُ علينا تقديمُ النعتِ الذي به التمييزُ، وأن تُتْبِعَهُ، ويجوزُ فيما عداها ثلاثةُ أوجهٍ.

وهذه الأنواعُ الثلاثةُ تُفْهَمُ مِن كلامِ الناظمِ، أمَّا الأولُ فَمِن قولِهِ: (وَإِنْ نُعُوتُ) البيتِ، وأمَّا الثاني فَمِن قولِهِ: (وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ) البيتِ، وأمَّا الثالثُ فَمِن مجموعِ البيتينِ؛ لأنَّ الذي لا يَتَمَيَّزُ إلا به هو الذي نَصَّ على جوازِ إِتْباعِهِ وقَطْعِهِ والجمعِ فيه بينَ القَطْعِ والإِتْباعِ.

قولُهُ: (كَثُرَتْ) تجوَّزَ به عن: «تَعَدَّدَتْ».

فإن قيلَ: وهذا حكمُ النعتِ الواحدِ أيضًا، فما وَجَهُ ذِكْرِ الكثرةِ أو التعدُّدِ؟ قلتُ: الكلامُ في مسألةٍ يَتَصَوَّرُ فيها جوازُ قَطْعِ، ووجوبُ إِتْباعِ، وجوازُ الجمعِ بينهما، وذلك لا يَتَأَتَّى في النعتِ الواحدِ.

(١) في المخطوط (النعوت)، وهو تحريف.

فإن قلت: فما بآله لم ينص على جواز القطع في النعت الواحد؟

قلت: يؤخذ بالقياس على ما ذكرنا.

فإن قلت: فهلاً ذكر القطع في الواحد واحد القطع فما فوقه بالقياس على

ما ذكر في الواحد؟

قلت: قد ذكرت أنه أراد أن يذكر مسألة ثلاثة أوجه، فلو ذكر مسألة النعت

الواحد لم يُغْنِهِ ذلك عن ذكر مسألة النعوت، بخلاف العكس، وأيضاً فالقطع مع

تعدد النعوت أكثر منه مع انفرادها؛ فكان تخصيص ما يجوز القطع فيه بكثرة بالذكر

أولى؛ من حيث إن الحكم فيه أقوى، وأيضاً فلو فرض تساوي الطريقتين، وأن

هذه التي سلكها لا مرجح لها، فالسؤال فاسد؛ لأنه يدور؛ إذ لو عكس لقل ذلك،

فعلى المعارض أن يبين وجه ترجيح هذه الطريق التي ذكرها.

وقوله: (أُتْبِعْتُ) أي وجوباً، وفهم ذلك من الاقتصار عليه.

وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُغْلَبًا

قوله: (وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ) كلام مفهوم [من] ^(١) البيت الأول؛ فإن مفهومه: أنه

إذا لم يكن متوقف البيان عليها لا يجب القطع.

وتحت هذا ثلاثة أمور: أن يُتْبِعَ الجميع، أو يقطع، أو يُتْبِعَ بعضاً ويقطع بعضاً.

النعت كالخبر والحال، فكما يكونان متعددين كذلك يكون النعت متعدداً،

وكما يكونان متعدداً بالعطف وبغيره كذلك يكون تعددهما.

(١) زيادة يقتضيها السياق.



فمثال تعدُّد الخبر بالعطف: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صُدُّوا بِكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ﴾^(١)،
ومثال تعدُّدِه من غير عطف: ﴿وَهُوَ الْقُوَىٰ أَوْدُودُ﴾^(٢) ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾^(٣).
ومثال الأوَّل في الحال: ﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشِرُكَ بِحَيِّ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا
وَحْصُورًا﴾^(٤) الآية، ومثال الثاني فيه: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ شُرُرٍ
مُنْقَلِيلِينَ﴾^(٥).

ومثال الأوَّل في النعت: ﴿سَجَّ اسْمُكَ الْأَعْلَىٰ﴾^(٦) ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾^(٧) ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ
فَهَدَىٰ﴾^(٨) ﴿وَالَّذِي﴾^(٩) الآية، ومثال الثاني: ﴿وَلَا تَطْعَمُ كُلَّ حَلَاٍ مَّهِينٍ﴾^(١٠) الآية.
فإذا تعدَّدت النعوت فتارة لا يكون معلوماً إلا بمجموعها، وتارة يكون
معلوماً بدونها^(١١)، وتارة يكون معلوماً بالبعض دون البعض، فالأوَّل يجب فيه إتباعُ
الجميع، والثاني يجوز فيه إتباعُ الجميع وقطعُ الجميع وإتباعُ بعض وقطعُ بعض،
والثالث^(١٢) يجب فيه إتباعُ ما توقَّفُ معرفته عليه، ويجوزُ فيما عداه الأوجه الثلاثة.
قال ابنُه^(١٣) ما معناه: نقول: «مررتُ بزيد الفاضل الشاعر الكاتب»، فيجوزُ فيه

(١) الأنعام: ٣٩.

(٢) البروج: ١٤ - ١٥.

(٣) آل عمران: ٣٩.

(٤) الحجر: ٤٧.

(٥) الأعلى: ١ - ٤.

(٦) القلم: ١٠ وما بعدها.

(٧) جملة: «وتارة يكون معلوماً بدونها» تكررت في المخطوط مرتين.

(٨) في المخطوط: «والثاني»، وهو سهو من الناسخ.

(٩) انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٥).

الأوجه الثلاثة، ولك أن تجمع في القطع بين الرفع والنصب، وتقول: مررتُ برجلٍ فاضلٍ شاعرٍ كاتبٍ، فيجبُ إتياعُ الأول؛ لأنَّ النكرةَ غيرُ غنيَّةٍ عن التخصيصِ، ويجوزُ فيما عداه الأوجه الثلاثة، قال^(١):

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَظِيمَةٍ وَشُغْنًا.....
فَاتَّبَعَ الْأَوَّلَ، وقطع الثاني.

وقال^(٢) في قوله: (أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعُ): «أي: وإن يكن مُعَيَّنًا ببعضها أقطع ما سواه»، هذا نصه.

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ [إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ] الْمَعْرِيُّ^(٣):

فَدُونَكُمْ خَفَضَ الْحَيَاةِ فَإِنَّا نَصَبْنَا الْمَطَايَا فِي الْفَلَاةِ عَلَى الْقَطْعِ
فَلَيْتَ مِلَاحًا مِلْعَاقٍ خَلَعَنِي جُعِلَنَ وَلَمْ يَفْعَلَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْخَلْعِ
أي^(٤): لَيْتَ قَلَاصًا خَلَعَنِي مِنَ الْعِرَاقِ، «جُعِلَنَ مِنَ الْخَلْعِ» أي: مِنَ اللَّحْمِ

(١) بتمامه:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَظِيمَةٍ وَشُغْنًا مَرَاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي
والبيت لأمية بن عاذل الهذلي، وهو من المتقارب. انظر: ديوان الهذليين (٢/ ٢٨٤) والكتاب (٣٩٩/١).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٥).

(٣) انظر: سقط الزند (٢٤٠).

(٤) انظر: شروح سقط الزند (٣/ ١٣٦٥).

الذي يتخذُه المسافرونَ في مَزَاوِدِهِمْ، ولا يفعلنَ ما فعلنَ من خليعي من العراقِ.

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ [وَالنُّعْتِ عَقْلٌ يَجُورُ حَدُّهُ وَفِي النُّعْتِ يَقْلُ]

لا يحذفُ المنعوتُ إلا بثلاثةِ شروطٍ:

أحدها: كونه مدلولاً عليه، وذلك يكون إمّا باختصاصِ النعتِ به^(١)، نحو: «رأيتُ كاتباً»، و«أكرمْتُ حاسباً»، و«سمعتُ صاهلاً»، و«ركبتُ ناهقاً»، أو بتقدُّم ذكره، نحو: «ألا ماءً ولو باردًا»^(٢)، أو يتقدَّم ما يعيَّنُه، نحو: «وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ»^(٣)، أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتِ^(٤)، أي: دروعاً سابغاتٍ، أو تأخِّره، نحو: «قُلْ لَا آيِدِي مَأْ أُوحَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا»^(٥)، أي: طعاماً محرَّماً، بدليل: «عَلَى طَاعِرٍ يَطْعُمُهُ»^(٦)، أو كليهما، نحو: «فِيهِنَّ قَصِيرَتٌ»^(٧)، أي: حورٌ قاصرات، ولو قلت: «عندي قاصراتٌ»، لم يجز، ولكنَّ تقدُّمَ ضميرِ الجنة - وقد استقرَّ في الأذهانِ أَنَّ فيها الحورَ - وتأخُّرَ ذِكْرِ (الطَّرَفِ) = أفاداً بيانَ المراد.

وَمِنِ الْأَوَّلِ: «وَأَعْمَلُوا صَالِحًا»^(٨)، «فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا»^(٩) الآية، إذا قيلَ بأنَّ

(١) رد ابن هشام ذكر هذا وأمثله في كتبه. انظر: المسائل السفرية (١٣) وتخليص الشواهد (٢٨٣).

(٢) انظر: الكتاب (١/٢٢٧).

(٣) سبأ: ١٠-١١.

(٤) الأنعام: ١٤٥.

(٥) المؤمنون: ٥١ وسبأ: ١١.

(٦) التوبة: ٨٢.

ذلك نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ.

ومنى فقدَ واحدٌ ممَّا ذكرنا لم يَجُزْ، فأما قوله^(١):

وَقُضِرَى شَنِجَ الْأُنْسَاءِ ء

البيت، فضرورة؛ لأنَّ (شَنِجَ النِّسَاءِ) كما يُنعتُ به بقُرِّ الوحشِ كذلك يُنعتُ به
الفرسُ والغزالُ، والمرادُ هنا: وقصرى ثورِ شَنِجِ الأنساءِ.
وذلك من قيلِ أَنَّهُ أرادَ: وقصرى ثورِ شَنِجِ الأنساءِ، و(شَنِجَ الأنساءِ) لا يختصُّ
ببقَرِ الوحشِ، بل يكونُ للفرسِ والغزالِ أيضًا^(٢).
وهذا عندي نظيرُ قوله^(٣):

..... بَعْدَمَا قَضَى نَجْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبُرْ

في بابِ حذفِ المضافِ.

الثاني: أن يكونَ النعتُ إمَّا اسمًا مفردًا أو غيرَ مفردٍ، والمسألةُ واحدةٌ من

(١) بتمامه:

وَقُضِرَى شَنِجَ الْأُنْسَاءِ ء تَبَّاحٍ وَسِّنَ الشُّعْبِ

والبيت ينسب لأبي دؤاد، ولعقبه بن سابق، وهو من الهزج. انظر: الأصمعيات (٤١) وأدب
الكاتب (١٥٢).

(٢) والمسألة موجودة في شرح الجمل لابن عصفور، ومنها نقل ابن هشام هذا الكلام. انظر:
شرح الجمل (١/٢٢١).

(٣) بتمامه:

عَشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَجْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبُرْ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٢٣٥) وتأويل مشكل القرآن
(١٢٧).

أربع - لُحَرَّرَ المسألة من «شرح الجمل»^(١) :-

أحدهما: أن يكون المنعوت تمييز (نعم، وبئس)، نحو: «نعم الرجل يقوم زيد»، أي: رجلاً يقوم.

الثانية: أن يكون المنعوت بعض ما تقدّم من مجرور به: (من)، نحو: «مِنَّا ظعن».

الثالثة: أن يكون بعض ما تقدّم من مجرور به: (في)، نحو: «ما فيهم يفعل الخير إلا زيد»، أي: ما فيهم أحد يفعل الخير، قاله ابن مالك^(٢)، وأنشد عليه^(٣):
لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا.....

البيت، وهذا جعله [ابن] عصفور^(٤) ضرورة.

الرابعة: أن يكون المنعوت مخصوصاً في باب (نعم، وبئس)، قاله ابن مالك^(٥)، وجعل منه قوله^(٦):

(١) موجودة في شرح الجمل لابن عصفور، ومنها نقل ابن هشام هذا الكلام. انظر: شرح الجمل (١/٢٩١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/٣٢٣).

(٣) بتمامه:

لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَنْسَمِ يَنْفُسُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

والرجز لأبي الأسود الحماني. انظر: الكتاب (٢/٣٤٥) وشرح المفصل (٢/٢٥٤).

(٤) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور (١٧١) وشرح الجمل لابن عصفور (١/٢١٩) و(٢/٥٨٩).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/١٩).

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/١٩).

لَيْسَ الْمَرْءُ قَدْ مَلِيَ أَزْيَاءَا وَكَأَنِّي أَنْ يُرَاعِي مَا يُرَاعِي
وقوله^(١):

يُسَّ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسِ أَمْرَسِ
إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا فِي بَابِ (نَعَمْ، وَيَسَّ)، وَنَصَّهُ فِيهَا^(٢): «وَقَدْ
يَحْدَفُ - يَعْنِي الْمَخْصُوصَ^(٣) - وَيَخْلُقُهُ صِفَتُهُ اسْمًا وَفِعْلًا». انتهى.
فَقَيَّدَهَا بِالْإِسْمِ وَالْفِعْلِ، فَيَخْرُجُ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ.
قوله^(٤):

وَقَضَى رَى

الْبَيْتُ لِأَبِي دُوَادٍ، وَالْقَصْرَى وَالْقَصِيرَى: الضِّلْعُ الَّتِي تَلِي الشَّكْلَةَ، وَهِيَ
الْوَاهِنَةُ فِي أَسْفَلِ الْأَصْلَاعِ.
وَالشَّيْخُ: الْمُنْقَبِضُ الْجِلْدُ وَالْأَنْسَاءُ، وَفَرَسٌ شَيْخُ النَّسَاءِ: مَدْحٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ
لَا تَسْتَرُخِي رِجْلَاهُ.

(١) بتمامه:

يُسَّ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسِ أَمْرَسِ إِذَا عَلَى قَعْوٍ وَإِذَا أَفْعَنِيْسِ
وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الجبل إلى موضعه من
البكرة، والعمرس: الجبل. انظر: الجيم (٢٤٨/٣) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب
(٤٦) وسر صناعة الإعراب (٦٧/٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢٠/٣).

(٣) في شرح التسهيل: «وقد يحذف الموصوف».

(٤) سبق تخريج البيت.

ونَبَحَ الكَلْبُ والظَّبْيُ، وعلى هذا أنشدَه الجوهري^(١)، أعني على نَبَاحِ الظَّبْيِ.
الشُّعْبُ بضمُّ الشينِ المعجمة، وبالعينِ المهملة، وبالباءِ ثانيةِ الحروفِ.
ويُروى: (نَبَّاح) بالجيِّم، وهو الشَّدِيدُ الصوتِ، قال^(٢):

بِأَسْتَاوِ نَبَّاحِينَ شُنُجِ السَّوَاعِدِ
والأشْعَبُ: الذي بينَ قرْنَيْهِ بعيدُ جدًّا، يقالُ: تيسُّ أشْعَبُ بينَ الشَّعْبِ، وعلى
هذا أنشدَه الجوهري^(٣) أيضًا، فهو تيسُّ لا ثورٌ.
من حذفِ الموصوفِ: «جَعَلَهُ دَكَّاءً»^(٤)، في «الحجَّة»^(٥): «مِثْلُ دَكَّاءٍ»، فحذفَ
المضافِ، يُقالُ: ناقةٌ دَكَّاءٌ، أي: لا سنامَ لها، ولا بدَّ من تقديرِ الحذفِ؛ لأنَّ الجبلَ
مذكَّرٌ، و(دَكَّاءٌ) مؤنَّثٌ.

ع: فيه حذفُ مضافٍ وموصوفٍ، وهذه الصفةُ خاصةٌ بالنُّوقِ، وإلا لم يحز.
انتهى.

«ويمكنُ أن يكونَ حالًا»^(٦).

ع: مثلُ: «بَدَتِ الجاريةُ قمرًا».

(١) انظر: الصحاح (١/١٥٦) و(١/٤٠٩).

(٢) لم أقع له على تنمة أو قائل معين. انظر: ديوان الأدب (١/٣٢٦) والصحاح (١/٣٤٢).

(٣) انظر: الصحاح (١/١٥٦).

(٤) الكهف: ٩٨.

(٥) انظر: الحجَّة (٥/١٨٢).

(٦) هذا استكمال لكلام أبي علي. انظر: الحجَّة (٥/١٨٣).

«وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ^(١): ﴿دَكَّاءَ﴾ فَيَتَّقِدِيرِ مَضَافٍ، أَي: ذَا دَكَّ، أَوْ «جَعَلَ» بِمَعْنَى «خَلَقَ، وَعَمِلَ»، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: دَكَّاهُ دَكًّا، فَهَذَا حَمْلٌ عَلَى الْمَعْنَى^(٢).
ع: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَتِمَّ.

وَمِنْ حَذْفِ النِّعَةِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ»^(٣)، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَمْ يَبْقَ مِنْ مَبْشَرَاتِ النَّبُوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ»^(٤)، أَي: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى^(٥) إِبْثَابُ هَذِهِ الصِّفَةِ، فَلَوْلَا إِرَادَتُهَا عِنْدَ عَدَمِ ذِكْرِهَا لَتَنَاقَضَ الْحَصْرَانِ، وَهَذَا حَذْفٌ غَرِيبٌ، أَعْنِي حَذْفَ شَيْءٍ مَقْصُودٍ بِالْحَصْرِ؛ إِذِ الْحَصْرُ مَانِعٌ مِنْ حَذْفِ الْمُحْصُورِ، وَيَحْتَمِلُ كَوْنُ اللَّامِ فِي (الرُّؤْيَا) لِعَهْدِ ذِكْرِي أَوْ ذَهْنِي؛ فَلَا يُحْتَاجُ لِحَذْفِ الصِّفَةِ.

ع^(٦):

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفَتْ وَمُرْضِعٍ

(١) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامَرٍ وَهَبِيرَةَ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ وَيَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبَ. انْظُرْ: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ (٥/٣١٢).

(٢) هَذَا اسْتِكْمَالٌ لِلْكَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ. انْظُرْ: الْحِجَّةُ (٥/٢٣).

(٣) انْظُرْ: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (٦/١١) وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ (٤/١٨٩٣).

(٤) انْظُرْ: صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١/٣٤٨).

(٥) انْظُرْ: صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١/٣٤٨).

(٦) بِتَمَامِهِ:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفَتْ وَمُرْضِعٍ فَالْهَيْهَتْهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغْبِلٍ

وَالْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ، مِنْ مَعْلَقَتِهِ، وَهِيَ مِنَ الطُّوِيلِ. انْظُرْ: دِيْوَانُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (١٢) وَالْكِتَابُ

البيت، وقوله^(١):

إِذَا جَانِبُ أَغْيَاكَ فَالْحَقَّ بِجَانِبِ

أَي: بجانب آخر، ومن مثل س^(٢): «سِيرَ عليه ليل»، أي: طويل.

في «الخصائص»^(٣): من حذف الصفة حكاية «الكتاب»^(٤): «سِيرَ^(٥) عليه ليل»، يريدون: «ليل طويل»، وكان ذلك إنما جازَ لدلالة الحالِ عليها، وذلك أنك تُحسُّ في كلام القائلِ من التطريح والتطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: «طويل»، وأنت تُحسُّ ذلك من نفسك، وذلك أنك إذا كنت في مدح إنسان فتقول: «كَانَ اللهُ رجلاً»، وتريدُ في قوة اللفظِ بـ: (الله)، وتتمكَّنُ في تمطيهِ اللام وإطالة الصوت بها^(٦).



(١) بتمامه:

إِذَا جَانِبُ أَغْيَاكَ فَالْحَقَّ بِجَانِبِ فَإِنَّكَ لَا فِي الْبِلَادِ مُعْوَلًا

والبيت لجابر بن ثعلبة، وهو من الطويل. انظر: شرح التبريزي على الحماسة (١١٠ / ١) ومجمع الأمثال (٣١ / ١).

(٢) انظر: الكتاب (١ / ٢٢٠ - ٢٢٦ - ٢٣٢).

(٣) انظر: الخصائص (٢ / ٣٧٢).

(٤) انظر: الكتاب (١ / ٢٢٠ - ٢٢٦ - ٢٣٢).

(٥) في المخطوط: «سهر»، وهو تحريف.

(٦) وهو تابع في ذلك الإمام أبي الحسن الأخفش، فقد ذكر هذا الأخفش بنصه. انظر: معاني القرآن للأخفش (١ / ٣٣٧) والحجة (٥ / ١٨٢).

التوكيد

لَمَّا فَرَعَ مِنْ ذِكْرِ النَّعْتِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ التَّكْيِيدِ؛ لِأَنَّهُ ثُنِيَ أَوَّلًا فِي قَوْلِهِ:
نَفَتْ وَتَأَكَّدَ وَعَطَفَ وَبَدَّلَ

وَأَمَّا رَتْبُهَا ثُمَّ عَلَى هَذَا الْمَنْهَاجِ؛ لِأَنَّهَا تُرْتَّبُ كَذَلِكَ فِي الذِّكْرِ إِذَا اجْتَمَعَتْ،
اللَّهُمَّ إِلَّا عَطَفَ النَّسَقَ، فَإِنَّهُ يُؤَخَّرُ عَنِ الْبَدَلِ.

مِنْ «الْخَصَائِصِ» لابنِ جَنِّي^(١): «يُقَالُ: «قَطَعَ الْأَمِيرُ اللَّصَّ»، تَرِيدُ أَنْ الْقَطَعَ
بِأَمْرِهِ أَوْ بِفَعْلِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: «قَطَعَ الْأَمِيرُ نَفْسَهُ اللَّصَّ» اِرْتَفَعَ الْمَجَازُ مِنْ جِهَةِ الْفَعْلِ،
وَتَبَقِيَ مَجَازٌ فِي الْمَفْعُولِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْطُوعَ إِنَّمَا هُوَ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ، فَإِنْ احْتَضَتْ لَهُ
قُلْتَ: «قَطَعَ [الْأَمِيرُ]^(٢) نَفْسَهُ يَدَ اللَّصِّ، أَوْ رِجْلَهُ».

ع: فَإِنْ قُلْتَ: هَلِ التَّوَكُّيدُ مَانِعٌ مِنْ إِرَادَةِ الْمَجَازِ الْبَتَّةَ، حَتَّى لَا يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ
الْوَهْمُ؟

قُلْتُ: لَا، أَنْشَدَ الْمَوْصِلِيُّ^(٣) فِي «خَصَائِصِهِ»^(٤) لِلْفَرَزْدَقِ^(٥):

(١) انظر: الخصائص (٢/٤٥٢).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الخصائص.

(٣) يعني به ابن جني.

(٤) انظر: الخصائص (٢/٤٥٥).

(٥) وهو من الطويل، ورواية الديوان والكتب: «موت» بدل: «يوم». انظر: ديوان الفرزدق

(٨٦١) والكامل (١/١١٨).

عَشِيَّةً سَالِ الْمَرْبَدَانِ كِلَاهُمَا سَحَابَةٌ يَوْمَ بِالشُّيُوفِ الصَّوَارِمِ
قَالَ: «وإنَّما هو مَرَبْدٌ واحدٌ، فثناه مجازاً؛ لِمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ مُجَاوِرِهِ، أَوْ سَمَّى
كُلًّا مِنْ جَانِبَيْهِ مَرَبْدًا، ثُمَّ ثَنَاهُ وَأَكَّدهُ».

وَأَنشَدَ^(١):

إِذَا الْبَيْضَةُ الصَّمَاءَ عَصَّتْ صَفِيحَةً بِحِزْبَانِهَا صَاخَتْ صِيَاخًا وَصَلَّتْ
فَأَكَّدَ «صَاخَتْ» بِالمصدر، وهو مجازٌ.

وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢) عَلَى مَذْهَبِهِ
السَّوِيءِ^(٣)، وَقَالَ: لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ، وَقَالَ الْمُؤَصِّلِيُّ^(٤) - مَعَ أَنَّهُ مِنْ رُؤُوسِ الْمُعْتَزَلَةِ -:
«لَيْسَ بِمَجَازٍ، بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ»، وَنَقَلَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^(٥) أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ خَلَقَ رَأْسًا فِي
الشَّجَرَةِ كَلَّمَ بِهِ مُوسَى، قَالَ: «وَإِذَا أَحَدَتْهُ كَانَ مُتَكَلِّمًا بِهِ». انْتَهَى.

وَمَا قَالَاهُ خَطَأً نَقْلًا وَعَقْلًا، وَالْعَرَبِيَّةُ تَأْبَاهُ، وَهُوَ مُؤَوَّلٌ، وَلَا بَدَّ إِلَى الْمَجَازِ.
وَلَنَرْجِعَ إِلَى مَا كُنَّا فِيهِ: وَقَالَ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا﴾^(٦)،
وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٧):

(١) البيت للعجيز السلولي، وهو من الطويل. انظر: الحيوان (٣٣٧/٢).

(٢) النساء: ١٦٤.

(٣) يعني به مذهب المعتزلة.

(٤) انظر: الخصائص (٤٥٦/٢).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (٢٦٩/١).

(٦) طه: ٥٦.

(٧) البيت لقيس بن الملوح، وهو من الطويل. انظر: ديوان قيس (٢٩٢) ورسائل ابن السيد (١٦٩).



وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَمَا يَظَنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلْقَا

بِ: (النَّفْسِ) أَوْ بِ: (الْعَيْنِ) [الْإِسْمُ أَكْثَرًا مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقٍ الْمُؤَكَّدَا]

وَاجْمَعُهُمَا بِ: (أَفْعُلِ) [إِنْ تَبَعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا]

و(كُلًّا) اذْكَرْ [فِي الشُّمُولِ وَ(كِلَا، كِلْتَا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا]

[و(كُلًّا) اذْكَرْ]: مثال تأكيد هذا المفرد ذا الأجزاء قول جرير^(١):

فَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْنَ ذِي الْوُدِّ كُلِّهِ وَلَا بَعْضَ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِيًا
فَعَيْنُ الرِّضَا.....

البيت.

كَمَا أَنَّ عَيْنَ.....

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا [كَ: (كُلُّ): (فَاعِلَةً) مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ]

(١) اختلف في نسبة هذا الشعر، نسبة المبرد لعبد الله بن معاوية وأبو الفرج الأبيرد، وفي ذيل

الأمالي لسيار بن هبيرة، انظر: الكامل (١/ ١٧٢) والأغاني (١٣/ ١٢٧) وذيل الأمالي



وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكْثَدُوا [ب: (أَجْمَعًا، جَمْعَاء، أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جَمْعًا)]
 في كتاب «العين»^(١): «تَبَّصَّعَ الْعَرَقُ مِنَ الْجَسَدِ، إِذَا نَبَعَ مِنْ أَصُولِ الشَّعْرِ».
 وقال الزُّيْدِيُّ في كتاب «التقريظ»^(٢): «ذَكَرَ ابْنُ كَيْسَانَ: تَبَّصَّعَ الْعَرَقُ مِنَ
 الْجَسَدِ، إِذَا سَالَ، بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ».

* * *

وَدُونَ (كُلِّ) [قَدْ يَحْيَى (أَجْمَعُ، جَمْعَاء، أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جَمْعُ)]
 كَرَّرَكَ لِأَمْنِينَ.....^(٣)
 وهما السهمان^(٤)، أي كما تردُّ السهمين على باريهما إذا أخذتهما لتتظر
 إليهما، ثم رميتهما، فإنهما يقعان مختلفين^(٥).
 [وَدُونَ كُلِّ]: ع: الذي أحفظه مجيئه في (أَجْمَعُ) وجمعه، لا في (جَمْعَاء)
 وجمعهما، ويجوز أن يختصَّ المذكور بما لا يُجْعَلُ لِلْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، قَالَ^(٦):

(١) انظر: العين (٣١٢/١).

(٢) لم يقع في مطبوعة الكتاب، وهي ناقصة.

(٣) بتمامه:

نَطَقَتْهُمْ سُلُوكِي وَمَخْلُوجَةٌ كَرَّرَكَ لِأَمْنِينَ عَلَى نَابِلٍ
 والبيت لامرئ القيس، وهو من السريع. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٥٧) وتأويل مشكل
 القرآن (٦٤).

(٤) هذا مأخوذ من ابن جني. انظر: الخصائص (١٠٥/٣).

(٥) هذه التحشية الصغيرة من تمام تحشية في ورقة تالية، وسيذكر هذا ابن هشام.

(٦) رجز لم يعين قائله. انظر: العقد الفريد (٤٩/٤) وشرح التسهيل (٢٩٥/٣).

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا

وقال^(١):

أَزْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعُ أَجْمَعُ

وقال الله تعالى: ﴿لَا تُؤْتِيهِمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٢)، وفي الحديث: «فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ»^(٣).

ع: قول ابن جني^(٤) في (أَكْتَعَ، وَأَبْصَعَ، وَأَبْتَعَ) كقول الخليل^(٥) في (مَهَمًا):
إن أصلها: (مَا مَا)، فاستُفِلَّ اللَّفْظُ فُغِيرَ.

ع: قريب منهما قوله^(٦):

(١) الرجز لحميد الأرقط. انظر: الكتاب (٢٢٦/٤) وإيضاح شواهد الإيضاح (٥٠٢/١).

(٢) ص: ٨٢.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٢٥٣/١).

(٤) قال ابن جني: «واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملا لها، ودالة على أنها إنما تجشمتها لما عاناها هناك وأهمها، فجعلوا تحمل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه، ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة - مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها - أنهم لما أكدوا فقالوا: (أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون) لم يعيدوا (أجمعون) البتة، فيكرروها، فيقولوا: (أجمعون، أجمعون، أجمعون، أجمعون)، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض تحامياً - مع الإطالة - لتكرير الحروف كلها». انظر: الخصائص (٨٤/١).

(٥) انظر: الكتاب (٥٩/٣).

(٦) البيت لعبد الله بن أبي رواحة، وقيل لحسان، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل =



فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَلَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفَنِي وَلَا مُتَقَارِبٍ
 ينبغي أن يكون أصله: «مَا مَا نِلْتُمْ»، فكرر اللفظ، فحذف (ما) الموصولة
 تخفيفاً.

ع: شدَّ إسقاطُ سابقينَ في قوله^(١):

..... حَوْلَا أَكْتَمَا

فإنَّه أسقطَ (كُلَّهُ أَجْمَع)، ومتوسطينَ في (جُمَعَ بَع)، ومتوسَّط في (أَجْمَعَ
 أَبْصَعَ).

* * *

وَاعْنِ يَ: (كَلْنَا) [فِي مُنْتَى وَ(كِلَا) عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)]

* * *

وإن يُفشد توكيدُ [مَنْكُورٍ قِيلَ] وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ
 قَالَ ابنُه^(٢): «مذهبُ الكوفيين أنَّه يجوزُ توكيدُ النكرة المحدودة، مثلُ: (يَوْمَ،

= (٣/٢١٢) ومغني اللبيب (٨٣٦).

(١) من تمامه:

بِالْيَتِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْصَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلَا أَكْتَمَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَنِي أَرْزَعُ إِذْ ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وقد مر الشطر الأخير قبل قليل، وهو رجز لم يعين قائله. انظر: العقد الفريد (٩٤/٤)

والاقتضاب (٣/٣٤٢).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٠).

وَلَيْلَةٍ، وَشَهْرٍ، وَحَوْلٍ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ الْمَقْدَارِ، وَلَا يُجِيزُونَ تَوْكِيدَ النُّكْرَةِ غَيْرَ الْمَحْدُودَةِ، ك: (حَيْنٍ، وَوَقْتٍ، وَزَمَانٍ) مِمَّا يَصْلُحُ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِتَأْكِيدِهِ».

قُلْتُ فِي كَلَامِهِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَدُلُّ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ النُّكْرَةَ الْمَفِيدَةَ تَوْكِيدُهَا لَا تَكُونُ إِلَّا اسْمَ زَمَانٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِقَوْلِهِ:

أَزْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

وَيَقْوِي ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِعَدِّ ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: السَّمَاعُ، وَالثَّانِي: مَسِيسُ الْحَاجَةِ إِلَى اسْتِعْمَالِ نَحْوِ: «صَمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، وَالسَّمَاعُ لَمْ يَرِدْ بِهِ إِلَّا فِي أَسمَاءِ الزَّمَانِ، وَفِي كَلَامِ أَبِيهِ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ»^(١) مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ ظَاهَرَ كَلَامِهِ أَنَّ تَأْكِيدَ النُّكْرَةِ الْمَحْدُودَةِ يُفِيدُ تَأْكِيدَها دَائِمًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْفَاطِظِ الْإِحَاطَةِ.

ع: مَثَالُهُ فِي (الْيَوْمِ) قَوْلُهُ^(٢):

قَدْ صَرَّتِ الْبُكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٦).

(٢) من تمامه:

إِنَّمَا إِذَا خُطِّفَتْ نَقَعَتْهَا قَدْ صَرَّتِ الْبُكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

قال ابن الأنباري: لا يعرف قائله. انظر: المفصل (١٤٧) وأسرار العربية (٢١٢- ٢١٣).



ومثاله في (الشَّهْرِ)^(١):

يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلُّو رَجَبُ

ومثاله في (الْحَوْلِ)^(٢):

نَلْبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلُّهُ

وقوله:

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

وقول مسافع بن حذيفة العبسي^(٣):

أُولَاكَ بُنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمٍّ وَمُنْكَرٍ

التبريزي^(٤): «ص: بدل، ك: تأكيد».

(١) بنتمام:

لَكَيْتُ شَاقَّةً أَنْ قِيلَ ذَا رَجَسٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلُّو رَجَبُ

والبيت لعبد الله بن مسلم الهذلي، وهو من البسيط، والغريب هنا أن ابن هشام أنشده (شهر)، وهو قد قال في أوضح المسالك: «ومن أنشد (شهر) مكان (حول) فقد حرّفه». انظر: مجالس ثعلب (٤٠٧/١) والتمام (١٦٨) و(٣٠٠/٣).

(٢) بنتمام:

نَلْبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلُّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجٍ

والبيت للعرجي، وهو من السريع. انظر: الكامل (١٩٣/٢) وأمالى الزجاجي (٢٣١/١) ضرائر الشعر (٢٩٥).

(٣) نسبة الجاحظ للمعتبي، وهو من الطويل. انظر: الحيوان (٨٩/٢) والمفردات (١٤٧) وشرح التسهيل (٢٩٧/٣).

(٤) التبريزي أعرب (كليهما) بدلًا من غير إشارة إلى خلاف بين المصيرين، ولعل ذلك في نسخة =

وجه ذكر هذه المسألة عقيب ذكر تلك المسألة اجتماعهما في أنهما خلافتان
بين ص وك ووجه تقديم تلك أنها كلام في تشية لفظتين ذكرنا قبلها تليها.

وإن تُؤكِّد الضمير المتصل بـ: (النفس، والعين) فبعد المتصل [

عَيَّتْ ذَا الرُّفْعِ [وَأَكَّدُوا بِمَا سَوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا]

قوله: (وَأَكَّدُوا) البيت، قال ابنه^(١): «وكذا لو كان المؤكِّد غير الضمير المرفوع
المتصل، لا فرق بين توكيده بـ: (النفس) أو بـ: (العين) وبين توكيده بغيرهما في
عدم وجوب الفصل بالضمير المتصل، تقول: «رَأَيْتُكَ نَفْسَكَ»، و«مررتُ بِكَ
عَيْنِكَ»، كما تقول: «رَأَيْتُهُمْ كُلَّهُمْ»، و«مررتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ»، وإن شئت قلت: «رَأَيْتُكَ
إِيَّاكَ نَفْسَكَ»، و«مررتُ بِكَ أَنْتَ عَيْنِكَ»، فتؤكد بالمعنوي بعد اللفظي».

قلت: أخطأ من وجهين:

الأول: أنَّ الكلام في الفصل بالضمير المرفوع؛ فلا يصح تمثيله بالمنصوب.

والثاني: أنَّ ما مثل به عند ص^(٢) بدل لا تأكيد.

= أخرى من شرح الحماسة. انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٤١١).

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٢٨٦).

وَمَا مِنَ التَّوَكُّيدِ [الْفُظِّي بِجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: «ادْرُجِي ادْرُجِي»]

لَمَّا أَنَّهُ الْقَوْلُ فِي التَّوَكُّيدِ الْمَعْنَوِيِّ شَرَعَ فِي التَّوَكُّيدِ اللفظي، وهو: تَكَرُّرُ
مَعْنَى الْمُؤَكِّدِ بِإِعَادَةِ لَفْظِهِ، أَوْ ذِكْرٍ مُرَادِفِهِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «صَفَا صَفَا»^(١)، وَالثَّانِي
نَحْوُ: «أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قِمِينٌ»، وَ«قَمْتُمْ أَنْتُمْ».

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي حَمْلُ قَوْلِهِ: (مُكَرَّرًا)؛ لِيَشْمَلَ الْقَسْمَيْنِ، وَبِذَلِكَ فَسَّرَ ابْنَهُ^(٢)
كَلَامَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «أَوْ تَقْوِيَتُهُ بِمُرَادِفِهِ»، وَفِي ذِكْرِ التَّقْوِيَةِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِيْهَامُ كَوْنِ التَّكَرُّارِ نَفْسَ التَّقْوِيَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ التَّقْوِيَةَ فَائِدَةٌ، وَالْكَلَامُ فِي الْحَدِّ لَا فِي الْفَائِدَةِ، وَتَذَكُّرُ الْفَائِدَةِ بَعْدُ.

وَفَائِدَةُ التَّوَكُّيدِ اللفظي قَصْدُ^(٣) التَّقْرِيرِ؛ خَوْفًا مِنْ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ:
النِّسْيَانُ، أَعْنِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَعَدَمُ إِصْغَاءِ السَّامِعِ.

وَعَدَمُ اعْتِنَائِهِ.

وَكَذَا التَّوَكُّيدُ الْمَعْنَوِيُّ، فَائِدَتُهُ أَيْضًا التَّقْرِيرُ، لَكِنَّ ذَاكَ خَوْفٌ مِنْ أَمْرَيْنِ، وَهُمَا:

تَوَهُُّمُ تَقْدِيرِ إِضَافَةٍ إِلَى الْمَتَّبِعِ.

أَوْ إِزَادَةِ الْخُصُوصِ بِمَا ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ.

وَهَذَا التَّأَكُّيدُ يَخَالِفُ الْمَعْنَوِيَّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) انظر: شرح ابن الناطم (٣٦٢).

(٣) في شرح ابن الناطم: (فصل)، وهي تحريف.

أحدهما: أن ذلك بالفاظٍ مخصوصة.

والثاني: أن المتبوع هناك لا يكون جملة، ولا مفرداً غير اسم.

واللفظي بخلافه فيهما؛ فإنه لا يتقيد بلفظ بعينه، ولا يتقيد متبوعه بإفراد ولا غيره، بل الأكثر كونه جملةً تابعاً للجملة.

فأما توكيد الجملة - وهو الغالب، كما ذكرنا - فالغالب أن تكون المؤكدة مقرونة بعاطف، نحو: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(١)، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾^(٢)، ﴿ثُمَّ أَوَّلَى لَكُمُ الْفَوَئِشُ﴾^(٣)، ومن عدم اقترانها به: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(٤)، وقوله^(٥):

لَكَ اللَّهُ عَالِي ذَلِكَ لَكَ اللَّهُ لَسَّكَ اللَّهُ

وأما الاسم فإن كان ظاهراً أو ضميراً منفصلاً أو متصلاً، وأكد بمرادفه فلا إشكال، فالأول نحو: ﴿صَفَا صَفًا﴾^(٦)، و﴿كَادَكَ﴾^(٧)، والثاني نحو: «أنتم أنتم

(١) التكاثر: ٤.

(٢) القارعة: ١٠، وفي المخطوط: «ثم ما أدراك ما هي»، وهو سبق قلم.

(٣) القيامة: ٣٥.

(٤) الشرح: ٦.

(٥) من تمام الشاهد:

أَيَّامَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أُنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَالِي ذَلِكَ لَكَ اللَّهُ لَسَّكَ اللَّهُ

والشعر من الهزج، أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٠٢).

(٦) الفجر: ٢٢.

(٧) الفجر: ٢١.

ذاهبون»، والثالث نحو: «لَقَدْ كُنْتُمْ أَشْءَ آبَاؤُكُمْ فِي صَلَاتِكُمْ»^(١).

وإن كان ضميراً متصلاً، وأكَّد بإعادة لفظه وجب عمْد المؤكِّد بما عمِد به المؤكِّد، نحو: «قُمْتُ قُمْتُ»، و«أَكْرَمَكَ أَكْرَمَكَ زَيْدٌ»، و«مَرَزْتُ بِكَ بِكَ».

وأما الفعل فلكونه مع الفاعل كالكلمة الواحدة كان الغالب أن لا يؤكَّد إلا مع فاعله، فإن كان الفاعل ضميراً جيء به بعينه، كقوله: «اذرْجِي اذرْجِي». أو ظاهراً فالأكثر أن يُجاء بضميره، نحو: «قام أخواك قاما»؛ دفعا لقبح التكرار.

وعلى هذا فقولك: «قام أخواك قام أخواك» لا يُدرى: هل المراد تأكيد الجملة أم المؤكَّد الفعل فقط، وجاء الفاعل للغرض الذي ذكرناه؟

أما: «قام أخواك [قاما]»^(٢) فإنما يقوى في النفس أنه ليس إلا تأكيداً للفعل خاصة، بدليل المجيء بالفاعل على هذه الصورة، أعني المجيء بالفاعل على وجه يؤذن بأن المقصود ليس إلا شغل الفاعل بشاغل ما، لا على وجه أنه مقصود لذاته.

وقد يؤكَّد الفعل بدون فاعله، كقوله^(٣):

(١) الأنبياء: ٥٤.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) بتمامه:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْسَ النَّجَاةِ يَبْعَثُنِي أَنَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِي أَحْسِي
لا يعلم قاتل هذا البيت، وهو من الطويل. انظر: الخصائص (٣/ ١٠٥) وأمالى ابن السجري (٣٧٢/ ١).

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ
 وَأَمَّا الحرفُ فإِذَا أُنْ يَكُونُ جَوَابِيًّا أَوْ لَا، إِنْ كَانَ جَوَابِيًّا أَكَّدَ مَعَ الْفَصْلِ بِالْجُمْلَةِ
 الْمُجَابِ بِهَا، وَالْمَجْبِيءُ بِهَا مَتَّصِلَةٌ بِالْمَوْكَّدِ أَيْضًا وَبَعْدِيَّهَا أَوْ أَحَدِهِمَا، فَيُقَالُ: «نَعَمْ
 قَامَ زَيْدٌ نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ»، وَ«نَعَمْ نَعَمْ»، وَ«نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ نَعَمْ»، وَيُعَكَّسُ هَذَا.
 وَذَكَرَ ابْنُهُ ^(١) أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي الْحَرْفِ الْجَوَابِيُّ أَنْ يُؤَكَّدَ بِمَرَادِفِهِ كَقَوْلِهِ ^(٢):

أَجَلٌ جَيَّرَ

وَلَا أَدْرِي مَا سَبَبُ هَذَا، وَلَا مِنْ أَيْنَ تَلَقَّاهُ؟ ^(٣)

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ جَوَابِيٍّ فَلَا بُدَّ فِي الْغَالِبِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَوْكَّدِ وَالتَّأْكِيدِ بِفَاصِلٍ،
 فَإِنْ كَانَ اسْمًا مَضْمُرًا وَجِبَ الْعَمْدُ التَّأْكِيدُ بِهِ، نَحْوُ: «أَنْكُرُ إِذَا أَيْتُمْ وَكُنْتُمْ تَرَاكِبًا وَعِظَانًا
 أَنْكُرُ تَحْرُجُونَ» ^(٤)، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا عُمِدَ بِهِ أَوْ بِضَمِيرِهِ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ»،
 وَ«إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا» ^(٥) فَاضِلٌ، وَلَيْسَ هَذَا أَحْسَنَ وَلَا أَكْثَرَ مِنَ الْعَمْدِ بِالضَّمِيرِ كَمَا

(١) عبارة ابن الناطم: «والأولى». انظر: شرح ابن الناطم (٣٦٣).

(٢) بتمامه:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَنْشَرٍ أَجَلٌ جَيَّرَ إِنْ كَانَتْ أَيْحَتْ دَعَائِرُهُ
 وَالْبَيْتَ لِمَضْرُسِ بْنِ رَبْعِي، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: ديوان مضرس (٧٦) ومعاني القرآن
 للفرأ (١٢٢/٢).

(٣) قلت: تعبير ابن الناطم في شرحه: «والأولى توكيده بذكر مرادفه»، والتعبير الذي نقله ابن
 هشام عنه: «والأكثر أن يؤكد بمرادفه»، وأنت تعرف فرق بينهما، ولعل ابن هشام نقل من
 نسخة من شرح ابن الناطم، وسيشير ابن هشام إلى هذا بعد.

(٤) المؤمنون: ٣٥.

(٥) في المخطوط: «زيد».



يُوهِمُهُ قَوْلُ ابْنِ الْمُؤَلَّفِ^(١): «وَيَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِالضَّمِيرِ»، وَلَا مَمْتَنَعًا كَمَا يُوهِمُهُ قَوْلُ
الناظم^(٢) نفسه:

إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ
وَلِنْ كَانَ الْفَاصِلُ سَكَنَةً أَوْ جُمْلَةً اعْتَرَاضَ أَوْ عَاطِفًا^(٣) فَلَا شَيْءَ يُعَادُ مَعَ
الْمُؤَكِّدِ، فَلَا أَوَّلَ كَقَوْلِهِ^(٤):

.....فَمَا

مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

والثاني كقولِهِ^(٥):

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشْتَرَيْتُ

والثالثُ نَحْوُ قَوْلِهِ^(٦):

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٣).

(٢) في المخطوط: (ابن الناظم)، وهو تحريف.

(٣) في المخطوط: «أو عاطف».

(٤) بتمامه:

لَا يُنْسِيكَ الْأَسَى تَأْسِيًا قَتَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

الرجز غير معين القاتل، أنشده ابن مالك ولم يعينه. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧١).

(٥) ينسب للرؤبة، وهو رجز. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧١) وأسرار العربية (٨٧) وشرح التسهيل (٢/ ١٣١).

(٦) بتمامه:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ نُسَمِّ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَمْ يَحُولُنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامِي =

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ نُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ

مثل ذو «الخصائص»^(١) التوكيد اللفظي بأمثلة: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ».

ع: الأول مسلّم؛ لأنه خبر، وأمّا الثاني فإنشاء. انتهى.

وقوله (٢)(٣):

إِذَا التَّيَّارُ ذُو الْعَصَلَاتِ قُلْنَا

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ (٤)

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَنْبَا (٥)

= والبيت ينسب للكميت، وهو من الخفيف. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤٤٦/٣) وشرح المفصل (١٠٠/٥) وشرح التسهيل (٣٠٢/٣) والمقاصد النحوية (١٥٩٦/٤).

(١) انظر: الخصائص (١٠٤/٣).

(٢) يستكمل هنا النقل عن ابن جني.

(٣) بتمامه:

إِذَا التَّيَّارُ ذُو الْعَصَلَاتِ قُلْنَا إِيَّاكَ إِيَّاكَ صَاقَ بِهِ إِزَاعَا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: ديوان القطامي (٤٠) ومعاني القرآن للفراء (٢٥٦/١).

(٤) بتمامه:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

والبيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢٧٩/١) وخزانة

الأدب (٦٤/٣).

(٥) بتمامه:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَنْبَا هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفْعُ

لَجَبْدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ =



أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ (١)

أَبُوكَ أَبُوكَ أَزِيدُ (٢)

قال: ويجوز كون الثاني خبراً، أي: المشهور بالدناءة

فَمَ قَائِمًا فَمَ قَائِمًا (٣)

فَأَيْنَ إِلَى أَيِّنَ النَّجَاةُ

البيت.

نَطَعَهُنَّهُمُ سُلُوكِي وَمَخْلُوجَةٌ كَرَّ كَلَامَيْنِ عَلَى نَائِلٍ (٤)

= أنشدتهما الفراء بلا نسبة، وهما من الخفيف. انظر: معاني القرآن للفراء (١٨٨/١) والخصائص (١٠٤/٣).

(١) بتمامه:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سَلَاَحٍ

والبيت لمسكين الدارمي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٢٩) والكتاب (٢٥٦/١) والحنة (٢٠٧/٦).

(٢) بتمامه:

أَبُوكَ أَبُوكَ أَزِيدُ غَيْرَ شَكِّ أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِي حَيْثُ خَلَا

والبيت لجميل، وهو من الوافر. انظر: ديوان جميل (١٩١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٢٨).

(٣) من بتمامه:

فَمَ قَائِمًا فَمَ قَائِمًا لَقِيَتْ عَبِيدًا نَائِمًا

أنشدته امرأة من العرب ترقق ابنها، وهو من مجزوء الرجز. انظر: الصاحبي (١٨٠) والإيضاح لابن الحاجب (٣١٠) وشرح التسهيل (٣٥٧/٢).

(٤) كُتِبَ عَجَزُ الْبَيْتِ فِي الْمَخْطُوطِ مَحْرَفًا: «كَرَّ كَلَامَيْنِ عَلَى نَائِلٍ»، وفي الخصائص: «كر ك =

يريد: قولك له: ارم ارم، وفيه قول ثانٍ، وهو^(١): «كَرَّكَ لِأَمِينٍ»، وهما السهمان، أي كما تردُّ السهمين على باريهما إذا أخذتهما لتنظر إليهما، ثم رميتهما، فإنهما يقعان مختلفين.

مثل في «الخصائص»^(٢) التأكيد اللفظي بقولهم: «قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة»، «الله أكبر الله أكبر».

أقول: إن التمثيل في الأول، وأمّا الثاني فيمّا يتعبّد به.

قال الناظم^(٣): «تُفَصِّلُ الْجُمْلَةَ مِنَ الْجُمْلَةِ بِالْعَاطِفِ فِي مِثْلِ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾^(٤) فُذِّكَرَ سَيَعْلَمُونَ»^(٥)، إن لم يلبس نحو: «قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ»، و«صَرَبْتُ زَيْدًا صَرَبْتُ زَيْدًا».

ع: وعندي أن الآية الكريمة حملها على خلاف التأكيد واجب؛ لأنهم يعلمون علماً بعد علم، وأن هذا من مواضع الإلباس لو كان ثم قد أريد التأكيد، فهنا كان يمتنع العاطف.

وقد يقال: إن أولى من هذا: التمثيل بقوله تعالى: ﴿لَقَرَوْتَ الْجَحِيمَ﴾^(٦) ثُمَّ لَقَرَوْتُمَا عَيْنَ الْيَقِينِ^(٧).

= لا أمين، وقد سبق تخريج هذا البيت.

(١) جاء هنا في المخطوط: «تمامه في رأس الصفحة التي قبلها»، وقد وضعت الكلام هنا لأنتمه.

(٢) انظر: الخصائص (٣/١٠٤).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/٣٠٥).

(٤) النبأ: ٤ - ٥.

(٥) النكاثر: ٦ - ٧.

فإن^(١) قلت: إذا عطف فأين التأكيد؛ إنما يصير عطفًا؟

قلت: وكذا نقول، وهذا كما نقول: إذا تعددت الصفات جاز لك أن تأتي بها بعطف وبغير عطف، ولا نريد أنها تبقى^(٢) صفة مع العاطف، وكذلك أيضًا نقول في باب بدل الغلط إذا قيل: «جاءني زيد حمارًا»، ونظيره قولنا في نحو: «قاما وقعدا أخواك»، و«قام وقعدا أخواك»: إنه من التنازع، وهذا - والحالة هذه - لا تنازع فيه، إنما التنازع قبل الإضمار، فافهمه.

وَلَا تُعْذَلُ لَفْظَ [ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ] إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

كَذَا الحُرُوفُ [غَيْرَ مَا تَحْصُلَا] بِهِ جَوَابُ كَ: (نَعَمْ) وَكَ: (بَلَى) [كَذَا الحُرُوفُ]: هذا هو الغالب، وقد يفقد الشرطان، أعني المصرح به، والمأخوذ من كلامه باللازم، كقوله^(٣):

وَلَا لِلْعَابِئِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

(١) في المخطوط: (فا).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) بتمامه:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

والبيت لمسلم بن معبد الوالي، وهو من الوافر. انظر: المحاسب (٢/٢٥٦) والإنصاف

(٢/٤٦٥) وخزانة الأدب (٢/٣٠٨٣)

وهو في غاية الشذوذ.

وأسهل منه قوله^(١):

..... عَنْ يَمَإِيه

لأمرين:

أحدهما: أنَّ الأولَ على أكثر من حرف؛ فهو أقدرُ على الاستقلالِ النطقيِّ من الحرف الأول.

والثاني: أنَّ الثاني من غير لفظِ الأول؛ فالاستهجانُ في اللفظ.

وأسهلُ منهما قوله^(٢):

إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَخْلُصُ مَا لَمْ

لكونِ الحرفِ على أكثر من حرف، بل أكثر من حرفين، ولا ينقاس، خلافاً لابنِ هشامِ الخضرأوي^(٣) وللزمخشري^(٤).

(١) بتمامه:

فَأُضْبِحَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ يَمَإِيهِ أَصْعَدَ فِي غَاوِي الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا
والبيت للأسود بن يعفر، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأسود (٢١) ومعاني القرآن للفرأه (٢٢١/٣) وسر الصناعة (١/١٤٧).

(٢) بتمامه:

إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَخْلُصُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيَمَا
أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/٣٠٣).

(٣) انظر: آراء ابن هشام الخضرأوي (١٠٨) وارتشاف الضرب (٤/١٩٥٩).

(٤) انظر: المفصل (١٤٦)، وابن هشام الخضرأوي تبع للزمخشري.



قوله: (غَيْرَ مَا تَحْصُلُ) البيت، استأثر الحرف الجوابي عن الحرف غير الجوابي بأمرين:

أحدهما: تأكيده، والتأكيد به بغير شرط.

والثاني: أن الغالب تأكيده بمرادفه لا بلفظه، ذكر ذلك ابنه^(١).

ولأنما جازَ فيها المعنى الأول؛ لشبهها بالأسماء في الاستقلال بأنفسها، ألا ترى أنه يقال: «أَقَامَ زَيْدٌ؟»، فتقول: «نَعَمْ»، فتقتصرُ عليها؟ فصارت كالمستقلة بمعناها، فأشبهت قولك: «زَيْدًا» في جواب: «مَنْ صَرَبَتْ؟».

ع: (بَلَى) لإبطال نفي محض، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْنِيَ عَنْكَ بَلَى﴾^(٢)، أو مقرون بهمزة التقرير، نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾^(٣)، أو منقوض به: (إِلَّا)، نحو: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى... قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٤) بَلَى^(٥).

والإبطال في هذا النوع يكون باعتبار الانتفاء عن المستثنى منه؛ وذلك لأنَّ التقدير: «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى».

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ [الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْذِبُهُ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ]

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٣٦٣).

(٢) التغابن: ٧.

(٣) الأعراف: ١٧٢.

(٤) البقرة: ١١١-١١٢.

فَقُولُ: «قُمْتُ أَنَا»، و«قُمْتَ أَنْتَ»، و«قَامَا هُمَا»، و«رَأَيْتَنِي أَنَا»، و«رَأَيْتَكَ أَنْتَ»، و«رَأَيْتُهُ هُوَ»، و«مَرَزْتُ بِي أَنَا»، و«رَأَيْتَكَ أَنْتَ»، و«مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ».

قوله: (أَكْذِبُهُ) يريدُ أَنْكَ تَوَكَّدُ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ، وَلَا تَوَكَّدُ بغيرِهِ مِنَ الضَّمَاوِرِ، أَمَا الْمُتَّصِلُ فَلتَعَذَّرْهُ، وَأَمَا الْمُنْفَصِلُ الْمُنْصَوِّبُ فَقَالُوا: إِذَا قُلْتَ: «رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ» كَانَ (إِيَّاكَ) بَدَلًا لَا تَأْكِيدُ، نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو سَعِيدٍ^(١)، قَالَ: «وَكأنَّكَ قُلْتَ: «إِيَّاكَ رَأَيْتُ»، وَلَمْ تَذْكُرِ الْكَافَ»، قَالَ: «وَقَدَّرْنَاهُ مُتَقَدِّمًا؛ لِیَنْفَصِلَ».

لكن اختار الناظم^(٢) أَنَّ هَذَا تَأْكِيدٌ لَا بَدَلٌ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُبَدَّلُ لَا مِنْ ضَمِيرٍ وَلَا مِنْ ظَاهِرٍ، فَإِذَا حُمِلَ كَلَامُهُ هُنَا عَلَى مَذْهَبِهِ كَانَ أَوْفَقَ لِك^(٣).

وَقَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (أَكْذِبُهُ)، وَلَمْ يَقُلْ: (بِهِ أَكْذِبُ)؛ لِثَلَاثٍ يَفِيدُ الْحَصَرَ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ:

بِهِ^(٤) أَكْذَبْتُ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

قوله: [اتَّصَلَ]^(٥) وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ (مُتَّصِلًا) تَجَوُّزًا.

وَمِمَّا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «إِنْ تَرَكْنَا أَنَا أَقْلَ»^(٦)، فَهَذَا يَحْتَمَلُ

(١) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (١٥٢/٣).

(٢) انظر: التسهيل (١٦٦).

(٣) انظر: المفصل (١٥٨) وتوجيه اللمع (٢٧٧).

(٤) باختلاس كسرة الهاء من (به)؛ حتى يتزن.

(٥) زيادة يقتضيها السياق، لعلها تكون هي.

(٦) الكهف: ٣٩.

التأكيد والفصل، ﴿يَعْبُدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(١)، فهذا أيضًا مثل الأول في جواز الوجهين، ولولا هذه المسألة لم يجز إلا وجه واحد، وهو الفصل، وكذلك: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمِينَ﴾^(٢)، إلا أن جواز هذين الوجهين لا إشكال في شيء منه؛ إلا أن التأكيد قد يطابق المؤكد في إعرابه.

فإن قلت: لأي شيء جاز هذا كله؟ أعني أن يؤكد بالضمير المنفصل المرفوع كل ضمير متصل.

قلت: أشار إلى ذلك سيويه^(٣)، وفسره السيرافي^(٤) تفسيرًا حسنًا، وخلاصة ما ذكر أن قال: أصل الضمير أن يوضع على صيغة واحدة مشتركة بين الرفع والنصب والخفض، كما أن الأسماء المظهرة وأسماء الإشارة كذلك، ويكون الدال على إعرابها عواملها ومحالها، ولكنهم فصلوا في المضمير في بعض الأحيان؛ وذلك زيادة بيان أحسنوا فيها، فهذه قاعدة.

قاعدة ثانية: وهي أن أصل الضمائر المنفصلة أن تكون مرفوعة^(٥)؛ لأن الأصل في أحوال الاسم الابتداء، فهو أولها وأسبقها، فإذا أضمير المبتدأ لم يكن بُد من كونه منفصلًا، وأمّا المنصوب والمجرور فلا بُد لهما من لفظ يعمل فيهما، فإذا أضمير اتصلًا بذلك اللفظ، فصارت المرفوعة مختصًا بالانفصال، فإذا أكدنا المضمير

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) الزخرف: ٧٦.

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٥).

(٤) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٣/ ١٥٠).

(٥) في المخطوط: (هو) زائدة.

احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا منفصل إلا ضمير المرفوع، فاستعملناه في الثلاثة: المنصوب، والمجرور، والمرفوع، كما اشتركن جميعاً في (نا)، وكما ذكرنا من إيجاب القياس اشتراكها كلها في لفظ واحد.

رجعنا إلى مسألة ضمير الفصل: ولو قلت: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ» امتنع في الضمير أن يكون مبتدأ؛ لانتصاب ما بعده، وتأكيذاً لظهور ما قبله، وتعينت الفصيلة.

فإن قلت: لأي شيء لم يُجيزوا تأكيد الظاهر بالضمير؟

قلت: قال القاضي أبو سعيد^(١) - رحمه الله - ما ملخصه: إن التأكيد في كونه يرفع عن المؤكد الالتباسَ يتنزل عندهم منزلة الصفات، ولهذا يُسميه س^(٢) - رحمه الله - صفة، ومن شروط الصفة أن لا تكون أعرف من الموصوف، ولا شك أن الضمير أعرف من المظهر، فاستحال أن يكون تأكيداً له.

وإنما أجازوا إبدال الضمير من الظاهر؛ لأنه لا يجب في البدل والمُبدل منه أن يتوافقا في تعريف ولا تنكير؛ فلذلك لا يضر فيهما كون الثاني أعرف من الأول، فهذا وجه.

وجه ثان: وهو أن الظواهر لا يليق بها لو أُكِّدت بالضمير إلا ضمائر الغيبة، لا ضمائر التكلم والخطاب، وضمائر التكلم والخطاب هي الأصل والأكثر في الاستعمال، واستعمال ما يُوجب إسقاط أصله وأكثره مطروح متروك.

(١) يعني به السيرافي. انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٣/ ١٥١ - ١٥٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٦).

قلتُ^(١): بدليل أنَّ الضمائر لا تُنَعَتْ بنُعوتِ المدح والذم والترحم، وقد خَفِيَ هذان الوجهان على مَنْ قال معترضًا على النحويين: لأي شيء استقبَحُوا تأكيدَ المُظْهِرِ بالمضمَر، ولم يستقبِحُوا العكس، بل أجازُوا أن يُقال: «مَرَزْتُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ»؟



(١) يعني ابن هشام نفسه.

[عَطْفُ الْبَيَانِ]

الْعَطْفُ إِذَا دُوِّيَ بَيَانٍ [أَوْ نَسَقُ] وَالْفَرْضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقُ]

* * *

فَدُوِّيَ الْبَيَانُ تَابِعٍ [شِبْهُ الصَّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَضْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ]

* * *

فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقٍ [الْأَوَّلِ] مَا مِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي]

* * *

وَقَدْ يَكُونُ بَيَانٌ مُنْكَرَيْنِ [كَمَا يَكُونُ بَيَانٌ مُعَرَّفَيْنِ]

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) فِي: ﴿ثَلَاثٌ مَائَتٌ سِتِّينَ﴾^(٢): إِنَّ (سِتِّينَ) عَطْفُ بَيَانٍ.

* * *

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ [إِسْرَى] فِي غَيْرِ نَحْوِ «يَا عَلَامُ يَغْمُرَا»]

* * *

وَنَحْوِ (بَشَرٍ) [تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ)] وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ]



(١) انظر: الكشاف (٢/٧١٦).

(٢) الكهف: ٢٥.

[عَطْفُ النَّسَقِ]

[تَالِ بِحَرْفِ مُنْبِعِ عَطْفِ النَّسَقِ كَذ: «اِخْصُصْ بِوُدٍّ وَنَّاءٍ مَنْ صَدَقَ»]

* * *

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا [ب: (وَاوٍ، ثَمَّ، فَا حَتَّى، أَمْ، أَوْ) كَذ: «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»]

* * *

وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا [فَعَنْسَبُ (بَلْ، وَلَا، لَكِنْ) كَذ: «لَمْ يَنْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»]

قوله: (بَلْ، وَلَا، لَكِنْ) ولها رابعٌ عند ك^(١)، وهو (لَيْسَ)، ونقله ابنُ عصفور^(٢) عن البغداديين^(٣)، فهذه في مقابلة الواوِ والفاءِ و(ثُمَّ، وَحَتَّى)، وهي أربعة تشريكٌ في اللفظِ والمعنى، صارت ثمانيةً، وبقي: (أَمْ، وَأَوْ)، وفي معناهما خلافٌ.

[لَيْسَ]: خَرَجَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ^(٤) قَوْلَ الْمُتَنَبِّي^(٥):

بَقَائِي شَاءَ لَيْسَ هُمْ اِزْنَحَالَا

قال: المعنى: بقائي شاء لا هم، فأجرى (لَيْسَ) مجرى (لَا)، قال ابنُ سيده:

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٤٨/١) ومجالس ثعلب (٤٤٧/١).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٥/١).

(٣) انظر: الحلييات (٢٦٤).

(٤) يقصد به الواحدي. انظر: شرح ديوان المتنبي (١١٠).

(٥) انظر: ديوان المتنبي (١٢٨).

إنما المعروف العكس، نحو^(١):

فَأَنَا ابْنُ قَنَسٍ لَا بَرَّاحٍ

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ [لَا حِقًّا أَوْ سَابِقًا] فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا]

[فَاعْطِفْ بِوَاوٍ]: معناه أَنَّهَا تَعْطِفُ مُتَأَخِّرًا عَنِ الْمَتَّبِعِ فِي حَصُولِ مَا وَقَعَ الْإِشْرَاقُ فِيهِ، وَسَابِقًا عَلَى الْمَتَّبِعِ فِي حَصُولِ مَا وَقَعَ الْإِشْرَاقُ فِيهِ، وَمُصَاحِبًا لَهُ مُوَافِقًا فِي زَمَنِ حَصُولِ مَا وَقَعَتِ الْمَشَارَكَةُ فِيهِ.

وَتَلَخَّصَ مِنْ مَجْمُوعِ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهَا لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ. وَاعْلَمْ أَنَّهَا قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى الْبَاءِ، كَقَوْلِهِمْ: «اشْتَرَيْتُ الشَّاءَ شَاءَةً وَدِرْهَمًا»^(٢)، وَالْوَاوُ هُنَا لَيْسَتْ لِلْجَمْعِ، بَلْ دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْبَاءُ هُنَا. الْجَرْمِي^(٣)، وَمِثْلُهُ: «أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكُ»^(٤).

ع: أَصَحُّ مَا قِيلَ فِيهِ^(٥).

(١) بتمامه:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِزَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَنَسٍ لَا بَرَّاحٍ

والبيت لسعد بن مالك القيسي، والبيت من مجزوء الكامل. انظر: الكتاب (٥٨/١) والصحاح (٣٥٥/١).

(٢) انظر: الكتاب (٣٩٢/١) وشرح الكتاب للسيرافي (٢٨٤/٢) ومغني اللبيب (٤٦٩).

(٣) قاله الجرمي في كتابه (الفرخ). انظر: التذييل والتكميل (٢٨٥/٣) - (١١٦/٨).

(٤) انظر: الكتاب (٣٠٠/١).

(٥) نقل السيوطي عن ابن هشام أنه قال هذا، ونصه: «والذي يدلُّ على مجيء الواو خلفًا عن =



ع: ولأنَّ الواوَ للتشريك والجمع عادَ الضميرُ بين متعاطِفِيها عليهما، لا على أحديهما فقط، بخلافِ (أو).

ولِنُنْظِرَ في: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ [اللهُ] رِسَالَهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ﴾^(١) بالثنية^(٢)، ثُمَّ جاء: ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

ويظهرُ لي فرقٌ بين: «وَزَيْدٌ»، وبين: «وَلَا زَيْدٌ»، وكأنَّه استئنافٌ.

فإن قيلَ قوله: (في الحُكْمِ) يُسألُ هُنا عَنِ نحوِ: ﴿وَلَكِنَّ تَصَدِيقَ الَّذِي يَبَيِّنُ كَيْدِيهِ﴾^(٣)، فإن قلتَ: الواوُ عاطفةٌ، فلا توافُقَ في الحُكْمِ، أو (لَكِنَّ) عاطفةٌ، فالعاطفُ لا يدخلُ على العاطفِ؟

قلتُ: الجوابُ بالأوَّلِ، وهو من عطفِ الجُمْلِ، ولا يُشترطُ فيها توافُقٌ في شيءٍ البتَّة، تقولُ: «قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو».

* * *

وَإِخْصَصَ بِهَا [عَطْفَ الَّذِي لَا يَغْنِي] مَتَّبِعُهُ ك: «اضْطَفَّ هَذَا وَإِنِّي»

= الباءُ قولُهُم: «بِعْتُ الشَّاءَ شاةً وِدْرَهُمَا»، أي: «شاةً بدرهمٍ»؛ لأنَّنا قاطعونَ بأنَّ الدرهمَ ثَمَنُ لا مَبِيعٍ، ولأنَّهُم قالوا أَيْضًا: «بِعْتُ الشَّاءَ شاةً بدرهمٍ»، وهذا الذي ذَكَرْتُهُ هو أَصَحُّ وَأَوْضَحُّ ما يُقَالُ في المسألة، ومتَّبِعِي فيه الجرميُّ من المتقدمين، وابنُ مالِكٍ من المتأخِّرين، فَمِنْ كلامِهِمَا أَخَذْتُ، وعلى ما أَشارَإِليه اعتمدْتُ. انظر: الأشباه والنظائر (٤/٣٦).

(١) الأحزاب: ٣٦، وفي المخطوط: (لهما)، وهو سهو من ابن هشام لا من الناسخ؛ فإن ابن هشام قال بعد الآية: (بالثنية).

(٢) لم أُنْعِ على هذه القراءة، والقراءة: «لهم».

(٣) يونس: ٣٧، يوسف: ١١١.

قوله: (لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ) فَإِنْ قُلْتَ: مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ: «اسْتَوَى زَيْدٌ وَعَمْرُو»، إِذَا أُرِدَتْ بِهِ: «تَسَاوَا»، فَهَلَّا مَا جَازَ فِي: «اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ» الْمَفْعُولُ مَعَهُ ^(١)؟

وَكَيْفَ تَرِكَ الْمَعْطُوفَ الْبَتَّةَ فِي: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ﴾ ^(٢) الْآيَةِ؟

قُلْتُ: أَمَّا الْآيَةُ فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ حُذِفَ؛ لَوْضُوحِ الْمَعْنَى، وَالنَّاطِقُ قَالَ: (لَا يُغْنِي)، وَذَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَا يُغْنِي لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، وَلَا يُغْنِي لَفْظًا، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: «لَا يَسْتَوِي زَيْدٌ» لَمْ يَجُزِ الْحَذْفُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي: (وَإِخْصَاصِ) لَفْظَةً مَا يُغْنِي بِمَعَادِلِهِ.

ع: مِنْ خِصَائِصِ الْوَاوِ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، وَمِنْهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ﴾ ^(٣)، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ ^(٤).
الزَّمْخَشَرِيُّ ^(٥): «عُطِفَ عَلَى (جَنَّاتٍ)، أَي: وَأَنْشَأَ مِنَ الْأَنْعَامِ مَا يَحْمِلُ الْأَثْقَالَ، وَمَا يُفَرِّشُ لِلذَّبْحِ».

وَتَقْدِيمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا غَيْرُ الْمَجْرُورِ؛ لِأَجْلِ الْضَّرُورَةِ.

﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ﴾ ^(٦) وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَّارٍ ^(٧).

وَفِي مَكَانٍ آخَرَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾ ^(٨) وَالْجَانَّ خَلَقْتَهُ

(١) لعل الصواب: «فهلما جاز غير المفعول معه».

(٢) الحديد: ١٠.

(٣) الأنعام: ١٤١.

(٤) الأنعام: ١٤٢.

(٥) انظر: الكشف (٧٣/٢).

(٦) الرحمن: ١٤ - ١٥.

مِنْ قَبْلِ مِنْ قَارِ السُّمُورِ ﴿١﴾.

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ [بِاتِّصَالٍ] وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِإِنْفِصَالٍ]

ع: اشتركت الواو والفاء و(ثُمَّ) في إفادة التشريك في الحكم، كما قدّمنا، وانفردت الفاء و(ثُمَّ) عن الواو بأنّهما تفيضان الترتيب، وهي لا تفيذه، وانفردت الفاء عن (ثُمَّ) بأن (ثُمَّ) ترتّب بانفصال، والفاء ترتّب باتصال، والمعنيّ بالاتصال والانفصال: التعقيب والتراخي؛ لأنّ الآتي على عقب الشيء متّصل به، والمترأخي عن الشيء محجوز بينهما بالمدّة المتخلّلة، وقد اجتمعنا في قوله سبحانه: ﴿أَنَّهُمْ فَأَقْرَرَهُمْ﴾ (١) ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُمْ ﴿٢﴾.

وقد تحمّل كلّ منهما على الأخرى؛ لاشتراكهما في إفادة الجمع والترتيب، فمِنْ حَمَلِ الْفَاءِ عَلَى (ثُمَّ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ (٣) فَجَعَلَهُ غَنَاءً ﴿٤﴾، وَمِنْ عَكْسِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥):

كَهَزَ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَبَّاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ
وقد يُستعمل كلّ منهما في موطن الواو، حملاً عليها؛ لاشتراكهما في إفادة

(١) الحجر: ٢٦-٢٧.

(٢) عبس: ٢١-٢٢.

(٣) الأعلى: ٤-٥.

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي، وينسب لحميد بن ثور، وهو من المتقارب. انظر: ديوان أبي دؤاد (٤٩٢) وديوان حميد (٤٣) وشرح التسهيل (٣/ ٣٥٥).

التشريك في الحكم، كقوله^(١):

..... بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقوله^(٢):

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ [قَدْ] سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وقولهم^(٣): «إِنَّهُمَا لِلتَّرْتِيبِ فِي الذِّكْرِ فِي الْبَيْتَيْنِ» فيه نظرٌ، ولا يحسنُ دعوى ذلك إلا بينَ الجُمْلِ، كقوله تعالى: ﴿وَتَادَى ثُجُجَ رَبِّيهِ، فَقَالَ﴾^(٤) الآية، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾^(٥)، بعد قوله سبحانه: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ﴾^(٦)، أي: أَخْبَرَكُمْ بِذَلِكَ الْخَبَرِ، ثُمَّ أَخْبَرَكُمْ بِهَذَا.

وفي الآية تأويلان آخران:

أحدهما: أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ قَبْلَ شَطْرِ السُّورَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا

(١) بتمامه:

فَقَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

والبيت مطلع معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢١) وجمهرة أشعار العرب (١١٣) ومجالس ثعلب (١٠٤/١).

(٢) البيت لأبي نواس، وهو من الخفيف. انظر: ديوان أبي نواس (٤٩٣) وجواهر القرآن (١٠٥/١) ونتائج الفكر (١٩٦) ومغني اللبيب (١٥٩) وخزانة الأدب (٣٧/١١).

(٣) قاله الرضي. انظر: شرحه على الكافية (٣٩٠/٤).

(٤) هود: ٤٥.

(٥) الأنعام: ١٥٤.

(٦) الأنعام: ١٥٣.

لَهُوَ اسْتَحَقَّ وَيَعْتَوَّبُ ﴿١﴾، نقله الزمخشري^(٢) عَنْ بَعْضِهِمْ، وما أبعدَه عَنِ الصَّوَابِ.
وقال هو^(٣): «هذه التَّوْصِيَةُ لَمْ تَزَلْ تُوصَّاهَا كُلُّ أُمَّةٍ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهَا، كما قالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ^(٤): مُخَكَّمَاتٌ لَمْ يَنْسَخْهُنَّ شَيْءٌ مِنْ جَمِيعِ الْكُتُبِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: ذَلِكُمْ
وَصَّاكُم بِهِ يَا بَنِي آدَمَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، ثُمَّ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا أَنَّا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ، وَأَنْزَلْنَا
هَذَا الْكِتَابَ الْمُبَارَكَ». انتهى.

وفيه عِنْدِي نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي: ﴿وَصَّانَكُمْ﴾، وَالخَطَابَ فِي: ﴿ذَلِكَ﴾
لِلْمَكْنِيِّ عَنْهُمْ بِالْوَاوِ فِي: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا﴾^(٥) وَالْمَخَاطَبِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبُّكُمْ
عَلَيْكُمْ﴾^(٦).

[الْقَاءُ]: وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ^(٧) أَنَّهَا تَأْتِي بِمَنْزِلَةِ (حَتَّى)، وَجَعَلَ مِنْهُ: ﴿فَهْمٌ فِيهِ
شُرَكَاءُ﴾^(٨)، أَي: حَتَّى هُمْ فِيهِ.

فا^(٩): جَوَّزَ أَبُو الْحَسَنِ^(١٠) فِي: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾^(١١) كَوْنَ (ثُمَّ) زَائِدَةً،

(١) الأنعام: ٨٤.

(٢) انظر: الكشف (٨٠/٢).

(٣) هذا التأويل الثاني.

(٤) انظر: تفسير الطبري (٦٦٧/٩).

(٥) الأنعام: ١٥١.

(٦) الأنعام: ١٥١.

(٧) انظر: التحفة الوفية بمعاني حروف العربية (٢٤) والجنى الداني (٧٧).

(٨) الأنعام: ١٣٩.

(٩) انظر: الشيرازيات (١٥١/١) وجواهر القرآن (١٠٤/١).

(١٠) انظر: سر صناعة الإعراب (٢٧٤/١) وشرح الكافية الشافية (١٢٥٨/٣).

(١١) التوبة: ١١٨، وفي المخطوط: (عليكم).



وجعل: ﴿تَابَ﴾ جواباً بـ: (إِذَا) في: ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ﴾، ويجوز أن يكون محذوفاً، أي: «تَدَمُّوا، ثُمَّ تَابَ»، ومعنى (إِذَا) بعد (حَتَّى) الجزاء، بمعنى (مَتَى).
ط: لَأَنَّ (إِذَا) ظرفٌ للزمانِ المُنبَهِم، و(مَتَى) كذلك، و(حَتَّى) لانتهاء الغاية في الزمان وفي المكان أيضاً، فكما جاز: «حَتَّى مَتَى يَكُونُ^(١) كَذَا وَكَذَا»، جاز: «حَتَّى إِذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا».

* * *

وَإِخْصَاصُ بَقَاءِ عَطْفٍ [مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ]
قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ^(٢): «إِنَّمَا جاز: «الطائرُ فيغضبُ زيدُ الذبابِ»؛ لأنَّ في الكلام معنى المجازاة، ألا ترى أنَّ المعنى: «الَّذِي إِنْ طَارَ غَضِبَ زيدُ الذبابِ»؟، وإِنَّمَا جازَ هذا؛ لاقتضاء الشرط الجزاء، كما يقتضي المبتدأ الخبر؛ فالجملتان كالجملة الواحدة، فلا يُطلَبُ منهما إلا ذِكْرُ واحدٍ.

ع: فـ: «الَّذِي يَضِيرُ فيغضبُ زيدٌ» في [منزلة]^(٣): «الَّذِي إِنْ يَطِرُ يَغْضَبُ زيدٌ»، وهذا بمنزلة: «الَّذِي أبوه قائمٌ»، فهذا الحقُّ لا يُعدَّلُ عنه.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «السَّبَبُ وَالْمُسَبَّبُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ»، وقولُ أَبِي عَلِيٍّ^(٤): «إِنْ نَمَّ حَرْفٌ شَرْطٌ مُقَدَّرٌ = ليس بمحرَّرٍ ولا مستحسنٍ، ومما يَرُدُّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ

(١) مكررة في المخطوط.

(٢) انظر: المقتصد لعبد القاهر (١١٥٤/٢) وشرح البردة لابن هشام (٦٨).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: الإيضاح (٦٠).

تقديرُ الشرط في صلة (أل).

والذي دلَّ أنَّ المعنى: «الذي [إن]»^(١) يَطْرُزُ يَغْضَبُ «أمران:

معنوي: وهو ثبوت سببية الأول، ومسببية الثاني.

ولفظي: وهو وجود الفاء التي هي عِلْمُ الْمُجَازَاة.

بَعْضًا بِ: (حَتَّى) اِغْطِمْ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

ع: (حَتَّى) في العربية على ثلاثة أقسام:

ابتدائية، فتدخل على ثلاثة:

الجميل الاسمية، نحو^(٢):

..... حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةً أَشْكَلُ

والفعل الماضي، نحو: ﴿حَتَّى عَفَوْا﴾^(٣).

والمضارع المرفوع، نحو: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤).

(١) زيادتها يقتضيها السياق.

(٢) بتمامه:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةً أَشْكَلُ
والبيت لجري، وهو من الطويل. انظر: ديوان جرير (١٤٣) والزاهر (٤٥٦/١) واللمع (٧٩).

(٣) الأعراف: ٩٥.

(٤) البقرة: ٢١٤، وهي قراءة نافع ومجاهد والكمثاني وابن محيصن وشيبة والأعرج. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/٢٩٥).

وليست الجملة بعدها في موضع خفضٍ، خلافاً للزجاج^(١) وابنِ دُرُسْتُونِه^(٢).

وجارة، فتدخل على ثلاثة:

اسم صريح، نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٣).

واسم مؤولٍ من (أن) المضمرة والمضارع، نحو: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤)،
﴿حَتَّى يَقَعَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٥).

واسم مؤولٍ من غير ذلك، نحو: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ». وإنَّما أفردت القسم الثاني بالذكر، ولم أدرجه تحت هذا؛ لِمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الأحكام.

وعاطفة، وإنَّما تعطف بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بها اسماً مفرداً، فلا تكون عاطفة في الجمل.

والثاني: أن يكون ما بعدها بعضاً لِمَا قبلها، أو كـبعض.

والثالث: أن تكون غاية له، إمَّا في كثرة أو قلة، إمَّا في مقدارٍ أو قدر.

تنبيه: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ»، يحتمل العطف والجرف: (أن) مفتوحة، والابتدائية ف: (إن) مكسورة^(٦).

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/٢٨٦).

(٢) انظر: التذيل والتكميل (٩/٢٠٤).

(٣) القدر: ٥.

(٤) البقرة: ٢١٤ - وهي قراءة الجمهور.

(٥) الحجرات: ٩.

(٦) جاء هنا جزء مكرر من الحاشية، وهي قوله: «واسم مؤول غير ذلك، نحو: عرفت أُمُورَكَ =

[بَعْضًا بِ: (حَتَّى) اُعْطِفْ]: وذهب بعضهم إلى أنها تُرْتَبُ، وهو فيها ظاهر؛ لدلائلها على الغاية؛ لأنك إذا قلت: «قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاءِ»^(١) أخبرت بقدم الحجاج شيئاً فشيئاً إلى أن قَدِمَ المشاء، ولا يمكن أن يكون قدوم المشاء سابقاً على قدوم الحاج؛ لأنَّ الغاية لا تتقدَّم على المُغَيَّات. من «شرح الغاية»^(٢).

ع: والمختار أنَّه لا ترتيب فيها.

ونلخص لنا إلى هنا أربعة من حروف العطف، اثنان لا يقتضيان ترتيباً على الأصحَّ فيهما، وهما: الواو و(حَتَّى)، بدأ بالواو، وختمَ بِ: (حَتَّى)، واثنان يقتضيان الترتيب على الأصحَّ فيهما: وهما: الفاء و(ثُمَّ)، وقد سَطَّهَما بينهما. وحُجَّةٌ مَنْ قَالَ: «لا يقتضيان» ظاهر: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾^(٣)، ﴿أَهْلَكَ كَثِيرًا فَمَبَايَسًا﴾^(٤)، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(٥).

= حتى أنك فاضل، وإنما أفردت القسم الثاني بالذكر ولم أدرجه تحت هذا لما تختص به من الأحكام.

(١) المقصود بالحاج الحُجَّاج، فهو مفرد مراد به الجماعة، كما قال تعالى: ﴿أَجْمَلْتُمْ سَقَايَةَ الْحَاجِّ...﴾.

(٢) انظر: شرح الغاية (١٢٧). وشرح الغاية هذا كتاب شرح فيه أبو حيان مثلاً له اسمه غاية الإحسان في علم اللسان، وسمى شرحه (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان).

(٣) النحل: ٩٨.

(٤) الأعراف: ٤.

(٥) الأعراف: ١١.

و(أَمْ) بِهَا اِغْطِفُ [إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةَ عَنِ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَةً]

قوله: (هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) ليس المرادُ بها الواقعةُ بعدَ (سَوَاءٍ)، كما يتبادرُ إلى الذَّهنِ، بل الداخلةُ على جملةٍ يَصِحُّ حلولُ المصدرِ محلَّها.

زعمَ أبو العباسِ أحمدُ بنُ طلحةِ الأمويُّ في «بديعه» أنَّ (أَمْ) هي التي تنقَدِرُ بِ: (أَيٍّ)، وقالَ صاحبُ «المِفْتَاحِ»^(١): «الْمُغْنِي عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مجموعُ الهمزةِ و(أَمْ)».

إن قلتَ: هل الهمزتانِ شرطٌ في كونها متصلتين، أو في كونها عاطفتين؟

قلتُ: بل شرطُ الثاني، ويلزمُ عن ذلك الأولُ، ألا تراهُ قالَ: (اِغْطِفُ بِهَا إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ)، إلى آخره؟ فجعلَ ذلك شرطاً للعطفِ، فأدَّيْنِ بأنَّ ذلك إذا فُقدَ فُقدَ العطفُ.

ومعناه: و(أَمْ) اِغْطِفُ بها إذا كانت متصلةً، وإنَّما تكونُ متصلةً إذا قُرِنَ ما عُطِفَ عليه بهمزِ التسويةِ، أو همزةِ عَنِ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَةً.

ولا يُعْطَفُ بها إذا كانت منقطعةً، وإنَّما تكونُ منقطعةً إذا خلا المعطوفُ عليه من الاقترانِ بإحدى الهمزتينِ، فحذَفَ الناظمُ ذِكْرَ الاتصالِ مِنَ الْأَوَّلَى؛ اكتفاءً بما فُهِمَ مِنْ تَخْصِيصِ الانْقِطَاعِ بِالْقِسْمِ الْآتِي، وحذَفَ التَّنْبِيهَ عَلَى أَنَّ الْمُنْقَطِعَةَ غَيْرُ عاطفةٍ؛ اكتفاءً بما فُهِمَ مِنْ التَّخْصِيصِ عَلَى كَوْنِهَا فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ عاطفةً.

فإن قلتَ: لِمَ سُمِّيَتْ فِي الضَّرْبِ الْأَوَّلِ متصلةً؟

قلتُ: لأنَّ ما قبلَها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ لكونِهما



مفردين^(١)، تحقيقاً نحو: «أَزِيدُ فِي الدَّارِ أُمَّ عَمْرُو؟»، أو تقديرًا نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أُمَّ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾^(٢).

فإن قلت: ولِمَ سُمِّيَتْ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي مَنْقُطَةً؟

قلت: لعكس ذلك، وهو أَنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا يُسْتَعْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ لكونِهما جملتين^(٣)، تحقيقاً نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ﴾^(٤)، أو تقديرًا نحو: «إِنَّهَا لِإِبْلِ أُمَّ شَاءَ»^(٥)، أي: بَلْ أَهِيَ شَاءَ.

* * *

وَرُبَّمَا أَشَقِطَتْ [الْهَمْزَةُ] إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

قوله: (إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى)، ع: ... التسوية نحو^(٦).

فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمْسِينَ الْجَمْرَ أُمَّ يَثْمَانِ
لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمْسِينَ الْجَمْرَ أُمَّ يَثْمَانِ

(١) في المخطوط (مفردان).

(٢) البقرة: ٦.

(٣) في المخطوط (جملتان).

(٤) يونس: ٣٨، وغيرها مواضع أربعة في القرآن.

(٥) انظر: الكتاب (١٧٢/٣) ومعاني القرآن للأخفش (١/٣٣).

(٦) في المخطوط بياض في مقدار خمس كلمات تقريباً.

(٧) هاتان روايتان للبيت، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٢٦٦).

والكتاب (١٧٥/٣).

وقراءة ابنِ مُحَنِّصٍ^(١)، أمّا مثل: «أَزَيْدٌ قَائِمٌ»^(٢) أم عمرو؟ فلا يجوز: «زَيْدٌ قَائِمٌ أم عمرو؟»، فلا يجوز فيه حذفُ الهمزة؛ لأنَّ هذا الموضعَ يُوهِمُ المنقطعة، فافهمه.

* * *

وَيَانْقِطَاعٍ وَيَمَعْنَى [بَل] وَكَتَّ إِنَّ تَكُ مِمَّا قُبِدَتْ بِهِ خَلَّتْ

قَالَ مَيْمُونٌ، وَهُوَ أَعَشَى بِكَرْبِ بْنِ وَائِلٍ^(٣):

هُرَيْرَةٌ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَمْ لَايُمْ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ

خطر لي من فروع (أم) المتصلة: أنه لا يجوز أن يُصَرَّحَ بالعامل بعدها، فإذا قيل: «أَصْرَبْتُ زَيْدًا أم عمرو؟»، لا يجوز: «أَمْ صَرَبْتُ عَمْرًا؟»؛ لِثَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا المنقطعة، فهذا كما قالوا في: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو»: «إِنَّهُ لَا يَجُوزُ: «لَا جَاءَنِي عَمْرُو»؛ لِثَلَا يَتَوَهَّمُ الدُّعَاءُ، وَلَا فِي: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» أَنْ يُقَالَ: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَاخْتَصَمَ عَمْرُو»، وهكذا أَظُنُّ فِي هَذَا الْمَثَالِ الْأَخِيرِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِيهِ ذَلِكَ، وَعَلَى تَقْدِيرٍ أَنْ لَا يَكُونُوا قَدْ قَالُوهُ فَمَا لِي لَا أَقُولُ بِهِ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ الْحَقُّ؟ كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ.

* * *

(١) يقصد بها: «سواء عليهم أُنذرتهم أم لم تنذرهم»، وهي قراءة الزهري أيضًا. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٧/١) وشرح السهيل (٣/٣٦١).

(٢) تكررت كلمة: (قائم) مرتين في المخطوط.

(٣) وهذا مطلع قصيدة له، وهي من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٧٧) والكمال (١٩٦/٢).

(٤) في المخطوط (لا).



خَيْرَ أَبْعَ قَسْمٍ بِ: (أَوْ) [وَأَبْوَهُمْ] وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا تُؤْمِي [

ع: قُدِّمَ التَّخْيِيرُ؛ لِأَنَّ (أَمْ) تَنَافَى الْجَمْعَ، بِخِلَافِ الْإِبَاحَةِ، فَلَا تَنَافِيهِ، وَ(أَوْ) مَوْضُوعَةٌ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، فَمَعْنَى التَّخْيِيرِ بِهَا أَمْسٌ، وَأَمَثَلُهُ: «كُلُّ سَمَكًا أَوْ اشْرَبْ لَبَنًا»، «تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا»، «خُذْ مِنْ مَالِي ذِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا».

فَأَمَّا: ﴿أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(١)، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ (أَوْ) لِلتَّخْيِيرِ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ كِفَارَةٍ.

[أَبَح]: «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ»، «اقْرَأْ فِيهَا أَوْ حَدِيثًا»، ﴿إِلَّا لِعُمَلَائِهِمْ أَوْ أَكْبَائِهِمْ﴾^(٢).

[قَسْمٌ]: «مَنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى»^(٣)، «غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا»^(٤).

فَقَالُوا لَنَا اثْنَانِ (٥)

الْبَيْتَ، (أَوْ) هُنَا لِلتَّقْسِيمِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَنَا^(٦) اثْنَانِ» لَا بَدْءَ فِيهِمَا قَدْ اقْتَضَى هَذَيْنِ

(١) المائدة: ٨٩.

(٢) النور: ٣١.

(٣) آل عمران: ١٩٥، وغيرها ثلاثة مواضع.

(٤) النساء: ١٣٥.

(٥) بنماحه:

فَقَالُوا لَنَا اثْنَانِ لَا بَدْءَ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَابِلُ

وَالْبَيْتَ لَجَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَارِثِيِّ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: ديوان الحماسة (٢٥/١) وإيضاح شواهد الإيضاح (٥٩/١).

(٦) لا وجه لذكر الجار والمجرور هنا.

الشَّيْبَانِ، فذ: (أَوْ) بَعْدَ ذَلِكَ لِلتَّقْسِيمِ، وَفِي الْحَدِيثِ^(١): «مَا أَخْطَأْتُكَ شَيْئًا: سَرَفٌ أَوْ مَخِيلَةٌ، وَمِثْلُهُ^(٢)»:

هُمَا أَخْطَأَ.....

البيت.

ع: إِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ جَعَلْتُمْ مِنْ مَعَايِبِ الْوَاوِ^(٣):

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عَنَانَ لَجَامِي
قُلْتُ: هَذَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ مَجْمَلٌ فَيَقْسَمُ، كَمَا تَقَدَّمَ (شَيْئًا) وَنَحْوَهُ.
[وَأَبْنَاهُمْ]: قِيلَ فِي^(٤):

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَيْبَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

إِنَّهَا لِلْإِبْهَامِ.

(١) هذا من كلام ابن عباس. انظر: صحيح البخاري (١٤٠ / ٧) ومصنف ابن أبي شيبة (١٧١ / ٥).

(٢) بتمامه:

هُمَا أَخْطَأَ إِذَا سَارَ وَمِثْلُهُ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ
والبيت تأبط شراً، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (٧٢ / ١) وشرح كتاب سيويه للسرياني (٢٤٩ / ١).

(٣) البيت لقطري بن الفجاعة، وهو من الكامل. انظر: الحماسة (٣٥ / ١) وأمالى القالي (١٩٠ / ٢).

(٤) بتمامه:

تَمْنَى ابْنَتَايَ أَنْ يَمِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَيْبَةٍ أَوْ مُضَرٍّ
والبيت للبيد بن ربيعة، وهو مطلع قصيدة من الطويل. انظر: ديوان البيد (٢١٣) والتعازي والمرائي (٢٦٤).

وَرُبَّمَا عَاقَبْتِ الْوَاوَ [إِذَا] لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنَقَدًا
 أبو الفتح^(١) في باب (تدريج اللغة): «وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يُشْبِهَ شَيْءٌ شَيْئًا؛ فَيُعْطَى
 حَكْمَهُ، ثُمَّ يُتَرَقَّى مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَمِنْ [ذَلِكَ]^(٢) قَوْلُهُمْ: «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ
 سِيرِينَ»، وَلَوْ جَالَسَهُمَا جَمِيعًا كَانَ مُصِيبًا مُطِيعًا، وَذَلِكَ لِقَرِينَةٍ انضَمَّتْ مِنَ الْمَعْنَى
 إِلَى (أَوْ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ أَنَّهُ إِنَّمَا رَغِبَ فِي مُجَالَسَةِ الْحَسَنِ لِمَا لِمُجَالَسِهِ فِي ذَلِكَ مِنَ
 الْحِظِّ، وَهَذِهِ الْحَالُ مَوْجُودَةٌ فِي مُجَالَسَةِ ابْنِ سِيرِينَ أَيْضًا، وَكَأَنَّهُ قَالَ: «جَالِسِ هَذَا
 الضَّرْبَ مِنَ النَّاسِ»، وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى النِّهْيُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ، إِنَّمَا أَوْ
 كُفُّوا﴾^(٣)، أَيْ: «لَا تَطْعَمْ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ النَّاسِ».

ثُمَّ لَمَّا رَأَوْا (أَوْ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَدْ جَرَتْ مَجْرَى الْوَاوِ تَدَرَّجُوا مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ،
 فَأَجْرَوْهَا مَجْرَاهَا فِي مَوْضِعٍ عَارٍ مِنَ الْقَرِينَةِ الَّتِي سَوَّغَتْ اسْتِعْمَالَ (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ،
 كَقَوْلِهِ^(٤):

فَكَانَ سَيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ الشُّوْحُ
 وَ(سَوَاءٌ، وَسَيَّانٍ) إِنَّمَا يُسْتَعْمَلَانِ بِالْوَاوِ.

ع: وَأَنشَدَ فِي «الْحُجَّةِ»^(٥):

- (١) انظر: الخصائص (١/٣٤٩).
- (٢) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الخصائص.
- (٣) الإنسان: ٢٤.
- (٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٢) والإيضاح العضدي (٢٨٥).
- (٥) انظر: المحجة (١/٢٦٧)، والبيت لأبي محمد البزدي، وهو من مجزوء الكامل. انظر: =

سَيَّانٍ كَسْرُ رَغِيْفِهِ أَوْ كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ
وَكُلُّ ذَلِكَ لِلْقُرَيْشِ، خِلَافًا لِأَبِي الْفَتْحِ^(١).

وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ [إِمَّا] الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ: «إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةِ»
ع: أُرْسِلَ الْكَلَامُ فِي الْمِمَاثِلَةِ، قَالَ أَبُو مُوسَى^(٢): «الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا لَزُومُ التَّكَرُّارِ
فِي (إِمَّا)، وَامْتِنَاعُهُ فِي (أَوْ)، وَأَنَّ الْكَلَامَ مَعَ (إِمَّا) لَا يَكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا عَلَى مَا لِأَجْلِهِ
جِيءَ بِهَا، وَ(أَوْ) قَدْ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ».

قَالَ الْأَبْذِيُّ^(٣): «الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الشَّكِّ أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ (إِمَّا) لَا يَكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا
عَلَى الشَّكِّ، وَ(أَوْ) لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ قَدْ يُبْنَى الْكَلَامُ أَوْ لَا عَلَى الشَّكِّ، فَتَكُونُ ك:
(إِمَّا)، وَقَدْ يُبْنَى الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ عَلَى الْيَقِينِ أَوْ لَا، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الشَّكُّ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي
عَنَاهُ أَبُو مُوسَى بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الْكَلَامَ مَعَ (إِمَّا) لَا يَكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا عَلَى مَا لِأَجْلِهِ جِيءَ بِهَا،
وَ(أَوْ) قَدْ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ»، بَلِ الْأَظْهَرُ فِيهَا أَنَّ يُبْنَى الْكَلَامُ قَبْلَهَا عَلَى الْيَقِينِ، وَيَجُوزُ
أَنْ يُبْنَى الْكَلَامُ قَبْلَهَا عَلَى الشَّكِّ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ؛ وَلِذَلِكَ أَتَى ب: (قَدْ)؛ لِأَنَّهَا تُعْطِي
مَعْنَى التَّقْلِيلِ».

وَقَالَ اللَّوْزَقِيُّ^(٤): «(أَوْ) هِيَ الْأَصْلُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُخْتَلَفْ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ عَطْفٍ،

= ديوان البزيديين (٨٣) وشرح الرضي (٣٩٨/٤).

(١) انظر: الخصائص (٣٤٩/١).

(٢) يقصد به الإمام الجزولي. انظر: المقدمة الجزولية (٧٢).

(٣) انظر: شرح الأبدي على الجزولية (٦٣٢/١).

(٤) انظر: المباحث الكاملية للورقي (٣٧٢/١).

وَاتَّسَعَتْ أَقْسَامُهَا، وَإِنَّمَا التَّرِيمُ التَّكَرُّارُ فِي (إِمَّا)؛ تَقْوِيَةً لِمَا تُفِيدُهُ مِنَ الشَّكِّ وَغَيْرِهِ،
فَفِي (أَوْ) يَمْضِي صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى الْجَزْمِ، ثُمَّ يَعْقِبُهُ الشَّكُّ، وَفِي (إِمَّا) يُسْتَفْتَحُ الْكَلَامُ
بِهَا مَشْكُوكًا فِيهِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ^(١): «لَا يَكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا عَلَى مَا لِأَجْلِهِ جِيءَ بِهَا»،
فَلَا يَنْفَكُ كَلَامُكَ عَنِ الشَّكِّ مَعَ (إِمَّا) مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى مَا لِأَجْلِهِ جِيءَ بِهَا»، أَي: الْمَعَانِي الَّتِي تَقَدَّمَتْ مِنَ الشَّكِّ وَالْإِبْهَامِ.
وَقَوْلُهُ: «و (أَوْ) قَدْ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ»، أَي: قَدْ تَأْتِي بَعْدَ أَنْ يَمْضِي صَدْرُ الْكَلَامِ
عَلَى الْجَزْمِ، وَقَدْ تَأْتِي مِثْلَهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: «أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو؟»، وَبِهَا هُنَا مَضَى
صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى الشَّكِّ.

ع: الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَفُ فِي نَحْوِ هَذَا الْمِثَالِ بِ: (أَمْ)، وَأَنَّهُ يُقَالُ: «أَزِيدُ قَامَ
أَمْ عَمْرُو؟»، بِتَوْسِيطِ الْمُتَحَقِّقِ.

وَزَعَمَ ^(٢) بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «عَلَى مَا لِأَجْلِهِ جِيءَ بِهَا»، أَنَّهَا
تُعَلَّقُ الْحُكْمُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، «و (أَوْ) قَدْ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ»، كَمَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْوَاوِ،
نَحْوُ:

..... أَوْ يَسْرَحُوهَ بِهَا

وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ.

وَأَوَّلِ (لَكِنْ) تَقْبِيًّا [أَوْ نَهْيًا وَلَا نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا لَا]

(١) يعني قول الجزولي في مقدمته، وهذا يرجح أن المقصود الإمام اللورقي.

(٢) يستكمل النقل عن اللورقي.

ابن إياز^(١): «وقوله^(٢): «لكن»: للاستدراك بعد الجحد»، مذهب بصري^(٣)، وإنما اشترط ذلك فيها؛ لأن معناها الاستدراك، فلا بد من مخالفة ما بعدها لِمَا قبلها؛ ولهذا قُدِّرَتْ (إلا) في الاستثناء المنقطع بها، وأجاز الكوفي^(٤) العطف بها في الإيجاب، قياساً على (بل)».

ثم قال: «وها هنا تنبيهات^(٥)»:

الأول: أن الاستدراك هو المعنى اللازم لها، والعطف يفارقها، ألا تراها عند دخول الواو متمحضة للاستدراك؟».

[لكن]: قال ابن خروف في «شرح الجمل»^(٦): «ولا تستعمل إلا بعد نفي، وما بعدها موجب، قال س^(٧): «وأما (لكن) فيوجب بها بعد نفي، فإن وقعت بعد إيجاب لم يكن ما بعدها إلا كلاماً تاماً مضاداً لِمَا قبلها، نحو: «قام زيد لكن عمرو قاعد»، «ولكن عمرو قعد»^(٨).

(١) انظر: المحصول لابن إياز (٦٨٠).

(٢) يعني قول ابن معط في الفصول الخمسون. انظر: الفصول الخمسون (٢٣٧).

(٣) انظر: التذيل والتكميل (١٥٦/١٣).

(٤) انظر: التذيل والتكميل (١٥٦/١٣).

(٥) وعند ابن إياز: «ثلاثة تنبيهات»، وابن هشام لم يذكر إلا واحداً.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٣٢٤/١).

(٧) عبارة سيويه: «وأما (لكن) خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي»، وأما بقية العبارة فلعلها في إحدى نسخ الكتاب التي لم تصل إلى المحقق. انظر: الكتاب (٢٣٢/٤).

(٨) في مطبوعة شرح ابن خروف على الجمل: «قام زيد لكن عمرو قاعد، وهو زيد قعد ولكن خرج عمرو». انظر: شرح الجمل لابن خروف (٣٢٤/١).

وغفل أبو القاسم^(١) عَنْ قَوْلِهِ: «مُضَادًّا لِمَا قَبْلَهَا»، وهو مراده، وتمثيله يدُلُّ عليه.

ابنُ خروفٍ في «شرح كتاب الجُمَلِ»^(٢): «وَأَمَّا (لَكِنْ) فَمَا أَظُنُّكَ يَا نَحْوِي تَجِدُهَا بغيرِ واوٍ، فهي إذا للاستدراك، والواوُ هي العاطِفُ كـ: (إِذَا)».

ابنُ النَّحَّاسِ أبو جعفر^(٣): «وَأَمَّا دَخَلَتِ الْوَائُ عَلَى (لَكِنْ) تَشْبِيهَا...»^(٤).

ع: شرطُ كَوْنِ (لَكِنْ) عاطفةً لثلاثة أمورٍ:

الأولُ: أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا مَفْرُودٌ، وَإِلَّا فَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: ﴿لَكِنْ أَلَزَّسْخُونَ﴾^(٥). الآية.

الثاني: أَنْ لَا تَصْحَبَ عَاطِفًا؛ إِذِ الْعَاطِفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ، فَنَحْوُ: ﴿وَلَكِنْ تَصَدِّقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾^(٦)، «وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ»^(٧)، عَلَى إِضْمَارِ «كَانَ».

(١) يقصد به الزجاجي. انظر: الجمل للزجاجي (٣٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/٣٢٤).

(٣) والنحاس نسبة للأخفش الأصغر علي بن سليمان. ونص النحاس: «وقال علي بن سليمان: «المعنى: (وَلَكِنْ لِيَقُلْ)، ودخلت الواو على (لَكِنْ) - وهما حرفا عطف على قول قوم - لضعف (لَكِنْ)»، قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: «الواوُ هي العاطفة، و(لَكِنْ) للتحقيق». انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (١/١٦٧).

(٤) كلمتان لم آتيتين قراءتهما، تشبهان: «بغير طنا».

(٥) النساء: ١٦٢.

(٦) يونس: ٣٧ ويوسف: ١١١.

(٧) الأحزاب: ٤٠.

الثالث: أن يتقدمها نفي أو نهي، فلا يجوز: «قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو»، خلافاً للكوفيين^(١).

قوله: (وَلَا)، إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بِشْرُوطٍ:

أحدها: تقدُّم ما ذَكَرَ^(٢)، فليس يجوز: «ما جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمَرُو».

والثاني: كونُ المعطوف مفرداً لا جملةً، فليس: «لَا تُضَاكَرُ»^(٣)، عطفاً على: «لَا تُكَلَّفُ»؛ لانتفاء الشرط، خلافاً للكسائي^(٤).

الثالث: أن لا تقترب بالواو، فليس منه: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفُكَاكِينِ»^(٥)، خلافاً لبعضهم؛ لانتفاء هذا والأوّل.

الرابع: أن لا يصدق ما بعدها على ما قبلها، فلا يصح: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا رَجُلٌ»، ولا العكس، فلا يجوز: «جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ».

قيل^(٦): وخامس: أن لا يكون العاملُ فعلاً ماضياً؛ لثلاثيهم الدَّعاء، وخولف.

* * *

(١) انظر: توجيه اللمع (٣١) ومغني اللبيب (٣٨٥).

(٢) وهو قوله:

..... وَلَا نَدَاءٌ أَوْ أَمْرٌ أَوْ اثْنَانِ لَا

(٣) البقرة: ٢٣٣.

(٤) والفراء. انظر: ارتشاف الضرب (١٩٩٨/٤).

(٥) الفاتحة: ٧.

(٦) منع كونه ماضياً الزجاج، قال أبو حيان: «قليل، يحفظ ولا يقاس عليه». انظر: ارتشاف الضرب (١٩٩٧/٤).

و(بَل) ك: (لَكِنْ) [بَعْدَ مَضَحُوئِهَا] ك: «لَمْ أَكُنْ فِي مَرْعٍ بَلْ نَبْهَا»

ع: (لا) لنفي الموجب، و(لَكِنْ) لإيجاب المنفي، و(بَلْ) لنفي^(١) الإيجاب، وإيجاب المنفي.

«شرح الغاية»^(٢): «ذهب»^(٣) المبرد^(٤) في مثل: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو» إلى أنه يجوز أن يكون تقديره: «بَلْ مَا قَامَ عَمَرُو»، لأنَّ المنسوب لزيد إنما هو نفي القيام، فينبغي أن يكون هو المنسوب إلى عمرو.

ع: آخِرُ الكلامِ يُوجِبُ ذلك، وأَوَّلُهُ يُجَوِّزُهُ.

في «شرح الدرریدیة» لابن هشام اللخمي لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ^(٥):
شَجِيتَ لَا بَلْ أَجْرَضَتْنِي عُصَّةٌ

البيت، ما نصّه^(٦): «(لَا بَلْ) حروف عطف، و(لَا) [لَا]^(٧) يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ الإيجاب، و(بَلْ) يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النفي والإيجاب».

(١) في المخطوط: «النقل»، وهو تحريف. انظر: أوضح المسالك (٣/٣٤٧).

(٢) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (١٢٨).

(٣) في المخطوط: (زعم)، وهو تحريف، والتصويب من شرح الغاية.

(٤) لا يوجد في المقتضب ما يؤيده. انظر: المقتضب (١/١٢) وشرح الجمل لابن عصفور (١/٢٣٩) وارتشاف الضرب (٤/١٩٩٥).

(٥) بتمامه:

شَجِيتَ لَا بَلْ أَجْرَضَتْنِي عُصَّةٌ عَوْدُهَا أَقْتُلُ لِي مِنَ الشَّجَى

انظر: شرح ابن دريد على مقصورته (٤٨).

(٦) انظر: شرح اللخمي على الدرریدیة (١٣٦).

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وهي ساقطة أيضًا من شرح اللخمي.

ع: أنشد الناظم^(١).

اِخْتُلِفَ فِي (الْمَرْبِعِ)، وَاتَّفَقَ فِيهِ:

أَمَّا الْإِتِّفَاقُ فَعَلَى إِطْلَاقِهِ عَلَى مَنَزِلِ الْقَوْمِ فِي الرَّبِّيعِ^(٢)، ك: (الْمَشْتَى،
وَالْمَصِيفِ)، قَالَ^(٣):

(١) يظهر أن هنا سقطاً، وظناً يمكنني أن أنقل شيئاً يتعلق بما سقط من المخطوط، قال ابن مالك في شرح التسهيل: وتزاد (لا) قبل (بل)، لتأكيد الإضراب عن الأول، نحو: «قام زيد لا بل عمرو»، و«خذ هذا لا بل ذاك»، فـ: (لا) في هذين المثالين زائدة؛ لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول، وكذا كل ما لا ينهي فيه ولا نفي، فلو وجد أحدهما قبل (لا) أفادت تأكيد تقريره، ولم تقتض إضراباً، نحو: «ما قام زيد لا بل عمرو»، ولا تضرب خالداً لا بل بشرًا، فـ: (لا) في هذين المثالين زائدة لتأكيد بقاء النهي والنفي، ومن زيادة (لا) مع عدم النفي والنهي قول الشاعر:

وَجُهِكَ الْبَدْرُ لَا بِلَ الشَّمْسِ لَوْلَمْ يُفَضَّ لِلشَّمْسِ كَشْفَةً أَوْ أَقُولُ
ومثله:

وَكَاثَمَا اشْتَمَلَ الضَّجِيعُ بِرِيطَةٍ لَا بِلَ تَزِيدُ وَثَارَةً وَلَيَانَا
ومن زيادتها بعد النفي قول الشاعر:

وَمَا سَلَوْتُكَ لَا بِلَ زَادَنِي شَغَفًا هَجَرٌ وَيُعَدُّ تَمَادِي لَا إِلَى أَجَلٍ
ومن زيادتها بعد النهي قول الشاعر:

لَا تَمَلَّنْ طَاعَةَ اللَّهِ لَا بِلَ طَاعَةَ اللَّهِ مَا حَيَّيْتُ اسْتَدْبِمَا
انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٧٠).

(٢) في المخطوط (الربيع) ولعل الصواب ما أثبتناه. انظر: الصحاح (٣/ ١٢١٢) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٥٣) والمقاصد الشافية (٥/ ١٤٦).

(٣) البيت للحطينة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الحطينة (٨١) وشرح المفضليات لابن الأنباري (٧٢٨).

[أ] مِنْ رَسْمِ دَارِ مَرْبَعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ
وقال^(١):

رَدُّوا الْجِمَالَ بِذِي طُلُوحٍ بَعْدَمَا هَاجَ الْمَصِيفُ وَقَدْ تَوَلَّى الْمَرْبَعُ
هذا الجري، والأوّل لجزول، أعني الحطيئة.

وأما الاختلافُ ففي إطلاقه على مكان الإقامة مطلقاً، سواء أكان في الربيع
أو غيره، فنفى ذلك ابنُ الخشاب^(٢)، وخطأ الحريري^(٣) في قوله: «فَجَعَلَ يُسَيِّعُ مَنْ
يَتَّبَعُهُ؛ لِكَيْ يُجْهَلَ مَرْبَعُهُ».

وأثبت ذلك ابنُ بري^(٤)، وردّ على ابنِ الخشاب، واستدلّ بقولِ الحادرة^(٥):
بَكَرَتْ سُمَيَّةٌ غُدُوَةً فَتَمَّتْ عِ وَغَدَتْ غُدُوً مُقَارِقٍ لَمْ يَرْبِعِ
قال: «يقال: «رَبَعَ بِالْمَكَانِ» إذا أقامَ به في الربيع، و«رَبَعَ بِهِ» إذا أقامَ متى
شاء، واسمُ المكانِ منهما: (الْمَرْبَعُ)، ك: (الْمَصْنَعُ، وَالْمَضْرَعُ)»^(٦).

* * *

(١) البيت لجري، وهو من الكامل. انظر: ديوان جري (٣٤٢) وشرح النفاض (١٠٤٦/٣) وخزانة الأدب (١٢٤/٨).

(٢) انظر: نقد مقامات الحريري لابن الخشاب (٩).

(٣) انظر: مقامات الحريري (٢٢).

(٤) انظر: رد ابن بري على انتقادات ابن الخشاب (٩).

(٥) انظر: ديوان الحادرة (٣) والمفضليات (٤٣).

(٦) انظر: رد ابن بري (٩).

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ [حُكْمَ الْأَوَّلِ] فِي الْحَبْرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ [مُتَّصِلٌ] عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ

قوله: (مُتَّصِلٌ) بقي عليه: (أَوْ مُسْتَتِرٌ)، وابنه^(١) ذكر النوعين، وهو الحق؛ فإنَّ المستتِرَ لا يُسَمَّى متصلًا؛ لأنَّ الاتِّصَالَ والانفصالَ من عوارض الألفاظ.

قوله: (فَافْصِلْ) أعمُّ من أن يكونَ الفصلُ بينَ المعطوفِ [عليه]^(٢) والعاطفِ، وهو الغالبُ، أو بينَ العاطفِ والمعطوفِ، وشرطُ هذا أن يكونَ الفاصلُ (لَا).

قوله: (بِضَمِيرٍ مُتَفَصِّلٍ)^(٣) فإن قلت: (أَوْ مُتَّصِلٌ)، بدليل: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾^(٤).

قلت: هذا من قوله: (أَوْ فَاصِلٍ مَا)، لا من قوله: (بِضَمِيرٍ).

فإن قلت: فما وجهُ هذا التطويلِ؟ وهَلَّا قَالَ: «فَافْصِلْ بِفَاصِلٍ مَا».

قلت: أرادَ بذلك التنبيهَ على^(٥) أنَّ الفصلَ بالضَّمِيرِ المتفصلِ هو الغالبُ.

مثل س^(٦) في بابِ الضمائرِ حينَ تعرَّضَ إلى أنَّ الضميرَ يُفَصَّلُ إذا لم يُقَدَّرْ

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٨٥).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) كذا في المخطوط، وهو بعض روايات الألفية. انظر: الألفية (١٣٨).

(٤) الرعد: ٢٣.

(٥) مكررة في المخطوط.

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ٣٥٢).

على اتصال بنحو: «أَيْنَ أَنْتَ؟»، و«نَحْنُ»^(١) وَأَنْتُمْ ذَاهِبُونَ».

قَالَ الصَّفَّارُ: «فِيمَا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ، وَهُوَ فِي الشَّعْرِ، أَوْ أَجَارَهَا بِشَرْطِ تَصْحِيحِهَا، وَهُوَ أَنَّكَ إِنْ تَكَلَّمْتَ بِهَا أَتَيْتَ بِالْمَصْحَحِ، وَإِلَّا فَهُوَ قَدْ نَصَّ قَبْلَ هَذَا»^(٢) على أَنَّ العطفَ على هذه الصِّفَةِ مَمْتَنِعٌ، أعني: إذا لم تنفصل.

مِنْ عَطْفِ الضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ عَلَى الظَّاهِرِ^(٣):

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو

الْبَيْتَ.

مَثَلُ النَّاطِمِ^(٤) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَتَّبِعُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ».

وَنَصَّ فَا فِي «التَّذَكُّرَةِ»^(٥) عَلَى أَنْ: «مَنْ صَلَحَ» لَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى الْوَاوِ، قَالَ: «لَأَنَّ» جَنَّتٌ تَفْسِيرُ ل: «عُقْبَى الدَّارِ»، وَهِيَ مَعْنَى، وَالْجَنَاتُ عَيْنٌ؛ فَلَا بَدَّ أَنْ يُقَدَّرَ: «دُخُولُ جَنَاتٍ».

ع: حُذِفَ الْمُضَافُ، وَ: «مَنْ» عَطْفٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (كنا)، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ سَبِيوهِ. انْظُرْ: الْكِتَابُ (٢/ ٣٥٢).

(٢) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٢/ ٣١) وَ(٢/ ٣٧٩).

(٣) بِتَمَامِهِ:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِنِّي أَنَا فَذَلِكَ إِنِّي أَنَا
وَالْبَيْتُ لِحَجْدَرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْعُكْلِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْوَافِرِ. انْظُرْ: أَمَالِي الْقَالِي (١/ ٢٨٢) وَمَتَهَى
الطَّلَبِ (١١٢).

(٤) انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣/ ٣٧٣).

(٥) انْظُرْ كَلَامَ أَبِي عَلِيٍّ فِي جَوَاهِرِ الْقُرْآنِ (١/ ٨٣) وَ(٢/ ٦٠٠).

ط^(١): وهذا كله هَرَبٌ من عطفٍ على الضمير المرفوع، وقد وقع في أشدّ منه؛ لأنّ المحذوف الذي عطفَ عليه كالجزء من حيث هو مضافٌ. ومَنَعَ أن يكونَ ﴿مَنْ﴾ مبتدأ؛ لأنَّ ﴿يَنْطُونَا﴾ صفةٌ، فهو غيرُ مستقلٍّ ولا تامٍّ؛ فلا يدلُّ على الخبر، بخلاف: «زَيْدٌ صَرِيهٌ وَعَمْرُو»^(٢).

* * *

أَوْ فَاصِلٍ مَا [وَبِلَا فَضْلٍ يَرِدُ فِي النِّظْمِ فَاشِبًا وَصَفَقُهُ اغْتَقِذْ]

* * *

وَعَوْدُ خَافِضٍ [لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَا زِمًا قَدْ جُمِعَ]

[خافض]: ولو كان اسمًا، نحو: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ ءَاتَاكَ﴾^(٣).

ع: فيها إطلاقُ الآباءِ على الأب، وهو إسحق، والعَمُّ، وهو إسماعيل، والجَدُّ، وهو الخليلُ صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ على نبيِّنا وعليهم^(٤).

وَمِنْ هَذَا: ﴿هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾^(٥)، إلّا أنَّ هذا بالاتِّفَاقِ؛ لأنَّ المعطوفَ ضميرٌ، والضميرُ المخفوضُ لا ينفصلُ.

(١) لم أتبين معنى هذا الرمز، ولا صاحب هذا الكلام.

(٢) انظر: الأصول (٦٤ / ١) والانتصار (٦٠).

(٣) البقرة: ١٣٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٨٢ / ١) وشرح الأبيات المشككة الإعراب (١٨٩) والمفردات

للمراغب (٥٧).

(٥) الكهف: ٧٨.



وقال ابنُ الحريري^(١): «لا يجوزُ: «بَيْنَ زَيْدٍ وَبَيْنَ عَمْرٍو»، وفعلُهُ من أقيح اللَّحْنِ».

ورده عبدُ الله بنُ بري^(٢)، قال: «بل هو جائزٌ على إعادةِ (بَيْنَ) على جهةِ التوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْمُسْنَهُ وَالْأَسِيَّةُ﴾، فأعادَ (لَا) تأكيداً».

قال: وقد جاءَ مثلُ هذا في الشعر، كقولِ أَعْشى باهلة^(٣):

بَيْنَ الْأَشْجِّ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَادِخٌ بَخْ بَخْ لَوَالِدِهِ وَلِلْمَوْلُودِ
وقولِ عدي^(٤):

وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا
وقولِ ابنِ الزُّبَيْرِ الأَسدي^(٥):

جَمَعَ ابْنُ مَرْوَانَ الْأَعْرُ مُحَمَّدٌ بَيْنَ ابْنِ أَشْتَرِهِمْ وَبَيْنَ الْمُضْعَبِ
وقولِ بعضِ الهلاليين^(٦):

(١) انظر: درة الغواص (٧٢).

(٢) انظر: حواشي ابن بري على درة الغواص (٩٠).

(٣) والصواب أنه لأعشى همدان، وهو من الكامل. انظر: ديوان أعشى همدان (١١٣) وتفسير أسماء الله للزجاج (٢٩) وجمهرة اللغة (١/٦٥).

(٤) يقصد به عدي بن زيد، والبيت من البسيط. انظر: ديوان عدي (١٥٩) وغريب الحديث (٤٧٧/١).

(٥) من الكامل، وروايته عند غير ابن بري: «الأغر». انظر: شرح ديوان الحماسة للرمزوقي (١٢٥٨) وحواشي ابن بري (٩١).

(٦) في المخطوط: (البلاليين)، وهو تصحيف، والبيت لمتقد الهلالي، وهو من الخفيف. =

أَيُّ عَيْشٍ عَيْشِي إِذَا كُنْتُ فِيهِ بَيْنَ هَمٍّ وَبَيْنَ وَشَكٍ رَجِيل
 ع: حرفُ المسألة: أن (بينَ) الثانية هي الأولى لا غيرها، ذُكرت تأكيداً^(١)،
 فليس معناً إلا بينةٌ واحدةٌ في المعنى، وإن تعددت في اللفظ، وهذا ينتج جوازاً:
 «اِخْتَصَمَ زَيْدٌ وَاجْتَصَمَ عَمْرُو» على الوجه الذي ذكرناه، والنحاة بمنعونه^(٢) أرى.

وَلَيْسَ عِنْدِي لَزِمًا [إِذْ قَدْ أَتَى فِي التَّشْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُبْتَدَأًا]
 لا يختصُّ عدمُ اللزومِ بالناظم^(٣) كما يُوهمُه ظاهرُ كلامه.
 و: (إذ) تعليل.

﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٤)، قيل: عطفٌ على: ﴿الْأَثَرِ﴾، وهم لم يسألوا عن
 المسجد.

وقيل: عطفٌ على: ﴿سَبِيلِ﴾، وفيه الفصلُ بينَ المصدرِ وصلتهِ بالأجنبي.
 وقيل: على الهاءِ في: ﴿يَوْمِ﴾، وجمهورُ البصريين يشترطون إعادةَ الخافضِ.
 وقيل: الخافضُ مقدَّرٌ، أي: ﴿وَبِالْمَسْجِدِ﴾^(٥)، وحُذِفَ باقياً عمله؛ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ.

= انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٤٢) والحماسة البصرية (٨١/٢).

(١) في المخطوط (توكيد).

(٢) انظر: الخصائص (٤١١/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٦٠/١).

(٣) فهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش واختاره الشلوين. انظر: شرح ابن الناظم (٣٨٦)
 وشرح المرادي (١٠٢٦/٢).

(٤) البقرة: ٢١٧.

(٥) في المخطوط: «وبالمصدر»، وهو تحريف.

وقيل: التقدير: «وَصَدَّ عَنِ الْمَسْجِدِ»، وفيه أمران:

حَذَفُ الْجَارِ وبقاء عمله من غير أن يكون المجرور وجاره معطوفين على مثلهما.

وأعمال المصدر محذوفاً.

وقيل: قَسَمَ، كما قيل في: ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾^(١)، وكما قيل في^(٢):

... فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

فهذه ستة أوجه^(٣).

* * *

وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ [مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لِبَسَ وَفِي انْفَرَدَتْ]

حذف من كل من الاثنين^(١) ما أثبت في الآخر، والأصل: «وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ إِذْ لَا لِبَسَ»، لا بد من ذلك؛ لأنَّ قوله: (وَالْوَاوُ) لا بد له من خبر، فهو مثل: «أَكَلُهَا دَائِرٌ وَظَلُّهَا»^(٢)،

(١) النساء: ١.

(٢) بتمامه:

فَالْيَوْمَ قَرَّرْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

والبيت غير معين القائل، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٣٨٣/٢) والكامل (٣٠/٢) والأصول (١١٩/٢).

(٣) لمزيد تفصيل انظر: الدر المصون (٣٩٣/٢).

(٤) في المخطوط: (الثنين).

(٥) الرعد: ٣٥.

والظرف لا يكون معمولاً لعاملين، والحذف في مسألة الفاء ليس عامّاً في اللبس وغيره؛ فوجب تقدير الظرف.

ز^(١): فإن قلت: لم لا قيل: «فَضَرَبَ فَأَنْبَجَسَتْ»؟

قلت: لعدم اللبس، ولِيُجْعَلَ الانبجاسُ مسبباً عن الإيحاء بضرب الحجر؛ للدلالة على أَنَّ الموحى إليه لم يتوقّف عن اتّباع الأمر، وأنّه من انتفاء الشك عنه بحيث لا حاجة إلى الإفصاح به.

البيانون^(٢) يقولون: الفاء الفصيحة، وحقيقتها التي تكون عاطفة على مقدّر يدلُّ عليه سياق الكلام، مع كون المقدّر سبباً عطف عليه ما بعد الفاء، وشرطه: أن لا يقدر - أعني المحذوف - شرطاً؛ لئلا تكون جزائية لا فصيحة.

قالوا^(٣): إِنَّمَا سُمِّيَتْ فصيحة؛ لَأَنَّهَا تُفْصِحُ عَنْ محذوف، أو لَأَنَّهَا لَا يُفْصِحُ عَنْ معناها إلا البليغ الفصيح.

ع: وهذا كأنه أولى من ذاك، وأنسب لمقاصدهم.

لم يتكلّم على حذف العاطف دون معطوفه، وقد ذكره النحاة^(٤)، ومن

(١) يعني به الزمخشري. انظر: الكشاف (١٦٩/٢).

(٢) يعني قوله تعالى: «... أَرَبِ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْفَجَرَ فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا»، الأعراف: ١٦٠.

(٣) انظر: مفتاح العلوم (٢٧٨) وشروح التلخيص (١٩٨/٣).

(٤) في المخطوط: (والواو)، وهو تحريف.

(٥) انظر: الخصائص (٢٩١/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٨٤/١) وشرح التسهيل (٣٨٠/٣) والفصول المفيدة (١٢٦).

غريبه قول الجوهري^(١) ما نصّه: «وقوله تعالى: ﴿إِلَافٍ فَرِيشٍ﴾ ① إِيْلَافِهِمْ^(٢)، يقول: أهلك أصحاب الفيل؛ لأولف قريشاً مكّة، ولتؤلف قريش رحلة الشتاء والصيف، أي تجمع بينهما، إذا فرغوا من ذيه أخذوا في ذيه، وهذا كما تقول: «ضربته لكذا لكذا»، بحذف الواو».

ع: ف: ﴿إِلَافٍ﴾ على رأيه مضاف للمفعول الأول، وحذف فاعله، وهو ضميره سبحانه، والمفعول الثاني، وهو (مكّة)، وحذف العاطف، وهو الواو، وأضيف المصدر الثاني إلى فاعله، ونصب بعد ذلك مفعوله.

يَعْطِفُ عَامِلٍ [مُرَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعًا إِلَيْهِمْ أَتَقِي] ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾^(٣)، أي: «وَأَرْزُقْ مَنْ كَفَرَ»^(٤)، أو: ﴿مَنْ﴾ مبتدأٌ حذف خبره، أي: «أَرْزُقْهُ فَأَمْتَعُهُ»، أو: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ الخبر، والفاء زائدة على قول الأخفش^(٥)، لا جوابية؛ لأن التمتع لا يستحق بالكفران.

وعلى الأولين فالعطف في: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ على المحذوف، ففي الآية حذف المتبوع، ﴿مَنْ﴾ فيها موصولة، أو موصوفة، ويجوز كونها شرطية، والفاء جواب،

(١) انظر: الصحاح (١٣٣٢/٤).

(٢) فريش: ١-٢.

(٣) البقرة: ١٢٦.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٧٧/١).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١٣١/١).

وقيل^(١): الجواب محذوف، أي: «مَنْ كَفَرَ أَرْزُقْ».

ع: كيف أجاز الشرطية ومنع تضمّن معنى الشرط^(٢)؟

كأنّه توهم أنّ المعنى الذي ذكره لا يجب في الشرط، وهذا خطأ؛ لأنّه إنما وجب في الموصول بالحمل على ما ذلك لازم فيه، وهو الشرط. انتهى.

ولا تكون (من) الشرطية نصّاً؛ لأنّ أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها^(٣).

ع: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾^(٤)، لا جائز كونه من عطف المفردات؛ لانتفاء الشّرْكة في العامل، ولا مفعولاً معه؛ لعدم الفائدة في تقييد الذين يحبّون من هاجر إليهم بمصاحبة الإيمان، فلم يبقَ إلّا أن يكون بتقدير: «وَأَلْفُوا الْإِيمَانَ».

وإنّما قلنا: إنّّه لا فائدة في الإعلام بالمصاحبة؛ لأنّ كلّ المهاجرين صاحبوا الإيمان، ولكنّ منهم من ألف قلبه الإيمان، ومنهم من لا، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٥)، وذلك قد يتفق لمن كان منهم - رضوان الله عليهم أجمعين - ناشئاً في الإيمان، لم يطل زمنه فيه، وهذه الصفات المذكورة - وهي محبة من هاجر، وأنهم لا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا، وأنهم يؤثرون على

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ١١٠).

(٢) يقصد به الزمخشري؛ فإنه قال: «ويجوز أن يكون: «ومن كفر» مبتدأ متضمناً معنى الشرط».

انظر: الكشف (١/ ١٨٦)، يجوز أن يكون القصد به العكبري؛ فإنه ذكر هذه الأوجه في التبيان (١/ ١١٤).

(٣) هذا كلام أبي البقاء العكبري. انظر: التبيان (١/ ١١٤).

(٤) الحشر: ٩.

(٥) الحجرات: ١٤.

أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ - مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْإِيمَانِ، لَا عَلَى مَجَرَّدِ الدُّخُولِ فِيهِ.
قَوْلُهُ: (دَفْعًا لَوْهَمٍ) قَالَ ابْنُهُ ^(١) بَعْدَ أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْآيَةِ: «وَبِهَذَا التَّقْدِيرِ مِنَ
الْإِضْمَارِ انْدَفَعَ تَوْهَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ مَفْعُولًا مَعَهُ، وَإِنَّمَا دُفِعَ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي
تَقْيِيدِ الَّذِينَ يُجِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ بِمَصَاحِبَةِ الْإِيمَانِ، بِخِلَافِ تَقْيِيدِهِمْ بِالْإِيمَانِ
الْإِيمَانِ». انْتَهَى.

قُلْتُ: فَذ: (دَفْعًا) مُصَدَّرٌ نَائِبٌ مُنَابٍ: «ادْفَعْ»، وَالْوَهْمُ الْمَدْفُوعُ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ
دُفِعَ لِأَجْلِ الصَّنَاعَةِ، أَوْ لِأَجْلِ الْمَعْنَى، فَالثَّانِي كَهَذِهِ الْآيَةِ، وَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «أَشْكُنُ أَنْتَ
وَزَوْجُكَ» ^(٢).

وَحَذَفَ مَتَّبِعُوعٍ [بَدَأَ هُنَا اسْتَبِيحَ وَعَطَفْتُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِيحُ]
«وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ» ^(٣)، أَيْ ^(٤): «فَتَابُوا وَاتَّخَذُوا»، فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ:
وَاتَّخَذُوا، فَالتَّقْدِيرُ ^(٥): «وَوَقُلْنَا اتَّخَذُوا».
«كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً» ^(٦)، فَاخْتَلَفُوا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٧): «كَانَ النَّاسُ أُمَّةً

(١) انظر: شرح ابن النازم (٣٨٩).

(٢) البقرة: ٣٥.

(٣) البقرة: ١٢٥، وهي قراءة نافع وابن عامر والحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١٩٠).

(٤) هذا تقدير أبي البقاء المكي. انظر: التبيان (١/ ١١٢).

(٥) هذا تقدير الزَّمَخْشَرِيِّ. انظر: الكشف (١/ ١٨٥).

(٦) البقرة: ٢١٣.

(٧) انظر: الكشف (١/ ٢٥٥).

وَاحِدَةً مُتَّفِقِينَ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّينَ، يَرِيدُ: «فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللَّهُ»،
وَلِنَّامَا حُذِفَ؛ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾، وَفِي قِرَاءَةِ
عَبْدِ اللَّهِ: ﴿فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللَّهُ﴾^(١)، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً
فَاخْتَلَفُوا﴾^(٢).

ع: فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^(٣): «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا
أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»، فَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ يَنْبَغِي تَقْدِيرُهُ: «أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا».

وَاعْطِفَ عَلَى اسْمٍ [شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلًا] وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا
[وَاعْطِفَ عَلَى اسْمٍ]: عَبْدُ يَغُوثَ^(٤):

وَقَدْ كُنْتُ نَحَارَ الْجَزُورِ وَمُعْمِلَ الْـ سَمَطِي وَأَمْضِي حَيْثُ لَا حَيٍّ مَاضِيًا
(مَاضِيًا): نَعْتُ ل: (حَيٍّ) عَلَى اللفظِ أَوْ الْمَوْضِعِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ خَبِرَ.

[وَاعْطِفَ عَلَى اسْمٍ]: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾^(٥) أَوْ كَلَّمَا^(٦)، قَرَأَ أَبُو
السَّمَّالِ^(٧): ﴿أَوْ كَلَّمَا﴾، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٨): «عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: «إِلَّا الَّذِينَ فَسَقُوا أَوْ

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢٩١).

(٢) يونس: ١٩.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٢٤٥٥).

(٤) يستشهد به ابن هشام على عطف: «أَمْضِي» عَلَى (مَعْمِل). انظر: المفضليات (١٥٩).

(٥) البقرة: ٩٩ - ١٠٠.

(٦) وَهِيَ أَيْضًا قِرَاءَةُ ابْنِ مَجَاهِدٍ وَرُوحٍ. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١٦١).

(٧) انظر: الكشف (١/ ١٧١).

كُلَّمَا، أي: «أَوْ تَقَضُّوا عَهْدَ اللَّهِ مِرَارًا كَثِيرَةً».

ع: وليس من هذا: ﴿وَأَقْرُسُوا﴾^(١)، أَنَّ الفصلُ يَأْبَى عطفَه على: (مُصَدِّقِينَ)، أعني الفصلَ بـ: (الْمُصَدِّقَاتِ)، ولكنَّ العطفَ على مجموع: (مُصَدِّقِينَ، وَمُصَدِّقَاتِ)، كَأَنَّهُ قِيلَ: «إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرُسُوا»، على أن يكونَ: «الَّذِينَ تَصَدَّقُوا» شامِلًا للمذكَّرينَ والمؤنثاتِ، أو اعتراضَ بينَ اسمِ (إِنَّ) وخبرِها، أو مستأنفٌ.

ع: العطفُ في: ﴿وَأَقْرُسُوا﴾ إمَّا على مجموعِ الصَّلَتَيْنِ، وغُلِبَ المُذكَّرُ، أو: الواوُ للحالِ، أو: حُدِفَ الموصولُ، وهذه صلته، قيل: أو عطفٌ على: (مُصَدِّقِينَ)، ويردُّه الفصلُ.

قوله: (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ) جعلَ من هذا في «شرح الكافية»^(٢): ﴿يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٣)، وفي «الكشاف»^(٤): ﴿مُخْرِجٌ عطفٌ على: ﴿قَالُوا﴾، و: ﴿يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ جُمْلَةٌ مَبْنِيَّةٌ لـ: ﴿قَالُوا الْمَيِّتَ وَالْحَيِّ وَالنَّوَى﴾؛ لَأَنَّ فَلَقَهَا مِنْ جِنْسٍ إِخْرَاجَ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ؛ لَأَنَّ النامي كالحيوانِ.

ع: وعندَ هذا يترجَّعُ - بل يتعيَّنُ بمقتضى عِلْمِ المعاني - عطفُ: ﴿مُخْرِجٌ﴾ على: ﴿قَالُوا﴾ لا على: ﴿يُخْرِجُ﴾؛ لِعَدَمِ صلاحِيَّتِهِ لتبيينِ: ﴿قَالُوا الْمَيِّتَ وَالنَّوَى﴾.



(١) الحديد: ١٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٢).

(٣) الأنعام: ٩٥.

(٤) انظر: الكشاف (٢/ ٤٧).

[البذل]

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِإِسَالِحِ الْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

اعلم أن ابن الناظم^(١) لم يُحَسِّنْ شرحَ هذا الحدِّ، بل الناظم نفسه لم يُحَسِّنْ شرحَ كلامٍ نفسه؛ فإنه شرحه في «شرح الكافية»^(٢) شرحاً فاسداً، وتلقَّفه ابنه منه، فقفَّ على كلاميهما، واعلم أن الصواب ما أنا ذاكره:

وهو أن قوله: (التَّابِعُ) جنسٌ يشمل التوابع كلها.

وقوله: (المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ) فصلٌ مُخْرِجٌ للنعتِ والتأكيدِ والبيان؛ لأنها مكملَةٌ

للمقصودِ بالحكم، وليست عينَ المقصودِ بالحكم.

وللمعطوفِ به: (لَا، وَلَكِنْ)؛ لأنَّ المقصودَ بالحكم في: «جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو» المتبوعُ لا التَّابِعُ، وكذا في: «مَا جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو»، و: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا»؛ لأنَّا نعني بالمقصودِ بالحكم: المقصودَ بعاملِ المبدلِ منه، نفياً كان أو إثباتاً، لا: المقصودَ بإثباتِ الحكم، ألا تَرَى أن قولك: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ» من بابِ البذلِ قَطْعاً؟ لأنَّ (أَخُوكَ) هو المقصودُ بالحكمِ السابقِ، وهو نفْيُ المحيِّ^(٣) فافهمه، وقَعَ الغلطُ لهما، ولَمَن وافقهما، وكذلك المعطوفُ به: (لَكِنْ) في المعنى، كما تقدَّم

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٩٣).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٢٧٦/٣).

(٣) في المخطوط: (القيام)، وهو سبق قلم؛ لأنَّ الفعل: «جاء» هو الممثلُ به في جميع أمثله.

مشروحاً في الباب قبل هذا.

و: (بِلا واسطة) مُخرجُ لبقية المعطوفات؛ فإن قولك: «جاء زيدٌ وعَمَرُو» بضدُّ فيهِ على (عَمَرُو) أنه تابعٌ مقصودٌ بالحكم، لكن بواسطة، وكذا الباقي، ومنه المعطوفُ ب: (بَل) بعدَ أمرٍ، أو خبرٍ مُثَبِّتٍ.

وتلخص أن الحدَّ مانعٌ، وأنَّ المَسْئُوقَ لا يخرجُ بفصلٍ واحدٍ، بل بفصلين. [التابعُ المَقْصُودُ]: لكونِ البدلِ هو المقصودُ بالحكمِ كان الكثيرُ أن يكونَ هو المعتمدُ بما يردُّ بعده من ضميرٍ وغيره، نحو: «إِنَّ هَذَا حُسْنُهَا فَاتَيْنِ»، وإِنَّ زَيْدًا نَجَابَتُهُ بَيِّنَةٌ، وإِنَّ هَذَا طَرَفُهَا غَنِيٌّ، وقرئ: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهَهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾^(١)، على أن: (مُسْوَدَّةً) حالٌ، ولم يقل: (مُسْوَدَّينَ)، وقال الشاعر^(٢):

فَمَا كَانَ قَنِسٌ هُلُكُهُ هُلُكَ وَاحِدٍ

وندرَ عكسه، نحو^(٣):

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوها وَزَوَاحِها تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلِ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

(١) الزمر: ٦٠، وقراءة الجمهور بالرفع. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٨١).

(٢) بتمامه:

فَمَا كَانَ قَنِسٌ هُلُكُهُ هُلُكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنِيَ أَنْ قَوْمٌ تَهَدَّمَا

والبيت لعبد بن الطبيب، وهو من الطويل. ديوان عبدة (٨٨) والكتاب (١/ ١٥٦) وشرح المفصل (٢/ ٢٦٠).

(٣) البيت للأخطل، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأخطل (٣٢٩) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٢٣٧) والكامل (٣/ ١٥).

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا [أَوْ مَا يَنْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْقَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِ: (بَل)]

ع: اعلم أن البدل ينقسم باعتبار مفهومه ومفهوم متبوعه أربعة أقسام؛ لأنهما [إمّا] ^(١) أن يتطابقا، وهو بدل كل من كل، ك: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، ومنه: «الْحَمِيدُ ① اللَّهُ» ^(٢)، أو لا يتطابقا، وهذا ضربان؛ لأنهما إمّا أن يكون بينهما نسبة، أو لا، والأوّل ضربان؛ لأنهما إمّا أن يتباينا، أو لا، فإن لم يتباينا فإن كان تناسبهما بالجزئية فبدل البعض، أو غيرها فبدل اشتمال، فإن تباينا فإن كنت قد سبقك اللسان إلى الأوّل فغلط، أو الجنان فَنسيان، وإن لم يسبق فإضرابٌ وبداء ^(٣).

(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) إبراهيم: ١ - ٢، وفي هذه الآية يسميه ابن مالك ببدل موافق أو مطابق، قال ابن مالك: «وعبرت عن هذا النوع ببدل كل من كل جرياً على عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة؛ فإن المراد بها أن يكون مسمى البدل والمبدل منه واحداً؛ فيدخل في ذلك ما لا يُطلق عليه كل، نحو: «إِنَّ صَرِيحَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ① اللَّهُ»؛ فالبشارة الجيدة أن يقال: (بدلٌ موافق من موافق)». انتهى. وقال أيضاً: «وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى؛ فإنها لا تصدق إلّا على ذي أجزاء، وذلك غير مشروط؛ للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى، كقراءة غير نافع وابن عامر: «إِنَّ صَرِيحَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ① اللَّهُ»». انتهى. وقال الفاكهي عن بدل الكل من كل: «ويسمى عند ابن مالك البدل المُطَابِق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو: «إِنَّ صَرِيحَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ① اللَّهُ» في قراءة الجر؛ ف: (الله) بدل من: (العزير) بدل مطابق، ولا يقال فيه: بدل كل من كل؛ إذ (كل) إنما يقال فيما ينقسم ويتجزأ، تعالى الله عن ذلك؛ فالتعبير بالمطابقة أولى من تعبيرهم؛ لأطرافها وصدقها على ما لا يصدق عليه تعبيرهم». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٣٣) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٦ - ١٢٧٧) وشرح الحدود للفاكهي (٢٦٣).

(٣) في المخطوط (وبدل)، وهو تحريف.

أو نقول في المتباينين: فيما أن يكونا مقصودين فأضرب، أو المقصود الثاني، والأول لم يقصد قط فغلط، أو المقصود الثاني، والأول قصد سهواً فنسيان.

وصرح ابنه^(١) بأن الغلط هو النسيان، فقال: «بدل الغلط والنسيان: ما لا يريد المتكلم ذكر متبوعه، بل يجري على لسانه من غير ما قصد».

من البدل المطابق بدل التفصيل، ومنه قول ابن عباس^(٢): «أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم: الكفين، والرؤيتين، والقدمين، والجبهة»، وقول الشاعر^(٣):

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ.....

ع: ومنه: ﴿وَلَمَّا كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾^(٤)، ﴿إِخْوَةٌ﴾ خبر، وما بعده بدل منه بدل تفصيل.

فا^(٥): وجاز؛ لأن (الإخوة) يشمل الذكر والأنثى على التغليب، وإنما للأنثى إذا انفردت (الأخوات).

(١) انظر: شرح ابن النظم (٣٩٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري (١٦٢/١ - ١٦٣).

(٣) بتمامه:

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ
والبيت لكثير عزة، وهو من الطويل. انظر: ديوان كثير (٩٩) والكتاب (٤٣٣/١) ومعاني
القرآن للفراء (١٩٢/١).

(٤) النساء: ١٧٦.

(٥) انظر: الكشف (٥٩٩/١).

قوله فيما تقدم^(١): (أَوْ بَعْضًا) نحو: ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الشَّرَائِعِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ﴾^(٢).

قوله فيما تقدم^(٣): (أَوْ مَا يَسْتَمِلُ عَلَيْهِ)، وذلك نحو: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ
مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾، أو مفعول لأجله، أي: كراهة أن يُذكر، أو التقدير:
«مَنْ أَنْ يُذْكَرَ»، كما تقول: «مَنَعْتُ زَيْدًا مِنْ كَذَا»، ففي موضع (أن) الخلاف
المشهور^(٤).

مِنْ مُثْلِ بَدَلِ الْاِسْتِمَالِ: ﴿مَرِيَمَ إِذَا تَبَيَّنَتْ﴾^(٥)، (إِذَا) تابعة^(٦) (مَرِيَمَ)، قَالَ
ز^(٧): «لَأَنَّ الْأَحْيَانَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا فِيهَا، وَفِيهِ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِذِكْرِ مَرِيَمَ ذِكْرُ وَقْتِهَا
هَذَا؛ لَوْ قُوعَ هَذِهِ الْقِصَّةِ الْعَجِيبَةِ فِيهِ».

(١) قال هذا: لأن هذه الحاشية كتبت بعد، وقد نقلتها هنا.

(٢) البقرة: ١٢٦.

(٣) قال هذا: لأن هذه الحاشية كتبت بعد، وقد نقلتها هنا.

(٤) يقصد اختلافهم في محل المصدر بعد الحذف بين النصب والجَر، قال البدر الغزني في البهجة
الوفية:

وَمَلَّ مَحَلَّ «أَنْ» وَ«أَنَّ» حِينَئِذٍ فِي نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ فَأَوَّلُ أُخِذَ
مِنْ قَوْلِ سَيِّبِيٍّ وَالْقَرَاءِ وَالثَّانِ مَقُولٌ عَنِ الْكَتَّانِيِّ
مَعَ الْخَلِيلِ وَأَزْتَفَّاهُ الْأَخْفَشُ لِيُشَاهِدَ أَنْشُدَهُ لَا يُخْذَشُ
انظر: الكتاب (١٢٨/٣) وشرح الكافية الشافية (٦٣٤/٢) والبهجة الوفية (٢٩٤/١).

(٥) مريم: ١٦.

(٦) في المخطوط: «وتابعة»، ولعل ما أثبت أقرب.

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشف (٩/٣).



قوله: (أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍّ) قالوا: والأحسن أن يستعمل معطوفاً بـ: (بَلٍّ)، وفيه نظرٌ على ما تقرر من معنى المعطوف بـ: (بَلٍّ)، فنحو^(١): «جَاءَنِي زَيْدٌ بَلِّ حِمَارٌ»، ماشٍ هنا، بخلاف: «أَكَلْتُ سَمَكًا بَلِّ تَمَرًا بَلِّ زَيْبًا»؛ فإنه يقتضي أن الذي أكله ليس سمكاً^(٢).

وَذَا لِإِلْضَرَابٍ اغْرُ [إِنْ قَصْدًا صَحِبَ] وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٍ بِهِ سَلَبَ

ك: زُرُهُ خَالِدًا، [وَقَبْلَهُ الْيَدَا،] وَاعْرِفُهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مَدَى
 ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾^(٣)، فإ^(٤): يجوزُ كَوْنُ (ذَلِكَ) الثانيةً بدلاً من الأولى، ولا يجوزُ
 في: ﴿بِمَاعَصَا﴾ إبداله من: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾؛ لأنَّ: ﴿بِمَاعَصَا﴾ أَعْمُ.
 فإ: يجوزُ في^(٥): ﴿أَمَنَةً مُنَاسًا﴾ كَوْنُ الثاني بدلاً أو مفعولاً به، والأمنة مفعولٌ
 له، أي: «أُنْزِلَ الْأَمَنَةُ نُعَاسًا»، ويجوزُ العكس، أي: «أُنْزِلَ النُّعَاسُ أَمَنَةً».

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ [الظَّاهِرِ لَا] تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةُ جَلَا

(١) في المخطوط هنا (في فنحو)، ويظهر أن (في) زائدة.

(٢) هنا في المخطوط كلمة تشبه كلمة: «ثم».

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) انظر: جواهر القرآن للباقولي (٢/ ٥٨٩).

(٥) آل عمران: ١٥٤.

كَيْفَ يَصْنَعُ بِمَا جَاءَ فِي الذِّكْرِ الْمَشْهُورِ^(١): «خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَسَعْرِي وَبَشْرِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ^(٢) الْأَبْدَالِ الْغَلَطُ وَالنَّسْيَانُ وَالْإِضْرَابُ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ إِلَّا فِي بَدَلِ كُلِّ مِنْ كُلِّ إِذَا لَمْ يُعَدِّ الْإِحَاطَةَ.

فَائِدَةُ^(٣) الْبَدَلِ فِي: ﴿مِرْطَ الَّذِينَ﴾ - وَلَمْ يَقُلْ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بِغَيْرِ مُتَبَوِّعٍ - التَّأْكِيدُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّكْرِيرِ وَالْإِشْعَارِ بِأَنَّ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ بَيَّأَتْهُ وَتَفْسِيرُهُ: صَرَّاطُ الْمُسْلِمِينَ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ شَهَادَةً^(٤) لَصَرَّاطِهِمْ بِالِاسْتِقَامَةِ عَلَى أْبْلَغِ وَجْهِ وَآكِدِهِ، كَمَا تَقُولُ: «هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى أَكْرَمِ النَّاسِ وَأَفْضَلِهِمْ؟ فُلَانٌ»؛ فَهَذَا أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِكَ: «هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى فُلَانٍ الْأَكْرَمِ الْأَفْضَلِ؟»؛ لِأَنَّكَ ذَكَرْتَهُ مُجْمَعًا وَمَفْصَلًا، وَأَوْفَعْتَ (فُلَانًا) تَفْسِيرًا لَهُ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: «مَنْ أَرَادَ الْجَامِعَ لِهَاتَيْنِ الْخَصْلَتَيْنِ فَعَلَيْهِ فُلَانٌ، فَهُوَ الْمَعِينُ لِاجْتِمَاعِهِمَا».

أَنشَدَ الْقَالِي^(٥) عَنْ ابْنِ الْأَبْيَارِيِّ عَنْ ثَعْلَبٍ لِلْفَرَزْدَقِيِّ:

يُقَلِّقُنَ هَامَنْ لَمْ تَنْلُهُ سُيُوفُنَا بِأَسْيَافِنَا هَامَ الْمُلُوكِ الْقِمَاقِمِ

قَالَ ثَعْلَبٌ: (هَامَا) تَنْبِيهُ، وَالتَّقْدِيرُ: «يُقَلِّقُنَ بِأَسْيَافِنَا هَامَ الْمُلُوكِ الْقِمَاقِمِ»، ثُمَّ

قَالَ: (هَامَا) لِلتَّنْبِيهِ، ثُمَّ اسْتَفْهَمَ فَقَالَ: «مَنْ لَمْ تَنْلُهُ سُيُوفُنَا؟».

(١) انظر: مسند الشافعي (١/ ٢٧٠).

(٢) في المخطوط: (والأبدال)، وهو تحريف.

(٣) منقولة من الكشف. انظر: الكشف (١/ ١٥).

(٤) في المخطوط: (شهادهم)، والتصويب من الكشف.

(٥) انظر: أمالي القالي (١/ ٢٧٠).

قال ابنُ دريد^(١): سمعتُ شيخًا منذُ حينٍ يعيبُ هذا، ويقولُ: (هَامًا) جمعُ (هَامَةٍ)، و(هَامَ الْمُلُوكِ) مردود^(٢) على (هَامًا)، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنِّي صَرَطُ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣) صَرَطَ اللهُ^(٤).

قالَ أبو عليّ القاليّ: «فاحتججتُ عليه بقوله: «تَنَلَّهُ»، ولو أرادَ الهامَ لقَالَ: «تَنَلَّهَا»؛ لأنَّ العربَ لم تؤنَّثْ الهامَ، لا يقولونَ: «الهامَ فَلَقَّتْهُ»، كما قالوا: «النَّخْلَ قَطَعْتُهُ، وَقَطَعْتُهَا».

قالَ أبو عبيدٍ البكريّ^(٥): «لم يوفَّق في هذا الاحتجاج، كيفَ وهو يروي قولَ النابغة^(٦)»:

بِضَرْبٍ يُزِيلُ الْهَامَ عَنْ سَكَنَاتِهِ
وقولَ غيره^(٧):

(١) هكذا في المخطوط، ولعله سبق، والصواب: ابن الأنباري، ونشأ هذا الوهم؛ لأن العبارة في الأمالي: (قال أبو بكر)، وهي كنية ابن الأنباري وابن دريد.

(٢) يعني بالمردود أنه بدل.

(٣) الشورى: ٥٢ - ٥٣.

(٤) انظر: التنبيه للبكري (٨٥).

(٥) بتمامه، وسيذكره:

بِضَرْبٍ يُزِيلُ الْهَامَ عَنْ سَكَنَاتِهِ وَطَفَنَ كَلْبِزَاغِ الْمَخَاضِ الصُّوَارِبِ
انظر: ديوان النابغة (٤٦).

(٦) بتمامه، وسيذكره:

بِضَرْبٍ يُزِيلُ الْهَامَ عَنْ سَكَنَاتِهِ وَيَنْقَعُ مِنْ هَامِ الرُّجَالِ بِمَشْرَبِ
والبيت لطيفيل بن عوف، وهو من الطويل. انظر: الاختارين (١/ ٤٠).

بَضْ رُبْ

مثله؟

وتمام الأول:

وَطَعْنِ كَيْزَارِغَ الْمَخَاضِ الضَّوَارِبِ

وتمام الثاني:

وَيَنْقَعُ مِنْ هَامِ الرِّجَالِ يَمْشَرِبِ

فالتذكير هو المعروف، وإنما المُنْكَرُ فسادُ المعنى، كيفَ يقول: «لَمْ تَنْلُهُ

سُيُوفُنَا»، ثم يقول: «بِأَشْيَانَا»؟

فإن قيل: أراد: لَمْ تَنْلُهُ نَمَّ نَالَته.

فهذا معنى لا يشكُّ أحدٌ فيه؛ إذ من المعلوم أنَّ ما نِيلَ اليومَ لم يكن أمسَ مَنِيلاً،

وَمَنْ قُتِلَ اليومَ لم يكن أمسَ مقتولاً.

وهذا الشعرُ يقوله الفرزدقُ في قتلِ وكيعِ قتيبةَ بنِ مسلمٍ، وقبل البيت:

فَدَى لِسُيُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَقَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ [الْأَهَائِمِ]

شَفَيْنَ حَرَازَاتِ الصُّدُورِ وَلَمْ تَدْعِ عَلَيْنَا مَقَالاً فِي وَفَاءٍ لِلْأَسْمِ

يُقَلِّقُ..... نَ

البيت، والأهائم: آل الأهمم: بن خالد بن منقر.

* * *

أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا [أَوْ اشْتَمَلَا] كَ: «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالًا»

قوله: (أَوْ اشْتِمَالًا)، وقوله: (اشْتِمَالًا) هذا من الجنس المسَمَّى بالمُصَحَّفِ، وسيجيء مثله في (النُدْبَةِ)^(١).

وَبَدَلَ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ [يَلِي هَمْزًا كَ: «مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمِّ عَلِيٍّ؟»]
أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَا [ذَا] يُحَاوِلُ أَنْخَبُ فَيَقْضَى أُمُّ ضَلَالٍ وَيَاطِلُ^(٢)
وقال^(٣):

وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمْنَسْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهَا يَلِينِي
أَلْخَيْرُ الَّذِي أَتَا أَبْتَغِيهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي
قال الزمخشري^(٤) في: «أَنْتُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ»^(٥): «أَنْتُمْ» بدل من: «كَمْ
أَهْلَكْنَا» على المعنى لا على اللفظ، تقديره: «ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من
قبلهم كونهم غير راجعين إليهم».

(١) يقصد بين: «تُرَدُّ، وتُرَدُّ» في قول ابن مالك في باب النُدْبَةِ:

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَنٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ قَالَ مَدَّ وَالْهَاءُ لَا تَزِيدُ
وسينه عليه في موضعه.

(٢) البيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٤٢٥) والكتاب (٤١٧/٢).

(٣) الشعر للمثقب العبدى، وهو من الوافر. انظر: ديوان المثقب (٢١٢) وتأويل مشكل القرآن (١٤٥).

(٤) انظر: الكشف (١٣/٤).

(٥) يس: ٣١.

(٦) في المخطوط: «أنه»، والتصويب من الكشف.

وقال الزَّجَّاجُ^(١): «أَنْتُمْ» بدلٌ من معنى: «أَلْيَرَوْا كَرَاهَلَكُنَا»، والمعنى: أَلَمْ يَرَوْا أَنَّ الْقُرُونَ الَّتِي أَهْلَكْنَا أَنْتُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ؟^(٢)

ع: وصوابُ القولِ على ما يريدُه ز^(٣): «أَنْتُمْ» بدلٌ من: «كَرَاهَلَكُنَا»، يعني: من مجموعِ الجُمْلَةِ التي هي: «كَرَاهَلَكُنَا»؛ لأنَّ: «أَلْيَرَوْا» وما بعده...^(٤)

وفي «معاني القرآن» للفراء^(٥)، وفي «إعرابِ مكِّي»^(٦): أَنَّ (أَنَّ) وما بعدها بدلٌ من (كَمْ)، وهي استفهاميةٌ عندهما، بخلافِ ما تضمَّنَه الكلامُ السابقُ، ولم يُعَد مع البَدَلِ الهمزة.

ع: لِيُحَرَّرَ النُّقْلُ مِنَ الْكِتَابَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُنْقَلَ^(٧).

-
- (١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٨٥).
- (٢) يقصد به الزمخشري.
- (٣) في المخطوط بياض في مقدار خمس كلمات.
- (٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٦).
- (٥) انظر: مشکل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٦٠٢).
- (٦) قال الفراء في معاني القرآن: «وقوله: «أَلْيَرَوْا كَرَاهَلَكُنَا»: (كَمْ) في موضع نصبٍ من مكانين: أحدهما أن توقع (يَرَوْا) عَلَى (كَمْ)...، فهذا وجه، والآخر أن توقع (أهلكنَا) عَلَى (كَمْ) وتجعله استفهاماً...، وقوله: «أَنْتُمْ إِلَيْهِمْ فَتَحْتَ أَلْفَهَا؛ لأن المعنى: أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ». انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٦).
- وقال مكِّي في مشکل إعراب القرآن: «قوله: «كَرَاهَلَكُنَا»: (كَمْ) في موضع نصبٍ بـ: (أهلكنَا)، وَأَجَازَ الفراء أن تنصبها بـ: (يروا)، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ جَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْإِسْفَهَامَ وَمَا وَقَعَ مَوْقِعَهُ لَا يَشْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، قَوْلُهُ: «أَنْتُمْ إِلَيْهِمْ»: (أَنَّ) في موضع نصبٍ عَلَى الْبَدَلِ من (كَمْ). انظر: مشکل إعراب القرآن (٢/ ٦٠٢).

[وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ]: ع: قد يُرَدُّ بهذا على الكوفيِّين^(١) في قولهم في (بابِ الحكاية): إِنَّ الحَرَكَاتِ في: «مَنْ زَيْدٌ؟»، و«مَنْ زَيْدًا؟»، و«مَنْ زَيْدٍ؟» حركات إعرابٍ، وإنَّ الكلامَ جملتانِ، فإذا قلتَ: «مَنْ زَيْدٌ؟» فـ: (مَنْ) عندهم فاعلٌ بـ: «قَامَ» مضمراً، وأجازوا أنْ يَقْدَرَ مقدِّماً ومؤخراً، فيقدَّرُ: «قَامَ مَنْ؟»، أو: «مَنْ قَامَ؟»، و(زَيْدٌ) عندهم بدلٌ من (مَنْ)، وكذا في النصبِ والعِزِّ.

ع: فيقال: كيف أبدل من اسم مضمَّنِ الهمز ما لم يلِ همزاً؟ وهذا نظيرُ تعسفهم^(٢) في: «كَيْمَةٌ؟»، وزعمهم أنَّه جملةٌ مقتطعةٌ من جملتين، وأنَّ الأصلَ: «جِئْتُ كَيْ تَفْعَلْ مَاذَا؟»، ورُدَّ ذلكُ بأمورٍ، منها: عدمُ حذفِ ألف (ما) الاستفهامية.

* * *

وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ [مِنَ الْفِعْلِ كـ: «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ»] جَوْرَ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا: ﴿وَلَنْ يَكُنَّ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسُ أَنَّهُ لِيَخَرَّنَّ﴾^(٣) لأنَّ تعليمَ السحرِ كفرٌ في المعنى.



(١) انظر: ارتشاف الضرب (٦٨٨/٢) والبرود النضافية (٩٧٠/١).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٩٦/٣) والمفصل (٤٤٥).

(٣) البقرة: ١٠٢.

[المنادي]

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ [أَوْ كَالنَّاءِ (يَا، وَأَيُّ، وَآ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)]

شع^(١): «فيما سوى الهمز مدٌ موجودٌ أو ممكنٌ؛ فجُعِلَت للبعيدِ وشبهه؛ لافتقاره إلى مدِّ الصوت، والقريبُ مستغنٍ عن ذلك؛ فخصَّ بالهمزة المفردة. وقد يُنادَى القريبُ بما يُنادَى به البعيدُ؛ قصدًا للتوكيد، والتنبية على أنَّ الباعثَ على ندائه أمرٌ مهمٌّ، وقد يُعَمَلُ ذلك؛ لكونِ المنادى غافلًا أو نائمًا أو ضعيفَ السَّمْعِ، وهذا هو المشارُ إليه بقولي^(٢): (أَوْ كَبَعِيد).

و(أَيُّ) وإن لم يظهر فيها مدٌّ إلاَّ أنَّها يمكنُ مدُّها؛ لأنَّ مثلها لا يَمْنَعُ مِنْ ادِّغَامِ ما بعده، كما لا يَمْنَعُ الألفُ، فيقالُ: (دُويَّةً)، كما يقالُ: (دَابَّةً)؛ ولذلك سوى ورشٌ في المدِّ بينَ ياءٍ: ﴿شَيْءٌ﴾^(٣)، و﴿سَيِّئَةٌ﴾^(٤).

وزعم المبرد^(٥) أنَّ (أَيُّ) للقريبِ، وتبعه الزمخشري^(٦) ظانًّا أنه مذهبُ س،

(١) انظر: شرح العمدة (١/ ٢٧٥).

(٢) المتكلم ابن مالك، ويعني به نصُّ متن (عمدة الحفاظ).

(٣) يقصد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. البقرة: ٢٠. انظر: السبعة (١٤٨).

(٤) يقصد قوله تعالى في سورة الملك: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. الملك: ٢٧. انظر: التيسير (٢١٢).

(٥) لم يصرح به في المقتضب. انظر: المقتضب (٤/ ٢٣٣) وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٦) انظر: المفصل (٤١٣).

وقد صرّح س^(١) بخلافه.

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي [وَوَا] لِمَنْ نُدِبْ أَوْ (يَا) وَعَبْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ [وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي]^(٢):

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَغَضَ هَذَا التَّدْلِيلِ

قوله: (وَوَا) لِمَنْ نُدِبْ في «شرح الكافية»^(٣): «أجاز المبرد^(٤) استعمالها في نداء البعيد».

وَعَبْرُ مَنْدُوبٍ [وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَفَانًا قَدْ يُعَرَّى فَأَعْلَمَا] قوله: (قَدْ يُعَرَّى) أي: من (يَا)، كذا قيّده في «شرح التسهيل»^(٥).

﴿يُؤَسَفُ أَعْرَضَ﴾^(٦)، ر^(٧): «حذف حرف النداء؛ لأنه منادى قريب، مضافين»

(١) انظر: الكتاب (١/٣٢٥).

(٢) بتمامه:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَغَضَ هَذَا التَّدْلِيلِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرَمْتَ صَرَمِي فَأَجْعَلِي

وهو من معلقة امرئ القيس. انظر: ديوان امرئ القيس (٣٢).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٢٨٩).

(٤) انظر: المقتضب (٤/٢٣٣).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/٣٨٦).

(٦) يوسف: ٢٩.

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (٢/٤٦١).

للحديث، وفيه تقريبٌ له، وتلطيفٌ لمحله.

من حذف حرف النداء مع الموصول^(١): «مَنْ لَا يَزَالُ مُخَيَّنًا أَحْسَنَ».

* * *

وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ [وَالْمُشَارِكَةِ] قُلٌّ وَمَنْ يَمْتَنِعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ]

ع: لَا يُحْدَفُ حَرْفُ النَّدَاءِ مِنْ اسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ مَنَادَى إِلَّا بِ: (يَا)، وَالنَّدَاءُ بِجَمْعِ حَرْفِ الْعَوَضِ، وَالْعَوَضُ^(٢) هُوَ الْمِيمُ.

[و]^(٣) لَا مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ، قَالَ ابْنُ النَّاطِمِ^(٤): «لَأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ مَعَهُ كَالْعَوَضِ مِنْ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ؛ فَحَقُّهُ أَنْ لَا يُحْدَفَ، كَمَا لَا تُحْدَفُ الْأَدَاةُ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي مَعْنَى اسْمِ الْجِنْسِ؛ فَجَرَى مَجْرَاهُ».

«أَصْبَحَ لَيْلٌ»، «افْتَدَى مَخْنُوقٌ»، «أَطْرَقَ كَرًّا»^(٥)، «تَوَيَّيَ حَجَرٌ»^(٦)، «أَزَمَهُ تَنْفَرَجِي»^(٧).

(١) يذكر النحاة هذا المثال كثيرًا. انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٠) والمقتضب (٤/ ٢٥٨) والكشاف (٤/ ٣٩٠) وشرح المفصل (١/ ٣٦١).

(٢) في المخطوط: «والعوض وهو»، ويظهر أن الناسخ ظن ضمة الضاد التي في: (العوض) وأوًا. (٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: شرح ابن الناطم (٤٠٣).

(٥) انظر هذه الثلاثة في الكتاب (٢/ ٢٣١).

(٦) من حديث للنبي عن موسى عليهما السلام. انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٥٦) وصحيح مسلم (١/ ٢٦٧).

(٧) هنا من كلام رسول الله ﷺ، وتمامه: «اشتدي أزمة تنفرجي». انظر: مسند القاضي (١/ ٤٣٦) والجامع الصغير (١/ ٨٠).

- جَارِي لَا تَسْتَكْرِ عَذِيرِي (١)
 عَاذِلٌ قَدْ أُولِغَتْ بِالتَّرْقِيشِ (٢)
 قُلْتُ لَهُ عَطَاؤُهُ لَا أَتَيْتَا (٣)
 بَنُورِ الْخَزَامِي أَوْ بِخُوصَةِ عَرْفَجِ
- قوله: (وَالْمُشَارِ لَهُ)، نحو:

- إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي (٤)
 لَوْ يُغْرِي الْكَرِيمَ بِالْإِجْزَالِ (٥)
 هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَى مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا (٦)
 لَا يُغَرِّنُكُمْ أَوْلَاءٌ مِنَ الْقَوْرِ (٧)
 بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَعَرَامٌ

(١) بتمامه:

جَارِي لَا تَسْتَكْرِ عَذِيرِي سَنِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
 والرجز هذا للعجاج. انظر: ديوان العجاج (١/ ٣٣٢) والكتاب (٢/ ٢٣١).

(٢) بتمامه:

عَاذِلٌ قَدْ أُولِغَتْ بِالتَّرْقِيشِ إِلَيَّ سِرًّا فَاطْرُقِي وَمِيشِي
 والرجز لرؤبة. انظر: ديوان رؤبة (٧٧) والعين (٥/ ٤٠) والأفعال (٣/ ٢٥٣).

(٣) لم يعين قائل هذا البيت، وهو من الطويل، وفي المخطوط: «بخصوص عرفج»، وهو تحريف.
 انظر: جمهرة اللغة (١/ ٦٠٦) والمحتسب (٢/ ٧٠).

(٤) البيت لذی الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٥٩٢) وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٦) أنشده ابن مالك، ونسبه لرجل من طيء، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٧) أنشده ابن مالك، ولم يعين قائله، وهو من الخفيف، وكلمة: «يغرنكم» نصفها مطموس =

[وَالْمُشَارِ لَهُ]: زَعَمُوا^(١) فِي: «هَذَلِكَ» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ»^(٢).

ع: وهو خيرٌ مِنْ أَنْ يُجْعَلَ: «هَؤُلَاءِ» خَبَرًا، وَ: «تَقْتُلُونَ» حَالٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ لَزُومِ الْحَالِ الَّتِي بَاطِنُهَا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ لَازِمَةٍ، وَمِنْ أَنْ يُجْعَلَ خَبَرًا أَيْضًا، وَ: «تَقْتُلُونَ» صِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا عَنْ ضَمِيرٍ حَاضِرٍ كَانَتْ صِلَتُهُ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ؛ فَكَانَ حَقُّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ: «يَقْتُلُونَ» بِالْيَاءِ بَاسْتِثْنَاءٍ مِنَ تَحِيٍّ، وَلَا يَكُونُ صِلَةً - وَالْحَالَةُ هَذِهِ بِلَفْظِ الْحُضُورِ - إِلَّا فِي شَدُوذٍ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، قَالَ الْمَازَنِيُّ^(٣) مَا مَعْنَاهُ: «لَوْلَا أَنَا سَمِعْتَاهُ لَمْ تُجِزْهُ».

تَوْضِيحٌ فِي الْحَدِيثِ^(٤): «فَقَالَ الذُّبُّ: «هَذَا، اسْتَقْدَتْهَا، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ»^(٥)، يَوْمَ لَا رَاعِي لَهَا غَيْرِي؟»: إِمَّا مَنَادًى، أَوْ ظَرْفٌ، أَوْ مُصَدِّرٌ، أَيْ: «هَذَا الْيَوْمَ»، أَوْ: «هَذَا الْاسْتِقْدَادُ».

وَأُسْكِنَ الْبَاءُ مِنَ (السَّبْعِ) عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ^(٦)؛ يُسْكِنُونَ كُلَّ عَيْنٍ مَضْمُومَةٍ أَوْ مَكْسُورَةٍ، سِوَاءَ أَكَانَا مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ.

= فِي الْمَخْطُوطِ. انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣/٣٨٧).

(١) انْظُرْ: مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ (١/١٠٢) وَالْإِنْصَافُ (٢/٥٩١).

(٢) الْبَقَرَةُ: ٨٥.

(٣) انْظُرْ: الْمَقْصُوبُ (٣/١٢٧).

(٤) انْظُرْ: صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ (٤/١٧٤).

(٥) فِي الْمَخْطُوطِ: «السَّبْعِ»، وَكَلَامُ ابْنِ هِشَامٍ بَعْدَهَا يَخَالِفُ مَا أُثْبِتَهُ النَّاسِخُ.

(٦) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٤/١١٣).



ع: دليل على أن الرواية بإسكان الباء؛ فليُعمد.

ابن سيده في كتاب «الإعراب»: لبت المتنبي قال^(١):

يَا ذِي بَرَزَتٍ لَنَا

* * *

وَأَنؤِ انْضِمَامَ [مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجَرَ مُجَرَى ذِي بِنَاءٍ جُدْدًا]^(٢)

«يَا هَؤُلَاءِ الْكُرْمَاءُ»، و«يَا سَيِّوِيَه الْفَاضِلُ»، و«يَا تَأَبَّطُ شَرًّا الْخَيْثُ»، فهذا

كما قالوا في المعتل: «يَا مُوسَى الْكَرِيمُ»، و«يَا فَتَى اللَّيْبِ»^(٣).

* * *

وَابْنِ الْمُعَرَّفَ [الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا]^(٤)

(١) أما المتنبي فقد قال:

هَذِي بَرَزَتٍ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِينَا ثُمَّ انْتَبَتِ وَمَا شَقِيَّتِ نَيْسِنَا

وقد أورد هذا البيت كثير من النحاة، فأسوه على آية: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ...»،

ومتهم من لحنه. انظر: ديوان المتنبي (٣٠١/٢) وشرح المفصل (٣٦٣/١) والمقرب

(٢٤٤) وشرح التسهيل (١٨٢/٢).

(٢) جاء هذا البيت بعد البيت التالي في المخطوطة.

(٣) قال ابن الناظم: «فإن كان مبنيًا ك: (سيويه) كان في محلّ النصب، وقُدِّر بناؤه على الضم،

كما يقدَّر الرفع إذا كان بناؤه يشبه الإعراب من جهة وروده في الاستعمال على قياس مطَّرد،

وكذا كل اسم مبني قبل النداء، ويظهر أثر هذا التقدير في التابع؛ فإنه يجوز فيه النصب

إتباعًا للمحل، نحو: «يَا سَيِّوِيَه الظَّرِيفُ»، والرفع إتباعًا للبناء المقدَّر، نحو: «يَا سَيِّوِيَه

الظَّرِيفُ».

(٤) جاء هذا البيت قبل البيت السابق في المخطوطة.

«يَا زَيْدُ» مُشَبَّهٌ لِكَافٍ: «أَكْرَمَكَ»، في الأفراد، والتعريف، والخطاب، وكاف: «أَكْرَمَكَ» تُشَبَّهُ كَافَ (ذَلِكَ)، في الأفراد، والخطاب، والمُشَبَّهُ لِلْمُشَبِّهِ مُشَبَّهٌ لِمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ الشَّيْءَ.

ونظيره أن أبا عمرو وهشاماً^(١) ادَّعَمَا الدَّالَّ في الجيم، مع تباعد ما بينهما، بدليلين:

أحدهما: أن لَامَ المعرفة تُدَّعَمُ في الدال، وتُظْهَرُ في الجيم، فلم يتناسبَا.
والثاني: أن مَخْرَجَهُ مِنَ الْحَنَكِ.

وإنما جازَ الادِّعَامُ بعدما تَبَيَّنَ مِنْ تَبَائُهُمَا؛ لِأَنَّ الْجِيمَ مَخْرَجُهُ مِنَ الشَّيْنِ، وَالشَّيْنُ مُسْتَطِيلٌ؛ لِتَشْبِيْهِهَا، حَتَّى يَشَارِكَ الدَّالَّ مِنْ مَخْرَجِهَا، ادَّغَمَتِ الدَّالُّ فِي الْجِيمِ؛ لِلْمُنَاسَبَةِ الَّتِي بَيْنَ الدَّالِّ وَبَيْنَ الْحَرْفِ الْمُنَاسِبِ لِلْجِيمِ، وَهُوَ الشَّيْنُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ لَامَ الْمَعْرِفَةِ تُدَّعَمُ فِي الشَّيْنِ كَمَا تُدَّعَمُ فِي الدَّالِّ.

ونظير هذا: ادِّعَامُ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّوِينِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَفِي ذَلِكَ قَوْلَانِ:
أحدهما: أَنَّ الْوَاوَ تُشَبَّهُ الْمِيمَ، مِنْ حَيْثُ كَانَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ؛ فَادَّغَمَتِ النُّونُ فِيهَا؛ لِشَبَّهِهَا بِمَا يُشَبَّهُ الْمِيمَ، وَهُوَ الْوَاوُ.

والثاني: أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ ضَارِعَتَا النُّونَ؛ لِلَّيْنِ الَّذِي فِيهِمَا، فَإِنَّهُ شَبِيهُ بِالْغُنَّةِ.

أُنْشِدَ فِي «الْكَشَافِ»^(٢) فِي أَوَاخِرِ (الْكَهْفِ)^(٣):

(١) انظر: التيسير في القراءات السبع (٤٢) وجامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٦٣٠).

(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٧٢٨).

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي، وهو من الكامل. انظر: ديوان الهذليين (٢/ ١٠٤) والشعر والشعراء (٢/ ٦٥٩).



أَرْهَيْرَ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَضَرَفٍ

تمامه:

أَمْ لَا خُلُودَ لِيَاذِلِ مُتَكَلِّفٍ

(رُهِيرٌ) ^(١) بالفتح [ترخيم: (رُهِيرَةُ) اسم امرأة، أي: أيتها اللاتمة، هل يقدِّرُ أحدٌ أن يحتالَ في تغييرِ الشيبَةِ؟ بل أتزعمن أن من بذلَ ماله في إنفاقِه لا يبقى اسمه مخلِّداً على وجهِ الزمان؟

وَالْمُفْرَدَ الْمَنُكُورَ [وَالْمُضَافَا وَشِبْهُهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا]

[وَالْمُفْرَدَ الْمَنُكُورَا]: كقوله: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي»، وقوله:

فَيَا زَاكِيًا إِمَّا عَرَضَتْ فَبَلَّغَا

وقولِ قَتِيلَةَ بِنْتِ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ ^(٢):

يَا زَاكِيًا إِنَّ الْأُثَيْلَ مَظْنَّةٌ مِنْ صُنْحِ خَامِسَةٍ وَأَنْتَ مُوَفَّقُ

ابنُ عمرو ^(٤): لَيْسَ (إِمَّا) وما بعدها صفةٌ لـ: (زَاكِيًا)؛ لتضمُّنِهَا الأَمْرَ.

(١) هذه التحشية بنصها مأخوذة من الإمام الطيبي. انظر: حاشية الطيبي على الكشاف (٩/ ٤٩٨).

(٢) زيادة يقتضيهما السياق، وهي عند الطيبي.

(٣) انظر: البيان والتبيين (٣/ ٢٧٣) وبلاغات النساء (١٦٩) حماسة البحري (٥٢٦).

(٤) يتكلم على قول عبد يغوث:

فَيَا زَاكِيًا إِمَّا عَرَضَتْ فَبَلَّغُنْ نَدَامَايَ مِنْ نُجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاوِيَا

و(رَاكِبٌ): مَنْ رَكِبَ الْفَرَسَ، أَوِ الْبَعْلَ، أَوِ الْجِمَارَ، أَوِ الْبَعِيرَ، أَوِ الْبَحْرَ،
وَالْجَمْعُ: (رُكْبَانٌ)، وَاسْمُ الْجَمْعِ: (رُكْبٌ)، وَجَمْعُ (رَاكِبِ الْبَحْرِ): (رُكَّابٌ).
و«عَرَضْتُ»: «تَعَرَّضْتُ».

و(النَّدَامَى): الْأَصْحَابُ عَلَى الْخَمْرِ، وَقِيلَ: لِلْأَصْحَابِ مُطْلَقًا.

و(مِنْ نَجْرَانَ): حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَي: مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ.

وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ^(١) لَا يَنْصَبُونَ فِي نَحْوِ: «يَا رَجُلًا»، وَيَنْصَبَانِ فِي النُّثُوتِ،
كَالْبَيْتِ، وَكَقَوْلِكَ: «يَا رَاكِبًا»؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: «يَا رَجُلًا رَاكِبًا»^(٢)، لَنَا: مَا أُنْشَدَ س^(٣):

أَذَارًا بِخَزَوَى هَجَبٍ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

لَعَلَّكَ يَا تَيْسَانَزَا فِي مَرِيرَةٍ^(٤)

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦) وشرح الكافية للرضي (٣٥٧/١) وارتشاف الضرب
(٢١٨٤/٤).

(٢) في المخطوط: «راكب».

(٣) بتمامه:

أَذَارًا بِخَزَوَى هَجَبٍ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَسْرِقُضْ أَوْ يَرْفَرُقْ

والبیت لذی الرمة، وهو من الطویل. انظر: دیوان ذی الرمة (٤٥٦) والکتاب (١٩٩/٢)
والمقتضب (٢٠٣/٤).

(٤) بتمامه:

لَعَلَّكَ يَا تَيْسَانَزَا فِي مَرِيرَةٍ تُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَرْوَمَا

والبیت لثوبة بن الحمير، وهو من الطویل. انظر: الکتاب (٢٠٠/٢) والنوادر (٢٨٦)
والمقتضب (٢٠٣/٤).



(الأُنَيْلُ): موضع قبر النَّصْرِ.

دَعَتْ رَاكِبًا مِمَّنِ الرُّكْبَانِ، فَكُلُّ مَنْ أَجَابَهَا فَهُوَ الْمَدْعُوُّ.

و(الْمَظِنَّةُ): الموضع، «فُلَانٌ مَظِنَّةُ الْخَيْرِ»، أي: يُظَنُّ بِهِ.

تَقُولُ: إِنَّكَ تَبْلُغُ الْأُنَيْلَ صَبِيحَةَ خَامِسٍ، إِنْ وَقَفْتَ لِطَرِيقِكَ، وَلَمْ تَجْزِ

عنه^(١).

بَلِّغْ بِهِ مِيثًا بِأَنْ تَحِيَّةً مَا إِنْ تَزَالَ بِهَا الرُّكَّابُ تَخْفُو

ع: أي: بَلِّغْ بِالْأُنَيْلِ مِيثًا تَحِيَّةً.

مِثِّي إِلَيْهِ وَعَبْرَةً مَسْفُوحَةً جَادَتْ لِمَائِحِهَا وَأُخْرَى تَخْفُو

أَرَادَتْ بِالْمَائِحِ: أَبَاهَا؛ لِأَنَّهَا تَبْكِي لِأَجْلِهِ، فَكَأَنَّهُ يَسْتَمْطِرُهَا.

فَلَيْسَ مَعَنَّ النَّصْرُ إِنْ نَادَيْتَهُ إِنْ كَانَ يَسْمَعُ مِثَّ أَوْ يَنْطِقُ

ظَلَلْتُ سُيُوفَ بَنِي أَبِيهِ تَنُوشُهُ اللَّهُ أَرْحَامُ هُنَاكَ تُنْشَقُّ

أُمَحْمَدُ وَلَأَنْتَ صِنُو..... (٢).....

الْبَيْتَ، نَوْنُهُ لِلزُّرُورَةِ، وَس (٣) يَخْتَارُ رَفْعَهُ.

(١) ملخص من كلام التبريزي، والتبريزي استفاده من أبي القاسم الفارسي. انظر: شرح الحماسة للفارسي (٤٣٨/٢) وشرح الحماسة للتبريزي (٤٠٠/١).

(٢) بتمامه:

أُمَحْمَدُ وَلَأَنْتَ صِنُو نَجِيَّةٍ فِي قَوْمِهَا وَالْفَخْلُ فَخْلٌ مُفَرَّقٌ

(٣) انظر: الكتاب (٢٠٢/٢).

و(ضِنَّةٌ)^(١): وَلَدٌ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو^(٢): بِكْسَرٍ وَبِفَتْحٍ: الْوَلَدُ، وَقَالَ الْأُمَوِيُّ^(٣):
(ضِنَّةٌ)^(٤): أَضْلٌ، وَ(ضِنَّةٌ): وَلَدٌ.
و(مُعْرِقٌ): لَهُ عِرْقٌ فِي الْكَرَمِ، يُقَالُ: مُعْرِقٌ، وَعَرِيقٌ، كَذَا: (مُؤْلِمٌ، وَأَلِيمٌ)،
وَلَا^(٥) يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَ (مُعْرِقٌ) إِلَّا فِي الْمَدْحِ^(٦).
... كَانَ صَرَرًا

البيت،

وَالنَّضْرُ أَقْرَبُ مَنْ أَصَبَتْ وَبَسِيلَةٌ وَأَحَقُّهُمْ [إِنْ]^(٧) كَانَ عِتْقٌ يُعْتَقُ
أَي^(٨): وَأَحَقُّهُمْ [بِأَنْ] يُعْتَقَ، فَحُذِفَ الْبَاءُ وَ(أَنْ)، وَرَفَعَ الْفِعْلَ.

(١) هذا يقتضي أن تكون رواية البيت عند ابن هشام: «ولأنت ضنء نجية»، ولا أدري هل هو تغيير من الناسخ!

(٢) انظر: الغريب المصنف (٣٩٤/١) والصحاح (٦٠/١).

(٣) والأُموي يرويه عن أبي المفضل من بني سلامة. انظر: الغريب المصنف (٣٩٤/١) وتهذيب اللغة (٤٨/١٢).

(٤) في المخطوط: (ضنن)، وهو تحريف.

(٥) في المخطوط هنا كلمة: «يكاد» زائدة.

(٦) رأيت هذه التحشية مستفادة كلها من إحدى الطبقات القديمة لشرح التبريزي على الحماسة، وهي باعثناء غيورغ ولهم فرينغ، فلعل ابن هشام أخذ منها مباشرة. انظر: شرح الحماسة بعناية غيورغ، ص (٤٣٨) ط بن سنة ١٨٣٨ م.

(٧) ساقطة من المخطوط.

(٨) هذا الكلام منقول من المرزوقي. انظر: شرح ديوان الحماسة (٦٨٣).

(٩) ساقطة من المخطوط، والتتيم من شرح المرزوقي على ديوان الحماسة. انظر: شرح الحماسة (٦٨٣).

(شِبْهَةٌ): ما اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِهِ، وَهُوَ (٣): إِمَّا مَعْمُولٌ، أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ قَبْلَ النَّدَاءِ، أَوْ صِفَةٌ إِنْ كَانَ نَكْرَةً غَيْرَ مُتَجَدِّدٍ تَعْرِيفُهَا.

قَالَ الْفَرَّاءُ^(١): «النَّكْرَةُ الْمَوْصُوفَةُ^(٢) الْمُنَادَاةُ تُؤَيِّرُ الْعَرَبُ نَصَبَهَا، يَقُولُونَ: «يَا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبَلُ»^(٣)، فَإِذَا أَفْرَدُوا رَفَعُوا أَكْثَرَ مِمَّا يَنْصَبُونَ».

قُلْتُ^(٤): وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ الْفَرَّاءِ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَجْدِهِ^(٥): «سَجَدَ لَكَ خَيَالِي وَسَوَادِي، وَأَمَنْ بِكَ قُوَادِي، رَبِّ هَذِهِ يَدِي بِمَا جَنَيْتُ عَلَى نَفْسِي، يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ، أَدْفَعُ عَنِّي كُلَّ عَظِيمٍ».

ع: كَيْفَ وَصِفَتِ الْمَعْرِفَةُ^(٦) بِالنَّكْرَةِ؟

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: «قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٧): «صَرَخَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ^(٨) بِتَجْوِيزٍ: «يَا رَجُلًا رَاكِبًا»^(٩)، لِمُعَيَّنٍ، جَعَلُوهُ مِنَ الشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ، وَمِنْ ثَمَّ أَجَازَا:

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٧٥ / ٢).

(٢) في لفظ الفراء: «الموصولة بشيء».

(٣) في المخطوط (يا أقبل)، والظاهر أن (يا) مقحمة بالخطأ، وهي من غير تكرار (يا) عند الفراء.

(٤) نقله عن الفراء، وقوله: «قلت»، وما بعدها نقل من ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٣٩٣ / ٣).

(٥) يُنْظَرُ الْحَدِيثُ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (١٢٨ / ٢) بِالْفَاظِ مُتْقَارِبَةٍ، وَهُوَ بِتَحْرِيرِ الْحَافِظِينَ الْعِرَاقِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ. وَانْظُرْ: مَجَالِسُ ثَعْلَبٍ (٢٦٤ / ١).

(٦) لعل ابن هشام عدَّ (عظيمًا) معرفة؛ لأنها مقصودة لمعين، وهو رب العزة.

(٧) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(٨) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦) وشرح الكافية للرضي (٣٥٧ / ١) وارتشاف الضرب

(٩) (٢١٨٤ / ٤).

(٩) في المخطوط (راكبها)، والتصويب من كلام ابن الحاجب في شرح المفصل. انظر: =

«يَا رَاكِبًا»، لِمُعَيَّنٍ.

ع: يعني: لأنه صفةٌ لِمُقَدَّرٍ. انتهى.

«وفي^(١) كلامٍ س^(٢) ما يُشْعِرُ بجوازِهِ، وفيهِ نظر^(٣)؛ لأنه يَسْتَلْزِمُ جَوَازًا: «لَا رَجُلًا رَاكِبًا». انتهى، يعني: كلام ابن الحاجب^(٤).

وَنَحْوُ (زَيْدٍ) ضَمٌّ [وَأَفْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ: «أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ»]

[ونحو زيد]: في العِلْمِيَّةِ، واستحقاقِ الضَّمِّ، وكونه ظاهرًا.

وقوله: (مِنْ نَحْوِ: «أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ») أي: في الأمور المذكورة^(٥)، وفي الوصفِ بـ: (ابنٍ) متَّصِلٍ به، مضافٍ إلى عَلِمَ.

فهذه ستة أمور، ثلاثة في المنادى، وثلاثة خارجة عنه، وبعض هذه الأمور الستة مأخوذة من اللفظ المذكور في البيت والذي بعده، وبعضها يؤخذ من التوقيف عليه، لا من صريح كلامه.

واعلم أنَّ العِلْمِيَّةَ لا تُشْتَرَطُ نَفْسُهَا كما يقتضيها كلامه، بل الشرط: العِلْمِيَّةُ

= الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(١) يستكمل النقل عن ابن الحاجب.

(٢) انظر: الكتاب (١٩٩/٢).

(٣) عند ابن الحاجب: «وفيهِ إشكال».

(٤) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(٥) في المخطوط بياض في مقدار أربع كلمات.



أَوْ تَوَافَّقَ لَفْظُ الْمَنَادَى وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ (إِئِنَّ)، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَفْظُ (إِئِنَّ)، بَلْ (إِئِنَّةً) كَذَلِكَ.

وَأَمَّا النَّعْتُ بِ: (بِنْتٍ) فَلَا أَثَرُ لَهُ فِي النَّدَاءِ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْوَصْفِ بِهَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ؟ وَجِهَانِ.

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ (الْإِئِنَّ) [عَلَمًا] وَلِ (الْإِئِنَّ) عَلَمٌ قَدْ حُيِّمًا

وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّازًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِخْفَاقٌ ضَمُّ يِيًّا
[وَاضْمُمْ]:

سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا (١)

حَيَّتْكَ عَزَّةٌ (٢)

(١) بتمامه:

سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

والبيت للأحوص، وهو من الوافر. انظر: ديوان الأحوص (١٩٠) والكتاب (٢٠٢/٢) وقواعد الشعر للعلب (٦٢).

(٢) بتمامهما:

حَيَّتْكَ عَزَّةٌ يَوْمَ النَّفَرِ وَأَنْصَرَفَتْ فَحَيَّ وَنَحَكَ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ

مَا ضَرَّهَا لَوْ أَشَارَتْ فِي تَحْيِيَّهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حَيَّتْ يَا رَجُلُ

والبيتين لكثير عزة، وهما من البسيط. انظر: ديوان كثير (٤٥٣) وأمالى القالى (٥٦/٢) والحلل (٣٣).

البيتين.

ويضبطهما^(١): السلام والتحية، قال الناظم^(٢): «الرواية المشهورة:

الضم».

[أو انصب]:

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ^(٣)

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقْتُكَ الْأَوَاقِي^(٤)

أَعْبَدًا حَلَّ^(٥)

(١) يقصد موضعي الشاهد في البيتين.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٣٠٦/٣).

(٣) بتمامه:

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ أَنْ عَفَا رَشِيمٌ مَنَزِلَ النَّبَاجِ

والبيت لأبي دؤاد، وهو من الخفيف. انظر: ديوان أبي دؤاد (٦٩) والمقتضب (٢١٥/٤) والأغاني (٥١٧/١٦).

(٤) بتمامه:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقْتُكَ الْأَوَاقِي

والبيت لمهلهل بن أبي ربيعة، وهو من الخفيف. انظر: ديوان المهلهل (٥٩) والمقتضب (٢١٤/٤) وأمالي القالي (١٢٩/٢).

(٥) بتمامه:

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبَا أَلْزَمَا لَا أَبَالَكَ وَاعْتَزَا

والبيت لجبر، وهو من الوافر. انظر: ديوان جرير (٦٥٠) والكتاب (٣٣٩/١) ومعاني القرآن للفراء (٢٩٧/٢).



وَيَضْبِطُهُنَّ: ثَلَاثُ عَيْنَاتٍ^(١): (عَدِيَّتًا، عَدِيَّتًا، أَعْبَدًا).

* * *

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ [جَمْعُ (بَا) وَ(أَل)] إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَخَكِي الْجُمْلِ
ومثله^(٢):

هَمَّا نَقَّأ فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوْنِهِمَا

وحمل عليه ابنُ جنِّي^(٣) قوله^(٤):

يَا أُمَّتَا أَبْصَرْنِي رَاكِبٌ

البيت.

وقد كَانَ مَقْتَضَى هَذَا الْقِيَاسِ أَنْ لَا يَجُوزَ: «يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ»، إِلَّا أَنَّهُمْ

(١) يقصد أول حرف من كل كلمة من كلمات الشواهد الثلاثة.

(٢) بتمامه:

هَمَّا نَقَّأ فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوْنِهِمَا عَلَى النَّاسِخِ الْعَاوِي أَشَدَّ رَجَامٍ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل، والشاهد في المسألة على كلمة كلمة (فم)، حيث إنه

عندهم الميم بدل من الواو، وهنا في البيت جمع بين الميم والواو، وهو جمع بين البدل

والمبدل منه. انظر: ديوان الفرزدق (٧٧١)، والكتاب (٦٢٢/٣) والأصول (٢٧٣/٣)

وشرح التصريف للثمانيني (٣٤٥) والتذيل والتكميل (١٦٩/١).

(٣) انظر: المحتسب (٢٣٩/٢) وسر صناعة الإعراب (٩٤/٢).

(٤) بتمامه:

يَا أُمَّتَا أَبْصَرْنِي رَاكِبٌ يَسِيرُ فِي مُسَخَّنٍ لَأَجِبٍ

والبيت لجارية من الأعراب، وهو من السريع. انظر: أخبار الزجاجي (٢) ومجمع الأمثال

يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، وينبغي أن يؤخذ جواز هذا من قوله^(١):
«جَمْعُ يَا وَآلٍ»، ولم يقل: «نِدَاءُ مَا فِيهِ آلٍ»، فافهمه.

وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِضِ وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ
من الجمع بين العوض والمعوَض منه^(٢) قوله^(٣):
إِذَا جَفَنَتْهُمْ أَوْ سَاءَلَتْهُمْ وَجَذَتْ بِهِمْ عِلَّةَ حَاضِرَةٍ
وذلك لأنَّ أصله: «وَسَاءَلَتْهُمْ»، وله أن يُبدلَ الهمزة ياءً، فيقول: «سَاءَلَتْهُمْ»،
فتكون الياء عوضاً من الهمزة، فلم يقل ذلك، ولكنه جمع بين الهمزة والياء، حين
اضطرَّ إلى ذلك، وأضاف إلى ذلك أن قدَّم الهمزة على أَلِفٍ (فَاعَلَّ)، فقال: «سَاءَلَّ».
واعلم أنَّ في هذا الفعل لغتين، وذلك أنَّه يُقال: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، كما يُقال: «ذَابَ
يَذَابُ»، ويُقال: «سَالَ يَسَالُ»، كما يُقال: «خَافَ يَخَافُ»، وعينُ هذا واوٌ؛ لأنَّه يُقال:
«هُمَا يَسَاوِلَانِ»، كما يُقال: «يَتَخَاوِلَانِ»، و«يَتَخَاوِلَانِ»؛ فهو مثلُ: «خَافَ» وزنا
وعينا.

(١) في المخطوط: (قولهم)، وهو تحريف.

(٢) من هنا حتى آخر الحاشية ابن هشام عيال فيها على أبي الفتح بن جني، فكم فتح الله عليه
في هذه اللغة! انظر: الخصائص (١٤٨/٣) - (٢٨٣/٣) والمحتسب (٨٩/١) - (١٧٥/١) -
(٢٨٧/٢) وسر صناعة الإعراب (٩٥/٢) والبحر المحيط (٣٨٠/١).

(٣) والبيت لبلال بن جرير، وهو من المتقارب، وفي بعض المصادر: «ثم ساءلتهم». انظر:
بلال بن جرير وما تبقى من شعره (٣٩٢) منشور في مجلة جامعة أم القرى (ج ٨١ ع ٣٩)
ومجالس ثعلب (٣٠٨/١) والخصائص (١٤٨/٣).



وَقُرِئَ شَاذًا: ﴿سِأَلْتُمْ﴾^(١)، وَخُرِجَتْ عَلَى التَّدَاخُلِ؛ لِأَنَّ الْكَسَرَ عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ، وَالْهَمْزَةَ عَلَى اللُّغَةِ الْأُولَى^(٢).

الْأَمِينُ الْمُحَلِّيُّ فِي «مِفْتَاحِ الْإِعْرَابِ»^(٣): «قَدْ يُنَادَى اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى مُرَدِّفًا بِالْمِيمِ الْمَشْدَدَةِ قَبْلَ (إِلَّا)؛ إِذَا نَا بِنَدْوَرِ الْمُسْتَنَى وَعِزَّتِهِ، كَمَا يُنَادَى قَبْلَ (نَعَمْ، وَلَا)؛ تَنْبِيْهَا عَلَى تَحْقِيقِ الْجَوَابِ وَصِحَّتِهِ».



(١) البقرة: ٦١، وهي قراءة إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/١١٤).

(٢) لمزيد تفصيل انظر: المحتسب (١/٨٩).

(٣) انظر: مفتاح الإعراب: (٨٣).

﴿فصل﴾

تَابِعِ ذِي الضَّمِّ [المُضَافَ دُونَ (أَل)] أَلِزْمُهُ نَصْبًا كَ: «أَزِيدُ ذَا الْجَيْلِ»

نَحْوُ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾^(١)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ نَائِرًا

وَأَجَارَ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ أَبُو بَكْرٍ^(٣) النَّصْبَ فِي تَابِعِ الْمَنَادَى الْمُضَافِ الْخَالِي مِنْ

(أَل)، وَنَقَلَ مِنْ^(٤) أَنْ إِجْمَاعَ الْعَرَبِ عَلَى جَوَابِ النَّصْبِ.

فِي «شَرْحِ الْإِيضَاحِ» لِابْنِ أَبِي الرَّيِّحِ^(٥): «الْمَنَادَى الْمُنْصَوِّبُ لَا خِلَافَ فِي

جَوَازِ نَعْتِهِ، وَأَمَّا الْمَبْنِيُّ فَثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ: الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا؛ لِتَنْزِيلِهِ مَنَزِلَةً

(١) الزمر: ٤٦.

(٢) بتمامه:

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ نَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتُ أَخْنَاءَ حَقِّ فَخَاصِمِ

وَالْبَيْتُ غَيْرُ مَعِينِ الْقَاتِلِ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: الكتاب (١٨٣/٢) واللمع (١٠٨) والمفصل (٦٢).

(٣) وَهُوَ فِي ذَلِكَ تَبِعَ لِلْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الطَّوَالِ انظر: الزاهر لابن الأنباري (١٠/٢) والتسهيل (١٨٢) وشرح الكافية للرضي (٣٦٤/١) وارتشاف الضرب (٢١٩٨/٤).

(٤) انظر: الكتاب (١٨٣/٢).

(٥) أَسْجَلَ شُكْرِي وَتَقْدِيرِي هُنَا إِلَى صَدِيقِي الدُّكْتُورِ مَنِيبِ رَيْحِ الَّذِي تَجَشَّمُ عَنَاءَ السَّفَرِ إِلَى جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ فِي الْقَاهِرَةِ لِيُوثِّقَ لِي هَذَا النُّقْلَ مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ مُحَقِّقٌ هُنَاكَ عِنْدَهُمْ. انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع (٢/٤٢٦) - (٤٢٧).

أسماء الخطاب، والفرقة^(١) بين ما عُيِّر في النداء، وحيء به على حالة لا تكون في غيره، نحو «يَا هَنَاءَ»، و«يَا مَلَأْمَانُ»، و«يَا قُلْ»، و«اللَّهُمَّ»، وهو مذهب س^(٢)، قال في: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾^(٣): «ليس: ﴿فَاطِرٌ﴾ نعتاً، وإنما هو منصوب بإضمارِ فعلٍ، أو على حذف حرفِ النداء».

احتجَّ مَنْ منع مطلقاً بما ذكرنا، وردَّه الفارسي^(٤) بـ: «يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ»، فبالوجه الذي جازَ جازَ النعت، وإذا تبينَ الرُّدُّ على هذا تبينَ صحة مذهب س؛ لأنَّ الاسمَ الذي حيء به في النداء على غير حاله في غير النداء قد تمحَّص للوقوع موقعَ حرفِ الخطاب، من جهة بنائه على الضَّمِّ، أو بتغيُّر بنائه، كتغيُّر (لَيْمٍ) إلى (لُؤْمَانُ)، و(قُلَانٍ) إلى (قُلْ)، وهو الصَّحيح. انتهى.

وفيه نظر؛ لأنَّ وقوع الاسم موقعَ أسماءِ الخطاب مانعٌ من النعت؛ لأنَّ أسماءَ الخطاب لا تُنعت، فكذا ما يقع موقعها، وليس بمانعٍ من التأكيد؛ لأنها تؤكد، فكذا ما يقع موقعها، لكنَّ رُوعي في إضافة التوكيد إلى ضمير الغيبة لفظُ المؤكِّد، وهذا حينَ يثبتُ بنقلٍ صحيح خارج عن حدِّ القلة، نحو: «يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ»، والظنُّ - بل العلمُ - بأنَّ ذلك لا يوجد.

وَمَا سِوَاهُ اِرْقَعَ [أَوْ اَنْصَبَ وَاجْعَلَا كَمَنْ تَقُولُ نَسَقًا وَيَدَلَا]

(١) هذا المذهب الثالث.

(٢) انظر: الكتاب (١٩٦/٢).

(٣) الزمر: ٤٦.

(٤) انظر: الإيضاح (٢٣١).

قَالَ^(١):

لَقَائِلُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا

وقَالَ^(٢):

يَا حَكْمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ

وقَالَ^(٣):

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا

وقَالَ^(٤):

(١) بتمامه:

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا
وهذا لرؤية، وهو رجز. انظر: ديوان رؤية (١٧٤) والمقتضب (٢٠٩/٤) والأصول (١/٣٣٥).

(٢) بتمامه:

يَا حَكْمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ أَوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحِبْ حَبِو الْمُعْتَنِكَ
وهذا لرؤية، وهو رجز. انظر: ديوان رؤية (١١٨) والمقتضب (٢٠٨/٤) وشرح الأبيات
المشكلة الإعراب لأبي علي (٤١١) وأمالى ابن الشجري (٤٤/٣).

(٣) بتمامه:

فَمَا كَعَبُ بَنٍ مَامَةَ وَأَبْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا
والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: ديوان جرير (١١٨) والكامل (١/١٨٦) والأصول
(٣٦٩/١).

(٤) بتمامه:

أَيَا أَخَوَيْتَا عَبْدَ شَمْسٍ وَكُوفَلَا أُعِيذُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا
والبيت لأبي طالب، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي طالب (٣) والعقد الفريد (٣/٢٧٤)
والروض الأنف (٥/٢٤٧) وشرح الكافية الشافية (٣/١١٩٧).



أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلَا

الأول ومثال التأكيد، والثاني النعت، والثالث البيان.

ونقل في «شرح التسهيل»^(١) أن: «أكثر النحويين يجعلون الثاني [في نحو] «يَا زَيْدُ زَيْدٌ» بدلًا».

وَأِنْ يَكُنْ مَضْحُوبٌ (أَلْ) [مَا نُسَقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُتَقَى] قوله: (وَرَفْعٌ يُتَقَى) هو قول س والخليل^(٢) والمازني^(٣)، يجمعها: (خَمْسٌ)^(٤)، واختيارُ النصبِ مذهبُ أبي عمرو وأبي عمر ويونس وعيسى^(٥).

وَأَيْهَا مَضْحُوبٌ (أَلْ) [بَعْدُ صِفَةٍ تَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ] نبّهوا بـ: (هَا) على أن ما يليها هو المقصودُ بالنداء، ولم يَنْبَهُوا بغيرِ (هَا)^(٦) من حروفِ التنبيه؛ لأنَّهم يقتضين الاستئنافَ، وقَطَعَ ما بعدهنَّ عمَّا قبلهنَّ، بخلافِ (هَا)، قَالَ^(٨):

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/٤٠٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح التسهيل.

(٣) انظر: الكتاب (٢/١٨٦ - ١٨٧).

(٤) انظر: المقتضب (٤/٢١٢).

(٥) رَمَزَ بـ: (خمس) إلى الخاء من: (الخليل)، والميم من: (المازني)، والسين من: (سيبويه).

(٦) انظر: المقتضب (٤/٢١٢) والأصول (١/٣٣٦).

(٧) يصح قراءة هذه الكلمة متصلة، هكذا: «بغيرها»، والضمير يعود على (ها) التنبيه.

(٨) بتمامه:

تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا

وقال^(١):

فَقُلْتُ لَهَا هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

فإن قلت: فما تقول في نحو قوله:

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي.....^(٢)

أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ.....^(٣)

أهي (ها) التي تصحب (ذا)؛ فأجز: «يَا أَيُّ ذَا»، أو (ها) التي تصحب (أيّا)؛ فلم يلها اسمٌ تالي فتكون تنبيهاً له؟

= تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فَأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ
والبيت لزهير، وهو من البسيط. انظر: ديوان زهير (١٨٢) والكتاب (٥٠٠/٣) والمقتضب (٣٢٣/٢).

(١) بتمامه:

وَتَحْنُ أَفْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهَا هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا
والبيت ينسب للبيد، وهو من الطويل. انظر: ملحقات ديوان لبيد (٣٦٠) والكتاب (٣٥٤/٢).

(٢) بتمامه:

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَامِدُ
والبيت للذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٠٨٨) والكتاب (١٩٣/٢).

(٣) بتمامه:

أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ لِسْنِهِ تَحْنُهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ
والبيت للذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٠٣٧) وغريب القرآن (٢٦٣) والمقتضب (٢٥٩/٤).

فالجواب بالثاني، ولا يلزم ما ذكرت؛ لأنَّ (ذا) مع صفتها كالكلمة الواحدة؛ لإبهامها. من «حواشي ابن الرواحي»^(١).

في «أمالى أبي بكر ابن الأنباري»: «رأى قومٌ أعرابياً فقالوا له: «أرؤيت من الشعر شيئاً؟»، قال: «لا»، قالوا: «أفقرضت منه شيئاً»، قال: «ما قلتُ منه إلا بيتين»، قالوا: «أنشدنا»، فأنشدهم^(٢):

أَلَا أَيُّهَا الْمَوْتُ الَّذِي لَيْسَ آتِيَا أَرَحْنِي فَقَدْ أَفْنَيْتَ كُلَّ خَلِيلِ
أَرَاكَ بَصِيرًا بِالَّذِينَ أَحْبَبُهُمْ كَأَنَّكَ تَنْحُو نَحْوَهُمْ بِذَلِيلِ

وَأَيُّهَا [الَّذِي] وَرَدُ وَوَضَفُ (أَيُّ) بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

وَدُوْ إِشَارَةٌ ك: (أَيُّ) فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةِ

ع: قد مضى في الباب السابق أنَّهم يَحْضُونَ بالضرورة جمع (بأ) و(أل)، إلا فيما استثنى، والإشارة هنا إلى كيفية الوصول إلى نداء ما فيه (أل)، من غير تغيير له عن حالته التي هو عليها، وإلى حُكْمٍ يُخَالِفُ الحُكْمَ الْمُتَقَدِّمَ ذكره في توابع المنادى المفرد.

والحاصل أنَّك تتوصل بأحد أمرين: (أَيُّ)، و(ذَا)، ويجب حينئذ أن يُتَبَعَ

(١) لم تظهر لي، ورسمها: الركلي.

(٢) وقد نسب المرزباني هذا للإمام علي رضي الله عنه، والشعر من الطويل. انظر: المنازل والديار

(٤٦٩) والدر الفريد (٥/ ٧١) ومجاني الأدب (٢/ ٢٥).

كِلَاهُمَا بِالْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ (أَلْ)، إِلَّا أَنَّ هَذَا الَّذِي فِيهِ (أَلْ) الْمُتَوَصَّلَ إِلَى نِدَائِهِ بِ: (أَيُّ) وَ(هَذَا) لَا تَكُونُ (أَلْ) مِنْهُ إِلَّا جَنْسِيَّةً، أَوْ فِي مَوْصُولٍ، وَلَكِ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ (أَيُّ) وَ(ذَا)، فَصَارَتِ الْعِبَارَاتُ ثَلَاثَةً.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَدْ يُنَادُونَ الْإِشَارَةَ ابْتِدَاءً، مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ وَصْلِهِ، وَلَا يَتَّقُونَ ذَلِكَ ل: (أَيُّ)، تَقُولُ: «يَا هَذَا»، وَتَسْكُتُ، وَلَا تَقُولُ: «يَا أَيُّهَا»، وَتَسْكُتُ، نَعَمْ، إِنْ جُمِعَتَ بَيْنَهُمَا جَازَ أَنْ لَا تَأْتِيَ بِالْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ (أَلْ)، فَتَقُولُ^(١):
 أَيُّهُذَانِ كُـلَا زَادَكُمَا

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدُ [الْأَوْسِ]»^(٢) يَنْتَصِبُ نَائِنٍ وَضَمٌّ وَأَفْتَحٌ أَوْ لَا تُنْصَبُ



(١) بتمامه:

أَيُّهُذَانِ كُـلَا زَادَكُمَا وَذَرَانِي وَأَغْلَا فِيمَنْ يَنْزِلُ
 والبيت لم يعين صاحبه، وهو من الرمل. انظر: مجالس ثعلب (٤٢/١) وشرح التسهيل
 (٣٩٩/٣) وشرح شذور الذهب (١٩٩).

(٢) إشارة إلى قوله من الطويل:

أَيَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَعْدُ سَعْدُ الْخَزْرَجِيِّنِ الْعَطَارِفِ
 الشاهد فيه: «يا سعد سعد الأوس» حيث كرر المنادى مضافاً فإنه يجب نصب الثاني وفي
 الأول وجوه، والمقصود بالسعديين سعد بن معاذ وسعد بن عباد. انظر: حاشية ابن حمدون
 (٤١/٢) والمجالسة وجواهر العلم (٩٦/٤) والمستدرك على الصحيحين (٢٨٣/٣)
 وأكام المرجان (١٩٠) وهواتف الجنان (٣٦) والتمهيد (١٠٥/٢٤).

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ [إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَذَا: (عَبْدِي، عَبْدِي، عَبْدًا، عَبْدِيَّتَا)]
ع: كُنْتُ أَقُولُ: إِنَّ مَنْ قَالَ: «يَا غُلَامُ» هو الذي يسكنُ الباءَ، فرأيتُ في
«الخصائص»^(١): «قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي إِنْشَادِ سَبْيُوهِ^(٢):

دَارُ لِسُغْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَا

إنه خرج من الخطأ إلى الإحالة.

يعني^(٣): لَأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ وَابْتَدَأَ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ مُحَرَّكَةً لِلابْتِدَاءِ سَاكِنَةً لِلْوَقْفِ.
قَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(٤): «وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي حَذَفَ الْبَاءَ هُوَ الَّذِي يَقُولُ: (هَي)،
بِالِإِسْكَانِ، وَهِيَ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ^(٥)، فَإِذَا احتَاجَ هَذَا إِلَى الْوَقْفِ رَدَّهَا، فَقَالَ: (هَي)،
فَصَارَ الْحَرْفُ الْمَبْدُوءُ بِهِ غَيْرَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا قُلْنَا: إِنَّ الْحَذْفَ عَلَى لُغَةِ الْإِسْكَانِ؛ لِأَنَّ^(٦) الْحَذْفَ ضَرْبٌ مِنَ الْإِعْلَالِ،

(١) انظر: الخصائص (١/ ٩٠).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٧).

(٣) هذا كلام لابن هشام، اعترض به خلال كلام ابن جني ليوضح.

(٤) انظر: الخصائص (١/ ٩٠).

(٥) قال الفراء: «وبنو أسيد يسكنون الباءَ والواوَ من (هي، وهُو) في الوصلِ والوقفِ، سمعتها
من بني دبير وغيرهم من بني أسيد». انظر: لغات القرآن للفراء (٢٩).

(٦) هنا في المخطوط كلمة (الحذف) أظنها زائدة.

وهو إلى السواكن؛ لضعفها أقرب منه إلى المتحرّك؛ لقوّته، ولهذا قُبِحَ الحذف في^(١):

لَمْ يَكُ الْحَقُّ

لأنه موضعٌ تتحرّك فيه النون، فتقوى بالحركة.

ع: الذي يحتاج إليه أبو الفتح هنا ما أخبرنا به من أن الحاذِفَ راذٌّ للمحذوف وَقَفًا، وأمّا كونُ المحذوف ساكنًا أو متحرّكًا فشيءٌ آخرٌ لا يتعلّق به، ولا بنا في هذا الموضع، ولكنه قاله فاتبّعناه.

* * *

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ [وَحَذَفُ الْيَا اسْتَمَرَّ] فِي: «يَا بِنُ أُمٍّ، يَا بِنُ عَمٍّ لَا مَقَرَّ»

* * *

وَفِي النَّدَا [أَبَتْ، أُمْتُ] عَرَضَ وَاحْشِرْ أَوْ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا النَّأِ عَوْضَ

في «العُزْرِيَّ»^(٢): «وَأُمَّةٌ وَأُمٌّ، يُقَالُ: «هَذِهِ أُمَّةُ زَيْدٍ»، أَيْ: «أُمُّ زَيْدٍ».

وفي «الغَرِيْبَيْنِ»^(٣): «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾»^(٤) يُقَالُ فِي النَّدَاءِ: «يَا أَبَتَ»،

(١) بنماه:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ زَنْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

والبيت لحسيل بن عرفة، وهو من الرمل. انظر: النوادر (٢٩٦) والتمام (١٧٥).

(٢) انظر: غريب القرآن لابن عزيز السجستاني (٩١).

(٣) انظر: الغريبن للهروي (٤٠/١).

(٤) مريم: ٤٢.



و«يَا أَبَتَا»، و«يَا أَبَتِ»، و«يَا أَبَتِي».

قال الفراء^(١): «الهاء فيها هاء وقفية، وكثرت في الكلام حتى صارت كهاء التأنيث، وأدخلوا عليها الإضافة».

قال ابن بَرِّي: «هاء السكت لا ترجع تاء موصولة في شيء من الكلام، والذي ذكره الفراء دعوى لا دليل عليها».



(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٢/٢) وتفسير الطبري (٥٤٩/١٥).

[أَسْمَاءُ لَازِمَتِ النَّدَاءِ]

وَقُلْ (بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا (لُؤْمَانُ، تَوْمَانُ) كَذَا وَاطَّرَدَا]

قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِحَدِيثَةِ لَيْلَةَ الْخَنْدَقِ^(١): «قُمْ يَا تَوْمَانُ».

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ: (قُلْ، وَقُلْ)، (لُؤْمَانُ، تَوْمَانُ)، (خَبَاثُ، فُسْقُ) وَتَرْكَ سِتَّةَ: (هَنَاءُ)، وَنَحَوَ: (مَكْرَمَانُ، وَمَكْذَبَانُ، وَمَخْبَيَانُ، وَمَلَأْمَانُ)، وَ(أَبَتِ، وَأُمَّتِ)، وَ(يَا مَلَأْمُ)، ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٢)، وَ(اللَّهُمَّ).

* * *

فِي سَبِّ الْإِنْسِي [وَزَنُ (يَا خَبَاثُ) وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنْ الثَّلَاثِي]

قَوْلُهُ: (وَالْأَمْرُ هَكَذَا) كَانَ الْأَجُودَ:

وَذَا وَالْأَمْرُ قَسَمٌ مِنَ الثَّلَاثِي

قَوْلُهُ: (وَالْأَمْرُ) الْبَيْتُ، قَالَ^(٣):

تَرَائِكُهُا مِنْ يَيْلٍ تَرَائِكُهُا
أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَاكِهَا

(١) انظر: صحيح مسلم (٣/١٤١٤).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٣٣٠).

(٣) الرجز لطيف بن يزيد الحارثي. انظر: الكتاب (٣/٢٧١) وأمالى ابن السجري (٢/٣٥٣).

أَبُو النَّجْمِ^(١):

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاجِنَا حَذَارٍ

رُؤْيَا^(٢):

نَظَّارٍ كَسَى أَرْكَبَهَا نَظَّارٍ

وَقَالَ آخِرُ^(٣):

نَعَاءُ ابْنِ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

وَقَالَ آخِرُ^(٤):

نَعَاءُ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ وَجَرْدَاءَ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمَحٍ حُجُولُهَا

السَّيرَافِي^(٥): «فهذه كلها معدولة عن: «افْعَلْ»، وُثِّبَتْ عَلَى الْكسْرِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُؤْتَى بِهِ: (ذَلِكَ)، وَ: «إِنَّا نَكْ دَاهِيَةٌ»، وَ: «أَنْتَ تَقُومِينَ».

ع: وهذا شبيه بِيَابِ (حَذَامٍ، وَقَسَاقٍ)؛ فَأَجْرِي مَجْرَاهُ، فَيَابُ (حَذَامٍ) مَحْمُولٌ

(١) من تمامه:

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاجِنَا حَذَارٍ أَوْ تَجَعَّلُوا مِنْ دُونِكُمْ وَبَارٍ

وهو رجز. انظر: ديوان أبي النجم (٩٧) والكتاب (٢٧١/٣) والاشتقاق (١٣٣).

(٢) كذا نسبه من نسب أبيات كتاب إمام الصنعة سيبويه، وهو ليس في ديوان رؤي، بل هو في

ديوان أبي المعجاج. انظر: ديوان المعجاج (٧٦) والكتاب (٢٧١/٣) وشرح أبيات سيبويه

(٢٦٩/٢).

(٣) والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٦٥/٢) والكتاب (٢٧٢/٣).

(٤) والبيت ينسب لجبرير، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢٧٢/٣) والإنصاف (٤٣٧/٢).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٩/٤).

على هذا في أصل البناء، وهذا محمولٌ عليه في صورته. انتهى.

سيرافي^(١): ولم يجعلها س^(٢) مبنية على أصل التقاء الساكنين؛ لأنه يرى أنَّ أولهما إن كان ألفاً فإنما حركته الفتح، بدليل قوله^(٣) في (إِسْحَارٌ) مسمًى به رجلٌ، ثم يرخم، فإنه يقول: «يَا إِسْحَارَ أَقْبِلْ»، بفتح الراء؛ لأنَّ قبلها فتحة الحاء، والألف بينهما ساكنة، وهي تؤكد الفتح، وحمله^(٤) على قولهم: «عَصَّ يَا هَذَا»؛ لفتحة العين.

فإن قيل: فإنهم يقولون: «رُدُّ، وفِرٌّ».

قيل له: الحجة في [(عَصَّ) أقوى من] ^(٥) قول من يقول: «رُدُّ، وفِرٌّ»، ويقول في: «عَصَّ»: «عَصَّ»، فيفصل بينهما، ويفتح من أجل فتحة العين، ومما يقوي ذلك: «انْطَلَقَ يَا زَيْدٌ»، وقوله^(٦):

..... لَمْ يَلِدْهُ أَبَرَانِ

(١) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٣٩/٤).

(٢) انظر: الكتاب (٢٧٢/٣).

(٣) انظر: الكتاب (٢٦٤/٢).

(٤) انظر: الكتاب (٢٦٥/٢).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتيم من السيرافي.

(٦) بتمامه:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَرَانِ

والبيت لرجل من أسد السراة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢٦٦/٢) والكامل (١٣١/٣)

والحجة (٦٦/١).



وَشَاعَ فِي سَبِّ [الدُّكُورِ (فَعَلُ)] وَلَا تَقْسُ وَجُرَّ فِي الشُّعْرِ (فُلُ)]
 قوله: (فَعَلُ) أي: مختصاً بالنداء، وإلا لم يذكره هنا، وشذَّ قولُ عمر بن أبي
 ربيعة^(١):

لَسْتُ أَنْسَى قَوْلَهَا مَا هَذِهِ دَتْ ذَاتَ طَوْقٍ فَوْقَ غُضَنِ مِنْ عَشْرِ
 حَيْنٍ صَمَّمْتُ عَلَى مَا كَرِهْتُ هَكَذَا يَفْعَلُ مَنْ كَانَ غَدَرُ
 وقوله: (صَمَّمْتُ عَلَى مَا كَرِهْتُ): كنايةٌ عمَّا رامَ مِنَ الفاحشةِ، وفيه مدحٌ لها
 بالعفافِ، ولا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهَا أَجَابَتْ.

قوله: (وَجُرَّ فِي الشُّعْرِ فُلُ)، ومثله^(٢):

يَذْعُوهُ سِرًّا وَإِعْلَانًا لِيَرْزُقَهُ شَهَادَةُ يَدَيَّ وَلِحَادَةُ غَدَرِ
 وقوله^(٣):

أَطَوُّ مَا أَطَوُّ ثُمَّ آوِي إِلَى يَنْبِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ



(١) من الرمل. انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة (٩٠).

(٢) والبيت لأم عمران بنت الحار، وهو من البسيط. انظر: شعر الخوارج (٧٣) والكامل (٢١٤/٣).

(٣) البيت للحطيئة، وهو من الوافر. انظر: ديوان الحطيئة (٢٨٠) والمقتضب (٢٣٨/٤) وديوان المعاني (٣٩/١).



[الاستغاثة]

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ [مُنَادَى خُفِضَ] بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ: «يَا لِلْمُرْتَضَى» [

وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ [إِنْ كَرَّرْتَ (بَا) وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيًا]

وَلَامٌ مَا اسْتُغِيثَ [عَاقَبْتَ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ دُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ]

قوله: (عَاقَبْتَ أَلِفٌ)؛ لمدِّ الصوت، وكانت هي الزائدة دُونَ أُخْتَيْهَا^(١)؛ لأنها أخفُّ وأطولُّ مدًّا، وأكثرُ زيادةً في الكلام من أُخْتَيْهَا، بل من جميع الحروف التي تُزَادُ.

قوله: (أَلِفٌ)، وقوله: (أَلِفٌ) جناسٌ، يسمَّى (الجناسُ الْمُحَرَّفُ)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ ۖ ﴿٣١﴾ فَأَنْظَرَكِيْفَ كَانَ عَنَقِبَهُ الْمُنْذِرِينَ ۖ ﴿٣٢﴾﴾، وقولهم: «جُبَّةُ الْبَرْدِ، جُنَّةُ الْبَرْدِ»، وهو من الجناسِ التَّامِ^(٣).



(١) في المخطوط: (أخنتها).

(٢) الصافات: ٧٢-٧٣.

(٣) انظر: عروس الأفراح (٢/٢٨٦).

[النَدْبَةُ]

ذكر ابنُ الحاجبِ ^(١) النَّدْبَةَ بعدَ التَّرخيمِ، وليسَ بحَسَنِ، والصَّوابُ فِعْلُ النَّاظِمِ.
 مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ [لِمُنْدُوبٍ وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمًا]
 [مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ]: يعني: «فِي أَحْكَامِهِ وَأَقْسَامِهِ» ^(٢)، إِلَّا مَا يُسْتَشْنَى، كَذَا
 فَعَلَ فِي «سَبْكِ الْمَنْظُومِ» ^(٣)، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْدَّمَ الْأَقْسَامُ عَلَى الْأَحْكَامِ فِي اللَّفْظِ؛
 لَكُونِهَا مَقْدَمَةً عَلَيْهَا بِالطَّنْعِ.

ع: قَوْلُهُ: (وَلَا مَا أُبْهِمًا)، دَلَّ ذِكْرُهُ إِيَّاهُ مَعَ النِّكَرَةِ عَلَى أَنَّهُ بَعْضُ أَنْوَاعِ الْمَعْرِفَةِ،
 وَإِلَّا لَمْ يُذَكَّرْ، وَعَلَى أَنَّ الْإِبْهَامَ خِلَافُ التَّعْرِيفِ، لَا ضِدُّهُ؛ فَلِهَذَا صَحَّ اجْتِمَاعُهُمَا
 فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ.

قَالُوا ^(٤): «وَالْمُبْهَمُ شَيْئَانِ: الْإِشَارَةُ، وَالْمَوْصُولُ»، وَدَلِيلُ الْحَصْرِِ الْاسْتِقْرَاءُ.

قَوْلُهُ: «إِنَّ النِّكَرَةَ وَالْمُبْهَمَ لَا يُنْدَبَانِ»، زَادَ فِي «الْمَوْصِلِ» ^(٥): التَّابِعَ.

* * *

(١) انظر: الكافية ٢٠ - ٢١.

(٢) في المخطوط: «فِي أَقْسَامِهِ وَأَحْكَامِهِ»، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ؛ فَإِنَّهُ كَذَلِكَ فِي سَبْكِ الْمَنْظُومِ،
 وَتَعْلِيْقِ ابْنِ هِشَامٍ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ.

(٣) انظر: سبْكُ الْمَنْظُومِ (١٨٤).

(٤) انظر: الْأَصُولُ (١/١٤٩) وَالْجَمَلُ لِلْجَرَجَانِي (١٤) وَالْمَفْصَلُ (٢٤٥).

(٥) يَقْصِدُ بِهِ كِتَابُ (الْمَوْصِلِ فِي نِظْمِ الْمَفْصَلِ) لِلْإِمَامِ ابْنِ مَالِكٍ، وَهَذَا الْكِتَابُ مَفْقُودٌ، وَقَدْ نَثَرَهُ =

وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ [بِالَّذِي اشْتَهَرَ كَذ: (بَثْرَ زَمْزَمَ) يلي: «وَأَمِنْ حَقَرًا»]
[ويندب الموصول: كالاستثناء من قوله: (وَلَا مَا أَبْهَمَا).

وأرسل القول في الموصول، وقيدته في «سبك المنظوم»^(١)، فقال: «شَرْطُ
الْمُنْدُوبِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْهُمَا غَيْرُ (مِنْ) الْمُوصُولَةِ بِمَعْنَى: كَذ: «مَنْ حَقَرُ بَثْرَ زَمْزَمَ».
وفي مثل هذا الاستعمال خلاف، أعني: أن يُطْلَقَ الْعَامُّ وَيُخَصَّصَ إِلَى أَنْ يَبْقَى
وَاحِدٌ، الْجُمْهُورُ عَلَى مَعْنَاهُ»^(٢).

قوله: [بِالَّذِي اشْتَهَرَ]، حَذَفَ الْعَائِدَ الْمَجْرُورَ بِالْحَرْفِ، وَلَمْ يُكْمِلْ شَرْطَ
الْحَذْفِ، لَا يُقَالُ: إِنَّ التَّقْدِيرَ: «بِالصَّلَةِ الَّتِي اشْتَهَرَتْ»، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَجْرُورٍ؛ لِأَنَّ
شُهْرَةَ الصَّلَةِ وَحْدَهَا فِي نَفْسِهَا لَا تَكْفِي فِي نُدْبَةِ الْمُوصُولِ، بَلْ لَا بَدَأَ مِنْ شُهْرَةِ
الْمُوصُولِ بِهَا.

* * *

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ [صِلَةٌ بِالْأَلْفِ مَنَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ]

* * *

كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي [بِهِ كَمَلُ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلَتْ الْأَمْلُ]

= ابن مالك في كتابه المسمى: (سبك المنظوم وفك المختوم). انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(١) انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(٢) كلام الأصوليين أن الجمهور على جوازه انظر: العدة في أصول الفقه (٥٤٤/٢) والتبصرة

للشيرازي (١٢٥) وقواطع الأدلة (١٨١/١) وروضة الناظر (٥٢/٢) والإبهاج (٢٧٤/٢)

والتحجير (٢٥٢٠/٦).

ع: نقل القرطبي^(١) عن الكسائي^(٢) أَنَّهُ قَالَ فِي: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا﴾^(٣)،
 إِنَّ: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ نداءٌ مضاف، وإنَّ المعنى: «يَا سُبْحَانَكَ».
 ع: وفيه نظر؛ لأنَّه لَا يجوز: «يَا غُلَامَكَ»، وإنَّما يجوزُ في النَّدْبَةِ خاصَّةً، نحو:
 «وَا غُلَامَكَ»^(٤).

* * *

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوَّلِهِ [مُجَانِسًا] إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهُمْ لَا بِسَا
 (لَا يَس): اسمُ فاعِلٍ، مِنْ: كَبَسَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: خَلَطَهُ.

* * *

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ [إِنْ تُرِدْ] وَإِنْ تَشَاءَ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَرِدُ
 [وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ]: وَمِنْ ثَمَّ لُحْنُ الْمُتَنَبِّي^(٥) فِي قَوْلِهِ^(٦):
 وَآخِرَ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شِيمٌ

(١) انظر: تفسير القرطبي (١/٢٨٧).

(٢) انظر: إعراب القرآن للنجاشي (١/٤٤) والبحر المحيط (١/٢٣٨).

(٣) البقرة: ٣٢.

(٤) انظر: الأصول (١/٣٥٧) والحجة (٤/٣٣٦).

(٥) ممن لحنه ابن جني وابن يعيش. انظر: الخصائص (٢/٢١٤) وشرح المفصل (٥/٤٠٢).

(٦) بتمامه:

وَآخِرَ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شِيمٌ وَمَنْ يَجْنِسِي وَحَالِي عَنْدَهُ سَقَمٌ

والقصيدة من البسيط. انظر: ديوان المتنبي (٣٢٢).

قالوا: وَإِنَّمَا تَلْحَقُ فِي الْوَقْفِ؛ لَخَفَاءِ الْأَلْفِ، فُتَبَيَّنَ بِهَا، فَمَاذَا^(١) وَصَلْتَ
حَذَفْتَ.

قال الجرجاني في «الْوَسَاطَةِ»^(٢): «وَأُجِيبَ بَأَنَّ الْقِرَاءَ»^(٣) وَغَيْرَهُ أَجَازُوا ذَلِكَ،
وَأَنْشَدُوا^(٤):

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسْأَلُ

يَا مَرْحَبًا بِجَمَّارٍ نَاجِيَةٍ.....^(٥)

وقال المجنون^(٦):

فَقُلْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلِي لِنَفْسِي لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسْبِيهَا

(١) في المخطوط (ذا).

(٢) انظر: الوساطة (٤٦٣).

(٣) انظر: معاني القرآن للقراء (٤٢٢/٢).

(٤) بتمامه:

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسْأَلُ عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ

والرجز لعروة بن حزام. انظر: إصلاح المنطق (٧٤) وشرح المفصل (١٧٧/٥).

(٥) بتمامه:

يَا مَرْحَبًا بِجَمَّارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرْنُهُ لِلْسَّائِيَةِ

والرجز هذا غير معين القائل، وعند القراء: (نَاجِيَةٍ). انظر: الخصائص (٣٦٠/٢) والانتصاب

(٢٥٦/٣).

(٦) وفي الديوان: «يا رحمن». انظر: ديوان المجنون (٥٦) والشعر والشعراء (٥٥٥/٢) والزاهر

(٦/١).



وقال أبو زيد^(١) في قول امرئ القيس^(٢):

وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلَهَا

البيت: إن هذه الهاء هاء الوقف، وخالفه جُلُّ النحويين^(٣).

قوله: (إِنْ تُرِدْ)، وقوله: (لَا تُرِدْ) جناسٌ خططي^(٤)، ومثله: ﴿وَمَنْ يَحْسَبَنَّ أَنَّهُمْ
يُخْشَوْنَ﴾^(٥)، وقول علي^(٦) - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «قَصَّرَ نِيَابَكَ، فَإِنَّهُ أَبْقَى وَأَنْقَى وَأَتَقَى»،
وقولهم^(٧): «عَرَكَ عِرْكَ، فَصَارَ قُصَارُ ذَلِكَ ذَلِكَ، فَأَخْشَ فَاخْشَ فِعْلِكَ، فَعَلَّكَ تَهَذَا
بِهَذَا»، وقول الحريري^(٨):

(١) انظر: الصحاح (٦/٢٥٣٧) وشرح المفصل (٥/٤٠٢).

(٢) بتمامه:

وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلَهَا يَا هَذَا هُوَ وَيَخْلِكَ الْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ
وهو من المتقارب. انظر: ديوان امرئ القيس (١٠٦) والزهرة (٢٨) والمذكر والمؤنث لابن
الأنباري (٢/٢٠٧).

(٣) انتهى النقل هنا من الوساطة. انظر: الوساطة (٤٦٣).

(٤) ويسمى الجناس المصحف أو التصحيف. انظر: عروس الأفراح (٢/٢٩٣).

(٥) الكهف: ١٠٤.

(٦) انظر: الإعجاز والإيجاز (٣٤) وتحقيق الفوائد الغيائية (٢/٨١٣).

(٧) ينسب أيضًا للإمام علي رضي الله عنه. انظر: مفيد العلوم (٣٨٠) وتصحيح التصحيف (٢١)
وتاج العروس (١٣/٤٣٣).

(٨) بتمامه:

زُيِّنَتْ زَيْنَبٌ بِقَدْ يُقْدُ وَتَلَاهُ وَيَلَاهُ تَهَذَا يَهْدُ
وهو من الخفيف. انظر: مقامات الحريري (٤٩٧) وشرح الشريشي على مقامات الحريري
(٣/٣٧٧).

رُئِيتَ زَيْنَبٌ بَقْدٌ يَقْدُ

وَقَائِلٌ: «وَأَعْبِدِيَا، [وَأَعْبِدَا] مَنْ فِي الشَّذَايَا سُكُونٌ أَبَدِي»

فإن قلت: «وَأَعْلَامٌ غَلَامِي» وجب تحريك الياء.

وفي «الوساطة»^(١) في: «وَأَحَرَّ قَلْبَاهُ» ما نصّه: «وَأَضْعَفُ مِنْ لَحَاقِي هَذِهِ الْهَاءِ إِسْقَاطُ يَاءٍ (قَلْبِيَّاهُ)، والصواب إثباتها، وكذا: «وَأَنْقَطَعَ ظَهْرِيَّاهُ»^(٢)؛ لأنَّ الياء إنما تَسْقُطُ حيث يُحذفُ التنوينُ مِنَ الْمَنَادَى، فَلَمَّا كُنْتَ تَقُولُ: «وَأَزِيدُ»، فَتُحذفُ التَّنْوِينُ، قُلْتَ: «وَأَغْلَامَاهُ»، بِإِسْقَاطِ الْيَاءِ، وَلَوْ قُلْتَ: «وَأَغْلَامٌ غَلَامِيَّاهُ» أَثَبْتَ الْيَاءَ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي النَّدَاءِ: «يَا غَلَامَ زَيْدٍ»، فَتُنَوِّنُ^(٣) الْمَضَافَ إِلَى^(٤) الْمَنَادَى، وَلَكَ فِي الْمَفْرَدِ إِثْبَاتُ الْيَاءِ، تَقُولُ: «وَأَغْلَامِيَّاهُ»، وَإِذَا جَاءَ مَوْضِعُ ثَبَتِ فِيهِ النُّونُ فَلَيْسَ غَيْرُ إِثْبَاتِ الْيَاءِ، هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ جِلَّةُ النُّحَوِيِّينَ وَخُذَّاقُهُمْ، وَقَدْ أَجَارَ بَعْضُهُمْ^(٥) إِسْقَاطَ الْيَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ فِي الشَّعْرِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْكَلَامِ.



(١) انظر: الوساطة (٤٦٤).

(٢) انظر: الكتاب (٢٢٢/٢) والمقتضب (٢٧١/٤).

(٣) في المخطوط (فتنوين) والتصويب من الوساطة.

(٤) فوقها في المخطوط: (ظ)، وهي تعني الظن.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي (٤١٦/١).

[الترخيم]

تَرْخِيمًا اخْذِفْ [آخِرَ الْمُنَادَى كَ: «يَا سَعَا» فَيَمْنُ دَعَا (سَعَادًا)]
 ع: تجويزُ ابنِ النّاطمِ^(١) في قوله: (تَرْخِيمًا) أن يكونَ ظَرْفًا، أي: وَقَتَ الترخيمِ،
 مُخَالِفٌ لِمَا اشْتَرَطَهُ فِي بَابِ (الظَّرْفِ)^(٢)؛ إِذْ قَالَ: «بشَرْطِ إِفْهَامِ تَعْيِينِ وَقْتٍ أَوْ
 مِقْدَارٍ».

ع: مراده بـ: (المنادى): الصرِيحُ، فخرَجَ المُستغاثُ، والمندوبُ، قالوا:
 الحذفُ مِنْهُمَا يُنَافِي المَرَادَ بِهِمَا مِنْ تَطْوِيلِ الصَّوْتِ.
 وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُمْ أَجَازُوا فِي الْمُسْتَغَاثِ: «يَا لِرَيْدٍ»، بكسرِ اللامِ، على
 حذفِ المُستغَاثِ البتّةِ، فتجويزُ حذفِ آخرِهِ أسَهَّلَ، فافهَمَهُ.

* * *

وَجَوَزْنَاهُ مُطْلَقًا [فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ وَالذِي قَدْ رُخِّمًا]
 قوله: (وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا) احترازٌ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ الْمُحْتَزُّ^(٣) عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ
 بعدُ:

وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٤٢٣).

(٢) انظر: شرح ابن الناطم (٢٠٣).

(٣) في المخطوط: «المحترز وعنه»، فالظاهر أن الناسخ ظن أن ضمة (المعبر) واوًا، فكتبها واوًا.

فَحَسُنَ أَنْ يَدْخَلَ تَحْتَهُ، نَحْوُ: (عَقَبَاءُ)، كَذَا قَالَ ابْنُهُ ^(١).

وفي «الصَّحاح» ^(٢): «وَعُقَابٌ عَقَبَاءُ، وَعَبَقَاءُ، وَبَعَقَاءُ، عَلَى الْقَلْبِ، أَي: ذَاتُ مَخَالِبٍ جِدَادٍ».

يُحَذِّفُهَا وَفَرَهُ [بَعْدُ وَاخْطَلَا تَرْجِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الِهَا قَدْ خَلَا]
[يحذفها وفره بعد]: اعترض بهذا بين ذكر أقسام ما يُرَخِّمُ، وما لا يُرَخِّمُ،
وكان ينبغي تأخيرهُ عند الكلام على ما يُحذف للترخيم.

فإن قيل: فقد قال في أول الباب:

..... اخذف آخر المُنَادَى

فهلّا اعترضت عليه هناك.

قلت: لم يذكره هناك لبيان ما يُحذف، وإنما ذكره لتعريف الترخيم.

إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا [فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةِ وَإِسْتِنَادِ مُتَمِّم]

قوله: (دُونَ إِضَافَةٍ) قَالَ ابْنُهُ ^(٣): «وَلَا شَيْءَ بِهِ».

ع: مثلُ أَنْ تُسَمِّيَ رَجُلًا ب: «ضَارِبٌ زَيْدًا».

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٢٣ - ٤٢٤).

(٢) انظر: الصحاح (١٨٧/١).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٤٢٥).



وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ [الَّذِي تَلَا] إِنَّ زَيْدَ لَنَا سَاكِنًا مُكَمَّلًا]

أَرْبَعَةَ فَصَاعِدًا [وَالْخُلْفُ فِي] وَإِوَاءُ بِهِمَا فَتُنَحُّ قُفْيَا]

وَالْعَجَزَ اخْذِفِ مِنْ مُرْتَكِبٍ [وَقُلَّ] تَرْخِيمٌ جُمْلَةً وَذَا عَمَرُو نَقَلْ]

[عمرو]: في «شرح المفصل» للسُّغْنَاقِيِّ^(١): «سَيَّبُوهُ كَانَ فَتَى أَعْجَمِيًّا، يَعْتَادُ شَمَّ التَّفَّاحِ؛ فَلَقَّبَ بِذَلِكَ، وَقِيلَ: لُقِّبَ بِذَلِكَ؛ لِنِظَافَتِهِ؛ لِأَنَّ التَّفَّاحَ مِنْ نَظِيفِ الْفَوَاحِ. وَلِلزَّمْخَشَرِيِّ^(٢) فِيهِ:

أَلَا صَلَّى إِلَهُ صَلَاةٍ صَدِيقٍ عَلَى عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قُبَيْرٍ
فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ بُوْقَلَمٍ وَلَا ابْنَاءُ مَنِيرٍ
وَكَانَ الْكِتَابِيُّ يَقُولُ: «كَأَنَّ النَّحْوُ أُوحِيَ إِلَيْهِ»، وَقِيلَ: لَمْ يَلْغُ مَبْلَغُهُ مَنْ تَقَدَّمَ،
وَلَا مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ، وَهُوَ ابْنُ بَضْعٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً.

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ^(٣): «تُوفِّيَ بِالْأَهْوَازِ، وَقَدْ نَبَّغَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ»^(٤).

(١) انظر: شرح المفصل للسُّغْنَاقِيِّ (٢٤).

(٢) انظر: ديوان الزَّمْخَشَرِيِّ (٢٨٤).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١٧/١).

(٤) انتهى النقل عن السُّغْنَاقِيِّ، وقد قال صديقنا الدكتور فيصل المنصور: «مِنْ الْوَهْمِ الْمَشْتَهَرِ أَنَّ سَيَّبُوهُ تُوْفِّيَ وَهُوَ فِي الثَّلَاثِينَ مِنْ عَمْرِهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ تُوْفِّيَ وَقَدْ بَلَغَ الْخَمْسِينَ أَوْ كَادَ =

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ [مَا حُذِفَ] فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ [أَلِف]

في مسألة (منصوب)^(١): إِذَا قُلْتَ: «يَا مَنْصُ» تَخْتَلِفُ الضَّمَّةُ تَقْدِيرًا.

ومثل ذلك: (الْفُلُكُ)، كَسَرُوا: (فُعَلًا) على (فُعَلٍ)، مِنْ حَيْثُ كَانَ: (فُعَلٌ) يُعَاقِبُ (فُعَلًا)، ك: (شُغْلٌ، وَيُخْلٍ، وَعُزْبٌ، وَعُجْمٌ)، وَ(فَعَلٌ) يُكَسِّرُ عَلَى (فُعَلٍ)، ك: (أَسَدٌ، وَوَثْنٌ)، ذَكَرَ س^(٢) أَنَّهُ قُرِئَ: ﴿إِلَّا أَتْنَا﴾^(٣)، ف: (فُلُكٌ) مَفْرَدًا ك: (فُقُلٌ)، وَجَمْعًا ك: (رُؤُلٌ).

وكذا: (دِلَاصٌ، وَهِيَجَانٌ)، فِي الْجَمْعِ [ك] ك^(٤): (كِرَامٌ، وَلِثَامٌ)، وَفِي الْمَفْرَدِ ك: (ضِنَالٌ، وَكِنَازٌ).

وكذا ضَمَّةٌ: (رُبَابٌ) غَيْرُ ضَمَّةٍ (رُبَى)؛ لِأَنَّ (رُبَابًا) ك: (عُرَاقٍ، وَطُؤَارٍ،

= أَوْ جَاوَزَهَا. وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ رَوَى عَنْ عِيْسَى بْنِ عِمْرٍ، وَقَدْ تَوَفَّى عِيْسَى عَامَ ١٤٩ هـ، فَإِذَا كَانَ أَوَّلُ سَمَاعِ سَيُوبِيهِ مِنْهُ عَامَ ١٤٥ هـ، وَكَانَ عَمْرُهُ حِينَئِذٍ ١٥، فَإِنَّ سَنَةَ حَيَاتِهِ تَوَفَّى عَامَ ١٨٠ هـ تَكُونُ ٥٠ سَنَةً. وَقَدْ ذَكَرَ نَحْوًا مِنْ هَذَا ابْنُ مَسْعَرٍ. انْظُرْ: تَارِيخُ الْعُلَمَاءِ النَّحْوِيِّينَ لِابْنِ مَسْعَرٍ (١١٠).

(١) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ حَتَّى آخِرَهَا مَلْخَصَةٌ مِنْ كِتَابِ الْخَصَائِصِ لِابْنِ جَنِيٍّ، وَسَيُشِيرُ ابْنُ هِشَامٍ فِي نَهَايَةِ الْحَاشِيَةِ إِلَى هَذَا. انْظُرْ: الْخَصَائِصُ (٢/ ١٠٠) وَمَا بَعْدَهَا.

(٢) سَيُوبِيهِ لَمْ يَنْصَ عَلَى هَذَا، بَلْ إِنَّهُ أَلْمَحَ، فَقَالَ: «وَوَثْنٌ وَوَثْنٌ، بَلَغْنَا أَنَّهَا قِرَاءَةٌ»، وَيُفْسِرُهُ قَوْلُ الْفَرَاءِ: «وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَتْنَا»، جَمَعَ الْوَثْنَ، فَضَمَّ الْوَاوَ فَهَمْزُهَا، كَمَا قَالَ: «وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ». انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣/ ٥٧١) وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ (١/ ٢٨٨) وَمَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَةِ (٢/ ١٥٨).

(٣) النِّسَاءُ: ١١٧، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ.

(٤) زِيَادَةُ يَفْتَضِيهَا السِّبَاقُ.

وتَوَامٍ، وأَوَائِلُ كُلِّ مِنْهِنَّ مَخَالِفٌ لِأَوَائِلِ وَاحِدِهَا، وهو: (عَزَقٌ، وَظَنَرٌ، وَتَوَامٌ)، وكَذَا فِي (رُبَابٍ).

وكَذَا: (فُومٌ، وَفُومَانٌ)، وَ(خُوطٌ، وَخُوطَانٌ)، الضَّمَّةُ وَالسُّكُونُ مُخْتَلِفَانِ، وكَذَا سَكُونٌ (ظَهَرٌ)، غَيْرُ سَكُونٍ (ظَهْرَانٍ)، وَكُسْرٌ لَامٍ (دَهْلِيْزٍ) غَيْرُهَا فِي (دَهَالِيْزٍ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ كَسْرَةٌ مَا يَأْتِي بَعْدَ أَلْفٍ الْجَمْعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَاحِدِ مَكْسُورًا، كَذَا: (مِفْتَاحٍ، وَمِفَاتِيْحٍ).

وَقَالُوا: (صِنُوْ، وَفَنُوْ)، وَ: (صِنَوَانٌ، وَفَنَوَانٌ)، وَكَذَا فِي: (جَسَلٍ، وَخِشْفٍ)؛ لَوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (فَعْلًا، وَفَعَلًا) تَعَاقِبَا فِي: (بَدَلٍ، وَشَبِيهِ، وَمَثَلٍ)، وَ(فَعَلٌ) يُجْمَعُ عَلَى (فِعْلَانٍ)، كَذَا: (شَبَبٌ، وَخَرَبٌ، وَتَاجٌ، وَقَاعٌ).

وَالثَّانِي: أَنَّ (فَعْلًا، وَفُعْلًا) تَعَاقِبَا فِي: (عُلُوٍّ، وَسُفْلٍ، وَرُجْزٍ)، وَ(فُعْلٌ) يُجْمَعُ عَلَى (فِعْلَانٍ)، نَحْوُ: (كُوزٍ، وَخُوتٍ)، فَكَمَا أَنَّ كَسْرَ فَاءٍ: (شِبْنَانٍ، وَبِرْقَانٍ) غَيْرُ فَتْحَةٍ: (شَبَبٌ، وَبِرْقٍ)، كَذَا الْكَسْرَتَانِ فِي: (صِنُوْ، وَصِنَوَانٍ)، وَكَمَا أَنَّ ضَمَّةَ: (كُوزٍ) غَيْرُ كَسْرَةٍ: (كِيْزَانٍ)، كَذَا الْكَسْرَتَانِ أَيْضًا فِي: (صِنُوْ، وَصِنَوَانٍ).

مِنْ «الْخَصَائِصِ»^(١)، وَلِيُنْقَلَ إِلَى بَابِ (التَّكْسِيرِ)؛ فَهُوَ أَمْسٌ بِهِ.

ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٢): «(فَعِلٌ، وَفِعْلُولَةٌ) خَاصَّانِ بِالْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ، كَذَا: (سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ، وَهَيِّنٌ)، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهُ، وَيَجِبُ فِي (فِعْلُولَةٍ)؛ لَطَوِيلُهُ، كَذَا: (قَيْدُودَةٌ، وَصَيِّرُورَةٌ)،

(١) انظر: الخصائص (١٠٠/٢) وما بعدها.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (١٦٩/٢).

مصدرًا: «قَادَ، وَصَارَ»؛ فوزنهما: (فَيْلُولَةٌ).

و(فَيْلُ) خاصٌّ بالصحيح، ك: (صَيْرَفٍ)، للمتصرف في الأمور، و(جَيْدَرٍ)، للرجل القصير، و(عَيْلَمٍ)، بالغين المعجمة، للسُّلْحَقَةِ، والجارية أيضًا، و(عَيْلَمٍ)، للبئر الكثيرة الماء، وللبحر أيضًا.

فأما قولهم للملك الذي دون الملك الأعظم: (قَيْلُ)، فقال فيه ابنُ السَّكَيْتِ^(١): «القَيْلُ: الْمَلِكُ مِنْ مُلُوكِ حَمِيرٍ، وجمعه: (أَقْيَالُ)، على اللَّفْظِ، و(أَقْوَالٍ)، على الأصلِ، وأصله من ذوات الواوِ، وأصله: (قَيْلُ)، فحُفِّفَ.

وأبى قومٌ من النحاة هذا القول^(٢)، وجعلوا للقَيْلِ اشتقاقين، بحسب اختلاف جمعه، فذهبوا إلى أنه: (فَعْلٌ)، من الياء^(٣)، فَمَنْ قَالَ: (أَقْيَالُ)، فهو ك: (قَيْدٍ، وَأَقْيَادٍ)، واشتقاقه من قولهم: «تَقَيَّلَ فُلَانٌ أَبَاهُ»، إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ فِي الشَّيْءِ، وقولهم في الْمَلِكِ: (قَيْلُ)، معناه: أَنَّهُ أَشْبَهَ الْمَلِكَ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ، كَمَا أَنَّ (تَبَّعًا) معناه: «تَبَعَ فِي [الْمُلْكِ]»^(٤) مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، كَمَا قِيلَ لِلظِّلِّ: (تُبَّعَ)؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ ضَوْءَ الشَّمْسِ، قَالُوا: وَلَوْ كَانَ (قَيْلُ) مِنَ الْوَاوِ^(٥) لَمْ يَأْتِ فِي جَمْعِهِ إِلَّا (أَقْوَالُ)^(٦)، كَمَا لَمْ يُجْمَعْ (مَيْتُ)

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٦).

(٢) جاء في هامش مخطوطة أمالي ابن الشجري: «وهذا قول أبي علي الفارسي، في كتابه المعروف بالذكرة، ولم يسبق إليه، وهو اشتقاق واضح، ولم ينكر قول ابن السكيت، ولكن ترجح عنده قول نفسه». انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٧٠).

(٣) في ابن الشجري: (اليائي).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتيم من أمالي ابن الشجري.

(٥) في ابن الشجري: (الواوي).

(٦) في المخطوط: (قوال)، وهو تحريف.

إِلَّا عَلَى (أَمْوَاتٍ).

وعندي أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ قَوْلُ ابْنِ السَّكَيْتِ^(١)، كَمَا قَالُوا مِنْ (الشَّوْبِ): (مَشُوبٌ)، عَلَى الْأَصْلِ، وَ(مَشِيبٌ)، عَلَى لَفْظِ (شَيْبٍ)، وَمِثْلُهُ (الْمَجْفُوفُ) وَالْمَجْفِيُّ، وَهُوَ مِنْ: «جَفَوْتُ»، حَمَلًا عَلَى: «جَفِي»^(٢)، قَالَ^(٣):

مَا أَنَا بِالْجَافِي وَلَا الْمَجْفِيُّ

وَلَمْ يَطْرُدْ ذَلِكَ، فَيَقُولُوا^(٤) مِنْ (الصَّنُوعِ): (مَصِيعٌ)، وَلَا مِنْ (الْعَزْوِ): (مَغْزِيٌّ)، وَكَذَا قَالُوا: (أَقْيَالٌ)، وَإِنْ لَمْ يَقُولُوا: (أَمْيَاتٌ)^(٥).

وَاجْمَعْلُهُ إِنْ لَمْ يَتَو [مَخْدُوفٌ كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَمًا]
ع: (كَمَا لَوْ كَانَ): (الاسمُ، بِالْآخِرِ): أَي: بِمَا هُوَ آخِرُ الْآنَ فِي اللَّفْظِ.

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ [فِي (تُمُودَ): «يَا تُمُو»، وَ«يَا تُمِي» عَلَى الثَّانِي «يَا]

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٦).

(٢) وهذا قول الفراء وتعليقه. انظر: إصلاح المنطق (١٣٩) وأدب الكاتب (٦٠١) والمحكم (٤٥٦/٣).

(٣) رجز لم يعين قائله. انظر: إصلاح المنطق (١٣٩) وأدب الكاتب (٥٦٨).

(٤) يظهر في الرسم أن الفاء ساقطة من المخطوط، وهي عند ابن الشجري، والسياق يقتضيها.

(٥) انتهى هنا النقل عن ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١٧١/٢).

ع: لانتفاء نحو (ثُمُو) ^(١) في الأسماء التامة استرذِل قول أزد السراة ^(٢): «هَذَا زَيْدُو» ^(٣)، وإن كَانَ الجمهورُ يوافقونهم في النَّصْبِ، وإنَّمَا خالفوهم فِي: «مَرَزْتُ بِزَيْدِي»؛ لِإِلْبَاسِهِ ^(٤).

* * *

وَالْتَزِمَ الْأَوَّلُ فِي [ك: (مُسْلِمَةً) وَجَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ فِي ك: (مُسْلِمَةً)]
لَا تَجُوزُ هَذِهِ اللَّغَةُ فِي (مُسْلِمَةً)، وَلَا فِي نَحْوِ (حَمَامَاتٍ) عَلَمًا، وَلَا فِي نَحْوِ
(طَلِيسَانٍ) عَلَمًا ^(٥).

ع: وَلَا فِي نَحْوِ (مُقَدَّرَةٌ) عَلَمًا.

* * *

وَلَا ضَطْرَّارٍ رَخَّمُوا [دُونَ نَدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ (أَحْمَدَا)]



(١) فَمَا لَا نَظِيرَ لَهُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمَاءُ صَحِيحًا مَخْتَوِمًا بِوَإِ لَا زِمَةَ مَضْمُونٌ مَا قَبْلُهَا.
(٢) فَهَمْ يَقْفُونَ عَلَى الْمَرْفُوعِ بِقَلْبِ التَّنْوِينِ وَأَوَّ، وَعَلَى الْمَنْصُوبِ بِقَلْبِهِ أَلْفًا كَلِغَةِ الْجُمْهُورِ،
وَعَلَى الْمَجْرُورِ بِقَلْبِ تَنْوِينِهِ يَاءٌ. انظر: الكتاب (١٦٧/٤) والقوافي للأخفش (١٧) وشرح
المفصل (٢١٣/٥).

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ سَقَطَتِ الْوَاوُ.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (١٧٩/٢).

(٥) انظر: الأصول (٣٧٣/١) وأمالى ابن الشجري (٣٢٩/٢).

[الاختصاص]

الاختصاصُ كَنَدَاءٍ (دُونِ يَا) ك: «أَبْهَا الْفَتَى» بِإِثْرٍ: «ارْجُونِيَا» [

من كتاب «البلغة في معرفة أساليب اللغة» لأبي البركات الأنباري^(١): يردُّ الخبرُ بمعنى الأمر، نحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢)، أي: آمِنُوا^(٣)، بدليل: ﴿يَقْفَرْ لَكُمْ﴾^(٤)، بالجزم، وأنَّ ابنَ مسعودٍ قرأ كذلك^(٥)، وبمعنى الدعاء، نحو: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾^(٦).

ع: الذي يظهرُ لي أنَّه خبرٌ على حقيقته، بخلاف قولك: «عَفَرَ اللَّهُ لَكَ».

وبمعنى^(٧) الشرط، نحو: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾^(٨)، أي: إِنَّا إِنْ نَكَشِفْ نُعَوِّدُوا.

(١) بعد مقابلة كلام ابن الأنباري ظهر لي أنه لخصه من ابن فارس، فالحاشية حتى آخرها مستفادة من كتاب الصاحبي لابن فارس. انظر: الصاحبي (١٣٣).

(٢) الصف: ١١.

(٣) قاله المبرد والزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (١/٢٢٦) والتعليقة للفارسي (٢/٢٠٣).

(٤) الصف: ١٢.

(٥) انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/٤٤٣).

(٦) التوبة: ٤٣.

(٧) يستكمل هنا النقل عن أبي البركات.

(٨) الدخان: ١٥.

ع: يجوزُ كَوْنُ الجُمْلَتَيْنِ على بَابِهِمَا، وما ذكره صحيحٌ من حيث المعنى.
ويرد^(١) الأمرُ بمعنَى التكوين، نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾^(٢)، والتلخيص، نحو:
﴿مُوتُوا بِقَيْطِكُمْ﴾^(٣).

ع: ويستعملون النفي مُرادًا به الإيجاب [و] النهي، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٤)،
و: «لَا غَيْبَةَ لِفَاسِقٍ»^(٥)، و: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٦)، كأنه تُصَوَّرُ وقوعُ ذلك،
فأُخْبِرَ عنه.

وفائدة هذا: التنبيهُ على الرغبةِ في فعلِ الشيء وإيجاده، حتَّى إِنَّهُ لَيَتَصَوَّرُ واقعًا
كذلك؛ فيُخْبِرُ عنه.

وَقَدْ بُرِيَ ذَا دُونَ (أَيِّ) [تَلَوْ (آلَ) كَمَثَلِ: «نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْحَى مِنْ بَدَلٍ»]
[نحن العرب]: «سَلَمَانٌ مِنَّا أَهْلُ الْبَيْتِ»^(٧)، نصبٌ على الاختصاصِ عندَ
س^(٨).

(١) يستكمل النقل هنا عن أبي البركات.

(٢) البقرة: ٦٥ والأعراف: ١٦٦.

(٣) آل عمران: ١١٩.

(٤) البقرة: ٢.

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/٣٢١).

(٦) الواقعة: ٧٩.

(٧) انظر: مسند البزار (١٣/١٣٩) والمعجم الكبير (٦/٢١٢) والمستدرک على الصحيحين (٣/٦٩١).

(٨) انظر: الكتاب (٢/٢٣٦).



وقيل: يجوزُ الخفضُ على البدلِ من الضمير، وهو مذهبُ الأخفش^(١)، وهو مردودٌ عندَ س^(٢)؛ فإنه في غايةِ البيانِ، فلا يحتاجُ للبيانِ بالإبدالِ منه^(٣).

قالَ بعضُ الفضلاءِ^(٤): وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مِنَّا» يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ نَفْسَهُ فَقَطْ، وَأَنْ يَرِيدَ الْجَمَاعَةَ، ثُمَّ الْجَمَاعَةُ تَحْتَمِلُ الصَّحَابَةَ وَأَهْلَ الْبَيْتِ، فَلَمَّا تَعَدَّدَ الاحْتِمَالُ جَازَ الْإِبْدَالُ؛ لِلْبَيَانِ.

مِمَّا يَحْتَمِلُ الْاِخْتِصَاصَ وَالنِّدَاءَ^(٥): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٦).

كعبُ بنُ مالكٍ^(٧): «وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ [صلى الله عليه وسلم] المسلمينَ عَنْ كَلَامِنَا - أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ - مِنْ بَيْنِ مَنْ^(٨) تَخَلَّفَ عَنْهُ، يَعْنِي نَفْسَهُ، وَمِرَارَةَ بَنِ الرَّبِيعِ،

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٩٣).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٧٦).

(٣) انظر: الروض الأنف (٦/٢١٠).

(٤) نقله المناوي في فيض القدير، وظاهر السياق أنه من كلام الأخفش، قال في فيض القدير: «الجر على البدل من الضمير عند الأخفش، قال: والمضمر يحتمل أن يراد به المتكلم فقط، وأن يراد المتكلم وجماعة، يعني الصحابة وأهل البيت، فلما تعدد الاحتمال وجب البيان بالإبدال، والنبي ﷺ داخل في أهل البيت دخولاً أولياً». انظر: فيض القدير (٤/٤٠٦).

(٥) قاله الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/٢٢٦).

(٦) الأحزاب: ٣٣.

(٧) انظر: صحيح البخاري (٣/٦).

(٨) ساقطة من المخطوط.

(٩) في المخطوط (من من من)، وهو تحريف.

وهلال بن أمية.

[العُزْبُ]: الحُزْنُ والحَزَنُ، والبُخْلُ والبَخْلُ، والعُدْمُ والعَدَمُ، والعُزْبُ والعَرَبُ، والسُّخْطُ والسَّخَطُ، والرُّهْبُ والرَّهَبُ، والفُلْكُ والفَلَكُ.



[التحذير والإغراء]

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوُهُ [نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِثَارُهُ وَجَبَ]

قوله: (وَنَحْوُهُ) يريد به: نحوه من الألفاظ المبدوءة بـ: (إِيَّا)، المختومة بعلامة المخاطب: إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، وفي الحديث^(١): «إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ»، «إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدَّمَنِ»^(٢)، «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثٍ بِذَعَةٍ، وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٣).

ويخرج عنه: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاهُ، إلى: إِيَّاهُنَّ.

يدلُّ على أَنَّهُ أَرَادَ مَا ذَكَرْتُهُ: جَعَلَهُ بَعْدُ (إِيَّايَ، وَإِيَّاهُ) شَادِّينَ؛ فَهَذَا يُفَسَّرُ أَنَّ مَرَادَهُ بـ: (النَّحْوِ) مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ لِلْمُخَاطَبِ.

* * *

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا [بـ: (إِيَّا) انْصَبَ وَمَا سِوَاهُ سَكَنَ فِعْلِيهِ لَنْ يَلْزَمَا]

(١) هو كذلك في المحكم لابن سيده وفي شرح التسهيل، ولم أقع عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، وقد وقع قريب منه، قال: «إِيَّاكَ يَا حُمَيْرَاءُ». انظر: الفتن (٨٤/١) والمحكم (٣٣١/٣) والمدخل لابن هشام اللخمي (٣٦٤) وشرح التسهيل (١٥٤/١) ولسان العرب (٩٩٠/٢) وتاج العروس (٧٣/١١).

(٢) انظر: مسند الشهاب القضاعي (٩٦/٢) وأمثال الحديث للرامهرمزي (١٢٠).

(٣) انظر: مسند أحمد (١٢٦/٤) وسنن الدارمي (٢٨٨/١) وسنن ابن ماجه (١٥/١).

قوله: (وَدُونَ عَطْفٍ): كقولك: «نَفْسَكَ الشَّرَّ»، بإضمار: «جَنَّبَ»، وإن شئت أظهرت العامل، قاله ابن النَّاظِم^(١)، وفيه مُخَالَفَةٌ لِمَنْ جَعَلَ مِنْ وَهْمِ الْخَوَاصِّ^(٢): «إِيَّاكَ الْأَسَدَ» بغير عطف.

قوله: (وَدُونَ عَطْفٍ) تحته صورتان:

إحداهما: التَّكَرُّرُ، كقولك: «إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْأَسَدَ».

والثانية: أن لا يكونَ تَمَّ تَكَرَّرَ، نحو: «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدَ».

في بابِ (تَعَدَّى الْفِعْلُ وَلُزُومِهِ) مِنْ «شرح التسهيل» ما نصّه^(٣): «ولا يُحذفُ العاطِفُ بعدَ (إِيَّاكَ) إلَّا والمَحذُورُ مجرورٌ بـ: (مِنْ)، نحو: «إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ». وفيه: «ويجوزُ حذفُ (مِنْ) مع (أَنْ) والفاعلِ، ورُبَّمَا أُجْرِيَ مجرهما المصدرُ الصريحُ، نحو^(٤)»:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ

ع: أصله: «مِنْ أَنْ تُمَارِيَ»، ثم: «أَنْ تُمَارِيَ»، ثم أوقع موقعه: (المِرَاءَ).

انتهى.

(١) انظر: شرح ابن النَّاظِم (٤٣٣).

(٢) يقصد به الحريري. انظر: درة الغواص في أوهام الخواص (٢٩).

(٣) انظر: شرح التسهيل (١٦٠ / ٢).

(٤) بتمامه:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

والبيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢٧٩ / ١)

والمقاصد النحوية (١٦٠٠ / ٤) وخزانة الأدب (٦٣ / ٣).

«وقيل: إنه بتقدير فعلٍ آخر، وكيفما كان فهو ضرورة»^(١).

إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ [ك: «الضَّيْعَمُ الضَّيْعَمُ يَا ذَا السَّارِي»]

[مع العطف]: نحو: «مَارَ^(٢)، رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ^(٣)»، و: «نَاقَةَ اللَّهِ وَسُفْيَهَا^(٤)».

قوله: (كَالضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ)، لم يُمثل بنحو: «نَفْسَكَ نَفْسَكَ مِنْ كَذَا»؛ لِتَعْلَمَ أَنَّهُمْ يَسْتَغْنُونَ بِذِكْرِ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ عَنْ ذِكْرِ الْمُحَذَّرِ؛ فَيَكُونُ حَكْمُهُ كَحَكْمِهِ فِي وُجُوبِ الْحَذَفِ فِي مِثْلِ: «الْأَسَدَ الْأَسَدَ»، و«الشَّيْطَانَ وَكَيْدَهُ»، وفي جَوَازِهِ فِي نَحْوِ: «نَفْسَكَ مِنْ الْأَسَدِ»، فاشتمل قوله: (الضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ) على تمثيل المسألة التي ذكرها، وعلى إنشاء مسألة أخرى.

وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) [أَشَذَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَضِي مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ]

[وَشَذَّ إِيَّايَ]: كقول عمر - رضي الله عنه -^(٥): «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ

الْأَرْثَبَ»، قَالَ ابْنُهُ^(٦): «أَي: نَحْنِي عَنْ حَذَفِ الْأَرْثَبِ، وَنَحْنُوا أَنْفُسَكُمْ عَنْ حَذْفِهِ»، فَكَتَفَى بِذِكْرِ الْمُحَذَّرِ أَوَّلًا، وَبِذِكْرِ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ ثَانِيًا، قَالَه ابْنُهُ.

(١) هذا السطر استكمال للكلام ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦١).

(٢) ترخيم لاسم (مازن).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٥) والمقتضب (٣/ ٢١٥).

(٤) الشمس: ١٣.

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٤) والإيضاح لابن الحاجب (٢٨٢).

(٦) انظر: شرح ابن الناطم (٤٣٣).

[وإياه أشد]: في مقدمة «صحيح مسلم» مرفوعاً^(١): «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي نَاسٌ^(٢) يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ». انتهى.
ويُعزى لعليّ - رضي الله عنه -^(٣):

فَلَا تَصْحَبْ أَخَا الْجَهْلِ فَإِنَّكَ وَإِيَّاهُ
قَالَ الصَّفَّارُ^(٤): «ذهب الخليل^(٥) إلى أَنَّ (إِيَّا) اسمٌ ظاهرٌ^(٦)، وما بعده هو الضمير، مستنداً بقولهم: «إِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ»^(٧)، ولو كان مضمراً ما أضيف، وهذا عندنا غير قاضٍ؛ لأنَّ (إِيَّا) هذه ليست تلك، وإنما هي بمعنى الحقيقة، وكأنَّه قال: «إِيَّاهُ وَحَقِيقَةَ الشَّوَابَّ».

قوله: «وَإِيَّا الشَّوَابَّ»: استدلَّ به على أَنَّ الضميرَ في (إِيَّاكَ): (إِيَّا) مضافاً إلى الكافِ ضميراً، بدليلِ ظُهورِ الخفضِ في الظاهر.
أجيب: بأنَّ هذا شاذٌّ^(٨).

(١) انظر: صحيح مسلم (١٢/١).

(٢) في صحيح مسلم: (أناس).

(٣) من الهزج. انظر: ديوان عليّ (١٥٣).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (٢/٢١٣).

(٥) انظر: الكتاب (١/٢٧٩).

(٦) كثير من الكلام هذا على (إِيَّا) مستفاد من أبي حيان، وبعضه من ابن عصفور. انظر: التذييل والتكميل (٢/٢١١) وما بعد وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢١).

(٧) تمام قول العرب: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّنِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ». انظر: الكتاب (١/٢٧٩٣).

(٨) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٢/١٧٧) والكشاف (١/١٣) والإنصاف (٢/٥٧٢).



قُلْنَا: الشذوذُ إِنَّمَا يَقْدَحُ فِي الْقِيَاسِ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَنَحْنُ لَمْ نَدَّعِهِ،
وَلَا يَقْدَحُ فِي الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى الْأَصْلِ، وَلَوْ اِعْتَبِرَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ اِسْتِدْلَالُ سَيِّبُوهِ^(١)
عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ يُونُسَ^(٢) بِقَوْلِهِ^(٣):

..... فَلَبَّسَنِي بِإِدْنِي مِسْوَرٍ

فَإِنَّهُ شَاذٌ قَطْعًا^(٤).

أَجِيبْ: بَأَنَّ الْاِسْتِدْلَالَ هَذَا لَمْ يَعَارِضْهُ مُعَارِضٌ، بِخِلَافِ الْاِسْتِدْلَالِ بِذَاكَ،
فَإِنَّهُ عَارِضُهُ أَنَّ الضَّمَائِرَ لَا تُضَافُ.
قُلْنَا: عَيْنُ النِّزَاعِ.

قَالُوا: يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَعْرَفَ لَا يُعَرَّفُ؛ لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، وَهُوَ مُحَالٌ.
قُلْنَا: يُزَادُ تَعْرِيفًا وَتَوْضِيحًا، كَمَا بِالنَّعْبِ.

* * *

(١) انظر: الكتاب (١/٣٥٢).

(٢) انظر: الكتاب (١/٣٥١).

(٣) بتمامه:

دَعَاوْتُ لِمَا نَأْتِي مِسْوَرًا فَلَبَّسَنِي بِإِدْنِي مِسْوَرٍ
وَالْبَيْتُ لِأَعْرَابِي مِنْ بَنِي أَسَدٍ، وَهُوَ مِنَ الْمُتَقَارِبِ. انظر: الكتاب (١/٣٥٢) والمحبس
(٧٨/١).

(٤) وتوضيح هذا أن يونس يرى أن ياء (ليك) ليست للثنية، بل هي كياء «لديك»، فاحتجّ س
بشوب ياء (لي) مع الظاهر، ولو كانت كياء (لدى) لم تثبت إلا مع المضمّر، كما أن ياء
(لدى) لا تثبت إلا مع المضمّر. انظر: التذييل والتكميل (٢/٢١٢).

وَكَمْ حَذِيرٍ بَلَا (إِذَا) اجْعَلَا مُغْرَى بِوَفِي كُلِّ مَا قَدْ فُضِّلَا
قوله: (في كُلِّ مَا قَدْ فُضِّلَا) قَالَ ابْنُهُ^(١): ويدخل تحته - وإن كان لم يذكره - أنَّ
المكرَّر قد يرفع على التحذير، كقوله^(٢):

..... السَّالَاحُ السَّالَاحُ

ع: هذا يأباه قوله: (قَدْ فُضِّلَا)، ولو أنه قال في: (سَائِرِ أَحْكَامِهِ) لكان قد يُمكنُ
بِكلفةٍ كبيرة.

وله أن يقول: مراده: في كُلِّ مَا قَدْ فُضِّلَ النَحْوِيُّونَ مِنَ الْأَحْكَامِ، لا في كُلِّ مَا قَدْ
فُضِّلَتْهُ أَنَا، إشارةً إلى أَنَّهُمَا لا يَفْتَرِقَانِ في شيء.

الْأَمِينُ الْمُحَلِّيُّ في «مِفْتَاحِ الْإِعْرَابِ»^(٣): «وقد يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ الْمَاضِي فِي
الْإِعْرَاءِ، كَقَوْلِهِمْ^(٤): «كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَقُّ»، أي: «أَفْصَدُوهُ، وَالزَّمُوهُ»؛ لِأَنَّ الْمَكْذُوبَ
عَلَيْهِ مَغْرَى بِقَصْدِ الْكَاذِبِ لِيَجَارِيَهُ^(٥)، وَقَوْلِهِمْ^(٦): «أَكْثَبَكَ الصَّيْدُ»، أي: «أَزِمِهِ»؛

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٤٣٤).

(٢) بتمامه:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا
لَجِيدُونَ بِالْوَقَاءِ إِذَا قَا
لَ أَخُو التَّجْدَةِ السَّالَاحُ السَّالَاحُ
أَشْدَهُمَا الْفَرَاءُ بِلَا نِسْبَةٍ، وَهُمَا مِنَ الْخَفِيفِ. انظر: معاني القرآن للفرأ (١/١٨٨)
والخصائص (٣/١٠٤).

(٣) انظر: مفتاح الإعراب (١١٦).

(٤) من كلام سيدنا عمر. انظر: مسند الفاروق (١/٤٥٦) ومصنف عبد الرزاق (٥/١٧٢).

(٥) عند الأمين المحلي: «لمحاربته».

(٦) انظر: معجم ديوان الأدب (٢/٢٨٤) وتهذيب اللغة (١٠/١٠٦).



لَأَنَّ دُنُوَّهَ مِنْهُ يُغَرِّبُهُ بِرَمِيهِ».

ع: مأخوذةٌ مِنَ (الكَتَبِ)، وهو القُرْبُ^(١).



(١) انظر: الغريب المصنف (٨١٩/٣) ومعجم ديوان الأدب (٢٠٤/١).

[أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ]

ابنُ جَنِّي^(١): «لأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثُ فَوَائِدَ:

إِحْدَاهَا: السَّعَةُ فِي اللَّغَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ احْتَجَجْتَ إِلَى قَافِيَةِ بوزنٍ^(٢):

قُدْنَا إِلَى الشَّامِ جِيَادَ الْمُضَرِّينَ

لَأَمَكَّنَكَ أَنْ تَجْعَلَ إِحْدَى قَوَافِيهَا: (دُهِدُرَيْنَ)، وَلَوْ جَعَلْتَ هُنَاكَ مَسْمَاهَا

-وهو: (بَطَلٌ) - لَبَطَلٌ؟

وَالْآخَرُ: الْمِبَالِغَةُ؛ لِأَنَّكَ فِي الْمِبَالِغَةِ لَا بَدَّ أَنْ تَتَرَكَ لَفْظًا إِلَى لَفْظٍ، أَوْ جِنْسًا إِلَى جِنْسٍ، فَالْلفْظُ كَقَوْلِكَ: (عُرَاضٌ، وَحُسَانٌ، وَوُضَاءٌ، وَكُرَامٌ) مَكَانَ: (عَرِيضٍ، وَحَسَنِ، وَوُضِيءٍ، وَكَرِيمٍ)، وَكَذَا إِذَا أُرِيدَ بِالْفِعْلِ الْمِبَالِغَةُ فِي مَعْنَاهُ أُخْرِجَ عَنْ قِيَاسِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ، كَذَلِكَ: «نِعَمٌ، وَبُشٌّ» وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ.

وَالثَّالِثُ: الْإِيْجَازُ؛ لِأَنَّهَا تُجْعَلُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِلْجَمِيعِ^(٣).

[هُوَ اسْمُ فِعْلٍ]: دَلِيلُ اسْمِئِهَا أُمُورٌ^(٤):

(١) انظر: الخصائص (٤٨/٣).

(٢) بتمامه:

قُدْنَا إِلَى الشَّامِ جِيَادَ الْمُضَرِّينَ أَلِ الْحَرُونِ قَدْ سُحِقْنَ الْعَصْرِينَ

وهذا لأبي ميمون النضر بن سلمة المعجلي. انظر: المعاني الكبير (١/١٧١).

(٣) انتهى النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (٤٦/٣).

(٤) مستفاد من ابن جني، وسيشير في نهاية النقل إلى هذا. انظر: الخصائص (٤٤/٣).

أحدها: التنوينُ.

الثاني: التشيةُ، وذلك في قولهم: (دُهِدَرَيْنِ)، والمرادُ بها التكريرُ، لا [ما]^(١) يشفعُ الواحدُ، كما أنَّك إذا قلتَ: «بَطَلٌ بَطَلٌ»، إنَّما تريدُ ذلك.

والثالثُ: الجمعُ في: (هَيْهَاتَ).

والرابعُ: التانيثُ في: (هَيْهَاتَ)، فيمَن وقفَ بالهاءِ.

الخامسُ: الإضافةُ في: (دُونَكَ، وَعِنْدَكَ، وَوَرَاءَكَ، وَمَكَانَكَ).

والسادسُ: دخولُ لامِ التعريفِ في: (النَّجَاءَكَ)، بمعنى: «انجُ».

والسابعُ: التحقيرُ في: (رُؤْيُكَ).

وبعضُ هذا تثبُّتُ الاسميةِ. من «الخصائص»^(٢).

* * *

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ [كَ: شَتَّانَ، وَصَةَ] هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ وَكَذَا (أَوْهَ، وَمَةَ) [

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ]: معنى واستعمالاً، ونظيرُ هذا التأويلُ:

كَذَا الَّذِي جُرِّمًا الْمَوْصُولُ جَرَّ

قِيلَ فِيهِ^(٣): «بمثل ما جرَّ الموصولُ معنى ومتعلقاً».

* * *

(١) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٤٤ - ٤٥).

(٣) قاله أبو حيان، وقاله من قبل ابن مالك. انظر: منهج السالك (٣٣) والتسهيل (٣٥).

وَمَا بِمَعْنَى «أَفْعَلْ» [كـ: (أَمِين) كَثُرَ وَغَيْرُهُ كـ: (وَأَ، وَهَيْهَاتَ) نَزُرًا]

[وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ]: مثل^(١): «هَاءَ، وَهَاءَ»، بمعنى: «خُذْ»، مجردين، ومثلوني

كاف الخطاب، ويجوز في الممدود الاستغناء بتصريف همزته تصاريف الكاف عن الكاف [و] ^(٢) تصريفها، قال النَّاظِمُ:

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ.....

وفي حديث الربا^(٣): «إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»، أي: «خُذْ وَخُذْ»، أي: كل منهما يقول

لِلْآخَرِ: «خُذْ»، وعلى اللغة العالية: «هَآؤُمُ أَفْرَ، وَأَكْنِيَّةُ»^(٤)، و: «هَلُمَّ إِلَيْنَا»^(٥)،

«هَلُمَّ شَهْدَاءَكُمْ»^(٦)، لـ: «أَخْضِرْ»، أو: «أَقْبِلْ»^(٧) في لغة الحجاز، ولـ: «عَجِّلْ، أو

أَقْبِلْ، أو قَدِّمْ»: «حَيِّهْلْ»، و«هَلَّا» بمعنى^(٨): «اسْكُنْ»، أو: «أَسْرِعْ»، و«هَيْتَ» بمعنى:

«أَسْرِعْ»، و«إِيه»: «حَدِّثْ»، و«وَيْهًا»: «أَغْرَ»، و«إِيهًا»: «انْكَفِفْ»، وكذا: «مَه»^(٩).

ما أحسن قوله: (بِمَعْنَى أَفْعَلْ كَامِينَ)! فإنها مصادفة حسنة للحديث أنه ﷺ

(١) استفاد من التسهيل كما سيذكر. انظر: التسهيل (٢١٠).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٧٥٠ / ٢).

(٤) الحاقة: ١٩.

(٥) الأحزاب: ١٨.

(٦) الأنعام: ١٥٠.

(٧) في المخطوط: «أخضر»، والتصويب من التسهيل.

(٨) لم يذكره ابن مالك في التسهيل، وهذا نقل من ابن الأثير. انظر: النهاية في غريب الحديث

(٢٧٢ / ٥).

(٩) يعني أنها بمعنى: «انكفف».

سُئِلَ عَنْ مَعْنَى: (آمِينَ)، فَقَالَ: «أَفْعَلٌ»^(١).

قوله: (كَ: «وَا»)، وجعل منه في «توضيحه»^(٢): «وَا عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ»، قَالَ: «(وَا) اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى: «أَعْجَبُ»، و(عَجَبًا) توكيدٌ، وَمَنْ لَمْ يَنْوُثْهُ فَـ(وَا) نداءٌ، والأصل في (عَجَبًا): (عَجَبِي)، مثل: «يَا حَسْرَتًا»^(٣)، وفيه دليل للمبرد^(٤) على جواز استعمال (وَا) في منادى غير مندوبٍ، ورأيه في ذلك صحيحٌ.

قوله: (كَ: «وَا»): وَ: «وَيَ»، وَوَاها: لـ: «أَعْجَبُ»، وَكَخ: «وَأَفَّ»، وَأَوْه: «وَبَجَلٌ»، وَقَط: «وَقَدْ»، وَأَتَكَرَّه: «وَأَتَضَجَّرُ»، وَأَتَوَجَّعُ، «وَأَكْتَفِي» في الثلاثة الباقية^(٥).

ذكره في «تسهيله»^(٦)، وفي بعضه نظرٌ.

قوله: (وَهِيَهَاتَ): وكذا: «شَتَان»، و«بُطَان»، و«سَرَعَان» مُثَلَّثِي الفاء، لـ: «أَفْتَرَقَ»، و«سَرَعَ» في الأخيرين^(٧).

* * *

(١) انظر: تفسير السمرقندي (١٩/١) وتفسير الثعلبي (١٢٥/١).

(٢) يقصد به كتاب ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (٢٦٨).

(٣) الزمر: ٥٦.

(٤) انظر: المقتضب (٢٢٣/٤) - (٢٦٩/٤).

(٥) يعني أن: «بَجَلٌ»، و«قَطٌ»، و«قَدْ» معناها: «أَكْتَفِي».

(٦) انظر: التسهيل (٢١٠) وما بعدها.

(٧) انظر: التسهيل (٢١٢).

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ «عَلَيْكَ» وَهَكَذَا «دُونَكَ» مَعَ «إِلَيْكَ»
 فِي «التَّسْهِيلِ»: «عِنْدَكَ»، وَ«لَدَيْكَ»، وَ«دُونَكَ» - دَلَوِي دُونَكَ -^(١) بِمَعْنَى:
 «خُذْ»، وَ«وَرَاءَكَ» - «وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ»^(٢) - «تَأَخَّرَ»^(٣)، وَ«أَمَامَكَ»: «تَقَدَّمَ»،
 وَ«مَكَانَكَ» - «مَكَانَكُمْ»^(٤) - «أَثْبَتَ»، وَ«إِلَيْكَ، وَإِلَيَّ»: «تَنَحَّ، وَاتَّحَى»، وَ«عَلَيْكَ،
 وَعَلَيَّ، وَعَلَيْهِ» - «فَعَلَنِي بِالصَّوْمِ»^(٥) - «الزَّمَّ، وَأَوْلَنِي، وَلِيْلَزَمَ».

حَكَى الْأَخْفَشُ^(٦): «عَلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا»، بِإِبْدَالِ (عَبْدِ اللَّهِ) مِنَ الْيَاءِ، وَهُوَ
 دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الضَّمَاثِرَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(٧): رَفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ،
 وَالْكَسَائِيُّ^(٨): نَصَبٌ، وَلَا وَجْهَ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْكَافَ لَا تَكُونُ رَفْعًا، وَلَا لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ

(١) بنماحه:

يَا أَيُّهَا الْمَتَابِخُ دَلَوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
 وَالرَّجَزُ يَنْسِبُ لِرُؤْيَا وَلِرَجُلٍ مِنْ بَنِي أُسَيْدِ بْنِ عَمْرٍو. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٠)
 والوساطة (٢٧٥) وخزانة الأدب (٦/ ٢٠٤).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٨٢) والمقتضب (٣/ ٢٥) ومجمع الأمثال (٢/ ٣٧٠).

(٣) في المخطوط: «تأخره»، وهذا تحريف؛ فَإِنَّ النَّاسِخَ ظَنُّ سَكُونِ الرَّاءِ هَاءٌ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ لَهُ
 مَعَ الضَّمَّةِ مِنْ قَبْلِ إِذْ كَانَ يَظُنُّهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَأَوَّاهُ، غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ، وَأَجْزَلَ لَنَا وَلَهُ
 الْمَثُوبَةُ.

(٤) يونس: ٢٨.

(٥) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٢٦).

(٦) انظر: التسهيل (٢١٣) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٣) وشرح الرضي (٣/ ١٠٦) وجمع
 الهوامع (٣/ ١٠٩).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٣).

(٨) انظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣١٠).



الاسم قد استوفى مفعوله بعد الضمير.

تنبيه: يجوز: «عَلَيْكُمْ زَيْدًا»، و«عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ».

بعد قوله:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ

البيتين، من «الكافية»^(١):

وَكُلُّ ذَا نَقْلٍ، وَقَائِسٌ عَلَيَّ^(٢) لَدَى الْخِطَابِ وَقِيَّاسُهُ^(٣) جَلِي
وَوَحْدَهُ أَجْسَارٌ أَنْ يُقَدِّمًا مَنْصُوبٌ ذَا الْبَابِ وَإِنْ ذَا أَوْهَمَا
كَ: «أَيُّهَا الْمَاتِحُ دَلْوِي دُونَكَا» فَتَاصِبًا أَضْمِرُ^(٤) تَوَافِقُ ذُو ذَكَا
وفي «الشرح»^(٥): «(ذُو) مَوْضُوعٌ، وَ«ذَكَا» فِعْلٌ، فَاعِلُهُ مُسْتَرٌ».

* * *

كَذَا (رُؤِنْدَ، بَلَّه) [تَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَضَرَيْنِ]
قال:

وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَضَرَيْنِ

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١٣٩٢/٣).

(٢) يقصد به الكسائي. انظر: معاني القرآن للفراء (٣٢٣/١).

(٣) كذا في المخطوط، وهي رواية إحدى نسخ الكافية، والصواب: (وخيلافه).

(٤) في المخطوط (أضمره).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (١٣٩٥/٣).

يَقْتَضِي أَنَّهُمَا لَا يَعْمَلَانِ النَّصَبَ مُصْدَرَيْنِ، وَقَالَ ابْنُهُ^(١): إِنَّهُ إِذَا قِيلَ: «رُوَيْدًا رُوَيْدًا» بِالتَّنْوِينِ كَانَتْ مُصْدَرًا.

لَمْ يَذْكُرْ مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ فِي «الْكَافِيَةِ»، وَلَا فِي «شَرْحِهَا»^(٢).

وَمَا لِمَا تُنَوِّبُ عَنْهُ [مِنْ عَمَلٍ] لَهَا وَأَخَّرَ مَا لَذِي فِيهِ الْعَمَلُ [زَعَمُوا - وَمِمَّنْ زَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ^(٣) - أَنَّ أَسْمَاءَ الْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ لَا يَنْصَبُ شَيْءٌ مِنْهَا الْمَفْعُولُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُوضَعْ مَوْضِعَ أَفْعَالٍ مُتَعَدِّيةٍ.

وَأَخْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي [يُنَوِّبُ] مِنْهَا وَتَغْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ [

وَمَا بِهِ خُوطِبَ [مَا لَا يَفْعَلُ] مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْنًا يُجْعَلُ [كَقَوْلِهِمْ^(٤) لِلْإِبِلِ إِذَا دَعَوْتَهَا لِلشُّرْبِ: «جَاجَا»، مَهْمُوزٌ، يَقُولُونَ: «جَاجَأَتْ بِإِبِلِي»، وَيَقُولُونَ لِلضَّأْنِ إِذَا دَعَوْهَا: «حَا حَا»، وَلِلْمَعْرِ: «عَا عَا»، غَيْرَ مَهْمُوزِينَ^(٥)، وَالْفِعْلُ مِنْهُمَا: «حَا حَيْثُ»، وَ«عَا عَيْثُ»، وَالْمُصْدَرُ: (الْحَيْحَاءُ، وَالْعِيَاءُ)، عَنْ

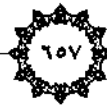
(١) انظر: شرح ابن الناطم (٤٣٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٣٨٢/٣).

(٣) انظر: المقرب (١٣٤/١).

(٤) الحاشية إلى آخرها منقولة من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (٤١٧/١).

(٥) كذا عند ابن الشجري، وفي المخطوط: «مهموز»، وأثبتنا ما عند ابن الشجري؛ لأنه أولى.



[ابن] ^(١) السَّكَّيْتُ ^(٢) قَالَ ^(٣):

يَا عَنزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ
وَحُجْرَةٌ فِي جَوْفِهَا صَلَاءٌ
عَايَنْتُ لَوْ يَنْقَعُنِي الْعِيَاءُ
وَقَبِلَ ذَاكَ ذَهَبَ الْحِيَاءُ

* * *

كَذَا الَّذِي أَجْدَى [حِكَايَةً كـ: «قَبْ» وَالزَّمَ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهَوْ قَدْ وَجَبَ]



(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) انظر: المقصور والممدود للقالبي (٤٦٩) وأمالبي ابن الشجري (٤١٧/١).

(٣) الرجز لأبي صفوان الأحوري. انظر: المقصور والممدود للقالبي (٤٦٩) وأمالبي ابن الشجري (٤١٧/١).

[نونا التوكيد]

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُوتَيْنِ هُمَا كُنُونِي: «أَذْهَبَنَّ»، و«أَقْصِدْنَهُمَا»

* * *

يُؤَكِّدَانِ «أَفْعَلَ» وَ«يَفْعَلُ» آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا

قوله: (وَيَفْعَلُ آتِيَا): وَمِنْ ثَمَّ كَانَ وجودُهُمَا أَمَارَةً عَلَى استِقْبَالِ الْفِعْلِ،
وَيُشَارِكُهَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْحُرُوفِ عَشْرَةٌ^(١)، وَهِيَ: السَّيْنُ، وَ(سَوْفَ)، وَالنَّوَصِبُ،
وَهِيَ أَرْبَعَةٌ، وَ(لَعَلَّ)، وَ(لَوْ) الْمَصْدَرِيَّةُ، وَ(إِنْ)، وَ(إِذَا)، وَحَادِي عَشَرَ مِنْ مَعْنَاهُ،
وَهُوَ: اقْتِضَاؤُهُ طَلَبًا، وَثَانِي عَشَرَ كَذَلِكَ، وَهُوَ: اقْتِضَاؤُهُ وَعْدًا، وَثَلَاثَ عَشَرَ كَذَلِكَ،
وَهُوَ: اقْتِضَاؤُهُ وَعِيدًا، وَرَابِعَ عَشَرَ مَنْفَصِلٌ عَنْهُ، وَهُوَ: إِسْنَادُهُ إِلَى مُتَوَقَّعٍ، وَخَامِسَ
عَشَرَ كَذَلِكَ: إِعْمَالُهُ فِي ظَرْفٍ مُسْتَقْبَلٍ، وَسَادِسَ عَشَرَ كَذَلِكَ، وَهُوَ: إِعْمَالُ ظَرْفٍ
مُسْتَقْبَلٍ فِيهِ، وَتَمَامُ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ، وَهِيَ: أَسْمَاءُ الشَّرْطِ، وَسَادِسُ وَعَشْرُونَ، وَهُوَ:
تَقْدِيمُ أَدْوَابِ الِاسْتِفْهَامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «هَلْ تَقُومُ؟»، وَ«مَتَى تَقُومُ؟».

قوله: (ذَا طَلَبٍ) شَغْ^(٢): «نَحْوُ: «أَتَقُومَنَّ؟»، وَ«أَيُّ رَجُلٍ تَضْرِبَنَّ؟»، وَ«كَيْفَ
تَقُومَنَّ؟»، وَقَدْ مَنَعَ بَعْضُهُمْ^(٣) لِحَاقَهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ عَنِ الِاسْمِ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ،

(١) كثير منه مستفاد من التسهيل (٥).

(٢) يقصد كتاب أبي حيان: «شَرْحُ الْغَايَةِ». انظر: شرح الغاية (٢٠٣).

(٣) هو ابن الطراوة. انظر: السابق.

وقد منعه بعضهم.

يَا أَيُّهَا الْقَلْبُ هَلْ تَنْهَاكَ مَوْعِظَةٌ أَوْ يُحْدِثُكَ طُولُ الدَّهْرِ نِسْيَانًا^(١)
وَكَانَ بَلَاءٌ إِذَا أَقْلَعَتْ^(٢) عَنْهُ يَرْتَجِزُ، يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ، فيقول^(٣):

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خَرَّ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أَرَدَا يَوْمًا مِائَةً مَجَنَّةٍ وَهَلْ يَنْدُونَ لِي شَامَةً وَطَفِيلُ
مِنْ «الْبُخَارِيِّ»^(٤).

شرح^(٥): قوله: (أَمَّا تَالِيَا): وتأكيده واجب عند المبرِّد^(٦) والزَّجَّاج^(٧)،
وخالفهما الفارسي^(٨).

أَوْ مُتَّبِعًا فِي قَسَمٍ [مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا، وَلَمْ) وَبَعْدَ (لَا)]
[قسم مستقبلا]: كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾^(٩).

(١) البيت لسوار بن مضرب، وهو من البسيط، والشاهد نون التوكيد الخفيفة في: «يحدثنا».
انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٩٥٢).

(٢) يقصد الحمى.

(٣) انظر: الموطأ (١٣١٠/٥) وجمهرة اللغة (١٠٢/١).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٦٦٧/٢).

(٥) انظر: شرح الغاية (٢٠٣ - ٢٠٤).

(٦) انظر: المقتضب (١٣/٣ - ١٤).

(٧) انظر: معاني القرآن للزجاج (٨٦/١).

(٨) انظر: الإغفال للفارسي (١٢٦/١).

(٩) الأنبياء: ٥٧.

ش غ^(١): والنون واجبة عند ابن السراج^(٢)، وقال غيره: جائزة، وأجاز ك^(٣) تعاقب اللام والنون^(٤).

ز^(٥): ﴿وَأَنفَعُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ﴾^(٦)، ز: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾: إمّا جوابٌ للأمير، أو نهى بعد أمر، أو صفة:

فعلى الأول معناه: «إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبَنَّ الظَّالِمِينَ خَاصَّةً، بَلْ تَعْمُكُمْ»، ودخلت النون في جواب الأمر؛ لأن فيه معنى النهي، تقول: «انْزِلْ عَنِ الدَّابَّةِ لَا تَطْرَحْكَ»، و^(٧): «لَا تَطْرَحْ حَنَكَ»، و: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾، و: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾.

وعلى النهي: كأنه قيل: «وَاحْذَرُوا ذَنْبًا أَوْ عِقَابًا»، ثم قيل: «لَا تَعْرَضُوا لِلظُّلْمِ، فَيُصِيبَ وَبَالُهُ مَنْ ظَلَمَ مِنْكُمْ خَاصَّةً».

وكذا على الصفة، ويكون على إرادة القول.

ويؤيد الأخير أن ابن مسعود قرأ^(٨): ﴿لُصِيبَنَّ﴾، على جواب القسم، وعن

(١) انظر: شرح الغاية (٢٠٣).

(٢) انظر: الأصول (١٩٩/٢).

(٣) انظر: التذيل والتكميل (١٠١/١).

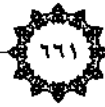
(٤) انظر: الحجة (٣٤٤/٦) والإيضاح (٢٧٧) والبسيط (٩١٨/٢) وارتشاف الضرب (١٧٧٩/٤) والجنى الداني (١٢٧).

(٥) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشف (٢١١/٢).

(٦) الأنفال: ٢٥.

(٧) في المخطوط: (فلا لا تطرح حنك)، وهو تحريف، وفي الكشف: «فلذلك جاز لا تطرح حنك».

(٨) انظر: معجم القراءات القرآنية (٢٨٢/٣).



عليّ بن الحسين^(١): نزلت في عليّ وعمار وطلحة والزبير، وهو يومُ الجَمَلِ.
و(من) تبعيْضُ على الأول، وتبيينُ على الثاني، أي: «لَا تُصَيِّكُمُ خَاصَّةً عَلَى
ظُلْمِكُمْ»^(٢).

* * *

وَعَبْرٍ (إِذَا) مِنْ طَوَائِلِ الْجَرَا وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَ: «ابْرُزَا»

* * *

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ [لِئِنْ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمَا]
لأنَّ وَاوَ الجماعةِ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ ضَمَّةٍ، وِيَاءُ المخاطَبِ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ كَسْرَةٍ،
وَالْأَلْفَ مطلقًا لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ فَتْحَةٍ.

فَإِنْ كَانَ آخِرُ الْفِعْلِ صَحِيحًا فَلَا إِشْكَالَ، نَحْوُ: «اضْرِبَنَّ، وَابْرُزَنَّ، وَابْرُزَا»^(٣).
وَكَذَا إِنْ كَانَ مَعْتَلًّا الْآخِرَ ثَابِتَهُ، نَحْوُ: «لَتَغْرُوَنَّ، وَلَتَرْمِينَ، وَلَتَخْشِينَ»،
رَجَعَتْ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ وَفَتْحَتُهُمَا، وَبِالْأَلْفِ، وَهِيَ لَا تُفْتَحُ؛ فَرَجَعَتْ بِهَا إِلَى أَصْلِهَا
وَفَتْحَتَهَا.

وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًّا الْآخِرَ مَحذُوفُهُ تَرُدُّ إِلَى مَحذُوفِهِ، وَتَفْتَحُهُ، نَحْوُ: «اغْرُوَنَّ،
وَارْمِينَ، وَاخْشِينَ»، رَدَدَتْ الْأَلْفَ إِلَى أَصْلِهَا وَفَتْحَتَهَا.

* * *

(١) انظر: تفسير مقاتل (١٠٨/٢).

(٢) انظر: الكشف (٢١٢/٢).

(٣) كتب الناسخون التوكيد الخفيفة في المثال الأخير ألفًا، وهو مذهب البصريين.

وَالْمُضْمَرُ اخِذْفَتْهُ [إِلَّا الْأَلِفَ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ]
[وَالْمُضْمَرُ اخِذْفَتْهُ]: أمّا الواو والياء؛ فلالتقاء الساكنين على غير حدّهما؛
لأنّ الأوّل وإن كان مدّاً وليناً، والثاني وإن كان مشدّداً؛ إلّا أنّ الحرفين من كلمتين،
لا من كلمة واحدة؛ لأنّ نون التأكيد كلمة برأسها، فأشبهه نحو: ﴿وَأَيُّ اللَّهِ شَكٌّ﴾^(١)،
﴿أَيُّ اللَّهِ شَكٌّ﴾^(٢).

وأمّا الألف فقد كان قياسها أن تُحذف، كما في نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ
وَكَيْلٌ﴾^(٣)، ولكن عارضه أنه يُوقِع في التباس فعل الاثنين بفعل الواحد؛ فتركه^(٤)،
كما ترك حذف همزة الوصل في: «أَلْحَسَنُ عِنْدَكَ؟»؛ لئلا يلتبس الخبرُ بالاستخبار،
وبخلاف نحو: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾^(٥).

(إِلَّا الْأَلِفَ)؛ لخِفَّتِها، ولا يُقال: لئلا يلتبس بفعل الواحد؛ لأنّ الفرق حاصل
بكسر النون في فعل الاثنين، قاله عبد القاهر^(٦).

ع: يُقال له: الإلباس حاصل في الوقف؛ ولهذا لم يكتفوا بالفرق بتخالف حركة
الثوئين في التثنية والجمع، بل أضافوا إلى ذلك كسر ما قبل الياء وفتحها.

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) إبراهيم: ١٠.

(٣) يوسف: ٦٦، ولا أرى موضعاً للاستشهاد بهذه الآية، لكن ربما سبق إلى ذهنه أنها: «قالا
الله»، ولو كانت: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾، لكان أوجه.

(٤) لعل الصواب: (فترك).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٥).

(٦) انظر: المقتصد لعبد القاهر (٢/ ١١٣٢).



تنبيه: هل حُذِفَتْ نونُ الرفعِ في قولك: «هَلْ تَفْعَلَان؟» لاجتماعِ الأمثالِ أو للبناء؟

فيه خلافٌ، مبنيٌّ على أنَّ بناءَ المضارعِ للنونِ: هل شرطُه المباشرةُ^(١) أو لا؟

فاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا [غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ يَاءٌ كـ: «اسْمَعَيْنِ سَعْيًا»]

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعٍ [هَاتَيْنِ وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفْيَ]

نَحْوُ: «اخْشَيْنِ يَا هُنْدُ» [بِالْكَسْرِ وَ«يَا قَوْمُ اخْشَوْنِ» وَاضْمُ وَقِسْ مُسَوِّنًا]

ع: الحاصلُ: أن الفعلَ إن كانَ رافعًا للياءِ والواوِ فاحذفِ الألفَ؛ لسكونِها وسكونِ الياءِ والواوِ بعدها، ثم يُنظَرُ بعدَ ذلك إلى الياءِ والواوِ، وبعدها نونُ التوكيدِ:

قد التقى ساكنانِ آخرانِ، ولا سبيلَ لك إلى حذفِ الأوَّلِ منهما، وإن كانَ معتلاً؛ لأنَّه إنَّما سهَّلَ مع أنَّه عمدةٌ في نحو: «اضْرِبْنِ، واضْرِبْنِ»؛ لبقاءِ ما يدلُّ عليهما، وهو الضمةُ والكسرةُ قبلهما، فصارا لوجودِ الدليلِ كأنَّهما موجودانِ، وأمَّا هنا فأخِرَ الفعلِ، وهو الألفُ، قد حُذِفَ، وبقيَتِ الفتحةُ دليلاً عليه، فلم يوجد ما يدلُّ على الواوِ والياءِ؛ لاشتغالِ ما بقيَ آخرًا بحركةٍ تدُلُّ على لامِ الكلمةِ المحذوفةِ.

ولا سبيلَ إلى حذفِ الثاني؛ لأنَّه خلافُ قاعدةٍ حذفِ أحدِ الساكنينِ إذا

اجتماعاً؛ فإنهم إنما يحذفون الأوّل المعتلّ، لا الثاني الصحيح، ولأنّ ما وُضِعَ للتأكيد لا يليقُ به الحذف.

فوجبّ العدولُ عن الحذفِ إلى التحريك، وكانت حركةُ الياءِ الكسرة، والواوِ الضمة^(١)؛ للمجانسة.

* * *

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ [بعد الألف لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفٌ] في «الخصائص»^(٢): أن يونس^(٣) يلحقُ النونَ الخفيفةَ بعد الألف، فيجمعُ بين ساكنتين في الوصل، فيقول: «اضربنَّانَ زَيْدًا»، و«اضربنَّانَ بَكْرًا»^(٤)، مِنْ قِيلَ أَنَّ الألفَ إذا أُشْبِعَ مذهباً صارَ ذلك كالحركة، ألا ترى إلى أطرادِ نحو: (شائبة، ودائبة)؟ فإن قلت: إنّما ذلك لأنَّ الحرفَ المُدْغَمَ خَفِيفٌ؛ فنبا اللسانُ عنه وعن الألفِ نَبْوةً واحدةً.

قلت: والنونُ^(٥) أيضاً حرفٌ خَفِيفٌ إذا كانت ساكنةً، فهذه تجري مجرى الحرفِ المُدْغَمِ.

وقريبٌ من ذلك قولهم: «التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ»؛ لأنَّ اللامَ تُضَارِعُ النونَ، ألا ترى أنَّ مقطعَ اللامِ غنةٌ كالنونِ؟ وهي أيضاً تُقَرِّبُ مِنَ الْيَاءِ، حتى إنَّ بعضهم

(١) كلمة (الواو) مجرورة بمضاف محذوف؛ حتى لا تقع في عطف معمولين على عاملين مختلفين.

(٢) انظر: الخصائص (١/٩٢).

(٣) انظر: الكتاب (٣/٥٢٧).

(٤) في المخطوط: «اضربان»، والتصويب من الخصائص، وعند ابن جني: «اضربنان عمرًا».

(٥) في المخطوط: (أو النون).



لِيَجْعَلُهَا يَاءً فِي اللَّفْظِ.

ونظيرُ هذا حملُهم (لَعَلِّي) على (كَأَنِّي، وَإِنِّي)، وأنهم قالوا: (بَلُو سَفَرٍ، وَبَلِي سَفَرٍ)، فأبدلوا الضعيفَ حَجَرَ اللامِ، كما قالوا: (فَنِيَّةٌ)؛ لضعفِ حَجَرَ النونِ^(١)، وإنما هي عندنا من: «فَنَوْتُ»، ومثل: (بَلِي) قولهم: «هُوَ مِنْ عِلْيَةِ النَّاسِ»، و«نَاقَةُ عَلِيَّانٍ»، وهذا كله عندنا أجودٌ من قولهم: (عِذِّي، وَصِيَّانٍ)؛ لآلِه لا غنة في الذالِ والياءِ. فأما إبدالُ يونسَ هذه النونَ في الوقفِ ألفًا، وجمعه بينَ ألفين، فهو الضعيفُ المُستَكْرَه.

وقال أبو إسحق لخصيم نازعه في جواز اجتماع ألفين، وقد قال الرجل: «هذا»، وأطال مدَّ الألف: «لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفًا واحدة». وعلة ذلك عندي: أنَّ الألفَ لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحًا، فلو اتفقت ألفان مدتان انتقص ذلك؛ لأنَّ الأولى ساكنة. ع: وتلخص أن قولَ يونسَ مُشكِلاً وصلًا؛ لجمعه بينَ ساكنتين على غيرِ حدِّهما، ووقفًا؛ لزعمه أنه جمع بينَ ألفين. وتلخص أيضًا أن قراءةَ ابنِ دُكَّوانَ^(٢) ليست على قولِ يونسَ^(٣)، وأنه لا بدَّ

(١) في المخطوط: (اللام)، وهو سبق، والتصويب من الخصائص.

(٢) يقصد قراءة ابن دُكَّوان: «وَلَا تَنَعَّائِي سَكِيلَ الْذَرِيَّةِ لَا يَبْعَثُونَ» يونس: ٨٩. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦١٥/٣) والحجة (٢٩٢/٤) وأمالى ابن السجري (٥٣٤/٢) والفريد للهمداني (٤٢١/٣) وأمالى ابن العاجب (١٩٩/١) وشرح التسهيل (٣٦٨/٢) وشرح الكافية الشافية (١٤١٨/٣) وشرح ابن الناظم (٤٤٦).

(٣) تعريض بقول ابن مالك، وقد صرح بذلك ابن هشام في التوضيح. انظر: شرح الكافية =

من تخريجها على وجه يقول به جميعهم.

وَأَلْفَازِدَ قَبْلَهَا [مُؤَكَّدًا] فَنَلَا إِلَى نُونِ الْإِنْسَانِ أُسْنِدًا
وَأِنَّمَا عَدَلُوا فِي تَأْكِيدِ: «تَضَرِبَانِ» إِلَى الْحَذَفِ، فَقَالُوا: «تَضَرِبَانِ»، لَا:
«تَضَرِبَانَانِ»؛ كَرَاهِيَةً لِلطُّوْلِ الْمُفْرِطِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْذِفُوا كَمَا حَذَفُوا فِي: «تَضَرِبَانِ»؛
لأنَّهم إِنْ يُقَوُّوا السَّاكِنَ * يَقُولُونَ: «تَضَرِبَيْنِ» بِالْحَذَفِ؛ كَرَاهِيَةً الثَّقَلِ *^(١) فَيَقُولُوا:
«تَضَرِبَيْنِ» التَّقَى سَاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ حَذْفِهِمَا، وَإِنْ يَحَرَّكُوا الْأَوَّلَ بِالْفَتْحِ التَّبَسُّ بِفَعْلٍ
الوَاحِدِ، أَوْ بِالضَّمِّ فَلَا مُقْتَضِي لَهُ، وَالتَّبَسُّ بِفَعْلٍ الْجَمَاعَةِ، أَوْ بِالكَسْرِ فَلَا مُقْتَضِي
لَهُ.

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً [لِسَاكِنٍ رَدِفٍ] وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ
[واحذف خفيفة: مثل^(٢)].
اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا

= الشافية (١٤١٨/٣) وأوضح المسالك (١٠٨/٤).

(١) ما بين العلامتين *... * يظهر لي أنه مقحم، أو سها الناسخ وهو في مكان آخر فكتبه هنا.

(٢) بتمامه:

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبْتَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ
والبيت لطرفة بن العبد، وهو من المنسرح. انظر: ديوان طرفة (١٥٥) ونوادر أبي زيد
(١٦٥) والعسكريات (٩٧).



كما قيل^(١): «خَالَفَ تُعْرِفُ»^(٢).

* * *

وَأَزْدُ إِذَا حَذَفَتْهَا [فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عِدَمًا]

* * *

وَأَبْدَلَتْهَا بَعْدَ فَتْحٍ [أَلْفًا وَفَقًا كَمَا تَقُولُ فِي «قَفَسٍ»: «قَفَا»]

قال الصِّمَرِيُّ في «التَّبَصُّرَةِ»^(٣): إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ النُّونِ مَضمومًا أو مكسورًا فمذهبُ س^(٤) أَنْ تَحْذِفَ النُّونَ فِي الْوَقْفِ، وَلَا تَعَوِّضَ مِنْهَا شَيْئًا، كَمَا كَانَ ذَلِكَ مَعَ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَرْفُوعَةِ وَالْمَجْرُورَةِ، وَيُونُسُ^(٥) يَعَوِّضُ فِي الْمَضمومِ وَأَوَّاءَ، وَفِي الْمَكْسُورِ يَاءً، فيقول: «أَخْشَوْا»، و«أَخْشِي»، على مذهبٍ مَنْ يقول^(٦): (رَيْدُو، وَرَيْدِي)، فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ.

ع: هَذَا النُّقْلُ يَطْلُقُهُ النَّاسُ عَنْ يُونُسَ، وَأَنْتَ تَرَى هَذَا يُقَيِّدُهُ بِمَا إِذَا تَكَلَّمْتَ عَلَى قِيَاسِ تِلْكَ اللَّغَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ نُونَ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةَ قَدْ ثَبَتَ لَهَا حُكْمُ التَّنْوِينِ، وَالتَّنْوِينُ فِي تِلْكَ اللَّغَةِ يُقَلِّبُ بَعْدَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ، فَكَذَا نُونَ التَّوْكِيدِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ يُجِيرُ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُخَالَفَ يُونُسُ فِي ذَلِكَ.

(١) كلمة (قيل) مكررة في المخطوط.

(٢) انظر: التنبيه على الألفاظ في كتاب الغريبين (٢١١).

(٣) انظر: التبصرة (٢٨١).

(٤) انظر: الكتاب (٥٢٢/٣).

(٥) انظر: الكتاب (٥٢٢/٣).

(٦) هم أزد السراة. انظر: الكتاب (١٦٧/٤).

وفي شخ^(١) أيضًا: أن يونسَ أجازَ ذلك قياسًا على من يقول: (زَيْدُو، وزَيْدِي).
تنبيه: إذا وَقَفَ على: «اضْرِبْنَ» أبدَلَ ألفًا، فإذا وَقَفَ على: «اضْرِبَانِ»، على
قولِ يونسَ^(٢) وك^(٣) أبدَلَتِ ألفًا، نصَّ على ذلك س^(٤).
ثم قيل: يُجْمَعُ بينَ الفَيْنِ بمقدارِهما، وقيل: ينبغي أن تُحذفَ إحداهما، ويقدرَ
بقاءُ المبدلةِ وحذفُ الأوَّلِ، وفي (الغُرَّة)^(٥): «تُهْمَزُ الثانيةُ».
ع: ينبغي أن يكونَ كالوقفِ على: «رَأَيْتُ فَتَى»^(٦).
ز^(٧): «قُرئ: ﴿وَلْيَكُونَنَّ﴾»^(٨)، والتخفيفُ أولى؛ لأنها كُتِبَتِ ألفًا على حُكْمِ
الوقفِ، وذلك لا يكونُ إلَّا للخفيفةِ.



(١) انظر: شرح الغاية (٢٠٤).

(٢) انظر: الكتاب (٥٢٢/٣).

(٣) انظر: الأصول (٢٠٣/٢).

(٤) انظر: الكتاب (٥٢٧/٣).

(٥) انظر: الغرّة (١٥٦).

(٦) في المخطوط: (فتا).

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشف (٤٦٧/٢).

(٨) يوسف: ٣٢، وهي قراءة فرقة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢٥٢/٤).

[ها لا ينصرف]

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ [أَتَى مُبَيَّنًا] مَعْنَى بِوَ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا

ع: بَابُ مَنْعِ الصَّرْفِ.

اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ الْإِسْمَ يَنْقَسِمُ بِالنَّظَرِ إِلَى شَبْهِهِ بِالْحَرْفِ وَعَرَائِهِ عَنْ ذَلِكَ

قَسْمَيْنِ:

مُشَبَّهٌ لَهُ، فَيُنَى، وَيُقَالُ فِيهِ: (غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ).

وغيرُ مُشَبَّهٍ لَهُ، فَيُعْرَبُ، وَيُقَالُ: (مُتَمَكِّنٌ).

ثُمَّ (الْمُتَمَكِّنُ) يَنْقَسِمُ بِحَسَبِ شَبْهِهِ بِالْفِعْلِ وَعَرَائِهِ عَنْ ذَلِكَ قَسْمَيْنِ:

غَيْرُ مُشَبَّهٍ لَهُ، وَيُقَالُ لَهُ: (أَمْكَنُ).

وَمُشَبَّهٌ لَهُ، وَيُقَالُ لَهُ: (غَيْرُ أَمْكَنٍ).

وَقَدْ مَضَى فِي صَدْرِ الْكِتَابِ تَفْسِيرُ الْمُتَمَكِّنِ وَغَيْرِهِ، وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي تَفْسِيرِ

الْأَمْكَنِ وَغَيْرِهِ.

وَلِنَقْدَمُ أَوَّلًا مَقْدَمَةً، وَهِيَ: أَنَّ أَنْوَاعَ التَّنْوِينِ سِتَّةٌ:

نَوْعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّمُ، رَاجِعٍ إِلَى صَوْتِهِ، وَهُوَ تَنْوِينُ التَّرْتُّمِ؛ فَإِنَّهُ

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ التَّرْتُّمَ.

وَنَوْعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّمُ، رَاجِعٍ إِلَى وَضْعِهَا وَقَضَائِهَا، وَهُوَ تَنْوِينُ

الغلط؛ لأنه يدل على أن المتكلم واقف، كذا قال عبد القاهر^(١)، وهو عندي بأن يدل على أنه واصل أحق؛ لأن وضع التنوين على أن يكون للوصل لا للوقف.

ونوع يدل على معنى في الكلمة، ليس من عوارضها، ولكنه من وضعها الأصلي، وهو تنوين التكثير.

ونوع يدل على أمر أزيد بالكلمة، وهو معادلتهما لكلمة أخرى، أو تقول: معادلة نوعها لنوع آخر، وهو تنوين المقابلة.

ونوع^(٢) يدل على معنى^(٣) كانت متصلة بكلمة التنوين، أو حرف كان من تمامها، وهو تنوين التعويض.

فإن جمعت النوعين قلت: ونوع دال على جزء، أو كالجزء لكلمة التنوين. ونوع دال على معنى تكون به الكلمة أمكن، وهو تنوين الصرف^(٤)، نحو: (زَيْد، وَعَمْرُو)، فإنه يدل على معنى، وهو خفة الكلمة بكونها لم تشبه الفعل، ولا الحرف، وهذا المعنى يدل على أنها مُثَبَّتَةٌ في باب الاسمية، راسخة القدم فيه، وهذا معنى كلام الناطم.

ويُتَضَحُّ من هذا الحدَّ حدَّانٍ، هما: المراد منه: حدُّ المنصرف، وحدُّ غير المنصرف.

(١) انظر: المقتصد لعبد القاهر (١/٧٥).

(٢) (نوع) تكررت مرتين في المخطوط.

(٣) لعل الصواب: (كلمة).

(٤) ترتيب الجملة في المخطوط: «ونوع دال أمكن، وهو على معنى تكون به الكلمة تنوين الصرف».

فنقول: (المنصرف): الذي يلحقه تنوينٌ دالٌّ على معنى به يكون الاسمُ أمكنُ،
و(غير المنصرف): بخلافه.

فَيَرِدُ على عكسِ الأوَّلِ: (الرَّجُلُ)، و: (عَلَامُكَ)، و: «جَاءَ زَيْدٌ» في الوقفِ.
وُجَابُ بَأَنَّهُ: إِنَّمَا زَالَ منه التنوينُ لِمَا عَرَضَ له مِنْ (أَل) والإضافةِ والوقفِ،
وفي هذا الحكم: أَنَّ الزائِلَ لغرضٍ كالثابتِ الموجودِ.

وكذلك قد يُورَدُ على طَرْدِ الثاني^(١) نحو: «صَه»، و(يَوْمَيْد).

فِيُجَابُ بَأَنَّهُ: قد استقرَّ ممَّا تقدَّم في صدرِ الكتابِ أَنَّ المنصرفَ وغيرَ المنصرفِ
مِنْ بابِ المعرَبِ، لا مِنْ بابِ المَبْنِيِّ؛ فَقَيَّدَ الإعرابِ مأخوذٌ في الحَدِّ، وهنا، وإن لم
يصرَّحْ به ذِكْرًا؛ فهو موجودٌ ذِكْرًا لا ذِكْرًا.

وَمُعْتَرَضٌ حينئذٍ بنحو: (مُسْلِمَاتٍ) غيرَ عَلَمٍ، وهذا لا مَحِيصَ عنه.

ع: الاسمُ ما أشبه الحرفَ بُنْيَ، كما سبقَ شرحُه في ابتداءِ هذه الأَرْجوزَةِ،
وما أشبه الفعلَ لا بُنْيَ؛ لأنَّ الاسمَ كَانَ سَبَبَ إعرابِ الفعلِ، فلا يكونُ الفعلُ سَبَبَ
بَنَائِهِ، وهذا عندي شَبِيهٌ بقولهم: الأبُّ كَانَ سَبَبَ وجودِ الابنِ، فلا يكونُ الابنُ سَبَبَ
عَدَمِ الأبِّ، فتأملْه.

ولكنَّه ثَقُلَ؛ فَمُنِعَ مِنْ عَلَمِ الخِفَّةِ، إذ كَانَ وجودُ التنوينِ علامةً خِفَّةٍ ما
يَسْتَخِفُّونَ، وعَدَمُه علامةً ثَقَلٍ ما يَسْتَقِلُّونَ؛ إذ كَانَ الخفيفُ يحتملُ الزيادةَ، بخلافِ
الثَقِيلِ^(٢).

(١) في المخطوط تكرر: (الثا).

(٢) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/٨٤٢).

وجعلوا زوال الكسرة تبعاً لزوال التنوين؛ لأن بقاءها مع زواله مؤهّم البناء؛ إذ لا تكون كسرة علامة إعرابٍ إلا مع تنوينٍ أو ما يقوم مقامه؛ ولذلك إذا اضطرَّ شاعرٌ إلى تنوينٍ غير المنصرف جرّه بالكسرة، وإن كان لم يضطرَّ إليها، ولذلك عادت في: (بِأَحْمَرَ كُمْ)، و: (بِالْأَحْمَرِ)؛ لأنّ التنوين لفظاً وتقديراً^(١).

شع^(٢): فلو كانت الكسرة صرفاً، أو بعض صرف، لامتنت هنا؛ لوجود العِلَّتَيْنِ.

قال أبو الفتح في «الفاثي»^(٣): «علامة الصرف التنوين وحده، لا التنوين والجُرّ، بدليل اتفاقهم على تسمية بعض الأسماء المقصورة مُنْصَرِفًا، مع أنّه لا يدخله جرٌّ ولا غيره، إنّما هو التنوين فقط، ألا ترى إلى قول س^(٤): «فالتنوين علامة الأمكن عندهم، والأخفّ عليهم، وتركه علامة لما يستقلون»؟

قال أبو الفتح^(٥): «هذا تصريح بأنّ التنوين علّم الصّرف، لا الجرّ، وأنّ تركه علّم ثقل الاسم، كما أنّ لحاقه علّم خفته»^(٦).

فَأَلِفُ التَّنْوِينِ [مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ]

(١) الفقرة جميعها من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٨٤٢/٢).

(٢) انظر: شرح العمدة (٨٤٢/٢).

(٣) هذا أيضًا استمرار في النقل عن العلامة ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٨٤٢/٢ - ٨٤٣).

(٤) انظر: الكتاب (٧/١).

(٥) تحرفت في المخطوط إلى: (القسم).

(٦) انتهى النقل من شرح العمدة.



[فألف التأنيث]: فإن قلت: لأي^(١) شيء استأثرت بالمنع، ولم تحتج لعلية أخرى كما احتاجت إليه نظيرتها، وهي: تاء التأنيث، في نحو: (طَلَحَ، وَقَاطِمَةً؟) قلت: نزلوا لزومها منزلة تاء التأنيث، بخلاف باب: (قَاطِمَةً)؛ فإنَّ أصل التاء في الصفاتِ وضعي؛ فهي غير لازمة.

فإن قلت: فهلاً منعوا صرف: (شَقَاوَةً، وَعَرْقُورَةً، وَشَاةً)؛ للزومها. قلت: لَمَّا لم توضع التاء في أصل بابها على أن تكون لازمة إذا وجدت لم يُعتد بما يعرض من لزومها.

* * *

وَرَأَيْدَا (فَعْلَانِ) [فِي وَصْفِ سَلِيمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثِ خُتَيْمٍ]

* * *

وَوَصَفَ اضْلِي [وَوَزَنَ (أَفْعَلَا) مَنْشُوعَ تَأْنِيثِ بَسَاكَ: (أَشْهَلَا)] وإنما أثر في منع صرف هذا النوع كونه صفة؛ لِمَا علمت من أن الصفة فرعٌ عن الاسم الجامد من وجهين:

أحدهما^(٢): أَنَّهَا مشتقةٌ مِنْهُ، والمشتق فرعُ المشتق منه.

والثاني: أَنَّهَا مُتَحَاجَةٌ إِلَيْهِ؛ لانتساب معناها.

وإنَّما أثر كونه على وزن (أَفْعَل)؛ لِأَنَّهُ وزنُ الفعل به أَوَّلَى؛ لِأَنَّ في أوله زيادة

(١) في المخطوط (٧).

(٢) تكررت مرتين في المخطوط.

لمعنى في الفعل دون الاسم، وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى؛ لأن الأصل فيما يختلف أن يكون لمعنى.

وإنما اشترط أن لا تلحقه التاء؛ لتحقيق مشابهته للفعل؛ لأن الفعل لا تلحقه تاء التانيث.

قوله: (ممنوع تانيث) نظير قوله: (في وصف سليم) البيت.
وامتناع التانيث بالتاء إما لأن مؤنثه (فعلاء)، ك: (أشهل، وأخمر)، أو (الفعلى)، ك: (أفضل، وأكبر)، أو ^(١) لا مؤنث له معنى ولا استعمالاً، ك: (أدر)، أو استعمالاً لا معنى، ك: (ألى)، فهذه أربعة أنواع.

وَأَلْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ [ك: (أزيع) وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ]

ف: (الأذهم) الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعَ فِي الْأَصْلِ وَضْعًا أَنْصَرَفَهُ مُنِغَ

وَأَجْدَلُ، وَأَخْيَلُ، [وَأَفْعَى] مَضْرُوقَةٌ وَقَدْ يَنْتَلِنُ الْمَنْعَا

وَمَنْعٌ عَذِلٌ مَعَ وَضْعٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ (مَثْنَى، وَثَلَاثَ، وَأَخْرَجَ)

(١) في المخطوط: (و)، وهو تحريف.



وَوَزْنُ (مَثْنَى، [وُثْلَاثَ] كُهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَزْبَعٍ فَلْيُغْلَمَا]

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُثْنِيٍّ (مَقَاعِلًا، أَوِ الْمُفَاعِيلِ) بِمَنْعٍ كَافِلًا]

وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ [كَ: (الْجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَ: (سَارِي)]

وَلِ: (سَرَاوِيلَ) بِهَذَا [الْجَمْعِ شَبَّةً اقْتَضَى عُمُومُ الْمَنْعِ]

ع: وقد تبين أن الناطم ذكر هنا أمرين، وجزم بهما، والناس يجوزون معهما أمرا آخر، والصواب معه:

أحدهما: أنه جزم بمنع الصرف، حيث قال: (عُمُومُ الْمَنْعِ)، ولم يسمع غير ذلك، على ما ذكر.

والثاني: قوله في تعليل منع الصرف: إن ذلك؛ لشبهه بالجمع.

وقال قوم^(١): إنه جمع ل: (سِرْوَالَةٍ) تقديرًا، وأنشدوا^(٢):

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ

(١) انظر: المقتضب (٣/ ٣٤٥) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦) والصحاح (٥/ ١٧٢٩).

(٢) بتمامه:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ بِسِرْقٍ لِمُسْتَعْطِفٍ

وقائله مجهول، وهو من المتقارب. انظر: المقتضب (٣/ ٣٤٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦).

قِيلَ^(١): والبيتُ مصنوعٌ؛ فلا يُلْتَفَتُ إليه، وأيضاً^(٢): فالتَّنْقُلُ في أسماء الأجناسِ نادرٌ؛ فلا يُقاسُ عليه، وأيضاً^(٣): فـ: (مِرْوَالَةٌ) إن ثبت بالبيت فهو مرادفٌ لـ: (سَرَاوِيلَ)، أو يكونُ بمعنى القَمِيصِ، لا أنَّه جزءٌ منه؛ لأنَّه إنما يُريدُ: أنَّ اللُّومَ قد عمَّه، لا أنَّه أحدُ أقطاره، فهذه ثلاثة اعتراضاتٍ على هذا القولِ.

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ [أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ] فَلَا أَنْصَرَفَ مِنْهُ يَحِقُّ

ع: قوله: (به) الضميرُ للجمع المتقدم ذكره.

قوله: (أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ) هو (سَرَاوِيلُ).

وقال ابنُ النَّاظِمِ ما ملخصه وشرحه^(٤): يعني: أنَّ ما سُمِّيَ به مِنْ مِثَالِ (مَقَاعِلَ، أَوْ مَقَاعِيلَ) فحَقُّه منعُ الصرفِ، سواء أكانَ منقولاً عَنْ جمعٍ محققٍ، كـ: (مَسَاجِدَ) اسمِ رجلٍ، أو مقدَّرٍ، كـ: (شَرَاجِيلَ).

والعلةُ في منعِ الصَّرْفِ أمران:

أحدهما: ما فيه مِنَ الصَّيغَةِ، وهذا اعتَبَرَهُ الجميعُ.

والثاني: مختلفٌ فيه، فقليلٌ: أصالتهُ في الجمعِية، وقيل: قيامُ العلميةِ مقامَ الجمعِية.

(١) انظر: شرح الشافية للرضي (١٠٠/٤) وشرح ابن النَّاظِمِ (٤٦١) والمطلع على ألفاظ المقنع (٢١) والمقاصد النحوية (٤/١٨٣٠).

(٢) قاله السيرافي. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/٢٣٣).

(٣) قاله السيرافي أيضاً. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/٤٩٦).

(٤) انظر: شرح ابن النَّاظِمِ (٤٦١).



وابتنى على هذا الخلاف أنه: هل إذا نُكِرَ بعد التسمية ينصرف أو لا؟
فعلى مقتضى التعليل الأول لا ينصرف، بخلاف الثاني^(١).

* * *

وَالْعَلَمَ امْنَعْ [صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَرْجٍ نَحْوُ (مَعْدِيكِرَبَا)]
قوله: (مَرْج): وهو: عبارة عن الاسمين يُجعلان اسمًا واحدًا، منزلاً ثانيهما
من أوليهما منزلة تاء التانيث مما قبلها، بدليل التزام فتح آخر الاسم الأول، كما
التزموا فتح ما قبل تاء التانيث.

فإن قلت: فليَم التزموا في آخر الأول إذا كان معتلاً الإسكان؟
قلت: للتخفيف.

فإن قلت: فإنَّ الفتح لا تُسْتَقَلُّ، بدليل نصب المنقوص.
قلت: هذه حركة بناء، فهي لازمة؛ فاستقلت، هذا مع أنَّ هذا الاسم في نفسه
ثَقِيلٌ بالتركيب، فهذان ثِقْلان في الاسم لو فُتِحَ.
فإن قلت: فهلاً استقلت في: (رَامِيَّةٌ، وَغَارِيَّةٌ) الذي زعمت أنَّ هذا مُلَحَقٌ
به، مع أنَّها حركة نياية، والاسم ثَقِيلٌ بالتانيث.
قلت: ثَقُلَ التركيب أشدَّ من ثَقُلَ التانيث؛ فَخُصَّ بمزيد التخفيف.

* * *

(١) انتهى تلخيصه كلام ابن الناطم، وكلام ابن الناطم في شرحه أخصر. انظر: شرح ابن الناطم
(٤٦١).

كَذَاكَ حَاوِي [زَائِدِي (فَعَلَانَا) ك: (عَطَفَان) وك: (أَضْبَهَانَا)]

[فَعَلَانَا]: وكذا (أَفْعَلَان)، مثل: (أَزَوْنَان) عَلَمًا، فَأَمَّا مَنْ قَالَ^(١): إِنَّهُ مِنَ (الرَّيَّة)؛ لَأَنَّهُ تَتَّبِعُ الشَّدَّةَ، وَ(الْيَوْمَ الْأَزَوْنَانُ): الشَّدِيدُ، فَلَا يُنْسَبُ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُذ: (أَفْوَعَالٌ)، وَلَا نَظِيرَ لَذَلِكَ فِي الْعَرَبِيَّةِ^(٢).

وَقَالُوا: لَوْ سَمَّيْتَ بِهِ: (أَصِيلَالٍ) رَجُلًا مَنَعْتَ صَرْفَهُ؛ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ بَدَلَ مِنَ النُّونِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَنَعُ صَرْفِ: (حَمَرَاءَ، وَصَحْرَاءَ)، مَعَ أَنَّ الْإِفَّ التَّانِيثِ قَدْ زَالَتْ بِأَنَّ أَبْدَلْتَ مِنْهَا الْهَمْزَةَ.

ع: فَرُعٌ: لَوْ سَمَّيْتَ بِهِ: (بُزْهَانٍ) أَوْ (دِهْقَانٍ) رَجُلًا صَرَفْتَهُمَا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي «التَّنْبِيهِ»^(٣): «هُمَا عِنْدَنَا (فُعْلَالٌ)، ك: (قُرْطَاسٍ)، وَ(فُعْلَالٍ)، ك: (جِمْلَاقٍ)، بِدَلِيلِ: «بُرْهَنْتُ لَهُ عَلَى كَذَا»، أَيْ: أَقْنَيْتُ لَهُ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُمْ: قَدْ تَدَهَّقَنَ، وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ: (تَفْعَلَنَ)، وَكَانَ الْقِيَاسُ زِيَادَتُهُمَا؛ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ، لَكِنَّ السَّمَاعَ أَبْطَلَ الْقِيَاسَ».

كَذَا مُؤَنَّثٌ [بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ اِزْتِنَافِي]

[كَذَا مُؤَنَّثٌ]: أَيْ: كَذَا عَلِمَ مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ، فَخَرَجَ نَحْوُ (قَائِمَةٍ).

(١) وهو ابن الأعرابي. انظر: مجالس العلماء (٩٢) والخصائص (٢١٨/٣).

(٢) قال أبو علي: «ليس هذا من غلط أهل الصناعة، لأنه ليس في الكلام أفوعال». انظر: الخصائص (٢٨٧/٣).

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة (٢٠).



فإن قلت: لأي شيء، وفيه الصفة والتأنيث، وهما عِلَّتَان؟
 قلت: لأن التاء في الصفات في تقدير الزوال إذا أُريدَ المُذَكَّرُ؛ فلم تُعتبر.
 فإن قلت: فلم لا منعوا صرفَ (رَبْعَةٍ)؛ فإنها فيه مُلازمةٌ؟
 قلت: لزومُ التاء فيه على خلافِ القياسِ الثابت في أخواتها.
 قوله: (كَذَا مُؤَنَّثٌ) أي: كذا اسمٌ عَلِمَ مؤنَّثٌ بالتاء لفظاً أو تقديرًا.
 أمّا لفظاً فبأن تكون فيه علامةُ تأنيث، سواء كان مُسمَّاهُ مؤنثًا، كـ: (فَاطِمَةٌ)،
 أم مُذَكَّرًا^(١)، كـ: (طَلْحَة)؛ لأن التاء حينئذٍ لازمةٌ، فصارت كالفِ التانيث، كـ: (جُبَلِي،
 وصَحْرَاءَ).
 وأمّا تقديرًا فبأن يكون مُعلَّقًا على مؤنَّث، إمّا في الحالِ أو الأصل، فالأول
 كـ: (رُيُوبٌ، وسُعَادٌ)، والثاني كـ: (عَنَاقٌ، وعُقُوبٌ)^(٢) عَلَمَيْنِ لرجلين؛ لأنَّ المؤنَّثَ
 بالمعنى في الحالِ أو الأصلِ تُقدَّرُ فيه تاءُ التانيث، ألا ترى أنك تقول: «هَذِهِ رُيُوبٌ»،
 و«هَذِهِ العَنَاقُ»^(٣)؟

والحرفُ الزائدُ على الثلاثة في ذلك مُنزَّلٌ منزلةَ التاء، فنائبُ التاء فيه موجودٌ
 بأصلِ الوَضْعِ في اسمِ الجنسِ، وبوضعِ نحوِ (رُيُوبٌ) في العَلَمِيَّةِ، وأمّا نحوُ (هِنْدٌ)
 ففيه التاء مقدَّرةٌ، وليس فيه ما ينبُ عنها في اللفظِ؛ فهذا ينقصُ عن الأوَّلِ درجةً،
 أعني عن نحوِ (رُيُوبٌ)، وأمّا نحوُ (عَنَاقٌ) علمًا ففيه نائبُ التاء بأصلِ الوَضْعِ؛ فلم

(١) في المخطوط (مذكر).

(٢) انظر: الكتاب (٢٢٩/٣).

(٣) انظر: البحر المحيط (٣٧٩/٤).

يَتَغَيَّرُ ذَلِكَ، وَإِنْ صَارَ الْآنَ مَعْنَاهُ مُذَكَّرًا، كَمَا لَا تُنَافِي تَاءُ التَّائِيثِ الْمَلْفُوظُ بِهَا كَوْنُ الْمُسَمَّى مُذَكَّرًا.

ع: (زَيْبٌ) ك: (عَائِشَةُ)، فِي أَنَّهُ مَوْثُوثٌ الْمَعْنَى، لَكِنَّ عِلَامَتَهُ تَقْدِيرِيَّةٌ لَا لَفْظِيَّةٌ،
و: (عَتَاقٌ) اسْمُ رَجُلٍ بِمَنْزِلَةٍ: (حَمْرَةٌ، وَطَلْحَةٌ)، فِي أَنَّهُ مُذَكَّرُ الْمَعْنَى، وَأَنَّ فِيهِ تَاءً،
لَكِنَّهَا مَلْفُوظٌ بِهَا فِيهِمَا، وَلَا لَفْظٌ فِي: (عَتَاقٌ)، بَلِ الْحَرْفُ الرَّابِعُ خَلَفَ عَنْهَا.

فَوْقَ الثَّلَاثِ [أَوْ كَ: (جَوْرَ، أَوْ سَقَرَ) أَوْ (زَيْدٍ) اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرًا]
أَبُو سَعِيدٍ^(١): «إِذَا سُمِّيَتْ بِنَ: (هُوَ) أَوْ (هِيَ) ضَعَفْتُهُمَا، فَقُلْتَ: (هُوَ)، وَ(هِيَ)،
فَإِنْ كَانَ الْمُسَمَّى بِنَ: (هِيَ) مَوْثُوثًا فَالْصَّرْفُ وَعَدَمُهُ، ك: (هِنْدٍ)، وَإِنْ سُمِّيَتْ مَوْثُوثًا بِنَ:
(هُوَ) لَمْ يُصَرَفْ عَلَى قَوْلٍ مَنْ لَمْ يَصْرِفْ امْرَأَةً سُمِّيَتْ بِنَ: (زَيْدٍ)؛ لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ سُمِّيَتْ
بِهِ مَوْثُوثًا».

قَوْلُهُ: (اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ): خِلَافًا لِلْجَرْمِيِّ^(٢) وَالْمَبْرُودِيِّ^(٣) وَعَيْسَى^(٤) فِي
أَنَّهُ دُوَّ وَجْهَيْنِ.

وَجْهَانٍ فِي الْعَادِمِ [تَذَكِيرًا سَبْقُ وَعُجْمَةً ك: (هِنْدَ) وَالْمَنْعُ أَحَقُّ]

(١) يَقْصِدُ بِهِ السِّيرَافِي. انْظُرْ: شَرْحُ كِتَابِ سَبْيُوهِ لِلْسِّيرَافِيِّ (٤/ ٣١).

(٢) انْظُرْ: الْمَقْتَضِبُ (٣/ ٣٥٢).

(٣) وَاخْتَارَ أَنْ الْمَنْعُ هُوَ الْفَاشِي. انْظُرْ: الْمَقْتَضِبُ (٣/ ٣٥١).

(٤) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٢/ ٢٣).



قوله: ﴿وَالْمَنْعُ أَحَقُّ﴾ جعل منه في «شرح العمدة»^(١): ﴿وَقَالَ أَذْخُلُوا مِصْرًا﴾^(٢)، فيكون^(٣) مثال الصَّرف: ﴿أَفْطِلُوا مِصْرًا﴾^(٤)، وقول بعضهم^(٥): إِنَّ الْمَرَادَ مِصْرًا مِنَ الْأَمْصَارِ بَعِيدٌ، وخلاف الظاهر، وقول النِّبَلِيِّ^(٦): إنه معدولٌ عَنِ (أَلْ)، أعني (مِصْرًا) الممنوع الصرف، مردودٌ بآنَّ العدل خلاف الأصل، ولا دليل عليه، وإنما قيلَ به في: (سَحَرَ، وَأَمْسَ)؛ لعدم وجود^(٧) علةٍ غيره.

* * *

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ [وَالْتَعْرِيفُ مَع] زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعِ [وَالْعَجَمِيُّ]: أي: والعلمُ العجميُّ، ولا يُغني عن ذلك قوله: (وَالْتَعْرِيفُ)؛ لأنَّه قد يُتَكَرَّرُ بعدَ التسمية، ويصدق ذلك عليه.

قاس قومُ الأعجميِّ على المؤنَّث المعنويِّ، فقالوا: إذا تجاوزَ الثلاثة، أو

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٥٥).

(٢) يوسف: ٩٩. والذي مثل به في مطبوعة شرح العمدة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِأُمِّرَأَيْتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾، ولعل كلامه قبل: «وقال: «ادخلوا...» يكون فيها سهو، فتكون: «قال» التي في الآية المذكورة في مطبوعة شرح العمدة، والله أعلم.

(٣) هذا كلام ابن هشام.

(٤) البقرة: ٦١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٠٦) والمقتضب (٣/ ٣٥٢).

(٦) وقد ذهب النبلي في شرح ألفية ابن معط إلى أنها ممنوعة للعلمية والتأنيث. انظر: الصفوة الصفية للنبلي (١/ ٣٧٠).

(٧) في المخطوط: (وجوده).

تَحَرَّكَ وَسَطُهُ، نَحْتَمَّ مِنْهُ صَرْفُهُ، وَإِنْ سَكَنَ فَهُوَ ذُو وَجْهَيْنِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لَوْجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: مُخَالَفَةُ السَّمَاعِ.

والثاني: مُخَالَفَةُ الْمَقْيَسِ لِلْمَقْيَسِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْعَجْمَةَ سَبَبٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا
عَلَامَةَ لَهَا أَصْلًا، وَإِنَّمَا هِيَ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ، وَالتَّأْنِيثُ لَهُ غَالِبًا عَلَامَةٌ.

[وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ]:

أَلَا أَضْرِفُ شُعْبِيًّا ثُمَّ هُوْدَا وَصَالِحَا وَنُوحَا وَلُوطَا وَالنَّبِيَّ مُحَمَّدَا
ع: (أَدَمُ) قِيلَ: (فَاعَلْ)، فَمَا نَعْنُهُ: الْعُجْمَةُ وَالْعِلْمِيَّةُ، وَقِيلَ: (أَفْعَلْ)، فَالْعِلْمِيَّةُ
وَالْوِزْنُ.

(يُوسُفَ): قِيلَ: عَرَبِيٌّ، وَرَدَّ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١) بِاسْتِلْزَامِ ذَلِكَ صَرْفَهُ.

فَإِنْ قِيلَ^(٢): فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ^(٣): ﴿يُوسُفُ﴾، ك: (يُكْرِمُ)،
أَوْ^(٤): ﴿يُوسُفُ﴾، ك: (يُكْرِمُ)، مَا نَعْنُهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ الْعِلْمِيَّةُ وَالْوِزْنُ؟

قَالَ ز^(٥): لَا؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ الْمَشْهُورَةَ شَهِدَتْ بِالْعَجْمَةِ؛ فَلَا تَكُونُ عَرَبِيَّةً تَارَةً،
عَجْمِيَّةً أُخْرَى، قَالَ: وَنَحْوُ (يُوسُفَ) فِي اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ: (يُؤُسُّ)، وَلَا يُقَالُ: هُوَ

(١) انظر: الكشاف (٢/ ٤٤١).

(٢) من كلام الزمخشري يكمل.

(٣) وهي قراءة طلحة بن مصرف وعيسى بن عمرو والحسن وابن وثاب والأعمش. انظر:
معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٤).

(٤) وهي قراءة طلحة بن مصرف وعيسى بن عمرو والحسن والأعمش ويحيى، وهي لغة بعض
بني عقيل. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٤).

(٥) يقصد به الزمخشري.



عربي؛ لكونه في لغتين منها بوزن المضارع من: «آتس»، أو: «أونس»^(١).

ع: ونظير هذا (طوى)، لا تقول فيمن منعه الصرف: إنه ك: (عمر)؛ لأن لغة الصرف تأبى ذلك، كذا نص عليه الناظم^(٢)، مع أنه يمكن في هذا أن يقال: من صرفه قدره غير معدول، ومن منع صرفه قدره معدولاً؛ لكون عدله تقديرًا، لا تحقيقًا، فما ظنك بامتناع ذلك هنا؟

[زَيْد]: قَالَ ذُو الْإِصْبَعِ الْعَدَوَانِيُّ^(٣):

وَأَنْتُمْ مَغْسَرُ زَيْدٍ عَلَى مِثْلِهِ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طُرًّا فَكِيدُونِي
قِيلَ: (زَيْدٌ) مصدرٌ، وقيل: جمعُ (زَيْدٍ)، ك: (صاحب)^(٤)، وصَحِبَ، وحكى
الفراء^(٥): «زَادَ زَيْدٌ زَيْدًا، وزَيْدًا، وزَيْدَانًا»، وأنشد البيت بكسر الزاي من (زَيْد).

* * *

كَذَاكَ ذُو^(٦) وَزَيْنٌ يَخْصُ الْفَعْلَا أَوْ غَالِبٌ ك: (أَحْمَدُ، وَيَغْلَى)
قوله: (أَوْ غَالِبٍ) رده ابن الحاجب^(٧) بما هو معروف من كلامه.

(١) انظر: الكشف (٤٤١/٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٤٧٣/٣).

(٣) من البسيط. انظر: ديوان ذي الإصبع العدواني (٩٥) والاشتقاق لابن دريد (٢٠) وشرح كتاب سيويه للسبرافي (١٦٢/١) وشرح المفصل (١٠٠/١).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتيم من العلمي (٢١٢/٢).

(٥) انظر: شرح المفضليات للأنباري (٧٦٣) والصحاح (٤٨٢/٢).

(٦) في المخطوط: (ذا).

(٧) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (١٠١).

وقوله: إِنَّ ذَلِكَ رَدُّ إِلَى جِهَالَةٍ؛ إِذْ لَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الْإِحَاطَةِ بِمَا وَرَدَ مِنْهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، يُقَالُ لَهُ: وَارِدٌ عَلَيْكَ فِي الْخَاصِّ بِالْفِعْلِ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ بِهِ.

ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيَّ فِي «شَرْحِ الدَّرِيدِيَّةِ»^(١) فِي (سَيْفِ بْنِ ذِي يَزَنَ) قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ (يَزَنَ) أَصْلُهُ: «يُوزَنُ»، ثُمَّ حُذِفَتِ الْوَاوُ؛ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ مُفْتُوحَةٍ وَكَسْرَةٍ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْكِسْرَةُ فَتَحَةً.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَصْلَ: «وَزَنَ»، فِعْلٌ مَاضٍ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً، كَمَا فِي: (أَنَاءٌ، وَأَحَدٌ)، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ يَاءً.

قَالَ: «وَهُوَ مَصْرُوفٌ عَلَى هَذَا، وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ عَلَى الْأَوَّلِ».

* * *

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا [مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ]

[فليس ينصرف]: وَذَلِكَ لِمِشَابَةِ^(٢) الْأَلْفِ لِأَلِفِ التَّائِيثِ فِي اللَّفْظِ، وَالزِّيَادَةِ، وَالتَّطَرُّفِ، وَالْمُوَافَقَةِ لِمِثَالِ مَا هِيَ فِيهِ؛ فَإِنَّ (عَلَقَى) نَظِيرُ (سَكَّرَى)، وَ(عَزَهَى) نَظِيرُ (ذَكَّرَى).

وَسَبَّهَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ كَثِيرًا مَا يُلْحِقُهُ بِهِ، ك: (حَامِيمٌ) اسْمُ رَجُلٍ، فَإِنَّهُ عِنْدَ س^(٣) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِمِشَابَتِهِ ل: (قَابِيلٌ)^(٤) فِي الْوِزْنِ، وَامْتِنَاعِ دُخُولِ (أَل).

(١) انظر: شرح ابن هشام اللخمي على الدرديدية (٢٠٥).

(٢) في المخطوط مطموس نصف الكلمة، ولعل الصواب ما تمننا به.

(٣) انظر: الكتاب (٢٥٧/٣).

(٤) في المخطوط (قابل).



وك: (حَمْدُونَ) عَلَمًا لِرَجُلٍ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَ الْفَارَسِيِّ^(١) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِمَجِيشِهِ بِزِيَادَةِ لَا تَكُونُ لِلْأَحَادِ الْعَرَبِيَّةِ.

لَوْ قَالَ:

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ مُلْحَقَةٍ مَقْصُورَةٍ لَمْ يَنْصَرِفْ
كَانَ أَحْسَنَ.

وَالْعَلَمَ ائْتَمَعَ [صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا كَ: (فَعَلٍ) التَّوَكُّيدِ أَوْ كَ: (تُعَلَّا)]

يَمْتَنِعُ صَرْفُ الْأِسْمِ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: (فَعَلٌ) عَلَمًا لِمَذْكُورٍ، مَعْدُولًا عَنْ (فَاعِلٍ).

الثَّانِي: (فَعَلٌ) فِي التَّوَكُّيدِ.

الثَّالِثُ: (سَحَرٌ، وَأَمْسٌ).

الْأَوَّلُ نَحْوُ: (عُمَرَ)، وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ عَدْلِهِ: مَجِيشُهُ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ، وَلَا عِلَّةَ
مَعَ الْعِلْمِيَّةِ مُمْكِنَةٌ غَيْرُ الْعَدْلِ، كَ: (عُمَرَ، وَرُقَرَ، وَرُحَلَ)، بِخِلَافِ: (أُدِدَ)؛ فَإِنَّهُ
سُمِعَ مَصْرُوفًا، وَبِخِلَافِ: (طَوَى)، فِي لُغَةٍ مَنْ لَا يَصْرِفُهُ؛ فَإِنَّ فِيهِ مَا يُمْكِنُ ادِّعَاؤُهُ
غَيْرَ الْعَدُولِ، وَهُوَ الثَّانِيثُ.

وَالثَّانِي: (فَعَلٌ) فِي التَّوَكُّيدِ، وَتِلْكَ فِي أَرْبَعَةِ الْفَاعِلِ، هِيَ: ([بَعْعٌ]^(٢))، جُمْعُ، كَتْعُ،

(١) نقله ابن برهان. انظر: شرح اللمع لابن برهان (٤٧٦) وشرح ديوان المتنبّي للعكبري

(٢٧٧/١) وشرح التسهيل (٨٧/١) وشرح ابن الناظم (٤٦٥).

(٢) مكان هذه الكلمة بياض في المخطوط.

بُصْعُ، أمّا تعريفها فَبَيِّنَةُ الإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَأَمَّا عَدْلُهَا فَعَنْ (فَعْلَاوَاتٍ)؛ لِأَنَّ لَهَا مَذْكَرًا يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، فَقِيَاسُهَا هِيَ أَنْ تُجْمَعَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ. انتهى^(١).

وَأَمَّا (سَحَرُ)، فَإِنْ لَمْ يُرَدِّ بِهِ مَعَيَّنٌ صُرِفَ، نَحْوُ: ﴿يَجْنِثُهُمْ سَحَرٌ﴾ ⑦ يَقْمَةُ يَنْ عِنْدَنَا^(٢)، وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَعَيَّنٌ، فَإِنْ اسْتُعْمِلَ غَيْرَ ظَرْفٍ وَجِبَ كَوْنُهُ بِ: (أَل) أَوْ الإِضَافَةِ، نَحْوُ: «طَابَ السَّحَرُ سَحَرٌ لَيْلَتَنَا»، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ ظَرْفًا جَازَ كَوْنُهُ بِ: (أَل) أَوْ بِالِإِضَافَةِ، فَلَا يَدْخُلُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، وَجَازَ اسْتِعْمَالُهُ بِغَيْرِهَا، فَيَكُونُ مَفْتُوحًا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ بِاتِّفَاقٍ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ، فَقَالَ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ^(٣): مَبْنِيٌّ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَقَالَ الْجُمْهُورُ: مَعْرَبٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَدْلِ وَالتَّضَمِينِ أَنَّ: التَّضَمِينَ: اسْتِعْمَالُ الْكَلِمَةِ فِي مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ، مَزِيدًا عَلَيْهِ مَعْنَى آخَرٍ. وَالْعَدْلُ: تَغْيِيرُ صِيغَةِ اللَّفْظِ مَعَ بَقَاءِ مَعْنَاهُ.

فَ: (سَحَرُ) عِنْدَنَا مَعْدُولٌ^(٤) عَنْ (السَّحَرِ)، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ مَعْنَاهُ، وَعِنْدَهُ^(٥) وَارِدٌ عَلَى صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَمَعْنَاهَا، مَزِيدًا عَلَيْهِ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ. وَأَمَّا (أَمْسُ): فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ نُكِّرَ أَعْرَبَ مُنْصَرَفًا بِاتِّفَاقٍ، قَالَ^(٦):

(١) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٤).

(٢) القمر: ٣٤-٣٥.

(٣) انظر: التخمير لصدر الأفاضل (١/ ١٨٢).

(٤) أغلبها مطموس في المخطوط.

(٥) يقصد به صدر الأفاضل، وفي المخطوط: (عند).

(٦) بتمامه:



مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسٍ

وإن استعمل مُفْرَدًا مُكَبَّرًا، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَنَكَّرٌ فَكَذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: «اتَّفَقَ لِي كَذَا فِي أَمْسٍ»، تَرِيدُ أَمْسًا مِنَ الْأُمُوسِ، وَإِنْ أُرِدَتْ بِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ الْيَوْمِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، فَإِنْ اسْتَعْمَلَ بِ: (أَل) أَوْ بِالْإِضَافَةِ كَانَ مُعْرَبًا، نَحْوُ: «كَانَ لَمْ تَعْرِ بِالْأَمْسِ»^(١)، كَذَا اسْتَدْلُوا، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِهِمَا، فَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ:

الْحِجَازِيُّونَ^(٢) يَنْبِئُونَهُ عَلَى الْكُسْرِ مُطْلَقًا.

وَبَعْضُ تَمِيمٍ^(٣) يُعَرِّبُهُ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ مُطْلَقًا؛ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ.

وَجَمْهُورُ تَمِيمٍ يُعَرِّبُهُ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ رَفْعًا، وَيَنْبِئُهُ عَلَى الْكُسْرِ نَصَبًا وَجَرًّا.

وَعَلَى اللُّغَةِ الْأُولَى جَاءَ قَوْلُهُ^(٤):

مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقْلُبُ الشَّمْسِ وَطُلُوْعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمَسِّي
إِلَى أَنْ يَقُولَ:

= مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسٍ تَوَيْسُ فِينَا مِثْلَ الْعَرُوسِ

أَنشده قطرب ولم يعين قائله، وهو رجز، وفي المخطوط: (مررت)، وهو تحريف. انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب (٣٣) والمحتسب (٢/ ٢٢٤).

(١) يونس: ٢٤.

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣).

(٤) مجموعة أبيات تنسب لأسقف نجران أو تبع بن الأقرن أو روح بن زنباع، وهي من الكامل. انظر: مراتب النحويين (٧١) وثمار القلوب (٢٣٢) والروض الأنف (١/ ٨٥) والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٤٩).

وَمَقْصِي بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

وعلى اللغة الثالثة جاء قوله^(١):

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

وتلخص أن الممنوع الصرف للعدل والتعريف ثلاثة أنواع:

ما تعريفه بالعلمية، نحو: (عُمَرُ، وَزُقَرُ، وَحَدَامُ، وَقَطَامُ).

وما تعريفه بالعدل عن (أَلْ)، وهو: (سَحَرُ، وَأَمْسُ).

وما تعريفه بتقدير الإضافة، وهو: (جُمُعُ) وأخوانه.

قوله: (كَقَعْلِ التَّوَكِيدِ): الأصح أن تعريفه بشبه العلمية^(٢)، لا بالعلمية نفسها.

قوله: (كَمُتَعَلَا) الظاهر فساد التمثيل؛ لأنَّ (تُعَلَّ) اسم لقبيلة، فيكون كـ:

(مَجُوسَ، وَتَمُودَ)^(٣).

من «مفتاح الإعراب» للأمين المحلي^(٤): «(جَحَا) معدول عن (جَاح)، من:

«جَحَوْتُ بِالْمَكَانِ»، إذا أقمت به، قُدِّمَتْ عَيْنُهُ عَلَى فَائِهِ، فوزنه (عُفْلُ)، وحكى أبو

الحسن بن سيده^(٥): «جَحَا بِالْمَكَانِ»، و: «جَحَا»، إذا أقام به؛ فعلى هذا: (جَاح):

(١) رجز ينسب للعجاج. انظر: ملحقات ديوان العجاج (٢/ ٢٩٦) والكتاب (٣/ ٢٨٥) والنوادر لأبي زيد (٢٥٧).

(٢) وهو مذهب ابن عصفور. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٧٢).

(٣) انظر: الحجة (٤/ ٣٥٥) وارتشاف الضرب (٢/ ٨٨٤).

(٤) انظر: مفتاح الإعراب (١٧٩).

(٥) انظر: المحكم لابن سيده (٣/ ٤٦١).



(فَاعِلٌ)، و: (جَحَا): (فُعِلَ)، من غير قلبٍ.

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ [مَانِعَا] (سَحَرَ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُغْتَبَرُ

ابنُ عَصْفُورٍ^(١): «(سَحَرَ) ممنوعُ الصرفِ في مثلِ: «جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ»؛ للعدلِ وشبه تعريفِ العلمية، من حيث كان تعريفًا من غير أداة في اللَّفْظِ، وتعريفه في رتبة تعريف ما فيه (أَل)، وكذا القول في: (أَجْمَعَ) وأخواته؛ فإنَّ تعريفها على الأصحَّ بإضافة مُقَدَّرَةٍ، وجاز ذلك لشبهه تعريفَ العلمية، وقيل: التعريفُ بالعلمية، وكأنَّه عُلِّقَ على معنى الإحاطة لِمَا يَتَّبَعُهُ».

(سَحَرَ): قَالَ فِي (بَابِ الظُّرُوفِ)^(٢) مِنْ «التَّسْهِيلِ»^(٣) وَ«شَرْحِهِ»^(٤) مَا مَلَخَّصُهُ:

إِنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ وَالتَّصْرِفِ بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِهِ التَّعْيِينُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا مِنْ (أَل) وَالْإِضَافَةِ.

وِثَالُ^(٥) لَمْ يَذْكُرْهُ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، اسْتَعْنَى^(٦) عَنْ ذِكْرِهُ بِكَوْنِهِ يَتَكَلَّمُ

فِي (بَابِ الظُّرُوفِ).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٧٢).

(٢) في المخطوط: (الظرف)، والتصويب من التسهيل، ومما سيقوله ابن هشام بعد.

(٣) انظر: التسهيل (٩١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٠٢).

(٥) قوله: (وِثَالُ) مكرر مرتين في المخطوط.

(٦) أي: ابنُ مالك.

ويبقى عليه رابع^(١)، وهو: أن يكون مُكَبَّرًا لا مُصَغَّرًا؛ وذلك لأنه ذَكَرَ بعدَ هذا أن (سُحِيرًا) إذا أُريدَ به مُعَيَّنٌ كان مُنْصَرَفًا لا مُتْصَرَفًا، وهذا أغناه عن اشتراطِ التكبيرِ أوَّلًا.

فصارت الشروطُ أربعةً: أن يكون مُعَيَّنًا، مُكَبَّرًا، مُجَرَّدًا، ظَرْفًا.



(١) في المخطوط: (أربع).

[جمع التكسير]

جرت عادتهم، س^(١) فَمَنْ بعده، أن يتكلموا على المفردات، فيقولون مثلاً:
(فَعَلٌ) يُجْمَعُ على كذا، و(فَعَلٌ) على كذا، إلى آخرها، وبعضهم يذكر الجمع، ثم
يستوفي مثاله من المفردات.

وقد سلك الناظم هذه الطريقة في كتبه^(٢)، وهي عندي أحسن؛ لطول تلك؛
لأن بعض المجموع تكون مفرداته كثيرة منتشرة، كـ: (فَعَالٍ، وَأَفْعَالٍ)، وهم يرتبون
المفردات على ترتيبها الطبيعي: الثلاثي أولاً، ثم الرباعي، ثم الخماسي، والمذكر، ثم
المؤنث، والاسم، ثم الصفة، فيحتاجون إلى ذكر الجمع مع كل مفرد من تلك
المفردات المنتشرة.

وفي ذلك تطويلٌ ويُعَدُّ عن الضبط، أمّا إذا عُرِفَ في محلٍّ واحد جميع ما يُجْمَعُ
على (أَفْعَالٍ، أو فِعَالٍ) أو غير ذلك، فإنه أخصر وأوفر للذهن، وأيضاً فسالك طريقة
الناظم متمكن [مِنْ ذِكْرِ]^(٣) أوزان القلة قبل الكثرة، كما هو القياس، بخلاف
سالك الطريقة الأخرى.

* * *

(١) انظر: الكتاب (٥٦٧/٣) والمقتضب (١٩٥/٢) والأصول (٥٢/٣) واللمع (١٧١).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٨١٥/٤) وشرح عمدة الحافظ (٩١٦/٢).

(٣) ساقط من المخطوط، والتميم من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٣٩٣/٢).

وَيَنْغُضُ ذِي بَكْسَرَةٍ [وَضَمًّا يَنْفِي كـ: (أَرْجُلٍ) وَالْعَكْسُ جَاءَ كـ: (الضَّغِي)]
أشارَ بقوله: (وَضَمًّا) إلى أَنَّ مجيئه كذلك يكونُ بطريقِ الوَضْعِ، فيكونُ
مُشْتَرَكًا، لا بطريقِ المَجَازِ، ونَصَّ ابنُه^(١) على جوازِ استعمالِ صِبْغِ كُلِّ مِنَ النوعينِ
في موضعِ الأخرى مجازًا.

وَيُمْتَلِّ لِهَذَا بِقَوْلِ دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ^(٢):

تَسَادَرَا وَقَالُوا أَزْدَتِ الْخَيْلُ فَارِسَا فَقُلْتُ أَعْبَدُ اللَّهَ ذَلِكَمُ الرَّدْيِ
كَمِيشُ الْإِزَارِ خَارِجٌ نِصْفُ سَاقِهِ بَعِيدٌ مِنَ الْآفَاتِ طَلَعُ أَنْجِدِ
وَيُرْوَى^(٣): «صَبُورٌ عَلَى اللَّأْوَاءِ»، بدل: «بَعِيدٌ مِنَ الْآفَاتِ»، قال أبو الفتح^(٤):
«وهي روايتنا»، قال: «وهذا تكسيرُ قَلَةٍ».

لـ: (فَعَلٍ) اسْمًا صَحَّ [عَيْنًا (أَفْعَلُ)] وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا اِنْصَا يُجْعَلُ
[لِفَعْلٍ]: وَشَدَّ ذَلِكَ فِي (فَعْلٍ)، قالوا: (ذَنْبٌ، وَأَذُوبٌ)، وفي (فَعْلٍ)، قالوا:
(ضَلَعٌ، وَأَضْلَعُ)، و(فُعْلٌ)، قال^(٥):

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٥٤٧).

(٢) من الطويل. انظر: ديوان دريد (٦٣) وجمهرة أشعار العرب (٤٧١) وتأويل مشكل القرآن (٩٠).

(٣) وهذا ما أثبتته ابن هشام في غير هذا الكتاب. انظر: تلخيص الشواهد لابن هشام (٢٩٠).

(٤) انظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لأبي الفتح بن جني (٢١٨).

(٥) رجز لرؤبة. انظر: ديوان رؤبة (١٦٤) والكتاب (٥٧٨/٣) والمقرب (٤٨٩).



وَرَزَحِمُ رُكَّتَيْكَ شَدِيدُ الْأَرْكَانِ

وقالوا: (فُفِّلَ، وَأَفْقُلُ)، وفي (فَعُلَ)، ك: (صَصِعَ)، و(فَعَلَى)، ك: (أَكَمَى)، و(فَعَلَى)، ك: (نِعْمَى).

[صحح عينا]: شغ^(١): «وَشَدَّ: (أَتُوبُ، وَأَسِيفُ)».

قوله: (صَحَّحَ عَيْنًا)^(٢) اشترط في «المقرب»^(٣) أيضًا انتفاء التضعيف، فخرج نحو: (رَقِيَ، وَقَدَّ، وَصَكَّ)، فعلى هذا يكون قولهم: (كَفَّ، وَأَكْفُ) من الشاذِّ، وكذا: (صَكَّ، وَأَصُكَّ).

لكنه بعد ذلك قال^(٤): إن (فَعَلًا) المضعف يُجمَعُ في القلة على (أَفْعُلَ)، ك: (أَصُكَّ)، وفي الكثير على (فِعَالٍ، وفُعُولٍ)، ك: (صِكَائِكِ، وَصُكُوكِ)، فثبت أن ذلك ليس بشرط.

قوله: (أَفْعُلَ): ومن ذلك: (أَيَّدَ، وَأَظْبَى؛ لَأَنَّ (يَدًا): (فَعُلَ): (يَدِي)، والمنقوص الذي لم يكْمَلْ بالتاء يَرُدُّ إليه محذوفه، ثم يُجمَعُ على قياس نظيره، ولأنه إذا أَدَّى قياس إلى اسمٍ معرَّبٍ آخره واو لازمة مضموم ما قبلها رُفِضَ ذلك.

وأما إذا كَانَ المنقوص مُكْمَلًا بالتاء فبأنه أن يُجمَعُ للقليل بالالف والتاء، ولل الكثير بالواو والنون، فتقول: (سَنَوَاتٌ، وَسُنُونٌ)، وتكسیره شاذٌّ، والذي سُمِعَ

(١) انظر: شرح الغاية (٢١٠)، وإن كان يعني شرح العملة فهو في (٢/٩١٨).

(٢) في المخطوط: (صَحَّحَ لَأَمَّا)، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: المقرب (٤٨٧).

(٤) انظر: المقرب (٤٨٩).

منه: (أَمَّةٌ، وَإِمَاءٌ، وَإِمَوَانٌ، وَآمٌ)، و(بُرَّةٌ، وَلُغَةٌ)، و(بُرَى، وَلُغَى)، و(شَفَّةٌ، وَشِفَاهٌ).
من «المقرب»^(١).

ع: وجه كون الواو والنون للكثرة أنَّ هذا في الحقيقة تكسير لا تصحيح،
وإن أشبه في اللفظ علامة التصحيح، ألا ترى أنَّه جَبَرَّ لِمَا فَاتَ الكلمة من لامِها؟
اقتصاره في عدِّ مفرد (أَفْعَلٍ) على (فَعْلٍ) اسمًا صحيح العين، وعلى الرباعي
المقيّد ظاهرٌ في أنَّه لا ينقاس في غيرهما؛ ولهذا حَكَمُوا بأنَّ (أَجْرٍ) من قوله^(٢):
..... أَجْرٍ وَأَغْرَاسُ
على خلاف القياس.

فإن قيل: كيف ارتكبوا هذا، ونصّوا عليه، مع اعترافهم بأنَّه سُمِعَ في (جِرْوٍ) الفتح؟
فهل جعلوه^(٣) جمعًا له؛ ليسلموا ممَّا ارتكبوه.
فالجواب: أنَّ الذي حملهم على ذلك أنَّ الكسرَ في (جِرْوٍ) أفصح وأكثَرُ من
الفتح، وقد حَكُوا^(٤) فيه الضَّمُّ أيضًا.

(١) انظر: المقرب (٤٨٧) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٤٧/٢).

(٢) بتمامه:

لَيْتَ هَزَنَرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خَيْسِيَّةٍ بِالرَّفَقَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَغْرَاسُ

والبيت لمالك بن خويلد الخناعي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (٤٤٢/١)
والإيضاح (٢٠) وشرح التصريف للثمانيني (٤٨١).

(٣) في المخطوط: (جعلوا).

(٤) انظر: إصلاح المنطق (١٣٢).

إِنْ كَانَ كَ: (العَنَاقِ، وَالذَّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَخْرُفِ [

قوله: (وتاء تأنيث) ^(١) وشذ في ^(٢): (طِحَالٍ، وَعَنَانٍ، وَمَكَانٍ، وَجَنِينٍ).

قوله: (وَعَدِّ الْأَخْرُفِ) وشذ في (أَنْبُوبِ).

وليس ^(٣) التَّأْنِيثُ مُصَحَّحًا؛ لاطِّرَادِهِ فِي (فَعَلٍ)، ك: (قَدَمٍ)، خِلَافًا لِيُونُسَ ^(٤)،

وَلَا فِي (فُعْلٍ)، ك: (قَذِرٍ)، وَ(فُعْلٍ)، ك: (قَتَبٍ)، وَ(فُعْلٍ)، ك: (قَدَمٍ)، وَ(فُعْلٍ)، ك:

(غُولٍ)، وَ(فُعْلٍ)، ك: (عَجْزٍ)، وَ(فُعْلٍ)، ك: (عُنُقٍ)، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ ^(٥).

* * *

وَعَبَّرَ مَا (أَفْعُلُ) [فِيهِ مُطَّوَّرٌ مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا بِ: (أَفْعَالٍ) يَرِدُ]

قوله: (وَعَبَّرَ مَا أَفْعُلُ) البَيْتَ، أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثُبُوتُ (أَفْعَالٍ) لِمَا ذَكَرَ بِاطِّرَادِ

وَلِزُومِ، أَوْ كَثْرَةِ أَوْ قِلَّةِ أَوْ نَدْوَرٍ، فَالْقَلِيلُ فِي (فَعْلٍ) مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ، ك: (حَالٍ، وَمَالٍ)،

وَالنَّادِرُ فِي (فُعْلٍ)، ك: (زُطْبٍ)، وَاللَّازِمُ فِي (فُعْلٍ)، ك: (كَيْدٍ، وَنَمِيرٍ)، وَالْغَالِبُ فِي

(مَذْيٍ، وَظَنِيٍّ، وَلَبِيٍّ، وَكَبِيدٍ، وَعَضِيدٍ، وَعِنَبٍ، وَطُنْبٍ)، [و] ^(٦) يُحْفَظُ فِي (فُعْلٍ)

صَحِيحَ الْعَيْنِ، ك: (فَرِيخٍ).

(١) هذا تصرف من ابن هشام في لفظ الألفية.

(٢) انظر: التسهيل (٢٦٩) وارتشاف الضرب (٤١٠/١).

(٣) من هنا حتى نهاية هذه التحشية منقولة بلفظها من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٤) انظر: الكتاب (٥٩١/٣) والأصول (٤٣٣/٢) والمقاصد الشافية (٢٦/٧).

(٥) انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٦) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها.

ح^(١): «ثبت منه ما لا يُحصى، فلو جُعِلَ قياسًا لكانَ مذهبًا حسنًا».

ع: فهذان مذهبان.

وزعم الفراء^(٢) أنه مقيس فيه إن كانت فاؤه همزة، كـ: (أَنْفٍ)، أو واو^(٣)،

كـ: (وَهْم).

ويُحَفَظُ (أَفْعَالٌ) أيضًا في (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلٍ)، كـ: (شَرِيفٍ)، و(فَعَالٍ)، كـ: (جَبَانٍ)، و(فَعْلَةٍ)، كـ: (بَيْضَةٍ)، و(فُعْلَةٍ)، كـ: (بُرْكَةٍ)، وهو طائرٌ من طيرِ الماءِ، وفي (شَعْفَةٍ)، و(فَصْرَةٍ)، وهي أصلُ العُنُقِ، و(نَمْرَةٍ)، و(جَلْفٍ)، و(نَضْوٍ)، و(حُرٍّ)، و(خَلْقٍ)، و(جُنُبٍ)، في لغةٍ من جمَعَه، و(يَقْطُ)، و(نَكِيدَ)، و(كُوُودَ)، و(قِمَاطٍ)^(٤)، و(غُشَاءٍ)، و(خَرِيدَةٍ)، و(مَيْتٍ)، و(مَيْتَةٍ)، و(جَاهِلٍ)، و(وَادٍ)، و(ذَوُطَةٍ) لَضَرْبٍ مِنَ العَنَاقِبِ يَلْسَعُ، و(أَغْيَدَ)، و(قَحْطَانِيٍّ)، و(أَقْحَاطٍ)، و(فَيْقَةٍ)^(٥).

قوله: (بِأَفْعَالٍ): لزومًا أو غلبةً، ومن ثَمَّ صحَّ استثناءُ (فُعَلٍ) في قوله: (وَعَالِيَا أَغْنَاهُمُ) البيت.

وينبغي أن يقولَ هنا:

وَبِ: (فُعُولٍ): (فَعِيلٌ)، نحو: (كَبِذَ) يُخْصَصُ غَالِيَا.....

فإنَّه أيضًا استثناءٌ مِنَ القاعدةِ السابقةِ.

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: ارتشاف الضرب (١/٤١٣).

(٢) هذه التحشية حتى آخرها منقولة من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٣) في المخطوط (وار).

(٤) في المخطوط: (رقاط).

(٥) في المخطوط (وأفاط ورقيقة)، والتصويب من التسهيل.

والحاصل: أَنَّ كَلًّا مِنْ (فُعْلٍ، وَفَعْلٍ) اسْمَيْنِ يَأْتِي عَلَى (أَفْعَالٍ) قَلِيلًا، نَحْوُ: (رُطَبٍ، وَأَرْطَابٍ)، وَ(وَعَلٍ، وَأَوْعَالٍ)، وَ(كَيْدٍ، وَأَكْبَادٍ)، وَيَأْتِي (فُعْلٌ) عَلَى (فِعْلَانٍ)، ك: (صُرْدٍ، وَصِرْدَانٍ)، وَ(فَعْلٌ) عَلَى (فُعُولٍ، ك: (كَيْدٍ، وَكُبُودٍ)، وَ(نَمِرٍ، وَنُمُورٍ)، وَمَجِئُهُمَا عَلَى غَيْرِ (أَفْعَالٍ) هُوَ الْغَالِبُ فِيهِمَا^(١).

مِنْ مَجِيءِ (فُعْلٍ) عَلَى (أَفْعَالٍ): (حِمْلٌ، وَعِذْلٌ، وَحِبٌّ).

ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٢): «وَلَيْسَ (الْأَخْبَابُ) جَمْعَ (حَبِيبٍ)، ك: (شَرِيفٍ، وَأَشْرَافٍ)، وَ(يَتِيمٍ، وَأَيْتَامٍ)؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ جَمْعَ (فُعْلٍ) عَلَى (أَفْعَالٍ) أَقْبَسُ مِنْ جَمْعِ (فَعِيلٍ) عَلَيْهِ، وَأَكْثَرُ مِنْهُ.

الثَّانِي: أَنَّ (شَرِيفًا، وَيَتِيمًا) مِنْ بَابِ (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ)، بِخِلَافِ (حَبِيبٍ)؛ فَإِنَّهُ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ)، ك: (قَتِيلٍ)، أَصْلُهُ (مَقْتُولٌ)؛ فَقَدْ افْتَرَقَا^(٣).

وَمِنْ ثَمَّ خُطِئَ^(٤) الْفَرَاءُ^(٥) فِي قَوْلِهِ فِي (أَخٍ، وَأَبٍ) إِنَّهُمَا (فُعْلٌ): (أَخُو، وَأَبُو)؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ جَمْعُهُمَا عَلَى (آخَاءٍ، وَأَبَاءٍ).

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٧٤) والمقتضب (٢/ ٢٠٣).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٥٢).

(٣) انتهى هنا النقل عن ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٥٢).

(٤) كتبت هذه التحشية متصلة بالسابقة، وهي عند العليمي (٢/ ٣٩٦). مسبوقة بأن كلام ابن مالك يقتضي أن (فَعْلًا) لَا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعَالٍ). انظر: شرح التسهيل (١/ ٤٥) والتذيل والتكميل (١/ ١٥٨).

(٥) كتبت هذه التحشية متصلة بالسابقة، وهي عند العليمي (٢/ ٣٩٦). مسبوقة بأن كلام ابن مالك يقتضي أن (فَعْلًا) لَا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعَالٍ).

وَمِنْ ثَمَّ اعْتَدَرَ ابْنُ مَالِكٍ ^(١) عَنْ: «ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ» ^(٢) بَأَنَّ (أَقْرَاءَ) شَاذٌ.

أربعةٌ تُجْمَعُ في القلة والكثرة على (أَفْعَالٍ): (فَعَّلَ)، ك: (عَضِدَ - وَأَعْصَادَ)، وقد يجيء على (فَعَالٍ)، ك: (سَبَّاحَ)، و(فَعَّلَ)، ك: (ضَلَعَ)، وشذَّ (أَضْلَعُ، وَضُلُوعُ)، و(فَعَّلَ)، ك: (إِيلَ)، و(فَعَّلَ)، ك: (عُنِيَ).

[فُهِمَ مِنْ هَذَا] ^(٣) أَنَّ مَا (أَفْعَلُ) فِيهِ مَطَرِدٌ لَا يَأْتِي عَلَى (أَفْعَالٍ)، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ» ^(٤)، وقوله سبحانه: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا» ^(٥)، فالمفردُ: (نَقَلَ، وَشَرَطَ)، بفتح العين، لغة في السَّاكِنِهَا ^(٦)، قَالَ ^(٧):

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَقَلَ

نعم، شذَّ: (رَأَدُ وَأَزَادُ)، وهو أصل اللحيين ^(٨)، و(زَنَدُ، وَأَزَنَادُ)، و(فَرَحُ،

(١) انظر: شرح التسهيل (٣٩٦/٢).

(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٣٩٦/٢).

(٤) الأنفال: ١.

(٥) محمد: ١٨.

(٦) انظر: جمهرة اللغة (٧٢٦/٢).

(٧) بتمامه:

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَقَلَ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَنْتَسِي وَعَجَلُ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الرمل. انظر: ديوان لبيد (١٤٢) وجمهرة أشعار العرب (٢١) والكامل (٢٨٨/٣).

(٨) وكذا عند العليمي (٣٩٦/٢)، وفي المخطوط: (الجبين)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٥٦٨/٣).

وَأَفْرَاحٌ، وَ(أَنْفٌ، وَأَنَافٌ)، وَ(حَمْلٌ، وَأَحْمَالٌ)، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾^(١).

وعكس هذه: مجيء (فَعَلٍ) على (أَفْعَلٍ)، ك: (زَمَنٍ، وَأَزْمَنٍ)، وَ(جَبَلٍ، وَأَجْبَلٍ)، قَالَ^(٢):

إِنِّي لَأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَن أَجْبِلِهَا^(٣)

وَعَالِيَا أَغْنَاهُمُ [فِعْلَانُ] فِي (فَعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ (صِرْدَانُ) [

قوله: (وَعَالِيَا أَغْنَاهُمُ) ع: كان سبب ذلك أَنَّ (فَعَلٍ) إما مقصورٌ من (فُعَالٍ)، كما ستأتي حكايته فيما بعد، أو قريبٌ منه، وَ(فُعَالٌ) يُجْمَعُ عَلَى (فِعْلَانٍ)، ك: (عَلَامٍ، وَغِلْمَانٍ)، وَ(عُرَابٍ، وَغُرَبَانٍ).

قَالَ ابْنُهُ^(٤): «أَمَّا (فُعَلٌ) فَجَاءَ بَعْضُهُ عَلَى (أَفْعَالٍ)، ك: (أَرْطَابٍ)، وَالْغَالِبُ مَجِيئُهُ عَلَى (فِعْلَانٍ)، ك: (صِرْدَانٍ، وَتُغْرَانٍ)».

(١) الطلاق: ٤.

(٢) بتمامه:

إِنِّي لَأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَن أَجْبِلِهَا وَيَأْسِمُ أَوْدِيَسَ عَن ذِكْرِ وَادِيَهَا

والبيت غير معين قائله، وهو من البسيط. انظر: المقتضب (٢/ ٢٠٠) والخصائص (٣/ ٦١)

وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥١٥).

(٣) في المخطوط: (اجبيلها).

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٥٤٨).

وهذا قريب مما قاله أبوه في «شرح الكافية»^(١).

وفي «التبصرة» للصيمري^(٢): «(فُعِلَ) بابه في القلة والكثرة (فُعِلَانُ)، وأكثر ما يقع في الحيوان، ك: (جُعِلَ، وجُرِدَ، وصُرِدَ)، وشذ منه: (رُبِعَ، ورُطِبَ)، فجاء على (أفعالٍ)، فأما (رُبِعَ) فجاء ذلك فيه حملاً على (جَمَلٍ، وأَجْمَالٍ)؛ لأنه منه، وأما (رُطِبَ) فليس من هذا الباب؛ لأنه جمع (رُطْبَةٍ)، كقولك: (ثَمَرَةٌ، وثَمَر)، ولا يلزم جمعه؛ لأنه اسم جنس».

عبد اللطيف الحراني^(٣): «(فُعِلَ) في غير الحيوان مقارب له في الحيوان، أو مساو».

فقول الصيمري: «أكثر ما يكون في الحيوان» يؤهم خلاف هذا، والأمر على ما قدّمْتُ.

وقال صاحب «ميزان العربية»^(٤): «ربما خصصوا نوعاً ببناء، فلا يكادون يخرجون عنه، نحو: (نُعْرٍ، ونُعْرَانٍ)، و(صُرْدٍ، وصُرْدَانٍ)، وإنما خصّوه بهذا البناء؛ لأنهم جعلوه كالمخفف من (فُعَالٍ)، نحو: (عُرَابٍ، وعُقَابٍ)».

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١٨١٨/٤).

(٢) انظر: التبصرة (٤٠٩).

(٣) هو ابن المرحل، وقد لازمه ابن هشام، قال ابن حجر: «وَمَاتَ بِالْقَاهِرَةِ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةَ ٧٤٤هـ، وَقَدْ أَخَذَ عَنْهُ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ هِشَامٍ، وَهُوَ الَّذِي نَوَّهَ بِهِ، وَعَرَفَ بِقَدِيرِهِ، وَكَانَ يَطْرِبُهُ وَيُفَضِّلُهُ عَلَى أَبِي حَيَّانٍ وَغَيْرِهِ، وَيَقُولُ: كَانَ الْإِسْمُ فِي زَمَانِهِ لِأَبِي حَيَّانٍ، وَالْإِنْتِفَاعُ بِأَبْنِ الْمَرْحَلِ». انظر: الدرر الكامنة (٢١٠/٣).

(٤) هو أبو البركات بن الأنباري. انظر: بغية الوعاة (٨٦/٢).

ابن هشام^(١): كما قالوا في (مِفْعَلٍ)^(٢): إِنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنْ (مِفْعَالٍ)، و(عَوَزٍ)^(٣):
إِنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنْ (اعَوَزَ).

وَمِنْ (فُعَلٍ، وَفُعْلَانٍ): (خُزِرُ) لَذَكْرِ الْأَرَانِبِ وَ(خِرَّانٍ)^(٤).
فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٥): «وَلَا يَطْرُدُ جَمْعُ فَلَّةٍ عَلَى (فُعَلٍ)».

* * *

فِي اسْمِ مُذَكَّرٍ [رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ (أَفْعَلَةً) عَنْهُمْ أَطْرَدَ]
قَوْلُهُ: (فِي اسْمٍ): إِلَّا إِنْ كَانَتِ الْمَدَّةُ وَأَوَّاءَ فِي صِفَةِ مُذَكَّرٍ.
فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٦) أَنَّ مُؤَنَّثَ (فَعُولٍ) كَمَذَكَّرِهِ، فَنَحْوُ (قُدُومٍ، وَأَقْدِمَةٍ)، بِمَنْزِلَةِ
(عَمُودٍ، وَأَعْمِدَةٍ).

قَوْلُهُ: (بِمَدٍّ) قِيْدَ فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٧) الْوِزْنَ بِوَاحِدٍ مِنْ خَمْسَةِ:

١ - قِيْدَالٍ.

٢ - جِمَارٍ.

٣ - رَغِيفٍ.

(١) يقصد به نفسه، أو لعله يقصد به الخضر وای.

(٢) انظر: الكتاب (٣٥٦/٤) والأصول (٢٣/٣).

(٣) انظر: المقتضب (٩٩/١).

(٤) انظر: الكتاب (٥٧٤/٣).

(٥) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢٠٩).

(٦) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

(٧) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

٤ - غَرَابٍ.

٥ - عَمُودٍ.

ع: ذكر ابن جني^(١) أن اليزيدي والكسائي اختلفا في (الشري)^(٢)، أي مَدُّ أم يُقَصِّرُ؟ فمَدُّ اليزيدي وقصره الكسائي، وذلك بحضرة الرشيد، واحتكموا إلى العرب، فمَدُّوه، وبدل على المَدَّ (أشربة)، ك: (سقاء، وأسقية)، وفي الجملة اللغتان صحيحتان.

* * *

وَالزَّمَةُ فِي (فَعَالٍ) [أَوْ (فَعَالٍ) مُصَاحِبِي تَضْمِينٍ أَوْ إِغْلَالٍ] كما التزموا (فَعَالًا) في نحو: (طَوِيلٌ، وطَوِيلَةٌ)، و(أَفْعَالًا) في (فَعُولٍ) معتلّ اللام، ك: (قُلُوْ)، و(أَفْعَلَةٌ) فيما ضَعَفَ مِنْ (فَعَالٍ) و(فَعَالٍ)، نحو: (جَنَانٌ، وأَجْنَةٌ)^(٣)، و(كِتَانٌ، وأَكْنَةٌ)، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْنَةٍ﴾^(٤).

زمخشري^(٥): «أَكْنَةٌ: جمعُ كِتَانٍ».

ع: ف: (كِتَانٌ، وأَكْنَةٌ) ك: (غِطَاءٌ، وأَغْطِيَةٌ) وزناً ومعنى، و(أَفْعَلَةٌ) في (كِتَانٍ) واجبٌ لتضعيفه، وفي بابِ (غِطَاءٍ) واجبٌ لاعتلاله.

* * *

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٩٢).

(٢) كذا في بعض نسخ الخصائص، وبعضها: (الشراء).

(٣) في المخطوط بفك الشديد.

(٤) فصلت: ٥.

(٥) انظر: الكشاف (٤/ ١٨٥).



(فُعِلَ) لِنَحْوِ (أَخْمَرَ، وَحَمَرَ) وَ(فُعِلَتْ) جَمْعًا بِتَقْلٍ يُذْرَى [

(فُعِلَ]: تنبيه: ومنه (يَبُضُّ، وَيَعِيسُ، وَهَيْمٌ)؛ فَإِنَّهُنَّ (فُعِلَ)، ولكن قَلِبَتِ الضمة

كسرة؛ لِتَصِحَّ الْيَاءُ، كما سيأتي شرُّحه إن شاء الله في عِلْمِ التَّصْرِيفِ.

قوله: (لِنَحْوِ أَخْمَرَ وَحَمَرَ) قَالَ فِي «تَسْهِيلِهِ»^(١): «وهو ل: (أَفْعَلٌ، وَفَعْلَاءٌ)

وصَفَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، أو مُفْرَدَيْنِ لِمَانِعٍ فِي الْخَلْقَةِ».

ع: نَحْوُ: (آذَرَ، وَأَكْمَرَ، وَعَفَّلَاءَ، وَرَتَقَاءَ).

ثُمَّ قَالَ^(٢): «فَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ الْاسْتِعْمَالُ فَ: (فُعِلَ) فِيهِ مُحْفُوظٌ».

ع: نَحْوُ (آلَى، وَعَجَزَاءُ) فِي أَشْهُرِ الْاسْتِعْمَالَيْنِ، وَقَالُوا: «دِيمَةُ هَطْلَاءَ».

وَيُحْفِظُ^(٣) فِي نَحْوِ: (سَقَفٍ)^(٤)، وَ(وَزِدٍ) صِفَةً لِفَرَسٍ، وَ(خَوَارٍ)، قَالَ^(٥):

وَمَا انْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ

وَ(خَوَّازِيَّةٌ، وَنُمُومٌ، وَبَازِلٌ)، وَ(عَائِذٌ)، وَهِيَ النَّاقَةُ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالنَّجَاحِ،

وَ(أَسَدٌ)، وَ(أَظَلٌّ)، وَهُوَ بَاطِنُ الْقَدَمِ؛ فَإِنَّهُ (أَفْعَلٌ) اسْمًا لَا صِفَةً، وَ(بَدَنَةٌ، وَنَاقَةٌ)،

(١) انظر: التسهيل (٢٧٠).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧١).

(٣) استفاد من ابن مالك وأبي حيان. انظر: التسهيل (٢٧١) وارتشاف الضرب (١/٤٢٢).

(٤) في المخطوط: (سقف)، وهو تحريف.

(٥) بنماه:

وَمَا انْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ وَلَا لِسَامٍ غَدَاةَ السَّرُوعِ أَوْزَاعٍ

والبيت لضرار بن خطاب، وهو من البسيط. انظر: سيرة ابن هشام (٢/١٤٥) والروض

الأنف (٦/٩٣) وشرح التسهيل (٣/٣٦٨) وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٣٥).

وكثُرَ في نحو: (ذَارَ، وَقَارَ)، وندَرَ في (زُغْبُوٍ)، قالوا: «زُغْبٌ»، وكان قياسه (زَغَابِيٌّ)، ك: (عَصَافِيٍّ)، وأن لا تُحذف الباءُ الثانية؛ لأنَّها للإلحاقِ بِ: (عُصْفُورٍ)، وعلى هذا ينبغي حَمْلُ قوله^(١) في بابِ الإلحاقِ: إنَّ الملحقَ محكومٌ له بحُكمِ الملحقِ به غالبًا، لا ما قالَ ح^(٢).

مِنْ كِتَابِ «الْفَسْرِ»: «أَغْنِ وَغْنِ»^(٣).

كان اللاتقُ تقديمَ عَجَزِ هذا البيتِ على صدرِه؛ لوجهين:

أحدهما: أن يتصلَ جملةُ^(٤) القلعةِ، وهو (فَعَلَةٌ)، بما قبلَه مِنْ جموعِ القلعةِ، وحيثُ يكْمُلُ الكلامُ على جموعِ القلعةِ غيرَ مفصولٍ بينها بأجنبيٍّ، ثم يتكَلَّمُ بعد ذلك على جموعِ الكثرةِ.

الثاني: أنَّ القليلَ سابقُ الكثيرِ طبعًا، فليَسبقَه وضَعًا؛ ولهذه العلةُ بُدِئَ بِ: (أَفْعُلِ، وَأَفْعَالِ، وَأَفْعَلَةٍ).

والثالثُ: أن يتصلَ (فُعُلٌ) بِ: (فُعُلٍ)؛ فإنَّهما متقاربان ومتآخيان، مِنْ حيثُ إنَّ كِلَا منهما يجوزُ استعمالُ الآخرِ فيه، إلا أنَّ استعمالَ (فُعُلٍ) في (فُعُلٍ) ضرورةٌ، وعكسُه على تفصيلٍ يُذكرُ، ومَنْ أجازَ في نحوِ (قُفُلٍ): (قُفُلٌ)^(٥)، فينبغي له هنا أن

(١) يقصد ابنُ مالكٍ في التسهيل (٢٩٨).

(٢) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (٨٢٢/١) مخطوط (نور عثمانية).

(٣) قاله ابنُ هشامٍ أيضًا في شرحه على البردة (٢١).

(٤) عند العليمي (٤٠٣/٢): (جمع).

(٥) يُحكى هذا عن الأخفش. انظر: شرح الشافية (٤٦/١).



لا يَخْصُّ ذلك بالضرورة.

وَفُعْلٌ لِاسْمٍ [رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِغْلَالًا فَقَدْ]

[بمد]: قَالَ ابْنُهُ^(١): «فَإِنْ كَانَتِ الْمُدَّةُ أَلْفًا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مُذَكَّرًا أَوْ مَوْثَنًا، نَحْوُ: (قَدْ أَلِ، وَحِمَارٍ، وَأَتَانٍ، وَذِرَاعٍ)».

ومفهومُ هذا مع عدم ذكره مثله في مسألتَي الواوِ والياءِ أَنَّ المذكَرَ والمؤنَّثَ يَفْتَرِقَانِ.

قوله: (فَقَدْ اِغْلَالًا)^(٢) مُخْرِجٌ لِنَحْوِ: (كِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ، وَصَبِيٍّ وَنَبِيٍّ).

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْجُوزُ فِي (فُعْلٍ): (فُعْلٌ)؟

قُلْتُ: هُوَ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَا يَجُوزُ فِيهِ، وَمَا يَجِبُ، وَمَا يَمْتَنِعُ.

فَالَّذِي يَجُوزُ فِيهِ هُوَ الْغَالِبُ، نَحْوُ: (كُتِبَ، وَرُسِلَ، وَسُبِّلَ)، فَهَذِهِ جَازٌ فِيهَا التَّخْفِيفُ، كَمَا جَازَ فِي (السُّحُنِ)^(٣)، وَالْعُنُقِ، بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ أَثْقَلَ مِنَ الْمَفْرَدِ.

وَالَّذِي يَجِبُ فِيهِ: مَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَأَوَا، نَحْوُ: (سَوَارٍ، وَسُورٍ)، وَ(سَوَالِكٍ، وَسُوكٍ)، [و] ^(٤) قَوْلُهُ ^(٥):

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٥٤٩).

(٢) هذا تسامح من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٣) كذا في المخطوط مضبوط بالوجهين.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي (٤٠٤ / ٢).

(٥) بتمامه:

وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوزُ

وقوله^(١):

..... سُوزُكَ الْإِنْشِجِلِ

ضرورتان.

وكذلك عندي ما الإسكان فيه مُلَيْسٌ، نحو: (حَمَارٍ، وَحُمَيْرٍ)، لا يُقَالُ فيه: (حُمَيْرٌ)؛ لثَلَا يَلْتَبِسُ بجمع: (أَحْمَرٌ، وَحَمْرَاءَ).

وعكس هذا الفصل جوازُ (فُعْلٍ) في (فُعْلٍ)، إلا أنَّ هذا خاصٌّ بالشعر، قال^(٢):
وَمَا ائْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ وَلَا لِنَامٍ غَدَاةَ الرُّوْعِ أَوْزَاعٍ
(كُشْفٌ) جمعُ (أَكْشَفَ)، وهو الفارسُ الذي لا مِجَنَّ له، وقوله^(٣):

طَوَى الْجَدِيدَانِ مَا [قَدْ] كُنْتُ أَتَشْرُهُ وَأُنْكَرْتُ نِسِي ذَوَاتِ الْأَغْنِيِّ النَّجْلِ

= عَنْ مُبَرِّقَاتِ بِالْبُرَيْنِ وَتَبْدُو وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوزُ
والبيت لعدي بن زيد، وهو من السريع. انظر: ديوان عدي (١٢٧) والكتاب (٤/٣٥٩)
والمقتضب (١/١١٣).

(١) بتمامه:

أَغْرُ النَّيَا أَحْمُ اللَّيْلِ تَمْتَحُهُ سُوزُكَ الْإِنْشِجِلِ
والبيت لعبد الرحمن بن حسان، وهو من المتقارب. انظر: ديوان عبد الرحمن (٤٨)
والمقتضب (١/١١٣).

(٢) مرفل قليل.

(٣) البيت لأبي سعيد المخزومي، وهو من البسيط. انظر: أمالي القالي (١/٢٥٩) وشرح
المرادي (٣/١٣٨٣).



وقوله^(١):

أَيُّهَا الْفَتَيَانِ فِي مَجْلِسِنَا جَرِّدُوا مِنْهَا وَإِذَا^(٢) وَشَقُّرُ
فَإِنْ اعْتَلَّتْ لَامُهُ، نَحْوُ (أَعْمَى، وَعُغْمِي)، أَوْ عَيْنُهُ، ك: (أَبْيَضَ، وَبَيْضَ)، أَوْ
كَانَ مُضَاعَفًا، ك: (أَعْرَى، وَأَحَمَّ)، لَمْ يَجْزِ فِيهِ الضَّمُّ فِي شِعْرِ وَلَا غَيْرِهِ.

* * *

مَا لَمْ يُضَاعَفْ [فِي الْأَعْمُ ذُو الْأَلِفِ وَ (فُعْلٌ) جَمْعًا لِ: (فُعْلَةٍ) عُرِفَ]
[ما لم يضاعف]: ع: إِنْ كَانَ مُسْتَنَدُ ابْنِ مَالِكٍ^(٣) فِي إِثْبَاتِ (عُنْ) مَا فِي كِتَابِ
«الْعَيْن»^(٤) مِنْ قَوْلِهِ: «(عِنَانُ اللَّجَامِ) مَعْرُوفٌ، وَجَمْعُهُ (عُنُنٌ، وَأَعْنَةٌ)»، فَالْكِتَابُ
غَيْرُ مُوْتَوِقٍ بِهِ.

وَقَدْ رَدَّ الزُّبَيْدِيُّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لَا يُجْمَعُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْمَثَالِ الْمُضَاعَفِ
عَلَى (فُعْلٍ)؛ كَرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهِ^(٥)، وَغَيْرُهُ».
انْتَهَى كَلَامُهُ فِي كِتَابِ «التَّقْرِيطِ» لِلْخَلِيلِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ (عُنُنٌ) مِنْ
غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَالْقِيَاسُ يَأْبَاهُ؛ فَرَدَّهُ.

(١) البيت لطرفة، وهو من الرمل. انظر: ديوان طرفة (٥٧) والخصائص (٣٣٧/٢) وشرح
المفصل (٣٠٦/٣).

(٢) في المخطوط: (وارد).

(٣) انظر: التسهيل (٢٧١) وشرح الكافية الشافية (٤/١٨١٥ - ١٨٢٥).

(٤) انظر: العين (٩٠/١).

(٥) انظر: الكتاب (٣/٣٦١) و(٤/٣٥٨).

قوله: (لِفُعْلَةٍ جَمْعًا) ^(١) زاد في «التسهيل» ^(٢): «ول: (فُعْلَةٍ)، نحو ^(٣) (جُمُعَةٍ)، وقال: «اسْمَيْنِ»؛ فخرج الوصف، ك: (حُلُوة، ومُرَّة).
وينبغي أن يقال: «ولو منقوصًا»؛ ليدخل صريحًا نحو: (بُرَّة، ويُرِّي)، و(ظَبِيَّة، وظَبِي)، وهذا بخلاف (فِعْلٍ)؛ فلا يكون للناقص.
ولو معتلاً، ك: (مُدَيَّة، ومُدَي)، و(دُمَيَّة ^(٤)، ودُمَي)، و(زُبَيَّة، وزُبَي)، ويُشارِكُه في هذا (فُعْلَةٌ).

ع: شد (فُعْلٌ) في (فُعْلَةٍ)، نحو (قَرِيَّة، ونَوِيَّة)، وفي (فُعْلَةٍ) صفة، نحو (بُهْمَةٌ) للشجاع، وفي: (نُقَسَاء) حكى ابن سيده ^(٥) فيه: (نُقَسٌ)، مخفَّفًا، وممدودًا ^(٦).
ويُحْفَظُ في (ظَبِيَّة، وظَبِي)، و(عُجَايِيَّة، وعُجَيِي)، و(عُدُو، وعِدَي)، يُكْسَرُ
أَوَّلُه ^(٧)، وَيُضَمُّ، ومثله في ذلك جمع: (لِخِيَّة، وحِيلَة، وقُوَّة، وصُورَة)، وفي (فُعْلَةٍ)، ك: (نُخْمَةٍ)، وليس منه: (رُطْبَة، ورُطْبٌ)، وفي (فُعْلَى) غير ما ذَكَرَ، نحو: (رُؤْيَا).

وشدَّت (فِعْلٌ) في (فُعْلَةٍ)، نحو (قَصْعَة)، وفي (فُعْلَةٍ)، ك: (حَاجَة، وجَوَّج)،

(١) هذا تسامح من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) هذا من كلام ابن هشام.

(٤) في المخطوط (دبمة).

(٥) انظر: المحكم (٨/ ٥٢٧).

(٦) في المخطوط (ممدود).

(٧) (أوله) تكررت في المخطوط مرتين.



و(فعل)، ك: (هَذِمَ)، و(فعلَى)، ك: (ذَكَرَى)^(١).

* * *

وَنَحْوِ (كُبِّرَى) [وَل: (فَعَلَة): (فَعَلَ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فَعَلَ)]

[ونحو كبرى]: في «التسهيل»^(٢): «ول: (فعلَى)^(٣) أنشئ (الأفعل)».

ك: (الصَّغَرِ، والكَبَرِ)، ولو كانت مضعفة، ك: (الْجُلَى)، تأنيث: (الْأَجَلُ).

ثم قال: «ويُحْفَظُ في (الرُّؤْيَا، وَتَوْبَةٍ) ولا يُقَاسُ عليهما، خلافاً للفرأ»^(٤).

ع: فإنه يقول في (رُجْعَى): (رُجِعَ)^(٥)، وفي (جَوَزَةٍ): (جُوزَ)^(٦). انتهى.

ثم قال: «ويُحْفَظُ أَيْضاً في (فُعْلَةٍ) وصفاً».

نحو (بُهْمَةٍ)، وهو الرَّجُلُ الشُّجَاعُ.

ثم قال: «واطرَدَ عندَ بعضِ تميمٍ وكَلَبٍ»^(٧) في المضاعفِ المجموعِ على

(فُعْلٍ)».

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (٤٢٧/١).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) في المخطوط: (ولفعل)، والتصويب من التسهيل.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي (١٦٦/٢) وارتشاف الضرب (٤٢٧/١) وشرح المرادي

(١٣٨٨/٣) وجمع الهوامع (٣٥٤/٣).

(٥) في المخطوط: (ورجع)، فلعل الناسخ ظن ضمة الراء واوا.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي (١٦٦/٢) وارتشاف الضرب (٤٢٧/١) وشرح المرادي

(١٣٨٨/٣) وجمع الهوامع (٣٥٤/٣).

(٧) انظر: لغات القرآن للفرأ (٧٨).

نحو: (جُدِّدَ، وسُرِّرَ، ودُلِّلَ)^(١).

والحاصل: أنه اطرَدَ في أربعة: (فُعِّلَ)، و(فُعِّلَ)، و(فُعِّلَ) بشرطين، وفي المضغف عند قوم، واختلف في آخرين، وهما: (نُوبَ)، و(زُوبَا).

قوله: (وَلِفُعْلَةٍ فِعْلٌ) قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢): «اسْمًا تَامًا».

فمخرَجَ نحو: (لِدَقٍّ، وَحِشٍّ، وَرِقَةٍ).

وَيُقْبَلُ مِنْ كَلَامِهِ ثُمَّ شَرَطَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا تَكُونَ (فِعْلَةً) وَاحِدَةً (فِعْلًا).

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ مَعَوْضًا مِنْ لَامِهِ التَّاءِ.

وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّ نَحْوَ^(٣): (سَدَرَ، وَعِزَّةٌ، وَعِزَّى، وَلِثَّةٌ، وَلِثَى) مُحْفُوظٌ بِاتِّفَاقٍ؛

فَعَلَى هَذَا لَا يُقَالُ بِهِ فِي^(٤).

ثُمَّ قَالَ: «وَيُحْفَظُ فِي (فِعْلًا) اسْمًا».

ع: كَ: (ذُكِّرَى).

«وَنَحْوُ: (صَبِغَةٍ)، وَلَا يُقَاسُ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ»^(٥).

(١) انظر: الكتاب (٥٨٠/٣) والكامل (١٥٩/١) والمقتضب (٢١٢/٢) وإعراب ثلاثين سورة

لابن خالويه (٦٩) والمحتسب (٢٠٠/٢) وارتشاف الضرب (٤٢٦/١).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٤٢٤/٣) وتمهيد القواعد (٤٧٨٥/٩).

(٤) انتهى الكلام هنا، ولا تنتم.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (٤٢٨/١).



مِمَّا شَدَّ فِي (فُعْلَةٍ)^(١): «امْرَأَةٌ ذَرَبَتْ: حديدَةُ اللِّسَانِ، ونِسَاءٌ ذَرَبَتْ»، فهذا وإن كَانَ (فُعْلَةً) إِلَّا أَنَّهُ صَفَةٌ، كَذَلِكَ: «رَجُلٌ صِمَّةٌ، ونِسَاءٌ صِمَمٌ»، و(الصِّمَّةُ): الرجلُ الشَّجَاعُ.

وَشَدَّ أَيْضًا مَجْمُوعًا عَلَى (فُعَلٍ): (جِدَاءَةٌ، وَعَدُوٌّ، وَصُورَةٌ، وَهَذْمٌ، وَهُوَ الثَّوْبُ الخَلْقِيُّ، وَقَامَةٌ، وَحَاجَةٌ، وَقَصْعَةٌ، وَهَضْبَةٌ، وَقَشْعَةٌ^(٢)، وَمَعْدَةٌ).
أَلْحَقَ الْفَرَّاءُ^(٤) بِ: (فُعْلَةٍ، وَفُعْلَةٍ): (فُعَلًا، وَفُعَلًا) مُؤَنَّثِينَ، ك: (جُمْلٌ، وَهِنْدٌ).

* * *

فِي نَحْوِ (رَامٍ) [ذُو أَطْرَادٍ (فُعْلَةٍ) وَشَاعَ نَحْوُ (كَامِلٍ، وَكَمَلَةٍ)]
[في نحو رام]: اشترط ابنه^(٥) الصفة، والوزن، والعقل، واعتلال اللام، وكذا في «التسهيل»^(٦)، فكان ينبغي أن يُمثَّلَ بِ: (قَاضٍ) ونحوه، ممَّا يختصُّ بالعَاقِلِ، فَأَمَّا (رَامٍ) فَالرَّمِيُّ لَا يَخْتَصُّ بِالْعَاقِلِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿تَرْمِي بِشَكْرٍ﴾^(٧).

(١) منقول جله من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٢) لعل الصواب: (ورجال).

(٣) في المخطوط: (وقشع)، والتصويب من التسهيل والارتشاف. انظر: التسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (١/٤٢٩).

(٤) الصواب: (المبرد)، وكذا في التسهيل والارتشاف. انظر: المقنضب (٣/٣٧٦) والتسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (١/٤٣٠).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٠).

(٦) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٧) المرسلات: ٣٢.

«وَنَدَرَ فِي نَحْوِ: (غَوِيٍّ، وَعُزَيَّانٍ، وَعَدُوٍّ، وَهَادِرٍ، وَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَرَزِيٍّ، وَهُوَ الْبَعِيرُ الْمَهْزُولُ، وَبَارِزٍ)»^(١).

في «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٢): «لَأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ».

ع: وَلَأَنَّهُ لَيْسَ صَفَةً.

أَجَاوَزَ الْفَارَسِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ»^(٣) فِي: «لَا أَن تَسْتَقُوا مِنْهُمْ تَقْنَةً»^(٤) أَنَّ يَكُونَ «تَقْنَةً» حَالًا، جَمْعًا ل: (تَقِيٍّ)، ك: (كَمِيٍّ، وَكُمَاةٍ)، قَالَ: وَهَذِهِ الْحَالُ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ^(٥):

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ

قَوْلُهُ: (وَسَاعَ) بَعْدَ قَوْلِهِ فِي أَخَوَيْهِ: (ذُو اطَّرَادِ) يُؤْذَنُ بَعْدَ الْاطَّرَادِ، وَفِي عِبَارَةِ ابْنِهِ^(٦) أَنَّهُ مُطَرِّدٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٧): «وَمِنْهَا (فَعَلَةٌ) ل: (فَاعِلٍ) وَصَفًا

(١) نقل من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٨٤٣/٤).

(٣) انظر: مختصر تذكرة الفارسي لابن جنبي (٣٩٢) والحجة للفارسي (٢٧/٣) و(١٨٣/١) والبحر المحيط (٩٤/٣).

(٤) آل عمران: ٢٨.

(٥) بنماه:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ وَلَيْسَ لِجُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِي
والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو من الوافر. انظر: ديوان بشر (١٦٢) والقوافي للأخفش (١) والحجة للفارسي (٤٤٠/٢) و(٥٦/٥) وإيضاح الشعر للفارسي (١١٠ و ٢٣١).

(٦) انظر: شرح ابن الناطم (٥٥٠).

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٤).

مُذَكَّرًا صَحِيحَ اللَّامِ.

فَلْيُنْظَرْ فِي (ضَارِبٍ، وَعَاقِلٍ، وَقَاتِلٍ، وَقَائِمٍ، وَذَاهِبٍ، وَعَالِمٍ)، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَطَّرُدُ، لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا فِي الِاسْتِعْمَالِ (فَعْلَةً).

قَوْلُهُ: (نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ): كَانَ الْأَصْلَحُ أَنْ يُمَثَّلَ بِنَحْوِ: (كَاذِبٍ، وَكَاتِبٍ)، مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْعَاقِلِ؛ لِتَوْجَدِ خُصُوصِيَّةِ الْمِثَالِ، لَوْلَا مَا اعْتَرَضَهُ مِنْ إِصْلَاحِ الْقَافِيَةِ. وَفِي «التَّسْهِيلِ»^(١): «وَيَقُلُ فِيمَا لَا يَعْقِلُ».

نَحْوُ: (نَاعِقٍ، وَنَعَقَةٍ)، وَهِيَ الْغُرْبَانُ^(٢).

«وَنَدَّرَ فِي نَحْوِ»^(٣): (خَبِيثٍ، وَسَيِّدٍ، وَبَرٍّ، وَخَيْرٍ، وَأَجْوَقٍ)^(٤)، وَهُوَ الْعَظِيمُ الشَّدَقِ.

قَوْلُهُ: (نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ): نَحْوُ: ﴿يَأْتِي سَفَرَهُ﴾^(٥)، ﴿كَرَامَ رَزْوٍ﴾^(٦)، ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾^(٧)، وَعَنْ أَبِي حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيِّ^(٨) أَنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ كُلَّ

(١) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٢) هذا من كلام ابن هشام.

(٣) يكمل النقل من التسهيل.

(٤) انتهى النقل من التسهيل، وتفسير الكلمة بعد من كلام ابن هشام.

(٥) عبس: ١٥-١٦.

(٦) الأنعام: ٦١.

(٧) نقل هذه القصة ابن هشام من الزمخشري، والأشهر أن هذا من كلام أعرابي قاله للأصمعي؛

لأنه يكتب عنه كل شيء. انظر: الكشف (٣٢/٢) وأخبار النحويين البصريين للسرياني (٥٣)

والكتاب الفريد في إعراب القرآن المعجيد (٦٠٢/٢).

شيء يَنْفِظُ به من فوائد العلم، حَتَّى قَالَ فِيهِ: «أَنْتَ شَيْبَةُ الْحَفْظَةِ، تَكْتُبُ لَفْظَ اللَّفْظَةِ»، فقال أبو حاتم: «وهذا أيضًا مِمَّا يُكْتُبُ».

مِنْ «الْخَصَائِصِ»^(١): «قَالُوا فِي (حَائِكِ، وَخَائِنِ، وَبَائِنِ، وَسَائِلِ)^(٢): (فَعَلْتُ)، بِالْفَتْحِ، وَكَذَا بِأَبْهَنَ، فَلَمْ يَلْتَفِتُوا لاعتلالِ الْعَيْنِ، بَلْ أَجْرَوْهُ مَجْرَى صَحِيحِهَا، ك: (كَاتِبٍ، وَكَافِرٍ)، بِخِلَافِ مُعْتَلِّ اللَّامِ، ك: (قَاضٍ، وَغَازٍ)؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ لِقُوَّتِهَا بِالتَّعْدِيمِ التَّحَقَّتْ بِالصَّحِيحَةِ»^(٣).

(فَعَلَى) لِيُوصَفَ [كَ: قَتِيلٍ، وَزَمَنٍ، وَهَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٍ) بِه قَمِنَ] قَوْلُهُ: (لِفُعْلٍ اسْمًا) كَانَ يَحْسُنُ أَنْ يَذْكُرَ إِلَى جَنْبِ (فَعْلٍ): (فَعَلَى)، كَمَا قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٤) عَلَى عَقِبِهِ: «وَمِنْهَا (فَعَلَى)، ك: (حِجْلَى، وَظَرَبَى)»^(٥)، فَتَرَكُهُ لَهُ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ إِلَّا فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ، أَوْ مُوَافَقَةً لِابْنِ السَّرَّاجِ فِي أَنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ^(٦). قَوْلُهُ: (زَمَنٍ): لَا يَرِيدُ بِهِ (فَعْلٍ) صِفَةً كَيْفَمَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ^(٧) عَلَى تَدْوِيرِ:

(١) انظر: الخصائص (٢/٤٨٦).

(٢) في الخصائص: (سائد).

(٣) انظر: الخصائص (٢/٤٨٧).

(٤) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٥) في مطبوعة التسهيل: «حجل وظربان».

(٦) انظر: الرواية نظم الشافعية (٢/٣٧) شرح الكافية الشافعية (٤/١٨٤٥) وشرح المرادي (٣/١٤٠٩).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافعية (٤/١٨٤٤).

(ذَرِبْ، وَذَرِبِي) في قوله^(١):

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ غُضِيَّةٍ سَعْدِيَّةٍ ذَرَيْتُ الْأَيْتَةَ كُلَّ يَوْمٍ تَلَاقِي
ع: الذي أراه أَنَّ قوله: (زَمَن) مبتدأ، وخبره قوله: (فَمِنْ)، وما بينهما في نية
التأخير، محذوف الخبر، وهو في الحذف والاعتراض وعدم صلاحية الخبر للجميع
أو لغير الأول كقوله^(٢):

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وفي الدلالة بالمفرد على الجمع كقوله^(٣):

تَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ.....
ومعنى (فَمِنْ) هنا ليس أنه أولى به، بل هو راجعٌ إلى حُكْمِكَ، أي: فَمِنْ بَأَن
تَحْكُمَ بَأَن جُمِعَ على (فَعَلَى)، وذلك على وجهين:

(١) البيت لسلامة بن جندل، وهو من الكامل. انظر: ديوان سلامة (١٥١) وتمهيد القواعد (٤٧٩٩/٩).

(٢) بتمامه:

فَمَنْ يَكُ امْتَسَى فِي الْعَدِيَّةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ
والبيت لضايح بن الحارث البرجمي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٧٥ / ١) والأصمعيات
(١٨٤) ومعاني القرآن للفراء (٣٣١ / ١) ونوادر أبي زيد (١٨٢).

(٣) بتمامه:

تَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفُ
والبيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، أو لقيس بن الخطيم، وهو من المنسرح. انظر:
جمهرة أشعار العرب (٥٣١) والكتاب (٧٥ / ١) ومعاني القرآن للفراء (٣٦٣ / ٢).

أحدهما: أن يريد أنه فيه كثير؛ فهو قَمِينٌ ^(١) يُثَبَّتْ له كذلك، كما أثبت
لنحو: [قَتِيل].

الثاني: ^(٢) ثبوت ذلك فيه بالسماع لا بالقياس، والحكم الثابت بالسماع
أقوى، من جهة موافقته لمراد الواضع بالقَطْع لا بالظَن.

ويَقِي عليه: «(سَكَرَانُ، وَأَجْرَبُ، وَمَرِيضٌ)»، قد ذكر ثلاثة، وترك ثلاثة.

إنمَّا قلتُ هذا؛ لأنَّه لا جائز أن يعودَ للجميع؛ لأنَّ (قَمِينًا) بكسر الميم ^(٣) لا
يكونُ إلا للواحد، ومتى أردتَ به أكثر من ذلك ثَبَّتَ، وجمعتَ، ولو ذهبتَ تفتحُ
الميم ^(٤) عَنَتِ النَّظْمَ.

ولا يَحْسُنُ أن يُجْعَلَ للأخير، وخبرُ ما قبله محذوف؛ لأنَّه استدلالٌ بالثاني
على الأوَّل.

ولا أن ^(٥) يُجْعَلَ قوله: (وَزَمِنُ) وما بعده من المعطوفين مخفوضين ^(٦) على
العطف، وقوله: (وَمَيِّتٌ) مبتدأ؛ لأنَّ جعله منسوقاً مع (قَتِيلٍ)، مقطوعاً عَن (مَيِّتٍ)
ما يَشْهَدُ ظاهراً باختصاصه دون (مَيِّتٍ) بالقياس؛ لعطفه على المقيس، وقطعه عن
غيره، والواقعُ بخلاف ذلك، فافهمه؛ فإنَّه موضعُ حَسَنٍ إن شاء الله تعالى.

(١) في المخطوط: (أَي)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٤٠٧/٢).

(٢) ساقط من المخطوط، والتسيم من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٤٠٧/٢).

(٣) في المخطوط: (النون)، ويظهر أن هذا سهو.

(٤) في المخطوط: (النون)، ويظهر أن هذا سهو.

(٥) في المخطوط: (ولأن)، وهو تحريف.

(٦) في المخطوط: (مخفوظين)، وهو نصحيح.



لـ: (فُعِلَ) اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا (فَعَلَّة) وَالْوَضْعُ فِي (فَعَلٍ، وَفَعِلٍ) قَلَّلَهُ
 فِي «المَقْرَبِ»^(١): «(فُعِلَ) المَضْعَفُ يُجْمَعُ فِي القَلَّةِ عَلَى (أَفْعَالٍ)، كـ:
 (أَعْشَاشٍ)، وَفِي الكَثِيرِ عَلَى (فُعَالٍ)، كـ: (عِشَاشٍ)، وَ(فُعُولٍ)، كـ: (عُشُوشٍ)، وَقَدْ
 يُجْمَعُ عَلَى (فَعَلَّة)، كـ: (عِشَّة)، وَ(فُعْلَانٍ)، كـ: (عُشَّانٍ)».

وُجِدَ بَخْطُ النَّاظِمِ^(٢) أَنْ (فَعَلَّة) مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَالشَّائِعُ مِنْهُ جَمْعُ
 (فُعِلَ).

ع: فَيَكُونُ (فَعَلَّة) فِي كَوْنِهِ لَا يَطْرُدُ فِي شَيْءٍ نَظِيرَ (فَعَلَّة)، إِلَّا أَنْ هَذَا يُخَالِفُ
 ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَكْثُرُ فِي شَيْءٍ بَعِينِهِ.

قَوْلُهُ: (فَعَلَّة)^(٣) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى (فَعَلَّة)، كـ: (فُضَاة)، وَ(فَعَلَّة)، كـ: (سَحَرَّة)،
 وَكَذَبِيَّة)، وَهَذَا ثَالِثُهَا، (فَعَلَّة).

وَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُ هَذَا الْبَيْتِ قَبْلَ الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ وَهُوَ: (فَعَلَى لَوْضَفٍ)؛
 لِيَتَجَاوَرَ الْمُتَنَاسِبَانِ، كَمَا جَاوَرَ بَيْنَ (فَعَلٍ، وَفَعِلٍ)؛ لِلتَّنَاسُبِ وَالتَّأَخِي.

و(فُعِلَ) لـ: (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٌ) وَصَفَيْنِ نَحْوُ (عَاذِلٍ، وَعَاذِلَةٌ)؛
 قَوْلُهُ: (وَصَفَيْنِ) خَرَجَ نَحْوُ (كَاهِلٍ، وَكَاهِلَةٌ)، وَ(فَاطِمَةٌ) عَلَمًا.

(١) انظر: المقرَّب (٤٨٩).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٣) ضبطت في المخطوط بسكون العين.

ومثال ذلك: (سَاجِدٌ، وَشَجَدٌ)، و(رَاحِعٌ، وَرُكَّعٌ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَالرُّكَّعَ
الشُّجُورَ﴾^(١)، وَقَالُوا: (طَائِعٌ، وَطُيْنٌ)، قَالَ^(٢):

وَاللهُ لَوْ لَا أَنْ يَحُشَّ الطُّيْنُ

بِئِى الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَضَرِّحُ

يُقَالُ^(٣): حَشَشْتُ النَّارَ، أَحَشْتُهَا، إِذَا أَذَكَيْتَهَا، شَبَّهَ مَلَائِكَةَ [النَّارِ]^(٤) بِالطُّبَّاحِينَ.

* * *

وَمِثْلُهُ [الْفُعَالُ] فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلُ لَأَمَانَدَرَا

[الْفُعَالُ]: قَالَ النَّاطِمُ^(٥): «مِنَ الشَّدُوذِ فِي (فُعَالٍ): (حَكَمٌ، وَحُكَّامٌ)، وَ(حَفِيطٌ،
وَحُفَاطٌ)، وَفِي (فُعَلٍ): (أَعَزَلٌ، وَعُزَّالٌ)^(٦) وَ(خَرِيدَةٌ، وَخُرْدٌ)، وَ(جَرَادٌ سَرَوَةٌ)، أَيْ:
بَيَوضٌ، وَ(جَرَادٌ سُرَاءٌ)، وَنَدْرًا مَعَا فِي: (سَخَلٌ، وَتُقْسَاءٌ)».

ع: وَلَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (حُكَّامٍ، وَحُفَاطٍ): إِنَّمَا هُمَا جَمْعُ (حَاكِمٍ، وَحَافِظٍ)؛
فَلَا شَدُوذٌ، وَيُظْهَرُ لِي جَوَابُ ذَلِكَ فِي (حُفَاطٍ)، وَهُوَ: أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ لِمَنْ كَثُرَ حِفْظُهُ،
فَيُنَاسِبُهُ مِنَ الْمَفْرَدِ: (حَفِيطٌ)، لَا: (حَافِظٌ)، وَيَكُونُ جَمْعُ (حَافِظٍ): (حَفَظَةٌ)،

(١) البقرة: ١٢٥ والحج: ٢٦.

(٢) الرجز للمعاج. انظر: ديوان المعاج (٤٥٩) ومعاني القرآن للزجاج (١/ ٢٧٠) والحجة
(١/ ١٩٤).

(٣) هذا السطر منقول من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٤).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتميم من أمالي ابن الشجري.

(٥) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٦) في المخطوط (أغزا وأغزاة) والتصويب من التسهيل.

ك: (كَاتِبٍ، وَكُتِبَ).

قوله (فِيمَا ذُكِّرَ) أي: مِنْ هَذَيْنِ الْوَزْنَيْنِ، وهو (فَاعِلٌ).

وَكَانَ أَنْ يَقُولَ: «وَمِثْلَةُ الْفُعَالِ فِي فَاعِلٍ»، أَخْصَرَ؛ لَكِنْ لَمْ يَتَرَنَّ لَهُ.

قوله: (وَذَانِ) الْبَيْتِ، اسْتِغْنَاءٌ فِي (فَاعِلٍ) بِ: (فُعَلَةٍ)، ك: (قَاضٍ، وَغَازٍ)، وَفِي (فَاعِلَةٍ) بِ: (فَوَاعِلٍ)، ك: (رَامِيَةٍ).

ومثال^(١) ما نَدَرَ مِنَ الْمَعْتَلِّ فِي (فُعَلٍ): (زَنَعَ عَافٍ)، أي: دَارِسٌ، وَ(رُبُوعٌ عَقِي)، وَحَكَى ابْنُ سِيدِهِ^(٢): (سَاقٍ، وَسُقَى)^(٣)، وَفِي (فُعَالٍ): (سَارٍ وَسَرَاءُ)، قَالَ^(٤):

تَقْرِي يُؤُونُهُمْ سُورَاءَ لَيْلِهِمْ وَلَا يَبِيتُونَ دُونَ اللَّيْلِ أَضْيَافًا

وَحَكَى س^(٥): (جَانٍ، وَجُنَاءُ)، وَسُمِعَ فِي جَمْعِ (غَازٍ): (فُعَلٌ وَالْفُعَالُ)^(٦).

وَمِنَ الْجَمْعِ^(٧): (فُعَالٌ): (رُبَّى، وَرُبَابٌ)، وَ(تَوَأَّمَ، وَتَوَأَمٌ)، وَ(ظَلَّرَ^(٨)، وَظُؤَارٍ)،

(١) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/١٨٤٦).

(٢) انظر: المحكم (٦/٤٨٨).

(٣) في المخطوط: (سقاء)، والتصويب من ابن سيده والعلمي (٢/٤٠٩).

(٤) لم يعين قائله، وهو من البسيط، وهو عند الجاحظ وابن قتيبة: (قدورهم)، (الحي)، بدلاً من: (بيوتهم)، (الليل). انظر: الحيوان (٥/٥٩٥) والمعاني الكبير (١/٥٥٩) وتمهيد القواعد (٩/٤٧٩٥).

(٥) انظر: الكتاب (٤/٤٨).

(٦) انتهى هنا النقل عن ابن مالك من شرح الكافية الشافية (٤/١٨٤٦).

(٧) منقول من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/٤٣٥).

(٨) كذا في المخطوط بفتح الهمزة، وفي غيره بالسكون. انظر: القاموس المحيط (١/٦٠٦).

و(ثَنَيْ، وَثَنَاءً)، وَ(رَخَلَ^(١)، وَرَخَالٌ)، وَ(نَفَسَاءُ، وَنَفَاسٌ)، وَ(الرَّبَّى): الشاةُ التي تُحَبَسُ اللَّبَنُ^(٢)، وَقِيلَ: الحَديثَةُ العَهدُ بالولادة، وَ(التَّوَأَمُ): الذي يُولَدُ مَعَ آخَرٍ، وَ(الظُّنَرُ): الدَّائِيَةُ، وَ(الثَّنْيُ): وَلَدُ الشاةِ إِذَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ^(٣)، وَ(الرُّخْلُ)^(٤): الأُنثَى مِنَ أولَادِ الضَّانِ، وَ(النَّفَسَاءُ): المَراةُ التي وَضَعَتْ، وَقِيلَ فِي جَمْعِهَا أَيْضًا: (نَفَاسٌ)، بِكَسْرِ النونِ، وَ(النَّفَاسُ) أَيْضًا الكَثِيرُ^(٥) وَلَاذُهَا^(٦).

* * *

(فَعَلٌ، وَفَعْلَةٌ): [فِعَالٌ] لَهَمَا وَقَسَلٌ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا]

«مُقَرَّبٌ»^(٧): «فَعْلَةٌ» مَعْتَلٌ العَيْنِ للكثيرِ بغيرِ تاءٍ، ك: (بَيْضٌ، وَجَوْزٌ)، وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى (فِعَالٍ)، ك: (خِيَامٌ، وَرِيَاضٍ، وَقِيَانٌ).

وقَدْ يُجْمَعُ عَلَيْهِ (فَعْلٌ)^(٨)، ك: (بَثْرٌ، وَبَثَارٌ)، وَ(فَعْلٌ)، ك: (سَبْعٌ، وَسِبَاعٌ).

قَوْلُهُ: (عَيْنُهُ): يَبْقَى عَلَيْهِ: (أَوْ فَاوَةً)، نَحْوُ: (يَعْرُ، وَيَعَارُ)، ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٩).

(١) ضبط هكذا في المخطوط بفتح الخاء، وهي لغة فيه. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٤٦/٤).

(٢) في المخطوط: (اللبن)، والتصويب من أمالي ابن الشجري.

(٣) في المخطوط: السادسة، وهو سهو ظاهر، والتصويب من ابن الشجري.

(٤) كذا ضبط في المخطوط، وهو مخالف لضبطه الأول من التحشية، وهي أيضًا لغة.

(٥) كذا في المخطوط، وعند ابن الشجري: «بالكسر».

(٦) انتهى النقل عن ابن الشجري.

(٧) انظر: المقرب (٤٩٣ و ٤٨٨).

(٨) في المخطوط: (فَعْلٌ)، وهو تصحيف، والتصويب من المقرب.

(٩) انظر: التسهيل (٢٧٣).

قوله: (مِنْهُمَا) مُخَالِفٌ لِمَا فِي «التَّسْهِيلِ»^(١)؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «(فَعَالٌ)^(٢)»، وهو ل: (فَعَل) غَيْرُ الْيَائِي الْعَيْنِ، وَل: (فَعَلَةٌ) مطلقاً. انتهى.

يعني: يائياً كَانَ، ك: (غَيْضَةٌ، وَغِيَاضٍ)، و(ضَيْعَةٌ، وَضِيَاعٌ)، أَوْ غَيْرَ يَائِيَّهَا، ك: (جَفْنَةٌ، وَجِفَانٍ)، و(صَعِيَّةٌ، وَصِعَابٌ).

* * *

و(فَعَلٌ) أَيْضًا [لَهُ (فَعَالٌ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ] فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٣): «(فَعَالٌ): مَقِيسٌ فِي (فَعَلٍ، وَفَعَلَةٍ)، مَا لَمْ يُضَاعَفْ، أَوْ تَعْتَلَّ لَا مُهُمَا، ك: (جَمَلٌ، وَرَقَبَةٌ)، وَالْأَكْثَرُ فِي (فَلَمٍ): (أَفْلَامٌ)، وَحَكَّى ابْنُ سَيِّدِهِ^(٤) أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ أَيْضًا: (فَلَامٌ)».

قوله:

مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ

فَإِنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى (فُعُولٍ)، ك: (عَصِيٍّ).

فَعَلَى هَذَا (دَمٌّ، وَدِمَاءٌ) شَادُّ، وَمَعْتَلُّ الْعَيْنِ كَصَحِيحِهَا، ك: (ذَارٍ، وَذِيَارٍ).

* * *

أَوْ يَكُ مُضْعَفًا [وَمِثْلُ (فَعَلٍ) ذُو النَّوَ (فَعَلٌ) مَعَ (فُعَلٍ) فَاقْبَلِ]

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٢) اللام ساقطة من المخطوط.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٠).

(٤) انظر: المحكم (٦/ ١٦٩ و ٤٣٨).

[أَوْ يَكْ مَضْعُفًا]: خَرَجَ نَحْوُ (طَلَّلَ)؛ قَبَابُهُ (أَفْعَالٌ).

قَوْلُهُ: (ذُو النَّا) نَحْوُ: (أَكْمَمَ، وَتَمَرَمَ، وَرَقَبَ، وَرَحَبَ)، وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ قَلِيلٌ، وَقَالُوا: (أَصَاةٌ، وَإِصَاةٌ).

قَوْلُهُ: (ذُو النَّا) أَي: مِنْ هَذَا الْوِزْنِ، وَهُوَ الثَّلَاثِيُّ الْمَفْتُوحُ الْأَوَّلِينَ، وَسَوَاءٌ أَكَانَتْ اسْمًا أَوْ صِفَةً، كَذَا مُقْتَضَى مَا فِي «التَّسْهِيلِ»^(١)، كَذَلِكَ: (حَسَنَةٌ، وَرَقَبَةٌ، وَرَحَبَةٌ).

قَوْلُهُ: (وَفَعْلٌ مَعَ فُعْلٍ) شَرَطَ فِيهِمَا فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢) الْإِسْمِيَّةَ، وَكَوْنَ (فُعْلٍ) غَيْرَ وَائِيٍّ الْعَيْنِ، كَذَلِكَ: (خَوَّبَ)، وَلَا يَأْتِي اللَّامُ، كَذَلِكَ: (مُدِّي).

لِيُضَبَّطَ بِتَقْدِيمِ (فُعْلٍ)؛ لِأَنَّهُمْ يَبْدُوْنَ بِالْأَخْفِ، ثُمَّ بِالْأَثْقَلِ.

و(فُعْلٍ): (ذُتِبَ، وَقُدِّحَ)، وَفِي (فُعْلٍ) نَحْوُ: (ذُهِنَ، وَرُمِحَ).

قَالَ بَعْضُهُمْ^(٣): وَهُوَ فِي الْمَضَاعِفِ كَثِيرٌ، نَحْوُ: (قُفَّ، وَقَفَّافٌ)، وَ(خُفَّ، وَخَفَّافٌ)، وَ(عُسَّ، وَعَسَّاشٌ).

* * *

وَفِي (فُعِيلٍ) [وُضِفَ فَاعِلٌ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْثَاءِ أَيْضًا اطرَدَ] [وَفِي فُعِيلٍ]: (ظَرِيفٌ).

فَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي جَمْعِ (فُعِيلٍ، وَأَفِيلٍ) فَشَادُّ؛ لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ، وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي:

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢ - ٢٧٣).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٣) قاله الرضي. انظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب (٩٤ / ٢).



(صَحِيحٌ، وَشَدِيدٌ) فَقَالَ ح^(١): «شَاذٌ».

ع: وهو خلاف إطلاق الناظم أن ذلك قياس في وصف (فاعل)، فشمَلَهَا؛ إذ لا يُتَخَيَّلُ لها مانعٌ من الجواز إلا التضعيف، ولم يُشترَط انتفاؤه.

قوله: (كَذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ) أَرَادَ الْحَطِيئَةُ سَفَرًا، فَقَالَ لَزُوجَتِهِ^(٢):

عُدِّي السَّيْنِ إِذَا هَمَمْتُ بِرَجْعَةٍ وَدَعِيَ الشُّهُورَ فَإِنَّهُنَّ قِصَارُ
فَقَالَتْ:

أَذْكَرُ تَحْتُنَا إِلَيْكَ وَشَوْقَنَا وَأَذْكَرُ بَنَاتِكَ إِنَّهُنَّ صِغَارُ
فَقَالَ: لَا رَحْلْتُ لِسَفَرٍ أَبَدًا.

وَشَاعَ فِي وَصْفٍ [عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أَتَيْنِيهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)]

[وشاع]: حُكِيَ لِي عَنْ «نُكْتِ ابْنِ عَقِيلٍ»^(٣): أَنَّهُ بِمَعْنَى اطَّرَدَ، وَعَنْ «شَرْحِ
الْكَافِيَةِ»^(٤): أَنَّهُ غَيْرُ مُطَرَّدٍ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ؛ إِذْ لَا يُقَالُ فِي (سَكْرَانٍ): (سِكَارٌ)، وَلَا فِي
(عُرْيَانٍ): (عِرَاءٌ).

وَفِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٥)، وَفِي «الْعُمْدَةِ»^(٦) أَيْضًا: أَنَّ (فَعْلَانًا)، وَأَتَيْنِيهِ، وَ(فُعْلَانًا)،

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: ارتشاف الضرب (١/٤٣٤).

(٢) انظر: عيون الأخبار (١١١/٢٢٦) ومجمع الأمثال (٢/٢٢٣).

(٣) يقصد بها شرح ابن عقيل على الخلاصة. انظر: شرح ابن عقيل (٤/١٢٦).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/١٨٥٠).

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/٩٢٥).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/٩٢٣).

وأثناء، يُقاسُ فيهنَّ (فَعَالٌ) ^(١).

* * *

وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ) [الزَّمَّةُ فِي نَحْوِ (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ) تَفِي] [والزَّمَّةُ]: عبارةٌ ابنه ^(٢): «ولم يُجَاوِزْ (فَعَالٌ) إلى غيرِه فيما عِنهَ واوٌ ولا مَهْ صحِيحةٌ مِنْ (فَعِيلٍ، وَفَعِيلَةٍ) وَصَفَيْنِ، نَحْوُ: (طَوَالٍ) فِي جَمْعِ (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ). وَيُحْفَظُ (فَعَالٌ) فِي نَحْوِ: (قَائِمٍ، وَرَاعٍ، وَأَمٍّ، وَقَائِمَةٍ، وَرَاعِيَةٍ، وَأَعْجَفَ، وَجَوَادٍ، وَخَيْرٍ، وَبَطْحَاءَ، وَقُلُوصٍ). (نَحْوِ طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ): (فَعِيلٌ، وَفَعِيلَةٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٍ) وَصَفًا صَحِيحَ اللَّامِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّكَ تَقُولُ: (طَوِيلُونَ، وَطَوِيلَاتٌ).
فإنَّما كَلَامُنَا فِي التَّكْسِيرِ.

* * *

وَبِ: (فُعُولٍ): (فَعِيلٌ) [نَحْوُ (كَيْدٍ) يُخَسُّ غَالِيًا كَذَلِكَ يَطْرُدُ] فِي «المَقْرَبِ» ^(٣): إِنْ كَانَ - يَعْنِي الِاسْمَ الثَّلَاثِيَّ - عَلَى (فَعِيلٍ) جُمِعَ فِي القَلِيلِ والكَثِيرِ عَلَى (أَفْعَالٍ)، ك: (أَنْتَمَارٍ)، وَقَدْ يُجْمَعُ فِي الكَثِيرِ عَلَى (فُعُولٍ)، ك: (تُمْوَرٍ)، وَقَوْلُهُ ^(٤):

(١) فِي المَخْطُوطِ: (فَعْلَانٌ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ العَمْدَةِ.

(٢) انْظُرْ: شَرْحُ ابْنِ النَّاظِمِ (٥٥٢).

(٣) انْظُرْ: المَقْرَبِ (٤٨٨).

(٤) هَذَا بَعْضُ رَجَزٍ، وَهُوَ لِحَكِيمِ بْنِ مَعِيَةِ الرَّبْعِيِّ. انْظُرْ: الكِتَابُ (٣/ ٥٧٤) المَقْتَضِبُ =



فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٍ وَتُمْزُزُ

مَقْصُورٌ مِنْ (تُمْزِرُ) لِلضَّرُورَةِ^(١).

قال ابنه^(٢): «ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمعَ (فَعِلٍ) على (فُعُولٍ) إلى جمعه على (فِعَالٍ)، فإن جاء منه شيءٌ عَدَّ نادراً».

ع: قلتُ: نحو: (تُمِرُّ، ونَمَارٍ)، سَمِعَ ذلك.

وفي كلام النَّاظِمِ امران:

أحدهما: أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ (فِعَالًا) يَخْتَصُّ بِـ: (فُعُولٍ) مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْمَفْرَدَاتِ، وَهَذَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: (كَذَاكَ يَطْرُدُ) إِلَى آخِرِهِ، وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ، وَ(فُعُولٌ) مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْجُمُوعِ خَاصٌّ بِـ: (فَعِلٍ)، أَي: أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ إِلَّا عَلَيْهِ، أَي: فِي الْكثَرَةِ، لَا بَدَّ مِنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْوَاقِعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَهُوَ حِينَئِذٍ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ: (وَعَبْرٌ مَا أَفْعَلُ) الْبَيْتَ.

والثاني: فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِخْتِصَاصِ وَالْعَلَلَةِ، وَهُوَ كَالْمُتَضَادِّينِ.

[وَيْد: (فُعُولٍ): فَعِلٌ]: الَّذِي تُعْطِيهِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ: أَنَّ (فُعُولًا) مَقْصُورٌ عَلَى (فَعِلٍ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (فُعُولًا) يَكُونُ جَمْعًا لـ: (فَعِلٍ، وَفَعْلٍ، وَفُعْلٍ) وَغَيْرِ ذَلِكَ، بَلْ يَطْرُدُ فِيهِ كَمَا تَرَاهُ مِنْ قَوْلِهِ: (كَذَاكَ يَطْرُدُ) الْبَيْتَ، وَإِنَّمَا (فَعِلٌ) مَقْصُورٌ عَلَى (فُعُولٍ) دُونَ غَيْرِهِ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ.

= (٢/ ٢٠٣) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢/ ٣٤٠).

(١) وقال في شرح الجمل: «وقد يجوز أن يكون قَصْرُهُ مِنْ تُمْزِرُ ضَرُورَةً». انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥١٦).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣).

وفي «التَّسْهِيل»^(١) بعد أن ذَكَرَ أَنَّ «فُعُولًا»^(٢) يُشَارِكُ (فَعَالًا) مَا نَصَّهُ^(٣): «وانفردَ مَقِيسًا بنحوٍ (كَيْدٍ)».

وفي «سَبَكِ الْمَنْظُومِ»^(٤) بعد أن ذَكَرَ مَثَلُ ذَلِكَ: «وانفردَ (فُعُولٌ) مَقِيسًا بنحوٍ: (نَمِيرٍ)».

وقوله (غالبًا) زائدٌ على ما في «التَّسْهِيل»^(٥)، و«سَبَكِ الْمَنْظُومِ»^(٦)، واحترزَ به عَن نَحْوِ: (كَيْفٍ، وَأَكْتَفَى)، وَيُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (وَعَبَّرَ مَا أَفْعُلُ) (الْبَيْتِ).
وقوله: (وَفَعِلَ) أي: اسْمًا، واكتفى بتمثيله بـ: (كَيْدٍ).
قوله: (نَحْوُ كَيْدٍ) وكذا (كَرَّشٌ، وَوَعِلٌ)، إشارةٌ إلى اشتراطِ الاسمية، فخرجَ نَحْوُ (خَشِينٍ).

فِي (فَعَلٍ) اسْمًا [مُطْلَقَ الْفَا] (فَعَلٌ) لَهُ وَلَدٌ: (الْفُعَالِ): (فُعْلَانٌ) حَصَلَ
قَوْلُهُ: (فِي فِعْلٍ اسْمًا) مَثَالُ (فَعَلٍ): (فَلَسٌ، وَيَيْتٌ، وَشَيْخٌ، وَصَيْفٌ، وَعَيْنٌ).
زَادَ فِي «التَّسْهِيل»^(٧): «لَيْسَ عَيْنُهُ وَأَوَا»؛ فخرجَ نَحْوُ: (سَوَاطٍ، وَخَوْضٍ)،

(١) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٢) في المخطوط بفتح العين، وهو تصحيف.

(٣) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٤) انظر: سبك المنظوم (٢٥١).

(٥) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٦) انظر: سبك المنظوم (٢٥١).

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٣).



فَنَحَوُ: (قَوُوسٍ^(١))، وَقَوُوجٍ (غَيْرُ مُطَرِّدٍ).

ومثال (فَعَلٍ): (حِمْلٌ، وَجِسْمٌ)، وَقَالَ^(٢):

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

جمعُ: (شِفٌّ)^(٣)، الثوبُ الرقيقُ.

ومثال (فَعَلٍ): (بُرْدٌ، وَبُرْجٌ)، وَشَرَطَ^(٤) فيه أن لا يكون مُضَاعَفًا، فخرج نحو:

(خُفٌّ)، ولا معتل العين بالواو، فخرج نحو: (حُوتٌ)، ولا اللام بالياء، فخرج نحو:

(نُؤْيٍ)، فَجَمَعَ (نُؤْيٍ، وَحُصٌّ) على: (نُؤْيٍ، وَحُصُوصٍ)، شاذٌّ^(٥)، كما شذَّ في نحو:

(كَهْلٍ، وَقَسْلٍ)^(٦)؛ لَأَنَّهُ وَصَفٌ، وكذا: (ضَيْفٌ، وَقَوْجٌ).

قوله: (فِي فَعَلٍ) وشذَّ نحو^(٧): (سَاقٍ، وَبَذَرَةٍ، وَشُعْبَةٍ، وَقُنَّةٍ، وَسَمَاءٍ، وَعَنَاقٍ،

وطلَّلٍ).

(١) كذا في المخطوط، والنحاة يمثلون بـ: (سُوقٍ)، وابن الحاجب قال: «ولا يقولون: (قووس)، إلا ما شذَّ». انظر: المفصل (٣٣٩) والإيضاح لابن الحاجب (٥٢٨).

(٢) بتمامه:

لِّلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
والبيت لميسون بنت بحدل، وهو من الوافر. انظر: الكتاب (٤٥/٣) والمقتضب (٢٧/٢)
والمحتسب (٣٢٦/١).

(٣) الكسر لغة فيه، وهو بالفتح أيضًا. انظر: إصلاح المنطق (٣٠).

(٤) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٥) في المخطوط واو زائدة قبل (شاذ).

(٦) في المخطوط (قبل)، وكذا في الموضع التالي، وهو تحريف.

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٣) وارتشاف الضرب (٤٣٥/١).

قوله: (اسمًا) وشذَّ في: (كَهَلٍ، وفَسَلٍ، وَصَيَفٍ).

قوله: (مُطَلَّقَ الْفَا) أَمَا فِي (فَعَلٍ) فكَ: (فَلَسٍ، وَكَغِبٍ)، وَأَمَا فِي (فُعِلٍ) فكَ: (جَمَلٍ، وَضُرْسٍ)، وَأَمَا فِي (فُعِلٍ) فكَ: (جُنْدٍ، وَبُرْدٍ)، وَشَرَطُ (فُعِلٍ) أَنْ لَا يَكُونَ مَعْتَلَّ الْعَيْنِ أَوْ اللَّامِ وَلَا مُضَاعَفًا، وَشَذَّ (حُصَّ، وَحُصُوصٌ)، وَ(نُؤِي، وَنُؤُويٌّ)^(١)، وَشَذَّ فِي (فَعَلٍ)، كَ: (أَسَدٍ، وَشَجَنِ، وَنَدَبٍ، وَذَكَرٍ، وَسَاقٍ)، وَفِي (فَاعِلٍ)، كَ: (شَاهِدٍ، وَبَاكِ، وَصَالٍ).

قوله: (وَفَعَلٍ) قَالَ ابْنُهُ^(٢): «يَعْنِي: لَهُ (فُعُولٌ)، وَلَمْ يَقِيْذِهِ بَاطِرًا؛ فَعُلِمَ أَنَّهُ مُحْفَظٌ فِيهِ».

ع: فعلى تقديره: (لَهُ) خبرٌ لمبتدأ محذوف، والجملة خبر: (فَعَلٍ)، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ: (فَعَلٍ) مَبْتَدَأً، وَ: (لَهُ) مَتَعَلِّقٌ بِهِ: (حَصَلَ)، وَ: (لِلْفُعَالِ) عَطْفٌ عَلَى: (لَهُ)، وَاسْتَأْنَفَ الْخَافِضُ؛ لَكَوْنِ الْمَتْبُوعِ ضَمِيرًا، وَ: (فِعْلَانٌ حَصَلَ) جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مُخَبَّرٌ بِهَا عَنْ: (فَعَلٍ)، وَيَكُونُ مَرَادُهُ: أَنَّ (فَعَلَ) يُجْمَعُ عَلَى (فِعْلَانٍ)، كَ: (أَخٍ، وَخَرَبٍ، وَفَتَى).

قوله: (وَلِلْفُعَالِ) الْحَاصِلُ: أَنَّ (فِعْلَانًا)^(٣) جَمْعٌ لَ: (فُعَالٍ)، كَ: (عُرَابٍ، وَغُلَامٍ)، وَشَذَّ فِي (فُعَالٍ)، كَ: (عُرَالٍ)، وَ(فُعَالٍ)، كَ: (صِرَافٍ)، وَلِلْمَقْصُورِ مِنْهُ،

(١) هكذا في المخطوط، والصواب: (نُؤِي)، وقد سبق استعماله الصواب قبل هذا، وهو إن لم يكن تحريفًا فربما نظر ابن هشام إلى أصل الجمع قبل أن يقع فيه التغيرات الصرفية.

(٢) انظر: شرح ابن الناطم (٥٥٣).

(٣) في المخطوط: (فَعْلَانٍ)، وهو تصحيف.

وهو (فَعَلٌ)، ك: (صُرِدَ، وَتَغَيَّرَ، وَخُزِرَ)، وللمخفَّفِ مِنْ هَذَا، وهو (فُعِلَ)، بشرطِ اعتلالِ عَيْنِهِ بِالْوَاوِ، ك: (كُوِزَ، وَحُوِيَ، وَتُونِ)، و(فَعِلَ)، بفتحَتَيْنِ معتلَّ العَيْنِ^(١) بالواوِ، ك: (ذَارَ، وَجَارَ، وَقَاعَ، وَتَاجَ، وَخَالَ)، فَإِنْ كَانَ صَحِيحَهَا فَشَادُ، ك: (خَرِبَ، وَأَخَ)، وَشَدَّ أَيْضًا فِي (فَعِيلَ)، ك: (ظَلِمَ)، و(فَعُولَ)، ك: (خَرُوفَ)، و(فَاعِلَ)، ك: (حَاطِطَ)، و(فَعِلَ)، ك: (قَنِيَ)^(٢).

* * *

وَشَاعَ فِي (حُوتَ، وَقَاعَ) مَعَ مَا ضَامَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا [قَالَ ابْنُهُ^(٣): «وَيَطْرُدُ (فُعْلَانٌ) فِي جَمْعِ مَا عَيْنُهُ وَآوُ مِنْ (فُعِلَ، أَوْ فَعِلَ)، ك: (عُودَ، وَكُوِزَ، وَتُونِ، وَتَاجَ، وَخَالَ، وَقَاعَ)»].

[وَشَاعَ فِي حُوتَ]: يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّ مَرَادَهُ (فُعِلَ) الْوَاوِيُّ الْعَيْنِ، وَفِي «التَّسْهِيلِ»^(٤): «أَوْ (فَعَلٌ) مُطْلَقًا، أَوْ (فُعِلَ) وَآوِيَّ الْعَيْنِ»^(٥)، فَظَاهِرُ هَذِهِ الْمَقَارِنَةِ، بَلْ تَنْصِيصُ قَوْلِهِ^(٦): «مُطْلَقًا» يَقْضِي بَأَنَّ (فَعَلًا) لَا شَرْطَ لَهُ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (الَلَامَ)، وَهُوَ سَهْوٌ، فَالْمُمَثَّلُ بِهِ مَعْتَلُ الْعَيْنِ لَا الْلَامَ؛ فَالْصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ: «مَعْتَلُ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ». انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣/ ٥٩٠) وَالْخَصَائِصُ (٢/ ١٠٣) وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (٥٥٣) وَشَرْحُ الْمُرَادِيِّ (٣/ ١٣٩٧).

(٢) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣/ ٥٩٠).

(٣) انْظُرْ: شَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (٥٥٣).

(٤) انْظُرْ: التَّسْهِيلُ (٢٧٦).

(٥) فِي الْمَخْطُوطِ الْعَكْسُ، أَيْ: «فُعِلَ مُطْلَقًا، أَوْ فَعَلٌ وَآوِيَّ الْعَيْنِ»، وَهَذَا تَصْحِيفٌ.

(٦) يَعْنِي فِي التَّسْهِيلِ.

ثُمَّ قَالَ مَا مَعْنَاهُ^(١): إِنَّهُ يُحْفَظُ^(٢) فِي نَحْوِ: (خَرِبَ، وَأَخَ)، وَ(الْخَرِبُ): ذَكَرَ الْحَبَارَى.

وَفِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٣) قَالَ: «فِي (فَعَلَ) صَحِيحَ الْعَيْنِ»، وَجَعَلَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٤) نَحْوَ: (أَخَ، وَإِخْوَانٍ) مَقِيسًا.

رَجَعْنَا إِلَى مَا فِي «التَّسْهِيلِ»^(٥): «وَعَزَّالٍ، وَصَوَّارٍ، وَهُوَ قَطِيعُ بَقَرِ الْوَحْشِ، وَخُرُوفٍ، وَظَلِيمٍ، وَحَائِطٍ، وَقَصْفَةٍ، وَهِيَ الْأَكْمَةُ، وَقِنُوءٌ، وَنِسْوَةٌ، وَعَبْدٌ، وَضَيْفٌ، وَتَوْرٌ، وَقَوْزٌ».

قَوْلُهُ: (وَقُلَّ فِي غَيْرِهِمَا) صَوَابُهُ: (فِي غَيْرِهَا)؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ.

ثُمَّ هَذَا الْإِطْلَاقُ مُقَيَّدٌ بِقَوْلِهِ: (وَعَالِيَا أَعْنَاهُمُ) الْبَيْتَ.

وَمِثَالُ مَا قُلَّ فِيهِ (فِعْلَانٌ): (أَخَ، وَفَتَى، وَغَزَّالٌ، وَصَوَّارٌ، وَظَلِيمٌ، وَخُرُوفٌ، وَحَائِطٌ، وَقِنُوءٌ).

[وَوَشَاعَ فِي حُوتٍ]: قَالَ^(٦):

(١) نَصُّهُ: «يُحْفَظُ فِي اسْمٍ عَلَى فَعَلٍ». انظر: التسهيل (٢٧٦).

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ: (يُحْفَضُ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١٨٥٨/٤).

(٤) انظر: شرح العمدة (٩٣١/٢).

(٥) وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنَ التَّسْهِيلِ بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ؛ إِذْ إِنَّ ابْنَ مَالِكٍ ذَكَرَ الْأَوْزَانَ، وَابْنَ هِشَامٍ لَمْ يَذْكُرْهَا، بَلْ ذَكَرَ الْأَمْثَلَةَ عَلَيْهَا. انظر: التسهيل (٢٧٦).

(٦) لَمْ يَعْينِ قَائِلُهُ، وَهُوَ مِنَ السَّرِيعِ، وَرَوَايَةٌ غَيْرُهُ: «يَنْغَضُنُ». انظر: الاشتقاق (٢٠) وإيضاح شواهد الإيضاح (٧٦٤/٢) وشرح المفصل (٢٣٧/٣).



وَالْعَرِيسُ يَنْهَضُ نَ بَكِيرًا نَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُ هُنَّ الْكَلْبُ
(الْكَيْرَانُ): جمعُ (كُور)، وهو الرَّحْلُ، و(الْكَلْبُ): جمعُ كِلَابٍ.

* * *

و(فَعَلًا) اسْمًا [و(فَعِيلًا، وَفَعَلًا) غَيْرُ مَعْلٍ الْعَيْنِ (فُعْلَانٌ) شَمَلًا]
[و(فُعْلَانًا): وَشَذُّ فِي (فِعْلٍ): (ذَنْبٌ، وَذُؤْبَانٌ)، كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ^(١).

وفي «التَّسْهِيل»^(٢): «(فُعْلَانٌ) لاسِمٍ عَلَى (فَعِيلٍ) أَوْ (فَعَلٍ) صَحِيحِ الْعَيْنِ،
أَوْ (فَعْلٍ)، أَوْ (فِعْلٍ)».

ثُمَّ قَالَ: «وَيُحْفَظُ فِي (فَاعِلٍ)، وَ(أَفْعَلٌ فَعْلَاءً)، وَنَحْوِ (حُورٍ، وَرُقَاقٍ، وَثَنِيٍّ،
وَقَعِيدٍ، وَجَذَعٍ، وَرِخْلٍ)».

قوله: «و(فُعْلَانًا اسْمًا): وَلَمْ يُقَيَّدْ (فَعِيلًا، أَوْ فَعْلًا) بِالْأَسْمِيَّةِ؛ فَأَوْهَمَ ذَلِكَ ظَاهِرًا
أَنَّهُ شَرْطٌ فِيهِ دُونَهُمَا، وَالْوَاقِعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، كَمَا لَا يُجْمَعُ نَحْوُ: (شَهْمٌ، وَصَخْمٌ)
عَلَى (فُعْلَانٍ)؛ كَذَلِكَ لَا يُجْمَعُ نَحْوُ (ظَرِيفٍ، وَشَرِيفٍ)، وَنَحْوُ (حَسَنٍ، وَبَطْلٍ).

[غَيْرِ مَعْلٍ الْعَيْنِ]: فَخَرَجَ نَحْوُ: (سَاقٍ، وَقَاعٍ)، بِخِلَافِ (جَذَعٍ، وَحَمَلٍ،
وَجَمَلٍ).

* * *

وَلِ: (كَرِيمٌ، وَبَخِيلٌ): [(فُعْلًا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا]

(١) انظر: ارتشاف الضرب (١/٤٤٨).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٦).

ضابطُ (فُعْلَاء) أن يكونَ مفردُهُ على (فَعِيلٍ) صفةً لمذكرٍ عاقلٍ^(١).

ع: وسواءٌ كانَ مدحًا أو ذمًّا أو غيرَ ذلك.

غيرَ^(٢) مضاعفٍ اللامِ ولا معتلِّها، ك: (ظَرِيفٌ، وَكَرِيمٌ).

فقولنا: (عَلَى فَعِيلٍ) يُخْرِجُ غَيْرَهُ، وَشَدَّ فِي: (جَبَانٍ، وَخَلِيفَةٍ، وَسَمُحٍ، وَوَدُودٍ، وَرُسُولٍ).

وقولنا: (صِفَةٌ) يُخْرِجُ نَحْوَ: (قَضِيبٍ، وَنَضِيبٍ).

وقولنا: (غَيْرَ مُضَاعَفٍ اللامِ) خَرَجَ نَحْوُ: (شَدِيدٍ).

وقولنا: (وَلَا مُعْتَلٍّ) خَرَجَ نَحْوُ: (غَنِيٍّ، وَوَلِيِّ).

وقوله: (كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا) يعني: ممَّا دَلَّ عَلَى مَعْنَى كَالْغَرِيزَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَزْنِ (فَعِيلٍ)، وَذَلِكَ ك: (عَاقِلٍ، وَصَالِحٍ، وَشَاعِرٍ)؛ فَإِنَّهُنَّ لَكُونُهُنَّ دَالَاتٍ عَلَى مَعْنَى كَالْغَرِيزَةِ، وَلَكُونِ الْغَرِيزَةِ وَشَبَّهَهَا حَقُّهَا أَلَا تُؤَدِّي إِلَّا ب: (فَعِيلٍ)؛ لِمَا ثَبَتَ مِنْ أَكْثَرِ مَجِيءِ الْغَرَائِزِ عَلَى (فَعِيلٍ)، وَقَلَّةِ مَجِيئِهَا فِي غَيْرِهِ، كَالنَّاتِبَاتِ عَنْ (فَعِيلٍ)؛ فَلِهَذَا أُجْرِيْنَ مَجْرَاهُ.

قَالَ ابْنُهُ^(٣): «وَمِنْ جُمُوعِ الْكَثَرَةِ: (فُعْلَاءٌ)، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي (فَعِيلٍ) صِفَةٌ لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) غَيْرَ مُضَاعَفٍ، وَلَا مُعْتَلٍّ اللامِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (رَجُلٌ ظَرِيفٌ،

(١) مأخوذ من التسهيل. انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٢) يكمل النقل عن ابن مالك.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٤).



وَكَرِيمٌ، وَكُرْمَاءٌ^(١).

وَكَثُرَ فيما دُلَّ على مدح، ك: (عَاقِلٍ، وَعُقْلَاءُ)، و(صَالِحٍ، وَصُلَحَاءُ)، و(شَاعِرٍ، وَشُعْرَاءُ).

وإلى ذا الإشارة بقوله: (لَمَّا ضَاهَاهُمَا)، [يعني أَنَّ نحواً]^(٢): (عَاقِلٍ، وَشَاعِرٍ، وَصَالِحٍ) مساوية^(٣) لنحو: (بَخِيلٍ، وَكَرِيمٍ) في الدلالة على معنى هو كالغريزة، فهو كالنائب عَن (فَعِيلٍ)؛ فلهذا أَجْرِي مجراه.

«شرح العمدة»^(٤): «(فُعْلَاءُ) مقيسٌ في كُلِّ صفةٍ مثل: (كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ)، في الوزن، وصحة اللام، وعدم التضعيف، والدلالة على فاعلية مدح أو ذم، نحو: (كَرِيمٍ، وَخَلِيمٍ، وَبَخِيلٍ، وَسَفِيهِ).

وَحُمِلَ عليه ما وافقه في المعنى مِن (فَاعِلٍ) صحيح اللام غير مضعف، ك: (عَاقِلٍ، وَصَالِحٍ).

و(أَفْعِلَاءُ) مقيسٌ في كُلِّ صفةٍ تُشَبَّه: (شَدِيدًا، أَوْ غَيًّا)، في الوزن والتضعيف، أو الاعتلال في اللام، مع الدلالة على فاعلية مدح أو ذم، ك: (عَزِيزٍ، وَخَسِيسٍ، وَذَكِيٍّ، وَغَبِيٍّ)^(٥).

* * *

(١) عبارة ابن الناطم: «نحو: ظريف وظرفاء، وكريم وكرماء».

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتيم من شرح ابن الناطم.

(٣) عند ابن الناطم: (مشابه).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/٩٢٩).

(٥) انتهى النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٢/٩٣٠).

وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) [فِي الْمُعَلَّ] لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ

قوله: (وَعَبَّرَ ذَلِكَ قُلْ) أي: ومجيء (أَفْعِلَاءُ) في غير ما ذكرته قليل، وذلك ك: (نَصِيبٍ، وَأَنْصَبَاءٍ)، و(هَيِّنٍ، وَأَهْوَنَاءٍ)، و(صَدِيقٍ، وَأَصْدِقَاءٍ).

وجوزَّ بعضهم^(١) في قوله^(٢):

عَلَى أَطْرِقًا بِأَلِيَّاتِ الْخِيَا م.....

البيت، أن يكون جمع (طَرِيقٍ)، وقُصِّرَ للضرورة، ويؤيده أنه رُوي:

عَلَا أَطْرِقًا بِأَلِيَّاتِ.....

أي: علا السيلُ أَطْرِقًا^(٣).

(فَوَاعِلُ): لِ: (فَوَعَلٍ، وَفَاعِلٍ، وَفَاعِلَاءُ) مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ

(١) يقصد به ابن يعيش، وقال: في لغة هذيل، وابن يعيش نقل هذا نصًّا من أبي عبيد البكري في معجمه، وأبو عبيد نسب له بعضهم، وقد استفاد أبو عبيد من ياقوت. انظر: معجم البلدان (٢١٨/١) ومعجم ما استعجم (١٦٧/١) وشرح المفصل (١٠٥/١).

(٢) بتمامه:

عَلَى أَطْرِقًا بِأَلِيَّاتِ الْخِيَا م إِلَّا التَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصْمِيُّ

والبيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: ديوان الهذليين (٦٥) والحليات (٢٤٢) والمفصل (٢٥).

(٣) هذا من كلام ابن يعيش، وهذا يؤيد أن ابن هشام نقل من ابن يعيش مباشرة، وكما قلنا من قبل: إن ابن يعيش نقل هذا من أبي عبيد البكري، وأبو عبيد البكري استفاد من ياقوت.



في «خصائص»^(١) أبي الفتح، في باب: (اللفظ يردُّ مُحْتَمِلًا لِأَمْرَيْنِ)، من ذلك^(٢):

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَغْدَمُ جَوَازِيَهُ

فظاهرُ هذا أن [يكونَ]^(٣) جمع: (جَازٍ)، أي: لا يَغْدَمُ شاكراً عليه، ويجوزُ أن يكونَ جمع لـ: (جَزَاءٍ)، وجمع: (جَزَاءٍ) على: (جَوَازٍ)؛ لمُشَابَهَةِ المصدرِ اسمِ الفاعلِ، فكما جُمِعَ: (سَيْلٌ) على: (سَوَائِلٍ) في قوله^(٤):

وَكُنْتُ لَقَى تَجْرِي عَلَيْهِ السَّوَائِلُ

أي: السُّيُولُ، فكذلك يجوزُ أن يكونَ جَمْعُ (جَوَازِيَهُ) جَمْعَ (جَزَاءٍ).

ومثله^(٥):

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٤٩١).

(٢) بتمامه:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَغْدَمُ جَوَازِيَهُ لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ
والبيت للحطية، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطية (٢٨٤) والكامل (٢/ ١٤٠) والحجة
(١/ ٢٩٦).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتسيم من الخصائص.

(٤) بتمامه:

فَلَيْتَكَ حَالَ الْبَحْرِ دُونَكَ كُلُّهُ وَكُنْتُ لَقَى تَجْرِي عَلَيْهِ السَّوَائِلُ
والبيت للأعشى، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (٢٣٣) والتمام لابن جني (١١٣)
والمحتسب (١/ ٥٧).

(٥) بتمامه:

يَقْلَنَ حَرَامٌ مَا أَحْلَلَ يَرْبَنَا وَتَتْرُكُ أَمْوَالًا عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ =

وَتَتْرَكَ أَمْوَالًا عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

يجوزُ أن يكونَ جمعُ: (خَاتَمٍ)، أي: آثارُ الخَوَاتِمِ، أو جمعُ: (خَتَمٍ) على ما مضى.

وعلى ذلك قال س^(١) في: «لَهُ عَلَيَّ مِئَةٌ بَيْضًا»، و^(٢):

لِمِئَةٍ مُوجِّشًا طَلَّلُ

إنَّ الحالَّ مِنَ النِّكَرَةِ، مع أنَّه لا يخفى على أحدٍ أنَّه يجوزُ كونهَ حالًا مِنَ الضميرِ في: (لَهُ)، و: (لِمِئَةٍ)، وإنَّما ذَكَرَ ذلك؛ لأنَّه في الجملةِ وَجْهٌ صحيحٌ^(٣).

= والبيت للأعشى، وهو من الطويل، وهذه رواية الديوان، ويرويه النحاة: «وَتَتْرَكَ أَمْوَالًا». انظر: ديوان الأعشى (١٢٩) والمقتضب (٢٥٧/٢) والمحجة (٢٩٩/١) وشرح المفصل (٣٨١/٥).

(١) انظر: الكتاب (١١٢/٢).

(٢) تمامه في إحدى الروايات:

لِمِئَةٍ مُوجِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ

والبيت لكثير عزة، وهو من مجزوء الوافر. انظر: ديوان كثير (٥٠٦) والكتاب (١٢٣/٢) ومعاني القرآن للقرطبي (١٦٧/١) وأمثالي ابن الشجري (٩/٣).

(٣) انتهى النقل عن أبي الفتح، وأحب أن أنقل نص كلامه الأخير لجماله وعظمته، قال أبو الفتح: «فقال سيويه فيه: إنه حالٌ مِنَ النِّكَرَةِ، ولم يحملْه على الضميرِ في الظَّرفِ، أَيْخَسُنُ بِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي عَلَى أَحَدٍ مَتَوَسِّطِينَ أَنْ يَخْفَى هَذَا الْمَوْضِعُ عَلَيْهِ، فَضَلَّ عَنْ الْمَشْهُودِ لَهُ بِالْفَضْلِ سَيَوِيهِ، نَعَمْ، وَرَبَّمَا أَفْتَى بِالْوَجْهِ الْأَضْعَفِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْحَالَاتِ وَجْهٌ صَحِيحٌ». اهـ. رحم الله إمام الصنعة سيويه، ورحم الله الإمام ابن جني، ورحم الله السادة النحاة ورزقنا من علومهم.



و(حَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، [وَفَاعِلَةٍ] وَشَدَّ فِي (الْفَارِسِ) مَعَ مَا مَائِلَةٌ
 قوله: (وَفَاعِلَةٍ) نحو (الْقَوَاعِدِ) في قوله: ﴿وَإِذَا رَفَعُوا إِلَهُهُمُ الْقَوَاعِدَ﴾^(١)، وَ(مِنَ
 الْبَيْتِ) حَالٌ مِنْهَا، أَوْ مَتَعَلِّقٌ بِ: ﴿رَفَعُوا﴾، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، أَي: «مِنَ أَرْضِ الْبَيْتِ»،
 وأما: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النَّكَلِ﴾^(٢) فَجَمْعُ (قَاعِدٍ).

* * *

وَب: (فَعَائِلٌ) أَجْمَعُنْ [فَعَالَةٌ] وَشِبْهَةُ ذَاتَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ
 خَصَّصَ ذَلِكَ فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٣) بِخَمْسَةِ أَوْزَانٍ^(٤):

١ - عِمَامَةٌ، وَرِسَالَةٌ.

٢ - صَحِيفَةٌ.

٣ - ذُوَابَةٌ.

٤ - حُلُوبَةٌ.

٥ - سَحَابَةٌ.

(١) البقرة: ١٢٧.

(٢) النور: ٦٠، والآية في المخطوط ليس فيها حرف الواو.

(٣) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

(٤) ذكر ابن هشام ستة أمثلة لهذه الأوزان الخمسة، وقد ذكر أبو حيان في شرح الغاية: عمامة،
 ورسالة، وصحيفة، وذوابة، وحلوبة، وإذا كان كذلك فيظهر أن أبا حيان لم يمثل لـ: (فَعَالَةٌ)،
 إلا أن نقول إنه لا فائدة في تكرير عمامة ورسالة؛ لأنهما بنفس الوزن، فربما يكون تصحيف
 حدث لـ: (عمامة) وتصحفت إلى (عَمَامَة)، والله أعلم.

في «الكشاف»^(١) في قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾^(٢)، ما نصّه: «فإن قلت: كيف جَمَعَ (الْيَتِيمَ)، وهو (فَعِيلٌ) ك: (مَرِيضٍ)، على (يَتَامَى)؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يُجْمَعَ على (يَتَمَى)، ك: (أَسْرَى)؛ لأنَّ اليَتِيمَ مِن وادي الآفَاتِ والأوجاعِ، ثم يُجْمَعُ (فَعَلَى) على (فَعَالَى)، ك: (أَسَارَى). والثاني: أن يُجْمَعَ على (فَعَائِلٌ)، لِجَرَيِ الْيَتِيمِ مجرى الاسمِ، نحوُ (صَاحِبٍ، وفَارِسٍ)، فيقال: (يَتَائِمٌ)، ثم (يَتَامَى)، على القلبِ».

وقال^(٣) في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾^(٤): «هو جمعُ: (يَتِيمَةٍ)، على القلبِ، كما قيل: (أَيَامَى)، والأصلُ: (أَيَائِمٌ، وَيَتَائِمٌ)». ع: هذا مستقيمٌ، وأمّا الجوابُ الثاني من جوابي الأولِ ففاسدٌ؛ لأنَّ (فَعِيلًا) في الأسماءِ لا يُجْمَعُ على (فَعَائِلٌ)، إلّا إذا كان مؤنثًا؛ ولذلك نُوزِعَ في (دَلِيلٍ، ودَلَائِلٍ).

وَب: (الْفَعَالِي، وَالْفَعَالَى) [جُمُعًا صَحْرَاءُ، وَالْعَذْرَاءُ] وَالْقَيْسُ اتَّبَعًا
الْجَوْهَرِيُّ^(٥): «الصَّحْرَاءُ: الْبَرِّيَّةُ، وَهِيَ غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ، وَإِنْ [لَمْ] تَكُنْ

(١) انظر: الكشاف (١/٤٦٣).

(٢) النساء: ٢.

(٣) انظر: الكشاف (١/٤٦٧).

(٤) النساء: ٣.

(٥) انظر: الصحاح (٢/٧٠٨).

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الصحاح.



صفة، وإنما لم تُصَرَفْ؛ للتأنيث ولزوم حرف التأنيث له، وكذلك القول في: (بُشْرَى)، والجمع: (الصَّحَارَى)^(١)، والصَّخْرَاتُ)، وكذلك جَمْعُ كُلِّ (فَعْلَاء) إذا لم يكن مؤنث (أَفْعَل)، مثل: (عَذْرَاء)، و(وَرَقَاء) اسم رجل.

وأصل (الصَّحَارَى): (صَحَارِيٌّ)، بالتشديد، وقد جاء في الشَّعْر؛ لأنَّك إذا جمعت: (صَخْرَاء) أدخلتَ بين الحاءِ والراءِ ألفاً، وكسرتَ الراءَ، كما تكسرُ ما بعدَ ألفِ الجمعِ في كلِّ موضعٍ، نحو: (مَسَاجِدَ، وَجَعَاظَ)، فتَنقَلِبُ الأولى التي بعدَ الراءِ ياءً؛ للكسرة^(٢) التي قبلها، وتنقَلِبُ الألفُ الثانيةُ التي للتأنيثِ أيضاً [يَاءً]^(٣)، وتُدْغَمُ، ثم حذفوا الياءَ الأولى، وأبدلوا الثانيةَ ألفاً؛ لتَسَلَّمَ الألفُ مِنَ الحذفِ عندَ التنوين، وإنما فعلوا ذلك؛ ليفرُقوا بين الياءِ المنقلبةِ مِنَ الألفِ [للتأنيثِ، وبين الياءِ المنقلبةِ مِنَ الألفِ]^(٤) التي ليست للتأنيثِ، نحوُ أَلِفٍ (مَرَمَى)، إذا^(٥) قالوا: (مَرَامِي، وَمَعَاذِي)، وبعضُ العربِ لا يحذفُ الياءَ الأولى، ولكن الثانيةَ، فيقول: (الصَّحَارِي)، بالكسر، وهذه صحاري^(٦).

وقال^(٧) في (عَذْرَاء): «العَذْرَاءُ: الْبِكْرُ، والجمعُ (العَذَارَى، والعَذَارِي،

(١) في الصحاح ضبطت بكلا الضبطين، أعني: (الصَحَارِي، والصَحَارَى).

(٢) في المخطوط: (لكسرة).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتسيم من الصحاح.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتسيم من الصحاح.

(٥) في الصحاح: (إذ).

(٦) انتهى هنا النقل الأول عن الجوهري.

(٧) انظر: الصحاح (٢/٧٣٨).

والعذر أو ات)، كما قلنا في: (الصَّحَارِي).

قوله: (صَحْرَاءُ) يعني: (فَعْلَاءُ) اسماً.

قوله: (وَالْعَذْرَاءُ): يعني: (فَعْلَاءُ) وصفاً، لا (أَفْعَلُ) لها، وهي عبارة قاصرة؛ فإنه نص في «التسهيل»^(١) على أن (فَعَالِي) بكسر اللام تُغني عن (الفَعَالِي) بفتحها جوازاً فيهما، وفي (فَعْلَاءُ) وفَعْلَى^(٢)، وفَعْلَى اسماً، وفي (فَعْلَى) لا أنتى (الْأَفْعَلُ)، وفي نحو: (مَهْرِي)، ولزوماً^(٣) في ألفاظ ضبطها هناك^(٤).

وفي «شرح الغاية»^(٥): «فَعَالِي: ل: (فَعْلَى فَعْلَان) وعكسه، نحو: (سَكْرَى سَكْرَان، وسَكَارَى)، فيستوي^(٦) فيه المذكّر والمؤنث»^(٧).

وفي «شرح الخلاصة» لابن الناظم^(٨): «الفَعَالِي: ل: (فَعْلَاءُ)، ك: (سَعْلَاءُ)،

(١) انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٢) في المخطوط: (فَعْلَا).

(٣) في المخطوط: (ولزوم).

(٤) قال ابن مالك: «ولزوماً في نحو: جَذْرِيَّة، وسَعْلَاءُ، وعَرْقُوقُ، والمَأْقِي، وفيما حذف أول زائديه من نحو: حَبْنَطِي، وعَقْرَنِي، وعَدُولِي، وفَهْوَيَاء، وِثْلَهْنِيَّة، وِقْلَسُوءَ، وحُبَارِي، وندَر في: أَهْل، وعَشْرِينَ، وَلَيْلَةٌ وَكِيكَةٌ». انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٥) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٢).

(٦) في شرح الغاية: «أي: يستوي».

(٧) أما محقق «شرح الغاية» فقد صحّف، وضبط (فَعَالِي) و(سُكَارِي) بضم أوائلها، وهو وإن كان قد يجوز (سُكَارِي) إلا أنه غير مقصود هنا، وإنما المقصود وزن (فَعَالِي) بالفتح، وقد يكون التصحيف من ناسخ المخطوط، لكن يجب التنبيه والتنبه.

(٨) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٦).

و(مَوْمَاةٌ)^(١)، و(فَعْلُوَّةٌ)، ك: (عَرْقُوَّةٌ)، و(فَعْلِيَّةٌ)، ك: (هَيْرِيَّةٌ)، وربما^(٢) حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ مِنْ نَحْوِ: (حَبْنَطِيٍّ)، وَيَشْتَرِكَانِ فِي جَمْعِ (فَعْلَاءَةٍ) اسْمًا، ك: (صَحْرَاءٌ)، أَوْ صِفَةً، ك: (عَذْرَاءٌ)».

ع: ما لم يكن من باب: (حَمْرَاءٌ).

«ولما^(٣) فيه أَلِفُ التَّائِيثِ مَقْصُورَةٌ، أَوْ أَلِفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُورَةٌ، ك: (حُبْلَى، وَذِفْرَى)^(٤)».

* * *

وَأَجْعَلْ [فَعَالِيٍّ] لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ ك: (الْكُرَيْسِيُّ) تَتَّبِعِ الْعَرَبُ [فَعَالِيٍّ]: وَأَضْحِيَّةٌ وَأَصَاحِيٍّ، وَبُخْتِيَّةٌ وَبَحَاتِيٍّ، وَأَوْقِيَّةٌ وَأَوَاقِيٍّ، وَعَارِيَّةٌ وَعَوَارِيٍّ.

العبارة الجيدة قول ابنه^(٥): «لِكُلِّ ثَلَاثِيٍّ آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ غَيْرُ مُتَجَدِّدَةٍ لِلنَّسَبِ، نَحْوُ: (كُرَيْسِيٍّ، وَبُرْدِيٍّ)».

وكذا: (بُخْتِيٍّ)، وَالْفُقَهَاءُ^(٦) يَقُولُونَ: مَنْسُوبَةٌ إِلَى (بُخْتٍ نَصَر).

(١) يقصد وزن (فَعْلَاءَةٍ).

(٢) في المخطوط (وبما)، والنصوب من شرح ابن الناظم.

(٣) يستكمل النقل عن شرح ابن الناظم.

(٤) هذا فيه لف ونشر مرتب؛ ف: (حبلَى) مثال لألف التائيث المقصورة، و(ذفرى) مثال لألف الإلحاق المقصورة، وهنا انتهى ابن هشام من النقل عن شرح ابن الناظم.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٦).

(٦) انظر: تبين الحقائق (٢٦١/١) والعناية شرح الهداية (١٧٨/٢) والجوهرة النيرة (١١٧/١).

وَشَرَطَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(١) سَكُونُ الْعَيْنِ، فَقَالَ: «وَمِنْهَا: (فَعَالِيٌّ) لِثَلَاثِيٍّ سَاكِنِ الْعَيْنِ زَائِدًا آخِرَهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لَا لِتَجْدِيدِ نَسَبٍ، وَلِنَحْوِ (عَلْبَاءٍ، وَقُوبَاءٍ، وَحَوَلَاءِ)، وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ (صَحْرَاءَ، وَعَذْرَاءَ، وَإِنْسَانٍ، وَظَرَبَانٍ)».

* * *

وَبِ: (فَعَالِلٌ) وَثَبْنُهُ [انْطَقَا] فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى]

* * *

فِي^(٢) غَيْرِ مَا مَضَى [وَمِنْ حُمَاسِي جُرْدَ الْأَخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ] [فِي غَيْرِ مَا مَضَى]: يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ: (أَجْمَعُ، وَأَكْتَعُ، وَأَبْصَعُ، وَأَبْنَعُ)؛ فَإِنَّهُ كَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى مُشَبِّهِ (فَعَالِلٍ)، وَهُوَ (أَفَاعِلُ)، كَمَا جُمِعَ: (أَفَكَلُ، وَأَيْدَعُ، وَأَضْبَعُ، وَأَزْمَلُ، وَأَفْضَلُ).

* * *

وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ [بِالْمَزِيدِ قَدْ يُخَذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ] فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣): أَنَّ كَوَالِخَفَشَ^(٤) يَعَامِلُونَ بِهَذِهِ الْمَعَامِلَةَ مَا قَبْلَ الرَّابِعِ، وَيَقْوِيهِ مَا نَقَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ فِي تَصْغِيرِ (جَحْمَرِشٍ):

(١) انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٢) كذا في المخطوط، ورواية الألفية: (من).

(٣) انظر: التسهيل (٢٧٩).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ٤٦٣).

(٥) انظر: المفصل (٢٥٣).

(جَحْرِشْ)، بحذف الميم.

وفي «المِفْتَاح»^(١): أَنَّ (جَحْمَرِشًا) يُكْسَرُ عَلَى (جَحَارِشْ)؛ لكونِ الميمِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.

[الشَّيْبَةُ]: لفظًا، نحوُ: (خَذَرْتُ)، أو مخرجًا، نحوُ: (فَرَزْدَقٌ، وَشَمَزْدَلٌ)^(٢)، وزعمَ المبردُ^(٣) أَنَّهُ لَا يُحْدَفُ دَائِمًا إِلَّا الْخَامِسُ، فهذه ثلاثةُ مذاهبٍ^(٤): مذهبُ الزمخشريِّ وك^(٥).

فإن قلت: هل شرطُ ذلك أن لا يكونَ الأخيرُ مِنْ لفظَةِ الزائدِ؟

قلت: كذا كنتُ أرى، ثم رأيتُ في شُع^(٦) أَنَّهُ يُقَالُ فِي (قُدْعِيلٍ): (قُدَاعِمٌ، وَقُدَاعِلٌ)، وفي التصغيرِ^(٧): (قُدَيْعِمٌ، وَقُدَيْعِلٌ).

مسألة^(٨): إِنْ كَانَ الْمَجْمُوعُ أَوْ الْمَصْغَرُ مَجْمُوعَيْنِ^(٩) بَقِيَا بِحَالِهِمَا، فَتَقُولُ فِي (مِقْصٌ، وَمُدْقٌ، وَدَائِيَّةٌ): (مَقَاصٌ، وَمَدَاقٌ، وَدَوَابٌ)، وَ: (مُقْنِصٌ، وَمُدْنِيقٌ، وَدُونِبَةٌ)، وَإِنْ كَانَا مَفْكُوكَيْنِ، فَإِنْ كَانَ الْفَكُّ غَيْرَ شَاذٍّ بَقِيَ، كَ: (قَرَدَدٍ)، يُقَالُ فِيهِ: (قَرَادِدٌ،

(١) انظر: مفتاح الإعراب (١٤٨).

(٢) وهو مذهب سيبويه. انظر: الكتاب (٤١٧/٣ - ٤٤٨).

(٣) انظر: المقترض (٢٢٨/٢ - ٢٤٨).

(٤) سيبويه والمبرد والكوفيين مع الزمخشري.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (٤٦٢/١).

(٦) انظر: شرح العمدة (٩٣٨/٢).

(٧) انظر: شرح العمدة (٩٥٤/٢).

(٨) مستفادة من ابن مالك جله بالنص. انظر: شرح العمدة (٩٥٦/٢ - ٩٥٧).

(٩) يعني: مدغمين، وهو تعبير ابن مالك في العمدة.

وَقُرَيْدُ)، وَإِنْ كَانَ شَاذًا اذْغَمَ، مَثَلُ: (مَخْبٍ، وَالْأَنْدِدِ)، فَتَقُولُ: (مَخَابٌ، وَالْأَذُ)، وَ: (مُخَبِّ، وَالْأَيْدِ)، وَيَتَجَدَّدُ لَ: (الْأَنْدِدِ) فِي التَّصْغِيرِ مَعَ الِاذْغَامِ مَنَعُ الصَّرْفِ^(١).

وَرَأَيْتُ الْعَادِي [الرُّبَاعِي] اخْذَفَ مَا لَمْ يَكُنْ لَيْسًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمًا] عَبْدُ اللَّطِيفِ^(٢): يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ: مِيمٌ (مِفْتَاحٌ، وَمِنْدِيلٌ، وَمَسْعُودٌ) عَلَمًا، وَنَحْوَهُنَّ مِمَّا جَاوَزَ الْأَرْبَعَةَ، وَفِيهِ زَائِدَانِ، أَحَدُهُمَا لَيْسَ قَبْلَ الْآخِرِ، وَلَيْسَ مُدْغَمًا فِيهِ اذْغَامًا أَصْلِيًّا، فَإِنَّكَ لَا تَحْذِفُ، مَعَ أَنَّهُ زَائِدٌ فِيمَا جَاوَزَ الْأَرْبَعَةَ، وَلَيْسَتْ: (لَيْسًا)^(٣) إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَ).

وَالسَّيْنُ وَالنَّاءُ [مِنْ كَذ: (مُسْتَدْعٍ) أَرُلَ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلًا] نِهَايَةً مَا يَرْتَقِي إِلَيْهِ بِنَاءُ الْجَمْعِ: (فَعَالِيلٌ، وَفَعَالِيلٌ)، وَ(فَعَالِيلٌ) يَأْتِي فِي الرُّبَاعِيِّ، وَ(فَعَالِيلٌ) يَأْتِي فِي خُمَاسِيٍّ قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةً، فَإِذَا تَجَاوَزَتْ الْكَلِمَةُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ، وَهُمَا الْأَرْبَعَةُ وَالْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَجِبَ أَنْ يُحْذَفَ مِنْهَا مَا يَمْنَعُ مِنْ تَقَرُّمِ هَذَيْنِ الْجَمْعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

فَنَحْوُ (مُكْرِمٍ) رُبَاعِيٍّ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى حَذْفِ شَيْءٍ، فَقُلْ: (مَكَارِمُ)، وَلَا تَقُلْ:

(١) انظر: الخصائص (٣/١١٩).

(٢) عبد اللطيف الحراني، المعروف بابن المرحل، شيخ ابن هشام، وقد سبق الحديث عنه، ولعل هذه الفائدة من تقييدات ابن هشام من عبد اللطيف سماعًا في أحد المعجالتين.

(٣) في المخطوط: (لِينِ)، والتصويب من العليمي (٢/٤٢٠).

كَيْفَ أَفَرَرَتِ الزَّائِدَةُ، وَهُوَ الْمِيمُ، وَحَذَفَتِ الْأَصْلَ، وَهُوَ لَا مُ (سَفَرَجَلٍ)؟
لأنَّنا نقولُ: ذاكَ الْأَصْلُ ^(١) يَضُرُّ، وَهَذَا الزَّائِدُ ^(٢) لَا يَضُرُّ، وَالْحَذْفُ دَائِرٌ مَعَ
الضَّرَرِ وَعَدَمِهِ.

وَنَحْوُ: (مِفْتَاحٍ) لَا يُحَذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ خُمَاسِي الْأَحْرُفِ، إِلَّا أَنَّ رَابِعَهُ
مُدَّةٌ قَبْلَ الْآخِرِ؛ فَلَا حَذْفَ.

وَنَحْوُ (آخِرُ نَجَامٍ) سُبَاعِيٌّ، فَيُحَذَفُ مِنْهُ اثْنَانِ: الْهَمْزَةُ، وَالنُّونُ، وَتَبَقَّى الْأَلِفُ،
أَمَّا إِبْقَاءُ الْأَلِفِ ^(٣)؛ فَلأنَّهَا مُدَّةٌ قَبْلَ الْآخِرِ، وَأَمَّا حَذْفُ الْهَمْزَةِ؛ فَلأنَّ صِيغَةَ (مَقَاعِلَ)،
وَمَقَاعِيلَ) بِتَحْرِيكِ الْحَرْفِ الثَّانِي، وَتَحْرِيكِ مَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ، يَقْتَضِي إِسْقَاطَهَا؛
لِزَوَالِ حِكْمَتِهَا ^(٤)، وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ؛ فَلِلْإِخْلَالِ.

وَنَحْوُ (مُسْتَخْرِجٍ) تَحَذِفُ اثْنَيْنِ؛ لِيَصِيرَ أَرْبَعَةً، وَلَا تَحَذِفُ وَاحِدًا ^(٥)؛ لِيَصِيرَ
خَمْسَةً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَ آخِرِهِ مُدَّةٌ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا هُوَ كَذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ بَعْضُ الزِّيَادَاتِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ حَذْفِ الْمَفْضُولِ، وَبَقِيَ الْفَاضِلُ،
وَسَبَبُ الْفَضْلِ أَمُورٌ:

أَحَدُهَا: تَصَدُّرُ الزِّيَادَةِ، وَتَجَدُّدُهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى، كَمِيمٍ: (مُسْتَدْعٍ،

(١) وَهُوَ لَا مُ سَفَرَجَلٍ.

(٢) وَهُوَ مِيمٌ مُكْرَمٌ.

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ: (اللام)، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْعِلْمِيِّ (٢/٤٢١).

(٤) لِأَنَّهُ إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلْسَّاكِنِ بَعْدَهَا، وَالْآنَ لَا سَّاكِنَ، فَلَا حَاجَةَ لَهَا.

(٥) فِي الْمَخْطُوطِ: (ثَلَاثَةٌ)، وَهِيَ هُنَا سَبَقَ قَلَمُ إِمَامِ لَا بِنِ هِشَامٍ وَإِمَامِ لِلنَّاسِخِ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ

الْعِلْمِيِّ (٢/٤٢١).

وَمُنْطَلِقٍ)، وَقَوْلُنَا: (وَتَجَدُّدُهَا) احْتِرَازٌ مِنَ السَّيْنِ وَالتَّاءِ؛ فَإِنَّهُمَا يَدْلَآنُ، لَكِنَّهُمَا لَيْسَا مُتَجَدِّدَيْنِ.

الثاني: كَوْنُهُمَا فِي مَوْضِعٍ يَدْلَآنُ فِيهِ عَلَى مَعْنَى، كَهَمْزَةٍ (أَلْتَدَدِ)، وَيَاءِ (يَلْتَدَدِ).

والثالث: كَوْنُ حَذْفِهَا لَا يُحَوِّجُ إِلَى حَذْفٍ، بِخِلَافِ حَذْفِ الزِّيَادَةِ الْآخَرَى، كَيَاءِ (حَيْرُوثُونِ)، وَيَاءِ (تَيْدَلَانِ)، تَقُولُ: (حَزَابِينُ، وَنَدَالِينُ).

والرابع: مِمَّا ثَلَّثْتُهَا لِأَحَدِ الْأَصُولِ، وَلَا مِيمَ مُصَدَّرَةٍ، ك: (عَفَنْجَجِ)، تَقُولُ: (عَفَاجِجِ)، لَا: (عَفَانِجِ)، فَأَمَّا نَحْوُ: (مُقَعَّنِسِسُ)، فَقَالَ الْمَبْرَدُ^(١): (فَعَايسِسُ)، وَالصَّوَابُ عِنْدَ س^(٢): (مَقَاعِسُ)، وَهُوَ الْحَقُّ.

والخامس: عَدَمُ إِيْهَامِهَا خِلَافَ الْوَاقِعِ، فَنَحْوُ: (مَرْمَرِيسِ) يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: (مَرَارِيسُ)، لَا: (مَرَامِيسُ)؛ لِئَلَّا يُوهَمَ أَنَّهُ: (فَعَالِيلُ)، لَا: (فَعَايِلُ).

السادس: أَنْ تَكُونَ مُحَرَّكَةً، وَنَظِيرُهَا^(٣) سَاكِنَةٌ، نَحْوُ: (حُطَّائِطُ)، بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَبِقَاءِ الْهَمْزَةِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

السابع: أَنْ لَا تَوْدِّيَ إِلَى بِنَاءٍ لَا نَظِيرَ لَهُ، بِخِلَافِ الزَّائِدِ الْآخَرِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ فِي (اسْتِخْرَاجِ): (تَخَارِيجُ)، وَلَا تَقُلْ: (سَخَارِيجُ)؛ لِانْتِفَاءِ (سَفَاعِيلِ)، وَثُبُوتِ نَحْوِ (تَمَائِيلِ).

(١) انظر: المقتضب (٢/ ٢٣٥).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢٩).

(٣) في المخطوط، (ونظيرها)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٢/ ٤٢٠).

ع: قالوا في: (كَوَأَلَّلٍ): إِنَّ الْوَاوَ وَاللَّامَ متكافئتان؛ لتحركيهما، وفي: (عَفَنَجَجٍ): إِنَّ الْجِيمَ أَفْضَلُ مِنَ النُّونِ؛ لكونها مماثلة للأصل، ولك أن تقول: إِنَّمَا ذَلِكَ لِتَحْرُكِهَا وَسُكُونِ النُّونِ، وَإِلَّا فَقُولُوا فِي (كَوَأَلَّلٍ): إِنَّ اللَّامَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَاوِ.

ولك أن تُتَنَازَعَ أَيضًا فِي (حُطَّائِطٍ)، وتقول: لَا أُسَلِّمُ أَنَّ الْمَحذُوفَ الْأَلْفَ^(١)، بَلِ الْمَحذُوفُ الْهَمْزَةُ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْأَلْفُ هَمْزَةً؛ لَوُقُوعِهَا ثَالِثَةً بَعْدَ أَلِفِ (مَفَاعِلٍ)، كَمَا فِي (رِسَالَةٍ، وَرَسَائِلٍ).

مِنْ «خَصَائِصِ» أَبِي الْفَتْحِ^(٢): قَدْ يَغْلِبُ الزَّائِدُ الْأَصْلَ، كَقَوْلِكَ: «هَذَا قَاضٍ»^(٣)، وَمُضْطَفِّيٌّ، وَيَعْدُ، وَيَزُنُ، وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِنَائِهِمْ بِالْمَعَانِي، وَيَدُلُّ لِأَبِي الْحَسَنِ^(٤) فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمَحذُوفَ مِنْ: (مَبِيعٍ، وَمَقُولٍ) إِنَّمَا هُوَ الْعَيْنُ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْوَاوُ دَلِيلَ اسْمِ الْمَفْعُولِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

بَنِي عُقَيْلٍ مَا زِهِ الْخَنَافِقُ
الْمَالُ هَذَا وَالنِّسَاءُ طَالِقُ

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (اللَّامُ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْعِلْمِيِّ (٢/٤٢١).

(٢) انْظُرْ: الْخَصَائِصُ (٢/٤٧٩) وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) فِي الْخَصَائِصِ: (قَاضِي).

(٤) يَعْنِي بِهِ الْأَخْفَشَ. انْظُرْ: الْمَقْتَضِبُ (١/١٠٠).

(٥) لَمْ يَبِينِ قَائِلُ هَذَا الرِّجْزِ، وَفِي الْمَخْطُوطِ: (مَادَّةُ الْخَنَافِقِ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ. انْظُرْ: مَعَانِي الْقُرْآنِ

لِلْفَرَاءِ (١٠٣) وَالْإِيضَاحُ الشَّعْرِيُّ لِلْفَارِسِيِّ (٥٣٠) وَالْخَصَائِصُ (٢/٤٨٠).

(الْخَنَافِقُ): جمعُ (خَنَفِيقٍ)^(١)، النونُ زائدةٌ، والقافُ الأولى عندَ الخليل^(٢) هي الزائدة، والثانية هي الأصلية، والنونُ والقافُ جميعًا لمعنى، وهو الإلحاق، فإذا كانوا قد حذفوا الأصلَ للزائد، وهما في طبقةٍ واحدةٍ، أعني في اجتماعيهما للإلحاق، فكيف إذا كَانَ الزائدُ لمعنى، والأصلُ المحذوفُ لا لمعنى؟

وفي قولهم: (خَنَافِقُ) تصحيحٌ لقولِ س^(٣) في^(٤) (مُقَعْنِيسٍ): (مَقَاعِسُ، وَمُقَيْعِسُ)، بل إذا حذفوا الْمُلْحَقَ لِلْمُلْحَقِ، فحذفُ الْمُلْحَقِ لذي المعنى أقوى، وكأنهم إنما حذفوا الأصلَ للزائد؛ تنويهاً به، وإعلاماً بأنه التَّحَقُّ بأصولهم.

ومن ذلك قولهم: «قَلَسْنِيئُهُ»، والياءُ بدلٌ مِنْ واوٍ (قَلَسُوهُ) الزائدة، وَمَنْ قَالَ: «قَلَسْنِيئُهُ» فقد أثبت النونَ، وهي أيضاً زائدةٌ، وقالوا: «تَعَفَّرَتِ»، إذا خَبِثَ، فاشتقُّوا مِنَ (العِفْرِيتِ)، والتاءُ زائدةٌ.

ونظيرُ تقويتهم أمرَ الزائدِ، وحذفهم الأصلَ لَهُ قوله^(٥):

أَمِيلُ مَعَ الذَّمَامِ عَلَى ابْنِ عَمِّي وَأَخْمِلُ لِلصَّادِقِ مَعَ الشَّقِيقِ
وَإِنْ كَانَ الْفَتَى حُرّاً مُطَاعَا فَإِنَّكَ وَاجِدِي عَبْدَ الصَّادِقِ

(١) في المخطوط (خنفيق)، والتصويب من الخصائص.

(٢) انظر: الكتاب (٢٢٩/٤).

(٣) انظر: الكتاب (٤٢٩/٣).

(٤) مكررة في المخطوط.

(٥) الشعر من الوافر، ونسب لعبد الله بن طاهر، وإبراهيم بن العباس الصولي، والبيت الثاني

ليس في مطبوعة الخصائص. انظر: الشعر والشعراء (٨٨/١) وعيون الأخبار (٣٧٧/١)

والزهرة (١١٠) والمقد الفريد (١٦٤/٢).

وهذا كله يُضَعِّفُ قَوْلَ مَنْ حَقَّرَ تَحْقِيرَ التَّرْخِيمِ، وَمَنْ كَسَّرَ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ،
إِلَّا أَنْ وَجَّهَ جَوَازَهُ قَوْلُهُ^(١):

وَأَنْفُ الْفَتَى مِنْ وَجْهِهِ وَهُوَ أَجْدَعُ

وقوله^(٢):

كَيْمًا أَعِدَّهُمْ لِأَبْعَدَ مِنْهُمْ وَلَقَدْ يُجَاءُ إِلَى دَوِي الْأَحْقَادِ

وقوله^(٣):

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

وَالْمِيمُ أَوْلَى [مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْبَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا]

(١) بتمامه:

وَنَحْنُ نُرْجِيهِ عَلَى الْكُرْهِ وَالرَّضَا وَأَنْفُ الْفَتَى مِنْ وَجْهِهِ وَهُوَ أَجْدَعُ

والبيت لأبي تمام من البسيط، وهو كما ترى لا للاستشهاد؛ لأن حبيبا ليس من أهل فترة الاحتجاج، لذلك قال ابن جني قبل أن يورد البيت: «وقال المولّد»، ورواية غير الديوان: (نرجيه)، وفي المخطوط: (أجدع)، وهو تحريف. انظر: ديوان أبي تمام (٥٨٣) وجمهرة الأمثال (٢٤٣/٢) وديوان المعاني (١٦٠/٢).

(٢) البيت من الكامل، وقد نسب لمرداس الأسدي ولهبيرة بن ظالم المري. انظر: الجيم (٧٠/١) وحامسة البحرني (٤٨٤) وشرح الحماسة للمرزوقي (١٦٩).

(٣) البيت لمسكين الدارمي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٢٩) والكتاب (٢٥٦/١) والحمّة (٢٠٧/٦).

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ [اُحْذِفِ اِنْ جَمَعْتَ مَا كَ: (خَيْرُ بُونٍ) فَهُوَ حُكْمٌ حَتْمًا]
[وما كحيزبون]: وكذا: (نَيْدِلَانُ)، تحذف الياء لا الألف، فتقول: (نَدَالِينُ)،
وكذا (عِطْمُوسُ)، تقول: (عَطَامِيسُ)، تحذف الياء لا الواو.

وَحَبَّرُوا فِي [زَائِدِي (سَرَنْدِي) وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَ: (الْعَلَنْدِي)]
[كالعلندي]: وكذا (كَوَالِلُ)، تقول: (كَالِيلُ، وَكَوَالِلُ)؛ لَأَنَّ كُلًّا مِنَ الْوَاوِ
وَاللَامِ زِيَادَةٌ مُحَرَّكَةٌ مَفِيدَةٌ لِلإِلْحَاقِ، فَلَا وَجْهَ لِإِجَابِ تَخْصِيصِ إِحْدَاهُمَا بِالْحَذْفِ
دُونَ الْآخَرَى.

لم يذكر في هذا الكتاب (مَفَاعِيلُ)، وذكر أخاه، وهو (فَعَالِيلُ) وشبهه، وذكر
الجميع في «العمدة»^(١) و«شرحها»^(٢)، فقال ما معناه: إِنَّهُ لَأَمْرَيْنِ:

أحدهما: ما^(٣) حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ غَيْرُ هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَقُصِدَ التَّعْوِضُ مِنْهُ، سِوَاءَ
أَكَانَ ذَلِكَ الْحَرْفُ أَصْلِيًّا، كَلَامٍ: (سَفَرَجَلٍ)، أَوْ زَائِدًا، كَمِيمٍ: (مُدْخَرَجٍ)، وَأَخْرَجَ
هَاءَ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّا إِذَا [جَمَعْنَا]^(٤) (دَخَرَجَةً) قُلْنَا: (دَحَارَجُ)، وَلَمْ يَجْزِ التَّعْوِضُ عَنِ
الْهَاءِ.

الثاني: ما اجتمعت فيه شروطُ:

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٣٤).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٤١).

(٣) في المخطوط (أما) والتصويب من شرح العمدة والعلمي.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العلمي (٢/ ٤٢٢).

أحدها: أن يكون خماسيًا أو أكثر، والأحسن: «مَجَاوِزًا للأربعة».

الثاني: أن يكون هذا المتجاوز أربعة من غير ما سبق ذكره.

الثالث: أن يكون الحرف الرابع منه لينًا، فخرج نحو: (سَفَرَجَل)، ودخل نحو: (كَنْهَوْر) ممَّا تحرَّك فيه اللين، و: (فِرْدَوْس)، ممَّا سَكَنَ فيه بعد حركة غير مجانسة، و: (عُصْفُور)، ممَّا هي بعد مجانيس ولا زيادة فيه غيرها، ونحو: (أُسْلُوب، وَيَرْبُوع، وَمِخْرَاب، وَإِعْصَار، وَتَجْفَاف، وَفَنْدِيل، وَإِيرِيْق، وَيَقْطِيق)، ممَّا فيه زائد غيرها.

الرابع: أن يكون زائدًا، فخرج نحو: (مُخْتَار، وَمُنْقَاد).

الخامس: أن يكون غير مدغم فيه، فخرج نحو: (مُصَوِّر)، فيقال فيه: (مَصَاوِر)، لا (مَصَاوِير)؛ لأنَّ الواو الثانية كالجيم الثانية من: (مُحَجَّل)، وهو يُقال فيه: (مَحَاجِل)، وشرط هذا الإدغام المانع أن يكون أصليًا، فخرج الإدغام العارض، نحو: (قَوَّال)، مثال: (سَفَرَجَل) من (الْقَوْل)، فجمعه: (قَوَائِل)، كما يُقال في: (كَنْهَوْر): (كَنْهَائِر)^(١)؛ لأنَّ الإدغام غير أصلي؛ لأنَّ المدغم فيه مُقَابِلٌ لِمَا لم يُدْغَم فيه، وهو جيم: (سَفَرَجَل)^(٢).

ع: هذه المسألة تردُّ على ح^(٣) في شيء كثير من مسائل «شرح التسهيل»^(٤)

(١) في مطبوعة شرح العمدة: (كناهر).

(٢) انتهى النقل هنا من شرح العمدة.

(٣) يقصده أبا حيان.

(٤) انظر: التذيل والتكميل رسالة في الأزهري (١٣٢/٦).

اقتضى قوله فيها أنا إذا بنينا كلمة على وزنٍ أخرى كان ذلك إلحاقاً لها بها في أحكامها، فتعامل معاملتها، ولو كان كذلك لقبل هنا: (قَوَاوٍ)، بحذف اللام، [ثم] ^(١) أُعْلِبَ الواو الثانية بالقلب.

وبعد، فعندي أن الشيخ غلط في البناء؛ فإننا إنما نزيد مثل اللام، لا مثل العين، فإنما نقول: «قَوَّلٍ»، وإنما مثال المسألة فيما يظهر: أن تبني من (الغزو)، فتقول: (غَزَوٌ)، ثم تجمعُه على: (غَزَاوِيٍّ)، ثم قلب الواو الأخيرة ياءً، فتقول: (غَزَاوِيٍّ). ثم إنه يُقال له: كيف قلت: لأنَّ الدَّغَامَ هنا عارضٌ، مع أنَّه نظير: (مُصَوِّرٍ)، لا يفترقان؟ وكون الحرف في مقابلة حريف غير مُدَّعَم فيه لا ينفعه شيئاً.



(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي (٢/٤٢٣).

التَّصْغِيرُ

جَرَتْ العادةُ بِذِكْرِ بَابِي التَّكْسِيرِ والتَّصْغِيرِ مُقْتَرَنَيْنِ، وَجَعَلَ التَّصْغِيرُ هُوَ الْمُؤَخَّرَ؛ لِيُحْمَلَ عَلَى التَّكْسِيرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْكِسُوا؛ لِمَا فِي «الْخَصَائِصِ»^(١)، وَهُوَ: «أَنَّ اللَّفْظَ مَتَى تَغَيَّرَ دَلٌّ ذَلِكَ عَلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى، وَأَنَّ أَكْثَرَ الْأَمْرَيْنِ أَنْ يَكُونَ مَا حَدَثَ زِيَادَةً لَا نَقْصًا».

قَالَ: «وَلِهَذَا لَمْ يَعْتَدَ بِالتَّصْغِيرِ مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ، ك: (دُرَيْهِمٍ)، كَمَا اعْتَدَ بِالتَّكْسِيرِ، ك: (دَرَاهِمٍ)».

قَالَ: «وَمِنْ هُنَا قَالَ س^(٢): «تَقُولُ: (سُرَّيْحِيْنُ، وَضَيْيْعِيْنُ)؛ لِقَوْلِهِمْ: (سَرَّاحِيْنُ، وَضَبَّاعِيْنُ)»، وَلَا تَقُلْ^(٣): (سُكَّيْرِيْنُ)؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: (سَكَارِيْنُ)، سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَنْ كَلَامِهِ فَأَجَابَنِي بِهَذَا».

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(٤): «وَسَوَاءٌ أَكَانَ التَّغْيِيرُ بِزِيَادَةٍ أَوْ تَحْرِيفٍ، فَالْأَوَّلُ: كَقَوْلِكَ فِي: (حَسَنٍ، وَجَمِيلٍ، وَمَلِيحٍ، وَوَضِيءٍ): (فُعَّالٌ)، وَالثَّانِي كَقَوْلِهِمْ فِي: (طَوِيلٍ، وَعَرِيضٍ، وَخَفِيفٍ، وَسَرِيعٍ، وَقَلِيلٍ): (فُعَّالٌ) بِالتَّخْفِيفِ، فَهَذَا أَبْلَغُ، وَإِنْ [لَمْ] ^(٥) يَزِدْ».

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧١).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢١).

(٣) في الخصائص: (ولا تقول)، وهذا لفظ ابن جني، وقد انتهى لفظ سيبويه.

(٤) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٠) وما بعدها.

(٥) ساقطة يقتضيها السياق وكلام ابن جني.

في «التبيين على مشكل الحماسة»^(١): «سألت أبا علي: ما بال^(٢) س^(٣) يحمل التحقير أبداً على التكسير؟ فقال: لأنَّ التكسير أقوى التغيرين؛ فحمل التحقير عليه. وفي «الخصائص»^(٤) أنه قال: «له ما بال^(٥) س^(٦) يردُّ كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير، ويحملها عليها، كقوله^(٧): «تقول: (سَرَّيْجِي)؛ لأنَّك تقول: (سَرَّاحِي)، ولا تقول: (عُثَيْمِي)؛ لأنَّك لا تقول: (عَنَّا مِي)؟» فقال: إنما كان كذلك؛ لأنَّ التكسير بعيدٌ عن رتبة الآحاد؛ فاعتدَّ بما يعرض فيه؛ لا اعتداده بمعناه، والمحقر هو المكبر، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة، فكأنَّه لم يحدث بالتحقير أمرٌ يحمل غيره عليه، كما حدث بالتكسير حُكْمٌ يحمل الإفراد عليه، هذا مَعْقُودٌ معناه، وما أحسنه وأعلاه!». انتهى.

* * *

(فَمَيْلًا) اجْعَل [الثلاثي] إِذَا صَغُرَتْهُ نَحْوُ (قُدِّي) فِي (قَلَى) [الثلاثي] أي: لاسم ثلاثي؛ لأنَّه وصف، ولا يقبله إلا الاسم؛ لأنَّه حُكْمٌ، ولا يُحْكَمُ إلا على الاسم.

(١) انظر: التبيين على مشكل الحماسة (١٣).

(٢) في المخطوط والعلمي: (ما قال س)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: الكتاب (٤٠٦/٣).

(٤) انظر: الخصائص (٣٥٥/١).

(٥) في المخطوط (ما قال س) ولعل الصواب ما أثبتناه، والعبارة منقولة بالمعنى من الخصائص.

(٦) انظر: الكتاب (٤٢١/٣).

(٧) انظر: الكتاب (٣٥٥/١).



وقد صَغُرَ (أَفْعَلُ) في التعجب، وهو مطَّرِدٌ عند س^(١)، وخالفه قومٌ في أطْراده^(٢)، وأجاز ابنُ كيسان^(٣) وحده تصغيرَ (أَفْعَلُ)، وإذا قلت: «مَا أَحْيَسَنَ زَيْدًا!» دلَّ على تعظيم حُسْنِهِ، مع صَغَرِ سَنَةٍ.

فرع^(٤): «مَا أَحْيَا زَيْدًا!»، تقول: «مَا أَحْيَى».

قوله: (فَعِيلًا أَجْعَلُ) البَيِّن، حَصَرَ أوزانَ التصغيرِ في ثلاثة، وزعموا أنَّ هذا وَضَعُ الخليل^(٥)، وأَنَّهُ مثلُها ب: (فُلَيْسَ، وَدُرَيْهَمَ، وَدُنْيَيْرَ)، فقلَّ له: «لِمَ بَنَيْتَ التصغيرَ على هذه الأمثلة؟»، فقال: «وجدتُ معاملةَ الناسِ عليها».

ورَدَّ بأنَّها غيرُ وافيةٍ بصيغِ التصغيرِ؛ ألا ترى أنَّ (أَحْيَمَدَ): (أَفْعِلُ)، و(مُكَيِّرُ): (مُفْعِلُ)، و(سُلَيْطِينُ): (فُعْلِينُ)، و(سُفَيْرِجُ): (فُعْلِيلُ)؟

وأجيبَ بوجهين:

أحدهما: أَنَّهُم قصدوا أن يكونَ للتصغيرِ أمثلةٌ راتبَةٌ ينفردُ بها.

والثاني: أَنَّهُم لو قالوا في (سُفَيْرِجُ): (فُعْلِيلُ) لتوالى مثلاً.

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٧٨).

(٢) يقصد به ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٠).

(٣) انظر: التسهيل (١٣١).

(٤) مأخوذ وما قبله من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٠٨).

(٥) قال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين: «وأخبرنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن يزيد، قال: حدثنا المازني عن الأصمعي، قال: قال الخليل بن أحمد: وضعتُ كتابَ التصغيرِ على (دينارٍ، ودرهمٍ، وفلسٍ)، فقلت: (دُنْيَيْرُ، ودُرَيْهَمُ، وفُلَيْسُ)، (فُعْيِيلُ، وفُعْيِيلُ، وفُعْلِيلُ)». انظر: المقتضب (٢/ ٢٣٦) ومراتب النحويين (٧٠) وشرح المرادي (٣/ ١٤٢١).

وَأَمَّا ثَعْلَبُ فَجَرَى عَلَى الظَّاهِرِ، فَقَالَ: (سُقَيْرِجُ): (فُعِيلِلُ)، و(مُكَيْرِمُ): (مُقِيلِلُ)، وهذا ظاهر؛ لسلامة الأصل.

وقال ابنُ بَاشَاذٍ^(١): «فإن قلت: هلَّا أدخلت في الأسماء: (أَفِيْعَالُ)، ك: (أَجِيْمَالُ)، و(فُعِيْلَانُ)، ك: (عُطِيْشَانُ)، و(فُعِيْلَاءُ)، ك: (حُمِيْرَاءُ).

قيل: أمَّا (أَفِيْعَالُ) فشيء يخصُّ الجمعَ، [وتصغيرُ الجمعِ]^(٢) له أحكامٌ تُخَالِفُ تصغيرَ المفردِ، وأمَّا (فُعِيْلَاءُ، وَفُعِيْلَانُ) فَإِنَّمَا صَغُرَتْ صَدْرُهُ، وَصَارَ بوزنِ (فُعِيلِلُ)، ثُمَّ أَلْحَقَتْ بِعَدْلِكَ الزِّيَادَةُ.

[فِي قَدَى]: مِمَّا اسْتَحْسَنُوهُ مِنْ شَعْرِ الْأَعْشَى مِمَّوْنِ بْنِ قَيْسٍ قَوْلُهُ فِي الْخَمْرِ^(٣):

تُرِيكَ الْقَدَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونُهُ إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ
أَرَادَ: أَنَّهَا مِنْ صِفَائِهَا تُرِيكَ الْقَذَاةَ عَالِيَةً عَلَيْهَا، وَالْقَذَاةُ فِي أَسْفَلِهَا^(٤).

(فُعِيلِلُ) مَعَ (فُعِيْلِلِ) [لَمَّا] فَأَقَّ كَجَعْلِلِ (وَزَهَمُ): (دُرْنَهَمَا)

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَنَمِ وَصِلَ [بِهِ إِلَى أَمْتَلَاةِ التَّصْغِيرِ صِلَ]

(١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٤٦٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتيم من ابن بابشاذ والعلمي (٢/ ٤٢٤).

(٣) من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٣٠) والشعر والشعراء (١/ ٢٥٧).

(٤) هذا الكلام كله من نص ابن قتيبة. انظر: الشعر والشعراء (١/ ٢٥٧).



ظاهرُ كلامِ ابنِ عَصْفُورٍ^(١)، بل نصُّه، أنَّ الرابعَ الشَّيْبَةَ^(٢) بالمزِيدِ لا يُحَدَفُ
دُونَ الْآخِرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْآخِرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ كَانَ الْآخِرُ مِنْ حُرُوفِ
الزِّيَادَةِ لَمْ يُحَدَفْ غَيْرُهُ».

ع: كذا: (شَمَزْدَلٍ)^(٣).

* * *

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ [يَا قَبْلَ الطَّرَفِ] إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ
قَوْلُهُ: (تَعْوِيضُ) الْأَسْمِ، أَصْلِيًّا كَانَ، كَلَامٍ (سَفَرَجَلٍ)، أَوْ زَائِدًا، كَتُونٍ (مُتَطَلِقٍ)،
إِلَّا إِنْ كَانَ الزَّائِدُ هَاءَ التَّأْنِيثِ، كذا: (دَحْرَجَةٍ)، كذا استثنى في «شرح العمدة»^(٤).
وَكأنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ أَنَّ التَّاءَ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، فَإِذَا زَالَتْ لَمْ تُكُنِ الْكَلِمَةُ كَأَنَّهَا
زَالَتْ مِنْهَا شَيْءٌ؛ فَلَا تَسْتَحِقُّ التَّعْوِيضَ الْبَتَّةَ.

* * *

وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ [كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ حُكْمًا رُسِمًا]
مِمَّا^(٥) شَذَّ فِي الْجَمْعِ: (حَدِيثٌ، وَأَحَادِيثٌ)، كَأَنَّهُ جَمْعٌ: (إِحْدَاثٌ)، كذا:
(إِعْصَارٌ، وَأَعَاصِيرٌ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَحَادِيثٌ) جَمْعَ (أَخْدُوثَةٍ)، كذا: (أَغْلُوْطَةٌ)،

(١) انظر: المقرب (٤٧٨).

(٢) في المخطوط: (التشبيه)، وهو تحريف.

(٣) وهذا تمثيل ابن عصفور. انظر: المقرب (٤٧٨).

(٤) انظر: شرح العمدة (٩٥٤/٢).

(٥) منقول بنصه من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/٤٣٥).

وَأَغَالِيطَ؛ لقولهم: «أَحَادِيثُ النَّبِيِّ»^(١)، ولم يقولوا في مفردِه: «أُخْذُوهُ النَّبِيَّ».

قَالَ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ^(٢):

يَا بُرْسَ لِلْعَرْبِ النَّبِيَّ وَضَعَتْ أَزَاهِطَ فَانْتَرَحُوا

وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ^(٣) (أَزَاهِطَ)^(٤) الذي هو العصابة دُونَ الْعَشْرَةِ، لَمْ يُجْمَعْ إِلَّا

عَلَى: (أَزَاهِطَ)، أَمَا: (أَزْهَطَ) فَإِنَّمَا هُوَ جَمْعٌ لـ: (الرَّهْطِ) اسْمًا لِلأَدِيمِ، تَلَبَّسَهُ الْحَافِضُ، يَكُونُ قَدْرُهُ مَا بَيْنَ السَّرَةِ إِلَى الرِّكْبَةِ.

وغيرُ س^(٥) حَكَى فِي (الرَّهْطِ) الذي هو العصابة: أَنَّهُمْ جَمَعُوهُ عَلَى: (أَزْهَطَ)،

وَجَمَعُوا: (أَزْهَطَ) عَلَى: (أَزَاهِطَ)، كَمَا جَمَعُوا: (الْكَلْبَ) عَلَى: (الْأَكْلَبِ)، ثُمَّ

جَمَعُوا: (الْأَكْلَبَ) عَلَى: (أَكَالِبَ)^(٦).

مِمَّا^(٧) خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ فِي الْجَمْعِ: (سَوَاسِيَةً)، جَمْعُ: (سَوَاءٍ)، فَهَذَا كـ:

(١) عند ابن الشجري: «لأنهم قد قالوا: «حديث النبي، وأحاديث النبي».

(٢) من مجزوء الكامل. انظر: الكتاب (٢٠٧/٢) واللامات (١٠٨) والتمام لابن جني (١٢٠).

(٣) انظر: التكملة لأبي علي (٤٤٩) والحجة (٣٥٣/٥) والمسائل العسكرية (١١٤).

(٤) لعل الصواب: (الرَّهْطَ).

(٥) انظر: الكتاب (٦١٦/٣).

(٦) انتهى النقل هنا من ابن الشجري، ولكن من عند بيت سعد بن مالك وحتى آخر هذه التحشية من مكان سابق للنقل الذي قبله. انظر: أمالي ابن الشجري (٤٣٤/١).

(٧) نقل هذه الفقرة من الحاشية الشيخ خالد الأزهرى في التصريح، وقال بعدها: «وهذا كلام

حسن نقله الموضح في الحواشي»، وقد نقل الأزهرى أن هذا منقول عن حواشي ابن بري

على الصحاح. انظر: حواشي ابن بري على الصحاح المسمى بـ: (التنبيه والإيضاح عما

وقع في الصحاح) (١٠٢/٦) والتصريح (٧١٠/٢).

(بَاطِلٌ، وَأَبَاطِيلٌ)، و(حَدِيثٌ، وَأَحَادِيثٌ)، و(ذَكْرٌ، وَمَذَاكِيرٌ)، فهذه كأن مفردَها: (سَوَسَاءٌ، وَإِبْطَالٌ، وَمِذْكَارٌ، وَإِخْدَاتٌ)، ووزنُ (سَوَاسِيَةٍ): (فَعَالِلَةٌ)، ومفردُها المقدرُ^(١): (فَعْلَلَةٌ)، ك: (شَوَسَاءٌ، وَمَوَسَاءٌ)، لا (فَعْلَلَةٌ).

و[لا]^(٢) تكونُ (سَوَاسِيَةٍ): (فَعَالِيَةٌ)؛ لأنَّ بابَ (سَلِسَ) قليلٌ، ولا يكونُ (سَوَاسِيَةٍ): (فَوَاعِلَةٌ)؛ لأنَّ بابَ (كَوَكَبَ، وَدَدَنَ) أقلُّ من بابِ (سَلِسَ)، ولا: (فَعَاوِلَةٌ)، و(سَوَسَاءٌ): (فَعْفَلَةٌ)؛ لأنَّ الفاءَ لم تتكررْ وحدها، وإنما تتكررُ معَ العينِ، ك: (مَرْمِيسٍ)^(٣)، وإذا بطلَ كونُها (فَعَالِيَةً، وَفَوَاعِلَةً، وَفَعَاوِلَةً) تعيَّنَ (فَعَالِلَةٌ)، ويؤيِّدُ ذلك أنَّهم قالوا فيها: (سَوَاسِوَةٌ) أيضًا، فهذا يدلُّ على أنَّ (سَوَسَاءً): (فَعْلَلَةٌ)، (سَوَسَوَةٌ) مثلُ (مَرْمَرَةٍ).

في «الكشاف»^(٤): «وَقَرَأَ الْحَسَنُ^(٥): ﴿وَجَاوُوا آبَاءَهُمْ غُشْيًا﴾، على تضخيمِ (غُشْيٍ)، يُقَالُ: «لَقِيتُهُ غُشْيًا، وَغُشْيَانًا، وَأُصِيلًا، وَأُصِيلَانًا»، ورواه ابنُ جنِّي^(٦): ﴿غُشَا﴾^(٧)، بضمَّ العينِ والقصرِ، وقال: «اعْشُوا^(٨) مِنَ الْبُكَاءِ».

* * *

(١) وهو: (سَوَسَاءٌ).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي في التصريح.

(٣) في المخطوط: (مرميس)، وهو تحريف.

(٤) انظر: الكشاف (٢/٤٥٠).

(٥) يوسف: ١٦. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/٢٠٤).

(٦) انظر: المحتسب (١/٣٣٥).

(٧) في المخطوط: (عشى).

(٨) في مطبوعة المحتسب ضبطت: (عشوا). انظر: المحتسب (١/٣٣٥).

لِنُؤْيَا التَّضْمِيرِ [مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيهِ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَسَمَ]

كَذَاكَ مَا مَدَّةٌ [أَفْعَالٍ] سَبَقَ أَوْ مَدَّ (سَكْرَانٌ) وَمَا بِهِ التَّحْقُقُ]

[ما مدة أفعال سبق]: كقولك في (أَجْمَالٍ): (أَجِيمَالٌ)، وفي (أَقْوَامٍ): (أَقِيَامٌ)،

وما أحسن قول ابن فارسي^(١):

لَهَا بِأَعْيُنَابِ الْحِجَازِ تَحَرُّشٌ بِهَا عَنْ أَصِيحَابِي خُصِصْتُ بِسُكْرَتِي

وَأَلِفُ التَّأْنِيهِ [حَيْثُ مُدًّا وَتَأْوُهُ مُتَقَصِّرَيْنِ عُدًّا]

كَذَا الْمَزِيدُ [آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ]

وَهَكَذَا زِيَادَتَا [فَعْلَانِ] مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ ك: (زَعْفَرَانِ)]

وَقَدَّرَ انْفِصَالُ [مَا دَلَّ عَلَى تَنْتِيَةِ أَوْ جَمْعٍ تَضَحِيحٍ جَلًّا]

(١) رواية الديوان:

لَهَا بِأَعْيُنَابِ الْحِجَازِ تَحَرُّشٌ بِهِ لَا بِخَمْرِ دُونَ صَاحِبِي سَكْرَتِي

وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن الفارض (٣٣).



وَأَلِفُ التَّائِيثِ [ذُو الْقَضْرِ مَتَى رَاذَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَبْتَنَّا]

وَعِنْدَ تَصْفِيرِ [حُبَارَى] حَيْرِ بَسِينِ (الْحُبَيْرَى) فَادِرِ وَ (الْحُبَيْرِ) [

سَأَلَ أَبُو الْحَسَنِ ^(١) أَعْرَابِيًّا: كَيْفَ تُصَغَّرُ (حُبَارَى)؟ فَقَالَ: (حُبْرُورٌ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فَرَّخَ الْحُبَارَى.

وَسَأَلَ أَبُو الْفَتْحِ ^(٢) أَعْرَابِيًّا: كَيْفَ [تُصَغَّرُ] ^(٣) (دَمَكَمَكَا)؟ فَقَالَ: (شُخَيْتٌ) ^(٤).

وَأَزْدَدُ لِأَصْلٍ [ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ فَ: (فِيْمَةً) صَيْرَ (قُونَمَةً) تُصَبُّ]

قَالَ فِي شِعْ ^(٥): «يَقُولُ س ^(٦) فِي تَصْفِيرِ (مُتَّعِدٍ) وَجَمَعَهُ: (مُتَّعِدٌ، وَمَتَاعِدٌ، وَالْجَرْمِيُّ ^(٧): (مُؤَنِّعِدٌ، وَمَوَاعِدٌ)» ^(٨).

(١) يعني به الأخفش. انظر: المبهج (١٥٨) والخصائص (٤٦٨/٢) والتمام لابن جني (١٨٦).

(٢) انظر: الخصائص (٤٦٨/٢).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٤) الدمككم من الرجال والإبل: القوي الشديد، والشخيت: النحيف الجسم الضئيل.

(٥) انظر: شرح العمدة (٩٥٢/٢).

(٦) انظر: الكتاب (١٢٧/٢) وما بعدها و (٤٦٥/٣).

(٧) وينسب للزجاج. انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٢٠٤/٤) وشرح الكافية الشافية (١٩٠٩/٤).

(٨) ليس بنصه في شرح العمدة، وليس في مطبوعة العمدة نسبة ولا حديث عن الجرمي ومذهبه، بل هذا في شرح الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١٩٠٩/٤).

وَسَدَّ فِي (عِيدٍ): [(عُيِّنَ) وَحُتِمَ] لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ
 يوافق ما حكى عن الجرجاني^(١) أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَنْقُضُ أَصُولَهَا لِأَجْلِ اللَّبْسِ
 الَّذِي يَعْزِضُ: أَنْ يَقُولَ: (عُودٌ)، وَضَعَفَ^(٢) قَوْلُهُ بِأَنَّ الْعَرَبَ صَغَّرَتْ: (أَعْلَامًا) جَمَعَ
 (عَلِمَ) عَلَى (أَعْلَامٍ)؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِتَصْغِيرِ (إِعْلَامٍ) مُصَدَّرَ (أَعْلَمَ)، وَفِي هَذَا التَّضْعِيفِ
 نَظَرٌ.

* * *

وَالْأَلِفُ الثَّانِي [الْمَزِيدُ يُجْعَلُ] وَأَوَا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْعَلُ

* * *

وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ [فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخُورِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَ: (مَا)]
 قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَخُورِ): خِلَافًا لِيُونَسَ^(٣)، فَكَانَ يَقُولُ فِي (هَارٍ): (هُوَئِيْرُ)، وَفِي
 (يَضَعُ): (يُؤَيَضِعُ)، وَفِي (بَالَةٍ) - مِنْ قَوْلِهِ: «بَالَيْتُ بِهِ بَالَةً» -: (بُؤَيْلِيَّةُ).
 تَنْبِيْهُ: الْمَازِنِيُّ^(٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يُوَافِقُ يُونَسَ فِي الرَّدِّ، وَيُوَافِقُ س^(٥) فِي
 نَحْوِ (قَاضٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ، يَنْوُنُ^(٦).

(١) انظر: شرح التكملة (١/٣٩٨) والأشباه والنظائر (١/٥٤١). وانظر أيضًا: إعراب القراءات

السبع وعللها لابن خالويه (٢/٢٥٠) واللمع (٢/٢١٣) والإيضاح لابن الحاجب (٥٦٣).

(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٥٥٨).

(٣) انظر: الكتاب (٣/٤٥٦).

(٤) انظر: الانتصار (٢٢٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/١٩٨) والخصائص (٣/٧٤).

(٥) انظر: الكتاب (٣/٣١١).

(٦) في الخصائص مثل: (جوارٍ، وغواشٍ).

ولو سَمَّيتَ بِهِ (يُرَى)، قَالَ يونس^(١): (يُرَيْي)، بغيرِ تنوينٍ وبِالهمزِ، وس^(٢): (يُرَيْي)، بلا همزٍ وبِلا تنوينٍ؛ لَأَنَّهُ صَارَ كَ: (أَحَيَّ)^(٣) تَضْغِيرُ: (أَحَوَى)، وَقِيَاسُ قَوْلِ عِيسَى بْنِ عَمَرَ^(٤): (يُرَيْي) بِالصَّرْفِ، كَمَا قَالَ فِي: (أَحَيَّ)، فَكُلُّ مِنْهُمْ عَلَى مَذْهَبِهِ. وَيَتَرَكَّبُ لِأَبِي عِثْمَانَ مَذْهَبٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ (يُرَيْي) بِالْهَمْزِ وَالتَّنْوِينِ مَعًا، فَلَوْ خَفَفَتِ الْهَمْزَةُ فَقُلْتُ: (يُرَيْي) لَمْ تَحْذِفِ الْآخِرَةَ، وَإِنْ انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ ثَالِثَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَسْطَى هَمْزَةٌ فِي التَّقْدِيرِ، وَلَوْ رَدَّ عِيسَى كَمَا رَدَّ يُونُسُ لِلزِّمَةِ مَنَعُ الصَّرْفِ فِي النَّصْبِ؛ لِتَمَامِ الْفِعْلِ، وَأَنْ يَصْرِفَ رَفْعًا وَجَرًّا عَلَى مَذْهَبِ س، حَمَلًا عَلَى (جَوَارٍ). مِنْ «الْخَصَائِصِ»^(٥).

ش ع^(٦): «سُمِعَ فِي (هَارٍ): (هُوَيْثِرٌ)، وَهُوَ شَاذٌّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَأَجَازَ أَبُو عَمْرٍو^(٧) أَنْ يُقَالَ فِي (مُرٍ): (مُرَيْي)، قِيَاسًا عَلَى (هُوَيْثِرٍ)».

وَمَنْ يَتَرَخِّمُ يُصَغِّرُ [اكتَفَى بِالْأَصْلِ كَ: (الْمُطْبِقِ) يَغْنِي (الْمِنْطَقَا)]

-
- (١) انظر: الكتاب (٤٥٧/٣).
 - (٢) انظر: الكتاب (٤٥٦-٤٥٧/٣).
 - (٣) في المخطوط: (أخي)، وهو تصحيف.
 - (٤) انظر: الكتاب (٤٧٢/٣).
 - (٥) انظر: الخصائص (٧٣/٣) وما بعدها.
 - (٦) انظر: شرح العمدة (٩٥٢/٢).
 - (٧) انظر: الكتاب (٤٥٧/٣). وفي المخطوط: (أبو عمرو)، وهو أحد الوجوه التي أجازها المبرد، وتقدم أمثال هذا.

وَاخْتِمْ بِتَا التَّائِيَةِ [مَا صَفَّرْتَ مِنْ مُؤَنِّسٍ عَارِ ثَلَاثِيَّ كَ: (سِنَّ)]
 قوله: (ثَلَاثِيَّ) في ش ع^(١): «أو رباعي بمدة قبل آخره إن كان آخره مُعْتَلًّا،
 ك: (سَمَاءٌ، وَسُمِّيَّةٌ)، والأصل: (سُمِّيَّةٌ)، بثلاث ياءات، الأولى: التي للتصغير،
 والثانية: المبدلة من الألف، والثالثة: لام الكلمة، فحذفت الثالثة؛ لأنها ثانية ياءين
 وَلِيَّتَا^(٢) ياء التصغير، فيبقى اللفظ على أربعة أحرف ياء التصغير، كما يكون لفظ
 الثلاثي المجرد، فجرى مجراه في إلحاق^(٣) الهاء، ويشترط أيضًا أن لا يكون وصفًا،
 فنحو: (نَصَفٍ، وَخَوْدٍ) لا تلحقهما التاء».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيَةِ [يُرَى ذَا لَبْسٍ كَ: (شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسٍ)]

* * *

وَشَذَّزَكَ [دُونُ لَبْسٍ وَتَذَرُ لَحَاقُ تَائِيَةٍ ثَلَاثِيًّا كَثَرًا]
 [وشذ ترك]: نحو: (نَابٍ، وَقَوْسٍ، وَعُزْسٍ، وَحَرْبٍ، وَعَرَبٍ، وَذَوْدٍ، وَدِرْعٍ،
 قَرْسٍ، صُحَى).

جُمِعَتْ فِي بَيْتٍ^(٤):

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٩٥٩).

(٢) في المخطوط: (وليت)، والتصويب من شرح العمدة.

(٣) في شرح العمدة: (لحاق).

(٤) نقل هذا البيت الشيخ ياسين العلمي في حاشيته على التصريح، وقال قبله: «اقتصر المصنف

في الحواشي على عشرة ذكرها، وقال: جمعت في بيت...». انظر: حاشية ياسين على

التصريح (٤/٤٢٨).



دَوْدُ وَقَوْسُ وَحَرْبُ دِرْعُهَا فَرَسٌ نَابٌ كَذَا نَصَفُ عُرْسُ صُحَى عَرَبُ
وفي (الْقَدْرِ) وَجْهَانِ، والأَجُودُ: (قُدَيْرٌ).

* * *

وَصَغَّرُوا شُدُودًا [(الَّذِي، الَّتِي، وَذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا (نَا، وَنِي)]



النَّسَبُ

يَاءُ كَيَا (الْكُرَيْي) [رَأَدُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ]
 اعلم أنَّ كُلَّ [مَا]^(١) نُسِبَ إِلَيْهِ فَلَا بَدَّ فِيهِ مِنْ ثَلَاثَةِ^(٢) تَغْيِيرَاتٍ لَفْظِيَّةٍ، وَتَغْيِيرَيْنِ
 مَعْنَوِيَيْنِ.

واللفظية: زيادةُ الياءِ المشدَّدة، وكَسْرُ الآخرِ، وانتقالُ الإعرابِ إلى الياءِ.
 والمعنوية: أَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى مَسْمًى آخَرَ، وَأَنَّهُ يَصِيرُ صَفَةً بَعْدَ الْجُمُودِ، وَمِنْ ثَمَّ
 يَرْفَعُ الْمَضْمَرَ وَالظَّاهِرَ، وَيُجْمَعُ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، أَوْ يُلْحَقُهُ التَّاءُ إِذَا أُرِدَتْ بِهِ
 الْمُؤَنَّثُ.

[يَاءُ كَيَا الْكُرَيْي]: مُشَدَّدَةٌ، لَا يَرِيدُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ صَوْنًا لَهُ عَنِ التَّكَرَّارِ إِنْ
 حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى كَسْرِ مَا قَبْلَهَا.
 فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تُسَلِّمْ كَوْنَهَا مُشَدَّدَةً، بِدَلِيلِ (يَمَانٍ).

فَالْجَوَابُ وَاضِحٌ، وَأَمَّا^(٣):

يَمَانِيٌّ يَظْلُ يُشْدُّ كِيَرًا وَيَنْفَعُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِ

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المخطوط (ثلاث).

(٣) البيت لأمية بن خلف الخزاعي، وهو من الوافر، وفي غير المخطوط: (يمانيًا)، و(دائبا).

انظر: لسان العرب (٤٤٦/٧) والمقاصد النحوية (٢٠٨٣/٤).



فيرخمونها^(١)، وقوله^(٢):

..... يَا اللَّهُمَّ

وقوله^(٣):

يَا أُمَّتَا أَبْصِرْنِي رَاكِبٌ

[كَيْتَا الْكُرْسِيِّ]: للبياءين أحوال:

أحدها - وهي الغالب -: الثبوت، نحو (كُوفِي، وبِضْرِي).

الثانية: حذف أحدهما، وتعويض الألف، نحو (يَمَان، وشَام، وَتَهَا م)^(٤).

الثالثة: حذفهما معاً، وبقاء الكسرة^(٥)، كقوله^(٦): «رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمٍ عَدِيٍّ»،

(١) هذه أقرب قراءة للكلمة، وفي العلمي: «فضرورة»، وهو متجه جداً. انظر: حاشية العلمي (٢/٤٤٦)، ويجوز أن يكون في المخطوط سقط، والتقدير: «ضرورة، مثل: من فمويهما»، ويكون قد أشار به إلى بيت الفرزدق.

(٢) بتمامه:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ
والرجز لأبي خراش الهذلي. انظر: ديوان الهذليين (٣/١٣٤٦) والمقتضب (٤/٢٤٢).

(٣) بتمامه:

يَا أُمَّتَا أَبْصِرْنِي رَاكِبٌ تَيْمِيرُ فِي مُنْخَنَقٍ لَاجِبٍ
والبيت لجارية من الأعراب، وهو من السريع. انظر: أخبار الزجاجي (٢) ومجمع الأمثال (١/٢١٠).

(٤) قال سيويه: «وَمَنْ كَسَرَ النَّاءَ قَالَ: (تَهَامِي)». انظر: الكتاب (٣/٣٣٧).

(٥) في المخطوط: (السكون)، وهو سبق قلم.

(٦) انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/٢٧٤) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٤٢٢) =

فإنَّ البغداديين^(١) قالوا: المخفوض بدل من الياءين، والياء اسم.

قلنا: فلم لا جُزًا بالإضافة؟ وكيف يرفع^(٢) المضاف إليه؟ ولم جامعا (أل)؟

ولم لا جرى آخر الأول بمقتضى العوامل؟

قال الفارسي^(٣): وإنما هذا من باب حذف المضاف، كقوله^(٤):

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهُمَا

البيت، أو حُجِّلَ على المعنى؛ لأنَّ (التَّيْمِيَّ) معناه: (صَاحِبُ تَيْمٍ)، فأبدل مُراعياً هذا القصد، كما جاء^(٥): ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ﴾، لَمَّا كَانَ^(٦): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي﴾ في قوَّة: «أَرَأَيْتَ كَالَّذِينَ».

الصفار: الباب فيما خرَّج عليه من الأمرين الشَّعْرُ، وَتَيْمٍ عَدِيٌّ عِنْدِي قِياس، والأوَّلَى التَّخْرِيجُ على أَنَّ ياء النَّسَبِ حُذِفَتْ، وَبَقِيََتِ الْكِسْرَةُ، وَهُوَ مَطْرُودٌ

= والإِنْصَاف (٢/ ٣٨٧).

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٠).

(٢) مقتضى التمثيل أن يقول: (ينصب).

(٣) انظر: التكملة للفارسي (٢٣٩) وشرح التسهيل (٣/ ٢٧١).

(٤) بتمامه:

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهُمَا بِيَسْجِنَتَانِ طَلَحَتِ الطَّلَحَاتِ

والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات، وهو من الخفيف، والشاهد في: (طلحة الطلحات) برواية الجبر. انظر: ديوان ابن قيس الرقيات (٢٠) والمقتضب (٢/ ١٨٨) والمسائل العسكرية للفارسي (١١٣).

(٥) البقرة: ٢٥٩.

(٦) البقرة: ٢٥٨، وفي المخطوط: (الذين)، وهو تحريف.

في الجمع، ك: (الأشعرين، والأعجمين)، و(المهاليبة، والأشاعنة)^(١).

* * *

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ [اخْذِفَ وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثْنِتَا]

قَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ التَّاءِ لِشَبْهِهَا بِالْيَاءِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْتَمِعَا، وَتَشَابُهُمَا مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُمَا زِيَادَتَانِ.

الثَّانِي: أَنَّهُمَا خَاصَّتَانِ بِالْأَسْمَاءِ.

الثَّالِثُ^(٢): وَبِالْآخِرِ.

الرَّابِعُ: وَيَتَقَلَّبُ إِلَيْهِمَا الْإِعْرَابُ.

الخَامِسُ: وَيُغَيِّرُ الْإِنِّ الْمَعْنَى.

السادسُ: وَيَجِبُ لِمَا قَبْلَهُمَا حَرَكَةٌ خَاصَّةٌ.

السَّابِعُ: وَقَدْ يَفْرُقَانِ الْوَاحِدَ مِنَ الْجِنْسِ، وَمِثَالُهُ فِي الْيَاءِ (رُومٌ، وَزِنْجٌ، وَمَجُوسٌ)، ثُمَّ تَلَحُّقُ الْيَاءِ.

وَقَالَ غَيْرُهُمْ: إِنَّ النِّسْبَ يُصَيِّرُ الْكَلِمَةَ صِفَةً، فَتَلَحُّقُهَا التَّاءُ، فَإِذَا نُسِبَتْ مُؤَنَّثًا لِمُؤَنَّثٍ، فَيَجْتَمِعُ تَأْنِيثَانِ فِي كَلِمَةٍ.

وَيَقَعُ فِي تَعْلِيلِ بَعْضِهِمْ: أَنَّ الْمَانِعَ أَنَّ التَّاءَ لَا تَقَعُ حَشَوًّا، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مُحَلًّا

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/٢٧٣).

(٢) في المخطوط: (الثالثة)، والتصويب من العلمي (٢/٤٤٧).

إعراب، وقد يُرَدُّ ب: (مُسْلِمَتَانِ)، وإنَّما امتنع (مُسْلِمَتَاتُ) ^(١) لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ كَرَاهِيَةِ.

وَأِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ [ذَا ثَانٍ سَكَنُ فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذْفُهَا حَسَنُ]

[تربع ذا ثان سكن]: نحو ^(٢): دَقَرَى، وَتَمَلَى، وَصَوَّرَى: مِيَاهُ بِقَرَبِ الْمَدِينَةِ، وَجَمَزَى: الَّذِي يَجْمَزُ فِي سَيْرِهِ، كَذَا قَالَ السَّيْرَانِيُّ ^(٣)، وَمَفْهُومُهُ: أَنَّ (الْجَمَزَى) الشَّخْصُ، لَا نَفْسَ السَّيْرِ، وَبَشَكَى، وَوَقَدَى، وَمَرَطَى، وَجَفَلَى ^(٤).

لِشَبْهِهَا الْمُتَلَحِّقِ [وَالْأَصْلِيُّ مَا لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى]

ع: (مَا): مَبْدَأٌ، وَ(لَهَا): صِلَةٌ، وَ(لِشَبْهِهَا): خَبَرُهُ، وَ: (الْمُتَلَحِّقِ وَالْأَصْلِيِّ): صِفَةٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ، أَيْ: مَا اسْتَقَرَّ لَهُذِهِ الْأَلِفُ - أَعْنِي أَلِفَ التَّانِيثِ الرَّابِعَةَ السَّاكِنَ ثَانِي مَا هِيَ فِيهِ - مُسْتَقَرٌّ لِمَا أَشْبَهَهَا فِيهَا ذَكَرْنَا مِنَ الرَّبْعِ وَسُكُونِ ثَانِي الْكَلِمَةِ، فَعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ فِي: (عَلَقَى، وَمَلَهَى، وَمَسَعَى): (عَلَقَوِيَّ، وَمَلَهَوِيَّ، وَمَسَعَوِيَّ)، أَوْ: (عَلَقَوِيَّ، وَمَلَهَوِيَّ، وَمَسَعَوِيَّ)، فَهَذَا مُرَادُهُ بِالشَّيْءِ، أَعْنِي الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ (مُسْلِمَاتِ)، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَاهُ.

(٢) تَمَثِيلٌ مُخَالَفٌ لِلْبَيْتِ؛ فَلَعَلَّ الصَّوَابَ: (عَلَى خِلَافِ نَحْوِ...).

(٣) انْظُرْ: شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ لِلْسَّيْرَانِيِّ (١٥١/٥).

(٤) حَدَّثَ عِنْدَ النَّاسِخِ وَهُمْ فِي تَرْتِيبِ الْعِبَارَةِ، فَهِيَ فِي الْمَخْطُوطِ: «نَحْوُ: دَقَرَى، وَتَمَلَى، وَصَوَّرَى، مِيَاهُ بِقَرَبِ الْمَدِينَةِ، وَجَمَزَى، كَذَا قَالَ السَّيْرَانِيُّ، وَمَفْهُومُهُ: أَنَّ «الْجَمَزَى» الشَّخْصُ، لَا نَفْسَ السَّيْرِ الَّذِي يَجْمَزُ فِي سَيْرِهِ، وَبَشَكَى وَوَقَدَى وَمَرَطَى وَجَفَلَى». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ فِي الْمَتْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.



والضميرُ في: (لَهَا) و: (شِبْهَهَا) لأقربِ مذكورٍ، وهو ألفُ نحوٍ: (حُبْلَى)،
لا لألفِ التَّأْنِيثِ مطلقاً.

قوله: (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى): أي: وللمنقلبةِ عن أصلِ قلبٍ يُختارُ.
وبقي عليه: وللمُلْحَقَةِ حذفُ يُعْتَمَى.

فإن قيل: يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)؛ لَأَنَّهُ خَصَّ الْأَلْفَ الْأَصْلِيَّةَ
بِاخْتِيَارِ الْقَلْبِ.

قلتُ: لا يدلُّ على ذلك؛ لجواز^(١) أن يكونَ الأمرُ في ألفِ الإلحاقِ على
السواءِ، وهذا الاحتمالُ أظهرُ ممَّا ذكرتُ.

* * *

وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ [أَزْبَعًا أَرَل] كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصِ خَامِسًا عُرِلَ
قوله: (وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَزْبَعًا أَرَل): يعني: والألفُ مِنْ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ، وَالْأَلْفُ
فَالْفُ التَّأْنِيثِ قَدْ مَضَتْ مِنْ قَوْلِهِ: (وَتَأْتِيهِ أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُفْتَتَا)، وَاسْتَنْتَى مِنْهُ مَسْأَلَةٌ:
(حُبْلَى)، فَذَكَرَ أَنَّ الْحَذْفَ فِيهَا لَا يَجِبُ، بَلْ يَجُوزُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَضَى بِحَمَلِ
قَوْلِهِ: (لِشِبْهَهَا) عَلَى مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْأَلْفِ الرَّابِعَةِ، لَا عَلَى أَلْفِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا؛ وَذَلِكَ
لَأَنَّ فِيهِ حِينَئِذٍ فَسَادَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: التَّكَرُّارُ فِي قَوْلِهِ: (وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَزْبَعًا أَرَل).

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَقْتَضِي حِينَئِذٍ أَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي لِلْإِلْحَاقِ وَالَّتِي انْقَلَبَتْ عَنْ أَصْلِ
يَنْقَسِمَانِ إِلَى مُتَجَاوِزَيْنِ لِلرَّابِعَةِ، فَتُحْذَفَانِ، وَإِلَى رَابِعَةٍ سَاكِنٍ ثَانِي مَا هِيَ فِيهِ،

(١) في المخطوط: (الجواز)، والتصويب من العلمي (٤٤٨/٢).

فيجوزُ فيها وجهان: الحذفُ والقلبُ، وإلى رابعةٍ متحرِّكٍ ثاني ما هي فيه، فيجبُ الحذفُ، ولكنَّ هذا النوعَ الأخيرَ ما وجدَ، ولا يقتضي القياسُ ثبوته.

وَالْحَذْفُ فِي الْيَا [رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَنْمِ قَلْبٍ ثَالِثٍ يَمِينًا]

قوله: (قَلْبُ ثَالِثٍ) أَعْمٌ مِنَ الْمَقْصُورِ وَالْمَقْصُوصِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْحُكْمَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَلَمْ يَتَرَضَّ لِلْمَقْصُورِ فِيمَا مَضَى، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ فِيهِمَا، وَقَدْ صَحَّ تَنَاوُلُ الْعِبَارَةِ لهُمَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (ثَالِثٍ)، وَلَمْ يَقُلْ: (الْيَاءُ الثَّالِثَةُ)، كَمَا قَالَ:

..... يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا [عُزِّلَ]

وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا.....

فائدة: المتنبي^(١):

وَكَمْ لَطْلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

ولقد أحسن ابنُ دحية^(٢) في حديثِ المعراج^(٣) لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ أَكْرَمَ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا^(٤) بِأَنَّهُ أُسْرِيَ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ لَيْلًا؛ إِبْطَالًا لِقَوْلِ الثَّنَوِيَّةِ: إِنَّ الظُّلْمَةَ مِنْ شَأْنِهَا الْإِهَانَةُ وَالشَّرُّ، وَالتُّورُ مِنْ شَأْنِهِ الْإِكْرَامُ وَالْخَيْرُ، ثُمَّ أَوْرَدَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ:

(١) من الطويل. انظر: ديوان المتنبي (٤٦٦).

(٢) هو عمر بن الحسن أبو الخطاب بن دحية الأندلسي المحدث، ولد سنة ٥٤٢هـ وتوفي سنة ٦٣٣هـ، ويلقب بذي النسبتين، نسبة إلى دحية الكلبي، ونسبة إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما. انظر: لسان الميزان (٨٠ / ٦) وبغية الوعاة (٢ / ٢١٨).

(٣) انظر: الابتهاج في أحاديث المعراج لابن دحية (١٢٣).

(٤) في المخطوط: (محمد).

و(الْمَانَوِيَّةُ) أصحابُ مَنَا، أَكْثَرُ^(١) الثَّنَوِيَّةِ فِرْقَةً، وهم الذين يقولون: الخيرُ مِنَ النورِ، والشرُّ مِنَ الظلمةِ.

قال: وقِيَدَه أَهْلُ اللُّغَةِ: (مَنَا)، بتخفيفِ النونِ، وألفٍ بعدها، وأما (مَانِي) فهو: الْمُوسُوسُ^(٢)، ذكرَه في «تَثْقِيفِ اللِّسَانِ»^(٣) أَبُو خَفْصِ الحَمِيرِي، وهو فارسي، لا اشتقاقَ له، وأما قولُ أَكْثَرِهِمْ: (مَانِي)، كـ: (قَاضِي)، ونسبتُهُم إليه: (مَانَوِيَّةُ)، كما في: (قَاضَوِي)، يقبلون الفتحَةَ كسرَةً، والياءَ ألفاً، ثُمَّ الألفَ واوًا، أَمَا إِذَا قِيَدَه: (مَنَا)، فلا إشكالَ.

* * *

وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ [انْفِتَاحًا وَ(فَعِلَ، وَفُعِلَ) عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَ(فَعِلَ)]
ش غ^(٤): ذكرَ طاهرُ القزويني^(٥) في (مُقدِّمة)^(٦) له أنَّ نحوَ: (تَمِيرَ، وَيَإِيلَ،

(١) عند ابن دحية: (أكبر).

(٢) هو محمد بن القاسم، أبو الحسن المعروف بـ: (ماني الموسوس)، من أهل مصر، قدم بغداد أيام المتوكل، وكان من أظرف الناس وأطفهم. توفي سنة خمس وأربعين ومئتين. انظر: تاريخ بغداد (٢٨٣/٤) وفوات الوفيات (٣٢/٤).

(٣) انظر: تثقيف اللسان (١٢٩).

(٤) يقصد بهذا الرمز كتاب «شَرْحُ الْغَايَةِ» لأبي حيان. انظر: شرح الغاية (١٩٨-١٩٩).

(٥) هو طاهر بن أحمد بن محمد، بهاء الدين أبو محمد القزويني، المعروف بالنجار، أخذ عن الزمخشري، وصنف (لب الألباب في مراسم الإعراب) و(غاية التوقيف في علم التصريف)، ومن تأليفه (سراج العقول في منهاج الأصول)، توفي عام ٥٨٠ هـ. انظر: التدوين في أخبار قزوين (٩٦/٣) ومعجم الأدباء (١٤٥٦/٤) والوافي بالوفيات (٢٢٥/١٦) والدر الثمين لابن الساعاتي (٤٠١) وهدية العارفين (٤٣١/٥).

(٦) ذكر ابن الساعاتي أن لطاهر القزويني من المؤلفات: (غاية التوقيف في علم التصريف)، =

وَدُبِّلَ) مثل: (تَغَلَّبَ) في جوازِ الوجهين.

وفي «شرح الغاية»^(١) أيضًا - من كلام ح^(٢) لا مِمَّا نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ -: أَنَّ «نحو: (يَلْزُ) يجوزُ فيه الوجهانِ؛ لأنَّ أصلَهُ عندنا: (يَلْزُ) بالتشديد، وقد سُمِعَ كذلك، فإذا نُسِبَ إليه مُخَفَّفًا جاز أن يُرَاعَى أصلُهُ، فتبقى اللامُ مكسورة، وجاز أن يُرَاعَى ما صارَ إليه، والآخرُ^(٣) ينسبُ إليه بالفتح فقط فيجعلهُ ك: (إِيل)، فأما نحو: (يَزُرُ)^(٤)، مُخَفَّفًا مِن: (يَزُرُ)^(٥)، يُسَمَّى به ثم يُنسبُ إليه، فقد جَوَزَ أصحابنا فيه الوجهين»^(٦).

وَقِيلَ فِي (الْمَرْمِي): [(مَرْمُويُّ) وَاخْتِيارَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)]

وَنَحْوُ (حَيٍّ) فَتَنُحُ ثَانِيهِ [يَجِبُ وَازْدُدُهُ وَأَوَا إِن يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبُ]

وَعَلِمَ الثَّانِيَةَ [اخْذِفِ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَضَحِيحٍ وَجِبْ]

= و(الرائقة في التصريف)، و(الفائقة) في شرح الرائقة، فلعل ابن هشام وأبا حيان يقصدان كتاب (الرائقة). انظر: الدر الثمين لابن الساعاتي (٤٠٢).

(١) انظر: شرح الغاية (١٩٩).

(٢) يقصد به أبا حيان.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٦١٦/٢).

(٤) في شرح الغاية: (يرز)، وهو تصحيف. انظر: الخصائص (٢٣٤/٢) والمحتسب (٧/٢).

(٥) في شرح الغاية: (بروز)، وهو تصحيف. انظر: الخصائص (٢٣٤/٢) والمحتسب (٧/٢).

(٦) وقد قال هذا أبو حيان في التذييل، ونقله ناظر الجيش. انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهر (٢٥٠/٥) وتمهيد القواعد (٤٧٠٩/٩).

مِنْ «شَرْحِ أَبِي حَيَّانَ» عَلَى «التَّسْهِيلِ»^(١): «إِذَا نُسِبَتْ إِلَى (مُسْلِمِينَ، أَوْ مُسْلِمَاتٍ) مَسْمًى بِهِمَا أَوْ غَيْرَ مَسْمًى بِهِمَا، قُلْتُ: (مُسْلِمِيٌّ)، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِثَلَاثٍ يَجْتَمِعُ إِعْرَابَانِ فِي: (مُسْلِمِينَ)، وَحَرْفَانِ يَدُلُّانِ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ فِي: (مُسْلِمَاتٍ)، فَلَوْ أَعْرَبْتُ: (مُسْلِمِينَ) عَلِمًا بِالْحَرَكَاتِ لَمْ تُغَيَّرْ، وَإِذَا نُسِبَتْ إِلَى نَحْوِ: (عَرَفَاتٍ، أَوْ ظُلُمَاتٍ، أَوْ سِدْرَاتٍ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْلَامًا وَجَبَ الرُّجُوعُ لِلْمَفْرَدِ، فَتُسَكَّنُ الثَّانِيَّةُ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامًا بَقِيََتِ الْحَرَكَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ الْآنَ فَيُرَدُّ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ وَاحِدٌ، وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ فِي: (سِدْرَاتٍ): (سِدْرِيٌّ)، بَفَتْحِ الثَّانِي، كَمَا تَقُولُ فِي: (إِبِلٍ): (إِبِلِيٌّ)». ع: فَعَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ قَوْلُهُ: (وَعَلَّمَ الثَّنِيَّةَ احْذِفْ) لَيْسَ بِتَامٍ، بَلْ إِنْ كَانَ مَا نَبَحْتُ فِيهِ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ، فَذَلِكَ رَجُوعٌ لِلْمَفْرَدِ، لَا حَذْفٌ، كَمَا أَنَّا إِذَا نُسَبْنَا إِلَى (كُتُبٍ، وَصُحُفٍ) وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ عَلِمًا، فَهَذَا مِنْ بَابِ الْحَذْفِ، لَا مِنْ بَابِ الرُّجُوعِ لِلوَاحِدِ.

[وَعَلَّمَ الثَّنِيَّةَ]: يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ مَا سُمِّيَ بِهِ وَأَعْرِبَ بِالْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حِينَئِذٍ يُعَدُّ عَلِمًا لِلثَّنِيَّةِ، أَمَّا مَا سُمِّيَ بِهِ، أَوْ أَعْرِبَ كَمَا كَانَ، فَالْبَاقِي فِيهِ عَلَّمَ الثَّنِيَّةِ قِطْعًا، وَلِهَذَا نَقُولُ: أُبْقِيَتِ عَلَامَةُ الثَّنِيَّةِ فِيهِ، عَلَى وَجْهِ الْحِكَايَةِ.

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُنَبِّهَ لَهُ مَسْأَلَةُ (الْبَحْرَيْنِ)؛ فَإِنَّ سَيَبَوِيهَ^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ عَنْ الْخَلِيلِ: «وَبَنُوا (الْبَحْرَ) عَلَى (فَعْلَانِ)»، فَتَوَهَّمُ ابْنُ سَيَدِهِ^(٣) أَنَّ السَّبَّ إِلَى (الْبَحْرِ):

(١) انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهري (٢٥١/٥).

(٢) انظر: الكتاب (٣٣٦/٣).

(٣) انظر: المحكم لابن سيده (٣١٩/٣) والمخصص (١٣/٣) - (١٦١/٤).

(بَحْرَانِي)، على ظاهر قول من، وخطأه السَّلَوِيْنُ، وقال^(١): «إنما كلامه في (البَحْرَيْنِ) اسم موضع؛ لأنه جار مجرى التثنية في الإعراب».

قال ابن الصَّائِع^(٢): «وكذا زعم السَّيرَافِي^(٣) والفَارِسِي^(٤) أن (البَحْرَانِي) نسبة إلى: (البَحْرَيْنِ)، قال السَّيرَافِي^(٥): «وفرَّقوا^(٦) بين النسب إلى الموضع والنسب إلى (البَحْرِ)، وليست الألف والنون في: (بَحْرَانِي) هي التي في (بَحْرَان) اسم الموضع؛ لأن تلك الألف تنقلب في النصب والجر ياء؛ لأنه جار مجرى التثنية، فلذلك زعم من^(٧) أنهم زادوا الألف والنون في (البَحْرِ)، كما قالوا: (بَهْرَانِي، وَرَوْحَانِي)، وقالوا أيضًا: (بَهْرَاوِي، وَرَوْحَاوِي) على القياس، وقالوا في (حَرَوْرَاءَ، وَجَلُولَاءَ): (حَرَوْرِي، وَجَلُولِي) بالحذف^(٨)».

فهذا وجه آخر في النسب إلى ما آخره ألف وهمزة تأنيث^(٩).

* * *

(١) نقل عن السَّلَوِيْنِ هذا التغليط ابن الصَّائِع. انظر: شرح الجمل لابن الصَّائِع (٣/ ١٣١).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الصَّائِع (٣/ ١٣١).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسَّيرَافِي (٤/ ٩٥).

(٤) انظر: التكملة للفارسي (٢٦٦).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسَّيرَافِي (٤/ ٩٥).

(٦) في المخطوط (وقوا بين)، والتصويب من السَّيرَافِي.

(٧) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٧).

(٨) انتهى هنا في تقديري كلام ابن الصَّائِع. انظر: شرح الجمل لابن الصَّائِع (٣/ ١٣٢).

(٩) فصل هذه الجملة عما سبق من كلام ابن الصَّائِع اجتهاد مني، وقدَّرت أنه لابن هشام؛ فهذه الجملة ليس بلفظها ولا بمعناها في كلام ابن الصَّائِع، والله تعالى أعلم.



وَنَالَتْ مِنْ نَحْوِ [طَبَّيْ] حُذِفَ وَشَذَّ (طَائِيٍّ) مَقُولًا بِالْأَلِفِ
 فِي «الْخَصَائِصِ»^(١): «وإنما جمعوا بينَ خمسِ ياءاتٍ في (مُهَيِّمِي)، وقد
 كرهوا أربعًا في (طَبَّيِّي^(٢))، وأُسَيِّدِي^(٣)؛ لأنَّ الثانيةَ مِنْ هَذَيْنِ لَمَّا كَانَتْ مُحَرَّكَةً،
 وبعدها حرفٌ مُحَرَّكٌ، فَلَقْتُ لَذَلِكَ وَجَفْتُ، وَلَمَّا تَبَعْتُهَا فِي: (مُهَيِّمِي) ياءُ المَدِّ
 نَعُمْتُ وَلَانْتُ، وَذَلِكَ مِنْ شَأْنِ المَدَّاتِ، وَلِذَلِكَ اسْتَعْمِلْتُ^(٤) فِي الأَرْدَافِ وَالْوَصُولِ
 وَالتَّاسِيسِ وَالخُرُوجِ، وَفِيهِ يَجْرِي الصَّوْتُ لِلْغِنَاءِ وَالْحُدَاءِ وَالتَّرْتُّمِ وَالتَّطْوِيحِ».

* * *

و(فَعَلِيٍّ) فِي [فَعِيلَةٍ] التَّنْزِيمِ وَ(فُعَلِيٍّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُنْمٍ
 أَهْمَلِ الْكَلَامَ فِي النَّسَبِ إِلَى (فَعُولَةٍ)، ك: (سَنُوءَةٌ)، فَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّ يَبْقَى
 عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ إِثْبَاتُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ، وَلَعَلَّهُ يَقُولُ هُنَا بَعْدَ الحُذْفِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ
 قَالَ بِالْحُذْفِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ^(٥)، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ: مِنْهُمْ مَنْ حَذَفَ^(٦)
 قِيَاسًا عَلَى (فَعِيلَةٍ)، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَحْذَفْ^(٧)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ.

* * *

-
- (١) انظر: الخصائص (٢/ ٢٣٥).
 (٢) ليست في مطبوعة الخصائص، وتجاوز قراءتها: (طَبَّيِّي).
 (٣) في الخصائص: (استعملن).
 (٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٩١) وشرح التعريف بضروري التصريف لابن مالك (١٦٩)
 وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٤٦).
 (٥) وهو سيبويه. انظر: الكتاب (٢/ ٧٠).
 (٦) وهو المبرد. انظر: المقتضب (٣/ ١٤٠).

وَالْحَقُّوْا مَعْلًا لَامٍ [عَرَبِيًّا] مِنْ الْمَثَالِيْنِ بِمَا التَّاءُ أُوْلِيَا]

وَتَمَّمُوْا مَا كَانَ [كَ: (الطَّوِيلَةَ)] وَهَكَذَا مَا كَانَ كَ: (الْجَلِيلَةَ)]

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُتَالُ فِي السَّبِّ مَا كَانَ فِي تَنْشِيَةِ لَهُ انْتَسَبَ]
 شرح^(١): «تقول في باب (حَمَرَاوِيٍّ)، (حَمَرَاوِيٍّ)، إلّا في نحو: (لَأَوَاءَ): (لَأَوَائِيٍّ)،
 ولا تقلّب الهمزة واوًا؛ لِمَا مرَّ في التَّشْنِيَةِ».

وَأَنْسَبَ لِصَدْرِ [جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَا وَلَئِنْ تَمَّ مَا]
 قوله: (وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ) كَانَ أَحْسَنَ مِنْهُ: (لِصَدْرٍ مَخْكِيٍّ)، قَالَ س^(٢)
 بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْجُمْلَ: «وكذلك: (حَيْثُمَا، وَلَوْلَا، وَإِنَّمَا)».
 يعني: أَنْتَ تَقُولُ: (حَيْثِيٍّ، وَلَوِيٍّ، وَإِنِّيٍّ). انتهى.

وسميَّ س^(٣) (كُونِيٍّ) فِي: «كُنْتُ»، وَقَالُوا أَيْضًا: «كُنْتِي»، وَاسْتَدَلَّ بِهِ [ابنُ]^(٤)
 جَنِّي^(٥) عَلَى أَنَّ الْفَعْلَ وَالْفَاعِلَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ؛ إِذْ جَعَلُوهُمَا كَالْكَلِمَةِ، فَلَمْ يَحْذَرُوا

(١) يقصد بهذا الرمز كتاب «شَرْحُ الْغَايَةِ» لِأَبِي حَيَّان. انظر: شرح الغاية (٢٠١).

(٢) انظر: الكتاب (٣/٣٧٧).

(٣) انظر: الكتاب (٣/٣٧٧).

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/٢٣٤).



الثاني على القياس في نظائره، وسمي: «كُتِّبَ» بزيادة النون؛ لتقبي الفاعل^(١) من الكسر؛ لثلاً يصير كضمير المؤنث^(٢).

ع: وينبغي أن يكون هذا دليلاً ثانياً^(٣) لأنَّ الفاعل كجزء الفعل.

قوله: (وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَا) لوجهين:

الأول: أَنَّ الْعَجْزَ مُنْزَلٌ مِّنْزَلَةِ تَاءِ التَّأْنِيثِ، فَمِنْ ثَمَّ التَّزِمَ فَتَحَ آخِرَ الْأَوَّلِ، وَتَوَالَتْ مَتَحَرَّكَاتٌ فِي: (أَحَدَ عَشَرَ)، كَمَا تَوَالَتْ فِي (شَجَرَةٍ)، وَتَجَاوَزَ الْأِسْمُ الْعِدَّةَ الثَّابِتَةَ لَهُ فِي: (أَيَادِي سَبَا)، كَمَا تَجَاوَزَهَا إِلَى الثَّمَانِيَةِ أَيْضًا بِالتَّاءِ فِي: (أَشْهِيهَاةَ)، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ تُحَذَفُ لِلتَّنْسِبِ، فَكَذَا مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهَا.

الثاني: شَبَهُهُ بِرَكِيبِ الْإِضَافَةِ، قَالَه س^(٤)، وَهُوَ جَيِّدٌ، إِذْ تَجَوَّزُ فِيهِ الْإِضَافَةُ، وَلَوْلَا انْعِقَادُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا مَا جَازَ؛ وَلَآئِهِمْ عَلَى وَجْهِ الْإِضَافَةِ شَبَهُهُ فِي إِسْكَانِ بَاءِ الْأَوَّلِ بِالْمَمْزُوجِ، وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمُضَافَ يَسْتَحِقُّ مَنُوبًا إِلَيْهِ حَذْفَ الثَّانِي.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: يُقَالُ فِي: (بَغْلَبَكَ): (بَغْلَبِي)، وَفِي: (خَمْسَةَ عَشَرَ): (خَمْسِي)، بِحَذْفِ: (عَشَرَ)، ثُمَّ حَذْفِ التَّاءِ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ - أَعْنِي النَّسَبَ إِلَى: (خَمْسَةَ عَشَرَ) - لَا يَكُونُ حَالَةً كَوْنَهُ عِدَّةً.

تمرين: كيف تقول في: (بَغْلَبَكَ)؟

(بَغْلَبِي).

(١) تكررت في المخطوط.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٢٨/٤).

(٣) في المخطوط والعلمي: (دليل ثان). انظر: حاشية العلمي (٤٥٧/٢).

(٤) انظر: الكتاب (٣٧٧/٣).

ف: (حَضَرَ مَوْتَ)؟

(حَضَرِيٌّ).

ف: (خَمْسَةَ عَشَرَ)^(١)؟

(خَمْسِيٌّ).

ف: (إِخْدَى^(٢) عَشْرَةَ)؟

(إِخْدِيٌّ، أَوْ إِخْدَوِيٌّ، أَوْ إِخْدَاوِيٌّ)، ك: (حُبْلَى).

فكيف تنسبُ إلى هذا وهو مُنْبَسٌ بالنسبةِ إلى الأعدادِ المُفْرَدَاتِ؟

الجوابُ: إِنَّمَا نَقُولُ ذَلِكَ فِيهِ عِلْمًا.

على أَنَّ السِّيرافي^(٣) حكى عن السَّجِسْتَانِي^(٤) النسبةَ إليهما كُلِّ منهما مذكورين معًا^(٥)، فتقولُ: «هذا الثوبُ إِخْدِيٌّ عَشْرِيٌّ»، تريدُ: طوله إِخْدَى عَشْرَةَ^(٦)، قاسه على^(٧):

(١) في المخطوط: (خمسة عشر خمسة)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٤٥٨/٢).

(٢) في العلمي: (أحد). انظر: حاشية العلمي (٤٥٨/٢).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي (١٢٥/٤).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للسَّجِسْتَانِي (٥٦).

(٥) في المخطوط: (جا)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٤٥٩/٢).

(٦) في العلمي: (أحد عشر). انظر: حاشية العلمي (٤٥٩/٢).

(٧) في قول الشاعر:

تَرَوُجَتُهُ زَايَةً هُزْمَرَةً يَفْضُلُ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ =

..... رَامِيَّةٌ هُرْمُزِيَّةٌ

بل أولى؛ لأنه لو حُذِفَ الثاني أَلْبَسَ، أعني في العَدَدِ، بخلاف (رَامِ هُرْمُزِ).
والجمهورُ اسْتَغْنَوْا عَنِ النِّسْبِ [إليه^(١)] بما يُعْطَى معناه، كما اسْتَغْنَوْا عَنِ
إِضَافَةٍ: (أَنْتَنِي عَشَرَ) اسمَ عَدَدٍ.
وقد بَنَوْا مِنْ نَحْوِ: (حَضَرَ مَوْتَ) اسْمًا، فقالوا: (حَضَرَمِيٌّ)، ولم يَطْرُدُوهُ،
كما لم يَطْرُدُوا النِّسْبَ إِلَى الْأَسْمَنِ، ولم يَبْنُوا مِنْ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فكذا لَا يَنْسُبُونَ
إِلَى الْأَسْمَنِ.

وحكى السيرافي^(٢) عَنِ الْجَزْمِيِّ^(٣) الإِضَافَةَ إِلَى أَيِّ الْأَسْمَنِ شِئَتْ، فتَقُولُ:
(بَعْلِي، أَوْ بَكِّي)، وكأنَّه قَاسَهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى الثَّانِي عَلَى الْمُضَافِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُنْسَبُ إِلَى
الثَّانِي عَلَى الْمُضَافِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُنْسَبُ إِلَى ثَانِيهِ، والمزجيُّ قَدْ يُضَافُ، وليسَ هَذَا
بشَيْءٍ؛ لَأَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ الثَّانِي، كما سَيَأْتِي.

قوله: (وَلِثَانِ تَمَمَ) إِنَّمَا لَمْ يَنْسُبُوا إِلَى الْمُتَضَافَيْنِ جُمْلَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّكَ لَوْ
قُلْتَ فِي: (عَلَامِ زَيْدٍ): (عَلَامُ زَيْدِيٍّ)، لَزِمَ إِمَّا أَنْ تَنْقَلَ إِلَى الْبَاءِ إِعْرَابَ الْأِسْمِ الْأَوَّلِ،
مَعَ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الثَّانِي، فَلَا يَجْتَمِعُ هَذَانِ، وَإِنْ أزيلَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ تَغْيِيرَ مَعْنَاهُ وَالْحَالَةُ

= انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني (٥٦) والمذكر والمؤنث للأبباري (٢/ ٢٤٤) والمسائل
العسكريات (٨٤).

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليني (٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٢٤).

(٣) انظر: المخصص (٤/ ١٦٣).

التي كانت عليها، وإما أن تنقل إلى الياء إعراب الاسم الثاني، فيلتبس بمضاف إلى منسوب، قال س^(١): «كما لا تقول في تشية: (أبي عمرو): (أبو عمروين)»، فالأول هو الذي ينبغي أن تجرى عليه الأحكام، ولا يجوز أن تلحق الأول بياء النسب، وتضيفه إلى الثاني، فيلتبس بمضاف إلى ما بعده، هذا مع أن النسب قد يحذف من الاسم الواحد إذا طال، فهذا أولى بالحذف؛ لأنه أطول، مع أنه قد حُكِمَ له بحكم اسم منفصل؛ فهو أولى بالحذف، غير أنه إذا كان المقصود الثاني، ولم يؤت بالأول إلا ليتعرف به، مع أن نسبة الأول والثاني إلى المسمى واحدة؛ لأن مجموعهما هو الاسم، يمتنع حذف الثاني؛ لأنه المقصود، وبه الشهرة والمعرفة، فلو حُذِفَ لم يحصل المقصود من التعريف، فيجب حذف الأول، وإبقاء الثاني، وذلك: (ابن فلان، وأبو فلان)، ك: (ابن كراع، وابن الزبير، وابن عباس)، و(أبو بكر، وأبو مسلم)^(٢)، فإن قبل هذا واضح^(٣).

* * *

إِضَافَةُ مَبْدُوءَةٍ [ب: (ابن) أَوْ (اب)] أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
 فِي «الصَّحَاحِ»^(٤): «فِي النِّسْبَةِ إِلَى اسْمٍ مُضَافٍ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ:

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٥).

(٢) إلى هنا منقول من سيبويه بتصريف. انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٥-٣٧٦).

(٣) لعلها كذا، ويظهر أنها في المخطوط تشبه: «فإن قيل هذا واضح»، ولو كان كذا لكان هنا سقط؛ لأن المعنى لم يتم، والله أعلم.

(٤) انظر: الصحاح (٣/ ٩٤٠).



إِنْ شِئْتَ نَسَبْتَ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا، كَقَوْلِكَ: (عَبْدِيَّ)، إِذَا نَسَبْتَ إِلَى (عَبْدِ الْقَيْسِ)، قَالَ^(١):

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْئَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا
وَإِنْ شِئْتَ نَسَبْتَ إِلَى الثَّانِي إِذَا خِفْتَ اللَّبْسَ، فَقُلْتَ: (مُطَّلَبِيَّ)، إِذَا نَسَبْتَ
إِلَى (عَبْدِ الْمُطَّلِبِ).

وَإِنْ شِئْتَ أَخَذْتَ مِنَ الْأَوَّلِ حَرْفَيْنِ، وَمِنَ الثَّانِي حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتَ الْأِسْمَ إِلَى
الرَّبَاعِيِّ، ثُمَّ نَسَبْتَ إِلَيْهِ فَقُلْتَ: (عَبْدَرِيَّ)، إِذَا نَسَبْتَ إِلَى (عَبْدِ الدَّارِ)، وَإِلَى (عَبْدِ
شَمْسٍ): (عَبْسَمِيَّ)، قَالَ^(٢):

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْسَمِيَّةٌ
الْبَيْت^(٣).

* * *

فِيمَا سِوَى [هَذَا] انْتَسَبَ [لِلْأَوَّلِ] مَا لَمْ يُخَفْ لِبَسِّ كَذَا: (عَبْدِ الْأَشْهَلِ).

(١) نسب لامرأة من العرب، ولسويد بن كاهل، ولقراد بن حنش الصاردي، وهو من الطويل.
انظر: جمهرة اللغة (١٣١٦/٣) والخصائص (٣١٣/٢) والحماسة البصرية (٢٥٨/١)
وأمالى ابن الشجري (٦٠٦/٢) والتذيل والتكميل (٢١١/١١).

(٢) بتمامه:

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْسَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا
والبيت لعبد يغوث الحارثي، وهو من الطويل. انظر: شرح المفضليات (٣١٨) والزاهر
(٣٠٥/٢) والحلييات (٨٤) والمفصل (٥٣٨).

(٣) انتهى النقل من الجوهرى. انظر: الصحاح (٩٤١/٣).

قوله: (مَا لَمْ يُخَفْ لَبَسَ) ينبغي - بل يَجِبُ - أَنْ لَا يُجْتَنَبَ اللَّبَسُ، بل يقولوا^(١):
(عَبْدِي)، وقد قال:

وَهُمْ صَلُّوا الْعَبْدِي

وذلك أنهم لم يجتنبوه في النسبة إلى: (مُصْطَفَى، وَمُصْطَفِي)^(٢)، وإلى:
(ضَارِبٍ، وَضَارِبَةٍ)، وإلى: (مَسْجِدٍ، وَمَسَاجِدٍ)، وإلى: (زَيْدَيْنِ، وَزَيْدَيْنِ)، وإلى:
(خَمْسَةَ عَشَرَ)؛ فَإِنَّ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ أَنْ يُقَالَ: (خَمْسِي)، وكان ينبغي أَنْ يقولوا:
(خَمْسِي عَشْرِي)؛ فَإِنَّ النِّسْبَةَ إِلَى الْأَوَّلِ وَحْدَهُ، أَوِ الثَّانِي وَحْدَهُ، غَيْرُ كَافِيَةٍ فِي دَفْعِ
الِإِلْبَاسِ.

وبالجُمْلَةِ فالقولُ بمراعاةِ الإلباسِ هادمٌ لقواعدِ هذا البابِ، أو مقتضى لترجيحِ
أحدِ المتساويين.

وفي «المقرب»^(٣) مثلُ ما قال الناظمُ.

وَأَجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ [مَا مِنْهُ حَذَفَ] جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ [أَلْف]

فِي جَمْعِي النَّصْحِيحِ [أَوْ فِي التَّشْيِئَةِ] وَحَقُّ مَجْزُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَةٍ

(١) في المخطوط (بقوا)، والتصويب من العلمي (٢/ ٤٦١).

(٢) يقصد ابن هشام هنا اللفظة كاملة؛ لذلك لم يحذف ياء المنقوص، وكان الأولى أَنْ يمثل
بمثال صحيح.

(٣) انظر: المقرب (٤٥٢).



وَيْ: (أَخ): (أُخْتَا) [وَيْ: (ابْن): (بِثَا) أَلْحَقْ وَيُونُسَ أَبِي حَذَفَ الثَّا]

وَصَّاعِفِ الثَّانِي [مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَ: (لَا، وَلَايِي)]

هذا لا يختص بالنسب، بل متى سميت بـ: (لَوْ، أَوْ فِي، أَوْ مَا) زدت لنا كالأخِر، وأدغمت في غير الألف، وهمزت في الألف؛ لثلاث يذهب الثاني بالتنوين، فيكون اسمٌ معربٌ على حرفٍ.

ف قيل: فهل لم تضعفوا لو سميت مؤنثاً، ومنع الصرف يأتى دخول التنوين. قلنا: لأنه يجوز التنكير بعد التسمية، فيصرف، قاله أبو سعيد^(١)، ثم قال: «وبعض العرب يهمل في مثل (لَوْ)، فيجعل الزيادة المحتاج إلى اجتلابها همزة، فيقول: (لَوْ؟)».

وَأِنْ يَكُنْ كَ: (شَيْءٍ) [مَا الْقَاعِدُ فَجَبْرُهُ وَقَسَحَ عَيْنُهُ الثَّرِمُ]

وَالوَاحِدَ أَذْكَرَ [نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ]

خطى الفقهاء^(٢) في قولهم: (أَفَاقِي)، وقيل: الصواب (أَفَقِي)، وأن يرد إلى مفرد، وحكي^(٣) شاذاً: (أَفَقِي).

(١) انظر: شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السيرافي (٣١/٤).

(٢) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢٦) وتهذيب الأسماء واللغات (٩/٣).

(٣) انظر: [إصلاح المنطق (١٠٢) والجمهرة (٩٦٨/٢)].

جرى كلام بين أسعد بن نصر الأسدي^(١) وبين أبي منصور^(٢)، فقال أسعد:
أنت لا تحسن أن تنسب نفسك.

ع: يعني أن (الجواليقي) نسبة إلى الجمع، والجمع لا تجوز النسبة إليه.
وفيها أيضًا شذوذ ثان، وهو إلحاق الياء، مع أنها لم تكن في المفرد، إنما
المفرد (جوالق).

ومثل (جوالق) في المفرد (جوالق) في الجمع: «رَجُلٌ حُلَّاحِلٌ»، أي: وقور،
و«رَجَالٌ حُلَّاحِلٌ»، و«رَجُلٌ عُرَاعِرٌ»، أي: سيّد، و«رَجَالٌ عُرَاعِرٌ»^(٣)، و«رَجُلٌ
عَلَكَدٌ»، أي: شديد، و«رَجَالٌ عَلَكَدٌ»^(٤).

ابن عمرو^(٥): (الشعوبية) - بضمّ الشين - قوم يصغرون من شأن العرب،

(١) هو أبو منصور بن نصر بن أسعد العبدي، تلمذ لابن الخشاب وأبي البركات الأنباري، توفي
عام ٥٨٩ هـ، والقصة تروى لأدم بن أحمد بن أسد، أبي سعد الأسدي الهروي، كان أديبا
فاضلا، عالما باللغة، توفي عام ٥٣٦ هـ. انظر: المنتظم (١٢/١٦) ونزهة الألباء (٢٨٩)
وبغية الوعاة (٢/٤٠٤).

(٢) يعني به الجواليقي، روى هذه القصة ابن الجوزي، وهو تلميذ الجواليقي. انظر: المنتظم
لابن الجوزي (١٢/١٦).

(٣) في المخطوط: (عرار)، وهو تحريف.

(٤) انظر: التكملة والذيل على درة الغواص للجواليقي (٩٠٠).

(٥) قاله في شرحه على المفصل، عند قول الزمخشري: «وأبي لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم،
وأمتار، وأنصوي إلى لقيف الشعوبية، وأنحاز»، وهذا الكلام عن شرح (الشعوبية) بنصه
قد أخذه ابن عمرو من ابن يعيش، وابن يعيش شيخ ابن عمرو، قد استفاد بعضا منه من
التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/١)
والتخمير (١٣٦/١) وشرح المفصل لابن الحاجب (١٣).



وَيُنْسَبُونَ إِلَى: (الشُّعُوبِ)، وهو جمعُ: (شُعْبٍ)، وهو ما تَشَعَّبَ مِنْ قبائلِ العربِ والعجمِ، ونظيره من النسبِ إلى الجمعِ: (أَبْنَاوِيٌّ) في: (أَبْنَاءِ فَارِسٍ).

وقيل^(١): جازَ النسبُ إلى لفظِ الجمعِ؛ لأنَّه لم يَرِدْ معنى الجمعِ، وإنَّما أريدَ لفظُ: (شُعُوبٍ)، فلم يكنْ نسبًا إلى الجمعِ؛ لتعلُّقِهِم بظاهرِ قولِهِ تعالى^(٢): ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾.

أو قيل^(٣): (الشُّعُوبِيَّةُ) بلفظِ الجمعِ غَلَبَ على جيلٍ من العجمِ، ثمَّ قيلَ لِمُحتَقِرِ العربِ: (شُعُوبِيٌّ)، وإن لم يكنْ منهم، وأضيفوا إلى الجمعِ؛ لَغَلَبَتِهِمْ على الجيلِ الواحدِ، كقولِهِم: (أَنْصَارِيٌّ).

* * *

وَمَعَ (فَاعِلٍ، وَفَعَّالٍ، [فَعِلٌ] فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا قُفَيْلٍ [كَشَافٌ]^(٤): ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٥)، أي: منسوبة إلى الرِّضَا، والنسبةُ

نسبتان:

نسبةٌ بالحرفِ، ونسبةٌ بالصيغة، أو جعلُ الفعلِ لها مجازًا، وهو لصاحبِها.

انتهى.

(١) قاله صدر الأفاضل. انظر: التخمير له (١/١٣٦).

(٢) الحجرات: ١٣.

(٣) قاله ابن الحاجب، وابن الحاجب أخذ بنصه من ابن سيده. انظر: المحكم لابن سيده

(١/٢٣٥) وشرح المفصل لابن الحاجب (١/٤٧).

(٤) انظر: الكشاف (٤/٦٠٣).

(٥) الحاقة: ٢١.

ومنه (لثَال) ^(١)، لِيَبَاعِ اللُّوْلُو، نُبِتَ فِي كِتَابِ «الْعَيْن» ^(٢): (لثَال)، لِصَاحِبِ اللُّوْلُو، وَكَأَنَّهُ يَرِيدُ: بِأَتَعَهُ.

وَفِي «التَّقْرِيط» ^(٣) لِلزَّبِيدِيِّ: «(لثَال) غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ ^(٤) وَغَيْرِهِ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، وَقَدْ أَجَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ لَفْظِ: اللُّوْلُو».

ع: لِأَنَّ (فَعَّالًا) لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثِيٍّ، ضَرُورَةٌ أَنَّ أَحَدَ عَيْنَيْهِ زَائِدٌ، وَأَلْفَهُ زَائِدَةٌ، فَلَمْ يَبْقَ مَعْنَا مِنَ الْأَصُولِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ، وَ(لُؤْلُؤٌ) كُلُّهُ أَصُولٌ، كَمَا تَقُولُ فِي (سَمْسِمٍ)، فَلَوْ ادَّعَى أَنَّ (لثَالًا) مِنْهُ، لَكَانَ الْأَقْلُ مَبْنِيًّا مِنَ الْأَكْثَرِ، وَذَلِكَ هَدْمٌ لَا بِنَاءَ، وَحِكَايَاتُ اللُّغَوِيِّينَ فِي ذَلِكَ مَشْهُورَةٌ، وَإِنَّمَا هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى (لَاَل) مُقَدَّرٍ.

وَعَبَّرُ مَا أَشْلَفْتُهُ [مُقَرَّرًا] عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا]



(١) فِي التَّحْشِيَةِ هَذِهِ كُلُّهَا فِي الْمَخْطُوطِ كُتِبَتْ (لثَال) هَكَذَا: (لَال).

(٢) انْظُرْ: الْعَيْنَ (٨/ ٣٥٤).

(٣) انْظُرْ: اسْتِدْرَاكُ الْغَلَطِ الْوَاقِعِ فِي الْعَيْنِ لِلزَّبِيدِيِّ (٢٢١).

(٤) انْظُرْ: الْمَخْصَصَ (٢/ ٣١٠).



[الوقف]

تَنْوِينًا ائْتَرَ فَتَحِ [اجْعَلِ الْفَا وَفَقَا وَتَلَوْ غَيْرِ فَتَحِ اخِذَفَا]

[ائْتَرَ فَتَحِ]: ولو بنائية، كقوله^(١):

وَأَهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَأَهَا وَأَهَا

شع^(٢).

فإن قلت: إنما يشمل البناء خاصة دون الإعراب، فلا يدخل نحو: «رَأَيْتُ

زَيْدًا».

قلنا له: ليس كذلك؛ لأن الوقف من الأحكام التصريفية، والفتحة عند التصريفين

يشمل حركتي الإعراب والبناء.

* * *

وَاخِذِفْ لَوْ قَفِ [فِي سَوَى اضْطِرَّارِ صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ]

لم يذكر الناظم قيد الضرورة هنا في «تسهيله»^(٣)، ولا في «كافيته»، ولا في

(١) الرجز لأبي النجم العجلي. انظر: ديوان أبي النجم (٢٢٧) وإصلاح المنطق

(٢٠٩).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/٩٦٧).

(٣) انظر: التسهيل (٣٢٨).

«شرحها»^(١)، ولا في «سبك المنظوم»^(٢)، ولا في «العمدة»^(٣)، ولا في «شرحها»^(٤).

وَأَشْبَهَتْ (إِذَا) مُنَوَّنًا نَصَبَ قَالَفَا فِي الْوَقْفِ نُوءَهَا قُلُوبَ
كَانَ اللَّاتِقُ أَنْ يَلصَقَ هَذَا الْبَيْتَ بِالْبَيْتِ الْأَوَّلِ.

وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ [ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبِ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فاعْلَمَا]
[وحذف يا المنقوص]: نحو^(٥): «إِنَّمَا أَنْتَ مُقَدَّرٌ»^(٦)، «وَبَيْنَ حَبِيرَيْنِ»^(٧)،
وَمِنْ الْإِثْبَاتِ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ: «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»^(٨)، «وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ»^(٩)، «وَمَا
لَهُمْ مِنْ دُونِي وَمِنْ أَلِيٍّ»^(١٠)، «وَمَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ»^(١١)، قَرَأَهُنَّ بِالْإِثْبَاتِ وَقَفًّا.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨٠).

(٢) انظر: سبك المنظوم (٢٨٢).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٦).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٧).

(٥) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٩) وما بعدها.

(٦) النحل: ١٠١.

(٧) الرحمن: ٤٤.

(٨) في المخطوط: (بن).

(٩) الرعد: ٧.

(١٠) النحل: ٩٦.

(١١) الرعد: ١١.

(١٢) الرعد: ٣٤.



وإن كانَ غيرَ منوَّنٍ فالأكثرُ الإثباتُ، كذا أظنُّ^(١)، والذي في عبارته في «شرح العمدة»^(٢): «والأقيسُ إثباتُ الباءِ وصلًا ووقفًا، كما قرأ ابنُ كثيرٍ^(٣)»: ﴿الْمُتَعَالِي﴾^(٤)، و﴿الْمُنَادِي﴾^(٥)، و﴿التَّنَادِي﴾^(٦)، و﴿الجَوَارِي فِي الْبَحْرِ﴾^(٧)، و﴿يَذْعُ الذَّاعِي﴾^(٨)، و﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾^(٩)، و﴿الصَّخْرَ بِالْوَادِي﴾^(١٠)، وقد تحذفُ^(١١)». فعبارته: (الأقيسُ)، لا: (الأكثرُ)، وكذا عبارته في النظم هنا.

* * *

وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ [بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ (مُرٍ) لُزُومٌ رَدُّ الْيَا افْتِصَا]

* * *

-
- (١) الظن متوجه إلى (الأكثر).
 - (٢) انظر: شرح العمدة (٩٧١/٢).
 - (٣) في المخطوط: (بن).
 - (٤) كتبت هذه المواضع في المخطوط بالياء على قراءة ابن كثير، كما أشار المصنف، وهي في جميع المصاحف بغير ياء، موافقة لقراءة الجمهور.
 - (٥) الرعد: ٩.
 - (٦) ق: ٤١.
 - (٧) غافر: ٣٢.
 - (٨) الشوري: ٣٢.
 - (٩) القمر: ٦.
 - (١٠) القمر: ٨.
 - (١١) الفجر: ٩، وفي المخطوط: (الواد).
 - (١٢) انظر: شرح العمدة (٩٧٢/٢).

وَعَبَّرَ هَا التَّائِيثِ [مِنْ مُحَرِّكَ سَكْنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمِ التَّحَرُّكِ]

أَوْ أَتَّيَمِ الضَّمَّةَ [أَوْ قِفَ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا]

[أَوْ قِفَ مُضْعِفًا]:

يَقُولُ أَضِيحُ لَيْلٌ لَوْ يَفْعَلُ^(١)

إِلَّا أَنَّ هَذَا ضَرْوَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَضْعِيفٌ فِي الْوَصْلِ. مِنْ «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٢).

مُحَرِّكَمَا وَحَرَكَاتٍ [انْقِلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا]

[أَوْ حَرَكَاتٍ انْقِلَا لِسَاكِنٍ: كَقَوْلِهِ^(٣):

عَجِبْتُ وَالِدَهُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَبِي لَمْ أَضْرِبُهُ

وَنَقُلُ فَتَحٍ [مِنْ سَوَى الْمُهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَضْرِي وَكُوفٍ نَقَلَا]

(١) الرجز للزبيان، وينسب لهمايان بن قحافة السعدي. انظر: ديوان الزبيان (١٥١) والصحاح

(١٧١٤/٤).

(٢) انظر: شرح العمدة (٩٧٤/٢).

(٣) الرجز لزيادة الأعجم. انظر: ديوان زياد (٤٥) والكتاب (١٨٠/٤) والكمال (١٢١/٢).

وَالْتَقَلُ إِن يُعَدَمَ [نَظِيرٌ مُتَنَبِّعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ]

* * *

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْيِثِ [الْإِسْمُ هَا جُعِلَ] إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ]

* * *

وَقُلْ ذَا فِي جَمْعٍ [تَصْحِيحٌ وَتَا ضَاهِي وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى] قَالَ^(١):

بَلْ جَوُوزٌ تَيْهَاءُ كَطَهْرٍ الْحَجَفَتْ

وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة^(٢) فيما كُتِبَ بالتاء، نحو^(٣):
«أَمْرَاتٌ نُوجٌ وَأَمْرَاتٌ لُوطٌ»^(٤)، وهي لغة حمير^(٥)، ومنه قول بعض ملوكهم^(٦) للذي
قال: «يُبْ»، يريد بذلك: «اجلس»، فظنَّ المَقُولُ له أنه يريد بذلك الظفَّور^(٧)، فألقى

(١) وهذا بعض أرجوزة لسؤر الذئب. انظر: معاني القرآن للأخفش (٢٩٥/١) وشرح الشافية للرضي (١٩٩/٤) والخصائص (٣٠٥/١).

(٢) انظر: جامع البيان (٧٩٨/٢).

(٣) كُتِبَتْ هذه الآيات في المخطوط بالتاء المبسوطة.

(٤) التحريم: ١٠.

(٥) انظر: الجمل لابن شقير المنسوب خطأ للخليل (٢٧٢).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٢٣) والأضداد لابن الأنباري (٩٢) والخصائص (٣٠/٢).

(٧) كذا في المخطوط، وعند غيره: الوثوب، والقصة كما يرويها ابن السكيت: «وتقول: هذا عود ظفَّاري، وجزع ظفَّاري، منسوب إلى مدينة باليمن يقال لها: ظفَّار، قال الأصمعي: ودخل رجل من العرب على ملك من ملوك حمير فقال له: يُبْ - ويُبْ بالحميرية: افعد - فوثب الرجل فتكسر، فقال الحميري: ليس عندنا عربيت، من دخل ظفَّار حمراً» =

نفسه من ذروة الجبل إلى حضيضه - قَالَ الجوهري^(١) عَنْ الْأَصْمَعِيِّ^(٢): «فَتَكَسَّرَ»،
وقال ابن^(٣) طَرِيف: «فَمَاتَ» -^(٤): ليس عنده عَرَبِيَّةٌ، يريد: (عَرَبِيَّةً).
وقد حَكَيْتُ الحِكَايَةَ بِالنَّصِّينِ فِي بَابِ (النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ).

* * *

وَقَفَ بِهَا السَّكَبُ [عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلَّ] بِحَذْفِ آخِرِ كَ: «أَعْطِ مَنْ سَأَلَ»
قوله: (بِحَذْفِ آخِرِ) لجزم، نحو: «لَمْ يَعِ، وَلَمْ يَرْمِهِ»، أو وقف، نحو^(٥):
﴿فِيهِدْهُمْ أَقْتَدْ﴾.

* * *

وَلَيْسَ حَتَمًا [فِي سِوَى مَا كَ: (ع) أَوْ كَ: (يَع)] مَجْزُومًا قَرَأَ مَا رَعَوْا
قوله: (كَ: «ع» أَوْ كَ: «يَع») مقتضاه أن يوقَفَ بالهاءِ في مثل: ﴿وَلَا تَلُفْ فِي
صَبِيٍّ﴾^(٦)، وفيه نظر؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ حَذْفَ آخِرِ هَذَا الْفِعْلِ لَيْسَ وَاجِبًا.
وَلْيُنْظَرْ فِي: ﴿وَمَنْ تَنَى السَّيِّئَاتِ﴾^(٧)، كَيْفَ يوقَفُ عَلَى: ﴿تَنَى﴾؟

* * *

= انظر: إصلاح المنطق (١٢٣).

(١) انظر: الصحاح (٢٣١/١).

(٢) انظر: إصلاح المنطق (١٢٣) والخصائص (٣٠/٢).

(٣) في المخطوط: (بن).

(٤) ما بعد هذا مقول قوله: «ومنه قول بعض ملوكهم».

(٥) الأنعام: ٩٠.

(٦) النحل: ١٢٧.

(٧) غافر: ٩.



وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ [إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا وَأَوَّلُهَا هَا إِنْ تَقَفَ] قوله: (إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا): وَمِنْ ثَمَّ بَطَلَ قَوْلُ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ^(١) فِي: ﴿فِيمَا رَحِمَتْهُ﴾^(٢) إِنْ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَقَوْلُ الْكَسَائِيِّ^(٣) فِي: ﴿يَمَّا غَفَرْتُ لِي رَبِّي﴾^(٤)، وَبَعْضُهُمْ^(٥) فِي: ﴿فِيمَا أَغْوَيْتَنِي﴾^(٦) إِنْ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةٌ فِيهِنَّ. قوله: (وَأَوَّلُهَا هَا) وبذلك قرأ البرزجي^(٧) في جميع ما ورد في التنزيل من ذلك.

* * *

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي [سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ: «اِقْتِضَاءٌ مَ اقْتَضَى؟»] تَلَخَّصَ أَنَّهَا تَجِبُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ: هَذِهِ، وَمَسْأَلَةٌ: «لَمْ يَعْهْ، وَعِةٌ».

* * *

وَوَضُلُ ذِي الْهَاءِ [أَجِزَ بِكُلِّ مَا حُسِرَكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لِرَمَا]

* * *

(١) انظر: تفسير الرازي المسمى بمفاتيح الغيب (٤٠٦/٩).

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) هذا مذهب الفراء، ونسبة هذا للكسائي غريب جداً، بل كتب النحاة مليئة بأن الكسائي قد رد على المفسرين ذهابهم إلى أنها استفهامية، ومنهم ابن هشام نفسه في المغني. انظر: معاني القرآن للفراء (٣٧٤/٢) والأزهرية (٢٦) وأمالى ابن الشجري (٥٥٧/٢) ومغني اللبيب (٣٩٤).

(٤) يس: ٢٧.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي (٢٢٠/٤) والتفسير البسيط (٥٠/٩).

(٦) الأعراف: ١٦.

(٧) انظر: جامع البيان (٨٢٤/٢).

وَوَضَّلَهَا بِغَيْرِ [تَخْرِيبِكَ بِنَا أُدِيمَ شَدَّ فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا]

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ [لَفْظُ الْوَضَلِ مَا لِلْوَقْفِ ثَرًا وَفَتْحًا مُنْتَظَمًا]

أظهر حمزة^(١) النون في: ﴿طَسَرَ﴾^(٢)، وأظهر غيرُه النون^(٣) من: ﴿يَسْ﴾^(٤) و﴿أَلَمَ﴾^(٥)، و: ﴿نُونٌ وَالْقَلَمُ﴾^(٦)، والنون الساكنة لا تظهر عند الميم والواو. والجواب: أنَّ حروف التهجِّي مبنية على الوقف، فالسكوت مقدَّر على كلِّ منها، ولذلك وصلُّوها غيرَ معربة.

ونظيره^(٧): بناؤهم أسماء الأعداد على الوقف؛ لتقديرهم السكوت على كلِّ اسمٍ منها، فقالوا^(٨): «وَاحِدٌ، اِثْنَانٌ، ثَلَاثَةٌ، أَرْبَعَةٌ»، ثمَّ قالوا: «وَاحِدٌ اِثْنَانٌ»، بإلقاء حركة الهمزة على الدَّالِّ، وقرأ الأعشى عَن أَبِي بَكْرٍ^(٩): ﴿أَلَمْ﴾^(١٠) اللهُ^(١١)، بقطع الهمزة، وقالوا: «ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ»^(١٢)، بالنقل، وإبقاء الهاء غيرَ مبدلية مِن تاء،

(١) انظر: السبعة (٤٧٠).

(٢) الشعراء: ١.

(٣) انظر: السبعة (٦٤٦).

(٤) يس: ١ - ٢.

(٥) القلم: ١.

(٦) في المخطوط: (ونظير).

(٧) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٣٣/٤).

(٨) انظر: الحجة (٦/٣) والبحر المحيط (٣٨٩/٢).

(٩) آل عمران: ١ - ٢.

(١٠) انظر: الخصائص (٣٠٦/٣) والبحر المحيط (٣٣٤/٣).



فلهذا يجبُ الادّغامُ فيما قدّمنا.

ونظيرُ ذلك: هاءُ السكتِ في مثل: ﴿مَالِيَّةٌ ٥٨﴾ هَلَكَ ﴿٥٩﴾^(١)، مِنْهُمْ مَنْ ادَّعَمَ؛ نظراً إلى اجتماعِ المثلين في الجملة، وَمِنْهُمْ مَنْ أَظْهَرَ؛ لأنَّ الهاءَ في نيةِ الموقوفِ عليه، وعلى هذا لا يجبُ النقلُ لورس^(٢) في: ﴿كِتَبِيَّةٌ ٦١﴾ إِيَّيْ^(٣).



(١) الحاققة: ٢٨-٢٩.

(٢) انظر: الإقناع (١/١٦٩-٣٨٩).

(٣) الحاققة: ١٩-٢٠.

الإمالة

لقد أبعَدَ أبو الفتح في «الخصائص»^(١) حيث سَمَّى (الإمالة): (ادِّغَامًا صَغِيرًا)، ووجَّهَ ذلك بأنَّ الادِّغَامَ المألوفَ: إنما هو تقريبُ صوتٍ من صوتٍ، والإمالةُ إنّما وقعت في الكلام لتقريبِ صوتٍ من صوتٍ؛ ألا ترى أنَّكَ قَرَّبْتَ فتحةَ العينِ من: (عَالِمٍ) إلى كسرةِ اللامِ، بأنَّ نَحَوْتَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ، فأملتَ الألفَ نحوَ الياءِ، وكذلك: (سَعَى، وَقَصَى)، نحوْتَ بالألفِ نحوَ الياءِ التي انقلبت عنها.

قال^(٢): «وإنَّما احتطنا لهذا البابِ بهذه»^(٣) التسمية التي هي: (الادِّغَامُ الصَّغِيرُ)؛ لأنَّ فيها إيذانًا بأنَّ التقريبَ شاملٌ للموضعين، وأنَّه هو المرادُ الْمُبَغْيُ في كلتا الجهتين.

* * *

الْأَلِفَ الْمُبْدَلُ [مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ] أَمِلَ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ [الْأَلِفِ الْمُبْدَلِ]: بدأ بالسببِ الحرفي؛ لأنَّه أقوى من الحركي، وهما أقوى من المناسبة؛ فلهذا أخرها عنهما، وبدأ بالمقدَّر؛ لأنَّه أقوى في هذا البابِ من الظاهر،

(١) انظر: الخصائص (٢/١٤٣).

(٢) انظر: الخصائص (٢/١٤٧).

(٣) في المخطوط: (هذه)، والتصويب من الخصائص.

(٤) في المخطوط: (كلتي)، رُسِمَت بالألف المقصورة.

عكسُ ما يقتضيه القياسُ.

و: (الأَلِفَ) مفعولٌ، و: (المُبْدَلُ) صفةٌ، على تذكيرِ الحرفِ، و: (في طَرَفٍ) حالٌ من (الأَلِفِ)، و: (اليَا) فاعلٌ باسمِ الفاعِلِ، و: (خَلَفَ) حالٌ، وَقَفَ عليه على لغةٍ ربيعة^(١)، أو خبرٌ للموصفِ الموصولِ به، على تأويله بـ: (الصَّائِرِ)، وهو عندي حَسَنٌ، ولا أراهم يقولونَ به.

و: (دُونُ)^(٢) ظرفٌ في موضعِ الحالِ مِنَ الضميرِ المجزوءِ بـ: (مِنْ)، و: (مَزِيدٌ) على حذفِ موصوفٍ ومضافٍ، أي: دُونُ مُمَارَاجَةِ حَرْفٍ مَزِيدٍ، و: (لَمَّا) البيتُ، أصلُه: وَحُكْمٌ مَا عَدِمَ الهَاءُ مِمَّا فِيهِ سَبَبُ الإِمَالَةِ ثَابِتٌ لَمَّا تَلِيَهُ الهَاءُ مِمَّا فِيهِ ذَلِكَ، فَقَدَّمَ الْخَبَرَ عَلَى مُبْتَدَأِهِ، ومعمولُ الصلَةِ على عامِلِهِ.

* * *

دُونُ مَزِيدٍ [أَوْ شُدُوزٍ وَلَمَّا تَلِيَهَا التَّائِيثُ مَا هَاءُ عَدِمًا]

* * *

وَهَكَذَا بَدَلُ [عَيْنِ الْفِعْلِ] إِنَّ يُؤَلَّ إِلَى (فَلْتُ) كَمَا ضِي (خَفُ، وَدِنْ)]
كما تُمَالُ الأَلِفُ المتطرفةُ لسببٍ مقدَّرٍ في مسألتين، كذلك تُمَالُ الأَلِفُ المتوسطةُ لسببٍ مقدَّرٍ في مسألتين، وذلك كونُها منقلبةً عَن حَرْفٍ مكسورٍ، وأَوَّا كان، كـ: (خَافَ)، أو ياءً، كـ: (هَابَ)، أو عَن ياءٍ، كـ: (طَابَ، وَدَانَ)، ويَجْمَعُ المسألتين

(١) فإنهم يققون على المنون المنصوب بالسكون. انظر: الحجة (١/ ١٤١) وسر صناعة الإعراب (٤٧٧/ ٢) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨٠).

(٢) التي في البيت التالي.

ما ذكر الناظم من الضابط.

فإن قلت: فلم أُميل: (خاف)؟

قلت: للكسرة المقدرة.

فإن قلت: فذ: (طاب)؟

قلت: للياء المقدرة.

فإن قلت: فذ: (هاب)؟

قلت: لهما.

فإن قلت: فهلا ذكر الممال لكسرة متطرفة.

قلت: لا يمكن وجود ذلك؛ لأن الآخر لا يستحق حركة إلا في المني الساك

ما قبل آخره، وذلك لا يوجد فيما آخره ألف.

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ [وَالْفَضْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ (هَآ) كَ: «جِيئَهَا أَوْز»]

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ [كَسِرَ أَوْ يَلِي تَالِي كَسِرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِيَ]

في «الخصائص»^(١): (بَابُ إِقْلَالِ الْحَفْلِ، بما يَلُطْفُ مِنَ الْحُكْمِ): «قَالُوا:

«مَرَزْتُ بِحِمَارٍ قَاسِمٍ»، وَ«نَزَلْتُ سَفَارٍ قَبْلُ»، فَكسرة الرائيْنِ في الحكمِ واحدة، وإن

كانت الثانية لازمة.

(١) انظر: الخصائص (٢٢/٣).



واستقبحوا: «قَامَ [و] زَيْدٌ»، و«قُمْتُمَا وَزَيْدٌ»، وإن كَانَ الفاعل ملفوظًا به في الثاني.

وجمعوا في الرَّدْفِ بين: (عَمُود، وَيَعُود)، وإن كانت واوُ (يَعُود) تتحرَّكُ في كثيرٍ من المواضع، نحو: «هَذَا أَعُوذُ مِنْكَ»، و: «عَاوِذُتُهُ»، وأيضًا فأصلُها في (يَعُودُ): (يَعُوذُ)، وكذا جمعوا بين: (بَاب، وَكِتَاب)، والأوَّلَى أصلُها متحرِّكةٌ^(٢).

* * *

كَنَسْرًا وَقَصْلُ الْهَاءِ [كَلَا فَضْلٍ يُعَدُّ فَ: (دِرْهَمًاكَ) مَنْ يُؤْلَهُ لَمْ يُصَدِّ]
[وَقَصْلُ الْهَاءِ كَلَا فَضْلٍ يُعَدُّ؛ لَخَفَائِهَا.
قَالَ ابْنُ بَرِّي^(٣) فِي قَوْلِهِ^(٤):

رُوْنِيْدَكَ أَيُّهَا الْمَلِكُ الْجَلِيْلُ تَسَانَّ وَعُوْدُهُ مِمَّا تُنِيْلُ
«البصريون»^(٥) يقولون: «وَعُوْدُهُ»، بضم الدال لا غير، وكذا: «شُدُّهُ، ومُدُّهُ، وَرُزُّهُ؛ لأنَّ الهاءَ عندهم خَفِيَّةٌ، لا اعتدادَ بها، فكأنَّه قَالَ: «عُدُو، وَشُدُو»^(٦)، وأهل

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٢٤/٣).

(٣) انظر: التنبية والإيضاح لابن بري (١٢٨/٢).

(٤) لأبي الطيب المتنبي، من الوافر. انظر: ديوان المتنبي (٢٦٣) وشرح الإفليلقي (١٧٩/١) واللامع العزيزي (٨٦٩) وشرح الواحدي (١٩٤).

(٥) انظر: الكتاب (٥٣٢/٣).

(٦) يريد أن الدال بإشباع ضمها، لا يريد أن هذه الواو ضمير، فتنبه.

الكوفة^(١) يُجيزُونَ: «عُدَّ، وَعُدَّ، وَعُدَّ»، وهذا لا يُجيزُهُ ص إلا مع عدم الهاء، فتقول: «عُدَّ، وَعُدَّ، وَعُدَّ»، وقد ذكر ثعلب في «الفصيح»^(٢) أَنَّهُ يَقَالُ: «رُزَّ، وَرُزَّ، وَرُزَّ»^(٣)، وقد أعلمتكَ أَنَّ هذا مذهب الكوفيين لا غير». انتهى بنصه.

* * *

وَحَرْفُ الْإِسْمِ عَلَا [يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَا]

* * *

إِنْ كَانَ مَا [يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ]

ع: الراء غير المكسورة لا تَكْفُ ما ظَهَرَ مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِالْأَلْفِ، فَلَوْ انْفَصَلَتْ لَمْ تَكْفُ، نَصُّوا عَلَى ذَلِكَ.

وقال^(٤) المصنِّفُ في «التسهيل»^(٥)، بعد أن ذكرَ حَرْفَ الِاسْتِعْلَاءِ فِي الْكَفِّ وَشُرُوطَهُ: «وَإِنْ فُتِحَتِ الرَّاءُ الْمُتَّصِلَةُ^(٦) بِالْأَلْفِ، أَوْ ضُمَّتْ، فَحُكِّمَتْ حُكْمُ الْمُسْتَعْلِي غَالِبًا».

وكذا في «السَّبْكِ»^(٧) وفي «المُؤَصَّلِ»^(٨). انتهى.

(١) انظر: الفصيح (٢٦٧).

(٢) انظر: الفصيح (٢٦٧).

(٣) نص ثعلب: «وَرُزَّ، وَرُزَّ، وَرُزَّ»، مثل: مُدَّ، وَمُدَّ، وَمُدَّ.

(٤) هذه التحشية حتى الآخر ستكرر فيما يلي.

(٥) انظر: التسهيل (٣٢٦).

(٦) في التسهيل: (متصلة).

(٧) انظر: سبك المنظوم (٢٨٠).

(٨) يقصد به كتاب المؤصل في نظم المفصل للإمام ابن مالك، وهذا الكتاب مفقود، وقد =



وفي «المِفْتَاح»^(١): «وَيَمْنَعُ إمالة الألفِ في الأسماءِ مع وجودِ مُقْتَضِيهَا أَحَدُ ثمانيةِ أحرفٍ، وهي الراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلَّيْتَ الألفَ قَبْلَهَا أو بَعْدَهَا، نحوُ: (رَاشِد)، و«هَذَا إِزَارُكَ»، و«رَأَيْتُ إِزَارَكَ».

وفي «المُفَصِّل»^(٢): «الراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلَّيْتَ الألفَ مَنَعَتْ مَنَعَ المُسْتَعْلِي، تقولُ: «هَذَا رَاشِد»، و«هَذَا حِمَارُكَ»، و«رَأَيْتُ حِمَارَكَ».

* * *

كَذَا إِذَا قُدِّمَ [مَالَمْ يَنْكَسِرْ] أَوْ يَسْكُنِ اثَرُ الْكَسْرِ كَ: «الْمِطْوَاغُ مِرْ»

* * *

وَكَفُّ مُسْتَعْلِي [وَرَأَيْتُكَفُّ] يَكْسِرُ رَاكَ: «عَارِ مَا لَا أَجْفُو»^(٣)
قوله: (يَكْسِرُ رَا) حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: (رَاءٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْأَلِفِ)، فلو انفصلتْ لَمْ تَكْفُ،
نُصِّرُوا عَلَى ذَلِكَ.

وفي «التَّسْهِيل»^(٤): «وإنْ قُتِحَتْ الرَّاءُ الْمُتَّصِلَةُ^(٥) بِالْأَلِفِ، أَوْ ضُمَّتْ، فَحُكْمُهَا
حُكْمُ الْمُسْتَعْلِي غَالِبًا».

= نثره ابن مالك في كتابه المسمى: (سبك المنظوم وفك المختوم) الذي قال عنه ابن هشام:
(السبك). انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(١) انظر: مفتاح الإعراب (١٦٧).

(٢) انظر: المفصل (٤٧٣).

(٣) انظر: التسهيل (٣٢٦).

(٤) في التسهيل: (متصلة).

وكذا في «سَبَكِ الْمَنْظُومِ»^(١) وفي «الْمُؤَصَّلِ»^(٢). انتهى.

وفي «الْمِفْتَاحِ»^(٣): «وَيَمْنَعُ مِنَ الْإِمَالَةِ فِي الْأَسْمَاءِ مَعَ جُودٍ مُقْتَضِيهَا أَحَدُ ثَمَانِيَةِ أَحْرَفٍ، وَهِيَ الرَّاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلَّيْتَ الْأَلْفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا، نَحْوُ: «رَاشِدٌ»، وَ«هَذَا إِزَارُكَ».

وفي «الْمُقَصِّلِ»^(٤): «الرَّاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلَّيْتَ الْأَلْفَ مَنَعَتْ مَنَعَ الْمُسْتَعْلِيَةِ، تَقُولُ: «هَذَا رَاشِدٌ»، وَ«هَذَا حِمَارُكَ»، وَ«رَأَيْتُ حِمَارَكَ»^(٥).

وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَنْصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

وَقَدْ أَمَالُوا لَلتَّائِبِ بِلا دَاعٍ سِوَاهُ كَدَ (عِمَادًا) وَ^(٦): «تَلَا»

وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْصِلْ [تَمَكُّنًا] دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)

قَوْلُهُ: (غَيْرَ هَا) الْمُرَادُ: (هَا) الْمُسْتَعْمَلَةُ ضَمِيرًا، لَا: (هَا) التَّنْبِيهُ، وَلَا أَعْمُ.

(١) انظر: سبك المنظوم (٢٨٠).

(٢) لم يوقف عليه حتى الآن.

(٣) انظر: مفتاح الإعراب (١٦٧).

(٤) انظر: المفصل (٤٧٣).

(٥) معظم هذه الحاشية مأخوذة من حاشية سابقة بقليل.

(٦) الشمس: ٢.



وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ [رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلَ ك: «لِلْأَيْسَرِ مِلَّ تُكْفِ الْكُلْفِ»]

* * *

كَذَا الَّذِي يَلِيهِ [هََا التَّأْنِيثِ فِي وَقَفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ]

[كذا الذي يليه ها التانيث]؛ لمشابهة الهاء لألف التانيث معنى، ومخرجاً، وسكوناً، وخفاءً، وزيادةً، واستلزاماً للفتحة، فهذه ستة، وإنما لم تُمَلَّ في الوصل؛ لأنها فيه تاءٌ، والتاء لا تُشبه الألف.

قوله: (إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ)؛ لأنَّ سكونها قبل الهاء أزال بعض شبهها بهاء التانيث، ولأنَّ الحرف المُمَالَّ لا بُدَّ له من حرف متحرِّك قبله؛ ليقرب فتح ذلك الحرف من الكسرة، فيكون ذلك التقريب سُلماً إلى إماليته، والألف ساكنة، لا يُمكن ذلك فيها، ولأنَّ الألف لو أُمِيت لم يكن ذلك إلا يامالة ما قبلها، ولو فُعِلَ ذلك لَظُنَّ أنَّ الإمالة للألف دون الهاء.



التَّصْرِيفُ

التصريفُ في اللُّغة: التحويلُ مُطلقاً، وفي الاصطلاح: تحويلُ خاصٍّ، وهو: تحويلُ الكلمةِ لأمرٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ، فالأوَّلُ: كتحويلِ المصادرِ إلى أفعالِها؛ لقصدِ الدلالةِ على تعيينِ رَمَنِ الحدثِ، والثاني: كتحويلِ (الْقَوْلِ)^(١) إلى (قَالَ)؛ لقصدِ التخفيفِ.

ومتعلِّقه^(٢) مِنْ الكَلِمِ نوعان: الأسماءُ التي لم تتوَعَّلْ في مشابهةِ الحروفِ، والأفعالُ التي ليست جامدةً، ولها الإضافةُ في ذلك، ويمتنعُ مِنْ ثلاثة: الحروفُ، والأسماءُ الْمُتَوَعَّلَةُ في مشابهتِها، والأفعالُ الجامدةُ.

* * *

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ [مِنْ الصَّرْفِ بِرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِي] قولُهُ: (وَشِبْهُهُ) يدخلُ جميعُ أنواعِ الشَّبهِ المذكورةِ في أوَّلِ الكتابِ^(٣)، وليسَ

(١) لعله يقصد: (قَوْلَ).

(٢) يقصد التصريف.

(٣) يعني قول ابن مالك في باب المعرب والمبني:

لِشَيْءٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي	وَمِثْلِي
وَالْمَعْنَوِي فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)	كَالشَّيْءِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي «جِئْتَنَا»
تَأْثُرٌ وَكَافَقَ أَرَأَيْتَ أَصْلًا	وَكَيْتَابِي عَنِ الْفِعْلِ بِأَلَا



شَرَطُ ذَلِكَ التَّوَعُّلُ، بِخِلَافِ الشَّبْهِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ.

وينبغي أن يدخل في ذلك أيضًا الأفعال الجامدة؛ فإنها تُشَبِّه الحروف أيضًا؛
للزومها طريقة واحدة.

* * *

وَلَيْسَ أَذْنَى [مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُبِرَا]
قوله: (وَلَيْسَ) كَأَنَّ الصَّوَابَ عِنْدِي: (فَلَيْسَ)، أي: بالتفريع^(١) على أنه لا يدخل
التصريف في حرف وشبهه.

وَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ مَا أَرَادَ أَنْ يَسُوْقَهُ هَذَا الْمَسَاقَ، وَلَكِنَّهُ سَاقَهُ مَسَاقَ
عَلَامَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَفْهُومُهُ أَنَّ الثَّلَاثِيَّ مُطْلَقًا يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.
قُلْتَ: الْعَلَامَاتُ لَا مَفْهُومَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَرَطُ انْعِكَاسُهَا، وَأَيْضًا فَاْلْمَفْهُومُ
لَا عُمُومَ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ^(٢).

وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ مَا يَدْخُلُهُ التَّصْرِيفُ وَمَا لَا يَدْخُلُهُ فَاعْلَمْ - أَوْ: وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ
أَنَّ التَّصْرِيفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ، وَالْإِسْمِ الَّذِي لَمْ يَتَوَعَّلْ فِي مِثَابَةِ
الْحُرُوفِ فَاعْلَمْ - أَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا قِسْمَانِ: مَجْرَدٌ وَمَزِيدٌ فِيهِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا بَدَايَةٌ، وَنَهَايَةٌ،
وَأَوْرَاقٌ.

فَأَمَّا الْإِسْمُ الْمَجْرَدُ فَبَدَايَتُهُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، لَا يَنْقُصُ عَنْهَا، ك: (رَجُلٌ، وَفَرَسٌ)،

(١) في المخطوط: (فالتفريع)، وهو تحريف، وعند العليمي (٢/ ٤٩٨): (والتفريع).

(٢) انظر: المستصفي (٢٣٩).

ونهايته خمسة، لا يزيد عليها، ك: (سَفَرَجَلٍ، وَجَحْمَرِشٍ)، وبينهما واسطة، وهي ذوات الأربعة، ك: (جَعْفَرٍ)، فهذه بداية الاسم، ونهايته، وواسطته.

وأما أوزانه فأحد وعشرون: أحد عشر للثلاثي، وستة للرباعي، وأربعة للخماسي، والقياس أن يكون للثلاثي اثنا عشر، ولكن سقط منها واحد، وهو مكسور الفاء مضموم العين، وبقي ما عداه، ثم تذكر أمثلتها.

وأما الفعل المجردُ فبدايته ثلاثة، ونهايته أربعة، ولا واسطة بينهما.

وأما الأوزانُ فستة أوزان: أربعة في الثلاثي: (فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعَّلَ، وَفُعِلَ)، واثنان في الرباعي: (فَعَّلَلْ، وَفُعِّلَلْ)، وهذان الوزنانِ أهملهُما الناظم، ولا عذر له في ذلك، وأهملَ أيضًا أوزانَ المزيد فيه؛ لانتشاره، ووضع هذه المقدمة على الإيجاز.

وَمُنْتَهَى اسْمٍ [حَنْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا] وَإِنْ يُرْزَدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

وَعَبَّرَ آخِرَ الثَّلَاثِيِّ [اِفْتَحَ وَضُمَ] وَأَخْبَرَ وَرَدَ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعْمًا

و(فَعُلَ) أَفْعِلَ [وَالْعَكْسُ يَقِلُّ] لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ: (فُعِلَ)

قوله: (فُعِلَ) بالتكثير؛ لإرادة معنى التنويع، أي: نوع ما من الفعل، وهو صيغة ما لم يُسمَّ فاعله.

ع: إن قيل: كيف أهملوا (فُعَلَا)؛ لنقله، مع أن (فُعَلَا) أثقل منه؛ لأن الضمة أثقل من الكسرة؟

قلنا: لا نسلّم أنّ الكسرة مُطلقاً أخفُّ، بل الانتقال من ضمٍّ إلى كسرٍ أثقل من الانتقال من ضمٍّ إلى ضمٍّ؛ فلهذا جاء: (عُنُق)، ولم يَجِ (فَعُل) إلا فيما شذَّ. ونظيرُ هذا أنّهم استقلّوا: «يُوعِدُ»، فقالوا: «يَعِدُ»، ولم يستقلّوا: «يُوضُو»، مع أنّ الضمة أثقل من الكسرة؛ لأنّ الخروج من ضمٍّ إلى ضمٍّ، ومن كسرٍ إلى كسرٍ، أخفُّ عليهم من الخروج من ضمٍّ إلى كسرٍ، ومن كسرٍ إلى ضمٍّ.

* * *

وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَاعْتَصَرَ [الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوُ «ضَمِنَ»] ع: لا يَخْتَلِفُ وَزْنُ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ بِاعْتِبَارِ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، أَمَّا آخِرُهُ؛ فَلْأَمْرَيْنِ:

أحدهما: القاعدةُ المستمرةُ فيه وفي غيره: أنّ الوزنَ لا يكونُ باعتبارِ الآخِرِ. والثاني: أنّ آخِرَهُ حالةٌ واحدةٌ دائماً، وهي البناءُ على الفتحِ، فهي موجودةٌ في جميعِ أوزانه، فأنّى يَخْتَلِفُ اعتبارهُ بحسبِها؟! وأمّا أولُهُ؛ فلاّتهم أوجبوا انفتاحه تخفيفاً؛ لأنّ الفعلَ ثَقِيلاً، والضمّةُ والكسرةُ ثَقِيلان، والسكونُ لا سَبِيلَ إليه؛ لأنّه يستدعي اجتلابَ همزةِ الوصلِ، وكلامنا في المجرّدِ.

فتلخّص أنّ الأولَ كالآخِرِ، فلم يبقَ [إلا] ^(١) اعتبارُ وسطِهِ، وهو لا يكونُ ساكناً؛ لأمرين:

(١) ساقطة من المخطوط، والمعنى لا يستقيم إلا بها.

أحدهما: أَنَّ آخِرَهُ مُعَرَّضٌ لِلسُّكُونِ إِذَا اتَّصَلَ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ، فَلَوْ سَكَنَ مَا قَبْلَهُ التَّقَى سَاكِنَانِ.

والثاني: أَنَّهُمْ دَلُّوا بِحَرَكَةِ وَسْطِهِ عَلَى الْمَعَانِي، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا (فَعَلَّ) لِلْسَّجَايَا وَنَحْوِهَا، وَ(فَعِلَّ) لِلْأَعْرَاضِ وَنَحْوِهَا، وَ(فَعَلَّ) لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ؟
فهذانِ أمرانِ: لفظيٌّ ومعنويٌّ، يُوجِبَانِ حَرَكَةَ الْوَسْطِ، وَثَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ لِلْفَعْلِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ بِاعْتِبَارِ وَسْطِهِ، فَكَانَتْ أَبْنِيَتُهُ ثَلَاثَةً.

وَمُتَّهَاهُ أَرْبَعُ [إِنْ جُرِّدَا] وَإِنْ يُرْزَذُ فِيهِ فَمَاسِيئًا عَدَا]

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ [رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ، وَفَعْلَلُ، وَفَعْلَلُ، وَفَعْلَلُ)]
[فَعْلَلُ]: بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَالِثِهِ، وَضَمِّهِمَا، وَكَسْرِهِمَا، مَعَ سُكُونِ الثَّانِي فِيهِنَّ، وَبِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّالِثِ وَسُكُونِ الثَّانِي، وَعَكْسِ هَذَا فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ، وَهَذِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا، وَضَمُّ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّالِثِ، وَلَا خِلَافَ فِي ثُبُوتِهِ، ثُمَّ قَالَ س^(١): مُفَرَّغٌ عَنْ مَضْمُونِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(٢) وَالْكَوْفِيُّونَ: بَلْ صِيغَةٌ أَصْلِيَّةٌ، وَالنَّاطِقُ اتَّبَعَهُمْ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣)، وَاتَّبَعَ س هُنَا.

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٣٥) وما ينصرف للزجاج (١٦) وأبنية سيويه للزبيدي (١٢٧).

(٢) انظر: المنصف (١/ ٢٧) والأصول (٣/ ٣٣٦).

(٣) انظر: التسهيل (٢٩١).



وَمَعَ (فَعَلَ): [(فُعِّلَ) وَإِنْ عَلَا فَمَعَ (فَعَّلَ) حَوَى (فَعَّلَا)]
قوله: (فُعِّلَ) ع: ولعدم ثبوته عند س^(١) قَالَ فِي (سُودَدَ): «إِنَّهُ مَلَحَقٌ بِمَا لَمْ يَجِئْ»، وَقَالَ ج ص^(٢): «لَمَّا رَأَى إِظْهَارَهُ مُوجِبًا لِدَلَالَةِ قَالَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ مَا يَلْحَقُ بِهِ؛ لِأَنَّ مَا اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا ثَبَتَ».

(جُخَذَبَ): (فُعِّلَ)، إِمَّا فَرِغَ عَنْ (فُعِّلَ)، أَوْ أَصْلٌ، وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى (فُعِّلَ)، فَمِنْ ثَمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ نَوْنَ: (جُخَذَبَ) زَائِدَةٌ، وَأَنَّهُ (فُعِّلَ)، لَا: (فُعِّلَ)؛ لِاتِّفَاقِ (فُعِّلَ)، أَوْ قَلَّتِهِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ^(٣).

أُثْبِتَ فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٤): (فُعِّلَ)، وَقَالَ: «أُثْبِتُهُ - وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ نَفَاهُ؛ لَشِدْوِيهِ - لِأَنَّهُمْ إِذَا أُثْبِتُوا (فَعَّلَا)، وَلَمْ يَجِئْ مِنْهُ إِلَّا لَفْظَةً أَوْ لَفْظَتَانِ، فَهَذَا أَوْلَى، نَحْوُ: (زُفِّرَ، وَضُبِّلَ)، وَ(خُرِفَ) حَكَاهُ ابْنُ سَيِّدِهِ^(٥)، وَ(زِعْبِرَ) حَكَاهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ^(٦)، وَ(نَبِّلَ) حَكَاهُ أَبُو الطَّيِّبِ اللَّغَوِيُّ^(٧)».

(١) انظر: الكتاب (٤/٣٢٦).

(٢) (ج): اختصار لابن جني، و(ص): اختصار لكتاب الخصائص. انظر: الخصائص (٢/٣٤٥).

(٣) انظر: الكتاب (٤/٢٦٩) والأصول (٣/٢٠٥).

(٤) انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٥) انظر: المحكم لابن سيده (٢/٣٩٥) والمخصص لابن سيده أيضًا (١/٣٨٤).

(٦) انظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه (٨٧).

(٧) في إحدى النسخ المخطوطة للممتع في التصريف لابن عصفور بخط أبي حيان على الهامش:

«نَبِّلَ بِمَعْنَى الدَاهِيَةِ عَنْ أَبِي الطَّيِّبِ الْحَلْبِيِّ، وَخُرِفَ وَبَرِعَ وَزَعَبَ عَنْ ابْنِ جَنِي وَابْنِ سَيِّدِهِ

وَأَخْرَجَ». انظر: المتمتع (٥٦) وشرح الغاية (٢٢٦).

ثُمَّ قَالَ - أَعْنِي أَح^(١) فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٢): «وَقَدْ أَثْبَتَ بَعْضُهُمْ (فَعْلًا)، حَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ^(٣): (طَحْرَبَ)، بِفَتْحِ الطَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ»^(٤).
وَقَدْ أَثْبَتَ كَ وَالْأَخْفَشُ^(٥) (فَعْلًا)، كَ: (جُحَدِبَ، وَبُرِّقَ)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٦)، مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِمْ: (عُنْدَدٌ)^(٧).

* * *

كَذَا (فَعْلًا)، [وَفَعْلًا] وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى
قَوْلُهُ: (لِلزَّيْدِ) نَحْوُ: (مُسَحَّنِكِي، وَمُحَرَّنَجِمِ)، وَمِنْهُ: (جَنَدِلٌ)، وَأَصْلُهُ عِنْدَنَا: (جَنَدِيلٌ)، وَفَاقًا لِلْفَرَّاءِ وَالْفَارَسِيِّ^(٨)، لَا: (جُنَادِلٌ)، خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّينَ^(٩)، وَمِنْهُ: (عَرْتُنٌ، وَعُلَيْطٌ)، أَصْلُهُمَا: (عَرْتُنٌ)^(١٠)، وَعُلَايَطٌ.

(١) اختصار لـ: (أبو حيان).

(٢) انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٣) انظر: الاستدراك على أبنية سيبويه للزبيدي (٢٨)، ولعله يقصد أبا عبيد. انظر: الأمثال لأبي عبيد (٣٩١).

(٤) قال ابن مالك في إيجاز التعريف: «والطحربة الملبوس الحقيقير، حكاه أبو عبيدة». انظر: إيجاز التعريف (٧٦).

(٥) انظر: الأصول (٣/٣٣٦).

(٦) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (٦٤).

(٧) انتهى النقل عن أبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٨) انظر: تهذيب اللغة (١١/٣٢١) والتسهيل (٢٩١).

(٩) انظر: الكتاب (٣/٢٢٨) - (٤/٢٨٩).

(١٠) في المخطوط: (عراتن)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٤/٢٨٩) والأصول (٣/١٨٤) =

(أَوْ النَّقْصِ) نحو: (يَدٌ، وَدَمٌ، وَكُلٌّ، وَبَعٌ، وَخَفٌ).

قوله: (لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ): بَقِيَ عَلَيْهِ: (أَوْ لِلشُّدُوذِ)، نحو: (زَنْبُورٌ)، و(خِرْفَعٌ) للقطنِ الفاسدِ، (أَوْ شَبَّهِ الحَرْفِ)، نحو: (كَمْ، وَمَنْ)، (أَوْ التَّرْكِيبِ)، نحو: (مَعْدِي كَرَبٌ)، (أَوْ العُجْمَةِ)، كذا: (بَلَخَشٌ، وَسَرَخَسٌ)، ذكرهنَّ في «التَّسْهِيلِ»^(١).

والجوابُ: أَنَّ الشَّاذَّ لَا مَعْمُولَ عَلَيْهِ، وَشَبَّهِ الحَرْفِ لَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُهُ التَّصْرِيفُ؛ فَهُوَ بِمَعْرُوفٍ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَالنَّظَرُ فِي أَوْزَانِ البَسَائِطِ، فَأَمَّا المَرْكَبُ فَمِنْ حَيْثُ هُوَ مَرْكَبٌ فَلَا وَزْنَ لَهُ، وَالكَلَامُ فِي لُغَةِ العَرَبِ^(٢).

* * *

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمَ [فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا «اِخْتُذِي»] لَمَّا أَهْنَى الْقَوْلَ فِي عِدَّةِ حُرُوفِ المَجْرَدِ وَأَبْنَيْتِهِ سَرَعَ فِي ذِكْرِ مَا تَعَلَّمَ بِهِ زِيَادَةُ المَزِيدِ، وَأَصَالَةُ المَتَأَصِّلِ.

والمَزِيدُ ضَرَبَانِ: تَكَرَّرَ الْأَصْلُ، فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى حُرُوفٍ بَعْضُهَا، وَغَيْرُ تَكَرَّرٍ لِأَصْلٍ، فَيَتَوَقَّفُ عَلَى حُرُوفٍ بَعْضُهَا، وَهِيَ عَشْرَةٌ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «سَأَلْتُمُونِيهَا». وَمَعْنَى كَوْنِ التَّكَرَّرِ وَهَذِهِ الحُرُوفِ زَائِدَةً: أَنَّهُ لَا زَائِدَ إِلَّا مِنْهَا، لَا أَنَّهُمَا حَيْثُ وُجِدَا كَانَا زَائِدَيْنِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُذَكَّرَ قَانُونٌ يُعَرِّفُ بِهِ الزَّائِدُ مِنْ غَيْرِهِ، وَالدَّلِيلُ

= وَالْمَحْتَسِبُ (١/١٧٨).

(١) انظر: التَّسْهِيلُ (٢٩١).

(٢) هَذَا جَوَابٌ عَنْ: (أَوَّلُ العُجْمَةِ).

ضربان: إجمال، وتفصيل، فالإجمال: هو كون الحرف يسقط في بعض التصاريح، مثل سقوط الدال والواو والهمزة من: «اغْدَوْدَن»، في قولك: (غَدَن)، وسقوط همزة: «اخْتَذِي» وبابه في قولك: «خَذَوْتُهُ»، والتفصيل سيأتي الكلام عليه، وكان ينبغي أن يذكره قبل أن يذكر كيفية الوزن؛ ليجمع بين الدليلين.

قد يورد على هذا الضابط نحو: «خَذَ، وَكُلَّ، وَمَرَّ»، ونحو: «عَذَّ، وَيَعَدَّ، وَعِدَّةٌ». من «سِرِّ الصَّنَاعَةِ»^(١): «حَكَى ابْنُ حَيِّبٍ^(٢): «رَجُلٌ هِنْدِيٌّ، وَهِنْدِيٌّ»، والظاهر أن الكاف زائدة، ولو قيل: إنها أصل، وإنها ك: (سَبَطَ، وَسَبَطَر) لكان قولاً قوياً، وهو الصواب.

* * *

بِضْمَنِ (فعل) [قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ ائْتَمَرِي]

[بضمن فعل]: القلوب^(٣) وأفعال الجوارح، ويسمونها أفعال العلاج، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن المتعلق بالقلب يسمى عملاً، لا فعلاً، فهذان عمومان: عموم الفعل في جميع أفعال الجوارح، بخلاف العمل، بدليل قولك: «قَدْ فَعَلْتُ»، دون: «قَدْ عَمِلْتُ»، بعد قول القائل: «اسْمَعْ، وَكَلِّمْ».

والثاني: عموم في أفعال الجوارح، وأفعال القلوب بخلاف العمل، فلا يكون

(١) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨١).

(٢) حبيب) يمنع الصرف؛ لأنها أمه.

(٣) هكذا في المخطوط، وجاء قبله عند العليمي (٢/ ٥٠٥): «إنما جعلوا الميزان «فعل» لا «عمل»؛ لأن الأول أعم؛ لأنه يقال كلم زيداً...، ولأن ما يتعلق بالقلب يسمى عملاً لا فعلاً عند بعضهم، فهذا عمومان: عموم الفعل...».

للقلوب على ما قال بعضهم.

قال ابن دقيق العيد^(١) - رحمه الله -: «ما يتعلّق بالجوارح وبالقلوب قد يُطلَق عليه: عَمَلٌ، ولكنَّ الأسبق إلى الفهم تخصيصُ العملِ بأفعالِ الجوارح، وإن كان ما يتعلّق بالقلوب فعلاً للقلوب أيضاً».

قال: ولو خُصَّصَ الفعلُ من أفعالِ الجوارح بما عدا ما يتعلّق باللسان لكان قريباً؛ لأنَّهم يُقابِلُون بينهما، فيقولون: «الأفعال، والأقوال»، فهذا اختصاص ثالث، إن صحَّ.

فنقول على هذا: الفعلُ أعمُّ من العملِ من ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنَّ الفعلَ يعمُّ جميعَ أفعالِ الجوارح، كلاماً كان أو سمعاً أو غيرَهما.

الثاني: أنَّه كما يكونُ للجوارح كذلك يكونُ للقلوب.

الثالث: أنَّه يكونُ لأفعالِ الجوارح قولها وغيره.

ع: كان ينبغي أن يتلو^(٢) قوله: (وَزَنَ) بقوله: (وَصَاعِفِ اللَّامَ) البيت، ويؤخَّرَ قوله: (وَزَائِدُ بَلْفُظِهِ اكْتَفَى)، ويوفِّق ما يُعطى معناه قبل: (وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضَعْفَ أَضَلِّ) البيت.

وَصَاعِفِ اللَّامَ [إِذَا أَضَلَّ بَقِيَ كَرَاءِ (جَفَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتَقِي)]

(١) انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ٦١).

(٢) في المخطوط: (يتلوا).

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِغْفَ أَضْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِأَضْلٍ
قَالَ ابْنُ مُلْكُون^(١) فِي: (الْفَرْخِ): إِنَّهُ مِنْ لَفْظِ (الْفَرْخِ)، وَإِنَّا سُمِّيتَ بِذَلِكَ؛
لِلْيَنَاهَا.

قَالَ الشَّلَوِينُ^(٢): هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَ الْفَاءِ الثَّانِيَةِ زَائِدَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ
أَصْلِيَّةٌ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي «الْخَصَائِصِ»^(٣).

وَقَالَ الشَّلَوِينُ^(٤): اسْتَدَلَّ الْفَارْسِيُّ^(٥) عَلَى أَنَّ (شَرَوْزِي): (فَعَوَعْلٌ)، لَا (فَعْلَعْلٌ)
بِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْكَلَامِ (ش، ر، و)، قَالَ: «وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا قَوِيٌّ كَوْنُ (قَطَوَطَى، وَشَجَوَجَى):
(فَعَوَعْلًا).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ بَعْدَ أَنْ حَكَى ذَلِكَ: وَقَدْ ذَكَرْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِ
«الْجُمُهرَةِ»^(٦) ذَكَرَ أَنَّ بَنَاءَ (الشَّرَوْزِي) مِنْ (الشَّرَوْ)، فَعَجَبْنَا، وَرَأَيْتُ اللَّحْيَانِيَّ ذَكَرَ فِي
«نَوَادِرِهِ» مَا حَكِيْنَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^(٧) أَنْفَاءً، وَأُظْنِنِي ذَاكَرْتُ فِيهِ أَبَا عَلِيٍّ،
وَكَانَ تَعَجُّبُنَا مِنْهُمَا سَوَاءً؛ وَذَلِكَ أَنَّ بَنَاءَ (الشَّرَوْزِي) عِنْدَنَا مِنْ (شَرِيْتُ)، فَلَبِيتَ لَا مُهْمَا
وَأَوَّ؛ لِكُونِهَا اسْمًا لَا صِفَةً، بِمَنْزِلَةِ: (الْفَتَوَى، وَالْبَقَوَى).

(١) انظر: إيضاح المنهج لابن ملكون (١/٦٣٦).

(٢) انظر: حواشي الشلوين على إيضاح المنهج (١/٦٣٩).

(٣) انظر: الخصائص (٢/٥٩).

(٤) انظر: حواشي الشلوين على إيضاح المنهج (١/٦٣٧).

(٥) انظر: الخاطريات (ج ٢/٨٢).

(٦) يقصد به ابن دريد. انظر: الجمهرة (٢/٧٣٥).

(٧) يعني به ابن دريد.

قَالَ الشَّلَوِيُّ: وبهذا اسْتُدِلَّ عَلَى أَنَّ لَامَ (الشَّرَى) يَاءٌ؛ لانتفاء (ش، ر، و)».

* * *

وَاحْكُمُ بِتَأْصِيلِ [حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفِ فِي ك: (لَمْلِمِ)]

[وَاحْكُمُ بِتَأْصِيلِ]: اعْلَمْ أَنَّ مَفْهُومَهُ يَقْتَضِي أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ التَّكْرِيرِ فَهُوَ عَلَى الزِّيَادَةِ، وَذَلِكَ فِيمَا تَكَرَّرَتْ فِيهِ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ، ك: (مَرْمَرِيسِ)^(١)، أَوِ الْعَيْنُ وَاللَّامُ، ك: (صَمَحْمَحِ)، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ، ك: (جَلْبَابِ)، أَوِ الْعَيْنُ فَقَطْ وَلَا فَاصلَ، نَحْوُ: (سَلَمِ)، أَوْ تَمَّ فَاصِلٌ زَائِدٌ، ك: (عَقَنْقَلِ)، وَكُلُّ هَذَا صَحِيحٌ، وَمَا تَكَرَّرَتْ فِيهِ الْفَاءُ فَقَطْ، ك: (سُنْدُسِ، وَقَرْقَفِ)، أَوِ الْعَيْنُ مَفْصُولَةٌ بِأَصْلِ، ك: (حَذَرْدِ)، أَوْ ثَلَاثِيًّا، نَحْوُ: «شَدَّ، وَمَدَّ»، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَكَلَامُهُ شَامِلٌ لثَمَانِي مَسَائِلَ: خَمْسَةٌ صَحِيحَةٌ، وَثَلَاثَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَيُجَابُ عَنِ الْآخِرِ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ عَلَيْهِ؛ لِمَا اسْتَقَرَّ مِنْ أَنَّ أَقْلَ الْأَصُولِ ثَلَاثَةٌ.

* * *

فَأَلِفٌ أَكْثَرُ [مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ يَغْيَرُ مَيْنِ]

وَحَيْثُ ثَبَتَ أَنَّ الْأَلِفَ غَيْرُ زَائِدَةٍ فَهِيَ مُنْقَلَبَةٌ عَنِ يَاءٍ، ك: (بَاعَ، وَنَابَ)، أَوْ وَاوٍ، ك: (قَالَ، وَبَابَ).

مَسْأَلَةٌ: لَزِيَادَةِ الْأَلِفِ شَرْطٌ وَاحِدٌ: وَهُوَ مَصَاحَبُهَا أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ.

وَلَزِيَادَةِ الْيَاءِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (مَرْمِيسِ).

أحدها: مصاحبتهَا أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ، فخرج: (يَدٌ، وَيَوْمٌ).

والثاني: أَنْ لَا تَكُونَ الْكَلِمَةُ مَبْنِيَّةً مِنْ حَرْفَيْنِ بِالتَّضْعِيفِ، ك: (يُؤَيُّوْ).

الثالث: أَنْ لَا تَتَصَدَّرَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فِي غَيْرِ مَضَارِعٍ.

ولزيادة الواو شروط:

أحدها: أَنْ لَا تَتَصَدَّرَ مَطْلَقًا، فخرج: (وَرَنْتَلُ)، خِلَافًا لِمَنْ غَلِطَ.

والثاني: أَنْ تَصْحَبَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ، فخرج نحو: (يَوْمٌ، وَغَزْوٌ).

والثالث: أَنْ لَا يُبْنَى مِنْ حَرْفَيْنِ بِالتَّضْعِيفِ، فخرج: (وَعَوْعٌ).

ولزيادة الهمزة شروط:

أحدها: التَّطَرُّفُ.

الثاني: أَنْ يَسْبِقَهَا أَلِفٌ.

الثالث: أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ مَسْبُوقَةً بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ.

وَأَمَّا الْمَصْدَرَةُ فَلزِيادتها شرط^(١)، وهو أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهَا ثَلَاثَةٌ فَقَطْ.

وَأَمَّا النُّونُ فَتُزَادُ وَسْطًا وَطَرَفًا، فَأَمَّا الطَّرْفُ فَبالشروط التي تُزَادُ بِهَا الْهَمْزَةُ

طَرَفًا، وَأَمَّا الْوَسْطُ فَبشَرطَيْنِ:

أَنْ تَتَوَسَّطَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ قَبْلَهَا، وَحَرْفَيْنِ بَعْدَهَا.

والثاني: أَنْ تَكُونَ مَفْكُوكَةً؛ لِيُخْرَجَ: (عَجَّسَ).

(١) في المخطوط: (شروط)، وهو تحريف.

وَالْبَا كَذَا [وَالْوَاوُ إِذَا لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي (بُؤْسِي، وَوَعَوْعَا)]

قوله: (وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ) في «الخصائص»^(١) من^(٢) باب (الحمل على أحسن الأقبحين): «من ذلك باب (وَرَنْتَل)»^(٣)، أنت فيها بين ضرورتين:

إحدهما: أن تدعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير، نحو: (وَعَوْع).
والآخر: أن تجعلها زائدة أولاً، والواو لا تُزاد أولاً.

فإذا كان كذلك، كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في بنات الأربعة على وجه من الوجوه، وهو التضعيف، فأما أن تُزاد أولاً فإن هذا أمر لا يوجد على حال.

ومن ذلك: «فيها قائماً رجل»؛ فإن الرفع يقتضي تقدّم الصفة على الموصوف، والنصب يقتضي مجيء الحال من النكرة، وهذا على قلته جائز، فاحتُمِلَ.

وكذا: «ما قام إلا زيداً أحد»، عدلت إلى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما يُبدله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المُسْتَنَى على المُسْتَنَى منه، وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيرهِ عنه فقد جازَ على كلِّ حالٍ»^(٤).

* * *

(١) انظر: الخصائص (١/٢١٣).

(٢) عند العليمي (٢/٥٠٩): «في».

(٣) في المخطوط: (رنتل).

(٤) انتهى النقل من ابن جني. انظر: الخصائص (١/٢١٤).

وَهَكَذَا هَمَزُ [وَمِيمٌ سَبَقًا ثَلَاثَةً تَأْصِلُهَا تَحْقُوقًا]

قوله: (هَمْزٌ) فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ حَكُمُوا بزيادةِ همزةِ (أَخِيْنَاءِ، وَشَمَالٍ، وَشَامِلٍ)؟
لِسقوْطِهَا فِي (الْحَبِطِ، وَالشُّمُولِ).

قوله: (وَمِيمٌ) قَالَ صَاحِبُ «الْعَيْنِ»^(١) فِي بَابِ (مَذَرِ): «(الْمَذَرَوَانِ): قَرَعَا
الْأَلْيَتَيْنِ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي «التَّقْرِيطِ»^(٢): «الْمَذَرَوَانِ مِنْ بَابِ الْمَعْتَلِّ، وَالْمِيمُ فِيهِ زَائِدَةٌ».
وَذَكَرَ فِي الرَّبَاعِيِّ أَيْضًا - أَعْنِي صَاحِبَ «الْعَيْنِ»^(٣) - (الْمَبَاذِلُ): الثِّيَابُ الْخُلُقَانُ،
الْوَاحِدُ (مَبَذَلٌ).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ^(٤): إِنَّمَا الْمِيمُ فِي ذَلِكَ زَائِدَةٌ؛ فَهُوَ فِي^(٥) ثَلَاثِي لَا رِبَاعِي.
مَسْأَلَةٌ^(٦): مِنْ مَسَائِلِ الْمِيمِ: (مَنْجِنِيْقٌ): (فَتَعْلِيلٌ)، ك: (عَتَرِيْسٍ)، لَا (مَنْفَعِيلٌ)^(٧)
بِزِيَادَةِ الْحَرْفَيْنِ؛ لِفَقْدَانِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَلِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ فِي أَوَّلِ اسْمٍ زِيَادَتَانِ إِلَّا فِي اسْمٍ
جَارٍ عَلَى الْفَعْلِ.

(١) انظر: العين (٨/ ١٨٦).

(٢) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٠٧).

(٣) لم أره في مطبوعة العين. وهو في مختصر العين للزبيدي (٢/ ٦٠٥).

(٤) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٠٩). وقوله: فهو ثلاثي...، لعله
من كلام ابن هشام؛ فهو ليس في كلام الزبيدي.

(٥) لعلها زائدة.

(٦) انظر: الصحاح (٤/ ١٤٥٥).

(٧) هذا قول ابن دريد. انظر: الجمهرة (٢/ ١١٠).



وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِمْ^(١): «جَعَلْنَا بِالْمَنْجَنِيقِ»، فالجواب عنه: أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَشَقَّقَتْ مِنْ بَعْضِ الْكَلِمَةِ، كَقَوْلِهِمْ لِبَانِعِ اللَّوْؤُ: (لَقَّالٌ)^(٢)، وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ، وَ(اللَّوْؤُ) رِبَاعِيٌّ، وَقَوْلِهِمْ: (مُزْرَجٌ) لِلَّذِي شَرِبَ الزَّرْجُونَ، وَهُوَ الْخَمْرُ، وَنُونُ (زَرْجُونَ) أَصْلٌ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^(٣): «سَأَلْتُ أَعْرَابِيًّا عَنْ حَرْبٍ كَانَتْ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: «كَانَتْ بَيْنَنَا حُرُوبٌ عُونٌ، تُفْقَأُ فِيهَا الْعُيُونُ، فَمَرَّةٌ نُجْنَقُ، وَأُخْرَى تُرْشَقُ».

وَلَا (فَعْلَلِيلٌ) بِأَصَالَةِ الْحَرْفَيْنِ، لِقَوْلِهِمْ: (مَجَانِيْقٌ)، فَاسْقَطُوا النُّونَ، وَالْخَمَاسِيَّ لَا يَسْقُطُ ثَانِيَةً فِي التَّكْسِيرِ.

وَلَا (مَفْعَلِيلٌ) بِزِيَادَةِ الْمِيمِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ رِبَاعِيٌّ، فَلَا تَلَحُّقَهُ زِيَادَةُ مِنْ أَوَّلِهِ؛ لِبُعْدِهِ وَتَرَاخِيهِ عَنْ مَحَلِّ الزِّيَادَةِ، وَلِقَلَّةِ الزَّوَائِدِ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهَا قُوَّةُ الثَّلَاثِيَّ.

وَحِينَئِذٍ فَيَتَعَيَّنُ عَكْسُ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ أَصَالَةُ الْمِيمِ وَزِيَادَةُ النُّونِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ: (مَجَانِيْقٌ)، فَاسْقَطُوا النُّونَ^(٤).

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ [بَعْدَ أَلِفٍ] أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا رَدِفٌ]

(١) انظر: المنصف لابن جني (١٤٧).

(٢) في التحشية هذه كلها في المخطوط كُتِبَتْ (لَقَّل) هكذا: (لال).

(٣) انظر: المنصف لابن جني (١٤٧) وسفر السعادة (١/٤٦٥).

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٤٤).

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ [كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُنْفِي] قَدْ يُورَدُ (مُهَوَّانٌ)؛ فَإِنَّ الْفَهْمَ: (أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدَفٌ)، وَمَعَ هَذَا هِيَ غَيْرُ زَائِدَةٍ، أَعْنِي النُّونَ، وَذَلِكَ لَزِيَادَةِ الْمِيمِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْهَوَانِ، فَلَوْ أَنَّهُ قَالَ أَوَّلًا: (أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ لَفْظُهَا رَدَفٌ) يَخْرُجُ هَذَا، مَعَ أَنَّهُ مُتَرَنَّزٌ وَأَوْصَحُ.

النُّونُ فِي الْآخِرِ تُشَارِكُ الْهَمْزَ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ فِيمَا ذَكَرَ، وَفِي تَخَالُفِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثَبِ، أَعْنِي: أَنَّهَا لَا تَلْحَقُهُمَا التَّاءُ، وَفِي إِبْدَالِ النُّونِ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي نَسَبٍ، كـ: (صَنْعَانِيٍّ، وَبَهْرَانِيٍّ، وَدُسْتَوَانِيٍّ)، وَفِي غَيْرِهِ، أَنْشَدَ الْفَرَاءُ^(١):

فَلَيْتَ بَكَيْتُ عَلَى زَمَانٍ فَإِنِّي وَالنَّاسَ فِي أَزْمَانٍ ذِي أَزْمَانِي
فَلَقَدْ أَرَوْحُ بِلَمَمَةٍ فَيَنَانَةٍ سَوَادَةً لَمْ تُخْضَبْ مِنَ الْجَنَانِ
يُرِيدُ: (الْجِنَانُ).

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ حُكِمَ بِزِيَادَةِ نُونِ: (نَرْجِسٍ، وَعُرْنِيدٍ، وَكَنْهَيْلٍ، وَإِضْفَعِيدٍ، وَخُبْعَيْنَةٍ، وَهَنْدَلِيعٍ)، وَلَيْسَتْ آخِرًا، وَلَا مَتَوَسِّطَةً عَلَى الْحَدِّ الْمَشْرُوحِ؟
قُلْتَ: لِثَلَا يَلْزُمُ عَدَمُ النِّظِيرِ فِيهِنَّ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ حُكِمَ بِزِيَادَةِ نُونِ (رَعَشَيْنٍ، وَبِلَغْنٍ)؟

(١) لَمْ أَقِعْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا فِي كُتُبِ الْفَرَاءِ، إِنَّمَا نَقَلُهُ السَّهْلِيَّ عَنِ الْفَرَاءِ، وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي كِتَابِ النَّبَاتِ، وَأَغْلَبَ مَنْ نَقَلَ هَذَا الْبَيْتَ - وَمِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ - نَقَلَهُ بِضَمِّ الْحَاءِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ حَنَاءٍ.

وَهَذَا مِنَ الْكَامِلِ، وَلَمْ أَقِعْ عَلَى كِتَابِ ذِكْرِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ. انْظُرْ: النَّبَاتَ (١٧٨) وَالْمَحْكَمَ (٤٠٩/٣).

قلنا: لسقوطها في (الرَّعْشَةِ)، و(البُلُوغِ)، وقد تقدّم قوله: (وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ).

ابن السَّجَرِيُّ^(١): «(جَرَنْفَشُ): عَظِيمُ الْجَنَيْنِ، وَ(شَرَنْبُتُ): غَلِيظُ الْكَفَيْنِ، وَ(شِنْذَارَةُ): سَبِيُّ الْخُلُقِ، وَعَوَّضُوا مِنْهُنَّ الْأَلْفَ، فَقَالُوا: (جُرَافِشُ، وَشُرَابِثُ)، وَالْهَمْزَةُ، فَقَالُوا: (شِنْذَارَةُ)، وَمِثْلُ (جَرَنْفَشِ، وَجُرَافِشِ) قَوْلُهُمْ: (فَتَفَخَّرَ)، وَهُوَ الضَّخْمُ مِنَ الرِّجَالِ، وَ(فَقَاخِرِيٌّ)، إِلَّا أَنَّهُمْ عَوَّضُوا الْأَلْفَ فِي هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِ النُّونِ»^(٢).

* * *

وَالْتَاءُ فِي التَّائِبِ [وَالْمُضَارَعَةُ وَنَحْوِ (الِاسْتِفْعَالِ) وَالْمُطَاوَعَةِ] قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ (الِاسْتِفْعَالِ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا ثَبَتَ لَنَا الْوِزْنُ فِي (الِاسْتِفْعَالِ) بَعْدَ ثَبُوتِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: (اسْتِفْعَالَ) فَرُعٌ عَنِ أَنْ يَثْبُتَ الزَّائِدُ حَتَّى يُقَابَلَ الزَّائِدُ بِلَفْظِهِ؛ فَهَذَا دَوْرٌ.

وقد يُجَابُ بِأَنَّ مراده ما كَانَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، مِمَّا هُوَ مُضَدَّرٌ، وَفِيهِ سَيْنٌ وَتَاءٌ، فَتَأْوُهُ زَائِدَةٌ، وَكَذَا مَا تَصَرَّفَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَرُعٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (نَحْوِ). وَتَضَمَّنَ كَلَامُهُ زِيَادَةَ السَّيْنِ أَيْضًا، فَاسْتَفْتَى بِهِ عَنِ التَّصْرِيحِ بِإِنَّ السَّيْنَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَأَنَّ زِيَادَتَهَا فِي ذَلِكَ.

(١) انظر: أمالي ابن السجري (١٦٧/٢).

(٢) الجملة الأخيرة وهي: «إلا أنهم...» ليست في مطبوعة الأمالي، إلا أن تكون من كلام ابن هشام.

ومن هنا قال ابن جني^(١): «زعم أبو العباس أحمد بن يحيى^(٢) في (أُسْكُفَّة) أنها من قولهم: «اشْكُفَّ»، وهذا ظاهر [الشناعة، وذلك]^(٣) أن (أُسْكُفَّة): (أَفْعَلَةٌ)، والسين فيها فاء، وتركيبها من (ك، ف، ف)، فأين هذان الأصلان حتى يجتمعا، ولم يمر بالفكر، ولا وقع في الوهم أن (أُسْفُغْلَة) في الأوزان؟».

وقد وقع الإجماع على أن السين إنما تزداد في (الاستفعال) وما تصرف منه، و(أُسْكُفَّة) ليس من الفعل في قَبِيل ولا دَبِير^(٤).

فإن قلت: فلم حُكِمَ على (تَنْضِب، وتَقْتَد، وتُثْقِل، وتُجِيب، وعَزَّوَيْت) بزيادة التاء؟

قلت: لئلا يلزم عدم النظر.

فإن قلت: فلم حُكِموا على (تُثْقِل) بالزيادة مع وجود (فُعْلِل)، ك: (بُرْثِن)؟
قلت: توفيقاً بين اللغتين.

فإن قلت: فهلاً عكسوا النظر، فنظروا أولاً في (تُثْقِل)، فقالوا: (فُعْلِل)، ثم في (تُثْقِل)، فقالوا: (فُعْلِل)، توفيقاً بين الأدلة.

قلنا: ما فعلوه أولى؛ لئلا يلزم ثبوت وزن أصلي غير مألوف.

فإن قلت: فلم حُكِموا على (كَنْهَل) بالزيادة، مع انتفاء (فُعْلِل، وفَنَعْلِل)؟

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٨٧).

(٢) انظر: المحكم (٦/ ٧٢٥).

(٣) ساقطة من المخطوط إلا الواو قبل (أن)، ومحلها بياض يسير جداً، والتميم من الخصائص.

(٤) الفقرة هذه يظهر أنها من كلام ابن هشام؛ لذلك كتبها مستقلة.

قلنا: لَمَّا انْتَقِيَا كَانَ الْحَمْلُ عَلَى الزِّيَادَةِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَوْسَعُ الْبَابَيْنِ.

* * *

وَالِهَاءُ وَقَفَّا [ك: (لَمَّة؟) وَ(لَمْ تَرَهُ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ]

قوله: (وَالِهَاءُ وَقَفَّا) فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ حَكُمُوا بِزِيَادَةِ هَاءٍ: (أُمَّهَاتٍ، وَهَبْلَعٍ، وَأَهْرَاقٍ)؟

قلنا: لسقوطها في (الْأُمِّ، وَالبَلْعِ، وَأَرَاقٍ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ).

قوله: (وَاللَّامُ) عِنْدِي أَنَّ: (الْأَلَامَ) مُبْتَدَأٌ، وَ: (الْمُشْتَهَرَةُ) صِفَةٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: (زِيَادَتُهَا الْمُشْتَهَرَةُ)، وَ: (فِي الْإِشَارَةِ) خَبَرٌ، وَالجُمْلَةُ خَبَرٌ: (الْأَلَامُ)، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ زِيَادَتَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ ثَابِتَةٌ، وَلَكِنَّهَا غَيْرُ مُشْتَهَرَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (عِقْرُطِلٍ)؛ لِانْتِفَاءِ (فِعْلِلٍ).

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ حَكُمُوا بِزِيَادَةِ (فَحَجَلٍ، وَهَذِمِلٍ)؟

قلنا: لسقوطها في: (الْفَحْجِ، وَالهَذْمِ).

* * *

وَأَمْنَعُ زِيَادَةً [بِلَا قَيْدٍ بَثْ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً ك: (حَظَلْتُ)]

(الْقَيْدُ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي حُرُوفٍ: (سَأَلْتُمُونِيهَا)، وَإِلَى مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ:

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفٍ سَمِيحٍ

مِنْ وَجوبِ دَعْوَى الزِّيَادَةِ، وَالْحَكْمُ بِهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ذِي التَّكْرَارِ، إِلَّا فِي

باب: (شَدَّ، وَمَدَّ)، لما أفهمه قوله:

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلٌ تَضَرِّفُ.....

مِنْ أَنَّ الْأَسْمَ وَالْفِعْلَ لَا يَنْقُصَانِ عَنِ الثَّلَاثَةِ، فَلَا يَكُونُ أَحَدُ الْمَضْعَفَيْنِ زَائِدًا

فِي: (شَدَّ، وَمَدَّ، وَرَبَّ، وَبَرَّ، وَمُدَّ).

و(الْحُجَّةُ) فِي قَوْلِهِ: (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً) مَنْحَصَرَةٌ فِي [أُمُورٍ]^(١):

أَحَدُهَا: سَقُوطُ الْحَرْفِ، كَسَقُوطِ النُّونِ مِنْ (حَنْظَلٍ) فِي قَوْلِهِمْ: (حَظَلَّتْ).

الثَّانِي: لَزُومُ عَدَمِ النِّظِيرِ بِتَقْدِيرِ الْأَصَالَةِ، ك: (تَرْجِسِ، وَتَتَّقِلْ).

وَالثَّالِثُ: ثُبُوتُ الزِّيَادَةِ فِي الْكَلِمَةِ عَلَى إِحْدَى لُغَتَيْهَا، ك: (تُتَّقِلْ).



(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من العلمي (٥١٦/٢).

فصل في زيادة همز الوصل

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ [سَابِقٌ لَا يَبْتُئُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَاشْتَبَهُوا]

قوله: (لَا يَبْتُئُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ) فَأَمَّا قَوْلُهُ (١):

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ يَنْتُ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينَ
فضرورة.

وَهُوَ لِيَفْعَلِ مَاضٍ [اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مَنْ أَرْبَعَةَ نَحْوِ «انْجَلَى»]

وَالْأَمْرُ وَالْمَضَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَ: (اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا)

وَفِي (اسْمِ، اسْتِ، ابْنِ، ابْنِمِ) سَمِعَ وَ(اُنْتَنِ، وَامْرِي) وَتَأْنِيَتْ تَبِعَ
[وَفِي اسْمِ]: وَقُطِعَتْ ضَرُورَةٌ فِي قَوْلِهِ (٢):

وَمَا أَنَا بِالْمَخْشُوسِ فِي جِذْمِ مَالِكٍ وَلَا مَنْ تَسَمَّى ثُمَّ يَلْتَزِمُ الْإِسْمَا
[جِذْمِ]: أَي: أَضْل.

(١) البيت لقيس بن الخطيم، وهو من الكامل. انظر: ديوان قيس (١٦٢) ومعاني القرآن للأخفش (١٢/١) والمذكر والمؤنت للأنباري (٣٢٧/١).

(٢) البيت للأحوص، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأحوص (١٩٣) والصحاح (٢٣٨٣/٦).

وَ(اِيْمُنْ) هَمْزُ (اَلْ) [كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الْاِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ] قُرِئَ^(١): «أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ»، وهي مُشْكِلَةٌ، وحكاها في «الكشاف»^(٢) عن أبي جعفر، وقال: «هي إشباعٌ لهمزة الاستفهام، للإظهار»^(٣) والبيان، لا قلبًا^(٤) لألف الوصل^(٥) كما في^(٦): «السَّحَرُ».



(١) المنافقون: ٦، وهي قراءة أبي جعفر برواية ابن وردان. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤٧٣/٩).

(٢) انظر: الكشاف (٥٤٣/٤).

(٣) في المخطوط (لا للإظهار)، والتصويب من الكشاف.

(٤) في المخطوط: (قلب)، والتصويب من الكشاف.

(٥) في الكشاف: «لا قلبًا لهمزة الوصل ألفًا».

(٦) يونس: ٨١، همزة قطع للاستفهام وبعدها ألف بدل همزة الوصل الداخلة على آل التعريف، وهي قراءة أبي عمرو ومجاهد وأبي جعفر واليزيدي والشنوذي وأبان عن عاصم وأبي حاتم عن يعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦٠٢/٣).

الإبدال

من «سر الصناعة»^(١): «عربيُّ قُحٍّ، و: كُحٌّ: خالصٌ، وعربيةٌ قُحَّةٌ، و: كُحَّةٌ، وحقى أبو زيد^(٢) في الجمع: أَقْحَاحٌ، ولم يُسمَعْ: أَكْحَاحٌ، فهذا دليلٌ إبدالٍ الكافِ من القافِ، كما قلنا^(٣) في: جَدَثٍ وَجَدَفٍ». في «العين»^(٤) في بابِ (مَعَرَ): «رجُلٌ أَمْعَرُ الشَّعْرِ: وهو لونٌ يضربُ إلى الحُمْرَةِ»^(٥).

قال أبو بكر^(٦): «الصوابُ: أَمْعَرُ^(٧)، مشتقٌّ من المَعْرَةِ».

[أَخْرُفُ الإبدالِ]: وعلامةُ البدليةِ الرجوعُ إلى المُبدَلِ منه في بعضِ التصاريِفِ، لزومًا أو غَلَبَةً، فالأوَّلُ ك: (جَدَثٍ، وَجَدَفٍ)، و(أَجْدَاثٍ)، والثاني ك: (لِصٍّ،

(١) انظر: سر صناعة الإعراب (١/٢٨٩).

(٢) انظر: القلب والإبدال لابن السكيت (١١٣).

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب (١/٢٥٩).

(٤) انظر: العين (٢/١٣٨).

(٥) في العين: «إلى الحمرة والصفرة».

(٦) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين لأبي بكر الزبيدي (٥٦)، وفي المسألة كلام فانظر ما قاله المحققان في حاشية الاستدراك.

(٧) في المخطوط: (مغر)، والتصويب من الزبيدي.

وَلِصَبٍّ، وَقَالُوا^(١): (لُصُوصٌ) كَثِيرًا، وَ(لُصُوتٌ) نَادِرًا^(٢).

أَخْرَفُ الْإِبْدَالِ «هَذَاتُ مُوْطِيَا» فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

أَخْرَأَ ائِرَ أَلِفٍ [زِيدَ وَفِي (فَاعِلٍ) مَا أَعْلَ عَيْنًا ذَا اقْتَضَى]

[آخِرًا]: فِي الْمَثَلِ^(٣): «اسْتَقِ رَقَاشٍ؛ فَإِنَّهَا سَقَايَةٌ»، أَي: أَحْسِنُ إِلَيْهَا؛ إِنَّهَا مُحْسِنَةٌ، وَمِثْلُهُ^(٤):

وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحِينَ قُرُوضُ

قَوْلُهُ: (فَاعِلٍ مَا أَعْلَ) أَي: فَاعِلٍ فَعَلَ أَعْلَ، وَيُعْلَمُ بِالنَّظَرِ أَنَّ (فَاعِلَةً) كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّانِيثَ يَطْرَأُ عَلَى صِيغَةِ الْمَذْكَرِ^(٥).

قَوْلُهُ: (وَفِي فَاعِلٍ) الْبَيْتَ، وَكَذَا فِي (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٍ) اسْمَيْنِ لَا فَعْلَ لِهَمَّا، ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٦)، نَحْوُ: حَائِرٍ، وَجَائِزَةٍ، وَحَائِشٍ، وَحَائِطٍ^(٧).

(١) انظر: الجمهرة لابن دريد (١/١٤٤).

(٢) انظر: سر الصناعة (١/١٦٦).

(٣) انظر: مجمع الأمثال (١/٣٣٣).

(٤) بتمامه:

يَكُنْ لَكَ فِي قَوْمِي يَدٌ يَشْكُرُونَهَا وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحِينَ قُرُوضُ

وهذا من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم. انظر: ديوان بشر (١٠٧) والمستقصى (١/٣٠٣).

(٥) وقد صرح به في التسهيل. انظر: التسهيل (٣٠٠).

(٦) انظر: التسهيل (٣٠٠).

(٧) انظر: الخصائص (١/١٢١) وارتشاف الضرب (١/٢٥٦).



الحائِثُ: مجتَمَعُ المَاءِ، وجمعه: حَيْرَانٌ، وَحُورَانٌ.

والحائِثُ في الأصلِ: المجتَمَعُ مِنَ الشَّجَرِ، نخلاً كان أو غيره، ثم غَلَبَ على المجتَمَعِ مِنَ النَّخْلِ.

قوله: (وَفِي فَاعِلٍ) وكذا لو صُغِّرَ، واستدلَّ في «التَّذَكُّرَةِ»^(١) على ذلك بما حكاه الأَخْفَشُ^(٢) مِنْ قَوْلِهِمْ فِي (أَذُورٍ): (أَذُرْ)، وهذا مقلوبٌ مِنْ: (أَذُورٍ)، وأصله: (أَذُورٌ)، فَهَمْزُ الواوِ، ثُمَّ قَدَّمَهَا، وَتَرَكَهَا هَمْزَةً، فَانْقَلَبَتْ^(٣) أَلِفًا؛ لِسُكُونِهَا بَعْدَ فَتْحَةٍ، فَكَمَا جَرَتْ فِي مَوْضِعِ الْفَاءِ مَجْرَى (آدَمَ)، كَذَلِكَ تَجْرِي فِي (قُوَيْلٍ) مَجْرَى (ثَائِرٍ)^(٤)، فَالْقَلْبُ هَاهُنَا قَدْ اسْتَحْكَمَ؛ لِذَلِكَ لَمْ تَرْجِعِ الْوَائِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ فِي (أَذُرٍ)، فَكَمَا لَمْ تَرْجِعِ الْوَائِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ فِي (أَذُرٍ) كَذَلِكَ لَمْ تَرْجِعْ [فِي]^(٥) (أَذِيرُ، وَقُوَيْلُ).

* * *

وَالْمَدُّ زَيْدًا ثَالِثًا [فِي الْوَاحِدِ] هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَذ: (الْقَلَابِدِ)
قوله: (وَالْمَدُّ زَيْدٌ) مِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ (ذُوَابَةٌ)، فَمَقْتَضَى الْقِيَاسِ أَنْ يُقَالَ فِي جَمْعِهِ (ذَائِبٌ)، بِهَمْزَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلِفٌ (مَفَاعِلٌ)، وَلَكِنَّ الْمَسْمُوعَ إِبْدَالُ الْوَائِ مِنَ الْهَمْزَةِ

(١) انظر: التعليقة للفراسي (٣/ ٣٠٧ - ٣١٧) والحجة (٦/ ٧٠) - (٥/ ٣٩٣) والإغفال (٢/ ٢٤٥).

(٢) انظر: المخصص (١/ ٥٠٠).

(٣) في المخطوط: (فانقلب)، والتصويب من العلمي (٢/ ٥٢٨).

(٤) انظر: الحجة (٥/ ٣٩٣).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتيم من العلمي.

الأولى، فقول: (ذَوَائِبُ).

وفي «التسهيل»^(١) للنَّاطِم: «أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَهُ إِفْرَادًا أَوْ جَمْعًا، لَا مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ».

فعلى هذا تقولُ في جمعِ (سَامَةٍ): (سَائِمٌ)، بهمزةٍ؛ لأنَّه مِنْ بَابِ (سَحَابَةٍ، وَسَحَابٍ)، لَا مِنْ بَابِ (كُنَاسَةٍ، وَكَنَاسٍ)، وفي مِثَالِ (عَلَابِطٍ) مِنْ (سَأَلَ): (سَوَائِلُ)، بهمزةٍ؛ لأنَّه غَيْرُ جَمْعٍ، نعم؛ إِنْ قُلْتَ: (سَوَائِلُ) بِالْوَاوِ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ فِي: (جَوْنٍ): (جَوْنٌ)، فَذَلِكَ جَائِزٌ اتِّفَاقًا، وَأَبُو الْحَسَنِ^(٢) يَقُولُ: (سَوَائِلُ، وَسَوَائِمٌ)، عَلَى حَدِّ (ذَوَائِبُ)^(٣).

وعِبَارَةُ «التَّسْهِيلِ»^(٤): «وَلَا نَاقِضٌ لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَيْنِ بِفَضْلِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى نَحْوِ: (ذَوَائِبُ) إِلَّا مِثْلُهُ جَمْعًا وَإِفْرَادًا، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ».

قُلْتَ: فِي (ذَوَائِبُ) شَذُوذَانِ:

التَّسْهِيلُ مَعَ انْفِصَالِ الْهَمْزَيْنِ.

وَكُونُ الْمُسَهِّلِ الْأَوَّلِيِّ.

وَعُذْرُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْجَمْعَ يُسْتَقْبَلُ فِيهِ مَا لَا يُسْتَقْبَلُ فِي غَيْرِهِ، وَعُذْرُ الثَّانِي: أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ لَا يَسْتَقْبِرُ بَعْدَ أَلْفٍ (مَفَاعِلٍ) فِي هَذَا النَّحْوِ.

(١) انظر: التسهيل (٣٠٢).

(٢) يعني به الأخفش، انظر: المنصف (١٠٦/٣).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٢٦٩/١).

(٤) انظر: التسهيل (٣٠٢).

قوله: (وَالْمَدُّ زَيْدٌ) فَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ^(١) فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ^(٢): «مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»
بِالْيَاءِ فِشَادٌ، خِلَافًا لِلزَّجَاجِ^(٣)؛ فَإِنَّهُ أَجَارَ ذَلِكَ قِيَاسًا، فَتَقُولُ: (عَجَائِزٌ، وَرَسَائِلٌ)،
نَقَلَهُ عَنْهُ صَاحِبُ^(٤) «التَّرْشِيحِ»^(٥).
فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ قَالَ^(٦):

حَوَامِي الْكُرَاعِ الْمُؤِيدَاتِ الْعَسَاوِزِ

وَالْعَسَاوِزُ جَمْعُ (عَشَوَزٍ)، فَهَلَّا قَالَ: (الْعَشَائِزُ)؟

قُلْتُ: اسْتَدَلَّ بِهَذَا أَبُو الْفَتْحِ^(٧) عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا حَذَفُوا مِنَ الْكَلِمَةِ حَرْفًا إِمَّا ضَرُورَةً
أَوْ إِثَارًا فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْوَزْنَ وَزَنًا صَحِيحًا مُنَاسِبًا لِمَا ثَبَتَ فِي كَلَامِهِمْ.

(١) انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢١٨).

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/ ٣٢٠).

(٤) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، توفي بعد ٤٥٠ هـ، وكتابه الترشيح هذا قد اختصر فيه كتاب الزاهر لابن الأنباري، وينقل أبو حيان عنه كثيرًا، والنقل هذا عن صاحب الترشيح نقله ابن هشام من أبي حيان. انظر: بغية الوعاة (١/ ٥٥٣).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٦٠).

(٦) بتمامه:

حَذَاهَا مِنَ الصَّيْدَاءِ نَعْلًا طِرَافُهَا حَوَامِي الْكُرَاعِ الْمُؤِيدَاتِ الْعَسَاوِزِ

وَالْبَيْتُ لِلشَّمَاخِ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: ديوان الشماخ (١٩٨) وتصحيح الفصيح (٤٥٧) والخصائص (٣/ ١١٨) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٨٣٠).

(٧) انظر: الخصائص (٣/ ١١٤-١١٧).

قال^(١): «ف: (مُطَلِّقٌ) بعد حذف النون^(٢) يُقَدَّرُ: (مُطَلِّقٌ)، ك: (مُكْرِمٌ)؛ لانتفاء: (مُفْعِلٍ)، ثم قيل: (مَطَالِقٌ، وَمُطَلِّقٌ)^(٣)، ك: (مَكَارِمٌ، وَمُكْرِمٌ)^(٤). وكذلك تقدَّرُ: (جَحَفَلًا) بعد حذف النون: (جَحَفَلًا)، وإن شئتَ بَقِيَّتِهِ مُحَرَّكًا؛ مُحْتَجًّا بِبُيُوتِ: (عَرْتُنِ) في: (عَرْتُنِ)، وفي: (سَفَرَجَلِ): (سَفَرَجُ)، وفي: (حَبَطِي): (حَبَطِي)، ك: (أَزْطِي)؛ لانتفاء مثالِ (حَبَطِي) وألفه لغيرِ تَأْنِيثٍ^(٥)، فإن قَدَّرْتَ المحذوفَ الألفَ قَدَّرْتَهُ: (حَبَطُ)، لانتفاء (فَعَلُ).

فإن قيل: وكذا ينتهي (فَعَلُ).

قلنا: هو وإن انتفى في الأسماء لكنه جاء في الأفعالِ (فَعَلُ)، نحو: (قَلَنْسَ). وتُقدَّرُ: (عَتْرِيسًا) بعد حذف النون: (عَتْرِيسَ)، بخلافِ نحو: (جِرْدَحِلُ)؛ فإنه يصيرُ (جِرْدَحَ)، ك: (دِرْهَمَ).

و(حَارِثُ) إذا صغرته ترخيماً صارَ: (حَرِثَ)، ك: (نَمِرَ)، فهذه لا تُعَيَّرُ. ووجهُ الدليلِ من البيتِ أنه لما حذفَ نونَ (عَشَوَزَ)؛ تشبيهاً لها بالزائدِ، كما حُذِفَتِ الهمزةُ من تحقيرِ: (إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ) كذلك، وإن كانت عندنا أصلاً، صارَ (عَشَوَزَ)، و(فَعَوَلٌ) مفقودٌ، فحوَّلَ إلى مثالِ: (جَدَوَلِ)، فتحركت الواوُ، فلم

(١) انظر: الخصائص (٣/ ١١٤).

(٢) في المخطوط: (اللام)، وهو سهو أو سبق قلم، والتصويب من الخصائص، وهو الذي يقتضيه الكلام.

(٣) في المخطوط (مطلق)، والتصويب من الخصائص.

(٤) في المخطوط (مكاريم)، والتصويب من الخصائص.

(٥) في الخصائص: «وألفه للإلحاق».

تَهْمَزُ كَمَا هُمَزَتْ وَאוْ: (عَجُوزَ)، فَأَمَّا انْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا فَلَا يَمْنَعُهَا الْإِعْلَالُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ
الْهَمْزِ إِنَّمَا هُوَ سَكُونُهَا فِي الْوَاحِدِ.

وَاسْتِدْلَالٌ أَيْضًا بِقَوْلِهِمْ فِي: (أَلْدَدَ) فِي التَّحْقِيرِ: (أَلْدَدَ) بِالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ
النُّونَ صَارَ: (أَلْدَدَ)، وَهَذَا مِثَالٌ مَنكُورٌ، فَلَمَّا أَفْضَى إِلَى ذَلِكَ أَدْعَمَهُ؛ لِأَنَّ [أَفْعَلَ] ^(١)
أَقْرَبُ الْأَوْزَانِ إِلَيْهِ، فَصَارَ: (أَلْدَدَ)، فَجَرَى مَجْرَى: (أَلْدَدَ)، مَذَكَّرَ: (لَدَاءَ)، كَذ: (أَصَمَ،
وَصَمَاءَ)، قَالَ ^(٢):

وَكُونِي عَلَى الْوَاثِينَ لَدَاءَ شَغْبَةً كَمَا أَنَا لِلْوَاثِي أَلْدُ شَغُوبٌ
فَلِذَلِكَ صُغِّرَ عَلَى (أَلْدَدَ)، وَمُنِعَ الصَّرْفُ ^(٣).

قَالَ ^(٤): «وَمِنْ ذَلِكَ (كِرْوَانُ)، حُذِفَتْ زِيَادَتَا: (كَرْوَانِ)، فَصَارَ: (كَرَا)، بِالْقَلْبِ،
ثُمَّ جُمِعَ: (فَعَلَّ) عَلَى (فِعْلَانِ)، كَذ: (خَرِبَ، وَخِرْبَانِ)، فَرَجَعَتْ الْأَلْفُ وَאוْ، فَهَذِهِ
الْوَاوُ بَدَلٌ مِنْ أَلِفٍ مُبْدَلَةٍ مِنْ وَاوٍ: (كَرْوَانِ)».

* * *

كَذَاكَ ثَانِي لَيْتَيْنِ [اَكْتَنَفَا مَدَّ (مَقَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيْفَا)]

[ثَانِي لَيْنَيْنِ]: يَرِدُ عَلَيْهِ نَحْوُ (خَوَايَا، وَرَوَايَا)؛ فَالْصَّوَابُ: (ثَانِي لَيْتَيْنِ لَيْسَ

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٢) البيت ينسب لكثير ولابن الطثرية ولابن الدمينية، وهو من الطويل. انظر: ديوان كبير (٥٢٣)
وديوان ابن الطثرية (٦٢) وديوان ابن الدمينية (١١٢) والزاهر (٣٨٠/٢).

(٣) انظر: الخصائص (١١٩/٣).

(٤) يعني ابن جني. انظر: الخصائص (١٢٠/٣).

مُبْدَأًا مِنْ هَمْزَةٍ).

قوله: (اَكْتَنَفَا) ينبغي أن يقول: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)^(١)؛ ليخرج نحو قوله^(٢):

وَكَحَّـلَ الْعَيْنَيْنِ بِـالْعَوَاوِرِ

قوله: (مَدَّ)^(٣) يشمل الواوين والمختلفين.

وقوله: (مَقَاعِلَ) يُخْرِجُ المفردَ.

والجمعُ بينَ هذينِ الأمرينِ إحداثُ لقولِ ثالثٍ؛ لأنَّ الأخفشَ^(٤) يرى اختصاصَ ذلك بالواوين.

* * *

وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ [بِأَيْمًا أَعْلَى] لَأَمَّا وَفِي مُنْثَلٍ (هَرَاوَةٍ جُعِلَ)

قوله: (وَأَفْتَحَ وَرَدَّ) البيت، إنما فتحوها؛ لِثِقَلِ الكلمةِ مِنْ جِهَاتٍ:

كونُها جمعًا.

وكونُ الجمعِ بهذا الجمعِ الخاصِّ.

وكونُ اللامِ معتلةً بعدَ كسرةٍ على هَمْزَةٍ.

وإذا استقلوا كسَرَ (مَدَّارِي) حَتَّى قَالُوا: (مَدَّارِي) فهذا أَجْدَرُ.

(١) في المخطوط: (وَتَقْدِيرًا).

(٢) الرجز ينسب للعجاج ولجندل بن المثنى الطهوي. انظر: الكتاب (٤/ ٣٧٠) والأصول

(٣/ ٣٩٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٥) والخصائص (٣/ ٣٢٩).

(٣) الصواب: (البين).

(٤) انظر: المقضب (١/ ١٢٦) وشرح كتاب سيبويه للسرياني (٥/ ٢٦٢).

وفي «شرح الكافية»^(١): أَنَّهُمْ لَمَّا اسْتَقْلَوْا فِي هَذَا الْبَابِ قَلَّبُوا الْهَمْزَةَ الْمَبْدَلَةَ مِنَ الْمَدَّةِ يَاءً مَفْتُوحَةً؛ لِتَقْلِبِ اللَّامُ الْفَاءَ، وَأَنَّ نَحْوَ: (قَضَايَا) أَصْلُهُ: (قَضَائِي)، ثُمَّ (قَضَائِي)، ثُمَّ (قَضَايَا).

قَالَ^(٢): «تَطِيلُ التَّعْلِيلُ»^(٣)، فَتَقُولُ: (قَضَائِي)، ثُمَّ (قَضَائِي)^(٤)، ثُمَّ (قَضَاءَا)، ك: (مَدَارِي)، فَاسْتَقْلَ وَقَوْعُ هَمْزَةُ عَارِضَةٍ فِي جَمْعٍ بَيْنَ الْفَيْنِ، وَهِيَ مِنْ مَجْرِي^(٥) الْأَلْفِ، فَكَانَ ذَلِكَ كِتَوَالِي ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ، فَأَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ يَاءً.

* * *

وَأَوَّاهُمْزًا [أَوَّلُ السَّوَاوِينِ رُدُّ فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَيْءٍ «وُوفِي الْأَشْدَّ»] مَسْأَلَةٌ^(٦): (وُؤَلَى)^(٧)، ثُمَّ تَخَفَّفُ فَتَقُولُ: «وُؤَلَى»^(٨)، ثُمَّ يَجُوزُ إِبْدَالُ الْأُولَى؛ لِانْتِصَامِهَا، وَلَا يَجِبُ.

وَمِثْلُهُ أَنْ تَبْنِي مِنْ: (الْوَأْي) كَلِمَةً عَلَى وَزْنِ (قُفْلٍ)، تَقُولُ: (وُؤَيْ)، ثُمَّ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (وُؤِي)، وَلَا يَجِبُ الْإِبْدَالُ، هَذَا رَأْيُ النَّاظِمِ^(٩) فِي هَذَا النَّوعِ، وَهُوَ قَوْلُ

- (١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٨٦).
- (٢) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٨٦).
- (٣) في شرح الكافية: «وبعضهم يطيل التعليل فيقول: ...».
- (٤) ليست هذه الخطوة في مطبوعة شرح الكافية.
- (٥) في شرح الكافية: (من مخرج الألف).
- (٦) السياق يقتضي كلاماً تقديره: (أصل (أولى): (وؤلى)...)...
- (٧) وهذا مذهب الكوفيين كما قال الرضي. انظر: شرح الشافية (٣/٧٦).
- (٨) (وؤلى) مؤنث (الأوأل)، بمعنى (الألجأ).
- (٩) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٨٩).

المازني^(١)، وقال الخليل وس^(٢): يجبُ الإبدالُ.

مسألة: لو بنيت من: (الوعْد) مثل: (طومار) قلت: (ووعاد)، ثم يجوزُ إبدالُ
الأولِ همزة؛ لانضمامها، قاله ابنُ هشام^(٣) وابنُ مالك^(٤)، وقال ابنُ عصفور^(٥):
يجبُ؛ لأصالة الضمِّ، بخلاف^(٦): ﴿وُورِي﴾.

فرع: إذا بنيت مثال (أفوعَل) من (وَأَيْت) قلت: (إوَأوأي)، ثم تقلبُ اللَّامُ
ألفًا، والفاءُ ياءً، فإن نقلت حركة العينِ الأولى إلى الفاءِ - وهي الياءُ المنقلبةُ عن
الواوِ - زالت حاجتُك إلى همزِ الوصلِ، وزالَ مُوجبُ قلبِ الواوِ ياءً، وهو سكونُها
وانكسارُ ما قبلها، فتصيرُ: (وَوَأي)، فإن نقلت حركةَ الهمزة [إلى]^(٧) الثانيةِ من
السواوين قلت: (وَوَي)، فغيرُ الفارسي^(٨) يُوجبُ إبدالَ الواوِ الأولى همزةً،
والفارسي^(٩) يجوزُه.

مسألة: مثال: (اغْدُوْدَن) من (وَأَيْت): (اوَأوأي)، بثلاثِ همزاتٍ: أولاهُنَّ
زائدةٌ، وهي همزة: (اغْدُوْدَن)، والأخرى عَيْنانِ، بإزاءِ دالِّي: (اغْدُوْدَن)، وبواوَيْنِ

(١) انظر: المنصف في شرح تصريف المازني (٢١٩).

(٢) انظر: الكتاب (٣٣٣/٤).

(٣) يقصد به ابن هشام الخضرواي. انظر: الارتشاف (٢٥٧/١).

(٤) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (١٠٩).

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٤١) والممتع (٤٧٦).

(٦) الأعراف: ٢٠.

(٧) زيادة يقتضيهما السياق.

(٨) انظر: الكتاب (٣٣٣/٤) والأصول (٢٤٥/٣).

(٩) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (١٠/٥) وارتشاف الضرب (٢٥٧/١).

فاصْلَتَيْنِ بَيْنَ الهمزَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، والهمزَتَيْنِ الْأُخْرَتَيْنِ، ثُمَّ تُقْلَبُ الْوَاوُ الْأُولَى يَاءً؛ لِسكونِهَا وانكسارِ ما قبلَهَا، والياءُ الْأَخِيرَةُ أَلْفًا؛ لِتَحْرُكِهَا وافتتاحِ ما قبلَهَا: (أَيَاوَى)، وَلَا يُغَيَّرُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ، إِلَّا إِنْ أُرِدَتْ التَّخْفِيفُ:

فَإِنْ خَفَّفَتِ الهمزةُ الثَّانِيَةَ فَقَطْ قُلْتُ: (أَيَاوَى)، وَصَحَّحَتِ الْوَاوُ لِمَوْجِبِينَ:

أَحَدُهُمَا: عَرَوْضُ حَرَكَتِهَا، كَمَا فِي (تَوَمَ)، مُخَفَّفٍ: (تَوَامَ).

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَتَوَالَى إِعْلَالَانِ، كَمَا صَحَّحَتْ فِي (الهُوَى، وَالنَّوَى)، وَبَابِهِمَا.

وَإِنْ خَفَّفَتِ الهمزةُ الْأُولَى فَقَطْ قُلْتُ: (أَيَوَاىَ)، ثُمَّ تَسْتَغْنِي عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ بِتَحْرِيكِ مَا بَعْدَهَا، فَتَقُولُ: (يَوَاىَ)، فَيَزُولُ الْمُوجِبُ لِقُلْبِ الْوَاوِ يَاءً، وَهُوَ سَكُونُهَا وَانكسارُ ما قبلَهَا، فَتَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهَا، فَتَصِيرُ (وَوَاىَ)، فَيَجْتَمِعُ حِينَئِذٍ وَاوَانِ، فَتُبْدَلُ الْأُولَى هَمْزَةً، كَمَا فِي: (أَوَايِلَ)، فَتَقُولُ: (أَوَاىَ).

فَإِنْ خَفَّفْتَهُمَا جَمِيعًا قُلْتُ: (وَوَى)، ثُمَّ: (أَوَى)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا صَارَ بِتَخْفِيفِ الهمزةِ الْأُولَى: (أَوَاىَ)، نَقَلْتُ حَرَكَةَ الهمزةِ الثَّانِيَةِ لِلْوَاوِ وَأَسْقَطْتُهَا.

قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ^(١): «وَقَدْ أَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ^(٢) إِذَا سَهَّلَتِ الهمزةُ الْأُولَى وَأَبْقِيَتِ الثَّانِيَةَ أَنْ تَقُولَ: (وَوَاىَ)، وَإِذَا سَهَّلْتَهُمَا مَعًا أَنْ تَقُولَ: (وَوَى)، وَلَا تُقْلَبُ الْوَاوُ هَمْزَةً؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الهمزَتَيْنِ الْوَاوِ، فَجُعِلَ تَرْكُ الهمزةِ هُنَا نَظِيرَ تَصْحِيحِ الْوَاوِ فِي: (رُؤْيَا) وَأَمْثَالِهَا، فَلَمْ تُقْلَبْ وَتَدَّعَمَ، وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً وَبَعْدَهَا الْيَاءُ».

* * *

(١) انظر: الممتع لابن عصفور (٤٨٦).

(٢) انظر: البغداديات للفارسي (٩١) والمنصف (٢/٢٤٨).

وَمَدًّا ابْدِلَ [ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَ: «أَيَّرَ، وَافْتَمِنَ»]

ليكن صدر فصل (تسهيل الهمز).

قوله ^(١) الهمزة حرفٌ مستقل؛ لأنه يخرج من أقصى الحلق، كأنه سغلة؛ فلذلك استضعب تحقيقه، وكثر تخفيفه مفردًا، بإبدال، نحو: (يَوْمِنُ)، وتسهيل، نحو: «سَال»، وبنقل، نحو: «الْآخِرَةَ»، فإذا التقت همزتان تضاعف الاستئصال، وتأكدت دواعي التخفيف، فإن كانتا في كلمة ازداد داعي ^(٢) التخفيف قوة، وصار الجواز وجوبًا.

وتعين في التسهيل أن يكون بالبدل من بين سائر أنواعه؛ لأنه إذهابٌ لأثرها بالكلية، ثم تدبر تارة بحركة نفسها، وهو الأصل، وتارة بحركة ما قبلها؛ لمعارض منع من اعتبار الأصل.

تنبيه: الذي قرأ ^(٣): «إِثْلَا فِهِمْ» هو الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ^(٤)، قاله في «شرح ك» ^(٥).

إِنْ يُفْتَحِ ائْرَ صَمٌّ [أَوْ فَنَحِ قُلْبَ وَأَوَّا، وَيَاءٌ إِئْرَ كَشَرٍ يَنْقَلِبُ]

(١) كذا في المخطوط، ولا أدري ما السياق، وهل في السياق بتر سقط، وأغلب هذه التحشية منقولة من نص ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٩٤).

(٢) في المخطوط: (دواعي)، والتصويب من شرح الكافية الشافية.

(٣) قریش: ٢.

(٤) انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/٥٩٨).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٩٢).

قوله: (فَتَشَح) خلافاً للمازني^(١) في الهمزتين إذا كانت الثانية منهما فاءً لـ: (أَفْعَل)؛ فَإِنَّهُ يُبَدِّلُهَا يَاءً، فيقول في بناء (أَفْعَل) من (أَمْ): (أَيْم)، والجماعة^(٢) يقولون: (أَوْم)، وفي استصحاب^(٣) إبدال الثانية ياءً؛ لانكسارها إذا زال ذلك الانكسار في تصغير أو تكسير، مثاله أن يبنى من (أَمْ) على وزن (إِضْبَع)، فيقول: (إَيْم)، يصغره فيقول المازني: (أَيْمِم)^(٤)، أو يكسره فيقول: (أَيَامِم)^(٥)، ونحن نقول: (أُونِم، وأَوَامِم). [وباء إثر كسر ينقلب]: تنبيه: مثل (إِثْمَم) يُدْعَى أَنَّ حَرَكَةَ الميمِ الأولى نُقِلَتْ للهمزة الثانية، ثم أُبْدِلَتْ الثانية ياءً.

قال الناظم^(٦): «ولا ينبغي أن يدعى أننا أبدلناها ساكنة، ثم لما أردنا الإدغام نقلنا؛ لأنه لو كانت العناية بالإعلال مقدّمة على العناية بالإدغام لُقِبِلَ في جمع (إِمام): (أَمَّة)؛ لأن أصله (أُمَمَة)، ولكنهم إنَّما سهّلوه بالياء مكسورة، وكذلك هو قبل التسهيل، بدليل أن من السبعة^(٧) مَنْ يُحَقِّقُهَا ويكسر الثانية»^(٨).

* * *

- (١) انظر: الأصول (٣/ ٣١٥) والمنصف في شرح تصريف المازني (٢/ ٣١٦-٣١٨).
- (٢) انظر: الأصول (٣/ ٣١٥). والمنصف (٢/ ٣٢٢).
- (٣) أي: «وخلافاً للمازني في استصحاب...».
- (٤) في الارتشاف: (أَيْمِم).
- (٥) في الارتشاف: (أَيَامِم).
- (٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٦).
- (٧) ابن عامر والكسائي وحزمة وعاصم. انظر: السبعة (٣١٢) وجامع البيان (٢/ ٥١٤).
- (٨) ليس كله بالنص من مطبوع شرح الكافية، فلعل بعضه من كلام ابن هشام، ولكن من بداية النقل إلى قوله: «أُمَمَة» هذا من كلام ابن مالك بالنص، وهو في مطبوعة شرح الكافية. =

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا [كَذَا وَمَا يُضَمُّ وَأَوْأَصِرُ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمًّا]

قوله: (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) خلافاً للأخفش^(١) في المكسورة إثر ضمة؛ فإنه يُبدلها واواً.

قوله: (وَمَا يُضَمُّ وَأَوْأَصِرُ) خلافاً له^(٢) في المضمومة بعد كسرة؛ فإنه يُبدلها ياءً.

فالحاصل أنه يقول في الهمزتين المحرّكتين بحركتين ثقيلتين مختلفتين: إنَّ كُلًّا مِنْهُمَا تُدَبَّرُ بِحَرْكَةٍ مَا قَبْلَهَا، لَا بِحَرْكَيْهَا.

احتجَّ بأنَّ المسهلة قَرَبَتْ مِنَ السَّاكِنِ، وَشَبِيهَةٌ بِمَا قَرَبَتْ مِنْهُ، وَالْوَاوُ لَا تَسْكُنُ بَعْدَ كَسْرَةٍ، وَالْيَاءُ لَا تَسْكُنُ بَعْدَ ضَمَةٍ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَسْهَلْ أَحَدٌ فِي نَحْوِ: (جُونٌ، وَمِائَةٌ) بَيْنَ بَيْنَ.

قلنا: هذا شبيهٌ بالمتنع، وهو أَلْفٌ بَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ، وَذَاكَ شَبِيهٌ بِالْمُسْتَقْلِ؛ فَافْتَرَقَا، ثُمَّ إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ مَضْمُومَةٌ، وَلَا وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ مَكْسُورَةٌ.

قوله: (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا) فأما قراءة قومٍ مِنَ الْقُرَّاءِ^(٣): «أَيْمَةُ الْكَفْرِ»

= انظر: شرح الكافية الشافية (٢٠٩٦/٤).

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (٤٥/١) والأصول (٣١٥/٣). والمنصف (٣٢٢/٢).

(٢) يعني: خلافاً للأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش (٤٥/١).

(٣) التوبة: ١٢، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي وابن ذكوان وخلف وروح، وهي رواية عن نافع وابن أبي أويس. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٥١/٣).

بهمزتين، ففي «إيجاز التعريف»^(١) أن ذلك شاذٌ، وفي «التسهيل»^(٢): «وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة».

قوله: (مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا) البيت، لو بنيت من (قَرَأَ) مثل (دَخَرَجْتُ) لقلت: (قَرَأَيْتُ)^(٣)، فالبديل؛ لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة، وكان البديل الثانية؛ لأنَّ الثقل حصل بها، ولأنَّها طرفٌ، وكان الإبدال إلى الياء؛ لأنها أخفُّ.

وتقول في مثال (قَمَطِرٍ) من (قَرَأْتُ): (قَرَأَيْ)، وإنما لم تُدْغَمْ كما ادَّغَمْتَ في (سَأَلٍ)؛ لأنَّ المَوْجِبَ في (سَأَلٍ) أن تبقى الهمزتان من غير إبدال: أن عيني الكلمة لا تختلفان أبدًا، نحو: (قَتَلٍ وَصَرَّابٍ)، واللامان قد يكونان مختلفين، نحو: (هَدْمَلَةٌ، وَسِبْطِرٍ).

* * *

فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا [جَا وَاؤُمَ] وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمُ
لو بنيت من (أَاءٍ)^(٤) مثل (فُلُفُلٍ) لقلت على الأصل: (أُوَأُّ)، ثم (أُوَأْيٍ)، ثم تدخل في باب (أَذَلٍ)، فتصير (أُوِي)، وفي (التعريف): «الأوئي، فإن سهّلته بعد ذلك بالنقل قلت: (أُوِي)، وفي (التعريف): «الأوي، ولا تردُّ الهمزة الأخيرة وإن زالت الهمزة التي قبلها»^(٥).

(١) انظر: إيجاز التعريف (١١٨).

(٢) انظر: التسهيل (٣٠٢).

(٣) انظر: الأصول (٣/٣٨١).

(٤) ك: (عاع)، وهو ثمر شجر. انظر: لسان العرب (١/٢٤).

(٥) انظر: التعريف (١٢٢).

فرع: مثال (قَمَطِر) ^(١) من (قَرَأَ): (قَرَأَا)، بإبدال الياء من الهمزة الثانية؛ لأنها في موطن اللام، وتصحيح الأول والثالثة؛ لأنَّ كلاً منهما ليس ثانياً لهمازتين.
ولو بنيت من الهمزة مثل (أُتْرِجَّة) سهَّلت الثانية والرابعة، وخففت البواقي، فتقول: (أَوَاوَةٌ)، فإن نقلت حركة الهمزة الثانية قلت: (أَوَاوَةٌ)، أو حركة الثالثة قلت: (أَوَاوَةٌ)، أو كليهما قلت: (أَوَاوَةٌ) ^(٢).

* * *

وَيَاء أَقْلَبَ أَلْفًا [كَنَسَرًا تَلَا] ع: (مَصَابِيحُ، وَدُعِي، وَغُزِي).
فأما (رَضِي) فإنه من باب قوله: (بَوَاوِ ذَا أَفْعَلًا فِي آخِرٍ)؛ لأنَّ أصله (رَضَوَ)، لا (رَضَا)، نعم، مَنْ قَالَ: إِنَّ (فُعِلَ) صِيغَةُ أَصْلِيَّةٌ ف: (دُعِي، وَغُزِي) عنده على غير ذلك، وأصلهما ك: (رَضِي)، فأما (رُمِي)، وقُضِيَ) فعلى أصليهما لا قَلْبَ فِيهِمَا.

* * *

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ [تَا التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتِي (فَعْلَانِ) ذَا أَيْضًا رَأَوَا]
قوله: (فِي آخِرٍ) قالوا: لأنها في مَظَنَّةِ السَّكُونِ.

وكان الناظم اكتفى بما يُفهم من هذا التعليل عن التنبيه على قلبها في نحو: (إِعَادِ، وَمِيزَانِ)، وشرطه أن لا تكون مُدْغَمَةً، فمن ثمَّ [صَحَّتْ] ^(٣) في (الْجُلُودِ).

(١) على مقتضى المثال المبني يجب عليه أن يذكر بدل (قَمَطِر) اسماً خماسياً.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٦٩).

(٣) زيادة بقتضياها السياق.



فرع: (أخوَوَى، أخوَوَاء)، وَمَنْ قَالَ فِي (أَقْتَالَ): (قَتَلَ) فَإِنَّهُ إِذَا ادَّعَمَ هُنَا يَقُولُ: (جِيَاءَ)، والفرقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (أَجْلِيَوَاذٍ) أَنَّ هَذَا لَمْ يُوضَعْ عَلَى الِادِّعَامِ، فَلَمْ يَسْتَخْكِمِ التَّحْصُنُ، وَأَبُو الْحَسَنِ^(١) نَظَرَ إِلَى الظَّاهِرِ، فَقَالَ: (جَوَاءَ)^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ قَالُوا فِي (دِيَوَانٍ): (دِيَوَانُ)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي (أَجْلِيَوَاذٍ): (أَجْلِيَوَاذٍ)؟

قلنا: ذَلِكَ شَاذٌ.

[فِي آخِرٍ]: وَقَالَ^(٣):

قَالَتْ أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنِّي لَهْ

فَسَكَّنَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْوَاوِ؛ لِعُرْوِضِ زَوَالِ الْكَسْرِ.

[أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ]: شَذَّ: (مَقَاتِيَّةٌ)، وَ(سَوَاسِيَّةٌ)، وَ(أَقْرِيَّةٌ) جَمَعَ (قَرِي)، وَهِيَ مِيلَعَةُ الْكَلْبِ^(٤).

* * *

فِي مَضْدَرِ الْمُعْتَلِّ [عَيْنًا وَ الْفَعْلُ] مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ (الْجَوْلُ)

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٢٧٩/١).

(٢) انظر: سفر السعادة (٢٤٣/١) والممتع (٣٧١) وارتشاف الضرب (٢٧٨/١).

(٣) من تمامه:

وَهَزَزْتُ وَيُنِي بِنْتُ مَرْءٍ لَهْ قَالَتْ أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنِّي لَهْ

والرجز لصحير بن عمير. انظر: الأصمعيات (٢٣٥) وأمالى القالي (٢٨٤/٢) والتمام لابن جني (١٠٤).

(٤) انظر: اللسان (١٧٥/١٥).

[في مصدر المعتل عينًا]: أي: يقلبون الواو ياءً عينًا لمصدرٍ، بشرط كسرة قبلها، وألف بعدها، واعتلالها في الفعل، وبعد^(١) جمع كذلك، بشرط صحة اعتلالها في المفرد، أو سكونها.

فخرج باشتراط المصدر أو الجمع نحو (سَوَاكُ)، وباشتراط الكسر نحو (عَاوٍ، وعَوَاءٍ)، و(سَوْدَ سَوَادًا)، وباشتراط الألف نحو^(٢): ﴿عَوَجًا﴾، و^(٣): ﴿جَوَلًا﴾، و(عُودٍ، وعِودَةٍ)، و(كُوزٍ، وِكُوزَةٍ).

ويُشترط في الجمع صحة اللام، فنحو: (زَيَّانَ، ورِوَاءٍ) [لا يعل]^(٤). ومثّل أبو حيان^(٥) أيضًا بـ: (جَوٌّ، وجَوَاءٍ)، وهو خطأ؛ لأنَّ (جَوٌّ) لم تسكن عينه، ولا اعتلّت.

وخرج باشتراط سكونها في الجمع أو إعلالها نحو: (طَوِيلٍ، وطِوَالٍ). فأما قوله^(٦):

(١) لعلها تصحيف لـ: (عين).

(٢) آل عمران: ٩٩ وغيرها.

(٣) الكهف: ١٠٨.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) وقد سبقه في ذلك ابن مالك نفسه. انظر: [إيجاز التعريف (١٢٣)] والتذييل والتكميل (١٥٤/٦) ط الأزهر.

(٦) بتمامه مع تغيير أو العجز:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذُلَّةٌ وَأَنَّ أَشَدَّاءَ الرُّجَالِ طِيَالُهُا

والبيت ينسب لأنيف بن زبان وللائال بن عبدة بن الطيب، وهو من الطويل. انظر: الحماسة البصرية (٣٥/١) والكامل (٧٩/١) والمنصف (٣٤٢/١) وخزانة الأدب (٤٨٨/٩).

فَلِإِنْ أَشَدَّاءَ الرِّجَالِ طَيَّالَهَا

فنادرٌ.

فَأَمَّا (جَوَادٌ، وَجِيَادٌ) فَقَالَ الشَّيْخُ^(١): «يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا اسْتَفْتَوْا عَنْ جَمْعِ (جَوَادٍ) بِجَمْعِ (جَيِّدٍ)، كَمَا اسْتَفْتَوْا بـ: (عُرَاةٌ) جَمْعَ (عَارِيٍّ) عَنْ جَمْعِ (عُرْيَانٍ)، وَبـ: (عُدَاةٌ) جَمْعَ (عَادٍ) عَنْ جَمْعِ (عَدُوٍّ)».

قَالَ^(٢): «وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي (طَيَّالٍ) أَنْ يَكُونَ جَمْعَ (طَائِلٍ)^(٣) اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ (طَالَه) إِذَا فَاَقَهَ فِي الطُّولِ».

وَبِاشْتِرَاطِ اعْتِلَالِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ (اعْتَوَّنُوا اعْتَوَّانًا)، وَ(اجْتَوَّرُوا اجْتَوَّارًا)، وَ(لَاوَدَ لَوَادًا).

قَوْلُهُ: (فِي مَصْدَرٍ) وَشَدَّ (نَارَتْ نَوَارًا)، بِمَعْنَى: نَفَرَتْ، قَالَ الشَّيْخُ^(٤): «وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ».

فِي «شَرْحِ الْكَافِيَّةِ»^(٥): «وَبُيِّنَ بِتَصْحِيحِ مَا وَزَنَهُ (فِعْلٌ)، كـ: (الْحَوْلُ، وَالْعَوْدُ)^(٦)، وَالْعَوَجُ (مَصْدَرٌ) (حَالَ، وَعَادَ الْمَرِيضُ، وَعَاجَ)، عَلَى أَنَّ إِعْلَالَ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ

(١) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٢١١٥/٤).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١١٦/٤).

(٣) في شرح الكافية الشافية: (طابِل).

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٢١١٥-٢١١٦/٤).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١١٣/٤).

(٦) في المخطوط: (العوض)، وهو تحريف.

مشروطٌ بوجود الألف؛ حتَّى يكونَ [على] ^(١) (فَعَالٍ). انتهى.

وعلى قياس ذلك قوله في الجمع: (وَصَحَّحُوا فَعَلَةً)، فعلى هذا (وَصَحَّحُوا فَعَلَةً) استثناءٌ من مسألة الجمع، وشذُّ (تَوَرَّ، وَتَبَرَّ، وَغَوَّ، وَعَبَدَ).

* * *

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ [أَعْلَلٌ أَوْ سَكَنٌ] فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَزَّنَا
في «الخصائص» ^(٢): ممَّا يدلُّ على قوة اعتنائهم بهذا الشأن ^(٣) مراعاتهم في
الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق منه، فكما أعلُّوا الواو في الواحد أعلُّوها في الجمع،
ك: (قِيمَةٍ، وَقِيمٍ)، و(دِيمَةٍ، وَدِيمٍ)، ولمَّا صحَّحوها في الواحد صحَّحوها في الجمع،
ك: (زَوْجٍ، وَزَوْجَةٍ)، و(تَوَرَّ، وَتَوَرَّةً).

فالَمَّا (تَبَرَّ) ففي إعلاله ثلاثة أقوال:

فصاحبُ «الكتاب» ^(٤) حمَّله على الشُّذُوذِ.

وأبو العباس ^(٥) قال: أعلُّوه ليفصلوا بذلك بين (تَوَرَّ) الحيوان، وبين (التَّوَرَّ)

(١) ساقطة من المخطوط، والتتيم من شرح الكافية.

(٢) انظر: الخصائص (١/ ١١٣).

(٣) تتيم لقوله: «واعلم أنَّ العربَ تُؤثِّرُ من التجانسِ والتشابهِ وحملِ الفرعِ على الأصلِ ما إذا تأمَّلتَ عَرَفْتَ منه قوةَ عنايتها بهذا الشأنِ، وأنَّه منها على أقوى بالٍ». انظر: الخصائص (١/ ١١٢).

(٤) انظر: الكتاب (٤/ ٣٦١).

(٥) يعني به ثعلبًا، وقد تواتر عند النحاة كابن يعيش وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان والمرادي وغيرهم بعد مقالة ابن جني هذه أن المقصود بأبي العباس المبرد، والذي أوقع =

للقطعة من الأقط؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا (ثورة) بالتصحيح، لا غير.
وقال أبو بكر^(١): مقصور من (نبارة)، فتركوا إعلال العين أمانة على ذلك،
كما تركوا تصحيح (اجتوز) دلالة على أنه في معنى ما لا بُدَّ من صحته.
ع: لو نظَّره ب: (مخيط) كان أولى؛ لأنه مثله سواء^(٢).

* * *

وَصَحَّحُوا (فَعْلَةً) [وَفِي (فَعَلَ) وَجْهَانِ وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَ: (الْحَبِيل)]
قوله: (وفي فعل وجهان) استثناء من مسألة المصدر المقطوع فيها بالإعلال.
وفي «التسهيل»^(٣) ما نصّه: «تبدّل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر
لفعل معتل العين، أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقاً أو ساكنها إن وليها في
الجمع ألف وصحّت اللام».

= هذا اللبس أن البصريين إذا أطلقوا أبا العباس فإن المراد به المبرد، ولكن ابن جني يصرح
في غير موضع من كتبه أن الذي ذهب هذا المذهب أبو العباس ثعلب فيما أخبره به عن
ثعلب ابن مقسم. انظر: المنصف لابن جني (٣٤٧).

(١) يعني به ابن السراج. انظر: الأصول لابن السراج (٣/ ٣١٠).
(٢) أراد أن لفظ (مخيط) صحّت فيه الياء ولم تُعَلَّ، وحققها إعلالاً بالنقل والقلب، لتصير
(مخاط)، ولكن ترك الإعلال لكونها مقصورة من (مخياط)، فأرادوا أن يبنوها على الأصل،
وأنّ هناك ألفاً زائدة حذفت، وكذلك (ثورة) مقصورة من (ثوار)، التي تؤوّل إلى (نبارة)،
فصحّحوا يدلّوا على الألف المحذوفة، وابن هشام يقصد أن التمثيل ب: (مخيط) أولى من
التمثيل ب: (اجتوز)؛ لأنّ (اجتوز) ليس فيها حذف ولا قصر من ممدود، فلو مثل ب: (مخيط)
لكان مثل (ثورة). مستفاد من صديقي الأستاذ عماد غزير حفظه الله.

(٣) انظر: التسهيل (٣٠٤).

وقد يصحَّح ما حقه الإعلالُ مِنْ (فَعَلٍ) مصدرًا أو جمعًا، و(فَعَالٍ) مصدرًا،
وقد يُعَلُّ ما حقه التصحيحُ مِنْ (فَعَالٍ) جمعًا أو مفردًا غيرَ مصدرٍ، وَمِنْ (فَعْلَةٍ) جمعًا،
وليس مقصورًا مِنْ (فَعَالَةٍ)، خلافًا للمبرد^(١).

قوله^(٢): (مِنْ فِعْلٍ مَصْدَرًا) ك: (حَوَّلَ)، (أَوْ جَمْعًا) ك: (حَاجَةٍ، وَحِوَجٍ)،
(وَفَعَالٍ مَصْدَرًا) ك: (نَازَتْ نَوَازًا)، (مِنْ فَعَالٍ جَمْعًا) ك: (طِبَالٍ).

وَالْوَاوُ لَا مَا [بَعْدَ فَتْحٍ يَأْتِيهِ انْقِلَابٌ] ك: «الْمُعْطِيَانِ يُرْضَيَانِ» وَوَجِبَ [

إِنْ دَالٌ وَآوُ] [بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ] وَيَا ك: (مُوقِنٍ) بِدَالِهَا اغْتَرَفَ [هذا قسم^(٣) قوله:

وَيَاءٌ أَقْلَبَ أَلِفًا كَسْرًا لَا

وذلك نحوُ (صَارِبٍ، وَصُوَيْرٍ).

قوله: (كَمُوقِنٍ) أي: كِيَاءٍ (مُوقِنٍ) الأصلية في كونها ساكنة مفردة، فخرج
نحوُ (هَيَامٍ، وَعَيْلٍ).

وبقي شرطُ ثالثٌ، وهو أن لا تكونَ في جمعٍ، فإنَّ الذي يُعَلُّ حيثُ الحركةُ،
نحوُ (يَبِضٍ).

(١) انظر: المقتضب (١/٢٦٨) والأصول (٣/٣١٠).

(٢) يعني ابن مالك في التسهيل.

(٣) في المخطوط: (تقسيم)، والتصويب من العلمي (٢/٥٤٦).

ورابع، وهو أن لا تكونَ عَيْنًا: (فُعَلَى)^(١) صفة، فإنَّ هذه لا يجبُ فيها إعلالُ الحرف، بل يجوزُ، تقولُ: «رَجُلٌ أَخِيرٌ»، و«امْرَأَةٌ خَيْرَى، وَخَوْرَى»، وكذا: (ضَيْقَى، وَضَوْقَى)، و(كَيْسَى، وَكُوسَى).

وقد أشارَ إلى مسألة الجمع بقوله: (وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ)، وإلى مسألة الصفة بآخرِ الفصل، وكانَ حقُّه أن يذكِّره إلى جانبِ مسألة الجمع.

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ [فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمًا)]
[ويكسر المضموم في جمع]: فأمَّا قولُهم: (عَايِطٌ، وَعُوطٌ) فشاذٌّ، والقياسُ (عَيْطٌ)، وقد تكلَّموا بهما^(٢).

قوله: (أَهْيَمًا) وكذا في جمع (هَيْمَاءَ)، وهي الإبلُ التي بها داءُ الهَيْامِ، وهو داءٌ تشربُ منه فلا تروى.

[هِيمٌ]: جمعُ (أَهْيَمَ، وَهَيْمَاءَ)، قالَ ذو الرُّمَّةِ^(٣):

فَأَضْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ لَا الْمَاءِ مُبِرِّدٌ صَدَاها وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيْامُها
وقيلَ في الآية^(٤) إِنَّ (الْهَيْمَ): الرَّمَالُ، قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «ووجهه أَنَّهُ جَمْعُ

(١) في المخطوط: (عين الفعل)، والتصويب من العلمي (٥٤٧/٢).

(٢) انظر: الجيم (٢/٢٦٠) ومعاني القرآن للفرّاء (١/٧٣).

(٣) من الطويل، ورواية الديوان: (مبرى). انظر: ديوان ذي الرمة (٢/١٠٠٠) ونوادر أبي زيد (٥٥٩) وغريب الحديث للخطابي (٢/٤٦٦).

(٤) يقصد قوله تعالى: «فَتَكُونُونَ شَرَبًا لِّمَيْرٍ»، الواقعة: ٥٥.

(٥) انظر: الكشاف (٤/٤٦٤).

(الهِتَامُ)، بفتح الهاء، وهو الرَّمْلُ الذي لا يماسك، جُمِعَ على (فُعْلٍ)، كـ: (سَحَابٍ، وَسُحْبٍ)، ثُمَّ خُفِّفَ، وَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِجَمْعٍ: (أَبْيَضَ) ^(١).

* * *

وَوَاوَاثِرَ الضَّمِّ رُذَّ الْيَا مَتَّى أَلْفِي لَامٍ فَعِلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ نَا

* * *

كَتَاءٍ بَانٍ مِنْ (رَمَى) [كـ: (مَفْدُرَةٌ) كَذَا إِذَا كـ: (سَبُعَانٍ) صَبْرَةٌ] (كَتَاءٍ) كذا: أي: لازمة، وإنَّما كانت لازمة؛ لانتفاء (مَفْعُلٍ) في كلامهم، وكذا لو بنيت مثل: (عَرَفُوهُ) تقول: (رَمُوهُ)؛ لانتفاء (فَعْلُو)، أمَّا لو بنيت من (الرَّمِي) مثل (سَمَرَةٍ) فإنَّك تقول: (رَمُوهُ) إن قَدَرْتَ طَرَانَ الهاء، و: (رَمِيَّة) إن لم تقدر الطرآن.

* * *

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا [لـ: (فُعْلَى) وَضَفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى] في «شرح الغاية» ^(٢) أَنَّ قَلْبَ الضَّمِّ كسرة واجب في الجمع، كما تقدَّم، وفي الصفة على (فُعْلَى)، كـ: (ضِيَرِي، وَخَيْرِي، وَكَيْسِي)، تَأْنِيثٌ: (أَخِير، وَأَكْسِي)، وَأَنَّهُمْ رَبَّمَا قَلْبُوا الْبَاءَ وَوَا، سُمِعَ مِنْهُمْ: (الْخُورِي، وَالْكُوسِي، وَالضُّوقِي)، فَإِنْ كَانَتْ (فُعْلَى) اسْمًا فَقَلْبُ الْبَاءِ وَوَا وَاجِبٌ، كـ: (طُوبَى).

(١) صار إلى (بيض).

(٢) انظر: شرح الغاية (٢٦٥).

وفيه^(١) أيضًا أن قلب الياء الساكنة واوًا للضمّ شرطه أن لا تقرّب من الطرف، فإن قرّبت منه قلبت الضمة كسرة، سواء أكانت في جمع، ك: (بيض، وعيس)، أو مفرد، كقولهم^(٢): «أعيس بين العيسة»، و(العيسة): (فُعْلَة)، ك: (الحُمرة). وفي هذا ردُّ على الأخفش^(٣) في قوله: إنَّ قلب الحركة إنّما يكون في الجمع؛ لثقله، وأنك تقول [في]^(٤) مثال (فُعل) من (البياض): (بُوض). ويمكن أن يقال: إنَّه ثقل تاء التانيث^(٥)، فأشبه بذلك الجمع. ومن العرب^(٦) من يقول (مَعُوشَة)، ويقوي قول الأخفش^(٧)؛ لأنَّه من (العِيش)، وهو مفرد، وقد قلب الياء واوًا.



-
- (١) انظر: شرح الغاية (٢٦٧).
 (٢) انظر: الإبل للأصمعي (١٤٧) ولسان العرب (٤/٣٦٤) ونهاية الأرب (١٠/١٠٨) وشرح المرادي (٣/١٥٨٩).
 (٣) انظر: تصريف المازني (١/٢٩٦) والمقتضب (١/١٠١).
 (٤) زيادة يقتضيها السياق.
 (٥) في شرح الغاية: «إن فيه ثقلًا للزوم تأنيثه».
 (٦) لغة الأزد. انظر: تهذيب اللغة (٣/٣٩).
 (٧) انظر: الأصول لابن السراج (٣/٣٤٨) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/٢٥٠).

فصل

مِنْ لَامٍ (فَعَلَى) اسْمًا [أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ بَاءٍ كَذ: (نَقَوَى) غَالِيًا جَا ذَا الْبَدَلِ]

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (الْعَلَيَاءُ)، بِالْمَدِّ وَالْفَتْحِ، وَقَوْلُهُ^(١):

لَمْ يُغْنِ بِالْعَلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا

فَمِنْ شَوَازِ الْإِبْدَالِ.

ومثله (الشُّكَايَةُ)، و(الرُّغَايَةُ) مِنْ رُغْوَةِ اللَّبَنِ، بَضَمُ الْفَاءِ وَالْإِبْدَالِ فِي اللَّامِ،
فَإِذَا فَتَحُوا الْفَاءَ أَوْ كَسَرُوهَا فَالْوَاوُ، قَالَه الْفَرَّاءُ^(٢).

وقولهم^(٣): «ذَيَّمَتِ السَّمَاءُ»، إِذَا أَمْطَرَتِ الدَّيْمَةَ، وَهِيَ الْمَطَرُ الدَّائِمُ.

وقولهم^(٤): «هَذَا أَخِيْلٌ مِنْ هَذَا، وَأَخْوَلٌ»، أَي: أَكْثَرُ حِيلَةً، وَ^(٥): «لَا حَيْلَ

وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلَا لُغَتَيْنِ؛ لِقَوْلِهِمْ^(٦): «هُمَا يَتَحَاوَلَانِ» إِذَا قَابَلَ كُلُّ

(١) بتمامه:

لَمْ يُغْنِ بِالْعَلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَسِيِّ إِلَّا ذُو هُدَى

والرجز ينسب لرؤية، وللعجاج. انظر: ملحوظ ديوان رؤية (١٧٣) وديوان المعجاج (٧٣)

و(٧٦) وشرح التسهيل (١٢٨/٢).

(٢) انظر: إصلاح المنطق (٨٨) وشرح الكافية الشافية (٢١٥٢/٤).

(٣) انظر: الخصائص (٣٥٦/١) والصاح (١٩٢٥/٥).

(٤) انظر: إصلاح المنطق (١٠٦).

(٥) نقل عن الكسائي. انظر: تهذيب اللغة (١٥٨/٥) والمحتسب (١٩٠/١).

(٦) انظر: المحتسب (٣٥٨/٢).

منهُما احتياله باحتيال صاحبه.

و^(١): «صَبَا الرَّجُلُ صَبِيًّا إِذَا فَعَلَ [فِعْلًا]»^(٢) الصَّبِيَّانِ.

وهذا كله نظير ما يُفَعَّلُ مِنَ الحذفِ لغيرِ مُوجِبٍ، كـ: (يَدٌ، وَدَمٌ).

* * *

بِالعَكْسِ جَاءَ لَامٌ [فُعْلَى] وَضَفَا وَكَوْنُ (فُضْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

[فُعْلَى وَضَفَا]: قَالَ النَّاطِمُ^(٣): «إِنْ كَانَ (فُعْلَى) اسْمًا مُحَضًّا فَلَا قَلْبَ، كـ:

(حُزْوَى)، وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً مُحَضَّةً، أَوْ جَارِيَةً مَجْرَى الْأَسْمَاءِ، كـ: (الْعُلْيَا، وَالذُّنْيَا)،

قُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً».

قَالَ: «وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ هَذَا إِعْلَالٌ مَخْصُوصٌ بِالْأَسْمِ، ثُمَّ لَا يُمَثِّلُونَ إِلَّا

بِصِفَةٍ مُحَضَّةٍ، أَوْ بِ: (الذُّنْيَا)، وَالْأَسْمِيَّةِ فِيهَا عَارِضَةٌ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّ تَصْحِيحَ (حُزْوَى)

شَاذٌّ، كَتَصْحِيحِ (حَيَوَةٌ)، وَهَذَا قَوْلٌ لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ، وَمَا قُلْتُهُ مُؤَيَّدٌ بِالْأَدِلِّ،

وَمُؤَافِقٌ لِقَوْلِ أُمِّهِ اللُّغَةِ، حَكَى الْأَزْهَرِيُّ^(٤) عَنِ الْفَرَّاءِ^(٥) وَعَنْ ابْنِ السَّكَيْتِ^(٦) أَنَّهُمَا

قَالَا: مَا كَانَ مِنَ النُّعُوتِ مِثْلَ (الذُّنْيَا، وَالْعُلْيَا) فَإِنَّهُ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَقْلُونَ الْوَاوَ مَعَ

(١) انظر: فعلت وأفعلت للزجاج (٦٩) وغريب الحديث للخطابي (١/١٢٨).

(٢) ساقطة من المخطوط، وهي زيادة يقتضيها السياق. انظر: حواشي ابن بري على درة الغواص (٨١٨).

(٣) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (١٥٧).

(٤) انظر: تهذيب اللغة (٩/١٧٥).

(٥) انظر: لغات القرآن للفراء (٧١).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٠٧).

ضمَّ الأوَّل، وليس فيه اختلافٌ، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ قالوا: (القُصَوَى)، فأظهروا الواو، وهو نادرٌ، وبنو تميمٍ يقولون: (القُصَيَا). انتهى كلامه.

وفي «شرح الغاية»^(١) ذكر أنَّ القلبَ في الأسماءِ، ثمَّ مثلَ ب: (الدُّنْيَا، والعُلَيَّا، وذكرَ كلامَ النَّاطِظِ^(٢) إلى آخره، ثمَّ قال^(٣): «وقد شدَّ من الصِّفةِ في (فُعَلَى): (الحُلُوَى)، فلم يقلبوا واوَّها ياءً كما فعلوا ب: (العُلَيَّا).

وإنَّما قالَ في (فُعَلَى)؛ لأنَّه إن كانَ (فُعَلَى) بالفتحِ فلا قلبَ، ك: (دَعَوَى، ورَضَوَى).

قالَ ابنُ السَّرَّاجِ في كتابِ «المَقْصُورِ والمَمْدُودِ»^(٤): «(الدُّنْيَا) مؤنثةٌ مقصورةٌ، تُكْتَبُ بِالْأَلِفِ، هذه لغةُ أهلِ نجدٍ وتميمٍ خاصَّةٌ، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ وبنِي أُسْدٍ يلحقونها ونظائرُها بالمصادرِ ذواتِ الواوِ، فيقولون: (دَنَوَى)، مثلَ (سَرَوَى)، وكذلك يفعلون بكلِّ (فُعَلَى) موضعٌ لامِها واوٌ يفتحون أوَّلَها، ويقولون ياءُها واوًا، وأمَّا أهلُ اللُّغَةِ الأوَّلَى فيضمُّونَ الدَّالَ، ويقولونَ الواوِ ياءً؛ لأنَّهم يستثقلونَ الضَّمةَ والواوَ، انتهى.

فظهرَ بهذا النقلُ أنَّ (فُعَلَى) مختلفٌ فيه، فالحجازِيُّونَ وبنو أُسْدٍ يفتحونَ أوَّلَه؛ لتَصِحِّحِ الواوِ، فيقولونَ: (دَنَوَى، وعَلَوَى، وقُصَوَى)، والتميميُّونَ والنَّجديُّونَ

(١) انظر: شرح الغاية (٢٦٥ - ٢٦٦).

(٢) ولم يصرح أبو حيان بابن مالك، بل قال: «وقال بعض المتأخرين: ...».

(٣) انظر: شرح الغاية (٢٦٦).

(٤) انظر: الخط لابن السراج (١٢٣)، مجلة المورد، عام ١٩٧٧ م.



يَقْبَلُونَهَا؛ لِأَجْلِ الصَّمَّةِ، فَيَقُولُونَ: (الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَالْقُصْبَا)»^(١).



(١) انتهى النقل هنا من أبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٦٦).

فصل

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ [مِنْ وَاوٍ وَيَا] وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

قوله: (وَمِنْ عُرُوضٍ) حقه أن يقول: (غَيْرَ لَزِمٍ).

قال فاع^(١) في «تذكيرته»: (إِئِيلُ) يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ:

أحدها: أن يكونَ (فِعْلٌ)، مِنْ (أَيْلَة) اسمُ البلدِ.

الثاني: أن يكونَ (فِعْلٌ)، ك: (عَثِيرٌ)، مِنْ: (آلُ يَوْوُلُ)، إذا رجعَ، فأصله:

(إِوَيْلُ)، فانتقلت الواوُ ياءً؛ إمَّا لوقوعِها ساكنةً بعدَ كسرةٍ، وإمَّا لوقوعِها ساكنةً قبلَ

ياءٍ.

والثالث: أن يكونَ (فِعْلٌ)، مِنْ: (وَأَلَّ يَيْلُ)، فأصله: (وِئِيلُ)، ثُمَّ أُبْدِلَتْ

الواوُ همزةً، كما في (إِسَادَة)، فَصَارَ (إِئِيلُ)، ثُمَّ أُبْدِلَتْ الهمزةُ الثانيةُ ياءً لُزُومًا، وَلَمَّا

لَزِمَهَا التَّخْفِيفُ اذْغَمَتْ فِي الزَّائِدَةِ.

ع^(٢): لَا يَصِحُّ أَنْ تُعَلَّلَ إِجَازَةُ التَّصْحِيحِ فِي تَصْغِيرِ (جَدُولٍ، وَقَسُورٍ، وَأَسْوَدَ)

بِصَحَّتِهَا فِي التَّكْسِيرِ، وَيُقْتَصَرُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِثَلَاثِ يَرِدُ عَلَيْكَ تَصْغِيرُ (مَقَامٍ)؛ فَإِنَّ الإِعْلَالَ

فِيهِ وَاجِبٌ، مَعَ قَوْلِهِمْ: (مَقَاوِمُ)، وَكَذَا: (يَقُومُ) عَلَمًا، مَعَ أَنَّكَ تَقُولُ: (يَقَاوِمُ) فِي

(١) يقصد به: (فا) الفارسي، وكتاب التذكرة مفقود حتى الآن كما أشرنا من قبل، وقد اختصره

ابن جني، وهو محقق مطبوع، والمسألة ذكرها أيضًا الفارسي في البغداديات. انظر:

البغداديات (٤٠٨ - ٤٠٩).

(٢) التحشية هذه مستفادة من الخصائص. انظر: الخصائص (٨٦/٣).

تكسيره، بل بذلك مع ظهورها محرّكة في المفرد.

وقولنا: «في المُفْرَد» مُخْرِجٌ لِنَحْوِ (عَجُوز)، ونقول: (عَجُوزٌ) أَوْلَى بِالْإِعْلَالِ؛
لأنَّ وَاوَهُ لَا تَظْهَرُ فِي الْجَمْعِ، بَلْ تُهْمَزُ.

ابنُ جَنِّي^(١): قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مِمَّا أَعَانَ عَلَى جَوَازِ: (جُدَيْوِل، وَأَسْبُودِ)^(٢) أَنَّ
مَعْنَاهُمَا: (جَدُوْلٌ صَغِيرٌ)، وَ(أَسْوَدٌ صَغِيرٌ)^(٣)، وَالْوَاوُ فِي هَذَيْنِ تَصِحَّانِ.

ع: لَا يَصِحُّ الاسْتِدْلَالُ بِجَوَازِ الْإِعْلَالِ فِي: (أَسْوَدٌ) صِفَةً إِذَا صُعِّرَ بِقَوْلِهِ^(٤):
أَسْوَدٌ.....

فِي كِتَابِ «الْعَيْنِ»^(٥): «لَوِي: يَلْوِي لَيًّا وَلَوِيًّا»^(٦).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الزُّبَيْدِيُّ فِي «التَّقْرِيطِ»^(٧): «اللَّوِيُّ مُحَالٌ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِدْغَامِ».

* * *

فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبَنَّ [مُدْغِمًا وَشَذْ مُنْطَوِي غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا]

(١) انظر: الخصائص (١/٣٥٥).

(٢) في المخطوط: (واو أسبود)، والتصويب من العلمي (٢/٥٥٨).

(٣) (أسود صغير) ليست في مطبوعة الخصائص.

(٤) بتمامه:

أَسْوَدٌ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَارًا مِنْ الْمُنْطَوِي قَرَدَ الْقَمَامِ

والبيت من الوافر، وهو للفَرَزْدَق. انظر: ديوان الفرزدق (٢/٨٣٤) والكتاب (١/١٨٥).

(٥) انظر: العين (٨/٣٦٣).

(٦) ليس في مطبوعة العين: (لويًا)، ولا ذكر لهذا المصدر، ولم ينقل عن الخليل هذا أحد.

(٧) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين للزبيدي (٢٢٤).

قوله: (مُدْعِمًا) وقد يُخَفَّفُ بغيرِ الإدغام بحذفِ الحرفِ المُدْعَمِ فيه، كـ: (سَيِّد، وَهَيْن، وَلَيْن، وَمَيِّت)، وهذا كله باتفاق.

قيل^(١): ومنه (شَيْءٌ)، وقيل^(٢): و(رِيحَانٌ)، وقيل^(٣): و(قَيْلٌ).

وفي كتاب «العين»^(٤) أنهم اختلفوا في (فُلَانٍ)، فقيل: (فُعَالٌ)، مِن: «فَلَنَ»، وقيل: (فُعَلَانٌ) محذوفٌ، وتصغيره^(٥): (فُلَيَّانٌ).

قال أبو بكر في «التقريظ»^(٦): «هذا غلطٌ؛ لو كان كذلك^(٧) لَمُنِعَ مِنَ الصرفِ؛ لأنه معرفة».

ع: لو سَمِينَا بـ: (رِيحَانٍ) لمنعاه من الصرفِ على القولين.

قوله:

وَشَدَّ مُغْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

نحو: «عَوَى عَوَّةً»^(٨)، و«هُوَ نَهَوٌّ عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٩)، وقال^(١٠):

(١) مذهب الفراء. انظر: معاني القرآن للفراء (٣٢١/١) والمنصف (٩٤/٢) والمنتع (٣٢٩).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٤٣/٥).

(٣) انظر: الكتاب (٦٤٢/٣).

(٤) انظر: العين (٣٢٦/٨).

(٥) في المخطوط: (وتقديره)، والتصويب من العين، وعند الزبيدي: (وتحقيره).

(٦) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين لأبي بكر الزبيدي (٢٢٠).

(٧) يعني: «على فُعَلَانٍ».

(٨) انظر: مجالس ثعلب (١٠١/١).

(٩) انظر: إصلاح المنطق (١٦٤) وسر صناعة الإعراب (٢٣٧/٢).

(١٠) البيت ينسب للشنفرى ولتأبط شراً ولخلف الأحمر، وهو من المديد. انظر: ديوان الشنفرى =



وَقُتُّوْهُ هَجَرُوْا ثُمَّ اَنْسَرُوْا لَيْلَهُمْ حَتَّى إِذَا اَنْجَابَ حُلُوْا
 جَمَعَ (قَتَّى) عَلَى (فُعُولٍ)، ك: (عَصَا، وَعُصِي)، ثُمَّ قَلَبَ اللَّامَ وَاَوَّ، ثُمَّ اَدَّعَمَ.

* * *

مِنْ يَاءٍ اَوْ وَاوٍ [بِتَخْرِيكِ اَصْلٍ اَلِفًا اَبْدَلُ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ]
 ع: تُقَلَّبُ الواوُ والياءُ اَلِفَيْنِ بِشَرْطٍ: مِنْهَا مَا هُوَ فِي الْحَرْفِ، وَمَا هُوَ فِي صِفَتِهِ،
 وَمَا هُوَ فِيْمَا قَبْلَهُ، وَمَا هُوَ فِيْمَا بَعْدَهُ، وَمَا هُوَ فِي الْكَلِمَةِ:

أَمَّا الَّذِي فِي الْحَرْفِ فَثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا، فَخَرَجَ نَحْوُ (شَيْرَةٍ) فِي (شَجَرَةٍ).

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَلِيَهُ مَا يَسْتَحِقُّ الْإِعْلَالَ، فَخَرَجَ الْأَوَّلُ مِنْ مُعْتَلِّي: (هَوَى، وَنَوَى،
 وَشَوَى، وَطَوَى).

وَالثَّلَاثُ: أَنْ لَا يَكُونَ عَيْنًا لِمَا زِيدَ فِي آخِرِهِ مَا يَخُصُّ الْأِسْمَ، فَخَرَجَ نَحْوُ
 (حَيْدَى، وَصَوْرَى).

وَأَمَّا الَّذِي فِي وَصْفِهِ فَأَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْحَرَكَةُ، فَخَرَجَ: (الْقَوْلُ، وَالتَّبَعُ).

وَالثَّانِي: تَأَصُّلُهَا^(١)، فَخَرَجَتِ الْعَارِضَةُ، وَهِيَ نَوْعَانِ: حَرَكَةُ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ،

= (٨٤) والعقد الفريد (٢/٢٥٢) وحماسة الخالدين (١/٧٨) وشرح ديوان الحماسة
 للمرزوقي (٥٩٠) وللتبريزي (١/٣٤٥).

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (تَأَصُّلُهُمَا)، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْعِلْمِيِّ (٢/٥٦٠).

نحو^(١): «لَوْ اسْتَظَفْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ»، و«اخْشَوْا اللَّهَ»، وحركة النَّقْلِ، نحو (جَبَلٍ، وتَوْم).

وأما الذي فيما قبله فأمران:

أحدهما: الفتح، فخرج نحو: (هَيَام، وَحَوْل).

والثاني: الاتصال، فخرج نحو: «ضَرَبَ وَاعِدًا»، و: «ضَرَبَ يَاسِرًا».

وأما الذي فيما بعده فأمر واحد، وهو الحركة إن كانت الواو عَيْنًا^(٢)، نحو: (طَوِيل، وَخَوَزَنِي)، والحركة أو السكون الذي ليس ألفًا ولا ياءً مُشَدَّدَةً إن كانت لامًا. وأما الذي في الكلمة^(٣) فثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكون على (افْتَعَلَ) الدال على معنى: (التفاعل) والعين واو، نحو: «اجْتَوَرُوا».

الثاني: أن لا يكون على (فَعِلَ) الذي وصفه على (أَفْعَلَ)، ك: (عَوَرَ، وَحَوَلَ، وَغَيَّد).

الثالث: أن لا تكون مصدرًا لهذا الفعل^(٤)، ك: (العَوَرَ، والغَيَّد، والحَوَلَ).

إِنْ حُرِّكَ الثَّالِي [وَإِنْ سَكَنَ كَفَتْ] إِغْلَالٌ غَيْرُ السَّلَامِ وَهِيَ لَا يُكْفَتْ

(١) التوبة: ٤٢.

(٢) في المخطوط (الواو اليا عينا)، والتصويب من العلمي.

(٣) في المخطوط زيادة (كلم).

(٤) الذي على (فَعِلَ).

إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ [غَيْرِ أَلِفٍ] أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفَ
يجبُ قلبُ اللامِ المعتلّةِ المحرّكةِ المفتوحِ ما قبلها أَلِفًا إِنْ تَحَرَّكَ ما بعدها،
أَوْ سَكَنَ ولم يكن أَلِفًا، ولا ياءً مشددةً، ولا نونَ توكيدٍ، نحو: «لَا تَسْعَيْنَ»، و«لَا
تَخْشَيْنَ»، ولم يذكر هذه المسألة هنا؛ لأنّها قد عُلِمَتْ مِنْ بابِ (نَوْنِي التوكيد).

* * *

وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ، وَفَعِلًا) ذَا (أَفْعَلٍ) ك: (أَغْيَدٍ، وَأَخْوَلًا)
[وصح عين فعل]: حقه أن يقول: (ذا أَفْعَلٍ)^(١)؛ لثَلَا يُوهِمُ إِرَادَةَ ما يُعْمُ نحو:
(بَابٍ، وَنَابٍ، وَدَارٍ)، وليس كذلك.

وَمِنْ ثَمَّ حَكَمُوا بِشَدُوذِ (الْقَوْدِ)، وَ(الرَّوَحِ) جَمْعَ (زَائِحٍ)، وَجَعَلُوهُمَا نَظِيرَ
(عِفْوَةٍ) جَمْعَ (عِفْوٍ)، وَهُوَ الْجَحْشُ، وَ(أَوِيٍّ) جَمْعَ (أَوْقَةٍ)، وَهُوَ الدَاهِيَةُ، وَمِثْلُ (الْقَوْدِ)،
وَالرَّوَحِ): (الْغَيْبِ) جَمْعَ (غَائِبٍ).

قَوْلُهُ: (وَصَحَّ عَيْنُ) الْبَيْتِ، أَحْسَنُ مِنْ هَذَا وَأَتَمُّ قَوْلُهُ فِي «الْكَافِيَةِ»^(٢):

وَصَحَّحُوا الْعَيْنَ الَّتِي مِنْ (فَعِلًا) إِنْ يَتَّزِنُ فَاعِلُهُ بِ: (أَفْعَلًا)
وَهَكَذَا مَضَدُّهُ وَمَا بِيْنِي مِنْهُ كَمِثْلِ (عَيْنٍ، وَأَعْيَنٍ)^(٣)

(١) كذا في المخطوط، ولا وجه للاعتراض، إلا أن يكون في المخطوط تحريف، وأن الصواب:

(ذوا أَفْعَلٍ)، وإذا أرادها مع الوزن كان الكلام: (ذوا أَفْعَلٍ) بوصل الهمزة.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢١٢٧).

(٣) في الكافية: (ومعين).

قال نُصِيبُ^(١):

سَوِدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنَ الْقَوَاهِي بِبِضْ بَنَاتِقَةٍ
وَرَوَى س^(٢) أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَرَوِي هَذَا الْبَيْتَ: (سُدْتُ) - لِيُنْظَرَ مِنْ (شَرَحِ
الْأَيَّاتِ)^(٣) - فَعِذَا إِعْلَالٌ، وَقَدْ يُقَالُ: نَظَرَ إِلَى لَفْظِهِ، لَا إِلَى أَصْلِهِ، عَلَى وَجْهِ الشُّذُوذِ.
لِيُنْظَرَ فِي عِلَّةِ تَصْحِيحِ: (هَوِي، وَغَوِي، وَحَيِي)^(٤).

* * *

وَإِنْ بَيْنَ (تَفَاعُلٍ) [مِنْ (افْتَعَلَ)] وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ
قَوْلُهُ: (وَالْعَيْنُ وَأَوْ): ذَكَرَ فِي «الْخَصَائِصِ»^(٥) أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ فِي (أَشْعَارِ
الْهُذَلِيِّينَ)^(٦) فِي لَفْظَةٍ: إِنَّهُ إِنَّمَا^(٧) لَمْ تُعَلَّ الْعَيْنُ فِيهَا، مَعَ أَنَّهَا عَلَى وَزْنِ (افْتَعَلَ)؛ لَكُونِ

(١) من الطويل. انظر: ديوان نصيب (١١٠) والكتاب (٥٧/٤) وشرح المفصل (٤٣٦/٤).

(٢) انظر: الكتاب (٥٧/٤).

(٣) يقصد به شرح السيرافي على أبيات سيويه، والحديث عن هذا البيت ليس في مطبوعة هذا الكتاب.

(٤) لأنها لو أُعِلَّتْ لَقِيلَ: (هَآيَ، وَعَايَ، وَحَايَ)، فيقتضي وقوع بَاءٍ متطرفة بعد ألفٍ، وهذا نادرٌ في كلامهم، كما أَنَّهَا حُمِلَتْ عَلَى الْأَصْلِ، إِذْ بَابُ (فَعَّلَ) بِالْفَتْحِ أَكْثَرُ، وَقَدْ صَحَّتْ فِي (فَعَّلَ) حَتَّى لَا يَتَوَالَى إِعْلَالَانِ، فَحُمِلَ الْفَرْعُ عَلَيْهِ. انظر: الشافية (٩٧/١).

(٥) انظر: الخصائص (١٥٢/١).

(٦) ابن جني في هذا الموضع يتحدث عن لفظة (اشْتَبَهُوا) في بيت هذلي، لكن هذا البيت والحديث عنه ليس في مطبوعة شرح أشعار الهذليين، وأيضًا في الخصائص موضعه بياض.

(٧) في المخطوط: (لما)، والتصويب من الخصائص.

عَيْنِهَا يَاءٌ، وَبَيْنَ الْيَاءِ وَالْأَلْفِ شِدَّةٌ تَقَارُبٌ، وَتِلْكَ اللَّفْظَةُ هِيَ (اِسْتَأَفَ).

قَالَ: «وَأَمَّا الْآنَ فَلْيَأْنِي أَقُولُ: الْعِلَّةُ مُسْتَمِرَّةٌ، يَعْنِي: فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ وَذَوَاتِ الْيَاءِ، وَإِنَّ: (اِسْتَأَفُوا) لَيْسَ مَعْنَاهُ (تَسَاءَفُوا)، بَلْ: (تَنَآوَلُوا السُّيُوفَ)، كَقَوْلِكَ: «اِمْتَسَسُوا سُيُوفَهُمْ، وَامْتَحَطَّوْهَا»، أَيْ: تَنَآوَلُوهَا، وَجَرَّدُوهَا، ثُمَّ يُعْلَمُ أَنَّهُمْ تَضَارَبُوا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: «اِسْتَأَفُوا»، فَكَأَنَّهُ مِنْ بَابِ ذِكْرِ السَّبَبِ، وَأَمَّا تَفْسِيرُ أَهْلِ اللُّغَةِ: (اِسْتَأَفَ الْقَوْمُ) بِمَعْنَى: (تَسَاءَفُوا) فَتَفْسِيرٌ عَلَى الْمَعْنَى، عَلَى عَادَتِهِمْ^(١).

* * *

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ [ذَا الْأَعْلَالِ اِسْتُحِقَّ صُحَّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ] [لِلْحَرْفَيْنِ]: أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَانِ وَآوَيْنِ، نَحْوُ: (أَخَوَى)، أَصْلُهُ: (أَخَوُوْ)؛ لِأَنَّهُ مِنَ (الْحَوَّةِ)، أَوْ يَاءَيْنِ، نَحْوُ: (الْحَيَا)، أَصْلُهُ: (الْحَيَيَّ)، بِدَلِيلِ: (حَيَّانِ)^(٢)، وَ(الْحَيَا): الْغَيْثُ، أَوْ وَآوَا وَيَاءً، كَ: (هَوَى).

وَفِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٣) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ: (أَخَوَى) قَالَ مَا مَعْنَاهُ: إِنَّهُ إِنَّمَا لَمْ تَقْلَبَا؛ لِأَنَّهُ يَلْتَقِي الْفَانِ، فَتُحَذَفُ إِحْدَاهُمَا، ثُمَّ تُحَذَفُ الْأُخْرَى؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ: الْأَلْفِ وَالتَّنْوِينِ، فَيَبْقَى اسْمٌ مَتَمَكِّنٌ عَلَى حَرْفٍ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، وَمَا أَفْضَى^(٤) إِلَى مُمْتَنِعٍ مُمْتَنِعٍ.

(١) انظر: الخصائص (١/١٥٣).

(٢) في المخطوط: (أحيان)، وهو تحريف. انظر: الأصول (٣/٢٤٩) وشرح كتاب سيبويه للسبب (٥/٣١٥).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢١٣٠).

(٤) في المخطوط: (اقتضى)، والتصويب من شرح الكافية.

قلتُ: (أخوى) ممّا لا ينصرف، فلا تنوين فيه، ثمّ الفعل أصلٌ في التصريف، ولا تنوين فيه، فلم امتنع ذلك فيه؟ لا يقال^(١).

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ [قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمًا]
وذلك متفقٌ عليه في الألف والتاء، كـ: (جَوَزَاتٍ، وَيَضَاتٍ) في لغة هذيل^(٢)،
وفي الألف والنون في: (الطَّوْفَانِ، وَالْهَيْمَانِ)، وشذَّ: (مَاهَانُ، وَدَارَانُ)^(٣).
وليس منه: التاء، فنحو: (الْحَوَكَةُ) وشبهه قال النَّاظِمُ^(٤): «تصحيحه شاذٌّ
باتفاق؛ لأنَّ تاء التَّأْنِيثِ تلحقُ الفعلَ الماضي لفظًا، كما تلحقُ الاسمَ ولا يثبتُ
بلحاظها مباينة».

ومُخْتَلَفٌ فيه: في ألف التَّأْنِيثِ، نحو: (صَوْرَى) اسمُ ماءٍ، فقال المازني^(٥):
تصحيحه قياسٌ؛ لاختصاصها بالاسم، وقال الأخفش^(٦): لأنَّها تشبهُ أَلْفَ التَّثْنِيَةِ^(٧)؛
لأنَّها كألفٍ (فَعَلًا) إذا جُعِلَ علامةُ تثنيةٍ، فلو بُنِيَ مثلُها مِن: (الْقَوْلِ) على رأيه لَقِيلَ:

(١) كذا في المخطوط، وإن كان كذلك فيظهر أن هنا سقطًا، على أن: (لا يقال) ليست عند
العليمي (٥٦٥/٢).

(٢) انظر: الكتاب (٦٠٠/٣).

(٣) انظر: الكتاب (٣٦٣/٤).

(٤) انظر: شرح الكافة الشافية (٢١٣٣/٤).

(٥) انظر: شرح تصريف المازني (٩/٢).

(٦) انظر: الممتع (٣١٦) وشرح الشافية للرضي (١٠٧/٣).

(٧) في المخطوط: (التأنيث)، وهو تحريف، والتصويب من كلامه الآتي.

(قَالَى)، جَرِّيًا عَلَى الْقِيَاسِ، كَمَا أَنَّ (قَائِلًا) لَوْ حُذِيَ بِهِ فِي الْجَمْعِ حَذَوُ: (حَوَكَةً) لَقِيلَ: (قَالَةً) بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّ مَا شَدَّ لَا يُتَّبَعُ فِي شَدْوْذِهِ.

وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ، وَإِلَّا فَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُفَصِّلَ.
وَبِالْجُمْلَةِ فَيَجِبُ عِنْدِي اسْتِثْنَاءُ تَاءِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الَّتِي تَلْحَقُ الْفِعْلَ إِنَّمَا هِيَ السَّاكِنَةُ، وَهَذِهِ مُتَحَرِّكَةٌ، فَهِيَ خَاصَّةٌ، وَلَمْ تُعْتَبَرْ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: لِأَنَّ شَبْهَهَا يَلْحَقُ الْفِعْلَ، وَلَا يُقَالَ: إِنَّهَا هِيَ تَلْحَقُ الْاسْمَ وَالْفِعْلَ.

* * *

وَقَبْلَ بَا أَفْلَبَ [مِيمَا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَ: «مَنْ بَتَّ أُنْبَدَا»]
فِي «الْخَصَائِصِ»^(١): «بَابُ: (الْعَدُولُ عَنِ الثَّقِيلِ إِلَى أَثْقَلٍ مِنْهُ لِلتَّخْفِيفِ)،
مِنْ ذَلِكَ: (عَمِيرٌ)^(٢)، أَبْدَلُوا النُّونَ - وَهُوَ أَخْفُ - مِيمًا، وَهِيَ أَثْقَلُ، فَخَفَّتِ الْكَلِمَةُ،
وَلَوْ بَقِيَ النُّونَ كَانَ أَثْقَلُ.

وَكَذَلِكَ فِي (حَيَوَانٍ)، أَصْلُهُ: (حَيَّانٌ)؛ لِأَنَّ اتِّفَاقَ الْخَفِيفَتَيْنِ وَتَوَالِيَهُمَا أَثْقَلُ.
وَكَذَا (دِيَارٌ)، أَصْلُهُ: (دِنَارٌ)، بِدَلِيلِ: (دَنَانِيرٍ)، فَعَدَلُوا عَنِ النُّونِ إِلَى الْيَاءِ،
وَكَذَلِكَ: (دِيَوَانٌ)، أَصْلُهُ: (دَوَّانٌ).

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا لَمَّا صَارَ: (دِيَوَانًا) أُعِلَّ إِعْلَالٌ (سَيِّدٍ).
قِيلَ: لِأَنَّهُ نَقَضَ لِلغَرَضِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا هَرَبُوا مِنَ الْمُثْلِينَ.

(١) انظر: الخصائص (٢٠/٣).

(٢) في المخطوط: (عنبر)، والتصويب من الخصائص.

وقال بعضهم^(١) في (آيِي، وَرَائِي) المنسوين إلى (آيَة، وَرَائِيَة): (آيِي، وَرَائِي)،
بإبدال الهمزة من الياء؛ لثلاثاً تجتمع ثلاث ياءات، وكذلك قال بعضهم: (زَاوِي،
وَأَوِي)، فأبدلها واواً، ومعلوم أن الياء أثقل.

وعلى هذا أجازوا في (فَعَالِيل) من: (رَمَيْتُ): (رَمَاوِي، وَرَمَائِي)، فأبدلوا
الياء من: (رَمَائِي) تارةً واواً، وأخرى همزةً، وكلتاها أثقل [من] (٢) الياء؛ لتختلف
الحروف^(٣).

أبو علي بن أبي الأَحْوَص^(٤) في كتاب «التَّرْشِيد»: [قال الفَرَّاء]^(٥): تُخْفَى^(٦)
عند الباء، فحمله بعضهم على الظاهر، وقال: مذهب الفراء إخفاء الميم عند النون^(٧)
لا إبدالها ميماً، ولم يحمله بعضهم على ظاهره، وقال: إِنَّهُ سَمَّى الْبَدَلَ إِخْفَاءً مَجَازاً،
من جهة أن النون لم تُدْعَمْ، ولم يبقَ لفظها، وهو الصواب الذي لا ينبغي أن يُعْتَدَّ
بغيره؛ فإنَّ أحداً من أهل العربية لم ينقل عن العرب إخفاء النون مع الباء، إنما يقولون:
تُغْلَبُ النون مع الباء ميماً من غير خلاف، ومُحَالٌّ أَنْ يَخَالِفَ الْفَرَّاءُ السَّمْعَ.

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٥٠).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٣) انتهى هنا النقل من الخصائص.

(٤) هو أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأَحْوَص القرشي الفهري، شيخ أبي
حيان، توفي عام ٦٧٩هـ. انظر: غاية النهاية (١/ ٢٤٢) وبغية الوعاة (١/ ٥٣٥).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الغاية.

(٦) يعني النون.

(٧) في المخطوط: (الباء)، والتصويب من شرح الغاية.

وقال أبو جعفر بن الباذش^(١): «قال لي [أبي]^(٢): زعمَ القراءُ أنَّ الباءَ عندَ النونِ مُخفأةٌ^(٣)، كما تُخفى عندَ غيرها من حروفِ القَم، وتأويلُه: أنَّه سَمَّى البدلَ إخفاءً، وقد أخذَ بظاهرِ عبارته قومٌ من القراءِ^(٤)، وتبعهم قومٌ من المتأخرين، خلطوا مذهبَ س^(٥) وعبارةَ القراءِ مِنَ القلبِ والإخفاءِ، فغلطوا^(٦). من «شرح الغاية»^(٧).



(١) انظر: الإقناع لابن الباذش (١/٢٥٨).

وابن الباذش: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، المكنى بأبي جعفر، والمعروف بابن الباذش، توفي ٥٤٠ هـ قال عنه ابن الجزري: «خطيب غرناطة، أستاذ كبير، وإمام محقق، محدث ثقة متقن»، وقال السيوطي: «النحوي، ابن النحوي». انظر: تاريخ الإسلام (١١/٨٠١) وغاية النهاية (١/٨٣) وبغية الوعاة (١/٣٣٨).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتيم من شرح الغاية ومن الإقناع.

(٣) في المخطوط: (مستخفاة)، والتصويب من شرح الغاية ومن الإقناع.

(٤) في الإقناع زيادة: «قوم من القراء المتحلين في الإعراب مذهب الكوفيين».

(٥) انظر: الكتاب (٤/٤٥٣).

(٦) وهنا انتهى كلام ابن الباذش.

(٧) انظر: شرح الغاية (٢٥٩).

فصل

لِسَاكِنٍ صَحَّ [انْقَلَبَ التَّخْرِيبُكَ مِنْ ذِي لِسَانٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَ: (أَسَنَ)]
 قوله: (صَحَّ): خَرَجَ نَحْوُ: (قَاوَلٌ، وَبَاتَعَ، وَبَيَّنَّ، وَعَوَّقَ)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَالْمُدْغَمَ
 لَا يَتَحَرَّكَانِ، وَلَا تَقُلْ: «لَا يَتَحَرَّكَانِ بِالْفَتْحَةِ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوهِمُ تَحَرُّكَهَا بِغَيْرِهَا.
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(١): «لَا يُقَالُ: «لَا يُنْقَلُ فِي (صَلَاةٍ)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ لَا تَنْفَتِحُ،
 وَلَا: «لِأَنَّ الْأَلِفَ لَا تَتَحَرَّكُ بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ»؛ لِلإِيهَامِ».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ [فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا كَ: (ابْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عَلَلًا]
 قوله: (مَا لَمْ يَكُنْ) الْبَيْتَ، اسْتَشْنَى فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢) أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لـ:
 (فَعِلٌ) الَّذِي بِمَعْنَى (أَفْعَلٌ)، نَحْوُ: (عَوَّرَ)، فَإِنَّ مُضَارِعَهُ (يَعَوِّرُ) غَيْرُ مُعَلٍّ.
 قوله: (كَابِيضٌ): قَالَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٣): «لَثَلًا يُقَالُ: (بَاضٌ)، فَيُظَنُّ أَنَّهُ
 (فَاعِلٌ) مِنَ (الْبَضَاضَةِ)، وَهِيَ نَعُومَةُ الْبَشَرَةِ، وَذَلِكَ خِلَافُ الْمُرَادِ، فَوَجِبَ صَوْنُ
 اللَّفْظِ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَيْهِ».

* * *

(١) انظر: الخصائص (٧٢/٣).

(٢) انظر: التسهيل (٣١١).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١٣٩/٤).

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا [الْإِغْلَالِ] اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَشَمٌ

وَمِثْلُ (مِفْعَلٍ) صُحَّحَ [كَ: (الْمِفْعَالِ)] وَأَلِيفُ (الْإِفْعَالِ، وَاسْتِفْعَالِ)

[ومفعول صحح]: «كما»^(١) قَالَ بَعْضُ الْجُهَّالِ - يَعْنِي بِهِ ابْنُ خَالَوَيْهِ^(٢) - فِي (٣):
«وَهُوَ شَدِيدُ الْمَحَالِ» إِنَّهُ مِنَ (الْحَوْلِ)، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تُعَلَّ (٤) الْعَيْنُ مِنَ (مِخْيَاطٍ،
وَمِقْوَلٍ)، وَإِنَّمَا لَمْ يُعَلَّ هَذَا كَمَا لَمْ يُعَلَّ: (مِخْيَاطٌ، وَمِقْوَالٌ)؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٥)
مَقْصُورٌ مِنْهُ، وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَأْتِي عَلَى (مِفْعَلٍ)، وَلَكِنَّ (مِخَالًا): (فِعَالٌ)، مِنْ
(الْمَحَلِّ)، وَهُوَ الْقُوَّةُ^(٦).

أَزَلْ لَذَا^(٧) [الْإِغْلَالِ] وَالنَّاءُ الزَّمَّ عَوَضٌ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضَ

(١) ينقل نصّ كلام أبي علي من كتابه (المسائل البصريّات). انظر: البصريّات (١/٦٤٣).
(٢) ليس المقصود ابن خالويه، بل المقصود ابن قتيبة، وهذا التفسير قاله ابن قتيبة في كتابه
(غريب القرآن)؛ ثم إن النسبة إلى ابن قتيبة جاءت في حاشية البصريّات، وهو الكتاب الذي
ينقل منه ابن هشام، وقد أدخل المحقق عبارة: «يعني ابن قتيبة» في نص الكتاب. انظر: غريب
القرآن لابن قتيبة (٢٢٦) والبصريّات (١/٦٤٣).

(٣) الرعد: ١٣.

(٤) لعل الصواب: (أعلت).

(٥) انظر: الكتاب (٤/٣٥٥).

(٦) منقول باختصار عن أبي علي. انظر: البصريّات (١/٦٤٣) وما بعدها.

(٧) في المخطوط: (الدى).

وَمَا لَ: (إِفْعَالٍ) [مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَ: (مَفْعُولٍ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ]

قَوْلُهُ: (فَمَفْعُولٍ) أَي: المَعْتَلُّ الْعَيْنُ^(١)، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ^(٢):

إِنْ كَانَ مِنْ مُعْتَلٍّ عَيْنٍ وَضَعَا نَحْوُ (مَبِيعٍ، وَمَضُونٍ) فَاسْمَعَا

ثُمَّ قَالَ^(٣):

وَشَذَّ فِي (مَشُوبٍ): (الْمَشِيبُ) كَذَا (مَهُوبًا) جُعِلَ (الْمَهِيبُ)

بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ (مَفْعُولٍ) الْمَعْتَلُّ الْعَيْنُ: قَلْبُ الضَّمَةِ كَسْرَةً فِي ذَوَاتِ

الْيَاءِ؛ لِتَصِحَّ الْيَاءُ؛ لِثَلَا يَلْزَمُ - عَلَى قَاعِدَةٍ مَا تَقَدَّمَ - قَلْبُ الْيَاءِ وَأَوَّ، فَيَقَالُ: (مَبُوعٌ،

وَمَخُوطٌ)، عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ^(٤) مَنْ يُبْقِي الضَّمَّةَ، وَلَا يَغَيِّرُهَا كَمَا غَيَّرَتْ الضَّمَّةُ

فِي: (بِيعٍ)، فَيَقُولُ فِي (مَهِيْبٍ): (مَهُوبٌ)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُهَا كَسْرَةً فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ،

فَتَصِيرُ ذَوَاتُ الْوَاوِ وَذَوَاتُ الْيَاءِ وَاحِدَةً، فَيَقُولُ فِي (مَشُوبٍ) بِمَعْنَى مَخْلُوطٍ:

(مَشِيبٌ)، حَمَلَهُ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

نَحْوُ (مَبِيعٍ، وَمَضُونٍ) [وَنَدَرُ تَضَحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اسْتَهْرَ]

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (الْلَامِ)، وَهُوَ سَهْوٌ.

(٢) يُشِيرُ إِلَى الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ، وَلَكِنْ الْبَيْتُ بِهَذِهِ الصَّبَاغَةِ لَيْسَتْ فِي مَطْبُوعِ الْكَافِيَةِ.

انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤/٢١٤٢).

(٣) يَعْنِي ابْنَ مَالِكٍ فِي الْكَافِيَةِ. انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤/٢١٤٢).

(٤) انْظُرْ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَّاسِ (٥/٤٠) وَشَرْحُ كِتَابِ سَبِيحِهِ لِلْسَّيْرَانِي (٥/٢٤٦) وَالْخَصَائِصُ

مِنْ «الْخَصَائِصِ»^(١): «الْأَطْرَادُ وَالشَّدُودُ أَرْبَعَةٌ:

مُطَرِّدٌ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ، وَهُوَ الْغَايَةُ الْمَطْلُوبَةُ.

وَمُطَرِّدٌ فِي الْقِيَاسِ فَقَطْ، وَهُوَ الْمَاضِي مِنْ: (يَذَرُ، وَيَدَعُ)، وَقَوْلُهُمْ: (مَكَانٌ

مُبْقِلٌ)، وَإِنَّمَا الْأَكْثَرُ: (بَاقِلٌ)، وَالْأَوَّلُ مَسْمُوعٌ أَيْضًا، قَالَ أَبُو دُوَادٍ لِابْنِهِ: «يَا بُنَيَّ،

مَا أَعَاشَكَ بَعْدِي؟»، فَقَالَ دُوَادٌ^(٢):

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَإِدْمِيقُلْ

أَكُلْ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلْ

وَمِنْهُ^(٣) أَيْضًا^(٤): «عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا».

وَعَكْسُهُ: «اسْتَصَوَّبْتُ الْأَمْرَ»، وَ«اسْتَحَوَذَ»، وَ«أَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ»^(٥)، وَلَا تُعَلُّ

هَذِهِ.

وَالرَّابِعُ: عَكْسُ الْأَوَّلِ، كَتَمِيمٍ (مَفْعُولٍ)، مِمَّا عَيْنُهُ وَآوُ، نَحْوُ: «تَوَبَّ

مَضُوءٌ»، وَ«مِسْكٌ مَذُوفٌ»، وَحَكَى الْبَغْدَادِيُّونَ^(٦): (فَرَسٌ مَقُودٌ)، وَ(رَجُلٌ مَعُودٌ

(١) انظر: الخصائص (٩٨/١).

(٢) من الرجز، وفي المخطوط: (داود). انظر: التمام (١٨٦) والمحكم (٢١٣/٢) وإيضاح

شواهد الإيضاح (١١٢/١).

(٣) في المخطوط: (وعكسه)، والتصويب من الخصائص.

(٤) انظر: الكتاب (٥١/١).

(٥) انظر: المقتضب (٩٨/٢).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٦٤).

مِنْ مَرَضِهِ، وَلَا يَسُوغُ الْقِيَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا رَدُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ^(١).

وَصَحِّحِ (الْمَفْعُولَ) [مِنْ نَحْوِ (عَدَا) وَأَعْلَلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا]

إِنْ أَخَذَ قَوْلُهُ: (عَدَا) بِمَعْنَى (فَعَلَ) الْوَائِي، فَيَكُونُ سَكَتَ عَنْ (الْمَفْعُولِ) مِنْ نَحْوِ (رَضِيَ)، وَهُوَ (فَعَلَ) الْوَائِي، فَظَاهِرُ سَكَتِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْلَلُ، وَالْوَاقِعُ بِخِلَافِهِ، بَلْ إِعْلَالُهُ وَاجِبٌ، إِلَّا فِيمَا شَذَّ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَإِنْ أَخَذَ قَوْلُهُ عَلَى مَعْنَى (فَعَلَ، أَوْ فَعَلَ) الْوَائِي اللَّامِ، أَعْنِي: أَنْ تُوْخَذَ خُصُوصِيَّةُ اللَّامِ دُونَ الْمَثَالِ، فَسَدَّ فِي (فَعَلَ) الْوَائِيهَا: بَدَأَتْهُ بِالتَّصْحِيحِ^(٢)، وَقَوْلُهُ فِي الْإِعْلَالِ: (إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا) فَلَا بَدَّ مِنْ زِيَادَةِ قَوْلِهِ بَعْدُ^(٣) مِنَ الْكَافِيَةِ^(٤).

كَمَثَلِ (مَعْدِيٍّ) وَمَا مِنْ (فَعَلَا) ك: (رَضِيَ) الْإِعْلَالُ فِيهِ فُضِّلَا^(٥)

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ [جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَا مَجْمَعٍ أَوْ فَرْدٍ يُعْنَى]

هَذَا الْبَيْتُ فِي الْكَافِيَةِ^(٦)، إِلَّا أَنَّهُ:

(١) انتهى النقل من ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ١٠٠).

(٢) في العليمي: «الواوي بداله».

(٣) في المخطوط: (به)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٧١).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٣).

(٥) في المخطوط زيادة (كذلك) أول العجز، وهو سهو.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٥).

..... لا مآ جمعاً او فرداً

ف: (لَمَّا) حَالٌ مِنَ (الْوَاوِ)، و(جَمْعًا) حَالٌ مِنَ (ذِي) الْأَوَّلِ [حَالٌ] ^(١) مِنَ
المضافِ، والثاني حَالٌ مِنَ المضافِ إليه.

وبعدَه:

وَرُجِّعَ الْإِعْلَالُ فِي جَمْعٍ وَفِي مُفْرَدٍ التَّصْحِيحُ أَوَّلَى مَا اقْتَضَى
وبعدهما:

(أَفْعُولٌ) كَذَا وَ(أَفْعُولٌ) وَمَا عَلَى (فَعُولٍ) كَذَا: (عَفُوٌّ) سَلِمًا
وفي «شرحها» ^(٢): «يُقَالُ لِمَا يُمْتَحَنُ بِهِ حَزْرُ الذَّكِيِّ: (أُخْجُوَّةٌ، وَأُخْجِيَّةٌ)،
وَهُمَا مِنَ: «حَجَوْتُ» بِمَعْنَى: «ظَنَنْتُ»، وَلِمَا يُلْهَى: (أَلْهِيٌّ، وَأَلْهَوٌ)، وَلَمْ يُسَمَّعْ فِي
(فَعُولٍ) كَذَا: (عَدُوٌّ) إِلَّا التَّصْحِيحُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُعِلَّ التَّبَسُّ». ثُمَّ قَالَ:

وَكُلُّ ذِي الْأَوْزَانِ إِنْ ضَاهَى ^(٣) (قَوِيٌّ) لَمْ يُسْتَجَزْ تَصْحِيحُهُ وَلَا نُوِي
وَقَالَ فِي «شرحها» ^(٤): «يُقَالُ: قَوِيْتُ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ: (مَقْوُوءٌ)،
فَأُبْدِلَتِ الثَّلَاثَةُ ^(٥)؛ فَرَأَا مِنْ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ وَاوٍ أَوَّلُهَا مَضْمُومٌ، ثُمَّ قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٥٧٢/٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١٤٦/٤).

(٣) في بعض نسخ الكافية: (من نحو).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١٤٦/٤).

(٥) في شرح الكافية: (فأبدلت الثالثة ياء).

لَسَبَقَهَا سَاكِنَةً - يَاءٌ، ثُمَّ ادْعَمَتِ الْيَاءُ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَهَا.

وَإِذَا كَانَ هَذَا الْعَمَلُ مَخْتَارًا فِي (مَفْعُولٍ): (رَضِيَ)، مَعَ أَنَّ عَيْنَهُ غَيْرُ وَاوٍ، فَمَلِكُنْ هُنَا وَاجِبًا؛ لِزِيَادَةِ الثَّقَلِ بِكَوْنِ الْعَيْنِ وَاوًا، وَلَوْ بُنِيَ مِنَ (الْقَوَّةِ): (فُعُولٌ، أَوْ فُعُولٌ، أَوْ أَفْعُولٌ)^(١) لَزِمَ أَنْ يُفَعَلَ بِهِ مَا يُفَعَّلُ بِهِ: (مَفْعُولِيٌّ)؛ لِأَنَّ الْمَحذُورَ فِي (مَفْعُولِيٍّ) مَحذُورٌ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ^(٢).

فِي «الْخَصَائِصِ»^(٣) الْفَتْحِيَّةِ: «بَابُ مَلَاظِفَةِ الصَّنْعَةِ: لَا تَقُولُ فِي (أَجَرٍ): قُلَيْتَ الْوَاوُ يَاءً؛ لِأَنَّ هَذَا اسْتِكْرَاهٌ لِلْحَرْفِ عَلَى نَفْسِهِ تَعَجُّرًا وَتَهَالُكًا، بَلِ اسْتَعْمِلَ اللَّطْفَ فِي ذَلِكَ، فَقُلْ: أُبْدِلْتَ الضَّمَّةُ كُسْرَةً، فَانْكَسَرَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ، وَهِيَ لَا مُ، فَقُلَيْتَ يَاءً. وَكَذَا تَقُولُ فِي جَمْعٍ: (دَلُوْ، وَحَقُوْ)، أَصْلُهُمَا: (دَلُوْ، وَحَقُوْ)، وَلَنَا فِيهِ طَرِيقَانِ: إِنْ شَتْنَا شَبَّهْنَا وَاوٍ (فُعُولٍ) الْمَدْعَمَةُ بِضَمِّ عَيْنٍ (أَفْعُلٍ) فِي: (أَذَلٍ، وَأَخْتِ)، فَأَبْدَلْنَاهَا يَاءً، كَمَا أَبْدَلْنَا تِلْكَ الضَّمَّةُ كُسْرَةً، ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَالٌ: (سَيِّدٍ)، ثُمَّ أَتْبَعْنَا حَرَكَةَ الْأَوَّلِ.

وَإِنْ شَتْنَا قُلْنَا: بِدَانَا بِ: (دَلُوْ)، فَأَبْدَلْنَا وَاوَهُ - لَضَعْفِهَا بِالتَّطَرُّفِ، وَثَقَلِهَا - يَاءً، فَصَارَ (دَلُوِيٌّ، وَحَقُوِيٌّ)، ثُمَّ أَعْلَلْنَا إِعْلَالًا: (سَيِّدٍ)، ثُمَّ أَتْبَعْنَا؛ لِتَصِحِّحِ الْيَاءِ. وَمِنْ ذَلِكَ^(٤): «قَامَ، وَبَاعَ» يَقُولُونَ: أُبْدِلْتَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ الْفَيْنِ؛ لِتَحَرُّكِهِمَا

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (الْفُؤُولِ) بِدَلْ: (أَفْعُولِ).

(٢) انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٢١٤٧/٤).

(٣) انْظُرْ: الْخَصَائِصُ (٤٧٢/٢).

(٤) يَعْنِي: مِنْ بَابِ مَلَاظِفَةِ الصَّنْعَةِ.

وانفتاح ما قبلهما، وهو لعمري كذلك، إلا أنا لم نَقْلِبْ واحدًا منهما حتَّى سَكَّنَاهُ؛ استتقالًا لحركته، ثم قلنا: لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن، وإلا فلرُؤْمَتْ قلبُهما متحرِّكين اختَمَتَا عليك بحرَكَّتَيْهِمَا، فَعَزَّزْنَا عَلَيْكَ، وعلى هذا قول أبي الحسن^(١) في مثل^(٢): ﴿يَوْمًا لَا يَجْزِي نَفْسٌ﴾ في أَنَّهُ حَذَفَ عَلَى التَّدرِيجِ^(٣).

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ (نُبِّمَ) [فِي (نُومَ)] وَتَحَوُّ (نُبَّامَ) شُدُودُهُ نُبِّي [قوله: (صُومَ)]^(٤) لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ لَا تَكُونَ لَامُهُ مَعْتَلَةً؛ لِئَلَّا يَتَوَالَى إِعْلَالَانِ، فَنَحَوُ: (الشَّوِي، والشَّوِي) وَاجِبُ التَّصْحِيحِ، وَنَظِيرُهُ: وَجُوبُ التَّصْحِيحِ فِي (رَيَّانَ، وَرَوَاءَ)^(٥)، وَإِنْ وَجَبَ فِي: (ذَارَ، وَذِيَارَ)، وَإِذَا وَجَبَ التَّصْحِيحُ فِي: (رَوَاءَ) مَعَ وَجُوبِ إِعْلَالِ نَظِيرِهِ مِنْ: (ذِيَارَ)، فَإِنْ يَجِبُ تَصْحِيحُ: (شَوِي) مَعَ جَوَازِ إِعْلَالِ نَظِيرِهِ مِنْ: (صُومَ) أَحَقُّ وَأَوَّلَى.

فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ وَالْوَابِينَ إِعْلَالِينَ فِي نَحْوِ: (الْمَاءِ، وَالشَّاءِ، وَيَرَى)، أَصْلُهُمَا: (مَوَّةً، وَشَوَّةً، وَيَرَأَى)؟

فِي ذِهْنِي أَنَّهُمْ شَدَّدُوا ذَلِكَ.

(١) يعني به الأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٩٣).

(٢) البقرة: ٤٨ و ١٢٣.

(٣) انتهى النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (٢/٤٧٥).

(٤) كذا في المخطوط، وهو تصرف في لفظ الألفية؛ إذ لفظها: (نُومَ).

(٥) في المخطوط: (رَوَاءَ) بالتشديد.

وفي «شرح الكافية»^(١): توالي إعلالين إجحاف، فينبغي أن يُجتنَبَ على الإطلاق، فاستمر^(٢) اجتنابه إذا كان الإعلال مُتَّفَقًا، كما كان^(٣) يكون في: (الهوى)، واعتُبرَ تواليهما إذا اختلفا، ك: (ماء)، أصله: (موة).

ع: والذي يظهر لي خلاف ما قاله، وهو ظاهر كلام غيره، وأن هذه الألفاظ شاذة عن القياس.

وقد قالوا في (بَلَحَارِث، وَبَلْعَنِير، وَبَلْهَجِيم): إنه خاص بما ليست لام تعريفه مدغمة؛ احتراز عن نحو: (بني النَّضِير، وبني النَّجَّار)، وعللوا ذلك بكَراهية الإعلالين، هذا مع أنَّهما مختلفان.

وكذا قالوا في حذف نون (من)، نحو^(٤) قوله^(٥):

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَالَكَةً غَيْرَ الَّذِي [قَدْ]^(٦) يُقَالُ مِ الْكَذِبِ
وقوله^(٧):

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٣١).

(٢) في شرح الكافية: (استمر).

(٣) ساقطة من شرح الكافية.

(٤) مكررة في المخطوط.

(٥) البيت من المنسرح، والمخاطب به لقيط بن زرارعة، ودختنوس اسم بته. انظر: الحجة

(٤/ ٢٩٨) والخصائص (١/ ٣١٢) وأمالى ابن الشجري (١/ ١٤٥) وإيضاح شواهد

الإيضاح (١/ ٤٠٠).

(٦) ساقطة من المخطوط.

(٧) البيت للأعشى، وهو من الخفيف. انظر: ديوان الأعشى (٥) والمذكر والمؤنث للفراء



وَكَأَنَّ الْحَنَرَ الْمُدَامَ مِ الْإِسْ — فِنْطِ مَمْزُوجَةٌ بِمَاءٍ زُلَالِ

وقوله^(١):

كَأَنَّهُمْ مِ الْآلِ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

وقول آخر^(٢):

لَيْسَ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ نَسَبٌ إِنَّمَا لِلْحَيِّ مِ الْمَيِّتِ النَّصَبُ

قالوا^(٣): ووقع في الشعر الحذف عند لام التعريف المُدَّعَمَةِ فأظهرها، قال^(٤):

الْمُطْعِمِينَ لَدَى الشُّبَّتَا ءِ سَدَائِفًا مَلْنِيْبِ غُرَا

عبارته في «شرح الكافية»^(٥): «فإن كان (فَعَالًا) وجب تصحيحه؛ لبعْدِ الْعَيْنِ مِنَ الطَّرْفِ بِالْأَلْفِ، وقد جاء إعلاله^(٦) في الشعر، وإليه الإشارة بقولي:

وَنَخْوُ (تِيَام) شُدُوْدُهُ نُمِي

(١) البيت لأبي صخر، وهو من الطويل. انظر: شرح أشعار الهذليين (٩٥٦) والمذكر والمؤنث للأنباري (٤٥٤/١).

(٢) أنشده ابن مالك، ولم ينسبه لقائل، وهو من الرمل، وإنشاد ابن مالك: (سبب) بدل: (نسب). انظر: شرح التسهيل (٢٢٠/٢) وشرح الكافية الشافية (٢٠٠٩/٤) والتذيل والتكميل (٩/٨).

(٣) يقصد أبا حيان.

(٤) البيت للمؤرج التغلبي، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ارتشاف الضرب (٧٢٢/٢) والمسائل السفريّة لابن هشام (٣٤) والمساعد لابن عقيل (٣٤٢/٣).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١٤٨/٤).

(٦) في المخطوط: (في إعلاله)، والتصويب من شرح الكافية الشافية.

أي: روي، انتهى بنصه.



❁ فُضِّلْ ❁

ذُو اللَّسَنِ فَا تَا [فِي (افْتَعَالٍ) أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ (اِشْتَكَلَا)]

* * *

طَا تَا (افْتَعَالٍ) [رُذِّئَ مُطَبَّقٍ فِي (اِذَانٍ، وَارْذَدَ، وَادْكِرَ) دَالًا بَقِيَا]
واعلم ^(١) أَنَّ الِادَّغَامَ فِي الْمُتَقَارِبِينَ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ إِذْ ذَاكَ بِادَّغَامِ الْمُثْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الِادَّغَامَ فِيمَا هُوَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَا يَلْزَمُ، بَلْ يَجُوزُ مَعَهُ الْإِظْهَارُ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ بَيَانُ الْأَصْلِ.

فَإِنْ اجْتَمَعَ الْمُتَقَارِبَانِ فِي كَلِمَةٍ لَمْ يَجُزِ الِادَّغَامُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ اللَّبْسِ بِادَّغَامِ الْمُثْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الِادَّغَامَ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ لَا زَمَ، فَلَوْ ادَّغَمْتَهَا لَمْ يَبْقَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ ادَّغَمْتَ النُّونَ مِنْ (أَنْمَلَةٍ) فِي الْمِيمِ، فَقِيلَ: (أَنْمَلَةٌ) لَمْ يُدْرَ: هَلِ الْأَصْلُ: (أَنْمَلَةٌ) أَوْ (أَنْمَلَةٌ)؟

وَلِأَجْلِ اللَّبْسِ الَّذِي فِي الْمُتَقَارِبِينَ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بَيَّنَّتِ الْعَرَبُ النُّونَ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْمِيمِ أَوْ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ فِي كَلِمَةٍ، نَحْوُ: (زَنْمَاءٌ، وَأَنْمَلَةٌ، وَقَنِيٌّ، وَدُنْيَا)، وَلَمْ تُخَفِّهْهَا كَمَا يُفَعَّلُ بِهَا مَعَ سَائِرِ حُرُوفِ الْفَمِّ؛ لِأَنَّ الْإِخْفَاءَ يُقَرِّبُهَا مِنَ الِادَّغَامِ، فَخَافُوا أَنْ يَلْتَبِسَ الْإِخْفَاءُ بِالِادَّغَامِ، فَبَيَّنُوا.

(١) انظر: الكتاب (٤/٤٥٥) والأصول (٣/٣٥٥) وشرح كتاب سيويه للسيرافي (٥/١٩٥) والمنصف (٧٣) والمقرب (٥١٩) والممتع (١٩٧) وارتشاف الضرب (١/٣٤٨).

وكذلك أيضًا لم يوجد في كلامهم نون ساكنة قبل راء ولا ميم، نحو: (عَنْ)،
وقير؛ لأنك إن بينت ثقل؛ لقرب النون من الراء واللام، وإن ادَّعَمْتَ أَلْبَسَ بادَّعَامِ
المثليين، إلا أن يجتمع المتقاربان في (افْتَعَلَ، أو تفاعل، أو تَفَعَّلَ)، نحو: (اخْتَصَمَ،
وَتَطَايَرَ، وَتَطَيَّرَ)، فإنه يجوز الادَّعَامُ فيها، والسبب في ذلك أن التاء من هذه الأبنية
الثلاثة تنزلت مما بعدها منزلة المنفصل؛ لأنه لا يلزم أن يكون بعدها مثلها، وكذلك
أيضا لا يلزم أن يكون ما بعدها مقاربًا لها، كما لا يلزم ذلك في الكلمتين، فلما
أشبه^(١) اجتماع المتقاربين فيها اجتماعهما في الكلمتين لم يلزم الادَّعَامُ كما يلزم
ذلك في الكلمتين، فأمر التباس المتقاربين فيها بادَّعَامِ المثليين؛ لأن الإظهار يبين
الأصل، كما كان ذلك في الكلمتين.

فإذا أردت الادَّعَامَ قلبت أحد^(٢) المتقاربين إلى جنس الآخر على حسب
ما تقدم، ثم ادَّعَمْتَ، فتقول في (تَطَيَّرَ، وَتَطَايَرَ، وَتَدَارَى) إذا أردت الادَّعَامَ: (اطَّيَّرَ^(٣)،
وَادَّارَى)، فتقلب التاء حرفًا من جنس ما بعدها، وتُسَكِّنُهُ بسبب الادَّعَامِ، ثم تَدَّعِمُ،
وتجلبب همزة الوصل؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن.

وفي: (اخْتَصَمَ) إذا أردت الادَّعَامَ: (خَصَّمَ)، فتقلب التاء صاदा، وتُسَكِّنُهَا
بنقل حركتها إلى ما قبلها، ثم تَدَّعِمُ، هذا في لغة من قال: (قَتَلَ) بالفتح في القاف
والتاء، [ومن قاله: (قَتَلَ)]^(٤) فإنه يقول: (خِصَّمَ)، بكسر الخاء وفتح الصاد، ومن

(١) في المخطوط: (اشتد)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (أحدى)، وهو تحريف.

(٣) في المخطوط: (اطاري)، وهو تحريف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتسيم من الممتع (٤٥٢).

كسرها^(١) قَالَ: (حِصَمٌ)، واسمُ الفاعِلِ والمفعولِ والمصدرُ والمضارعُ كالحُكْمِ في الفعلِ.

قوله: (فِي ادَّانَ) البيت، فأما قولُ ابنِ مَقْبِلٍ^(٢):

يَا لَيْتَ [لِي] سَلَوَةٌ تُشْفَى النَّفْسُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَغْتَرِي قَلْبِي مِنَ الذِّكْرِ
بالدالِ الْمُهْمَلَةِ فهذا مِنْ بابِ التدرِجِ^(٣)، وذلك لأنَّهم لَمَّا قَبَّوْا الذَّالَ دالًّا
في: (ادَّكَّرَ) وما تَصَرَّفَ مِنْهُ، تدرَّجُوا مِنْهُ إِلَى هذا.

وله نظائرُ: مِنْهَا حَذْفُهُمُ الْفَاءِ مِنْ: (ضِغَّةٌ، وَفِجَّةٌ)، كما في (عِدَّةٌ، وَزِنَّةٌ)، ثُمَّ
لَمَّا عَدَّلُوا إِلَى فَتْحِ الْأَوَّلِ بَقَّوْا الْحَذْفَ، وَإِنَّمَا فَتَحُوا؛ لِحَرْفِ الْحَلْقِ.
ومِنْهَا قَوْلُهُمْ: (دِيمَةٌ، وَدِيمٌ)، ثُمَّ تدرَّجُوا إِلَى [أَن] ^(٤) قَالُوا: «دَوَّمتِ السَّمَاءُ،
وَدَيَّمتِ» بِالْيَاءِ، وَقَدْ رُوِيَ بِهِمَا^(٥):

هُوَ الْجَوَادُّ بْنُ الْجَوَادِّ بْنِ سَبَلٍ

إِنْ دَوَّموْا جَادُوا وَإِنْ جَادُوا وَبَلَّ

ثُمَّ قَالُوا: دَامَتِ السَّمَاءُ، تَدِيمٌ، فظَاهَرُ هَذَا أَنَّهم أَجْرَوْه مَجْرَى (بَاعَ، يَبِيعُ).

(١) في المخطوط: (كسرها)، والتصويب من الممتع.

(٢) من البسيط، و: (لي) ساقطة من المخطوط. انظر: ديوان ابن مَقْبِلٍ (٧٤) والحجة (٣/٤٢٧).

(٣) ذكر هذا أبو الفتح، وباقي التحشية مستفادة منه. انظر: الخصائص (١/٣٥٢).

(٤) زيادة يقتضيهما السياق.

(٥) ينسب لجهم بن سبل، وهو رجز. انظر: الخصائص (١/٣٥٦) والصحاح (٥/١٩٢٥).

ومقاييس اللغة (٦/٨٢) واللسان (١١/٣٢٣).

فإن قيل: أهو (فَعِلَ يَفْعُلُ) مِنَ الْوَاوِ، كَقَوْلِ الْخَلِيلِ^(١) فِي (طَاحَ، يَطِيحُ، وَتَاهَ يَتِيهِ)^(٢)؟

قلنا: حمله على الإبدالِ أقوى؛ لأنه قد جاء في مصدره: (دَيْمًا).

فإن قيل: فلعلَّ الباءَ لغةٌ، وهي أصلٌ.

قيل: يُعِيدُهُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى: (الدَّوَامِ)، وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ: (الدَّيَامُ).

ومنها أَنَّ عُمَارَةَ بْنَ عَقِيلٍ قَالَ فِي جَمْعِ (رِيحٍ): (أَزْيَاحُ)، فَنَبَّهَ، فَرَدَّ إِلَى (أَزْوَاجِ)^(٣).

ع: ذَكَرَ هَذِهِ كُلُّهَا أَبُو الْفَتْحِ، وَمِنْ ذَلِكَ عِنْدِي (صِغَقِي)^(٤)، بِكَسْرِ الصَّادِ مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ، وَ(شَهْدَ، وَفَخَذَ)، بِكَسْرِ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ مَعَ سَكُونِ ثَانِيهَا، إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْكُسْرَةَ إِتْبَاعٌ لَا مَنْقُولَةٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ^(٥): ﴿مَا أَتَرَكْنَا وَلَا مَبَاؤُنَا﴾، صَارَ كَأَنَّ الْمُشْتَرَطَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ إِنَّمَا هُوَ فَاصِلٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَتُنَوِّسِي مَا شَرَعَ الْحُكْمُ لَهُ.



(١) انظر: العين (٢٧٨/٣) والكتاب (٣٣٤/٤)

(٢) انتهى هنا النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (٣٥٧/١).

(٣) انظر: الكتاب (٣٤٣/٣).

(٤) الأنعام: ١٤٨.

فَصْلٌ

فَا أَثَرِ أَوْ مُضَارِعٍ [مِنْ كَ: (وَعَدَ) اخْذِفْ وَفِي كَ: (عِدَّةٌ) ذَاكَ أَطْرَدُ]

[اخذف]: فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا بَالُ (يُوجَلُ)؟

قُلْتُ: الْفَتْحُ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا بَالُ (يَهَبُ) ^(١)؟

قُلْتُ: نَائِبَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَاضِيَ (فَعَلَّ).

فَإِنْ قُلْتَ: فَقُولُهُمْ: (وَسَعٌ، يَسَعُ)، وَ(وَطِئَ، يَطِئُ)، الْفَتْحَةُ فِيهِ مُتَأَصِّلَةٌ، بِدَلِيلِ

أَنَّ الْمَاضِيَ عَلَى (فَعِلَّ)، فَمَا بِالَّهُمْ حَذَفُوا مَعَ أَنْ فَتَحْتَهُ غَيْرُ نَائِبَةٍ عَنِ كُسْرَةٍ؟

قُلْنَا: إِنَّهُ قُدِّرَ مِنْ بَابِ: (حَسِبَ، يَحْسِبُ)، فَجَاءَتْ الْفَتْحَةُ نَائِبَةً عَنِ

الْكُسْرَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَقُولُهُ فِي بَابِ (تَعَدَّى الْفِعْلُ وَلَزُومُهُ):

..... كَ: «عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»

حُذِفَ فِيهِ وَلَا كُسْرَةَ.

قُلْتُ: الْأَصْلُ (يَدِيوُا)، فَلَمَّا حُذِفَتِ الْيَاءُ، وَضُمَّتِ الدَّالُّ؛ لَوْقُوعِهَا قَبْلَ وَائٍ

الْجَمْعِ، بَقِيَ الْحَذْفُ؛ لِشُبُوتِهِ قَبْلَ مَجِيءِ وَائٍ الْجَمَاعَةِ، وَعُرُوضِ زَوَالِ الْكُسْرَةِ؛ لِأَنَّهَا

إِنَّمَا زَالَتْ لِلْإِسْنَادِ لِلْوَاوِ، وَذَلِكَ عَارِضٌ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (يَذْهَبُ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

فإن قلت: فقولُه^(١):

تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجُذْنَ غَلِيلاً

الضمّة فيه عارضة^(٢)، وقد حذفوا.

قلنا: لا ثاني لهذه الكلمة، فهذا موطنُ أَلِفَتْ فيه الكسرة.

ابنُ الشَّجَرِيِّ^(٣): «واختلفَ النحويون في (الْوَجْهَةِ)^(٤) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥): ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ﴾، فقليل: مصدرٌ شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ؛ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصْلِ، ك: (الْحَوْنَةُ، وَالْحَوَكَةُ، وَاسْتَحَوَذَ)، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا اسْمٌ غَيْرُ مُصَدِّرٍ، وَجَاءَ عَلَى الصَّحَةِ؛ مِنْ [حَيْثُ]^(٦) كَانَ اسْمًا لِلْمُتَوَجِّهِ إِلَيْهِ، فَالْمَرَادُ إِذَا ب: (الْوَجْهَةُ): (الْقِبْلَةُ)».

[أَحْدَفُ]: وَلَمْ يَحْذِفُوا فِي: (وَضَوْ، يَوْضَوْ)، كَمَا لَمْ يَسْتَقْبِلُوا نَحْوَ (عُنُقِ)، وَإِنْ اسْتَقْبَلُوا نَحْوَ: (ذُبُلِ)؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَقْبِلُونَ الْخُرُوجَ مِنْ وَإٍ إِلَى ضَمٍّ؛ لِنَتَاسُيْهِمَا، وَيَسْتَقْبِلُونَ الْخُرُوجَ فِي: (يُوعِدُ) مِنْ وَإٍ إِلَى كَسْرٍ. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا اسْتَقْبَلُوا نَحْوَ: (يُوعِدُ).

(١) بنماه:

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادَ بِسُرْبَةٍ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجُذْنَ غَلِيلاً
والبيت لجريز، وهو من الكامل. انظر: ديوان جريز (٤٥٣) والحليبات (١٢٧) والمنصف (١٨٧).

(٢) في المخطوط: (غير عارضة)، والتصويب من العلمي (٥٧٧/٢).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (١٥٥/٢).

(٤) مستفاد من أبي علي. انظر: التكملة (٢٤٦).

(٥) البقرة: ١٤٨.

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الأمالي.

قُلْنَا: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُحَذَفَ مِنَ الْوَاوِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ أَصْلُهُ: (يُؤْفَعِلُ)، فَحُذِفَتْ
مِنَ الْهَمْزَةِ اسْتِثْقَالًا؛ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ هَمْزَةِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا قَالُوا: (أَأُوْعِدُ)، ثُمَّ حَمَلُوا
الْبَاقِي، فَكُرِهُوا أَنْ يُوَالُوا بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ.

* * *

وَحَذَفُ هَمْزٍ [أَفْعَلْ] اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبَنِيَّ مُتَصِفٍ

* * *

(ظَلْتُ، وَظِلْتُ) [فِي (ظَلِلْتُ) اسْتَعْمِلَا وَ(فِرْنَ) فِي (افِرِرْنَ) وَ(قِرْنَ) نُقِلَا]
[وِظِلْتُ]: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِمًا﴾^(١)، ابْنُ الشَّجَرِيِّ:
«وَقُرِئَ فِي بَعْضِ الشَّوَادِ: ﴿ظِلْتُ﴾»^(٢).

ع: فِي «الْخَصَائِصِ»^(٣): «أَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ لِرَجُلٍ مِنْ عُقَيْلٍ»^(٤):

أَلَمْ تَعَلِّمِي مَا ظِلْتُ بِالْقَوْمِ وَاقِفًا عَلَى طَلَلٍ أَضَحَّتْ مَعَارِفُهُ فَقَرَا
فَكَسَرَ الظَّاءَ.

مَسْأَلَةٌ^(٥): إِذَا بَنِيَتْ مِثَالُ (فُعْلُولٍ) مِنْ: (طَوَوْتُ) قُلْتُ: (طَوَوْتُي)، ثُمَّ تُبْدَلُ

(١) طه: ٩٧.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود وقتادة والأعمش بخلاف عنه وأبي حيوة وابن أبي عبلة وابن يعمر بخلاف عنه وأبو البرهسم والمطوعي وأبي رجاء. انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٤٩٢).

(٣) انظر: الخصائص (١/ ٣٨٢).

(٤) من الطويل. انظر: الخصائص (١/ ٣٨٢) والأفعال (٣/ ٥٧٩) والمحكم (١٠/ ٤).

(٥) مستفاد من ابن جني. انظر: الخصائص (٣/ ٩) والأصول (٣/ ٣٨٤) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٣٣٤) وشرح الملوكي لابن يعيش (٥٢٣) والممتع (٤٨٢).

الواو الأولى ياء؛ لوقوع الياء بعدها، فصارَ (طُيوي)، ثم تَقَلَّبَ الضمة كسرة، ثم بُدِّلَ الواو الثانية ياء، فتصيرُ (طُيَي)، فلَمَّا اجتمعت أربع ياءات ثَقُلَتْ، فَأُرِيدَ التَّغْيِيرُ؛ لِتَخْتَلِفَ الحُرُوفُ، فَحَرَّكَتِ الياء الأولى بالفتح؛ لِتَقَلَّبَ الثانيةُ أَلْفًا، فَتَقَلَّبَ الألفُ وَاوًا، فَتَعَلَّ ذلك، وَرَجَعَتِ الياء الأولى حِينَ تَحَرَّكَتْ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الواوِ، فصارَ (طُويي)، فَانْقَلَبَتِ الياء الأولى التي هي لَامٌ (فُعْلُولِ) أَلْفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَصارَ: (طُويي)، ثُمَّ قُلِبَتْ وَاوًا^(١)؛ لِحَاجَتِنَا إِلَى حَرَكَتِهَا، كَمَا أَنَّا لَمَّا احْتَجْنَا إِلَى حَرَكَةِ اللامِ فِي الإِضَافَةِ إِلَى: (رَحَى) قُلِبَتْ وَاوًا، فَصارَ: (طُويي)، كَمَا نَقُولُ فِي الإِضَافَةِ إِلَى (هَوَى) عَلَمًا: (هَويي).

وَإِنْ قَدَّرْتَ أَنَّكَ بَدَأْتَ بِالتَّغْيِيرِ مِنْ آخِرِ الْمِثَالِ فَإِنَّكَ لَمَّا بَدَأْتَهُ: (طُويي)، أَبَدَلْتَ وَاوَ (فُعْلُولِ) ياءً، فَصارَ (طُويي)، ثُمَّ ادَّغَمَ، فَصارَ (طُويي)، بَعْدَ أَنْ أَبَدَلْتَ مِنْ ضَمَةِ الْعَيْنِ كَسْرَةً^(٢)، فَصارَ (طُويي)، ثُمَّ أَبَدَلْتَ الواو ياءً، فَصارَ: (طُيَي)، ثُمَّ ادَّغَمْتَ الياءَ الأولى فِي الثانيةِ، فَصارَ (طُيَي)، ثُمَّ حَرَّكَتِ الأولى بِالْفَتْحِ، فَانْقَلَبَتْ وَاوًا، وَالثانيةُ أَلْفًا، ثُمَّ وَاوًا.

وَمَنْ قَالَ: (قَرْنُ آلَوَى، وَقُرُونُ لِيٍّ) بِالْكَسْرِ، قَالَ: (طُيَي)، وَمَنْ صَمَّ صَمَّ^(٣).



(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (أَلْفًا)، وَهُوَ سَهْوٌ.

(٢) لَعَلَّ الصَّوَابَ: (اللام الأولى).

(٣) انظر: الكتاب (٤/٤٠٨).

الادغام

أَوَّلُ مِثْلَيْنِ [مُحَرَّرَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمَ لَا كَوْنُهَا (صَفَفٍ)]
قوله: (مُحَرَّرَيْنِ)؛ لأنَّ الأَوَّلَ إِنْ كَانَ سَاكِنًا فَالادْغَامُ وَاجِبٌ فِي كَلِمَةٍ، وَفِي
كَلِمَتَيْنِ، نَحْوُ: «اضْرِبْ بَكْرًا».

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي سَاكِنًا، وَأُرِيدَ التَّخْفِيفُ، حُذِفَ الأَوَّلُ، نَحْوُ: (عَلَمَاءٌ)^(١)، وَمِنْ
ذَلِكَ: (ظَلْتُ، وَأَحَسْتُ).

وَكَذَلِكَ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الأَوَّلِ صَحِيحًا، وَلَمْ يَقْبَلِ التَّحْرِيكَ، نَحْوُ: (اسْطَاعُوا)،
فَإِنَّكَ تَحْذِفُ التَّاءَ، فَتَقُولُ: (اسْطَاعُوا)؛ لِأَنَّ هَذِهِ السَّيْنَ لَمْ تَتَحَرَّكَ فِي وَقْتِ، وَقَالُوا
أَيْضًا: (تَلْعَنُورٌ).

وَبَعْضُهُمْ قَالَ: (اسْتِئَاعٌ)، فَهَذَا إِمَّا حَذْفَ الطَّاءِ، أَوْ أَبْدَلَهَا تَاءً بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ؛
لِتَوَافَقِ السَّيْنَ فِي الِهْمْسِ، كَمَا أُبْدِلَتِ الدَّالُّ مِنَ التَّاءِ فِي: (أَزْدَانٌ)؛ لِتَوَافُقِ مَا قَبْلَهَا فِي
الْجَهْرِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ الْحَاذِفُ قَدْ حَذَفَ الْحَرْفَ الْأَصْلِيَّ؛
لِلتَّخْفِيفِ، كَمَا قَالُوا: (تَقَيُّتُ)، وَالْأَصْلُ: (اتَّقَيْتُ)، حَذَفُوا الْفَاءَ، فَسَقَطَتِ الِهْمْزَةُ،
وَلَا يَكُونُ الْأَصْلُ: (وَقَيْتُ)، فَأَبْدَلَ الْفَاءَ تَاءً، كَذَا: (تَقَيُّورٌ، وَتَوَلَّجٌ)؛ لِقَوْلِهِمْ فِي
الْمُضَارَعِ: (يَتَقَيُّ)، قَالَ^(٢):

(١) التي أصلها: (على الماء).

(٢) بتمامه:

يَتَّقِي بِهِ نَفَيَّانَ كُلَّ عَشِيَّةٍ

ولم يقل: (يَتَّقِي) بالإسكان.

ونظير (استأع): (استخذ فلان مالا)، يجوز أن يكون أصله: (اتخذ)، فحذف

الفاء، أو أبدل التاء الأولى سيناً؛ لاجتماعيهما في الهمس، ومقاربة المخرج، كما قال في (طس): (طسيت)، قال العجاج^(١):

أَنْ رَأَيْتَ هَامَتِي كَالطُّسِيتِ

والدليل على أن السين [الأصل] ^(٢) قوله ^(٣):

لَوْ عَرَضْتُ لِأَيْتِلِي قَسْ

أَشَعَتْ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسْ

حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِّينِ الطُّسْ

ع: لوجوب الادغام شروط، منها للمدغم ثلاثة:

عدم التصدير، فنحو: (دَدَن) لا يُدْغَم، وأما (تَكَلَّم) فمِن باب الجائز.

= يَتَّقِي بِهِ نَفَيَّانَ كُلَّ عَشِيَّةٍ وَالْمَاءُ فَسَوْقَ سَرَائِهِ يَنْصَبُّ

والبيت لساعدة بن جؤبة، وهو من الكامل. انظر: شرح ديوان الهذليين (١/١٦٩) ونوادر أبي زيد (١٤٨).

(١) انظر: ديوان العجاج (٢٣) والعين (٣٦/٤) وتهذيب اللغة (١٣٢/٦).

(٢) زيادة يقتضيها السياق. انظر: الحجة (٥/١٨١).

(٣) أنشده أبو عثمان عن أعرابي فصيح، وهو رجز. انظر: الفاضل (١٩) وتهذيب اللغة (١٩٤/١٢).



وعدمُ وجوبِ تحريكه، فنحو: (جُسِس) لا يُدْعَمُ.
 وعدمُ سكونِ ما قبله، نحو: (اقْتُلْ، واسْتَرْ)، إِنَّمَا يُدْعَمُ جَوَازًا.
 وَمِنْهَا لِلْمُدْعَمِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ:
 التَّحْرُكُ، فخرجَ نحو: (اشْدُدْ، وَلَمْ يَشْدُدْ)، فَمِنْ بَابِ الْجَائِزِ، وَ(عَلَى الْمَاءِ)،
 فَمُمْتَنِعٌ.

واللزومُ، فخرجَ نحو: (حَيِي، وَعَيِي).
 وعدمُ عروضِ الحركةِ، احترازًا مِنْ: (اخْصُصْ أَبِي).
 ولهما: أَنْ يَكُونَا مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَةٍ.
 وَلِلْكَلِمَةِ: أَنْ لَا تَكُونَ ذَاتَ الْحَاقِ، وَلَا ذَاتَ وَزْنٍ مِنْ أَوْزَانِ ثَلَاثَةٍ^(١)، وَلَا اسْمًا
 عَلَى (فَعَلٍ).

امتنعَ الادغامُ في^(٢): ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ لعلِّ امتناعه في (جُسِس)، وهو أَنَّ النونَ مِنْ
 (أَنَا) واجبةُ الحركةِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ أَلْزَمُوهَا ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُمْ زَادُوا الْأَلْفَ وَقَفًا؛
 خَشْيَةً عَلَيْهَا مِنَ الذَّهَابِ بِالْوَقْفِ؟ فَلَوْ ادَّعَمُوهَا لَسَكَّنُوهَا، وَذَلِكَ مُنَافٍ لَغَرَضِهِمْ،
 كَمَا أَنَّ السِّينَ الثَّانِيَةَ فِي (جُسِس) واجبةُ الحركةِ؛ مِنْ حَيْثُ هِيَ مُدْعَمٌ فِيهَا، فَلَمْ يُمَكِّنْ
 أَنْ تُدْعَمَ فِي الثَّالِثَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي إِسْكَانَهَا.

(١) يقصد: (فَعَلٌ، وفُعْلٌ، وفِعْلٌ)، وهي التي قصدتها ابن مالك بقوله: «لا كمثل: صُفِّفَ وذُلِّلَ
 وَكِلَلٌ».

(٢) العنكبوت: ٥٠ وغيرها.

وَذُلِيلٌ، وَكِلَالٍ، [وَلَبَّيْ] وَلَا كَذَ: (جُسُي) وَلَا كَذَ: «اِخْصَصْ إِيَّيَّ»

وَلَا كَذَ: (هَيْلَلٌ) [وَشَذَّ فِي (أَلَل)] وَنَخْوَهُ فَكَ بِنَقْلٍ فَقِيلَ

وَحَيِّيَ) أَفَكَكَ [وَادَّغِمَ دُونَ حَدَرَ كَذَلِكَ نَعُو (تَتَجَلَّى، وَاسْتَرَّ)]

[أفكك وادغم]: فإن قلت: فهلاً ذكر^(١): «أَتَحَاجُونَنِي»، و^(٢): «تَأْمُرُونَنِي»، ونحوهما.

قلت: المثلان في ذلك من كلمتين، لا من كلمة واحدة، والكلام في الثاني.

فإن قلت: فما العلة في: (حَيِّيَ)؟

قلت: أنه كالمثلين^(٣) في كلمتين في عدم لزوم اجتماعيهما، ومن ثمَّ صحَّحوا^(٤) في (سَاوَيْتَ) إذا بنيته للمفعول: (سُوِيَّ) (٥)، قال^(٦):

(١) الأنعام: ٨٠، وهي قراءة عمرو بن خالد والضحاك كلاهما عن عاصم وهي رواية ابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٠).

(٢) الزمر: ٦٤، وهي قراءة ابن عامر وابن ذكوان بخلاف عنه وهشام. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٨٤).

(٣) في المخطوط: (كالمثلان).

(٤) مستفاد من ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ٩٥) وما بعدها.

(٥) يحسن هنا أن ننبه على أن قوله تعالى: ﴿حَقَّ لَنَا سَاوَى بَيْنَ الصَّطَفَيْنِ...﴾ قد قرأها ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: (سُوِيَّ). انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٣٠٦).

(٦) بتمامه:

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طُوِغْتُ مَا بَانَ

وَقَالَ الْعَجَّاجُ^(١):

وَفَاحِمٌ دُوِيَّ حَتَّى اعْلُنْكَسَا

- أَوْ: (اعنكسا)^(٢)، لِيُكْشَفَ..

فَإِنْ قُلْتُ: لَمْ يَصِحَّ الْمَثَلُ الْأَوَّلُ فِي ذَلِكَ لِمَا ذَكَرْتَ مِنْ عُرُوضِ اجْتِمَاعِ الْحَرْفَيْنِ، بَلْ لَأَنَّ الْأَوَّلَ مَفْرَدٌ لَيْنٌ.

قُلْتُ: هَذَا إِنَّمَا يَمْنَعُ مِنَ الْأَذْغَامِ فِي كَلِمَتَيْنِ، نَحْوُ: (فِي يَدِهِ)، وَ(ذُو وَفْرَةٍ)، وَأَمَّا فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَيَجِبُ الْأَذْغَامُ، نَحْوُ: (مَرْضِيَّةً، وَمَدْعُوً)^(٣).

فَإِنْ كَانَ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فَتْحَةً وَجِبَ الْأَذْغَامُ فِي كَلِمَةٍ وَفِي كَلِمَتَيْنِ، نَحْوُ: (قَوٌّ، وَجَوٌّ، وَحَيٌّ، وَمُضْطَفَقُوْ وَاقِدٌ، وَغُلَامِي يَاسِرٌ)^(٤).

[وَحَيِّيْ أَفْكَكَ]: فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٥) مَا مَعْنَاهُ: وَلَا فَرْقَ أَنْ يَكُونَ مُتَطَرِّفَيْنِ،

= بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طُوِغْتُ مَا بَانَ وَقَطَّعُوا مِنْ جِبَالِ الْوُضَلِ أَفْرَاسًا

وَالْبَيْتَ لَجَرِيرٍ، وَهُوَ مِنَ الْبَسِيطِ. انظر: ديوان جرير (٤٤٩) والأضداد للأنباري (٧٥) والخصائص (٩٦/١).

(١) انظر: ديوان المعجاج (٣١) والعين (٣٠٤/٢) والقلب والإبدال (١٥) وأمالى القالي (١٤٦/٢).

(٢) كذا في المخطوط، ولم أفع عليها في شيء من المصادر، ولعلها: (اعرنكسا).

(٣) في الخصائص: (مدعوة).

(٤) في المخطوط: (واغلامي).

(٥) انظر: شرح الغاية (١٧٥).

نحو: (حَيٍّ)، أو قبل ألف ممدودة، نحو: (أَحْيَاءَ، وَأَعْيَاءَ)، أو ألف ونون زائدتين، نحو أن تبنى من: (حَيِّتُ) مثل (مَفْعَلَانِ)، نحو: (مَحْيَيَانِ)، أو قبل تاء التانيث لِحَقَّتْ بناء جمع، نحو: (أَحْيِيَّةَ، وَأَعْيِيَّةَ)، فيجوز الادغام.

ويجب إن لحقت مفردًا عوضًا عن محذوف، مثال ذلك: (تَحْيِيَّةَ)، أصله: (تَحْيِيَّةٌ)، على (تَفْعِلَةٍ)، فالتاء لحقت الاسم المفرد عوضًا عن تاء (تَفْعِيلٍ)^(١)، ك: (تَكْرِيمَ، وَتَكْرِيمَةً)، وزعم المازني^(٢) أن الإظهار في نحو (تَحْيِيَّةَ) جائز، قياسًا على (أَحْيِيَّةَ).

بعد قوله: (استتر) من مسائل التمرين: تقول في مثال (اغْدُوْدَنَّ) من: (رَدَدْتُ): (ازْدُوْدَنَّ)، ثم تنقل حركة الدال التي تلي الواو إليها؛ لتمكن من الادغام، ثم تدغم، فتقول: (ازْدُوْدَنَّ).

وتقول في مثاله من (وَدِدْتُ): (اوْدُوْدَنَّ)، ثم تقلب الواو الأولى ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم تنقل حركة الدال التي تلي الواو إليها، وتدغم، فتقول: (ايدُوْدَنَّ).

وتقول في مضارع هذا: (يُوْدُوْدَنَّ)، برّد الواو؛ لزوال الكسرة قبلها. وتقول في المصدر: (ايديْدَاذَنَّ)، تقلب الواو الأولى ياء؛ لانكسار الهمزة قبلها، وقلب واو (افْعَوْعَلْ) ياء؛ لانكسار الدال التي قبلها، وينفك ادغام الدالين؛ لفصل ألف (الافْعِيْعَالِ) بينهما، فتقول: (ايديْدَاذَنَّ).

(١) في المخطوط: (تفعل)، وهو تحريف.

(٢) انظر: المنصف (٢/١٩٤).

فإن بنيت مثل (أَفْعَنْسَسَ) [من] ^(١) (رَدَدْتُ)، قلت: (أَرَدَدْتُ)، ولم يجر لك من النقل والاذغام ما جاز في المثالين قبلها ^(٢)، كما لم يجر ذلك في (أَفْعَنْسَسَ)؛ لأنه وزن مُلَحَقٌ بـ: (أَخْرَجَ)، والمُلَحَقُ لَا يُدْغَمُ، كما قَدَّمْنَا في (هَيْلَلٍ) ^(٣)، وهذا بخلاف (أَعْدُوْدَنَ)؛ لأنه ليس بملحق؛ إذ ليس في كلامهم مثل: (أَخْرَجَ) فيكون هذا مُلَحَقًا به.

* * *

وَمَا يَتَاءَنِّي ابْتِدِي قَدْ بَقِصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَ: «تَبَيَّنَ الْعَبْرُ»

* * *

وَلَكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

* * *

نَحْوُ: «حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ» [وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي]

* * *

وَلَكَّ (أَفْعَلُ) فِي [التَّعَجُّبِ التَّنْزِيمِ] وَالتَّنْزِيمُ الْإِذْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمَّ)

[وَفَكْ أَفْعَلُ]: كَقَوْلِهِ ^(٤):

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المخطوط: (قبلهما)، وهو سهو أو تحريف.

(٣) يقصد شروح الاذغام التي ذكرها سابقًا.

(٤) بتمامه:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَخِيبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا =

وَأَحِبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقوله^(١):

أَعَزَّزَ عَلَيَّ بِأَنْ أُرَوِّعَ شَبَهَهَا أَوْ أَنْ يَذْفَنَ عَلَيَّ حِمَامَا
وأجاز الكسائي^(٢) فيه الادغام، فيقول: «أَحَبُّ بِزَيْدٍ!»، و«أَعَزَّ بِهَيْدٍ!»، وهذا
غير مسموع.

لِنُنْظِرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: وَهِيَ أَنَّ فِعْلِي التَّعَجُّبِ اشْتَرَاكَ فِي وَجُوبِ التَّصْحِيحِ
إِنْ كَانَا مَعْتَلِي الْعَيْنِ، نَحْوُ: «مَا أَقُولُهُ!»، و«أَقُولُ بِهِ!»، وافترقا فِي مَسْأَلَةِ الْادْغَامِ إِنْ
كَانَتِ الْعَيْنُ وَاللَّامُ مِنْ وَاوٍ وَاحِدٍ، فَ: (أَفْعَلُ) يُدْعَمُ، وَلَا بَدَّ، نَحْوُ: «مَا أَعَزَّهُ!»،
(وَأَفْعِلُ) يُفَكُّ، نَحْوُ: «أَعَزَّزَ بِهِ!»، وَلِهَذَا قَالَ النَّاطِمُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ:

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ

وقال في هذه:

وَفَكُّ (أَفْعِلُ)

[هَلُم]: مِنْ «خَصَائِصِ»^(٣) أَبِي الْفَتْحِ: «هِيَ مُرَكَّبَةٌ عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٤) مِنْ (هَا

= البيت للعباس بن مرداس، وهو من الطويل. انظر: ديوان العباس (١٠١) وشرح التسهيل (٣/٣٥).

(١) البيت لمجنون ليلى، وهو من الكامل. انظر: ديوان المجنون (٢٠٠) والزهري (٢/٢٢٥) وأمثالي القالي (١/١٣٧).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٦٨).

(٣) انظر: الخصائص (٣/٣٧).

(٤) انظر: الكتاب (٣/٥٣٠).

لَمْ، أي: «لَمْ يَنَّا»، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ تَخْفِيفًا، وَلِأَنَّ اللَّامَ بَعْدَهَا فِي حُكْمِ السَّكُونِ؛ لِأَنَّ أَقْوَى اللَّغَتَيْنِ الْحِجَازِيَّةِ^(١)، وَهِيَ: «الْمُمُ». وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(٢): أَصْلُهَا (هَلْ) زَجَرٌ وَحَتْ، وَ(أُمُّ)، فَأُلْزِمَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ: (أُمُّ) التَّخْفِيفَ.

وَرَدَّه أَبُو عَلِيٍّ^(٣) بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى هُنَا لِلِاسْتِفْهَامِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنَّمَا زَعَمَهَا زَجْرًا.

[وَالْتَزِمَ الْإِدْغَامَ أَيْضًا فِي هَلُمَّ]: إِنَّمَا التَّزِمَ الْإِدْغَامَ فِي (هَلُمَّ)؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ^(٤) اسْمُ فَعْلٍ، وَهَمَّ يَدْغُمُونَ فِي الْمَضَارِعِ الْمَجْزُومِ وَالْأَمْرِ، فَفِي الْاسْمِ أَجْدَرُ، وَأَمَّا التَّمِيمِيُّونَ^(٥) فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ عَنْدهُمْ فَعْلًا، وَلَكِنَّهُمْ يُظْهِرُونَ فِي الْفَعْلِ، فَهَذَا عَلَى قَاعِدَتِهِمْ، وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ تَعْلِيلِهِمْ بِالْتَّرْكِيبِ، فَافْهَمِهِ.

وَمَا يَجْمَعُهُ غُنَيْتٌ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهْمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَخْصَى مِنَ «الْكَافِيَةِ» «الْخُلَاصَةَ» كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلا خِصَاصَةٍ
فَأَخَمَهُ اللَّهُ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَ

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٢) وحروف المعاني والصفات للزجاجي (٧٤).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٠٣).

(٣) انظر: إيضاح الشعر لأبي علي (١/ ٧٥).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٩).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٠).

وَأَلَسَ الْفُرَّ الْكَرَامِ الْبَرَّةَ وَصَاحِبِهِ الْمُتَجَبِّينَ الْخَيْرَةَ
 تُوفِّيَ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ النَّاطِمُ لِهَذِهِ «الْخُلَاصَةُ» - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قُبِيلَ
 الصَّبْحِ، مِنْ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، ثَانِي عَشَرَ شَعْبَانَ، سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ، بِدَمَشَقَ
 الْمَحْرُوسَةِ، بِالْعَادَلِيَّةِ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ وَقَتَ الظُّهْرِ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ، وَدُفِنَ فِي جَبَلِ
 قَائِسُون، فِي تَرَبَةِ الْقَاضِي عَزَّ الدِّينَ.



قائمة المصادر والمراجع

- ١ - «الإبانة في اللغة العربية» سلمة بن مُسلم العَوْنِي الصُّحَارِي، ت: (٥١١) د. عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة / مسقط / سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٢ - «الابتهاج في أحاديث المعراج» أبو الخطاب بن دحية، ت: (٦٦٣)، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٣ - «إبراز المعاني من حرز الأمان» أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، ت: (٦٦٥)، إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.
- ٤ - «الإبل» الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، ت: (٢١٦) أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٥ - «الإبهاج في شرح المنهاج» تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي، ت: (٧٥٦) وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، ت: (٧٧١) الدكتور أحمد جمال الزمزمي / الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- ٦ - «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، ت: (١١١٧هـ) أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ.
- ٧ - «اتفاق المباني وافتراق المعاني» سليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقي الدين الدقبقي المصري، ت: (٦١٣) يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار / الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- ٨ - «إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام» ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.
- ٩ - «أخبار أبي القاسم الزجاجي» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧) عبد الحسين المبارك، دار الرشيد بغداد، ١٩٨٠ م.
- ١٠ - «أخبار النحويين البصريين» الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، ت: (٣٦٨) طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م.
- ١١ - «الاختيارين» علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر، ت: (٣١٥) فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٢ - «أدب الكاتب» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦) محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ١٣ - «ابن هشام الخضراوي، آراؤه النحوية والصرفية ومنهجه» فوزية عبد الله عتيق آل جميل، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على الماجستير، كلية التربية بجدة، ١٤٢٨ هـ.
- ١٤ - «ارتشاف الضرب من لسان العرب» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أمير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥) رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٥ - «الأزمة وتلبية الجاهلية» محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بـقُطْرُب، ت: (٢٠٦) د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٦ - «الأزمية في علم الحروف» محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، ت: (٤٣٣) عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ١٧ - «أساس البلاغة» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، جار الله، ت: (٥٣٨) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٨ - «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: (٣٧٩) عبد العلي الودغيري وصلاح مهدي القرطوسي، مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٩ - «الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: (٣٧٩) إغناطيوس كويدي، طبع بروما سنة ١٨٩٠ م.

٢٠ - «أسرار العربية» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: (٥٧٧)، بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢١ - «إسفار الفصح» محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، ت: (٤٣٣) أحمد بن سعيد ابن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٢٢ - «الأشباه والنظائر في النحو» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: (٩١١) عبد الإله نهان وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٣ - «اشتقاق أسماء الله» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧) د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٤ - «الاشتقاق» أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: (٣٢١) عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٢٥ - «الإصابة في تمييز الصحابة» أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: (٨٥٢) عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٢٦ - «إصلاح الخلل الواقع في الجمل» أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلاني، ت: (٥٢١ هـ) حمزة عبد الله الشريقي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٧ - «إصلاح المنطق» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: (٢٤٤هـ) أحمد شاكر

وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة ١٩٨٧م.

٢٨ - «الأصمعيات» اختيار الأصمعي، الأصمعي، أبو سعيد، عبد الملك بن قريب بن علي بن

أصم، ت: (٢١٦هـ) أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف / مصر،

الطبعة السابعة، ١٩٩٣م.

٢٩ - «الأصول في النحو» أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج،

ت: (٣١٦هـ) عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان / بيروت، الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٠ - «الأضداد» أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن

قرو بن قطن بن دعامة الأنباري، ت: (٣٢٨هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية،

بيروت / لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣١ - «الإعجاز والإيجاز» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي، ت: (٤٢٩هـ)

مكتبة القرآن / القاهرة.

٣٢ - «أعجب العجب في شرح لامية العرب» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري،

جار الله، ت: (٥٣٨هـ) مطبعة محمد الوراق، الطبعة الثالثة، ١٣٢٨هـ.

٣٣ - «إعراب القراءات السبع وعللها» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: (٣٧٠هـ)

مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٣٤ - «إعراب القراءات الشواذ» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي،

محب الدين، ت: (٦١٦هـ) محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب.

٣٥ - «إعراب ثلاثين سورة من القرآن» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: (٣٧٠هـ)

مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ - ١٩٤١م).

٣٦ - «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري



- البغدادي، محب الدين، ت: (٦١٦هـ) د. عبد الحميد هنداي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٧ - «أعيان العصر وأعوان النصر» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت: (٧٦٤هـ) علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٨ - «الأغاني» علي بن الحسين بن محمد القرشي، أبو الفرج الأصفهاني، ت: (٣٥٦) إبراهيم الأبياري، دار الشعب.
- ٣٩ - «الإغفال» وهو المسائل المصلحة من كتاب «معاني القرآن وإعراجه» لأبي إسحاق الزَّجَّاج، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، ت: (٣٧٧هـ) عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.
- ٤٠ - «الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح» أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله ابن الحسين السبي المالقي المالكي، المعروف بابن الطراوة النحوي، ت: (٥٢٨هـ) حاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٤١ - «الأفعال» سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد، ت: (بعد ٤٠٠هـ) حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة / جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٤٢ - «الأفعال» ابن القوطية، ت: (٣٦٧هـ) علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- ٤٣ - «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السيد البَطَّائُسي، ت: (٥٢١هـ) الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.
- ٤٤ - «الإقناع في القراءات السبع» أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو

جعفر، المعروف بابن الباذش، ت: (٥٤٠هـ) دار الصحابة للتراث.

٤٥ - «آكام المرجان في أحكام الجان» محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي الحنفي، أبو عبد الله،

بدر الدين ابن تقي الدين، ت: (٧٦٩هـ) إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن، مصر / القاهرة.

٤٦ - «الألفاظ» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: (٢٤٤هـ) فخر الدين قباوة،

مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤٧ - «ألفية ابن مالك» محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين، ت:

(٦٧٢هـ) سليمان العيوني، دار المنهاج.

٤٨ - «أمالى ابن الحاجب» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين ابن

الحاجب الكردي المالكي، ت: (٦٤٦هـ) فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار / الأردن،

دار الجيل / بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤٩ - «أمالى ابن الشجري» ضياء الدين، أبو السعادات، هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف

بابن الشجري، ت: (٥٤٢هـ) محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة

الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

٥٠ - «أمالى الزجاجي» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت:

(٣٣٧هـ) عبد السلام هارون، دار الجيل / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥١ - «أمالى القالي» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن

محمد بن سلمان، ت: (٣٥٦هـ) محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة

الثانية، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

٥٢ - «أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ» أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد

الرامهرمزي الفارسي، ت: (٣٦٠هـ) أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية /

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩م.

٥٣ - «أمثال العرب» المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، ت: (نحو ١٦٨هـ) إحسان

- عباس، دار الرائد العربي، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٥٤ - «الأمثال» أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، ت: (٢٢٤هـ) الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٥٥ - «إنباه الرواة على أنباه النحاة» جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، ت: (٦٤٦هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
- ٥٦ - «الانتصار لسيوبه على المبرد» أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، ت: (٣٣٢هـ) زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٥٧ - «أنساب الأشراف» أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري، ت: (٢٧٩هـ) سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٥٨ - «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين» عبد الرحمن بن محمد ابن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: (٥٧٧هـ) محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٥٩ - «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة السادسة ١٩٧٤م.
- ٦٠ - «إيجاز التعريف في علم التصريف» محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٦١ - «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهم» إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي، ت: (٥٨٤هـ) أحمد علام، مركز البحوث والتواصل المعرفي، ١٤٣٧هـ.

٦٢ - «إيضاح شواهد الإيضاح» أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، ت: (ق ٦هـ) الدكتور محمد ابن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٦٣ - «الإيضاح في علوم البلاغة» محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين الفزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، ت: (٧٣٩هـ) محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجبل / بيروت، الطبعة الثالثة.

٦٤ - «الإيضاح العضدي» أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٦٥ - «البارع في اللغة» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، ت: (٣٥٦هـ) هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٦٦ - «البحر المحيط في التفسير» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) صدقي محمد جميل، دار الفكر / بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦٧ - «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت: (١٢٥٠هـ) دار المعرفة / بيروت.

٦٨ - «البدیع في علم العربية» مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير، ت: (٦٠٦هـ) فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة / المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦٩ - «البرهان في تفسير القرآن» علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي، ت: (٤٣٠هـ) مخطوط، دار الكتب المصرية، تفسير ٥٩.

٧٠ - «البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية» جمال الدين علي ابن محمد بن أبي القاسم الصنعاني، ت: (٨٣٧هـ) محمد عبد الستار علي أبو زيد، رسالة

دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالقازيق، الدراسات العليا، قسم اللغويات،
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٧١ - «السيط في شرح جمل الزجاجي» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الريح القرشي
الأموي العثماني الإشبيلي، ت: (٦٨٨هـ) عياد الشبتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى،
١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٧٢ - «المسائل البصريات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن
أبان الفارسي النحوي، ت: (٣٧٧هـ) محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني،
الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٣ - «المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات» أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن
محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، ت: (٣٧٧هـ) صلاح الدين عبد الله السنكاوي،
مطبعة العاني / بغداد.

٧٤ - «بغية الأمال في معرفة مستقبلات الأفعال» أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري
اللبلي، ت: (٦٩١هـ) جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢م.

٧٥ - «بغية الطلب في تاريخ حلب» عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين
ابن العديم، ت: (٦٦٠هـ) سهيل زكار، دار الفكر.

٧٦ - «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي،
ت: (٩١١هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية / لبنان / صيدا.

٧٧ - «بلاغات النساء» أبو الفضل، أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور، ت: (٢٨٠هـ) أحمد الألفي،
مطبعة مدرسة والده عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م.

٧٨ - «بلال بن جرير وما تبقى من شعره» إعداد شريف راغب علاونه، بحث منشور في مجلة أم
القرى، ج ١٨، ع ٣٩، ذو الحجة ١٤٢٧هـ.

٧٩ - «البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية» محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري

الدمشقي، أبو البركات، بدر الدين بن رضي الدين، ت: (٩٨٤هـ) حمزة مصطفى حسن أبو توه، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٩م.

٨٠ - «البيان والتبيين» عمرو بن بحر بن محبوب الكنازي بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ت: (٢٥٥هـ) عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ، ١٩٨٨م.

٨١ - «تاج العروس من جواهر القاموس» مجموعة محققين، دار الهداية.

٨٢ - «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت: (٧٤٨هـ) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٨٣ - «تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم» أبو المحاسن، المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، ت: (٤٤٢هـ) عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨٤ - «تاريخ بغداد» أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي، ت: (٤٦٣هـ) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٨٥ - «تأصيل البَيِّن في تعليل النَّبَا» أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، ت: (٧٩٤هـ) محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح.

٨٦ - «تأويل مشكل القرآن» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان.

٨٧ - «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي» أبو محمد، عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، ت: (القرن الرابع) يحيى مراد، دار الحديث، ٢٠٠٥م.

٨٨ - «التبصرة في أصول الفقه» أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ت: (٤٧٦هـ)

- محمد حسن هيتو، دار الفكر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٨٩ - «التيبان في إعراب القرآن» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت: (٦١٦هـ) علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٩٠ - «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» عثمان بن علي بن محجن البارع، فخر الدين الزيلعي الحنفي، ت: (٧٤٣هـ) المطبعة الكبرى الأميرية / بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.
- ٩١ - «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، محب الدين، ت: (٦١٦هـ) عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٩٢ - «تنقيف اللسان وتلقيح الجنان» أبو حفص، عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي، ت: (٥٠١هـ) مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٩٣ - «التحبير شرح التحرير في أصول الفقه» علاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالح الحنبلي، ت: (٨٨٥هـ) عبد الرحمن الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد / السعودية / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٩٤ - «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» زين الدين، أبو حفص، عمر بن مظفر بن الوردي، ت: (٧٤٩هـ) عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٩٥ - «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب» أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمري الأندلسي، المعروف بالأعلم، ت: (٤٧٦هـ) زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٩٦ - «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح» شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللبلي، أبو جعفر الفهري المقرئ اللغوي المالكي، ت: (٦٩١هـ) عبد الملك بن عيضة الشيتي، رسالة دكتوراه لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى / مكة المكرمة، في المحرم ١٤١٧هـ سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩٧ - «التحفة الوفية بمعاني حروف العربية» إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاسقي، أبو إسحاق، برهان الدين، ت: (٧٤٢هـ) صالح بن حسين العائد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٩، السنة ١٩، ص ١٨٩ - ٢٩٣.

٩٨ - «تحقيق الفوائد الغياثية» محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى، ت: (٧٨٦هـ) علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة / المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٩٩ - «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» جمال الدين، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ت: (٧٦١هـ) عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٠ - «التخمير في شرح المفصل» صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: (٦١٧هـ) عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

١٠١ - «التدوين في أخبار قزوين» عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي الفزويني، ت: (٦٢٣هـ) عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٠٢ - «التذكرة الحمدونية» محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي، ت: (٥٦٢هـ) دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٠٣ - «تذكرة النحاة» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٤ - «التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) حسن هنداي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى.

١٠٥ - «التذيل والتكميل» رسائل في الأزهر.

- ١٠٦ - «التذيل والتكميل» مخطوط، نور عثمانية (٤٥٦٢).
- ١٠٧ - «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) محمد كامل يركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ١٠٨ - «تصحیح التصحيف وتحرير التحريف» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تـ: (٧٦٤هـ) السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٠٩ - «تصحیح الفصيح وشرحه» أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرستويه بن المرزبان، تـ: (٣٤٧هـ) محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١١٠ - «التصريح بمضمون التوضيح» خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، تـ: (٩٠٥هـ) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١١١ - «التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تـ: (٢٨٥هـ) إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١١٢ - «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تـ: (٨٢٧هـ) محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراه، بدون ناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١١٣ - «التعليقة على المقرب» بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن أبي نصر الحلبي الشافعي، المعروف بابن النحاس، تـ: (٦٩٨هـ) جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة عمان، ٢٠٠٤م.
- ١١٤ - «التعليقة على كتاب سيبويه» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي،

ت: (٣٧٧هـ) عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١١٥ - «تفسير القرآن العظيم» أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم، ت: (٣٢٧هـ) أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة - ١٤١٩هـ.

١١٦ - «التفسير البسيط» أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، التيسابوري، الشافعي، ت: (٤٦٨هـ) أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١١٧ - «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، ت: (٤٢٧هـ) الإمام أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١١٨ - «بحر العلوم» أبو الليث، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، ت: (٣٧٣هـ) محمود مطرجي، دار الفكر - بيروت.

١١٩ - «جامع البيان في تأويل القرآن» محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت: (٣١٠هـ) أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٢٠ - «لطائف الإشارات» عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، ت: (٤٦٥هـ) إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، الطبعة الثالثة.

١٢١ - «تأويلات أهل السنة» محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، ت: (٣٣٣هـ) مجدي باسлом، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٢٢ - «تفسير سفيان الثوري» أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ت: (١٦١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



١٢٣ - «تفسير مجاهد» أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي، ت: (١٠٤هـ) محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١٢٤ - «تفسير مقاتل» أبو الحسن، مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، ت: (١٥٠هـ) عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث / بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٣هـ.

١٢٥ - «التكملة والذيل على درة الغواص» = التكملة فيما يلحق فيه العامة مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها» أبو منصور، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، ت: (٥٤٠هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٢٦ - «التكملة» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ) كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٢٧ - «التمام في تفسير أشعار هذيل» (مما أغفله أبو سعيد السكري)، أبو الفتح، عثمان بن جني ت: (٣٩٢هـ) أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبعة العاني / بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

١٢٨ - «التمثيل والمحاضرة» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، ت: (٤٢٩هـ) عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٢٩ - «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، ت: (٧٧٨هـ) علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٣٠ - «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت: (٤٦٣هـ) مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية / المغرب، ١٣٨٧هـ.

- ١٣١ - «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغربيين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي» محمد بن ناصر بن محمد بن علي، أبو الفضل السلامي، ت: (٥٥٠هـ) حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٣٢ - «التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) سيدة حامد عبد العال وتغريد حسن أحمد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠هـ.
- ١٣٣ - «التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه» أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، ت: (٤٨٧هـ) مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
- ١٣٤ - «التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح» عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش، ت: (٥٨٢هـ) مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ١٣٥ - «التنبيهات على أغاليط الرواة» علي بن حمزة البصري، أبو القاسم، ت: (٣٧٥هـ) عبد العزيز الراجكوتي، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ١٣٦ - «تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب» أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، ت: (٦٠٩هـ) خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٣٧ - «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - ت: (٦٨هـ) جمعه مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: (٨١٧هـ) دار الكتب العلمية / لبنان.
- ١٣٨ - «تهذيب الأسماء واللغات» أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: (٦٧٦هـ) عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

- ١٣٩ - «تهذيب اللغة» محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، ت: (٣٧٠هـ) محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ١٤٠ - «مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) حسين أحمد بوعباس، مركز فيصل للبحوث، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
- ١٤١ - «توجيه اللمع» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الحجاز، ت: (٦٣٩هـ) فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٤٢ - «التوطئة» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبين، ت: (٦٤٥هـ) يوسف أحمد المطوع.
- ١٤٣ - «التيسير في القراءات السبع» أبو عمرو، عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، ت: (٤٤٤هـ) خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- ١٤٤ - «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، ت: (٤٢٩هـ) دار المعارف / القاهرة.
- ١٤٥ - «ثمرات الأوراق» مطبوع بهامش «المستطرف في كل فن مستظرف» للشهاب الأبهسي، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي، ت: (٨٣٧هـ) مكتبة الجمهورية العربية، مصر.
- ١٤٦ - «جامع البيان في القراءات السبع» عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، ت: (٤٤٤هـ) جامعة الشارقة / الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٤٧ - «الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير» جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: (٩١١هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت.
- ١٤٨ - «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمتنوع» نصر الله بن محمد بن محمد بن

عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب، ت: (٦٣٧هـ) مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.

١٤٩ - «جامع بيان العلم وفضله» أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت: (٤٦٣هـ) أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٥٠ - «الجامع لأحكام القرآن» أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين القرطبي، ت: (٦٧١هـ) أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٥١ - «الجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» أبو الفرج، المعافي بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني، ت: (٣٩٠هـ) عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٥٢ - «الجمال في النحو» لابن شقير، منسوب خطأ للخليل، فخر الدين قبادة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٥٣ - «الجمال» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، ت: (٤٧١هـ) علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٥٤ - «الجمال» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧هـ) الشيخ ابن أبي شنب، جول كرنبول بالجزائر، ١٩٢٦م.

١٥٥ - «جمهرة أشعار العرب» أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب القرشي، ت: (١٧٠هـ) علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥٦ - «جمهرة اللغة» أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: (٣٢١هـ) رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٥٧ - «الجنى الداني في حروف المعاني» أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن



- علي المرادي المصري المالكي، ت: (٧٤٩هـ) فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٥٨ - «المجالسة وجواهر العلم» أبو بكر، أحمد بن مروان الدينوري المالكي ت: (٣٣٣هـ) مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التريية الإسلامية (البحرين / أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت / لبنان)، ١٤١٩هـ.
- ١٥٩ - «جواهر القرآن ونتائج الصنعة» منسوب خطأ للزجاج باسم: «إعراب القرآن» علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي، ت: (نحو ٥٤٣هـ) إبراهيم الإياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية / بيروت / القاهرة / بيروت، الطبعة الرابعة - ١٤٢٠هـ.
- ١٦٠ - «الجواهر المنضدة في طبقات متأخري أصحاب أحمد» يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالح، جمال الدين، ابن الجبر الحنبلي، ت: (٩٠٩هـ) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٦١ - «الجوهرة النيرة» أبو بكر، بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليمني الحنفي، ت: (٨٠٠هـ) المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.
- ١٦٢ - «الجيم» أبو عمرو، إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء، ت: (٢٠٦هـ) إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٦٣ - «حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك» أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، ت: (١١٣٣هـ) دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ١٦٤ - «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» محمد بن مصطفى الخضري، ت: (١٢٨٧هـ) تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.
- ١٦٥ - «حاشية الصبان على شرح الأشموني» أبو العرفان، محمد بن علي الصبان الشافعي، ت: (١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- ١٦٦ - «حاشية العليمي على الألفية» ياسين الحمصي، المعروف بزين الدين العليمي، ت: (١٠٦١هـ) المطبعة المولوية.
- ١٦٧ - «حاشية العليمي على التصريح» المكتبة التوفيقية.
- ١٦٨ - «الحجة في القراءات السبع» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: (٣٧٠هـ) عبد العال سالم مكرم، دار الشروق / بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
- ١٦٩ - «الحجة للقراء السبعة» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، ت: (٣٧٧هـ) بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث / دمشق / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٧٠ - «حروف المعاني والصفات» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧هـ) علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ١٧١ - «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت: (٩١١هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ١٧٢ - «المسائل الحلييات» أبو علي الفارسي ت: (٣٧٧هـ) حسن هنداي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق / دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٧٣ - «الحلل في شرح أبيات الجمل» أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ت: (٥٢١هـ) يحيى مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٧٤ - «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ت: (٤٣٠هـ) السعادة / بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- ١٧٥ - «الحماسة للبحري» أبو عبادة، الوليد بن عُبيد البُحَري ت: (٢٨٤هـ) محمد إبراهيم حُور وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٧٦ - «الحماسة البصرية» علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري، ت: (٦٥٩هـ) مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت.
- ١٧٧ - «حماسة الخالدين = بالأشياء والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين» الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، ت: (نحو ٣٨٠هـ) وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي، ت: (٣٧١هـ) محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٥م.
- ١٧٨ - «الحماسة» حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام الشاعر الأديب، ت: (٢٣١هـ) مصطفى عليان، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.
- ١٧٩ - «حواشي ابن بري على درة الغواص» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيتها وتكملتها» عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي، ت: (٥٨٢هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٨٠ - «حواشي الشلوين على إيضاح المنهج» مطبوع ضمن كتاب «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوين، ت: (٦٤٥هـ).
- ١٨١ - «حواشي المفصل للشلوين» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوين، ت: (٦٤٥هـ) رسالة ماجستير تقدم بها حماد بن محمد الشمالي، ١٩٨٢م، جامعة أم القرى.
- ١٨٢ - «الحيوان» عمرو بن بحر بن محبوب الكتاني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ت: (٢٥٥هـ) عبد السلام محمد هارون، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٨٣ - «الخطريات» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) رسالة ماجستير تقدم بها

سعيد القرني، ١٩٩٦م، جامعة أم القرى.

١٨٤ - «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: (١٠٩٣هـ)

عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٨٥ - «الخصائص» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) محمد علي النجار، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

١٨٦ - «الخط» لابن السراج، مجلة المورد عام ١٩٩٧.

١٨٧ - «ردود ابن بري على انتقادات ابن الخشاب» المكتبة التجارية الكبرى مصر، ١٣٢٦هـ.

١٨٨ - «الدر الثمين في أسماء المصنفين» علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج

الدين ابن الساعي، ت: (٦٧٤هـ) أحمد شوقي بنين ومحمد سعيد حنشي، دار الغرب

الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٨٩ - «الدر الفريد وبيت القصيد» محمد بن أيذر المستعصي (٦٣٩هـ - ٧١٠هـ) كامل سلمان

الجبوري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

١٩٠ - «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن

عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي، ت: (٧٥٦هـ) أحمد محمد الخراط، دار القلم.

١٩١ - «درة الغواص في أوهم الخواص» القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد

الحريري البصري، ت: (٥١٦هـ) عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت،

الطبعة الأولى، ١٤١٨ / ١٩٩٨هـ.

١٩٢ - «الدر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن

حجر العسقلاني، ت: (٨٥٢هـ) محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية /

حيدر آباد / الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

١٩٣ - «ديوان ابن الدمينية» أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة.

١٩٤ - «ديوان ابن الطثرية» حاتم الضامن، مطبعة أسعد بغداد.



- ١٩٥ - «ديوان ابن الفارض» دار صادر.
- ١٩٦ - «ديوان محمد بن حازم الباهلي» محمد خير البقاعي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٩٧ - «ديوان ابن عنين» خليل مردم بك، دار صادر.
- ١٩٨ - «ديوان ابن قيس الرقيات» عزيز فوال بابتي، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٩٩ - «ديوان ابن مقبل» عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٠٠ - «ديوان ابن ميادة» حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٠١ - «ديوان ابن هرمة» محمد نفاع وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية دمشق.
- ٢٠٢ - «ديوان أبي الأسود الدؤلي» محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٠٣ - «ديوان أبي النجم العجلي» محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢٠٤ - «ديوان أبي تمام» محيي الدين الخياط.
- ٢٠٥ - «ديوان أبي طالب» محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٠٦ - «ديوان أبي نواس» إيفالد فاغنر وغريغور شولر، دار نشر الكتاب العربي بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٠٧ - «ديوان أحيحة بن الجلاح» حسن محمد باجودة، نادي اللطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٠٨ - «ديوان الأحوص» عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٠٩ - «ديوان الأخطل» مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- ٢١٠ - «ديوان الأدب للفارابي» أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، ت: (٣٥٠هـ) أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢١١ - «ديوان الأسود بن يعفر» نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام مديرية الثقافة العامة.
- ٢١٢ - «ديوان الأعشى» محمد حسين، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.
- ٢١٣ - «ديوان الأفوه الأودي» محمد التنوحي، دار صادر.
- ٢١٤ - «ديوان الأقيشر» محمد علي دقة، دار صادر.
- ٢١٥ - «ديوان الحادرة» ناصر الدين الأسد، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٥، جزء ٢.
- ٢١٦ - «ديوان الحطيفة» نعمان طه، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢١٧ - «ديوان الخنساء» أنور أبو سويلم، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٢١٨ - «ديوان الزفيان» محمد عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ١٩٧٤م.
- ٢١٩ - «ديوان الزمخشري» دار صادر.
- ٢٢٠ - «ديوان السموءل» دار صادر.
- ٢٢١ - «ديوان الشافعي» محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا.
- ٢٢٢ - «ديوان الشماخ» صلاح الدين الهادي، دار المعارف.
- ٢٢٣ - «ديوان الشنفرى» إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٢٤ - «ديوان الطرماح» عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٢٥ - «ديوان العباس بن مرداس» يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٢٢٦ - «ديوان المعجاج» عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٢٧ - «ديوان الفرزدق» إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

- ٢٢٨ - «ديوان القطامي» إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠ م.
- ٢٢٩ - «ديوان الكميت» محمد نبيل طريفي، دار صادر.
- ٢٣٠ - «ديوان المتنبي» دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٢٣١ - «ديوان المتوكل» يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس.
- ٢٣٢ - «ديوان المثقب العبدى» حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٢٣٣ - «ديوان المجنون» عبد الستار فراج، مكتبة مصر.
- ٢٣٤ - «ديوان العرقشين» كارين صادر، دار صادر.
- ٢٣٥ - «ديوان المعاني» أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، ت: (نحو ٣٩٥ هـ) دار الجيل / بيروت.
- ٢٣٦ - «ديوان النابغة» محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ٢٣٧ - «ديوان النمر بن تولب» محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.
- ٢٣٨ - «ديوان الهذليين» محمد محمود الشنتيقي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٢٣٩ - «ديوان اليزيديين» جمعه وحققه محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٣ م.
- ٢٤٠ - «ديوان امرئ القيس» محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- ٢٤١ - «ديوان أوس» محمد يوسف نجم، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٢٤٢ - «ديوان بشار» محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة الجزائرية.
- ٢٤٣ - «ديوان بشر بن أبي خازم» عزة حسن، وزارة الثقافة السورية، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.

٢٤٤- «ديوان تأبط شرًا» علي ذو الفقار شاکر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

١٩٩٩ م.

٢٤٥- «ديوان جران العود» دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ-١٩٣١م.

٢٤٦- «ديوان جرير» نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٤٧- «ديوان جميل» دار صادر بيروت.

٢٤٨- «ديوان حاتم» أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٤٩- «ديوان حسان» عبد الله سنده، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٥٠- «ديوان حميد بن ثور» عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ.

١٩٦٥م.

٢٥١- «ديوان ديك الجن» مظهر الحججي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤م.

٢٥٢- «ديوان ذي الإصبع العدواني» عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور،

١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٢٥٣- «ديوان ذي الرمة» عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٩٩٣م.

٢٥٤- «ديوان رؤية» وليام بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة.

٢٥٥- «ديوان زهير» حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٥٦- «ديوان زياد الأعجم» يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٥٧- «ديوان سلامة بن جندل» فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

١٩٨٧م.

٢٥٨- «ديوان سويد بن أبي كاهل» شاکر العاشور، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٢٥٩- «ديوان شعر الخوارج» إحسان عباس، دار الثقافة.



- ٢٦٠ - «ديوان طرفة» مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢٦١ - «ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت» سامي العاني، مطبعة المعارف بغداد، ١٩٧١ م.
- ٢٦٢ - «ديوان عبد الله بن رواحة» وليد قصاب، دار العلوم، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٢٦٣ - «ديوان عبد الله بن معاوية» عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢ م.
- ٢٦٤ - «ديوان عبدة بن الطيب» يحيى الجبوري، دار التربية، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٢٦٥ - «ديوان عبيد بن الأبرص» أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٢٦٦ - «ديوان عدي بن زيد» محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٥ م.
- ٢٦٧ - «ديوان عروة بنت الورد» عبد المعين الملوح، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- ٢٦٨ - «ديوان علقمة بن عبدة» سعيد نسيب مكارم، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
- ٢٦٩ - «ديوان علي بن جبلة» حسين عطوان، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ٢٧٠ - «ديوان عمر بن أبي ربيعة» فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢٧١ - «ديوان عمرو بن معدى كرب» مطاع الطرايشي، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٧٢ - «ديوان عنزة» محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.
- ٢٧٣ - «ديوان قيس بن الخطيم» ناصر الدين الأسد، دار صادر.
- ٢٧٤ - «ديوان كثير» إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٢٧٥ - «ديوان ليلى» إحسان عباس، وزارة الإرشاد في الكويت، ١٩٦٢ م.
- ٢٧٦ - «ديوان مسكين» عبد الله الجبوري و خليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٢٧٧ - «ديوان مضر بن ربيعة» عبد الله الجبوري و خليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٧٩٠.

- ٢٧٨ - «ديوان نصيب» داود سلوم، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧ م.
- ٢٧٩ - «ذيل الأمالي» مطبوع مع أمالي القاضي.
- ٢٨٠ - «ربيع الأبرار» جاز الله الزمخشري ت: (٥٨٣هـ) مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٨١ - «رسائل في اللغة» أبو محمد، عبد الله بن السيد البطلبوسي (٤٤٤ - ٥٢١هـ) وليد محمد السرايبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٢٨٢ - «الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام» أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله ابن أحمد السهيلي، ت: (٥٨١هـ) عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م.
- ٢٨٣ - «روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» أبو محمد، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم دمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، ت: (٦٢٠هـ) مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢٨٤ - «الزاهر في معاني كلمات الناس» محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ت: (٣٢٨هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٨٥ - «الزهد الكبير» أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُشْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: (٤٥٨هـ) عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦ م.
- ٢٨٦ - «الزهد» أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: (٢٤١هـ) محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٢٨٧ - «زهر الآداب وثمر الألباب» إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني، ت: (٤٥٣هـ) عناية زكي مبارك بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الرابعة.

٢٨٨ - «الزهرة» أبو بكر، محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي الظاهري، ت: (٢٩٧هـ) إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٢٨٩ - «السبعة في القراءات» أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، ت: (٣٢٤هـ) شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٩٠ - «سبك المنظوم وفك المحتوم» محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) عدنان سلمان وفاخر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٩١ - «السحب الوايلة على ضرائح الحنابلة» محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي، ت: (١٢٩٥هـ) بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٩٢ - «سر صناعة الإعراب» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) حسن هنداي، دار القلم / دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٢٩٣ - «سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المتمهي» أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن، المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ، ت: (٨٠١هـ) علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢٩٤ - «سفر السعادة وسفير الإفادة» علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي، ت: (٦٤٣هـ) محمد الدالي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- ٢٩٥ - «سقط الزند» أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي، ت: (٤٤٩هـ) دار بيروت ودار صادر، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- ٢٩٦ - «سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي» أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، ت: (٤٨٧هـ) عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية.
- ٢٩٧ - «سنن ابن ماجه» ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت: (٢٧٣هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٩٨ - «سنن أبي داود» أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، ت: (٢٧٥هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.
- ٢٩٩ - «سنن الترمذي» محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، ت: (٢٧٩هـ) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.
- ٣٠٠ - «سنن الدارمي» أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، ت: (٢٥٥هـ) حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٠١ - «سنن النسائي» أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت: (٣٠٣هـ) حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٣٠٢ - «سير أعلام النبلاء» شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت: (٧٤٨هـ) مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٣٠٣ - «السيرة النبوية» عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، ت: (٢١٣هـ) مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.



٣٠٤ - «الشاطبية» المسماة بـ: «حزب الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع» القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، تـ: (٥٩٠هـ) محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٠٥ - «الشفافية في علمي التصريف والخط» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٠٦ - «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تـ: (١٠٨٩هـ) محمود الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٠٧ - «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك تـ: (٦٨٦هـ) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٠٨ - «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري تـ: (٧٦٩هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث / القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٠٩ - «شرح أبيات سيويه» يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو محمد السيرافي، تـ: (٣٨٥هـ) محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٣١٠ - «شرح أبيات مغني اللبيب» عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ - ١٠٩٣هـ) عبد العزيز رياح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة (ج ١ - ٤) الثانية، (ج ٥ - ٨ الأولى)، (١٣٩٣ - ١٤١٤هـ).

٣١١ - «شرح أشعار الهذليين» أبو سعيد، الحسن بن الحسين السكري، تـ: (٢٧٥ أو ٢٩٠هـ)

عبد الستار فراج، دار العروبة.

٣١٢ - «شرح الأبيات المشككة الإعراب» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، ت: (٣٧٧هـ) محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣١٣ - «شرح الأزهرية» خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، ت: (٩٠٥هـ) المطبعة الكبرى ببلاق، القاهرة.

٣١٤ - «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، ت: (٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣١٥ - «شرح المرادي على ألفية ابن مالك» أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، ت: (٧٤٩هـ) عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٣١٦ - «شرح بردة كعب بن زهير» ومعه «حاشية عبد القادر البغدادي» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) نظيف خواجه، دار صادر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣١٧ - «شرح التسهيل» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢١٨ - «شرح التصريف» أبو القاسم، عمر بن ثابت الثماني، ت: (٤٤٢هـ) إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣١٩ - «شرح التعريف بضروري التصريف» أبو محمد، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله النحوي، ت: (٦٨١هـ) هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة



والنشر والتوزيع / الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٢٠ - «شرح التكملة» المسمى بـ: «المقتصد» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) أحمد الدويش، جامعة محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٢١ - «شرح الجزولية» أبو الحسن، علي بن محمد الأبيدي، تـ: (٦٨٠هـ) جامعة أم القرى، مجموعة رسائل علمية.

٣٢٢ - «شرح الجزولية» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوين، تـ: (٦٤٥هـ) تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٢٣ - «شرح الجمل» المسمى بـ: «البسيط» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، تـ: (٦٨٨هـ) عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٣٢٤ - «شرح الجمل» أبو الحسن، علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، تـ: (٦٨٠هـ) نادي عبد الجواد، رسالة علمية، جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٢٥ - «شرح الجمل» طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تـ: (٤٦٩هـ) حسين السعدي، رسالة علمية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٣٢٦ - «شرح الجمل» أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تـ: (٦٠٩هـ) سلوى عرب، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٢٧ - «شرح الجمل» علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، تـ: (٦٦٩هـ) صاحب أبو جناح، جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٢٨ - «شرح الحدود» عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تـ: (٩٧٢هـ) المتولي رمضان

أحمد الدميري، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٢٩ - «شرح الحماسة» بعناية غيورغ.

٣٣٠ - «شرح الحماسة» أبو القاسم، زيد بن علي الفارسي، ت: (٤٦٧هـ) محمد عثمان علي، دار الأوزاعي / بيروت، الطبعة الأولى.

٣٣١ - «شرح شافية ابن الحاجب» محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين، ت: (٦٨٦هـ) محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٣٢ - «شرح شافية ابن الحاجب» حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، ت: (٧١٥هـ) عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٣٣ - «شرح ألفية ابن معط» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصللي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الحجاز، ت: (٦٣٩هـ) حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٣٣٤ - «شرح ألفية ابن معط» عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصللي، المعروف بابن القواس، ت: (٦٩٦هـ) علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٣٥ - «شرح القصائد التسع» أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، ت: (٣٣٨هـ) أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراق، دار الحرية، ١٩٧٣م.

٣٣٦ - «شرح الكافية الشافية» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٣٧ - «شرح الكافية» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب

- الكردي المالكي، ت: (١٦٤٦هـ) جمال أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٣٣٨ - «شرح الكافية» محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، ت: (نحو ٦٨٦هـ) يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس / ليبيا، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
- ٣٣٩ - «شرح الكافية للركن مخطوط» حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، ت: (٧١٥هـ) الأزهرية رقم: ٤٣٢٩.
- ٣٤٠ - «شرح اللمع» أبو القاسم، عبد الواحد بن علي الأسدي، المعروف بابن برهان، ت: (٥٦هـ) فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٣٤١ - «شرح المعلقات السبع» حسين بن أحمد بن حسين الزوزني، أبو عبد الله، ت: (٤٨٦هـ) دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٣٤٢ - «شرح المفصل» المسمى ب: «الإيضاح» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، ت: (٦٤٦هـ) إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٣٤٣ - «شرح المفصل» يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، ت: (٦٤٣هـ) إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٣٤٤ - «شرح المفصل» الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السغناقي، ت: (٧١١هـ) أحمد حسن نصر، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٣٤٥ - «شرح المفصليات» محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ت: (٣٢٨هـ) كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.
- ٣٤٦ - «شرح المقدمة المحسبة» طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت: (٤٦٩هـ) خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية / الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

- ٣٤٧ - «شرح المقصورة» أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: (٣٢١هـ) عيد محمد،
لوتس للدعاية والإعلان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- ٣٤٨ - «شرح المقصورة» محمد عبد الغني الأردبيلي، ت: (٦٧٤هـ) صلوح بنت مصلح السريحي،
رسالة علمية، كلية البنات بجدة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٤٩ - «شرح المقصورة» ابن هشام اللخمي، ت: (٥٧٧هـ) أحمد عبد الغفور عطار، دار مكتبة
الحياة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣٥٠ - «شرح الملوك في التصريف» يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي،
أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وياين الصانع، ت:
(٦٤٣هـ) فخر الدين قباوة، مكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- ٣٥١ - «شرح النقائص» أبو عبيدة معمر بن المثنى، ت: (٢٠٨هـ) محمد إبراهيم حور ووليد
محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
- ٣٥٢ - «شرح درة الغواص» أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، ت:
(١٠٦٩هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ -
١٩٩٦م.
- ٣٥٣ - «شرح ديوان الحماسة» يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، أبو زكريا، ت: (٥٠٢هـ)
دار القلم / بيروت.
- ٣٥٤ - «شرح ديوان الحماسة» أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، ت:
(٤٢١هـ) غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣٥٥ - «شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري
البغدادي محب الدين، ت: (٦١٦هـ) مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ
شليبي، دار المعرفة / بيروت.
- ٣٥٦ - «شرح ديوان المتنبي» إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص،

- أبو القاسم ابن الإفليلي، ت: (٤٤١هـ) مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٣٥٧ - «شرح ديوان المتنبي» أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، ت: (٤٦٨هـ) ياسين الأيوبي وقصي الحسين، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ٣٥٨ - «شرح شذور الذهب» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ٣٥٩ - «شرح شواهد الشافية» عبد القادر البغدادي، ت: (١٠٩٣هـ) مطبوع مع شرح الشافية للرضي.
- ٣٦٠ - «شرح شواهد المغني» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: (٩١١هـ) أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- ٣٦١ - «شرح عمدة الحفاظ وعلّة اللافت» محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) عدنان الدوري، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ٣٦٢ - «شرح كتاب سيويه» أبو الحسن، علي بن عيسى الرماني ت: (٣٨٤هـ) سيف بن عبد الرحمن ابن ناصر العريفي، الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ٣٦٣ - «شرح كتاب سيويه» أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت: (٣٦٨هـ) أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٣٦٤ - «شرح كتاب سيويه» مخطوط، أبو القاسم بن علي بن محمد بن الصفار، ت: بعد (٦٣٠هـ) كوبريلي، ١٤٩٢.
- ٣٦٥ - «شرح لامية الأفعال» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ت: (٦٨٦هـ) كيلجرين، فولك، ١٨٨٢م.
- ٣٦٦ - «شرح مقامات الحريري» أبو العباس، أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القيسي الشريشي،

ت: (٦١٩هـ) دار الكتب العلمية / بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧هـ.

٣٦٧ - «شروح التلخيص» دار الكتب العلمية.

٣٦٨ - «شروح سقط الزند» التبريزي والبطلوسي والخوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٦٩ - «شعر أبي ذؤاد» أنوار الصالحي وأحمد السامرائي، دار العصماء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٣٧٠ - «شعر الخوارج» إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.

٣٧١ - «شعر عمر بن لجأ» يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٧٢ - «الشعر والشعراء» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) دار الحديث، ١٤٢٣هـ.

٣٧٣ - «الشفاء في بديع الاكتفاء» محمد بن حسن بن علي بن عثمان النَوَّاجي، شمس الدين، ت: (٨٥٩هـ) محمود حسن أبو ناجي، دار مكتبة الحياة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٧٤ - «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» نشوان بن سعيد الحميري اليمني، ت: (٥٧٣هـ) حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٧٥ - «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٧٦ - «الشيرازيات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، ت: (٣٧٧هـ) حسن هنداي، كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٧٧ - «الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها» أحمد بن فارس بن

- زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: (٣٩٥هـ) أحمد حسن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٧٨ - «الصحاح» أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: (٣٩٣هـ) أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٧٩ - «صحيح البخاري» محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، ت: (٢٥٦هـ) دار ابن كثير، اليمامة / بيروت، مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٨٠ - «صحيح مسلم» مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: (٢٦١هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي / بيروت.
- ٣٨١ - «الصفوة الصفية في شرح الدرر الألفية» تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، من علماء القرن السابع، محسن العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- ٣٨٢ - «ضرائر الشعر» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، ت: (٦٦٩هـ) السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ٣٨٣ - «طبقات الشافعية الكبرى» تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت: (٧٧١هـ) محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٣٨٤ - «طبقات الشافعيين» أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: (٧٧٤هـ) أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٣٨٥ - «طبقات فحول الشعراء» محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، ت: (٢٣٢هـ) محمود محمد شاكر، دار المدني / جدة.

- ٣٨٦ - «الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول» علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني، المعروف بـ: ابن معصوم المدني تـ: (١١٢٠هـ) مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
- ٣٨٧ - «العبر في خبر من غبر» شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تـ: (٧٤٨هـ) محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية.
- ٣٨٨ - «العدة في أصول الفقه» القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (تـ: ٤٥٨هـ) أحمد بن علي بن سير المبارك، الطبعة: الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٧٩ - «العدة في إعراب البردة» تحقيق: عبد الله أحمد جاجة، دار اليمامة للطباعة والنشر/ دمشق، الطبعة الأولى - ١٤٢٣هـ.
- ٣٩٠ - «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، تـ: (٧٧٣هـ) عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣٩١ - «العسكرات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي تـ: (٣٧٧هـ) علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان / الأردن، ٢٠٠٢م.
- ٣٩٢ - «العصديات» أبو علي الفارسي، علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٩٣ - «العقد الفريد» أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم، المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، تـ: (٣٢٨هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٣٩٤ - «علل النحو» محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تـ: (٣٨١هـ) محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٩٥ - «العناية شرح الهداية» محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ

- شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي الباقرى، ت: (٧٨٦هـ) دار الفكر.
- ٣٩٦ - «العين» المنسوب للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ت: (١٧٠هـ) د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ٣٩٧ - «عيون الأخبار» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- ٣٩٨ - «غاية النهاية في طبقات القراء» شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت: (٨٣٣هـ) مكتبة ابن تيمية.
- ٣٩٩ - «غريب الحديث» أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي، ت: (٣٨٨هـ) عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر / دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٤٠٠ - «غريب القرآن» أبو بكر، محمد بن عزيز السجستاني، ت: (٣٣٠هـ) يوسف المرعشلي، وزارة الأوقاف القطرية، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ٤٠١ - «غريب القرآن» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) سعيد اللحام.
- ٤٠٢ - «الغريب المصنف» أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، ت: (٢٢٤هـ) صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ج ١: السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٤ / ١٤١٥هـ، ج ٢: السنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٣، ١٠٤) ١٤١٦ / ١٤١٧هـ.
- ٤٠٣ - «الغريبيين في القرآن والحديث» أبو عبيد، أحمد بن محمد الهروي، ت: (٤٠١هـ) أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٠٤ - «الفاضل» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالميرد، ت: (٢٨٥هـ) دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
- ٤٠٥ - «الفتن» أبو عبد الله، نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، ت:

- ٢٢٨هـ) سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٤٠٦ - «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب» حاشية الطيبي على «الكشاف» شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، ت: (٧٤٣هـ) جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ٤٠٧ - «الفروق اللغوية» أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، ت: (نحو ٣٩٥هـ) محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.
- ٤٠٨ - «الفريد في إعراب القرآن المجيد» المتجب الهمداني، ت: (٦٤٣هـ) محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٤٠٩ - «الفسر» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) رضا رجب.
- ٤١٠ - «الفصول الخمسون» ابن معط الزواوي، هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، زين الدين، يكنى بأبي الحسين، وبأبي زكريا ت: (٦٢٨هـ) محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي.
- ٤١١ - «الفصول المفيدة في الواو المزيدة» صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلاني، ت: (٧٦١هـ) حسن موسى الشاعر، دار البشير / عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٤١٢ - «الفصيح» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بشعلب، ت: (٢٩١هـ) عاطف مذكور، دار المعارف.
- ٤١٣ - «الفلک الدائر على المثل السائر» مطبوع بآخر الجزء الرابع من «المثل السائر» عبد الحميد ابن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، ت: (٦٥٦هـ) أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٤١٤ - «فيض القدير شرح الجامع الصغير» زين الدين محمد، المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، ت: (١٠٣١هـ) المكتبة

التجارية الكبرى / مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٤١٥ - «القاموس المحيط» مجد الدين أبو طاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: (٨١٧هـ) مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤١٦ - «القلب والإبدال» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: (٢٤٤هـ) أوجست هفتر، مجموع الكثر اللغوي في اللسن العربي، بيروت، ١٩٣٠م.

٤١٧ - «قواطع الأدلة» أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، ت: (٤٨٩هـ) محمد حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م.

٤١٨ - «قواعد الشعر» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بشعلب، ت: (٢٩١هـ) رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٤١٩ - «القوافي» أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: (٢١٥هـ) أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٤٢٠ - «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، ت: (٦٨٨هـ) فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٢١ - «الكافية» ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسني المالكي، ت: (٦٤٦هـ) صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٤٢٢ - «الكامل» محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، ت: (٢٨٥هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٢٣ - «الكتاب» عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه، ت: (١٨٠هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٢٤ - «الكشاف» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: (٥٣٨هـ) دار

- الكتاب العربي / بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- ٤٢٥ - «الكليات» أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، ت: (١٠٩٤ هـ) عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة.
- ٤٢٦ - «الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية» عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين، ت: (٧٧٢ هـ) محمد حسن عواد، محمد حسن عواد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- ٤٢٧ - «اللامات» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧ هـ) مازن المبارك، دار الفكر / دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٤٢٨ - «اللامع العزيز» أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري ت: (٤٤٩ هـ) محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٤٢٩ - «اللباب في علل البناء والإعراب» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، ت: (٦١٦ هـ) عبد الإله النبهان، دار الفكر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤٣٠ - «لسان العرب» محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، ت: (٧١١ هـ) دار صادر / بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- ٤٣١ - «لغات القرآن» أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي القراء، ت: (٢٠٧ هـ) جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥ هـ، غير مطبوع.
- ٤٣٢ - «اللمحة في شرح الملحة» محمد بن حسن بن يساع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، ت: (٧٢٠ هـ) إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية / المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٤٣٣ - «اللمع» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢ هـ) فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، ١٩٧٢ م.

- ٤٣٤ - «ليس في كلام العرب» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: (٣٧٠هـ) أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤٣٥ - «ما ينصرف وما لا ينصرف» إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: (٣١١هـ) هدى قراعة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٤٣٦ - «المباحث الكاملية» أبو محمد، القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي، ت: (٦٦١هـ) حمدي عبد الحميد المقدم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية القاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ٤٣٧ - «المبجج في تفسير أسماء شعراء الحماسة» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٣٨ - «مجاز القرآن» أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، ت: (٢٠٩هـ) محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.
- ٤٣٩ - «مجالس العلماء» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي / القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤٤٠ - «مجالس ثعلب» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، ت: (٢٩١هـ) عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ٤٤١ - «المجالسة وجواهر العلم» أبو بكر، أحمد بن مروان الدينوري المالكي ت: (٣٣٣هـ) مشهور حسن، جمعية التربية الإسلامية / البحرين / أم الحصم، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، ١٤١٩هـ.
- ٤٤٢ - «مجاني الأدب في حقائق العرب» رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو، ت: (١٣٤٦هـ) مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣م.

- ٤٤٣ - «مجمع الأمثال» أبو الفضل، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، ت: (٥١٨هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة.
- ٤٤٤ - «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» أبو الحسن، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ت: (٨٠٧هـ) حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ٤٤٥ - «المجموع المفيد في غريب القرآن والحديث» محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى، ت: (٥٨١هـ) عبد الكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ج ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ج ٢، ٣ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٤٤٦ - «المجيد في إعراب القرآن المجيد» مخطوط، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم برهان الدين أبو إسحاق القيسي السفاقي الفقيه المالكي المدرّس النحوي، المعروف بالسفاقي ت: (٧٤٢هـ) الظاهرية عام ٥٣٠؛ ٨٧٩٠.
- ٤٤٧ - «المحاسن والأضداد» عمرو بن بحر بن محبوب الكناي بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ت: (٢٥٥هـ) دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- ٤٤٨ - «المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٤٩ - «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت: (٥٤٢هـ) عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ.
- ٤٥٠ - «المحصول في شرح الفصول» أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله النحوي، ت: (٦٨١هـ) محمد صفوت مرسي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية.
- ٤٥١ - «المحكم والمحيط الأعظم» أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت: (٤٥٨هـ)

- عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٥٢ - «مختصر في شواذ القرآن» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: (٣٧٠هـ) مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ٤٥٣ - «مختصر العين» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: (٣٧٩)، سوسن الهندي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- ٤٥٤ - «المخصص» أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، ت: (٤٥٨هـ) خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٥٥ - «المدخل إلى تقويم اللسان» ابن هشام اللخمي، ت: (٥٧٧هـ) حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٤٥٦ - «المذكر والمؤنث» أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قروة بن قطن بن دعامة الأنباري، ت: (٣٢٨هـ) محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٤٥٧ - «المذكر والمؤنث» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: (٥٧٧هـ) رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٥٨ - «المذكر والمؤنث» أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، ت: (٢٤٨هـ) حاتم الضامن / دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٥٩ - «مراتب النحويين» عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي، ت: (٣٥١هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٤٣٠هـ.
- ٤٦٠ - «المرتجل في شرح الجمل» أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، ت: (٥٦٧هـ) علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٤٦١ - «المساعد على تسهيل الفوائد» ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني

المصري، ت: (٧٦٩هـ) محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر / دمشق، دار المدني / جدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ).

٤٦٢ - «المسائل السفريّة» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٦٣ - «المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) مروان العطية ومحسن خرابة، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٦٤ - «المستدرك على الصحيحين» أبو عبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، ت: (٤٠٥هـ) مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠م.

٤٦٥ - «المستقصى في أمثال العرب» أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: (٥٣٨هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٤٦٦ - «مسند الإمام أحمد بن حنبل» أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: (٢٤١هـ) شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٤٦٧ - «مسند البزار» أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، ت: (٢٩٢هـ) محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم / المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٤٦٨ - «مسند الشافعي» أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، ت: (٢٠٤هـ) دار الكتب العلمية.

٤٦٩ - «مسند الشهاب القضاعي» أبو عبد الله، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيمون القضاعي المصري، ت: (٤٥٤هـ) حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة /

بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦ م.

٤٧٠ - «مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم» أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: (٧٧٤هـ) إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.

٤٧١ - «مشكل إعراب القرآن» أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت: (٤٣٧هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٧٢ - «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» أحمد بن محمد بن علي القيومي ثم الحموي، أبو العباس، ت: (نحو ٧٧٠هـ) المكتبة العلمية / بيروت.

٤٧٣ - «المصباح في المعاني والبيان والبديع» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ت: (٦٨٦هـ) حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

٤٧٤ - «مصنف ابن أبي شيبة» أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، ت: (٢٣٥هـ) كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٧٥ - «مصنف عبد الرزاق» أبو بكر، عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، ت: (٢١١هـ) حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي / الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٧٦ - «معاني القرآن لقطرب» محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب، ت: (٢٠٦هـ) محمد لقزيز، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٦ م.

٤٧٧ - «معاني القرآن» أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: (٢١٥هـ) هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م.

٤٧٨ - «معاني القرآن» أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ت: (٢٠٧هـ) أحمد يوسف النجاشي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.

- ٤٧٩ - «معاني القرآن» أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، ت: (٣٣٨هـ) محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.
- ٤٨٠ - «معاني القرآن وإعرابه» إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: (٣١١هـ) عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٨١ - «المعاني الكبير في أبيات المعاني» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) سالم الكرنكي وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.
- ٤٨٢ - «معجز أحمد» أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي، ت: (٤٤٩هـ) عبد المجيد دياب.
- ٤٨٣ - «معجم الأدياء» شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: (٦٢٦هـ) إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٤٨٤ - «معجم البلدان» شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: (٦٢٦هـ) دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ٤٨٥ - «معجم القراءات القرآنية» عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٨٦ - «المعجم الكبير» سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: (٣٦٠هـ) حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية / القاهرة، الطبعة الثانية.
- ٤٨٧ - «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، ت: (٤٨٧هـ) عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٤٨٨ - «المغرب في ترتيب المغرب» ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي الموطري، ت: (٦١٠هـ) دار الكتاب العربي.
- ٤٨٩ - «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف،



- أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر / دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- ٤٩٠ - «مفاتيح الغيب» أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الري، ت: (٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- ٤٩١ - «مفتاح الإعراب» أمين الدين أبو بكر محمد بن علي المحلي، ت: (٦٧٣هـ) محمد شايب شريف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ٤٩٢ - «مفتاح العلوم» يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، ت: (٦٢٦هـ) نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٤٩٣ - «المفتاح في الصرف» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، ت: (٤٧١هـ) علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٤٩٤ - «المفردات في غريب القرآن» أبو القاسم، الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، ت: (٥٠٢هـ) صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية / دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٤٩٥ - «المفصل في صغة الإعراب» أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: (٥٣٨هـ) علي بو ملحم، مكتبة الهلال / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ٤٩٦ - «المفضليات» المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، ت: (نحو ١٦٨هـ) أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة السادسة.
- ٤٩٧ - «مفيد العلوم ومبيد الهموم» ينسب لأبي بكر الخوارزمي محمد بن العباس، ت: (٣٨٣هـ) المكتبة العنصرية، بيروت، عام النشر: ١٤١٨هـ.
- ٤٩٨ - «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» أبو إسحق، إبراهيم بن موسى الشاطبي ت:

- (٧٩٠هـ) مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم
القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٤٩٩ - «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى
العيني (ت: ٨٥٥هـ) علي محمد فاخر وآخران، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٥٠٠ - «مقامات الحريري» أبو محمد، القاسم بن علي الحريري، ت: (٥١٦هـ) مطبعة المعارف،
بيروت، عام النشر: ١٨٧٣م.
- ٥٠١ - «مقاييس اللغة» أحمد بن فارس بن زكرياء الفروني الرازي، أبو الحسين، ت: (٣٩٥هـ)
عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٥٠٢ - «المقتصد في شرح التكملة» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي
الأصل، الجرجاني الدار، ت: (٤٧١هـ) أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود،
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٥٠٣ - «المقتصد في شرح الإيضاح» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي
الأصل، الجرجاني الدار، ت: (٤٧١هـ) كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- ٥٠٤ - «المقتضب» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد،
ت: (٢٨٥هـ) محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب / بيروت.
- ٥٠٥ - «مقدمة ابن خلدون» عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد، ولي الدين
الحضرمي الإشيلي، ت: (٨٠٨هـ) عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، سنة النشر:
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٥٠٦ - «المقدمة الجزولية» عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبُخْتُ الجزولي البربري المراكشي، أبو
موسى، ت: (٦٠٧هـ) شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.
- ٥٠٧ - «المقرب» ومعه «مثل المقرب» علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشيلي، أبو

- الحسن، المعروف بابن عصفور، ت: (٦٦٩هـ) عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ.
- ٥٠٨ - «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين، ت: (٨٨٤هـ) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٠٩ - «المقصود والممدود» ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري، ت: (٣٣٢هـ) بولس يرونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
- ٥١٠ - «المقصود والممدود» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم ت: (٣٥٦هـ) أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٥١١ - «الملاحن» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها» أبو بكر، محمد ابن الحسن بن دريد الأزدي، ت: (٣٢١هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٥١٢ - «المتع في التصريف» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، ت: (٦٦٩هـ) مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ٥١٣ - «منازل الحروف» علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، ت: (٣٨٤هـ) إبراهيم السامرائي، دار الفكر / عمان.
- ٥١٤ - «المنازل والديار» أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين، أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد ابن نصر بن منقذ الكنانى الكلبي الشيزري، ت: (٥٨٤هـ) مصطفى حجازي، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٥١٥ - «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» جمال الدين أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: (٥٩٧هـ) محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- ٥١٦ - «متمهى الطلب من أشعار العرب» محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي، ت: (٥٩٧هـ) محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ٥١٧ - «المنصف في شرح تصنيف المازني» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٥١٨ - «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) سيدني جلازر، تصوير دار أضواء السلف، ١٩٤٧م.
- ٥١٩ - «الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري» أبو القاسم، الحسن بن بشر الأمدي، ت: (٣٧٠هـ) ج ١ و ٢ السيد أحمد صقر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ج ٣ عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٥٢٠ - «الموجز» أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، ت: (٣١٦هـ) مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
- ٥٢١ - «الموطأ» مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، ت: (١٧٩هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي / بيروت، عام النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٥٢٢ - «الموفي في النحو الكوفي» السيد صدر الدين الكنفراوي الإستانبولي، ت: (١٣٤٩هـ) محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية / دمشق.
- ٥٢٣ - «النبات» أبو حنيفة، أحمد بن داود الدينوري، ت: (٢٨٢هـ) برنهارد لفين، فرانز شتاينر.
- ٥٢٤ - «نتائج الفكر» أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، ت: (٥٨١هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
- ٥٢٥ - «النجم الناقب شرح كافية ابن الحاجب» صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، ت: (نحو ٨٥٠هـ) محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ١٤٣٤هـ.
- ٥٢٦ - «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري

الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، ت: (٨٧٤هـ) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٥٢٧ - «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: (٥٧٧هـ) إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٢٨ - «النشر في القراءات العشر» شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت: (٨٣٣هـ) علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

٥٢٩ - «نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب» شهاب الدين، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، ت: (١٠٤١هـ) إحسان عباس، دار صادر.

٥٣٠ - «نقد مقامات الحريري» لابن الخشاب، المكتبة التجارية الكبرى / مصر، ١٣٢٦هـ.

٥٣١ - «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان» أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٣٢ - «النهاية في شرح الكفاية» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن العَجَّاز، ت: (٦٣٩هـ) عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥٣٣ - «النهاية في غريب الحديث والأثر» مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ت: (٦٠٦هـ) طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية / بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٣٤ - «النوادر في اللغة» أبو زيد الأنصاري، ت: (٢١٥هـ) محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥٣٥ - «نوادير أبي مسحل» عبد الوهاب بن حريش الأعرابي، أبو محمد، الملقب بـ: أبي مسحل، ت: (نحو ٢٣٠هـ) عزة حسن، مجمع اللغة العربية / دمشق، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

- ٥٣٦ - «هدية العارفين» إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، ت: (١٣٩٩هـ) طبع بعناية وكالة المعارف الجبليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١.
- ٥٣٧ - «مجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: (٩١١هـ) عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.
- ٥٣٨ - «هواتف الجنان» أبو بكر، محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاذي الخرائطي، ت: (٣٢٧هـ) إبراهيم صالح، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٥٣٩ - «الوفاي بالوفيات» صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، ت: (٧٦٤هـ) أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث / بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٥٤٠ - «الوافية نظم الشافية» النيساري، حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٥٤١ - «الوحشيات» حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام، الشاعر، الأديب، ت: (٢٣١هـ) عبد العزيز العميني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- ٥٤٢ - «الوساطة بين المتنبي وخصومه» أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، ت: (٣٩٢هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٥٤٣ - «وفيات الأعيان» أبو العباس، شمس الدين، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، ت: (٦٨١هـ) إحسان عباس، دار صادر.
- ٥٤٤ - «الوفيات» تقي الدين، محمد بن هجرس بن رافع السلامي، ت: (٧٧٤هـ) صالح مهدي عباس وشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ٥٤٥ - «الوفيات» أبو العباس، أحمد بن حسن بن الخطيب، الشهير بابن قنفذ القسنطيني، ت: (٨١٠هـ) عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة / بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* قالوا عن ابن هشام	٥
* مقدمة الناشر	٦
* مقدمة التحقيق	٩
* شكر وإهداء	١٢
* ترجمة الإمام ابن مالك	١٣
* ترجمة ابن هشام	١٧
* المخطوط - تحقيق العنوان وتوثيق النسبة لابن هشام	١٩
* منهج ابن هشام في هذه الحاشية	٢٥
* وصف النسخة المخطوطة	٣٦
* منهج التحقيق	٣٨
* صور من المخطوط	٤١

حاشية ابن هشام الكبرى

عنه

أفتي أمّك

* الكلام وما يتألف منه ٥١

الموضوع	الصفحة
* الْمُعَرَّبُ وَالْمُنْبَغِي	٦٤
* النُّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ	٩٩
* الْعَلَمُ	١١٨
* أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ	١٢٧
* الْمُؤْصُولُ	١٣١
* الْمَعْرِفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ	١٤٩
* الْإِبْتِدَاءُ	١٥٦
* (كَانَ) وَأَخْوَانُهَا	١٨٨
- فَضْلٌ فِي (مَا، وَلَا، وَلَاآت، وَإِنْ) الْمُشَبَّهَاتِ بِ: (لَيْسَ)	٢٠٩
* أَفْعَالُ الْمُقَارَنَةِ	٢١٨
* (إِنَّ) وَأَخْوَانُهَا	٢٢٦
* التَّمْيِيزُ	٢٤٧
* حُرُوفُ الْجَرِّ	٢٥٤
* الْإِضَافَةُ	٢٨٠
* [المضاف إلى ياء المتكلم]	٣٣٥
* إِعْمَالُ الْمُضَدِّ	٣٣٧
* إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ	٣٥٥
* [أبنية المصادر]	٣٧٨



الموضوع	الصفحة
* أَيْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا	٣٩٣
* الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِأَسْمِ الْفَاعِلِ	٤٠٢
* التَّعَجُّبُ	٤١٨
* (نَعَمْ وَبِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا	٤٣١
* اسْمُ التَّفْضِيلِ	٤٦٣
* [النَّعْتُ]	٤٨٨
* التَّوَكُّيدُ	٥١٨
* [عَطْفُ الْبَيَانِ]	٥٤٢
* [عَطْفُ النَّسْبِ]	٥٤٣
* [البدل]	٥٨٠
* [المنادى]	٥٩٢
- [فصل]	٦١٠
* [المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]	٦١٧
* [أسماء لازمت النداء]	٦٢٠
* [الاستغاثة]	٦٢٤
* [الندبة]	٦٢٥
* [الترخيم]	٦٣١
* [الاختصاص]	٦٣٩

الموضوع	الصفحة
* [التحذير والإغراء]	٦٤٣
* [أسماء الأفعال]	٦٥٠
* [نونا التوكيد]	٦٥٨
* [ما لا يتصرف]	٦٦٩
* [جمع التكسير]	٦٩١
* التَّصْغِيرُ	٧٥٣
* النَّسْبُ	٧٦٦
* [الوقف]	٧٨٩
* الإِمَالَةُ	٧٩٨
* التَّصْرِيفُ	٨٠٦
- فَضْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزِ الْوَصْلِ	٨٢٧
* الْإِنْدَالُ	٨٢٩
- فَضْلٌ	٨٥٤
- فَضْلٌ	٨٥٨
- فَضْلٌ	٨٧٠
- فَضْلٌ	٨٨١
- فَضْلٌ	٨٨٥
* الْإِدْعَامُ	٨٨٩



الموضوع	الصفحة
* قائمة المصادر والمراجع	٨٩٩
* فهرس الموضوعات	٩٥٥

